

سلسلة الآل والأصحاب في المخطوط العربي (٩)



أسنى المطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

للإمام الحافظ المقرئ شمس الدين ابن الجزري ت (٨٣٣ هـ) رحمه الله

ويليه للمحقق

أعلى المطالب في تخريج كتاب أسنى المطالب

دراسة وتحقيق وتخريج
عمرو علي بسيوني
مراجعة مركز البحوث والدراسات بالمبرة

المجلد الأول

أسنى المطالب

في مناقب أمير المؤمنين

علي بن أبي طالب

فهرسة

مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر



عنوان الكتاب : أَسْنَى المطَالِبِ في مَنَاقِبِ أَمِيرِ المؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

اسم المؤلف : شَمْسِ الدِّينِ ابْنِ الجَزَرِيِّ.

نوع المطبوع : كتاب - الطبعة : الأولى - عدد الصفحات : ٦٤٤

الناشر : مبرة الآل والأصحاب.

ص.ب. ١٢٤٢١ الشامية - الرمز البريدي ٧١٦٥٥ - ت : ٢٥٦٠٢٠٣

ردمك: ٩٧٨-٩٩٩٦٦-٦٤-٨٩-٢ ISBN

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٦م



مبرة الآل والأصحاب

هاتف: ٢٢٥٦٠٢٠٣ - ٢٢٥٥٢٣٤٠ فاكس: ٢٢٥٦٠٣٤٦

ص. ب: ١٢٤٢١ الشامية الرمز البريدي ٧١٦٥٥ الكويت

E - mail: almabarrh@gmail.com

www.almabarrah.net

مبرة الآل والأصحاب
سلسلة الآل والأصحاب في المخطوط العربي (٩)
جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية
Sheikh Abdullah Al Nouri Charity Society

أسنى المطالب
في مناقب أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب

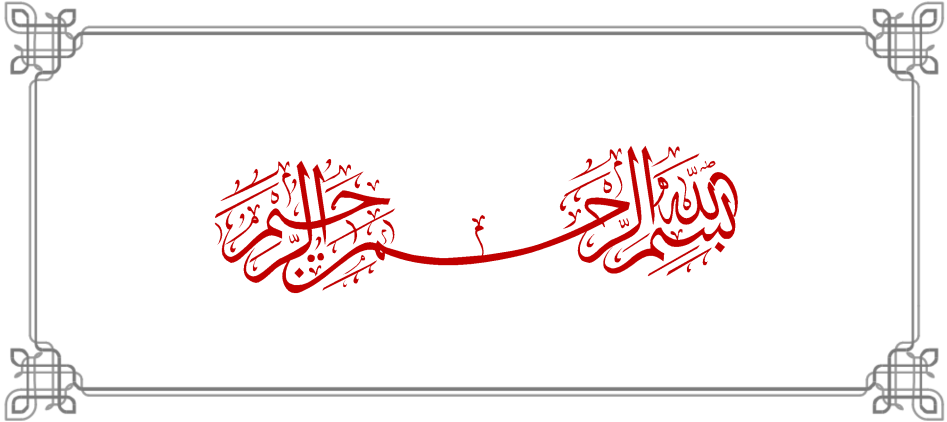
للإمام الحافظ المقرئ شمس الدين ابن الجزري (٨٣٣ هـ) رحمه الله

ويليه للمحقق

أعلى المطالب
في تخريج كتاب
أسنى المطالب

دراسة وتحقيق وتخريج
عمرو علي بسيوني
الباحث في مركز البحوث والدراسات بالمبرة

المجلد الأول


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين؛

فإنّ الاشتغال بالعلم من أجلِّ النِّعَم التي امتنّ الله بها على عباده، إذ فيه حياة القلوب، ورفعة الدرجات، ونور البصائر، وبه تُحفظ معالم الدين وتُصان عقائد المسلمين. ولأجل هذه المنزلة الرفيعة تكاثرت نصوص الكتاب والسنة في الحث على طلب العلم وبيان فضله وشرفه، حتى غدا الاشتغال به من أعظم القُرُبات وأجلّ العبادات.

ومن ميادين العلم التي عُني بها أهل العلم وطلّابُه قديمًا وحديثًا: تحقيق كتب العلماء في مختلف أنواع العلم وفنونه، ومن ثَمّ اهتمّت مبرةُ الآل والأصحاب بإفراد سلسلة خاصة لتحقيق المخطوطات بغية إخراج أهم الكتب المصنفة فيما يتعلق بالصحابة وأهل البيت رضي الله عنهم، سواء بشأن فضائلهم أو تواريخهم أو تراثهم، ومن ذلك الكتبُ المصنَّفة في فضائل ومناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حيث تكاثرت المصنفات في هذا الباب، بين مطولات ومختصرات، تتناول شمائله ومناقبه وفضائله، نصرةً للحق، وردًّا على أهل الغلو أو الجفاء.

ويأتي كتاب «أسنى المطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» للحافظ المقرئ المحدّث الإمام محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ)،

ليشكّل حلقة مهمة في هذا التراث ؛ إذ جمع فيه مؤلفه عامة نصوص المناقب المروية في حق أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه ، المروية بأسانيد صحيحة وحسنة وما يقاربها ، مجافيًا الموضوعات والمناكير والغرائب الواهية ، وإن لم يخل الكتاب من بعض الأخبار الضعيفة ، شأنه شأن غالب كتب الفضائل ، كما أنّ من مزية الكتاب أن مؤلِّفه عالمٌ كبير ، حافظ للحديث وإمام فرد في القراءات ، فهو جامعٌ لعلوم الوحيين ، له مكانته بين العلماء ، فكان جديرًا بالاعتناء والتحقيق .

وتبرز أهمية هذا الكتاب من عدة وجوه:

* **أولًا:** أنه يقدم صورة متكاملة ـ أو قريبة من ذلك ـ عن شخصية الإمام علي رضي الله عنه ، في فضائله ومناقبه الشخصية ، ومنزلته العلمية ، وروحه التعبدية .

* **ثانيًا:** أنه يعكس تصورًا شبه متكامل لرؤية تراثنا العلمي على ما استقرّ عليه عند علمائنا المتأخرين للإمام علي رضي الله عنه ، من جهة المناقب والفضائل الشخصية ، وجناحي: العلم ، والعمل والعبادة ، فجاء الكتاب ممثلًا لذلك خير تمثيل ، بجمعه للمناقب المقبولة إجمالًا من الناحية الثبوتية ، ثم إسناد بعض الأحاديث المنتقاة عن عليّ رضي الله عنه في بعض المسائل العلمية ، مع إسناد بعض الرسوم الزهدية التي كانت سائدة في ذلك العصر شعارًا على العبادة والسلوك .

* **ثالثًا:** أنه يؤلف بين نصوص متفرقة في المصادر ، فيقرّبها للقارئ في مصنف واحد مرتب ، على يد عالم حافظ مشهود له بالضبط والإتقان ، وهو كما قدّمنا قد جمع أصول المناقب الصحيحة لعلي رضي الله عنه وما يقاربها ، فضلًا عن مناقشته لبعض الشبهات والإشكالات ، ولا شك أن مزية الكتاب أي كتاب ترجع إلى أهمية موضوعه وطريقة تأليفه وجلالة مصنفه ، والكتاب ضرب بسهم

في ذلك كله، على ما عليه من ملاحظات يسيرة، قد أبنت عنها في الكلام على منهج المصنف، فضلًا عما في طيات الكتاب من بحوث في التحقيق والتخريج.

* **رابعًا:** أن الكتاب على قيمته وجلالة مصنفه لم يحظَ بتحقيق علمي مناسب، يقربه للقارئ، ويعظم من فوائده.

وبناءً على ما سبق فقد رأيت أن أُعنى بتحقيق هذا الكتاب، على وفق المنهج العلمي المتّبع في خدمة التراث، فكانت خطة عملي على النحو الآتي:

* **أولاً: الدراسة:** وتشمل التعريف بالمصنِّف الحافظ ابن الجزري، وبيان مسيرته ومكانته العلمية، وفيها بحوث مهمة غير مسبوقة تتعلق بمحنته وغيرها، ثم التعريف بالمصنَّف ومنهجه وسائر ما يتعلق به.

* **ثانيًا: مشيخة المصنف في كتابه:** ولما كان الكتاب في الحديث في غالبه، وهو مرويٌّ بالأسانيد، فرأيت حسنًا أن أفرد مشايخ المصنف الذين روى عنهم أحاديث الكتاب بالترجمة في هذه المشيخة، وقد جعلتها على نظام موحد، واهتممت فيها بتفصيل تحملهم وسماعهم وإسماعهم، وبيان ما رووه من كتب، وبيان الطرق التي روى بها المصنف عنهم هذه الكتب، وشرحها، وتخريجها.

* **ثالثًا: النص المحقَّق:** حيث أثبت النص محققًا وفق قواعد التحقيق العلمي، ووفقَ المنهج الذي بينته في الكلام على منهج التحقيق.

* **رابعًا: التخريج:** وهو تخريج مفرد، خرجتُ فيه عامة أحاديث الكتاب وآثاره التي تحتاج إلى التخريج، آثرتُ أن أفرده كي لا تطول التعليقات على النص فيفقد روحه وتسلسله، ونظرًا لكون تخريج تلك المناقب والكلام على

كثير منها غرضًا أساسًا لتحقيق الكتاب، وقد أسميته: «أعلى المطالب في تخريج كتاب أسنى المطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»، خرجت فيه كثيرًا من الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية، مع بيان درجتها بحسب ما يترجح وفق قواعد علم الحديث، مع التنبيه على ما وقع فيها من ضعف أو خلاف، وفيه بحوث معمقة كثيرة.

وختامًا، فإني أشكر جميعَ من أعانني على إنجاز هذا الكتاب، بمساعدة أو مشورة أو نصح، كتب الله أجرهم، وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به قارئيه، وما كان فيه من صواب فمن الله تعالى، وما كان من خطأ فمن نفسي وأنا أحقُّ به وأهله، والعذر عند كرام الناس مقبول.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

عمرو بسيوني

الكويت، الشهر التاسع، ٢٠٢٥م

أولًا: الدراسة

أولًا: المصنِّف
شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري
(٧٥١ ـ ٨٣٣هـ)



١ ـ منهج الترجمة:

قد جعلتُ ترجمةَ المصنِّف لنفسِه في «غاية النهاية في طبقات القرَّاء» هي العمدةَ في هذه الترجمة، وما زاد عليها من مصادر عزوتُه لمصدره إن كان فردًا، بخلاف ما تواطأت عليه المصادر التي ترجمته من المعلومات الشائعة، وكذا ما اتفقوا فيه مع صاحب الترجمة؛ فإني لم أعزُ ذلك إليهم اكتفاءً بالمنهج الذي ذكرتُه، ولأنني ذكرتُ مصادر ترجمته على التمام في خاتمة الترجمة، تحاشيًا للتكرار، وإطالة الهوامش.

وفصّلت في مسيرة المصنِّف العلمية، ورتبتُها ترتيبًا تاريخيًّا، مع ذكر أهم الحوادث التي وقعت له خلالها، مع التفصيل في ذكر المحنة التي وقعت له وكانت سببًا في خروجه من بلاد العرب، بما لم أقف على مثيل له في الكتب التي تعرضت لترجمة ابن الجزري.

وكذا تعرضت لبعض الانتقادات التي وُجهت إلى المصنف، وبحثتها بحثًا موضوعيًّا منصفًا قدر الطاقة، فضلًا عن مناقشة تأليف للمصنِّف قد توضع عليه علامة استفهام، وهي أربعون مستخرجة من كتاب الأشعثيات. وهذه البحوث أيضًا من مميزات هذه الترجمة.

ولم أشأ أن أفرد الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصره بالبحث، كما يجري في كثير من التراجم والدراسات المعاصرة بطريقة شكليةٍ لا تبيّن أثر هذه المناحي على حياة المؤلف ونشاطه العلمي، إيثارًا لعدم التطويل، ولكن شحنت الترجمةَ بما يبيّن ذلك للقارئ، في سياق مترابط ومتَّصل بالترجمة وبصاحبها والأحداث العلمية والسياسية والاجتماعية التي عاشها، فاكتفيت بما ذكرته من وقائع جرت للمصنف، سياسية وعلمية، في ظل أنواع الحكومات المختلفة التي عاش في سلطانها: المماليك في بلاد العرب، والعثمانيين في بلاد الروم، والمغول التيمورين في بلاد العجم، حيث قدمت هذه الوقائع بتحليلها صورة واضحة عن أبرز ملامح عصره السياسية والعلمية ـ والاجتماعية أيضًا ـ، حيث عصر المدارس والأوقاف والأربطة والزوايا، والتقاليد العلمية الحديثية من التحمل عن الشيوخ والسماعات والإجازات وطلب العلو، والتقاليد والرسوم الصوفية، فضلًا عن صراعات الوظائف والمناصب، والتقليد المذهبي، وحتى الرحلات العلمية والشخصية كرحلة الحج، وما يعرض فيها من أخطار! كما يعلم من سياق هذه الترجمة.

٢ ـ اسمه وكُنيته ونسبه:

هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري. يُكنى: أبا الخير. ويلقَّب: شمس الدين. «ويعرف بابن الجَزَري نِسْبةً لجزيرة ابن عمر قريب الموصل»[(١)].

قال ابن خلِّكان: «والجزيرة المذكورة أكثر الناس يقولون: إنها جزيرة ابن عمر، ولا أدري من ابن عمر، وقيل إنها منسوبة إلى يوسف بن عمر الثقفي أمير

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٩/٢٥٥).

العراقيْن، ثم إني ظفرتُ بالصواب في ذلك، وهو أن رجلًا من أهل برقعيد ـ من أعمال الموصل ـ بناها، وهو عبد العزيز بن عمر فأضيفت إليه. ورأيت في بعض التواريخ أنها جزيرة ابني عمر أوسٍ وكاملٍ، ولا أدري أيضًا مَن هما»(١).

٣ ـ مولده:

أما عن زمان ومكان ولادته؛ فقد قال: «وُلِدَ فيما حقَّقه من لفظ والده في: ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدىٰ وخمسين وسبعمائة داخل خطّ القصَّاعين(٢) بين السُّورَيْن بدمشق»(٣)، «بعد صلاة التراويح»(٤).

قال السخاوي: «كان أبوه تاجرًا، فمكث أربعين سنةً لا يُولَد له، ثُمَّ حجَّ فشرِب ماءَ زمزم بنيَّةِ ولدِ عالِمٍ فوُلِدَ له هذا»(٥).

وفي هذا نظرٌ، وأصل ذلك ما حكاه المصنِّف نفسه، إذ يقول: «أخبرني أنه وُلِد في شهر ربيع الأول سنة خمسٍ وعشرين وسبعمئة، وحجّ سنة أربعين، ثم حجَّ سنة ثمان وأربعين، وقال لي: شربتُ ماء زمزم ليرزقني الله ولدًا ذكرًا

(١) وفيات الأعيان، (٣/٣٤٩)، وانظر: معجم البلدان، (٢/١٣٨).
(٢) دربٌ مشهور بدمشق، اسمه اليوم سوق مدحت باشا، انظر: خطط الشام لكرد علي، (٦/١٣٣). وبين السورين في دمشق، منطقة شهيرة واقعة بين السور العتيق الذي فيه الباب الصغير، والسور الذي جدّده نور الدين محمود زنكي، وكان فيها مبانٍ مهمة، أشهرها دار العدل التي بناها نور الدين للفصل في الشكاوىٰ العامة. وفيها فصيل دمشق، وهو سور صغير أمام السور الأصلي لحمايته. انظر: كنوز الذهب في تاريخ حلب، لأبي ذر سبط ابن العجمي، (١/٥٤٧، ٥٥١)، وزبدة الحَلَب لابن العديم، (ص ٣٥٢)، ومعجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، (ص ١١٨).
(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٧).
(٤) الضوء اللامع، (٩/٢٥٦).
(٥) الضوء اللامع، (٩/٢٥٥ ـ ٢٥٦).

يكون من أهل القرآن، ورجعتُ في سنة تسع وتزوجت بوالدتك سنة خمسين، فوُلِدتَ لي في ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان المعظَّم سنة إحدىٰ وخمسين عقيب صلاة التراويح»[١]، إذ إن الفرق بين الحج والدعاء، وإنجابه؛ نحو السنتيْن فقط، ويكون عمر والده وفق تاريخ ميلاده حين أنجبه ستة وعشرين سنة فقط تقريبًا، فربما اختلط علىٰ السخاوي أنه حج سنة أربعين، بأنه مكث أربعين سنة.

٤ ـ شيوخه:

لابن الجزريّ شيوخٌ كُثْر في العلوم الشرعية والعربية المتنوِّعة، منذ حداثة سِنّة. ونورِد فيما يلي أبرزَ المذكورين في شيوخه في القرآن والحديث والفقه وسائر العلوم.

في القرآن:

اهتمَّ المصنِّفُ بتفصيل شيوخه في القرآن في غير ما كتابٍ له. فقد اعتنىٰ ببيان شيوخه وما روىٰ عنهم من كتبٍ ووجوه قراءات في كتاب: النَّشر في القراءات العشر[٢]، وكذا في كتابه: جامع الأسانيد، وفيه قال: «وجملة من لقيتُه ممن أخذتُ عنه القرآن والقراءات أو شيئًا منها وحروفَ الاختلاف: نيفٌ وأربعون نفسًا»[٣]، ثم سرد ستّةً وأربعين شيخًا[٤]. وكذا وصف المصنِّف

---

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٨).

(٢) عدّ الدكتور السالم الشنقيطي محقق كتاب النشر عددَ الذين أسند إليهم في كتاب النشر قراءةً أو إجازة، فبلغوا: (٣٣) شيخًا، واثنيْن آخرين، انظر: النشر، مقدمة التحقيق، (١/٤٧ ـ ٧٧).

(٣) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٧).

(٤) وقال: «وهؤلاء سوىٰ الشيوخ الذين لاقيتُهم وذاكرتُهم في هذا العلم بمصر والشام والروم=

مشايخَه في القراءة بقوله: «شيخنا»، أو قرأتُ عليه كذا، في كتابه: غاية النهاية في طبقات القراء، فيمكن الوقوف عليهم من هناك[(١)].

ونحن نقتصر هاهنا فيما يتعلق بشيوخه في القرآن بما ذكره في ترجمته التي عملها لنفسه في كتابه: غاية النهاية، حيث اقتصر هو على أهم ما يَرىٰ أن يورده، وهذا اختياره، فهو الأَوْجَهُ، وسنحيل علىٰ ترجمته لهم في كتابِه نفسه، من دون تعريف بهم هربًا من الإطالة والخروج عن موضوع الترجمة والكتاب. فقط سنضيف عليهم أربعةَ شيوخٍ في المرحلة المبكرة جدًّا، لم يذكرْهم في هذه الترجمة، وذكَرَهم في جامع أسانيده، وفي غاية النهاية، مفرَّقين في التراجم.

وأوَّل شيوخِه بحسب ما ذكر هو **والده**، قال: «فأما **الشيخ الأول** ـ وهو والدي ﵀ وجزاه عنّي خير الجزاء وجمع بيني وبينه في دار البقاء ـ؛ فإني قرأتُ عليه القرآنَ العظيمَ مرَّاتٍ، وسمِع من لفظي الرواياتِ كرَّات»[(٢)].

وشيخُه الثاني هو أبو الحسن القُدْسي، قال عنه: «فهو الذي تلقيتُ من لَفْظِه أكثر القرآن العظيم، وختمتُ عليه ختمةَ القرآن في سنة اثنين وستين، وقرأتُ عليه

= وما وراء النهر وخراسان وغيرها». ولم نُطِل بنقلهم لخروجه عن موضوعنا، علىٰ أن بعض هؤلاء الشيوخ قد روىٰ عنهم المصنِّف القرآن والحديث جميعًا، كما أشرنا مرارًا في مشيخته التي أفردناها للشيوخ الذين روىٰ عنهم في كتابنا.

(١) وعِدتُّهم سوىٰ من ذكرهم في النشر: عشرة، انظرهم علىٰ التوالي في غاية النهاية: (١/٨، ١٨، ١٠٨، ١٢٨، ١٣١، ٢٣١، ٢٣٦، ٣٦٧، ٤٠٢، ٦٠٣).

(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٧). وُلد (٧٢٥هـ)، وتوفي (٧٨٥هـ)، شهيدًا بالغوطة، لَمْ يترجمْه في غاية النهاية، ولعل ذلك لأنه لم يقرأ بالقراءات، والظاهر أنه لم يكن من المشتغلين بالعلم، وكان تاجرًا كما تقدَّم، كما أن عبارته في ترجمة السروجي شيخه وشيخ والده: أنه «لقَّن» والدَه القرآن؛ مشيرة إلىٰ ذلك.

القرآنَ العظيم ختماتٍ لا أُحصيها»[١].

وذكر لنفسه في غاية النهاية **شيخًا ثالثًا** مبكّرًا مؤدِّبًا للأطفال، لم يذكره في جامع أسانيده، تعلم منه التجويد وقرأ عليه للسبعة. فقال: «إبراهيم بن عبد الله الحموي المؤدِّب، شيخنا أبو إسحاق، قرأ بحماة على العماد إسماعيل النحوي، وقدم دمشق، فجلس بمسجد بالعُقيبة يعلِّم الصبيان، وكان مجوِّدًا حاذقًا، قرأت عليه جمعًا للسبعة، ومنه تعلمتُ التجويدَ وأخذته، توفي سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة [٧٧٣هـ] فيما أحسب، ولم أرَ في شيوخي أعْلَمَ منه بدقائق التجويد»[٢]، وقال في موضع آخر: «وأدَّب الصغارَ بمَكْتَبٍ بالعُقَيبة ظاهرَ دمشق، فأخمل نفسَه بذلك، تردّدتُّ إليه كثيرًا، ومنه استفدتُّ علمَ التجويد ودقائق التحرير، وعليه ارتاض لساني بالتحقيق،...، ولم تر عيناي من شيوخي أعلم بالتجويد منه ولا أصح تلفّظًا وتحريرًا، توفي أواخر سنة إحدى وسبعين وسبعمئة [٧٧١هـ][٣] وجزاه عني أفضل الجزاء»[٤].

وشيخه المبكر **الرابع** هو «الولي الصالح أبو علي الحسن بن عبد الله السروجي، وهو شيخ والدي المذكور،...، وهو الذي عرَّفني الرموز، وبيَّن لي المصطلح، ولازمني بإذن والدي نحو ثلاث سنين. وتوفِّي في شهر رمضان، سنة أربع وستين وسبعمئة [٧٦٤هـ]، وكان عبدًا صالحًا من أولياء الله تعالى، كثير التلاوة، أظنّ أنه كان يقرأ كل يوم ختمةً!»[٥]. وترجمه في القرَّاء، فقال:

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٨ ـ ١٢٩). ولم يترجمه في غاية النهاية، ولعل ذلك لأنه كان مؤدِّبًا للأطفال أكثر أحواله، ولم يشتغل كثيرًا في إقراء القراءات والروايات.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (١/١٨).

(٣) كذا، فقد ترجمه مرتين، وأرخ وفاته بتاريخين، فلعله لم يبيِّض ذلك.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٠ ـ ٣١)، باختصار.

(٥) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٩ ـ ١٣٠).

«شيخي وشيخ والدي - رَحِمَهُ اللَّهُ - ولد قبل السبعمائة، وتلا على الرُّقِّيّ، ولَقَّن والدي القرآن، ثم إنه بقِيَ حتى صِرْتُ مراهقًا، فجعل يتردد إليّ، فحفظت عليه من الشاطبية إلى أواخر الإدغام، وهو الذي عرفني الرموز والاصطلاح»[(١)].

قال المصنِّف في بيان شيوخه في القرآن في المرحلة المبكّرة قبل بلوغه العشرين من عمره في **دمشق**: «وأفرد القراءاتِ[(٢)] على الشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السلَّار[(٣)]، والشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطحَّان[(٤)]، والشيخ أحمد بن رجب[(٥)] في سنة ست وسبع [٧٦٦ ـ ٧٦٧هـ]، وجَمَعَ[(٦)] للسبعة[(٧)]

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (١/٢١٩).

(٢) «الإفراد: القراءة برواية واحدة دون أن يجمع إليها رواية أخرى في الختمة الواحدة»، انظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، (ص: ٢٩). **قلت**: ولا شكّ أنه أتقن من الجَمْع، خاصّة لمن يصعب عليه الاستحضار.

(٣) عبد الوهاب بن يوسف، ابن السلَّار، (ت: ٧٨٢هـ)، انظر: غاية النهاية، (١/٤٨٢). **قلت**: وهذا شيخ المصنف الذي سيلي مكانَه في مشيخة الإقراء الكبرى بتربة أم الصالح، بعد وفاته، كما سيأتي ذِكْرُه في الترجمة، وقد أفردناه في تراجم مشايخ المصنف في الكتاب، رقم (٢٥).

(٤) أحمد بن إبراهيم بن داود بن محمد المنبجي، المعروف بابن الطحان، (ت: ٧٨٢هـ)، انظر: غاية النهاية، (١/٣٣). وهو من شيوخه في الحديث، وقد ترجمناه في المشيخة المفردة، انظر رقم (١).

(٥) أحمد بن رجب بن الحسين بن محمد السلامي، (ت: ٧٧٥هـ)، انظر: غاية النهاية، (١/٥٣).

(٦) «الجمع: القراءة بأكثر من رواية في ختمة واحدة، ويعمل به في مقام التعليم، بشروط وأحكام مفصلة، ويسمى عند المغاربة بـ(الإرداف) لأنه يتبع الوجه تلو الوجه، وفي كيفية الأخذ به طرق عدة»، انظر: مختصر العبارات، (ص: ٥٣). **قلتُ**: ولم يكن الجمع في القراءة معمولًا به في العصور الأولى للإقراء، حتى بدأت هذه الظاهرة في عصر المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ، كما حكى في الفصل المهم الذي عقده للإفراد والجمع في كتابه النشر في القراءات العشر، حيث ذكر فيه تاريخَ الجمْع، وكيفياته، وطرق المشايخ فيه، وشروطه، انظر: (٢/١٩٤ ـ ٢٠٦)، وخصوصًا: (٢/١٩٥).

(٧) هي القراءات السبع المشهورة للقراء: ابن عامر الشامي (ت ١١٨ هـ)، وابن كثير المكي=

علىٰ الشيخ المجود إبراهيم الحموي[(١)]، ثم جمع القراءات بمُضَمَّن كتب[(٢)] علىٰ الشيخ أبي المعالي بن اللبان[(٣)] في سنة ثمان وستين [٧٦٨هـ]»[(٤)].

وقال المصنِّف في بيان تتمة شيوخه في القرآن خارجَ دمشق أثناء الحج، حيث قرأ **بالمدينة النبوية**، ثم أثناء رحلتيْه إلىٰ **مصر**: «وحجَّ في هذه السنة [٧٦٨هـ] فقرأ بمضمَّن الكافي[(٥)]، والتيسير[(٦)]، علىٰ الشيخ أبي عبد الله محمد بن صالح الخطيب[(٧)] والإمام بالمدينة الشريفة، ثم رحل إلىٰ الديار المصرية في سنة تسع [٧٦٩هـ] فجمع القراءات للاثني عشر[(٨)] بمضمَّن كُتُبٍ علىٰ الشيخ

= (ت ١٢٠ هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت ١٢٧ هـ)، وأبو عمرو البصري (ت ١٥٤ هـ)، وحمزة الزيات (ت ١٥٦ هـ)، ونافع المدني (ت ١٦٩ هـ)، والكسائي (ت ١٨٩ هـ).

(١) إبراهيم بن عبد الله الحموي المؤدِّب، (ت: ٧٧٣هـ). انظر: غاية النهاية، (١/١٨). قلت: وكان يقرئ الأطفال وتعلَّم منه المصنِّف التجويد والقراءة وأخذ عنه.

(٢) القراءة بمُضَمَّن كتابٍ أو كتب: المقصود بها القراءة وفقًا للوارد في كتب القراءات المشهورة السائرة بين العلماء، كالقراءة بمضمَّن الشاطبية أو الطيّبة ـ للمصنِّف ـ، وغيرها من كتب كان العمل علىٰ القراءة بها قديمًا؛ معروفًا، وسيذكر المصنِّفُ بعضَها، وقد عرَّف بها تفصيلًا وبطرقه وقراءته فيها في كتابه النشر، انظر: (١/٥٨ ـ ٩٨).

(٣) محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع، أبو المعالي ابن اللبان الدمشقي، (ت: ٧٧٦هـ). انظر: غاية النهاية، (٢/٧٢).

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٧).

(٥) الكافي لمحمد بن شريح الرعيني الإشبيلي، (ت: ٤٧٦هـ). انظر: النشر، (١/٦٧).

(٦) التيسير للإمام الداني، (ت: ٤٤٤هـ)، انظر: النشر، (١/٥٨).

(٧) محمد بن صالح بن إسماعيل، أبو عبد الله، المقرئ، (ت: ٧٨٥هـ). غاية النهاية، (٢/١٥٥).

(٨) المقصود بها القراءات الثلاث عشرة الآتية ما عدا قراءة الحسن البصري. وذلك أنه قال في ترجمة ابن الجندي في النهاية، (١/١٨٠): «ألَّف كتاب البستان في الثلاثة عشر، قرأتُ عليه به سوىٰ قراءة الحسن إلىٰ قوله تعالىٰ»، فذكره.

أبي بكر عبد الله بن الجَنَدي[١]، وللسبعة بمضمَّن العنوان[٢]، والتيسير، والشاطبية[٣] على العلَّامة أبي عبد الله محمد بن الصَّائغ[٤]، والشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن البغدادي[٥]، فتوفِّي ابن الجندي وهو قد وصل إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ في النحل، فاستجازه فأجازه وأشهد عليه، ثم تُوفِّي[٦]، فأكمل على الشيخين المذكورين[٧]، ثم رجع إلى دمشق ورحل رحلةً ثانية، فجمع ثانيًا على ابن الصائغ للعشرة[٨] بمضمَّن الكتب الثلاثة المذكورة[٩]، وبمضمَّن المستنير[١٠]، ....

(١) أبو بكر بن أَيْدُغدي بن عبد الله الشمسي، الشهير بابن الجَنَدي، ويسمى شيخ مشايخ القراء بمصر، (ت: ٧٦٩هـ). انظر: غاية النهاية، (١/١٨٠).

(٢) لإسماعيل بن خلف بن سعيد بن عِمْران المصري، (ت: ٤٥٥هـ)، انظر: النشر، (١/٦٤).

(٣) هي القصيدة اللامية الشهيرة في القراءات السبع المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني، لأبي القاسم القاسم بن فِيرُّهْ الرُّعيني الأندلسي الشاطبي الضرير، (ت: ٥٩٠هـ). انظر: النشر، (١/٦١).

(٤) محمد بن عبد الرحيم بن علي بن أبي الحسن، شمس الدين بن الصائغ الحنفي، (ت: ٧٦٧هـ)، انظر: غاية النهاية، (٢/١٦٣). **قلت**: وهو من شيوخه في الرواية أيضًا، وقد روى عنه في كتابنا، وأفردناه بالترجمة في مشيخته المفردة، رقم (٢٦)، فترجمناه تفصيلًا، فليرجع إليه. وله معه موقف لطيف في الدعاء له مع شيخه الإسنوي، قد ذكرناه في هذه الترجمة، وأشرنا إليه في المشيخة.

(٥) عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن المبارك، أبو محمد بن البغدادي، (ت: ٧٨١هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٦٤).

(٦) قال في ترجمته في غاية النهاية، (١/١٨٠): «فمرض وأجازني بذلك، وتعلَّل حتى توفي».

(٧) أي: ابن البغدادي، والصائغ.

(٨) هي القراءات السبع المشهورة السابقة، ومعها القراءات الثلاث: أبو جعفر المدني (ت ١٣٠ هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥ هـ)، وخلف البزار (ت ٢٢٩ هـ).

(٩) أي العنوان، والتيسير، والشاطبية.

(١٠) المستنير في القراءات العشر لأبي طاهر أحمد بن علي ابن سوَّار البغدادي، (ت: ٤٩٦هـ). انظر: النشر، (١/٨٢).

والتذكرة[(١)]، والإرشادَيْن[(٢)]، والتجريد[(٣)]، وعلى ابن البغدادي[(٤)] للأئمة الثلاثة عشر ـ وهم العشرة المشهورة: وابن محيصن والأعمش والحسن البصري[(٥)] ـ بمضمَّن الكتب التي تلا بها المذكور على شيخه الصائغ[(٦)] وغيره»[(٧)].

وذكر قراءَتَه **بدمشق** بعد عودته إليها مرةً أخرى: «ثم عاد إلى دمشق فجمع القراءات السبع في ختمة على القاضي أبي يوسف أحمد بن الحسين الكفري الحنفي[(٨)]»[(٩)].

وذكر قراءَتَه في **الإسكندرية** في مصر: «وقرأ بمضمَّن الإعلان[(١٠)] وغيره

(١) التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غَلبون الحلبي، (ت: ٣٩٩هـ). انظر: النشر، (١/٧٣).

(٢) هما كتابا: الإرشاد لأبي الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبي، انظر: النشر، (١/٧٩). والإرشاد في العشر لأبي العز محمد بن الحسين بن بُندار القلانسي، (ت: ٥٢١هـ). انظر: النشر، (١/٨٦).

(٣) التجريد لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن خلف الصقلي المعروف بابن الفحَّام، (ت: ٥١٦هـ). انظر: النشر، (١/٧٥).

(٤) عبد الرحمن الذي تقدَّم ذكره.

(٥) هي القراءات العشر السابقة، ومعها قراءة: الحسن البصري (ت ١١٠ هـ)، وابن مُحيصن المكي (ت ١٢٣ هـ)، والأعمش الكوفي (ت ١٤٨ هـ). وهي القراءات الآحادية التي فوق العشر، وتسمَّى: الشاذة.

(٦) المذكور هو شيخه عبد الرحمن بن البغدادي، وشيخه الصائغ هو تقي الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ، (ت: ٧٢٥هـ). انظر: غاية النهاية، (١/٣٦٤)، وانظر ترجمة الصائغ: (٢/٦٥).

(٧) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٧ ـ ٢٤٨).

(٨) أحمد بن الحسين بن سليمان بن فزارة، الكفري الحنفي، (ت: ٧٧٩هـ). انظر: غاية النهاية، (١/٤٨).

(٩) (ت: ٦٣٦هـ)، انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٨).

(١٠) كتاب الإعلان لأبي القاسم الصفراوي الإسكندري، (ت: ٦٣٦هـ)، انظر: غاية النهاية، (١/٣٧٣).

علىٰ الشيخ عبد الوهاب القروي[(١)]»[(٢)].

وقد تحمَّل عن هؤلاء الشيوخ، وغيرهم، الكثيرَ من الأسانيد والروايات والكتب[(٣)] في قراءات القرآن الكريم. قال الحافظ ابن حجر: «ومن أحسن ما عنده: الكامل في القراءات، لابن جُبَارَةَ الهُذَلِي[(٤)]، سمعه علىٰ إبراهيم بن أحمد بن فلاح[(٥)]، بإجازته من عمر ابن غدير، عن الكندي، نا عبد الله ابن علي البغدادي سبط الخياط، قال: نا أبو العز محمد بن الحسين بن علي بن بندار، قال: نا أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي»[(٦)].

في الحديث:

أجملَ المصنِّف شيوخَه في الحديث، في ترجمته التي عمِلها لنفسه في غاية النهاية؛ لأن موضوع هذا الكتاب طبقَّات القرَّاء، وليس المحدِّثين. فقال: «أجازه خالُ جَدِّه محمد بن إسماعيل الخبَّاز[(٧)]، وسمِعَ منه فيما أخبره والدُه،

---

(١) عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن بن يحيىٰ، أبو محمد القروي الإسكندري، (ت: ٧٨٨هـ). انظر: غاية النهاية، (٤٨٢/١). قال المصنف في جامع أسانيده، (ص: ١١٧): «وهو آخر شيوخي الذين قرأتُ عليهم»، فهذا يدل أنه قرأ عليه في دخوله الأخير إلىٰ مصر.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢٤٨/٢).

(٣) ذكر ابن الجزري في مقدمات كتاب النشر واحدًا وستين كتابًا في القراءات تحمَّلها ورواها عن شيوخه وقرأ عليهم بمضمَّنِها، وهذا فيما أورده في النشر فقط.

(٤) يوسف بن علي بن جُبَارة بن محمد بن عَقيل بن سوادة، أبو القاسم الهُذَلي، المغربي نزيل نيسابور، (ت: ٤٦٥هـ). انظر: غاية النهاية، (٣٩٧/٢).
الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جُبارة الهُذَلي، انظر: النشر، (٩١/١)، وهو مطبوع.

(٥) هو من شيوخه في الرواية أيضًا، وسيأتي ذكره في شيوخ الحديث.

(٦) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢٢٦/٣).

(٧) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم، الأنصاري الدمشقي المعروف بابن الخباز،=

ولم يقف علىٰ ذلك. وسمع الحديثَ من جماعة من أصحاب الفخر بن البخاري[(١)] وغيرهم. وسمع الحديثَ ممن بقي من أصحاب الدِّمياطي[(٢)]، والأَبَرْقُوهي[(٣)]»[(٤)].

وهذه في الجملةِ مجموعةٌ من السماعات العالية لكبار المحدِّثين المجيزين المُسمِعين في عصر ابن الجزري، في القرن الثامن الهجري، فقد حدَّث عن هؤلاء بواسطة من بقي من أصحابهم، وسيأتي ذِكْر بعضهم. وقد أكْثَرَ المصنِّفُ من الرواية في كتابنا من طريق الفخر ابن البخاري، بواسطة شيخٍ واحد، والأكثر عن شيخه: صلاح الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم المقدسي، مسنِد الدنيا في عصره، وقد ترجمناه في المشيخة المفردة لشيوخه في الكتاب رقم (١٢).

وقال المصنِّف أيضًا: «ورحل إلىٰ الإسكندرية، فسمع من: أصحاب ابن عبد السلام[(٥)]، ....

= مسند كبير، سمع عليه الأعيان، كالحافظ العراقي، توفي: (٧٥٦هـ). انظر: ذيل التقييد، (٩٦/١).

(١) هو علي بن أحمد بن عبد الواحد، المقدسي الصالحي، المعروف بابن البخاري، مسند الدنيا، الذي دارت عليه أسانيد المتأخرين، (ت: ٦٩٠هـ)، وله خمس وتسعون سنة. انظر: ذيل التقييد، (١٧٨/٢).

(٢) هو الحافظ عبد المؤمن بن خلف، شرف الدين الدمياطي، المحدث النسابة المشهور، سمع كثيرًا وأسمع عصرَه، (ت: ٧٠٥هـ) عن اثنتين وتسعين سنة. انظر: ذيل التقييد، (١٦٤/٢). وله تصانيف معروفة مطبوعة.

(٣) هو أحمد بن اسحاق بن محمد بن المؤيد، أبو المعالي الأبرقوهي، نسبة لأَبَرْقُوه بأصبهان، نزيل القاهرة ومسندها، سمع مشيخة واسعة، وأسمع أهل عصره، (ت: ٧٠١هـ)، عن ست وثمانين سنة. انظر: ذيل التقييد، (٢٩٨/١). قلت: معجمه مطبوع.

(٤) غاية النهاية، (٢٤٧/٢ ـ ٢٤٨).

(٥) هو يحيىٰ بن محمد بن الحسين بن عبد السلام، التميمي، المالكي، السفاقسي الأصل،=

وابن نَصَر[١]، وغيرهم»[٢].

وفصَّل الحافظُ ابن حجر بعضَ أسماء هؤلاء الشيوخ الذين سمِع منهم ابنُ الجزري الحديثَ.

= الإسكندري الدار، جلال الدين أبو الحسين، أشهر مسموعاته التي حدَّث بها: الموطأ، سمع منه أعلام كالذهبي، (ت: ٧٢١هـ). انظر: ذيل التقييد، (٢/٣٠٦).

(١) أعياني هذا الشيخ، حتى وقفتُ عليه. فقد وقفت على قول الحافظ في الدرر الكامنة، (٤/٩٤): «وكان النور السخاوي قد سمع بالإسكندرية وغيرها من: الدمياطي، ويحيى بن محمد بن عبد السلام، والجمال محمد بن إبراهيم ابن نصَر بفتح الصاد وغيرهم». فعرفتُ اسمَه: أنه محمد بن إبراهيم بن نَصَر ـ بفتح الصاد ـ، وأن لقبه جمال الدين. ثم رأيتُ نصّ المصنِّف على أنه: «ابن نصَر» بفتح الصاد في جامع أسانيده، في سياق ترجمته لشيخه أبي عبد الوهاب القَرَوي الإسكندري، (ص: ٢١٨)، وذكره في السياق نفسِه مع يحيى ابن عبد السلام. وترجمه الحافظ في الدرر الكامنة، (٥/١٥)، ترجمةً مقتضبة، قال: «محمد بن إبراهيم بن علي بن منصور بن نَصَر بن عبد الله بن عدلان الأنصاري المالكي، جمال الدين أبو عبد الله الإسكندري، وُلِد سنة (٦٣٠هـ)، وسمع من أبي عبد الله المرسي، روى عنه المقاتلي وابن عرام وابن جماعة وابن البوري وغيرهم، ومات في سادس شهر رمضان سنة (٧٢٠هـ)». وترجمه المقريزي في المقفى الكبير، (٥/٣٥) في سطر. ولم أقف له على ترجمة أخرى. وذكر الحافظ في تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٤/١٤١٦ ـ ١٤١٧)، في مادة: «نصَر» بالحركة، جماعةً، فقال: «وفي أجداد الإمام أبي شجاع البسطامي المتوفى سنة (٤٠٥ هـ): نَصَر؛ وكذا نسيبه: أبو شجاع عمر بن أبي عبد الله البلخي، مات سنة (٥٦٢ هـ)،...، وقريبه القاضي جمال الدين محمد بن إبراهيم؛ قال الذهبي: أجاز لنا»، فهذا هو أيضًا في الغالب، فعرفنا أنه قاضٍ، ومن شيوخ الذهبي بالإجازة. ولكن لم أجده في «محمد بن إبراهيم» في معجم شيوخ الذهبي.

وفي تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٤/١٤١٧): «قلت: حكى ابن ناصر عن أبي شجاع البسطامي: أن جدَّه أبا محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن نصر تفقّه على المحاملي ببغداد، وسمع من أبي نصر الإسماعيلي. قال: وسألت أهل بسطام فقالوا: إن هذا الاسم، يعني بفتح الصاد، معروف عندنا نسمي به كثيرًا».

(٢) غاية النهاية، (٢/٢٤٨).

قال الحافظ: «سمع بدمشق وبمصر من: ابن أميلة[(١)]، وابن الشِّيرَجِي[(٢)]، ومحمود بن خليفة[(٣)]، وعماد الدين بن كثير[(٤)]، وابن أبي عمر[(٥)]، وإبراهيم بن أحمد بن فلاح[(٦)]، والكمال بن حبيب[(٧)]، وعبد الرحمن بن أحمد البغدادي[(٨)]،

---

(١) هو عمر بن حسن بن مَزيد، توفي: (٧٧٨هـ). وأَميلة، كأميرة، وأُميلة بالتصغير كأُميمة، فيه قولان في ضبطه، وقد ضبطه المصنِّف نفسه في عواليه بالفتح، وغيره يضبطه بالضم، وقد ذكرنا هذا في ترجمته في المشيخة المفردة لشيوخ المصنف في كتابنا، انظر رقم (١١).

(٢) هو محمد بن موسىٰ بن سليمان الأنصاري، عماد الدين، أبو عبد الله، الدمشقي، الحنبلي، الشهير بابن الشِّيْرَجي. مسند أصيل، سمع الفخر ابن البخاري، وأجاز له جماعة، وسمع منه ابن كثير والعراقي، (ت: ٧٧٠هـ)، عاش ثمانيَ وثمانين سنة، وقيل نيِّفًا وتسعين سنة. انظر: الدرر الكامنة، (٦/ ٢١). ويكنيه المصنف أحيانًا: عز الدين، وقد ترجمناه في مشيخته رقم (٢١). قال السمعاني في الأنساب، (٨/ ٢٢٣): «هذه النسبة إلىٰ بيع الشِّيرَج، وهو دهن السمسم، وببغداد يقال لمن يبيع الشيرج: الشِّيرَجي والشِّيْرجانى».

(٣) هو محمود بن خليفة بن محمد بن خلف، المحدث شمس الدين، أبو الثناء المنبجي نزيل دمشق. حضر علىٰ الفخر الفاروثي. ومن مسموعاته السنن كلها، (ت: ٧٦٧هـ). انظر: ذيل التقييد، (٢/ ٢٧٤). روىٰ عنه المصنّف في عواليه: إجازة.

(٤) هو الحافظ ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير، الشهير، صاحب التفسير والبداية والنهاية، (ت: ٧٧٤هـ). ترجمناه في مشيخته رقم (٦).

(٥) هو صلاح الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم المقدسي، مُسنِد الدنيا، (ت: ٧٨٠هـ) عن ست وتسعين سنة، ونزل الناس بموته درجة. ترجمناه في مشيخته رقم (١٢).

(٦) هو إبراهيم بن أحمد بن ابراهيم بن فلاح، الدمشقي، المعروف بابن الإسكندري. مسند مكثِر، سمع صحيح البخاري علىٰ شرف الدين أحمد بن ابراهيم الفزاري، والأذكار علىٰ العطار تلميذ النووي، وغيرها، (ت: ٧٧٨هـ). انظر: ذيل التقييد، (١/ ٤١٢).

(٧) هو محمد بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب، كمال الدين، أبو الحسن، الدمشقي الأصل الحلبي. من مسموعاته البخاري، وسنن ابن ماجه، والموطأ وغيرها، وكان من رؤساء بلده، (ت: ٧٧٧هـ). انظر: ذيل التقييد، (١/ ١٩٦). ترجمناه في مشيخته رقم (١٧).

(٨) هو عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن مبارك، الواسطي، ثم المصري، شيخ القُرَّاء بالقاهرة، تقي الدين المعروف بالبغدادي الشافعي. سمع الصحيحين، والشاطبية وغيرها، وخرجَّ له=

وغيرهم. وبالإسكندرية من: عبد الله الدماميني[١]، وابن موسىٰ[٢]، وبِبَعْلَبَكَّ من: أحمد بن عبد الكريم[٣]»[٤].

= ولي الدين أبو زرعة العراقي مشيخةً، وتفرد وقُصِد، (ت: ٧٨١هـ). انظر: ذيل التقييد، (٢/٧٤). وهو شيخ المصنف في الحديث والقراءات جميعًا، وترجمه في غاية النهاية، (١/٣٦٤).

(١) هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر، القرشي المخزومي، مُسْنِد الإسكندرية، بهاء الدين، أبو محمد، المعروف بالدماميني. ينتهي نسبُه إلىٰ خالد بن الوليد. سمع كثيرًا وعلىٰ الجلال يحيىٰ بن محمد بن عبد السلام السفاقسي ـ الذي تقدَّم ذكره ـ الموطأ رواية يحيىٰ بن يحيىٰ، (ت: ٧٩٤هـ). انظر: ذيل التقييد، (٢/٧٠).

(٢) لعلَّه: محمد بن أحمد بن عبد الرازق بن عبد العزيز بن موسىٰ، الإسكندراني، الفقيه تاج الدين الشافع، ابن تقي الدين إمام المدرسة الكولمية بالإسكندرية. توفي: (٧٩٨هـ). قال الحافظ: حدّث قديمًا، فسمِع منه العراقي، انظر: المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (٢/٤٩٢). **قلت**: فسماعه منه محتَمَل قريب، وهو في طبقة شيوخه، كالبهاء الدماميني السابق، ومعاصِرٌ له. ولكن لأنه حدّث قديمًا فقد سمع منه من في طبقة شيوخه، فيكون شارك شيخَه الحافظ العراقي فيه.

ويحتمل بدرجةٍ أقلَّ أن يكونَ: هو محمد بن موسىٰ بن علي بن عبد الصمد، أبو البركات وأبو المحاسن، المراكشي الأصل، المكي الشافعي، سبط العفيف اليافعي، ويعرف بابن موسىٰ. من حفّاظ الحديث، وله فيها مصنّفات أثنوا عليها، وله مشيخة واسعة في الرواية، في مكة، والمدينة، والشام، ومصر، والمغرب، أثنىٰ عليه الحافظ ولقيه، توفي: (٨٣٣هـ). انظر: الضوء اللامع، (١٠/٥٦)، والعقد الثمين، (٢/٤٠٨). **قلت**: هذا الذي يكثر إيراده بنفس السياقة في الضوء اللامع أنه أُخذ عنه بالإسكندرية، وهو المشهور بإطلاق: ابن موسىٰ. ولكن ابن الجزري أسنّ منه، فهو في طبقة شيوخه، ومما يدلّ علىٰ ذلك أن الشيخ المذكور أخذ من الحافظ ابن حجر وكَتَبَ عنه النُّخبَةَ وغيرها. وله مكاتَبَةٌ معروفة للشيخ ابن الجزري نظمًا، فيها استدعاءٌ لإجازته، شحنها مدحًا له، وأجابه ابن الجزري عليها نظمًا وأجازه، فهذا ينفي أنه المراد هنا.

(٣) هو أحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر بن الحسين البعلبكي، توفي: (٧٧٧)، وهو من شيوخ المصنّف في كتابنا، انظر ترجمته في المشيخة المفردة رقم (٤).

(٤) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٧).

وزاد السخاوي، فقال: «والحديثَ عن العماد بن كثير[١]، وابن المحب[٢]، والعراقي[٣]»[٤]، وهؤلاء من كبار محدِّثي العصر كما لا يخفىٰ.

كما أن المصنِّف قد جمعته علاقةٌ حسَنَةٌ بالحافظ الكبير ابن حجر، وقد استفاد منه بلا ريب، وطلب منه غيرَ كتابٍ له، وكان حريصًا علىٰ هذه العلاقة، كما سيأتي ذكره، ولكن لم أدرجه في مشايخه، لأن المصنف كان أسنَّ منه بأكثر من عشرين سنة، حتىٰ إنه قد أجاز للحافظ وأولاده، وحدَّث الحافظُ عنه في حياته بكتابه: الحصن الحصين فاشتهر به الكتاب، ولكنه في طبقة شيوخه، وقد شاركه في أخص شيوخه ـ أعني الحافظ العراقي ـ، فيمكن أن نقول إنها كانت علاقة تعاون علمي وإفادة وتدبيج، وقد أفردنا لهذه العلاقة موضعًا في هذه الترجمة لأهميتها.

وقد ذكر الحافظُ ابن حجر في معجم شيوخه؛ تفصيلَ بعضِ سماعات ابن الجزري من شيوخه، فقال: «سمع علىٰ ابن أَمِيلة: أمالي ابن سمعون العشرين.

وحدَّث: بـمسند أحمد، بسماعه علىٰ صلاح الدين ابن أبي عمر، بسماعه لمعظمه علىٰ الفخر [يعني: ابن البخاري].

وبـ: سنن أبي داود، والترمذي، بسماعه لهما علىٰ ابن أَميلة، أخبرنا الفخر»[٥].

---

(١) هو الحافظ ابن كثير المشهور، انظر ترجمته في المشيخة المفردة رقم (٦).

(٢) هو الحافظ ابن الصامت المعروف، انظر ترجمته في المشيخة المفردة رقم (١٦).

(٣) هو الحافظ عبد الرحيم بن الحسين، أبو الفضل زين الدين العراقي المشهور، صاحب الألفية، انظر ترجمته في المشيخة المفردة رقم (٩).

(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).

(٥) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٧).

وقد عدَدْنا جملةَ مشيخته الذين أخرج عنهم في هذا الكتاب، سواء في الحديث ـ وهم الأكثر ـ أو في القرآن ـ وهما شيخان فقط ـ، أو بالمسلسلات كالمصافحة، أو بالرسوم والتقاليد الأخرىٰ كلبس الخرقة وتلقين الذكر والصُّحبة، وجملتهم: (٢٦) شيخًا، وقد ذكرنا هناك مسردًا بهم مع ما تحمَّله عنهم في هذا الكتاب، ثم ترجمناهم تفصيلًا، وذكرنا طرقَ تحمُّله عنهم إلىٰ الكتب التي روىٰ عنهم منها في هذه المشيخة.

وبالجملة فأعلىٰ شيوخه في الرواية: ابن الخبّاز، خال جدِّه، روىٰ عنه إجازةً، وأُحضِر عليه صغيرًا، وأبو الفتح الميدمي إجازة عامة، والصلاح المقدسي، وابن أَمِيلة، وأحمد بن إسماعيل المقدسي ابن النجم، وابن قاضي الجبل، وابن البنا، وابن هبل، وابن الشيرجي المعمَّر، وأبو الثناء المنبِجِي.

ونقل السخاوي: «وقال ابن الجزري: أدركتُ في هذا العلم ثلاثةَ حفاظ أعلام، انتهىٰ إليهم هذا العلمُ في بلاد الشام، ولم يَخلُف بعدهم مثلهم في بلاد الإسلام، أولهم ابن رافع، ولم يكن مثله في معرفة العالي والنَّازل، وأسماء رجاله المتأخرين، وضبط المؤتلف والمختلف، وحفظ ذلك واستحضاره. وثانيهم: ابن كثير، ولم يكن مثله في أسماء رجاله المتقدمين، ومعرفة الصحابة والتابعين، والسيرة النبوية، والتواريخ الإسلامية وعَزْوِ المتون، وحفظها، والكلام عليها جرحًا وتعديلًا، وتصحيحًا وتضعيفًا، ولغتها ومعانيها، آية من آيات الله تعالىٰ في ذلك. وأما علم التفسير فلم يكن أحد يشاركه فيه، ولا يدانيه. وثالثهم: أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن المحبِّ، كان قد جمع معرفة رجاله المتقدمين والمتأخرين والرواة ومروياتهم وطبقاتهم، والأسانيد والمتون. وأما معرفة الأجزاء، والمتصل منها والمنقطع، فإنه كان في ذلك عجبًا من

العجائب، رحمة الله عليهم أجمعين»[(١)].

في الفقه:

كان ابن الجزري شافعيَّ المذهب، كما يظهر من تعريفه بنفسه، ومن مشايخه، ومن وظائفه، ومن تآليفه. وقد عرَّف ببعض من أخذ عنهم الفقه، فقال عن نفسه: «وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم الإسنوي[(٢)] وغيره»[(٣)]، وقال السخاويُّ مُضيفًا: «وأخذ الفقه عن الإسنوي، والبُلقيني[(٤)]، والبهاء أبي البقاء السبكي[(٥)]»[(٦)].

وقد ذُكِر أن له كتابًا في الفقه الشافعي، قال النُّوَيري: «وله كتابٌ في فقه الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ سماه بـ«المختار» بقَدْرِ وجيز الغزالي، ذكر فيه المفتَىٰ به عندهم»[(٧)]. وسيأتي في مسيرته العلمية أنه قد أذِن له في الإفتاء غيرُ واحد،

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، (٩٣/١).

(٢) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الإسنوي، أبو محمد جمال الدين، نزيل القاهرة، شيخ الشافعية ومفتيهم في عصره، من أشهر كتبه: المهمات، ونهاية السول شرح منهاج الأصول، والتمهيد في تخريج الفروع علىٰ الأصول، وغيرها كثير، (ت: ٧٧٢هـ)، انظر: الدرر الكامنة، (١٤٧/٢).

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢٤٨/٢).

(٤) هو عمر بن رسلان بن نصير الكناني، البلقيني، أبو حفص سراج الدين، شيخ الإسلام، انتهت إليه رياسة المذهب، له شرح البخاري، والتدريب في المذهب، والفتاوىٰ، وتصحيح المنهاج، (ت: ٨٠٥هـ)، انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، (٣٦/٤).

(٥) محمد بن عبد البر بن يحيىٰ بن علي بن تمام، أبو البقاء بهاء الدين السبكي، من فقهاء الشافعية، كان ذكيًّا جامعًا للعلوم، ولي قضاء دمشق فطرابلس، له شرح الحاوي الصغير للقزويني، (ت: ٧٧٧هـ)، انظر: حسن المحاضرة، (٤٣٧/١).

(٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٢٥٦/٩).

(٧) شرح طيبة النشر للنويري، (٣٥/١).

ووَلِيَ قضاء الشافعية بدمشق أو كاد ولكن لم يتمّ له، كما سيأتي أيضًا، وقد وليَ قضاء القضاة في شيراز بعد هجرته.

في علومٍ أخرى:

ذكر المصنِّف أنه في رحلته إلىٰ مصر، وهذا في الرحلة الثانية إليها، قرأ في علوم متنوِّعة، فقال: «ثم رحل إلىٰ الديار المصرية، وقرأ بها الأصول والمعاني والبيان علىٰ الشيخ ضياء الدين سعد الله القزويني[١]، وأخذ عن غيره»[٢].

٥ ـ صفته:

وصفه الحافظُ فقال: «كان مُثْرِيًا وشَكِلًا[٣] حسنًا، وفصيحًا بليغًا»[٤]. ووصفه مرةً أخرىٰ بعدما تقدَّم به العمر في زيارته الأخيرة إلىٰ مصر عام (٨٢٧هـ)، فقال: «كان قد ثَقُل سَمْعُه قليلًا، ولكن بصره صحيح يكتب الخط الدقيق علىٰ عادته»[٥].

٦ ـ مسيرته العلمية المبكرة:

تقدَّم ذِكْر شيوخِه في المرحلة المبكرة في دمشق، وهذا داخلٌ في مسيرتِه العلمية المبكرة. وقد ذكر أنه أتمَّ حفظَ القرآن في دمشق علىٰ يد مؤدبّه وشيخه

(١) في الاسم اضطراب، لعله تصحيف. وهو: عبد الله بن سعد بن محمد القزويني، يُعرف بالضياء، ومشهور بقاضي القِرم، من العلماء الحاذقين بالعربية والأصول والتفسير، أخذ عن العضد، وقرأ عليه السعد التفتازاني وغيره، (ت: ٧٨٠هـ)، انظر: الدرر الكامنة، (٢/٣٦٨).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٨).

(٣) أي أنه كان أبيض مُشْرَبًا بحُمرة.

(٤) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

(٥) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٨).

الثاني أبي الحسن القدسي الذي تقدَّم ذكرُه في شيوخه، وأن ذلك كان سنة (٧٦٢هـ)[١]، وكان عمره وفق ذلك إحدىٰ عشرة سنة. وكلامه في غاية النهاية يقتضي أنه حفظه وله ثلاث عشرة سنة، حيث قال: «وحفظ القرآن سنة أربع وستين [٧٦٤هـ] وصلَّىٰ به سنة خمس»[٢]. ومن شيوخه المتقدّمين في هذه المرحلة: ابن السلّار[٣] الذي تقدَّم ذكره في شيوخه، وكان شيخ الإقراء في مشيخة تربة أم الصالح، كما سيأتي. قال الحافظ: «وتفقَّه بها [أي بدمشق]، ولهج بطلب الحديث والقراءات، وبرز في القراءات»[٤].

وهنا ننتقل إلىٰ كلام المصنِّف[٥]، حيث يحكي مسيرتَه الأولىٰ بدمشق. فيقول: «ولما نشأتُ واشتغلتُ بهذا العلم الشريف، وقرأتُ القراءاتِ علىٰ من علمتُه قيِّمًا به بدمشقَ المحروسة، فكنت أنقِّب وأتفحّص عمن انتهت إليه رياسةُ القراءة في البلاد، وقرأ بالروايات الكثيرة، وهو فيها عالي الإسناد، وكان بالديار المصرية منهم جماعةٌ، فرغِبتُ إلىٰ والديّ ـ يرحمهما الله ـ في سنة . .[٦]

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٨ ـ ١٢٩).
(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٧).
(٣) والسلّار لقب للآمر الأعلىٰ أو الرئيس، وكان من الألفاظ الشائعة للأمراء والرؤساء في العصر المملوكي منذ زمن الملك الناصر. انظر: معجم المصطلحات التاريخية، (ص: ٩١).
(٤) إنباء الغُمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).
(٥) من المصادر المغفول عنها في ترجمة ابن الجزري، كتابه: جامع الأسانيد، ولعل ذلك بسبب عنوانه، وأن الغالب علىٰ موضوعه سرده لأسانيد في القراءات، ولكنه احتوىٰ كثيرًا من تفاصيل حياته، يحكيها بنفسه بلا واسطة، بل فيه تفاصيل ثريةٌ جدًّا وكاشفة لبعض الأحداث في حياته، فهو مصدرٌ أوليٌّ أساسٌ في ترجمته إذن.
(٦) كذا. وقال المحقق إنه كذا في الأصل، وقال: «والظاهر أن ذلك في حدود سنة (٧٦٨هـ)».
قلت: وهو كذلك، فقد صرَّح بهذا التاريخ في قراءته المبكرة، وحج في السنة نفسها وصرح أيضًا بالتاريخ، وقد ذكرنا هذا في مشايخه في القرآن.

أن يَأْذَنَا لي في الرحلة إليهم، وتوسلتُ إليهما بكل طريقٍ»[١].

وذكر قصةَ حجِّه الأولىٰ، فقال: «فحججتُ صحبة والدي رحمه الله في سنة ثمان وستين وسبعمئة [٧٦٨هـ]، فقرأتُ القراءاتِ بمضمَّن الكافي علىٰ شيخ المدينة الشريفة ونائب الخطابة والإمامة بها: الشيخ الصالح أبي عبد الله محمد بن صالح[٢]، وكان قد انفرد برواية ذلك وتلاوته علىٰ الإمام العالم أبي عبد الله القَصْري المقرئ آخر أصحاب ابن وَثيق، فقرأتُ عليه كثيرًا من القرآن بمضمَّن الكافي تجاه حُجرة النبي ﷺ وعند رأسه الشريف، ولم يمنعني من إكمال الختمة إلا اشتغال شيخنا المذكور بغَلَبة الحجَّاج أيام الموسم»[٣].

ثم ذكر رحلته الأولىٰ إلىٰ الديار **المصرية**، وهي **الرحلةُ الأولىٰ** عام (٧٦٩هـ)، ونورد هنا منها حكايته مع ابن الجندي، وابن البغدادي ـ تقدَّم ذكرهما في الشيوخ ـ، لما فيها من دلالات. قال: «ثم إني رحلتُ بعد عودي من الحج في سنة تسع وستين وسبعمئة، فدخلتُ مصر في أول شهرِ رمضان منها، فابتدأتُ بالشيخ الإمام الأستاذ أبي بكر ابن الجَندي، وكان هو المنفردَ بالقيام بهذا العلم وتحقيقه وكثرة الروايات، مع علو الإسناد وكثرة الشيوخ. فقرأتُ عليه بجميع ما قرأ به علىٰ شيوخه، وبمضمَّن الكتب التي تلا بها حسبما أذكره، ثم مشىٰ به إلىٰ رفيقه في القراءة علىٰ الصائغ[٤]: الإمام العالم تقي الدين

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٠).

(٢) تقدَّم ذكرُه في شيوخه، وكتاب الكافي للرعيني، ذكرناه أيضًا هناك.

(٣) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٠).

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق، أبو عبد الله الصائغ، تقدم التعريف به.

عبد الرحمن، المشهور بابن البغدادي»[١].

ونلحظ هاهنا اهتمامَ الشيخ بتلميذه وحِرصه علىٰ تعليمه وتسميعه من غيره من الشيوخ المتقنين. ثم ذكر تلقّيه عن العلامة ابن الصائغ الحنفي ـ تقدَّم ذكرُه في الشيوخ[٢] ـ، فقال: «ثم التمستُ منه واستأذنتُه في التلاوة علىٰ الشيخ الإمام العلامة شمس الدين محمد ابن الصائغ الحنفي، فأذِن لي في ذلك. وبينا أنا أقرأ عليه في بعض ليالي شهر رمضان بالجامع الأزهر من القاهرة، إذ مرَّ علينا الشيخ شمس الدين المذكور، فقيل له: هذا ابن الصائغ مارٌّ، فقال: قم بنا إليه، فقام وأخذني معه، فلحقناه بصحن المسجد، وعرَّفه بي، وعرَّفه أني رحلتُ في طلب العلم، فاعتذر بكثرة اشتغاله بالدروس وغيرها، فبالغتُ في الدخول عليه حتىٰ أذِن لي كما سأذكره[٣]. وشرعتُ علىٰ كلٍّ من الشيخين ـ أي: البغدادي وابن الصائغ ـ بعد التماسي منهما التلاوةَ بأكثر من القراءات السبع، فلم يأذنا لي، وقالا: يكفيك التلاوةُ بأكثر من ذلك علىٰ ابن الجندي، لأنه أستاذ هذا الشأن ونحن لا نتفرغ لأكثر من ذلك»[٤].

وفي استئذانه من شيخه أن يقرأ علىٰ شيخٍ آخر: أدبٌ عزيز من آداب طلب العلم، ففيه احترامٌ لشيخه، وتطييبٌ لخاطره، وسدٌّ لذريعة إيغار الصدور، وقد قابل هذا الشيخُ ذلك الأدبَ بأدبٍ عالٍ، حيث دلَّه علىٰ ذلك الشيخ وأرشده إليه، بل أخذه بنفسه وعرَّفه عليه وزكّاه لديه.

---

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٠ ـ ١١١).
(٢) وهو من مشايخه الذين روىٰ عنهم في كتابنا، انظر ترجمته في المشيخة المفردة: (٢٦).
(٣) قال المحقق: «يعني في ترجمته، ولكنها سقطت مع ما سقط من المخطوط». قلت: سنتمّ ذلك في الخبر الآتي، من ترجمته من غاية النهاية.
(٤) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١١).

وفي تمنُّع ابن الصائغ الحنفي عليه، وتحمّله ذلك؛ أدبٌ آخر من آداب طلب العلم، وهو: الصبر، والحِلم، والرِّفق بالشيوخ، وكذا المثابرة، فإنها مفتاح التوفيق. وهذا ما حدث مع شيخه ابن الصائغ. وهنا نذكر قصةَ ما وقعَ بينهما فإنها لطيفةٌ.

قال المصنِّف: «ثم إني لما رحلتُ إليه [يعني ابن الصائغ الحنفي] في سنة تسع وستين [٧٦٩هـ] جمع بيني وبينه شيخُنا ابن الجَندي، فسألتُه القراءةَ فامتنع عليّ، فلما رأىٰ أهليتي أَذِنَ لي أن آتيَ إليه في الليل، فكنتُ آتي إليه نصفَ الليل وبعده، فقرأتُ عليه ختمةً جمْعًا بالقراءات السبع بمُضَمَّنِ الشاطبية والتيسير والعنوان في تلك السنة. ثم رحلتُ إليه الرحلةَ الثانية سنة إحدىٰ وسبعين، فقرأتُ عليه جمعًا للسبعة وللعشرة بمُضَمَّنِ عدّةِ كُتُبٍ حسبما في إجازته من الصَّائِغِ، فكنتُ آتيه ليلًا، فوالله ما أعلَمُنِي جئتُ إليه في وقتٍ من الأوقات في الليل إلَّا وخرج إليَّ فجلس علىٰ صُفَّةٍ تُجاه دارِه، فقرأتُ عليه، فلما أن ختمتُ عليه الختمةَ الثانية وكتب لي الإجازةَ بخطِّه، سألتُه أن يذهَبَ إلىٰ شيخِنا جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي شيخِ الشافعية، فذهب إليه وهو بالمدرسة الناصرية من القاهرة فأشهده، وما كان شيخُنا الإسنوي يعلم أني أقرأُ القراءاتِ، فقال له: والقراءات أيضًا؟ فقال: وغيرها من العلوم. ثُمَّ قال [له] بحضوري: يا سيدي، ادْعُ اللهَ أن يطيل عُمرَه، فقال: ما رأينا شخصًا ذكيًّا مِثْلَ هذا الشاب يكون عمرُه طويلًا! فرفعا أيديَهما وأنا أنظر ودَعَيَا لي بطُول العُمر، وقد استجاب اللهُ تعالىٰ منهما ولله الحمد، فلا أعلم أحدًا اليومَ هو علىٰ وجه الأرض يروي عنهما غيري فرحمهما الله تعالىٰ»[1].

(١) غاية النهاية، (٢/١٦٤).

وهي قصةٌ حسَنةٌ فيها عِبَر، وآداب كثيرةٌ بين الشيخ والطالب، أُعرِض عن تفصيلها لجلائها.

ثم واصل المصنّف رحلتَه العلمية، وعودته إلىٰ دمشق، ثم عودته إلىٰ **مصر في رحلةٍ ثانيةٍ** عام (٦٧١هـ) اصطحب فيها والديْه هذه المرة، وقد سمِع في هذه الرحلة علىٰ من بقي من المسندين هناك، وقال: «ولازمتُ فيها الإمامَ العلامةَ الكبير شيخ الفقهاء والأصوليين جمال الدين أبا محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي رحمه الله».

كانت هذه الرحلةُ مثمرةً، إذ يبدو أن ابن الجزري اهتم فيها بصورةٍ أكبر بعددٍ آخر من العلوم بالإضافة إلىٰ التلاوة، فلازم الإسنوي الفقيه الشافعي الكبير المعروف، وقد ذكرنا قصةً معه ومع العلامة ابن الصائغ الحنفي، تدلُّ علىٰ قُربه من الإسنوي ومزيّته لديه. ولا ننسىٰ أن من ترجم ابنَ الجزري ذَكَر أنه «حَفِظَ التنبيه[(١)] وغيره»[(٢)]، وقد تقدَّم ذكر شيوخه في الفقه. وسيأتي ذِكر إجازةِ غيرِ واحدٍ له بالتدريس والإفتاء، بعد عودتِه إلىٰ دمشق.

وفي تلك الرحلة ذكر أنه «قرأ بها الأصول والمعاني والبيان علىٰ الشيخ ضياء الدين سعد الله القزويني ـ تقدمت الترجمة له ـ وأخذ عن غيره»[(٣)]. كذلك ذكر ابن الجزري اشتغالَه بالحديث وسماعه في هذه الفترة. وقد قال الحافظ:

(١) التنبيه في الفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي، صاحب المهذب، كتاب مشهور، كان عليه الاعتماد في الحفظ والطلب لدىٰ الشافعية في القرنين السادس والسابع، قبل أن تحلّ مصنفات النووي المختصرة ـ وبعض المصنفات الأخرىٰ كالحاوي للقزويني ـ مكانها.
(٢) الضوء اللامع، (٩/٢٥٦).
(٣) غاية النهاية، (٢/٢٤٨).

«وطلب بنفسه وكتب الطِّباق[١] وعني بالنظم، وكانت عنايته بالقراءات أكثر»[٢].

وبصفةٍ عامّة فإنّ تفوُّقَ ابن الجزري في القرآن؛ غنيٌّ عن البيان، وهو فنُّه الذي برز فيه، وبزّ فيه أقرانه، وتفرَّد به، وقُصِد لأجله، وقد مرَّ في ذِكْر شيوخه كيف أنه ختم بالسبع والعشر وهو دون العشرين، بل ورحل في طلب هذا الشأن وهو في هذه السن، وتقدَّم الآن أنه كان يُقرأ عليه في هذه السِّنِّ، وكيف أنه لم تشغله الصوارف والملمَّات عن طلب العلم عمومًا، والقرآن خصوصًا، فقد قرأ أثناء رحلة الحج، ورحل في طلب العلم إلىٰ مصر مرتين، وأقرأ وأسمع في كل حالاته، وفي جميع البلاد والأمصار التي دخَلها، بغضِّ النظر عن الظروف الصعبة والعوارض التي صرفته إلىٰ هناك وألجأته لبعض هذه الأسفار، وتلك همَّة عالية يجدُر الاقتداء بها في علوّ الهمَّة واغتنام العمر وانتهاز الفرص والمحافَظة علىٰ الوقت والجِدّ في العلم.

وعقِب عودته إلىٰ دمشق اشتغل بالعِلم والإقراء ورُحِل إليه في هذه السنّ الصغيرة كما تقدَّم. قال: «وجلستُ للإقراء في حياة شيوخي وبإذنهم في ذلك، تحت قُبَّة النسر[٣] ....

(١) الطِّباق هي محاضر السماع، التي يُكتب فيها التاريخ واسم الشيخ المُسمِع وأسماء السَّامعين عليه، مع تعيين موضع القراءة والوقوف والاستئناف، ومكان القراءة عمومًا من ذكر المدينة وخصوصًا من ذكر المسجد أو المدرسة، ونحو ذلك. وهذا يدل علىٰ الاعتناء وأنه مُقَدَّم مجلس السماع، وفق التقاليد العلمية المعروفة لسماع الحديث في هذه العصور.

(٢) إنباء الغُمر بأبناء العُمر، (٣/٤٦٧).

(٣) قُبَّة النسر: أشهر قباب بالجامع الأموي وأقدمها، بناها الوليد بن عبد الملك، «ليس في دمشق شيء أعلىٰ ولا أبهىٰ منظرًا منها، ولها ثلاث منائر، إحداها وهي الكبرىٰ كانت ديدبانًا للروم، وأُقِرَّت علىٰ ما كانت عليه وصُيِّرت منارة»، خطط الشام لمحمد كرد علي، (٥/٢٥٨)، قال ابن كثير: «وهو اسم حادث لها، وكأنهم شبهوها بالنسر في شكله، لأن الرواقات عن يمينها=

من الجامع الأموي[(١)] في سنة سبعين وسبعمئة [٧٧٠هـ]. ولا زال الناس بعد ذلك يرحلون إليَّ من المغرب واليمن والهند والروم وبلاد العجم، حتىٰ قدَّر الله تعالىٰ ما قدَّر من توجُّهي إلىٰ بلاد الروم، فرارًا مما كنتُ أتوقّعه من الفتن، ومن غير ذلك»[(٢)].

وذكر المصنِّف وغيرُه من العلماء أنشطتَه العلمية ووظائفَه في هذه الفترة الدمشقية.

قال ابن الجزري: «وأجازه وأذِنَ له بالإفتاء شيخُ الإسلام أبو الفداء إسماعيل بن كثير سنة أربع وسبعين [٧٧٤هـ]، وكذلك أذن له الشيخ ضياء الدين[(٣)] سنة ثمان وسبعين [٧٧٨هـ]، وكذلك شيخ الإسلام البُلْقيني سنة خمس وثمانين [٧٨٥هـ]»[(٤)]. وقال السخاوي: «وأذِنَ له غيرُ واحد بالإفتاء والتدريس والإقراء، بالعادلية[(٥)]، ثم مشيخة دار الحديث ....

= وشمالها كالأجنحة لها»، البداية والنهاية ط إحياء التراث (٩/١٦٨). وانظر صفتها، في رحلة ابن جبير، (ص: ٢١٣).

(١) هو جامع دمشق، بناه الوليد بن عبد الملك، وكان قبله نصفه كنيسة للنصارىٰ، ونصفه الذي فيه محراب الصحابة، فأرضىٰ الوليدُ النصارىٰ بكنائس صالحهم عليها، وهدمه سوىٰ حيطانه الأربعة، وأنشأ قبة النِّسر وحلاه بالذهب، وعمل فيه تسع سنين. انظر: الدارس في تاريخ المدارس، (٢/٢٨٦)، وانظر في تاريخه ووصفه وتطوراته التاريخية: خطط الشام، (٥/٢٥٧ ـ ٢٦٣).

(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٧).

(٣) هو القزويني القِرْمي المتقدم ذكره في مصر.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٨).

(٥) المدرسة العادلية الكبرىٰ: قال النُّعَيمي، في الدارس في تاريخ المدارس، (١/٢٧١) مختصرًا: «داخل دمشق شمالي الجامع بغرب، وشرقي الخانقاه الشهابية، وقبلي الجاروخية بغرب، وتجاه باب الظاهرية يفصل بينهما الطريق. وقال ابن شداد: أول من أنشأها نور الدين محمود بن زنكي=

الأشرفية[١]، ثم مشيخة تربة أم الصالح بعد شيخه ابن السلّار[٢]»[٣].

وقال المصنِّف عن ذلك: «وجلس للإقراء تحت قُبَّة النَّسر من الجامع الأموي سنين، ووَلِيَ مشيخةَ الإقراء الكبرىٰ بتربة أمِّ الصَّالح[٤] بعد وفاة أبي محمد

= وتوفي ولم تتم، فاستمرت كذلك، ثم بنىٰ بعضَها الملكَ العادل سيف الدين، ثم توفي ولم تتم أيضًا، فتمَّمها ولده الملك المعظم وأوقف عليها الأوقاف. وقال الأسدي في تاريخه في سنة ثمان وستين وخمسمئة [٥٦٨هـ]: وفيها شرع نور الدين في عمارة مدرسة الشافعية وضع محرابها فمات ولم يتممها، وبقي أمرها علىٰ ذلك إلىٰ أن أزال الملك العادل ذلك البناء وعمل مدرسة عظيمة فسميت العادلية». وانظر: خطط الشام، (٨١/٦).

(١) دار الحديث الأشرفية: قال النُّعَيمي في الدارس، (١٥/١ ـ ١٦) مختصرًا: «جوار باب القلعة الشرقي غربي العصرونية وشمالي القيمازية الحنفية. قال الذهبي في مختصر تاريخ الإسلام في سنة ثمان وعشرين وستمئة [٦٢٨هـ]: وفيها أمر الملِكُ الأشرف بعمل دار الأمير قايماز النجمي دارَ حديثٍ فتمَّت في سنتين وجعل شيخَها الشيخ تقي الدين بن الصلاح. ومن شرطه في الشيخ أنه إذا اجتمع من فيه الرواية ومن فيه الدراية قدم من فيه الرواية». قلت: تولاها الأعلام، كابن الصلاح، وأبي شامة، والنووي، وابن الوكيل، وابن الزملكاني، والشريشي، والمزي، والتقي السبكي، وابن كثير، وغيرهم. قال كرد علي: «وقد حُرِقت في حريق سنة (١٣٣٠هـ) الذي دمَّر أربعةَ شوارع من شوارع المدينة، ودمَّر ما فيها من مدارس، ثم رُمِّمت ترميمًا خفيفًا وعاد بعض الطلبة والغرباء فسكنوها»، خطط الشام، (٧١/٦).

(٢) هو شيخه عبد الوهاب بن السلّار، شيخ مشيخة الإقراء بتربة أم الصالح، وقد تقدَّم ذكره.

(٣) الضوء اللامع، (٢٥٦/٩).

(٤) التُّرْبة: مكان دفن الموتىٰ، أو المدفن الخاص الذي يعلوه طربال، وهو القبة العظيمة، معجم الألفاظ التاريخية (ص: ٤٤). وهي المدرسة الصالحية، المنسوبة للملك الصالح إسماعيل، واقعة في التُّربة المسماة بتربة أم الصالح، وكان بها مشيخة للإقراء، ومشيخة للحديث، وتدريس. وقد تقدَّم تولي ابن الجزري مشيخة الإقراء فيها، ودرَّس بها. قال النعيمي، في الدارس في تاريخ المدارس، (٢٣٩/١) باختصار: «المدرسة الصالحية، بتربة أم الصالح: قال ابن كثير في سنة ثمان وأربعين وستمائة: الصالح أبو الجيش إسماعيل بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر، وهو واقف تربة أم الصالح، وقد كان الصالح ملكًا عادلًا عاقلًا حازمًا تقلَّبت به الأحوال أطوارًا كثيرة،...، وهو واقف التُّربة والمدرسة ودار الحديث والاقراء بدمشق».=

عبد الوهاب بن السلار»[(١)]. وجلوسه تحت قبة النسر للإقراء له دلالة مهمة، فهو مكان تاريخي له جلالته، ولا يجلس تحته إلا كبار العلماء، كما هو معروفٌ في التراجم.

وبنى مدرسةً للقرآن بدمشق، قال الحافظ: «وعَمَر مدرسةً للقُرَّاء سمَّاها: دار القرآن، وأقرأ الناسَ»[(٢)]. قال النعيمي: «دار القرآن الكريم الجَزَرية: قيل إنها بدَرْبِ الحَجَر»[(٣)]، قال محمد كُرد علي: «الجَزَرية: قيل: إنها كانت بدرب الحَجَر، نُسِب إيقافُها لمحمد بن محمد الجزري المقرئ المحدِّث. ولعلَّ درْبَ الحجر هو طريق الجركسية قُرْبَ اللامية. فتكون دار الشيخ محمد في حارة الشرباتي»[(٤)].

قال السخاوي: «وعمِلَ فيه [يعني في تربة أم الملك الصالح] إجلاسًا[(٥)]

= وذكر المصنِّفَ من مشايخ مدرسة الإقراء فيها، فقال، (١/٢٤٥): «ثم وليها العلامةُ شمس الدين ابن الجزري المقرئ مع مشيخة العادلية، ....ثم انتقلنا إلى ولده فتح الدين». قال محمد كرد علي في خطط الشام، (٦/٨٠): «الصالحية غربي الطيبة، وتعرف بتُربة أم الصالح إسماعيل، صارت مساكن ولم يعرف لها أثر، وكان من جملة مدرسيها الذهبي وابن كثير».

(١) غاية النهاية، (٢/٢٤٨).

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

(٣) الدارس في تاريخ المدارس، (١/٨).

(٤) خطط الشام، (٦/٧٠).

(٥) المستفاد من التراجم أن يوم الإجلاس كان من التقاليد العلمية لاستفتاح شيخ من المعظَّمين درسًا في جامع كبير أو مدرسة ونحوها، وكان يحضره طائفةٌ من أعيان العلماء والقضاة، وربما حضره بعض الولاة إذا كان الأمر كبيرًا، وربما يتقدّم الدرسَ ثناءُ الحاضرين وتزكيته لهذا الشيخ، وقد تجري أبحاث ومناقشات على شَرف هذه الجلسة، وربما وُزِّعت الحلوى أيضًا. انظر هذه الموارد: إنباء الغمر، (٢/٣٩٩)، (٣/٢٨٤، ٣٣٨)، (٤/١٩٩)، والدرر الكامنة، (٣/٤٣)، (٦/٨٥)، والنجوم الزاهرة، (١٤/٩١)، والضوء اللامع، (١/١٩٥، ٢٤٢)،=

بحضور الأعلام، كالشهاب ابن حَجِّي[(١)]، وقال: كان درسًا جليلًا»[(٢)].

وذكر السخاوي وظائف أخرىٰ له: «وَلِيَ من برقوق[(٣)] خطابةَ جامع التوبة[(٤)]

= (٣١٣/٣)، (١٧٩/٤)، ونيل الأمل للظاهري الملطي، (٢٥/٤، ١٥٦)، والسلوك للمقريزي، (٥٠٩/٦).

(١) هو المؤرّخ الحافظ أحمد بن حجي السعدي الحسباني، انتهت إليه مشيخة الشيوخ في البلاد الشامية، وصنف كتبًا، منها: الدارس من أخبار المدارس، احترف في وقعة التتر، وجمع المفترق، ومعجم شيوخه، والتاريخ، توفي: (٨١٦هـ). انظر: الضوء اللامع، (٢٦٩/١).
قلت: لم أقف عليه في تاريخه، والمطبوع جزءٌ منه.

(٢) الضوء اللامع، (٢٥٦/٩).

(٣) الملِك الظاهر برقوق العثماني، أول من ملك مصر من المماليك الشراكسة، حكم قرابة عشرين عامًا، وتوفي (٨٠١هـ)، واستمرت دولة الشراكسة من عهده إلىٰ سنة (٩٢٢ هـ)، وعدّةُ ملوكها: ٢٣ ملكًا، وكانت لهم مصر والشام. انظر: الأعلام للزركلي (٤٨/٢).

(٤) وقع في الضوء اللامع: جامع التوتة. وهو تحريف.
وهذا جامع شهير بدمشق، بمنطقة العُقَيبة، بناه الملك الأشرف موسىٰ بن العادل، مكان ماخور قبيح. قال ابن كثير في البداية والنهاية ط إحياء التراث، (١٦٦/١٣): «ثم دخلت سنة اثنتين وثلاثين وستمائة [٦٣٢هـ]، فيها خرَّب الملك الأشرف بن العادل؛ خانَ الزنجاري الذي كان بالعُقَيبة فيه خواطئُ وخمورٌ ومنكرات متعددة، فهدمه وأمر بعمارة جامع مكانه سمي جامع التوبة، تقبل الله تعالىٰ منه»، وقال الذهبي في ترجمة الأشرف في سير أعلام النبلاء ط الرسالة، (١٢٤/٢٢): «وكان له عكوف علىٰ الملاهي والمسكر ـ عفا الله عنه ـ ويبالغ في الخضوع للفقراء ويزورهم ويعطيهم، ويجيز علىٰ الشعر، ويبعث في رمضان بالحلاوات إلىٰ أماكن الفقراء، ويشارك في صنائع، وله فهم وذكاء وسياسة. أخرب خان العقيبة، وعمله جامعًا»، وفي وفيات الأعيان، (٣٣٤/٥): «كان بالعُقيبة ـ ظاهِرَ دمشق ـ خانٌ يعرف بابن الزنجاري، قد أجمع أنواع أسباب الملاذ، ويجري فيه من الفسوق والفجور ما لا يحد ولا يوصف، فقيل له عنه: إن مثل هذا لا يليق أن يكون في بلاد المسلمين، فهدمه وعمره جامعًا، غرم عليه جملةً مستكثرة، وسماه الناس جامع التوبة كأنه تاب إلىٰ الله تعالىٰ وأناب مما كان فيه»، وانظر: الدارس، (٢٢٦/٢). والعُقيبة: «أحد أحياء مدينة دمشق القديمة إلىٰ الشمال من مسجد بني أمية الكبير خارج السور القديم، ولا زال هذا الجامع عامرًا بفضل الله ﷻ وتقام فيه الصلوات=

عن الشهاب الحُسْباني[(١)]، وتنازَعَا ثم قُسِمَتْ بينهما[(٢)]. ثم ولي تدريس الصَّلاحية القُدْسية[(٣)] في سنة خمس وتسعين [٧٩٥هـ] عِوَضًا عن المحبّ بن

= الخمس وصلاة الجمعة وصلاة العيدين، وقد تعاقب على الخطابة والإمامة فيه عدد كبير من علماء دمشق الأفاضل»، هذا كلام محمود الأرناؤوط محقق شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (٧/٢٥٩)، الهامش (١). وقال في خطط الشام، (٦/٥٣): «وهو ملاصق للجسر الجديد على نهر أبي علي»، وذكر تاريخَه وآثارَه.

(١) هو أحمد بن إسماعيل بن خليفة، شهاب الدين الحُسْباني، سيأتي المزيدُ عنه في أخبار المحنة.

(٢) سيأتي المزيدُ حول ذلك الحدَث في الكلام عن محنته.

(٣) نصّ على أنها الصلاحية بالقدس. وهناك مدرسةٌ صلاحيةٌ معروفة في دمشق، ذكرها كثيرٌ من المؤرخين. قال النعيمي: «بانيها نور الدين محمود بن زنكي الشهيد ونسبت إلى الملك الناصر صلاح الدين فاتح بيت المقدس»، ثم رجع فقال، (١/٢٥١): «وإليها تنسب المدرسة الصلاحية التي ببيت المقدس» فميَّز بينهما. وذكرها كرد علي في خطط الشام، (٦/٨٠)، وقال: «لم يبق لها أثر».

وذكر ابنُ كثير أن السلطان صلاح الدين عملها للشافعية مكان كنيسة، البداية والنهاية، (١٢/٣٩٩)، وذلك سنة (٥٨٨هـ)، فهي أقدم من الصلاحية التي بدمشق، وقد تسمَّى الصلاحية الناصرية أو الناصرية. ورأيت غيرَ واحدٍ من المحققين للنصوص التاريخية قد اشتبهت عليه هذه المدرسةُ بالصلاحية التي في دمشق، فعرَّفها بها.

وفصَّل بشأنها كرد علي فأفاد، فقال في خطط الشام، (٦/١٢٠ ـ ١٢١) في سياق مدارس القدس: «الصلاحية: بالقرب من السُّور من جهة الشمال بباب الأسباط وقف صلاح الدين على الشافعية. ذكر المؤرخون أن صلاح الدين كان نازلاً في كنيسة صهيون ففاوض جلساءه من العلماء الأكابر في أن يبني مدرسة للفقهاء الشافعية ورباطاً للصلحاء الصوفية، فعين للمدرسة الكنيسة المعروفة بصندحنة عند باب أسباط، وعين دار البطرك وهي بقرب كنيسة القمامة للرباط، ووقف عليها وقوفاً، وارتاد أيضاً مدارس للطوائف». وقال الحافظ الذهبي في ترجمة العلائي في العبر في خبر من غبر (٤/١٨٦): «مدرس المدرسة الصلاحية وغيرها بالقدس»، وقد تقدَّم أن البرهان بن جماعة وليها بعد العلائي.

وذكر هذه المدرسة الصلاحية التي بالقدس بعضُ المؤرخين في سياق ترجمة بعض الأعلام، انظر: ذيل مرآة الزمان، (٤/٥٧)، والبداية والنهاية، (١٣/٢٩)، والنجوم الزاهرة،=

البرهان بن جماعة[١]، فدام فيها إلىٰ ابتداء سنة سبع وتسعين [٧٩٧هـ]»[٢][٣].
وقال ابن حجي: «ولي تدريس المدرسة الصلاحية بالقدس»[٤].

ومن الوظائف المرموقة التي تولّاها وهو دون الثلاثين: الكتابة في الديوان، أي صياغة وإنشاء مراسلات الدولة وقراراتها ومراسيمها. قال الحافظ: «كان ولي توقيع الدَّسْت[٥] بدمشق سنة تسع وسبعين [٧٧٩هـ]، قرأتُ ذلك بخط ابن حَجّي»[٦].

ولعلَّ أهمَّ الوظائف التي تقلَّدها: كان تعيينه لقضاء الشافعية، عام (٧٩٣هـ)، أيام الملِك الظاهر برقوق، وهو منصب فقهي وشرعي وحكومي جليل، ولكن لم يتمّ له. قال المصنف: «وولي قضاء الشام[٧] سنة ثلاث وتسعين

= (١٥٢/١٥)، وذكرها العُلَيمي في الأنس الجليل مرارًا كثيرة، فهي مشهورة هناك في القدس والجليل بالعلم والتعليم.

(١) لم أقف له علىٰ ترجمة، ولكنّ أباه عَلَم مشهور. هو إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد، أبو إسحاق برهان الدين، قاضي القضاة، فقيه شافعي وخطيب، سمع علىٰ الذهبي والمزي وغيرهما، ولي قضاء الديار المصرية مرارًا، وولي قضاء دمشق، توفي: (٧٩٠هـ)، انظر: رفع الإصر عن قضاة مصر، (ص: ٢٧). قلت: وهو معروف بالتدريس في الصلاحية، فقد قال الحافظ هناك: «استقرّ في تدريس المدرسة الصلاحية بعد موت الحافظ صلاح الدين العلائي»، فتولّي ولدَه التدريس فيها من بعده واضح.

(٢) وهذا في الشام. فقد كان يتردد بين مصر والقدس والشام، بسبب ولايته لأوقاف قطلوبك في مصر، كما سيأتي في محنته.

(٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٢٥٦/٩).

(٤) تاريخ ابن حجي، (٩٧٥/٢).

(٥) الدَّست أو الدستور: هو الديوان، وغلب هذا الاسم: كاتب الدست، عليه منذ عصر الدولة الفاطمية، وكان يسمىٰ: كاتب الديوان، أو كاتب السر، وثمّة ترتيبات مختلفة زمنيًّا بين كاتب الدَّست ـ أو الديوان ـ، وكاتب الدَّرج. انظر تفصيلَ ذلك في: صبح الأعشىٰ للقلشندي، (١٣٨/١).

(٦) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢٢٤/٣)، ومثله في الضوء اللامع، (٢٥٦/٩).

(٧) ولذا ذكره ابن طولون في قضاة الشام، (ص: ١٢١)، وقال: «ولم يتم له ذلك»، وترتيبه في=

وسبعمائة [٧٩٣هـ]»[(١)]، وقال الحافظ: «وعُيِّن لقضاء الشافعية في الأيام الظاهرية»[(٢)]، وقال: «وعُيِّن لقضاء الشام مرةً، وكتب توقيعَه[(٣)] عماد الدين بن كثير، ثم عرض عارض فلم يتم ذلك»[(٤)]، وزاد المؤرخ القريب من الأحداث المقريزي تفاصيلَ جيدةً في يومياته، فذكر تاريخ التعيين والعزل بدقة في حوادث شعبان (٧٩٣هـ): «وفي ثالث عشرينه: استقرَّ[(٥)] شمس الدين محمد بن الجزري المقرئ في قضاء القضاة الشافعية[(٦)] بدمشق عوضًا عن شرف الدين مسعود[(٧)]

= القضاء على عدّ ابن طولون رقم (١٢٤)، وأرخه في شعبان من هذه السنة. وذكره المقريزي في السلوك لمعرفة دول الملوك، (٤٤٣/٥)، ضمن قضاة الشافعية بدمشق لبرقوق.

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢٤٩/٢).

(٢) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢٢٤/٣).

(٣) يعني أن ابن كثير كتب مرسومَ تعيينه للقضاء.

(٤) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٤٦٦/٣).

(٥) أي: عُيِّن، وهذا استعمال دارج في كتابات هذه الحقبة، وليس كما يتبادر أن معناه الاستمرار في المنصب، بل المراد التعيين الجديد.

(٦) كان القضاء على مذهب واحد هو مذهب القاضي، والذي كان في مصر والشام شافعيًّا في الغالب، ثم قُرِّر القضاء على المذاهب الأربعة أول مرة في الديار المصرية في عصر الظاهر بيبرس البندقداري، وخُص الشافعي من بينهم برتبة قاضي القضاة وذلك في عصر المنصور قلاوون سنة (٦٨٧هـ). انظر: صبح الأعشى، (٤٧٧/١)، والتفصيل: (١٧٣/١١).

(٧) هو شرف الدين مسعود بن شعبان بن إسماعيل، الطائي الحساني، الحلبي الشافعي. قال الحافظ: تفقه قليلًا. وقال: كان جاهلًا مقدامًا، وقال: يعرف طرق السعي وله دربة في الأحكام، واشتهر بأخذ المال من الخصوم! وذكر أنه ولي قضاء حلب مرارًا وعُزل، وولي قضاء دمشق، ووليه مرة أخرى في الفتنة ـ يعني أثناء تمرد نائب الشام على تولّي الناصر فرج بن برقوق كما سنذكر في الكلام على محنة المصنف ـ وولي قضاء حمص، وتنقل في الولايات. وتوفي بطرابلس (٨٠٩هـ). انظر: إنباء الغمر، (٣٥٧/٢)، والضوء اللامع، (٣٧٥/٢). **قلت**: قوله: «يعرف طُرُقَ السعي»: لفظ السَّعْي في كتابات هذه الحقبة له دلالة على دفع المال أو الرِّشوة لتحصيل منصب.

بمالٍ قام به»[(١)][(٢)]، ثم يذكر عزله في شوال من السنة نفسِها، أي بعد حوالي

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك، (٥/ ٣٠٩).

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الشيخ دفع مالًا، أو التزم به، لأجل تعيينه في هذا المنصب! وقد أكّد هذا الفهمَ كلامُ السخاوي الآتي، وانظر التعليق عليه.

وأقول: كان دفع الأموال والرِّشئ ـ البراطيل ـ أمرًا منتشرًا وشِبْهَ عاديّ في الحقبة المملوكية، ولم يقتصر ذلك على الوظائف الحكومية، أو العسكرية، أو الديوانية، بل كان معروفًا في الوظائف الدينية ـ مع الأسف ـ كالقضاء والحسبة وولايات الأوقاف، انظر حول هذا الموضوع: د. أحمد عبد الرازق أحمد، البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرِّشوة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٧٩)، وخصوصًا: الفصل الخامس: الوظائف الدينية والبذل والبرطلة، (ص: ٩٧ ـ ١٢٧)، ففيه عشرات الأمثلة!

ومن ناحية أخرى، وكي يكون حكمُنا على الأحداث أقرب إلى الإنصاف والموضوعية وذلك بالالتزام بالسياقية التاريخية، مع عدم إهمال البُعد الأخلاقي: فيبدو أن استلام المناصب الكبيرة في ذلك العهد كان صعبًا دون بذل شيء من المال لصالح السلطة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن كثيرًا من النواب وحتى السلاطين كانوا يشترطون الحصول على أموال أو امتيازات ـ أو حتى قروض من الأوقاف ـ لأجل التعيين (التقرير) في المناصب، وفي الكتاب المحال إليه شواهدُ كثيرةٌ دالّة على ذلك. وهنا يمكن أن نتلمس فرقًا دلاليًّا بين «بذل مالًا» و«سعى»، وبين «قام به»، فقد يَشِي هذا الفِعْلُ الثاني بأنه التزامٌ بمال قد طُلِب منه، وسيأتي في عبارة السخاوي أن الجزري «وَعَد بمال»، فهذا قريبٌ من ذلك المعنى، وفيه مخالفةٌ للبذل والسعي الذي فيه معنى المبادرة من الدافع. فربما يكون المنصب قد عُرِض بهذا المقابل، أو كان معروفًا أن هذا مقابله. وهذا لا ينفي أن بعض العلماء قد رفض تولّي القضاء أو عزل نفسه بسبب امتناعه أن يبذل أو يفي بما طُلب منه من مال، وتوجد أمثلة على ذلك في الكتاب المحال إليه. ولكننا نقول ذلك كي نصوِّر الوضع التاريخي بدقة كي لا نجور في الحكم على بعض العلماء، وبخاصة أن بعض المذكورين في هذا السياق كانوا من العلماء الكبار والصالحين، وليس جميعهم من غير محمودي السيرة ـ وهذه النماذج موجودة أيضًا ـ، فالحكم على الشيء فرعُ تصوُّرِه. أما كون ذلك مرجوحًا أو مفضولًا؛ فهذا أمرٌ آخر، ولا شكّ أن لحظوظ النفس في تولي هذه المناصب دورًا في الحمْل على ركوب مثل هذه التصرفات، والإنسان غير معصوم. ومع ذلك فقد يرى الإنسانُ لنفسه فضيلة وفي توليه مصلحة للناس وللشرع ولو بهذه الطريق، مع حدوث المفسدة بتولي غير أهل الكفاءة ـ الشرف المسعود مثلًا ـ، فلا يكون فِعْلُه مذمومًا في نفس الأمر،=

شهر ونصف فقط من تعيينه، وقبل تسلّمه المنصب فعليًّا، حيث يقول في حوادث شوال: «وفي سابعه:... عُزِلَ ابنُ الجزري عن قضاء دمشق قبل أن يدخل إلىٰ دمشق، وأُعيد مسعود»[1]، وقال السخاوي: «ولي قضاءها [يعني دمشق] بمالٍ وَعَدَ[2] به في شعبان سنة ثلاث وسبعين [كذا، والصواب: ٧٩٣هـ]، عِوَضًا عن الشرف مسعود، وكتبَ توقيعَه ـ فيما قيل ممَّا يحتاج لتحريرٍ[3] ـ العماد بن كثير، وعُزِلَ بعد أيام قبل دخولها»[4].

= وإن التبست به هذه الشبهة في الظاهر، (٢٨/٢٩١)، وانظر: (٢٨/٢٨٤ ـ ٢٨٥)، وانظر تأصيله حول أقسام الناس الثلاث من التعامل مع الأوضاع غير الشرعية في التصرف في الأموال، ما بين الطرفين والوسط: (٢٨/٢٩٣ ـ ٢٩٤). ولا أشرح هذا كي أقول إن هذا ولا بدّ هو الحال في سياق ابن الجزري هنا، فلستُ في معرض المحاماة عنه بكل سبيل، خاصة أن السرائرَ مَردُّها إلىٰ الله، ولكن ذلك من باب الإحاطة بموضوع الحدَث، وإفساح المجال للفهم الواقعي والدقيق لسياقه، وفتح الباب أمام تحسين الظن، خاصة بالمعروفين من العلماء الثقات العدول أهل القرآن كابن الجزري. وقد مرّ معنا أنه ذُكر أن الحافظ ابن كثير كتب له توقيع تعيينه بالقضاء، فهذا أيضًا من مرجحات تحسين الظن.

وعلىٰ كل حالٍ ليس بين يدينا بَيِّنة جلية، سواء علىٰ وقوع هذا الحدث أو علىٰ دوافعه، سوىٰ ما ذكره التاريخ، عند المقريزي، والسخاوي ـ وأغلب الظنّ أن المقريزي هو مصدره ـ، وقد أعرض الحافظ ابن حجر عن ذكر هذه التفصيلة، وكذا ابن طولون في تاريخ قُضاته. ولفت نظري أن السخاوي ـ الذي يظهر أنه لم يكن يميل إلىٰ ابن الجزري كثيرًا مع احترامه له ـ لم يتشكك في هذا الأمر، كما تشكك في كتابة ابن كثير للتوقيع، رغم أن شيخه الحافظ ابن حجر ذكر هذه المعلومة من غير احتمال.

(١) المرجع نفسه، (٥/٣١١).

(٢) كنتُ قد احتملتُ أن يكون هذا الفعلُ ـ لأول وهلة ـ مبنيًّا لما لم يُسمَّ فاعله: «وُعِد»، رغم أن سياق مثل هذه العبارات واضحٌ، ثُمّ لما طالعتُ كلامَ المقريزي السابق نقله؛ تبيَّن لي أنه: «وَعَد» كما أثبتُّه!

(٣) يبدو السخاوي متشكِّكًا من هذه المعلومة، بخلاف جزم شيخه الحافظ ابن حجر بها.

(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).

ولا نملك تفاصيلَ عن ظروف العزل ولا أسبابه. فقط يقول الحافظ باقتضاب، وفي موضعٍ مستقل: «ولم يكن [الجزري] محمود السيرة في القضاء»[١]، على أن هذا النص لا يبدو متعلقًا بهذه الولاية القضائية، بسبب أنه لم يباشرها أصلًا، فكيف تكون له فيها سيرة محمودة أو مذمومة. فالظاهر أن كلام ابن حجر عن قضاء ابن الجزري في شيراز، ولا ندري عن تفاصيل ذلك شيئًا أيضًا فيما نقل لنا. ومع ذلك فإن السيرة غير الجيدة للشرف مسعود بن شعبان الذي عُزل من قضاء دمشق لأجل الشيخ، ثم رجع قبل مباشرته؛ لا تنبئ عن أن أسباب العزل كانت نزيهةً أو موضوعية.

وعلى كل حال يبدو أن انخراط ابن الجوزي في العديد من الوظائف التدريسية جعله عُرضةً للمنافسات والمناوشات المعتادة في هذا العصر بين مدرسي المدارس والخطباء والمفتين والمستفيدين من هذه الأوقاف، كما أن اقتراب ابن الجزري من دوائر السلطة ووظائفها قد أدخله في بعض الخصومات، وهذا ما سيبلغ ذروته في المحنة التي سيخرج على إثرها مهاجرًا من مصر إلى بلاد الروم.

٧ ـ محنته وتتمة رحلاته ومسيرته العلمية:

المحنة والهجرة:

تعرَّضَ ابن الجزري لمحنة غيَّرت مسارَ حياته بالكامل، وهاجر إثرَها من بلاد العرب إلى الروم (تركيا)، ثم إلى بلاد فارس (العجم) بعد ذلك. لا يعطينا ابن الجزري كثيرًا من التفاصيل حول هذه الحوادث التي جرت له في مصر،

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٨).

ولكن يُجمل ذلك قائلًا: «ثم دخل الرومَ لِمَا ناله من الظلم من أَخْذِ مالِه بالديار المصرية سنة ثمان وتسعين وسبعمائة [٧٩٨هـ]»(١). ولا يقدِّم لنا هذا النصّ إلا تاريخَ هذه الأزمة، ومكانها، وأنه ظُلِم وأُخِذ مالُه. وربما لهذا أسبابُه المتفهَّمة من طرفه.

لكننا نملك مزيدًا من التفاصيل في كتابات غيره من المؤرّخين. ويبدأ أصلُ الحادثة من تولّي ابن الجزري أعمالًا مالية إدارية للرجل القويّ في دولة المماليك في مصر: الأمير قُطْلُوبُك ـ أو قطلوبغا ـ(٢) مدير أعمال وأملاك:

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٩).

(٢) هو سيف الدين قطلوبك بن عبد الله، العلائي. ويُعرف باستادار ـ أي مدير أملاك ـ الأمير أيتمش، انظر: السلوك، (٥/٢٥٤)، ويُذكَر بشكلٍ مستمر في تقارير الأُسْتَادَارِية في مصر، انظر: المنهل الصافي، (٣/٣٣٣)، والنجوم الزاهر، (١٢/١١٨). وقد توفي عام (٧٩٩هـ)، أي عقب خروج ابن الجزري إلىٰ الروم بسنة. وأرَّخه المقريزي وعرّف به، فقال في السلوك لمعرفة دول الملوك (٦/١٠٨): «وَمَات الْأَمِير قطلوبك أستادار أيتمش، توفّي يَوْم الْأَرْبَعَاء سَابع ربيع الآخر، وَولي أستادارية السُّلْطَان، وَكَانَ من الْأَغْنِيَاء»، وزاد ابن تغري بردي بعضَ التفاصيل، فقال في النجوم الزاهرة، (١٣/٣٥): «وتوفّي الأمير سيف الدين قطلوبك بن عبد الله، استادار الأمير الكبير أيتمش البجاسيّ، في يوم الأربعاء سابع شهر ربيع الآخر، كان وليَ استاداريّة السلطان في بعض الأحيان مُدَّةً يسيرة، فلم ينجح أمرُه، وعُزِل، وعاد إلىٰ حاله أوّلًا، وكان له ثروة ومال، غير أنه لم يَعْظُم إلا بصهارته لسعد الدين بن غراب» قلت: السعد بن غراب كاتب الديوان المفرد، انظر: ذيل الأمل، (٢/٣٦٤). ويظهر من الأخبار التي يرد فيها اسمه في السلوك للمقريزي أنه كان مقرَّبًا وذا حظة لدىٰ الأمير أيتمُش، حيث أنعم عليه بإمرة عشرين، (٥/٣٨٢)، وكان يسافر معه، (٦/٥٦)، وخرج بالمحمل إلىٰ مشارف القاهرة، (٦/٦٣). وبلغت منزلته أن تولّىٰ أملاك السلطان برقوق نفسه، لمدة، كما تقدم ذكر ذلك، وذكره الحافظ في حوادث (٧٩٨ه)، في إنباء الغمر، (١/٥٠٩): «استقر قطلوبك العلائي استادارَ السلطان عِوَضًا عن محمود، وكان قبل ذلك أستادار أيتمش»، ولكنه لم يبق كثيرًا وعاد لاستدارية أيتمش، كما تقدَّم ذكره.

الأمير الكبير أَيْتَمُش(١) ـ أو أيتمشن ـ البجاسي، أقوىٰ أمراء المماليك في دولة

(١) أيْتَمُش البجاسي. أميرٌ كبيرٌ من أكبر قوّاد المماليك، وكثيرًا ما يوصف بالأمير الكبير، بل وصفه ابن حجر بأنه كبير الأمراء، إنباء الغمر، (٢٣١/١). وكان منصبه: أتابك العسكر، أي أمير العسكر، وهو منصب خطير. انظر خبر توليه المنصب مع تولي الظاهر برقوق، في حوادث (٧٨٤هـ): إنباء الغُمر، (٢٥٧/١). واستمرّ علىٰ هذه الحال القوية في مصر، وورد اسمه كثيرًا في العديد من الحوادث السياسية والاجتماعية وحتىٰ العلمية ـ فقد بنىٰ مدرسةً باسمه ـ في دولة برقوق. ومن الحوادث المهمة التي ذكروها له: أن برقوقًا اشتراه وأعتقه، وهذا يبيِّن منزلتَه عنده. قال ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة، (٩١/١٢): «وجميع من ذكرنا من النوّاب بالبلاد الشامية وأصحاب الوظائف بالديار المصرية: هم مماليك الظاهر برقوق ومشترواته [كذا والصواب: مشترياته]، ما خلا نائبَ صفد وهو أيضا نشؤه، والأتابك أيتمُش وقد اشتراه بعد سلطنته، اشتراه من أولاد مُعْتِق أستاذه»، وذكر الحافظ القصةَ في حوادث (٧٨٥هـ)، فقال في إنباء الغمر، (٢٧٨/١): «وفيها اشترىٰ السلطانُ أيتمشَ البجاسي من ورثة جرجي استادار بجاس، وذلك أن أستاذه بجاس مات قبل أن يعتقه واستحق ميراثَه ورثةُ أستاذه جرجي، فصار أيتمش مرقوقًا لهم، فسأل السلطانَ في شراه منهم فاشتراه منهم بمائة ألف درهم، ثم أعتقه وأمر له بأربعمائة ألف درهم، وعُدَّ ذلك من الغرائب، فإن جرجي مات سنة اثنتين وسبعين، فأقام أيتمُشُ سبع عشرة سنة في الرق بتصرُّف الأحرار إلىٰ أن صار أكبر الأمراء بالديار المصرية».
ومما يدل علىٰ منزلته العالية أيضًا أن الظاهر برقوقًا لما حضرته الوفاة سنة (٨٠٠هـ)، وعهِد بالسلطنةِ مكانه إلىٰ ابنه الناصر فرج، وكان حدثًا صغيرًا، «قرَّر أيتمش أتابك العساكر القائمَ بالأمر ويربِّي السلطان الجديد إلىٰ أن يكبر»، إنباء الغمر، (٤٩/٢)، «وصار الأتابك أيتمش مدبّر ملكه»، النجوم الزاهرة، (١٧١/١٢). ولكنّ دوام الحال من المحال. فقد اختلف الأمراء الجراكسة ـ العسكر الجديد ـ، مع العسكر القديم، فأوعزوا إلىٰ السلطان الصغير عام (٨٠٢هـ) أن أيتمُش يوالي نائب الشام الذي امتنع عن بيعة السلطان الجديد، وأرشدوه أن يعلن لأيتمُش أنه بلغ ويستأذنه في استلام السلطة، وقد كان، وهنا انقضّ الجراكسة بقيادة يَشْبَك الخازندار علىٰ أيتمُش وأعوانه، ووقع بينهم قتال، يُعرف بكائنة أيتَمُش، فانهزم أيتمش، واعتُقِل أعوانُه، وفرَّ هو هاربًا، شهورًا تخللها حوادث وكوائنُ، وانضم إلىٰ تَنِم نائب الشام المعارض، ثم لم يلبث الناصر فرج أن دخل دمشق وأخمد المعارضة، وأُلقي القبض علىٰ أيتمش في شعبان، واقتيد إلىٰ القاهرة، وذُبح بالقلعة مع جماعة، وعُلِّقت رأسه علىٰ باب زويل ثم سلِّمت إلىٰ أهله. انظر هذه الحوادث: إنباء الغمر، (٩٥/٢، ٩٧، ١٠٢)، والنجوم الزاهرة، (١٨٢/١٢،=

الظاهر برقوق وقائد جنده ـ أتَابِك العسكر[١] ـ في الديار المصرية. وهما رجلانِ قويّان جدًّا، كما أظهرنا في ترجمتهما.

وكان ابن الجزري قد تولّىٰ أموالًا لقطلوبك، هكذا تقول أغلب الروايات، وقد كان قطلوبك ثريًّا كما تقدَّم في ترجمته، ولكن الظاهر أن المقصود بذلك أن ابن الجزري كان يتولّىٰ إنفاق بعض الأموال التي يديرها قطلبك لأيتَمُش في مصارفَ شرعيّةٍ وتعليمية في دمشق.

يقول السخاوي: «وباشر[٢] للأمير قُطْلوبك، وسافر بسبب ذلك لمصر غيرَ مرة»[٣]، ولذلك قال الحافظ عنه: «وقدم القاهرة مراراً»[٤]، وسجّل المؤرخ ابن حَجّي في يومياته أنّ الجزري توجّه في أواخر صفر عام (٧٩٦هـ) إلىٰ القاهرة علىٰ البريد[٥].

يُجمِل الحافظ ابن حجر الواقعةَ وأسباب الخلاف الذي انتهىٰ بهروب الشيخ عام (٧٩٨هـ)، فيقول: «كان باشر عند قُطلبك أُستادار[٦] ايتمُش، فاتَّفق

= ١٨٤)، والسلوك، (٦/٨ ـ ٢٧)، ونيل الأمل في ذيل الدول، (٣/٣١، ٣٢، ٣٣، ٤٠)، وبدائع الزهور، ج١/ ق٢/٥٥٥، ٥٥٧، ٥٦٣، ٥٨٢).

(١) قال محمد دهمان في معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، (ص: ١١): «الأتابك، أو الأطابك: معناه الوالد أو الأمير باللغة التركية. والمراد به: أبو الأمراء، وهو أكبر الأمراء المتقدمين بعد النائب. وفي الاصطلاح: مربّي الأمير. ويُطلق علىٰ أمير أمراء الجيش لقب: (أتابك العسكر)»، وانظر: صبح الأعشىٰ، (٤/١٨).

(٢) يُستعمل هذا اللفظُ كثيرًا في كتب التاريخ، والمقصود به استلام وظيفة ما، وقد يكون وفق شروط أو متطلبات معيّنة، انظر: تكملة المعاجم العربية لدوزي، (١/٣٤٩)

(٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).

(٤) إنباء الغمر، (٣/٤٦٦).

(٥) تاريخ ابن حجي، (١/٤٣).

(٦) هو مدير الأملاك، كما تقدَّم، قال القلقشندي: «الأُستادريّة: قال في «مسالك الأبصار»:=

أنه نقم عليه شيئًا فتهدَّده، ففرَّ منه، فنزل البحرَ إلىٰ بلاد الروم في سنة ثمان وتسعين»[(١)]. لكنه يضيف مزيدًا من التفاصيل، فيقول في سياق آخر: «وكان ابن الجزري يتحدث في تعلُّقات[(٢)] الأمير قطلوبك، الذي كان في خدمة الأمير الكبير أيتمش، ثم ولي بعد ذلك الاستادارية، فحاسب ابنَ الجزري، فادَّعىٰ أنه يستحقّ عليه شيئًا كثيرًا، فخشي منه ففر فركب البحر إلىٰ الإسكندرية»[(٣)]، وقال: «وكان السبب في هروبه أنه كان يتحدث عن قطلوبك بالشام في مستأجراته ومتعلقاته بدمشق، فزعم أنه تأخر عنده مالٌ كثيرٌ، فتحاكم معه عند السلطان، فرُسِم[(٤)] عليه فهرب»[(٥)]. ويزيد السخاوي قليلًا من التفاصيل: «ووقع بينه وبين قطلوبك المذكور، وادعىٰ عليه أنه صرف أموالًا في غير مُسْتَحَقِّها وعُقد له بسبب ذلك عدة مجالس»[(٦)].

= وموضوعها التحدّث في أمر بيوت السلطان كلها، من المطابخ والشّراب خاناه والحاشية والغلمان، وهو الذي يمشي بطلب السلطان، ويحكم في غلمانه وباب داره، وإليه أمر الجاشنكيرية،...، وله حديث مطلق وتصرف تامّ في استدعاء ما يحتاجه كلُّ مَن في بيت السلطان من النفقات والكساوي وما يجري مجرىٰ ذلك للمماليك وغيرهم»، صبح الأعشىٰ في صناعة الإنشاء (٤/٢١). وانظر: معجم الألفاظ التاريخية، (ص: ١٤).

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

(٢) المراد بالتعلقات أو المتعلقات في النصوص التاريخية: الأموال التي تُنسَب إلىٰ شخصٍ ما، سواء أكانت ملكًا له أو له عليها ولايةٌ أخرىٰ. وسيأتي مفسّرًا في نصٍّ آخر للحافظ. وانظر: تكملة المعاجم العربية، (١٠/٢١٠).

(٣) إنباء الغمر، (١/٥٢٥).

(٤) قال دهمان: «الترسيم: الحَجْر أو التوقيف، أو ما يقابل في عصرنا الإقامة الجبرية، أو المراقبة، وكثيرًا ما كان يُرسَم علىٰ الفقهاء أو القضاة في مدرسة من المدارس. ويقال: رُسِم علىٰ فلان: أي وضِع تحت المراقبة بعد عزله بأمر السلطة المختصة»، (ص: ٤٤)، وانظر: تكملة المعاجم العربية، (٥/١٣٦).

(٥) إنباء الغمر، (١/٥١٠).

(٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).

فالذي حدث وفق هذه الروايات أن ابن الجزري كان ينتقد تصرفات قطلوبك في المال الذي يديره في الشام، وأنّ قطلوبك لما وقع بينه وبين الشيخ ابن الجزري، ادَّعىٰ علىٰ ابن الجزري أن المال تأخر عنه ولم يصرفْه في مستحقاته المطلوبة. وهذا كلُّه يدلّ أن ذلك المال ليس مال قطلوبك ـ الثري ـ الشخصي، وإلا ما كان لابن الجزري أن يتهمه بسوء التصرف في ذلك المال، فالظاهر إذن أن المال الذي تولاه ابن الجزري لقطلوبك كان من مال الأمير أيتمُش. ثم وجدت السخاوي صرَّح بذلك، إذ قال: «ثم امتحن بسبب مباشرته تعلقات أيتَمُش علىٰ يد أستاداره قطلبك، وسُلِّم لوالي القاهرة ليعمل له الحسابَ، فوُقِفَ عليه مالٌ عجزَ عنه، ففرَّ في سنة ثمان وتسعين وركب البحر من إسكندرية ولحق ببلاد الروم»(١). وكذا المقريزي إذ يقول: «وَكَانَ قد تحدَّث(٢) للأمير أيتمش فِيمَا يتَعَلَّق بِهِ فِي دمشق»(٣).

وهنا ننتقل إلىٰ تاريخ ابن حجي الذي سجَّل كثيرًا من هذه اليوميات بالتفصيل. ويبدأ الأمر قبل سنةٍ لدىٰ ابن حجي، الذي يحكي في حوادث (٧٩٧هـ): «ويوم الاثنين ثامن عشره [شعبان] وصل القاضي شمس الدين الجزري إلىٰ دمشق، وكان بالقاهرة ثم بالقدس، جاء لمحاسبة قطلوبك وقد سبقه إلىٰ دمشق»(٤). فقد بدأت الخلافات تدبّ بينهما قبل سنتين من خروج ابن الجزري، وقد انعقدت جلسةٌ للمحاسَبة في دمشق في هذه السنة بعد خلافٍ سابقٍ بين الرجلين في القاهرة، ويقول النصُّ التفصيلي الآتي من ابن حجي أن

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).
(٢) أي تولّىٰ وأشرف علىٰ الأموال. وسيأتي المزيدُ في شرحها.
(٣) السلوك لمعرفة دول الملوك (٥/٣٨٥)
(٤) تاريخ ابن حجي، (١/١٢٢).

الجزري أحال البحثَ في الخلاف قضائيًّا إلىٰ دمشق لدىٰ نائب السلطنة هناك، ولعلّ ذلك لأنه لم يأمن عدالة المحاكمة في القاهرة موضعَ نفوذ قطلوبك، أو ربما لأن المال في دمشق، فيكون خاضعًا من جهة الولاية القضائية لدمشق لا القاهرة. ويحتمل أن تكون الإضافة في قوله: «محاسبة قطلوبك» للمفعولية أو الفاعلية، فعلىٰ المعنىٰ الأول يكون قطلوبك محاسِبًا للشيخ ابن الجزري، وهي الحال التي آل إليها الأمر في القاهرة عندما أحضروه وحاسبوه وأثبتوا عليه عجْزًا في عُهْدَتِه المالية، وإذا كانت الإضافة للفاعلية فإن معنىٰ ذلك أن ابن الجزري كان يحاسب الأمير، وهذا موافق لما ذكره الحافظ أن ابن الجزري كان يتكلم في سياسة قطلوبك المالية في دمشق، فكلا الأمرين محتَمَل، ولكن الأول هو الأظهر لما سيأتي الآن من تفاصيل هذه المجالس.

يحكي ابنُ حجي تفاصيلَ المجلس الذي عُقد يومَ الجمعة (٢٢) شعبان سنة (٧٩٧هـ)، بحضور الحاكم، ثم المجلس الذي عُقِد السبت (٢٣) شعبان بحضور الحاكم والقضاة، فيقول: «ويوم الجمعة بعد الصلاة عُقِد مجلسٌ بحضور القضاة عند النائب[١] بسبب منازعات ابن الجزري وقطلوبك من جماعة أيتَمُش، كان ابن الجزريِّ يتولىٰ أمورَه ويتوكَّل له ويتصرف في أموالِه من مُدَّةٍ، فجَرَتْ بينهما بالقاهرة محاسباتٌ ومقاولات، وادّعىٰ قطلوبك بأن له عند ابن الجزري مالًا كثيرًا، فكان ابن الجزري أحالَ الأمر علىٰ الشام، فقَدِما، سبق ابنُ الجزري وجاء إلىٰ القدس، ثم جاء قطلوبك وسبقَ إلىٰ دمشق، وأُرْسِل خلفـ[ـه] ابنُ الجزري، فقدِم، فوقَفَا للنائب يوم الخميس، فقال ابن الجزري:

(١) يعني نائب السلطان المملوكي علىٰ دمشق، فهو الحاكم هناك، وكان حينها: تنم بن عبد الله الحسني الظاهري، ويقال له: سيف الدين تاني بك (ت ٨٠٢)، انظر: تاريخ ابن حجي، (٨٧/١)، والمنهل الصافي، (١٦٨/٤).

ارفعنا إلىٰ الشرع[(١)]، فأذِنَ في ذلك، وأرسل إلىٰ القضاة أن يحضروا من الغد، ورُسِم[(٢)] علىٰ ابن الجزري بالعذراوية[(٣)] إلىٰ الغد، فعُقِد المجلس بعد الصلاة عند النائب وحضر القضاةُ، ووقَفَا يتنازعان إلىٰ العصر، وادعىٰ عليه قطلوبك بأشياء، ولم ينفصل أمر[(٤)]»[(٥)].

وفي أثناء هذه المشكلة، ولأن المصائب لا تأتي فُرادَىٰ، ففي اليوم نفسِه الذي عُقِد فيه المجلس الأول لابن الجزري مع قطلوبك؛ برزت مشكلةٌ أخرىٰ متعلقة بابن الجزري، ولكن بابنه فتح الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري الدمشقي[(٦)] هذه المرة، حيث تولّىٰ يومَها ولدُ ابنِ الجزري خطابةَ جامع العُقَيبة بدلًا عن ابن الحُسْباني[(٧)]، الذي علىٰ ما يبدو كان ذا خصومةٍ قديمة مع

(١) أي: القضاء.
(٢) أي تُحُفِّظَ عليه، كما تقدَّم.
(٣) قال النعيمي في الدارس في تاريخ المدارس، (١/٢٨٣): «المدرسة العذراوية: بحارة الغرباء داخل باب النصر المسمىٰ الآن بباب دار السعادة وفيها باب ينفذ إليها، وهي وقف علىٰ الشافعية والحنفية. قال ابن شداد: أنشأتْها الستُّ عذراء بنت أخي صلاح الدين يوسف بن أيوب فاتح بيت المقدس في شهور سنة ثمانين وخمسمائة داخل باب النصر في حارة الغرباء»، وانظر حول تطوراتها: خطط الشام، (٦/٨٤).
(٤) يعني: لم يصلوا إلىٰ نتيجة.
(٥) تاريخ ابن حجي، (١/١٢٢ ـ ١٢٣).
(٦) سنترجمه في سياق التلاميذ.
(٧) هو أحمد بن إسماعيل بن خليفة بن عبد العالي، الشهاب أبو العباس النابلسي الحسباني، كان ذكيًّا وتقدَّم في فنون، ولي القضاء أيامًا قلائل في دولة المستعين، قال السخاوي: «كان ممن أعان علىٰ موجب قتل الناصر وبواسطة دخوله في الولاية وحبه للرياسة فتر بعد الفتنة عن الاشتغال سيما ونشأ له ابنه تاج الدين فزاد الأمر إفسادا وألقاه في مهاوي المهالك، وقد ترجمه رفيقه الشهاب ابن حجي فقال: إنه برع في العربية وسمع الكثير بدمشق ومصر وقرأ بنفسه قراءة صحيحة وكان صحيح الذهن جيد الفهم حسن التدريس، إلا أنه كان شَرِهًا في طلب الوظائف،=

والدِه على خطابة الجامع نفسِه[(١)]، ومن ثَمَّ سعى في إيقاف هذا التعيين لولدِ ابن

= كثيرَ المخالطة للدولة شديد الجرأة والإقبال على التحصيل، قال: وعُزِلَ غيرَ مرة، وامتُحِن مرارًا في كل مرة يبلغ الهلاكَ ثم ينمو، وقد تغيَّرَ بأَخَرة لِمَا جرى عليه من المحن، وكان يحب ولدَه فيرميه في المهالك ويمقته الناس بسببه وهو لا يبالي بهم»، الضوء اللامع، (١/٢٣٧ ـ ٢٣٨).
ونقل ابن العماد عن المقريزي: «وناب في الحكم بدمشق مدة، ثم ولي قضاء القضاة بها غير مرّة فلم تحمد سيرته، وكان لا يزال يخرج على السلطان ويترامى على الشّرّ، ويلج في مضايق الفتن حبًّا في الرئاسة»، شذرات الذهب، (٩/١٦٢ ـ ١٦٣)، ونقله أيضًا ابن تغري بردي في المنهل الصافي، (١/٢٤٢)، ولم أقف عليه في السلوك أو المقفَّى.

(١) يبدو من سياق الأحداث هنا أن ابن الجزري الأب قد تولَّى خطابة هذا الجامع ـ جامع التوبة بالعقيبة ـ، بتولية السلطان الظاهر برقوق، قبل (٧٩٥هـ)، ثم حصل تنازعٌ بينه وبين ابن الحسباني المذكور، فتقاسما الخطابة، ثم انصرف ابن الجزري إلى تدريس المدرسة الصلاحية بالقدس (٧٩٥هـ)، ثم استفرد ابن الحُسباني بخطابة جامع التوبة من ولدِ ابن الجوزي الذي كان تولّى نصيب والده كما سنذكر من كلام ابن حَجي. فهذا الظاهر من سياق السخاوي، حيث يقول كما تقدم نقله في الضوء اللامع، (٩/٢٥٦): «وولي من برقوق خطابة جامع التوتة عن الشهاب الحسباني، وتنازعا ثم قُسِمت بينهما، ثم ولي تدريس الصلاحية القدسية في سنة خمس وتسعين عوضا عن المحب بن البرهان بن جماعة فدام فيها إلى ابتداء سنة سبع وتسعين».
وسيأتي ذِكْر هذا النزاع القديم وسببه الآن. وأستبعد أن يكون السخاوي اشتبه عليه ابنُ الجزري شمس الدين الأب، بابنه فتح الدين، الذي تنازع مع ابن الحسباني أيضًا.
ثَمَّ وجدتُّ الرَّضِيَّ الغزي، وهو مؤرخ قريب من الأحداث زمنيًّا، أثبت هذه الولاية للخطابة بجامع التوبة ونزاع ابن الحُسباني فيها مع الشمس ابن الجزري الأب، فقال في ترجمة ابن الجزري: «وولي المذكور خطابة جامع التوبة بالعُقيبة وتنازع فيها هو والشيخ شهاب الدين بن الحسباني»، وقال في ترجمة ابن الحُسباني: «وخطب بجامع التوبة وقد قدمنا في ترجمة ابن الجزري تنازعه هو وإياه فيها ثم استمرت بيد الحسباني»، بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين (ص: ٩٨، ١١١)، على التوالي. فيكون ترتيبُ الأحداث الذي استظهرناه صحيحًا.
وسببُ النزاع القديم بين ابن الجزري الوالد وابن الحُسباني، الذي كان ابنَ الإمام عماد الدين الحسباني الفقيه الموقَّر، أن ابن الجزري أفتى بعدم استحقاقه خطابة الجامع لأنه لا يحفظ القرآن. قال الحافظ حاكيًا عن ابن حجي ـ وليس في الموجود الآن من تاريخه ـ: «ولما مات=

الجزري، الذي كان يحاوِل استعادة حقّه في خطابة هذا المسجد[(١)]، كما شرحنا توالي الأحداث في الحاشية. يحكي ابن حجي في حوادث اليومِ نفسِه من شعبان (٧٩٧هـ)، والذي كان يومَ جمعة، فالخطبةُ خطبةُ جمعة: «ويومئذ باشر ولَدُ ابن الجزري خطابةَ جامع العُقَيبة[(٢)]، جاء معه توقيعٌ[(٣)] عوضًا عن ابن الحُسْباني قبل أن يعلِّم له القاضي[(٤)] على ....

= أثبت ابنُ الجزري محضرًا بأنَّ شرط واقف جامع التوبة أن يكون الخطيبُ حافظًا للقرآن، وأن شهاب الدين ولد عماد الدين لا يحفظ القرآنَ، فقُرِّرَ في الخطابة بحُكْم ذلك في غيبة شهاب الدين بمصر، فقدم ومعه توقيع بالخطابة فانتزعها من ابن الجزري»، إنباء الغمر، (١/١٣٧)، وانظر: الضوء اللامع، (١/٢٣٨). وظاهر كلام ابن الجزري أن الحُسباني استفرد بالخطابة، وسبق في كلام السخاوي وسيأتي في كلام ابن حجي أنهما تقاسماها، فإما أن ابن الحسباني تقاسمها مع الوالد ثم انفرد بها لما سافر ابن الجزري إلى القدس لتولي الصلاحية، وإما ـ وهو الأرجح ـ أنه تقاسمها مع ابن الجزري عقب الخلافِ المذكور هنا، ثم ترك ابنُ الجزري نصيبَه من نصف الخطابة لولده لما سافر للصلاحية، ثم انتزعها ابن الحسباني من ولده.

(١) يبدو أن ابن الجزري الأب بعد أن مضى إلى المدرسة الصلاحية بالقدس (٧٩٥هـ)، بعد نزاعه مع ابن الحسباني على خطابة العُقَيبة، وإفتائه أنه ليس أهلًا لها وفق شرط الناظر، وتقاسُمِه إياها معه، أن ابن الجزري الوالد تنازل عن نصيبه في الخطابة لولده، ثم انتزعها ابن الحُسباني منه. هذا ما استظهرته من كلام ابن حجي، حيث ذكر ابن حجي في ترجمة فتح الدين ولد ابن الجزري، في تاريخه، (٢/٩٧٥): «كان أبوه نزل له عما بيده من نصف الخطابة بجامع التوبة وكان ينازع فيها هو وابن الحسباني»، وكان ابن حجي ذكر في حوادث (٧٩٦هـ) في الجمعة ١٧ شوال: «ويوم هذه الجمعة خطب القاضي شهاب الدين ابن الحسباني بجامع العقيبة انتزعها من ولد ابن الجزري بتوقيع سلطاني»، تاريخ ابن حجي (١/٧٦). وذلك قبل وقوع محنة الوالد في القاهرة بسنة تقريبًا.

(٢) هو نفسه جامع التوبة، كما تقدَّم ذكره، والتعريف به.

(٣) أي مرسوم أو قرار.

(٤) هو إما شهاب الدين الباعوني أحمد بن ناصر بن خليفة بن فرج الله، حيث ولِيَ قضاء الشام سنة (٧٩٣هـ)، واستمر حتى (٧٩٦هـ)، أو علاء الدين بن أبي البقاء السبكي، حيث تولَّى سنة (٧٩٦هـ) وعُزِل، ثم أعيد ربيع الآخر سنة (٧٩٩هـ) وعُزل، ثم أعيد في ذي الحجة=

التوقيع[١]، فسعىٰ ابن الحُسباني في إيقاف أمره، فرَسَم[٢] النائب أن يعقد لهما مجلس»[٣].

وفي هذا السياق المأزوم يواصل ابن حجي حكاية تفاصيل تطور الموقف في الجمعة التالية يوم (٢٩) شعبان، حيث عُزل ابن الجزري من وظائف لولا تدخّل الحاجب: «فلما كانت الجمعة الثانية [٢٢ شعبان] منع قاضي القضاة[٤] ابنَ الجزري من المباشرة، وبعث إلىٰ الجامعِ الرُّسلَ بعدما قام الحاجب[٥] مع ابن الجزري، وكاد يقع بين الحاجب والقاضي، وفي الآخر باشر النائب إلىٰ أن اتفقا»[٦]، ويبدو أن حاجب دمشق كان متعاطفًا مع ابن الجزري، بخلاف القاضي، حتىٰ إنهما اختلفا بسبب ذلك، ما جعل هناك نوعًا من الاتزان في

= سنة (٨٠٢هـ)، وأعيد وعُزل مرارًا بعدها حتىٰ سنة (٨٠٨هـ). انظر: قضاة دمشق لابن طولون، (١٢٢ ـ ١٢٧). والأصح أنه علاء الدين، فقد نص ابن حجي في مستهل (٧٩٧هـ)، أنه كان قاضي القضاة بالشام، (٨٧/١).

(١) التعليم علىٰ التوقيع: هو الموافقة علىٰ المرسوم، فهو خطوة أخيرة في إدخال التوقيع ـ القرار ـ حيِّز التنفيذ. انظر حول ذلك: تكملة المعاجم العربية لدوزي، (٢٨٩/٧).

(٢) أي: قرر، ومنه المرسوم. وهي من إطلاقات الرسم في الكتابات التاريخية.

(٣) تاريخ ابن حجي، (١٢٣/١).

(٤) تقدَّم أنه العلاء بن أبي البقاء السبكي.

(٥) قال القلقشندي في صبح الأعشىٰ، (٢٠/٤): «قال في «مسالك الأبصار»: وموضوعها أن صاحبها ينصف بين الأمراء والجند تارة بنفسه وتارة بمراجعة النائب إن كان، وإليه تقديم من يعرض ومن يردّ، وعرض الجند وما ناسب ذلك»، وانظر: معجم المصطلحات التاريخية، (ص: ٥٩).

وحاجب دمشق، سمَّاه ابن حجي: شهاب الدين ابن الشيخ علي، في مستهل (٧٩٧هـ)، و(٧٩٨هـ)، انظر: (٨٨/١، ١٤١)، واسمه: أحمد. انظر: النجوم الزاهرة، (٦٨/١٢)، وذكر وفاته في حوادث (٨٠٦هـ)، (٣٦/١٣).

(٦) تاريخ ابن حجي، (١٢٣/١).

الموقف من ابن الجزري، بخلاف ما جرىٰ في الجلسة الأولىٰ في الجمعة السابقة التي أُضير فيها ابن الجزري ورُسِم عليه، ومن ثَمّ اضطر نائب السلطنة بدمشق تنم الظاهري أن يتولّىٰ المحاكمة مؤقتًا حتىٰ اصطلح القاضي والحاجب.

ويبدو أن الوضعَ استمرَّ علىٰ ما هو عليه، حتىٰ وصلنا إلىٰ رمضان من العام نفسه، حيث عُقِدت الجلسة الثانية من المحاكمة بين ابن الجزري وقطلوبك بحضور القضاة، ومالت الكِفَّة أخيرًا لصالح الشيخ، فيحكي ابن حجي في حوادث رمضان: «وفي يوم الجمعة ثالثَ عَشَره [١٣ رمضان ٧٩٧هـ] عُقِد مجلس بدار السعادة[١] لابن الجزري وقطلوبك مرةً ثانية، واستَظْهَر ابنُ الجزري فيه بأشياءَ، أَثْبَتُّها عندي، ثم آل الأمرُ إلىٰ أنْ أصلح النائبُ بينهما بحضور القضاة، وخرج ابنُ الجزري من الترسيم، واستقرَّت الخطابةُ بيد ولَدِه، وباشر، وعلّم له قاضي القضاة، وذلك بمساعدة الحاجب عند النائب، فلما كان في العشر الأخير جاء توقيعٌ لابن الحُسباني ببعضها ولابن الجزري بنصفها أُشْرِك بينهما لقطع المنازعة»[٢]. ويبدو أنه بهذه التسوية جرىٰ تعديلُ وضع ابن الجزري وولدِه في دمشق مباشرة، كما ذكر ابنُ حجي في هذه الإجراءات.

نحن الآن في رمضان (٧٩٧هـ) بدمشق، وتبدو الأمور علىٰ ما يُرام نسبيًّا. إلا أن الأوضاع ساءت مرةً أخرىٰ في القاهرة سنة (٧٩٨هـ)، ولا نملك التفاصيلَ التي كانت وراءَ ذلك. ما نعلمه فقط أن الخلاف نشب مجدَّدًا بين الشيخ وأيتمُش هذه المرة ـ ولا بد أنّ قطلوبك كان حاضرًا في الأحداث ـ، وجرت علىٰ الشيخ محاسَبة أخرىٰ في القاهرة، أُثبِت عليه فيها عجزٌ ماليّ في الأموال التي يتصرّف فيها لأيتمُش وأُسْتادارِه قطلوبك، وبلغ الأمر إلىٰ ضرْب

(١) قال في خطط الشام، (٢/١٣٥): «دار السعادة كانت مقر نواب السلطنة وما حولها».
(٢) تاريخ ابن حجي، (١/١٢٦).

الشيخ وإلقاء القبض عليه واعتقاله، ثم تمكُّنه من الفرار.

يحكي ابن تغري بردي في حوادث جمادىٰ الأولىٰ (٧٩٨هـ) ـ أي بعد حوالي ثمانية أشهر ـ، عن استدعاء ابن الجزري من دمشق إلىٰ مصر: «وفي جماد[ىٰ] الأول، أُحْضِر العلّامةُ الشمس بن الجزريّ من دمشق في أمر يتعلّق بالأتابك أيتمُش للمحاسبة، وسُلّم للوالي، ففرّ من داره وستر الله عليه، وما وُقِفَ له علىٰ خبرٍ حتىٰ ورد الخبرُ بعد ذلك بأنه اتصل بابن عثمان، وقام بمجده وأكرمه جدًّا، ورتّب له الرواتب السنية»(١)، ويزيد المقريزيُّ علىٰ وجازة حكايته المقتضبة تفاصيلَ: «وَفِيه فرَّ شمس الدّين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن [الجزري](٢) الدِّمَشْقِي من ترسيم ابْن الطبلاوي(٣). وَكَانَ قد تحدَّث(٤) للأمير أيتمش فِيمَا يتَعَلَّق بِهِ فِي دمشق، وأحضره لعمل حسابه، فَوقف عَلَيْهِ مَالٌ عجز

(١) نيل الأمل في ذيل الدول، (٢/٣٦٦).

(٢) هذا الصواب كما هو واضح، وقد جاء في ط الكتب العلمية التي عليها العزو: «الدزري» بلا تعليق، وجاء علىٰ الصواب في طبعة دار الكتب: ج ٣ ق ٢/٨٥٥.

(٣) كان ابن الطبلاوي شخصيةً كبيرةً في الدولة، فقد كان حاجبًا في مصر، ومسئولًا عن الشرطة. فذكر ابن تغري في حوادث: (٧٩٧هـ)، في نيل الأمل، (٢/٣٥٤): «وقرّر علاء الدين الطبلاوي حاجبًا، مُضافًا لما بيده من ولاية الشرطة، وأخذ أمره في الازدياد»، ولكن سرعان ما انقلبت به الأمور، وبدأ أمره بالخمول وسُجِن سنة (٨٠٠هـ)، نيل الأمل، (٢/٣٩٠)، ثم نُفي (٨٠١هـ)، (٣/٢٢)، ثم انضمّ لصفوف المعارضة في الشام فعيَّنه الأمير تنم الممتنع عن بيعة السلطان الجديد الفرج بن برقوق، سنة (٨٠٢هـ) متكلمًا علىٰ أمور الشام ـ وزير إعلام ـ (٣/٣٢)، ولكن عقب دخول السلطان الناصر فرج بن برقوق ألقي القبض عليه في السنة نفسها، (٣/٣٩)، وانتهىٰ الأمر بمقتله في غزة، علىٰ يد السلطان مَقْفَلَه من دمشق إلىٰ القاهرة سنة (٨٠٢هـ)، قال في نيل الأمل، (٣/٤١): «وكان من الظلمة الكبار، ومن العوامّ»، أي ليس له معرفةٌ بالعلم.

(٤) من المصطلحات السائرة في الكتابات التاريخية. قال دوزي في تكملة المعاجم العربية، (٣/٩٤): «تحدث في أو تَحَدَّث علىٰ: كانت له الرقابة والولاية والتصرف علىٰ الشيء».

عَنهُ، فهرب، وَلم يُوقف لَهُ علىٰ خبر»[(١)]. ولم يسرد ابن حجي أخبار هذه الوقعة، لكنه في سياق وراثة مناصب ابن الجزري، كما سيأتي ذكره، يضيف تفاصيلَ أخرىٰ مهمة، حيث يقول إن ابن الجزري: «ضُرِب مِرارًا بسبب قطلبك، وقُرِّرَ عليه مبلغٌ كبير، قيل مائة ألف، وكَسْر، وكُتِبَ إِقْرارُه بذلك، فأُطْلِق، فهَرب»[(٢)].

من الواضح أن ظروف هذه المقاضاة في مصر كانت شديدة، واتسمت بالعدوانية. لقد كان الوضع في القاهرة ـ موضع نفوذ قطلوبك وأيتمُش ـ مغايِرًا تمامًا، بخلاف ما توخّاه ابن الجزري من العدالة حين أحال المحاسبةَ العامَ الماضي إلىٰ دمشق علىٰ ما يبدو، حيث وجد الشيخ من يحامي عنه في دمشق ـ موطِن الشيخ ـ، كالحاجب، وانتهىٰ الأمر باحتواء المشكلة. تُظهر هذه الرواياتُ المقتضبة أن ظروف محاسبته في مصر كانت قاسية، سواء بالتشديد عليه في المحاسبة وتعجيزه، وصولًا إلىٰ الاعتداء عليه كما مرّ.

وفي ظل هذه الملابسات والحوادث، لم يكن أمام الشيخ بُدٌّ من الفرار إذن. يقول الحافظ: «وفي جمادىٰ الأولىٰ [٧٩٨هـ] هرب الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي من القاهرة إلىٰ بلاد الروم، وكانت بيده عدة وظائف بدمشق وتدريس الصلاحية ببيت المقدس، ولما تحقَّق هربه استقرَّ في تدريس الصلاحية الشيخُ زين الدين أبو بكر القمني[(٣)]، وتفرَّقَ

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك، (٥/٣٨٥).
(٢) تاريخ ابن حجي، (١/١٦٦).
(٣) هو أبو بكر بن عمر بن عرفات الخزرجي، فقيه شافعي صوفي، من تلاميذ السراج، توفي: (٨٣٣هـ)، انظر: إنباء الغمر، (٨/٢٠٩)، والضوء اللامع للسخاوي، (١١/٦٣)، وشذرات الذهب، (٩/٢٩٣). وقال المقريزي في السلوك، (٧/٢٢١): «وَمَات الشَّيْخ زين الدّين=

الناسُ وظائِفَه»[١].

وكما ذكر الحافظ، وعلىٰ الفور بدأ تقسيم مناصب الشيخ علىٰ آخرين. يفصِّل ابن حجي ظروف تولي القمني تدريس الصلاحية بالقدس مكان ابن الجزري، وهو التفصيل الذي يبيِّن لنا الأجواء العدائية التي عاشها ابن الجزري وولدُه فتح الدين. يقول ابن حجي في حوادث جمادىٰ الآخرة (٧٩٨هـ): «وفيه وَلِيَ زين الدين القِمَّني، أحد طلاب سراج الدين[٢] الفُضَلاء تدريس الصلاحية بالقدس الشريف عِوَضًا عن ابن الجزري بحكم اختفائه وتسحُّبِه من القاهرة، فإنه ضُرِب مرارًا بسبب قطلبك، وقُرِّر عليه مبلغ كبير، قيل: مائة ألف، وكَسْر، وكُتِب إقراره بذلك، فأُطلق فهرب، فسعىٰ هذا [أي القِمَّني] فيها بانتمائه إلىٰ الدوادار[٣] وصُحْبَتِه له، فأخذ له توقيعًا»[٤]، قال المقريزي: «وَذَلِكَ بسفارة الْأَمِير قَلْمطاي الدوادار لاختصاصه بِهِ»[٥]، وقال الرضي الغزّي في ترجمة

= أَبُو بكر بن عمر بن عَرَفَات بن عوض القمني فِي لَيْلَة الْجُمُعَة ثَالِث رَجَب عَن نَحْو الثَّمَانِينَ، وَقد صَار من أَعْيَان الْفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة وفضلائهم مَعَ الدّيانَة والنسك».
والقِمَّني، قال السمعاني في الأنساب، (١٠/٤٨٣): «بكسر القاف وتشديد الميم المفتوحة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلىٰ قمّن، وهي قرية بنواحي مصر، خرج منها جماعة من المحدثين والعلماء».

(١) إنباء الغمر، (١/٥١٠)، وانظر: السلوك، (٥/٣٨٥)، ونيل الأمل، (٢/٣٦٦).

(٢) سراج الدين عمر البُلقيني، شيخ الإسلام، مشهور.

(٣) قال دهمان: «الدَّوادار: هو الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير، ويتولىٰ أمرها مع ما ينضم لذلك من الأمور اللازمة لهذا المعنىٰ من حكم وتنفيذ أمور وغير ذلك، بحسب ما يقتضيه الحال. والداودارية: وظيفة موضوعها نقل الرسائل والأمور عن السلطان، وعرض القصص والبريد وأخذ الخط السلطاني علىٰ عامة المناشير»، معجم المصطلحات التاريخية، (ص: ٧٧)، وانظر حولها: صبح الأعشىٰ، (٤/١٩)، وقد عظم دورهم ونفوذهم في الدولة، انظر: (١/١٤٩ ـ ١٥٠).

(٤) تاريخ ابن حجي، (١/١٦٦).

(٥) السلوك لمعرفة دول الملوك، (٥/٣٨٦).

القِمَّني: «كان يصحب الترك وتقدَّم في أيام قلمطاي الدَّوادار واشتهر في زمنه. وولي تدريس الصلاحية بالقدس عوضًا عن الشيخ شمس الدين الجزري لما سافر إلىٰ الروم، واستمرت بيده بعد الفتنة مدة»(١).

ويرصد ابن حجي وصولَ القِمَّني لاستلام المنصب بعدها بشهرين في شعبان (٧٩٨هـ) بمزيدٍ من التفاصيل الدالّة، حيث جاء رفقتَه الشهابُ ابن الحُسباني ــ الذي ذكرناه في مشكلة خطابة جامع التوبة ــ، وقد كان يمرّ بأزمة متعلقة بحساباته هو أيضًا، ولكن تمكّن بعلاقاته أن يعدِّل أوضاعه. يقول ابن حجي: «وليلة الأربعاء، نِصْفَه، بعد المغرب، وصل مدرّس الصلاحية الجديد، وهو الفقيه زين الدين أبو بكر القِمَّني، أحد طلبة العلم بالديار المصرية، علىٰ خَيْلِ البريد، وبيده توقيعٌ بتدريس الصلاحية بالقدس الشريف عِوَضًا عن ابن الجزري، أخذ التوقيع لما اختفىٰ ابن الجزري بالقاهرة، وكان هذا [القِمَّني] قد صحب الدوادارَ ودخَل فيه وصار من ذويه، فأخذ له هذا التوقيعَ وأركبه البريدَ، فجاء إلىٰ القدس فباشر الوظيفةَ، وكانت جِرَاية(٢) الخبزِ في هذا الغلاء، فلما قَدِمَ عمِل علىٰ إدارتها، ومكث هناك نحو عشرين يومًا، ثم جاء إلىٰ دمشق ليأخذ خطَّ النائب علىٰ توقيعه ومعه كتاب الدوادار بالوصاة به والتأكيد في ذلك والمبالغة، وجاء مرافقًا له الشيخ شهاب الدين بن الحُسباني من القدس، وكان الآخر قد اختفىٰ في أواخر السنة الماضية... حين شكىٰ عليه الفقهاءُ، وأُلزم بإقامة حسابِ المدارس، وجرت أمور تقدم بعضها، ثم توصَّل إلىٰ أنْ سافر إلىٰ الديار المصرية في أواخر السنة، وكان جاء كتابُ السلطان جوابَ مكاتبةِ النَّائب

(١) بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، (ص: ١٦٦).

(٢) الجِراية هي الرزق الذي يُعطىٰ لطلبة العلم والفقراء من الصوفية وغيرهم يوميًّا في المدارس والأربطة ونحوها، وقد يكون نقدًا، وقد يكون عينًا، من الخبز أو اللحم وربما الفواكه بحسب رَغَد الأحوال.

بسببه أن يَعْمَلَ في وظائفه حُكْمَ الشرع الشريف، وأنه إذا جاء إلينا أرسلناه، فلما قدِمَ مصرَ توصل إلىٰ أن صحب الدوادارَ بطريق دواداره وهو صاحبه، وبهذا القِمَّنيِّ أيضًا، فأخذ له توقيعًا باستمراره في وظائفه، ومرسومًا بأن لا يعارضه أحدٌ في وظائفه وما بيده ولا يتحدَّث معه فيها، وخرج من مصر، فوجَدَ هذا [الحُسبانيُّ] القمنيَّ قد سبقه إلىٰ القدس علىٰ البريد، فعرج إلىٰ القدس وأقام معه، وجاءا مُترافِقَيْنِ، وذهبا من الغد فسلَّما علىٰ القاضي ثم النائب»[(١)].

تتفق المصادر علىٰ سير الأحداث بعد ذلك. فقد خرج الشيخ بعد هذه الأزمة إلىٰ الإسكندرية، فركب البحر في طريقِه إلىٰ الروم، أي بلاد تركيا الآن، حيث كانت تشهد بزوغَ نجم دولة قوية، هي الدولة العثمانية، وحاكمها: بايزيد بن مراد بن أورخان «بايزيد الأول» الملقَّب بالصاعقة (حكم ٧٩١ ـ ٨٠٥هـ)، وترتيبه الرابع في حكَّام الدولة العثمانية.

يحكي ابن الجزري تفصيلَ رحلته إلىٰ هناك، حيث مرَّ بأكثر من مرحلة حتىٰ يصل إلىٰ وجهته النهائية. يقول: «فخرجتُ من الديار المصرية في يوم السبت غرةَ جمادىٰ الآخرة سنة ثمان وتسعين وسبعمائة [٧٩٨هـ]، وتوجهتُ إلىٰ ثغر الإسكندرية المحروس، فأقمتُ بها أيامًا حتىٰ تيسّر الركوبُ في البحر، فركبتُه في أول رجب من السنة المذكورة، وسلَّم الله تعالىٰ، فخرجتُ منه في الخامس من الشهر المذكور بثغر أنطاكية[(٢)] المحروس»[(٣)].

(١) تاريخ ابن حجي، (١/١٧٤ ـ ١٧٥).

(٢) أنطاكية: مدينة سورية تاريخية، تقع علىٰ الضفة اليسرىٰ لنهر العاصي، قريبًا من شاطئ البحر المتوسط في لواء الإسكندرونة الواقع تحت السيادة التركية حاليًا. وهي علىٰ مسير يوم من حلب، كما ذكر ابن بُطلان، انظر: معجم البلدان، (١/٢٦٧).

(٣) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٨).

انتقل الشيخ من القاهرة إلىٰ الإسكندرية، ثم ركب البحر ووصل إلىٰ أنطاكية، المدينة الساحلية السورية، استعدادًا لعبور البحر إلىٰ ضفته الأخرىٰ ودخول تركيا. وجميع ذلك في غضون شهر تقريبًا وفق التأريخ الذي ذكره الشيخ. ووقعتْ له في أنطاكية مصادفة غريبة، حيث التقىٰ بشيخ من الروم جاء مسافرًا خاصّةً ليقرأ عليه في مصر، فقرأ عليه في أنطاكية. يقول: «ومن الاتفاق الغريب أنّي بِتُّ تلك الليلة بالثغر المذكور، فلما أصبحتُ إذا بالقاضي وجماعة القرَّاء قد أتَوْني، ومعهم الشيخ الإمام شيخ القراءات أمين الدين محمد التبريزي[١]، وهو كان من المبرِّزين في هذا العلم، وكانت له شهرةٌ بالروم، فقالوا: إن الرجل قدم اليوم في الصباح ونزل عند القاضي، فسأله أين تريد؟ فقال: الديار المصرية لأقرأ القراءات علىٰ ابن الجزري، فإني سمعتُ أنه بها الآن، فقال: إن ابن الجزري قد وصل أمسِ إلىٰ هنا، واجتمعنا به البارحة، فلم يصدِّق بذلك حتىٰ جاء قرَّاءُ البلدة فأخبروه بذلك بالتحقيق، فكاد أن يغلبه الغَشْيُ من السرور، وقال: لا أقعد حتىٰ تتوجهوا بي إليه، فجاؤوا جميعًا، ولازمنا أيامَ كنت بأنطاكية، فقرأ عليَّ جملةً من القرآن العظيم بالقراءات العشر حتىٰ أجزْتُه، وخرج لتوديعي، وتوجّه من هناك إلىٰ مُلك قرمان للعود إلىٰ بلاده، فأمسكه السلطان علاء الدين بن قرمان عنده بمدينة قونية[٢]»[٣].



(١) ذكره المصنّف في ترجمته لنفسه في غاية النهاية، (٢/٢٤٩)، في سياق سرده لمن قرأ عليه جمعًا للعشر، ولم يُكمل: «والشيخ أمين الدين محمد بن التبريزي، شيخ مدينة لارندة»، ولارنده: هو الاسم القديم لمدينة قرمان أو قرامان الآن، تقع في جنوب وسط تركيا.

(٢) قونية: مدينة في وسط تركيا، وكانت مركز السلاجقة، ثم حكمها آل قرمان بعد هزيمة السلاجقة أمام المغول، ثم حكمها بعد ذلك آلُ عثمان.

(٣) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٨).

في بلاد الروم: تركيا العثمانية:

وبعد مغادرته أنطاكية، دخل الشيخ ابن الجزري مدينة بورصة[(١)] عاصمة دولة آل عثمان حينَها، كما يقول: «ثم دخل الرومَ لِمَا ناله من الظلم من أَخْذِ مالِه بالديار المصرية سنة ثمان وتسعين وسبعمائة [٧٩٨هـ]، فنزل بمدينة بُرصة دار الملك العادل المجاهد بايزيد بن عثمان»[(٢)].

وتتفق المصادر أن الشيخ لقِيَ هناك أحد تلاميذه الذين قرأوا عليه، وكان شيخًا كبيرًا في عاصمة الدولة، مما هيّأ له المجال للاتصال بالملك بايزيد الذي أكْرمه غايةَ الإكرام، فأصبحت منزلتُه رفيعةً في هذه الدولة، واشتغل بالإقراء والتحديث وعلا نجمُه وبعُد صيتُه[(٣)].

قال ابن الجزري: «وتوجّهتُ إلىٰ مدينة بُرصة دار مُلْك أعْدل أهل زمانه من الملوك، كان بها خطيبُها وشيخُها، والذي انتهىٰ إليه علم القراءات ببلاد الروم: الخطيب عبد المؤمن المشهور، وكان من أصحابي الذين رحلوا إليّ، وقرأ عليَّ جميعَ القرآن العظيم بالقراءات العشر في سنة ثلاث وثمانين وسبعمئة [٧٨٣هـ]، وكان مبرِّزًا في هذا العلم، مقدَّما فيه مع الدين والصلاح والتورُّع، قرأ عليه ببلاد الروم خلقٌ، وانتفع به في هذا العلم جماعة، وقرأ عليه بالقراءات

(١) تقع بورصة في شمال غرب تركيا، وهي مدينة جبلية سهلية، وتُعد من كبرىٰ المدن التركية سكّانًا واقتصادًا، وهي حاليًا المدينة الرابعة من حيث تعداد السكان، وكانت العاصمة الثانية للدولة العثمانية ـ بعد سوغرت ـ، حتىٰ غزاها تيمورلنك ودمرها عام (٨٠٤هـ)، وبعد استعادة العثمانيين لها أصبحت: أدرنه، هي العاصمة، حتىٰ انتقلت إلىٰ القسطنطينية عقب فتحها عام (٨٥٦هـ).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٢٤٩).

(٣) انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر، (١/٥١٠، ٥٢٥).

العشر كثيرون»[١]. وقد ذكر ابنُ الجزري هذا الشيخ في طبقات قرائه، فقال: «مؤمن بن علي بن محمد بن أجمعين بن محمد الرومي الفلكاباذي الخطيب، شيخ الروم وخطيبها، فاضل محقق صيِّتٌ من أهل الدين والخير، قدم دمشق فقرأ عليّ القراءات بمضمَّن الشاطبية والتيسير، . . .، سنة ثلاث وثمانين وسبعمئة [٧٨٣هـ]، وحقَّق وحصَّل، ورجع إلىٰ الروم، . . .، ولما قدَّر الله أني دخلت الروم سنة ثمان وتسعين وسبعمئة [٧٩٨هـ] نزلتُ عنده، ولم يألُ جُهداً في إكرامي، فلما توجهتُ إلىٰ غزاة القسطنطينية ثم إلىٰ غزاة الأنكروس ورجعتُ؛ توجه هو إلىٰ القسطنطينية، فلاقاني بثغر نيكابولي، فأدركتْه الوفاة دون البلد بيوم، فتوفي ببلد أنجكاز من رومية، وحُمِل إلىٰ بُرصة، فحضرتُ جنازته وصليْتُ عليه وحضرت دفنَه في ثالث صفر سنة تسع وتسعين وسبعمئة [٧٩٩هـ]»[٢].

وتتفق المصادر أن الملك العثماني أكرمه وقرَّبه، قال الحافظ: «فاتصل بأبي يزيد ابن عثمان فعظَّمه، وأخذ أهلُ البلاد عنه عِلْمَ القراءات، وأكثروا عنه»[٣]، وقال السخاوي: «فاتصل بالمؤيد أبي يزيد بن عثمان صاحب مدينة برصا فأكرمه وعظمه وأنزله عنده بضع سنين فنشر علم القراءات والحديث وانتفعوا به»[٤]. ولا غروَ، فإن أكبر شيخ هناك كان من تلاميذه، فلربما يكون ابن الجزري أعلم العلماء الذين دخلوا هذه البلاد في تلك الحقبة الزمنية، وبخاصة في القراءات، ناهيك عن معرفته بالحديث وحفظه فيه.

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٨ ـ ١١٩).
(٢) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٣٢٤ ـ ٣٢٥)، باختصار.
(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).
(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).

يحكي ابن الجزري تفاصيل اجتماعه بالملك بايزيد: «فاجتمعتُ بالسلطان الذي سار بعدله الركبان: بايزيد بن الملك المجاهد مراد بن الملك الغازي أُرْخان بن عثمان، وكان سمع بي قبل ذلك، وهاداني بالمماليك والجواري مما فتح الله عليه من فتوح طوائف الإفلاق[١]، فبالغ في الإنعام والإحسان، والتمس منِّي الإقامة بدار مُلكه، ورتَّب فوق الكفاية، فقلت: إني لم أجِئْ إلا لأحضر الغَزَاةَ وينتفع به من ينتفع ممَّن لا يقدر على الرحلة إليَّ، وأعود»[٢].

تبيِّن هذه المحادثة أن قصدَ ابن الجزري وفق ما قاله هنا كان السفر المؤقت للهرب من الحبس في مصر، وأنه كان ينوي العود، وذلك إلى دمشق ولابدّ، أو ربما بعد تبدُّل الأحوال عمومًا، سواء في مصر أو دمشق.

ويبدو أن أخبار الاستقبال الحافل لابن الجزري، والمكانة التي حظِي بها لدى العثمانيين، قد طارتْ سريعًا إلى مصر، حيث يذكر الحافظ في حوادث (٧٩٩هـ) أنه «فيها قَدِمَت هدِيَّة[٣] صاحب الروم[٤] صُحْبَة قاصد[٥] السلطان واسمه طولو، وهو الذي ولي إمرة الحاج بعد ذلك في سنة ست وثمانمئة

(١) قال محقق جامع أسانيد ابن الجزري في الهامش: «كُتب في هامش الأصل: «طائفة من الكفّار»، وهو تفسير لقوله: «طوائف الإفلاق»، و«الإفلاق» اسمٌ أُطلق في العهد العثماني على منطقة جغرافية وتاريخية في رومانيا، ويقال لها بالتركية: إفلاق، وبالرومانية: فالاشيا».

(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٩).

(٣) كان هذا في إطار محاولات التقارب بين بايزيد والمماليك، حيث حاول الأول التحالف معهم لأجل صد المخاطر المتصاعدة من توغّل تيمور لنك في آسيا الوسطى. انظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، (ص: ٤٠٠ ـ ٤٠١)، والنجوم الزاهرة، (١٢/١٧٩).

(٤) يعني الملك بايزيد الأول.

(٥) القاصد، ويُجمع على قُصَّاد: الرسول. انظر: معجم الألفاظ التاريخية، (ص: ١٢٠)، وصبح الأعشى، (١/١٦٢).

[٨٠٦هـ]، وأخبر أنه رأىٰ شمس الدين ابن الجزري مقيمًا في بلد ابن عثمان في غاية الإكرام»[1].

وهنا ننتقل لجانبٍ خفيٍّ من سيرة ابن الجزري، لم تذكرْه المصادر المؤرّخة له، ولا هو معروف في الترجمة له، ولم ينقله إلا المصنِّفُ نفسُه في كتابه جامع الأسانيد. وهو مشاركاته الجهادية، أثناء فترة وجوده في الدولة العثمانية. وقد تقدّم في حكاية الشيخ عن اجتماعه الأول مع السلطان أنه أبلغه برغبته الشديدة في المشاركة في الغزو معه، في فترةٍ كانت الدولةُ مزدحمةً فيها بالأعمال العسكرية، سواء علىٰ الجبهة الأوروبية في الشمال والغرب، أو علىٰ الجبهة المغولية في الشرق.

شارك ابنُ الجزري في محاولة غزو السلطان بايزيد للقسطنطينية، وهي محاولة متكرّرة[2]، ولكنه انصرف لمواجهة قواتٍ أوروبية عاتيةٍ في معركة انتصر فيها المسلمون نصرًا حاسمًا وكبيرًا.

يحكي ابن الجزري عن اجتماعه بالسلطان بايزيد وتوجّهه لغزو القسطنطينية، ثم وقوع معركة نيقوبوليس الشهيرة: «فقال: إني جهَّزتُ العساكرَ لغزو مدينة القسطنطينية وحصارها، وأنا ألحقهم، فإن تصبرْ لتكون معي. فقلت: بل أسبقك. فأمر بتجهيزي لذلك علىٰ أحسن الوجوه وأتمها، وتوجّهت في

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر، (١/٥٢٥).

(٢) سبق أن حاصر بايزيد القسطنيطينة للمرة الأولىٰ عام (٧٩٣هـ). وعقب الانتصار في وقعة نيقوبوليس ــ التي سيأتي ذكرُها ــ واحتلال قسم من المورة، سيحاصر بايزيد القسطنطينية مرةً ثانيةً عام (٧٩٨هـ)، لكنه لم ينجح في اختراق دفاعات العاصمة البيزنطية الحصينة. انظر: إبراهيم حليم بك، تاريخ الدولة العثمانية العلي، (ص: ٤٧)، ومحمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين: من قيام الدولة إلىٰ الانقلاب علىٰ الخلافة، (ص: ٦٤).

شوال من السنة، فنزلنا مدينة الغلطة[١]، وهي من أخصِّ بلاد الكفار مجاورةً لمدينة القسطنطينية، فأقمتُ بها ايامًا حتىٰ قدم السلطان بايزيد فأقام بها أيامًا، فبلغه قصدُ الكفار لبلاده ومجيئُهم بمن معهم من الجيوش، وكانوا قد جمعوا جمعًا لم يُسمَع بمثله في هذه الأعصار[٢]، فبادر بالتوجّه إليهم قبل أن يحطموا علىٰ مملكته، وبلغني ذلك فتبعتُه وأدركتُه قبل الوقعة بيومين أو ثلاثة، وكان الكفار قد قطعوا نهر طونة[٣] ـ وهو نهر كبير ـ في نحو ألفَي سفينة عمدوا بها في أيام. وهذا النهر هو آخر حدود مملكته التي فتحها من وراء البحر الرومي بنحو شهر. فأدركناهم علىٰ مدينة نيكابولي[٤]، وهم قد اجتهدوا في حصارها،

(١) حيٌّ يقع حاليًا شمال أسطنبول.

(٢) ذلك أنه عقب الحصار الأول لبايزيد لمدينة القسطنطينية، انزعج سيكيسموند ملك المجر من هذا التقدم العثماني، وخاف علىٰ بلده أن يجري عليها ما جرىٰ من العثمانيين علىٰ بلغاريا، فأرسل يتهدد بايزيد، واستنجد بأوروبا الغربية، فتداعت له أكثر ممالكها ودولها، وأصدر البابا بونيفاس التاسع دعوة لحملة صليبية لإيقاف توغل العثمانيين نحو المضائق والقسطنطينية، وكان للبندقية دورٌ بارز في حشد المقاتلين الجنويين الإيطاليين الأشدّاء لهذه الحملة، التي أدت لوقوع وقعة نيقوبولس. انظر: يلماز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، ترجمة: عدنان محمود سلمان، المجلد الأول، (١٠٦ ـ ١٠٨).

(٣) هو نهر الدانوب، وهو ثاني أطول أنهار الاتحاد الأوروبي، حيث يمر أو يحاذي عشر دول أوروبية، منها النمسا والمجر وصربيا، ويصب في رومانيا وأوكرانيا.

(٤) تقع اليوم في بلغاريا. وهذه هي المعركة التاريخية المهمة يوم ٢٢ ذي الحجة (٧٩٨)، الموافق ٢٥ سبتمبر(١٣٩٦م)، وتعرف بمعركة نيقوبوليس أو حملة نيقولوبوليس الصليبية، وهي من أواخر الحملات الصليبية الكبيرة في العصور الوسطىٰ، والتي شَهِدت هزيمةَ جيش التحالف المجري البلغاري الويلزي الفرنسي البرغندي الألماني وقوات أخرىٰ متنوعة بمساعدة أسطول من البندقية بالبحر علىٰ يد قوات العثمانيين بقيادة بايزيد الصاعقة، وسقوط الإمبراطورية البلغارية الثانية. انظر حول المعركة ونتائجها: موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، (١٠٨/١)، ومحمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، (ص: ١٤٤)، وحليم بك، تاريخ الدولة العثمانية العلية، (ص: ٤٨).

ولم يبقَ إلا أخذُها، وهذه المدينة مما فتحه الله قبل ذلك بنحو ثلاث سنين، وأنزل بها جماعةً من عسكره المسلمين. فلما بلغهم مجيءُ السلطان إليهم ركِبوا إليه بقضِّهم وقضيضهم ليأخذوه قبل وصوله إليهم»[١].

ويتحدَّث الشيخ عن دوره المعنوي والتوعوي في هذا السياق الجهادي: «ولما وصلوا كنتُ معه أحدِّثه في فضائل الجهاد وما أعدَّه الله للمجاهدين ولمن استُشهد منهم، ولمن صبر»[٢].

والأكثر من ذلك أن ابن الجزري يقدِّم شهاداتٍ تاريخيةً غاليةً، ربما يعزّ نظيرها فيما بين أيدينا من المصادر العربية، من عالِمٍ كبيرٍ ثقةٍ وشاهد عيان على هذه المعركة الكبيرة، فيحكي عن أنواع الجند وأعدادهم[٣]: «فقيل له [أي للسلطان]: هؤلاء قد جاؤوا ولم يبقَ إلا اللقاء. وكان قد سألهم عن عددهم، وأرسل إليهم ليحقِّقوا أمرَهم، فأقلّ ما قيل: إن عدتهم مائتا ألف فارس، وأكثر ما قيل: أربعمئة ألف، والصحيح أنه لا يعلم عددَهم إلا الله تعالى، لكن الذي شاهدتُ أنا أنّ الطليعة التي كانت مقدَّمهم ثلاثون ألفًا من الفرنج الجنوية[٤]، الذين يُقال إنهم أشجعُ طوائف الكفّار، وصحّ عندي أنه أمسك منهم اثني عشر مَلِكًا من ملوكهم، وكانت في يوم الثامن والعشرين من ذي الحجة سنة ثمان

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٠ ـ ١٢١).
(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢١).
(٣) ثمة اختلاف في الأعداد التي ذكرها ابن الجزري عن الأعداد المعروفة في المصادر التاريخية، حيث تبدو أعداد ابن الجزري أكبر، ربما يكون ذلك بسبب هول الموقف، وما تشهده المعركة من تناقل للأخبار، لا يكون كثيرٌ منها دقيقًا لغرضٍ أو لآخر، وذلك فضلًا عن عدم خبرة الشيخ العسكرية الكافية في التعيين الدقيق للأعداد بمجرد النظر.
(٤) نسبة إلى مدينة جنوة الإيطالية.

وتسعين [٧٩٨هـ]، فشاهدتُّ ملحمةً عظيمة لم يكن مثلها في هذه الأعصار»[١].

ويرصد الشيخ هزيمة قوات التحالف ضد العثمانيين، ويذكر بعضَ المشاهدات المهمة: «والعجب أن ابن عثمان المذكور كان قد أرسل إلىٰ عساكره ليحضر من سائر بلاده، وإلىٰ جماعة أولاده ليحضروا بعساكرهم، فلم يصل سوىٰ ولدٍ واحدٍ قبل الوقعة بيوم، ولم يكن معه سوىٰ اثني عشر ألفًا من فارسٍ وراجل.

والقصد أن العدو المخذول انكسر في ساعة واحدة، ولم يكن منهم [مَخبر] سوىٰ أن سلطانهم الكبير وهو ملك الأنكروس[٢] هرب في نحو خمسين نفْسًا، وبادر فركب في سفينةٍ كانت علىٰ حافة النهر المذكور، وأُمسِك مَنْ سلِم من القتل أسيرًا، فأمر ابنُ عثمان بقتل الجميع، ولم يترك منهم إلا مَنْ كان صبيًّا قد ناهز الاحتلام»[٣].

ولم يخلُ المقام من بيان علوِّ منزلةِ الشيخ ابن الجزري، وحظوته لدىٰ السلطان العثماني، فقد خلع عليه خمسةً من الأسرىٰ يخدمونه ويرافقونه في رحلة العودة إلىٰ بورصة عاصمة الديار التركية. يقول الشيخ: «ومن أغرب ما رأيت في هذه الغَزَاة أن ابن عثمان المذكور أمر لي من الأسرىٰ بخمسةٍ، فكانوا معي حتىٰ رجعتُ إلىٰ برصة دار ملكه، ولم يكن واحدٌ منهم يعرف لغة الآخر؛

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢١).

(٢) قال دهمان: «الأنكروس: كلمة كانت تطلق علىٰ بلاد هنغاريا أو المجر». معجم الألفاظ التاريخية، (ص: ٢٥). والمقصود الملك سيكيسموند ملك المجر، المسمّىٰ في الكتابات العربية: سجسمون.

(٣) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢١ ـ ١٢٢). وانظر حول خبر هذا القتل، مع بعض المبالغة: ديورانت، قصة الحضارة، (٢٣/٣٣ ـ ٣٤)، وقد عدّ الأسرىٰ المقتولين بعشرة آلاف.

لأن كلًّا منهم من بلاد غير بلاد الآخرين، وطائفة غير طائفتهم»(١).

وعقب عودته إلىٰ بورصة، لم يتمكن الشيخ من العودة إلىٰ بلاده، وفق ما ذكر أنه كان قاصدًا، وتفرَّغ للعلم والتعليم والتأليف. ومصداقًا لما اتفقت عليه المصادرُ من اشتغال الشيخ بالعلم في جميع أحواله، وكثرة الانتفاع به في الديار الرومية في علوم القرآن ـ خصوصًا ـ والسُّنَّة. قال رضي الدين الغزّي: «أكرمه صاحِبُها الملِكُ أبو يزيد وأَحْسَن إليه وبالغ في تعظيمه، واشتهر إذ ذاك في تلك البلاد، وبها أدرك أئمةً من العلماء في الفنون وصنَّفَ في القراءات المصنفاتِ الكثيرةَ النافعة، ونظمَ الكثيرَ»(٢). فقد ألَّف هناك أحد أهم أعماله في القراءات القرآنية، والتي خلَّدها التاريخ، وانتفع بها المسلمون حتىٰ هذا الزمان، وهو كتاب النشر في القراءات العشر، ونظْمه: طيِّبة النشر.

قال الشيخ: «ولما قدَّر الله بالرجوع، ولم يمكِّنِّي من العود إلىٰ بلادي(٣)، فشرعتُ في تأليف كتاب: نشر القراءات العشر، ونظْمِه في أرجوزة سميتُها بـ: طيبة النشر، وحفظها جماعةٌ كثيرة، وقرأ عليّ بمضمونها خلقٌ»(٤).

وهذا مصداقُ ما نجِده في متن: «طيبة النشر في القراءات العشر» المشهور، إذ يقول في خاتمته:

بِالرُّومِ مِنْ شَعْبَانَ وَسْطَ سَنَةِ ❁ تِسْعٍ وتِسْعِينَ وَسَبْعِمِئَةِ
وَقَدْ أَجَزْتُهَا لِكُلِّ مُقْرِي ❁ كَذَا أَجَزْتُ كُلَّ مَنْ في عَصْرِي

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٢).
(٢) بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، (ص: ٩٨).
(٣) وهذه إشارة أخرىٰ من ابن الجزري يفصِح بها أن مراده كان العودة إلىٰ بلاد العرب مرةً أخرىٰ، وليس الإقامة الدائمة في بلاد العجم.
(٤) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٢).

رِوَايَــــةً بِشَــــرْطِهَا الْمُعْتَبَــــرِ ❊ وَقَالَــهُ مُحَمَّــدُ بْــنُ الْجَــزَرِي
يَرْحَمُــــهُ بِفَضْــــلِهِ الــــرَّحْمنُ ❊ فَظَنُّــهُ مِــنْ جُــودِهِ الْغُفْــرانُ[١]

وكما تقدَّم نقله من عبارات المؤرخين، فقد أكرم السلطانُ الشيخَ وبالغ في تعظيمه، ومما يدل على ما حظيَ به ابنُ الجزري من منزلةٍ عالية لدى السلطان، ـ وقد كان أعلمَ العلماء في تلك البلاد تقريبًا ـ أنْ حرِصَ السلطان أن يُشرِفَ الشيخُ على تعليم أولادِه، فيحكي قائلًا: «وأمر السلطانُ أولادَه الثلاثة الصغار ـ وهم سلطان محمد، ومصطفى، وموسى، أن يلازموني للاشتغال، فكانوا يأتون إليَّ كل يوم إلى منزلي، حتى تعلَّم منهم أمير مصطفى وأمير موسى العربيةَ والنحوَ وكثيرًا من الفقه، وشيئًا من العلوم الدينية، وصاروا يتكلمون بالعربي أحسن من أولاد العرب وأصح»[٢].

وفي السياق نفسِه، يرصد ابن حَجي في حوادث ذي الحجة (٨٠٣ هـ) كتابًا من السلطان العثماني بايزيد إلى السلطان المصري الجديد الناصر فرج، لتعديل أوضاع ابن الجزري وردّ الأموال التي أُخِذت منه عقب المحاكمة المصرية التي مرّ ذكرُها في خبر المحنة، وكذلك تولية تدريس المدرسة الصلاحية بالقُدْس ـ التي تولاها القِمَّني مكانَه لما هاجر كما تقدَّم ذكرُه ـ لولَدِه أبي الفتح، كتعويضٍ على ما يبدو. يقول: «وفيه ورد كتاب ابن عثمان إلى السلطان [فرج بن برقوق] بردِّ أملاك ابن الجزري إليه، وتدريس الصلاحية بالقدس الشريف، وتسليم ذلك إلى ابنه أبي الفتح، فرُسِمَ بذلك، أو كاد يُرْسَم، فسعى القِمَّني في الصلاحية، واستقر المرسوم برد الأملاك فقط»[٣]. ونستطيع

(١) طيبة النشر في القراءات العشر، (ص: ١٠٣).
(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٢).
(٣) تاريخ ابن حجي، (١/٥٠٨).

أن نفهم هذه المراسلاتِ في سياق محاولات بايزيد التقارب مع المماليك لأجل مواجهة العدو المشترك المخيف: تِيمور لنك. وهذا ما سيأتي الآن.

في بلاد ما وراء النهر وخراسان وفارس:

مكث ابن الجزري سبعَ سنين في تركيا لدىٰ السلطان بايزيد، من (٧٩٨ ـ ٨٠٤هـ)، حتىٰ حدث تغيُّر سياسي وعسكريّ كبير. شهِد ابن الجزري أو علىٰ الأقل عاصر ولمس آثارَ واقعةٍ حربيةٍ كبيرة أخرىٰ. لقد رافق انتصارات بايزيد المدوية في أوروبا في وقعة نيقوبوليس، كما تقدم، إلا أن ذلك تزامن مع بزوغ نجم إمبراطور مغولي خطير جديد، إنه: تِيمور لنك (الأعرج) كُركان (ت ٨٠٧هـ)[1]، ذلك الملك المغولي ـ المسلم ـ، الذي قاد دولة مترامية الأطراف من سمرقند ـ أوزباكستان حاليًا ـ إلىٰ أفغانستان والهند وفارس وأذربيجان وحتىٰ أرمينية وكردستان، وحاول غزو الصين. دخل تيمور في مواجهات مع القوتين الأساسيتين المنافستين في قلب العالم العربي والإسلامي المماليك في الشام: المماليك والعثمانيين في الأناضول. فأغار علىٰ دمشق عام (٨٠٣هـ) فخرَّب وقتل ونهب، ولم يصمد له السلطان ـ الصغير ـ الناصر فرج بن برقوق ـ، ثم غادرها[2]. أما مع العثمانيين علىٰ تخوم الأناضول، فقد كان بدء الشرارة بينهما احتلال تيمور لنك لبغداد وإسقاطه لحكم الجلائريين هناك (٨٠٣هـ)، فهرب حاكم بغداد: أحمد بن أويس الجلائري إلىٰ بايزيد، الذي استقبله، ورفض تسليمه إلىٰ تيمور لنك عقب مراسلات قاسية بينهما[3]، فأغار

(١) المشهور أنه أصيب بذلك بسبب إصابته بسهم في قدمه أثناء غارة سرقةٍ له في شبابه. سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين، (ص: ٦٤ ـ ٦٥). وأما تيمور: فتعني الحديد. انظر: النجوم الزاهرة، (١٢/٢٥٤).

(٢) انظر: المقريزي، السلوك، (٦/٥٠)، وما بعدها.

(٣) ابن عربشاه، عجائب المقدور في أخبار تيمور، (ص: ٢٥٠ ـ ٢٥١).

تيمور لنك على آسيا الصغرى، وحاصر سيواس، التي كان يتولاها سليمان بن بايزيد، فسقطت المدينة واحتلها تيمور في المحرم (٨٠٣هـ)[١]، وفشلت محاولات رأب الصدع بين الرجلين، حيث لم يكن تيمور لنك يرضى بغير إعلان بايزيد تبعيته له، وهو الأمر الذي أبدى بايزيد صلابةً ضدّه[٢].

وفي تلك الأثناء حاول بايزيد أن يتقارب مع المماليك ويتحالف معهم، لكن الناصر فرج لم يفضّل ذلك، خاصة وأن بايزيد كان قد أغار على ملطية وهي من أعمال المماليك. يحكي المؤرخ ابن تغري بردي، القريب من الأحداث بحكم كون والده أحد الأمراء المماليك العسكريين؛ مبيِّنًا سياق محاولة بايزيد التحالفَ مع العثمانيين، واستفراد تيمور لنك بالفريقين: «وأخذ يتخضّع [بايزيد] ويلحّ في كتابه على اجتماع الكلمة، فلم يلتفت أحدٌ إلى كلامه، وقالت أمراءُ مصر يوم ذاك: «الآن صار صاحبنا، وعندما مات أستاذنا الملك الظاهر برقوق مشى على بلادنا، وأخذ ملطية من عملنا، فليس هو لنا بصاحب، يقاتل هو عن بلاده، ونحن نقاتل عن بلادنا ورعيتنا»، وكُتِب له عن السلطان بمعنى هذا اللفظ، وكان ما قاله أبو يزيد بن عثمان من أكبر المصالح، فإنه حدّثني فيما بعد الأمير أسنباي الظاهري الزَّرْدَكَاش[٣]، وكان أَسَرَه تيمور وحظِي عنده وجعله زَرْدَكَاشَه، قال: قال لي تيمورلنك ما معناه: إنه لقي في عمره عساكرَ كثيرةً وحاربها، لم ينظُرْ فيها مثل عسكريْن: عسكر مصر وعسكر ابن عثمان المذكور، غير أن عسكر مصر كان عسكرًا عظيمًا ليس له من يقوم بتدبيره

(١) انظر: يلمز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، (١/١٠٩)، وابن عربشاه، عجائب المقدور، (ص: ٢٩٥).

(٢) انظر: عجائب المقدور، (ص: ٢٥٤)، ومصطفى عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، (ص: ٥٧).

(٣) الزردكاش: المسئول عن صُنع السلاح وصيانته. معجم المصطلحات التاريخية، (ص: ٨٤).

لصِغَرِ سِنّ الملك الناصر فرج، وعدم معرفة مَنْ كان حوله من الأمراء بالحروب، وعسكر ابن عثمان المذكور، غير أنه كان أبو يزيد صاحب رأىٍ وتدبير وإقدام، لكنه لم يكن له من العساكر من يقوم بنصرته. قلت [ابن تغري بردي]: ولهذا قلتُ إن المصلحة كانت تقتضي الصُّلْحَ مع أبى يزيد بن عثمان المذكور، فإنه كان يصيّر للعساكر المصرية من يدبّرها، ويصيّر لابن عثمان المذكور عساكر مصر مع عساكره عونًا، فكان تيمور لا يقوىٰ علىٰ مدافعتهم، فإن كلا من العسكرين كان يقوىٰ دفعه لولا ما ذكرناه، فما شاء الله كان»(١).

في نهاية المطاف، وقعت الوقعةُ بين تيمور لنك وقوات بايزيد، بعد نزول الأول مدينة أونيك القريبة من بورصة عام (٨٠٤هـ)، وإرساله إنذارًا أخيرًا لبايزيد بالتسليم، ليرد الأخير ردًّا مهينًا لتيمورلنك(٢)، فالتقيا بأنقرة وكانت وقعة أنقرة الشهيرة في ٢٧ ذي الحجة (٨٠٤هـ/ ١٤٠٢م)، التي كُسر فيها الجيشُ العثماني ومُنيَ بهزيمة مُرَّة، واقتيد بايزيد أسيرًا في الأغلال إلىٰ تيمور لنك(٣)، ودخل تيمور بورصةَ وأحرقها. ثم أزمع تيمورلنك العودة إلىٰ سمرقند عاصمة مُلكه، وأعطىٰ بعضَ أبناء بايزيد الحكمَ علىٰ أقاليم الأناضول، وأراد حمل بايزيد معه، لكن الأخير مرض مرضًا شديدًا متأثرًا بحالته النفسية السيئة بعد الهزيمة(٤)، فتركه تيمور ووضع له أطباء ـ وكان قد أكرمه لما أسره(٥)ـ، فلم

---

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (٢١٧/١٢).

(٢) سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين، (ص: ٧٠).

(٣) راجع: عجائب المقدور، (ص: ٢٦٩)، ويلماز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، (١١٢/١)، وانظر وصفًا أدبيًّا مؤثرًا للمعركة في: النجوم الزاهرة، (٢٦٨/١٢).

(٤) انظر وصف المؤرخ المرافق لتيمورلنك ابن عربشاه ـ الذي لا يخلو من مبالغة ـ لحالة ابن عثمان: عجائب المقدور، (ص/ ٢٧٩).

(٥) حتىٰ إن بعض المصادر تقول إن تيمور كان ينوي إعادة بايزيد إلىٰ ملكه كوكيل له، وكانت=

يلبث أن مات في شعبان (٨٠٥هـ)[١].

نرجع الآن إلىٰ الشيخ، حيث يصف ابنُ الجزري ما حدث في هذه الأثناء، وانتقاله مع تيمورلنك إلىٰ بلاد فارس. يقول: «وبقيتُ في تلك الديار [تركيا] نحو سبعِ سنين، حتىٰ كانت الطامّة وصول الأمير تيمور كوركان، وكان ما قدَّره الله تعالىٰ مِن كسْر بايزيد بن عثمان المذكور، وأخْذه في القبضة، وكان قد بلغه [تيمور] أنّي دخلتُ إلىٰ هذه الديار، وأنا عند ابن عثمان، فسأل عنّي عَقيب الوقعة من بايزيد المذكور حال وصوله إليه، فقال: هو في بُرصة. ففي الوقت أرسل مَنْ أخذني إليه علىٰ غايةٍ من الإجلال والتعظيم، وبقيتُ معه نحوَ سنةٍ، وهو في زيادة اعتقادٍ وإكرام، وإحسان وإنعام، حتىٰ التمس منِّي أن أكون عندَه في مملكته ليؤخَذ عنّي كتابُ الله وسنةُ رسوله، وحلف بالله مرَّات، وكرَّر القول في غيبتي وحضوري كرَّات؛ أي: منذ سمعتُ به أتوقّع الاجتماعَ به ليُظهر هذيْن العِلمين الشريفين في بلادي، وأفتخر به علىٰ سائر ملوك عصري، أو كما قال»[٢].

يمكننا تفهُّم هذه الرغبة من تيمور لنك في سياق محاولاته المستمرة لإعلان إخلاصه للإسلام، وحرصه علىٰ الدفاع عنه، حيث كانت قضية انتماء تيمور للإسلام تمثِّل له حرجًا كبيرًا في ظلّ صراعاته السلطوية العنيفة مع أكبر سلطنتيْن إسلاميتين في الشرق: المماليك والعثمانيين، وبخاصة مع ارتفاع شعبية بايزيد في العالم الإسلامي نظرًا لانتصاراته المدوية علىٰ الأوروبيين

= هذه عادة من عاداته. انظر: جاستن مروذي، تيمور لنك: قاهر الملوك والسلاطين وغازي العالم، ترجمة: مايا أرسلان، (ص: ٣٤٩).

(١) انظر: يلمز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية، (١/١١١ ـ ١١٢).

(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٢ ـ ١٢٣).

والصليبيين[١]، فيبدو أنه ليس غريبًا أن يحاول تيمور أن يزيدَ من «إسلامية» حكمه ودولته، بأن يستضيف في بلاده عالمًا عربيًّا مسلمًا كبيرًا كابن الجزري، ويمكنه من التعليم، ويؤسس له المدارس. وبصفة عامة كان تِيمور لنك مع فظائعه: «يحب أهل العلم والعلماء، ويقرب السادة الأشراف، ويُدني منه أرباب الفضائل في العلوم والصنائع، ويقدمهم على كل أحد»[٢].

وإذا نظرنا إلى رصْد ابن حجر وتلميذه السخاوي لهذا الحدث، فقد تنوَّعت عباراتُهما حول معنًى قريب. يقول الحافظ: «ثُمَّ كان فيمن حضر الوقعة مع ابن عثمان واللَّنْكِيّة، فلما أُسِر ابن عثمان؛ اتصل ابن الجزري باللَّنْك، فعظَّمه، وفوَّض له قضاء شيراز، فباشره مدة طويلة»[٣]، وقال السخاوي: «فلما دخل تِمُر الرومَ، وقتل[٤] ابنَ عثمان؛ توصَّل إليه، ودخل معه سمرقند، فأقام بها حتى مات [يعني تيمور]»[٥]. ثمة اختلافات ـ متفهَّمة ـ في سياق الحكاية، فالحافظ والسخاوي تبعًا له ينسبانِ الاتصال إلى ابن الجزري، في حين أن حكاية ابن الجزري السابقة تبيِّن أن المبادرة والبدء كانت عكسَ ذلك من تيمور لنك، وقد صرّح أيضًا فقال: «فأخذه [يعني نفسَه] أميرُ تِمُر من الروم، وحمله إلى بلاد ما وراء النهر»[٦]، فهناك فرقٌ بين: «اتصل»، و«أخذه وحمله»،

---

(١) انظر حول مسوِّغات تيمورلنك لحرب العثمانيين بضرورة توحيد مُلك المسلمين تارةً: مصطفى عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، (ص: ٦٥)، وبالخوف من غدر بايزيد بالقوات المغولية ومهاجمتها في ظهرها أثناء استعداد تيمور لغزو الصين تارة أخرى: يلمز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، (١/١١٠ ـ ١١١).

(٢) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، (٤/١٣٢).

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

(٤) لا يثبت هذا كما عرفت، وقد يكون مرادُه التسبُّب بفعل الهزيمة والأسر.

(٥) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧).

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٩).

ولا نجد داعيًا لعدم تصديق الإمام ابن الجزري في حكايته. خاصة وأن مؤرِّخًا عثمانيًّا كطاش كبري زاده قد حكى الحكايةَ بالطريقة نفسها، قائلًا: «وَلما كَانَت الْفِتْنَة الْعَظِيمَة الْمَشْهُورَة من قبل تيمور خَان فِي أول سنة خمس وَثَمَانمِائَة، فَأَخذه الأمير تيمور مَعَه الى مَا وَرَاء النَّهر، وأنزله بِمَدِينَة كَشّ[(١)]، ثمَّ إلى سَمَرْقَنْد[(٢)]»[(٣)].

يحكي ابن الجزري انتقالَه إلىٰ بلاد فارس، إلىٰ كشَّ، ثم سمرقند عاصمة تيمور لنك، وأنشطتَه العلمية هناك. فيقول: «فجهَّزني علىٰ أحسن الوجوه وأكملها، وأمر بإقامتي بمدينة كَشّ التي كانت عنده أفخر البلاد وأفضلها، لأنها مسقطُ رأسه، ومحلُّ أُنسِه وإيناسه، وكان قد بنىٰ بها مدرسةً عظيمةً تجاوز الوصف، ولم يرتِّب بها مدرِّسًا مدّةَ سنين، وذكر أنه منذ سمع باسمي أعدَّها لي، فبقيتُ بالمدينة المذكورة يشتغلون عليَّ بالعلوم الشرعية، وجمعتُ ما كتبتُه علىٰ كتاب المصابيح[(٤)]، حتىٰ قدِم الأميرُ المذكور [تيمور]، ودخل مدينة كَش وأمرني أن أكون معه بمدينة سمرقند، فبقيتُ عنده حتىٰ توجه إلىٰ ناحية خِطَا[(٥)]،

(١) قال ياقوت في معجم البلدان (٤/٤٦٢): قرية علىٰ ثلاثة فراسخ من جرجان علىٰ جبل.

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان (٣/٢٤٦ ـ ٢٤٧): بلد معروف مشهور، قيل: إنّه من أبنية ذي القرنين بما وراء النهر، وهو قصبة الصُّغد مبنيّة علىٰ جنوبي وادي الصُّغد مرتفعة عليه. **قلت:** تقع حاليًا في أوزبكستان، وهي ثاني أكبر مدنها.

(٣) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، (ص: ٢٦).

(٤) لابن الجزري شرح المصابيح للبغوي، وهو مفقود.

(٥) الخِطَا: أو دولة القراخطانيين، هي مملكة قامت ما بين مملكة الخوارزميين غربًا والمغول شرقًا، وأصلهم مجموعة من القبائل النازحة من شمال الصين مدينة نواحي الصين، وقد ذكرها ابن بطوطة في رحلته مرارًا، انظر: (١/٢٠٨)، وضمن إقليم الصين، (٤/١٠٩)، ودخلها: (٤/١٥١) وضبط اسمها بالحروف، وقال: هي أحسن بلاد الدنيا عمارة، واستفاض في وصفها، فارجع إليه، (٣/٢٠)، وفيها ذكر أن جنكيز خان كان يعمل حدادًا فيها أول أمرِه، وقال:=

فرجعتُ إلىٰ كش، وتوفي هو في مدينة أُتْرار(١) في سابع عشر شعبان سنة سبع وثمانمئة [٨٠٧هـ]»(٢).

ويرصد الشيخُ أيضًا في موضعٍ آخر، في ترجمته لنفسه في طبقات القراء، اشتغالَه بالعلم والإقراء أثناء تلك الفترة، فيقول: «فأنزله [تيمور] بمدينة كَش، فقرأ عليه بها وبسمرقند جماعةٌ ـ فذكرهم ـ وجماعة لم يُكْمِلوا»(٣).

ويحكي طاش كبرىٰ زاده موقفًا يبيِّن منزلةَ الشيخ ابن الجزري لدىٰ تيمورلنك وعلماء دولته، إذ يحكي موقفًا جمع بينه وبين العالم الكبير في هذه البلاد، وهو أسنّ من ابن الجزري بأكثر من عشر سنين: الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) ـ علي بن محمد بن علي(٤) ـ. يقول زاده: «إن الشَّيْخ الْجَزرِي

= «وكان له كَرَمُ نفسٍ وقوة وبسطة في الجسم، وكان يجمع الناس ويطعمهم، ثم صارت له جماعة فقدموه علىٰ أنفسهم، وغلب علىٰ بلده وقوي واشتدت شوكته واستفحل أمره فغلب علىٰ ملك الخِطَا، ثم علىٰ ملك الصين، وعظمت جيوشه وتغلب علىٰ بلاد الختن وكاشخر والمالق»، وانظر حوادث جنكيز في بلاد الخطا وما حولها: الكامل، (١٠/٣٣٦)، وما بعدها. وذكرها العمري في المسالك، (٢/١٣٦) ضمن مملكة القان بالصين.

(١) قال ياقوت في معجم البلدان (١/٢١٨): أُطْرَار: بالضم، وراءين مهملتين: اسم مدينة حصينة وولاية واسعة في أول حدود الترك بما وراء النهر علىٰ نهر سيحون قرب فاراب، وبعضهم يقول: أترار. **قلت**: وذكر ابن الأثير في حوادث (٦١٧هـ) أن هذه المدينة ـ ويسميها أوترار ـ وهي آخر ولاية لخوارزم شاه قد قتلوا جماعة من تجار التتر، فكانت هذه ذريعة جنكيز خان لغزو المسلمين وفناء ملك خوارزم شاه، انظر: الكامل، (١٠/٣٣٦). **قلت**: وهي مدينة فاراب، وهي مهجورة حاليًا، تقع ضمن دولة كازاخستان.

(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٣).

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٩).

(٤) اتسمت علاقة الشريف الجرجاني بتيمور لنك بشدٍّ وجذب. فقد فرّ من شيراز لما دخلها تيمور لنك سنة (٧٨٩هـ)، فدخل سمرقند، ولم يعد إلىٰ شيراز مستقرًّا حتىٰ مات تيمور (٨٠٧هـ) فمكث فيها حتىٰ مات. انظر: الفوائد البهية، (ص: ١٢٥)، والضوء اللامع، (٥/٣٢٨)،=

رَحْمَة الله عَلَيْهِ لما ذهب بِهِ الأمير تيمور الىٰ مَا وَرَاء النَّهر؛ اتخذ الأميرُ تِيمور هُنَاكَ وَلِيمَة عَظِيمَةً، وَكَانَ السَّيِّد الشريف الْجِرْجَانِيّ مدرِّسًا فِي ذَلِك الْوَقْت بسمرقند، فعيَّن الْأَمِير تيمور جَانب يسَارِه للأُمَراء، وجانبَ يَمِينه للْعُلَمَاء، وَقدَّم فِي ذَلِك الْمجْلس الشَّيْخَ الْجَزرِي علىٰ السَّيِّد الشريف، فَقَالُوا لَهُ فِي ذَلِك، فَقَالَ: كَيفَ لَا أقدِّم رجلًا عَارِفًا بِالْكتاب وَالسّنة، ويُشَاوِرُ مَا أشكل عَلَيْهِ مِنْهُمَا النَّبِيَّ ﷺ بِالذَّاتِ فَيحِلُّ لَهُ[1]»[2].

وعقب وفاة تيمورلنك مباشرة، خرج الشيخ إلىٰ بلاد خراسان[3]. قال:

= إلا أن هذا لا يعني عدم اجتماعه بتيمور لنك، فثمة أخبار عن اجتماعه بتيمور لنك، مثل خبر مناظرته المعروفة في الاستعارة مع السعد التفتازاني عنده، انظر: الشقائق النعمانية، (ص: ٣٠) الفوائد البهية، (ص: ١٢٩) وهي المناظرة التي يقال إن التفتازاني مات غمًّا بسببها. وقد ذكر طاش كبرىٰ زاده أن الشريف الجرجاني خرج إلىٰ ما وراء النهر جزاءَ تأمينِ بعض الوزراء له من جنكيز لما نهب شيراز، الشقائق، (ص: ٣٠)، وذكر اللكنوي إقبال الشريف علىٰ تيمور لما عرف تفضيلَه إياه علىٰ التفتازاني لشرف نسبه، الفوائد البهية، (ص: ١٢٨). فتقديم تيمور لنك لابن الجزري علىٰ الجرجاني إن صحَّت هذه الحكاية له شأنٌ.

(١) لا شك أن في هذا من المبالغة ما فيها، ولم يرد مثلُ ذلك في ترجمة ابن الجزري عند أحد، ولم يدَّعِ ذلك لنفسه. وعن رؤية النبي في اليقظة كتب السيوطي رسالة: تنوير الحَلَك في إمكان رؤية النبي والملك، ضمن: الحاوي للفتاوىٰ، (٢/٣٠٧)، وفيها أبحاثٌ كلامية وصوفية، وهي مشحونة بحكايات غرائب، وللسخاوي في فتاويه بحثٌ شريفٌ في ردّ ذلك، ونقل استشكالها جدًّا عن شيخه الحافظ ابن حجر، انظر: الأجوبة المرضية للسخاوي، (٣/١١٠٠ ـ ١١١٥)، وقد عمِل رسالةً في الرد علىٰ رسالة السيوطي، لم تصلنا.

(٢) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، (ص: ٢٩).

(٣) قال ياقوت في معجم البلدان، (٢/٣٥٠): بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق أزاذوار قصبة جوين وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان، وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها، وتشتمل علىٰ أمّهات من البلاد منها نيسابور وهراة ومرو، وهي كانت قصبتها، وبلخ وطالقان ونَسَا وأبيورد وسرخس وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون، ومن الناس من يدخل أعمال خوارزم فيها ويعدّ ما وراء النهر منها وليس الأمر=

«ولما توفي أمير تِمُر في شعبان سنة سبع وثمانمئة [٨٠٧هـ]، خرج من تلك البلاد فوصل إلىٰ بلاد خراسان ودخل مدينة هراة»[(١)].

وفصَّل المصنف في البلاد التي حلَّها في إقليم خراسان، حتىٰ وصل هراة، وبعضَ أنشطته العلمية فيها، وذلك في ولاية خليل بن ميران شاه بن تيمور لنك[(٢)]، الذي وليَ بعد جدِّه تيمور. يقول: «ولما استقرَّ ولدُ ولدِه خليل سلطان بن الأمير الكبير ميران شاه في المُلْك بعدَه؛ لم أزلْ به حتىٰ أذِن لي في العَود، فخرجتُ من سمرقند في السابع من ذي الحجة سنة سبع [٨٠٧هـ]، فلما وصلتُ إلىٰ بلدة قرشي ـ وهي نَسَف[(٣)]، ويُقال لها أيضًا: نَخْشَب ـ، وهي ثلاثة أيام من سمرقند؛ وصل إليّ رسولُ خليل سلطان، وردَّني إلىٰ سمرقند؛ لأن بعض أمراء دولته عيَّره بذلك وندَّمه، وقال: رجلٌ مشهورٌ في الآفاق غرِم عليه جدُّك وزنَه من الذهب حتىٰ جاء به إلىٰ هذه البلاد، وتأذن له بالذهاب!

فلما رجعتُ وقعت أمورٌ خاف علىٰ نفسه منها، فقيل له: هذه بخطيئة ردِّ

= كذلك، وقد فتحت أكثر هذه البلاد عنوةً وصلحًا.

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٩ ـ ٢٥٠).

(٢) عندما مات تيمورلنك لم يكن عنده أحدٌ من أبنائه، فلم يكن لديه إلا حفيده: خليل بن أميراه شاه بن تيمور، وابن أخته، فتسلطن خليل بعد جدّه، وعاد إلىٰ سمرقند بجثته، ولم يلِ إلا أربع سنين، وحاربه عمّه: رخ بن تيمور لنك، وتوفي (٨١١هـ)، وله سبع وعشرون سنة، انظر: المنهل الصافي: (٤/١٣٠).

(٣) قال ياقوت، معجم البلدان (٥/٢٨٥): بفتح أوله وثانيه ثم فاء: هي مدينة كبيرة كثيرة الأهل والرستاق بين جيحون وسمرقند، خرج منها جماعة كثيرة من أهل العلم في كل فن، وهي نخشب نفسها. وقال، معجم البلدان (٥/٢٧٦): نَخْشَبُ: بالفتح ثم السكون، وشين معجمة مفتوحة، وباء موحدة: من مدن ما وراء النهر بين جيحون وسمرقند وليست علىٰ طريق بخارىٰ، فإن القاصد من بخارىٰ إلىٰ سمرقند يجعل نخشب عن يساره وهي نسف نفسها. **قلت**: وتقع الآن في أوزباكستان وهي قبل نهر جيحون إلىٰ الشرق منه.

فلان، وخُوِّف من ذلك، فخاف وأذِن لي في التوجُّه أيضًا، فتوجهتُ من طريق مدينة بخارىٰ[(١)]، فوقفني أهلُها بها أيامًا للأخذ عنّي، وخرجتُ منها ووصلتُ آمو[(٢)] وفِرَبْر[(٣)]، فقطعتُ نهرَ جَيْحُون[(٤)] في يوم السبت العشرين من المحرم سنة ثمان [٨٠٨هـ]، وكنتُ نذرتُ أن أصوم اليوم الذي أقطع فيه النهر من كل سنةٍ، وأنا إلىٰ الآن أصومه»[(٥)].

(١) قال ياقوت، معجم البلدان (١/٣٥٣): بُخارىٰ بالضم: من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلّها، يعبر إليها من آمُل الشّطّ، وبينها وبين جيحون يومان من هذا الوجه، وكانت قاعدة ملك السامانية. **قلت**: وتقع الآن في أوزباكستان، وهي خامس ولاياتها من حيث عدد السكان، وفيها قبر الإمام البخاري، معروف يزار.

(٢) ينبغي أن نتحاشىٰ بعضَ اللبس هنا. فإن آمُل المشهورة تقع في إيران إلىٰ الغرب جدًّا من النهر، لم يصلها ابن الجزري ولا قريبًا منها حينَها. قال ياقوت في معجم البلدان، (١/٥٧): آمُلُ: بضم الميم واللام: اسم أكبر مدينة بطبرستان في السهل، لأن طبرستان سهل وجبل. **قلت**: وهي تقع الآن في محافظة مازندران بإيران. ولكن آمو المقصودة هنا هي آمُل الشطّ، التي قال عنها ياقوت في تضاعيف ترجمة آمل الطبرية: «وآمل أيضًا مدينة مشهورة في غربي جيحون علىٰ طريق القاصد إلىٰ بخارا من مرو، ويقابلها في شرقي جيحون فربر التي ينسب إليها الفربري راوية كتاب البخاري، وبينها وبين شاطئ جيحون نحو ميل، وهي معدودة في الإقليم الرابع،...، ويقال لهذه آمل زمّ، وآمل جيحون، وآمل الشطّ، وآمل المفازة، لأن بينها وبين مرو رمالاً صعبة المسالك ومفازة أشبه بالمهالك. وتسمّىٰ أيضا آمو، وأموية، وربّما ظنّ قوم أن هذه الأسامي لعدّة مسميّات وليس الأمر كذلك»، معجم البلدان (١/٥٨)، باختصار يسير.

(٣) قال ياقوت، معجم البلدان (٤/٢٤٥): فِرَبْرُ: بكسر أوله وقد فتحه بعضهم، وثانيه مفتوح ثم باء موحدة ساكنة، وراء: بليدة بين جيحون وبخارىٰ، بينها وبين جيحون نحو الفرسخ. قلت: وهي تقع الآن ضمن ولاية ليباب في تركمانستان.

(٤) نهر جيحون، واسمه آموداريا، من أنهار آسيا الشهيرة قديمًا، ويفصل بين طاجكستان وأوزبكاستان علىٰ شرقه، وتقع أفغانستان وتركمانستان ثم إيران علىٰ غربه، ومن ثَمَّ يقال للبلاد التي بعده إلىٰ الشرق: ما وراء النهر.

(٥) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٤).

لقد انحدر ابن الجزري من الشرق الموغل في سمرقند، قريبًا من الصين، وأوزباكستان، بلاد ما وراء النهر، إلىٰ الغرب، ثم دخل بُخارىٰ، ففربر، وكلاهما في تركمانستان في الجزء الذي من شرق النهر منها، حتىٰ عَبرَ نهر جيحون، فدخل آمُلَ ـ مقابل فربر ـ علىٰ غربِ النهر في تركمانستان[١].

وفي صفر من العام نفسه (٨٠٨هـ) دخل ابنُ الجزري مدينة هراة[٢]، وهي من أعظم مدن الإقليم وعواصمه، وكان فيها ابنُ تِيمور لنك، الذي سيصير ملكًا بعد ذلك. يحكي ابنُ الجزري دخولَه هراة واجتماعه برُخ بن تيمور، وأنشطته العلمية فيها، فيقول: «ووصلتُ مدينة هراة في السابعَ عشرَ من صفر، وكان سلطانها الكبير شاه رُخ سلطان[٣] ـ نصر الله به الدين ـ قد خرج في معسكره علىٰ نحو فرسخ منها، فاجتمعتُ به بمخيَّمه المذكور، وكان مجلسًا آهِلًا بالعلماء، حافلًا بالفضلاء، وأعيان الدولة من الأمراء، فالتمس مني الإقامة

(١) بحسب الموقع الجغرافي، ينبغي أن يكون الجزري قد دخل فربر قبل آمُل، حيث آمل في طبرستان وتقع الآن في مازندران بإيران إلىٰ الغرب من فربر التي تقع في تركمانستان. ومن الواضح أن عطف ابن الجزري بالواو لا يستلزم الترتيب.

(٢) قال ياقوت، معجم البلدان (٥/٣٩٦): بالفتح: مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان لم أر بخراسان عند كوني بها في سنة (٦٠٧هـ) مدينة أجلّ ولا أعظم ولا أفخم ولا أحسن ولا أكثر أهلا منها، فيها بساتين كثيرة ومياه غزيرة وخيرات كثيرة محشوّة بالعلماء ومملوّة بأهل الفضل والثراء، وقد أصابها عين الزمان ونكبتها طوارق الحدثان وجاءها الكفّار من التتر فخربوها حتىٰ أدخلوها في خبر كان، فإنّا لله وإنا إليه راجعون، وذلك في سنة (٦١٨هـ). **قلت:** وهي محافظة حالية في أفغانستان، تقع غربي البلاد، بالقرب نسبيًّا من إيران.

(٣) شاه رخ بن تيمورلنك، ولي أكثر بلاد أبيه، هراة، وسمرقند، وشيراز، وما ولاها، وذلك عقب نزاع بين أحفاد تيمورلنك، حيث حكم بعد وفاته: خليل بن أميران شاه بن تيمور، ولم يكن لدىٰ تيمور حين مات أحدٌ من أبنائه، كما تقدَّم ذكره، فحاربه عمُّه حتىٰ تملَّك عمومَ المملكة عام (٨١١هـ)، وطال حكمه، فتوفي (٨٥١هـ) ويوصَف رخ بأنه كان ملكًا عادلًا ومتدينًا. انظر: المنهل الصافي، (٦/١٩٩ ـ ٢٠٠)، قلت: ولعل في دعاء الشيخ له إشارةً إلىٰ ذلك.

عنده ليبني لي مدرسةً بدار مُلكه هراة، وبالغ في الإكرام والاحترام، ثم سألني العلماءُ منهم والفضلاءُ ـ نفع الله تعالىٰ بهم ـ سماعَ صحيح الإمام الكبير أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وقراءةَ كتاب المصابيح للإمام محيي السُّنَّة البغوي، فاستخرتُ اللهَ تعالىٰ في ذلك، وجلستُ لهم بالجامع الأعظم بمدينة هراة المحروسة حتىٰ سمعوا مني جميعَ الصحيح، ثم قرأوا عليَّ جميعَ كتاب المصابيح بمنزلي خارج البلدة، بعد قراءتهم عليَّ جميع: البداية في معالم الرواية، الجامع لأنواع علوم الحديث من تأليفي. وظهر لي منهم غايةُ الكمال، ونهاية الاستعداد مع حُسن الإنصاف وجميل الأوصاف»[(١)].

وخلال هذه السنة دخلَ ابن الجزري حواضَر خراسان في ستة أشهر تقريبًا، متوغِّلًا في إيران، حتىٰ وصل شيراز، المكان الذي سيقضي فيه سنينَ طويلة. ثَمَّةَ إشارة إلىٰ أنّ ابن الجزري نزل مدينة تون جنوب إيران[(٢)] عقب مروره حدود أفغانستان إليها، فلعلها أول ما نزل من إيران غالبًا بحسب الجغرافيا. ثُمَّ يحكي ابن الجزري مرورَه وأنشطته العلمية في مدنٍ أدْخَلَ إلىٰ الغرب في عمق إيران، فيقول: «ثم وصل راجعًا إلىٰ مدينة يزد[(٣)]، فقرأ عليه

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٤ ـ ١٢٥).

(٢) فقد ذكر في جامع أسانيده، (ص: ١٢٦) أنه كتب الإجازة بختمةٍ لصهره وقرينه وتلميذه المقرب الهروي الغوري في «جمادىٰ الأولىٰ سنة ثمان وثمانمئة [٨٠٨هـ] ببلدة تون المعمورة، وقرأ عليه فيها طيِّبة النشر ومقدمة التجويد وسمع صحيح البخاري والمصابيح قراءة وبحثًا وشرحًا وتحقيقًا وكتاب البداية في علوم الحديث وغيرها».
قلت: قال ياقوت، معجم البلدان (٢/٦٢): مدينة من ناحية قهستان قرب قائن.

(٣) قال ياقوت في معجم البلدان، (٥/٤٣٥): بفتح أوله، وسكون ثانيه، ودال مهملة: مدينة متوسطة بين نيسابور وشيراز وأصبهان، معدودة في أعمال فارس، ثُم من كورة إصطخر، وهو اسم للناحية، وقصبتها يقال لها كثة، بينها وبين شيراز سبعون فرسخًا. **قلت**: وهي محافظة حالية من محافظات إيران، مجاورة لمحافظة أصفهان.

للعشرة جماعة، . . .، وجماعة لم يكملوا، ثم دخل أصبهان[(١)]، فقرأ عليه بها جماعة أيضًا ولم يكملوا، ثم وصل إلىٰ شيراز في رمضان سنة ثمان وثمنمائة [٨٠٨هـ]»[(٢)].

وبذلك يكون الشيخ قد دخل قلبَ فارس، وقطع فيها مسافةً كبيرة، ثم تقدّم أكثر إلىٰ الغرب منحدرًا تجاه الخليج، ليدخل بعدها إلىٰ شيراز[(٣)]، ويستقر بها عدةَ سنوات قاضيًا، كما يقول ابنُ خطيب الناصرية: «فسكن شيراز وولي بها قضاءَ القضاة مدة سنين»[(٤)]، وانتُفع به هناك، في القضاء، وفي العِلم، حيث أسمع وأقرأ كثيرًا سنين. قال السخاوي: «فتحول لشيراز، ونشر بها أيضًا

(١) قال ياقوت في معجم البلدان، (٢٠٦/١): أَصبَهَانُ: منهم من يفتح الهمزة، وهم الأكثر، وكسرها آخرون، منهم: السمعاني وأبو عبيد البكري الأندلسي: وهي مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن وأعيانها، ويسرفون في وصف عظمها حتىٰ يتجاوزوا حدّ الاقتصاد إلىٰ غاية الإسراف. ثم قال (٢٠٨/١ ـ ٢٠٩): وكانت مدينة أصبهان بالموضع المعروف بجيّ، وهو الآن يعرف بشهرستان وبالمدينة، فلما سار بخت نصّر وأخذ بيت المقدس وسبىٰ أهلها حمل معه يهودها وأنزلهم أصبهان فبنوا لهم في طرف مدينة جيّ محلّة ونزلوها، وسمّيت اليهودية، ومضت علىٰ ذلك الأيام والأعوام فخربت جيّ وما بقي منها إلا القليل وعمّرت اليهودية، فمدينة أصبهان اليوم هي اليهودية. **قلت**: هي محافظة حالية من محافظات إيران، وهي مجاورة لمحافظة يزد، وتسمّىٰ أصفهان، لقرب الحرفين في الفارسية، فالباء في أصبهان ليست خالصة.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢٥٠/٢).

(٣) قال ياقوت، معجم البلدان (٣٨٠/٣): بالكسر، وآخره زاي: بلد عظيم مشهور معروف مذكور، وهو قصبة بلاد فارس في الإقليم الثالث. **قلت**: والإقليم مصطلح جغرافي قديم، يطلق بحسب المصطلح المشهور عندهم علىٰ مساحة واسعة من الأرض، تمتد طولًا من المشرق إلىٰ المغرب كأحزمة بعضها تحت بعض من الأول إلىٰ السابع، والثالث منها متوسط، يمر بشمال الصين ثم الهند والسند وكابل وفارس والأهواز والعراقيْن والشام ومصر والإسكندرية وهكذا. قلت: وشيراز حاليًا مدينة بإيران وسادس أكبر مدنها، وهي مركز محافظة فارس.

(٤) بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، (ص: ٩٩).

القراءات والحديث، وانتفعوا به، ووليَ قضاءَها وغيرِها من البلاد من جهة أولاد تِمُر مدةً طويلة»[(١)]، وعظُم شأنه هناك حتىٰ إنه «كان يلقب في بلاده: الإمام الأعظم»[(٢)] كما يقول الحافظ ابن حجر.

أما الشيخ فيحكي دخولَه شيراز في العام نفسه (٨٠٨هـ)، ومُكثه فيها، وأن السبب الأساس في ذلك كان تمسُّك السلطة السياسية هناك بوجوده. فيقول: «ثم وصل إلىٰ شيراز في رمضان سنة ثمان وثمانمئة [٨٠٨هـ]، فأمسكه بها سلطانُها بير[(٣)] محمد ابن صاحبها أمير عمر شيخ ابن أمير تمر[(٤)]، فقرأ عليه بها جماعةٌ كثيرون للعَشرة في جمع ـ فذكرهم ـ، ثم ألزمه صاحبُها بير محمد بالقضاء بها وبممالكها وما أضيف إليها كَرْهًا، فبقي فيها مدةً، وتغيَّرت عليه الملوك، ومن أخذها لا يمكنه من الخروج منها»[(٥)]. يحرص ابن الجزري علىٰ التأكيد علىٰ عدم رغبته في المكث الطويل في هذه البلد، كما كان الأمر عندما سافر إلىٰ الروم (تركيا).

ظل ابن الجزري مقيمًا في شيرازَ نحو أربع عشرة سنة بصورة دائمة،

---

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧)، وانظر: إنباء الغمر، (٣/٤٦٦).

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٧).

(٣) بحرف پ الفارسي، قال التهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، (١/٣٥٩): «هو الشيخ والمسنّ»، ويأتي بمعنىٰ: «مؤسس، مشترع، رئيس»، انظر: كنز لغات، لفارس خوري، (ص: ١٠٣).

(٤) قال في الضوء اللامع، (٨/٢٤٢): محمد بن عمر بن تيمورلنك: ويقال له: بير محمد بن أميرزه عمر شيخ بن تيمورلنك كوكان، صاحب شيراز من بلاد فارس، ملكها بعد موت أبيه، وحسُنَت أيامه وحُمِدَت سيرته وأحبه الرعية، ثم قتله وزيره أمير حسين المعروف بشراب دار في المحرم سنة اثنتي عشرة [٨١٢هـ]، واستقر بعده أخوه وقتل قاتله.

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٥٠).

مشتغلًا بالعلم والتعليم، كما سبق ذكره بعض مظاهره، ومن ذلك ما ذكره من بعضِ ما ألَّف هناك حيث قال: «ولما أخذه أمير تِمُر إلىٰ ما وراء النهر ألَّف: شرح المصابيح[1] في ثلاثة أسفار، وألَّف غيرَ ذلك في التفسير والحديث والفقه والعربية»[2]. ومن ذلك أَنْ سافر إليه صهره وتلميذه ابن افتخار الهروي الغوري الحنفي ـ سيأتي ذكره في تلاميذ المصنف ـ، إلىٰ شيراز، وكان قد قرأ عليه من قبل في هراة، وفي تون، كما تقدمت الإشارة إليه، فقرأ عليه العشر جمْعًا، وأفرد الثلاثة، وعاصمًا[3].

وبالجملة، لم تخل حياة ابن الجزري عن العلم والتعلم والتعليم، في كل مراحله العمرية، وفي جميع المواطن التي حلَّ بها، ومهما كانت الظروف والخطوب.

إلى العالم العربي مرة أخرى:

كما ذكرنا، مكث ابنُ الجزري في شيراز نحو أربع عشرة سنة، حتىٰ عام (٨٢٢هـ)، حين أزمع الحجّ، وقد جاوز السبعين عامًا حينها بيسير. ولا ننسىٰ أن الشيخ قد حجّ حجة الإسلام عام (٧٦٨هـ) وله سبع عشرة سنة تقريبًا أثناء توجهه إلىٰ الرحلة الأولىٰ إلىٰ مصر عام (٧٦٩هـ) كما تقدَّم ذكره في مشايخه.

يبدو أن ابن الجزري خرج من شيراز قاصدًا البصرة في طريق الحج في

(١) أصله كتاب: مصابيح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، جمع فيها أحاديثَ صحاحًا وحسانًا وغيرها وحذف أسانيدها، واختصره جماعةٌ من العلماء، وأشهرهم التبريزي في مشكاة المصابيح، وشرحه جماعةٌ كالبيضاوي وابن ملك، وكذا شرح المشكاةَ جماعة، منهم الطيبي ـ شيخ التبريزي ـ وملا قاري. وكتاب المصنِّف في شرح المصابيح مفقود.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٥١).

(٣) انظر: جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٧).

هذا العام (٨٢٢هـ)، وأنه مر قبل وصوله البصرةَ بجزيرة هُرْموز[١]. دخل الجزريُّ بعد ذلك البصرة، ثم فارقها متجهًا إلىٰ الحج، ليحصل ما لم يكن في الحُسْبان.

أجمل ابن حجر الأحداث فقال: «ثَمَّ اتفق أنّه حج سنة اثنتين وعشرين [٨٢٢هـ]، فنُهِبَ، ففاته الحجُّ، وأقام بينبعَ[٢]، ثم بالمدينة، ثم دخل مكة، فجاور إلىٰ أن حج ورجع إلىٰ العراق»[٣]. وبحسب ترتيب تواريخ الأحداث عند السخاوي، فإن ابن الجزري لما نُهب بعد خروجه من البصرة متَّجهًا إلىٰ مكة، ظل بينبع ثم المدينة حتىٰ ربيع الأول عام (٨٢٣هـ)، ثم دخل مكة فجاور فيها[٤] بقية العام وحجّ. يقول: «فنُهِب في الطريق بحيث تعوَّق عن إدراك الحج، وأقام بينبع ثم بالمدينة، وكان دخوله لها في ربيع الأول من التي تليها، ثم توجَّه منها إلىٰ مكة، فدخلها مستهل رجبها، فجاور فيها بقيَّتها، وحدَّث في كلٍّ منهما»[٥].

ونزيد علىٰ ما ذكره السخاوي من تحديث ابن الجزري في المدينة ومكة،

(١) فقد ذكر في جامع أسانيده، (ص: ١٢٧): «وصحبني [تلميذه الغوري الهروي] إلىٰ جزيرة هرموز، ونحن جميعًا قاصدون الحجَّ». قلت: قال ياقوت في معجم البلدان، (٥/٤٠٢): مدينة في البحر، وهي علىٰ ضفة ذلك البحر، وهي علىٰ برّ فارس، ومن الناس من يسميها هرموز. **قلت**: فهي جزيرة في الخليج، دخلها بعد خروجه من شيراز، وقبل دخوله البصرة بالعراق.

(٢) قال ياقوت، معجم البلدان (٥/٤٥٠): هي عن يمين رضوىٰ لمن كان منحدرًا من المدينة إلىٰ البحر علىٰ ليلة من رضوىٰ من المدينة. **قلت**: هي حاليًا محافظة من محافظات منطقة المدينة المنورة، وتقع علىٰ ساحل البحر الأحمر، وهي ثاني أكبر مدينة علىٰ البحر الأحمر بعد جدة.

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

(٤) يراد بالمجاورة ملازمة الحرم والإقامة بمكة أو بالمدينة.

(٥) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧).

أن الشيخ كان يشتغل بالإقراء والإسماع حتىٰ أثناءَ مسيرِه، وكذا أثناء تعوُّقه عن إدراك الحج ودخوله بعنيزة[(١)] ـ بين البصرة ومكة ـ في نجد اشتغل بالتأليف.
وهنا نُرجِع الحديثَ إلىٰ المصنِّف، حاكيًا عن نفسِه، حيث فصَّل مرورَه بتلك المواضع، وبيّن أنشطتَه العلمية وما ألَّف فيها. يقول: «حتىٰ فتح الله تعالىٰ عليه فخرج منها [شيراز][(٢)] متوجِّهًا إلىٰ البصرة، وكان قد رحل إليه المقرئ الفاضل المبرز أبو الحسن طاهر بن عزيز الأصبهاني فجَمَع عليه ختمةً بالعشر بمضمَّن الطيِّبة والنشر، ثُمَّ شرع في ختمة لقتيبة ونصير عن الكسائي، وفارقه بالبصرة. وتوجَّه معه المولىٰ معين الدين بن عبد الله ابن قاضي كازرون، فوصلا إلىٰ قرية عُنَيْزة من نجد، وتوجَّها منها، فأخذهم الأعرابُ من بني لأم[(٣)] بعد مرحلتيْن[(٤)]، فرجعا إلىٰ عُنيزة، فنَظَم بها: الدُّرة في قراءات الثلاثة[(٥)]، حسبما

(١) قال ياقوت، معجم البلدان (٤/١٦٣): هو موضع بين البصرة ومكة. **قلت**: وهي إحدىٰ محافظات المملكة العربية السعودية حاليًا، في منطقة القصيم.

(٢) يشير تعبير الشيخ بالفتح إلىٰ رغبته في عدم المكث الطويل في شيراز، كما ذكرنا من قبل، كما أنه يشي بعدم ارتياحه.

(٣) الظاهر أنهم بنو لَأْم بن عمرو. قال كحالة في معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، (٣/١٠٠٧): لام بن عمرو: بطن من جديلة، من طيء، من زيد بن كهلان، من القحطانية. كانت مساكنهم المدينة النبوية، وما حولها، وجبل أجأ وسلمىٰ. وانظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي، (١/٤٤٨).

(٤) المرحلة بريدان، والبريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، فتبلغ المرحلة ثمانية فراسخ، أربعة وعشرين ميلًا، كذا عند الجمهور، وهو نحو ٤٣٣٥٢ مترًا. وعند الحنفية: المرحلة ست فراسخ، وقيل خمسة وقيل سبعة والمعتمد الأول. انظر: المسالك والممالك للعزيزي، (ص: ٢٠)، مسالك الأبصار، (٤/٣١)، والمصباح المنير، (١/٢٢٣)، ومعجم لغة الفقهاء، (ص: ٤٢١)، وحاشية الدسوقي علىٰ الشرح الكبير للدردير، (١/٣٥٩)، ومغني المحتاج، (١/٥٢٢)، وكشاف القناع، (١/٥٠٤)، وحاشية ابن عابدين، (٢/١٢٣).

(٥) هي قصيدة: الدرة المضية في القراءات الثلاث المتتمة للعشر، وهي قراءات: أبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف البزار، ويبلغ عدد أبياتها: (٢٤١).

تضمَّنه تحبير التيسير[١]، وعرض المولى معين الدين ختمة بقراءة أبي جعفر، ختمها بالمدينة، ثم ختمةً لابن كثير، ختمها بمكة، وكان يقرأ عليه في أثناء الطريق قراءةَ عاصم، فأتمَّها، وحفِظَ أكثرَ الطيبة، وفتح الله تعالىٰ بالمجاورة بالمدينة وبمكة في سنة ثلاث وعشرين [٨٢٣هـ] بعْد أَخْذِ الأعراب له ورجوعِه إلىٰ عنيزة.

وفي إقامته بالمدينة: قرأ عليه شيخُ الحرم الطَّواشي، وألَّف في القراءاتِ: كتاب نشر القراءات العشر في مجلدين، ومختصره التقريب، وتحبير التيسير في القراءات العشر، وهذا الكتاب وهو تاريخ القراء وطبقاتهم مُخْتصرًا من أصله[٢]»[٣].

وفي هذا النصّ تأريخ كثير من مصنفاته في تلك الأثناء (٨٢٢ ـ ٨٢٣هـ)، ما بين نجد، ومكة والمدينة. وإذا رجعنا إلىٰ منظومته الدرة المضية التي ذكر تأليفَه إياها في عنيزة بنجد أثناء تخلفه عن الحج، نجده قد أرّخ لهذه الأحداث المصاحبة للتأليف، علىٰ عادته في كثير من مصنفاته، فيحكي عن النهب الذي صار له، وأنه كان ليلًا، وكاد يُقتَل فيه:

وَتَــمَّ نِظَـامُ الــدُّرَّةِ احْسِــبْ بِعَــدِّهَا ❁ وَعَامَ أَضَا[٤] حَجِّي فَأَحْسِنْ تَفَؤُّلَا

---

(١) أصله: التيسير للحافظ المقرئ الكبير أبي عمرو الداني، وهو في القراءات السبع، وهو أصل الشاطبية، ولمّا زاد المصنف علىٰ الشاطبية القراءات الثلاث في قصيدته طيِّبة النشر، رأىٰ أن يعمِد إلىٰ أصلها ويحرره ويزيد عليه القراءات الثلاث، فألَّف: تحبير التيسير.

(٢) وهذا من الأدلة علىٰ أن: غاية النهاية، هو الطبقات المختصرة، وأن له طبقات كبرىٰ، وهي مفقودة.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٥٠ ـ ٢٥١)، باختصارٍ يسير.

(٤) أي: أضاء.

غَرِيبَــةُ أَوْطَــانٍ بِنَجْــدٍ نَظَمْتُهَــا ❁ وَعُظْمُ اشْتِغَالِ الْبَالِ وَافٍ وَكَيْفَ لَا
صُدِدْتُ عَنِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَزَوْرِيَ الْـ ❁ مَقَامَ الشَّرِيفَ الْمُصْطَفَىٰ أَشْرَفَ الْمَلَا
وَطَــوَّقَنِي الأَعْــرَابُ بِاللَّيْــلِ غَفْلَــةً ❁ فَمَــا تَرَكُــوا شَــيْئًا وَكِــدْتُ لأُقْــتَلَا
فَــأَدْرَكَنِيْ اللُّطْــفُ الْخَفِــيُّ وَرَدَّنِــيْ ❁ عُنَيْــزَةَ حَتَّــىٰ جَــاءَنِي مَــنْ تَكَفَّــلَا
بِحَمْلِــي وَإِيْصَــالِي لِطَيْبَــةَ آمِنًــا ❁ فَيَــا رَبِّ بَلِّغْنِــي مُــرَادِيْ وَسَــهِّلَا
وَمُــنَّ بِجَمْــعِ الشَّــمْلِ وَاغْفِــرْ ذُنُوبَنَــا ❁ وَصَــلِّ عَلَــىٰ خَيْــرِ الأَنَــامِ وَمَــنْ تَــلَا[١]

فحتىٰ في هذه الظروف العصيبة، وبُعده عن مواطنه وكُتبه وأعوانه؛ لم ينفكَّ الشيخُ عن التعليم والتأليف لهذه الكتب المحرّرة التي أصبحت عمدةً في فن القراءات.

وهنا ننتقل إلىٰ مصدرٍ آخر، أقرب، ويملك المزيد من التفاصيل عن رحلة الشيخ بين (٨٢٢ ـ ٨٢٣هـ)، ودخوله المدينة ثم مكة. يرصد التقيُّ الفاسي ـ وهو من تلاميذ الشيخ ـ هذه الرحلةَ التي بلغ فيها ابن الجزري مكّة في ظل ظروف سياسية متقلقلة[٢] في ظل إمرة الشريف حسن بن عجلان علىٰ مكة،

(١) الدرة المضية في القراءات الثلاث المتممة للعشر، (ص: ٤٠ ـ ٤١).
(٢) كان علىٰ إمرة مكة نائبًا عن السلطنة في مصر والشام في هذه الأثناء الأمير الشريف الحسن بن عجلان بن رميثة، واستمرت له الإمارة نحو عشرين سنة، شهدت صراعات وقلاقل عِدة بينه وبين أقاربه، وبعض أبنائه، وابن أخيه رميثة، وأنهابٍ للأعراب، في ظل قوتين إقليميتين كبيرتين: الملك الناصر أحمد بن الأشرف إسماعيل في اليمن ـ من ملوك الدولة الرسولية ـ، والناصر فرج بن برقوق، ثم بعد مقتله: المؤيد شيخ المحمودي في دولة المماليك البرجية في مصر، وفي ذلك العام الذي وصل فيه الشيخُ مكة كان قد وقع غضب بين السيد حسن والمؤيد، فحزِن المؤيد وخلع نفسَه من إمرة مكّة، وفوضها لابنيه بركات وإبراهيم، انظر أثناء ترجمة: حسن بن عجلان في العقد الثمين للفاسي، (٣/٣٤٧ ـ ٣٩٤)، وقد طوَّلها جدًّا وجوَّدها،=

والسلطان المملوكي في مصر هو المؤيد شيخ المحمودي[(١)]، والذي يضيفه لنا أن ابن الجزري قد تعرّض للنهب مرتين في رحلة عام (٨٢٢هـ) التي ألجأته إلىٰ عُنيزة، ثم في مطلع (٨٢٣هـ) وهو متجهٌ منها إلىٰ المدينة النبوية في صفر، ثم دخل أخيرًا مكة في رجب (٨٢٣هـ)، وهذا أن الطريق لم تكن مأمونة بل مخوفة جدًّا، في ظل الاضطرابات التي أشرنا إليها.

يقول التقي الفاسي: «وقد سبقه [أي سبق السيدَ حسنًا] إليها [إلىٰ مكة] في مستهل رجب [٨٢٣هـ]: شيخُنا العلامة المفنِّن[(٢)] عُمدة المقرئين: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علىٰ بن يوسف بن الجزري الدمشقي الشافعي، قاضي القضاة بمملكة شيراز، أدام الله به النفع وعامله باللطف، فإنه توجه من شيراز مريدًا للحج في العام الماضي [٨٢٢هـ]، فعرض له بنو لَأم بقرب عنيزة، فنهبوا ما معه من التُّحَف التي استصحبها هديةً لأعيان أهل الحرميْن. وتأخر بعنيزة لتحصيل كُتُبِه وترقيع حاله. فلما ظفر بكتبه، توجه قاصدًا للمدينة النبوية، فنهبه بعضُ بني حسن ثانيًا.

= وبخاصة، (٣/٣٨٢ ـ ٣٨٢). وحول أحداث هذه الفترة انظر أيضًا: شفاء الغرام للتقي الفاسي، (٢/٢٥٠)، وما بعدها.

(١) تولي عقب مقتل الناصر فرج بن برقوق عام (٨١٥هـ)، وتولي الخليفة العباسي ـ الصوري ـ العباس أبي الفضل المستعين بالله، لشهور يسيرة. انظر الأحداث: الضوء اللامع، (٦/١٦٨).

(٢) المراد بذلك العالم بكثير من أنواع العلوم، انظر: دوزي، تكملة المعاجم العربية، (٨/١٢٢)، وهذه الكلمة من الكلمات التي أصابها تطورٌ دلالي، فأصل المفنَّن المختلط، وهو من العيوب، ومنه قولهم المرأة المفننة أي العجوز سيئة الخلق، ومنه الثوب المختلف اللون والنسج، انظر: تاج العروس، (٢٥/٥١٩). قال ابن الحنبلي: «ومن ذلك: رجل (مفنن) لمن يأتي بالفنون، إذ لم نره في مِثْل القاموس، وناهيك بسعة فوائده وكثرة فرائده، وإنما فيه: رجل مِفَنٌّ، كمِسَنّ: يأتي بالعجائب»، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، (ص: ٥٦).

وتوصل إلى المدينة النبوية في صَفر من هذه السنة [٨٢٣هـ]، فأقرأ بها القرآنَ والعِلْمَ، وأسمعَ الحديثَ، وتوجه منها في جمادى الآخرة إلى ينبع، وركب من هناك البحر إلى جُدّة، وتوصل منها إلى مكة، ففعل بها ما فعله بالمدينة، من إقراء القرآن والعلم والإسماع، وحضر إليه الشريفُ حسن وبعضُ أولادِه وأعيان غلمانه، وسمعوا على شيخِنا المذكور شيئًا من الحديث، وقصيدةً مدح بها السيد الشريف حسن بن عجلان. أولها:

سلامٌ كنَشْرِ المِسْك في السرِّ والعَلَن ❁ يَضُوع على مَنْ وَجْهُه كاسْمِه الحسن»[(١)]

وفي سياق ما ذكره الفاسي ما يدل على عِظم منزلة ابن الجزري في شيراز، وهو قاضي القضاة ومن عيون الدولة فيها، إذ كان قد جاء ومعه التحف والهدايا لأهل الحرمين، ثم حمَّله الشريف حسن أيضًا هدية وأَصْحَبَه رسولًا إلى رُخ بن تمر لنك سلطان المغول، ورغب إليه أن يتوسط له عنده. يقول: «وبعث عَقِيبَ الحج رَسولًا وهدية ببعض الأشياء المذكورة، إلى صاحب الشرق الملك شاه رخ بن تِمُر لنك. وأوصى شيخَنا العلامة شمس الدين بن الجزري السابق ذكره برعايته في ذلك كثيرًا، فأجابه لقَصْده»[(٢)].

تنتقل بنا الأحداثُ المدوَّنة بعد ذلك من عام (٨٢٣هـ) إلى عام (٨٢٧هـ) حيث سافر الشيخُ من شيراز في رحلة أخرى إلى مرابع الصبا والازدهار والشيخوخة هذه المرة، إلى الشام ومصر. وقد كان خروج الشيخ للحج أيضًا، لكنه عدل هذه المرة إلى دمشق فالقاهرة، ثم منها إلى مكة عام (٨٢٨هـ)، فزارَ اليمنَ قبل الحج، ثم رجع إلى مكة فحجّ في العام نفسه، ثم عاد إلى القاهرة

(١) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، (٣/٣٨٤).
(٢) المصدر نفسه، (٣/٣٨٥).

(٨٢٩هـ)، ثم رجع إلىٰ شيراز في العام نفسه.

يُجمل ابن خطيب الناصرية الرحلةَ فيقول: «ثم توجه إلىٰ بلاد الشام فدخل دمشق سنة ثمان وعشرين(١)، ثم سافر منها إلىٰ القاهرة، ثم حجّ وجاور بمكة، ثم توجَّه إلىٰ اليمن، فأَكْرمه صاحِبُها، ثم عاد إلىٰ مكة، ثم قدم القاهرة في سنة تسع وعشرين، فأكرمه الأشرف [بَرْسْبَاي](٢)، ثم رجع إلىٰ بلاد العجم علىٰ طريق البصرة»(٣)، ونلاحظ أنه ذكر القَدْمَةَ الأخرىٰ إلىٰ القاهرة (٨٢٩هـ)، بعد الحج.

يحكي السخاويُّ مزيدًا من التفاصيل عن هذه الرحلة العربية الثانية في الشام ومصر والحجاز واليمن. فيقول: «ثم قدم دمشق في سنة سبع وعشرين [٨٢٧هـ] فاستأذن منها في قدوم القاهرة، فأَذِنَ له [بَرْسْبَاي] فقدِمَها، واجتمع بالسلطان الأشرف، فعظَّمه وأكرمه، وتصدَّىٰ للإقراء والتحديث، وكان كَاتَبَ المؤيَّدَ قبل ذلك في دخولها، فمات المؤيَّدُ في تلك السنة، إلىٰ أن كان دخوله الآن(٤). ثم توجه فيها لمكة مع الحاجّ، ثم سافر في البحر لبلاد اليمن تاجِرًا

(١) الصحيح أن ذلك كان عام (٨٢٧هـ)، كما ذكر السخاوي والحافظ، ووقع للحافظ في موضعٍ آخر أنه عام (٨٢٦هـ) والغالب أنه وهم.

(٢) الملك الأشرف بَرْسْباي الدقماقي الظاهري، من المماليك الجراكسة، ولي نيابة طرابلس الشام أيام المؤيد شيخ محمودي، واعتقل مدة بقلعة دمشق، ثم أخرجه الظاهر طَطَر لما تولّىٰ بعد المؤيد وابنه ونصّبه مناصب عالية، ولما توفّي طَطَر بويع ابنه الصالح محمد، وكان صغيرًا، فتولىٰ برسباي تدبير الملك أسابيع، ثم خلعه وبويع سلطانًا وتلقّب بالأشرف عام (٨٢٤هـ)، حتىٰ توفي (٨٤١هـ). انظر: الضوء اللامع، (٨/٣).

(٣) بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، (ص: ٩٩).

(٤) توفي المؤيد شيخ محمود عام (٨٢٤هـ)، فبويع ابنه أحمد ولُقِّبَ بالمظفر (٨٢٤هـ) وهو رضيع، فتولىٰ أمره الأمير طَطَر الذي لم يلبث أن خلعه وتولىٰ السلطنة ولُقّب بالظاهر عام (٨٢٤هـ)، لكنه لم يلبث أن مرض فمات في العام نفسِه بعد أن تولىٰ ثلاثة أشهر وأيامًا،=

فأسمع الحديثَ عند صاحِبِها، ووَصَله، بحيث رجع ببضائِعَ كثيرةٍ، وعاد لمكة فحجَّ سنة ثمان [٨٢٨هـ]، ثم رجع إلىٰ القاهرة فدخلها من أول التي تليها [٨٢٩هـ]، ثم سافر منها علىٰ طريق الشام ثم علىٰ طريق البصرة إلىٰ شيراز»(١).

ويؤرخ الحافظُ في موضعٍ وصولَ الجزري دمشق عامًا أبكر فيجعلها (٨٢٦هـ)، فيقول: «وكان كاتب المؤيد يأذن له في دخول القاهرة، فمات المؤيد في تلك السنة [٨٢٤هـ] فرجع، ثم عاد في سنة ست وعشرين [٨٢٦هـ]، وحجَّ، ودخل القاهرة سنة [٨٢٧ هـ] فعظَّمه الملك الأشرف [برْسْباي] وأكرمه وحجَّ في آخرها وأقام قليلاً»(٢)، ولعله وهمٌ، فقد أرّخه في موضع آخر ـ وهو الأولىٰ لأنه في الحوادث الحولية لا في التراجم ـ في عام (٨٢٧هـ)، ويزيد دقةً بتعيين الشهر الذي دخل فيها دمشقَ وهو ربيع الآخر، فيقول: «وفي شهر ربيع الآخر [٨٢٧هـ] كان قُدُوم الشيخ شمْس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري المقرئ إلىٰ دمشق طالبًا للحج من شيراز، وكان قد قدم المدينة ثم مكة ورجع إلىٰ شيراز، ثم قدم هذه السنة وقد تمت له ثلاثون سنة منذ فرَّ إلىٰ بلاد الروم ثم إلىٰ بلاد العجم، ووليَ قضاء فارس وغيرها، وانتفع الناس به في القراءات والحديث»(٣)، وفي كلامه ذِكر طُول غياب الشيخ عن الشام ومصر، إذ مرّ علىٰ خروجه إلىٰ الروم فالعجم: ثلاثون سنة!

= وبويع لابنه الصالح محمد، ثم الأشرف برسباي (٨٢٤هـ)، كما أشرنا من قبل. انظر: الضوء اللامع، (٣١٣/١). فتبعًا لسياق الأحداث فإن ابن الجزري عقب حج (٨٢٣هـ) أرسل يستأذن شيخ محمود أولَ عامِ (٨٢٤هـ) في زيارة مصر، فمات السلطانُ في السنة نفسِها، ورجع ابن الجزري شيراز.

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٢٥٧/٩).

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٤٦٦/٣).

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣٢٦/٣). وقد أرَّخ الزيارةَ بالتاريخ نفسه (٨٢٧هـ) في المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢٢٨/٣).

وكعادته، أقبل الشيخ في القاهرة في هذه الزيارة علىٰ أشغاله العلمية، فأسمع وأقرأ. يقول الحافظ: «وحدَّث بالقاهرة بمسند أحمد، ومسند الشافعي، وبغير ذلك»[١]. وقد نزل منزلة عاليةً في هذه الزيارة والدروس العلمية التي أقامها فيها، فكان يحضر مجلسَ السلطان برسباي نفسه، وهذا يدل علىٰ مدىٰ الحفاوة بالضيف العلمي الجليل، يقول الحافظ: «ثم قَدِم إلىٰ دمشق في سنة سبع وعشرين وثماني مئة [٨٢٧هـ]، فاستأذن في القدوم إلىٰ القاهرة، فأُذن له، وحضر مجلس السلطان، وأقبل الناس للسماع عليه والقراءة. ونَشَرَ: النَّشْرَ[٢] المذكور، وعِلْمًا كثيرًا»[٣].

ننتقل هنا إلىٰ رصدٍ أكثر تفصيلًا لزيارة الشيخ إلىٰ مصر (٨٢٧هـ)، حيث رصدها المقريزي في يومياته، فيحدد بدقّة موعد وصوله في يوم الأحد (٢١) من رجب (٨٢٧هـ)[٤] ما يلي: «وفيه قَدِمَ الشيخُ شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي، وقد غاب عن مصر والشام نحوًا من ثلاثين سنة، فإنه فرَّ من ضائِقَةٍ نزلت به إلىٰ مدينة برصا فأكرمه أبو يزيد بن عثمان ونوه به حتىٰ حاربه تيمورلنك وأسره فتحول ابن الجزري من بلاد الروم إلىٰ سمرقند في خدمة تيمور وأقام ببلادهم حتىٰ قدم في هذه الأيام»[٥]. ثم يرصد بدْءَ أنشطته العلمية في شهر شعبان، فيصف مجلس قراءة البخاري علىٰ ابن الجزري وغيره بحضور القضاة والمسؤولين في مجلسٍ حافلٍ: «وفيه ابتدئ بقراءة صحيح البخاري بين

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٧).
(٢) أي: كتاب النشر في القراءات العشر.
(٣) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٨).
(٤) وهذا يعني أنه أقام بدمشق أكثر قليلًا من شهرين، فقد سبق في تأريخ الحافظ أنه دخلها في ربيع الآخر.
(٥) السلوك لمعرفة دول الملوك (٧/٩٩ ـ ١٠٠).

يدي السلطان، وحضره القضاةُ[١] ومشايخُ العلم والهرويّ[٢] وابنُ الجزري وكاتب السر نجم الدين بن حجي ونائبه بدر الدين محمد بن مُزْهِر وزين الدين عبد الباسط ناظر الجيش والفقهاء الذين رتَّبهم المؤيد. فاستجد في هذه السنة حضورُ كاتب السر ونائبه وحضور ناظر الجيش. وكانت العادة من أيام الأشرف شعبان بن حسين أن يبدأ بقراءة البخاري أول يوم من شهر رمضان ويحضر قاضي القضاة الشافعي والشيخ سراج الدين عمر البلقيني وطائفة قليلة العدد لسماع الحديث فقط، ويُخْتَم في سابع عشرينه ويَخْلَع على[٣] قاضي القضاة ويركب بغلة رائعة بزُنَّاري[٤]، تخرج له من الاصطبل السلطاني. ولم يزل الأمر

(١) بحسب تتبعي لحركة تعيين القضاة المتقلبة في هذه الحقبة، فقد كان الحافظ ابن حجر هو قاضي القضاة الشافعي في هذا الوقت، انظر: السلوك، (٩٦/٧). ثم لم يلبث الحافظ الشهاب ابن حجر أن أُقيل من منصبه بعد نحو شهرين من هذه المجالس الحافلة بحضور ابن الجزري، وعُيِّن الهروي ـ الآتي الآن التعريفُ به ـ مكانَه. فقد ذَكَر المقريزيُّ في حوادث ذي القعدة في يوم الاثنين الثامن منه أن الأشرف برْسْباي «خلع على شمس الدين محمد الهروي، واستقر قاضيَ القضاة عوضًا عن الشيخ الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر، فغيَّر زِيَّه»، السلوك لمعرفة دول الملوك (١٠٢/٧)، والذي غيَّر زيَّه هو الهروي، وتتمة كلام المقريزي فيها مؤاخذة شديدة عليه في زيِّه.

(٢) هو الشيخ شمس الدين محمد بن عطاء الله بن محمد بن محمود بن أحمد الهروي، ناظر القدس والخليل ومدرس الصلاحية بالقدس، كان عالمًا كبيرًا، وله مبالغات، وعليه انتقادات، انظر: السلوك، (٤٦٣/٦)، والضوء اللامع، (١٥١/٨)، وطوَّل ترجمته ومآخِذَه.

(٣) أي: أعطاه هدية أو منحة حسنة، أو كساه الخِلعة. انظر نحوَه: أساس البلاغة، (٢٦٢/١)، والصحاح، (١٢٠٥/٣). وثوبُ الخِلعة «في الغالب يتألف من جُبَّة مُطَرَّزَة وعمامة وطيلسان وسيف إضافة إلى البِدَر جمع بدرة والدنانير في العصر المملوكي»، المعجم العربي لأسماء الملابس، (ص: ١٥٥).

(٤) قال دوزي في تكملة المعاجم العربية، (٣٦٧/٥): «زُنَّارِيّ: هو في مصر جَلّ الفرس، وهو غطاء من الجوخ مفتوح من الصدر، ويلتف حول الجسم بحيث لا يُرَىٰ ذيل الفرس». وانظر: المعجم العربي لأسماء الملابس، للدكتور رجب عبد الجواد، (ص: ٢١٥)، ومعجم تيمور=

علىٰ هذا حتىٰ تسلطن المؤيد شيخ فابتدأ القراءة من أول شهر شعبان إلىٰ سابع عشرين شهر رمضان. وطلب قضاة القضاة الأربع ومشايخ العلم وقرر عدة من الطلبة يحضرون أيضًا، فكانت تقع بينهم بحوثٌ يُسيء بعضُهم علىٰ بعض فيها إساءاتٍ منكرةً، فجرىٰ السلطان الأشرف برسباي علىٰ هذا واستجدَّ كما ذكرنا حضورُ المباشرين[١]، وكثر الجمع. وصار المجلس جميعه صياحًا ومخاصمات يسخر منها الأمراء وأتباعهم»[٢]. وفي كلامه أيضًا تأريخٌ مفيدٌ لعادة إقراء صحيح البخاري بالديار المصرية وتطورها ووصفها وأبرز السلبيات فيها.

ونقف علىٰ رصدٍ آخرَ مختصرٍ لهذا المجلس لدىٰ ابن إياس أيضًا، الذي يقول: «وفي رجب قدِم الشيخ شمس الدين الجزري[٣] الدمشقي، وكان غائبًا عن مصر نحوًا من ثلاثين سنة، في برصا، عند ابن عثمان، وكان في تلك البلاد مكرَّمًا جدًّا. وفي شعبان ابتدأ السلطان بقراءة الجامع الصحيح من البخاري بين يديه بالقلعة، ورسم للقضاة الأربعة، ومشايخ العلم: أن يحضروا، وكذا الأعيان من المباشرين»[٤].

وكما ذكرنا من قبلُ، خرج الحافظُ ابن الجزري من مصر بعد هذه الزيارة الحافلة، فركب البحرَ الأحمر، ودخل اليمن، فأكرمه ملكُها، وحدَّث فيها.

= الكبير في الألفاظ العامية، (٤/٢٢٧)، وهو من الملابس التي يمتاز بها قاضي القضاة عن غيره، ويكون من الجوخ، انظر: صبح الأعشىٰ، (٤/٤٤، ٥٤)، في حين يكون لغيره الكنبوش، وهو ما يُستَر به مؤخر ظهر الفرس وكفله فقط، انظر: صبح الأعشىٰ، (٢/١٤٤).

(١) يقصد المسؤولين الإداريين الذين ذكرهم من غير أهل العلم والقضاء.

(٢) السلوك لمعرفة دول الملوك، (٧/١٠٠).

(٣) جاء في الأصل: «الحرزني»، وهو تحريف غريب لم يُنبَّه عليه رغم أن الطبعة محققة في دار الكتب والوثائق القومية.

(٤) بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس الحنفي، (٢/٩٣).

يقول الحافظ: «ثمَّ دخَلَ اليمنَ تاجرًا، فأسمعَ الحديثَ عند صاحِبِها، وَوَصَلَه[(١)]، ورجع ببضاعة كثيرة»[(٢)].

وقد وقفتُ علىٰ تفاصيل مفيدة لهذه الرحلة اليمنية في نص مخطوطٍ غير منشور[(٣)]، وهو محضرٌ أو تقريرٌ علمي عن زيارة الشيخ لليمن، أنقله علىٰ طوله لأهميته. يقول مقيِّده: «قَدِمَ الشيخُ شمس الدين الجزري مدينة زبيد ضحوة يوم الجمعة العاشر من شهر جمادىٰ الأولىٰ من سنة ثمان وعشرين وثمان مئة [٨٢٨هـ]، وأقام فيها إلىٰ آخر يوم السبت الثاني والعشرين من شهر رجب منها.

وتوجّه منها إلىٰ مدينة تعِز، قد حلَّها في أول ليلة من رجب، وأقام فيها نحو ثلاثة عشر يومًا.

ثم توجّه إلىٰ عدَن، وأقام فيها نحو نصف شهر. ثم أقام فيها أيامًا، ثم طلبه السلطان الملك المنصور... الدين بن الناصر[(٤)] إلىٰ تعبات[(٥)]، فسمع

---

(١) أي أعطاه ومنحه.

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر (٣/٤٦٦ ـ ٤٦٧)، وانظر: المجمع المؤسس، (٣/٢٢٨)، والضوء اللامع، (٩/٢٥٧).

(٣) من مخطوطات الجامع الكبير بصنعاء، مجموع (٣) تفسير. أوله كتاب: الفوائد السرية في شرح الجزرية، العلامة محمد الباذني الحلبي الحنفي. وعدد صفحاته (٢٢٠)، ثم يليه: كتاب إيضاح الدرة المضيئة في قراءة التلبية الصحيحة المروية في تخيير تيسير الشاطبية، لمؤلف مجهول، ثم يليه: نبذة عن قدوم شمس الدين الجزري إلىٰ زَبِيد في جماد الأولىٰ من سنة ٨٢٨هـ، (ورقة واحدة)، وهو المقصود.

(٤) هو المنصور عبد الله بن الناصر أحمد بن إسماعيل. تاسع ملوك الدولة الرسولية (بني رسول في اليمن، حكم بين (٨٢٧هـ ـ ٨٣٠هـ).

(٥) الكلمة ملتبسة بعضَ الشيء، وما أثبتُّه هو الأقرب لما في الأصل، ولم أقف في تعيينها علىٰ شيء.

عليه الشِّفا بقراءة للشيخ زين الدين البرشكي [و]الحافظ جمال الدين محمد بن الخياط. وأسمع صحيح مسلم في مدينة تعز حال إقامته. وأكثر من انتفع عليه في أقاليم اليمن أهلُ زَبِيدَ، فإنهم قرأوا عليه فيها القرآن العظيم بالقراءات بالعشر الروايات مع كثيرٍ من الحديث النبوي وغيره، وإقامته عندهم كانت أكثر من إقامته عند غيرهم.

ثم توجه من تَعِز إلىٰ زَبيد في عاشر شوال، ودخلها في نصف الشهر، ثم تقدم منها متوجّهًا إلىٰ الحج يوم السابع عشر من السنة المذكرة بعد أن صلىٰ الجمعة.

ومن شعره لما وصل زبيد واجتمع بأعيانها من العلماء، فقال مادحًا لهم:

عذلوني لما قصدتُ زَبِيدا ❊ فقلتُ: قولُ العذول غير مُفيدِ

جا البخاري الصحيح لم يكُ ❊ يروىٰ عاليًا من سوىٰ طريقِ زبيدِ

فاتفق له توريةٌ جيدة في قوله: زبيدي، والمراد الحسن بن المبارك الزبيدي، الراوي عن أبي الوقت السِّجزي، وعنه أحمد أبو طالب الحجازي. ثم ارتحل إلىٰ دمشق بعد الحج، ومات بها [كذا] بشيراز».

وفي هذا النص فوائد، منها تعيين زمن دخوله في جمادىٰ الأولىٰ سنة (٨٢٨هـ)، وخروجه من اليمن في نصف شوال تقريبًا، وبهذا نتوقع أن الشيخ مكث بمصر نحو تسعة أشهر تقريبًا إذا حسِبْنا حساب رحلة البحر إلىٰ اليمن، وأنه مكث في اليمن نحو خمسة أشهر. وفي النص تعداد المدن التي دخلها هناك، وما أَسْمَع وأقرأ في تلك البلاد. ونلاحظ أن التقرير خلا من ذكر أي

بيانات عن أنشطة تجارية للشيخ في اليمن، ولا يلزم من ذلك عدَمُ حدوثه فقد يكون هذا لاختصاص التقرير بالأنشطة العلمية. ومع ذلك فعندي تردُّد في دقة هذه المعلومة، فمن جهةٍ تبدو أشغال الشيخ في المدة القصيرة هناك كإقراء صحيح مسلم والشفا وقراءة القرآن بالعشر جدولًا مزدحمًا بحيث يتعسّر معه أن يُقال إن الغرض الأساس للرحلة كان التجارة، وإن لم يمنع هذا أن يكون هذا وقع أثناء ذلك، ومن جهةٍ أخرىٰ كان ابن الجزري مثريًا كما ذكر الحافظ، وكما يدل عليه واقعُ حالِه ووظائفه ومنزلته الإدارية في شيراز، وقد مرَّ معنا شواهدُ متعددة علىٰ ذلك، وقد تقدّم معنا أيضًا في رحلته السابقة (٨٢٣هـ) إلىٰ الحرميْن أنه كان قد جاء بهدايا وتُحَف، فلم يكن الشيخ بحاجة إلىٰ شد الرحال لأجل التجارة خصوصًا. وعلىٰ كل حالٍ فعلىٰ تقدير ليس في هذا ما يُذمّ، قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨](١).

وعقب مغادرته اليمن يقول الحافظ السخاوي: «عاد لمكة فحجَّ سنة ثمان [٨٢٨هـ]، ثم رجع إلىٰ القاهرة فدخلها من أول التي تليها [٨٢٩هـ]، ثم سافر منها علىٰ طريق الشام ثم علىٰ طريق البصرة إلىٰ شيراز»(٢).

ويحسُن أن نختم هاهنا بحادثةٍ تخلّلت هذه الرحلة، وكان يمكن أن نقدِّمها باعتبار أولها، لكن رأينا تأخيرها باعتبار آخرها، ولما فيها من جانب عاطفي

(١) نزلت في الكَسْب في الحج، وقيل غير ذلك مما له علاقة بالتجارة، انظر: تفسير الطبري، (١٦٣/٤)، وتفسير السمعاني، (٢٠١/١).

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٢٥٧/٩). ويقول الحافظ في إنباء الغمر بأبناء العمر (٤٦٦/٣ ـ ٤٦٧)، إنه أقام بالقاهرة مدَّة لكنه لم يعيِّنها. ونلاحظ أنه جاء في النص: «فقدِم القاهرة في سنة سبع»، وهذا خطأ من الناسخ، اشتبهت عليه سبع بتسع في الرسم، فإن سياق الحافظ نفسه يخالفه.

مؤثِّر. يذكر الشيخُ أن هذه الرحلة بعد الغيبة الطويلة عن بلاد العرب كانت مناسبةً طيبة للاجتماع بابنه: أحمد المكنّىٰ أبا بكر[١]، في مصر، بعد افتراقٍ دام نحو عشرين سنة! حيث كان الابن مقيمًا في بلاد الروم (تركيا)، واستمر هناك وتزوّج، والوالد في بلاد ما وراء النهر ثم شيراز. وسنأتي علىٰ ذكر أبناء الشيخ بعد ذكر تلاميذه بسياقٍ مختصرٍ أتمَّ من ذلك.

قال ابن الجزري عن هذا اللقاء بابنه: «ففارقني نحو عشرين سنة، هو بالروم وأنا بالعجم، فلما يسَّر الله تعالىٰ لي الحج في سنة سبع وعشرين وثمانمائة [٨٢٧هـ]، كتبتُ إليه فحَضَر عندي، واجتمعنا بمصر نحو ستة عشر يومًا[٢]، وتوجّهتُ إلىٰ الحج وجاورتُ، وأقام هو بمصر من شوال وإلىٰ شوال سنة ثمان [٨٢٨هـ]، فحجَّ معي سنة ثمان [٨٢٨هـ]، ورجعْنا جميعًا إلىٰ الديار المصرية، وتوجه إلىٰ الروم ليحضر أهلَه[٣] ففارقته بدمشق في جمادىٰ الآخرة سنة تسع [٨٢٩هـ]»[٤].



(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء، (١/١٢٩).

(٢) المثبت في الأصل: عشرة أيام. لكن قال المحقق إنه في نسخة: «ستة عشر»، وفي نسخة أخرىٰ «بياض بين: نحو، وعشرة». فظهر أن في التحديد اضطراب، ولكن أثبتّ الستة عشر فوق لأن طاش كبري زاده نقل النص عن كتاب المصنِّف في الشقائق النعمانية، (ص: ٢٨)، وأثبته: «ستة عشر يومًا». فلعل هذا الأصح.

(٣) كان أبو بكر ابن الجزري المذكور مقيمًا ومتزوجًا في الروم، كما سنذكر في ترجمته آخر الكلام عن تلاميذ المصنِّف.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء، (١/١٣٠).

علاقته بالحافظ ابن حجر:

نقف هنا على علاقة استفادةٍ وتعاون علمي حسنة بين عالميْن جليليْن، هما ابن الجزري، والحافظ ابن حجر رحمهما الله. وتجدر الإشارة إلى أن ابن الجزري أسنّ من ابن حجر بنحو اثنتين وعشرين سنةً، ولذا فقد ذكره السخاوي ضمن شيوخ ابن حجر(١)، إلا أن هذا لم يمنع المصنِّف من الاستفادة من الحافظ ابن حجر وإنزاله منزلته وتبجيله والثناء عليه لما وقف عليه من علمه وحفظه وعلوّ كعبه في الحديث خصوصًا. وكذلك كان الحافظ ابن حجر يُجلِّه، ووصفه بالحفظِ غيرَ مرّة، ووصفه بـ«صاحبنا»، وحدَّث بكتابه «الحصن الحصين»، وجرت بينهما مبادلات وإهداءات للتصانيف، وأهمها «النشر» لابن الجزري، و«فتح الباري» للحافظ، وكلاهما من عيون تصانيف الشيخيْن، بل والمكتبة الإسلامية عمومًا في موضوعيْهما.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أوجهًا من هذا الاتصال والتعاون العلمي في كتابيه: «إنباء الغُمر»، و«المجمع المؤسّس»، ونحن نذكر بعضَ هذه النصوص، ونعلق عليها تعليقات يسيرة، ولا نتتبع جميعَ شواهد العلاقة بينهما وإن كانت كثيرةً في العديد من المصادر، كي لا يطولَ المقام.

نذكر النصَّ الأساس من المجمع المؤسس للحافظ ابن حجر، والذي يؤرِّخ للعلاقة بين الشيخين منذ زمن قديم قبل سفر ابن الجزري إلى تركيا.

«وكنت لقيتُه في سنة سبع وتسعين [٧٩٧هـ](٢)، وحرَّضني على الرحلة إلى

---

(١) انظر: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، (١/٢١٠).

(٢) كان عُمْرُ الحافظ ابن حجر حينها أربعة وعشرين عامًا، وعمر الإمام ابن الجزري ستة وأربعين عامًا.

دمشق، وقد حدَّثْتُ عنه في حياته بكتابه: «الحِصْن الحصين»[(١)]، وحصل في البلاد اليَمَنية بسبب ذلك رواجٌ عظيم، وتنافسوا في تحصيله وروايته. ثم رحل بعد نيف وعشرين سنة، وقد مات كثير ممن سمعه، فسمعه الباقون وأولادهم عليه[(٢)].

وكان أرسل إلىٰ صاحِبِنا تقيِّ الدين الفاسي[(٣)] من شيراز إلىٰ مكة، يسأله عن: «تغليق التعليق»[(٤)]، الذي خرجته في وصل تعاليق البخاري، فاتفق وصولُ كتابه وأنا بمكة معي نسخةٌ من الكتاب، فجهزتُها إليه، فجاء كتابُه يذكر ابتهاجَه وفَرَحَه بها، وأنه شهَرَ الكتابَ بتلك البلاد[(٥)].

وأهدىٰ إليّ بعد ذلك كتابه: «النشر» المذكور، والتمس أن يُنشر في البلاد المصرية، أعان الله تعالىٰ علىٰ ذلك بمنِّه[(٦)]»[(٧)]. وقال: «ولما أقام بمكة نسخ بخطه في أوائل المقدمة[(٨)] التي جمعتها أولَ: شرح البخاري، واستعان بجماعةٍ

(١) في الأذكار والأدعية النبوية، وهو من كتب المصنِّف المشهورة، وله عليها أعمال.

(٢) المقصود رحلة ابن الجزري إلىٰ اليمن، عام (٨٢٨هـ)، فسمَّع اليمنيين كتابَ الحصن الحصين، وكان مشهورًا لديهم بسماعهم إياه من الحافظ ابن حجر، وكان ابن حجر قد سافر قبلَ ابن الجزري إلىٰ اليمن عام (٨٠٠هـ)، وحدَّث فيها في زَبيد بالحصن الحصين. انظر: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي، (١٤٨/١).

(٣) صاحب العقد الثمين وغيره، وهو من تلاميذ ابن الجزري، وأقران الحافظ ابن حجر.

(٤) كتاب الحافظ ابن حجر المعروف في وصل معلَّقات البخاري، وهي الأحاديث التي حذف البخاريُّ من أول إسنادِها.

(٥) يعني بشيراز ونواحيها في بلاد الفرس.

(٦) وهو الكتاب المبارك، الذي يَقرأ به، وبنظمه: طيِّبة النشر؛ عمومُ المسلمين منذ ذلك العصر وحتىٰ الآن، في جميع الأمصار، فكم انتفع به من القرّاء والعلماء والمشايخ وطلبة العلم، فكتب الله أجرهما.

(٧) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢٢٧/٣ ـ ٢٢٨).

(٨) المقصود: هَدي الساري مقدمة فتح الباري.

حتىٰ أكملها تحصيلًا»[(١)]، «وأرسل إليّ نسخة: تغليق التغليق، ونسخة: مقدمة الشرح، فألحقتُ بهما ما كان تحرَّر لي بعد حصولهما له»[(٢)].

ولم يقتصر الاهتمام بكتب الحافظ ابن حجر علىٰ ابن الجزري نفسِه، بل أوعز ابن الجزري إلىٰ شاه رخ ملك التتر أن يطلب كتبًا من السلطان المملوكي الأشرف برسباي، منها: فتح الباري. قال السخاوي: «وتهادت تصانيفَه ﵀ الملوكُ بسؤال علمائهم لهم[(٣)] في ذلك، حتىٰ ورد كتاب في سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة من شاه رخ ملك المشرق يستدعي من السلطان الأشرف برسباي هدايا، ومن جُملتها كتب في العلم، منها: «فتح الباري بشرح البخاري»، فجهَّز له صاحب الترجمة ثلاث مجلدات من أوائله، ثم أعاد طلبه في سنة تسع وثلاثين [٨٣٩هـ][(٤)]، ولم يتَّفق أنَّ الكتاب كمُل، فأرسل إليه أيضًا قطعة أخرىٰ، وكان ذلك أولًا بعناية العلامة شمس الدين الجزري، ثم في زمن الظاهر جقمق جُهِّزت له نسخة كاملة»[(٥)].

ونقل السخاويُّ تقريظَ ابن حجر علىٰ أول: الحصن الحصين، وفيه الثناء البالغ علىٰ ابن الجزري. يقول: «وكتب بخطه أوَّل نسخة منه ما نصه: قال صاحبُنا الشيخ الإمام المحدث شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الجزري الدمشقي حفظه الله»[(٦)]. ومن الناحية الأخرىٰ وصف ابنُ الجزري ابنَ حجر

(١) المرجع نفسه، (٣/٢٢٦).
(٢) المرجع نفسه، (٣/٢٢٨).
(٣) المقصود بالملوك شاه رخ، والتصانيف تصانيف ابن حجر، وعلماء الملوك المقصود به: ابن الجزري.
(٤) وهذا بعد وفاة المصنِّف.
(٥) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، (٢/٦٩٩)، وانظر: الضوء اللامع، (٣/٢٩٨).
(٦) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، (١/١٤٩).

بمولانا والإمام العلامة وشيخ الإسلام تواضعًا وتقديرًا وإنزالًا له منزلتَه. فنقل السخاوي أيضًا تقريظ المصنِّف لبعض كتب الحافظ، فكان منها ما ذكره السخاوي: «وكتب ـ فيما قرأته بخطه ـ علىٰ المجلد الأول من تصنيفه: النشر في القراءات العشر، ما نصه: هديةٌ مِنَ العبد الفقير إلىٰ رحمة الله تعالىٰ، محمد بن محمد بن محمد بن الجَزَري، مؤلفِه، عفا الله تعالىٰ عنه، لخزانة مولانا الشيخ الإمام العلامة حافظ عصره، وشيخ مصره، شهاب الدين أبي الفضل أحمد ابن الشيخ الإمام المرحوم نور الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد العسقلاني، المعروف بابن حَجَر، أجَلَّه الله تعالىٰ، وأدام نفع المسلمين بمؤلفاته المفيدة، وفضائله العديدة، وأيَّامِه السعيدة، ولقد أجَزْتُه ـ وله الفضل ولأولاده، أبقاهم الله وحفظهم بحياته ـ روايته عنِّي، ورواية جميع ما يجوز لي روايته»[(١)].

وقد أجاز المصنِّف لابن حجر وولدِه، نقل ذلك الحافظ فقال: «واتصلتْ لي كتُبُه وأجاز لي، ولولدي، وكتب في الاستدعاء ما نصُّه، ونقلتُه من خطِّه:

إنـي أجـزتُ لهـم روايـةَ كـلِّ مـا ❊ أرويـه مـن سُـنَنِ الحـديث ومُسْـنَدِ
وكذا الصحاح الخمس ثم معاجم ❊ والمشـيخات وكـلِّ جـزء مفـرَدِ
وجميـعِ نظْـمٍ لـي ونثـر والـذي ❊ أَلَّفْتُ كـ: النشر الزكي، و: مُنْجِد[(٢)]
فـالله يحفظهـم ويبسُـط فـي حيـا ❊ ةِ الحـافظ الحَبْـرِ المحقِّـق أحمـدِ
وأنا المقصِّر في الورىٰ العبد الفقي ❊ رُ محمدُ بن محمّدِ بن محمَّدِ»[(٣)].

ومع ذلك فلم تخل ترجمة الحافظ ابن حجر لابن الجزري ﵀ من لمزٍ

(١) المرجع نفسه، (٢٩٢/١).
(٢) المقصود: النشر في القراءات العشر، ومنجد المقرئين.
(٣) المجمع المؤسس، (٢٢٥/٣ ـ ٢٢٦).

يسير وانتقاد، وقد يدل هذا علىٰ إنصاف الحافظ ابن حجر وتجرده العلمي، وإن كنّا قد لاحظنا علىٰ هذا الانتقاد ملاحظاتٍ وناقشناه، كما سيأتي في الكلام علىٰ الانتقادات علىٰ المصنف، فارتقبه.

٨ ـ تلاميذه:

ذكر المصنِّف في ترجمته لنفسه التي نعتمدها في ترجمته، أهمَّ تلاميذِه **في القرآن** بخاصة، نظرًا لموضوعِ كتابه الذي ترجم فيه لنفسه، وقد ذكر البلاد التي تحمّلوا فيها عنه وقرأوا عليه، وكثيرٌ من ذلك وقع أثناء أسفاره ورحلاته.

ونورِد هؤلاءِ التلاميذَ، ولا نلتزم ترجمَتهم كي لا يطول المقام.

ذكر المصنِّفُ جماعة ممن قرأ عليه بالقراءات العشر **بالشام ومصر**، وأكملوا.

فقال: «وقرأ عليه القراءات جماعةٌ كثيرون، فمِمَّن كمَّل عليه القراءاتِ العشرَ بالشام ومصر: ابنُه أبو بكر أحمد، والشيخ محمود بن الحسين بن سليمان الشيرازي، والشيخ أبو بكر بن مصبح الحموي، والشيخ نجيب الدين عبد الله ابن قطب بن الحسن البيهقي، والشيخ أحمد بن محمود بن أحمد الحجازي الضرير، والمحب محمد بن أحمد بن الهائم، والشيخ الخطيب مؤمن بن علي ابن محمد الرومي، والشيخ يوسف بن أحمد بن يوسف الحبشي، والشيخ علي ابن إبراهيم بن أحمد الصالحي، والشيخ علي بن حسين بن علي اليزدي، والشيخ موسىٰ بن...[١] الكردي، والشيخ علي بن محمد بن علي بن نفيس، وأحمد بن علي بن إبراهيم الرماني»[٢].

(١) بياضٌ في الأصل.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩).

وذكر بعضَ تلاميذ القرآن الذي أكملوا عليه القراءات العشر في بلاد **الروم** (تركيا).

فقال: «فأكمل عليه القراءاتِ العشرَ بها الشيخ عوض بن...، والشيخ سليمان بن...، والشيخ أحمد ابن الشيخ رجب، والولد الفاضل علي باشا، والإمام صفر شاه، والولدان الصالحان محمد ومحمود ابنا الشيخ الصالح الزاهد فخر الدين إلياس بن عبد الله، والشيخ أبو سعيد بن بشلمش بن منتشا شيخ مدينة العلايا»[(١)]، وذكر جماعةً أخرىٰ قرأوا عليه ولم يُكملوا، ففصَّلهم، وبيَّن أين توقّفوا[(٢)].

وذكر تلاميذَه الذين قرأوا عليه في **هراة**. «فقرأ عليه للعشرة جماعةٌ، أكمل منهم الإمامُ العالم جمال الدين محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن افتخار الهروي[(٣)]»[(٤)].

وفي **يزد**: «فقرأ عليه للعشرة جماعةٌ، منهم المقرئ الفاضل شمس الدين محمد بن الدباغ البغدادي وجماعة لم يكملوا»[(٥)].

---

(١) المرجع نفسه، (٢/٢٤٩).

(٢) انظر: المرجع نفسه، (٢/٢٤٩).

(٣) شمس الدين الغوري الهروي الحنفي. أثنىٰ عليه المصنِّف في سياق حكايته لرحلته وإسماعه بهراة ثناءً باذخًا وذكر أنه كتب عنه النشر في القراءات العشر، وكاد ألا يفارقه ليلًا ونهارًا، ثم رحل إليه في شيراز أيضًا، وصاهره، وختم عليه، وتبادلا الإجازة تدبيجًا، انظر: جامع أسانيده، (ص: ١٢٥ ـ ١٢٧)، ومن جميل ما قال: «ونبَّهني علىٰ مواضع في النشر وغيره؛ فأحسن وأفاد». ومن الجدير بالذكر أن المصنِّف كتب أسانيده في القراءات، المطبوعة بعنوان: جامع أسانيد ابن الجزري، بناءً علىٰ طلب هذا الشيخ منه.

(٤) غاية النهاية، (٢/٢٥٠).

(٥) المرجع نفسه، (٢/٢٥٠).

وفي **أصفهان**: «فقرأ عليه بها جماعة أيضًا ولم يكملوا»[(١)]. وفي **شيراز**: «فقرأ عليه بها جماعةٌ كثيرون للعشرة في جمع، منهم السيد محمد بن حيدر المسبحي، وإمام الدين عبد الرحيم بن... الأصبهاني، ونجم الدين الخلال، وأبو بكر بن... الجنحي»[(٢)].

وفي **البصرة وعنيزة**: «وكان قد رحل إليه المقرئ الفاضل المبرِّز أبو الحسن طاهر بن عزيز الأصبهاني، فجمع عليه ختمةً بالعشر، بمضمَّن الطيِّبة والنَّشْر، ثم شرع في ختمةٍ لقُتَيبة ونصير عن الكسائي، وفارقه بالبصرة، وتوجه معه المولىٰ معين الدين بن عبد الله ابن قاضي كازرون، فوصلا إلىٰ قرية عنيزة من نجد وتوجها منها فأخذهم الأعراب من بني لام بعد مرحلتين فرجعا إلىٰ عنيزة»[(٢)].

وفي **المدينة ومكة**: «وعرض المولىٰ معين الدين [ابن قاضي كازَرون] ختمةً بقراءة أبي جعفر، ختمها بالمدينة، ثم ختمةً لابن كثير، ختمها بمكة، وكان يقرأ عليه في أثناء الطريق قراءةَ عاصم، فأتمَّها، وحفِظ أكثر الطَّيِّبة،...، وفي إقامته بالمدينة قرأ عليه شيخ الحرم الطواشي»[(٢)].

وأمّا تلاميذه في **الحديث**: فقد احتفظت المصادر التاريخية والحديثية ببعض تلاميذه الذي سمعوا عليه ورووا عنه، ونقتصر هاهنا علىٰ نماذج منهم.

قال السخاوي: «وقد روىٰ لنا عنه خلقٌ، منهم: الزين رضوان، والتقي بن فهد، والأُبِّي، ومن لا يحصىٰ كثرةً، وفي الأحياء سنة ست وتسعين [٧٩٦هـ] بالقاهرة، وكذا بمكة وغيرهما ممن أخذ عنه؛ جماعةٌ، رحمه الله وإيانا»[(٣)].

(١) المرجع نفسه، (٢/٢٥٠).
(٢) المرجع نفسه، (٢/٢٥٠ ـ ٢٥١).
(٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٦٠).

كذلك من تلاميذه: الفخر المرشدي، وأبو الفرج بن إبراهيم، وأبو حفص المقرئ، وهؤلاء الثلاثة هم الذين رووا كتابه المسلسلات[١].

والأول: هو أبو بكر بن أحمد بن إبراهيم، الشهاب المرشدي الفوي المكي الأصل، ولد (٨٠٣هـ) بمكة، ورحل إلىٰ مصر واليمن، ودخل أدرنه ببلاد الروم وباشر فيها القتال بغزاةٍ، فأغلب الظن أنه سمع من ابن الجزري هناك، وقد تلا عليه بعدة روايات، ونص السخاوي أنه سمع شيئًا من الحديث علىٰ ابن الجزري، توفي سنة (٨٧٦هـ)[٢]، وقد قرأ عليه ابن المبرد الحنبلي (٩٢٩هـ)، عن ابن الجزري[٣].

والثاني والثالث: لم أقف عليهما.

ومنهم أيضًا: محمد بن محمد بن الحسن بن علي البدراني، ناسخ الكتاب، كما نص في آخر النسخة المخطوطة أنه نقل الكتاب من خط «سيدنا وشيخنا شيخ الإسلام والقراء والمحدثين...».

والبدراني: له ترجمةٌ معروفة[٤]، هو «محمد بن محمد بن الحسن بن علي بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الشمس أبو الخير البدراني الأصل القاهري الشافعي»، وُلِد سنة (٨١٠هـ)، قال السخاوي: «وأسمعه أبوه علىٰ الولي العراقي والواسطي والفوي وابن الجزري»، وله سِيرةٌ علمية في الاشتغال والقضاء، وكان مشتغلًا بالكتابة: «وكتب الخط المنسوب[٥]»، كما قال السخاوي، ثم قال:

---

(١) مسلسلات ابن الجزري، (ص: ٤٢٧).
(٢) الضوء اللامع، (١١/١٥ ـ ١٦).
(٣) النهاية في اتصال الرواية، (ص: ١٩٣).
(٤) الضوء اللامع، (٩/٧٣)، والتبر المسبوك، (ص: ٤١٦)، ونيل الأمل في ذيل الدول، (٥/٣٧٤).
(٥) هو الخط الفائق المنسوب لابن البوّاب أبي علي الحسن بن هلال.

«هذا مع تمام العقل والتودد والمروءة والتواضع والمشاركة في الفضائل، وقد رأيته كثيرًا، وسمعت من فوائده وكان برجليه التواء»، توفي (٨٥٦هـ)[١].

٩ـ أبناؤه:

كان للمصنِّف عدّة أبناء، ولكن عُرِف منهم ثلاثة بالعلم، وقد ترجم لهم في كتابه في طبقات القرَّاء، منهم اثنان اسمُهما محمد كاسم أبيهما، وهما الأكبر والأصغر، كُنية الأول أبو الفتح، وهو الأكبر، والثاني كنيته أبو بكر، واسمه أحمد، والثالث كنيته أبو الخير فاسمه وكنيته كاسم أبيه وكنيته، وقد توفّي الأكبر منهما في حياة أبيه.

ننقل الترجماتِ الثلاثَ، ونجعلها أصلًا، نعلّق عليه تعليقاتٍ يسيرةً، حيث فصَّل فيها طلبَهم للعلم ومسموعاتِهم وقراءاتهم، وشيئًا من أحداث حياتِهم.

قال في ترجمة الأكبر منهم، وهو أبو الفتح: «محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ولد المتقدم ذكره ـ أو المصنِّف نفسه ـ أبو الفتح الشافعي، وُلِد يوم الأربعاء ثاني شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعين وسبعمئة [٧٧٧هـ] بدمشق،...، وحضر في هذه السَّنَةِ كتابَيْ: أبي داود والترمذي، كاملًا على عمر بن أَمِيلة[٢]، وشيئًا من مسند الإمام أحمد على ابن أبي عمر[٣]، والمئة العلائية[٤] من مشيخة ابن البخاري عليهما وغير ذلك، والثاني من

(١) الضوء اللامع، (٩/٧٣).
(٢) وهو شيخ المصنِّف أيضًا، روىٰ عنه في كتابنا وعامة كتبه.
(٣) الصلاح المقدسي، من شيوخ أبيه أيضًا.
(٤) مئة حديثٍ انتقاها الحافظ صلاح الدين العلائي من مشيخة الفخر ابن البخاري تخريج ابن الظاهري، انظر: المعجم المفهرس، (ص: ٢٠٤).

الحَرِبِيَّات(١) على ابن هَبَلٍ(٢)، بسماعهم من ابن البخاري، والإرشاد(٣) من ابن أميلة عن الفاروثي وابن البخاري.

وأجازه شيخُنا عبد الرحمن بن البغدادي(٤)، والحرّاز صاحب الدِّمياطي(٥)، وحضر في الثانية الشاطبية على إبراهيم بن أحمد الإسكندري(٦) بسماعه من الفزاري، وسمع الشاطبية على شيخنا عبد الوهاب بن السلَّار(٧) وقرأ عليه الفاتحةَ بالقراءات السبع، وسمع عليه إلى ﴿وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ بالقراءات.

وسمع من أصحاب أبي سليمان(٨)، وابن المشرَّف(٩)، وابن الموازيني(١٠)

(١) خمسة أجزاء من حديث أبي الحسن علي بن عمر الحربي، انظر: المعجم المفهرس، (ص: ٢٦٥).

(٢) الدقاق الصالحي، من شيوخ أبيه أيضًا. وليرجع إلى ترجمتهم في المشيخة المفردة.

(٣) في القراءات لأبي الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبي (ت ٣٨٩هـ).

(٤) عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن المبارك ابن البغدادي، الواسطي ثم المصري، من شيوخ المصنّف في القراءات، توفي (٧٨١هـ)، انظر: غاية النهاية، (١/٣٦٤).

(٥) هو محمد بن يوسف بن علي بن إدريس الحرازي، الطبردار، سبط العماد الدمياطي، تفرد بالرواية عنه بالسماع، ت (٧٨١هـ)، انظر: إنباء الغمر، (١/٢٠٨)، والشذرات، (٨/٤٦٩).

(٦) هو إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن فلاح، أبو إسحاق السكندري، شيخ المصنِّف، سمع الشاطبية عن الفزاري بسماعه من العلم السخاوي، ونصّ في ترجمته أن ابنه محمداً سمع منه في الثانية ـ أي من عمره، (ت: ٧٨٠هـ). انظر: غاية النهاية، (١/٥).

(٧) تقدَّم الكلام عنه في مسيرة المصنِّف العلمية.

(٨) كذا، والصواب التقي سليمان. هو سليمان بن حمزة بن عمر، المقدسي، الصالحي الحنبلي، القاضي، مسند الشام، (ت: ٧١٥هـ). انظر: الشذرات، (٨/٦٦).

(٩) هو شهاب الدين محمد بن أبي العز بن مشرف الأنصاري الدمشقي، كان مسند دمشق وشيخ الرواية بالأشرفية، (ت: ٧٠٧هـ). انظر: الشذرات، (٨/٣٠).

(١٠) هو محمد بن علي بن حسين، أبو جعفر الموازيني، مسند دمشق والشام، (ت: ٧٠٨هـ). انظر: الشذرات، (٨/٣٤)

وغيرهم، كشيخنا الحافظ ابن المحبّ[(١)]، وابن عِوَض[(٢)]، وابن محبوب[(٣)] وسواهم.

وحفِظَ القرآنَ وله ثماني سنين، واستظهر الشاطبية، والرَّائية[(٤)]، ومنظومَتِي: الهداية[(٥)]، وشرع في الجمْع بالعشر عليَّ، فرحلتُ به إلىٰ الديار المصرية[(٦)]، فأدركت به أبا الفتح محمد بن أحمد العسقلاني[(٧)] آخر أصحاب الصائغ[(٨)] سنة ثمان وثمانين (٧٨٨هـ)، فقرأ عليه القراءاتِ الاثنتي عشرة

(١) ابن الصامت، من مشاهير الحفاظ، ومن شيوخ المصنف، انظر ترجمته في المشيخة المفردة.

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عمر بن عوض، شمس الدين، أبو عبد الله الصالحي، المعروف بالبيطار والبقال، مسند محدّث مكثر، سمع الحبال والتقي سليمان والشهاب بن مشرف والطبقة، سمع منه البرهان الحلبي وغيره، (ت: ٧٩٣هـ). انظر: ذيل التقييد، (١/٢٢٥).

(٣) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن الحسن، ابن محبوب، تاج الدين أبو العباس الجميزي المرزبي الأصل البعلي ثم الدمشقي، المؤرخ، (ت: ٧٨٨هـ). انظر: ذيل التقييد، (١/٣٨٤).

(٤) المقصود بها كتاب الشُّفعة في القراءات السبعة، من نظم الإمام محمد بن أحمد الموصلي (ت٦٥٦هـ) المعروف بشُعلة، وهي منظومة رائية قدر نصف الشاطبية. انظر: النشر، (١/٩٤ ـ ٩٥).

(٥) المقصود منظومة الهداية في علم الراوية للمصنِّف نفسه، وهي في علم مصطلح الحديث، مطبوعة، وشرحها الحافظ السخاوي، بعنوان: الغاية في شرح الهداية، وهو مطبوع أيضًا.

(٦) هذه رحلةٌ من رحلاته المتكررة إلىٰ مصر، بعد رحلتيْه الأوليين في طلب العلم، اللتين ذكرناهما سابقًا، وقد وقعت له زيارة أخرىٰ بأولاده عام (٧٩٤هـ)، كما ذكر المصنِّف في جامع الأسانيد، (ص: ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٧) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الفتح العسقلاني ثم المصري، قال عنه المصنِّف: «رُحْلَة القراء بالديار المصرية وآخر من تلا بالعشر بل بالسبع علىٰ الصائغ، مقرئ متصدر صالح صحيح التلاوة». ونص علىٰ قراءة ابنِه عليه فقال: «وابني أبو الفتح محمّد بالعَشْر، وأضاف إليها قراءةَ الأعمش وابن محيصن بالإجازة، وسمع ذلك كاملًا أخواه أحمد وعليٌّ وشيخُهم صدقة الضرير». (ت: ٧٩٣هـ). انظر: غاية النهاية، (٢/٨٢).

(٨) هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ، مسند عصره ومقرئه ورحلة وقته، تقدَّم ذكره في ترجمة المصنف في مسيرته العلمية المبكرة.

بمضمَّن عدة كتبٍ، بحضور المقرئ الفاضل صدقة الضرير[١] مؤدِّبه، ثم جمَعَ ختمةً بالسَّبْع علىٰ أحمد بن بيبرس[٢] صاحب السَّرَّاج[٣] بمضمَّن الإعلان[٤]، وسمِعَ كثيرًا من كتب القراءات علىٰ ابن السويداوي[٥].

ثم اشتغل بالفقه وغيرِه، فحفظ عدَّةَ كُتُبٍ في علوم مختلفة، كالتنبيه للإمام أبي إسحاق [الشيرازي]، وألفية ابن مالك، ومنهاج البيضاوي، وتلخيص المفتاح[٦]، والمبهج في أصول الدين لشيخي شيخ الإسلام البلقيني، وألفية شيخه العراقي في علوم الحديث وغير ذلك.

وعرض محفوظاتِه مرَّاتٍ علىٰ شُيُوخِ عصْرِه، وأجازوه. وأذِنَ له بالإفتاء

(١) هو صدقة بن سلامة بن حسين أبو محمد المسحرائي، الضرير، قال المصنِّف: «معلم أولادي مقرئ ناقل أستاذ مستحضر، قرأ عليَّ للعشْرِ بطرُقٍ إلىٰ آخر التوبة، ثم رحل إلىٰ العراق، ورجع فقرأ عليَّ، ثم رحل إلىٰ مصر فأدرك العسقلانيَّ فقرأ عليه للعشرة، وكان قد أدرك ابنَ اللبان وغيره، وقرأ عليهم بعضَ شيء، وجلس بالجامع الأموي متصدرًا، وانتفع به جماعة». انظر: غاية النهاية، (١/٣٣٦).

(٢) هو أحمد بن محمد بن بيبرس، شهاب الدين، يُعرف بابن الركن، بالقاهرة، قال المصنِّف: «ثقة حاذق قرأ السبع وقراءة الحسن البصري ويعقوب علىٰ ابن السراج الكاتب، قرأ عليه بالسبع بمضمن الإعلان ابني أبو الفتح محمد وسمع ذلك أخواه أحمد وعلي وسمع الثلاثة بقراءتي عليه قراءة الحسن». (ت: ٧٩٧هـ). انظر: غاية النهاية، (١/١٠٨).

(٣) هو محمد بن محمد بن نمير، أبو عبد الله المصري المعروف بابن السراج. قال المصنف: «الكاتب المجوِّد، إمام مقرئ مصدَّر، انتهت إليه الرئاسةُ في تجويد الكتابة وإسناد القراءات بالديار المصرية». (ت: ٧٤٩هـ). انظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٢٥٦).

(٤) كتاب الإعلان لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل الصفراوي الإسكندري، تقدَّم ذكره.

(٥) هو أحمد بن الحسن بن محمد بن يحيىٰ أبو العباس بن السويداوي المصري. قال المصنِّف: «مسنِدٌ خيِّرٌ صالح، أعتنىٰ به أبوه فأسمعه القراءات من عدة كتب علىٰ أبي حيان، ...، وسمع منه أولادي الثلاثة محمد وأحمد وعلي وغيرهم». (ت: ٨٠٤هـ). انظر: غاية النهاية، (١/٤٧).

(٦) تلخيص المفتاح في المعاني والبيان لجلال الدين القزويني (ت: ٧٣٩هـ)، وأصله القسم الثالث من مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي (ت: ٦٢٦هـ).

والتدريس شيخُه الإمام برهان الدين الأَبْنَاسي[(١)].

ولما دخل والِدُه الرومَ؛ باشَرَ وظائِفَه بدمشق[(٢)]، ودرس وأقرأ حتى اخترمته يدُ المنون بالطاعون، فإنَّا لله وإنا إليه راجعون، سنة أربع عشرة ثمانمائة [٨١٤هـ] ووالده بشيراز، فلا حول ولا قوة إلا بالله»[(٣)].

ويظهر من هذه الترجمة أنّ أبا الفتح محمد ابن الجزري، ابنَ المصنِّف الأكبر، كان من النابهين أهلِ العلم، الجامعين لفنون، وبرز في القراءة كأبيه، وقد جدّ واجتهد، وتعِب عليه أبوه ورحل به وأحضره وأقرأه، وقد توفي صغيرًا في سن الكهولة، وله سبع وثلاثون سنة، ووالده في سنّ الشيخوخة له ثلاث وستون سنة، في شيراز، فلم يلتقيا لنحو ستة عشر عامًا منذ عام (٧٩٨هـ) عندما سافر ابنُ الجزري الأبُ إلى الروم، فرحمهما الله رحمةً واسعةً.

أما **الابن الأوسط** فهو «أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، أبو بكر، ابني، وُلد ليلةَ الجمعة سابع عشر شهر رمضان سنة ثمانين وسبعمائة [٧٨٠هـ] بدمشق، فأدرك الصلاح محمد بن أحمد بن أبي عمر[(٤)] آخر أصحاب ابن البخاري[(٥)]، وأجازه، وكذلك أجازه المشايخ المسنِدُون إذ ذاك كابن قاضي شهبة، وابن عوض، والتاج بن محبوب، وابن

(١) هو إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين الأبْناسي، القاهري. فقيه شافعي محدث، كان شيخ الديار المصرية. له: الدرة المضية في شرح الألفية، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، وغيرها. (ت: ٨٠٢هـ). انظر: شذرات الذهب، (١٢/٩).

(٢) منها التدريس بجامع التوبة والمدرسة الصلاحية بالقدس، وكذا الأتابكية، انظر: إنباء الغمر، (٥٠٣/٢). وقد تقدَّم ذكر عامة هذه الوظائف في ترجمة المصنِّف.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢٥١/٢ ـ ٢٥٢).

(٤) هو من شيوخ المصنِّف، راجع المشيخة المفردة.

(٥) هو الفخر أبو الحسن علي بن أحمد المقدسي، المعروف بابن البخاري، شيخ شيوخ المصنِّف، تقدّم مرارًا.

السلار، والحافظ المحبّ[1]، وحضَر عند بعضِهم وسمِع من آخرين.

وختم القرآنَ سنة تسعين [٧٩٠هـ]، وصلَّىٰ به سنة إحدىٰ [٧٩١هـ][2].

وحفظ الشاطبيةَ، والرَّائيةَ[3]، وقصيدتي في العشر[4]، ولما رحلتُ بأخيه لقراءة القراءات علىٰ ابن العسقلاني[5] آخر أصحاب التقي الصائغ؛ قرأ معه عليه قطعةً من أول القرآن، وسمِعَ عليه جميعَ القرآن بالقراءات الاثنتي عشرة بقراءة أخيه أبي الفتح، وسمِعَ أيضًا عليه الشاطبيةَ والعنوانَ[6]، وأجازه، وسمع العنوانَ أيضًا بقراءتي علىٰ الصلاح بن البلبيسي[7]، وأجازه الصلاح بن الأَعْزَازي[8] آخر أصحاب ابن مؤمن[9]، وفي الرحلة الثانية قرأ القراءاتِ العشرَ والشاطبيةَ

(١) المحب ابن الصامت، من شيوخ المصنِّف، راجع المشيخة المفردة، وفي هذا الموضع سقط استدركته من الطبعة المحققة الجديدة لغاية النهاية، ت عمرو بن عبد الله، (١/٤٥٢).

(٢) يعني وله عشر سنوات فقط، وأمّ به وله إحدىٰ عشرة سنة.

(٣) الشُّفعة في القراءات السبعة، من نظم الإمام محمد بن أحمد الموصلي، تقدَّم ذكرها في ترجمة أخيه الأكبر الفائتة.

(٤) المراد طيبة النشر في القراءات العشر.

(٥) أبو الفتح العسقلاني، تقدَّم في ترجمة أخيه الأكبر الفائتة.

(٦) كتاب العنوان لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاري الأندلسي الأصل، ثم المصري النحوي المقرئ (ت: ٤٥٥هـ). انظر: النشر في القراءات العشر، (١/٦٤).

(٧) هو محمد بن محمد بن عمر الأنصاري، أبو عبد الله صلاح الدين البلبيسي، من مسندي القاهرة، حدَّث بصحيح مسلم، (ت: ٧٩٢هـ). انظر: الدرر الكامنة، (٥/٤٧٣).

(٨) هو أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن الأعزازي الصالحي، قال المصنِّف: ينعت بالصلاح مقرئ صالح، قرأ بالعشر على ابن مؤمن الواسطي، ...، وترك الفن ولم يبق من أصحاب ابن مؤمن سواه، ...، قرأتُ عليه الكنز، وسمعه ابني أبو الفتح، (ت: ٧٨٤هـ). انظر: غاية النهاية، (١/١٨٤).

(٩) هو عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه هبة الله نجم الدين أبو محمد الواسطي. قال المصنِّف: الأستاذ العارف المحقق الثقة المشهور كان شيخ العراق في زمانه، ولد سنة إحدىٰ وسبعين وستمائة، وقرأ بالكثير علىٰ الشيوخ، ...، وألف كتابَ الكنز في القراءات العشر، جمع فيه للسبعة بين الشاطبية والإرشاد، ثُم نظمه في كتاب سماه الكافية علىٰ طريق الشاطبية، ...،=

علىٰ إبراهيم بن أحمد الشامي(١) وأكمل عليَّ أيضًا القرآنَ بالقراءات العشر، وقرأ عليَّ كتابي النشر والتقريب، والطيبة وسمعها غير مرة.

وحفِظَ كُتبًا وأقرأ، وكتب عن الشيخ الحافظ العراقي(٢) وغيرِه، وسمع البخاري من علي بن... خطيب جامع الجوزة(٣).

ولما دخلتُ الروم؛ لحِقَني بكثيرٍ من كتبي، فأقام عندي يفيد ويستفيد، وانتفع به أولاد الملك العادل محمد بن عثمان(٤): الكامل محمد، والسعيد مصطفىٰ، والأشرف.

وولي الجامعَ الأكبر البايزيدي بمدينة برصة، وكان في خيرٍ وازدياد مع الدِّين والعفاف الوافر، أسعده الله وبارك فيه.

ثم لما وقعت الفتنة التِّيمُرية بالروم كان معي عندما طلبني الأميرُ

= وكان دَيِّنًا خيرًا صالحًا ضابطًا، اعتنىٰ بهذا الشأن أتمَّ عِناية، وقرأ بما لم يقرأ به غيرُه في زمانه، فلو قرئ عليه بما قرأ أو علىٰ صاحبه الشيخ علي الديواني الواسطي لاتصلت أكثرُ الكتب المنقطعة، ولكن قصور الهمم أَوْجَبَ العَدَمَ، فلا قوة إلا بالله، وليتهم لو أدركوا ما بقي من اليسير من ذلك قبل أن يطلبوه فلا يجدوه. (ت: ٧٤٠هـ). انظر: غاية النهاية، (١/٤٢٩).

(١) هو إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن، أبو إسحاق الشامي، نزيل القاهرة. قال المصنِّف: انقطع بالجامع الأقمر وأضرَّ وامتنع من الأقراء ثم أقرأ، فقرأ عليه بالعشر... ابني أبو بكر أحمد،...، وحدَّثهم بالقراءات أيضًا عن جماعة بالإجازة، وهو آخر المسندين بالديار المصرية. (ت: ٨٠٠هـ)، انظر: غاية النهاية، (١/٧ ـ ٨).

(٢) الحافظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، شيخ المصنِّف.

(٣) جامع الجوزة: ذكره النعيمي، فقال: غربي عمارة السلطان القايتبائية، انظر: الدارس، (٢/٣٣٠)، وقال السخاوي في الضوء اللامع، (٥/٣٢٧): «جامع الجوزة بالشاغور»، وفي شذرات الذهب، (١٠/٤٥٥): «جامع الجوزة، خارج باب الفراديس بدمشق». وانظر: منادمة الأطلال، (ص: ٣٧٣)، وخطط الشام، (٦/٦٣). وانظر في ترجمة هذا الشيخ: ذيل التقييد (٢/٢١٨).

(٤) الملك بايزيد بن مراد، الملقَّب الصاعقة، تكرر مرارًا أثناء ترجمة المصنِّف.

تِيمورلنك، فأرسله عنه رسولًا إلىٰ السلطان الناصر فرج بن برقوق، ففارقني نحو عشرين سنة هو بالروم وأنا بالعجم. فلما يسَّر الله تعالىٰ لي الحجَّ في سنة سبع وعشرين وثمانمائة [٨٢٧هـ] كتبتُ إليه؛ فحضَر عندي واجتمعنا بمصر نحو عشرة أيام. وتوجَّهتُ إلىٰ الحج وجاوَرْتُ وأقام هو بمصر من شوال وإلىٰ شوال سنة ثمان [٨٠٨هـ] فحجّ معي سنة ثمان [٨٠٨هـ]، ورجعنا جميعًا إلىٰ الديار المصرية، وتوجه إلىٰ الروم ليُحْضِر أهلَه، ففارقتُه بدمشق في جمادىٰ الآخرة سنة تسع [٨٠٩هـ].

ولما كان بمصر في غيبتي وأنا مجاوِرٌ بمكّةَ؛ شرح طَيِّبَةَ النَّشْر، فأحسن فيه ما شاء مع أنه لم يكن عنده نسخةٌ بالحواشي التي كنتُ كتبتها عليها، ومن قَبْلِ ذلك شرح مقدمة التجويد(١)، ومقدمة علوم الحديث(٢) من نَظْمي في غاية الحُسْن.

وولَّاه السلطان الأشرف بَرْسباي وظائفَ أخيه أبي الفتح - رحمه الله - التي كان أخذها عنّي: مشيخة الإقراء بالمدرسة العادلية(٣) الكبرىٰ، والمشيخة الكبرىٰ بمدرسة أم الصالح، وتدريس الصلاحية(٤) بدمشق، والتصدير(٥) بالجامع الأموي، وتدريس الأتابكية(٦) بسفح قاسيون، فحضرتُ درْسَه مع قضاة

(١) المعروفة بالجزرية.

(٢) منظومة الهداية، تكرر ذكرها مرارًا.

(٣) تقدَّم التعريفُ بها في ترجمة المصنِّف.

(٤) تقدّم التعريف بالصلاحية، ولكن المدرسة الصلاحية المشهورة التي وليها المصنِّف ثم ابنه أبو الفتح عوضًا عنه هي الصلاحية التي بالقدس، وثَمَّ صلاحية أخرىٰ مشهورة بدمشق، تقدم التعريفُ بها أيضًا، فلعله كان يدرس بكلتا المدرستين.

(٥) التصدير: كلمة ترد بمعنىٰ التدريس، أي يتصدر المدرس مجلسًا في المسجد ليدرس الطلبة. انظر: معجم الألفاظ التاريخية، (ص: ٤٥).

(٦) المدرسة الأتابكية: قال النُّعيمي: بصالحية دمشق غربيها المرشدية ودار الحديث الأشرفية=

القضاة[(١)] والعلماء.

وتوجَّه لإحضار أهله من الروم وتوجهت أنا كذلك إلىٰ العجم، والله تعالىٰ يجمع شملَنَا في خير وذلك سنة تسع وعشرين وثمانمائة[٨٢٩هـ][(٢)]»[(٣)]. ولم أقف علىٰ تعيين وفاته، إلا أن الحافظ السخاوي قال في ترجمته: «مات بعد أبيه بقليل»[(٤)].

وتدلّ هذه الترجمة للابن الأوسط أبي بكر علىٰ أنه كان من أهل العلم، وتدلّ كذلك علىٰ مكانته الرسمية، فقد كان دبلوماسيًّا وسفيرًا، حيث أرسله تيمور لنك إلىٰ السلطان المملوكي ابن برقوق برسالة، وعاش أيضًا في الروم ـ تركيا ـ وتزوّج بها، فكانت له مكانته في المواضع الثلاث: مصر والشام، والروم، والعجم.

وأما **الابن الثالث الأصغر** فهو «محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن

= المقدسية. قال القاضي عز الدين الحلبي: أنشأتها بنت نور الدين أرسلان بن أتابك صاحب الموصل. انتهىٰ. والصواب: أنها أخت أرسلان هذا كما قال الذهبي في العبر في سنة أربعين وستمائة [٦٤٠هـ]. انظر: الدارس، (٩٦/١).

(١) جمع قاضي القضاة، وهو رئيس القضاة في كل مذهب من المذاهب الأربعة في الدولة المملوكية.

(٢) توفي المصنِّف ﵀ كما نعلم عام (٨٣٣هـ) في شيراز.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، (١٢٩/١ ـ ١٣١).

(٤) الضوء اللامع، (١٩٣/٢). وقد أرَّخه الزركلي (نحو ٨٣٥هـ)، انظر: الأعلام، (٢٢٧/١). وذكر شمس الدين ابن الغزي في ديوان الإسلام، (١١٦/٢) أن وفاته في (٨٥٠هـ)، وفي هذا نظر، إذ إنه متأخر عنه جدًّا، فيبعد أن يقف علىٰ ما يخالف السخاوي الذي نصّ أنه توفي بعد أبيه بقليل، وهذا الذي ذكره الغزي نحو سبعة عشر عامًا بعد وفاة أبيه، فليس بالقليل، ولم يذكر مستندًا لذلك، فالله أعلم.

الجزري، أبو الخير أخو المتقدِّمِ ذِكْره وشقيقُه[(١)]، وُلد في جمادىٰ سنة تسع وثمانين وسبعمائة [٧٨٩هـ] بالمشهد المعروف بمينامين[(٢)] من أرض جَلْجولية[(٣)] بعد عودِنَا من مصر وإتمام أخيه القراءاتِ.

وأجازه مشايخُ العَصْرِ، وحضر علىٰ أكثرِهم، ثم رحلتُ به وبإخوتِهِ إلىٰ مصر[(٤)]، فسمع الشاطبيةَ من إبراهيم الشامي[(٥)] بسماعه من القاضي بدر الدين بن جماعة[(٦)]، وكتابَ المصباح[(٧)] في العشر لأبي الكرم بسماعه من أبي حيان، وسمع كثيرًا في القراءات بقراءة أخيه أبي بكر أحمد[(٨)]، وأظنُّه قرأ عليه الفاتحةَ، وكتاب الهادي لابن سفيان[(٩)] من ابن السويداوي[(١٠)] بسماعه من

(١) أي: محمد الأكبر، أبو الفتح.

(٢) كذا في غاية النهاية، ووقع في الضوء اللامع، (٩/٢٨٨): «مشامش»! وهو تحريف. والصواب: يامين أو بنيامين. وهو مشهد معروف في غرب مدينة قلقيلية في فلسطين، يُنسب إلىٰ النبي بنيامين، أحد أسباط بني إسرائيل.

(٣) جَلْجُولِيا: قال الزبيدي: «قرية بفلسطين»، تاج العروس، (٢٨/٢٣٠)، وتقع حاليًا ضمن دولة الاحتلال أزالها الله. ورد ذكرها في التواريخ، انظر: النجوم الزاهرة، (٩/١٥٨)، والسلوك، (٢/٢٤)، وغيرها. ولم نقف علىٰ تعيين موضعها في كتب البلدان والأماكن القديمة.

(٤) هذه رحلةٌ من رحلاته المتكررة إلىٰ مصر، بعد رحلتيْه الأوليين في طلب العلم، اللتين ذكرناهما سابقًا، وقد وقعت عام (٧٩٤هـ)، كما ذكر المصنِّف في جامع الأسانيد، (ص: ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٥) أبو إسحاق الضرير، تقدّم التعريفُ به في ترجمة الابن الأوسط.

(٦) هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله، بدر الدين بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، القاضي الفقيه الأصولي المتكلم المحدّث، عالم مشهور، له تصانيف كثيرة، (ت: ٧٣٣هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرىٰ، (٩/١٣٩).

(٧) المصباح في القراءات العشر، تأليف الإمام أبي الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فتحان الشهرزوري البغدادي، (ت: ٥٥٠هـ)، انظر: النشر في القراءات العشر، (١/٩٠).

(٨) وهو الأخ الأوسط، تقدَّمت ترجمته قبل هذا المترجَم.

(٩) كتاب الهادي، تأليف الإمام الفقيه أبي عبد الله محمد بن سفيان القيرواني المالكي، (ت: ٤١٥هـ). انظر: النشر، (١/٦٦).

(١٠) هو إبراهيم بن موسىٰ بن أيوب، تقدَّم التعريفُ به في ترجمة الأخ الأكبر أبي الفتح.

أبي حيان.

ولمّا عُدْنا إلى دمشق؛ سمِعَ البخاري من خطيب مسجد الجوزة[(١)]، والحجّار[(٢)]، وعدة، من سماعه من القاضي سليمان[(٣)]، وجزء الدينار[(٤)] وغيره من أبي هريرة بن الحافظ الذهبي[(٥)].

ولما دخلتُ الرُّومَ حضرَ إليَّ سنة إحدى وثمانمائة [٨٠١هـ] فصلى بالقرآن[(٦)]، وحفِظَ المقدمة[(٧)]، والجوهرة[(٨)]، وأكمل عليَّ جمْعَ القراءات العشر في ذي القعدة سنة ثلاث [٨٠٣هـ]، ثم أعادها في ختمةٍ فختمها في يوم الاثنين وهو يوم الوقفة تاسع الحجة سنة أربع وثمانمائة [٨٠٤هـ].

---

(١) جاء في الأصل: الجوريزة، والمثبت هو الصواب. وقد تقدَّم التعريفُ بهذا في ترجمة الابن الأوسط. وانظر في ترجمته: ذيل التقييد، (٢/٢١٨)، وورد في الترجمة السابقة أن اسمه عليٌّ، وسقط اسمُ أبيه.

(٢) الظاهر أن في هذا الكلام سقطًا أو تصحيفًا. والأقرب أن يكون: «من خطيب مسجد الجوزة عن الحجار»؛ فإن أحمد بن أبي طالب ابن الشِّحنة الحجَّار المسند الشهير المعمَّر مات عام (٧٣٠هـ)، وهو المشهور بهذا الإطلاق، ومن مسموعاته المشهورة: البخاري، والحجار لم يدركه المصنِّف نفسه، فهو في رتبة شيخ شيوخ المصنف، فقد روى عنه منهم مثلًا المحبّ بن الصامت، شيخَ المصنِّف. وللحافظ ابن ناصر الدين رسالة في من سمِع من الحجار صحيحَ البخاري وفي سماعه إياه، عنوانها: الانتصار لسماع الحجار، مطبوعةٌ ضمن رسائله.
قلت: ثم رجعت إلى النسخة المحققة، (١/٤٥٢)، فوافق الخُبر الخَبر، إذ فيه: «بياض في الأصل»، وخطيب جامع الجوزة هو علي بن محمد بن أبي المجد، مسند الشام، سمع على وزير بنت عمر بن المنجا صحيح البخاري بكماله، ومن كتاب الإكراه إلى آخر الصحيح... على أحمد بن أبي طالب الحجار، انظر: ذيل التقييد، (٢/٢١٨).

(٣) هو مسند الشام التقي سليمان بن حمزة، (ت: ٧١٥هـ)، شيخ شيوخ المصنِّف، تقدَّم ذكره.

(٤) هو جزء الألف دينار، تخريج الحاكم من حديث أبي بكر القَطيعي، ويشتمل على ثلاثمئة وخمسة وثلاثين حديثًا. انظر: المعجم المفهرس، (ص: ٢٣٠).

(٥) من شيوخ المصنِّف، راجع ترجمته في المشيخة المفردة.

(٦) أي ختمه كلَّه في الصلاة.

(٧) المقدمة الجزرية في التجويد للمصنِّف.

(٨) الجوهرة في النحو، منظومة للمصنِّف.

ثم لحِقَني إلىٰ مدينة كَشّ في أيام الأمير تِمُر أوائل سنة سبع وثمانمائة [٨٠٧هـ]، ثم كان في صُحْبَتي إلىٰ شيراز، وأكمل بها أيضًا القراءاتِ العشر في شهور سنة تسع وثمانمائة [٨٠٩هـ]»(١). ولم أقف علىٰ تاريخ وفاته، فقد قال السخاوي: «وما علمتُ الآنَ وقتَ وفاته»(٢).

١٠ ـ وفاته:

ولأنّ لكل بداية نهاية، و﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، و﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، فكان القدر المحتوم، وتوفِّي الإمامُ ابن الجزري في شيراز «أوائل سنة ثلاث وثلاثين»(٣). ويعطينا السخاوي مزيدًا من التفاصيل: «فكانت منيته بها [شيراز] قبل ظهر يوم الجمعة، خامس ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين بمنزله من سوق الإسكافيين منها، ودفن بمدرسته التي أنشأها هناك»(٤). وثمة اختلاف في تعيين تاريخ اليوم لدىٰ الحافظ ابن حجر، إذ يقول: «وبلغتنا وفاته من مكة سنة ثلاث وثلاثين وثماني مئة، توفي في خامس عشر ربيع الأول منها بشيراز رحمه الله. رأيت بخطي أن وفاته كانت ثالث عشر محرم سنة ثلاث وثلاثين، ولا أدري ما كان مستندي في ذلك»(٥)، ولعل الأول أرجح، فهو الموافق لما سيأتي عن تلميذه الذي شهد الجنازة، وهو الذي اعتمده السخاوي كما تقدَّم، ويبدو أنه وقع للحافظ اضطراب في تعيين تاريخ وفاة ابن الجزري، كما ذكر نفسُه، وهذا من

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣).
(٢) الضوء اللامع، (٩/٢٨٨).
(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٧).
(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧).
(٥) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٩).

إنصافه وأمانته رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد أرَّخ لوفاة ابن الجزري ووصف جنازته ودفنَه تلميذٌ له، لعله هو ناسخ كتابه غاية النهاية، حيث ألحق ذلك بآخر ترجمته في الكتاب نفسِه، ولم يذكر اسمَ نفسِه ولم نقف على من عيَّنه. قال: «قال الفقير المغترف من بحاره: توفي شيخُنا ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ ضحوة الجمعة لخمسٍ خَلَوْنَ من أول الربيعيْن سنة ثلاث وثلاثين وثمانمئة [٨٣٣هـ] بمدينة شيراز، ودُفِن بدار القرآن[(١)] التي أنشأها، وكانت جنازتُه مشهودةً، تبادَرَ الأشرافُ والخواصُّ والعوامُّ إلى حَمْلِها وتقبيلها ومَسِّها تبرُّكًا بها، ومن لم يمكنه الوصول إلى ذلك كان يتبرك بمن تبرك بها، وقد اندرس بموته كثير من مهامّ الإسلام»[(٢)].

وبوفاة هذا الإمام طوى التاريخُ رحلةً عامرة بالعلم والتعليم، والقرآن والحديث، لعالمٍ محدِّث حافظٍ من كبار علماء القرآن الكريم وقراءاته، كتَب الله القَبولَ لكُتُبِه في التجويد كالجزرية والتمهيد، وفي القراءات، وبخاصة النشر، والطيبة، والدرة، التي يقرأ بها كثيرٌ من أهل العلم منذ حياته وحتى الآن ويُقرئون بها ويحفظونها، وتُنَاهِزُ في شُهرتها واستفاضتها منظومة الشاطبية المشهورة في القراءات السبع، بل إنه ومنذ عصر ابن الجزري حتى الآن والعالم الإسلامي يقرأ بالقراءات العشر، بفضل ترجيحه واعتماده للقراءات الثلاث الزائدة على سبع الشاطبية ـ وأصلها التحبير ـ، حيث دلّل أنها متواترة لا تنزل في الرتبة عن هذه السبع، وألَّف في ذلك كتابَه النفيس: منجد المقرئين، فكان البادئَ بهذه السُّنة التي وُضِع لها القبول والاستمرار حتى الآن، وما زالت كتبه

---

(١) تقدم ذكرها في كلام ابن حجر، وهذه غير دار القرآن الأولى التي أنشأها في دمشق غالبًا، وهذه في شيراز.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٥١).

ومنظوماته في التجويد والقراءات مُقرّرةً في معاهد القرآن ومدارسه وكلياته وجامعاته في العالم أجمع، ويحفظها طلبةُ العلم والعلماء. إنه مثالٌ آخر للفرج بعد الشِّدَّة، فقد امتُحِن هذا العالِم الجليل، وجرت به تصاريفُ الأيام، وهاجر من بلاده بعد عِزّة وحظوة وهو قريبٌ من عُمْر الخمسين، وعاش عقودًا في بلادٍ غريبة، مع تقلُّبات سياسية عاتية، وأسفارٍ كثيرة، فلم يصرفه ذلك عن العلم والتعليم والإفادة والتصنيف، ولم يمتْ حتىٰ عزّ وارتفع شأنه، فكان المقرَّب لدىٰ العامة والخاصة، وله المنزلة الجليلة في بلاد العرب والعجم، ونحسَب أن هذا من بركة خدمته لكتاب الله ﷻ وإخلاصه في ذلك لوجه الله تعالىٰ، فتلك سُنَّة الله في العلماء العاملين المخلصين، فرحمه الله رحمة واسعة.

١١ـ مؤلفاته:

كان المصنِّف غزير التأليف، ومن المكثرين المجوِّدين الجامعين بين علوم القرآن والسنة وغيرها. وقد ذكر المصنِّف نفسُه كثيرًا من مؤلفاته في آخر مسيرته العلمية في ترجمته التي ترجم بها لنفسه في كتابه في طبقات القرّاء[(١)]، إلا أن أكثر من استوعب جملةً كبيرةً من مصنفات ابن الجزري هو الحافظ السخاوي في ترجمته له في الضوء اللامع[(٢)]، فقد ذكر له (٣٣) مؤلَّفًا، ومن المعاصرين استوعب محمد مطيع الحافظ، في دراسته عن ابن الجزري[(٣)]، مؤلفات ابن الجزري تقريبًا، فقد ذكر له (٨٧) مؤلَّفًا، وبيّن المطبوعَ منها، وما ذكره العلماء في فهارسهم، وعزا نُسَخَ المخطوط منها إلىٰ مكتبات العالم، وبيَّن

(١) انظر: غاية النهاية، (٢/٢٥١ ـ ٢٥٢).
(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧ ـ ٢٥٨).
(٣) محمد مطيع الحافظ، الإمام شمس الدين ابن الجزري: فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، مجلة: آفاق الثقافة والتراث، ع (٣)، رجب (١٤١٤هـ)، ديسمبر (١٩٩٣م)، (٤ ـ ٥٤).

المفقود منها، فأجاد.

وطلبًا للاختصار، فقد اعتمدتُّ قائمةَ السخاوي لمؤلفاته، فهي واسعة، وفيها إشارات تعريفية ببعض أهم كُتبه.

قال السخاوي رحمه الله:

وله تصانيف مفيدة: كالنشر في القراءات العشر في مجلدين ـ والتقريب مختصره ـ وتحبير التيسير في القراءات العشر ـ والتمهيد في التجويد: وهما ممَّا ألَّفه قديمًا وله سبع عشرة سنة ـ كذلك نظم الهداية في تتمة العشرة، وسمّاه: الدُّرة، وله ثمان عشرة سنة وربما حَفِظَها أو بعضَها بعضُ شُيُوخِه ـ وإتحاف المهرة في تتمة العشرة ـ وإعانة المهرة في الزيادة على العشرة نظم ـ وطَيِّبة النشر في القراءات العشر، في ألف بيت ـ والمقدمة فيما على قارئ القرآن أن يَعْلَمه، في التجويد ـ ومُنْجِد المقرئين ـ وطبقات القُرَّاء، في مجلد ضخم ـ وغايات النهايات[1] في أسماء رجال القراءات ـ والحصن الحصين من كلام سيد المرسلين في الأذكار والدعوات، غايةٌ في الاختصار والجمع ـ وعُدَّة الحصن الحصين ـ وجنة الحصن الحصين ـ والتعريف بالمولد الشريف ـ وعَرْف التعريف مختصره ـ والتوضيح في شرح المصابيح ـ والبداية في علوم الرواية ـ والهداية في فنون الحديث أيضًا نَظْمٌ ـ والأولوية في أحاديث الأولية ـ وعقد اللآلئ في الأحاديث المسلسلة العوالي ـ والمسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد ـ والقصد الأحمد في رجال مسند أحمد ـ والمصعد الأحمد في ختم مسند أحمد ـ والإجلال والتعظيم في مقام إبراهيم ـ والإبانة في العمرة

(١) كذا أسماه بالجمع، والمعروف: غاية النهاية، ولعل طبقات القراء الذي ذكر أنه في مجلد ضخم هو الأصل للطبقات الموجودة فقد نص ابن الجزري أنها مختصرة.

من الجِعِرّانة ـ والتكريم في العمرة من التنعيم ـ وغاية المُنَىٰ في زيارة مِنَىٰ ـ وفَضْل حِرَاء ـ وأحاسن المنن ـ وأسنىٰ المطالب[١] في مناقب علي بن أبي طالب ـ والجوهرة في النحو، وغير ذلك.

ولا نزيد علىٰ ذلك إلا ما ذكره الحافظ فيما يتعلق بالرسالة التي ذكرها السخاوي بعنوان: «عقد اللآلئ في الأحاديث المسلسلة العوالي»، فقال الحافظ ابن حجر: «وخرَّج جزءًا فيه: مسلسلاتٌ بالمصافحة، وغيرِها، جمع أوهامَه فيها في جزء مفرد حافظ الشام ابن ناصر الدين، ووقفت عليه، وهو مفيد»[٢].

قلت: وهذا الجزء عنوانه: «النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية»، مطبوعٌ ضمن مجموع رسائل الحافظ ناصر الدين الدمشقي، وقد وقفنا عليه، وفرَّقنا بعضَ استدراكاته علىٰ الأحاديث الموجودة في كتابِنا علىٰ مواضعها، وسيأتي كلام آخر عليه في سياق ما انتُقد عليه المصنف.

١٢ ـ منزلته وثناء العلماء عليه:

تسنّم الحافظ المقرئ ابن الجزري مكانةً رفيعة في عصره، وكان من العلماء الذين يُشار إليهم بالبنان، وكان أوحدَ عصره في العلم بالقرآن وقراءاته، مع حفظه وعلمه بالحديث، وشُغله لمناصب كثيرة ما بين التدريس والإقراء والقضاء، ودخل بلادًا كثيرة من بلاد العرب والعجم، وكانت علاقاته قوية مع علماء عصره، فكثُر ثناء العلماء والمؤرخين عليه، ولو تتبعنا ذلك هاهنا لطال المقام جدًّا، وإنما ننتقي بعضَ عبارات العلماء في الثناء عليه وبيان منزلته،

(١) وهو كتابنا الذي بين يديك.

(٢) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٧). وذكره من مؤلفات ابن ناصر: ابن فهد في لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، (ص: ٢٠٨).

مرتَّبين زمانيًّا.

ونبدأ بالحافظ الكبير ابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢هـ)، الذي رغم أنه كتب رسالة في انتقاد بعض أوهام ابن الجزري الحديثية في عشارياته ومسلسلاته، إلا أن ديباجة الكتاب فيها تفخيم من شأن ابن الجزري، فقد قال: «وبعد، فقد وقفتُ علىٰ جزءٍ خرَّجه بعضُ الأئمة العصريين لنفسِه، وأبرزه للطالبين بروزَ النهار بشمسه، فيه أحاديثُ مسلسلات، وأُخر عُشَاريات، وغير ذلك من المرويات، قُرئ عليه بشرطه، وكتب آخرَه طبقةَ السماع عليه بخطّه، وأشهد عليه بما سطره للسامعين، علىٰ طريقة القرَّاء المحبّرين، فوجدتُ في الجزء المشار إليه بعضَ ما ينبغي التنبيه عليه مما ذُكر فيه والصواب سواه، فنبّهت علىٰ ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله»[(١)].

وقال الحافظ الإمام ابن حجر (٨٥٢هـ): «وَلِيَ [ابن الجزري] قضاء فارس وغيرها، وانتفع الناس به في القراءات والحديث»[(٢)]، ووصفه بـ«الحافظ، الإمام المقرئ»[(٣)]، وقال: «وتفقَّه واعتنىٰ بالقراءات، فمهر فيها، وأخذ عن شيوخ الشام ومصر»[(٤)]، «وتفقه بها [أي بدمشق]، ولهج بطلب الحديث والقراءات، وبرز في القراءات»[(٥)].

وأثنىٰ عليه الحافظ السخاوي، (٩٠٢هـ)، فقال: «المقرئ المحدّث، ...،

(١) النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية لابن ناصر الدين الدمشقي، ضمن مجموع فيه رسائل للحافظ ابن ناصر الدمشقي، (ص: ٤٨٣).
(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٣٢٦).
(٣) المرجع نفسه، (٣/٤٦٦).
(٤) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٣).
(٥) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

شيخ القراءات، وقاضي القضاة بشيراز، برع في عدة علوم»[(١)]، «صاحب التصانيف الفائقة في القراءات كالنشر والطيبة، نظمًا ونثرًا، ممن أخذ عنه الأكابر، وأثنى عليه الأئمة، واتفقوا على تقدُّمه في القراءات»[(٢)]، ووصفه أيضًا في شرحه لمنظومته الهداية في علم الرواية بـ«الْعَلامَة الأثري»، «اعتنى بِالْحَدِيثِ وَكتب الطباق بِالْقِرَاءَةِ وفَاق فِيهَا»[(٣)]، وأثنى عليها مرارًا.

ووصفه الحافظ الإمام السيوطي (٩١١هـ) فقال: «الحافظ المقرئ، شيخ الإقراء في زمانه، ...، وكان إمامًا في القراءات، لا نظيرَ له في عصره في الدنيا»[(٤)].

ومنهم الحافظ أبو الفتوح أحمد بن عبد الله الطاوسي[(٥)]، قال السخاوي: «وقد ذكره الطاوسي في مشيخته، وقال إنه تفرَّد بعُلُوِّ الرواية، وحِفْظ الأحاديث، والجرح والتعديل، ومعرفة الرواة المتقدمين والمتأخرين، يعني بالنسبة لتلك النواحي [يقصد شيراز وبلاد فارس]، وأورد أسانيده بالصحيحين وأبي داود والنسائي وابن ماجه، وبمسانيد الدارمي والشافعي وأحمد، وبموطأ مالك عن طريق يحيى بن يحيى وأبي مصعب والقعنبي وابن بكير، وبمصنفات البغوي والنووي»[(٦)].

ووصفه المؤرخ العُلَيمي الحنبلي (٩٢٨هـ) بـ: «شيخ الإسلام، ...،

(١) الدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردي، (٢/٦٩٧).
(٢) الذيل التام على دول الإسلام، (٣/٥٦٤).
(٣) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، (ص: ٥٥ ـ ٥٨)، على التوالي.
(٤) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، (ص: ٢٤٩).
(٥) انظر ترجمته في: الضوء اللامع، (١/٣٦٠ ـ ٣٦١). ولم أقف على وفاته، لكنه توفي بعد السخاوي.
(٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٨).

وَجَمِيع مصنفاته مفيدة نافعة»[(١)]. ووصفه المؤرخ الفقيه شمس الدين ابن طولون الحنفي (٩٥٣هـ) بـ: «الشيخ الإمام الحافظ»[(٢)]. وقال المؤرخ الفقيه ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ): «مُقْرِئ الممالك الإسلامية،...، وبالجملة فإنه كان عديمَ النّظير، طائر الصّيت، انتفع الناسُ بكُتُبِه وسارت في الآفاق مسيرَ الشمس»[(٣)]. وقال الفقيه المؤرخ شمس الدين ابن الغزي (١١٦٧هـ): «شيخ القُرَّاء والمحدِّثين»[(٤)]. وقال الإمام الشوكاني (١٢٥٠هـ): «تفرَّد بِعلم القراءات فِي جَمِيع الدُّنْيَا ونشره فِي كثير من الْبِلَاد، وَكَانَ أعظمَ فنونه وَأجلّ مَا عِنْده»[(٥)].

وقال المؤرخ الإمامي محمد باقر الخوانساري (١٣١٣هـ): «الفاضل المتبحِّر المقرئ شمس الدين محمد بن محمد الجزري الشافعي، كان من جملة متأخري المحدِّثين من المخالفين، وله ذكر في كتب المتأخّرين من المؤلفين»[(٦)].

١٣ـ الانتقادات عليه:

ومع ذلك، فلم يخلُ الحال من بعض اللمز والانتقادات اليسيرة على الشيخ، وليس هذا بغريب ولا مستهجن بين أهل العلم قديمًا وحديثًا والمعصوم من عصمه الله تعالى، والكمال عزيز.

وحاصل هذه الانتقادات المتوجهة على المصنِّف ابن الجزري ﵀ ـ وإلا فلِبَسْط الكلامِ عليها موضعٌ آخر يليق بها إن شاء الله ـ؛ أمورٌ:

(١) الأنس الجليل، (٢/١٠٩).
(٢) قضاة دمشق لابن طولون، (ص: ١٢١).
(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (٩/٢٩٨ ـ ٢٩٩)، على التوالي.
(٤) ديوان الإسلام، (٢/١١٣).
(٥) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (٢/٢٥٩).
(٦) روضات الجنات، (٨/١١٦).

منها **اتهامه في إجازة ابن الخباز** التي تقدّم ذكرها، والتي هي أعلى ما له. قال الحافظ ابن حجر: «وذكر أن ابن الخبّاز أجاز له، واتُّهم في ذلك، وقرأت بخط القاضي علاء الدين بن خطيب الناصرية، أنه سمع الحافظ أبا إسحاق إبراهيم سبط ابن العجمي يقول: لما دخلت دمشق قال لي الحافظ صدر الدين الياسوفي: لا تسمعْ مع ابن الجزري شيئًا»[1]، وقد دافع عنه السخاوي في ذلك، فقال: «قلت: أما إجازة ابن الخباز له؛ فمحتملة؛ فقد كان خال جده فيما رأيته في مشيخة الطاوسي»[2]. وقد صرح ابن الجزري بما اطلع عليه السخاوي، يعني أنه خال جده، وقد صرح ابن الجزري بوقوع الإجازة، بل ذكر السماع أيضًا وأن والده أحضره عليه صغيرًا فيما أخبره به، وعبارته التي تقدم معنا نقلُها: «أجازه خالُ جَدِّه محمد بن إسماعيل الخبَّاز، وسمِعَ منه فيما أخبره والدُه، ولم يقف على ذلك»[3]، فلا مسوغ لتكذيب العالم العدل في حكايته عن نفسه إلا ببينة مستقيمةٍ كعدمِ إمكان السماع، أو قرينة أخرى واضحة، لا بمجرد الدعوى، إذ قصارى الأمر أن تكون الدعوى في مقابل الدعوى، فترجيح دعوى العدم ترجيح بلا مرجح، في حين أن مقتضى أصل العدالة والصدق يرجح دعوى الوجود على استصحاب العدم. وعبارة ابن الجزري فيما يتعلق بالسماع من هذا المسند الكبير القديم ـ الذي شارك به شيخَه العراقي ـ دالة على إنصافه وعدم مجازفته، حيث قال إنه «لم يقف على ذلك»، يعني لم يقف على محضر سماع أو نحوه مما يثبت السماع إلا حكايةَ والده، وإن كان هو قابلًا لهذه الحكاية من والده بالسماع من ابن الخباز، ولذلك لم يتحامَ أن يصرح أنه

(١) إنباء الغمر، (٣/٤٦٧).
(٢) الضوء اللامع، (٩/٢٦٠).
(٣) إنباء الغمر، (٣/٤٦٧).

سمعه منه في جامع أسانيده[١]، ومع ذلك فإنه في عواليه العشارية ـ الآتي بحثُها ـ قد روىٰ عنه بالإجازة، رغم نصه هناك أنه كان يروي عنه أولًا بالإجازة العامة، ثم وقع له العلم بإجازته الخاصة له من حكاية والده، وكذا بالسماع من حكاية والده، وإن لم يقف عليه بنفسه، كما سنذكره في البحث الآتي فيما يتعلق بالعشاريات، وهذا كله دال علىٰ إنصافه وأمانته وبعده عن المجازفة والادعاء.

قال السخاوي: «وَكَانَ يذكر أَن ابْن الخباز تلميذ النووي أَجَاز لَهُ، وَتُكُلِّم في هَذَا، لكن قال شَيخُنَا [يعني ابن حجر] إِنَّه لَا يُظَنّ بِهِ»[٢]، وفي تتمة كلام الحافظ ابن حجر السابق ميلٌ إلىٰ عدم المصير إلىٰ مثل هذه التهمة، وتغليب لتحسين الظن اللائق بالشيخ، حيث قال: «قلت: وقد سمعت بعض العلماء يتهمه بالمجازفة في القول، وكذا الحديث، وأما الحديث فما أظن ذلك به، إلا أنه كان إذا رأىٰ للعصريين شيئًا؛ أغار عليه ونسبه لنفسه[٣]، وهذا أمر قد أكثر المتأخرون منه ولم ينفرد به»[٤].

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٨).
(٢) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، (ص: ٥٩).
(٣) في المتن: «سمعت بعضَ العلماء يتهمه بالمجازفة في القول وكذا الحديث، فما أظن إلا أنه كان إذا رأي للعصريين...» إلخ الكلام. قال المحقق في الهامش: «في هـ: وأما الحديث فلا أظن ذلك به، إلا أنه كان...» إلخ الكلام، وقد اخترت هذا تغليبًا لحُسْن الظَّنِّ أولًا، ولأنه الأليق بسياق الكلام لمن تدبره إذ إنه مع النقد دفع بأنه عادة كثيرة في العصر، وهذا أليق بأن الحافظ كان في سياق الدفاع عنه والتقليل من شأن الطعن عليه، وهذا يتنافر مع السياق الذي أثبته المحقق في المتن.
وقد جاء كما أثبته في الضوء اللامع، وهو ينقل عن شيخه الحافظ، حيث قال في الضوء اللامع، (٢٥٩/٩): «وقد سمعت بعض العلماء يتهمه بالمجازفة في القول، وأما الحديث فما أظن به ذلك، إلا أنه كان إذا رأىٰ للعصريين شيئا أغار عليه ونسبه لنفسه»، ففي هذا تقوية لهذه القراءة.
(٤) إنباء الغمر، (٤٦٧/٣).

وهذا فيه شروعٌ في التهمة الثانية، وهي **السرقة العلمية**. ففي كلام الحافظ ابن حجر السابق اتهام لابن الجزري بالإغارة على التصانيف في الحديث ونسبتها لنفسه،

ومقصوده بذلك كما يُعلم من لَمِّ شتات كلامه هو: الأحاديث الأربعون العُشارية ـ يعني المروية بعشرة رجال في الإسناد بينه وبين رسول الله ﷺ، وهو أعلى ما يكون في عصره ـ التي جمعها المصنف، حيث يتهمه الحافظ ابن حجر أنه أغار فيها على الأربعين العشارية التي لشيخهما الحافظ العراقي.

فقد قال الحافظ في فهرسه في سياق كلامه عن مؤلفات ابن الجزري: «وخرَّج لنفسه أربعين عُشارية، لقطها من أربعي شيخِنا العراقي، وغيَّر[(١)] فيها أشياءَ، ووهم فيها كثيرًا، وقد بينتُ وهمَه في كُراسة»[(٢)]، وقال أيضًا: «أوقفني بعضُ الطلبة من أَهل تلك البلاد على جزءٍ فيه أربعون حديثًا عشاريّات[(٣)]،

(١) جاء في الأصل: «وغيرها، فيها أشياء، ووهم فيها كثيرًا»، والتي قد تُفهم بأنه لقطها من عشاريات العراقي وغيرِها، وهو قريب محتمل أيضًا، ولكن لعل الأصح ما أثبته من أن «غيَّرها» فعل ماض وليس اسمًا معطوفًا، وهو موافق لعبارة تلميذه السخاوي كما سيأتي، والمعنى على هذا التقدير أحسن، لأن المراد أنه غيّر فيها أشياء كي ينهض بها لنفسه، وإلا فإنه إن لم يغير يكون نسخًا أو انتحالًا، وليس بإغارة كما صرح الحافظ في الموضع الأول السابق من إنباء الغمر، فإن الإغارة ـ وتسمّى المسخ ـ في بحث السرقات عند البلاغيين هو «أن يأخذ بعض اللفظ، أو يغير بعض النّظم»، انظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، (٦٧٤/٤). نعم عبارته الآتية في إنباء الغمر قد تقوي معنى الغيرية وأن الجزري أخذه من العشاريات للعراقي وغيره من كتبه، ولكن هذا لا يستلزم أن يكون هذا هو المراد في هذا الموضع من المجمع المؤسس، لاسيما أن المجمع المؤسس متأخر عن إنباء الغمر، فيقرب أن تكون عبارته للتعبير عما في إنباء الغمر من التصريح بالإغارة، والله أعلم.

(٢) المجمع المؤسس، (٢٢٧/٣).

(٣) موجودٌ مخطوطًا.

فتأملتّها فوجدته خرجها بأسانيده من جزء الأنصاري وغيره، وأخذ كلامَ شيخِنا العراقيّ في أربعينه العشاريات بنصِّه، فكأنه استخرج عليها مستخرجًا، بعضه بالسماع وأكثره بالإجازة، ومنه ما خرّجه شيخنا من جزء ابن عرفة، فإنه رواه عن ابن الخباز بالقراءة، فأخرجه ابن الجزري عن ابن الخباز بالإجازة»[١]، وقال تلميذه السخاوي عن شيخه ابن حجر: «قال: وخرّج لنفسه أربعين عشارية، لفظها[٢] من أربعي شيخنا العراقي، وعير [غيَّر] فيها أشياء، ووهم فيها كثيرًا»[٣].

والواقع أن عبارته في إنباء الغمر، وإن كان صدرها بالتهمة بلفظ فيه تخشين، وهو «الإغارة»، ثم التمس العذر بشيوع هذه الممارسة، إلا أن سائر كلامه أخف وأصح كثيرًا في توصيف طبيعة هذا المصنَّف لابن الجزري، ولا أدري لِمَ وقعت له هذه الحدة في التعبير عن طبيعة هذا الكتاب في المجمع المؤسس رغم أنه متأخر عن إنباء الغمر، مضافًا إلىٰ العلاقة الحسنة التي كانت بينهما، ولكن يبدو أن موجب المجاملة لا يقوىٰ دائمًا علىٰ مقاومة النفرة الحاصلة بين الأقران ومن في حكمها من علماء الطبقة الواحدة، لاسيما وأن هذا النقد وتخشينه في بطن الكتاب وليس مكافحةً أو مباشرة، بل هو بعد وفاة ابن الجزري أيضًا كما هو واضح من الترجمة في إنباء الغمر، والإنصاف عزيز، وإن كان الحافظ من منصفي العلماء غير مدفوع عنه، ولكن المعاصَرَةُ حجابٌ كما يقال، «فالمعاصرة توجِبُ المنافرةَ، والاتحاد في الصنعة يغيِّرُ من كلٍّ من المتعاصرين طبعَه، وقد ورد أن عدو المرء من يعمل بعمله، وذلك لشدة حرص

(١) إنباء الغمر، (٣/٤٦٨).

(٢) كذا، ولعل الصواب: «لقطها» كما في المجمع المؤسس، الذي هو أصله.

(٣) الضوء اللامع، (٩/٢٥٨).

الإنسان على الانفراد وفسحة أمله»[١]، لاسيما وابن الجزري أسنّ منه وكان مشاركًا له في شيخه العراقي، الذي هو أجلُّ شيوخ الحافظ ابن حجر، بل ابن حجر خرِّيجه ووارثه، فلا عجب أن يغار عليه.

وكذا الحافظ السخاوي تلميذ ابن حجر، مع إجلاله لابن الجزري ووصفه إياه بالحفظ والإمامة، وشرحه بعضَ كتبه كما تقدم، فقد أورد هذا وغيره من الاتهامات له، وإن كان دفعَ عنه بعضَها كما تقدم وكما سيأتي، وكأن هذا الأمر كان بعض العلماء يلاحظه عن منهج الإمام السخاوي في تراجمه لأقرانه ومعاصريه، فقد قال الإمام الشوكاني: «السخاوي وإن كان إمامًا كبيرًا غير مدفوع، لكنه كثير التحامل على أكابر أقرانه كما يعرف ذلك من طالع كتابه الضوء اللامع، فإنه لا يقيم لهم وزنًا، بل لا يسلم غالبهم من الحط منه عليه»[٢]، ويقول أيضًا: «وليت أن صاحب الترجمة [يعني السخاوي] صان ذلك الكتابَ الفائق عن الوقيعة في أكابر العلماء من أقرانه، ولكن ربما كان له مقصدٌ صالح، وقد غلبت عليه محبةُ شيخه الحافظ ابن حجر، فصار لا يخرج عن غالب أقواله، كما غلبت على ابن القيم محبةُ شيخه ابن تيمية، وعلى الهيثمي محبة شيخه العراقي»[٣]. نعم، لم يبلغ كلام السخاوي في ترجمة الجزري حدّ الوقيعة، أو الطعن الشنيع، ولكن أوردتُ هذا الكلام لأجل علاقته بما نحن فيه من جهة العموم.

ونرجع إلى أصل البحث في هذه المسألة، فنقول إن ما ذكره الحافظ في الموضع الثاني من إنباء الغمر، الذي تقدّم نقله، وهو توصيف دقيق لصناعة ابن

(١) فهرس الفهارس للكتاني، (٢/٩٩٢).
(٢) البدر الطالع، (١/٣٣٣).
(٣) البدر الطالع، (٢/١٨٧).

الجزري في هذه العشاريات الأربعين لمن طالعها وتأملها، وبذلك تنتفي عنه التهمة أصلًا لمن أنصف. وقبل كل شيء فإنّ الناظر في هذه الأحاديث يجد أولَ ما يجد أن الحافظ الجزري بعد كلام علىٰ مدح علو الإسناد علىٰ طريقة المحدثين؛ يصرح في خطبته وخُطته بما لفظُه: «ولمَّا منّ الله ﷻ ورزقني منه [يعني علو الإسناد] أوفرَ نصيب، وجعلني ممن لم يشاركني في علو كتابه وسنة رسوله علىٰ وجه الأرض قريبٌ، فللّه الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة وبيني وبين النبي ﷺ في كتاب الله تعالىٰ العزيز اثنا عشر رجلاً من الأئمة وفي الحديث الصحيح عشرة أنفس من ثقات الأمة، وكان بعض شيوخنا من كبار الحفاظ رحمهم الله هو الحافظ زين الدين العراقي قد جمع أربعين حديثًا عشارية الإسناد، ولم يكن في عصره أعلىٰ منه في أقطار البلاد؛ فرأيت أن أقتديَ به في ذلك؛ لأني له في كبار شيوخه موافق ومشارك، فلم أذكر أحدًا من المتهمين بالكذب كنسطور الرومي والأشج المغربي، وأبي هدبة البصري، وبسر بن عبد الله، ونعيم بن سالم، ودينار بن عبد الله أبي مكيس، وخراش بن عبد الله، وموسىٰ الطويل، ويعلىٰ بن الأشدق، ممن صُرِّح بكذبهم»[1]، ثم ساق بحوثًا فيها فوائد حسنة عن هؤلاء الوضاعين. والمقصود هنا أن ابن الجزري ينص علىٰ استفادته من عشاريات العراقي، وهذا يدفع تهمة السرقة أو الإغارة عنه بلا مثنوية، والحاصل أن ابن الجزري يصرح بأنه اطلع علىٰ هذه العشاريات واقتدىٰ به فيها. وحاصل ما صنعه ابن الجزري في كثير من هذه الأحاديث ـ وليس جميعها ـ أنه استخرج عليها، ووصل إليها بأسانيده العالية، سواء ما كانت واقعةً له بالسماع، أو بالإجازة من خال جده ابن الخباز الذي يشترك فيه مع العراقي، أو كان بالإجازة العامة، ولذلك عقد بحثًا حسنًا جدًّا وطويلًا في

(١) العوالي لشمس الدين الجزري، (ق ٢/ب).

الرواية بالإجازة العامة، ومذاهب المحدثين فيها، وقوّىٰ الروايةَ بها، وذكر أن كبار المحدثين في عصره قَبِلَها وروىٰ بها: «مثل الحافظ الحجة أبي الحجاج المزي، والحافظ أبو محمد القاسم بن محمد البرزالي، والحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، علىٰ ركن الدين الطاووسي، بإجازته العامة من أبي جعفر الصيدلاني وغيره، وقرأها بها الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، وعماد الدين إسماعيل بن عمرو بن كثير، وغيرهما، علىٰ الشيخ أبي العباس الحجار لإجازته العامة من داود بن معمر بن الفاخر، وحدثني بها من لفظه الحافظ ابن كثير بإجازته العامة من المؤيد الطوسي»[(١)]. فما يُعاب عليه من توصله لبعض تلك العوالي بالإجازة هو أمر فني من الرسُّوم من جهة، ثم هو أجاب عليه بأنه مسبوق إلىٰ هذا من كبار محدثي العصر فلا لومَ عليه من هذه الجهة. ثم أشار إشارة حسنة إلىٰ أن الحافظ العراقي نفسَه ـ صاحب العشاريات المتقدمة ـ قد روىٰ بها، وفي عشاريته نفسها ـ فلم يختص هو باللوم إن روىٰ بها ؟! يقول: «وروىٰ بها شيخنا خاتمة الحفاظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي في كتابه الأربعين العشارية، عن الوجيه عبد الرحمن العوفي، عن ابن رواج، وسبط السلفي، والعجب أنه قال في شرح ألفيته: "وفي النفس من ذلك شيء، وأنا أتوقف عن الرواية بها"، وقد روىٰ بها في كتاب الأربعين كما قدمنا، وقال فيه: "وقد جمع بعضُهم من أجاز هذه الإجازة العامة في تصنيفٍ له، جمَع فيه خلقًا كثيرًا رتَّبهم علىٰ حروف المعجم لكثرتهم، ومنهم الحافظ أبو جعفر محمد بن الحسين بن أبي البدر الكاتب البغدادي"، انتهىٰ»[(١)].

ويحكي أيضًا عمن أجاز بهذه الإجازة العامة في عصره، وكتابته لذلك، بلا نكير: «أما الذي أجاز الإجازةَ العامة؛ فإنهم خلق لا يُحصَوْن، وإني منذ

(١) العوالي لشمس الدين الجزري، (ق ٧/ب).

اشتغلتُ بعلم الحديث وكتبت استدعاءاتِ الإجازة لي ولمن معي من سنة ست وستين وسبع مئة، وهلمّ جرًّا؛ لا أعلم أنني كتبت استدعاء من شيوخ الحديث والعلماء والحفاظ إلا وكتبتُ فيه استدعاءَ الإجازة لمن في العصر، وكلهم أجاب إلىٰ ذلك، ولا أعلم أحدًا ممن أدركته رَدَّ ذلك أو أنكره»(١). ومن أهمية هذا التقرير نجد أن الحافظ السخاوي نفسه، وفي بحث نظري للمسألة؛ يستدل بهذا التحقيق من ابن الجزري علىٰ صحة الرواية بالإجازة العامة، فيقول في فتح المغيث، وهو أعمد كتبه في علم الحديث: «وروىٰ بها [يعني بالإجازة العامة] ابن الجزري عن الميدومي وغيره، بل حكىٰ اتفاق من أدركه من شيوخ الحديث والعلماء والحفاظ؛ حيث لم يتوقف أحد منهم في الكتابة علىٰ استدعاءاته المتضمنة الاستجازة لأهل العصر»(٢)، ثم أورد بعدها أن شيخه الحافظ سمع وروىٰ بها، وذكر نظائر علىٰ ذلك، فلتراجع!

وهنا يذكر ابن الجزري روايته بهذه الإجازة العامة عن الصدر الميدومي ـ الشيخ العالي للعراقي ـ والذي به شاركه في كثير من الأسانيد، وكذا روايته عن خال جده ابن الخباز بالإجازة العامة، ثم يحكي وقوفه بعد ذلك علىٰ الإجازة الخاصة له، ثم وقوفه علىٰ السماع، كما حكينا سابقًا فيما يتعلق بالتهمة الأولىٰ، فيقول: «مع أني ربما حدثت بها [يعني الإجازة العامة] عن الشيخ أبي الفتح محمد بن محمد الميدومي، وعن الشيخ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن الخباز الأنصاري خال جدي أبي أبي، قبل أن وقفت علىٰ إجازته الخاصة منه، وأخبرني والدي تغمده الله تعالىٰ في رحمته أنه أخذني في زيارته فسمعت عليه كثيرًا، وتتبعت ذلك فلم أجده إلىٰ اليوم، والله تعالىٰ

(١) العوالي لشمس الدين الجزري، (ق ٧/ب).
(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (٢/٢٤٦).

ييسر إن شاء الله بمنه وكرمه»[١].

ففي كلامه من الإنصاف والأمانة والنزاهة ما فيه كما هو واضح، حتىٰ إنه في الأحاديث السابع والعشرين، والثالث والثلاثين، والسابع والثلاثين، والثامن والثلاثين، من هذه الأربعين يروىٰ عن الخباز ويصرح: «أخبرنا إجازة»، وكان يسعه أن يرويه بالسماع بناء علىٰ سماعه منه، أو يكتفي بأخبرنا التي يستعملها أكثر المحدثين المتأخرين للدلالة علىٰ الإجازة دون حدثنا، ولم يكن ليكون عليه عتب في ذلك، لكنه اختار الأحوط والأكمل بالتصريح بأخبرنا إجازةً، فضلًا عن تصريحه بكيفية التحمل تفصيلًا في مقدمة هذه العوالي كما ذكرناه[٢]، وهذا نزاهةٌ منه وبُعد عن التدليس والتشبُّع بمراحل. فلست أدري بعد ذلك ما العتب علىٰ ابن الجزري في صنيعه هذا، وقد صرح بالحافظ العراقي، واستعمل رسوم المحدثين في عصره للتوصل إلىٰ هذه الأسانيد العالية؟!

فالحاصل إذن أن وصف الحافظ السابق للكتاب أنه كأنه استخراج علىٰ كتاب العراقي، وصف دقيق ـ في مجمله وليس جميعه أيضًا، ولكن لبسط الكلام علىٰ هذا موضع آخر يناسبه ـ، والاستخراج نوع معروف قديم مقبول من ممارسات المحدثين، فما العيب علىٰ ابن الجزري فيه، لاسيما والمصنف مهتم بممارسات المحدثين في الاستخراج ويستعمل رسومهم في الموافقة والبدل ونحوها، كما في كتابنا هذا مرارًا وغيره، وقد شرحناها في مواضعها كلها،

(١) العوالي لشمس الدين الجزري، (ق ٧/ب ـ ٨/أ).

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال إنكار الحافظ السخاوي علىٰ بعض العلماء من قضاة عصره إكثاره من الرواية بالإجازة العامة بأخبرنا دون تنبيه، وأن هذا مصطلح جديد: الذيل علىٰ رفع الإصر، أو بغية العلماء والرواة، ت هلال وصبح، (ص: ٣٨٠).

فلماذا التهمة بالسرقة والإغارة مادام ابن الجزري قد وقع له الوصول إلىٰ هذه الأحاديث بإسناده، بعضه بالسماع وبعضه بالإجازة ـ ولو أكثره كما يقول الحافظ ـ، وكيف إذا أضيف إلىٰ ذلك تصريح ابن الجزري بفضيلة العراقي وتقدمه في هذا النوع من العوالي وأنه نبهه عليه وبه اقتدىٰ؟! بل نقول لو سُلِّم جدلًا أنه لم ينبه بتقدم العراقي، وقد استخرج علىٰ هذه الأحاديث بتلك الأسانيد فقصاراه عدمُ التنبيه علىٰ هذه الدلالة، وهذا أمر خفيف المؤونة، بل هذا في المتأخرين كثير، يعني الاستفادة دون التنبيه ـ وهذا أقل من النقل الحرفي أو النسخ وهو كثير أيضًا ـ، فقد أصبح هذا كالعرف أو لنقل الممارسة الكثيفة، وقد قال الحافظ نفسه في الكلام السابق: «وهذا أمرٌ أكثر منه المتأخرون ولم ينفرد به»، وشكاية الحافظ من ذلك معروفة كما وقع له ذلك في فتح الباري مع البدر العيني، وكذا شكاية تلميذه السيوطي، حتىٰ ألّف كتابه المشهور: الفارق بين المؤلف والسارق، ثم أنت عليمٌ بعد هذا باتهام السيوطي نفسه بأخذ كثير ممن سبقه، وكلام الحافظ السخاوي في ذلك معروف، وبقطع النظر عن الخصومة بينهما، فهذا أمر موجود بالعِيان في مصنفاته، بل حتىٰ الحافظ ابن حجر علىٰ جلالته فإنه معلوم بالنظر البسيط في فتح الباري أنه كثيرًا ما ينقل من بحوث شيخه ابن الملقن في التوضيح شرح البخاري، دون عزو أحيانًا أو كثيرًا. وأما ما يتعلق بالأوهام التي للمصنف، فالخطب فيها يسير، والكلام فيها آت.

وكذا أثير انتقاد علىٰ المصنِّف من نفس الجنس السابق، ولكن في **النظم** لا في الحديث. فينقل السخاوي عن ابن خطيب الناصرية: «أنه كان يُتَّهم في أول الأمر بالمجازفة، وأن البرهان قال له: أخبرني الجلال بن خطيب داريًّا أن ابن الجزري مَدَحَ أبا البقاء السبكي بقصيدةٍ زعم أنها له، بل وكتب خطَّه بذلك،

ثم بُيِّنَتْ للممدوح أنها في ديوان ابن قلاقس»[١]، وابن الجزري له قدرة فائقة في النظم، وما الجزرية والدرة والطيبة ببعيد، فقد سارت بها الركبان مسير الليل والنهار، ولذلك دافع عنه السخاوي نفسه بقوله: «وأما سرقة النظم؛ فلم يكن بمدفوعٍ عن النظم، فكَمْ له من تصنيفٍ نظمًا وكذا أوردتُ من نظمه في ترجمة أبي الوليد محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن الشِّحنة من الذَّيل على القضاة[٢] شيئًا من لغز ومطارحات ومن رجزه»[٣]، وساق له أشعارًا من مواردَ متعددة. وانتهاض السخاوي للدفع عن الجزري حسَنٌ، لاسيما إن لاحظنا أنه سبق النقل من كلام الحافظ لما أورد اتهام الجزري بالمجازفة في القول والحديث؛ أنه دفع عنه المجازفة في الحديث ـ بمعنى الجَعْل والكذب ـ وإن كان قال إنه يُغير، فهو دفعٌ فيه لمزٌ، ولكنه أعرض عن الدفع عنه فيما يتعلق بالمجازفة في القول، فتصرف السخاوي أحسن، وهو المنسجم مع تحسين الظن بالعلماء لاسيما من عُرف كالجزري بإتقان النظم، وعلى كل تقدير فإنّ التنقير عن مثل هذه الأشياء ولو ثبتت؛ لهو تفتيش عن الزلّات التي لا يخلو منها إنسان، لاسيما إن كانت يسيرة قليلة، تخالف السمتَ العام والسِّيرةَ المعروفة للعالِم، وليس في ذكرها فائدة ولا نكتة.

ومما لُمِز به ابن الجزري أيضًا بعض **الأوهام** الواقعة له في تصانيفه في الحديث، وأن منزلته في الحديث دون منزلته في القراءات.

قال الحافظ: «وخرّج لنفسه "أربعين عشارية" لقطها من أربعي شيخنا

(١) الضوء اللامع، (٩/٢٥٩).

(٢) انظر: الذيل على رفع الإصر، أو بغية العلماء والرواة، (ص: ٤١٥ ـ ٤١٦).

(٣) الضوء اللامع، (٩/٢٥٩ ـ ٢٦٠).

العراقي،...، ووهم فيها كثيرًا، وقد بينت وهمَه في كراسة، وخرّج جزءا فيه مسلسلات بالمصافحة وغيرها، جمَعَ أوهامَه فيها في جزءٍ مفرد حافظُ الشام ابن ناصر الدين، ووقفتُ عليه، وهو مفيد»[١]، وقال السخاوي: «وكذا انتقد عليه شيخُنا في مشيخة الجنيد البلياني من تخريجه»[٢]، وقال السيوطي: «وكان إمامًا في القراءات، لا نظير له في عصره في الدنيا، حافظًا للحديث، وغيرُه أتقنُ منه»[٣].

أقول: عبارة السيوطي الأخيرة حسنة وواقعية، فلا إشكال أن غير الجزري كان أتقن منه للحديث، فإن الفن الذي برع فيه وليس له فيه نظير في الدنيا في عصره هو القراءات، فلا يقول أحد إنه في منزلة ابن حجر وتلاميذه كالسخاوي والسيوطي في الحديث، ومع ذلك فهو حافظ إمام في الحديث، موصوف بالحفظ والإمامة كما تقدّم في عبارات الثناء عليه التي أوردناها، وقد قال السيوطي: «و[له] تخاريج في الحديث وعملٌ جيد، وصفه ابن حجر بالحفظ في مواضع عديدة من الدرر الكامنة»[٤]، وقد وصفه «بالشيخ الإمام المحدث» في تقريظه على الحصن الحصين كما تقدم، وكذا وصفه السخاوي بالحفظ، وابن ناصر بالإمامة، ووصفه بالحفظ جماعة كما تقدم في الثناء عليه، وقد اشتغل الجزري بالحديث كثيرًا ما بين السماع والإسماع، كما تبيّن من ترجمته، ولم يدخل مصرًا إلا وأسمعَ الحديث وطُلب منه السماع عليه، فضلًا عن الإقراء، وله فيه تآليف، كما ذكرناهما في مؤلفاته، وعملُه على رسوم المحدثين

(١) المجمع المؤسس، (٣/٢٢٧).
(٢) الضوء اللامع، (٩/٢٥٨).
(٣) ذيل طبقات الحفاظ، (ص: ٢٤٩).
(٤) ذيل طبقات الحفاظ، (ص: ٢٤٩).

بيِّن، ما بين أخذ المسلسلات، وانتقاء العوالي، والتخريج، وتنقيح البدل والمساواة والعلو ونحوها من أعمال المحدثين، والسماع والإسماع، وقد روىٰ عن جماعة كبيرة من أصحاب الفخر ابن البخاري، بل شارك مشايخه طلبًا للعلو كما تقدم، فروىٰ عن ابن الخباز خال جده، وعن أبي الفتح الميدومي، وكلاهما من شيوخ شيخه العراقي، وكذا عن البعلبكي والصلاح المقدسي وابن الشيرجي، وغيرهم من عوالي مشايخه، فله منزلته في الحديث ليس بأجنبي عنه ولا ضعيف فيه، ومهما قيل من انتقاده فالوهم حتْمٌ تامٌّ علىٰ سائر البشر، ولا يخلو محدث من وهم، لاسيما في الأعصار المتأخرة، وهذا السخاوي نفسه لم يحجز نفسَه عن شرح نظمه في علم الحديث: «الهداية»، ترجمه في أولها وذكر انه اعتنىٰ بالحديث، وقال في آخرها: «(وهي بلا شك اشْتَمَلت ـ علىٰ صِغر حجمها ـ علىٰ زِيَادَة أَنْوَاع وَمسَائِل، انْفرَد بأكثرها عَن غَيره، كَمَا بُيِّن ذَلِك في مجاله من هَذَا الشَّرْح»[(١)]، وقد استدل به في أبحاث في فتح المغيث، وقد أبنّا في الكلام الآتي علىٰ منهجه في هذا الكتاب عن كثير من أعماله الحديثية وصناعته فيه، فالأمر واضح.

والكتاب المذكور في أوهامه في أحاديث المسلسلات من مؤلفات ابن ناصر هو «النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية»[(٢)]، وهذا الجزء مطبوعٌ، وقد ذكرنا خطبته في منزلة المصنِّف والثناء عليه، وقد وقفت علىٰ هذا الجزء وجردْتُه وقارنته بمسلسلات المؤلف وعُشارياته، والانتقادات التي فيه حسَنَةٌ مليحة، وليس فيه تقليل من شأن المصنف البتة، بل وصفه في المقدمة بالإمامة والتحبير كما تقدَّم، والانتقاد والتتبع شأن العلماء في القديم والجديد، لا يغضّ من

(١) الغاية شرح الهداية، (ص: ٣٤٧).
(٢) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، (ص/ ٢٠٨).

منزلتهم، وقد قرأتُ الرسالةَ، وبلغ عددُ الملاحظات والاستدراكات والتنبيهات فيها: (٣٤) ملاحظةً، على (١٧) حديثًا أو إسنادًا. مع ملاحظة أن هذه الملاحظات وإن كان أغلبها في أوهام تتعلق بأسماء بعض الرواة أو نسبهم، عامتهم في الطبقات المتأخرة الواقعة في أسانيد المسلسلات؛ فإن بعضَها يتعلق بأحكام ابن الجزري على بعض الأحاديث أو الأسانيد. وبعضها الخطب فيه هيِّن، ولكن الدقة العلمية تقتضيه، وقد أفاد ابن ناصر الدين في بعضها، بخاصة في بحث أسانيد الخرقة، فجزاه الله خير الجزاء، وقد نقلناها في كتابنا في الكلام على الخرقة. كما أنني وقفتُ على استدراكٍ ذكره ابن ناصر على اسمٍ في جزء ابن الجزري في المسلسلات والعشاريات الذي يعلق عليه، وهو على الحديث المسلسل بوضع اليد على الكتف (ص: ٤٨٩) ووجدتُه جاء على الصواب في كتابِنا هذا، وإن كان على الخطأ في المسلسلات التي انتقدها عليه، وقد علَّقتُ عليه في موضعه من التحقيق رقم [٥٦]، مما يدلّ أن المصنّف كان يراجع ويحرر، وربما استفاد من هذه النَّقَدات، كما أن منها استدراكًا على إسناد المصنف لقراءة عاصم من طريق الباقر، (ص: ٤٩٣)، وقد ناقشتُه وبيَّنتُ فيه أن الصواب مع ابن الجزري بلا إشكال، وقد سُقتُه في موضعه من التحقيق رقم (٨٠). وقد فرَّقت تصحيحات ابن ناصر على الأحاديث التي وردت في كتابنا ـ منها بعض المسلسلات وطريق القرآن الكريم والخرقة ـ، على مواضعها من التحقيق والتخريج. والظاهر من المصنف أنه كان متواضعًا رجّاعًا يقبل النقد ويرحب به، وقد ذكر ذلك الحافظ ابن حجر نفسه حيث قال: «وكتب عنّي شيئًا من أول ما علقته على جمع رجال مسند أحمد متعقبًا، وبالغ في استحسان ما وقع من ذلك»[١]، والمقصود به غالبًا كتاب المصنف: «القصد الأحمد في

(١) المجمع المؤسس، (٣/٢٢٨).

رجال مسند أحمد» ، كذلك ذكر المصنف في جامع أسانيده أن الشمس الغوري الحنفي: «ونبَّهني علىٰ مواضع في النشر وغيره؛ فأحسن وأفاد»[(١)].

ومما يرتبط بذلك ما ذُكر من **عدم قوته في الفقه**. قال الحافظ: «وليس له في الفقه يدٌ، بل فنُّه الذي مهر فيه القراءات. وله عمل في الحديث، وله نظم وسط»[(٢)]، وقال الرضي الغزي: «وكانت بضاعته مزجاة في العلوم سوىٰ القراءات فإنه كان فيها علّامة زمانه»[(٣)]، وقال السيوطي: «ولم يكن له في الفقه معرفة»[(٤)].

والحق أن مثل هذه الإطلاقات نِسبية، ففرق بين أن يراد أنه ليس له في الفقه يدٌ أنه ليس من كبار الفقهاء المحققين، وبين أن يراد به أن بضاعته مزجاة بمعنىٰ أنه قليل العلم بالفقه، أو ليس له بالفقه معرفةٌ، فهذا لا يتأتّىٰ لقرائنَ واضحةٍ تقدمت في ترجمته، منها ما ذكره عن نفسه وذكره عنه غيره أنه أخذ الفقه الشافعي عن إمام الشافعية في عصره الجمال الإسنوي، وكذا عن غيره من كبار الشافعية كالبلقيني الذي انتهت إليه رياسة المذهب، والبهاء السبكي، فقال عن نفسه: «وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم الإسنوي وغيره»[(٥)]، وقال السخاويُّ: «وأخذ الفقه عن الإسنوي، والبُلقيني، والبهاء أبي البقاء السبكي»[(٦)]، وقد تقدم في ذكر مسيرته العلمية رحلته الثانية إلىٰ مصر التي لازم

(١) جامع أسانيده، (ص: ١٢٧).
(٢) المجمع المؤسس، (٣/٢٢٨)، ونقله السخاوي في الضوء اللامع، (٩/٢٥٩).
(٣) بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، (ص: ٩٩).
(٤) ذيل طبقات الحفاظ، (ص: ٢٤٩).
(٥) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٨).
(٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).

فيها الإسنوي، ولا شك أن جلالة المشايخ من أمارات وقرائن نبوغ التلاميذ، كيف وقد أذِن له في الإفتاء فقهاء شافعية كبار، إذ يقول: «وأجازه وأذِنَ له بالإفتاء شيخُ الإسلام أبو الفداء إسماعيل بن كثير سنة أربع وسبعين [٧٧٤هـ]، وكذلك أذن له الشيخ ضياء الدين[١] سنة ثمان وسبعين [٧٧٨هـ]، وكذلك شيخ الإسلام البُلْقيني سنة خمس وثمانين [٧٨٥هـ]»[٢]. وقال السخاوي: «وأذِنَ له غيرُ واحد بالإفتاء والتدريس والإقراء، بالعادلية، ثم مشيخة دار الحديث الأشرفية، ثم مشيخة تربة أم الصالح بعد شيخه ابن السلَّار»[٣]، وقد ذُكِر أن له كتابًا في الفقه الشافعي، وقد ذكر من ترجمه أنه «حَفِظَ التنبيه وغيره»[٤]، وهو كتاب التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي، وهو كتاب مشهور كان عليه الاعتماد في الحفظ والطلب لدى الشافعية في القرنين السادس والسابع، قبل أن يحلّ منهاج النووي ـ وبعض المصنفات الأخرى كالحاوي للقزويني ـ مكانه، وهو متن متين ليس بقصير ولا ضعيف، ولا يحفظه من الشافعية إلا الفقهاء لا المبتدئون، وقد حفظه النووي نفسه، وكذا ذُكر له تواليف في الفقه، فقد قال النُّوَيري: «وله كتابٌ في فقه الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ سماه بـ«المختار» بقَدْرِ وجيز الغزالي، ذكر فيه المفتَىٰ به عندهم»[٥]، وقد ذكر في دخوله الثاني بلاد العجم عندما أدخله تيمور لنك أنه ألف كتبًا كثيرة «في التفسير والحديث والفقه والعربية»[٦].

(١) هو القزويني القِرْمي المتقدم ذكره في رحلة مصر.
(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٨).
(٣) الضوء اللامع، (٩/٢٥٦).
(٤) الضوء اللامع، (٩/٢٥٦).
(٥) شرح طيبة النشر للنويري، (١/٣٥).
(٦) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٥١).

وسبق في مسيرته العلمية أنه ولِيَ قضاء الشافعية بدمشق أو كاد ولكن لم يتمّ له، وقد ولي قضاء القضاة في شيراز بعد هجرته مدة مديدة وكان يلقب فيها بالإمام الأعظم، «ووليَ قضاءَها وغيرِها من البلاد من جهة أولاد تِمُر مدةً طويلة»[١]، وقد تقدّم هذا جميعه فيما ذكرناه من ترجمته ومسيرته العلمية.

فهل يكون مَنْ هذا حاله ليس له معرفة بالفقه أو بضاعته فيه مزجاة؟ نعم لا ندّعي فيما يظهر لنا من حال الجزري ومصنفاته التي بلغتنا أنه كان من كبار فقهاء عصره؛ ولكن التوسط حسن، وكلا طرفيْ قصدِ الأمور ذميمُ، وقد يُحكم بهذه الأحكام حُكمًا نسبيًّا إذا قيلت بالمقارنة بكبار الفقهاء أو كان قائلها من كبار الفقهاء، أو حتىٰ إذا ما قورن الجزري نفسه في الفقه به في القراءات، فلا شك أنه لم يبلغ أحد في عصره شأوه في القراءات، ولكنّ الإنصافَ تبيينُ ما بينّاه حتىٰ لا يُظن خلافه كما قد يتبادر من قراءة العبارات السابق نقلُها.

وآخر ما نذكره من هذا الباب، ما قيل إنه **لم يكن محمود السيرة في القضاء**. وهو قول أرسله الحافظ باقتضاب: «ولم يكن محمود السيرة في القضاء»[٢]، ولا يبدو أن هذا النص متعلق بالولاية القضائية القصيرة التي وقعت له في دمشق، بسبب أنه لم يباشرها أصلًا، فكيف تكون له فيها سيرة محمودة أو مذمومة، إلا أن يراد ما وقع له بسببها من المنازعات، وقد ذكرنا حكايتها وسياقها تفصيلًا، لكن ليس لهذا دخل في نفس سيرة القضاء. فالظاهر أن كلام ابن حجر عن قضاء ابن الجزري في شيراز، ونحوها من هذه الأماكن، ولا ندري عن تفاصيل ذلك شيئًا فيما نُقل لنا، بل ظاهر ما تقدم نقله، وذكره الحافظ

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٢٥٧/٩)، وانظر: إنباء الغمر، (٤٦٦/٣).
(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٤٦٨/٣).

نفسه يخالف ذلك، فقد قال ابنُ خطيب الناصرية: «فسكن شيراز ووَلي بها قضاءَ القضاة مدة سنين»[١]، وقال السخاوي: «فتحول لشيراز، ونشر بها أيضًا القراءات والحديث، وانتفعوا به، ووَلِيَ قضاءَها وغيرِها من البلاد من جهة أولاد تِمُر مدةً طويلة»[٢]، وعظُم شأنه هناك حتىٰ إنه «كان يلقب في بلاده: الإمام الأعظم»[٣]، فالله أعلم بحقيقة الحال.

وإذا جاز لنا في الختام أن نزيد شيئًا علىٰ ما تقدم من بحث هذه الانتقادات، بعد ما ذكرناه من منزلة ابن الجزري وثناء العلماء عليه، فنقول: لقد كان ابن الجزري من كِبار العلماء في عصره، وقد جمع بين جلالة العلم ووجاهة الدولة، وبعض ما ورد في سياق التاريخ يدل علىٰ منزلته في جميع الدول التي عاش فيها، في بلاد العرب، والروم، والعجم، ومنها تعيينه للقضاء وتصدره للإقراء وانتهاء رياسة هذا العلم إليه حتىٰ يومِنا هذا، ويكفي منزلته العلمية أنه غيَّر السنة العلمية للإقراء المنتظِم بإضافته القراءات الثلاثة فصار الإقراء بالعشرية، وانتصر لها في النشر، واحتج بأنها لا تقل عن السبع، وانتهض لذلك في كتابه منجد المقرئين، مما يدل علىٰ علو منزلته في العلم، ويدلّ علىٰ مكانته أيضًا زيارته الأخيرة لمصر ودخوله إليها دخولًا حافلًا مشهودًا، وقعود القضاة لسماع صحيح البخاري منه مع وفرة أعيان المحدثين الكبار وقتها، حتىٰ كانت الملوك تراسله بالهدايا، ويرسل هو بالهدايا والتحف من عند الملوك لمن شاء كما تقدم، فرحمه الله رحمة واسعة وغفر له.



(١) بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، (ص: ٩٩).
(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٢٥٧/٩)، وانظر: إنباء الغمر، (٤٦٦/٣).
(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٤٦٧/٣).

١٤ ـ الجزري والأشعثيات:

لم يتكلم أحد ممن ترجم ابن الجزري في مذهبه العقدي بما يخالف أنه كان من أهل السنة شافعيًّا، ولكنّ بعض العلماء من الإمامية الذين ترجموه قد أثنوا عليه وليّنوا فيه القول، لأجل كتابٍ له سيأتي بحثه، وهو الأشعثيات، وهو صحيفة مروية عن موسىٰ الكاظم عن آبائه، كما سيأتي، ولذا أردت إفراد البحث فيه هنا لمّا لم أرَ أحدًا تعرض لبحث هذه المسألة ممن تكلم عن سيرة ابن الجزري، ولملاءمته لموضوع الكتاب كما لا يخفىٰ.

فكما سبقت الإشارة، ثمة موقفٌ ودي من ابن الجزري لدىٰ الإمامية، وقد تقدّم معنا وصفُ المؤرخ الإمامي محمد باقر الخوانساري (١٣١٣هـ) له بقوله: «الفاضل المتبحِّر المقرئ شمس الدين محمد بن محمد الجزري الشافعي، كان من جملة متأخري المحدِّثين من المخالفين، وله ذكر في كتب المتأخّرين من المؤلفين»[١]، وفيه أيضًا النص علىٰ أنه من المخالفين، ونجد أن الشيخ عباسًا القمي (١٣٥٩هـ) يقول عنه: «الفاضل المقري»[٢].

ونسب هذه الأشعثيات إليه جماعةٌ منهم. قال المجلسي: «أخبار الأشعثيات: كانت مشهورةً بين الخاصة والعامة، وقد جمع الشيخ محمد بن محمد بن الجزري الشافعي أربعين حديثًا كلها من تلك الأخبار المذكورة في النوادر بهذا السند، قال في أوله: أردتُ جمعَ أربعين حديثًا من رواية أهل البيت الطيبين الطاهرين، حشَرَنا اللهُ في زُمرتهم وأماتنا علىٰ محبتهم، من الصحيفة التي ساقها الحافظ أبو أحمد بن عدي»[٣]، وقال الخوانساري عنه: «موصوفًا في بعض المواضع

(١) روضات الجنات، (١١٦/٨).
(٢) الكنىٰ والألقاب، (٢٤٣/١).
(٣) بحار الأنوار، (٧٢/١٠٢).

بصاحب كتاب الأربعين»[١]، وذكره محسن الأمين مرارًا وأثبت له هذه الأربعين الأشعثيات ناقلًا عن مستدركات البحار، وقال في ترجمة الأشعث: «وصرح برواية ابن عدي عنه: محمد بن محمد الجزري الشافعي في الأربعين حديثًا التي جمعها من كتاب الأشعثيات علىٰ ما حُكِي [وذلك لأنه لم يره]، فقال فيه: عن عبد الله بن أحمد بن عدي، عن محمد بن محمد بن الأشعث، عن موسىٰ بن إسماعيل بن موسىٰ بن جعفر، عن أبيه إسماعيل، عن أبيه موسىٰ، عن آبائه ﷺ»[٢]، وذكر الشيخ الأميني صاحب الغدير أنه أثناء سفره إلىٰ الهند عام (١٣٨٠هـ) لزيارة مكتباتها الإسلامية العامرة المكتظة بالنوادر والنفائس، اطلع علىٰ مجموع من شوارد الكتب القيمة، ذكر قائمةً بها، ومنها: الأربعون الزاهرة لابن الجزري[٣].

والأشعثيات صحيفة يرويها محمد بن الأشعث الكوفي، وهو راوٍ متهم من الغلاة، له صحيفة عن موسىٰ بن إسماعيل بن موسىٰ بن جعفر بن محمد، عن آبائه، عامتها مناكير وموضوعات، وهو متهم[٤]، قال عنه الدارقطني: «آية من آيات الله، ذلك الكتاب هو وضعه، أعني العلويات»[٥]، وقد وقف عليه الحافظ ابن حجر: «وقد وقفت علىٰ بعض الكتاب المذكور، وسماه السنن، ورتَّبه علىٰ الأبواب، وكله بسند واحد»[٦].

وقد لقيه الحافظ ابن عدي الجرجاني، كتب عنه، وحكىٰ لقاءه له وتبينه

(١) روضات الجنات، (٨/١١٦).
(٢) أعيان الشيعة، (٩/٤٠٣).
(٣) انظر: ربع قرن مع العلامة الأميني للحاج حسين الشاكري، (ص: ١٢٦).
(٤) انظر: الميزان، (٤/٢٨)، والكشف الحثيث، (ص: ٢٤٧).
(٥) سؤالات حمزة للدارقطني، (ص: ١٠١).
(٦) لسان الميزان، (٧/٤٧٧).

كذبه، فقال: «مُحَمد بْن مُحَمد بْن الأشعث أَبُو الحسن الكوفي: مقيم بمصر، كتبتُ عنه بها، حَمَلَهُ شِدّةُ مَيلِه إِلَىٰ التشيُّع أن أخرج لنا نسختَه قريبًا من ألف حديث عن: موسىٰ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمد، عَنْ أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ إِلَىٰ أن ينتهي إِلَىٰ عليٍّ والنبي ﷺ، كتاب كتاب، يُخرجه إلينا بخطٍّ طريٍّ عَلَىٰ كاغَدٍ جديدٍ، فِيهَا مقاطيع، وعامتها مسندة، مناكير كلها أو عامتها، فذكرنا روايته هذه الأحاديث عن موسىٰ هذا لأبي عَبد اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَر بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيّ بْن أَبِي طالب، وَكَانَ شيخًا من أهل البيت بمصر، وَهو أخُ الناصر، وكان أكبر منه، فقال لنا: كان موسىٰ هذا جاري بالمدينة أربعين سنة، ما ذكر قطُّ أنَّ عنده شيئًا من الرواية، لا عن أبيه، ولا عن غيره»[١].

وروىٰ بإسناده هذا ابنُ عدي عنه في تلك الترجمة عن هذه الصحيفة: «حَدَّثَنَا مُحَمد بن مُحَمد بن الأشعث، حَدَّثني مُوسَىٰ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمد، حَدَّثني أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ، قَال: قَال رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَرَأَىٰ قَصْرَ بَلُّورٍ، فَقَالَ: نِعْمَ القصْرُ البِلُّور»[٢]، ثم ساق أحاديث، وعدتها (١٨) حديثًا، ثم قال: «قَالَ الشيخ: وهذه النسخة كتبتُها عنه، وهي قريبة من ألفِ حديث، وكتبت عامَّتَها عنه، وهذه الأحاديث وغيرها من المناكير فِي هذه النسخة، وفيها أخبارٌ مما يوافِقُ مُتونُها متونَ أهل الصِّدْق، وكان مُتَّهَمًا فِي هذه النسخة، ولم أجد له فِيهَا أصلًا، كَانَ يُخْرِج إلينا بخطٍّ طريٍّ وكاغَدٍ جديد»[٣]. وهو كتابٌ مقبول

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٥٦٥/٧).
(٢) الكامل، (٥٦٥/٧).
(٣) الكامل، (٥٦٧/٧).

معظَّم عند علماء الشيعة، وراويه ثقة، ويعرف عندهم بالأشعثيات والجعفريات[(١)].

وأما **كتاب ابن الجزري** المذكور؛ فقد طُبع بعنوان: «الأربعون الزاهرة المنسوبة إلىٰ العترة الطاهرة (منتخب الأشعثيات) لشمس الدين محمّد بن محمّد الجزري الدمشقي»، تحقيق: محمد جواد نور محمدي، ولا أعرف له نسخًا مخطوطة، ولكن ذكر عبد العزيز الطباطبائي «أن له نسخةً في المكتبة الناصرية في لكهنو وهي مكتبة العلامة صاحب (العبقات)»[(٢)]، وأما المحقق فذكر نسخةً له في مكتبة المرعشي، فقال ـ ما ترجمته إلىٰ العربية ـ في الأصل الفارسي: «النسخة الوحيدة المعروفة من هذه الرسالة هي النسخة رقم (٤٦٣٨) من مكتبة آية الله مرعشي، والتي كتبت في جمادىٰ عام (٨٤٩ هـ) (بعد ستة عشر عامًا من وفاة المؤلف)، وهي مخطوطة منسوخة جميلة ومكتوبة بعناية علىٰ ٣٢ ورقة، أحد عشر سطرًا»[(٣)]، وأورد صورتين لها، ثم ذكر أنه ورد في آخر النسخة: «تمّ الأربعون الزّاهرة المنسوبة إلىٰ العترة الطّاهرة، وكتب في جمادىٰ الأوّل سنة ٨٤٩هـ».

وقد فحصتُ هذا الكتاب وتأملت أسانيدَه ومتونه، وتبيّن لي ثبوته عنه، وخطته فيه، كما سيأتي.

فيقول في خطبته: «وجمع الناس في ذلك أربعينات كثيرة مشهورة، في

---

(١) انظر: الكافي للكليني، (٧/٦٢)، والنجاشي، رجال النجاشي، (ص: ٢٦)، رقم (٤٨)، ورجال الكشي، (٢/٧٩٢)، وابن طاووس، إقبال الأعمال، (ص: ٢٤٨)، والحلي، الخلاصة، (ص: ٨١)، والنوري، خاتمة مستدرك الوسائل، (١/٩٥)، والطهراني، الذريعة، (٢/١١٠).

(٢) أهل البيت عليهم السلام في المكتبة العربية، مجلة تراثنا، (١/٢٠).

(٣) الأربعون الزاهرة، (ص: ١٥٨). وعزا ذلك إلىٰ: قائمة المخطوطات في مكتبة آية الله مرعشي، السيد أحمد حسيني، المجلد ١٢، ص: ٢٠٦.

أنواع مطلقة ومحصورة. فأردتُ جمع أربعين حديثًا من رواية أهل البيت الطيبين الطاهرين، حشرنا الله تعالىٰ في زمرتهم وأماتنا علىٰ محبتهم، من الصحيفة التي ساقها الحافظ أبو أحمد بن عدي رحمه الله. اقتصرتُ منها علىٰ هذا القدر، فما من حديثٍ منها إلا وله شاهد من كتب الحديث المسندة، وأصل في كتب الإسلام المعتمدة، ذكرتُها بإسناد واحد، معتمدًا علىٰ ما لها من المتابعات والشواهد، ليسهل حفظها لقلة ألفاظها، وختمتُها بحديث جليل مسلسل من حديثهم، صح عندنا من تحديثهم، وسمّيتُها الأربعين الزاهرة المنسوبة إلىٰ العترة الطاهرة، والله المستعان، وعليه التكلان».

فبيّن في هذه الخطبة خطتَه أن غرضه ذكر أربعين حديثًا من رواية أهل البيت، وأنه اعتمد صحيفة الأشعث التي أوردها الحافظ ابن عدي في الكامل، وأنه إنما اعتمد منها الأحاديث الثابتة في كتب الإسلام المعتمدة، يعني أنه انتقىٰ منها ما له أصل صحيح أو ثابت، دون المناكير والموضوعات التي انفردت بها هذه الصحيفة، ولعله لذلك أسماه «المنسوبة»، كي يبرأ من نسبتها إليهم من هذا الطريق، ثم سيأتي أنه نص علىٰ اتهام الأشعث في خاتمة هذا الكتاب كي يبرأ من تبعته، كما أنه ختمها بحديث مسلسل ذكر أنه «صح عندنا من تحديثهم»، إشارةً إلىٰ أن سائر الأحاديث من الطريق الآخر ـ فإنها كلها بإسناد واحد ـ لا تصح عنده، وإنما أوردها اتكالًا علىٰ متابعاتها وشواهدها الصحيحة، فالضعيف ليس كل ما يرويه ضعيفًا إذا ثبت من طرق أخرىٰ، بل ولا المتهم كما هو معروف. وسيأتي أنه سيورد في هذا الكتاب حديث تحريم المتعة، وهو مضاد لاعتقاد حليتها لدىٰ الإمامية.

وساق في ذكره الإسناد الأول سياقته التي توصّل بها إلىٰ تلك الصحيفة

من رواية ابن عدي في الكامل، فقال:

«أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ الكبير، الزاهد الورع، أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحبّ المقدسي الصالحي ﷺ، فيما شافهني به غير مرّة، عن شيخه الإمام العالم الكبير قاضي القضاة تقيّ الدين سليمان بن حمزة المقدسي الحنبلي، قال: أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ الكبير صاحب التصانيف محمود بن إبراهيم بن سفيان بن منده، في كتابه إليّ من أصفهان، قال: أخبرنا الإمام الحافظ الكبير أبو موسىٰ محمد بن أبي بكر المديني، أخبرنا أبو زكريا يحيىٰ بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن منده الإصبهاني، أخبرنا عمي أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده، أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد بن حفص الهروي، أخبرنا الحافظ أبو أحمد عبد الله بن أحمد بن عديّ.

حيلولة: وأخبرنا أعلىٰ من هذا بدرجة، أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين البنّاء الشيرازي، ثم الصالحي في آخرين مشافهة، عن الشيخ أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، أخبرنا أبو حفص عمر بن معمر الدارقزي إجازة إن لم يكن سماعًا، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي، أخبرنا أبو بكر أحمد بن عليّ الحافظ، أخبرنا القاضي أبو محمد الحسن بن الحسين الاستراباذي، أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، أخبرنا أبو الحسن محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي نزيل مصر، حدّثني موسىٰ بن إسماعيل بن موسىٰ بن جعفر بن محمد...».

والطريق الأول الذي ساقه هو عن شيخه المحب ابن الصامت، وهو من جلة مشايخه، ترجمناه في المشيخة المفردة (١٦)، وبينا هناك سماعه عن شيخه سليمان بن حمزة، والطريق الثاني عن شيخه ابن البناء، وهو المعروف بابن

المهندس وزغلِش، ترجمناه في المشيخة المفردة (٥)، وهو من مشايخه الذين أكثر عنهم، وهو من عواليه، وروىٰ هنا عن الفخر البخاري، وهذا هو الإسناد المشهور له، روىٰ له به المصنف في كتابنا، ثم ساق الأحاديث.

وبالنظر في مادة الكتاب، فقد انتقىٰ الجزري أربعين حديثًا نظيفًا، كثير منها في الصحيحين وعامتها في السنن، والمسند، وما خارجه فإنما هو في مثل كتاب البزار، أو له شواهد في السنن، متوصلًا بها إلىٰ كتاب ابن عدي عن صحيفة هذا الأشعث. ويلاحظ أنه قد أخرج حديث تحريم المتعة، (رقم ٣٤)، وهنا قال المحقق: «لم يوجد في الجعفريات»! ، وبيّن الجزري صحتَه والاتفاق عليه من حديث عليّ رضي الله عنه.

وبعد تمام الحديث الثامن والثلاثين قال: «وهذا آخر ما أردتُ انتخابه من الصحيفة المذكورة، المنسوبة إلىٰ حديث السيّد الكبير الورع الصالح الإمام موسىٰ بن السيّد الكبير الكامل إسماعيل بن الإمام موسىٰ الكاظم بن الإمام جعفر الصادق بن الإمام محمد الباقر بن الإمام زين العابدين بن الإمام سيّد الشهداء الحسين بن الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، عن آبائه الطاهرين رضوان الله عليهم أجمعين.

وموسىٰ المذكور سيّد جليل، هو وأبوه من كبار سادات المدينة. والمشهور عند أهل النسب من نسله جعفر بن موسىٰ بن إسماعيل بن موسىٰ الكاظم، ويقال له ابن أم كلثوم الحسينية، وله عقب من السادات نزلوا الشام ومصر ويُعرفون قديمًا ببني الكلثمية من أجل ذلك.

والراوي عنه أبو الحسن محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي، نزل مصر وحدّث بها، وروىٰ عنه الحافظ أبو أحمد بن عديّ وغيره، واتُّهم بهذه الصحيفة.

وقد تقدّم أن اعتمادنا في هذه الأحاديث علىٰ من خرّجها من الأئمة المذكورين، والله أعلم».

وفي هذا النص يصرح بأن اعتماده علىٰ الأحاديث الصحيحة التي اتفق أن روتها هذه الصحيفة، التي يصرح أنها «المنسوبة إلىٰ حديث السيّد الكبير الورع الصالح الإمام موسىٰ»، ثم يبيّن حال الراوي عنه الأشعث، وأنه متهم بهذه الصحيفة. وبذلك خرج ابن الجزري من عهدته بالنص علىٰ حاله.

ثم ختم بالحديث المسلسل بالقول: أشهد بالله وأشهد لله رقم (٣٩)، رواه عن: نسيم الدين محمد بن مسعود الكازروني ـ قال: فيما شافهني به بالحرم الشريف ـ، والحافظ جمال الدين بن يوسف بن محمد السرمري ـ بدمشق ـ، والمعمر أبو علي الحسن بن هلال الصالحي ـ دمشق، ومتنه: «إن مدمن الخمر كعابد وثن»، قلت: أربعتهم شيوخه، وقد ترجمناهم في المشيخة.

ثم قال: «هذا حديث حسن الإسناد، جليل المقدار، من رواية هؤلاء السادة الأخيار، أئمة آل البيت الأبرار. رواه الحافظ أبو نعيم الإصبهاني في الحلية، وقال: هذا حديث صحيح ثابت، روته العترة الطاهرة الطيبة عليهم السلام، ولم نكتبه علىٰ هذا الشرط بالله ولله إلا من هذا الشيخ .ورُوي عن النبي ﷺ من غير طريق».

وقد أخرج ابن الجزري هذا الحديث في مسلسلاته، الحديث الخامس، بالسياقة نفسها، عن شيخه ابن هلال الدقاق وحده، وعليه التعليق نفسه أيضًا، مع زيادة في آخره في شرحه.

والذي ترجح لي أن هذا الكتاب ثابت لابن الجزري، حيث إنه مروي

بإسناده إلىٰ مشايخه المعروفين، والظاهر أنه كما ذكر في خطته وخاتمته، كأنه اتخذها وسيلة للرواية عن أهل البيت هذه الأحاديث، ومن هذه الصحيفة التي يعظمها الشيعة، وإن كان انتقىٰ منها ما يعتمد عليه من الحديث مما في الصحيحين وسائر الكتب المعروفة، ثم أخرج حديث تحريم المتعة ـ وإن لم يكن في الأشعثيات بحسب ما قال المحقق ـ ليزيد في البراءة مما ليس بحقٍّ في هذه الصحيفة، ويبدو أن هذا كله كان في سياق وجوده في مُلك تيمور لنك الذي كان ينتحل التشيع كما هو معلوم، وأن ابن الجزري اجتهد في دعوتهم بهذه الطريق، ولم يتخل عن اعتقاده والجهر بالحق، كما تقدم بيان الشواهد علىٰ ذلك.

ومع ذلك فيبقىٰ أن يقال إنه لا حاجة ولا غنية للالتصاق بمثل هذه الصحيفة المكذوبة عن هذا الراوي المتهم، حتىٰ وإن انتقىٰ منها من المتون ما هو صحيح في نفسه أو له أصل، بل الشأن الترفُّع عن الاتصال بمثل هذه الصحيفة، لاسيما أن ابن عدي إنما كتب عنها للُقِيِّه لهذا الشيخ، وهو نفسه بيَّنَ اتهامَه له بوضعها، ولم يذكرها في كتابه كي تُروىٰ عنه، وإنما يرويها الإمامية بأسانيدهم إلىٰ الأشعث، فكان الأجدر والأليق بمنزلة المصنف ورتبته في العلم والدين والقرآن أن يتنزه عن مثل ذلك، ولكن كما تقدم فإن السياق له أحكامه، ونحن نحكم من بعيد، ولكن ما يصلح للاعتذار لا يلزم أن يحسن في التسويغ فضلًا عن القبول أو التصحيح، والله العالم بحقيقة الحال.

١٥ ـ مصادر ترجمته:

أذكر فيما يلي أهمّ مصادر ترجمة ابن الجزري التي وقفتُ عليها واطلعتُ فيها علىٰ ذِكره، وهي أغلب المصادر، وأذكرها مرتَّبة بحسب التاريخ:

* تاريخ ابن حجي، (١٢٢/١).
* غاية النهاية للمصنِّف، (٢٤٧/٢ ـ ٢٥١) ـ جامع أسانيد ابن الجزري.
* إنباء الغُمْر بأبناء العمر، (٤٦٦/٣).
* المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢٢٢/٣) كلاهما للحافظ ابن حجر.
* بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين (ص: ٩٧).
* الدليل الشافي علىٰ المنهل الصافي لابن تغري بردي، (٦٩٧/٢).
* الضوء اللامع، (٢٥٥/٩).
* الذيل التام علىٰ دول الإسلام، (٥٦٤/١).
* الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، (ص: ٥٨) ثلاثتها للسخاوي.
* ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٤٩).
* طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٤٩).
* قضاة دمشق لابن طولون، (ص: ١٢١ ـ ١٢٢).
* طبقات المفسرين للداوودي، (٦٤/٢).
* الأنس الجليل للعليمي، (١٠٩/٢).
* الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاش كبرىٰ زاده، (ص: ٢٥).
* شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، (٢٩٨/٩).

- ديوان الإسلام للغزي، (٢/١١٣).
- طبقات المفسرين للأدنه وي، (ص: ٣٢٠).
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، (٢/٢٥٧).
- روضات الجنات للخوانساري، (٨/١٦٦).
- فهرس الفهارس للكتاني، (١/٣٠٤).



ثانيًا: المصنَّف

١ ـ عنوان الكتاب:

إنّ العنوان الوارد على غِلاف النُّسخة المخطوطة هو «مناقب الأسد الغالب، مُمزِّق الكتائب، ومُظْهِر العجائب، ليث بني غالب أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب». والذي يظهر أن هذه العنونة من صُنْع الناسخ وأنه انتزعها من خُطبَة المصنِّف، إذ يقول: «فهذه أحاديثُ مسنَدَةٌ، مما تواتر وصحَّ وحَسُنَ من أَسْنَى مناقب الأسد الغالب، مفرِّق الكتائب، ومُظْهِر العجائب، ليث بني غالب أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه وأرضاه».

فلم ينصَّ المصنِّفُ على اسم كتابه أو عنوانه، وإنما وصَفَه بهذا الوصف، وهو مغايرٌ إلى حدٍّ ما لما أُثْبِتَ على الغلاف، إذ فيه الوصف بأن تلك النصوص من «أسنى مناقب» عليٍّ ﵁، كما أن هناك اختلافًا في قراءة كلمة «مفرِّق» التي يغلب على الظنّ أنها كذلك في خطبة الكتاب، عمّا أثبته كاتب النسخة على الطرة «ممزِّق».

ثم رجع المصنِّف ـ وربما الناسخ ـ في خاتمة الكتاب ليقول: «هذا آخِرُ ما تيسَّر جَمْعُه وروايته من أسنى مناقب أمير المؤمنين الإمام أبي الحسن علي بن أبي طالب ﵁ على يد مؤلِّفه محمد بن محمد بن محمد الجزري عفا الله عنه»، فكرَّر ذِكْر: «أسنى المناقب».

والذي ظَهَر لي واخترتُه أن العنونة التي أثبتها كاتب النسخة ليست الأقوىٰ، فإن الظاهر من سياق الخطبة أن هذه السَّجعة لم يُرد بها تسمية الكتاب، وإنما مجرد وصفِه بأنه أحاديث مسندة متواترة وصحيحة وحسنة، مع الثناء علىٰ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﵁ بهذه الأوصاف، وأتىٰ بها مسجوعة علىٰ عادة أغلب المصنّفين في مقدمات كتبهم كما هو التقليد العلمي لهذه العصور. كما أن إثباتَ ذلك عنوانًا للكتاب لا يخلو من تطويل وثِقَل. ولم أقف علىٰ من سمّىٰ الكتابَ بهذا الاسم من العلماء الذين ذكروه.

فالذي ترجَّح لديّ أن المصنِّف لم ينصّ علىٰ اسمٍ لكتابه، وإنما وصفه وصفًا، وبناءً علىٰ ذلك فقد أثبتُّ عنوانًا للكتاب: «أسنىٰ المطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»، لسببين رئيسيْن:

* **الأول**: أنه الاسم الذي سمّىٰ به العلماءُ هذا الكتاب، منذ عصر المصنِّف نفسه، كما سيأتي في توكيد نسبة الكتاب للمصنِّف، هربًا من التطويل والتكرار. وهذا يستلزم أن الكتاب كان معروفًا بهذا الاسم في زمن المصنِّف وما بعده بيسير. فهذا يدلّ علىٰ أحد أمرين: إما أن هذا كان تسمية المصنِّف لكتابه، وإن لم ينصّ علىٰ ذلك في مقدمة الكتاب أو متنه، وهذا واردٌ، فلا يلزم أن ينص المؤلف نصًّا علىٰ عنوان كتابه، وإن كان هذا مستحبًّا علىٰ ما يُذكر في واجبات مقدمات الكتُب. أو أن هذا العنوان قد استلّه العلماء والمعاصرون للمصنِّف من كتابه نفسِه، وهذا هو السبب الثاني.

* **الثاني**: أنه قد ورد ـ كما تقدَّم نقلُه ـ أن المصنِّف قد وصف كتابَه بأنه «أسنىٰ المناقب». ونحن وإن قررنا أنه لا يظهر أن تلك الأوصاف قد جاءت من المصنِّف علىٰ سبيل التسمية، بل الوصف، ولكن هذا إذا انضمّ مع توارد

العلماء منذ عصر المؤلف علىٰ تسمية الكتاب «أسنىٰ المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»؛ فإنه يزيد من وجاهة ترجيح هذا العنوان. ولا يبعُد أن تكون تلك التسمية من العلماء مستقاةً من هذا الوصف، مع ما فيه من سجَع حسن وقصير وغير متكلَّف. فهو أولىٰ علىٰ كل حال من التسمية المطوّلة الواردة علىٰ غلاف المخطوط.

وقد أثبتت الطبعة المكية القديمة (١٣٢٤هـ) بالمطبعة الميرية العنوانَ كما اخترناه: «أسنىٰ المطالب في مناقب سيدنا عليّ بن أبي طالب».

٢ ـ نسبته إليه:

لا شكّ في صِحّة نسبة هذا الكتاب لابن الجزري ﵀، وأنواع الأدلة علىٰ ذلك كثيرة:

※ أولًا: نسبةُ العلماءِ الكتابَ للمصنِّف، وقراءته عليه، واتصالهم به، ونقلهم عنه.

وهذا له تعلقٌ بتسمية الكتاب، وهي النقطة السابقة، وإنما أرجأنا النقلَ فيها إلىٰ هنا تحاشيًا للتكرار.

وأقدم النصوص التي وقفتُ عليها في ذكر الكتاب، واسمه، بما يوثِّق نسبته، ويبيّن اسمَه: ما ذكره السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) في الضوء اللامع، من قراءةِ بعض طلبة العلم للكتاب أو بعضِه علىٰ ابن الجزري، ويبدو أن ذلك كان في مجاورته بمكة، أو حجِّه، حيث إن ثلاثةَ المذكورين مكيّون أو ماتوا بمكة، وقد أرَّخ ذلك عام (٨٢٣هـ). فقال في ترجمة: محمد بن مفتاح بن فطيس القباني: «سمِعَ علىٰ ابن الجزري في سنة ثلاث وعشرين بعضَ كتابه: أسنىٰ

المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»، وفي ترجمة: محمد بن مقبل بن عبد الله بن عبد الرحمن البغدادي الأصل المكي: «سمِع علىٰ ابن الجزري في سنة ثلاث وعشرين بعضَ كتابه: أسنىٰ المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»، وفي ترجمة والدِه مُقبل: «ممن سمع علىٰ ابن الجزري في سنة ثلاث وعشرين كتابه: أسنىٰ المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»[1]، فقرأ الولَدُ والوالِدُ كلاهما عليه الكتابَ أو بعضَه.

ويبدو مع اتحاد المكان والتاريخ أن الشيخ قد عقد مجلسًا لإقراء هذا الكتاب، أو كان ضمن مجالسه عمومًا أثناء مجاورته بمكة أو الحج. وقد كانت قراءة الكتب ـ أو سماعها ـ علىٰ المصنِّفين، وعلىٰ غيرهم، من العادات والتقاليد العلمية المعروفة في ذلك العصر وقبله وبعدَه، كما أن هذا الكتاب مسندٌ في أغلب أحاديثه، وفيه مسلسلاتٌ، فهذا مما يزيد من قيمة قراءته علىٰ مصنِّفه لتتصل أسانيدُ القُرَّاء بهذه الأحاديث والمسلسلات.

وقد ذكر السخاوي الكتابَ، ونص عليه بالاسم نفسه، في سرده لمؤلفات ابن الجزري[2].

ونقل عنه السيوطي (ت: ٩١١هـ)، وسمّاه، فقال في جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير: «قال الشيخ شمس الدين ابن الجزري في كتاب أسنىٰ المطالب في مناقب علي بن أبي طالب: أضافني الشيخ محمد بن مسعود الكازروني في المَشْعَر الحرام بأحد الأسودين: التمر والماء»، فذكر المسلسل بالضيافة علىٰ الأسودين، ثم قال: «قال ابن الجزري: غريبٌ جدًّا لم يقع لنا إلا

(١) انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (١٠/٥٢، ٥٣، ١٦٧)، علىٰ التوالي.
(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧ ـ ٢٥٨).

بهذا الإسناد»[(١)].

وفي كنز العمال لعلاء الدين المتقي الهندي (٩٧٥هـ)، نقل الحديثَ المرويّ عن علي: «ما أرىٰ رجلًا أدرك عقلَه يبيت حتىٰ يقرأ هذه الآية: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾، ولو تعلمون ما فيها لما تركتموها علىٰ حال...» الحديثَ، ثم قال: «الديلميُّ وشيخُ شيوخِنا الحافظ شمس الدين بن الجزري في كتاب أسنىٰ المطالب في مناقب علي بن أبي طالب، مسلسلًا يقول كلُّ راوٍ من رواته: ما تركتُ قراءَتَها كلَّ ليلةٍ منذ بلغني هذا الحديثُ، وقال: صالحُ الإسناد»[(٢)].

وفي الكتابِ نفسِه، نقل حديثًا مسلسلًا بالتجربة، ثم قال: «وقال الحافظ شمس الدين بن الجزري في كتاب أسنىٰ المطالب في مناقب علي بن أبي طالب: أخبرنا شيخنا الإمام المحدث جمال الدين محمد بن يوسف بن محمد بن مسعود السُّرَّمَرِّي مشافهة»، فذكره، ثم قال: «قال ابن الجزري: ولم أسمع شيخَنا السُّرَّمَرِّي[(٣)] يقول شيئًا، ولكن جرّبتُه فوجدتُه كذلك، قلتُ: وسمعتُ هذا الحديثَ من الحافظ تقي الدين محمد بن فهد بسماعِه من الجزري حَسَنَ التسلسُل»[(٤)].

(١) الجامع الكبير للسيوطي، (١٨/٣٧٦ ـ ٣٧٧) (٤/٣٣٨٤). والحديث المذكور في كتابنا برقم [٥٣]، وكذا التعليق عليه.

(٢) كنز العمال، (٢/٣٠١) رقم (٤٠٥٩). والحديث المذكور في كتابنا برقم [٧٢]، وكذا التعليق عليه.

(٣) جاء في الموضعين من مطبوعة كنز العمال: «السرمدي»، وهو تحريف، والمثبت الصواب.

(٤) كنز العمال، (٢/٦٥٧ ـ ٦٥٨) رقم (٥٠٠١)، والحديث المذكور في كتابنا برقم [٦٦]، وكذا التعليق عليه.

وفي الكتاب نفسِه، ساق المسلسلَ بالضيافة على الأسودين الذي تقدَّم ذكره، وتعليقَ ابن الجزري عليه، وقال في أوله: «قال الشيخ شمس الدين ابن الجزري في كتاب أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»[(١)].

وذكره إبراهيم بن قاسم بن المؤيد بالله الزيدي (ت: ١١٥٢)، ضمن أسانيد الفقيه ابن حجر الهيتمي (٩٧٠هـ) عن شيخه السيوطي وقد روى عنه بالإجازة العامة وولد قبل وفاته بثلاث سنين، فقال: «وأخبرني المحب التقي بن فهد، عن ابن الجزري سماعًا للطيِّبة والمسنى والحصن الحصين سماعًا لتلك الثلاثة، وللعُدّة وللجُنَّة مختصَرَيِ الحِصْن ولأسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»[(٢)].

ونقل الملا علي القاري (ت: ١٠١٤هـ) من كتابنا وسمَّاه، فقال: «قال الجزري في أسنى المناقب: وكذا أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، واتفق البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي على إخراجه من طريق: يزيد بن شريك التيمي، وهو والد إبراهيم التيمي، ولفظه: ما عندنا شيءٌ يُقْرَأ إلا كتاب الله وهذه الصحيفة»[(٣)].

وساق إسناده إلى الكتاب: شمس الدين الرُّوداني السوسي (ت: ١٠٩٤هـ)، وسمَّاه، فقال: «كتاب أسنى المطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، للأستاذ أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، به إليه»[(٤)].

(١) كنز العمال (٩/٢٦٧)، (٢٥٩٧٥).
(٢) طبقات الزيدية الكبرى (القسم الثالث)، (٣/١٤٢٣).
(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (٦/٢٢٦٧). والحديث المذكور في كتابنا برقم [٨٢]، وكذا التعليق عليه.
(٤) صلة الخلف بموصول السلف، (ص: ١٢٥).

وذكره الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) في ترجمته، وسمّاه: «أسنى المناقب في فضل علي بن أبي طالب»[١].

وممّن ووقف على الكتاب ونقل عنه الحافظُ الكتّاني (ت: ١٣٨٣هـ)، فقال في مصنفات ابن الجزري ضمن ترجمته له: «أسنى المطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب (وهذا مطبوع)»[٢]، ونقل عنه، فقال: «وقال الحافظ ابن الجزري في كتابه أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب (ص ٥٩): انتهت إليه جميع الفضائل من أنواع العلوم، وجميع المحاسن، وكرم الشمائل، من القرآن والحديث، والفقه، والقضاء، والتصوف، والشجاعة، والولاية، والكرم، والزهد، والورع، وحسن الخلق، والتقوى، وإصابة الرأي. ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله ﷺ، من الفضائل ما جاء لعليّ بن أبي طالب»[٣]

وذكره خير الدين الزِّركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، وسمّاه «أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»[٤]، وكذا ذكره إسماعيل الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ) وسمّاه «أسنى المطالب في مناقب الإمام علي بن أبي طالب»[٥].



(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (٢/٢٥٩).
(٢) فهرس الفهارس، (١/٣٠٥)، وذكره في التراتيب الإدارية، (١/٢٦)، ضمن مصادر الكتاب.
(٣) التراتيب الإدارية، (٢/٢٥١). وهذا مذكور في أواخر كتابنا بنصه، انظر: (ص: ٦٢٦ ـ ٦٢٧)، وقول الإمام أحمد منقول في أول الكتاب، انظر رقم [١].
(٤) الأعلام للزركلي، (٧/٤٥).
(٥) إيضاح المكنون، (٣/٨١)، وهدية العارفين، (٢/١٨٧).

* ثانيًا: الإمارات الداخلية في الكتاب:

وهي كثيرة، منها:

١ ـ وحدة المشيخة وكثير من المضامين: فالمشيخة الذين روىٰ عنهم المصنِّفُ في كتابنا هم جلة مشايخه المعروف بالرواية عنهم في ترجمته، كما بينّاه في الترجمة، وروايته عنهم للأحاديث موافق لما ذكر في ترجمته له مما تحمّلوه من كتب السنة وتحمَّله هو عنهم، كما سيأتي بيانُه مفصلًا بما لا مزيدَ عليه في المشيخة المفردة التي صنعناها للمصنف في هذا الكتب، وكذا أحاديثه المسلسلات هي مرويةٌ في كتابه الذي في المسلسلات بالسياقة نفسها، كما بيّناه في التحقيق، وقد انتقد عليه الحافظ ابن ناصر الدمشقي أوهامًا في هذه المسلسلات وهي واقعة في كتابه في المسلسلات وفي كتابنا أيضًا نفسها، وكذا روىٰ المصنف في أحاديثه العوالي (الحديث السادس عشر) عن شيخه ابن هبَل الطحان إلىٰ معجم الطبراني بالإسناد نفسه الذي روىٰ به عن هذا الشيخ إلىٰ معجم الطبراني في كتابنا، انظر المشيخة رقم (٧)، والحديثان رقما [٧٥، ٨٧].

٢ ـ نفسُ الغرض من تصنيف الكتاب، وبعض الإشارات الواقعة فيه من الرد علىٰ المخالفين في مسألة المتعة والمسح علىٰ الرجلين، مع تلطيف القول لهم ودعوتهم ـ وقد سبق الكلام عن هذا بنحو أكثر تفصيلًا في البحث في كتاب الأشعثيات ـ، وإشارته لمن أنكر تواتر حديث الغدير، والذي رجحنا أنه مشير إلىٰ الشريف الجرجاني، وهو ما يوافق ما حُكي من توتر العلاقة بينهما بسبب وقعة جرت له معه في بلاط تيمور لنك[١]؛ كل ذلك مما يقوّي أن المؤلف كتب هذا في إقامته في بلاد العجم في ملك تيمور لنك وأبنائه، حيث كانوا من

(١) انظر: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، (ص: ٢٩).

الشيعة، ويوجد الكثير منهم في الطبقة المتنفذة في هذه الأنحاء حينها، وسيأتي مزيد حول هذا في الكلام علىٰ تأريخ المصنَّف. وهنا يمكن المزاوجة بين هذا التصنيف، وبين الأربعين الزاهرة التي انتقاها من الأشعثيات، وتقدم الكلام عليها، فيبدو أن السياق بينهما متحد أو متقارب.

٣ ـ ما ورد من نسبة الكتاب علىٰ غلافة النسخة المخطوطة، وكذا المطبوعة المكية العتيقة، وقد أخّرت ذلك وإن كان كثير من الناس يقدِّمه ويعتمد عليه، وإنما يكون ذلك عند عدم الدلائل الأخرىٰ، وهي كثيرة كما تقدم.

٣ ـ تأريخه:

لم ينص المصنف في الكتاب، لا في خطبته ولا خاتمته ـ بخلاف عادته ـ، ولا الناسخ في آخر المخطوط؛ علىٰ تاريخ تأليف الكتاب، ولكن يبدو بحسب ما استظهرناه أنه ألفه في بلاد العجم في شيراز أو غيرها من تلك الأنحاء في حكم تيمور لنك وأبنائه، أي بعد عام (٨٠٤هـ) تقريبًا. وبيِّنة ذلك ما يلي:

١ ـ أنه لم يذكر هذا الكتاب في كُتُبِ نفسِه في ترجمته لنفسه من غاية النهاية، حيث ذكر أنه فرغ من تأليف الأصل سنة (٧٧٤هـ)، وفرغ من تبييض المختصر سنة (٧٩٥هـ) في القاهرة، وكان بدأ اختصاره في مدرسة القرآن التي أنشأها بدمشق سنة (٧٨٣هـ)، ثم نقل منه هذه النسخة سنة (٨٠٤هـ)[1]، وإن كان ألحق به زيادات بعد ذلك، كما ذُكر في خاتمة طبعة الكتاب.

٢ ـ أن عامة من قرأوه عليه والذين ذكرهم السخاوي كما نقلنا عنه سابقًا هم من المتأخرين، فالثلاثة الذين ذكر السخاوي ـ كما تقدَّم نقلُه ـ أنهم قرأوا

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٤٠٩).

هذا الكتابَ علىٰ المصنِّف ذكر أن تاريخ ذلك كان عام (٨٢٣هـ)، وجميعهم مكيون، فالغالب أن هذا كان في قَدْمتِه إلىٰ مكة ومجاورته فيها في سياق رحلة الحج التي ذكرناها في الترجمة.

٣ ـ أنه قد روىٰ في هذا الكتاب عن بعض من لقيه في شيراز، وهو محمد بن حيدر الحسيني، الذي أسماه: «صاحبنا السيد العالم أبو عبد الله محمد بن حيدر بن حيدر الحسيني» [٧٠]، وقد ترجمناه في المشيخة (١٤)، وبينّا أنه من أصحاب ابن الجزري المتأخرين، الذين لقيهم سنة (٨٠٨هـ) تقريبًا.

٤ ـ إشارته المرجَّحة إلىٰ الجرجاني فيما يتعلق بإنكار تواتر حديث الغدير، وهذا ينسجم مع ما ذكر من حادثته معه في بلاط تيمور لنك، فيكون ذلك بعد الاستقرار هناك.

٥ ـ وهناك شيء آخر يدل علىٰ ذلك: وهو مخاطبته المخالفين مع تلطيف الكلام لهم والدعاء بالهداية لما اختلف فيه من الحق، كما في التعليق علىٰ الحديث [٩٩]، في مسألة غسل الرجلين في الوضوء، وتعليقه علىٰ الحديث [١٠٤] في تحريم المتعة، وتعجبه ممن «يزعم أنه من شيعة علي رضي الله عنه» ثم يخالف في هذه المسألة، فهذا كله منسجم مع وجود المصنف في بلاد فارس حيث كان الشيعة كثيرين في هذا الوقت، لاسيما مع حكم تيمور لنك وأبنائه، وتقريبهم له. وقد تقدَّم لنا في البحث عن مسألة الأشعثيات ما له علاقة واضحة بذلك.

٤ ـ منهجه فيه:

لقد كان غرض ابن الجزري من هذا الكتاب واضحًا، كما تدلُّ خُطبتُه،

وعنوانه، وخاتمته، وهو جمع مناقب علي بن أبي طالب ﵁: «فهذه أحاديث مسندة، مما تواتر وصح وحسن من أسنىٰ مناقب الأسد الغالب، مفرق الكتائب، ومظهر العجائب، ليث بني غالب، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه ورضي الله عنه وأرضاه. أوردتها بمسلسلات من حديثه، وبمتصلات من روايته وتحديثه، وبأعلىٰ إسناد صحيح إليه؛ من القرآن والصحبة والخرقة التي اعتمد فيها أهل الرواية عليه»، وهذا الجمع لمناقب عليّ ﵁ أخذ مناحيَ متنوعة، أراد ابن الجزري أن يبين فيها مكانة علي ﵁ ومنزلته ورتبته العالية في الفضائل الثابتة له شخصيًّا من حيث ما رُوري في ذلك من السُّنة النبوية وما في حكمها، والثابتة له من جهة العلم والفقه من حيث روايته للأحاديث، واتصال قراءة القرآن به، والثابتة له من جهة الزهد والسلوك من حيث اتصال أسانيد التصوف به، وهذان هما الجناحان الأساسيان للنظام العلمي والمعرفي للتراث، يعني: العلم والعمل، وهو ما يصبُّ في قوالبَ مختلفة بحسب عوامل التاريخ وتشكلات المجتمع العلمي، كما رأيناها في عصر المصنِّف ﵀، في صورة الرواية والتصوف علىٰ سبيل المثال.

وبناء علىٰ هذا التصور الإجمالي لقصد المصنف، يمكن تقسيم الكتاب إلىٰ خمسة أجزاء إجمالًا، الأول في المناقب المروية عن علي ﵁، ثم بعض الأحاديث المسلسلات في نوعٍ من الافتنان والتخصص العلمي الحديثي من المصنّف، ثم بعض الأحاديث المنتقاة المروية عن علي ﵁ وأبنائه ﵃ متصلة بإسناد المؤلف، ثم ذكر بعض الرسوم السلوكية المرتبطة بعصر المصنف كأسانيد الخرقة والذكر والصحبة، ثم ذكر اتصال المصنف في أسانيد بعض قراءات القرآن، إلىٰ علي ﵁، إلىٰ روايتي عاصم وحمزة ـ من طريق الباقر ﵀ عن آبائه علىٰ علي ﵁.

تلك هي القسمة الإجمالية لمباحث الكتاب، الذي لم يأت مرتبًا ترتيبًا صارمًا علىٰ غرار ترتيبات كتب الأصوليين أو المتكلمين، ولكن تتبين تلك الأقسام بوضوح في الكتاب، وبعضها قد عنونه المصنف نفسه، وبعضها دل عليه بيانُه له، وإن كان يتخللها بعض الاستطرادات لحاجات موضوعية أو فنيّة، كالاستطرادات الواقعة له في أثناء حديث دعاء الكرب، أو قنوت الصبح، أو قراءة آية الكرسي، أو في أحاديث غسل الرجلين والوعيد علىٰ تركه، حيث ذكر بعض الشواهد والمتابعات أو بعض المناقشات للحاجة إليها.

إذا تبيّن هذا، فمن ثَمَ يمكن تلخيص المعالم العامة لمنهجه فيه كما يلي:

❊ **أولًا:** يعتني المصنِّف في غالب روايات الكتاب بالأحاديث المسندة علىٰ طريقة المحدّثين، فيسوق الحديثَ بإسناده إلىٰ كتب السنة المختلفة، ولذا فقد قال في خطبة الكتاب: «فهذه أحاديث مُسندَة»، وقد بلغ عدد الروايات المسندة في الكتاب (٨٨) رواية من المرفوع وغيره، وجملتها [١١١] رواية من المرفوع وغيره.

❊ **ثانيًا:** يورد المصنِّف الأحاديثَ بإسناده إليها عن شيوخه في الغالب الأكثر، إلا قليلًا من الأحاديث إما أوردها عن مصنفها بإسناد هذا المصنِّف، أو عزاها إليه دون ذكر الإسناد، ويعتني أحيانًا بذكر المتابعات والشواهد، وكأمثلة علىٰ ذلك: [٢، ٥، ٦، ٩، ١٠، ١١، ١٩، ٢٢، ٢٦، ٣٥، ٤٣، ٥١، ٥٩، ٦١، ٧٤، ٨٦، ٨٩ وهو حديث عليّ في الوضوء وغسل الرجلين واعتنىٰ بتطريقه]، ويذكر في سياق أسانيده بعض الصفات في روايته عن مشايخه، كبعض المواضع العامة والخاصة وكيفيات التحمل والأداء والتاريخ أحيانًا، ويتفنن في تسمية مشايخه علىٰ ألوان علىٰ عادة بعض المحدثين حين

الإكثار في الرواية عن شيخ (وقد يُدخلون هذا في تدليس الشيوخ، لكن التحقيق أنه والحال قريب ليس كذلك، وهو على كل حال ليس بمذموم لهذا الغرض بخلاف تدليس أسماء الضعفاء، كما هو معلوم في مظانّه)، ولكننا عيّنّاهم في موضع للقارئ، وقد بينّا تفصيلَ روايته عن مشايخه، وكيفيتها، وكميتها، وطرقها، ومواردها، في المشيخة المفردة التي صنعناها للمصنف في كتابه.

* **ثالثًا:** يحكم المصنف على الأحاديث في الغالب، وإن كان في أحكامه تساهُلٌ كما سيأتي، فيبين المتواتر والمتفق على صحته والصحيح والحسن، وربما حكم بالجودة أو صلاح الإسناد، وما كان فيه ضعف يغتفر فإنه يبين مرتبته أيضًا، ويتكلم على موافقة شرط البخاري ومسلم أو أحدهما مرارًا، وغالب ما يحكم عليه بالحسن أو الصلاح أو الجودة فإنه يكون ضعيفًا أو لينًا، وأما المتروكات وما يشبه أن يكون موضوعًا فإنه يعبر عنه في الغالب بالغرابة، ولم يقع له التعبير بالنكارة إلا في موضع واحد، صرح فيه معه بتركيب الحديث، حيث لا مدفع له، ومن ذلك: أنه حكم على حديث «من كنت مولاه» [٢]، بأنه حسن صحيح متواتر، حصل القطع به، وحديث «سدوا الأبواب» [٢٥] حيث حسّنه، وحديث «إن فيك من عيسى مثلًا» [٣٤] قال: «حديث حسن»، وحديث: «إن تستخلفوا عليًّا» [٤٣] قال: «حسن الإسناد رجاله موثقون»، ومن طرقه: [٤٥]، قال: «إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات على شرط مسلم، إلا يزيد بن يثيع»، والحديث المسلسل بالإضافة على الأسودين [٥٣]، قال: «حديث غريب جدًّا»، وحديث الاستحلاف [٦٠]، وحديث القنوت في صلاة الصبح [٦١]، قال: «غريب بهذا السياق وهذا الإسناد»، والمسلسل بالقضاة [٦٤، ٦٥] حكم بنكارته، والحديث المسلسل بالتجربة[٦٦]، قال: «حسن

التسلسل لم أر في رجاله من تكلم فيه بقدح»، وحديث دعاء الكرب [٦٧] قال: «صحيح الإسناد، رجاله ثقات، وكلهم في الصحيح»، والحديث [٧٢] قال: «صالح الإسناد»، والحديث [٨٤] قال: «حسن غريب من هذا الوجه»، والحديث [١٠٧] قال: «حديث حسن رجاله ثقات»، وحديث غسل الرجلين في الوضوء: [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧] قال: «حديث حسن صحيح رواه جماعة عن أمير المؤمنين»، وحديث تحريم المتعة [١٠٤]، وقال عن أحاديث المهدي وصفاته [١٠٥]: «صحت عندنا»، وحديث «يا علي! ثلاثة لا تؤخرهن...» [١٠٧] قال: «حديث حسن رجاله ثقات».

ويقوِّي بالشواهد، مثاله: [٢١، ٥٠، ١٠١] فيقول مثلًا: «وهذه كلها طرقٌ يقوِّي بعضها بعضًا، والنفس تركن إلىٰ صحتها».

وقد لا يعلق علىٰ الحديث ولا يحكم عليه، مثل: [٧١، ٨٦]، وإن كان في هذا غضاضة أحيانًا، كما أشرنا في ملاحظة تساهله، وقد يكتفي بالنقل تعليقًا كما في حديث «أنا دار الحكمة» [٣٥]، حيث نقل تصحيح الحاكم لبعض أسانيده وتضعيف ابن عدي لبعضها ولم يعلق شيئًا.

وقد ينتقد علىٰ غيره من العلماء والمحدثين، كما انتقد ابن الجوزي في إدخاله حديث قراءة آية الكرسي عقب المكتوبات [٧٥] في الموضوعات، وإنكاره علىٰ من حاول تضعيف حديث «من كنت مولاه» [٢].

* **رابعًا:** يتكلم المصنف علىٰ بعض الرجال، لاسيما المختلف فيهم [١٥، ٤٥، ٨٦، ١٠١]، وفي الغالب بغرض تقويتهم أو تمشيتهم، وقد يعرّف ببعض الصحابة [٧٨]، أو ببعض الأعلام من آل البيت [٨٤، ١٠٠، ١٠١،

١٠٢، ١٠٤]، أو الأعلام والرواة [٩٢، ١٠٤].

* **خامسًا:** قد يبيِّن المصنِّفُ اللغةَ والغريب، مثال: [١٣، ١٤، ٣٠]، وإن كان لا يلتزم هذا مع الحاجة إليه في مواضع.

* **سادسًا:** يبيِّن المصنِّفُ مختلَفَ الحديث، كما في كلامه علىٰ حديث سد الأبواب [٢٥]، وحديث إعطاء الراية [٢٩]، والحديث [٨٥] في الجمع بين حديثي «سيدا شباب أهل الجنة» و«سيدا كهول أهل الجنة»، وحديث غسل الرجلين: [٨٩]، ويجيب علىٰ بعض الإشكالات عليه، وكما في حديث تحريم المتعة [١٠٤].

* **سابعًا:** يعلِّق المصنف علىٰ بعض الأحاديث ويبين وجه الدلالة فيها، مثل كلامه علىٰ حديث غسل الرجلين في الوضوء [٨٩]، وحديث تحريم المتعة [١٠٤]، وقد يذكر سبب ورودها، مثل رقم: [٥]، وكذا في تعريفه بالزيدية ونشأتهم.

* **ثامنًا:** يهتم المصنِّف بالعلو في الأسانيد، وينص علىٰ بعض الظواهر الإسنادية المتعلقة به والمعروفة عند المتأخرين من المحدِّثين، مثل: الموافقة والبدل والمساواة، في أرقام [٩، ٣٠، ١٠٠، ١٠٧]، ويذكر أن أعلىٰ ما وقع بينه وبين عليّ رضي الله عنه باتصال السماع والرؤية والمجالسة والمصاحبة أحد عشر رجلًا، وعشرة أيضًا: «وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلىٰ منه، وذلك بما يتعلق بالحديث»، وأما فيما يتعلق بالقرآن فيصل إليه بثلاثة عشر رجلًا، وبالصحبة أحد عشر رجلًا.

* **تاسعًا:** اهتم المصنف بالأحاديث المسلسلات، وهو شيء من زينة

الحديث عند المتأخرين من المحدثين، فأورد بعض المسلسلات التي عنده و«التي اعتمد فيها أهلُ الرواية عليه»، يعني على علي ﵁، وعدتها اثنا عشر مسلسلًا: الأحاديث أرقام [٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٤، ٧٠ (بتسلسلين)، ٧٢]، وعامتها تالفة الإسناد والتسلسل جميعًا، ولذلك لم يعلق عليها في الغالب، إلا ببيان ضعف بعضها مما لا يسع السكوت عليه، وإن كان بعبارة لطيفة أيضًا كما تقدمت الإشارة، وكما سيأتي الكلام على تساهله في ذلك.

* **عاشرًا:** يذكر المصنف بعضَ البحوث الحديثية، مثل ترتيب الأحاديث من جهة الأصحية، قبل الحديث رقم [٧٦]، ويشير إلى مسألة سكوت أبي داود [١٠٦]، والتواتر وإفادته العلم في أكثر من موضع على حديث «من كنت مولاه»، وحديث المؤاخاة، مثلًا.

وفي الجملة: اهتمام المصنِّف بالصنعة الحديثية، من حيث الإسناد، والكلام على بعض الرجال، والحكم على الحديث والاهتمام بالمسلسلات، وهي من رسوم المحدّثين في تلك المرحلة العلمية المتأخرة نسبيًّا، والاهتمام بالعلو ومظاهره، وسياقة الأحاديث بإسناده، والتفنن في إيراد مشايخه وأسمائهم، والاهتمام بالإسناد والعلو فيه في القرآن ورسوم التصوف أيضًا؛ كل ذلك يدل على صنعة المصنف الحديثية واشتغاله وعمله فيها، كما تقدم في الكلام على منزلته والانتقادات التي وردت عليه والكشف عنها على وجه الإنصاف.

* **حادي عشر:** اتسمت أحكام المصنّف الحديثية بالتساهل.

وقد ذكر المصنف أن ما يورده من مناقب علي ﵁، وهو القسم الأول من

الكتاب بحسب ما ذكرناه، هو مما «تواتر وصح وحسن»، يعني أن حُكم المصنِّف الإجمالي على أحاديث هذا الجزء أنها إما متواترة أو صحيحة أو حسنة، وقد حكم تفصيليًّا على أغلب الأحاديث بما يوافق ذلك، إلا أن هذا الشرط لم يطرد في أحكامه من جهة، وليس موافقًا للواقع من جهة أخرى: فقد ذكر حديث «كنا نبور أولادَنا بحب علي» وليس على هذا الشرط، وحديث «علي سيد العرب»، [٢٢] وذكر له طرقًا لكن لم يحكم عليها ولم يقوِّها، وحديث «سدوا الأبواب» [٢٥] حيث حسّنه، وإسناده الذي رواه لا يحسُن، وحديث «السعيد من أحب عليًّا» [٣٣]، لكن صرّح بعده أنه «حديث غريب»، وهذا تضعيف، وحديث «أنا دار الحكمة» [٣٥] ونقل تصحيح الحاكم لبعض أسانيده وتضعيف ابن عدي لبعضها ولم يعلق شيئًا، وحديث [٣٦] «قُسمت الحكمة»، وأقرّ أنه «منكر مركب على سفيان»، وحديث أن عليًّا عنده علم الظاهر والباطن [٤٢] ولم يعلق عليه شيئًا، وحديث: «إن تستخلفوا عليًّا» [٤٣] وقال: «حسن الإسناد رجاله موثقون»، وعن إسناد آخر له [٤٥]: «إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات على شرط مسلم، إلا يزيد بن يثيع»، وقد علقنا عليه في موضعه، ورقم [٤٧] الأثر الطويل في بيعة علي للشيخين، قال: «هذا إسناد جيد، وإن كان فيه أبو بكر الهذلي، وقد ضُعف»، والهذلي متروك.

ثم شرع في ذكر المسلسلات، وهي خارجة عن شرطه السابق في المناقب والفضائل، لأن الشأن في المسلسلات عند المحدثين هو التساهل والعناية بوقوع التسلسل، ومن ثم جاءت هذه المسلسلات تالفة الإسناد والتسلسل غالبًا، ولذلك لم يعلق على إسنادها في الغالب، ومع ذلك فلم تخل تعليقاته اليسيرة عليها من تساهل حتى مع تضعيفها، فقال على المسلسل بانفراد كل راو

بصفة [٥٧]: «كذا وقع هذا الحديث بهذا السياق من المسلسلات السعيدية، العهدة فيه على البلاذري»، فاكتفى بالتبرؤ، وهو موضوع لا يُرتاب فيه، وقال على حديث القنوت في صلاة الصبح [٦١]: «غريب بهذا السياق وهذا الإسناد»، واكتفى بهذا، والمسلسل بالتجربة [٦٦]: «حسن التسلسل لم أر في رجاله من تكلم فيه بقدح»، وهو غريب حتى إن ابن ناصر والسخاوي كليهما تعقباه عليه، فإنه مظلم الإسناد، وعلق على لفظٍ آخر غير المشهور لدعاء الكرب، وقصتِه [٦٨، ٦٩] ليقول بعده: «هذا حديث غريب عزيز، رواه الأئمة المعتمد عليهم، الحافظ الكبير إسماعيل التيمي في كتابه الترغيب والترهيب من الطريق الأولى كما رويناه، والحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا من الطريق الثانية كما أخرجنا، وهو مجرب في الشدائد»، وإسنادها مشكل كما بينّاه في التخريج، وقال على الحديث المسلسل بقراءة آية الكرسي [٧٢]: «صالح الإسناد»، وهو إسناد متروك، حتى إن ابن ناصر تعقبه على هذا الحكم في نكته مع عنايته بالتكلم أكثر على رجال مسلسلاته دون أحكامه، وقال في الحديث الذي أورده هنا استطرادًا في قراءة آية الكرسي دبر المكتوبة [٧٥]: «حديث حسن صحيح الإسناد»، وقصاراه أنه حسن لا يبلغ أن يكون صحيحًا. وكما تقدّم فإن المسلسلات خارجة عن شرطه في الصحة والحسن لأنه متعلق بالمناقب فحسب، لكن المقصود بيان عموم التساهل.

وأما القسم الذي ساق فيه بعضَ ما انتقاه من الأحاديث المروية عن علي رضي الله عنه؛ فهي أجود أحاديث الكتاب، حيث إن أكثرها من المتفق عليه، وإن كان لم يشترط فيها ما اشترط في أحاديث المناقب، وقد احترز عن ذلك بقوله بعد أن أورد الأحاديث التي رواها من طريق علي رضي الله عنه وأبنائه: «فهذا ما تيسر ذكره

من صحيح ما وصل إلينا من حديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، وحسَنِه، وغيرِه»، فذكر هنا «وغيره» كي يعمّ غير المقبول، ولم تخل أحكامه في غير المتفق عليه من تساهل أيضًا، فقال في الحديث [٨٤] «حسن غريب من هذا الوجه»، وهو ضعيف الإسناد الذي أورده بالزيادة التي فيه «لكهول أهل الجنة وشبابها»، وأراد التنبيه علىٰ ذلك بأنه غريب من هذا الوجه، والحديث [١٠١] حديث: «الإيمان معرفة بالقلب»، وهو من أشكل الأحاديث التي حاول تحسينها، حيث حاول تحسينه وتمشية حال عبد السلام بن صالح الهروي، وقال: «حديث حسن اللفظ والمعنىٰ، رجال إسناده ثقات غير عبد السلام بن صالح الهروي، وهو خادم الإمام علي بن موسىٰ الرضىٰ، فإنهم ضعفوه مع صلاحه، وقد روىٰ أيضًا عن مالك، وحماد بن زيد، وروىٰ عنه أحمد بن أبي خيثمة، وعبد الله بن الإمام أحمد، وجماعة»، وقد علَّقنا علىٰ هذا الكلام في التخريج المفرد للحديث، وقال عن أحاديث المهدي وصفاته [١٠٥]: «صحت عندنا» ولم يفصل في تفاوت مراتب أحاديث صفاته.

وأما في القسم الذي ذكر فيه أسانيده إلىٰ التصوف إلىٰ علي بن أبي طالب، فقد وقع له في ذكر طرق الخرقة (٨٤) تساهلٌ في محاولة تصحيحها في كلامه عن رواية الحسن البصري عن علي رضي الله عنه، وساق حديثًا روي عن الحسن عن علي بلا واسطة [١٠٨] ليحاول تقويتها، وقد بحثناه في موضعه، كما في أسانيد الصحبة واللقي إشكالات وفجوات علقنا عليها في موضعها، وفي خاتمة الكتاب يذكر حديثًا شبه موضوع [١٠٩]، في فضيلة الخلفاء الأربعة، ليقول بعده: «حديث غريب» فقط.

وقد يكون من هذا التساهل ما يقع له أحيانًا من عزو الحديث إلىٰ المسند

ويكون في زوائده، أو إلىٰ النسائي ويكون في الكبرىٰ، وكذا بعض ما وقع له من أوهام لاسيما في أسانيد الأحاديث المسلسلات، والتي تعقبه فيها الحافظ ابن ناصر الدمشقي في جزء، وقد تكلمنا عليه في مواضع سبقت، وفرقنا نقَداتِهِ عليه علىٰ مواضعها من التحقيق والتخريج.

وفي الواقع فإن ما ذكرناه من تساهل المصنِّف في الحكم علىٰ الحديث ليس أمرًا انفرد به، ولكنه كان سمة غالبة علىٰ المحدثين في الأعصار المتأخرة كما يعلمه من وقف علىٰ التراث الحديثي في الطبقات المختلفة، وإن لم نعدم محققين أيضًا عُرفوا بالتدقيق وقوة البحث.

* **ثاني عشر**: نلاحظ الظرف التاريخي الذي ألَّف فيه ابن الجزري هذا الكتاب، حيث إنه صنّفه في حقبة وجوده في بلاد العجم بفارس وما وراءها، في سلطان تيمور لنك وأبنائه، كما رجّحنا من قبل، ومن ثم فقد كان مخالطًا لكثير من الشيعة، ولذا فقد حرص علىٰ الجمع بين الدعوة والتلطف لهم من جهة، مع بيان ما يعتقده من الحق من جهة أخرىٰ، ولعل هذا سبب تصنيف هذا الكتاب أصلًا، ومن ثَم وقع للمصنف تساهل في الحكم علىٰ أحاديث المناقب، وهو منسجم مع التساهل العام في أحكامه، ولعله تأكّد من هذا الباب أيضًا، وإن كان التساهل في الحكم علىٰ أحاديث المناقب شائعًا أيضًا لدىٰ المتأخرين من المحدثين، لاسيما مع تحسين الظن وسلامة القلوب منهم تجاه جميع الصحابة، بخلاف العلماء المحدثين النقاد الذين اشتغلوا بالمصاولة والمجاولة مع المخالفين فاحتاجوا إلىٰ التدقيق والتحقيق في هذا الباب كي لا يطرق منه الغلاة، كما يقع في بحوث شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ الذهبي وابن كثير، ومن قبلهم ابن العربي المالكي، ونحوهم.

ومن ثَمّ نلاحظ أن المصنف لم يكتف بالتساهل في الحكم على أفراد أحاديث المناقب ـ كما بينًّا من قبل ـ حتى وضع لذلك قاعدة يقول فيها: «وفي الجملة حيث صح السند إلى أحدِ هذه الذرية الطاهرة؛ فالحديث إما صحيح أو حسن أو صالح محتَجٌّ به، ولكن الكلام فيمن بعدهم»، وهذه قاعدة ليست مسلّمةً بهذا الإطلاق، ولا يقول بها أئمةُ الحديث، كما علَّقنا عليه في موضعه.

ومع هذا فالمصنِّف يجهر بما يعتقده حقًّا ولا يجمجم، ولذا ذكر حديث غسل الرجلين، واعتنى به لأنه من رؤوس الخلافيات معهم، وحرص على تطريقه من حديث عليّ رضي الله عنه [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧]، وإيراد ما قد يتبادر مخالفته له والجواب عليه، ليرجح وجوب غسل الرجلين وأنه متواتر عن عليّ رضي الله عنه، ليقول بعدها: «والعجب ممن ينكر من الشيعة غسل الرجلين ولا يجيز المسح على الخفين مع ثبوت ذلك بالتواتر وصحته عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وعن الطاهرين من أولاده. اللهم إنا نسألك أن تهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»، وفي خاتمة النص من الدعاء نوع تلطف مع المخالف.

وكذا أورد من الأحاديث عن عليّ رضي الله عنه حديث تحريم المتعة، وفي هذا براعة وحسن انتقاء من المصنف، ثم علق على مخالفة ابن عباس فيها ووجّهه، ليعلق قائلًا: «وانعقد على ذلك الإجماع، ولم يخالف فيه إلا من لا يعتد بخلافه ممن يزعم أنه من شيعة عليّ رضي الله عنه».

وخرّج من حديث عليّ رضي الله عنه حديث: «يظهر في آخر الزمان قوم يسمون الرافضة، يرفضون الاسلام» [٨٦]، وقوّاه، وعرَّف بالزيدية وذكر قصة نشأتهم المشهورة.

كما يختم كتابه بموعظة بليغة تبين حرصه على هداية المخالف، تلطف فيها كثيرًا في القول كما هو واضح، وبما لا يوجد نظيره في كتابات مماثلة في هذا العصر في بلاد أخرى ليس فيها مثل هذه الظروف: «ولكن علامة صدق المحبة طاعة المحبوب وحب من يحبه الحبيب؛ لأن المحب لمن يحب مطيع، فلا شك عند كل عاقل منصف موفَّق أن أمير المؤمنين عليًّا رضي الله عنه كان إخلاصه ومحبته في أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم في الغاية القصوى والمرتبة العليا؛ لما علم من فضلهم، وتحقق من منزلتهم، بما سبق لهم من فضل السوابق، وكمال المناقب اللواحق، وبما شاهده من محبة النبي ﷺ إياهم ورضاه عنهم، رضي الله عنهم وأرضاهم».

وختم الكتابَ بآثار في محبة الشيخين والخلفاء الأربعة، وأبيات له في محبة الخلفاء الأربعة.

٥ ـ موارده:

اعتمد المصنف على مجموعة واسعة من الموارد، الحديثية في المقام الأول، لِمَا غلَبَ على الكتاب من الراوية والبحث الحديثي، فموارد المصنف في كتابه: الصحيحان، وسائر الكتب الستة، ومسند أحمد، وزوائده، والفضائل، وزوائدها، والحاكم، والبزار، وأبو يعلى، والحارث بن أبي أسامة، وأبو نعيم في الحلية، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، والطبراني في معجمه الكبير، وابن مردويه في تفسيره، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والموضوعات لابن الجوزي، ومن كتب مستطرفة للحافظ أبي موسى المديني، ولم يفصح عن مصادره التي أخذ منها الغريب، والجرح والتعديل، وهي قريبة، ورجع إلى بعض الكتب المتفننة كفتاوى النووي، وابن عدي في الكامل.

وأما المسلسلات فموارده فيها: مسلسلات ابن الجوزي، وقوام السنة، والكازروني، والغرّافي، وللمصنف كتاب في المسلسلات كما ذكرنا في غير موضع، التقط منه هذه الأحاديث.

وقد بينّا هذه الموارد وطرقَه إليها في المشيخة المفردة، بما لا نعيده هاهنا هربًا من التكرار.

٦ ـ نُسخه:

وقفتُ للكتاب على نسخةٍ واحدة في حدود علمي بدار الكتب المصرية، تحت رقم (١٦١٩ ـ حديث) (عمومي ٤٥٣٣٧)[١]، وعدد أوراقها: (٤٦) ورقة، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (١٥) سطرًا، مكتوبة بخط النسخ الواضح، وفيها بعض التصويبات والزيادات في الهوامش، على غلافها تملُّك، فيه طمس، وفيه أيضًا بيان محتويات أخرى كما يبدو: «وفيه: حادي القلوب إلى لقاء المحبوب[٢]، شرح قصيدة بانت سعاد».

والعنوان عليها: «مناقب الأسد الغالب، مُمزِّق الكتائب، ومُظْهِر العجائب، ليث بني غالب أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: للعلامة شمس الدين محمد بن الجزري الشافعي»، وبعدها «رَحِمَهُ اللَّهُ» بخط مغاير، وقد سبق معنا الكلام في تحقيق عنوان الكتاب.

وهذه النسخة، وإن لم يتبيَّن تاريخُها؛ إما كتبها أحد تلاميذ المصنِّف، أو

---

(١) وقد ذكرها محمد مطيع الحافظ: شمس الدين ابن الجزري: فهرس مؤلفاته ومَن ترجم له، (ص: ٨)، ونسب ذلك لمقدمة أسمى المناقب للمحمودي.

(٢) كتاب في التصوف لابن بنت الميلق (٧٩٧هـ)، مطبوع بدار الكتب العلمية.

نُقِلت عن نسخة كتبها أحدُ تلاميذ المصنِّف، لأنه صرَّح في خُطبة الكتاب بالدعاء للمصنف بالبقاء، وقال في آخرها: «وهذا آخر ما تيسر جمعه وروايته من أسنىٰ مناقب أمير المؤمنين الإمام أبي الحسن علي بن أبي طالب ﵁ علىٰ يد مؤلفه محمد بن محمد بن محمد الجزري عفا الله عنه.

هذا ما شاهده ونقله كما هو، من أول الكتاب إلىٰ هنا: محمد بن الحسن بن علي البدراني، من خط سيدنا وشيخنا شيخ الإسلام والقراء والمحدثين الإمام الحافظ العالم العلامة الحبر الفهامة أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي الشافعي رضي الله عنه وأرضاه».

وهذا الناسخ من العلماء الكتّاب، وهو الشمس البدراني (٨٥٦هـ)، تقدمت ترجمته في تلاميذ المصنِّف[١].

ومع ذلك فالنسخة لا تخلو من أخطاء وأوهام، بعضها ظاهر، فالذي يظهر لي أنها منقولة من نسخة هذا الناسخ، وليست هي إياها، ولكن طريقة الكتاب وهيئة المخطوط لا تؤخرها عن القرنين التاسع والعاشر والله أعلم.

ثم وقفت علىٰ نسختين للكتاب أثناء إدخاله المطبعة، كلتاهما ليستا في فهارس المخطوطات التي بحثت فيها عن الكتاب، ولا ذكرهما من حقق الكتاب من قبل، أو تكلم عن مؤلفات المصنِّف:

١ ـ نسخة دار روضة الحديث:

وقد رُفعت هذه النسخةُ أثناء إدخال الكتاب للطباعة علىٰ قناة «دار روضة الحديث ـ الهند»، علىٰ تطبيق التليجرام، عليها رقم (٧١٣)، وعنوانها: «رسالة في مناقب علي بن أبي طالب»، فتأملتها فإذا هي نسخة متأخرة، ناقصة من

(١) الضوء اللامع، (٩/٧٣)، والتبر المسبوك، (ص: ٤١٦)، ونيل الأمل في ذيل الدول، (٥/٣٧٤).

الأول الخطبة، وعدد أوراقها (٤٢) ورقة، وفي كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (١٥) سطرًا، مكتوبة بخط النسخ الواضح، وفيها بعض التصحيحات والهوامش، وتاريخ النسخ عام (١٢٨٣هـ)، وقد ظهر لي بمقابلتها بكثير من المواضع أنها كالأصل للطبعة المكية الآتي وصفها في طبعات الكتاب، ولذلك استغنيت عن إثقال الحواشي بإثبات مقابلتها.

٢ ـ نسخة المكتبة الوطنية –كلكتا:

وهي نسخة «المكتبة الوطنية ـ كلكتا الهند»، عليها رقم (٣١٣)، وعنوانها: «كتاب المناقب»، وعدد أوراقها (٣٠) ورقة مفردة ـ في وجه واحد ـ في الوجه (١٥) سطرًا بخط نسخي كبير واضح، ولا تاريخ عليها، ولكنها حديثة، فلم أعوِّل عليها لأنها نسخة متأخرة جدًّا، وناقصة كثيرًا من أثنائها، فهي مختصر من الكتاب، اقتصر الناسخ فيها علىٰ أحاديث مناقب علي رضي الله عنه التي في أول الكتاب، إلىٰ الحديث [٤٦]، ثم أسقط الحديث [٤٧]، وأثر عليّ الطويل في البيعة [٤٨]، ورقم [٤٩-٥١]، ثم حذف ناسخها الأحاديث المسلسلات كلها، ثم أخذ حديث الاستحلاف [٦٠]، والقنوت في الصبح [٦١-٦٢]، وحديث الخاتم [٧٦]، ثم ختم الكتاب بأثر الفضيل بن عياض [١١٠]، وألحقه بقطعة من كتاب السيوطي: «أنموذج اللبيب»، في خمسة أوراق، فمادته نصف الكتاب تقريبًا، وفيه أخطاء كثيرة أيضًا كما ظهر لي بتصفحه، فلم أعوِّل عليه أيضًا.



مناقب الأسد الغالب ممزق
الكتائب ومظهر العجائب
ليث بن غالب
أمير
المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب
العلامة شمس الدين محمد
ابن الجزري
الشافعي

وفيه حادي القلوب إلى القالي(؟) شرح قصيدة بانت سعاد

غلاف المخطوط

الورقة الأولى من المخطوط

الورقة الأخيرة من المخطوط

٧ ـ طبعاته:

قال الكتاني: «أسنى المطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب، وهذا مطبوع»[(١)].

طُبع هذا الكتاب أكثرَ من طبعة، في أربع طبعات أو خمسة، بحسب ما وقفتُ عليه، لكنه لم يخرج في تحقيق علمي مناسب.

١ ـ ففي معجم تاريخ التراث الإسلامي: «أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب: نُشِر في القاهرة ١٣٢٤/١٩٠٦»[(٢)]. ولم أقف على هذه الطبعة.

٢ ـ وطُبع الكتاب بالمطبعة الميرية بمكة المحمية عام (١٣٢٤هـ)، «على نفقة الحاج عمر الميمني، والشيخ أحمد المكي»، في (٦١) صفحة، وجاء على غلافه: «كتاب أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب، تأليف الشيخ الإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري الدمشقي الشافعي المقرئ رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين»، وعلى الغلاف خاتم «إدارة مكتبة الحرم المكي الرئيسية، الرقم العام: ٤٤٣٩».

وجاء في خاتمة الطبعة: «الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وتابعيه وحزبه، أما بعد؛ فقد تمّ بعون الله وحسن توفيقه طبع هذه الرسالة الغريبة، والعجالة النافعة العجيبة، أعني بها: أسنى المطالب في مناقب سيدنا ومولانا الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، للعلامة المحدث

(١) فهرس الفهارس، (١/٣٠٥).
(٢) معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ـ المخطوطات والمطبوعات، (٤/٢٤١٩).

المسند المقرئ شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، بالمطبعة الميرية الكائنة بمكة المحمية في ظل الخليفة الأعظم والخاقان الأفخم المحفوظ بالآيات والسبع المثاني مولانا السلطان الغازي عبد الحميد خان الثاني أيد الله دولته وأبد شوكته في اليوم السابع عشر من ذي القعدة الحرام ختام سنة (١٣٢٤هـ) من هجرة المظلل بالغمام، والحمد لله في البدء والختام».

ولم أحُز هذه الطبعة، ومن الواضح أن تاريخها متحد مع التاريخ المنسوب إلىٰ طبعة القاهرة المذكورة سابقًا، فلا أدري هل هما طبعة واحدة ووقع الوهم في وصف صاحب معجم تاريخ التراث الإسلامي، أما هما طبعتان متعاصرتان، وهذا سبب التردد السابق في تعداد طبعات الكتاب السابقة.

وما تقدَّم كلُّه بحسب ما أورده د. محمد هادي الأميني في طبعته للكتاب ـ الآتي ذكرها ـ، وقد أورد صورة الغلاف والصفحة الأخيرة من هذا الكتاب، وقال في وصفه: «كان طبع الكتاب علىٰ نهجه المكتوب السابق، دون إطراء (كذا) أي تحقيق أو تعليق عليه، شأن الكتب القديمة المطبوعة»[(١)].

٣ ـ وهذا مناسب لذكر الطبعة الثانية، وهي بعنوان: «أسنىٰ المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه»، تقديم وتحقيق وتعليق: الدكتور: محمد هادي الأميني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين (ع) العامة، أصفهان، إيران، دون تاريخ، والمحقق توفي سنة (١٤٢١هـ)، وقد ختم تقديمه للكتاب بتاريخ: رمضان سنة (١٤٠٢ هج)، وهو ما يوافق عام (١٩٨٢م) في شهري مايو ويونيو.

وقد اعتمد فيها علىٰ الطبعة المكية القديمة، كما ذكر في مقدمته، وكما

(١) طبعة الأميني، (ص: ٣٣).

تقدّم النقل عنه. ويظهر بحسب غالب الموارد التي وقفت عليها بمقارنة ما في هذه الطبعة المعتمدة على المطبوعة المكية بحيث اعتبرتُها فرعًا لها؛ مع ما في النسخة المخطوطة التي اعتمدتُّ عليها في التحقيق، من الأخطاء والأوهام؛ أن الغالب عليها الجودة والصحة، حيث جاءت على الصواب في أغلب هذه الموارد، وليس جميعها، وفيها أيضًا أخطاء مستقلة أيضًا كما يعلم من هوامش التحقيق والمقابلة التي أثبتُّها في مواضعها، فلا تخلو من أخطاء وسقوط في الكلمات.

كما أن في هذه الطبعة بعض الأسقاط الطويلة نسبيًّا، فالنسخة المخطوطة التي لدينا أتمّ وأطول، وبعض تلك السقوط يثير الريبة، منها الحديث «إن تؤمروا أبا بكر..» الذي فيه ذكر الثلاثة، وفي أثنائه أثر طويل في بيعة علي للخلفاء قبله! [٤٧ ـ ٥١]، وحديث «سيدا كهول أهل الجنة» [٨٥]، فهذا كله ساقط من طبعة الأميني، ولا أدري هل هذا من الطبعة المكية التي اعتمد عليها، أم أنها تصرفٌ منه فيها بدافع مذهبيٍّ؟ لا يمكن الحكم دون الوقوف على هذا الأصل، لاسيما أنه أثبت مواضع أخرى مضادة لغرضه، كحديث ذكر الروافض [٨٦]، وسقطت منه رواية أخرى له [٨٧]، وكذا ذكر ما يتعلق بغسل الرجلين، وتحريم المتعة بتمامه.

وسقطت منه أحاديث أخرى لا غضاضة فيها عليه، كحديث: «من سب عليًّا فقد سبني» [١٦ ـ ١٧]، وخبر مؤاخاة النبي ﷺ لعلي [٢٠ ـ ٢١]، ولفظ لحديث الراية [٣١]، وبعض المسلسلات، كما بينت ذلك في مواضعه، والخبر الطويل في دعاء الكرب في قصة الصادق مع المنصور [٧٠ ـ ٧١]، فالله أعلم بحقيقة الحال.

أما عن القيمة العلمية لهذه الطبعة والتحقيق والتعليق عليها ؛ فهي طبعة سقيمة شبه تالفة ، وليت المحقق لم يحشها بتعليقاته التي أفسدت الكتاب ، ورغم تعهده بترجمة الرجال وتمييزهم وبيان حالهم ؛ فطبعته تعج بالأخطاء في تعيين الرجال ، لاسيما المتأخرين في الأسانيد ، حتىٰ إنه لم يعرف الفخر ابن البخاري ، الذي تدور عليه أسانيد المتأخرين ، وترجمه علىٰ أنه ابن عبد الدائم ، (ص: ٤٧) ، ولم يعرف قِوام السنة الأصبهاني ، وترجمه شخصًا آخر ، وكنيته أبو الفتح ، رغم أن المصنف كناه أمامه أبا القاسم (ص: ٧٦) ، وبلغ به ذلك أن ترجم لأبي سعد محمد بن الهيثم ـ أحد شيوخ أبي موسىٰ المديني ـ ، بترجمة شخص آخر بينهما نحو ثلاثة قرون (ص: ٥٧) ، وكنت قد عزمت أن أتتبع تلك الأخطاء والبلايا وأثبتها في مواضعها من التحقيق ، أو أفردها في الكلام علىٰ طبعته ، ففعلت ذلك يسيرًا أول الكتب ، ثم قنطتُ من هول ما رأيت ، ووجدت أن الأمر يطول جدًّا في غير طائل ، ومع ذلك فهو لم يفِ بشرطه فكثيرًا ما يترجم المشاهير ، ويُغضي عمن لم يقف علىٰ ترجمته ، وقد ينتقي بلا معيار معين ، فيتجشم فيترجم بعضهم بما يجعل الحليم حيران ، فيخبط خبط عشواء ، كيفما اتفق بأدنىٰ تشابه في الأسماء ، بحيث أبان أنه لا دراية له البتة ولا معرفة بالطبقات والأسانيد ومداراتها السائرة المعروفة .

أما طريقته في تراجم الجرح والتعديل فعجبٌ مِن عجبٍ لكنه مألوف ، فإذا كان الحديث علىٰ هواه اجتهد في إيراد من عدّل راويه ولو كان واحدًا مخالفًا لجميع أئمة الجرح والتعديل ، ولو لم يجد فقد يكتفي بأنه أخرج له فلان وفلان ، أو يضفي عليه هو من عنده أوصافًا للتعديل ، وإذا كان العكس بأن لم يكن الحديث علىٰ هواه وإسناده صحيح أو نظيف ؛ عمد إلىٰ رجاله أو بعضهم فذكر أي جرح ورد فيه ولو كان مخالفًا لما عليه كلمة عامة النقاد وأهل الجرح

والتعديل أو لم يكن جرحًا أصلًا، رغم أنه كان قد قال في مقدمة تحقيقه: «هذا الكتاب من تآليف شمس الدين الجزري، جمع فيه يسيرًا ونذرًا (كذا) من الأحاديث الصحيحة المسندة المتواترة الثابتة الحسنة التي جائت (كذا) في الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من طرق العامة، وقد جمعها من مصادر وكتب ثابتة ومعروفة، رويت بأسانيد قويمة، وطرق ثابتة متركزة (كذا)، نقلًا عن أئمة الحديث وحُفّاظ السنة المحمدية التي جاهدت في سبيل حفظها وإبقائها إلىٰ ما دامت الحياة»[(١)].

ثم إنه في المواضع التي ناقش فيها المصنف بعض المسائل كغسل الرجلين في الوضوء، وتحريم المتعة، ومنزلة الشيخين عند علي رضي الله عنه؛ لم يتمالك نفسه، وتغيّظ علىٰ المصنف وجعل يرميه بكل جريرة.

٤ ـ طبعة بعنوان: «مناقب الأسد الغالب ممزق الكتاب ومظهر العجائب ليث بن [كذا] غالب، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب»، تحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة، دون تاريخ، لكن يظهر من تاريخ الإيداع أنه كان سنة (١٩٩٤م). وقد اعتمد فيها علىٰ النسخة المخطوطة بدار الكتب المصرية، وهي طبعة تجارية في الجملة، فيها أخطاء وأوهام كثيرة، في قراءة المخطوط، وفي اعتماد أخطائه وسقوطه في عامة المواضع، وعليها تخريج مختصر جدًّا لأكثر الأحاديث، وفي أكثره تقصير.

٥ ـ ثمة تهذيب للكتاب، وقد ذكره محمد مطيع الحافظ، فقال: «طُبع مهذبًا بعنوان: أسمىٰ المناقب في تهذيب أسنىٰ المطالب في مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»، وهو مطبوع بالعنوان السابق، وعليه: «هذّبه

(١) طبعة الأميني، (ص: ٣٢).

وعلَّق عليه محمد باقر المحمودي»، أما على الغلاف من داخل: «هذبه وحقق حقائقه وفنّد سفاسفه ومزالق مؤلفه المحقق الخبير والمتضلع البصير خادم الحق والحقيقة والمتمسك بحبل القرآن وأهل بيت العصمة والطهارة الشيخ محمد باقر المحمودي»!، دون ناشر، وتاريخ الطبع (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، وقد اعتمد على المطبوعة المكية سالفة الذكر، وهو تشويه ليس بتهذيب، فهي طبعة طائفية، توسّل بتسميتها تهذيبًا للبتر منها والتصرف كيف يشاء، فقال في المقدمة: «بما أن الكتاب مع صغر حجمه وقلة حقائقه؛ كتاب قيم، رأينا أن نجرد حقائقه عن أباطيله مع الإمكان، ومع عجم تيسير تجريد حقائقه عن سفاسفه نعلق عليه ما يبين الرشد من الغي، فحققته وهذبته، وسميت المهذب بـ أسمى المناقب»، وقد حشاها هذا الشخص سبابًا لمخالفيه، فيرميهم عن بكرة أبيهم بالنصب والبدعة والظلم والجهل، وملأ تعليقاته بأبحاث متهافتة مبنية في عامتها على التدليس والبتر والتلبيس، بما يجعل مطبوعة الأميني السابقة بالنسبة لها ـ من جهة التعليقات ـ سماء، ومن ثم فلم أعتمد عليها ولم أرجع إليها في قليل ولا كثير.

٦ ـ طبعة بعنوان: «مناقب الأسد الغالب ممزق الكتاب ومظهر العجائب ليث بن [كذا] غالب، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب»، ويليه: «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» للنسائي، قدم لهما وعلق عليهما: الشيخ علي أحمد عبد العال الطهطاوي، رئيس جمعية أهل القرآن والسنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.١، (٢٠٠٥م).

وهي طبعة تجارية، ذكر في المقدمة أنه «قرأ» الكتاب، فلم يذكر تحقيقًا، ولا اعتمد على أصل رجع إليه، وبالنظر في الكتاب فأنا في شك أنه «قرأه»

أيضًا، فهو نسخٌ تامّ لتحقيق طارق الطنطاوي، في المتن، وفي الهوامش بتعليقاته بما ذكره من تخريج وتحقيق وتعليق، حذو القذة بالقذة، بل ويذكر تصحيحات الأول على «الأصل» وأخطاءه وما فيه من سقط وتحريف، رغم أنه لم يذكر أصلًا أصلًا، حتى إنه ينقل أخطاءه كما هي، في المتن والهامش، وحتى الأخطاء المطبعية في أمانةٍ عز نظيرها!

٨ ـ منهج التحقيق:

نهجت في تحقيق الكتاب الخطوات الآتية:

١ ـ نسختُ مخطوطَة دار الكتب المصرية، وجعلتُها أصلًا، وجعلت أرقام أوراقها على الجانب ليسهل الرجوع إليها، وقابلتُها بطبعتي الأميني والطنطاوي، وأثبت الفروق بينهما، وذلك لأنني اعتبرت طبعة الأميني فرعًا للطبعة المكية وهي طبعة قديمة جيدة للكتاب، كما أن طبعة الطنطاوي في حكم الطبعة الوحيدة للكتاب لما عرفتَ من أسباب. ولم أُحصِ إلا الفروق في المتن، ولم أعتن بالتعليق على الصنيع في الحواشي لخروجه عن المقصود، إلا مواضع من تصرفات الأميني التي كتبتها للتعجب، ثم تركتُ ذلك لكثرته وتشعبه كما ذكرت سابقًا.

٢ ـ شَكَلْتُ متنَ الكتاب إعانةً للقارئ على ضبطه ضبطًا تامًّا، لاسيما أن غالب مادة الكتاب من الحديث النبوي، ووضعت لأكثر مباحثه التي لم يضع عليها المصنف عنوانًا عناوينَ مزيدة تبين المقصود منها، وجعلتها بين معقوفتين [ ] لتتميز عن عناوين المؤلف، لتساعد على تنسيق الكتاب ووضوح مباحثه، وإذا كان في المباحث طول أو تفصيل فقد جعلت على الجانب عناوين فرعية تبينه.

٣ ـ رقّمت الأحاديث لتسهل فهرستها والرجوع إليها، وجعلت لها نوعين من الترقيم، الأول: بين معقوفتين [ ] وهو ترقيم عام للأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، والثاني: بين قوسين ( ) وهو للأحاديث التي أسندها المصنف بإسناده عن شيوخه إلىٰ مصادرها.

٤ ـ اقتصرت في هامش التحقيق في تخريج الأحاديث علىٰ المصدر الذي عزا إليه المصنف، سواء تصريحًا، أو لكونه المصدر الذي وصل إليه بإسناده، وأما التخريج المفصّل فقد أفردته كي لا تطول التعليقات والهوامش فيخرج الكتاب عن معناه، ولكي لا أخلي القارئ من الفائدة لاسيما من ليس معتنيًا بمعاناة التخريج؛ فقد ذكرت درجة الإسناد الذي ذكره المصنف بحسب ما ترجّح لديّ، مع بيان حال المتكلَّم فيه من رجاله إجمالًا، ثم درجة الحديث عمومًا بما له من أسانيد أخرىٰ بحسب ما ترجّح، دون تفصيل أيضًا، مع الإحالة علىٰ التفصيل في التخريج المفرد. واستغنيت عن تخريج الحديث بالكلية إذا كان في الصحيحين أو أحدهما، فاكتفيت بذلك في هامش التحقيق، ولم أخرجه في التخريج المفرد إلا لحاجة أو غرض علمي.

٥ ـ وهو متعلق بالنقطة السابقة، وهو أنني فصلتُ التخريج المفصل عن التحقيق؛ لأنه غرضٌ أساس من العمل علىٰ الكتاب لما اشتمله من أهم المناقب المروية لعلي ﵁، ولكي لا يقطع النصّ كثيرًا فيؤثر علىٰ تسلسله فيخرج عن معناه، وبيَّنتُ منهج التخريج المفرد في مقدمته.

٦ ـ اعتنيت بشرح الغريب من معاجم اللغة المعتمدة، وربما من كتب غريب الحديث لفائدة، وكذا التعريف بالأماكن، والنِّسب، والأعلام غير المشهورين، فلم أترجم لأصحاب الكتب الستة ونحوهم من أصحاب الكتب

المشهورة، وترجمت لمثل ابن عساكر وأبي موسىٰ المديني ونحوهم من الأئمة، ولم أترجم للصحابة أو التابعين إلا فيما ندر لنكتة.

٧ ـ اهتممت بشرح الأسانيد التي يوردها المصنف إلىٰ الكتب؛ لأنه كتاب حديث مسند ولأنها من أسانيد المتأخرين التي يتوصلون بها إلىٰ الكتب، وقلَّ من يحررها ويكشِفُها، فأما شيوخ المصنف فقد عينتُهم، وأحلت في ترجمتهم علىٰ المشيخة المفردة التي صنعناها للمصنف في هذا الكتاب، ومن فوقهم حتىٰ المصدر (صحيح البخاري، أو جامع الترمذي مثلًا)، فقد ترجمتهم ترجمة مختصرة، حرصت فيها علىٰ بيان تحملهم ممن فوقهم في الإسناد، وتحملهم وأدائهم للكتابِ مصدرِ الحديث، بحيث انكشفت تلك الأسانيدُ علىٰ التمام، وقد راعيتُ تغميق المصدر في سياق الإسناد كي يقف القارئ عليه بيُسر، ويتفصّل له الإسناد، وقد شرحنا هذه الطرقَ إلىٰ الكتب في المشيخة المفردة شرحًا مفصّلًا، وذكرنا منهج المشيخة فيها. وفي حال تكرر بعض الأسانيد والطرق فإني أحيل إلىٰ أول موضع ترجمناه فيه برقمه تجنبًا للتكرار وأما ما فوق المصدر؛ فلم أترجم رجاله لأنهم في مصادر السنة المتداولة التي يتيسر الوقوف علىٰ ترجمة الرواة فيها، إلا لفائدة خاصة أو حاجةٍ من كلام المصنِّف أو إشكال في إسناد، وعامّة ذلك فصّلناه في التخريج المفرد لأحاديث الكتاب. وقد فرّقت التعليق علىٰ الأوهام التي وقعت للمصنف في بعض الأسانيد المسلسلات وتتبعه فيها الحافظ ابن ناصر الدمشقي في «النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية» علىٰ مواضعها من أحاديث الكتاب، وناقشت بعضها حيث لزم.

٨ ـ علّقتُ علىٰ بعض المواضع من الكتاب، سواء فيما يتعلق ببعض المتون، أو بعض تعليقات المؤلف، أو أحكامه، أو غير ذلك من المضامين،

وضمنتُها بعضَ الأبحاث التي لم يكن يلائم أن تدرج في التخريج المفرد، لكونها ليست حديثية في الغالب، إلا ما كان ينبغي أن يذكر في موضعه من التحقيق، وإن كان في بعضها طول نِسبي، لكنها ليست بالكثيرة.

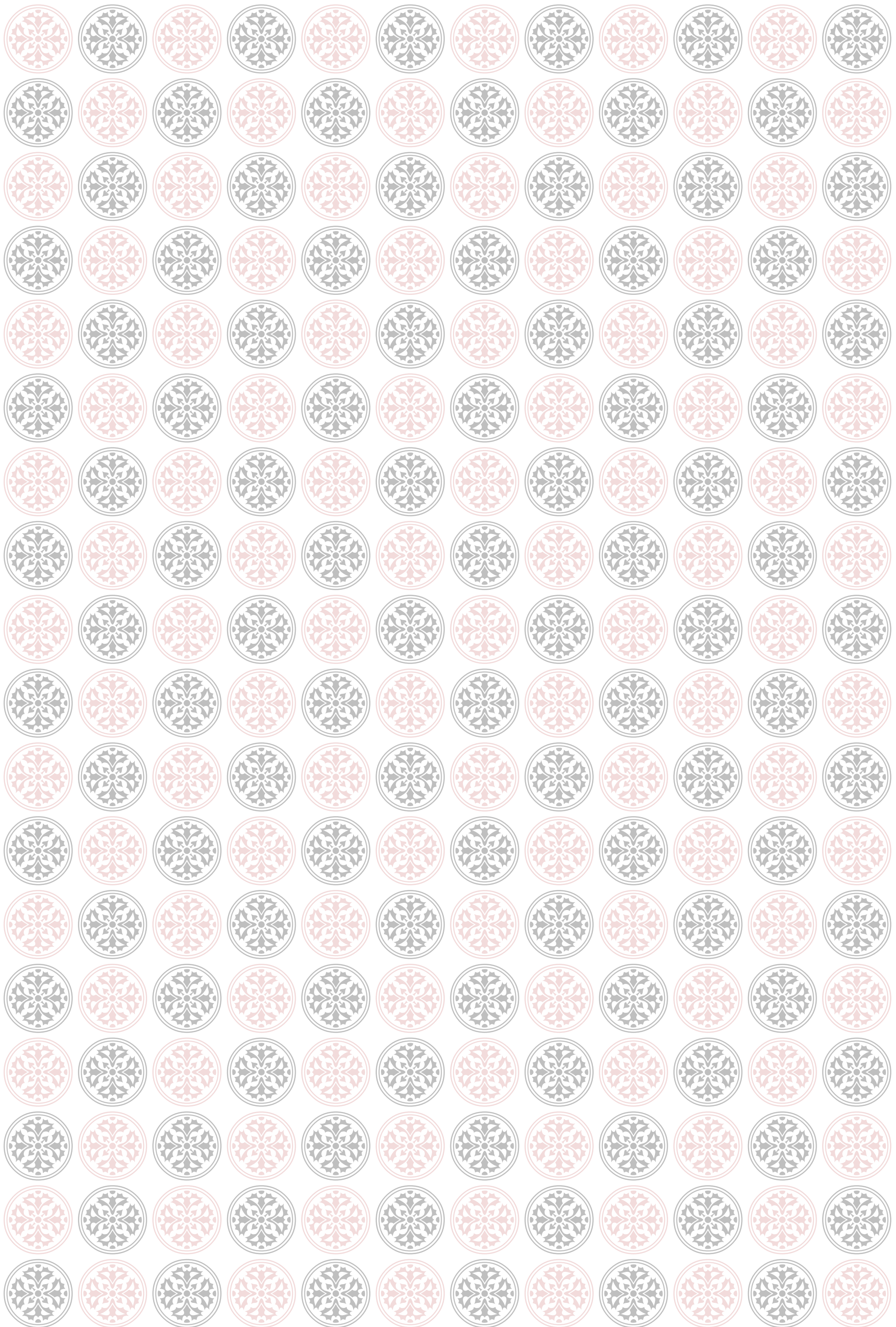
٩ ـ وضعت فهارس فنية وموضوعية متنوعة تعظّم الفائدة من الكتاب.

والحمد لله رب العالمين.



ثانيًا:

مشيخة المصنِّف ابن الجزري في كتاب أَسْنَى المطَالِبِ



منهج مشيخة ابن الجزري



نظرًا لكون الكتاب كتابًا في الحديث بالأساس، وهو كتاب مسنَدٌ مرويّ من المصنف بأسانيده في عامة أحاديثه، فقد رأيت إفراد مشيخته الذين روىٰ عنهم في هذا الكتاب بالترجمة، علىٰ نحو فنّي، مُثرٍ بالفوائد والنكات الحديثية، التي تنفع في تتبع الأخبار وطرق الرواية وأسانيد المصنفات في الأعصار المتأخرة لدىٰ المحدثين، وتوقف القارئ علىٰ كثير من الظواهر الحديثية والتاريخية والعلمية بل والاجتماعية لهذه العصور.

١ ـ أجريت هذه التراجم علىٰ نظام موحَّد، أبدأ باسم الشيخ، وتاريخه، وتفصيل لاسمه، والنكت التي قد تتعلق باسمه أو لقبه، أو تحريره، أو الخلاف فيه، مع تلقيبه بأبرز ما غلب عليه إن لم أجد في كلام العلماء تلقيبًا علميًّا سائرًا له، ثم أتبعه بتفصيل سماعه وإسماعه، بحسب ما ورد في المصادر التي عنيت بذلك، لاسيما ذيل التقييد، وكتب الحافظين ابن حجر والسخاوي، مع النص علىٰ صاحب الفائدة إن انفرد بها عن غيره، وإلا فلم أنصص علىٰ المتفق عليه بينهم هربًا من التطويل، واهتممت في سياق ذلك ببيان سماعه للكتب التي روىٰ عنه المصنف الأحاديث منها، وبينت في سياق ذلك ما ذكره المصنف من روايته عنهم من كيفيات التحمل والأداء، والأوقات والتواريخ والأمكنة، ثم ختمت الترجمة بذكر بعض فضائله وشمائله وتواليفه من كلام العلماء، ثم ختمت بذكر وفاته، ثم بذكر مصادر ترجمته مرتبة زمنيًّا، واستغنيت بذلك عن عزو تفصيل كل فائدة في ترجمته، تخفيفًا من الهامش، إلا ما كان من تعليق أو بيان أو شرح

للفظ أو تعريف بمكان أو شيء انفرد به مصدر، أو نكتة خارجة عن محل البحث. ومن أجل ذلك لم أراع في ترتيب من أنقل عنه التقدم والتأخر، ولكن الفائدة ومدىٰ زيادة بعضهم علىٰ بعض، اتكالًا علىٰ سردي مصادرَ الترجمة في الخاتمة مرتبةً.

٢ ـ أعقبت ما سبق بذكر الرواية عنه في كتابنا أسنىٰ المطالب، فأحصيت ما رواه المصنف من طريقه، وعزوته برقمه، ثم أوردت طريق ـ أو طرق ـ المصنف عنه إلىٰ الكتب التي يبلغ به إياها، وخرّجت هذه الطرق مما تيسر من كتب الفهارس والمعاجم والمشيخات والإجازات، بحيث أبيّن قوة هذه الطرق ومدىٰ تداولها بأيدي المحدثين.

٣ ـ علىٰ أنّني في ذكر الطريق التي رواها المصنف عن هذا الشيخ؛ لا ألتزم بالتسمية أو صيغة التحمل الواردة في أصل الإسناد في الكتاب، وعلة ذلك أنه يتفنن في تغيير الأسماء والتنويع فيها، ولأنّ الغرضَ بيان الطريق وشرحها، أما ما يتعلق بطرق التحمل أو المعلومات الواردة بشأنها فإنني أنقل ما يحصل به الغرض في الترجمة نفسها كما تقدّم، وكذا ما أظفر به من سياقات الأسانيد في كتابنا من بيان صيغ التحمل وكيفيته وموضعه وزمانه، وقد أرجع إلىٰ كتب المصنف المسندة الأخرىٰ لمزيد فائدة أو لحاجة، كما أنني أعزو إلىٰ أرقام الحديث الواردة في الكتاب بحيث يمكن القارئَ الرجوعُ إلىٰ الإسناد للوقوف علىٰ صفة الإسناد وسياقته بتمامه.

٤ ـ وقد رتبت هؤلاء المشيخة، علىٰ أربعة أقسام: شيوخ الحديث، وهم عامتهم، ثم شيخاته في الحديث، وهما اثنتان، ثم شيوخ القرآن، وهما شيخان، ثم المبهمون من مشايخه، وفحصنا عنهم.

٥ ـ ختمت المشيخة بمبحث لطيف فيه أبرز الظواهر الإسنادية وغيرها مما ظهر في أثناء البحث عن هذه المشيخة.



أولًا: شيوخ الحديث



١ ـ أحمد بن إبراهيم بن داود المنبِجي، ابن الطحّان (٧٠٢ ـ ٧٨٢هـ):

هو أحمد بن إبراهيم بن داود بن محمد المنْبِجي، أبو العباس، شهاب الدين، عُرف بابن الطحَّان.

ولد سنة (٧٠٢هـ)، كما ذكر المصنِّف في ترجمته له في غاية النهاية.

قال الحافظ: «والطحَّان الذي نسب إليه كان زوج أمه، وكان أبوه إسكافًا فمات وهو صغير فربَّاه زوج أمه فنسب إليه».

المقرئ المحدِّث:

سماعه:

* قال المصنِّف: له سماعٌ قديمٌ من محمد بن الشيرازي، والقاسم بن عساكر، أخبرنا عنهما مع عُسْر تحديثه.

* وقال الحافظ: سمع البرزالي، وابن السَّلَعوس وغيرهما.

* وفصَّل المصنِّف في شيوخه في القرآن، في: جامع أسانيده، وقال في غاية النهاية: «قرأ السَّبْعَ علىٰ أحمد بن نحلة سبط السلعوس، وانتفع به كثيرًا، وعلىٰ ابن بَصْخان[1]، وروايةَ أبي عمرو جميعَ القرآن والبقرة بالجَمْعِ علىٰ

(١) هذا هو الصواب، وهو الوارد في جامع أسانيد المصنِّف، (ص: ١٥٣)، وفي غاية النهاية: بضحان؛ تحريف.



الحافظ أبي عبد الله الذهبي، والفاتحة وإلىٰ: ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ جمْعًا على الجعبري، والقراءاتِ العشرَ علىٰ ابن مؤمن».

إسماعه:

* روىٰ عنه المصنِّف في كتابنا وقال [٣٣]: «أخبرنا أبو العباس أحمد بن الطحان، المقرئ، شيخُنا، مشافهةً»، فبيَّن صِفةَ التحمُّل.

* قال المصنِّف في غاية النهاية: «قرأتُ عليه نحوَ رُبْعِ القرآن لابن عامر والكسائي، ثم جمعتُ عليه الفاتحةَ وأوائل البقرة بالعشر، واستأذنتُه في الإجازة فتفضَّل وأجاز، ولم يكن له بذلك عادة». وقال في جامع أسانيده: «لازمتُه مدّةً، واستأذنته في الجمْع عليه بالقراءات العشر، فامتنع علي، وقال: لو كنت آذنُ لأحدٍ في الجمْع لأذِنتُ لك، ثم إني تلطفت به، وأخذتُه بالحيلة، فإذِن لي». وذكر في النشر أنه قرأ عليه بعضَ القرآن بمضمَّن الكنز والكفاية لأبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي (ت: ٧٠٤هـ)[١].

* قال ابن العماد: وكان حسنَ الصوتِ بالقرآن، وكان الناس يقصدونه لسماع صوته بالتَّنْكِزية[٢]، وكان إمامَها.

* وقال المصنّف في غاية النهاية: وولي مشيخة دار الحديث الأشرفية بعد ابن اللبَّان للإقراء، وأقرأ زمانًا فلم ينتفع به أحد، وقُصِد للإقراء فلم يوافَق.

---

(١) النشر في القراءات العشر، (١/٩٤).

(٢) دار القرآن والحديث التنكزية: قال النعيمي: «كانت هذه الدارُ حمّامًا يُعرف بحمام سويد، فهدمه نائب السلطنة تنكز الملكي الناصري، وجعله دارَ قرآن وحديث، وجاءت في غاية الحسن، ورتَّب فيها الطلبة والمشايخ، قاله ابن كثير في سنة ثمان وعشرين وسبعمائة»، الدارس في تاريخ المدارس، (١/٩١).

* توفي بدمشق في صفر عام (٧٨٢هـ).

مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (١/٣٣)، جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٤٩)، وإنباء الغمر، (١/٢٢١)، وشذرات الذهب، (٨/٤٧١).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روى عنه المصنف روايةً واحدة.

رقم [٣٣] إلى كتاب حجة ذوي الضلالة لأبي موسى المَدِيني.

طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

قال: (أحمد بن الطحان، المقرئ، شيخنا، مشافهة، عن ابن الشيرازي، عن محمود ابن منده، عن أبي موسى المَديني).

رقم [٣٣].

ولم أقف على رواية لمحمود بن إبراهيم بن سفيان ابن منده، عن الحافظ أبي موسى المديني، ولا مَنْ ذكَره في شيوخه أو مَنْ أخذ عنه. فهذا الإسناد عزيزٌ، العهدةُ فيه على هذا الشيخ للمصنف: ابن الطحان المقرئ، ومن فوقه. وشيخه المذكور كان مُقِلًّا في الرواية لأنه عُرِف بالقرآن، وقد كان عسِرًا في التحديث والإقراء كما وصفه تلميذه المصنف، ولكن قال ابن الجزري إن له سماعًا قديمًا من ابن الشيرازي، وهو شيخه في هذا الإسناد. ورواية أبي نصر محمد بن محمد المعروف بابن الشيرازي عن محمود ابن منده؛ معروفة[1]،

---

(١) انظر مثلًا: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، (١/٣٥٤).

وهي في رواية كتاب: معرفة الصحابة لجدِّه. وأبو سعد محمد بن الهيثم شيخ أبي موسىٰ في هذا الإسناد، معروفٌ، نصّ الحافظ الذهبي أن الحافظ أبا موسىٰ المديني أثنىٰ عليه وروىٰ عنه[(١)]، وقد ترجمنا رجال الإسناد وبينَّاهم في موضعه من الكتاب. وقد تتبّعْتُ كتبَ الفهارس والروايات التي للمتأخرين، واستخرجت منها الرواياتِ إلىٰ كتب أبي موسىٰ المديني، وكذا الروايات التي في طريقها أبو موسىٰ المديني لكتب غيرِه، ولم أجد فيها هذا الإسناد.

وهذا الحديث من غرائب الكتاب، وقد قال المصنِّف بعدَه: «حديثٌ غريب، رواه الحافظ أبو موسىٰ المديني في كتابه: حُجَّة ذوي الضلالة، بهذا الإسناد وهذا اللفظ». ولم أقف علىٰ هذا الكتاب للمديني، ولم أجد له ذِكْرًا في الكُتب التي بين يديَّ، ولا ذكره أحدٌ في تآليف أبي موسىٰ المديني، والحافظ المديني مُكثِرٌ جدًّا من التصنيف، فلا يُستغرَب عدمُ معرفتنا بكثيرٍ من كتبه، فضلًا عن عدم وصوله إلينا.



٢ ـ أحمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي، ابن النجم (٦٨٢ ـ ٧٧٣هـ):

أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي عمر المقدسي، نجم الدين. قال الفاسي: «المعروف بابن النجم وهو لقب أبيه إسماعيل».

وُلد سنة (٦٨٢هـ)، قال الحافظ في الدرر: «قرأته بخطه». وقال أيضًا: «حضر عقيقته[(٢)] الشيخ شمس الدين ابن أبي عمر[(٣)] ثم مات الشيخ بعد قليل

(١) انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١/٩٧٥).
(٢) تحرَّفت في المقصد الأرشد للبرهان ابن مفلح، (١/٧٧)، تحقيق: العثيمين إلىٰ: «حضر عنعنةَ الشيخ شمس الدين»!
(٣) أي: عَبْد الرَّحْمَن بْن مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن محمد بن قدامة، قال الذهبي: «شيخ الإسلام وبقية=

في ربيع الآخر».

المسنِد المعمَّر الأصيل:

سماعه:

قال الفاسي:

* سمع ـ قال الحافظ في إنباء الغُمر: أُحضِر ـ على الفخر علي بن البخاري من مشيخته، تخريج ابن الظاهري، سِتَّةَ أجزاء متوالية من أولها، وأمالي ابن سمعون العشرين وهو حاضر.

* وسمع على التقي ابراهيم بن علي الواسطي: أربعين الحاكم، ومجلس الخلّال.

* وعلى الشرف أحمد بن عساكر: مشيختَهن في ثلاثة أجزاء، تخريج ابن المهندس.

* وعلى العز إسماعيل بن الفراء: مختصر السيرة لابن فارس، وبعضَ سنن ابن ماجه.

* زاد الحافظ: ومن أخيه [يعني أخي التقي الواسطي] محمد بن علي

= الأعلام، شمس الدّين، أَبُو مُحَمَّد وأبو الفرج، ابن القُدوة الشّيْخ أَبِي عمر، المقدسيّ، الْجُمّاعيليّ، ثمّ الصّالحيّ، الحنبليّ، الخطيب، الحاكم، ...، وعمّه الشّيْخ الموفَّق وعليه تفقّه، وعرض عَلَيْهِ " المقنع " وشرحه عليه، وشرحه في عشر مجلدات»، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٤٦٩/١٥). **قلت**: عمه هو شيخ الإسلام الموفق ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد (ت: ٦٢٠هـ)، صاحب المغني والروضة، وهذا المترجَم شمس الدين ابن أخيه هو صاحب الشرح الكبير على المقنع، مطبوع على هامش المغني، ومفردًا، توفي (٦٨٢هـ). قلت: فيكون المترجم معنا: أحمد بن إسماعيل: ابنَ ابنِ حفيد أبي عمر.

الواسطي، وعلي بن محمد المعري، وأحمد بن مؤمن الصوري، ومحمد بن حازم الفقيه، وعيسىٰ المغاري [بن أبي محمد بن عبد الرزاق شيخ مغارة الدم]، وعبد الرحمن بن عمر بن صومع [الديرقانوني].

إسماعه:

* قال الحافظ في الدرر: حدّث، وعُمِّر، وتفرَّد، وحدَّث بأمالي ابن سمعون عن الفخر [ابن البخاري]، وغير ذلك.

* نقل ابن العماد: «وقال ابن حجي: سمعنا منه مسموعَه من: مشيخة ابن البخاري، وأمالي ابن سمعون».

* قال أبو زرعة ابن العراقي في ذيل العبر: حضرتُ عليه.

* وقال الحافظ في الدرر: «وأجاز لأبي حامد بن ظهيرة ولعبد الله بن عمر بن عبد العزيز بن جماعة»، وقال في إنباء الغمر: «سمع منه القدماءُ، وجماعة من أكابر رفقتنا، وأصاغر شيوخنا»، **قلت**: ممَّن يريد بأكابر رفقته وأصاغر شيوخه: ابن العراقي ابن شيخه الحافظ العراقي.

* قال الفاسي: سمع منه شيخنا الزين [أبو هريرة عبد الرحمن بن عمر] القِبَابي [ت. ٨٣٨هـ].

* وقال الحافظ في الإنباء أيضًا: «هو ممن أجاز عامًّا، لكن لم أدخل في عموم إجازته». **قلت**: توفي نجم الدين في العام نفسِه الذي وُلد فيه الحافظ، وقد تقدَّم أن جدَّ المترجم الأكبر الشيخ ابن أبي عمر توفي بعد عقيقته في ربيع الآخر، وقد وُلد الحافظ في شعبان من العام نفسه، فتقدَّمت تلك الإجازة العامة مولدَه بيسير، فلم يدخل فيها.

❊ وهو من شيوخ المصنِّف، حدّث عنه هاهنا كما سيأتي، ووصفَه ضمن: «جماعة من شيوخنا الثقات». وروىٰ عنه في العوالي العُشاريات (خ)، الحديثَ الرابع والثلاثين، قال: «أخبرنا الشيخ الأصيل المعمر نجم الدين أحمد بن النجم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن الشيخ القدوة أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، إجازةً مشافهة، عن أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد الحنبلي، أخبرنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي..» إلىٰ منتهاه. فأبان عن تحمُّله إجازةً مشافهة.

❊ وقد قرأ عليه المصنِّف في علم القراءات. قال في ترجمته في غاية النهاية: «قرأتُ عليه مفردة يعقوب لأبي القاسم بن الفحَّام[(١)] بإجازته إن لم يكن سماعًا من (ن) [أي: النشر] علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري وكان قد سمع منه كثيرًا». وقال في كتابه النشر، في بيان تحمُّله لكتاب مفردة يعقوب لابن الفحام: «قرأتُها بسفح قاسيون علىٰ الشيخ الأصيل النجم أحمد بن النجم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن الشيخ أبي عمر المقدسي، عن أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، عن الخشوعي، عن المؤلف»[(٢)]. **قلت**: أبان هنا عن مكان التحمُّل، وهذا الإسناد هو نفسه المتقدّم في العوالي.

❊ قال المصنِّف في جامع أسانيده: «كان شيخًا خيِّرًا، قليلَ المخالطة، ملازِمًا بيته، لا يشتغل بما لا يعنيه». وقال في ترجمته في غاية النهاية: «ثِقَةٌ أَصيلٌ». **قلت**: التعبير بالأصيل لمكان نسبَتِهِ إلىٰ الشيخ أبي عمر القدوة

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف الصقلي المعروف بابن الفحام، شيخ الإسكندرية، توفي بها (٥١٦هـ)، له التجريد، ومفردة يعقوب، انظر: النشر، (١/٧٦).

(٢) النشر في القراءات العشر، (١/٧٧).

الزاهد، رحمه الله، وقد انتسب إليه عامة من انحدر عنه لعلوِّ شأنه، وهو أخو شيخ الإسلام الموفق ابن قدامة صاحب المغني.

* توفي في ثالث جمادىٰ الآخر سنة (٧٧٣هـ)، وقال ابن رافع: «في ليلة الجمعة»، ودفن بمقبرة الشيخ أبي عمر جدِّه.

مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (١/٣٩)، وجامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ٢٠٤)، وإنباء الغُمر، (١/٢١)، وذيل العبر لابن العراقي، (٢/٣٣٢)، الدرر الكامنة، (١/١١٩)، ذيل التقييد، (١/٢٩٦)، المقصد الأرشد، (١/٧٧ ـ ٧٨)، القلائد الجوهرية، (٣٠١)، شذرات الذهب، (٨/٣٨٧)، السحب الوابلة، (١/٩٨)، وتسهيل السابلة، (٢/١١٦١).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف روايةً واحدة.

رقم [٦٨] مقرونًا بشيخين: أحمد بن محمد البنَّاء، وأحمد بن إسماعيل بن أبي عمر، إلىٰ الترغيب والترهيب لِقِوام السُّنة.

طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

طريقه إلىٰ الترغيب والترهيب لِقِوام السُّنّة:

قال: (أحمد بن إسماعيل بن أبي عمر، مقرونًا بشيخيه: محمد بن موسىٰ بن سليمان، وابن البنّاء، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي الفتوح منتجب الدين أسعد بن محمود بن خلف الأصفهاني العجلي، عن قِوام السنة إسماعيل بن

محمد الأصبهاني).

رقم [٦٨].

وقد ذُكِر هذا الإسناد في ترجمة الشيخَيْن المقرونين معه في الإسناد، الأول: أحمد بن محمد بن الحسين البنّا، ابن المهندس، رقم (٥)، والثاني: محمد بن موسىٰ بن سليمان، ابن الشِّيرَجي، رقم (٢١)، كلاهما في إسناد الحديث نفسِه [٦٨]، وقد بحثناه وعلقنا عليه في ترجمة الأول منهما، ابن المهندس، رقم (٥).



٣ ـ أحمد بن الحسن بن عبد الله ابن أبي عمر المقدسي، ابن قاضي الجبل (٦٩٣ ـ ٧٧١هـ):

أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي، شرف الدين أبو العباس. المشهور: بابن قاضي الجبل، وابن شيخ الجبل.

قال ابن العماد: مولده علىٰ ما كتبه بخطّه: في الساعة الأولىٰ من يوم الاثنين تاسع شعبان سنة ثلاث وتسعين وسِتّمئة [٦٩٣هـ].

✤ الإمام قاضي الحنابلة بدمشق:

✤ سماعه:

❊ سمع: إسماعيل بن عبد الرحمن الفراء، ومحمد بن علي الواسطي، وأحمد بن عبد الرحمن بن مؤمن، في آخرين.

* قال الحافظ: طلب بِنَفسِهِ بعد الْعشْر، فَسمع من التقي سُلَيْمَان، وَنَحْوه، وَأَجَازَ لَهُ ابْن عَسَاكِر، وَابْن القواس، وَغَيرهمَا، وَخرج لَهُ ابْن سعد مشيخة عَن ثَمَانِيَة عشر شَيخًا، حدَّث بهَا.

* قال الحافظ الذهبي: سمع معي من التقي بن مؤمن، وطلب الحديث وقتًا، وفيه هنات.

* وهو من تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية. قال ابن العماد: «قرأ على الشيخِ تقي الدّين بن تيميّة عِدَّةَ مصنّفات في علوم شتّى، وأذن له في الإفتاء، فأفتى في شبيبَتِه»، قال الحافظ: «أفْتى فِي شبيبته، يُقَال إن ابْن تَيْمِية أجَازه بالإفتاء».

إسماعه:

* سمع عليه كثيرون، فقد اتفق من خرج له أنه، كما يقول الحافظ الذهبي: «وحدَّث»، ويقول الحافظ: «كَانَ يَعْمل الميعادَ، فيزدحم إِلَيْهِ الْفُضَلَاءُ والعامّةُ»، وقد تقدَّم أنه حدَّث بمشيخة خُرِّجت له.

* قال ابن العراقي: وحضر درْسَه الشيخُ تقي الدين ابن تيمية، وأثنى عليه.

* روى عنه المصنِّف في كتابنا، فقال: «أخبرنا الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن الحسن الحنبلي القاضي، في جماعةٍ من آخرين، مشافهةً»، وقال في موضعٍ آخر: «فيما شافهني به»، فبيَّن صِفَةَ التحمُّل.

ـ وقال عصريُّه الحافظُ الذهبي: «صاحب فنون وذهن سيَّالٍ وتودُّدٍ»، قال ابن العماد: «الشيخُ الإمام، جمال الإسلام، صدر الأئمة الأعلام، شيخ

الحنابلة»، ونقل النجديُّ عن التقيِّ ابن مفلح في طبقاته، قال: «أَحْد الأعلام: كَانَ من أهل البراعة والفهم، والرياسة فِي العلم، متقنًا عالمًا بالحَدِيث وعلله، والنحو والفقه، والأصلين، والمنطق، وغير ذَلِكَ، وَكَانَ لَهُ باع طويل فِي التفسير، لا يمكن وصفه، كان له في الأصول والفروع القدم العالي، وفي شرف الدين والدنيا المحل السامي، وله معرفة بالعلوم الأدبية والفنون القديمة الأولية، وكيف لا وَهُوَ تلميذ ابْن تيمية، وَقَدْ قرأ عَلَيْهِ، واشتغل كثيرًا، وقرأ عَلَيْهِ مصنفاتٍ فِي علومٍ شتَّى، منها: المحصل للفخر الرازي،...، وكان إذا سرد الحديث يتعجب الإِنسان، وَكَانَ آية فِي حفظ سرد مذاهب الْعُلَمَاء»، وقال ابن العراقي: «شُغِل بالعلم زمانًا، وتعيَّن ورأس علىٰ أقرانه، ثم مات أقرانه وانفرد»، وقال الحافظ: «اشتغل بِالْعلمِ، فبرع فِي الْفُنُون، وَكَانَ بارعاً فِي الْعُلُوم، بعيد الصيت، قديم الذّكر، وَله نظم، وذهن سيال»، وقال ابن رافع: «حدَّث، وتفقه، وبرع، ودرس، وَأفتىٰ، وشغل بِالْعلمِ زَمَانًا»، وقال ابن تغري بردي: «كان إمامًا عظيم القدر، انتهت إليه رياسة مذهبه، وكان صحب ابن تيميّة، وسمع منه، وتفقّه به وبغيره».

ـ قال الحافظ: «ولي الْقَضَاء فِي سنة (٧٦٧هـ)، فَلم يُحْمَد فِي ولَايَته»، وقال عصريُّه الذهبي: «ولم يُحْمَد من مباشرة القضاء»، وقال ابن العراقي: «طُلِب في أواخر عمرِه إلىٰ القاهرة، فولي بها مشيخة سعيد السُّعداء[1]، ثم أعيد

---

(١) خانقاه سعيد السعداء: كانت دارًا لرجل اسمه عنبر أو قنبر، لقبه سعيد السعداء، كان شيخًا ممن يخدم في قصور الفاطميين، أعتقه المستنصر، ووقفها علىٰ الصوفية في سلطنة صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٩٩هـ)، وكان شيخها يلقب بشيخ الشيوخ، ووقفت عليها أوقاف كثيرة، وسكنها الصوفية ودُفنوا فيها، وولي مشيختها جماعة من كبار العلماء كقاضي القضاة تاج الدين بن بنت الأعز والقاضي بدر الدين بن جماعة، والقلقشندي، وغيرهم. انظر: حسن المحاضرة للسيوطي، (٢/٢٦٠).

إلىٰ دمشق قاضي القضاء الحنابلة بها بِصَرْفِ المرداوي» ، وقال ابن العماد: «درّس بعدة مدارس ، ثم طُلب في آخر عمره إلىٰ مصر ليدرّس بمدرسة السّلطان حسن. وولي مشيخة سعيد السعداء ، وأقبل عليه أهل مصر وأخذوا عنه ، وأقام بها مدة يدرّس ويشغل ويفتي ، ورأس علىٰ أقرانه إلىٰ أن ولي القضاء بدمشق بعد جمال الدّين المرداوي سنة سبع وستين ، وكان عنده مداراة وحبّ للمنصب ، ووقع بينه وبين الحنابلة ، وباشر القضاء دون الأربع سنين إلىٰ أن مات وهو قاض».

ـ قال ابن العراقي: «كانت فيه دعابة ، ومزح ، وإنكاء في البحث» ، وقال الحافظ: «وَكَانَ صَاحب نَوَادِر وَخط حسن».

ـ قال التقي ابن مُفلح في طبقاته ، كما نقل النجدي في السحب الوابلة: «له مُصنَّفات ، منها: الفائق فِي الفقه ، مجلد كبير ، وكتاب فِي أصول الفقه مجلد كبير ، لَمْ يتمه ، وصل فِيهِ إلىٰ أوائل القياس ، والرد علىٰ ألكيا الهراسي ، كتب فِيهِ مجلدين ، وشرح من المنتقىٰ للشيخ مجد الدين قطعةً في أوله ، سمّاه: قطر الغمام فِي شرح أحاديث الأحكام ، وتنقيح الأبحاث فِي رفع التيمم للأحداث ، مجلد صغير ، ومسألة المناقلة ، مجلد صَغِير ، وَلَهُ مجاميع كثيرة ، فِيهَا فنون شتىٰ».

ـ قال ابن العماد: «وله اختياراتٌ في المذهب ، منها: بيع الوقف للحاجة ، ومنها أن النزول عن الوظيفة تولية ، وله عدة مصنّفات ، منها: كتاب «المناقلة في الأوقاف وما في ذلك من النزاع والخلاف» ، وتبعه علىٰ ذلك جماعة ، وكلّهم تَبَعٌ للشيخ تقي الدّين».

ـ توفي يوم الثلاثاء الرابع عشر من رجب، بمنزله بالصالحية، وصُلي عليه بالجامع المظفري، ودفن بتربة جده الشيخ أبي عمر. قال ابن رافع: «خَلَّف ثروة».

مصادر ترجمته:

المعجم المختص للذهبي، (ص: ١٦)، والوفيات لابن رافع، (٢/٣٥٤)، والمنتقىٰ من شيوخ ابن رجب المنسوب لابنِه[1]، (ص: ١٥٦)، والسلوك، (١/٣/١٨٦)، وتاريخ ابن قاضي شهبة، (١/٢٠١)، وذيل العبر لابن العراقي، (٢/٢٩٤ ـ ٢٩٥)، والدرر الكامنة، (١/١٣٨)، والمنهل الصافي، (١/٢٥٧)، والدليل الشافي، (١/٤٥)، وذيل التقييد، (١/٣٠٥)، والنجوم الزاهرة، (١١/١٠٧)، والدَّارس، (٢/٣٤ ـ ٣٥)، وشذرات الذهب، (٨/٣٧٦)، والمقصد الأرشد، (١/٩٢)، والمنهج الأحمد، (٤٦١)، والسحب الوابلة، (١/١٣١).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف روايتين.

وتفصيل الروايتيْن:

١ ـ رقم [١٣] إلىٰ أبي موسىٰ المديني.

(١) والصواب أنه لابن قاضي شهبة، وعلىٰ ذلك قرائن موضوعية في متن الكتاب، ولكن ليس هذا موضع ذلك، وقد نص علىٰ أن المنتقي من تلك المشيخة هو ابن قاضي شهبة: المحقق عبد الرحمن العثيمين، في مواضع من أعماله، منها في سياق تعليقه علىٰ السحب الوابلة، ذكر قصة عثوره عليه في مكتبة ييل بأمريكا، واستدل لكونه مُنْتَقِيَه. انظر: (١/١٣٧).

٢ ـ رقم [٦٤]، إلىٰ مسلسلات ابن الجوزي، المسلسل بالقضاة في شم النرجس.

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* طريقه إلىٰ الحافظ أبي موسىٰ المديني:

قال: (ابن قاضي الجبل، عن تقي الدين سليمان بن حمزة الدمشقي، عن أبي المظفر محمد بن فتيان بن المنِّي، عن أبي موسىٰ محمد بن أبي بكر المديني).

رقم [١٣].

ولم أقف علىٰ موضع هذا الحديث من كتب أبي موسىٰ المديني التي بين يديَّ، علىٰ أنّ المديني يرويه من طريق عن أبي الفرج الأصفهاني، ولكن لم أقف عليه في الأغاني.

* طريقه إلىٰ مسلسلات ابن الجوزي:

قال: (أحمد بن الحسن ابن قاضي الجبل، عن تقي الدين سليمان بن حمزة الدمشقي، عن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد ابن قدامة المقدسي، عن أبي الفرج ابن الجوزي).

رقم [٦٤].

ولم أقف علىٰ هذه الطريق إلىٰ مسلسلات ابن الجوزي فيما وقفت عليه من مصادر. وقد ذكرنا هذه المسلسلات من موارد المصنِّف في مسلسلاتِه في هذا الكتاب، ضمن موارد المصِّنف في كتابه. والحديث في مسلسلات ابن الجوزي، كما عزوناه في موضعه.

٤ـ أحمد بن عبد الكريم البَعْلَبكّي (٦٩٦ ـ ٧٧٧هـ):

هو أحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر بن الحسين البَعْلَبَكِّي، شهاب الدين أبو العباس. قال الحافظ في الدرر الكامنة: الحنبلي.

قال ابن العماد: ولد ببعلبَكَّ سنة ست وتسعين وسِتّمئة [٦٩٦هـ].

❁ الصّوفي المسِند:

❁ سماعه:

قال التقي الفاسي:

* سمع علىٰ زينب بنت عمر بن كندي: صحيحَ مسلم، عن المؤيد الطوسي إجازةً.

* وعلىٰ القاضي تاج الدين عبد الخالق البعلبكي: من أول معالم التنزيل للبغوي في تفسير القرآن العظيم، إلىٰ سورة النساء، ومسألة العلو والنزول للموفَّق بن قدامة، والرِّقَّة والبُكَاء له.

* وعلىٰ الحافظ شرف الدين اليونيني: مشيخَتَه، والمنتقىٰ الكبير من ذمِّ الكلام للهروي، والإيمان لابن أبي شيبة، وعلىٰ العز إسماعيل الفراء.

وأجاز له أبو الفضل ابن عساكر، وابن القوَّاس.

❁ إسماعه:

* قال الحافظ في الدرر الكامنة: أجاز لعبد الله بن عبد الله بن عبد العزيز.

* وقال التقي الفاسي: حدَّث بصحيح مسلم ببعلبَكَّ، وبدمشق بدار الحديث

الأشرفية، لما استقدمه إليها القاضي تاج الدين عبد الوهاب بن السبكي، وحضره عليه خلقٌ من أعيان دمشق. قال الحافظ في إنباء الغمر: واستدعاه القاضي تاج الدين السبكي سنة إحدىٰ وسبعين وسبعمئة إلىٰ دمشق فقرؤوا عليه الصحيح.

❊ وقد روىٰ عنه المصنِّف في كتابِنا، فقال: «أخبرنا الثقاتُ من شيوخنا، ومنهم أبو العباس أحمد بن عبد الكريم، إِذْنًا»، فبيَّن صفةَ التحمُّل إجازةً. وقال في الموضع الثاني: «أخبرنا الشيخ المسنِد الصَّالح أبو العباس أحمد بن عبد الكريم البعلبكي الصوفي بقراءتي عليه بمدرسة الحنابلة، من مدينة بعلبك المحروسة، في ذي الحجة الحرام، ستة اثنتين وسبعين وسبعمئة [٧٧٢هـ] ويده علىٰ كتفي»، فأبان عن صفة التحمُّل، وزمانه، ومكانه.

ـ قال ابن العماد: حدّث بالكثير، وارتحلوا إليه، واستدعاه التّاج السّبكي.

ـ ونقل الحافظ في الدرر الكامنة عن ابن حجي: كان خيِّرًا حدَّث ببلدِه، وبدمشق، وأكثروا عنه، كان خيّرًا، حسنًا، أخرجتُ له جزءًا.

ـ مات في رجب، سنة سبع وسبعين وسبعمئة [٧٧٧هـ]، ببعلبكَّ. قال الحافظ في إنباء الغُمر: وقد جاوز الثمانين. قال ابن العماد: مناهِزًا للتسعين.

❊ مصادر ترجمته:

الدرر الكامنة/ (٢٠٧/١)، وإنباء الغمر، (١٠٩/١)، وذيل التقييد، (٣٣٨/١)، وشذرات الذهب، (٤٣١/٨).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف روايتيْن.

١ ـ رقم [٤٨] إلىٰ أمالي أبي الحسين بن بِشْران، من طريق ابن قدامة.

٢ ـ رقم [٥٦] إلىٰ كتاب إثبات صفة العلو لابن قدامة المقدسي، وهو المسلسل بوضع اليد علىٰ الكتف.

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* طريقه إلىٰ أمالي أبي الحسين ابن بِشْران من طريق ابن قدامة:

قال: (أحمد بن عبد الكريم، عن عبد الخالق بن علوان، عن الإمام ابن قدامة، عن ابن البَطِّي، عن مالك بن أحمد، عن أبي الحسين بن بشران).

[٤٨].

هذا الإسناد متصل السماع، فالبعلبكي شيخ المصنِّف قد تقدَّم الآن أنه أخذ عن شيخه التاج عبد الخالق: مسألةَ العلو والنزول لابن قدامة، كما نص التقي الفاسي.

ورواية التاج عبد الخالق عن الإمام ابن قدامة ثابتة، انظر علىٰ سبيل المثال: روايةً في المعجم اللطيف، (٤٧)، ومشيخة اليونيني، (ص: ٥٧)، وإثارة الفوائد للعلائي، (١/٢٤١) ـ في إسناد سنن ابن ماجه ـ. وقد نص التقيُّ الفاسي أن التاج عبد الخالق سمع علىٰ الإمام ابن قدامة سننَ ابن ماجه، ذيل التقييد، (٢/١١٨)، وسمعها منه الذهبي كما ذكر في التاريخ، (١٥/٨٤٠).

وابن قدامة يروىٰ أمالي ابني بِشْران، أبي الحسين، وأبي القاسم. وقد نص علىٰ ذلك وأسنده في كتابه العظيم: المغني. قال، (١/٧٢): «وقد أخبرنا محمد بن عبد الباقي، أخبرنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي، أخبرنا أبو

الحسين بن بشران»، فذكر حديثًا. فتلك أمالي أبي الحسين بن بشران. وكذا في المغني، (٣/٢٨٢)، خرَّج أثرًا فقال: «كذلك رويناه في (أمالي أبي القاسم بن بشران)، بإسناد صحيح»، فهذه أمالي أبي القاسم بن بِشران.

وانظر رواية ابن قدامة إلىٰ أبي القاسم بن بشران في: الغرباء للآجري، (ص: ١٥)، وفي الرِّقَّة والبكاء له، (ص: ١٢٩)، من طريق البطي، عن أحمد بن الحسن بن خيرون، عنه، ومن طريق غيره في المتحابين في الله، (ص: ٢٧)، وفي المنتقىٰ من مسموعات الضياء المقدسي، (١١)، ومعجم الشيوخ الكبير للذهبي، (١/٣٥٢)، وطبقات الشافعيين لابن كثير، (١/٢٨٣)، وغير ذلك.

وانظر رواية ابن قدامة إلىٰ أبي الحسين بن بشران في: صفة العلو له، (١٧)، ومشيخة ابن البخاري، (٢/١٠٨١، ١٣٨٦)، ومشيخة اليونيني، (ص: ٤٤)، وبسماع أبي الحسين لأبي جعفر البختري: مجموع فيه مصنفات البختري، (ص: ٢٤٩)، وفي المعجم اللطيف للذهبي، (١٠)، وسير الأعلام، (٧/١٦)، وبُلغة الطالب الحثيث في صحيح عوالي الحديث للضياء، (١)، وغير ذلك.

وبالجملة حديث ابنَيْ بِشران من موارد الإمام ابن قدامة الحديثية.

وقد وقفتُ علىٰ إسناد ابن قدامة إلىٰ أمالي أبي الحسين بن بِشران بتمامه الذي معنا في معجم الشيوخ للسبكي، (ص: ٥١٣)، حيث قال: «قرأت عليه [أي الحافظ المِزّي] جزءًا فيه مجلس من «أمالي أبي الحسين ابن بشران» آخره: لعل الله أن ينفعكم به، بسماعه من الشيوخ الأربعة: صفي الدين خليل بن أبي بكر بن محمد بن صديق المراغي، وأبي محمد عبد الواحد بن علي بن أحمد القرشي، وأبي الحسن علي ابن البخاري، وأبي الفهم أحمد بن أبي الفهم

السلمي، بسماعهم من الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، بسماعه من ابن البطر [الصواب: البطي]، بسماعه من مالك البانياسي، بسماعه من ابن بشران».

ولم أقف على هذا الحديث الذي في كتابنا، رقم [٤٨] في الموجود من مخطوطات أمالي أبي الحسين بن بِشران التي عندي، ولكنه بتمامه من أوله إلى آخره في أمالي أبي القاسم بن بِشران، (٥١٢)، حتى إني حسبتُ أن أبا الحسين محرَّفٌ في الإسناد الذي معنا وصوابه: أبو القاسم، ولكن وجدتُّ الذهبيَّ يرويه من طريق ابن قدامة إلى أبي الحسين بن بِشران، فصحّ أنه عند الأخوين بالإسناد نفسِه، وأن المصنِّف روى هذا الحديث من طريق أبي الحسين بن بشران. وقد علَّقت على هذا في تخريجه، فليُرجَع إليه.

فلا يخلو الحال أن يكون التاج عبد الخالق رواه عن ابن قدامة في أحد كتبه، وابن قدامة روى هذه الرواية في كتابه عن أمالي أبي الحسين ابن بِشران، ولكنني لم أقف عليها، أو أنه روى عنه أمالي أبي الحسين ابن بِشران مباشرة، ولا يبعُد هذا، فهي ـ كما تقدَّم بيانُه ـ من المسموعات التي كانت عند ابن قدامة ويستعملها في تآليفه، وقد سمعها السبكي على المزي من طريق ابن قدامة كما نقلنا من معجم شيوخه.

❊ طريقه إلى ابن قدامة في إثبات صفة العلو:

قال: (أحمد بن عبد الكريم البعلبكي، عن تاج الدين عبد الخالق بن عبد السلام، عن ابن قدامة).

[٥٦]

قلت: قد تقدَّم أن البعلبكي أخذ عن شيخه التاج عبد الخالق مسألةَ العلو والنزول لابن قدامة، كما نص التقي الفاسي، ورواية التاج عبد الخالق عن ابن قدامة كثيفة، كما ذكرنا في البحث السابق. والحديث في كتاب العلو لابن قدامة، كما ذكرنا في تخريجه.



٥ ـ أحمد بن محمد بن الحسين البنّا، ابن المهندس، زُغنُش أو زَغْلِش (٦٧٧ ـ ٧٧١هـ):

أحمد بن محمد بن الحسين بن عمر بن العجمي، الإِيْكِي[١] الشيرازي الفِيروزابادي الصالحي، أبو العباس. المعروف بابن المهندس، وابن مهندس الحَرَم، والبنَّا[٢].

ولكن له لقبٌ آخر غلب عليه. وحدث فيه اضطرابٌ. فما ذكره العماد هاهنا في ترجمته: «زُغْنُش»، قال في الشذرات: «زُغْنُش ـ بزاي مضمومة ثم غين معجمة ثم نون مضمومة ثم شين معجمة كذا ضبطه صاحب «المبدع» في كتابه «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد»».

ولكن قال ابن حميد النجدي: «وهو مخالف لضبط: الضوء [اللامع]، السابق في ترجمة حفيده أحمد بن محمد بن أحمد، فليُنْظَر»، والذي في ترجمة حفيده في الضوء اللامع: «يلقب بزَغْلِش: بِفَتْح الزَّاي وَسُكُون الْمُعْجَمَة وَكسر اللَّام وَآخره مُعْجمَة»، بل وكذا ضبطها العماد نفسه في ترجمة حفيده، ورسمها

(١) وإيك هي إيج، من بلاد فارس، انظر: معجم البلدان، (١/٢٨٧) وهو من شيراز. ويحتمل أن تكون: الأَيْكي، ذكره ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه، (١/١٣٧)، ولم يشرحه، وقال في معجم البلدان، (١/٢٩١): «أَيك، بالفتح: موضع»، ولم يفصح.

(٢) من العجيب أن الأميني قال في تعليقه على طبعته، (ص: ١٨): «لم أهتد إلى ترجمته».

بالحرف، قال: «يلقب، زَغْلِش ـ بزاي أوله ومعجمتين بينهما لام ـ الحنبلي»[(١)]، وكذا ضبط الحفيدَ الحافظُ في إنباء الغُمر، وفي المعجم المفهرس[(٢)]، وكذا ضبطها بالحروف في ترجمة الحفيدِ النجديُّ في السحب الوابلة[(٣)]، وهذا ما قاله الفاسي في ترجمة الجد: «المعروف بابن المهندس وبابن زَغْلِش».

وقد انتبه المحقق الطهطاوي[(٤)] لهذا الاضطراب، فقال: «[شُهِر بزُغْنُش] وضبط في التعليقات بضم الزاي وسكون الغين المعجمة وضم النون بعدها شين مُعْجَمة، وهذا الضبط ذكره البرهان أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن مفلح المقدسي الدمشقي في طبقات الحنابلة التي سمَّاها: «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد»، والذي ذكره الحافظ ابن حجر في معجمه، وفي إنباء الغُمر في ترجمة حفيده أنه: زغلش، قال: «بفتح الزاي وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وآخره شين معجمة»، وذكر له ترجمةً في الدرر الكامنة، فقال: «...المعروف بزغلش قيم المدرسة الضيائية...»، وكان يُعرف بابن مهندس الحرم، وقد ضبطه صاحب الشذرات في ترجمة الجد بالأول وفي ترجمة حفيده بالثاني»[(٥)].

قد يقال إنَّ لقبَ الحفيدِ غيرُ لقب الجد، وعندي أن هذا بعيد، ولولا

---

(١) الشذرات، (٩/٤٤).

(٢) انظر: الإنباء، (٢/١٥٥)، والمعجم المفهرس، (٣٢١).

(٣) السحب، (١/٢١٣).

(٤) أحمد رافع بن محمد بن عبد العزيز بن رافع الحسيني الطهطاوي (١٢٧٥ ـ ١٣٥٥هـ/ ١٨٥٩ ـ ١٩٣٦م): فقيه حنفي عارف بالتفسير والأدب، له مؤلفات، وهو من أفاضل المشتغلين بالتحقيق والمراجعة، والذي كان يسمَّىٰ في هذه الطبقة: التصحيح، انظر: الأعلام للزركلي، (١/١٢٥). وله تعليقات علىٰ ذيلي التذكرة، للحسيني، والسيوطي.

(٥) التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ، (١١٣)، ومثله في تعليقه علىٰ لحظ الألحاظ للحافظ ابن فهد، (١٦٣).



الضبط بالحروف الذي في ترجمة الجد عند ابن مفلح، لكان المتعين أن يكون ما في ترجمة الجد محرَّفًا، وصوابه: زغلش، وسبب ذلك أن الذين ذكروه في ترجمة الحفيد من الحفَّاظ المتقنين، وقد ضبطوه، واحتمال التحريف كبير للاشتباه بين رسم الكلمتين. وقد جاء في ترجمة المصنِّف له في طبقات القراء: «المعروف بابن غلش البنّاء المهندس»، والظاهر أن هذا تصحيف من النساخ[1]. ومع ذلك: فوجود اللام: يجعل أن الأقرب: زغلش، كما مِلْنا. ومع ذلك يبقى التردد قائمًا لا يمكن القطع فيه بترجيح.

قال ابن رافع وغيره: وُلد سنة سبع وسبعين وستمئة [٦٧٧هـ] تقريبًا، وقال ابن الجزري: «وُلِد بُعَيْد السبعين وستمئة، كما أخبرني حفيدُه المحدث المفيد أحمد بن محمد المقدسي».

المسنِد المعمَّر:

سماعه:

* اشتَهر بسماعه من ابن البخاري. سمِعَ منه الجزءَ الثالث من فوائد الأَخْشيد السَّرَّاج، ومشيخة ابن سبط البغدادي ـ قال الحافظ: منتقى، وقال الفاسي: الثاني منها ـ، وقطعة من الحلية لأبي نعيم. قال الحافظ: سنة [٦٨٣هـ].

* قال الحافظ: سمع على التَّاج الْفَزارِيّ، ولازم ابْن مُسلم الْمَالِكِي.

إسماعه:

* قال الفاسي: حدَّث.

* قال الحافظ: «هُوَ جد شَيخنَا شهَاب الدّين أَحْمد بن مُحَمَّد بن أَحْمد

(١) وفي الطبعة المحققة، ت عمرو بن عبد الله: المعروف بزغلش.

بن مُحَمَّد المهندس، سمع مِنْهُ حفيده، وَشَيخنَا الْعِرَاقِيّ، وَمن القدماء الشريف الْحُسَيْنِي»، وقال ابن العراقي: «سمع منه والدي، والهيثمي، والأئمة، وحضرتُ عليه»، وقال العماد: «حدّث فسمع منه الحسيني، وابن رجب، وغيرهما».

❊ وقد روىٰ عنه المصنِّف في كتابِنا، فقال: «أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسين البنَّا، مشافهةً غير مرة». وروىٰ عنه في عواليه، الحديث الثلاثين، قال فيه: «إجازةً مشافهةً غير مرة».

❊ وكان من قُرَّاء القرآن، الذين تحمَّلوا كتبًا في قراءاته، وسُمِعَت عليهم، وممن سمع عليه في ذلك: المصنِّف، ذكره في طبقات القراء، وقال: «قرأت عليه كتاب الكفاية في القراءات الست لسبط الخياط[1]، وسمعها بقراءتي شيخنُا الأستاذ أبو المعالي بن اللبان وابنه عمر وجماعة، وكتاب المبهج للسبط[2] أيضًا، وسمع عليه أصحابنا كتاب القتام للهواوي[3]، بإجازته العامة من المؤلف». وزاد في النشر أنه أخبره بكتب: التجريد[4]، مع الكتابيْن المذكوريْن[5]، وقال هناك في قراءة التجريد: «قراءة عليه منّي بسفح قاسيون»،

(١) الكفاية في القراءات الست لسبط الخياط عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي (ت: ٥٤١هـ)، انظر: النشر، (٨٥/١).

(٢) المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن مُحيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي، لسبط الخياط المذكور. انظر: النشر، (٨٣/١).

(٣) كذا، ولا شك في تحريفه، ولعله كتاب القيام للنواوي، ثم وجدته علىٰ الجادة في الطبعة المحققة. ويحتمل أن يكون أدرك النووي، فدخل في إجازته للعصر، أو بالخصوص، أو أُحْضر عليه، فقد مات النووي (٦٧٦هـ)، ومولد هذا الشيخ مظنون بعد الستمئة وسبعين.

(٤) التجريد لأبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف الصقلي، المعروف بابن الفحام، (ت: ٥١٦هـ). انظر: النشر، (٧٦/١).

(٥) انظر قراءَتَه عليه هذه الكتبَ: النشر، (٧٦/١، ٨٣، ٨٥).

وقال في قراءة المبهج: «بقراءتي عليه بمنزله بسفح قاسيون في سابع عشر الحجة سنة سبعين وسبعمئة [٧٧٠هـ]»، فأبان عن مكان التحمّل وصفته وزمانه. وقال في قراءة الكفاية: «بقراءتي عليه في حادي عشر شعبان سنة سبعين وسبعمئة بالزاوية السيوفية بسفح قاسيون»، فأبان عن ذلك كله أيضًا. وذكره في إسناده إلىٰ قراءة نافع برواية قالون، وقراءة عاصم برواية حفص، وقراءة يعقوب المفرَدة برواية روح، وقراءة خلف العاشر برواية إدريس(١). وكذا كان شيخه في الحديث، كما تقدَّم.

ـ كان قيِّم المدرسة الضيائية(٢)، وقال ابن رافع: «فِي وَقتٍ، ثمَّ ترك وَانْقطع»، وقال: «وَكَانَ رجلًا جيّدًا كثير التِّلَاوَة لِلْقُرْآنِ»، وقال المصنِّف: «وكان شيخًا صالحًا كثير التلاوة صحيح السماع، أثنىٰ عليه شيخُنا ابن رافع». وقال الحافظ: «وعُمِّرَ حَتَّىٰ جَاوز التسعين، وَرَأىٰ من أَوْلَاده وَأَوْلَاد أولاده مائَة نفس».

ـ قال ابن رافع: «توفي يوم الأحد ثامن أو تاسع المحرم سنة (٧٧١ هـ)». وكانت وفاته بصالحية دمشق، ودفن بتربة الموفَّق بالروضة.

❖ مصادر ترجمته:

الوفيات لابن رافع، (٢/٣٥٠)، وغاية النهاية، (١/١١١)، والدرر الكامنة، (١/٣١٠)، وذيل العِبَر لابن العراقي، (ص: ٢٩٠)، وذيل التقييد، (١/٣٩٣)، والسحب الوابلة، (١/٢٣٦). المقصد الأرشد، (١/١٨١)، والمنهج الأحمد،

---

(١) انظر: تحبير التيسير، (ص: ١٢٩، ١٥٧، ١٧٥، ١٧٩)، علىٰ التوالي.

(٢) الضيائية: مدرسة بناها الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، (٦٤٣هـ). انظر: الدَّارِس، (٢/٧١).

(ص: ٤٦١)، وتاريخ ابن قاضي شهبة، (١/١٧٣)، وشذرات الذهب، (٨/٣٧٧)، والدارس، (٢/١٢٥).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنف روايتيْن.

١ ـ رقم [٢٢] إلىٰ الحاكم.

٢ ـ رقم [٦٨] ـ مقرونًا ـ إلىٰ قِوام السُّنَّة.

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* طريقه إلىٰ الحاكم:

قال: (أحمد بن محمد بن الحسين البنَّا، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي الفتوح أسعد بن العجلي، عن قِوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني، عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، عن الحاكم).

رقم [٢٢].

ولم أقف علىٰ هذا الإسناد إلىٰ المستدرك في الفهارس التي بحثتُ فيها. والمستدرك يروىٰ كما هو مشهور من طريق أبي بكر بن خلف الشيرازي، كما عند الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ٤٦)، وغيره، ولكن بإسناد آخر سائر، عن: (القاسم بن مظفر، عن أبي الحسن بن المقَيَّر، عن أبي الفضل أحمد بن طاهر الميهني، عن أبي بكر بن خلف الشيرازي)، وقال: «هذا السند كله إجازات». وانظر: برنامج التُّجِيبي، (ص: ١٤١)، وقال في صلة الخلف بموصول السلف (ص: ٢٨٣): «المستدرك، قال الحافظ: وهو قليل الوجود

ولذا لم يقع بالسماع، وإنما وقع بالإجازات».

وأبو بكر ابن خلف المذكور هو شيخ قِوَام السنة الذي به يصل إلىٰ الحاكم، وهذا واضح في أعماله، انظر مثلًا: الحجة في بيان المحجة، (٢٩، ٣٣)، والترغيب والترهيب، (٢، ٣٦، ١٣٩، ٢٠٧)، وغيرها كثير، وسير السلف، (١٠١١، ١٠٧٥)، وهو ـ يعني ابن خلف ـ صاحب الحاكم يروي عنه كثيرون من طريقه، كالشَّحّامي، والصفَّار، والصيدلاني، وغيرهم، ولذا وصفه الحافظ الذهبي بصاحب الحاكم، كما ذكرناه في موضعه من التحقيق، وقال الحافظ ابن غافر الفارسي ـ باختصار الصَّرِيفيني ـ: «زُجِّيَ عمرُه، واشتم أمره، وانفرد بالرواية في آخر عمره عن أكثر مشايخه من غير مشاركة؛ للبركة في عمره وروايته، حتىٰ ختم بموته حديث الحاكم أبي عبد الله، والمهلبي، وابن فورك، وكان محدِّثَ وقته»، وقال: «آخر من روىٰ عنه الحديث بنيسابور أبو بكر بن خلف الشيرازي»[(١)].

قلت: وقد ورد هذا الإسنادُ نفسه إلىٰ مستدرك الحاكم في كتابِنا مرتيْن، فروىٰ به المصنِّف عن ابن الشيرجي، راجع ترجمته رقم (٢١)، الأثر رقم [١]، وروىٰ به عن زينب بنت القاسم، راجع ترجمتها رقم (٢٣)، الحديثَ رقم [٣٤].

* طريقه إلىٰ الترغيب والترهيب لِقِوام السُّنَّة:

قال: (أحمد بن محمد بن الحسين البنا، عن الفخر بن البخاري، عن أبي الفتوح منتجب الدين أسعد بن محمود بن خلف الأصفهاني العجلي، عن قِوام

(١) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور للصريفيني، (١١٧، ١٧)، علىٰ الترتيب.

السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني).

رقم [٦٨]. وقد روىٰ هذا الإسنادَ عن البنا، مقرونًا بشيخين: أحمد بن إسماعيل بن أبي عمر، ومحمد بن موسىٰ بن سليمان الأنصاري، وقد ترجمناهما في هذه المشيخة، انظر رَقَمَي: (٢، ٢١).

والحديث في الترغيب والترهيب لِقِوام السُّنة. ولم أقف علىٰ هذا الإسناد إلىٰ الترغيب والترهيب لقوام السنة فيما بحثت فيه من فهارس، ولم يذكر الحافظ هذا الطريق في المعجم (ص: ١٠٦)، فالمعروف في إسناد ذلك الكتاب أنهم يروونه عن (أبي بكر بن إبراهيم بن محمد بن أبي عمر، عن جده محمد، عن أحمد بن عبد الدائم، عن يحيىٰ بن محمود بن سعد الثقفي، عن قوام السنة)، كما في المعجم، وفي صِلة الخلف، (ص: ١٥٠)، وإن كان وقع في معجم الحافظ، (ص: ٢٥٢)، ذكر إسناد إلىٰ قوام السنة ـ جزء منتقىٰ من أمالي التيمي ـ من طريق الفخر ابن البخاري، ولكنه مختلفٌ عن الذي معنا.

والإسناد الذي معنا هو الإسناد السابق سواء، فالظاهر أن عنده هذا الإسناد إلىٰ قوام السنة، يروي عنه مصنفاته، أو بعضها، كالترغيب والترهيب كما هو هنا، وكذا مروياته، كما تقدم في الإسناد إلىٰ الحاكم.

وقد تقدَّم ذِكْر هذا الإسناد، وسيأتي، في ترجمة شيخي المصنِّف المقرونيْن بهذا الشيخ ابن المهندس، ابن النجم رقم (٢)، وابن الشيرجي رقم (٢١)، وإنما بحثناه هنا لأن المصنف روىٰ عن ابن المهندس ما تميز به عنهما، ورواه عنهما مقرونيْن به.



٦ ـ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (٧٠٠ ـ ٧٧٤هـ):

هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن درع القرشي الأموي البصروي، عماد الدين، أبو الفداء، المعروف بالحافظ ابن كثير.

ذكره المصنف ولقَّبه وكنّاه [٧٧]: شيخ الإسلام وحافظ الأنام أبو الفداء.

ولد سنة (٧٠٠هـ).

❖ المقرئ المحدِّث المؤرِّخ المفسِّر:

قال الحافظ ابن حجر في إنباء الغمر: الفقيه الشافعي الحافظ. وقال المصنّف في الغاية، (١/٣٦٥): شيخنا الحافظ.

وقال الحافظ: وقد ذكره الذهبي في معجمه المختص فقال: الإمام المحدث المفتي البارع.

قلت: هو أحد الأعلام. وهو أجلّ من استيفاء ترجمته هنا تبعًا، خاصة أن المصنف روىٰ عنه روايةً واحدة، وإنما أذكر عامة ما لدىٰ التقي الفاسي عنه، لتعلقه بالتحديث والمسموعات، وأزيد عليها زياداتٍ من ترجمة الحافظ ابن حجر، والمصنِّف لم يترجمه في غاية النهاية، بما يعني أنه لم يقرأ عليه القرآن. وقد وذكرتُ مصادر ترجمته فهذا كافٍ لمن أراد الرجوع إليها كاملةً.

❖ سماعه:

قال التقي الفاسي في ذيل التقييد:

❊ سمع علىٰ عيسىٰ بن عبد الرحمن المطعم مسندَ الدارمي.

* قال شيخنا المقريزي: [سمع] علىٰ أحمد بن الشحنة، والقاسم بن عساكر، وابن الشيرازي وإسحاق الآمدي، ومحمد بن الزراد، وجماعة كثيرة.

* وقال الحافظ: سمع من الحجار.

* وأجاز له من مصر: أبو الفتح الدبوسي، وعلي بن الواني، ويوسف الختني، في آخرين.

* وقرأ علىٰ البرهان ابن الفركاح، ثم تزوج ابنة المزي، فلازمه وأكثر عنه وتخرج بابن تيمية.

إسماعه:

قال التقي الفاسي:

* أجاز لشيخنا الجمال محمد بن أحمد بن محمد بن محمود الكازروني المدني.

* وقد أجاز لمن أدرك حياته.

ـ وقال الحافظ في إنباء الغمر: وحفظ التنبيه، وعرضه سنة ثماني عشرة، وحفظ مختصر ابن الحاجب، وتفقه بالبرهان الفزاري والكمال ابن قاضي شهبة، ثم صاهر المزي، وصحب ابن تيمية، وقرأ في الأصول علىٰ الأصبهاني، وألف في صغره: أحكام التنبيه، فيقال إن شيخه البرهان أعجبه وأثنىٰ عليه، وكان كثير الاستحضار قليل النسيان جيد الفهم، وكان يشارك في العربية، ويستحضر التنبيهَ، ويُكرّر عليه إلىٰ آخر وقت، وينظم نظماً وسطًا، قال ابن حجي: ما اجتمعت به قط إلا استفدت منه، وقد لازمته ست سنين.

ـ وقال التقي الفاسي: ومن مؤلفاته: التكميل، وأحكام التنبيه، وطبقات

الشافعية، وغير ذلك.

ـ وقال الحافظ: وصفَه بحفظ المتون وكثرة الاستحضار جماعةٌ، منهم: الحسيني وشيخُنا العراقي وغيرهما.

ـ وقال: وصنّف التصانيف الكثيرة في التفسير والتاريخ والأحكام.

ـ وقال ابن حبيب فيه: إمام ذوي التسبيح والتهليل، وزعيم أرباب التأويل، سمع وجمع وصنف، وأطرب الأسماع بقوله وشنف، وحدث وأفاد، وطارت أوراق فتاويه إلىٰ البلاد، واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهت إليه رئاسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير.

ـ مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بدمشق في خامس عشر شعبان، سنة أربع وسبعين وسبعمئة [٧٧٤هـ].

مصادر ترجمته:

الوافي بالوفيات، (١٨٢/٩)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، (٨٥/٣)، الدرر الكامنة، (٣٧٣/١)، إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣٩/١)، النجوم الزاهرة، (٢٠٢/٧)، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، (٤٧١/١)، تذكرة الحفاظ، (١٥٠٨/٤)، طبقات الحفاظ، (٥٣٣ ـ ٥٣٤)، الدليل الشافي، (١٢٧/١)، طبقات المفسرين للداوودي، (١١١/١)، شذرات الذهب، (٢٩٧/٥)، البدر الطالع، (١٥٣/١).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنف رواية واحدة.

رقم [٧٧] إلىٰ صحيح البخاري.

❖ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

✻ طريقه إلىٰ صحيح البخاري:

هو طريق الصفوي [٢٩] الآتي لاحقًا، فليرجع إليه. وهو طريق سائر مشهور لرواية صحيح البخاري كما سيأتي هناك.



٧ ـ حسن بن أحمد بن هلال، ابن هَبَل الدقّاق الطحّان (٦٨٣ ـ ٧٧٩هـ):

هو حسن بن أحمد بن هلال بن سعيد بن فضل الله، الصَّرْخَدي[١] الصَّالحي، بدر الدين أبو محمّد، المعروف بابن هَبَل، الدقَّاق الطَّحان. وقد كنّاه المصنف بأبي عليّ في غير موضع في كتابنا، فتكون له كنيتان.

قال الحافظ في الدرر الكامنة: «الْمَعْرُوف بِابْن الهَبَل، وَهُوَ لقب أَبِيه أَحْمد».

وُلد سنة ثلاث وثمانين وستمائة.

❖ المقرئ المحدِّث:

❖ سماعه:

✻ قال الحافظ في الدُّرر الكامنة إنه سمع: من التقي الوَاسِطِيّ الثَّانِي من مُسْنَد أبي بكر لِابْنِ صاعد، وجزء الجلَّابي، ومجلس الْحسن بن عبد الْملك. وزاد المصنِّف في غاية النهاية: ومجلس الخلال.

(١) قال السيوطي في لب اللباب، (ص: ١٦١): «الصَّرْخَدي: إلىٰ صَرْخد بوزن جوهر: بلد بدمشق».

وقال التقي الفاسي:

❊ سمع علىٰ عيسىٰ بن أبي محمد القارئ كتابَ فضائل القرآن لابن الضريس.

❊ وعلىٰ الفخر بن البخاري ثاني الحربيّات، وتفرَّدَ به عنه.

❊ سمع من التقي الواسطي، والعز بن الفراء، والشمس محمد بن علي الواسطي، والقاضي سليمان، والدشتي، وعثمان الحمصي، وداود بن حمزة، في آخرين.

❊ إسماعه:

❊ قال التقي الفاسي: حدَّث بكتاب المعجم الكبير للطبراني، خلا سُدَسه الأخير، عن الفخر بن البخاري إجازةً لأبي الغيث كتابًا بخط الشيخ صدر الدين الياسُوفي من دمشق إلىٰ الشيخ نور الدين الفُوِّي في سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة، فيه أمورٌ منها: قد منَّ الله سبحانه في بعض شعبان هذه السنة، وكلِّ رمضان، سوىٰ يومٍ واحد: بقراءة المعجم الكبير للطبراني، سوىٰ شيءٍ يسير من آخرِه نحو سُدِسه، وعسىٰ أن يتمَّ في شوَّالها، علىٰ الشيخ بدر الدين بن الهَبَل، بإجازته إن لم يكن سماعًا من الفخر بن البخاري. انتهىٰ بنصه.

❊ وقال التقي الفاسي: أجاز لشيخنا الجمال محمد بن أحمد بن محمد بن محمود الكازروني.

❊ هو من شيوخ المصنِّف ذكره في غاية النهاية، وقال: شيخنا المعمَّر الرُّحْلة.

❋ قال المصنِّف في الغاية: سمعتُ عليه أكثرَ سُنن البيهقي، والحِلْيَة لأبي نعيم، وكثيرًا من المعجم الكبير للطبراني وغير ذلك. **قلت**: وهذه هي مروياته هاهنا في كتابنا.

❋ وقال المصنِّف في جامع أسانيده: «قرأتُ عليه كثيرًا وسمعتُ، عن ابن البخاري، إجازةً إن لم يكن سماعًا، مثل حلية الأولياء للحافظ أبي نعيم، والمعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني»، فبيَّن هنا صفةَ تحمُّل المترجَم عن الفخر ابن البخاري، وقد صرح بذلك في روايته في كتابنا، فهو يقول في عامة المواضع «عن»، وقال مرةً: «إجازة إن لم يكن سماعًا» رقم [٤٢]، وقال مرّة: «أخبرنا علي بن أحمد كذلك»، وكان قال عن شيخه: «فيما قُرِئ عليه وشافهني به» رقم [٨٧]. وروىٰ عنه في عواليه، الحديث الحادي عشر، وقال: «قراءة مني عليه، برأس الشبية من الصالحية»، فبيَّن صفة التحمُّل ومكانه، ولم أقف علىٰ تعيين هذا الموضع.

❋ وقد روىٰ عنه المصنِّف في كتابنا مرارًا كما سيأتي، فيقول: «قراءةً عليه»، أو «سماعًا» أو «مشافهةً»، وزاد مرةً فقال: «قرئ علىٰ الشيخ أبي علي بن هبل الصالح بجامع دمشق وأنا أسمع» رقم [٤٣]، فأبان هنا عن مكان التحمُّل، وقال مرة: «فيما قُرئ عليه وأَجَازَنيه» رقم [٧٥]، ومرة: «فيما قُرئ عليه وشافهني به» رقم [٨٧].

❋ وذكر المصنِّف مقروءاتِه عليه من كتب القراءات، فقال في غاية النهاية (٢٠٨/١): «قرأت عليه الغايةَ في القراءات العشر لأبي العلاء الحافظ بإجازته من الواسطي، وبإجازته من ابن البخاري، وقرأت عليه التيسير[١] عن ابن البخاري،

---

(١) انظر: تحبير التيسير، (ص: ١٠١).

بسماعه للسبع من الكِندي بسماعه من الإمام أبي محمد سبط الخياط، بسماعه من ابن الثلجي، بسماعه من الداني. وهذا إسناد عالٍ غريب». وروىٰ عنه في النشر كتاب الإيجاز لسبط الخياط، فقال: «بقراءتي عليه بالجامع الأموي بدمشق»[(١)]. وقال في روايته كتاب غاية الاختصار المذكور: «بقراءتي عليه بالجامع الأموي في شهر رمضان سنة خمس وسبعين وسبعمئة»[(٢)]، فأبان زمن التحمل ومكانه. وروىٰ عنه قراءة نافع من رواية قالون، وعاصم من رواية حفص[(٣)]

❋ وروىٰ عنه المصنِّف في كتاب النَّشْرِ أثريْن، أحدهما عن ابن مسعود، والآخر عن حمزة القارئ، كلاهما في باب المد[(٤)].

ـ قال الحافظ في الدرر الكامنة: وَحَدَّث بالكثير، ورحل النَّاسُ إِلَيْهِ، وَهُوَ آخر من حدَّث عَن الْفَخر، إِلَّا الصّلاح ابْن أبي عمر.

ـ قال المصنف في غاية النهاية: «وكان رجلًا جيِّدًا صالحًا صدوقًا صبورًا علىٰ السماع»، وقال في جامع أسانيده: «وكان شيخًا خيِّرًا حَمُولًا، صحِب جماعةً من الصُّلحاء، ويحكي كثيرًا من كراماتهم وأحوالهم».

ـ مات سنة (٧٧٩هـ) بالصالحية في دمشق، قال المصنِّف: عشية الأحد الثالث عشر من صفر، ودُفِن من الغد بقاسيون.

❋ مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (١/٢٠٨)، وجامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ٢٠٩)،

---

(١) النشر، (١/٨٣).
(٢) النشر، (١/٨٧).
(٣) انظر: تحبير التيسير، (ص: ١٢٥، ١٥٧).
(٤) انظر: النشر، (١/٢١٥، ٣٢٧).

والدرر الكامنة، (٢/١١٣)، وإنباء الغُمر، (١/١٦٢)، والمجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢/٦١٢)، وذيل التقييد، (١/٥٠١)، وشذرات الذهب، (٨/٤٥١).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّفُ تِسْعَ روايات.

١ ـ ستة أرقام: [٣٥، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٧٤]، إلىٰ حلية الأولياء.

٧ ـ روايتان رقما [٧٥، ٨٧] إلىٰ المعجم الكبير للطبراني(١).

٩ - رقم [٩٧] إلىٰ السنن الكبرىٰ للبيهقي.

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* طريقه إلىٰ حلية الأولياء لأبي نعيم:

قال: (الحسن بن أحمد ابن هبل الدقاق، عن علي بن أحمد الفخر البخاري، عن أبي المكارم أحمد بن أبي عيسىٰ الحسن بن أحمد الأصفهاني، عن أبي علي الحسن بن أحمد الحداد، عن أبي نعيم).

روىٰ عنه المصنف (٦) روايات بالإسناد نفسِه إلىٰ أبي نعيم، وهي أرقام: [٣٥، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٧٤].

وهذا الإسناد إلىٰ الحلية سائرٌ معروف. فروىٰ الحافظ الذهبي، في تاريخ الإسلام، ت تدمري، (١١/٧١)، (١٣/٤٨٥)، وفي السير، (١/٤٥٦)،

(١) وورد في لَحَقٍ بالمخطوط رواية أخرىٰ للمصنف عنه إلىٰ معجم الطبراني، عند رقم [٣٥].

(٣٣٨/٣)، إلىٰ اللبان، عن الحداد، عن أبي نعيم في الحلية. وروىٰ المزي في تهذيب الكمال، (٨٤/٥، ٣٩٢، ٥٠٩) وغير ذلك، عن أبي العباس الحداد، عن اللبان، عن الحداد، عن أبي نعيم. وروىٰ ابن كثير في مسند الفاروق، (١٠٠٦)، وكذا الدمياطي، في جزء فيه مصافحات مسلم للنسائي، (ص: ٢٨٣)، كلاهما عن المِزيّ، عن اللبان، عن الحداد، عن أبي نعيم.

وذكر الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ٩٣) طريقَ الفخر ابن البخاري، بإجازته من أبي المكارم ابن اللبان، عن الحداد، عن أبي نعيم. وروىٰ الحافظ في الأمالي المطلقة، (٩٨)، وفي موافقة الخُبر الخَبر، (٢٩٩/٢): إلىٰ اللبان، به.

وقد ذكرنا فيما تقدَّم عن المصنِّف في غاية النهاية وجامع أسانيده، أنه قرأ علىٰ شيخه من الحلية لأبي نعيم. وقد أبنَّا في تراجم رجال هذا الإسناد في أول موضع، الحديث رقم [٣٥] عن معرفتهم بالاختصاص بالرواية عن بعض، وبرواية الحِلْيَة. وانظر ترجمة اللّبَّان في: ذيل التقييد، (٣٩٩/١).

❊ طريقه إلىٰ المعجم الكبير للطبراني:

قال: (الحسن بن أحمد، عن علي بن أحمد الفخر ابن البخاري، عن محمد بن أبي زيد الكَرَّاني، عن محمود بن إسماعيل الصيرفي، عن أحمد بن محمد بن فَاذَشاه، عن الطبراني).

روىٰ عنه المصنِّف روايتين بالإسناد نفسه، رقمي: [٧٥، ٨٧].

وهذا الإسناد بأيدينا عن شيخ المسنِد نفسه، الفخر ابن البخاري، إلىٰ

الطبراني، في مشيخته بتخريج ابن الظاهري، انظر: أرقام (٣٠٧، ٣٤٧، ٦٢٧) وغيرها.

ويروي به المزي في تهذيب الكمال، في مواضع كثيرة، منها: (٦٧/٣، ٤٩٨)، (٣١٦/٥)، عن ابن البخاري، عن الكراني، به. والكمال ابن العديم في بُغية الطلب، (٢٦٨/١)، من طريق المزي، به. انظر أول كتاب الدعاء للطبراني، (ص: ٢١) ورقم (٢٠٨، ٤٢٩، ٦٨٩) وغيرها، من طريق المِزي عن الكَرَّاني، به.

وروىٰ به المصنّف في أحاديثه العوالي (خ) الحديث السادس عشر من طريق ابن البخاري، عن الكراني، به. والدمياطي، في التسلي والاغتباط، (٤٠، ٨٣)، من طريق المزي، عن الكرَّاني، به. والحافظ العراقي في الأربعين العُشارية، (١٠)، إلىٰ الكراني. وفي المستخرج علىٰ المستدرك، (٦٦)، من طريق ابن البخاري، عن الكراني، به.

والهيثمي في طرق تحمله لمعاجم الطبراني الثلاثة، مجمع الزوائد، (١٣/١) من طريق المزي، عن الكراني، به. وذكره العلائي في إثارة الفوائد، (٣٤)، في روايته للمعجم الكبير، من طريق المزي، عن الكرَّاني، به.

وكذا الحافظ في المعجم المفهرس، (١٣٧)، في روايته للمعجم الكبير، من طريق الكراني، به. وروىٰ به في تغليق التعليق، (٢٨/٢)، عن الكراني، به. وذكره الرُّوداني في صلة الخلف، في إسناد كتاب الدعاء، (ص: ٢٣٤)، من طريق الفخر بن البخاري، به.

وانظر: ترجمة الصيرفي في التقييد، (ص: ٤٤٣)، وترجمة الكرَّاني في

ذيل التقييد، (١/١٢٦)، وتاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢/١١٢٠).

وقد ذكرنا فيما تقدَّم عن المصنِّف في غاية النهاية وجامع أسانيده، أنه قرأ على شيخه من الحلية في المعجم الكبير للطبراني. وقد أبنّا في تراجم رواته في أول موضع، الحديث رقم [٧٥]، عن اختصاصهم بالرواية عن بعض، ورواية المعجم الكبير.

* طريقه إلىٰ السنن الكبرىٰ للبيهقي:

قال: (الحسن بن أحمد بن هلال، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي سعد الصَّفَّار، عن زاهر بن طاهِر الشَّحَّامي، عن أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي).

رقم [٩٧].

وهو الإسناد المعروف لسنن البيهقي، سيأتي ذِكْره في ترجمة الشيخة ستّ العرب أم محمد رقم (٢٤)، في الكلام علىٰ الحديث رقم [٣٢] ونحيل عليه مع تأخره لأننا بحثْناه بحثًا هناك، فليُنظَر، خصوصًا: «خامسًا»، وفي الكلام علىٰ الحديث [١٠١] هناك.

وقد ذكرنا فيما تقدَّم عن المصنِّف في غاية النهاية وجامع أسانيده، أنه قرأ علىٰ شيخه من السنن الكبرىٰ للبيهقي. وأبنَّا في تراجم رجال الحديث رقم [٣٢] ـ عن شيخته ستّ العرب حفيدة الفخر ـ عن اختصاصهم بالرواية عن بعض، ورواية سنن البيهقي.



٨ـ عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧١٠ـ ٧٩٩هـ):

هو عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني، زين الدين، أبو هريرة.

* مُسْنِد الشَّامِ في عصره، ابنُ الحافظِ الذَّهبي:

قال التقي الفاسي: وُلد عام عشر وسبعمئة [٧١٠هـ]. وقال الحافظ في المجمع المؤسس: وُلِد سنة خمس عشرة وسبعمئة [٧١٥هـ].

سماعه:

فصَّل مسموعاتِه الكثيرة وحضوره صغيرًا؛ الحافظُ الفاسي في ذيل التقييد. فقال:

* سمع علىٰ أحمد بن أبي طالب الحجار: صحيحَ البخاري، ومسموعَه من مسند عبد بن حميد، وكان في الميعاد الأخير منه في الخامسة من عمره، ومن أول مسند الدارمي إلىٰ باب: المرأة تحيض.

* وعلىٰ يحيىٰ بن محمد بن سعد المقدسي: الثقفيات العشرة، ومن أول الجزء السابع عشر من الخلعيات عن الحسن بن وضاح.

* وعلىٰ القاسم بن عساكر: المنتقىٰ الأول والثاني من معرفة الصحابة لابن منده، انتقاء والده، ومجلس رزق الله التميمي، وجزء مأمون بن هارون.

* وعلىٰ عيسىٰ بن عبد الرحمن المطعِم: ثلاثياتِ البخاري وأحاديثَ الترمذي من ذم الكلام، في الأولىٰ من عمره، والمائة الشُّرَيْحية، وجزء.

* وحضر علىٰ إسماعيل بن يوسف بن مكتوم: مشيختَه في جزءين في الأولىٰ من عمره.

* وعلىٰ وزيرة بنت المنجَّا: منتقىٰ من مسند الشافعي.

* وعلىٰ أيوب الكحال: نحوَ الربع الثالث من الأدب للبيهقي، وقطعةً من الرُّبْع الثاني منه.

* وعلىٰ أحمد بن علي بن الزبير الجيلي وأحمد بن محمد بن عثمان بن العفيف: الأربعين من السنن الكبرىٰ للبيهقي بسماعهما علىٰ الإمام أبي عمرو عثمان بن الصلاح، أنا منصور بن عبد المنعم الفراوي، أنا محمد بن إسماعيل الفاسي، أنا البيهقي.

* ومن عوالي مسموعاته: مشيخة القاضي بهاء الدين بن شداد، ومشيخة الشيخ شهاب الدين السهروردي، سمعهما علىٰ: أبي نصر محمد بن محمد بن محمد بن مُمِيلٍ الشيرازي، بإجازته منهما. وسمع عليه: مشيخةَ جدِّه أبي نصر بسماعه منه.

* ونسخةَ وكيع بن الجراح: سمعها علىٰ أبي الفتح محمد بن عبد الرحيم بن النشو، أنا ابن رواج، أنا السِّلَفي بسنَدِه.

* وجزءَ لُوَيْن: حضرَه في الرابعة علىٰ ابن أبي بكر بن النحاس.

* والجزء الثاني من أمالي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي: بسماعه علىٰ عليِّ بن يحيىٰ الشاطبي، والسادسَ منها بسماعِه له علىٰ: أبي الفتح بن السَّفر.

* وكتاب ذَمّ المسْكِرِ لابن أبي الدنيا: سمِعَه علىٰ ستِّ الفقهاء بنت الشيخ إبراهيم بن علي الواسطي.

* ونسخة يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري، رواية داود بن الحسين بن عقيل: سمعها من أبي بكر بن يوسف المزّي.

* وفضائل الصحابة لطرَّاد: حضره في الثالثة علىٰ أبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم.

* والجزء الأول من كتاب الدعاء للطبراني: سمعه علىٰ إسحاق بن يحيىٰ الآمدي.

* والجزء الثالث والخمسون من الطيوريات: سمعه علىٰ محمد بن مُشرف.

* ومسألة الطائعين لأبي بكر الآجري: سمعها علىٰ محمد بن علي السخاوي.

* ومجلس من أمالي أبي القاسم الخِرَقي: سمعه علىٰ زينب بنت الكمال.

* وأُحْضِرَ علىٰ التقي سليمان بن حمزة المقدسي وغيره.

* وأجاز له من المصريين جماعةٌ، منهم: أحمد بن إسماعيل بن الجباب، وحسن بن عمر الكردي، وعبد الرحمن بن مخلوف بن جماعة، وعبد الرحيم بن عبد المحسن الساوي(١)، ومحمد بن محمد بن الحسن بن رُشَيق، وأحمد بن محمد بن علي العباسي، وإبراهيم بن أحمد بن عبد المحسن العراقي(٢)، والشيخ تقي الدين الصائغ، وعمر بن محمد بن يحيىٰ العيني(٣)

(١) في المجمع المؤسس: عبد الرحمن بن عبد المحسن.
(٢) في المجمع المؤسس: الغرّافي، وينبغي أن يكون صوابًا.
(٣) في المجمع المؤسس: العَتَبي.

وعلي بن عمر الواني ويونس بن إبراهيم الدبوسي.

* ومن حلب: إبراهيم بن صالح بن العجمي، وعبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن العجمي.

* ومن بغداد: محمد بن عبد المحسن الدواليبي.

* وقال الفاسي: وقرأ علىٰ والده بنفسِه. وقال الحافظ في المجمع المؤسس: ورأيت أنا قراءَتَه علىٰ والده بنفسه سنة وفاة أبيه، قرأ عليه جزءًا من حديثه.

* **قلت**: قد جوَّد الحافظ في المجمع المؤسس أسانيدَه والكتبَ التي سمعها وتحمَّلها.

إسماعه:

* قال الحافظ في المجمع المؤسس: قد حدَّث قديمًا. قرأ عليه في سنة ثمان وستين [٧٦٨هـ] شيخُنا شمس الدين محمد بن إسماعيل القرقشندي.

* قال التقي الفاسي: وأَسْمَع قديمًا، وحدَّث قديمًا، سمِع عليه الفضلاءُ، سمعتُ عليه الكثير.

* وقال: سمِعَ عليه غيرُ واحِدٍ من أشياخنا، منهم: عبد الكافي بن الجوبان الذهبي، حدثنا عنه. انتهىٰ.

* وقال: وأجاز لشيخنا القاضي شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني، ولشيخنا أبي الفتح بن أبي بكر بن الحسين العثماني المراغي. قلتُ: وأجاز لجمْعٍ جمٍّ من مشايخنا.

* وقال الحافظ في المجمع المؤسس، (٢/١٤٧): تلفَّظ لي بالإجازة

غيرَ مرة. ومات قبل أن أرحل، وأسِفْتُ عليه كثيرًا.

❋ وقال التاج السبكي في معجم الشيوخ للسبكي، (ص: ٢١٩): سمعتُ عليه.

❋ وقد روىٰ عنه المصنِّف في كتابِنا، فقال: «رأيت الشيخ الصالح»، وقال في الموضع الثاني رقم [٥٥]: «أخبرنا العدلُ الأصيلُ أبو هريرة عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن الذهبي، قراءةً عليه بقرية كفْر بَطْنا ظاهرَ دمشق المحروسة»، فأبان عن صفة التحمُّل، ومكانه، وتلك القرية هي موطن الشيخ، وقد ذكرناها هناك. وكلا الحديثيْن في مسلسلات المصنِّف، الحديث الثامن، والتاسع (ص: ٤٤٩، ٤٥١) علىٰ التوالي.

ـ قال الحافظ في المجمع المؤسس: وعُمِّرَ طويلًا، وأسمع قديمًا، وكان شيخًا بهيًّا محبًّا للحديث صبورًا علىٰ الإسماع.

ـ وقال في إنباء الغُمْر: وخرَّج له أبوه أربعين حديثًا، وحدَّث بها في حياة أبيه سنة سبع وأربعين وسبعمائة [٧٤٧هـ]، وحدَّث في غالب عُمُرِه، وكان صَبُورًا علىٰ الإسماع، مُحِبًّا لأهل الحديث والروايات، ويُذاكِر بأشياء حسنة، وأَمَّ بجامع كَفْر بَطْنَا عدة سنين، وأَضَرَّ بأَخَرة، وتفرَّد بكثيرٍ من الشيوخ والروايات، وأجاز لي غير مرة.

ـ قال الفاسي: مات سنة تسع وتسعين وسبعمائة، بكفر بَطْنا من غوطة دمشق، وحُمِل فدُفِن بها من باب الصغير. قال الحافظ: وله إحدىٰ وثمانون سنة.



مصادر ترجمته:

المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢/١٤٧)، وإنباء الغُمْر بأبناء العُمْر، (١/٥٣٦)، والدرر الكامنة، (٣/١٣١)، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، (٢/٩٢)، وشذرات الذهب، (٦/٣٦٠).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف روايتيْن مسلسلتيْن.

١ ـ رقم [٥٤] إلىٰ مسلسلات قِوام السنة، وهو المسلسل بقصّ الأظفار.

٢ ـ رقم [٥٥] إلىٰ مسلسلات قِوام السنة، وهو المسلسل بالعدّ في اليد.

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* طريقه إلىٰ مسلسلات قِوام السُّنّة:

قال: (أبو هريرة عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، عن أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن يوسف البعْلي، عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي الخطيب، عن أبي الفرج يحيىٰ بن محمود الثقفي، عن جدِّه **أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي**).

رقم [٥٤]، [٥٥]. والحديثان في مُسْلسلات قِوام السُّنّة. وجاء هذا الشيخُ مقرونًا مع الكمال الأنصاري ابن النحاس في المسلسل الثاني منهما رقم [٥٥]، وستأتي ترجمةُ قرينه في هذه المشيخة رقم (٢٠).

وهذه الطريق إلىٰ مسلسلات أبي القاسم التيمي قِوام السُّنة من رواية أبي

الفرج الثقفي ـ والتيمي جدُّه لأُمّه ـ ومصنَّفاته عمومًا كالترغيب والترهيب؛ طريق ثابتةٌ معروفةٌ.

فعلىٰ غِلاف مخطوط مسلسلات التَّيْمِي قِوَام السنة: «سُمِعَ جميعُ ما في ذا الجزء علىٰ الشيخ الإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن علي بن حسن بن داود الجزري الحنبلي بحضوره في الخامسة، من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل خطيب مردا، وبحضوره في الثالثة من الأخوين محمد وعبد الحميد ابني عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي، سماعهم من أبي الفرج يحيىٰ بن محمود الثقفي، عن أبي القاسم التيمي».

وانظر هذا الإسناد إلىٰ الترغيب والترهيب للتيمي: إثارة الفوائد، (١/٣٨٨)، وصلة الخلف بموصول السلف، (ص: ١٥٠)، وإلىٰ مسلسلاته: المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (١/٥٦٦)، ومشيخة أبي بكر المراغي، (ص: ١٣٨).

وقد روىٰ الحافظُ ابن حجر مسلسلاتِ قِوام السُّنة بإسناد المصنِّف عن شيخه أبي هريرة، سواء، فقال في المعجم المفهرس، (ص: ١٦١): أخبرنا أبو هريرة ابن الذهبي، إجازةً، عن أحمد بن عبد الرحمن بن يوسف البعلي، سماعًا عليه، أنبأنا محمد بن إسماعيل المرَداوي الخطيب، أنبأنا يحيىٰ بن محمود الثقفي، أنبأنا جَدِّي لأُمِّي الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي بشرطه.

ورُوِي المسلسلُ بتقليم الأظفار عن ابن الجزري، رواه يوسف ابن عبد الهادي، ابن المِبْرَد الحنبلي، فقال في النهاية في اتصال الرواية، (ص: ١٩٣): اتِّصالُ روايتِنا بإسماعيل التَّيْمِيِّ: «قرأتُ علىٰ الشيخِ فخرِ الدينِ

المرشديِّ، يومَ الخميس، وقَلَّمَ أظفارَه: أخبركم ابن الجزريِّ، وقلم أظفارَه: أنا أبو حفصٍ عمرُ بن الحسنِ المزيُّ، وقلم أظفارَه: أنا أبو الحسنِ المقدسيُّ، وقلم أظفارَه: أنا عمرُ بن سعيدٍ الحلبي، وقلم أظفارَه: أنا أبو الفَرَجِ الثقفيُّ، وقلم أظفارَه: أنا أبو القاسم التيميُّ، فذكره».

والحديثان رواهما المصنِّف في مسلسلاته، بالإسناد نفسِه، كما تقدمت الإشارة إليه.



٩ ـ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ):

هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، المهرانيّ المولد، العراقي الأصل الكرديّ، الشيخ زين الدين العراقي.

قال السَّخاوي في الضوء اللامع: قَالَ وَلَده: انتسابًا لعراق الْعَرَب، وَهُوَ الْقطر الْأَعَمّ، وإلا فهو كُردِي الأَصْل.

وُلد سنة (٧٢٥هـ).

الإمام الحافظ العراقي:

قال الحافظ ابن حجر في إنباء الغمر: حافظ العصر. وقال المصنّف في الغاية: حافظ الديار المصرية ومحدِّثها وشيخُها.

قلت: هو أحد الأعلام. وهو أجلّ من استيفاء ترجمته هنا تبَعًا، خاصة أن المصنف روىٰ عنه روايةً واحدة، وإنما أذكر عامة ما لدىٰ التقي الفاسي عنه، لتعلقه بالتحديث والمسموعات، وأزيد عليها زياداتٍ من ترجمة الحافظ ابن

حجر؛ لأنه تلميذه، وترجمة المصنِّف له ترجمةٌ مقتضبة في غاية النهاية. وقد ذكرتُ مصادر ترجمته فهذا كافٍ لمن أراد الرجوع إليها كاملةً.

سماعه:

قال التقي الفاسي في ذيل التقييد: ومسموعاته وشيوخه في غاية الكثرة.

* وقال: سمع على أبي علي عبد الرحيم بن عبد الله بن شاهد الجيش: صحيحَ البخاري، وسمعه على قاضي القضاة علاء الدين علي بن عثمان التركماني الحنفي.

* وسمع صحيحَ مسلم بقراءته في ستة مجالس على محمد بن إسماعيل ابن الخباز بدمشق، وقرأ عليه بها المسند لأحمد بن حنبل في نحو ثلاثين ميعادًا.

* وسمع وقرأ جامع الترمذي على أبي الحزم محمد بن محمد القلانسي، ومظفَّر الدين محمد بن محمد بن العطار، وعلي بن أحمد العرضي، وعلي بن محمد بن أحمد النوري الإسكندري.

* وسمع سننَ أبي داود على أبي الفتح محمد بن محمد الميدومي وعلي بن أحمد العرضي.

* وسمع سنن النسائي على القاضي ناصر الدين محمد بن محمد بن أبي القاسم التونسي.

* وسمع سنن ابن ماجه على أبي الحرم القلانسي، وإبراهيم الزيتاوي، والكمال محمد بن عمر بن حبيب.

❊ وسمع على القلانسي الموطأَ لمالك، رواية أبي مصعب، والمعجم الصغير للطبراني.

❊ وسمع على محمد بن إسماعيل المعروف بابن الملوك من أول الجزء السابع والثلاثين من المعجم الكبير للطبراني إلى آخر الجزء الخامس والأربعين منه.

❊ وقرأ المسندَ لأحمد بن حنبل أيضًا على علي بن أحمد العرضي بالقاهرة وغير ذلك.

❊ وسمع على عبد الله بن قيِّم الضيائية مسنَد محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني، بفوتٍ يسير من أوله، وفوائد الرازي.

❊ وسمع بقراءته على محمد بن إسماعيل بن عمر الحموي من أول السنن الكبرى للبيهقي إلى كتاب الإيلاء. وقرأ وسمع من كتاب الإيلاء إلى آخر السنن على ست العرب بنت محمد بن الفخر علي بن البخاري.

❊ وقرأ وسمع على أبي الفتح الميدومي كثيرًا من ذلك مشيخة النجيب الكبرى تخريج ابن الظاهري، وجزء ابن عرفة، وجزء الأنصاري، وجزء البطاقة.

❊ وسمع بدمشق على محمد بن إسماعيل جزءَ ابن عرفة، وكتاب الشمائل لأبي عيسى الترمذي، في آخرين.

❊ وعلى القطب محمد بن علي بن عبد العزيز بن مصطفى القطرواني جميعَ السيرة تهذيب ابن هشام.

❊ قال الحافظ في إنباء الغمر: ولازم المشايخَ في الرواية، وسمع في

غضون ذلك من عبد الرحيم بن شاهد الجيش، وابن عبد الهادي، وعلاء الدين التركماني، وقرأ بنفسه علىٰ الشيخ شهاب الدين ابن البابا، وتشاغل بالتخريج، ثم تنبَّه للطلب بعد أن فاته السماع مِن مِثْل يحيىٰ بن المصري آخر من روىٰ حديثَ السِّلفي عاليًا بالإجازة، ومن الكثير من أصحاب ابن عبد الدائم، والنجيب، وابن علاق. وقال في الإنباء أيضًا: ولكنه أدرك أبا الفتح الميدومي فأكثرَ عنه، وهو من أعلىٰ مشايخه إسنادًا. وقال في المجمع المؤسس: أعلىٰ من أخذ عنه بنفسه: أبو الفتح الميدومي، مع أنه كان يمكنه أن يسمع من خلق كثير من أصحاب النجيب ممّن هو أكثر سماعًا من الميدومي.

❋ وقال في إنباء الغمر: وسمع أيضاً من ابن الملوك وابن القطرواني، ثم رحل إلىٰ دمشق فسمع من ابن الخبّاز ومن أبي العباس المرداوي ونحوهما، وعُنِي بهذا الشأن ورحل فيه مرّاتٍ إلىٰ دمشق وحلب والحجاز، وأراد الدخول إلىٰ العراق ففترت همّته من خوف الطريق ورحل إلىٰ الإسكندرية، ثم عزم علىٰ التوجّه إلىٰ تونس فلم يتم له ذلك.

❋ قال المصنِّف في غاية النهاية: قرأ علىٰ شيخنا عبد الرحمن بن أحمد بن البغدادي السبعَ كاملًا والبعضَ علىٰ إبراهيم الرشيدي. وفصَّل في ذلك السخاوي في الضوء اللامع، فقال: فكَانَ أول شَيْء اشْتغل بِهِ الْقرَاءَات، وَكَانَ من شُيُوخه فِيهَا نَاصِر الدّين مُحَمَّد بن أبي الْحسن بن عبد الْملك بن سمعون أحد القدماء، وَلذَا كَانَ التقي السُّبْكِيّ يسْتَدلّ بِأخذ صَاحب التَّرْجَمَة عَنهُ علىٰ قدم اشْتِغَاله، والبرهان الرَّشِيدِيّ، والسراج الدمنهوري، والشهاب السمين، وَمَعَ ذَلِك فَلم يَتَيَسَّر لَهُ إِكْمَال الْقرَاءَات السَّبْعَة إِلَّا علىٰ التقي الوَاسِطِيّ فِي إِحْدَىٰ مجاوراته بِمَكَّة.

إسماعه:

* من المشهور أن أكبر تلاميذ الحافظ العراقي: هو الحافظ ابن حجر. قال في إنباء الغمر: لازمت شيخَنا عشر سنين، تخلّل في أثنائها رحلاتي إلى الشام وغيرها، قرأت عليه كثيرًا من المسانيد والأجزاء، وبحثتُ عليه شرحَه على منظومته وغير ذلك، وشهد لي بالحفظ في كثير من المواطن، وكتب لي خطه بذلك مرارًا، وسُئِل عند موته عمّن بقي بعده من الحفّاظ، فبدأ بي وثنّى بولده وثلّث بالشيخ نور الدين.

* قال الحافظ في المجمع المؤسس: وحدثني من لفظه بالمسلسل بالأولية بسماعه بشرطه من أبي الفتح الميدومي بسنده. **قلت**: وذكر سماعاته عنه وطوّل، فليُرجَعْ إليها.

* قال التقي الفاسي: وأخذ منه علماء الديار المصرية وغيرُهم، وأثنوا على فضائله، وقد وصفه بالحِفْظ شيخُه الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي وغيره. أخذتُ عنه الألفيةَ الحديثية وشرحها بقراءته، وأجاز لي بالتدريس في علم الحديث، وانتفعتُ به فيه كثيرًا، وقرأتُ عليه، وسمعتُ عليه أجزاءً كثيرة، وأكثرَ مُسندِ العَدَني، وفوائد تمام، وغير ذلك.

* وهو شيخُ المصنِّف، بل من أجل شيوخه، وقد روىٰ عنه في كتابنا، وقال: «أخبرنا الحافظ الكبير... فيما شافهني به». وروىٰ عنه في أوَّل عواليه، المسلسلَ بالأولية، فقال، (١١ ب): «وهو أول حديثٍ سمعته منه علىٰ شاطئ النيل المبارك، أحد أنهار الجنة بالديار المصرية».

* ومع ذلك فهو يشاركه في بعض كبار شيوخه، وقد صرَّح بذلك في

خطبة عواليه العشارية، فقال: «ذلك لأني له في كبار شيوخه موافق ومشارك»، والمقصود: أبو الفتح الميدومي ـ وهو أعلىٰ ما عند الحافظ العراقي كما نص ابن حجر ـ، وابن الخباز. وقد روىٰ عن العراقي عن الميدومي، في عواليه، الحديث الحادي والثلاثين، والسادس والثلاثين، فنزل، ورواهما عن الميدومي بالإجازة العامة، فساواه.

ـ قال الحافظ في إنباء الغمر: حفظ التنبيه في الفقه، واشتغل بالفقه والقراءات.

ـ قال الفاسي: وكان كثيرَ الفضائل والمحاسن، متواضِعًا ظريفًا، وليَ قضاءَ المدينة النبوية وخطابتها وإمامتها بعد صَرْف خالي محب الدين النويري في سنة ثمان وثمانين وسبعمئة، فحجَّ وتوجَّه للمدينة، فباشر وظائِفَه بها، وأفاد بها الطلبةَ، وأسمع الحديثَ، واستمر متوليًا حتىٰ عُزِل عن ذلك في سنة إحدىٰ وسبعين وسبعمئة بقاضي غزة شهاب الدين أحمد السلاوي. فحجَّ شيخُنا العراقي في هذه السنة وتوجَّه إلىٰ القاهرة وأقام بها مشتغلًا بالتصنيف والإفادة والإسماع حتىٰ مضىٰ لسبيله محمودًا.

ـ قال الفاسي: وكان حافظًا مُتقنًا عارفًا بفنون الحديث وبالفقه والعربية وغير ذلك. وله تواليف حسنة، منها: شرح لبعض جامع الترمذي، كمَّل به علىٰ شرح الحافظ أبي الفتح محمد بن سيد الناس اليعمري السابق، وتخريج أحاديث الإحياء للغزالي في مجلدات، ثم اختصره في مجلد وسمَّاه: المغني، والألفية في علوم الحديث، وشرحها، وله نظم منهاج البيضاوي، ونظم الاقتراح لابن دقيق العيد، ونظم السيرةِ النبوية في ألف بيت، ونظم غريب القرآن وغير ذلك.

ـ قال الفاسي: ودرَّس الحديث بأماكن منها دار الحديث الكاملية والمدرسة الظاهرية وجامع ابن طولون ودرس الفقه بمدارس.

ـ قال الحافظ في إنباء الغمر: وصار المنظورَ إليه في هذا الفنِّ من زمن الشيخ جمال الدين الأسناي وهلمّ جرًّا، ولم نرَ في هذا الفنِّ أتقنَ منه، وعليه تخرّج غالبُ أهل عصره، ومن أخصهم به صهره شيخنا نور الدين الهيثمي، وهو الذي درّبه وعلَّمه كيفية التخريج والتصنيف، وهو الذي يعمل له خُطَبَ كتبه ويسميها له، وصار الهيثمي لشدّة ممارسته أكثر استحضاراً للمتون من شيخه حتىٰ يظن من لا خبرة له أنه أحفظ منه، وليس كذلك لأن الحفظَ المعرفةُ.

ـ مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في الثامن ـ وفي الغاية: الثاني ـ من شعبان سنة ست وثمانمئة [٨٠٦هـ].

❁ مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (١/٣٨٢)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، (٤/٣٣)، وإنباء الغمر، (٢/٢٧٥)، والمجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢/١٧٦)، وذيل التقييد، (٢/١٠٦)، والدليل الشافي، (١/٤٠٩)، والضوء اللامع، (٤/١٧١)، ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد، (ص: ١٤٣)، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، (ص: ٢٤٥)، وطبقات الحفاظ للسيوطي، (ص: ٥٤٣)، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، (١/٣٦٠)، وشذرات الذهب، (٩/٨٧)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/٣٥٤).

❁ الرواية عنه في أسنى المطالب:

رویٰ عنه المصنِّف روايةً واحدة.

رقم [٤٦] إلىٰ مسند البزّار.

❖ طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❋ طريقه إلىٰ مُسنَد البزّار:

قال: (عبد الرحيم بن الحسين العراقي، عن أبي الفتح محمد بن محمد الميدومي، عن أبي الحسن علي بن أحمد القسطلاني، عن يوسف بن عبد الله الشاطبي، عن عبد الرحمن بن عتّاب، عن أبيه، عن سليمان بن خلف، عن ابن مفرج، عن ابن الصَّموت، عن أبي بكر أحمد بن عمرو الحافظ).

رقم [٤٦].

روىٰ العراقيُّ هاهنا عن شيخه أبي الفتح الميدومي، وقد تقدَّم أنه أعلىٰ شيوخه كما قال الحافظ ابن حجر. وسائر هذا الإسناد عرَّفنا به وبتحمُّله بعضَه عن بعض، واختصاصه برواية مسند البزار في الحديث رقم [٤٥] عن شيخِ المصنف الشَّريشي، ستأتي ترجمته رقم (١٣).

وقد وقفتُ علىٰ هذا الإسناد بتمامه إلىٰ مسند البزّار، حيث روىٰ به الهيثميُّ، صهر العراقي وتلميذه المقرب، فلا غروَ أن يرويه مثله، فقال في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (١/١٠): «وأخبرني به أعلىٰ من هذا بدرجتين أبو الفتح محمد بن محمد الميدومي إجازة مشافهة، أنبأنا أبو الحسن علي بن أحمد القسطلاني إجازة، أنبأنا أبو الحجاج يوسف بن عبد الله بن يوسف الفهري الشاطبي في كتابه إلينا من المغرب، أنبأنا أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب إجازة، حدثني أبي سماعًا عليه، أنبأنا سليمان بن خلف بن عمرون (إجازة سنة ٤٤٦هـ)، أنبأنا ابن مفرج ـ فذكره بإسناده».

وهذا إسناد مغربيٌّ لمسند البزار، وقد وصفه بهذا الوصفَ الحافظُ ابن حجر، في المعجم المفهرس، (ص: ١٣٩). وله إسناد آخر مشرقي، من طريق السِّلفي، ذكره الحافظ أيضًا هناك، وقد جمع الهيثميُّ بين الإسنادين، المشرقي، والمغربي ـ الذي معنا هنا ـ، وكذا العراقي ولابدَّ، وقد روىٰ المصنف من مسند البزار بالإسناد المغربي فحسب في هذا الكتاب، عن شيخيه الشَّريشي، والعراقي.



١٠ ـ عبد اللطيف بن عبد المحسن السبكي (٧٨٨هـ):

هو عبد اللّطيف بن عبد المحسن بن عبد الحميد[1] بن يوسف، البَتَنُوني[2]، السُّبكي، قطب الدّين، نزيل دمشق، ابن أخت الشيخ تقي الدين السبكي.

وُلِد بعد السبعمئة، ولم يعيِّنوا ميلادَه بالتحديد.

❋ سماعه:

❋ قال الحافظ: حضر علىٰ ابن الصَّوَّاف [علي بن عمر بن نصر الله القرشي] مسموعَه من النسائي، وتفرَّد به. زاد الفاسي: «ألفيتُ في وفيات شيخنا خطيب دمشق شهاب الدين أحمد بن حجي في ترجمة المذكور ما نصه: وكان حضر علىٰ ابن الصواف مسموعَه من سنن النسائي، بإفادة خاله تقي الدين السبكي انتهىٰ». **قلت**: المقصود بإفادته: بقراءته، وقد صرَّح في إسناده الذي عند المصنِّف في هذا الكتاب أنه سمع بقراءة خالِه علىٰ الصواف.

(١) في الإنباء والشذرات: «عبد الحميد»، وفي الدرر الكامنة، وذيل التقييد: «عبد المجيد».
(٢) نسبة إلىٰ بَتَنون، بلدة بالمنوفية في مصر.

* قال الحافظ: [وسمع] من أبي الحسن بن هارون من مشيخة جعفر الهمداني تخريج الزَّكِيّ البِرْزَالي.

إسماعه:

* قال الحافظ في الدرر: سمع منه أبو المعالي بن حمزة الحسيني ومات قبلَه، وأبو حامد ابن ظهيرة وغيرهما. وقال في الإنباء: وروىٰ عنه العراقي، وابن سند، وابن حجي، وغيرهم.

* روىٰ عنه المصنِّف، في كتابنا هذا، وقال: «أخبرنا الشيخ العدل عبد اللطيف بن عبد المحسن السبكي، قراءةً منِّي عليه»، فبيّن كيفيةَ التحمُّل، ووصف شيخَه بالعدالة.

- قال الحافظ: تفقَّه وتقدَّم، واستوطن دمشق مع خاله، وحدَّث.

- وقال: كان كثير التسرِّي، يقال إنه وطئ أزيد من ألف جارية.

- توفي في خامس جمادىٰ الأولىٰ، (٧٨٨ هـ).

مصادر ترجمته:

الدرر الكامنة، (٢١١/٣)، وإنباء الغُمر، (٣٢٥/١)، وذيل التقييد، (١٤٨/٢)، وشذرات الذهب، (٥١٩/٨).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف رواية واحدة.

رقم [٨٩] إلىٰ سنن النسائي.

طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

طريقه إلىٰ سنن النسائي:

قال: (عبد اللطيف بن عبد المحسن السبكي، عن علي بن نصر الله بن عمر ابن الصواف، عن أبي بكر عبد العزيز بن أحمد بن باقا، عن أبي زرعة طاهر المقدسي، عن أبي محمد عبد الرحمن بن حمد الدوني، عن أبي نصر أحمد بن الحسن الكسّار، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن إسحاق السني، عن النسائي)

رقم [٨٩].

قلت: هذا الإسناد معروفٌ كلُّ واحدٍ من رجاله بالأخذ عن شيخِه عمومًا، وبالأخذ عن شيخِه سننَ النسائي خصوصًا، كما في تراجم كل واحدٍ منهم إلىٰ النسائي، وقد أبنَّا ذلك في بيان رجاله في إسناد الحديث [٨٩] هناك.

ورواية النسائي من طريق: ابن باقا، عن أبي زرعة، عن الدُّوني، عن الكسّار، عن ابن السُّنِّي؛ سائرة معروفة، روىٰ بها جماعة، مثل العلائي في إثارة الفوائد، (١/٢٣٣)، من طريق الصواف وغيره، عن ابن باقا، والعراقي في أماليه في المستخرج علىٰ مستدرك الحاكم، (ص: ٩٥)، من طريق ابن باقا، وأبو بكر المراغي في مشيخته، (ص: ٣٤٠).

وأما من طريق الدُّوني عن ابن الكسَّار عن ابن السُّني، فهو كثير مشهور، بل هو إسناد سنن النسائي، روىٰ به ابنُ الضياء في المختارة أغلب أحاديثه عن سنن النسائي، وهو من شيوخ ابن عساكر في معجمه، (١/٥٣٧) يروي من طريقه سنن النسائي، وهو من شيوخ السلفي، يروي عنه إلىٰ النسائي، انظر: الأربعون البلدانية، (ص: ٧٣)، وانظر: الأربعون الطائية، (ص: ٧٩)، ومعجم

عبد الخالق بن أسد، (ص: ٢١١)، والأربعون للمؤيد الطوسي، (ص: ١٤٩)، وللبكري، (ص: ١٤٨)، ومشيخة ابن البخاري، (٢/٨٣٦)، وملء العيبة، (ص: ٣١٧)، برنامج التُّجيبي، (ص: ٧٨، ١١٥)، والإمتاع بالأربعين المتباينة بالسماع للحافظ ابن حجر، (ص: ٤٥)، والمعجم المفهرس، (٣٣)، وصلة الخلف، (ص: ٦٤)، وقطف الثمر، (ص: ٦١).



١١ـ عمر بن الحسن بن مَزِيد بن أَمِيلة المراغي (٦٧٩ـ ٧٧٨هـ):

عمر بن حسن بن مَزيد بن أَمِيلَةَ [أُمَيْلة] بن جمعة بن عبد الله المراغي، ثم الحلبي، ثم الدمشقي، ثم المِزّي.

قال ابن العراقي في ذيل العبر: «مزيد: بفَتْحِ الميم وكسر الزاي وإسكان الياء المثناة من تحت»، ووهِم من ذكره بالياء ـ يزيد ـ كابن العماد في الشذرات، وكما يقع في كثير من التصانيف.

قال المصنِّف في عواليه (خ) في الحديث الثاني: «أَمِيلة: بفتح الهمزة وكسر الميم وإسكان الياء آخر الحروف، وباللام، اسمٌ»، ولكن قال الزَّبيدي: «أُمَيْلَة كجُهَيْنَة»[1]، **قلت**: مَشَيْنَا على ضبط المصنِّف.

اختُلف في مولده، على أقوال ثلاثة:

فقيل سنة ثمانين وستمئة [٦٨٠هـ]، ونصُ ابن الجزري أنه أَخبر بذلك، والحافظُ أنه وجده بخطه.

(١) تاج العروس، (٢٨/٣٠).

وقطع ابنُ الجزري أنه مولود قبل ذلك بيقين لأنه وجد أنه حضَرَ قبلها، ونص الحافظ في الدُّرر أنه ولد في ثامن عشر شهر رجب سنة تسع وسبعين [٦٧٩هـ]، لأنه أُحضر على المجد ابن حملون في الأولى من عمره في صفر سنة ثمانين، ووهَّم من أرَّخه بعد ذلك.

وقيل سنة اثنتين وثمانين [٦٨٢هـ]، واعتمده البِرْزَالي، واستظهره ابن حجر نفسُه في إنباء الغُمْر! واحْتَمَلَ أن المذكور في الحضور أخٌ آخر له، والظاهر أن هذا هو المتأخِّر عن الحافظ.

مُسْنِد الشام، والعصر، الرُّحْلَة، المُعَمَّر:

سماعه:

* سمع على الفخر ابن البخاري: جامع الترمذي، والسنن لأبي داود، وتفرَّد بها عنه في الدنيا، والشمائل للترمذي، ومشيخته تخريج ابن الظاهري، والذيل عليها للمِزّي.

* يوسف بن يعقوب بن المجاور: أمالي ابن سمعون العشرين.

* عمر بن عبد المنعم بن القوَّاس: من أول معجم ابن جُمَيع، إلى قوله فيه من اسمه عمر، وكتاب عمل اليوم والليلة لابن السُّنِّي، ومن كتاب دلائل النبوة للبيهقي.

* عماد الدين أحمد بن إبراهيم الفاروثي: من أول كتاب الذرية الطاهرة للدولابي، إلى ترجمة فاطمة رضي الله عنها في الجزء الثاني.

* محمد بن عبد المؤمن الصوري، والشرف أحمد بن عساكر، والعز

إسماعيل بن الفراء، وأبي عبد الله بن يعقوب بن النحاس، والفخر البعلي، ومحمد بن قوام القيرواني، والمجد بن حمدون، وأبي الحسن بن نفيس، وأبي علي الخلال، والبدر ابن جماعة، وابن الشيرازي، وفاطمة بنت قاضي العسكر، وغيرهم.

❁ إسماعه:

* قال الكتاني في فهرس الفهارس: سمع عليه القدماء وذكروه في معاجمهم، كالذهبي وابن رافع، وحمل عنه العراقي والهيثمي والأبناسي وغيرهم.

* وذكر ابن العراقي في ذيل العبر نَفْسَهُ، فقال: «وسمع علىٰ الفخر علي بن أحمد البخاري، وتفرد برواية سنن أبي داود، والترمذي، وحضرتُهما عليه بدمشق»، وزاد كذلك: ابن الملقن، وابن سند.

* ومنهم ابن قاضي شهبة، نص أنه سمع عليه السُّنن والمشيخة، وأعاد عليه الترمذي وبعض أبي داود.

* خرج له الياسُوفيّ ـ هو سليمان بن يوسف الدمشقي ـ مشيخةً، لطيفةً كان يحدِّث بها.

* روىٰ عنه المصنِّف، وهو من أعلىٰ شيوخِه، وترجَمَه في غاية النهاية، وروىٰ عنه في كتابِنا مرارًا كما سيأتي، وقال مرةً: «فيما شافهني به»، ومرةً: «شيخنا رحلة الآفاق، بقراءتي عليه غير مرة»، وقال: «قراءة منّي عليه»، فبيَّن في جميعِ ذلك صفة التحمُّل. وفصّل في وصف التحمُّل في إسناد لُبس الخرقة، فقال: «من يد شيخي وأستاذي الشيخ الصالح المسنِد المعمَّر أبي حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أَمِيلةَ المراغي ثم الحلبي ثم المِزّي في يوم الثلاثاء ثاني

عشر شوال سنة اثنتين وسبعين وسبعمئة [٧٧٢هـ]»، رقم (٨٣). وروىٰ عنه في العوالي العشاريات، ثلاثة عشر حديثًا: الحديث الثاني، قال: «قراءة مني عليه»، والخامس، والسادس، والثامن، والعاشر، والثاني عشر، والثالث عشر، والخامس عشر، والسابع عشر، والعشرين، والثاني والعشرين، والرابع والعشرين، والخامس والعشرين.

❊ وروي عنه المصنِّف في كتاب النَّشْر، حديثيْن، وقرأ عليه حديثًا ثالثًا[(١)].

❊ قرأ عليه المصنِّف في القراءات، فقال عنه في غاية النهاية: قرأت عليه كثيرًا من كتب القراءات بإجازته من شيخيْه ابن البخاري والفاروثي، من ذلك كتاب: الإرشاد[(٢)]، وكتاب: الكفاية لأبي العز القَلَانِسي[(٣)]، بإجازته منهما، وكذلك كتاب: الغاية لابن مِهران[(٤)]، وقرأت عليه كتاب السبعة لابن مجاهد[(٥)] عن ابن البخاري عن الكندي، وكتاب: المصباح لأبي الكرم[(٦)] عن ابن البخاري عن شيوخه عن المؤلف سماعًا وتلاوة، وأخبرنا أنه قرأ الفاتحة علىٰ الفاروثي فقرأناها عليه. وقال في روايته كتاب السبعة: «بقراءتي عليه في سنة

(١) انظر: النشر، (١/٢١٠، ٢٤٦، ٢٨٥).

(٢) كتاب الإرشاد لأبي الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبي (ت: ٣٨٩هـ). انظر: النشر، (١/٧٩).

(٣) كتاب الكفاية الكبرىٰ ـ تمييزًا عن كفاية سبط الخياط ـ لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي (ت: ٥٢١هـ). انظر: النشر، (١/٨٧).

(٤) الغاية لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهران الأصفهاني (ت: ٣٨١هـ). انظر: النشر، (١/٨٩).

(٥) كتاب السَّبعة لأبي بكر أحمد بن موسىٰ بن العباس بن مجاهد التميمي (ت: ٣٢٤هـ). انظر: النشر، (٨١).

قلت: وقد ذكر في هذه المواضع كلِّها تحمُّلَه تلك الكتب عن ابن أَميلة.

(٦) المصباح في القراءات العشر لأبي الكرم المبارك بن الحسن ابن فَتْحان الشَّهْرزوري (ت: ٥٥٠هـ). انظر: النشر، (١/٩٠).

سبعين وسبعمئة بالمِزَّة الفوقانية ظاهر دمشق»، فبيَّن صفة التحمل وزمانه ومكانه. وقرأ عليه قراءة حمزة من رواية خلف عن سليم[١].

ـ كان صَبُورًا علىٰ السَّماع، ربما أَسْمَع اليومَ كلَّه من غير ضجر، وحدَّث نحو خمسين سنة، وأمَّ بجامع المِزَّة، وذكر ابن قاضي شهبة أنه التزم التأذين فيه أيضًا[٢]، وأجاز لأهل عصره ممن أدرك حياتَه، وله شعر وَسَط.

ـ توفي يوم الاثنين الثامن من ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وسبعمئة [٧٧٨هـ]، ودُفِن بالمزة بدمشق.

مصادر ترجمته:

معجم شيوخ السبكي، (ص: ٣١٢)، وغاية النهاية، (١/٥٩٠)، والسلوك، (٥/٢٣)، وذيل العِبر، (ص: ٤٣٢)، وتاريخ ابن قاضي شهبة، (٢/٥٣٠ ـ ٥٣١)، والدرر الكامنة، (٤/١٨٧ ـ ١٨٨)، وإنباء الغُمر، (١/١٤٢ ـ ١٤٣)، وذيل التقييد، (٢/٢٣٧)، والدليل الشافي، (١/٤٩٧)، والنجوم الزاهرة، (١١/١٤٤)، وديوان الإسلام، (١/١٨٠)، وشذرات الذهب، (٨/١٤٤ ـ ١٤٥)، وفهرس الفهارس، (٢/٥٥٤).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

أخرج له المؤلف ثمان روايات.

١ ـ رقم [٢] إلىٰ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.

(١) انظر: تحبير التيسير، (ص: ١٥٩).

(٢) ذكر ذلك أيضًا السخاويُّ في البُلدانيات (٢٥٨)، في سياق الحديث رقم (٤٤).

٢ ـ أربع روايات [١٠، ١١، ١٩، ٢٦] إلىٰ سنن الترمذي.

٣ ـ روايتان [٩٦، ١٠٦] إلىٰ سنن أبي داود.

٤ ـ رواية رقم (٨٤) بلبس الخرقة.

❁ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❁ طريقه إلىٰ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي:

قال: (ابن أَمِيلة، عن أبي الفتح يوسف بن يعقوب بن المجاور الشيباني، عن أبي اليُمْن زيد بن الحسن الكِنْدي، عن أبي منصور عبد الرحمن القزّاز، عن الخطيب البغدادي).

رقم [٢].

جاء هذا الإسنادُ لتاريخ بغداد بتمامه في طبقات الشافعية للسبكي (٢٢٢/١، ٧٣/٢، ٢٤٨، ٢٤٩)، وروىٰ به الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ١٧٩)، من طريق الحافظ المزي، عن ابن المجاور، به، وكذا في برنامج التُّجِيبي، (ص: ٢١٦)، وفي مشيخة ابن إمام الصخرة، تخريج ابن رافع، (ص: ٣٩)، عن ابن المجاور، به، والبيّاني في مشيخته، تخريج ابن رافع، (ص: ٣٩)، عن ابن المجاور به، وروىٰ به شيخ الإسلام ابن تيمية، الأربعون التيمية، (ص: ٨٦)، عن عماد الدين ابن الصانع، عن ابن المجاور به، وعن ابن المجاور مباشرة به، (ص: ١٢٤)، وروىٰ به اليونيني في مشيخته، (ص: ٧٢)، من طريق أبي اليُمن الكِندي به، فهو إسناد معروف لتاريخ مدينة السلام، ولكتب الخطيب البغدادي عمومًا. وقد نصّ الذهبي في تاريخ الإسلام، (٦٧٥/١٥)، والتقي الفاسي في ذيل التقييد، (٣٣٣/٢) في ترجمة يوسف بن

يعقوب بن المجاور الشيباني أنه: «سمع علىٰ أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي كتاب تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، . . . ، وحدَّث، سمع منه عمر بن حسن بن أَمِيلة»، هذا كلام الفاسي، فهذا إسنادُنا. وكذا أبو منصور القزاز معروفٌ بسماع التاريخ للخطيب، وقد أبنّا عن ذلك في تراجم رجال الحديث هناك. فهذا إسناد معروفٌ سائر لتاريخ بغداد للخطيب.

* طريقه إلىٰ سنن الترمذي:

روىٰ عنه الترمذيَّ بإسنادَيْن:

الأول: قال: (ابن أَمِيلة، عن الفخر علي بن أحمد بن البخاري، عن ابن طبرزد، عن أبي الفتح عبد الملك الكروخي، عن أبي عامر محمود بن القاسم الأزدي، عن عبد الجبار المروزي الجرَّاحي، عن أبي العباس المحبوبي، عن الترمذي).

روىٰ به الأحاديث أرقام: [١٠، ١١، ١٩، ٢٦].

الثاني: (ابن أميلة، عن الفخر علي بن أحمد بن البخاري، عن ابن طبرزذ، عن أبي الفتح الكروخي، عن أبي بكر أحمد بن عبد الصمد الغورجي[(١)]، عن أبي محمد عبد الجبار المروزي الجرّاحي، عن أبي العباس المحبوبي، عن الترمذي).

روىٰ به الحديث رقم: [١١].

---

(١) قال الحافظ ابن نُقطة في ترجمته، في التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (١/١٤٧): «سمع كتاب الجامع لأبي عيسىٰ الترمذي، من عبد الجبار بن محمد الجراحي، سمعه منه وحدث به عنه الحافظ أبو نصر المؤتمن بن أحمد الساجي، وأبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكروخي».

وقد اتفق الإسنادان إلا في شيخ الكروخي، فرواه الكَرُوخي مرةً عن ابن القاسم الأزدي، ومرة عن الغورجي. وهذا الإسناد معروفٌ مطروق في كتب الفهارس والبرامج والأثبات، راجع مثلًا: المعجم المفهرس للحافظ، (ص: ٣٢)، وثبَتَ أبي جعفر أحمد بن علي، (١٢٨)، وقطف الثمر للفُلّاني، (ص: ٥٩)، وإسناد الجراحي عن المحبوبي عن الترمذي هو إسناد سنن الترمذي، فلا نَطيل بتحريره وتتبُّعه. وقد أبنّا عن رجاله هناك عند الحديث رقم [١٠]، وبيّنا اختصاصَهم ببعض، وبرواية سنن الترمذي.

*** طريقه إلى سنن أبي داود:**

روى عنه أبا داود بإسنادَيْن:

الأول: قال: (ابن أَميلة، عن الفخر علي بن أحمد بن البخاري، عن ابن طبرزذ، عن أبي الفتح مُفلح بن أحمد الدُّومي، عن الخطيب البغدادي، عن أبي عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، عن أبي علي محمد بن أحمد بن عمر اللؤلؤي، عن أبي داود).

رقم [٩٦].

الثاني: قال (ابن أميلة، عن الفخر البخاري، عن ابن طبرزذ، عن أبي البدر الكَرخي، عن الخطيب البغدادي، عن أبي عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، عن اللؤلؤي، عن أبي داود).

رقم [١٠٦].

فالإسنادان يجتمعان في ابن طبرزذ، ويختلفان على الخطيب البغدادي، فروى الأول عن الدومي، والثاني عن أبي البدر إبراهيم بن محمد الكرخي،

وكلاهما صحيح التحمُّل عن الخطيب البغدادي، فقد تحمَّل ابن طبرزذ بعضَ السنن عن الدومي وبعضَها عن الكرخي، قال ابن نقطة في ترجمة ابن طبرزذ: «سمع كتابَ السنن لأبي داود من أبي البدر الكرخي بعضَها، وبعضَها من مُفلح الدُّومي بروايتهما كما بيَّن عن أبي بكر الخطيب»[(١)]. وسياقته كلَّ حديثٍ من طريقٍ راجع للجزء الذي تحمّله، عن أيِّ شيخٍ منهما، وهذا يدل علىٰ ضبطه، وعلىٰ أمانته، وأنه يميز بين كل مسموع عن الآخر، ولا يتجاوزه إلىٰ غيره أو يخلط بينهما.

والإسنادان لرواية سنن أبي داود من طريق اللؤلؤي، ومن المعلوم أن لرواية سنن أبي داود طرقًا ثلاثًا مشهورة، ابن داسة، واللؤلؤي، وابن الأعرابي، علىٰ أن الثنتين الأولَيَيْن أهمُّ، لأن في الثالثة أسقاطًا، كما هو معلوم.

والمصنِّف معروفٌ بتحمُّله سننَ الترمذي وأبي داود عن شيخِهِ ابن أَميلة، قال الحافظ: «و[حدَّث] بسنن أبي داود، والترمذي، بسماعه لهما علىٰ ابن أَميلة، نا الفخر»[(٢)].

ومن طريق ابن طبرزذ، عن شيخيْه المذكورين، عن الخطيب، إلىٰ اللؤلؤي؛ هو إسناد السنن المعروف من طريق اللؤلؤي، وهو علىٰ غلاف سنن أبي داود، كما في مقدمتها ـ ط الأرنؤوط ـ، (ص: ٦٦)

وروىٰ به الضياء المقدسي في المختارة مرارًا، (١/١٧٨، ٨/١٥٨، ٩/٤٨٦، ١١/٣٢١)، والبكري في الأربعين، (ص: ٢٣)، والفخر ابن البخاري في مشيخته، (١/١٤٩)، والعلائي في إثارة الفوائد، (١/٢١٤)، والحافظ في

(١) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، (ص: ٣٩٧).
(٢) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٧).

الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، (ص: ٤٧)، وفي المعجم المفهرس، (ص: ٢٩ ـ ٣٠)، وقد رواه بهذا الإسناد إلىٰ اللؤلؤي وابن داسة كليهما، وفي طرقه: ابن أَميلة، وابن المبرد في النهاية في اتصال الراوية، (ص: ١٣٥)، وابن طولون في الأربعين في فضل الرحمة، (ص: ٣٤)، من طريق ابن أميلة، به، والسوسي المكي في صلة الخلف بموصول السلف، (ص: ٦٠)، من طرقٍ منها ابن الجزري، عن ابن أَميلة، به.

* طريقه إلىٰ الخِرْقة:

وأما المسلسل بالخرقة فقد تكلمنا عليه في موضعه عند رقم (٨٤).



١٢ ـ محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر المقدسي (٦٨٣ ـ ٧٨٠ هـ):

محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الصالحي، صلاح الدين بن تقي الدين بن العز. إمام مدرسة جدِّه الشيخ أبي عمر بسفح قاسيون.

كنيتُه المعروفة في التراجم: **أبو عبد الله**، لكن كنّاه المصنف معنا: **أبا عمر**، مرات: انظر أرقام: [٣، ٤٧، ٩٧] ورقم (٨٢)، وكذا في عواليه في الحديث العاشر، فيحتمل أنها كُنية أخرىٰ له علىٰ قِلَّة، فهو يكنّيه **أبا عبد الله** علىٰ الجادة في مواضع أخرىٰ، انظر أرقام: [٧٦، ٩١، ١٠٩]، وفي مواضع من عواليه. ثم وجدتُّ المصنِّف نصّ علىٰ الكنيتيْن له، فقال في ترجمته في ختم المسند: «أبو عبد الله وأبو عمر»[(١)].

(١) المصعد الأحمد، (ص: ٥٦).

وُلِد سنة أربع ـ أو ثلاث ـ وثمانين وستمئة [٦٨٤هـ]. قال الفاسي: ولد سنة أربع وثمانين وستمئة [٦٨٤هـ] بالسَّفح [أي سفح قاسيون]، كذا كان يكتب بخطه، والظاهر أنه ولد سنة ثلاث وثمانين وستمئة، قاله البرهان الحلبي.

مُسْنِد الدنيا في عصره:

سماعه:

* سمع الفخرَ ابن البخاري، تفرد بالسماع منه، وسمع منه مشيخته ـ تخريج الظاهري ـ، وأكثر مسند أحمد، قال ابن طولون: بفوتٍ يسير، والشمائل للترمذي، والأول من حديث الهيثم بن كليب، والمنتقى الكبير من الغيلانيات للحافظ ضياء الدين، والسادس والسابع من أمالي الجوهري، ومشيخة الجوهري الصُّغرى. وزاد ابن طولون: والسيرة لابن فارس، ومشيخته ـ تخريج ابن الظاهري ـ، وأربعين حديثًا منتقاة من مشيخته، تخريج ابن بلبان.

* فصَّل الفاسي في سماعه للمسند لأهميته: فقال: «كان سماعه لجميع ذلك على ابن البخاري بقراءة الإمام كمال الدين أحمد بن محمد بن الشَّرِيشي في سنة تسع وثمانين وستمائة. وقيل: إن سماع صلاح الدين ابن أبي عمر المذكور ظهر بعد موته لكثير من هذه المسانيد، والله أعلم». وذكر الأجزاء والمسانيد التي سمِعها وفصَّل في ذلك كثيرًا، وفي سردِه دِقَّةٌ حسنة، تبين الاعتناء بضبط ذلك السماع، وأهميته عند المتأخرين فيما يتعلق بالمسند الحنبلي.

* وأجاز له في سنة خمس وثمانين [٦٨٥هـ] جماعة من أصحاب ابن طبرزذ والكندي.

* التقي إبراهيم بن علي بن أحمد الواسطي: سمع عليه الأربعين للحاكم،

وجزء الجُلّابي، ومجلس الحسن بن عبد الملك.

❋ محمد بن أحمد بن علي بن فضل الواسطي: قال الفاسي: سمع عليه أربعين حديثًا منتقاة من المجلد الأول من شرح السنة للبغوي، انتقاء النحوي شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي، بسماعه له على أبي المجد محمد بن أحمد القزويني.

❋ الحسن بن علي الخلال: قال برهان الدين ابن مفلح في المقصد الأرشد: سمع عليه مسند الدارمي.

❋ العز إسماعيل بن عبد الرحمن الفراء، والتقي أحمد بن عبد المؤمن الصوري.

❋ وحدث بالإجازة عن النجم بن المجاور، وعبد الرحمن بن الزين، وزينب بنت عبد مكي، وزينب بنت العلم.

إسماعه:

❋ سمع عليه من لا يحصى كثرة[1]. قال الحافظ في الإنباء: «وأسمع الكثير ورحل الناس إليه وتزاحموا عليه وأكثروا عنه»، وقال في الدرر: «ذكره الذَّهَبِيّ فِي مُعْجَمه الْكَبِير».

❋ قال الفاسي: أجاز لشيخنا الجمال محمد بن أحمد بن محمد الكازروني المدني، وأم محمد سارة بنت عمر بن عبد العزيز القاضي عز الدين ابن جماعة.

(١) انظر لطيفة إسنادية حول آخر من روى عنه: محمد بن مقبل الحلبي الصيرفي، في فهرس الفهارس، (٢/٥٤٩).

* وقال الحافظ في الإنباء: «وقد أجاز لأهل مصر خصوصًا من عمومٍ فدخَلْنا في ذلك»، وزاد في الدرر: «أجَاز لمن أدْرك حَيَاته، خُصُوصًا للمصريين فَدخلتُ فِي ذَلِك، وَلم أظفر لي مِنْهُ بِإِجَازَة خَاصَّة مَعَ إِمْكَان ذَلِك، وَالله الْمُسْتَعَان».

* خرّج له الصَّدْرُ اليَاسُوفي ـ هو سليمان بن يوسف الدمشقي (٧٣٩ ـ ٧٨٩)، اشتهر بتخريج المشيخات لمجموعة من المشايخ[1] ـ: مشيخة. قال الحافظ: «حدّث بهَا، وَآخر من سَمعهَا مِنْهُ الْبُرْهَان سبط ابْن العجمي».

* سمِع عليه المصنِّف، وأكثر، وأعظم مسموعاته منه المسندُ. وقد فصَّل المصنِّف في سماعه المسندَ عنه، في خَتْمِه للمسند، الذي أسماه: المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، وقال هناك (ص: ٥٦): «فأخبرني به... الشيخ الصالح، العالِم الأصيلُ، رُحلة البلاد، وجامع لواء الإسناد، ومُلحِق الأحفاد بالأجداد، الإمام صلاح الدين أبو عبد الله وأبو عمر محمد بن الشيخ الصالح العالم تقي الدين أبي العباس أحمد ابن الشيخ عز الدين إبراهيم بن الشيخ عبد الله بن شيخ الإسلام أبي عمر محمد بن أحمد بن قُدامة بن نصر المقدسي الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، قراءة منِّي وسماعًا في مجالسَ متعددةٍ، أولها في شهور سنة سبعين وسبعمئة [٧٧٠هـ]، وآخرها في سنة سبع وسبعين وسبعمئة [٧٧٧هـ]، بالصالحية، ظاهر دمشق. وإجازة لما خالفَ أصل السماع إن خالف»، فأبان عن زمن التحمُّل، ومكانه، وصفته. وقد روىٰ عنه في عواليه ستةَ عشر حديثًا: الحديثَ الثالث، وذكر الزمنَ نفسَه، والخامس، والسادس، والسابع، والعاشر، والثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والسادس عشر، والثامن

(١) راجع ترجمته في إنباء الغُمر للحافظ، (١/٣٤٠).

عشر، والثاني والعشرين، والرابع والعشرين، والخامس والعشرين، والثامن والعشرين، وقال: «قراءة عليه، وأنا أسمع بالمسجد المعروف بناصر الدين تجاه المدرسة المباركة المنسوبة لشيخ الإسلام ابن أبي عمر، ﷺ بسفح قاسيون ظاهر دمشق المحروسة»، وفيه موضع التحمّل وصفته، والثاني والثلاثين، والسادس والثلاثين، وقال: «مشافهةً في إجازته الخاصة، وبخطه غير مرة».

* وقد صحِبه المصنِّف ولازمَه، وقال عنه في كتابنا (٨٢): «صَحِبْتُ الشَّيْخَ الصَّالِحَ العَالِمَ الوَرِعَ النَّاسِكَ صَلَاحَ الدِّينِ أَبَا عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدَ بْنَ الشَّيْخِ الصَّالِحِ العَالِمِ تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ الشَّيْخِ الصَّالِحِ العَالِمِ عِزِّ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الشَّيْخِ الصَّالِحِ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَبَرَكَةِ وَقْتِهِ وَشَيْخِ عَصْرِهِ الزَّاهِدِ الكَبِيرِ الوَرِعِ الدَّاعِي إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ أَبِي عُمَرَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ بْنِ نَصْرٍ الْمَقْدِسِيِّ الْحَنْبَلِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، ولازَمْتُه نَحْوَ عَشْرِ سِنِينَ، وَسَمِعْتُ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفِ حَدِيثٍ، وَكَانَ مُسْنِدَ عَصْرِهِ وَشَيْخَ وَقْتِهِ، أَقْرَبَ أَهْلِ زَمَانِهِ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ إِسْنَادًا، كَثِيرَ الْخُشُوعِ سَرِيعَ الدَّمْعَةِ، لَا يَكَادُ يُمْسِكُ عَبْرَةً إِذَا قُرِئَ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ أَوْ ذُكِرَ النَّبِيُّ ﷺ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ [٧٨٠هـ] عَنْ نَحْوِ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً».

* وحكىٰ سماعَه عنه في المصعد الأحمد (ص: ٥٧ ـ ٥٨)، فقال: «صحبتُه وترددتُ إليه من سنة سبعين وسبعمئة، أسمع عليه الحديث، فلم أترك شيئًا من مسموعاته فيما علمتُ إلا قرأتُه أو سمعتُه عليه، وقرأتُ عليه أيضًا كثيرًا من مروياته بالإجازة، وانتقيتُ عليه أحاديث من المعجم الكبير للطبراني فقرأتُها عليه. وكان أولًا عسرًا في الإسماع، ثم إنه صار متصديًا للإسماع ليلًا ونهارًا، لا يردُّ من يقصده للسماع في وقت من الأوقات، ومُتِّع بسمعه وبصره وعقله إلىٰ أن توفي».

❊ وحكىٰ سماعَه المسندَ، واستغراقَه سبعَ سنين، في المصعد الأحمد، (ص: ٥٨) «أخذت عنه المسندَ كاملًا بقراءتي وقراءة غيري في نحو سبع سنين، وسببه أن نسخةَ أصل سماعه كانت بخط الحافظ الضياء رحمه الله، فوُجد بعضها، وكان شيخنا الحافظ الكبير شمس الدين أبو بكر بن المحبّ يحرِّضنا علىٰ سماع المسند منه، ويقول: لا تشكُّوا في أنه سمعه كاملًا علىٰ ابن البخاري، فبادروا إلىٰ سماعه كاملًا عليه، فكنّا نقرؤه من نسخة وقف الباذرائية[1] لوضوحِها، وكان بعضُ المحدّثين قد احتاط عليها، ولا يعطي منها شيئًا إلا بعد تعب كثير، فطالت المدة لذلك»، ثم ذكر لطيفةً مهمةً تتعلق بالجزء الذي كان يرويه الصلاح المقدسي بالإجازة لتوقفه في سماعهِ، ثم تبيُّن سماعه قبل موته وبعد وفاته، فتمَّ سماعُه للمسند كاملًا، فقال في المصعد الأحمد، (ص: ٥٩): «ولم يظهر سماعُه بالمجلد الثاني من مسند أبي هريرة، ولا بمسند عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي آخره مسند أبي رمثة نحو ثلاثة أوراق، ولا بمسند الكوفيين، ومسند ابن مسعود، ومسند ابن عمر، ومسند الشاميين، ومسند المكيين، والمدنيين، لعدم وقوفنا علىٰ ذلك من نسخة الحافظ الضياء، فكنّا تقرأ عليه ذلك إجازةً إن لم يكن سماعًا. فظهر قبل موته مجلدان من ذلك بخط الحافظ الضياء، وفيهما أصل سماعه، فقال لنا الحافظ ابنُ المحب: ألم أقل لكم إنه سمع جميعَ المسند؟! ثم بعد وفاة الشيخ صلاح الدين ظهر تتمة المسند بخط الحافظ الضياء، وظهر سماعُه، فسُرَّ طلبةُ الحديث بذلك، فقلنا لشيخنا الحافظ أبي بكر بن المحب: هل يُحتاج في الإخبار نقول: «إجازة إن

(١) الباذرائية: وقد ترد بالدال المهملة، مدرسةٌ كانت تُعرف قبل ذلك بدار أسامة، وأسامة الجبلي أحد كبار الأمراء، قُبِض عليه، وصودرت ممتلكاته، فجُعلت داره مدرسة علىٰ يد العلامة عبد الله بن أبي الوفاء الباذرائي، سنة (٦٠٩هـ)، وولي مشيختها علماء أجلاء، منهم التاج الفزاري والكمال ابن الشريشي. انظر: الدَّارِس، (١/١٥٤).

لم يكن سماعًا ثم ظهر سماعُه؟»، فقال: لا يُحتاج، هكذا وقع في سنن ابن ماجه لأبي زرعة طاهر بن الحافظ أبي طاهر محمد المقدسي، فأفتىٰ المعتبرون من الحفَّاظ أنه لا يُحتاج».

❁ وذكر الحافظ الجزري أنه انفرد برواية المسندِ بتمامه سماعًا علىٰ الصلاح المقدسي عن الفخر البخاري، فقال في المصعد الأحمد، (ص: ٥٩ ـ ٦٠): «ومن العجب أن مثل هذا الشيخ يروي مثلَ هذا المسند الجليل، الذي لم يكن علىٰ وجه الأرض حديثٌ أعلىٰ منه، ولم يكن في همَّة حكَّام الزمان ولا رؤسائهم أن يجمعوا علىٰ إسماعه جماعةً من الشباب والصبيان والصغار، لينتفع الناس به كما انتفع مَن قبلهم بمن مضىٰ، حتىٰ وصل إلينا بهذا العلو، ولكن قصرت الهمم، وتغيرت الأحوال، وقرُب الزمان، فلذلك لا أعلم علىٰ وجه الأرض من يروىٰ هذا المسندَ العظيم عن هذا الشيخ الجليل غيري، فلا حول ولا قوة إلا بالله».

❁ وأرَّخ المصنفُ هذه الختمة للمسند في المسجد الحرام بمكة في الخميس الحادي عشر من ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وثمانمئة [٨٢٨هـ]، في المصعد الأحمد (ص: ٢٣)، وكان القارئ عليه محمد بن محمد بن فهد المكي في مجالس آخرها الثالث عشر من ربيع الأول، (ص: ٦٤)، وكان ذلك حين جاور في العام الذي حجّ فيه كما ذكرنا في ترجمة المصنِّف.

❁ ذكر المصنِّف لطيفةً إسنادية في سماع الصلاح المقدسي للمسنَد الحنبلي علىٰ الفخر ابن البخاري، فقال في المصعد الأحمد، (ص: ٦٠ ـ ٦١): «ومن ظرف الحديث، وطُرَف أهل التحديث، ما ذكرتُه في كتابي: البداية في علوم الرواية، في نوع: السابق واللاحق، أن الحافظ زكي الدين عبد العظيم المُنذري،

روىٰ عن ابن البخاري، وذكره في معجم شيوخه، وتوفي سنة ست وخمسين وستمئة [٦٥٦هـ]، وروىٰ عن البخاري شيخُنا صلاح الدين المذكور، وتوفي سنة ثمانين وسبعمئة [٧٨٠هـ] وبين وفاتيهما مئة وأربع وعشرون سنة»، قال الكتاني: «هذا هو السابق واللاحق عند المحدثين، وهو من اشترك في الرواية عنه اثنان تباعَدَ ما بين وفاتهما، وللخطيب فيه كتابٌ حسن سماه: السابق واللاحق، ومن فوائده: حلاوة علوّ الإسناد في القلوب، وأن لا يُظَنَّ سقوطُ شيءٍ من الاسناد»(١).

❊ وروىٰ عنه في كتابِنا مرارًا، بل هو أكثر شيوخه روايةً عنه في هذا الكتاب، فقد روىٰ عنه ثلاثين رواية، وفي عامتها يقول: «قراءةً عليه» أو «أخبرنا»، وقال مرة: «قراءةً عليه بدَيْر الحنابلة، بسفح قاسيون ظاهر دمشق المحروسة» رقم: [٧٦]، وعرَّفنا هناك بهذا المحلّ.

ـ قال الحافظ: «كان ديِّنًا صالحًا حسَن الإسماع، أمَّ بمدرسة جدِّه، وأَسْمع الحديث أكثر من خمسين سنة، وكان أولاً يتعسر ثم سمَّع»، وقال ابن العماد: «حسن الإسماع، خاشعًا، غزير الدّمعة، لا يكاد يمسك دمعته إذا قرئ عليه الحديث أو ذكر ﷺ»، وقال ابن تغري بردي: «الشيخ المعمّر مسند الوقت، آخر من بقىٰ من أصحاب ابن البخاري»، وقال الحافظ في الدرر: «وَعُمِّرَ دهرًا طَويلًا حَتَّىٰ صَار مُسْنِدَ عصرِه، وَتفرد بِأَكْثَر مسموعاته ومشايخه، وَهُوَ آخر من حدَّث عَن الْفَخر بِالسَّمَاع وَالْإِجَازَة الْخَاصَّة، وَآخر من كَانَ بَينه وَبَين النبي ﷺ تِسْعَة أنفس بِالسَّمَاعِ الْمُتَّصِل بِشَرْط الصَّحِيح».

ـ توفي في شوال سنة ثمانين وسبعمئة [٧٨٠هـ]، عن ست وتسعين سنة

(١) فهرس الفهارس، (٢/٦٣٤).

وأشهر، وقال الحافظ: "نزل الناس بموته درجة، دفن بتربة جده بسفح قاسيون"، الناس يعني: أهل الإسناد، كما عبر ابن طولون.

مصادر ترجمته:

المصعد الأحمد، (ص: ٥٦ ـ ٦٠)، وتاريخ ابن قاضي شهبة، (٢/٥٨٦)، وإنباء الغُمر بأبناء العمر، (١/١٨٦)، والدرر الكامنة، (٥/٣١)، وذيل التقييد، (١/٣٤)، والمقصد الأرشد، (٢/٣٦٣)، والجوهر المنضَّد، (ص: ١٣٠)، والنجوم الزاهرة، (١١/١٩٥)، وشذرات الذهب، (٨/٤٦١)، والسحب الوابلة، (٢/٨٣١)، وفهرس الفهارس (٢/٦٥١)، (٢/٧١٥).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

أَكْثَرَ عنه المصنف من الرواية، فروىٰ عنه (٣٠) روايةً، جلُّها من المسند، ولا عجب، فهو من أعلىٰ مشايخه، وهو مسند عصره، وغالب رواية المسند عند المتأخرين تمرُّ من طريقه عن الفخر ابن البخاري، كما هو معلومٌ.

وتفصيل الروايات:

١ ـ ثلاث وعشرون رواية أرقام: [٦، ٧، ٨، ١٦، ٢٤، ٣٠، ٤٧، ٦٠، ٦٧، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٤، ٨٦، ٩٠، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨]، إلىٰ مسند أحمد.

٢ ـ أربع روايات أرقام: [٣، ٤، ٨٨، ١٠٠]، إلىٰ زوائد المسند لعبد الله.

٣ ـ رواية رقم [٨٣] إلىٰ السُّنَّة لعبد الله.

٤ ـ رواية رقم [١٠٩] إلىٰ الغيلانيات.

٥ ـ رقم (٨٢) المسلسل بالصُّحبة والتلقِّي.

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* طريقه إلى مسند الإمام أحمد وزوائده والسُّنَّة لعبد الله:

قال: (صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، عن الفخر علي بن أحمد بن البخاري، عن أبي عليٍّ حنبل بن عبد الله الرصافي، عن أبي القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد الشيباني، عن أبي علي الحسن بن علي بن محمد ابن المُذْهِب، عن أبي بكر أحمد بن جعفر القَطِيعي، عن عبد الله بن الإمام أحمد، عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني).

روىٰ به أرقام [٦، ٧، ٨، ١٦، ٢٤، ٣٠، ٤٧، ٦٠، ٦٧، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٤، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨]، إلىٰ المسند.

وأرقام: [٣، ٤، ٩١، ١٠٠]، إلىٰ زوائد المسند لعبد الله.

ورقم [٨٣] إلىٰ السُّنَّة لعبد الله.

وكذا المسلسل بالصحبة والتلقي، رقم (٨٢).

وهذا الإسناد للمسند معروف سائر مشهور، وقد ذكره الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ١٢٩)، من طريق هبة الله ابن الحصين، وأيضًا (ص: ١٣١) ومن طريق الفخر ابن البخاري به، وذكره من طريق الصلاح ابن أبي عمر: يوسف بن عبد الهادي، ابن المبرد، في: النهاية في اتصال الرواية، (ص: ٩٩)، ووقع في ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الواد آشي، (١٣٥)، وقطف الثمر

للفلَّاني، (٧٦)، وقد جوَّد أسانيده إلىٰ المسند، ومنها المذكور معنا: التقي الفاسي في ذيل التقييد، (١/٣٤)، وصنَّف فيه المصنِّفُ ختمَه للمسند: المصعد الأحمد، وجوَّده أيضًا، فلا نطيل بتتبعه.

* طريقه إلىٰ الغيلانيات:

قال: (صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، عن الفخر علي بن أحمد بن البخاري، عن أبي حفص ابن طبرزذ، عن أبي القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد الشيباني، عن أبي طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غِيلان، عن أبي بكر البزاز الشافعي).

رقم [١٠٩].

والغيلانيات أجزاء حديثيّة من رواية المحدِّث الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله البزاز الشافعي (٣٥٤هـ)، الإمام المحدث المتقن الحجة الفقيه مسند العراق. قال الحافظ الذهبي: «هي أحد عشر جزءًا، تخريج الدارقطني، من حديث المترجَم أبي بكر محمد ابن عبد الله بن إبراهيم البغدادي الشافعي. وهو القدر المسموع لأبي طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان البزاز المتوفىٰ سنة (٤٠٤ هـ). وهي من أعلىٰ الحديث وأحسنه،....، طال عمر أبي بكر الشافعي، وتفرد بالرواية عن جماعة، وتزاحم عليه الطلبة لإتقانه، وعلوّ إسنادِه»[1]، ولتلك الفوائد أهمية، قال الذهبي: «ومن فاتته (الغيلانيات) و(القطيعيات)، وجزء الأنصاري، نزل حديثُه درجةً، ثم لم يجد شيئًا أعلىٰ من حديث البغوي، ثم ابن صاعد، ومن فاته حديثُ هذيْن، نزل إلىٰ

(١) سير أعلام النبلاء، (١٦/٤٠ ـ ٤١)، باختصار.

حديث المحاملي، والأصم، وإسماعيل الصفار، راوي جزء ابنِ عرفة»[(١)].

وهذا الإسناد للغيلانيات ـ الأحد عشر جزءاً من الفوائد المنتقاة الحسان من حديث أبي بكر البزاز الشافعي ـ: ذكره الواد آشي الأندلسي في برنامجه (ص: ٢٤٨)، عن: الفخر ابن البخاري، عن ابن طبرزذ، عن هبة الله، عن ابن غيلان، به.

وسماعه للغيلانيات من الفخر ابن البخاري ثابت، كما نص الحافظ في إنباء الغمر، (١/١٨٦)، والفاسي في ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (١/١٧٠).



١٣ ـ محمد بن أحمد بن محمد الشَّريشي (٦٩٤ ـ ٧٦٩هـ):

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن سجمان، الشافعي، أبو بكر بن الشَّرِيشي الأصل، نزيل دمشق، أبو بكر، جمال الدين بن كمال الدين، البَكْري الوائلي.

الشَّريشي نسبة إلى شَريش، ككريم، مدينة بشذونة[(٢)] بإشبيلية بالأندلس. وهو عَلَمٌ لغير واحد من المشاهير، أشهرهم: ابن سُجمان الشَّريشي الإمام العلامة الفقيه المالكي اللغوي، توفي (٦٨٥هـ)، ومن الاتفاقات أن اسمه: محمد بن أحمد بن محمد، وكنيته أبو بكر ولقبه جمال الدين، فوافقه في اسمه

(١) المرجع نفسه، (١٦/٤١)، وللمزيد: انظر: مقدمة تحقيق الغيلانيات، لفاروق بن عبد العليم مرسي، (٢١ ـ ٢٢)، وقارن بتحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، (١/٤٤ ـ ٤٧).
(٢) انظر: السيوطي، لباب الألباب، (١٥٣).

وكنيته ولقبه، ولكنه ليس إياه، فإن المصنِّف لم يدركه بيقين، فقد مات قبل ولادة ابن الجزري بأكثر من سبعين سنة.

وُلد عام (٦٩٤هـ) أو (٦٩٥م) بالتردُّد، ولم يجزم إلا التقي الفاسي بأنه (٦٩٤هـ).

الإمام العلّامة الفقيه:

سماعه:

* أُحضِر علىٰ جماعة.

* وأجاز له والدُه من جماعة، قال الحافظ: «حصَّل له أبوه إجازات».

* وسمع من جماعة: سمع علىٰ عمر بن القواس «معجمَ ابن جميع» حضورًا، وعلىٰ الشرف أحمد بن هبة الله بن عساكر مشيختَه، وجزء البيتوتة، وسمع جميعَ «مسند الدارمي» علىٰ محمد بن مسعود بن بهروز الطبيب.

إسماعه:

* حدَّث بمصر والشام.

* قال الحافظ: «قد حدث بمصر سمع منه شيخنا العراقي»، وقال التقي الفاسي: «وحدث بثلاثياته في سنة ثمان وستين وستمائة بالقدس».

* روىٰ عنه المصنِّف في كتابِنا، رواية واحدة، وقال: «مشافهة».

ـ اشتغل في صباه وتفنن في العلوم واشتهر بالفضيلة، ودرَّس في حياة والده ببعض الدروس، ثم بعد وفاة والده بالرباط الناصري[1]، ثم درس بعدة

(١) شُرع في بنائها بدمشق سنة (٦٥٤هـ)، وجُلب لها الحجر الأصفر من حلب، انظر: تاريخ=

مدارس وأفتىٰ، كل ذلك وهو في سن الشبيبة.

ـ قال الحافظ: «ويقال إن ابن تيمية حضر درسَه، وفضَّله علىٰ أبيه وله يومئذ اثنتان وعشرون سنة».

ـ ولّاه القاضي علاء الدين القونوي قضاء حمص فأقام هناك زمانًا طويلًا، ثم قدم دمشق في أول ولاية السبكي، فولي تدريس البادرائية(١) في سنة إحدىٰ وأربعين [٧٤١هـ] وأقام يشغل الناس بالجامع ويفتي، ثم ترك البادرائية لولده شرف الدين، عندما ولي تدريس الإقبالية(٢)، ثم إنه تركها لولده بدر الدين، ولما عُزل القاضي تاج الدين في سنة تسع وستين [٧٦٩هـ] توجَّه إلىٰ مصر، فولاه البُلْقيني نِيابَتَه في الطريق، ثم توجَّه هو إلىٰ القاهرة فولي تدريس الشامية البرَّانية(٣)، وعاد إلىٰ دمشق وباشر التدريس المذكور والحكم يومًا واحدًا، ثم مرِض ومات.

ـ له مؤلفات: اختصر الروضة، وشرح المنهاج في أربعة أجزاء لخَّصه من شرح الرافعي الصغير من غير زيادة، وله زوائد الحاوي علىٰ المنهاج.

ـ وكان حسن المحاضرة دمث الأخلاق وله خطب ونظم.

= الإسلام، ت تدمري، (٤٨/٢٥).

(١) سبق التعريف بها في الترجمة السابقة، ووردت هناك بالذال، وهنا بالدال. وانظر: الدَّارِس، (١/١٥٤).

(٢) أنشأها خواجا إقبال جمال الدولة، خادم نور الدين الشهيد، وهي مدرسة شافعية، وثمة أخرىٰ حنفية صغيرة، كلتاهما بدمشق. انظر: الدَّارس، (١/١١٨).

(٣) بَنَتْها والدة ست الشام ابنة نجم الدين أيوب بن شادي بن مروان أخت الملك الناصر صلاح الدين، وهي من أكبر المدارس وأكثرها أوقافًا وأعظمها فقهاء، وأول من درس بها ابن الصلاح. انظر: الدَّارس، (١/٢٠٨).

ـ توفي في شوال سنة (٧٦٩هـ)، ودفن بتربتهم بسفح قاسيون، كذا قالوا جميعًا، ولكن أرَّخه ابن العماد الحنبلي في سنة (٧٧٩م)[(١)]، وانفرد بذلك.

مصادر ترجمته:

طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، (٣/١١٧ـ١١٨)، والوفيات لابن رافع، (٢/٣٣٦)، والدرر الكامنة، (٣/٣٥١)، وذيل التقييد، (١/٨٠)، وشذرات الذهب، (٨/٤٥٣)، والقلائد الجوهرية، (ص: ٩١)، والدارس، (١/١١٧).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف رواية واحدةً فقط.

رقم: [٤٥]، إلى مسند البزار.

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* طريقه إلى مسند البزار:

قال: (أبو بكر محمد بن أحمد الشريشي، عن أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير، عن أبي الحسن الغافقي، عن عبد الله بن محمد الحجري، عن محمد بن الحسين الحافظ، عن أبي علي الصدفي، عن عبد الله بن محمد بن إسماعيل، عن أبي عمر الطلمنكي، عن ابن مفرِّج، عن ابن الصموت، عن أبي بكر البزّار).

رقم [٤٥].

هذا الإسناد محفوظٌ لمسند البزار، فقد ساقه بتمامه، الحافظ أبو الحسن

(١) وهذا ما اعتمده الزركلي، (٥/٣٢٨).

الهيثمي في أوّل مجمع الزوائد ت حسين أسد (١/١٤٦)، فقال: «وأخبرني بمسند البزار: شيخ الإسلام قاضي المسلمين أبو عمر عبد العزيز بن قاضي المسلمين بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، إجازةً معينة، أخبرنا أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير، مكاتبة من المغرب»، فساق سائر الإسناد كالذي تقدم. فتابع القاضي ابنُ جماعةَ؛ أبا بكر الشريشيَّ شيخَ المصنِّف على أبي جعفر بن الزبير، به. وقد قال السبكي إنها نسخة معتَمَدَةٌ من مسند البزار، انظر: الصارم المنكي لابن عبد الهادي، (٤٠).

ومحمد بن أيوب الصموت، هو أبو الحسن الرقي، صاحب البزار، من الرواة المعروفين لمسند البزار، عن البزار، وكذا أحمد بن محمد بن مفرج عن الصموت، انظر: مسند البزار: أرقام (٢٥٧، ٦٢٨، ٢١٧٧، ٤٥١٣)، وانظر الإسناد في الأجوبة المرضية للسخاوي، (١/٣١٢)، وإتحاف الخيرة المهرة، (٨/٢٨٢)، وفهرسة ابن خير الإشبيلي، (١١٦)، وهو طريق المغاربة كما وصفه الحافظ ابن حجر، في المعجم المفهرس، (١٣٩). وانظر سياقة إسناد مسند البزار من عند القاضي الصدفي، في معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، (١٦). وابن حزم يصل إلى مسند البزار من رواية شيخه أبي عمر الطلمنكي عن ابن مفرج عن الصموت عن البزار، انظر: حجة الوداع، (٤٤٦، ٤٩٢).



١٤ ـ محمد بن حيدر بن حيدر الحسيني:

محمد بن حيدر بن حيدر الحُسيْني أبو عبد الله.

لم أقف له على ترجمةٍ، وإنما ذُكِر ذكرًا قليلًا في بعض المصادر. فقد ذكره المصنِّف في ترجمة: فضل الله بن أحمد بن تاج الكازروني: «شيخ شيراز ومقرئها، إمام في القراءات، مجود عارف بالتجويد»، فذكر في سياق من قرأ على هذا الشيخ: «والشيخ محمد بن حيدر المنبجي الحسيني»(١). فدلّ هذا أن ذلك الشيخ شيرازي، وقد لقِيه المصنِّف حين دخل شيراز. وقد ذكر ذلك في سياق ترجمته نفسَه، حيث ذكرَه فيمن قرأ عليه العشرة، حيث قال: «ثم وصل [أي المصنِّف] إلى شيراز في رمضان سنة ثمان وثمانمئة [٨٠٨هـ]، فأمسكه بها سلطانُها بير محمد ابن صاحبها أمير عمر شيخ ابن أمير تِمُر، فقرأ عليه بها جماعة كثيرون للعشرة في جمْعٍ، منهم السيد محمد بن حيدر المسبحي»(٢). كذا جاء هنا «المُسَبحي»، وجاء في الموضع السابق: «المَنْبِجي»، والأول نسبة إلى جدٍّ، والثانية إلى بلَدٍ بالشام(٣). ويبدو أن أحدهما تصحيف، بل لا يبعد أن يكون كلاهما تصحيفًا.

وورد في صبح الأعشى، في سياق كلامٍ له عن مملكة إيران «فيما بهذه المملكة من النفائس العلية القدر، والعجائب الغريبة الذِّكر»، نقلًا عن بعض العجائب من عيون الماء، قولُه: «وحكى محمد بن حيدر الشيرازيّ في مصنَّفٍ له: ...»(٤)، وذكر حكايةً عن عين قريبة من أصفهان. فيغلب على الظنّ أنه هو

(١) غاية النهاية، (٢/١٢).
(٢) المرجع نفسه، (٢/٢٥٠).
(٣) انظر: الأنساب للسمعاني، (١٢/٢٣٦، ٤٤٠)، على الترتيب.
(٤) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (٤/٤٠٧).

صاحبنا، ومما يدل على ذلك أنه معاصر لتلك الطبقة، وأنه يحكي عن إيران.

أما ما ورد لدى الفوطي، من ترجمةٍ لشخص يسمى: «فتح الدين أبو عبد الله محمد بن حيدر بن مسعود بن محمد الأصفهاني»، وكان أديبًا، وترجمه ترجمةً مقتضبة(١)، فلا يتأتى أن يكون هو، لأن الفوطي قديم، توفي قبل ولادة ابن الجزري، وابن حيدر المذكور من أصحاب المصنِّف.

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

روى عنه المصنِّف رواية واحدة.

رقم [٧٠] أثر فيه حديث دعاء الفرج بعد الشدة، مُسلسلًا بالوَضْع في الجيب. وقد رواه عن هذا الشيخ، مقرونًا بمجموعة من الثقات مُبْهَمِينَ.

وهذا المسلسل رواه غيرُ واحد، التقيا مع المصنِّف وشيخِه فيه في أكثر من شيخ، وقد تقصَّينا تخريجه في موضعه من التخريج، فليُرجع إليه.



١٥ ـ محمد بن عبد الله الصفوي الهندي (٦٩٤ ـ ٧٧٦هـ):

محمد بن عبد الله الهندي الدمشقي، شمس الدين، الصَّفوي، مولى الشيخ العلامة صفي الدين(٢).

قال ابن العماد: «كان روميّ الأصل، أسمعه مولاه صفي الدّين الهندي».

(١) مجمع الآداب في معجم الألقاب للفوطي، (٢/٥٠٠، ٥١٤).

(٢) الصَّفيّ الهِنْدي، محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي، (ت ٧١٥ هـ)، فقيه أصولي معروف، وُلد بالند، ودخل مصر والروم واستوطن دمشق، له مصنفات، منها: نهاية الوصول إلى علم الأصول، والرسالة التسعينية في الأصول الدينية، انظر: طبقات الشافعية، (٩/١٦٢).

سماعه:

فصَّل الحافظ سماعاتِه في الدرر الكامنة:

❊ أُحْضِر[(١)] علىٰ الشرف ابن عساكر جزء البيتوتة[(٢)]، والنصف الأول من أَرْبَعِي المؤيد الطوسي. وقال في إنباء الغُمر: «تفرَّد برواية جزء البيتوتة علىٰ أبي الفضل بن عساكر حضورًا عليه». وفصَّل في هذين السماعين: التقيُّ الفاسي.

❊ وسمع من أبي جعفر الموازيني؛ المصافحةَ للبُرقاني، ومحمد بن مشرف وغيرهم. وفصَّل فيه التقي الفاسي.

❊ وأجاز له عمر بن القوَّاس، والنقيب عز الدين الحسيني، وأبو الفرج بن وريدة وإسماعيل بن الطبَّال، والرشيد بن أبي القاسم، وغيرهم. زاد ابن العماد: «عائشة بنت المجد».

وزاد التقيُّ الفاسي:

❊ محمد بن أبي العز بن مشرف؛ صحيحَ البخاري.

❊ وسمع علىٰ محمد بن أحمد الزرَّاد؛ جميعَ صحيحِ ابن حبان، وحدَّث منه بقطعةٍ جيّدةٍ عن الزرَّاد سماعًا، وعن أحمد بن هبة الله بن عساكر إجازةً.

❊ قال العماد: إنه لِبس الخرقةَ من مولاه، يعني الصفي الهندي.

إسماعه:

❊ قال الحافظ في الدرر: وأجاز لعبد الله بن عمر بن عبد العزيز ابن جماعة.

(١) أي وهو صغير، وقد تقدَّم أن مولاه الصفي الهندي قد أسمَعَه، يعني صغيرًا.
(٢) قال الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ٢٥٠): «جُزْء البيتوتة: هُوَ جُزْء لطيف من عوالي أبي الْعَبَّاس السراج، كَانَ لَا يحدِّث بِهِ إِلَّا من بَات علىٰ بَابه لَيْلَةً».

* وقال التقي الفاسي: أجاز لشيخنا الجمال محمد بن أحمد بن محمد الكازروني المديني.

* وذكر التقي أن شيخه ابن ظهيرة سمِع عليه جزءًا من صحيح ابن حبان.

* روىٰ عنه المصنِّف في كتابنا، فقال: «قراءةً عليه بجامع دمشق»، فذكر مكانَ التحمُّل.

* وفيما يتعلق بالقرآن فقد ذكره المصنِّف من شيوخه، فذكر في غاية النهاية أنه عرض عليه الشاطبية، وقرأ عليه النونية للسخاوي، وقرأ عليه الغاية لابن مِهران[(١)]. وقال في النشر في قراءة كتاب الغاية: «بقراءتي عليه في سنة سبعين وسبعمئة [٧٧٠هـ] بمنزله بصنعاء[(٢)] دمشق»[(٣)]. وقرأ عليه قراءة أبي عمرو برواية اليزيدي[(٤)].

ـ قال الحافظ في الدرر: «حفظ التنبيه [لأبي إسحاق الشيرازي] في صغره، وتعانَىٰ علم البناكيم[(٥)]، ففاقَ في ذلك، وكان مُحِبًّا للحديث وأهله»، وقال في إنباء الغُمر: «أخذ ذلك عن زين الدين عبد الرحيم البغدادي». ولذلك نسبه المصنِّف في النشر مرةً: «الساعاتي»[(٦)].

ـ قال ابن العماد: «كان حسن الشّيبة، يعرف شدّ المناكب ويجوّدها،

(١) تقدم التعريف بالكتاب في ترجمة ابن أميلة (١٠)، وفي ترجمة المصنف.
(٢) قال ياقوت في معجم البلدان، (٣/٤٢٩): «صنعاء أيضًا: قرية علىٰ باب دمشق دون المزّة مقابل مسجد خاتون، خربت، وهي اليوم مزرعة وبساتين»، وذكر جماعة انتسبوا لصنعاء دمشق.
(٣) النشر، (١/٨٩).
(٤) انظر: تحبير التيسير، (ص: ١٤٤).
(٥) هي الساعات الرملية، انظر: صبح الأعشىٰ، (٤/٥١).
(٦) النشر، (١/٨٩).

يضرب بصنعته المثل، أثنىٰ عليه البرزالي».

ـ توفي في المحرَّم سنة (٧٧٦هـ) في دمشق.

مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (٢/١٩١)، والمجمع المؤسس، (٢/٦٤٥)، والدرر الكامنة، (٥/٢٣٧)، وذيل التقييد، (١/١٤٦)، وشذرات الذهب، (٨/٤٢٧)، وإنباء الغُمر بأبناء العمر (١/٩٥).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف رواية واحدة.

رقم [٢٩]، إلىٰ صحيح البخاري.

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* طريقه إلىٰ صحيح البخاري:

قال المصنف: «محمد بن عبد الله الصفوي، عن أبي الحسين اليونيني، وأبي عبد الله ابن أبي العز بن مُشرِف الأنصاري، قالا: عن الحسين بن المبارك الزُّبيدي، عن أبي الوقت السِّجْزِي، عن أبي الحسن عبد الرحمن الدَّاوُودي، عن أبي محمد ابن حمُّوَيه، عن الفَرَبْرِي، عن البخاري».

رقم [٢٩].

هذا الإسناد من المصنِّف عن شيخِه الصفوي صاحب الترجمة إلىٰ صحيح البخاري ثابتٌ، ذكره الرُّوداني في صلة الخلف بموصول السلف (ص: ٥٠)،

حيث ساق إسناده إلىٰ الصحيح، إلىٰ: «الحافظ الأستاذ محمد بن محمد بن الجزري المقري، عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله الصوفي[(١)]، ومحمد بن عوض الصالحي، عن محمد بن أبي العز بن مشرف، عن أبي عبد الله الحسين الزبيدي، ومسلسلًا بهم أيضا إلىٰ البخاري».

وذَكَر هذا الطريقَ لصحيح البخاري بتمامه من محمد بن أبي العز بن مشرِف به: ابن السبكي، في طبقات الشافعية الكبرىٰ، (١/٨١ ـ ٨٢).

وذكر هذا الطريقَ بتمامه لصحيح البخاري من أبي الحسين علي بن محمد اليونيني ـ الشيخ الثاني للصفوي في هذا الإسناد ـ: الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء، (١٥/١٣).

وتقدَّم في ذكر سماعات الصفوي صاحب الترجمة أنه سمع صحيح البخاري علىٰ محمد بن أبي العز بن مشرف. ومحمد بن أبي العز بن مُشرِف معروف بتحديثه لصحيح البخاري عن ابن الزبيدي، كما ذكر ذلك الواد آشي في برنامجه، (ص: ١٣٤)، وغيره كثير، وكذا ابن الزبيدي معروف بروايته الصحيحَ عن أبي الوقت السِّجزي، كما ذكره الكمال ابن العديم في بغية الطلب، (٦/٢٧٣٦). فهذا إسنادٌ معروف. وكل واحدٍ من رجالهٍ مشهورٌ سماعُه الصحيحَ من شيخه، بل وتفرُّده وعلوُّه به، كما عرَّفنا برجاله في موضعه من الرواية في متن الكتاب، فلا نُطيل بتتبعه.



(١) كذا وقع، وهو الصفوي، صاحب الترجمة معنا، كما عرفتَ، وقد نسبه المصنف في الغاية للتصوف، فقال: محمد بن عبد الله الصفوي الدمشقي الصوفي.

١٦ ـ محمد بن عبد الله بن أحمد بن المحب المقدسي، الصامت (٧١٢ ـ ٧٨٨هـ):

محمد بن عبد الله بن أحمد بن المحبّ عبد الله بن أحمد بن محمد بن إبراهيم السعدي المقدسي الصالحي الحنبلي، شمس الدين أبو بكر ابن المحب، المعروف بالصامت، لقلة كلامه.

ولد سنة اثنتي عشرة وسبعمئة (٧١٢هـ)، كما نصّ عليه الحافظ الذهبي والحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي وغيرهما[(١)]، وقيل: سنة ثلاث عشرة وسبعمئة (٧١٣هـ)[(٢)]، وذكر المصنِّف في جامع أسانيده أنه ولد سنة إحدىٰ عشرة (٧١١هـ)، وتابع الجمهورَ في غاية النهاية، ووهم ابن العماد فقال إنه ولد سنة إحدىٰ وثلاثين (٧٣١هـ)[(٣)]، فكأنه انقلب عليه العدد. والأول هو الأصح لأنه قاله معاصروه.

❁ المحدث الإمام الحافظ:

❁ سماعه:

فصَّل الفاسي سماعاتِه في ذيل التقييد، فأوردها، وأزيد عليها قليلًا:

❁ سمع علىٰ: القاضي تقي الدين سليمان بن حمزة، ومحمد بن يوسف بن المُهْتَار، وست الوزراء ـ وزيرة بنت عمر بن أسعد بن المنجّا بن أبي البركات التنوخي ـ، أحضره أبوه عليهم وهو صغير.

---

(١) نص عليه الذهبي في المعجم المختص بالمحدثين، (٢٣٥)، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني، (٤٠)، وقاله الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في الرد الوافر، (٤٧)، ومثله الحافظ السيوطي في ذيل طبقات الحفاظ، (٢٤٢).

(٢) انظر: الدرر الكامنة، (٥/٢٠٩).

(٣) شذرات الذهب، (٨/٥٣٢).

❁ وقال ابن العماد: أُحضِر علىٰ أسماء بنت صصرىٰ، وعائشة بنت مسلم، وغيرهما.

❁ وسمع علىٰ: عيسىٰ الْمطعم، وأبي بكر ابن عبد الدَّائم، وأبي الْفتح ابْن النَّشو، والقاسم ابن عساكِر، سمع عليه جميع كتاب الذرية الطاهرة للدولابي، قال الفاسي: «دوَّن الفوائد آخرها بحضور ابن عساكر علىٰ ابن المقيِّر المفيد»، وأبي نصر ابن الشيرازِي، سمع عليه كتاب ذم الكلام للهروي، وأبي بكر بن مشرف، ويحيىٰ بن سعد، وإِسحاق الآمدي، ومحمد بن أحمد بن أبي الهيجا بن الزراد، سمع عليه صحيح ابن حبان، وابن مزيز، أسمعه أبوه عليهم.

❁ وعلىٰ القاضي شرف الدين عبد الله بن الحسن بن عبد الله ابن الحافظ عبد الغني المقدسي، سمع عليه السيرة النبوية لابن إسحاق تهذيب ابن هشام في سنة تسع عشرة وسبعمائة.

❁ البهاء إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن نوح المقدسي، سمع عليه الأدب للبيهقي بقراءة والده سنة تسع عشرة وسبعمئة [٧١٩هـ].

❁ يحيىٰ بن محمد بن سعد، سمع عليه كتاب ذم الكلام للهروي في آخر الرابعة.

❁ زينب بنت الكمال أحمد المقدسية، سمع عليها التاريخ والأدب للبخاري. وقد نص الذهبي أنها خالته[(١)]، وقال الشيخ الطهطاوي[(٢)]: «هو ابن أخت زينب بنت الكمال وقد قرأ عليها كثيرًا» يعني خالته.

(١) انظر: المعجم المختص بالمحدثين، (٢٣٥).
(٢) هو الشيخ أحمد رافع الطهطاوي (ت: ١٩٣٦م)، تقدَّم التعريف به في ترجمة شيخ المصنِّف ابن المهندس، رقم (٥)، والذي فوق من تعليقته علىٰ ذيل الحفاظ للسيوطي.

❊ وقرأ على أبيه، وعلى المزي.

❊ سمع على محمد وأحمد ابني المحب عبد الله بن أحمد، ومحمد بن الفخر علي بن البخاري، ومحمد بن أحمد بن أبي الهيجا بن الزراد، وقاضي القضاة شمس الدين محمد بن مسلم الحنبلي: كتاب مكارم الأخلاق للخرائطي خلا الميعاد الرابع وهو الأخير، فلم يسمعه على ابن مسلم وذلك بقراءة والده.

❊ أَجَازَ لَهُ الرضى الطَّبَرِيّ، وَزَيْنَب بنت شكر، والرشيد بن الْمعلم، وحسن الْكرْدي، والشريف الموسوي، والدشتي، وَابْن درادة، ومحمد بن عبد المحسن الدواليبي.

❊ شيخ الإسلام ابن تيمية: قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: «هو أجلُّ شيوخِه من الْأئمة الأَعْلام، ومَدَحَه بقصائد من النظام». وقال: «وجدتُ بِخطِّه طبقةَ سماع على عوالي مسند الْحارث بن أبي أسامة، أَوَّلُها: وسمعتها على شيخِنَا الإمام الرباني شيخ الإسلامِ إمام الأَئِمّة الأَعلام بحر العلوم والمعارف أبي الْعباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، أثابه الله الجنة».

❊ قال ابن العماد: أخذ عن إبراهيم بن قيّم الجوزية.

❊ وهو من الجامعين بين القرآن، والحديث: قال المصِّنف في ترجمته في الغاية: سمع كثيرًا من كُتُب القراءات، منها: كتاب المستنير على الحَجَّار، وكتاب التجريد على ابن خروف، أخذتُه عنه قراءة[١].

❊ قال الكتاني: سمع العالي والنازل وكتب عن الأصاغر والأكابر.

---

(١) نص على ذلك أيضًا في النشر، (١/٧٦).

إسماعه:

❋ قال الفاسي: ومنه شيخُنا القاضي نظام الدين عمر بن إبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي. قال: قد انفرد بالسماع منه، وقال الفاسي أيضًا: وأجاز لجماعة من أشياخنا، آخرهم الشمس محمد بن مقبل الحلبي.

❋ قال ابن العماد: سمع منه خَلْقٌ، منهم الشيخ شمس الدين ابن عبد الهادي.

❋ ومنهم المصنِّف، فقد قال في النهاية: «حدَّثني بكثير من مسموعاتِه، وقرأتُ عليه كثيرًا وسمعتُ»، وقد روىٰ عنه في كتابِنا، وقال عنه في جميع المواضع: «حدَّثنا شيخُنا خاتمة الحفاظ... مشافهةً».

❋ قال الحافظ: حدَّث بالكثير وتخرج به الدماشقة.

ـ قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: «الشيخ الإِمام الزاهد العابد العلامة النبيل المحدِّث الأصيل الحافظ الكبير المسنِد الكثير عمدة الحفاظ شيخ المحدثين». وقال الحافظ الذهبي: «فيه عقل وسُكُون، وذِهْنُه جيد، وهِمَّتُه عالية في التحصيل»، وقال الحافظ الحسيني: «عُنِيَ بهذا الشأن، وله اليد الطولىٰ في معرفة الرجال، ذكره الذهبي في مسودة طبقات الحفاظ، قلتُ: عنده عقل وسكون وانقباض من الناس مشتغل بنفسه». قلت: وثلاثتُهم معاصروه، ورابعُهم الآتي المصنِّف.

ـ وقال المصنِّف في ترجمته في غاية النهاية: «انتهىٰ إليه الحِفْظُ في زمانه رجالًا ومَتْنًا ومعرفةَ الأجزاء ورواتها»، «قرأ بنفسه فسمع ما لا يحد ولا يوصف من الكتب والأجزاء، وخرّج وأفاد وسمع منه الطلبة والحفاظ»، «ولم يخلف بعده مثله». وكان يفضِّله مع: ابن رافع وابن كثير، ويرىٰ الثلاثة هم الحفاظ

الأعلام الذين انتهىٰ إليهم هذا العلم في بلاد الشام، وخصّ كلَّ واحد بميزة، فقال عن ميزة الصامت: «جمع معرفة رجاله المتقدمين والمتأخرين والرواة ومروياتهم وطبقاتهم، والأسانيد والمتون. وأما معرفة الأجزاء، والمتصل منها والمنقطع، فإنه كان في ذلك عجبًا من العجائب»[(١)]، وقد تقدَّم نقلُ هذا النص في ترجمة المصنِّف.

ـ وقال ابن العماد: «عُنِي بالحديث، وكتب الأجزاء والطّباق، وعمل المواعيد، وكتب بخطّه الحسن شيئًا كثيرًا».

ـ وقال الحافظ: «وتفقَّه إِلَىٰ أَن فاق الأقرانَ وَأفْتىٰ ودرَّس»، وقال: «كان مُكثرًا شيوخًا وسماعًا، وطلبَ بِنفسه، فقرأ الْكثيرَ فأجاد، وخرَّج وأفاد، وكان عالمًا متفنِّنًا متقشِّفًا، منقطعَ القرين، وحدَّث دهرًا».

ـ لقبُه: الصامت. قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: «لِكَثْرَة سُكُوته عَن فضول الْكَلَام، وَكَانَ يكره أَن يدعىٰ بِهَذَا اللقب بَين الْأَنَام»، وقال المصِّنف في الغاية: «وكان لا يكلِّم أحدًا فلذلك قيل له: الصامت»، وقال الحافظ: «وكان كثير الانجماع والسكون، فقيل له الصامت لذلك».

ـ قال المصنِّف في الغاية: «كان صالحًا قانتًا قانعًا باليسير متقشِّفًا لا يألف لأحدٍ غيري، ربما جاءني إلىٰ منزلي فأسمعني وأسمع أهلي وأولادي»، وقال في جامع أسانيده: «محدِّث حافظٌ كبير، انتهىٰ إليه علمُ الحديث في زمانه مع الزهد والتقلُّل والتقشُّف والانقطاع والإقبال علىٰ الحديث النبوي كتابةً وتعليقًا وتخريجًا وإفادةً وجمعًا وتأليفًا، لا يتكلم مع أحد، ولا يلتفت إلىٰ مخلوقٍ، ولذلك كان الأخذ عنه عسيرًا».

(١) الجواهر والدرر للسخاوي، (١/٩٣).

ـ قال الحافظ في الإنباء: «كثير التقشُّف جدًّا بحيث يلبس الثوبَ أو العمامة فيتقطع قبل أن يبدلها أو يغسلها، وربما مشىٰ إلىٰ البيت بقبقاب عتيق، وإذا بَعُدَ عليه المكان أمسكه بيده ومشىٰ حافيًا، وكان يمشي إلىٰ الحِلَق التي تحت القلعة فيتفرَّج علىٰ أصحابها مع العامة»، وقال في الدرر: «وَكَانَ كثير الْمُرُوءَة حسن الْهَيْئَة من رُؤَسَاء أهل دمشق». فاستُشْكل. قال ابن حميد النجدي: «ما نقله صاحب الشذرات عن الحافظ ابن حجر من تقشُّفه وتبذُّله يُنَافي ما وصفه به في الدُّر[ر] من حُسْن الهيئة والرئاسة، فليُحَرَّر من الإنباء فإن النسخة التي عندي مخرومة في هذا الموضع»[1]، وأجاب عبد الرحمن العثيمين: «فالحافظ ـ رحمه الله ـ في موضعٍ واحدٍ وَصَفَه بالشيء وضِدِّه، فكيف يكون متقشِّفًا، ثم يكون حسنَ الهيئة؟! ويكون من رؤساء دمشق، ويصفه في الإنباء بأنه كثير الانجماع،...، ونقول إزاء ذلك: لعلَّ حُسْنَ الهيئة والرئاسة في أول حياته، ثم كان بعد ذلك متقشِّفًا يلبس العمامة،...، أو أنَّ حُسْنَ الهيئة نِسْبِي، والله أعلم»[2]. **قلت**: والأَوْلَىٰ أنّ التقشُّف لا ينافي حُسْنَ الهيئة، فحسن الهيئة قد يراد به النظافة والترتيب في الهندام، والنضارة في الوجه، فليس التقشُّف أو البذاذة مستلزمًا الرثاثة أو قُبْحَ المنظر أو عدم النظافة.

ـ قال الحافظ الذهبي: «حدَّث معي بمشيخة المطعم، وكتبت عنه وخرج المتباينات لنفسه، وللبرزالي، ونَسَخَ تهذيبَ الكمال». وقال ابن ناصر الدين: «رتَّبَ مُسندَ الإمام أَحمد علىٰ الأبواب فأتقن وأجاد، وصنَّف كتاب التَّذْكِرَة فِي الضُّعَفَاء، فَأَفَاد، وَلَقَد وجدت بِخَطِّهِ فِي مَوَاضِع كَثِيرَة وأماكن متباينة بِخَطِّهِ مسطورة ترجمة الشيخ تقي الدين شيخ الإسلام، وهو أجل شيوخه من الْأَئمة

(١) السحب الوابلة، (٣/٩٥٣).
(٢) تحقيقه علىٰ السحب الوابلة، (٣/٩٥٢).

الْأعلام، ومدحه بقصائد من النظام». وقال المصنِّف في الغاية: «ذيَّل على كتاب المختارة للحافظ الضياء، فأكمله. ورتب مسند الإمام أحمد على الصحابة، فأحسن فيه ما شاء». وقال الحافظ في الدرر: «كتب الأجزاء والطِّبَاق، وكان إليه المنتهى في معرفة العالي والنازل»، «وصنَّف في الضعفاء كتابًا سماه التذكرة، عُدِم في الفتنة اللنكية[١]»، وقال: «قد جمع مجاميع ورتّب أحاديث المسند على الحروف، ونسخ تهذيب الكمال، وكتب عليه حواشيَ مفيدة، وبيَّض من مصنفات ابن تيمية كثيرًا، وكان مُعتنيًا به مُحِبًّا فيمن يحبُّه»، وقال الكتاني: «خرَّج للمزي أربعين حديثًا متباينة الإسناد والمتن».

ـ قال الحافظ: «ولم يتزوج قط، وكانت إقامته بالضيائية[٢]، فلما مات باع ابن أخيه كتبه بأبخس ثمن، وهو كثير الإسراف على نفسه، فبذر الثمن في ذلك بسرعة».

ـ ومدحه المصنِّف، قال في الغاية: ومن نظمي فيه:

شـيخي إمـام حـافظ حجـة ❁ ذو ورع حبـر رضـي قانـت
محـدث الآفـاق مـع صـمته ❁ فاعْجَبْ لهذا المحدِّث الصامت

ـ وفي زمن وفاته اختلاف. فالأكثر أنه توفي سنة تسع وثمانين وسبعمئة (٧٨٩هـ). قاله الأكثر، الحافظ، والفاسي، والسيوطي. وقيل سنة ثمان وثمانين (٧٨٨هـ). قاله ابن ناصر الدمشقي، وهو تلميذه، ولكن لعلَّ الأوَّلَ أولى، فإن المصنِّف تلميذه أيضًا، ولكن ابن ناصر أقدم، وابن الجزري أحدث

(١) نسبة إلى تيمور لنك.

(٢) مدرسة في سفح قاسيون، بانيها الحافظ الفقيه ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٢٦هـ)، صاحب المختارة والأحكام. انظر: الدارس، (٧١/٢).

عهدًا به، وقد توفي شيخه وقد قارب الأربعين، فهو ضابط.

ـ وكذلك اختلف في يوم وفاته وشهره: فالأشهر: ليلة الأحد الخامس من شوال، ودفن بسفح قاسيون، قاله ابن الجزري، والحافظ في الدرر، والفاسي، والسيوطي. وقيل يوم الأربعاء، سابع جمادىٰ الأولىٰ، بالصالحية، ودفن بالروضة، قاله ابن العماد، وقيل في خامس ذي القعدة، قاله الحافظ في إنباء الغمر. وعلق المحقق الطهطاوي علىٰ قول السيوطي: «مات في الخامس من شوال سنة تسع وثمانين وسبعمئة [٧٨٩هـ]»[١]، بقوله: «وهو موافق لما في الدرر الكامنة والمنهج الأحمد والرد الوافر. والذي في ذيل معجم الحافظ ابن حجر له أنه توفي في خامس من شوال من سنة خمس وثمانين وسبعمئة. ولعل الصواب الأول. وأما قول الحافظ في الإنباء توفي في خامس من ذي القعدة من سنة (٧٨٩هـ) ومثله في شذرات الذهب؛ فهو يوافق الأولَ في السنة دون الشهر».

❖ مصادر ترجمته:

الرد الوافر، (ص: ٤٧)، والمعجم المختص بالمحدثين، (ص: ٢٣٥)، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني، (ص: ٤٠)، وغاية النهاية، (٢/١٧٤)، وجامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ٢٠٣)، وإنباء الغُمر، (١/٣٤٣)، والدُّرر الكامنة، (٥/٢٠٩)، وذيل التقييد، (١/١٣٢)، ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، (ص: ٨٧)، وطبقات الحفاظ للسيوطي، (ص: ٥٣٩)، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، (ص: ٢٤٢)، وشذرات الذهب، (٨/٥٢٢)، والسحب الوابلة (٣/٩٥١)، وفهرس الفهارس، (٢/٥٨١).

(١) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، (٢٤٢).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف ثلاث روايات، منها حديثٌ مسلسل.

١ ـ رقم [٥] إلىٰ كتاب نزهة الحفاظ لأبي موسىٰ المديني.

٢ ـ رقم [١٥] إلىٰ أبي موسىٰ المديني.

٣ ـ رقم [٥٩] المسلسل بقولهم: والله إنه لحقٌّ.

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* طريقه إلىٰ كتاب: نُزهة الحُفَّاظ للحافظ أبي موسىٰ المديني:

قال: (أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب المقدسي، عن أم محمد زينب بنت أحمد بن عبد الرحيم المقدسية، عن أبي المظفر محمد بن فِتْيان بن المني، عن أبي موسىٰ محمد بن أبي بكر المديني).

رقم [٥].

قال الحافظ ابن حجر عن هذا الكتاب: نزهة الحفاظ: «يشْتَمل علىٰ رُوَاة اتَّفقُوا فِي الِاسْم وَالْأَب وَالْجد وَنَحْو ذَلِك، مَعَ تَخْرِيج أَحَادِيثَ من طرقهم»[(١)].

وهذا الكتاب في المسلسلات، مسلسلات الأسماء، وهو أول كتاب أُفرد فيه من نوعه، كما صرح الحافظ أبو موسىٰ نفسُه في مقدمته، بعد أن أورد حديثًا مسلسلًا في أول كتابه: «فَلَمَّا وجدت ذَلِك: كتبت أَحَادِيث من جنسه ونوعه؛ إِذْ لم أجد من سبقني إِلَىٰ تصنيفه وَجمعه»[(٢)]. والحديث المذكور هاهنا مسلسل

(١) المعجم المفهرس، (١٦٠).

(٢) نزهة الحفاظ، (٣٢).

بخمسة فواطم، كما ذُكر هناك.

ولم أقف على إسناد المصنف إليه، وإسناد الكتاب عند الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ١٦٠)، وعند الروداني في صلة الخلف (ص: ٤٣٨)، هو من طريق الضياء المقدسي.

أما الإسناد رقم [١٥]، فقد ساقه المصنف بنفس رجال الترجمة السابقة إلى المديني، لكن لم أقف على مصدره، فليس هو في نزهة الحفاظ، وليس هو من شرطه؛ إذ ليس فيه تسلسل أسماء كما هو شرطه في الكتاب؛ فلا يكون منه. واتحاد إسناد المصنف إليه لا يستلزم أنه من نفس الكتاب، فالظاهر أنه تحمل بالإسناد نفسه طائفة من أجزاء أبي موسى المديني، وهي جمَّة كثيرةٌ كما هو معروف.

وهذا الأثر عن شريك في فضيلة علي رضي الله عنه: بمتن باطل. والذي يغلب على ظني أن ذلك الأثر، وقد جهِدتُّ في التفتيش عنه، فلم أجده كما أثبتُّه في التخريج؛ ويغلب على ظني أنه لا يخرج عن كتابين للمديني:

الأول: (ذيل معرفة الصحابة) استدرك فيه على الحافظ أبي نعيم، فقد يكون ذكره فيه في مناقب عليٍّ، فإنه من الكتب التي توسَّع الحافظ المديني في جمعها، حتى قال عنه الذهبي: «وكِتَاب (ذِيل مَعْرِفَة الصَّحَابَة): جمع فَأَوعَى»[١]، وقد تتبعت المظانَّ التي تنقل زياداتِه على جوامع الصحابة، كأسد الغابة، والإصابة؛ فلم يورداه، وهذا لا يستلزم أنه ليس فيه، فإنهما ينتقيان منه ولا يستوعبان، وبخاصة فيما إذا كان بمثابة هذا البطلان، فاحتمال استبعادهما له مُتَّجِه.

(١) سير أعلام النبلاء، (٢١/١٥٤).

الثاني: أن يكون من كتابه: (عوالي التابعين)، وهو مخطوط، منه الجزء الأول، وذكر فيه أنه يذكر عواليه عن التابعين، التي يكون بينه وبينهم فيه خمسة رجال، قال في أوله: «وبدأتُ بذِكْر عوالي أحاديث التابعين التي وقعت لي، وهو أن يكون بيني وبينه خمسةٌ في الإسناد»[(١)]، ولكن هذا شرطه في المرفوع، لكنه بعد ذكر الحديث المرفوع من طريقه، قد يذكر عن التابعي أقوالًا أو حكايَا، من كلامه أو من كلام أصحابه عنه، تنزل فيها الأسانيد إلىٰ الستة والسبعة، والأثر الذي معنا ـ رقم [١٥] ـ ليس مرفوعًا، وبينه وبين شريك فيه ستة أنفس، فيحتمل أن يكون منه. وثَمَّ قرينة أخرىٰ: أن إسناد الجزء الأول الذي يوجد عندنا لمجالس عوالي التابعين للمديني، وهو نسخة المحدث يوسف بن عبد الهادي ـ ابن المبرد ـ (ت: ٩٠٩هـ)، هو من رواية ابن المحب ـ صاحب الترجمة ـ، وآخرين، قال ابن عبد الهادي في أول الجزء: «أخبرنا به جماعة من شيوخنا: عن ابن المحب، وابن البالسي، عن المزي، وكتب يوسف بن عبد الهادي». نعم هو عن المزي، لا عن أم الكمال زينب كما في الإسناد الذي معنا ـ رقم [١٥] ـ، والذي روىٰ به المصنف عن نزهة الحفاظ أيضًا ـ رقم [٥] ـ، لكن قد يُقال في ذلك: لا يلزم أن يكون المحب لا يروي هذه العوالي إلا من جهة زينب، فيحتمل أن يكون تحملها من غير شيخ، والمزي من شيوخه، كما تقدم ذكره في ترجمته. وكل هذا الكلام إنما هو بحثٌ علىٰ الاحتمال كما لا يخفىٰ، وإلا فإن أبا موسىٰ المديني مكْثِرٌ جدًّا من التصنيف.

والإسناد رقم [٥٩]: حديث مسلسل بقولهم: «والله إنه لحق إن شاء الله». وسبق الكلامُ عن موارد المؤلف في مسلسلاته.

---

(١) منتهىٰ رغبات السامعين في عوالي أحاديث التابعين، مخطوط، ضن برنامج جوامع الكلم.

١٧ ـ محمد بن عمر بن حبيب الحلبي (٧٠٣ ـ ٧٧٧هـ):

هو محمد بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب، بن شويخ بن عمر الدمشقي الأصل الحلبي. أبو الحسن كمال الدين، وانفرد ابن العماد فقال: جمال الدين.

وُلد في قولهم مستهل ربيع الأول سنة ثلاث وسبعمائة [٧٠٣هـ] بحلب، وانفرد ابن العماد، فقال: [٧٠٢هـ].

✤ المسنِد الجليل الرُّحلة:

✤ سماعه:

فصَّل الحافظ في الدرر سماعَه، وزاد الفاسيُّ زياداتٍ أكثرها للتوضيح، قال الحافظ:

* أُحْضِر [في الثالثة بحلب] على [مسندِها أبي سعيد] سُنْقُر [القضائي الزيني]: الموطأ للقعنبي، ومسند الشافعي، والبخاري، وابن ماجه، ومعجم ابن قانع، والناسخ لأبي عبيد، والصّمت، والمحاسبة كليهما لابن أبي الدنيا، والمقاماتِ [الحريرية]. وزاد الحافظ في الإنباء: السنن لابن الصباح. وزاد الفاسي: ومقدمة صحيح مسلم، ومشكل الحديث لابن قتيبة، ومشيختاه [أي: سنقر] تخريج الذهبي والمقاتلي.

* وسمع أيضًا من العماد بن السكري، وبيبرس العديمي: [أسباب النزول للواحدي، وجزء البانياسي، والمصافحة للبرقاني]، وأبي المكارم بن النصيبي: [مسند الطيالسي]، وأبي بكر، وأبي طالب ابني العجمي، وإسماعيل وإبراهيم وعبد الرحمن أولاد صالح العجمي، وإبراهيم بن عبد الرحمن الشيرازي وغيرهم.

* وأجاز له الدمياطي، وأبو جعفر ابن الموازيني، وعثمان الحمصي، وعليّ ابن القيم وآخرون.

إسماعه:

* قال الحافظ في الإنباء: خرَّج له أخوه الحسين [شرف الدين] مشيخةً، وحدَّث بالكثير ببلده وبمكة.

* قال ابن العراقي: سمع منه والدي [أي الحافظ أبو الفضل العراقي]، والإمام برهان الدين الأبناسي، والإمام نور الدين الهيثمي، وسمعتُ عليه صحيح البخاري، وسنن ابن ماجه، ومعجم ابن قانع، وأسباب النزول للواحدي، ومشيخته تخريج أخيه وعدة أجزاء، وقرأتُ عليه بنفسي.

* وقال: كان عنده عن سنقر عدة كتب منها السنن لابن الصباح. أنا الموفق عبد اللطيف بسنده سمعه منه محدِّثُ حلب في عصرِنا الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي.

* قال الفاسي: سمع منه الأعيان من شيوخنا وغيرهم منهم الشيخ جمال الدين الأَمَيوطي، قرأ عليه سننَ ابن ماجه بمكة، وحدَّث بمسموعاته أو أكثرها بمكة وببلده حلب ودمشق والقاهرة. وتفرد، أجاز لشيخنا الكازروني.

* سمع منه المصنِّف، وروىٰ عنه في كتابِنا هذا، فقال: «أخبرنا الشيخ العالم الأصيل كمال الدين محمد بن الشيخ الإمام المحدث أبي حفص عمر بن حبيب المعدَّل الحلبي، قراءةً مِنّي عليه، في سنة سبعين وسبعمائة [٧٧٠هـ] بالمدرسة الظاهرية، داخل دمشق المحروسة»، فأرَّخ السماع، وبيَّن صفة التحمُّل ومكانَه.

ـ قال الحافظ في الدرر: «وكتب في ديوان الإنشاء بحلب، وحدَّث بالكثير، وتفرَّد، ورحل الناسُ إليه، وأَكْثَر عنه أهلُ مكة حين جاور بها سنة (٧٧٣ هـ)». وقال في الإنباء: «حدَّث بالكثير ببلده وبمكة، وكان خيِّرًا». وقال ابن العراقي: «المسند الأصيل الجليل، وقال: كان رجلًا خيِّرًا حسنَ الكتابة، وجاور بمكة غير مرة». وقال الفاسي: «وكان من رؤساء بلده مشكورًا».

ـ وقال في الإنباء: «كان رحل بولده ليُسْمعه، فأسمعه بدمشق من ابن أَميلة وغيرِه، ثم توجَّه إلىٰ مصر فأدركه أجلُه بها». قال ابن العراقي: «مات بها غريبًا».

ـ توفي في تاسع عشر ـ في الذيل: حادي عشر ـ جمادىٰ الآخرة سنة (٧٧٧هـ) بالقاهرة. قال ابن العراقي: دفن بتربة والدي وراء الخانقاه الدوادارية.

❁ مصادر ترجمته:

الدرر الكامنة، (٥/٣٦١)، وإنباء الغُمر، (١/١٢٤)، وذيل العبر لابن العراقي، (ص: ٤١٢ ـ ٤١٣)، وذيل التقييد، (١/١٩٦)، وشذرات الذهب، (٨/٤٣٩)

❁ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنف رواية واحدة.

رقم [١٠١] إلىٰ سنن ابن ماجه.

❁ طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* طريقه إلىٰ سنن ابن ماجه:

قال: (كمال الدين محمد بن عمر بن حبيب، عن أبي سعيد سنقر، عن

عبد اللطيف بن يوسف البغدادي، عن أبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي، عن أبي منصور بن الحسين بن الهيثم المقومي، عن أبي طلحة القاسم بن أبي المنذر القزويني، عن علي بن إبراهيم القطان، عن ابن ماجه).

رقم [١٠١].

قلت: هذا الإسناد معروفٌ كلُّ واحدٍ من رجاله بالأخذ عن شيخِه عمومًا، وبالأخذ عن شيخِه سننَ ابن ماجه خصوصًا، كما في تراجم كل واحدٍ منهم إلىٰ النسائي، وقد أبنَّا ذلك في بيان رجاله في إسناد الحديث [١٠١] هناك.

ورواية ابن ماجه من طريق: ابن حبيب، عن سنقر، عن عبد اللطيف، عن أبي زرعة، به: ذكرها أبو جعفر الوادي آشي في ثَبَتِه، (ص: ١١٧، ١٢٩) في أسانيد القلصادي، وساقه الروداني في صلة الخلف، (ص: ٦٧)، عن المصنِّف الجزري عن ابن حبيب به.

وساقه ابن جحر في المعجم المفهرس، (ص: ٣٥) من طريق الذهبي وغيره، عن سُنْقر، به.

وأما من طريق: أبي زرعة المقدسي ـ ويضاهيه الموفق ابن قدامة ـ، عن المقَوِّمي، عن ابن أبي المنذر، عن القطان، عن ابن ماجه؛ فهو كثير مشهور، بل هو إسناد سنن ابن ماجه، وهو في طباق السماع علىٰ سنن ابن ماجه، ت الأرناؤوط، (مقدمة/٤١)، وروىٰ به: عبد الغني المقدسي في أخبار الصلاة، (ص: ٢٣، ٤٠)، والمؤيد الطوسي في الأربعين، (ص: ١٤١)، وعبد الخالق بن أسد في معجمه[1]، (ص: ٢٨٤)، والسهروردي في مشيخته، (ص: ٧٤)،

(١) من طريق المقومي، ولكن ليس من رواية أبي زرعة المقدسي عنه.

والشرف اليونيني في مشيخته، (ص: ١١٦)، وعبد المؤمن الدمياطي، في التسلي، (ص: ٢٦) من طريق عبد اللطيف عن أبي زرعة، ومحيي الدين اليونيني في مشيخته، (ص: ٢٣)، والضياء في المختارة، (٢/١٨٣، ٣/١٢٤، ١١/٢٠٢)، والوادي آشي في برنامجه، (ص: ٢٠٣)، والحافظ في الأربعين المتباينة، (ص: ٣٧)، والمعجم المفهرس، (ص: ٣٥)، والسخاوي في البلدانيات، (ص: ١٢٠)، وابن طولون في الأربعين في فضل الرحمة، (ص: ٣٨) من طريق سُنقر، والفُلّاني في قطف الثمر، (ص: ٦٦).



١٨ـ محمد بن محمد النَّسائي الجمَالي (٧٠٧ـ ٧٨٣هـ):

قال المصنِّف: هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد النَّسائي[1]، أبو محمد الجمالي الشافعي. وزاد الحافظ في اسمه: ابن عَليّ بن رشيد. وقال في كنيته: أَبُو الْفَيَّاض، وَأَبُو حَامِد، وَأَبُو الْمجد.

قال المصنِّف: وُلِد بُعَيْدَ السبعمئة، وقال الحافظ: ولد سنة (٧٠٧هـ).

المحدِّث الصالح الزَّاهد:

سماعه:

* قال ابن الجزري: دخل خوارزم وهراة وشيراز، فسمع المسلسلات السعيدية من مُخْرِجِها سعيد الدين محمد الكازروني في سنة خمس وأربعين [٧٤٥هـ]. ثم قدم دمشق بعد الخمسين وسبعمائة [٧٥٠هـ]، فسمع من ابن الخبّاز وغيرِه، ورحل إلىٰ مصر فسمع من [أبي الفتح] الميدومي، وغيره.

(١) قال الحافظ في إنباء الغمر، (١/٢٥١): السرائي، وُلد بسراي.

❊ قال ابن الجزري: وأخبرني أنه قرأ القراءاتِ وكان له بها إلمام، وأظنه يرويها عن الشيخ علي الواسطي الذي زعم[(١)] أنه يرويها عن الإسكندري عن الشاطبي.

❁ إسماعه:

❊ قال ابن الجزري في الغاية: «سمعتُ منه، وقرأتُ عليه». وقد روىٰ عنه في كتابِنا، ثلاثة أحاديث مسلسلات، وصفه فيها، فقال: «الشيخ الإمام العالم الزاهد» رقم [٥٢]، و«الإمام، زاهد عصره» رقم [٥٧]، و«شيخنا الإمام العالم الزاهد المقرئ المحدِّثَ، وكان يقنت في صلاة الصبح» رقم [٦١].

❊ قال الحافظ: سمع مِنْهُ الشَّيْخُ برهَانُ الدّين الْمُحدث [سبط ابن العجمي] بحلب، وَحدَّث عَنهُ بالمسلسل، وجزء ابْن عَرَفَة.

ـ قال الحافظ: وَلم يكن سَماع الجمالي علىٰ قدر سنِّه وَإِنَّمَا طلب بِنَفسِهِ بعد الْكبر.

ـ قال ابن الجزري: حفظ القرآن ببلاده، ودخل خوارزم وهراة وشيراز، ودخل بغداد فاعتقدته دَلْشَاد أم أويس[(٢)].

(١) هو قارئٌ ادعىٰ أن بينه وبين الشاطبي شيخًا واحدًا، لم يدركه، فكذبوه. قال ابن الجزري في غاية النهاية، (١/٥٧٩): «علي بن محمد الواسطي مقرئ، قدم دمشق فزعم أنه قرأ علىٰ الكمال بن فارس الإسكندري عن الشاطبي، فأقرأ بالخان عند باب الخواصين، وبالجامع الأموي، وراجَ علىٰ بعض الناس، فقام شيخُنا الزاهد المحدث أبو العباس أحمد بن رجب [البعلبكي]، فبيَّن أن الإسكندري وُلِد بعد وفاة الشاطبي بستِّ سنين، فافتضح، قلت: ولم يدرك المسكينُ الكمالَ الإسكندري ولا رآه، بل يكون وُلِد بعد وفاته بأكثر من خمس عشرة سنة». وقد حكىٰ حكايته أيضًا في جامع أسانيده، انظر: (ص: ٢٢١ ـ ٢٢٢).

(٢) اعتقدتْه: أي في ولايَتِه وكراماته. ودلشاد هي بنت دمشق خواجا بن جوبان، قال الحافظ:=

ـ وقال ابن الجزري: كان جامعًا لأنواع الجمال من الشَّكْل الحسن والخَلْق والخُلُق وحُسن الصوت وحُسن الكتابة وحُسن النَّظْم وحُسْن الطريقة والزهد والعبادة، سمعت منه وقرأت عليه وكان له إليّ ميل كثير وعناية بالغة.

ـ وقال الحافظ: سلك طَرِيق الزّهْد والورع، واشتَهَر بذلك، حَتَّىٰ قيل إنه لم يلمس دِينَارًا وَلَا درهمًا بِيَدِهِ، وَكَانَ لَا يتغَيَّر عَن حَالَته وَلَو دخل عَلَيْهِ مَنْ دَخل. وَقَالَ الشِّعْرَ الْحسن، وَلم يملك إلا مَا هُوَ لابسه، وَلَا يتَكَلَّف لما يَأْكُل وَلَا مَا يلبس، وَإِنَّمَا يمشي وعَلىٰ رَأسه طاقية. **قلت**: وذكروا له أشعارًا ومدائح نبوية.

ـ قال المصنف: توفي في شهور سنة أربع وثمانين وسبعمائة [٧٨٤هـ]، بدمشق، ودُفِن بسَفْح قاسيون. وقال الحافظ: مَاتَ سنة (٧٨٣هـ).

❖ مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (٢/٢٥٣)، والدرر الكامنة، (٥/٤٩٩).

❖ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنف ثلاث روايات، كلها مسلسلات:

١ ـ رقم [٥٢] المسلسل بالمصافحة.

= زوجة الشيخ حسن صاحب بغداد، تزوجها بعد عمتها ببغداد، فحظيت عنده، وكان أمرها نافذًا في الممالك ولها في كل شيء يحكم عليها زوجُها نائب، وَكَانَت تميل إِلَىٰ الغرباء وتحسن إِلَيْهِم. انظر: الدرر الكامنة، (٢/٢٢٧)، والشيخ حسن زوجُها، المشهور بصاحب بغداد، هو الحسن بن حسين بن آقْبُغَا بن أيلكان النُّوين، مَلَكَ بغداد، كانت دولته سبع عشرة سنة وملك بعده ابنُه أويس. انظر: المنهل الصافي، (٥/٦٩ ـ ٧٠).

٢. رقم [٥٧] المسلسل بتفرد الشيخ.

٣. رقم [٦١] المسلسل بقنوت الصبح.

ثلاثتهم عن مسلسلات الكازروني.

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* طريقه إلى مسلسلات الكازَرُوني:

رقم [٥٢] و[٥٧]، و[٦١].

وهذا الشيخ يروي عن الكازروني مباشرةً بلا واسطة، والأحاديث الثلاثة في مسلسلات الكارزوني، وهي المسلسلات المعروفة بالسعيدية، وقد طُبع الكتاب، مع مسلسلات العلائي، وابن الجزري، كما ذكرنا هناك في رقم [٥٢].



١٩ ـ محمد بن محمد بن مسعود الكازَروني (٧٣٥ ـ ٨١٠هـ):

هو محمد بن محمد بن مسعود الكازروني، نسيم الدين، أبو عبد الله، ابن الشيخ سعد الدين الكازروني، الشافعي، نزيل مكة.

قال الحافظ: نشأ بكازَرون[1]، وكان يَذْكُر أنه من ذرية أبي عليٍّ الدقاق، وأنه ولد سنة خمس وثلاثين [٧٣٥هـ].

(١) قال ياقوت في معجم البلدان، (٤/٤٢٩): «مدينة بفارس، بين البحر وشيراز»، وهي حاضرة كبيرةٌ هناك.

الفقيه الشافعي:

سماعه:

* قال الحافظ إن المزيَّ أجاز له.

* وقال السخاوي: وسمع الكثير على أبيه وأخذ عنه وعن غيره العلم.

* وقال أيضًا: وقرأ بمكة على الأَمَيوطي والنشاوري.

إسماعه:

* أسمع كثيرين في بلده وفي مكة، وقال السخاوي: ذكره العفيف الجرهي في مشيخته.

* قال السيوطي: وروىٰ لنا عنه جماعةٌ من شيوخنا المكّيّين.

* وقد تحمَّل عنه المصنفُ في مكة. فقد قال في روايته عنه في كتابنا ـ وهي رواية واحدة عن مسلسلات والدِه ـ: «أضافني الشيخُ العالم الأصيل.. في المشعر الحرام، أعادنا الله إليه»، وذلك في غالب الظن في غضون (٧٢٨هـ) في إقامته هناك في سياق رحلة حجّه، كما ذكرنا في ترجمة المصنِّف.

ـ قال الحافظ: اشتغل بكازَرُون على أبيه، وبَرَع في العربية، وشارك في الفقه وغيره مشاركةً حسنةً مع عبادة ونُسُكٍ وخُلُقٍ رَضِيّ.

ـ قال **السخاوي**: وكان كثير العبادة والنسك متين الديانة حسن الأخلاق جاور بمكة كثيرًا وكان قدومه لها سنة اثنتين وثمانين. وكان حسن التعليم غاية في الورع في عصرنا، ثم توجه منها إلىٰ بلاده في سنة ثمان وتسعين فأقام بها

على عادته في الإسماع والإقراء، ثم رجع متوجها لمكة فأدرك أجله بلار[١] في شوال سنة عشر.

ـ **قلت**: قد نبه السخاوي أنه وقع للحافظ والفاسي في ترجمته اختلاط بينه وبين أخٍ له اسمُه محمد أيضًا أسنّ منه، ولد سنة (٧٢٧هـ) وتوفي سنة (٨٠١هـ).

مصادر ترجمته:

إنباء الغمر، (٢/٨٤)، وذيل التقييد، (١/٢٤٢)، والضوء اللامع، (١٠/٢١)، وشذرات الذهب، (٩/٢٣)، والعقد الثمين، (٢/٣٨٢)، وبغية الوعاة، (١/١١٣).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روى عنه المصنف رواية واحدة.

١ ـ رقم [٥٣] المسلسل بالإضافة على الأسودين.

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* طريقه إلى مسلسلات الكازروني:

روى عنه المصنف رواية واحدة رقم [٥٣]، إلى مسلسلات الكازروني ـ والده ـ مباشرة، وهو المسلسل بالإضافة على التمر والماء، والحديث في المسلسلات الكازرونية، المعروفة بالسعيدية، تقدَّمت الإشارة إليها في الترجمة السابقة.

---

(١) قال السمعاني في الأنساب، (١٢/٤٥٧): «هي جزيرة»، ولم يزد.

٢٠ـ محمد بن نصر الله الأنصاري، ابن النحاس (٧١٩ـ ٧٩٤هـ):

هو محمد بن محمد بن النجيب نصر الله بن إسماعيل بن خليفة بن نصر بن طلائع الأنصاري، جمال الدين ابن جمال الدين الدمشقي.

قال الحافظ في إنباء الغُمر: وُلِد سنة سبع عشرة وسبعمائة سنة موت أبيه.

المعروف بابن النحاس:

سماعه:

قال الحافظ في إنباء الغُمْر: اعتنى به أخوه فأسمعه الكثير.

فصَّل التقي الفاسي مسموعاتِه وحضورَه، فقال:

* أُحضِر على أبي نصر ابن الشيرازي.

* سمِعَ على أحمد بن أبي طالب الحجّار: أجزاء من صحيح البخاري فصَّلها الفاسي. وحضر عليه الثلاثيات في الرابعة.

* وسمع على أحمد بن المقداد بن هبة الله القيسي، وآمنة بنت التقي ابراهيم الواسطي، من كتاب سنن النسائي رواية ابن السني.

* وعلى محمد بن عمر الأصبهاني، حفيد العماد الكاتب: أجزاء من سنن النسائي، فصَّلها الفاسي.

* وحضر على القاسم بن مظفر بن عساكر: جزءاً من جامع الترمذي، عيَّنه الفاسي.

* وعلى علي بن محمود بن ممدود البندنيجي: أجزاء من جامع الترمذي،

فصَّها الفاسي.

❊ وعلى عبد الله بن الحسين بن أبي التائب الأنصاري، وزينب بنت يحيى بن عبد العزيز بن عبد السلام السُّلَمية، والحافظ أبي الحجاج المزي: المعجمَ الصغير للطبراني.

❊ إسماعه:

❊ قال المصنِّف في غاية النهاية: كمال الدين أبو عبد الله الشهير بابن النحاس، شيخنا وصاحبنا وصديقنا. روى عنه المصنِّف في كتابنا حديثًا واحدًا مسلسلًا، مقرونًا بأبي هريرة ابن الذهبي، وقال: «بقرية المنيحة، ظاهر دمشق، بقراءتي عليه» [٥٥]، فبيَّن مكانَ التحمُّل، وقد شرحناه هناك.

❊ وذكر قراءتَه عليه في علم القراءات. فقال في الغاية: قرأتُ عليه مسموعَه من كتاب الكامل للهُذَلي، وهو من سورة سبأ وإلى آخره، بسماعِه ذلك من القاسم بن عساكر. وقال في النشر: «قراءة مني عليهما ـ مع شيخ آخر ـ بالجامع الأموي»(١).

❊ وقال الحافظ في إنباء الغُمر: خرَّج له ابنُ الشرايحي مشيخةً، فمات قبل أن يحدِّث بها.

ـ قال المصنِّف: وكان رجلًا خيِّرًا لطيفًا حَسَنَ المحاضرة.

ـ قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة: حدَّث، وَكَانَ صَالحًا كثيرَ السماع.

ـ قال التقي الفاسي: ذكره شيخُنا خطيبُ دمشق شهاب الدين أحمد بن

(١) النشر، (٩٢/١).

حجي في وفياته: وكان رجلًا حسنًا عنده معرفةٌ، وعلىٰ ذهنه فوائد، وشيء من تواريخ الناس، وكان يحضر المدارس، وله وظائفُ يباشرها.

ـ قال المصنِّف: توفي ليلة الأحد، سادس شوال، سنة أربع وتسعين وسبعمئة [٧٩٤هـ] بدمشق، ودفن من الغد بسَفْح قاسيون. قال الحافظ في إنباء الغُمْر: عن خمس وسبعين سنة.

❋ مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (٢/٢٥٥)، وإنباء الغُمْر بأَبْناء العُمْر، (١/٤٤٨)، والدرر الكامنة، (٥/٥١٢)، وذيل التقييد، (١/٢٤٤)، وشذرات الذهب، (٨/٥٧٤).

❋ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف روايةً واحدة. رقم [٥٥]، المسلسل بالعدِّ، مقرونًا بأبي هريرة ابن الذهبي، إلىٰ مسلسلات قِوام السُّنَّة.

❋ طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* الطريق إلىٰ مسلسلات قِوام السُّنَّة:

روىٰ عنه المصنِّف رواية واحدةً إلىٰ مسلسلات أبي القاسم التيمي قِوام السُّنة، مقرونًا بشيخه أبي هريرة عبد الرحمن ابن الذهبي، بالإسناد نفسِه إلىٰ مسلسلات التيمي، الذي تقدَّم ذِكْرُه في ترجمة أبي هريرة عبد الرحمن بن الذهبي رقم (٨)، وقد تكلَّمنا عليه هناك.



٢١ـ محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري، ابن الشِّيرَجي (٦٨٢ ـ ٧٧٠هـ):

هو مُحَمَّد بن مُوسَىٰ بن سُلَيْمَان بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن عبد الْوَهَّاب الْأَنْصَارِيّ، عماد الدين، أَبُو عبد الله بن أبي البركات الدِّمَشْقِي الشهير، بِابْن الشيرجي.

هذا هو المشهورُ في لقبه وكُنيته.

أما كنيته فالمصنِّف يكنِّيه بالمعروف: «أبو عبد الله»، ولكن لقَّبه المصنِّفُ: «عز الدين» في موضعين من هذا الكتاب، انظر رقم [١]، و(٨٣). ولقَّبه «عماد الدين» كما هو المشهور، في عواليه العشاريات، روىٰ عنه فيها سبعة أحاديث.

وُلد سنة (٦٨٢هـ) عند الجمهور، وقال زين الدين عبد الباسط بن خليل الظاهري: «مولده سنة ستّ وسبعين وستمئة [٦٧٦هـ]».

قال السمعاني: «هذه النسبة إلىٰ بيع الشِّيرَج، وهو دهن السمسم، وببغداد يقال لمن يبيع الشِّيرَج: الشِّيرَجي والشِّيرجاني»[(١)].

نصّ زين الدين عبد الباسط علىٰ مذهبه: «الشافعي». ولكن أدرجه صالح آل عثيمين النجدي في تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة، ضمن الحنابلة، (١١٥٣/٢) رقم (١٨٢٦)، وأبان المحقق بكر أبو زيد أنه من زيادات صاحب الكتاب علىٰ تراجم الحنابلة، وأن قرينة المصنِّف علىٰ ذلك: أنه سمع من ابن البخاري ودُفن بمقبرة الباب الصغير. **قلت**: ليست هاتان بقرينتين أكيدتيْن، إذ السماع من الفخر ابن البخاري ليس مختصًّا بالحنابلة كما هو معلوم، بل في الآخذين عنه أعيانٌ من الشافعية، وبالجملة فقد كان مسند الدنيا، وحمَل عنه

(١) الأنساب، (٢٢٣/٨).

كلُّ أحد، وهذا المصنِّف معنا من أخص شيوخه بل أخصهم صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، وهو حنبلي، والمصنف شافعي، وكذا من كبار شيوخه الحافظ المحب ابن الصامت وهو حنبلي، وهكذا. وكذا الدفن بمقبرة الباب الصغير، من المعلوم من التراجم أنها ليست مختصّةً بالحنابلة، فكونه شافعيًّا أقرب لوجوده في الشام وولايته الحسبة والخزانة. ثم إنه قد درس بالشامية البرانية، كما سيأتي، ولم تكن مختصة بالحنابلة، بل أغلب من درّس فيها من أعلام الشافعية، كابن الزملكاني، وابن المرحَّل، وحتى السبكي(١).

الصَّدْر الرئيس المسنِد المعمَّر:

سماعه:

* قال ابن رافع: سمع من [الفخر] ابن البُخَارِيّ جُزْءَ الْأَنْصَارِيّ، وشيئًا من المشيخة.

* وأجاز له جماعة.

إسماعه:

* قال الحافظ: وحدَّث بِهِ [أي جزء الأنصاري] وَتفرد بِهِ عَنهُ [أي عن ابن البخاري].

* وقال: وَسمع مِنْهُ ابْن كثير، وَشَيخُنَا الْعِرَاقِيّ. وزاد زين الدين الظاهري: والشريف الواني. وزاد ابن قاضي شهبة: ونور الدين الهيثمي.

* سمِع منه المصنِّفُ ابنُ الجزري، وهو من أقدم شيوخه وأعلاهم، وقد

(١) يُعلَم ذلك من سياق النُّعيمي في الدارس، انظر: (١/٢١٠ ـ ٢١٤).

ساوىٰ فيه شيوخَه، إذ يروي عنه ابن كثير والعراقي، شيخا المصنِّفِ. ولذا قال الحافظ في ترجمة المصنِّف: «سمع بدمشق وبمصر من: ابن أميلة، وابن الشِّيرَجِي»[(١)]. وقد روىٰ عنه في كتابنا كما نذكر هاهنا، وقال: «فِيمَا شَافَهَنَا بِهِ بِدَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ دَاخِلَ دِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ» رقم [١]. وروىٰ عنه في العوالي؛ إِذِ احتاج إليه ليعلو، ويساويَ شيخَه العراقي في عشارياته. وهو من شيوخ الحافظ العراقي كما ذكرنا[(٢)]. روىٰ عنه المصنِّف في عواليه العشاريات (خ) عشرةَ أحاديث: الحديث الأول، والخامس، والثامن، والتاسع، والثالث عشر، والخامس عشر، والتاسع عشر، وقال: «سماعًا بدار الحديث الأشرفية»، والحادي والعشرين، والخامس والثلاثين، والسابع والثلاثين، كلها قراءةً أو سماعًا، وفصَّل في مواضعَ منها تواريخ السماع ومكانه وطريقة التحمُّل، فقال في الحديث الأول: «قراءة عليه وأنا أسمع، في يوم السبت ثامن عشر ربيع الآخر، سنة ثمان وستين وسبعمئة [٧٦٨هـ]، بدار الحديث الأشرفية داخل دمشق المحروسة»، وقال في التاسع: «قراءة عليه وأنا أسمع»، وكذا في غير حديث، وفي الحديث الخامس والثلاثين: «وأنا أسمع في آخرين». ولقَّبه هناك: «عماد الدين» علىٰ الجادة. وروىٰ الحافظ التقي ابن فهد، عن ابن الجزري، عنه[(٣)].

❊ وروىٰ عنه المصنِّفُ في كتاب: النشر، في سياق كلامه عن علو الإسناد، وأنه يروي العُشاريات الصحيحة، فقال: «وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فَوَقَعَ لِي

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٤٦٧/٣).

(٢) روىٰ عنه الحافظ العراقي حديثًا واحدًا في الأربعين العُشارية، (ص: ١٥٤)، وهو الحديث الثاني عشر.

(٣) في لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، (ص: ٨٦).

صَحِيحًا فِي غَيْرِ مَا حَدِيثٍ عَشْرَةُ رِجَالٍ ثِقَاتٍ بِاتِّصَالِ السَّمَاعِ وَالْمُشَافَهَةِ وَاللُّقِيِّ وَالِاجْتِمَاعِ»[(١)]، ثم ساق بإسناده عنه حديث: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا»، وعيَّن نوعَ التحمُّل وزمانه ومكانه، فقال: «أمَّا الْحَدِيثُ ـ فَمِنْهُ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الشُّيُوخِ الثِّقَاتِ الْمُسْنِدِينَ مِنْهُمُ الْأَصِيلُ الرَّئِيسُ الْكَبِيرُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَىٰ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْصَارِيُّ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، فِي يَوْمِ السَّبْتَ ثَامِنَ عَشَرَ مِنْ رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ [٧٦٨هـ] بِدَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ دَاخِلَ دِمَشْقَ»[(٢)]. **قلت**: ولم يترجم له المصنِّفُ في غاية النهاية، ولا في جامع أسانيده، ولكن ذكر في النشر، (١/٦٥)، أنه أخبره مشافهة بكتاب العنوان، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف بن عمران الأندلسي.

ـ قال ابن رافع: «تَوَلَّىٰ نظر الخزانة بِمصْر وَالشَّام، والحِسْبَة بِدِمَشْق، وَطَالَ عمره وانتُفِع بِهِ»، قال ابن قاضي شهبة: «ولِيَ نظرَ الشامية البرانية[(٣)] سنة أربع أو خمس وستين [٧٦٥هـ] إلىٰ أن توفِّي، ولم يزل مشكورَ السيرة في مباشرته. وباشر أيضًا وظيفةَ الحسبة غيرَ مرة، بعفّة ونزاهة. وولي نظر الخزانة بدمشق وبالديار المصرية». قال الحافظ: «وَكَانَ مشكوراً فِي مُبَاشَرَته عفيفاً نزهاً»، قال ابن تغري بردي: «وكان له ثروة، ولديه فضيلة، وعنده سياسة». **قلت**: لعله لذلك لقّبه المصنف: بالقاضي، وكذا ابن تغري بردي، وإلا فلم أقف علىٰ من ذكر توليتَه القضاء، ولكن الحِسْبَة نوعٌ من القضاة. وكذا يوصَف

(١) النشر في القراءات العشر، (١/١٩٦).
(٢) المرجع نفسه، (١/١٩٦ ـ ١٩٧).
(٣) قال النعيمي: المدرسة الشامية البرانية: بالعقيبة، قال ابن كثير: بمحلة العوينة، وقال ابن شداد: باني المدرسة الشامية البرانية أنشأتها ست الشام ابنة نجم الدين أيوب بن شادي بن مروان، أخت الملك الناصر صلاح الدين، وهي من أكبر المدارس وأعظمها وأكثرها فقهاء وأكثرها أوقافًا. انظر: الدارس في تاريخ المدارس، (١/٢٠٨).

بالرئيس، وذلك لتوليته الولايات المذكورة أيضًا.

ـ توفي عام (٧٧٠هـ). قال ابن رافع: «فِي لَيْلَة الْأَحَد سادس عشري الشَّهْر [محرم]... ببستانه بِأَرْض مقّرىٰ من ضواحي دمشق، بتربتهم، بمقبرة الْبَاب الصَّغِير». قال الحافظ: «وَله ثَمَان وَثَمَانُونَ سنة، وَقَالَ [الحسن بن عمر ابْن حبيب [(ت: ٧٧٩هـ)، في: تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه]: عَاشَ نيفاً وَتِسْعين سنة»، قلت: هذا مبنيٌّ علىٰ الخلاف السابق في تعيين سنة ولادته.

❖ مصادر ترجمته:

الوفيات لابن رافع (٢/٣٤٠)، والسلوك لمعرفة دول الملوك (٤/٣٣١)، وتذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب، (٣/٣٣١)، وتاريخ ابن قاضي شهبة، (٣/٣٥٧، ٣٥٨)، والدرر الكامنة، (٦/٢١)، والنجوم الزاهرة، (١١/١٠٧)، ونيل الأمل في ذيل الدول، (١/٤٢٠)، والذيل علىٰ العبر للعراقي، (١/٢٧٨)، وبدائع الزهور، ج١، ق ٢/ (٨١، ٩٢).

❖ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف أربعَ روايات:

١ ـ رقم [١] أول أثر في الكتاب، إلىٰ المستدرك.

٢ ـ رقم [٦٨] مقرونًا بشيخين: أحمد بن محمد البنَّا، وأحمد بن إسماعيل بن أبي عمر، إلىٰ الترغيب والترهيب لِقِوام السنة.

٣ ـ رقم (٨٧)، إلىٰ الحافظ أبي نعيم، عن أبي الشيخ، من كلام الفضيل بن عياض.

٤ ـ رقم (٨٨)، إلىٰ أبي نعيم، عن أبي الشيخ، من كلام سفيان بن عيينة.

٥ ـ وساق إسنادَه إليه باللُّقِيِّ والصُّحبة، رقم (٨٣).

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

* طريقه إلىٰ مستدرك الحاكم:

قال: (محمد بن موسىٰ بن سليمان الأنصاري، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي الفتوح منتجب الدين أسعد بن محمود بن خلف الأصفهاني العجلي، عن قِوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني، عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، عن الحاكم).

رقم [١].

وقد تقدَّم ذِكر هذا الإسناد، وشرحُه والتعليق عليه في ترجمة شيخين للمصنِّف، الأول: أحمد بن محمد بن الحسين البنّا، ابن المهندس، رقم (٥)، وبه روىٰ الحديث رقم [٢٢]، والثاني: الشيخة أم محمد زينب بنت القاسم العجمية، رقم (٢٣)، وبه روت الحديث [٣٢]. وإنما قدَّمنا الكلامَ علىٰ هذا الإسناد عند ابن المهندس، رقم (٥) أن أول ورود له هو عند صاحب هذه الترجمة لأسباب ثلاثة، الأول أن المصنِّف لم يروِ عن هذا الشيخ إلا رواية واحدة، وروىٰ عن ابن المهندس المذكور روايتيْن، والثاني أن اسمه يرد قبل ابن الشيرجي في ترتيب المشيخة، والثالث وهو الأهم أن حديث ابن المهندس مرفوع، أما رواية ابن الشيرجي فمن كلام الإمام أحمد.

* طريقه إلىٰ الترغيب والترهيب لقِوام السُّنّة:

قال: (محمد بن موسىٰ بن سليمان الأنصاري، مقرونًا بشيخيه: ابن

البنّاء، وأحمد بن إسماعيل المقدسي، عن الفخر بن البخاري، عن أبي الفتوح منتجب الدين أسعد بن محمود بن خلف الأصفهاني العجلي، عن قِوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني).

رقم [٦٨].

وقد تقدَّم ذِكر هذا الإسناد في ترجمة شيخي المصنِّفِ، المقرونين معه في الإسناد، الأول: أحمد بن محمد بن الحسين البنّا، ابن المهندس، رقم (٥)، والثاني: أحمد بن إسماعيل بن أبي عمر، رقم (٢)، كلاهما في الحديث نفسِه [٦٨]، وشرحُه والتعليق عليه في ترجمة ابن المهندس، رقم (٥).

* طريقه إلىٰ أبي نعيم الأصفهاني:

قال: (محمد بن موسىٰ بن سليمان الأنصاري، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي المكارم الحسن بن أحمد الأصفهاني، عن أبي علي الحسن بن أحمد الحداد، عن أبي نعيم).

روىٰ بهذا الإسناد أثريْن من كلام الفضيل بن عياض، رقم (٨٧)، ومن كلام سفيان بن عيينة، رقم (٨٨)، الأول بإسناده إلىٰ أبي نعيم الأصفهاني، عن شيخه أبي الشيخ الأصفهاني. ولم أقف علىٰ تخريجهما في شيء من الكتب التي بين يديَّ!

وهذا الإسناد عينُه روىٰ به المصنِّفُ عن حلية الأولياء لأبي نعيم، عن شيخه الحسن بن أحمد بن هلال، ابن هبل الدقاق، وتكلمنا عليه هنا، انظر الترجمة رقم (٧)، روىٰ عنه به ستَّ روايات: [٣٥، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٧٤]. وهو إسناد سائر معروف إلىٰ الحلية كما شرحنا هناك.

٢٢ ـ يوسف بن محمد السُّرَّمَرِّي (٦٩٦ ـ ٧٧٦هـ):

هو يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد بن علي بن إبراهيم الحنبلي، جمال الدين أبو المظفَّر السُّرَّمَرِّي العقيلي الحنبلي، نزيل دمشق.

وُلد في رجب سنة (٦٩٦هـ) بسُرَّ من رأى[١].

❁ الإمام الحافظ العلَّامة:

❁ سماعه:

❊ قال الحافظ في إنباء الغُمر: سَمِعَ ببغدادَ: من الصفِيّ عبد المؤمن، و[أبي الثناء محمود بن علي] ابن الدَّقوقي، وبدمشق: من أصحاب ابن عبد الدائم وغيرهم، وأخذ الفقه عن سراج الدين حسين بن يوسف بن أبي السَّرِيّ التُّسْتَري، ثم انتقل إلى بغداد سنة تسع وعشرين [٧٢٩هـ]، وأجاز له ابن الشِّحنة وابن الدَّواليبي وغيرهما.

❊ وقال في الدُّرر الكامنة: حدَّث بِالْإِجَازَةِ عَن [أبي العباس أحمد بن أبي طالب] الحجَّار.

❊ وقال في إنباء الغُمر: «ذكره الذهبيُّ في المعجم المختص، فقال: قدِمَ علينا سنة ست وأربعين [٧٤٦هـ]، وقرأ عليَّ، وله معرفة بالمذهب ونظم جيد في علوم الحديث وغيرها انتهى». **قلت**: ذكر ذلك أيضًا ابن العماد الحنبلي، لم أعثر عليه فيه.

---

(١) هي مدينة بُنِيَت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة، وتسمى سامراء، وسر من رأى، وفيها لغات. انظر: معجم البلدان، (٣/١٧٣).

إسماعه:

* قال ابن حجر في إنباء الغُمر: قد أخذ عنه ابنُ رافع مع تقدُّمه، وذكره في مُعجمه، وحدَّث عنه، ومات قبله. **قلت**: ذكرَ ذلك ابن حَجّي كما نقل عنه ابن العماد.

* وقال الحافظ تقي الدين بن فهم: روىٰ عنه جماعةٌ، منهم ابنُه إبراهيمُ.

* وقال بامخرمة في قلادة النحر: أجاز لجماعة، منهم المجد الشِّيرازي [الفيروزابادي].

* قلت: ومنهم المصنِّف، فقد روىٰ عنه في كتابنا، وفي مسلسلاته، فقال عنه في كتابنا مرةً: «شيخنا الإمام» رقم [٥٨]، ومرة: «شيخنا الإمام المحدث» رقم [٦٦]، ومرة زاد: «فيما شافهني به»، وقال في آخرِها وأتمِّها: «مشافهة منه لي بمنزله من المدرسة الحنبلية بدمشق المحروسة، في الثالثة عشرة من ذي الحجة سنة ست وسبعين وسبعمئة [٧٧٦هـ]»، رقم [٧٢]، فأبان عن مكان التحمُّل وصفته وزمنه.

ـ قال الذهبيُّ في المعجم المختص كما نقل عنه إنباء الغُمر: «له معرفة بالمذهب ونظم جيد في علوم الحديث وغيرها».

ـ وقال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: الإمام الْعَلَّامَة الْحَافِظ الْبركَة الْقدْوَة ذُو الْفُنُون البديعة والمصنفات النافعة جمال الدّين عُمْدَة الْمُحَقِّقين، وكان عمدةً في نقد رجال الحديث وضبطه.

ـ وقال تقي الدين المقريزي: كان إمامًا عالمًا ثقة عمدة، زاهدًا عابدًا...، وله نظم ونثر ومعرفة برجال الحديث وضبطه وبالعربية والفرائض.

ـ وقال الحافظ في إنباء الغمر: برع في العربية والفرائض، ونظم وخرَّج وحدَّث، وأُقْعِدَ بأَخَرَةٍ، وجاز الثمانين.

ـ وقال التقي ابن فهد: الإمام العلامة الحافظ، كان عمدة ثقة ذا فنون، إمامًا علامة له مصنفات عدة في أنواع كثيرة نثرًا ونظْمًا، خرَّج وأفاد، وأَمْلَىٰ روايةً وعِلْمًا.

ـ وقال ابن العماد الحنبلي: الشيخ العالم المفنّن الحافظ.

ـ وله مصنفات كثيرة، قال ابن رافع في معجمه، كما نقل السيوطي في بغية الوعاة: «بلغت مصنفاتُه مئة»، وقال الحافظ ابن ناصر الدين في التبيان: «لم نر أكثر تصنيفًا منه بعده»، وقال الحافظ في إنباء الغُمر: «يقال: إنَّ مصنفاتِه بلغت مئةً، وإنها في نيف وعشرين علمًا». وأصله عن ابن حَجّي، فيما نقل عنه صاحب شذرات الذهب، قال: «رأيتُ بخطِّه ما صورته: مؤلفاتي تزيد علىٰ مئة مصنّفٍ كبار وصغار في بضعة وعشرين علمًا، ذكرتُها علىٰ حرف المعجم في «الروضة المورقة في الترجمة المونقة»». وقال الحافظ في الدرر الكامنة: «ونظم عدَّة أراجيز فِي عدَّة فنون، وَخرَّج لغير وَاحِد».

ـ من تصانيفه: عقد اللآلي في الأمالي، وغيث السحابة في فضل الصحابة، ونشر القلب الميت بفضل أهل البيت، وعجائب الاتفاق وغرائب ما وقع في الآفاق، والأربعين الصحيحة فيما دون أجر المنيحة [مطبوع]، والثُّمانيات، ونظم مختصر ابن رزين في الفقه الحنبلي، ونظم الغريب في علوم الحديث لأبيه نحو من ألف بيت، وشفاء الآلام في طبِّ أهل الإسلام، وإحكام الذريعة إلىٰ أحكام الشريعة [مطبوع]، والأرجوزة الجلية في الفرائض الحنبلية [مطبوع]، والحَمِيّة الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية ـ نظم [مطبوع]،

وشرح اللؤلؤة في النحو [مطبوع]، ونهج الرشاد في نظم الاعتقاد ـ نظم [مطبوع]، وخصائص سيد العالمين وما له من المناقب العجائب على جميع الأنبياء عليهم السلام [مطبوع ومعه دراسة موسَّعة عنه وعن منهجه العقدي(١)].

ـ توفي يوم السبت الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة ست وسبعين وسبعمئة [٧٧٦هـ] ودُفِن بمقبرة الصوفية بدمشق. قال الحافظ في الدرر الكامنة: وقد جاز الثمانين.

مصادر ترجمته:

درر العقود الفريدة للمقريزي، (٣/٥٥٨)، والرد الوافر لابن ناصر، (ص: ١٣٠)، والتبيان لبديعة البيان له، (٢/٣١٩)، والدرر الكامنة، (٦/٢٤٧)، وإنباء الغمر، (١/١٠٢)، وبغية الوعاة، (٢/٣٦٠)، ولحظ الألحاظ، (ص: ١٠٦)، ونيل الأمل في ذيل الدول، (٢/٩٥)، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، (٦/٢٨٠)، والمنهج الأحمد، (٥/١٤٣)، والدر المنضد، (٢/٥٥٥)، درة الحجال في أسماء الرجال، (٣/٣٥٧)، وشذرات الذهب، (٨/٤٢٩)، وتسهيل السابلة، (٢/١١٧٠)، والسحب الوابلة، (٣/١١٨١)، وغير ذلك.

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روى عنه المصنف أربع روايات:

١ ـ رقم [٥٨] المسلسل بوصف الثقة.

(١) وهو رسالة ماجستير، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (٢٠١٥م)، للباحث خالد بن منصور المطلق.

٢ ـ رقم [٦٦] المسلسل بالتجربة.

٣ ـ رقم [٧١].

٤ ـ رقم [٧٢] المسلسل بقراءة آية الكرسي قبل النوم، إلى مسلسلات ابن الجوزي.

طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنف ثلاث روايات مسلسلة: [٥٨، ٦٦، ٧٢]، ورواية غير مسلسلة: [٧١].

* طريق المسلسلات للسُّرَّمَرِّي:

فأما الروايات المسلسلة فيرويها عنه مباشرةً، فهو شيخه، وقد ذَكَر بعضُ من ترجم للسُّرَّمري أن له مسلسلات[(١)]. فقد ذكر النجم ابن فهد في معجمه في ترجمة شيخه: عبد السلام بن موسىٰ بن أبي بكر بن أكبر الشيرازي العجمي المكي الشهير بالزمزمي، أنه سمع «القاضي مجد الدين الشيرازي مسلسلات السُّرَّمَرِّي[(٢)] العشرة»[(٣)].

وقد روىٰ السُّرَّمَرِّيُّ المسلسلاتِ الثلاثةَ بالإسناد نفسه: [٥٨، ٦٦، ٧٢]: (عن أبي الثناء محمود بن علي الدَّقوقي، عن عبد الصمد بن أبي الجيش، عن يوسف بن عبد الرحمن بن الجوزي، عن **ابن الجوزي**).

---

(١) أرشدني إلىٰ ذلك الدكتور يوسف المرعشلي، في معجم المعاجم والمشيخات، (١/٤٧٧)، حيث ذكر أن له: «مسلسلات السرمري»، ذكرها النجم ابن فهد في معجمه، (ص: ١٤٢).

(٢) جاء في الأصل: «السرمدي»، وهو تحريف شائع للسرمري.

(٣) معجم الشيوخ لعمر بن فهد الهاشمي، (ص: ١٤١).

ولم أقف على المسلسليْن [٥٨ ، ٦٦] في مسلسلات ابن الجوزي، المخطوطة، وهو لم يرو في تلك المسلسلات عن أبي منصور البغدادي محمد بن عبد الملك ابن خيرون، وهو شيخه في الحديث [٥٨]، ولكنه يروي كثيرًا عن شيخه أبي الفضل السلامي محمد بن ناصر في المسلسلات وخارجها، وهو شيخه في المسلسليْن [٦٦ ، ٧٢]، ولكن لم أقف على الأول منهما [٦٦] في مسلسلات ابن الجوزي.

وأما الحديث رقم [٧٢] فقد وقفتُ عليه في مسلسلات ابن الجوزي المخطوطة، الحديث الحادي والعشرون.

وروى عنه المصنِّفُ الحديثَ رقم [٧١] من غير تسلسل، وهو حديثٌ نادرٌ جدًّا، إسناده تالف، موقوف على عليٍّ رضي الله عنه.



ثانيًا: شيخات الحديث النساء

٢٣ ـ زينب بنت القاسم العجمية (ت: ٧٧٤هـ):

زينب بنت قاسم بن عبد الحميد بن أحمد بن الدبابيسي. قال الحافظ: الصالحية، الْمَعْرُوفُ أبوها بِابْن العجمي، أم الْبَهَاء. قلت: كنّاها المصنِّف في روايته عنها: أم محمد.

الشيخة المسنِدة:

سماعها:

❋ قال التقي الفاسي: سمعت على الفخر بن البخاري مشيختَه الظاهرية. زاد ابن حجر: سنة (٦٨٧هـ).

إسماعها:

❋ قال الحافظ: حدَّثت بمشيخة ابن البخاري الظاهرية. وقال: سمع منها بعضُ شيوخنا، وحدَّثت.

❋ روى عنها المصنِّف في كتابنا، وقال: «أخبرتنا الشيخة... فيما شافهتْنا به». وروى عنها في عواليه عشرةَ أحاديث: الحديث الرابع، وقال: «قراءة مني عليها ببستانها بالسَّهم ظاهر دمشق»، فذكر مكان التحمّل وصفته، والحديثَ الخامس، والسابع، والتاسع، والعاشر، والثاني عشر، والثالث عشر، والسابع عشر، والثاني والعشرين، والرابع والعشرين.

❊ **قلتُ**: لها ذِكرٌ ليس بالقليل في كتب الأسانيد والسماع، فالتقطتُ من ذيل التقييد والضوء اللامع بعضَ من سمع منها: محمد بن عبد الله بن ظهيرة، قاضي مكة ومفتيها، سمع منها الثالث من مشيخة الفخر تخريج ابن الظاهري، ذيل، (١/١٣٨)، وأبو هريرة عبد الرحمن بن حسن ابن السراج اللخمي المصري المعروف بالقبَّابي، الضوء اللامع، (٤/١١٣)، وأبو الفرج عبد الرحمن بن يوسف الزين الصالحي الحنبلي المعروف بابن قُريج، سمع منهىٰ منتقًى من مشيخة الفخر، الضوء، (٤/١٦٠)، وعبد الرحيم بن أحمد بن المحب الصالحي الحنبلي، سمع عليها جزء الأنصار من المشيخة، ضوء، (٤/١٦٧)، والسخاوي نفسه، أخذ عنها إجازةً، الضوء، (٨/٩).

ـ مَاتَتْ بِدِمَشْق سنة (٧٧٥هـ) ـ في الذيل: (٧٧٤هـ)، عن تسعين سنة.

مصادر ترجمته:

الدرر الكامنة، (٢/٢٥٢)، وإنباء الغُمر بأبناء العُمر (١/٦٥)، وذيل التقييد، (٢/٣٧١)، ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص: ١٠٦).

الرواية عنها في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف روايةً واحدة، رقم [٣٤] إلىٰ المستدرك.

طريق المؤلف عنها في أسنى المطالب:

❊ طريقها إلىٰ مستدرك الحاكم:

قال: (أم محمد زينب بنت القاسم العجمية، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي الفتوح العجلي، عن قِوام السُّنة، عن أبي بكر بن خلف، عن الحاكم).

رقم [٣٤].

وهذا هو الإسناد نفسه للمصنف إلىٰ الحاكم الذي ذكره في الحديث [٢٢]، وقد تقدَّم الكلام عليه في ترجمة شيخ المصنِّف: أحمد بن محمد بن الحسين البنا، المهندس، رقم (٥). وكذا تقدّم ذكره في ترجمة ابن الشيرجي، رقم (٢١)، وبه روىٰ الأثر رقم [١] في كتابِنا. وأبو بكر بن خلف الشيرازي، معروفٌ برواية المستدرك.



٢٤ ـ سِتّ العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد المقدسية:

هي سِتُّ العَرَب بنت محمد بن الفَخْر علي بن أحمد بن عبد الواحد، المعروف جدُّها بابن البخاري، أم محمد الصالحية.

الشّيخة الصّالحةُ الحنبلية المُسْنِدَة المُكْثِرَة:

سماعها:

* قال الحافظ: أُحْضِرت عليه [يعني جدّها: الفخر ابن البخاري]، فكان عندها من حديثه من الكُتُبِ الطِّوال والأجزاء شيءٌ كثيرٌ، وحدَّثت وطالَ عُمرُها.

وفصَّل التقيُّ الفاسي في سماعها علىٰ الفخر ابن البخاري، فقال:

* سمعتْ، وهي حاضرةٌ، علىٰ جدِّها الفخر، جميعَ السُّنَنِ الكبرىٰ للبيهقي، خلا من باب: ما جاء في تنبيه الإمام علىٰ من يراه أهلًا للخلافة، إلىٰ آخر الجزء الثاني والخمسين بعد المائة من الأصل، وهو في أثناء باب: ما جاء في قتال أهل البغي والخوارج، وخلا من باب: العبدُ يقذِف حُرًّا، إلىٰ باب:

الرخصة في الأوعية بعد النهي. فإجازةً[١] لذلك عن عبد الله بن الصفَّار، عن زاهر الشحَّامي الظاهري، [وعن] منصور الفراوي، عن الفارسي، كلاهما [الشحامي والفارسي]، عن البيهقي.

❊ و[على جدّها] الغيلانيات في أحد عشر جزءًا، ومشيخة جدها تخريج ابن الظاهري، وصحيح مسلم، وفوائد سمُّويه.

❊ قال العماد: حضرت على جدِّها كثيرًا، وعلى عبد الرحمن بن الزّين، وغيرهما.

إسماعها:

❊ قال العماد: وحدّثت، وانتشر عنها حديثٌ كثير، وسمع منها الحافظان العراقي والهيثمي، والمقرئ [شهاب الدين] ابنُ رجب وذكرها في معجمه.

❊ قال التقي الفاسي: وحدَّثت كثيرًا، سمِعَ منها أهلُ بلدها، والرحالون، منهم شيخُنا زين الدين العراقي. ومن مسموعه عليها من كتاب الإيلاء في السنن الكبير للبيهقي إلى آخر السنن.

❊ وقال الحافظ: أخذ عنها شيخنا العراقي وأحضر ولدَه عندها.

❊ وقال الفاسي: أجازت لشيخنا العز ابن الفرات.

❊ وروى عنها المصنِّف في النشر بإسنادها إلى سنن البيهقي الكبرى، فقال: «أخبرتنا ست العرب ابنة محمد بن علي، مشافهةً في دارها بسفح قاسيون

(١) أي أنها تروي عن جدِّها هذا المذكورَ من سنن البيهقي، وجدُّها يرويه بالإجازة عن الصفار ومنصور الفراوي.

سنة ست وستين وسبعمئة»[١]، وقال مرة: «فيما شافهتْني به بمنزلها من الزاوية الأرموية، بسفح قاسيون، في سنة ست وستين وسبعمئة»[٢] إلىٰ البيهقي أيضًا.

وروىٰ عنها في كتابِنا، فقال: «فيما شافهتني به»، رقم [٣٢]، وقال مرةً: «إجازةً إن لم يكن سماعًا»، رقم [٦٩]، وهذا معناه أنه قرأ عليها أو سمع منها، وأجازتْه أيضًا، ولما لم يكن المصنِّف محقِّقًا للمسموع من المجاز، فإنه يحتاط بذكر ذلك، ولا يدلس أنه سماع، ولا يقطع أنه إجازة، وهذا احتياطٌ حسن، وديانة. وروىٰ عنها في العوالي، الحديث الرابع عشر، وقال: «إجازة».

ـ قال ابن رافع[٣]: طال عمرُها، وانتفع بها.

ـ تُوفيت سنة (٧٦٧هـ) قال العماد: ليلة الأربعاء، مستهل جمادىٰ الأولىٰ، بسفح قاسيون، قال ابن رافع: صلِّي عليها عقيب الظّهْر بالجامع المظفَّري.

❖ مصادر ترجمته:

الوفيات لابن رافع (٢/٣٠٤)، والدرر الكامنة، (٢/٢٥٩)، وذيل التقييد، (٢/٣٧٤)، وشذرات الذهب، (٨/٣٥٧)، والمقصد الأرشد، (١/٤٣٣).

❖ الرواية عنها في أسنى المطالب:

روىٰ لها المصنِّف ثلاث روايات:

١ ـ رقم [٣٢] إلىٰ المستدرك للحاكم من طريق الحافظ أبي بكر البيهقي.

---

(١) النشر، (١/٢).

(٢) النشر، (١/٢٤٠). وقد روىٰ عنها هناك مرارًا إلىٰ سنن البيهقي بالإسناد المذكور معنا آخر الترجمة، انظر: (٢/٤١٣، ٤١٤، ٤٤٥، ٤٥٢، ٤٦٤، ٤٦٦).

(٣) يعني في الوفيات، كما في مصادر ترجمتها هنا. ووقع في المقصد الأرشد، (١/٤٣٤): ابن قانع، وهو عجيب.

٢ ـ رقم [٦٩] إلىٰ أبي بكر بن أبي الدنيا.

٣ ـ رقم [١٠١] إلىٰ شعب الإيمان للبيهقي (أنا أبو بكر الحافظ) (قال: وأعلىٰ من هذا بدرجة أخبرتنا الشيخة أم محمد ست العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد المقدسية مشافهة).

طرق المؤلف عنها في أسنى المطالب:

※ أولًا: طريقها إلىٰ أبي بكر البيهقي عن المستدرك للحاكم:

قال المصنف: (أم محمد ست العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد المقدسية، عن جدها الفخر ابن البخاري، عن أبي سعد الصفَّار، عن أبي القاسم الشحَّامي، عن البيهقي، عن الحاكم).

رقم [٣٢]. وساق الحديثَ، وعزاه إلىٰ الحاكم، عن طريق البيهقي.

وأنا في توقُّفٍ من كونِ هذا الإسناد إلىٰ مستدرك الحاكم، وإن كان المصنِّف عزا الحديثَ إلىٰ مستدرك الحاكم، فليس هذا بمُشكل، فكثيرًا ما يروي البيهقي عن شيخه الحاكم، فيحتمل كون الحديث في أحد مصنَّفات البيهقي عن شيخه الحاكم، والحديث رواه الحاكم، فهذا كثيرٌ.

وذلك التوقُّف لأسباب:

※ **أولًا:** لم يذكر من ترجم لستِّ العرب من مسموعاتها: المستدرك. وهذا مُجمل، فقد يقال إنهم ذكروا أن مسموعاتها عن جدها كثيرة، ومنها الكتب الطوال، ولكنني لم أجد البتة إسنادًا للمستدرك فيه ست العرب، ولو فُرض أنه من سماعاتها فإنه ينبغي أن يكون بإسناد الفخر ابن البخاري جدّها، الإسناد

المعروف له إلىٰ المستدرك، وليس ذلك الإسناد، ويؤكّد ذلك ما يلي.

* **ثانيًا:** أن هذا ليس الإسناد المعروف للفخر ابن البخاري لكتاب الحاكم، حيث يرويه الفخر ابن البخاري من طريق: (أبي الفتوح منتجب الدين أسعد بن محمود بن خلف الأصفهاني العجلي، عن قِوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني، عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، عن الحاكم)، وهذا الإسناد لابن البخاري إلىٰ المستدرك قد روىٰ به المصنِّف نفسُه حديثًا عن شيخه أحمد بن محمد بن الحسين البنا، وهو الحديث رقم [٢٢]، وارجع إلىٰ ترجمته في هذه المشيخة، رقم (٥)، فقد بحثنا هذا الإسناد هناك.

* **ثالثًا:** أن هذا ليس الإسناد المعروف لمستدرك الحاكم، الذي هو عزيزٌ أصلًا، كما قال الرُّوداني: «المستدرك، قال الحافظ: وهو قليل الوجود ولذا لم يقع بالسماع، وانما وقع بالإجازات»[1]. فإسناد المستدرك السائر، هو عن (القاسم بن مظفر، عن أبي الحسن بن المقير، عن أبي الفضل أحمد بن طاهر الميهني، عن أبي بكر بن خلف الشيرازي)[2]، وانظر شرحنا لهذا الطريق في هذا الموضع من ترجمة شيخه البنا المذكور رقم (٥).

* **رابعًا:** أن هذا الإسناد المذكور هنا إنما هو الإسناد المعروف المشهور لكتب البيهقي: (الفخر، عن الصفار، عن زاهر الشحامي، عن البيهقي)، هذا إسنادٌ معروف. وقد خرَّج به المصنِّف حديثًا إلىٰ البيهقي، وهو الحديث رقم [٩٧] ولُيرْجع إلىٰ ترجمة شيخه ابن هبل الدقاق الطحان رقم (٧)، وإلىٰ موارد المصنِّف في الكتاب.

---

(١) صلة الخلف بموصول السلف، (٢٨٣).

(٢) انظر: المعجم المفهرس، (٤٦)، وبرنامج التجيبي، (١٤١).

❊ **خامسًا**: ومما يؤكد ذلك أن الحديث الثالث الذي أخرجه عن هذه الشيخة: أخرجه بهذا الإسنادِ نفسه إلىٰ الحافظ أبي بكر البيهقي في أحد كتبه، وهو شُعَب الإيمان، وقد رواه عن الحاكم أيضًا، فهذا هذا. والمواضع العديدة التي أحلْنا إليها من روايته عنها في كتاب النشر، هي بهذا الإسناد نفسِه، وكلها إلىٰ سنن البيهقي.

فلستُ أتردد أن هذا الإسناد إلىٰ البيهقي، وإن لم أعثر عليه، فإن مصنفاتِه كثيرة، وقد لا يكون ما لدينا منها تامًّا أيضًا، ولا تعارَض بين ذلك وبين تخريجه من المستدرك، كما شرحنا من قبل.

وكما ذكرنا، فهذا إسناد سائر لكتب البيهقي، ذكره كثيرٌ من العلماء، وفي كثير من الأثبات والفهارس والإجازات، انظر علىٰ سبيل المثال: صلة الخلف، (ص: ٢٧٥). وسنذكر المزيد في الطريق الثالث، لأنه إلىٰ شُعَب الإيمان للبيهقي أصالةً. وفي تراجم رجال الإسناد: (الفخر، والصفار، والشحامي): النصُّ علىٰ تلقّيهم السنن الكبرىٰ للبيهقي بعضهم عن بعض، والفخر عن الصفار بالإجازة، وقد ذكرنا هذا في تراجم رجال الإسناد في هذا الموضع في الرواية رقم [٣٢]، وأحلنا عليه بعد ذلك حين تكرر.

❊ ثانيًا: طريقها إلىٰ ابن أبي الدنيا:

قال المصنِّف: (أم محمد ست العرب، عن جدها الفخر ابن البخاري، عن أبي طاهر بركات بن إبراهيم الخُشُوعي، عن أبي محمد عبد الكريم بن حمزة السُّلَمي، عن الخطيب البغدادي، عن أبي الحسن الحَمَّامي، عن أحمد بن سلمان النَّجَّاد، عن أبي بكر ابن أبي الدنيا القرشي).

رقم [٦٩].

وقفتُ على هذا الإسناد في معجم الشيوخ الكبير للذهبي (٢/٢٧٦)، في ترجمة: محمد بن محمد بن علي المحدث العالم مجد الدين أبو عبد الله الصيرفي الدمشقي، سبط المحتسب بن الحبوبي. حيث ساق حديثًا عنه من هذه الطريق: (أنا الخشوعي، أنا عبد الكريم بن حمزة، نا أبو بكر الخطيب، أنا أبو الحسن الحمامي، أنا أبو بكر النجاد، نا عبد الله بن محمد)، به.

وكذا في معجم الشيوخ للسبكي (ص: ٥٣٢)، في ترجمة: أبي بكر بن عبد العزيز بن أحمد بن رمضان بن صالح الأنصاري الدمشقي، الشيخ العدل سيف الدين ابن عز الدين المعدل. حيث قال: «سمعت عليه فوتَ شَهْدَةَ من كتاب: الفرج بعد الشدة، لابن أبي الدنيا القرشي، بسماعه من ابن النشبي، بسماعه من الخشوعي، بسماعه من عبد الكريم بن حمزة، بسماعه من الخطيب، عن الحمامي، عن أحمد بن سلمان النجاد، عنه»، وهذا هو كتابنا.

هذا وإن لم أقف على هذه الطريق بتمامها لمصنَّفات أبي بكر بن أبي الدنيا عمومًا، أو الفرج بعد الشدَّة له خصوصًا: في الأثبات المشهورة. والنَّجَّاد معروفٌ بالأخذ عن أبي بكر بن أبي الدنيا كما هو معروف في ترجمته.

ولكتُب ابن أبي الدنيا أسانيد متنوِّعة في كتب الرواية، ولكن الإسناد المعروف لكتب ابن أبي الدنيا: هو من رواية أبي علي بن صفوان عنه، وغالبًا يروي عن أبي علي بن صفوان: أبو الحسين بن بُشران[1]. وكتاب الفرج بعد

(١) انظر إسناد كتاب الوجل: المجمع المؤسس (١/٢٣٥)، وكتاب التوكل: برنامج الوادي آشي (ص: ٢٣٠)، وصلة الخلف بموصول السلف (ص: ١٥٤)، وكتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: صلة الخلف بموصول السلف (ص: ١٢٧).

الشدة ـ الذي معنا هنا ـ: يُروَىٰ بهذا الإسناد أيضًا[١].

والطرقُ الأقل منها ما يروَىٰ من طريق أحمد بن الحسن النجاد ـ الذي معنا ـ، ولكن يروِي عنه غالبًا: أبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان[٢]، وأحيانًا: أبو الحسن بن رزقويه، عنه[٣]، وأحيانًا: الحسن بن عثمان بن بكيران، عنه[٤].

ومن الأسانيد القريبة ممّا معنا لوجود الفخر ابن البخاري، والخطيب البغدادي، وكلاهما من رجال إسنادنا: إسنادُ كتاب الخائفين الذي ساق الرُّوداني إسنادَه في: صلة الخلف بموصول السلف، (ص: ٢٢٩): (به إلىٰ الفخر بن البخاري، عن أبي حفص ابن طبرزد، عن عبد الرحمن بن محمود القزاز، عن أحمد بن ثابت الخطيب، عن محمد بن دارست العلَّاف، عن الحسن بن صفوان البردعي عنه). ولكن منتهاه إلىٰ أبي علي بن صفوان كما ترىٰ، وليس إلىٰ النجَّاد.

ولكن هذا لا يضرُّ الإسناد، فجميع رجال هذا الإسناد معروفون بالسماع عن بعض، كما بيَّنته في بيان رجال الإسناد في موضعه عند هذا الحديث، فهو إسناد ثابت صحيح متصل إلىٰ منتهاه: ابن أبي الدنيا. وقد وقفنا عليه في معجمي الذهبي والسبكي، كما تقدَّم.

(١) انظر: المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (١٥٠/٢)، وبرنامج الوادي آشي (ص: ٢٢٩)، وصلة الخلف بموصول السلف (ص: ٣١٣).

(٢) انظر: إسناد كتاب: الشكر: المجمع المؤسس، (١١٣/١ ـ ١١٤)، وصِلَة الخلف بموصول السلف (ص: ٢٧٤).

(٣) انظر: إسناد كتاب: اصطناع المعروف: المجمع المؤسس، (٢٧٠/٢).

(٤) انظر: إسناد كتاب: صفة الجنة: صلة الخلف بموصول السلف (ص: ٢٨٥). وهو الذي يروي كتابه: مسند عمر، مطبوع، انظر: (ص: ٤٧).

قلت: وهذا يدل علىٰ أن كتب الأسانيد والأثبات ـ المشهورة السائرة علىٰ الأقل ـ لم تحفظ جميع الأسانيد التي كان يستعملها العلماء في الرواية الحية بالأسانيد.

❊ ثالثًا: طريقها إلىٰ شعب الإيمان للبيهقي:

قال المصنّف: (أم محمد ست العرب، عن جدها الفخر ابن البخاري، عن أبي سعد الصفَّار، عن أبي القاسم الشحَّامي، عن البيهقي).

رقم [١٠١] (٧٤).

وهذا إسنادٌ سائرٌ معروفٌ إلىٰ سنن البيهقي، كما ذكرنا في الطريق الأول، وتروي به الشيخة ست العرب إلىٰ الحافظ البيهقي كثيرًا. وكما ذكرنا عن تراجم رجاله. وقد روىٰ به المصنّف عنها في النشر، انظر: (٢/٤٤٥).

وقد رُوِي بهذا الإسناد إلىٰ البيهقي: في مستخرج العراقي علىٰ مستدرك الحاكم، (ص: ٧١، ١١١)، وفي إسناد الذهبي إلىٰ البيهقي، في المهذب في اختصار السنن الكبير، (المقدمة: ١٩)، وفي إسناد المزي، في تهذيب الكمال، (٢٢/٥٣٨، ٣٤/١٣٣)، وغير ذلك، وروىٰ به القزويني في مشيخته جميعَ كتب البيهقي، انظر: مشيخة القزويني، (ص: ٥١٣)، وفي: إثارة الفوائد المجموعة للعلائي، (١/٣٥٥)، وفي إسناد القزويني في مختصر شعب الإيمان، (ص ٢٠)، وفي إسناد البوصيري إليه، في إتحاف الخيرة المهرة، (٨/٢٨٥)، والحافظ في تغليق التعليق، (٥/٣٢٣)، وفي موافقة الخُبر الخَبر، (١/١٧٥)، وانظر ترجمة الصفَّار، في التقييد، (ص: ٣٢٧).

وروىٰ به المصنف رقم [٩٧] عن شيخه الحسن بن أحمد بن هلال، ابن

هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته رقم (٧)، وروىٰ به الحديث رقم [٣٢]، من طريق هذه الشيخة صاحبة الترجمة، وقد تكلمنا عليه هنا، وهناك عند الحديث أبنًّا عن رجاله وتحملهم عن بعض.



ثالثًا: شيوخ القرآن

وقد اقتصرنا في ترجمة شيوخه في القرآن على ما ذكره المصنِّف في كتابه غاية النهاية في طبقات القراء، إذ كتابُه هذا هو المنتهى في هذا الفن، وفيه من تفاصيل سماعات وقراءات علماء القراءات ما ليس في غيره، كما أنه ينص فيه على شيوخه من هؤلاء القراء وما قرأ عليهم وما سمع منهم، وما سمعوا وما قرأوا على مشايخهم، ورب الدار أدرى بما فيها، فاعتمدتها أصلًا، وحليتها بزياداتٍ يسيرة من مصادر ترجماتهم.

٢٥ ـ عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم بن السلّار (٦٩٨ ـ ٧٨٢هـ):

ترجَم له المصنِّف ترجمةً مستوفاة في كتابه في طبقات القراء: غاية النهاية، (٢/٤٨٢ ـ ٤٨٣)، وفيما يلي أهمّ ما فيها، وأزيد عليها زياداتٍ، ثم أورد مصادرَ ترجمته:

هو عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم بن بَيْرم بن بهرام بن بختيار ابن السلَّار، أمين الدين، أبو محمد، وُلد (٦٩٨هـ).

قال ابن الجزري: «إمام مقرئ محقِّقٌ كامل عارف صالح»

وفصَّل مشيختَه وقراءَتَه، فقال: تلا بالسَّبْع مفردًا وجامعًا على الشيخ مجير الدين محمد بن عبد العزيز البياني، وعلى الشيخ وجيه الدين يحيى بن أحمد بن خذاذاذ الخلاطي، ثم رحل إلى الديار المصرية، فتلا بالسبع على التقي الصائغ سنة أربع وعشرين وسبعمئة، ثم رجع فتلا بالسبع أيضًا جمْعًا على

الشهاب أحمد بن محمد بن إسماعيل الحراني، فوصل عليه إلىٰ سورة المؤمنون وتوفي.

قال ابن الجزري: «بقي حتىٰ انفرد بالتلاوة عن الصائغ، ورحل الناسُ إليه، وولي المشيخة الكبرىٰ بدمشق بعد وفاة ابن اللبان، وانتهت إليه المشيخةُ بالشام، وكان إمامًا خيِّرًا ديِّنًا مُنْقطِعَ القرين جامعًا لفنون من العلم كالنحو والفقه والتفسير».

وحكىٰ عن تلمذته عليه، فقال: «هو أولُ شيخٍ انتفعتُ به ولازمتُه وصحَّحْتُ عليه الشاطبية دروسًا وعرضًا[(١)]، وتلوتُ عليه ختمةً بقراءة أبي عمرو فأجازني وأنا مراهق دون البلوغ بكثير، وختمتُ بقراءة حمزة، وقصدتُّ الجمْعَ عليه فمنعني لسوء الوسائط، فقرأتُ عليه لنافع وابن كثير جمعًا إلىٰ أواخر سورة الرعد، ورأيتُ الأمرَ يطول عليَّ فانقطعت عنه لذلك وغيرِه».

ويبدو من النصّ السابق أن المصنِّف كان يعتقد أنه كان بإمكانه القراءة بالجمْع علىٰ ابن السلَّار، ولكن من توسط له لم يبذل العناية الكاملة لتحقيق ذلك. ولكنه يبدو أكثر تفهُّمًا لامتناع شيخه من إقرائه بالجمْع في كتاب النشر، في بحْثِه التاريخي والفنِّي عن ظاهرة الجمْع بالقراءات في ختمة واحدةٍ، حيث يقول: «ولم يكن أحد من الشيوخ يسمح به إلا لمن أفرد القراءاتِ وأتقن معرفةَ الطرق والروايات، وقرأ لكل قارئ ختمةً علىٰ حِدَةٍ، ولم يسمح أحدٌ بقراءة

(١) قال في النشر، (١/٦٣ ـ ٦٤): «وأخبرني بشرحها للشيخ المنتجب ابن أبي العز بن رشيد الهمذاني، وتوفي سنة ثلاث وأربعين وستمئة بدمشق: شيخُنا الإمام أبو محمد عبد الوهاب بن يوسف بن السلار سماعًا وقراءة لها وإجازة للشرح، قال: أخبرني به كذلك الشيخ الوحيد يحيىٰ بن أحمد الخلاطي إمام الكلاسة، قال: أخبرنا بها الصاين محمد بن الزين الهذلي سماعًا وقراءة وتلاوة، أخبرنا المؤلف كذلك».

قارئ من الأئمة السبعة، أو العشرة في ختمة واحدة فيما أحسب إلا في هذه الأعصار المتأخرة»[(١)]، ثم قال: «ولما طلبتُ القراءاتِ أفردتُّها علىٰ الشيوخ الموجودين بدمشق، وكنت قرأتُ ختمتيْن كاملتيْن علىٰ الشيخ أمين الدين عبد الوهاب بن السلار، ختمةً بقراءة أبي عمرو من روايتيه، وختمة بقراءة حمزة من روايتيه أيضًا، ثم استأذنتُه في الجمْع فلم يأذن لي، وقال: لم تُفْرِدْ عليَّ جميعَ القراءات، ولم يسمح بأكثر من أنْ أَذِنَ لي في جمْع قراءة نافع وابن كثير فقط. نعم، كانوا إذا رأوا شخصًا قد أفرد وجمَع علىٰ شيخٍ مُعتَبَرٍ وأُجيز وتأهَّل فأراد أن يجمع القراءاتِ في ختمْةٍ علىٰ أحدهم؛ لا يكلفونه بعد ذلك إلىٰ إفرادٍ لعِلْمهم بأنه قد وصل إلىٰ حدِّ المعرفة والإتقان»[(٢)].

وزاد المصنِّف تفاصيلَ تتعلق بهذه الختمات، وبيّن مضمَّنها وتاريخَها، في جامع أسانيدِه. فقال: «قرأتُ عليه القرآن العظيمَ ختمةً بقراءة أبي عمرو بن العلاء، من روايتيْه، بمضمَّن الشاطبية والتيسير، ابتدأتُها في شوال سنة خمس وستين [٧٦٥هـ]، وختمتُها في سنة ست [٧٦٦هـ]. ثم قرأتُ عليه ختمةً كاملةً بقراءة أبي عمرو بن العلاء وحمزة الزيات، ابتدأتُ بها في سنة ست [٧٦٦هـ]، وختمتُها في سنة سبع [٧٦٧هـ]. ثم شرعت عليه في ختمةٍ تالية، جمعتُ فيها بين قراءة نافع وابن كثير، ابتدأت بها في سنة سبع [٧٦٧هـ] ووصلت فيها إلىٰ أواخر التوبة». ونلاحِظ بعض الاختلاف بين ما ذكره هنا، وما ذكره في غاية النهاية، حيث ذكر هناك أنه بلغ في قراءة الجمع بين نافع وابن كثير: أواخرَ الرعد، وهذا زيادة عما ذكره هنا من بلوغه التوبةَ فحسب. كما أن تأريخه هنا يقتضي أنه ختم لأبي عمرو وهو في الرابعةَ عشرة تقريبًا، وكان قد قال في الغاية

(١) النشر في القراءات العشر، (٢/١٩٥).
(٢) المصدر نفسه، (٢/١٩٦).

إنه دون البلوغ بكثير. ثم إن ظاهر كلامه في جامع الأسانيد أنه أفرد أبا عمرو، ثم جمع بينها وحمزة، أما كلامه في الغاية والنشر فإنه أفرد أبا عمرو وحمزة.

قلت: وكان ابن السلار من محبّي شيخ الإسلام ابن تيمية وأصحابه، وتزوج من قرابته، قال ابن ناصر الدين: «زَوْجُ شيختِنا زَيْنَب ابْنة الإمام شرف الدّين عبد الله ابْن تَيْمِية أخي تَقِيّ الدّين ﷺ، وَكَانَ الشَّيْخ أَمِين الدّين الْمشَار إليه يعظِّم الشَّيْخَ تَقِيّ الدّين ويُثْنِي عَلَيْهِ، ويذكره بشيخ الإسلام فِي تَرْجَمته، وَأوصىٰ أَن يدْفن عِنْده، فَدُفِن فِي تربته، ورثاه بقصيدةٍ دالية سُمِعَتْ مِنْهُ وَرُوِيَت عَنهُ»(١).

توفي ليلة الأربعاء ثامن عشر شعبان سنة (٧٨٢هـ)، ودفن بمقابر الصوفية جوار شيخ الإسلام ابن تيمية. قال المصنِّفُ: «وَوَلِيتُ بعده المشيخةَ الكبرىٰ في التاريخ المذكور».

قلت: له كتاب: «طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم»، مطبوع، بتحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية ـ صيدا بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

❁ مصادر ترجمته:

الرد الوافر، (ص ١١٠)، وغاية النهاية، (٢/٤٨٢ ـ ٤٨٣)، وجامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٣٠)، والدرر الكامنة، (٣/٢٤٠)، وإنباء الغُمر، (١/٢٢٥)، ووجيز الكلام في الذيل علىٰ دول الإسلام للسخاوي، (١/٢٥٢)، وطبقات المفسرين للداوودي، (١/٣٧١)، وشذرات الذهب، (٨/٤٧٤).

---

(١) الرد الوافر، (ص ١١٠).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه رواية واحدة، رقم (٨١) إلىٰ قراءة حمزة.

طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

ساق المؤلف إسناده عنه إلىٰ قراءة حمزة الزيات، عن جعفر الصادق، وهو إسناد مشهورٌ، وقد أبنت عن رجاله هناك. وأبان هناك عن زمن القراءة ومكانها، فقال: «بدمشق المحروسة، سنة سبع وسبعين وسبعمئة [٧٧٧هـ]».



٢٦ـ محمد بن عبد الرحمن بن علي الحنفي، ابن الصائغ (٧٠٤ـ٧٧٦هـ):

ترجَم له المصنِّف ترجمةً مستوفاة في كتابه في طبقات القراء: غاية النهاية، (٢/١٦٣ ـ ١٦٤)، وفيما يلي أهمّ ما فيها، ثم أورد مصادرَ ترجمته:

هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن. الإمام العلامة شمس الدين بن الصائغ الزمردي الحنفي. وُلِد (٧٠٤هـ).

قرأ القراءات إفرادًا وجمعًا للسبعة والعشرة علىٰ الشيخ تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ، ثم العربية علىٰ الشيخ أبي حيان، وأخذ المعاني والبيان عن الشيخ علاء الدين القونوي، والقاضي جلال الدين القزويني. قال ابن الجزري: «ومهر في العلوم ودقّق وتقدم في الأدب، وبالجملة لم يكن في زمنه حنفيٌّ أجمع للعلوم منه ولا أحسن ذهنًا وتدقيقًا وفهمًا وتقريرًا وأدبًا».

ورحل إلىٰ دمشق في سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، حين كان القونوي

قاضيًا بها، فسمع من الحجَّار والمزي والبرزالي وغيرهم، وتصدَّر للعربية والإقراء بالجامع الأموي، وقرأ عليه الشاطبيةَ ابنُ اللبان وغيره، وعاد إلىٰ القاهرة فتصدر للتدريس وتفسير العلوم ولم يكن له تفرُّغٌ للقراءات.

وقال المصنِّف في غاية النهاية: فقرأتُ عليه ختمةً جمْعًا بالقراءات السبع بمضمَّن الشاطبية والتيسير والعنوان في تلك السنة [٧٦٩هـ]، ثم رحلتُ إليه الرحلة الثانية سنة إحدىٰ وسبعين [٧٧١هـ] فقرأتُ عليه جمعًا للسبعة وللعشرة بمضمن عدة كتب حسبما في إجازته من الصائغ.

وقد قرأ عليه المصنِّف غيرَ كتاب، وختم بمضمنها، وبالتتبع من كتاب النشر، وقفت علىٰ قراءته بمضمن كتاب التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري الشافعي (ت: ٤٧٨هـ)، والوجيز لابن يزداد (ت: ٤٤٦هـ)، والإيجاز لسبط الخياط، والكامل للهذلي[١].

وقد ذكر ابن الجزري[٢] قصةَ التقائه بهذا الشيخ في رحلته الأولىٰ إلىٰ مصر سنة (٧٦٩هـ)، وكيف أنّه تمنّع عليه أول الأمر، ثم قرأ عليه حتىٰ ختم بالسبع والعشر، وسار به إلىٰ الإمام الجمال الإسنوي وأشهده علىٰ ذلك، ودعيا له بطول العمر، في قصة لطيفة، ذكرناها في ترجمة المصنِّف.

وذكر المصنِّف أيضًا قصة ختمةٍ ختمها عليه، في فترة وجيزة. فقال: «ولما رحلتُ أولًا إلىٰ الديار المصرية وأدركني السفر؛ كنتُ قد وصلت في ختمةٍ بالجمْع إلىٰ سورة الحِجْر علىٰ شيخنا ابن الصائغ، فابتدأت عليه من أول الحِجْر يوم السبت، وختمتُ عليه ليلة الخميس في تلك الجمعة، وآخر ما كان بقي لي

(١) انظر: النشر، (١/٧٨، ٨٠، ٨٣، ٩١)، علىٰ التوالي.
(٢) انظر: غاية النهاية، (٢/١٦٤).

من أول الواقعة فقرأته عليه في مجلس واحد»[(١)].

توفي في ثالث عشر شعبان سنة (٧٧٦هـ).

❉ مصادر ترجمته:

ذكره المصنّف في الطبقة الخامسة عشر في منجد المقرئين، (ص ٦١)٠، غاية النهاية، (٢/١٦٣)، ذيل العبر، (٢/٣٧٧ ـ ٣٧٨)، وإنباء الغمر، (١/٩٥)، والدرر الكامنة، (٥/٢٤٨)، وبغية الوعاة، (١/١٥٥)، وحسن المحاضرة، (١/٤٧١)، وطبقات المفسرين للداوودي، (٢/١٨٥)، وشذرات الذهب، (٨/٤٢٧)، وذيل التقييد، (١/١٥٢)، وتاج التراجم، (ص ٢٦٦)، والفوائد البهية للكنوي، (ص ١٧٥).

❉ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه رواية واحدة، رقم (٨٠) إلىٰ قراءة عاصم، عن حفص عنه.

❉ طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

ساق المؤلف إسناده عنه إلىٰ قراءة حفص عن عاصم، وهو إسناد مشهورٌ، وقد أبنت عن رجاله هناك.



(١) النشر في القراءات العشر، (٢/١٩٨)، وذكر القصةَ نفسِها في منجد المقرئين، (ص: ١٣).

رابعًا: الشيوخ المبهَمُون

روىٰ المصنِّف عن مشايخَ أبهمهم، ووصفهم بالثقات، وذلك في أربعة مواضع، وقد ذكر في عامة المواضع بعضًا منهم، وأبهمه بالكلية في موضع.

[١] الموضع الأول: في الحديث رقم [٣١]، وقال فيه: «أخبرنا غير واحد من الثقات مشافهةً عن أحمد بن هبة الله الدمشقي وغيره»، وساق بإسنادِه حديثًا إلىٰ مسند أبي يعلىٰ الموصلي.

قال: (غير واحد من الثقات، عن أحمد بن هبة الله ابن عساكر الدمشقي، عن أبي رَوْح عبد المعِزّ، عن زاهر، عن أبي سعد الكَنْجَرُوذِي، عن أبي عمرو بن حمدان، عن أبي يعلىٰ الموصلي).

رقم [٣١].

وهذا الإسناد إلىٰ مسند أبي يعلىٰ الموصلي، معروفٌ، كل رجلٍ من رجاله معروفٌ بالأخذ عن شيخه، ومعروف بتحمُّل مسند أبي يعلىٰ، كما أبنت في تراجم الرجال في هذا الحديث هناك، وأبو عمرو بن حمدان من أشهر رواة مسند أبي يعلىٰ، ومن طريقه يُروىٰ في أغلب أسانيده(١)، ولذا قال الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ١٣٧): «مسند أبي يعلىٰ الموصي رواية أبي عمرو بن حمدان»، وساق أسانيده إليه، وهي تلتقي من طريق: زاهر، عن الكنجروذي،

(١) لمسند أبي يعلىٰ الموصلي رواية أخرىٰ من رواية الحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المقرئ، قال الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ١٣٨): «وَهُوَ أوسع من رِوَايَة ابْن حمدَان»، وساق إسناده إليه.

عن أبي عمرو بن حمدان، عن أبي يعلىٰ، انظر: (ص: ١٣٨)، وساق الروداني إسنادَه إلىٰ أبي يعلىٰ بأتمّ من هذا من طريق: أبي الفضل أحمد بن هبة الله ابن عساكر ـ شيخ شيخ المصنِّف ـ إلىٰ ابن حمدان به، في صلة الخلف، (ص: ٣٥٢)، ولكنه من طريق تميم بن أبي سعيد الجرجاني، بدل زاهر السرخسي، عن الكنجروذي.

وهذا الشيخ: أبو الفضل أحمد بن هبة الله بن أحمد بن محمد ابن عساكر الدمشقي، شرف الدين، (ت: ٦٩٦هـ) حدَّث عنه جماعةٌ من شيُوخ المصنِّف.

فمنهم: **عُمَر بن الحسن ابن أَمِيلة**: قال الفاسي في ترجمة ابن عساكر المذكور: «وحدَّث، سمِعَ منه ابن أَمِيلة عمر بن حسن بن مزيد»، وذكره ضمن شيوخه في ترجمته[١]. وابن أَمِيلة من أخصِّ شيوخ المصنِّف وأعلاهم، راجع ترجمته رقم (١١)، وقد ذكر في النشر أنه قرأ عليه الغاية لابن مهران، عن ابن عساكر[٢].

ومنهم: **محمد بن عبد الله الصفوي الهندي**: فقد ذكر المصنف الشرفَ ابن عساكر ضمن شيوخ الصفوي في ترجمته له[٣]، وكذا الفاسي[٤]، وقد حدّث المصنِّف في النشر، عن الصَّفوي بكتاب الغاية لابن مهران، عن الشرف ابن عساكر[٥]. والصفوي تقدمت ترجمته رقم (١٥).

(١) ذيل التقييد، (١/٤٠٦)، (٢/٢٣٧)، علىٰ التوالي.
(٢) النشر، (١/٨٩).
(٣) غاية النهاية، (٢/١٩١).
(٤) ذيل التقييد، (١/١٤٦).
(٥) النشر في القراءات العشر، (١/٨٩)، وذكر ذلك في غاية النهاية أيضًا في الموضع نفسه من ترجمته.

ومنهم: **أحمد بن الحسين** بن سليمان بن فزار، **أبو العباس الكفري الحنفي**، قاضي القضاة، (ت: ٧٧٥هـ): قال المصنِّف: «روىٰ لنا القراءات إجازةً عن أحمد بن هبة الله بن عساكر»(١)، وذكر في النشر أنه قرأ عليه الغاية لابن مهران عن ابن عساكر المذكور(٢)، وروىٰ عنه في النشر حديثًا إلىٰ الإمام الحليمي، وإسناده عن أبي الفضل بن عساكر، إلىٰ الكنجروذي(٣).

ومنهم: **عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم ابن جماعة الشافعي**، قاضي القضاة، (ت: ٧٦٧هـ): قال الفاسي: «وحضر بدمشق علىٰ مسندها أحمد بن هبة الله بن عساكر جزء البيتوتة»(٤). وقد روىٰ عنه المصنِّفُ في عواليه الحديثَ التاسع والعشرين، إجازةً، عن أبي الفضل ابن عساكر، فساق إسنادَه إلىٰ أبي سعد الكنجروذي.

وهذا السياق والذي قبله سياقٌ مشابِهٌ للذي معنا في هذا الإسناد إلىٰ أبي سعد الكنجروذي.

فيَغْلُب أن يكون هذان الشيخان من جملة الشيوخ الثقات الذين حدثوه عن الشرف ابن عساكر، لأنه روىٰ عنهما عنه بسياقة قريبةٍ كما نبَّهنا، ولأنه روىٰ عنهما عنه أحاديثَ، أما روايته التي وقفتُ عليها من طريقه عن ابن أميلة والصفوي ففي القراءة. وهذا كله علىٰ الاحتمال، فإن ابن أميلة والصفوي كليهما تحمَّل عن ابن عساكر المذكور الحديثَ أيضًا كما نقلنا، ويحتمل أن يكون الجميعُ وغيرهُم مقصودين بالشيوخ الثقات في هذا الإسناد.

(١) غاية النهاية، (٤٨/١).
(٢) النشر في القراءات العشر (٩٠/١).
(٣) المرجع نفسه، (٤٥٣/٢).
(٤) ذيل التقييد، (١٣١/٢).

[٢] الموضع الثاني: في الحديث رقم [٤٨]، وقال فيه: «وأخبرنا الثقاتُ من شيوخنا، ومنهم أبو العباس أحمد بن عبد الكريم إذنًا»، وساق حديثًا طويلًا من أمالي أبي الحسين بن بِشران. فصرَّح من هؤلاء الثقات: بالبعلبكي، وقد تقدمت ترجمتُه رقم (٤)، وبيان الطريق إلىٰ أمالي ابن بِشران.

[٣] الموضع الثالث: في الحديث رقم [٦٨]، وقال فيه: «أخبرنا به جماعةٌ من شيوخِنا الثقات، منهم: أحمد بن محمد بن الحسين البناء، وأحمد بن إسماعيل بن أبي عمر، ومحمد بن موسىٰ بن سليمان الأنصاري، مشافهةً من كلٍّ منهم»، وساق حديثًا إلىٰ الترغيب والترهيب لِقِوام السُّنة. فذكر هؤلاء الثلاثة الذين ترجمناهم في شيوخه: ابن النجم رقم (٢)، والبنا رقم (٥)، وابن الشيرجي رقم (٢٠)، وقد تقدَّم بيانُ الطريق إلىٰ الترغيب والترهيب لِقِوام السُّنَّة.

[٤] الموضع الرابع: في الحديث رقم [٧٠]، (٥٠).

وقد ساق المصنفُ هذا الحديثَ [٧٠] أولًا (٥٠)، عن محمد بن حيدر بن حيدر، انظر ترجمته رقم (١٤)، وهو قرينه، وقد وصفه بقوله: «صاحبنا». وقد روىٰ عن ابن حيدر المذكور، عن الفيروزابادي صاحب القاموس، عن الفارقي، عن الغرَّافي. وقد شرحنا هذا الإسنادَ في موضعه هناك.

ثم حوَّل الإسناد، فرواه قائلًا: «وأخبرني الثقاتُ، عن الغرَّافي»، فساقه.

وعلّة هذا التحويل واضحة، وهي طلب العلو، فقد روىٰ المصنفُ هذا الحديثَ، نازلًا، عن قرينه الحيدري المذكور، عن الفيروزبادي، عن الفارقي، عن الغرَّافي. فأراد أن يتوصل إلىٰ الغرافي عاليًا درجتين، بحيث يساوي شيخَ

شيخِهِ ـ الفارقي ـ فيه ويقارِنُه.

والغرَّافي السكندري قديمٌ، توفي (٧٠٤هـ)، وتوصّل إليه المصنِّف بهذه الرواية التي فيها إبهام. وقد ذكر الفاسي في جملة من أخذ عن الغرافي: الذهبي[(١)]، وهو شيخ شيخ المصنِّف، فمن المعروف أن من شيوخ المصنف: أبا هريرة ابن الذهبي، انظر ترجمته (٨)، فالغالب أن حديثَه عن الغرافي عنده، ولكن لو روىٰ عنه المصنف عن أبيه عن الغرافي لكان أنزل مما روىٰ هاهنا بدرجة، إذ قد روىٰ عن شيوخه عن الغرافي مباشرة، فيكون قد قارنَ فيها الذهبيَّ أيضًا.

وللمصنِّف جماعةٌ من الشيوخ القدماء، الذين يتأتّىٰ له أن يصل بهم إلىٰ الغرَّافي (ت: ٧٠٤هـ) مباشرة.

علىٰ رأسهم: شيخه ابن أَميلة، فقد وُلد (٦٧٩هـ)، وتوفي (٧٧٨هـ)، فهو قديمٌ جدًّا ومعمَّر، ومشيخته قديمة، سمع الشرف ابن عساكر (ت: ٦٩٩هـ)، والفخر ابن البخاري، والطبقة، وسمع منه القدماء وذكروه في معاجمهم، منهم الذهبي، انظر ترجمته (١١)، فاحتمال روايته عن الغرافي (٧٠٤هـ) راجح جدًّا، بل يكاد يكون متأكِّدًا.

وكذا: شيخه أبو الثناء محمود بن خليفة المنبجي، فقد وُلد قديمًا وتوفي (٧٦٧هـ)، وهو قديم مُعمَّر، فقد أخذ عنه الحافظ البرزالي، والذهبي، وتوفيا قبله[(٢)]، وسمع الشرف ابن عساكر، وابن الصواف، وجماعة من القدامىٰ[(٣)]،

(١) انظر: ذيل التقييد، (٢/١٧٨).

(٢) انظر: هامش مستدركات العثيمين علىٰ السحب الوابلة، (٣/١١١٥).

(٣) انظر: ذيل التقييد، (٢/٢٧٤).

وقد روىٰ عنه المصنف في عواليه، الحديث التاسع والثلاثين، قال: «إجازةً إن لم يكن سماعًا»، وروىٰ عنه المسلسل بالأولية، وقال: «يوم الأحد العاشر من صفر سنة سبع وستين وسبعمئة [٧٦٧هـ] بمنزله من الديماس داخل دمشق المحروسة وهو أول حديث سمعته منه»، ثم وقفتُ في مشيخة الذهبي علىٰ نصٍّ: «وسمع بالإسكندرية من الغرَّافي»[(١)]، فتأكّد ذلك.

وكذا: ابن الشِّيرجي، فقد وُلد (٦٨٢هـ)، وتوفي (٧٧٠هـ)، فهو قديم معمَّر، وقد ذكروا أنه أجاز له جماعة، انظر ترجمته (٢١)، فاحتمال روايته عن الغرافي وارد غالب.

وكذا ابن هَبَل الدقاق، فقد ولد (٦٨٣هـ)، وتوفي (٧٧٩هـ)، فهو قديم معمر، انظر ترجمته، (٧).

وكذا: ابن قاضي الجبل، فقد ولد (٦٩٣هـ) وتوفي (٧٧١هـ)، فهو قديم، وقد أجاز له أبو الفضل الشرف ابن عساكر (ت: ٦٩٩هـ)، والقواس عمر بن عبد المنعم (ت: ٦٩٦هـ)، وهو صغير جدًّا، انظر ترجمته (٣)، فاحتمال أن يتحمل عن الغرَّافي (٧٠٤هـ) قوي، وهو أمكن من حيث التاريخ من تحمله عن الشرف ابن عساكر وعمر القواس كما ترىٰ.

وكذا: أحمد بن عبد الكريم البعلبكي، فقد وُلد (٦٩٦هـ) وتوفي (٧٧٧هـ)، فهو قديم، وقد أجاز له أبو الفضل ابن عساكر، والقواس أيضًا، انظر ترجمته (٤)، فيُقال فيه ما سبق في ابن قاضي الجبل.

وكذا: الشَّريشي، فقد وُلد (٦٩٤هـ)، وتوفي (٧٦٩هـ)، وقد سمع

(١) معجم الشيوخ الكبير للذهبي، (٢/٣٢٨).

القواس والشرف ابن عساكر أيضًا، انظر ترجمته (١٣)، فيُقال فيه ما سبق.

وكذا الصفوي، فقد وُلد (٦٩٤هـ)، وتوفي (٧٧٦هـ)، وقد أُحضِر على الشرف وأجاز له القواس، انظر ترجمته (١٥)، فيقال فيه ما سبق.

ففي الجملة: يقال في جميع شيوخ المصنِّف القدماء، الذين روىٰ عنهم في عواليه، والذين تحمّلوا سماعًا او إجازة عن الشرف أبي الفضل ابن عساكر، وعمر القواس، وتلك الطبقة: إن احتمالَ تحمُّلهم عن الغرَّافي؛ مُتَّجِه، فهو من شيوخ الإسناد المعروفين، وقد ذكره الذهبي وأثنىٰ عليه، وتحمل عنه وسمع منه، فهو معروف.

هذا في شيوخ المصنِّف القدماء الذين روىٰ عنهم مشافهةً ـ أو مشافهة وإجازة معًا ـ. أمّا إذا ارتفعنا لأعلىٰ ما عنده مطلقًا، وما ساوىٰ فيه شيوخَه، فهما: أبو الفتح الميدومي (٦٦٤ ـ ٧٥٤هـ)، وابن الخباز (٦٦٧ ـ ٧٥٦هـ) وهو خال جدِّه، روىٰ عنه إجازة، ثم وَجَد حضورَه عليه، كما ذكر في ترجمته. وكلاهما من شيوخ شيخِه العراقي، ساواهم فيه ـ بل الميدومي أعلىٰ ما عند العراقي ـ.

وقد روىٰ المصنِّفُ عن الأول ـ إجازةً ـ في عواليه، الحديث الأول والثالث. وروىٰ عن الثاني فيها، الحديث السادس والعشرين، والسابع والعشرين، والثالث والثلاثين، وغيرها. وقال في السابع والثلاثين: «وأنبأنا المشايخ الثقات ومنهم أبو عبد الله محمد بن موسىٰ الأنصاري»، فروىٰ عن الفخر ابن البخاري. وقال في موضع آخر: «وأنا آخر من يروي عنه، إجازةً».

فهذان الشيخان أيضًا يُحتمل أن يكونا من جملة المقصودين بذلك

الإبهام، وتحملهم عن الغرَّافي سماعًا أو إجازةً قويّ.

وقد ذكر المصنِّف في ترجمة: أحمد بن عبد العزيز بن يوسف، ابن يغمور الحراني القاهري نزيل حلب، الشهير بابن المرحّل (ت: ٧٨٨هـ): «أجاز له يحيىٰ بن الصواف، والغرَّافي»، ثم قال: «وكتب إليَّ بالإجازة من حلب مرّات»(١).

فهذا الشيخ مثلًا يدخل في المشايخ الثقات المبهمين قطعًا، فقد أجاز للمصنّف، وأجاز له الغرَّافي، فروايته عنه بالإجازة عن الإجازة حاصلة(٢).

قلت: وقد عبَّر المصنِّف في هذا الحديث بقوله: «أخبرني»، ولم يقل «أنبأني»؛ فهذا أقرب أن يكون في السماع أو القراءة، وإن شاع في العرض علىٰ الشيخ، أما «أنبأ» فهي التي شاعت عند المتأخرين في الاستعمال في الإجازة(٣). وإن كان استعمال «أخبرني» في الإجازة جائز عند جماعة من المحدثين المتقدمين والمتأخرين، بل توسَّع بعضهم إلىٰ «حدثني»، لكنه خلاف الأصل، ثم إنه غير معهود عند المصنِّف، بل كثيرًا ما يقرِن «أنبأ» بقوله: «إجازةً»، وهذا الأحسن والأحوط. وعلىٰ ذلك فيرجُح أن يكون مرادُه بالثقات المبهمين في هذا الحديث الشيوخ القدماء المذكورين أولًا، وليس من يروي عنه بالإجازة محضًا، كالميدومي، وابن الخباز ـ وإن كان مع الإجازة أُحضِر

---

(١) غاية النهاية، (١/٦٩).

(٢) يمنع بعض المحدثين من الرواية بالإجازة عن الإجازة لضعفها، منهم عبد الوهاب الأنماطي شيخ ابن الجوزي، وحكاه أبو علي البرداني عن بعضهم، ولكن انتصر أغلب المحدثين لصحتها، انظر: فتح المغيث، (٢/٢٧٢)، وقد انتهض المصنفُ للدفاع عنها وتصحيحها في عواليه، وناقش وبحث، وسمَّاها: «الإجازة المركّبة»، انظر: [ق ٩أ ـ ١٠ أ].

(٣) انظر: فتح المغيث، (٢/١٦٣ ـ ١٦٤، ٣٠٨ ـ ٣١١)، والغاية في شرح الهداية، للسخاوي علىٰ منظومة المصنف في أصول الحديث، (ص: ١٩٩).

عليه ولكنه في حكم الإجازة إذ كان دون العقل(١) ـ.

وختامًا: فالظاهر أن علة الإبهام في هذه المواضع كلها: انتشار تلك الرواية ودُرُوجُها، وحصولها للمصنف، ومما يوضح ذلك حكايته في رقم [٦٨] المذكورة سابقًا، فقد روىٰ عن شيوخه الثقات، ثم صرَّح بثلاثة منهم دفعةً، فهذا يدل علىٰ أن مرادَه أساسًا كثرة حصول هذه المرويات لديه، وكما تبيَّن لنا، فإن جميعَ المواضع التي أبهم المصنِّفُ فيها شيوخَه؛ وجدنا أن حديثَ شيخِ شيوخِهِ فيه حاصل لديه من شيوخٍ كثيرين. ويحتمل ـ علىٰ قلة ـ أنه لم يكن لديه جميعُ سماعاته حين أضاف هذه النصوص إلىٰ الكتاب وهو يصنِّفه، فأبهمهم احتياطًا بدلَ التصريح ببعضهم ظنًّا. علىٰ أننا نجد هذا الإبهام في مصنفات الشيخ الأخرىٰ المحررة كالنشر، وكذا في عواليه العُشارية الأربعين، مرارًا كثيرة، فيذكر الشيخَ ويقول: «وآخرين»، أو يقول: «وغيره أو وغيرهما أو وغيرهم»، ويقول: «متفرقين»، وهذا يدل أن كثيرًا من شيوخه كانت مشيختهم متشابهة، فقد تحمَّلوا عن مُسنِدِي العصر، كالفخر البخاري والميدومي والخبّاز والذهبي والمزي ونحوهم. فيبدو أن الاحتمال الأول أولىٰ وأنه من التفنن ورفاهية المحدثين في صنعتهم. أو يكون أبهمهم في بعض المواضع لغرضٍ آخر، والعلم عند الله.



(١) ومع ذلك، فلعله بسبب هذا الإحضار الذي عثر عليه المصنف، فقد عبر عن روايته عنه في العوالي بـ«أخبرنا»، لكنه أردف ذلك في عامة المواضع بقوله: «إجازةً».

خامسًا: الظواهر الإسنادية

يمكن استفادة بعض الظواهر الإسنادية والحديثية ـ وغيرها ـ مما تقدّم من مشيخة المصنف:

١ ـ بلغ عددُ من روىٰ عنهم المصنِّف ستّةً وعشرين (٢٦) شيخًا: اثنان وعشرون من الرجال، وشيختان من النساء، وشيخان في القراءات. وتتبعنا المبهمين فحَقَّقنا هويّاتهم علىٰ قدر الطاقة، ونبّهنا علىٰ المشترك والالتباس الواقع في الأنساب والكنىٰ.

٢ ـ يغلب علىٰ شيوخ المصنِّف: الشاميّون والمصريون، مع ورود شخصيات فارسية الأصل (كالفيروزآبادي ـ وأخذ عن قرينه حيدر الحسيني في شيراز لكن أصله شاميّ أيضًا). وقد تنوّعت مذاهبهم بين الحنابلة والشافعية والحنفية، ولم نقف في هذا الكتاب علىٰ شيخٍ مالكيّ له (وقد روىٰ عن ابن عرفة خارج هذا الكتاب).

٣ ـ حضورُ النساء بيّن في هذه المشيخة، وقد ذكرنا منهن شيختين، هما زينب العجمية وست العرب، وفيه دلالة علىٰ استدامة السماع من المحدِّثات في هذا الطور.

٤ ـ يظهر تَفنُّنُ المصنّف، علىٰ عادة أهل الحديث، في تسمية الشيوخ بوجوهٍ من لَقَبٍ ونِسبةٍ وكُنية، وذلك لإكثاره من الرواية عن بعضهم، لاسيما الصلاح المقدسي؛ وقد نبّهنا علىٰ مواضع اختلاف العبارة واتّحاد المسمّىٰ،

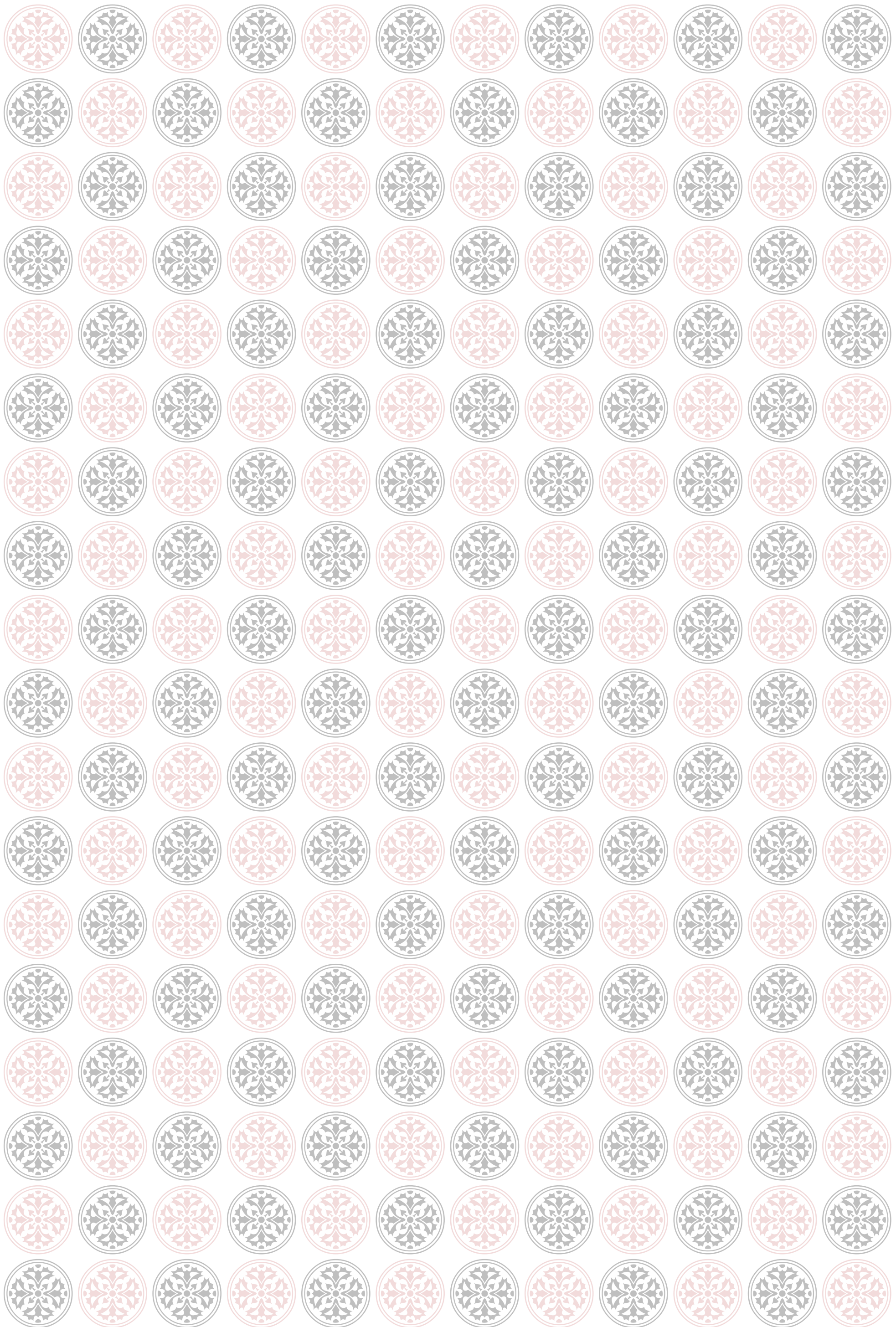
وبصفة عامة فقد عينّا جميع مشايخه في سياق التحقيق، وأحلنا على الترجمة في المشيخة المفردة.

٥ ـ يتقدّم من مشايخه في كثرة الرواية عنه صلاحُ الدين ابن قدامة، ويليه جماعةٌ منهم ابنُ أميلة وابنُ هَبَل؛ ويبدو مدار التحديث في القرنين السابع والثامن حول الفخرِ بنِ البخاري ومن اتّصل به، بما يكشف عن شبكةٍ إسناديةٍ كثيفة في الحواضر الكبرى للعالم الإسلامي.

٦ ـ صيغُ التحمُّل الغالبة السماع والمشافهة والقراءة، وتَرِد الإجازةُ خاصّةً عند تعذّر اللقاء. ويصرّح المصنّف أحيانًا بمكان التحديث وزمانه، من منازل ومدارس، وفي ذلك شواهد على انتشار المدارس والأوقاف والخوانق ومواضع السماع والإقراء وازدهارها في بلاد الشام في عصره.

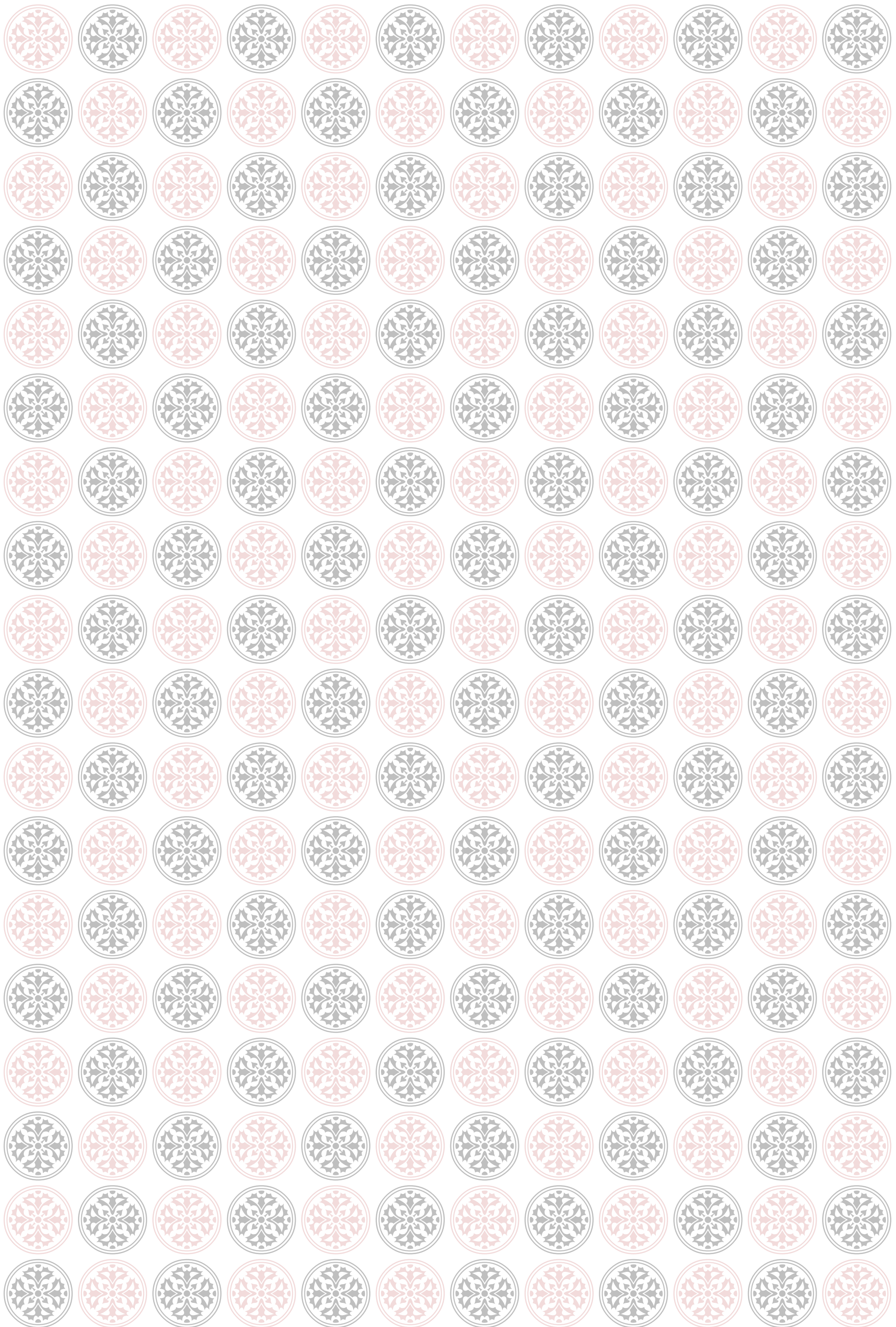
٧ ـ يلوح قصدُ طلب العُلُوّ في انتقاء الشيوخ وطرق التحمّل، ويتصرّف المصنّف تصرّفَ المحدّثين في تحرير الأسماء، وتقييد مجالس الرواية، وجمع طرق الشيخ الواحد، وتطريق الحديث، وحرصه على تنويع مصادر الرواية، وقد بينّا هذا أيضًا في الكلام على منهج المصنف في كتابه في قسم الدراسة، وبالجملة فأعلى شيوخه في الرواية: ابن الخبّاز، خال جدِّه، روى عنه إجازةً، وأُحضِر عليه صغيرًا، وأبو الفتح الميدومي إجازة عامة، والصلاح المقدسي، وابن أَمِيلة، وأحمد بن إسماعيل المقدسي ابن النجم، وابن قاضي الجبل، وابن البنا، وابن هبل، وابن الشيرجي المعمَّر، وأبو الثناء المنبِجِي، وزينب العجمية، وقد روى عنهم جميعًا في هذا الكتاب إلا ابن الخباز، والميدومي، فقد روى عنهما في عواليه العشارية فقط.





ثالثًا

النصّ المحقَّق



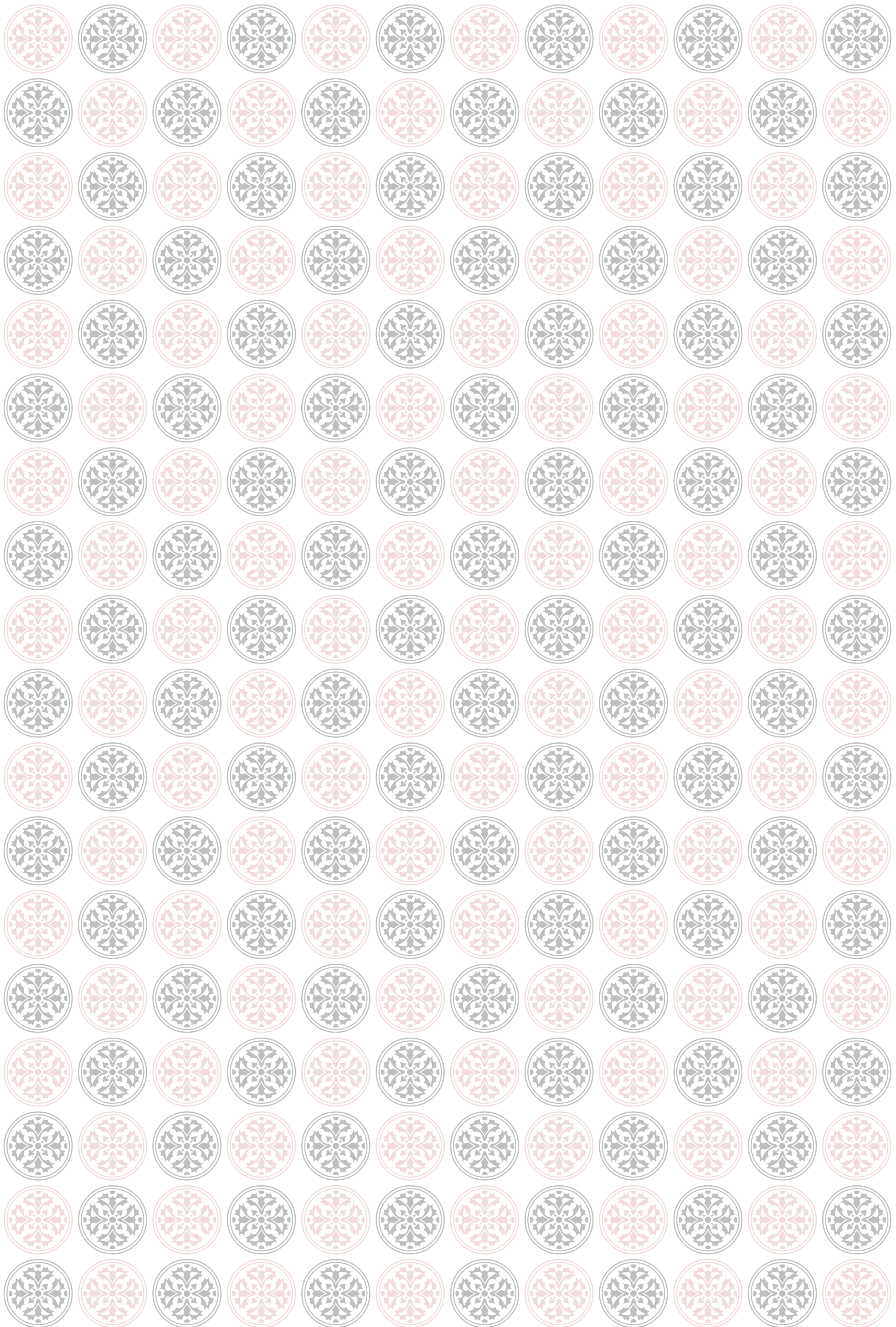
أَسْنَى المطَالِبِ

فِي مَنَاقِبِ أَمِيرِ المؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

لِلْإِمَامِ الحافِظِ المُقْرِئ

شَمْسِ الدِّينِ ابْنِ الجزَرِيِّ

(ت: ٨٣٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ



بسم الله الرحمن الرحيم

[خُطبَةُ الكِتَابِ](١)

رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ يَا كَرِيمُ

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ شَيْخُ الْقُرَّاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ قَاضِي الْقُضَاةِ(٢):

---

(١) ما بين المعقوفين مزيدٌ من لفظي، وكذا سائر ما يرد من عناوين بين معقوفين.

(٢) وَلِيَ المصنِّفُ رحمه الله القضاءَ، وكان قاضيًا في أكثر من بلد، كدمشق ـ يسيرًا ـ، وشيراز، وغيرها من نواحي البلاد التيمورية، كما بينّا في ترجمته، ولذا أطلق عليه بعضُ مَنْ ترجمه أنه: «قاضي القضاة»، أو «قاضي الممالك».

التلقب بقاضي القضاة

وقد اختلف الفقهاءُ في إطلاق «قاضي القضاة» ونحوه، حيث ألحقه بعضُ العلماء بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن أخنع اسمٍ عند الله رجلٌ تسمَّىٰ: مَلِكَ الأَمْلاك»، متفق عليه من حديث أبي هريرة، رواه البخاري، (٦٢٠٦)، ومسلم، (٢١٤٣)، واللفظ له. فذهب بعضُ العلماء لحرمة مثل هذه الألقاب لما فيها من المبالغة المنهي عنها في الإطراء، انظر: دليل الفالحين، (٨/٥٤٢)، ومثله: أقضىٰ القضاة ـ وأول من تلقّب به الماوردي وكان قد منع جوازَ تلقيب ملك عصره بملك الملوك، فأنكر عليه ذلك اللقبَ الصيمريُّ وأبو الطيب الطبري. معجم الأدباء، (٨/٥٢ ـ ٥٣)، وطبقات الشافعية للسبكي، (٧/٢٢٨)، واستقبحه الزمخشريُّ في الكشاف، في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، فتعقبه ابن المنيّر بحديث: «أقضاكم عليّ»، بأنه لا مانع منه إذا أريد به إقليم معيَّن أو زمان معيّن، وتعقبه العَلَمُ العِرَاقيُّ وصوّب كلامَ الزمخشري. ومال ابنُ أبي جمرة للمنع أيضًا. وقد تُلُقِّب به في الشرق منذ قديم، فتلقَّب به أبو يوسف يعقوب القاضي صاحب أبي حنيفة. قال الحافظ: «وقد سَلِم أهلُ المغرب من ذلك، فاسم كبير القضاة عندهم قاضي الجماعة»، فتح الباري لابن حجر (١٠/٥٩٠ ـ ٥٩١)، وانظر: تفسير الكشاف، (٢/٣٩٨)، وطرح التثريب، (٨/١٥١)، وزاد المعاد، (٢/٣١١)، وسبل السلام، (٢/٥٤٣).

وعند الشافعية نقل ابنُ حجر الهيتمي عن الأَذْرَعي نقلَه تحريم قاضي القاضي عن بعض الأصحاب ـ هو أبو الطيب ـ، ولكن تعقبه وقال: حِلّه محتمل لإطباق العلماء علىٰ التسمِّي به، فقال الزيادي من المتأخرين إن المعتمد الكراهة، انظر: نهاية المحتاج وحاشية الشرواني،=

شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدٌ أَبُو الْخَيْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ[(١)] الْجَزَرِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، أَبْقَاهُ اللهُ لِلْمُسْلِمِينَ[(٢)]:

الْحَمْدُ للهِ عَلَىٰ أَنْ هَدَانَا لِدِينِ الْإِسْلَامِ، وَوَفَّقَنَا لِسُنَّةِ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، وَحَبَانَا بِمَحَبَّةِ[(٣)] أَهْلِ بَيْتِهِ الْكِرَامِ، وَصَحَابَتِهِ نُجُومِ الْهُدَىٰ الْأَعْلَامِ، عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ[(٤)] أَفْضَلُ صَلَاةٍ وَأَكْمَلُ سَلَامٍ، إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامِ[(٥)]، نَدَّخِرُهَا أَمَانًا لِلْفَزَعِ الْأَكْبَرِ فِي[(٦)] هَوْلِ ذَلِكَ الْمَقَامِ، وَبَعْدُ؛

فَهَذِهِ أَحَادِيثُ مُسْنَدَةٌ، مِمَّا تَوَاتَرَ وَصَحَّ وَحَسُنَ مِنْ أَسْنَىٰ مَنَاقِبِ الْأَسَدِ الْغَالِبِ، مُفَرِّقِ الْكَتَائِبِ، وَمُظْهِرِ الْعَجَائِبِ، لَيْثِ بَنِي[(٧)] غَالِبٍ[(٨)]، أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ

= (٣٧٤/٩) ونفىٰ الحرمةَ الشيخُ زكريا الأنصاري، انظر: منحة الباري، (٢٩٠/٩)، وكذا ابن مفلح من الحنابلة في الفروع، (١٠٥/٦) لعدم التوقيف، ووجود الفارق، وذكر بعض المالكية الكراهة، انظر: الذخيرة للقرافي، (٣٣٨/١٣).

(١) مطموسة في الأصل.

(٢) في ط الأميني (ص: ٤٥) هنا: «فسَح الله في مُدَّتِه، وأعاد من بركاته».

(٣) في طبعة الأميني: «لمحبة».

(٤) «عليهم» ساقطة من طبعة الطنطاوي، ومثبتة في طبعة الأميني.

(٥) كذا في الأصل، وفي طبعة طنطاوي (ص: ١١)، والأميني (ص: ٤٥): «القيامة»، والمثبت هو الصواب، والموافق للسجع.

(٦) كذا في الأصل، وفي طبعة الأميني: «من».

(٧) في الأصل، وطبعة طنطاوي: «بن»، والمثبت هو الصواب، وكذا في طبعة الأميني.

(٨) هو غالب بن فهر بن مالك. قال ابن حزم: «وهم [أي: ولد فهر بن مالك] قريش، لا قريش غيرهم؛ ولا يكون قريشيٌّ إلا منهم، ولا من ولد فهر أحدٌ إلا قريشي. ولد فهر بن مالك: غالب، وفيه البيت والعدد، نعني بالبيت حيث ما ذكرناه الشرف، وبالعدد الكثرة»، جمهرة أنساب العرب، (ص: ١٢). وفهر هو الملقب بقريش، وإليه تنتسب القبيلة، وبين النبي ﷺ وفهر عشرة آباء، غالب هو عاشرهم. وغالب هو الأب العاشر لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه أيضًا. انظر: الروض الأنف، (٢٦/١ ـ ٤٢).

أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ ورَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ. أَوْرَدْتُهَا بِمُسَلْسَلَاتٍ مِنْ حَدِيثِهِ، وَبِمُتَّصِلَاتٍ مِنْ رِوَايَتِهِ وَتَحْدِيثِهِ، وَبِأَعْلَىٰ إِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَيْهِ؛ مِنَ الْقُرْآنِ وَالصُّحْبَةِ وَالْخِرْقَةِ(١) الَّتِي اعْتَمَدَ فِيهَا أَهْلُ الرِّوَايَةِ عَلَيْهِ، نَسْأَلُ اللهُ تَعَالَىٰ أَنْ يُثِيبَنَا عَلَىٰ ذَلِكَ وَيُقَرِّبُنَا بِهِ لَدَيْهِ.

[كَثْرَةُ مناقِبِ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

[١] أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ مِنْ شُيُوخِنَا الثِّقَاتِ، مِنْهُمُ: الْقَاضِي عِزُّ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَىٰ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْصَارِيُّ(٢) رَحِمَهُ اللهُ، فِيمَا شَافَهَنَا بِهِ بِدَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ دَاخِلَ دِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ(٣)، عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيِّ(٤)، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْفُتُوحِ أَسْعَدُ بْنُ مَحْمُودٍ [٢/أ] الْعِجْلِيُّ(٥) فِي كِتَابِهِ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ إِسَمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ

(١) سيأتي التعليق على ذلك في محالّه.

(٢) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢١).

(٣) دار الحديث الأشرفية: سبق التعريف بها في ترجمة المصنف.

(٤) هو علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور السعدي المقدسي الصالحي، مسند الدنيا، فخر الدين، أبو الحسن، المعروف بالفخر ابن البخاري الحنبلي، (ت: ٦٩٠هـ)، ذيل التقييد، (١٧٨/٢). **قلت**: وهو من أوسع المسنِدين الذين تدور عليهم أسانيد المتأخرين من هذه الطبقة، وسيرد مرارًا سائر الكتاب.
ومن الأعاجيب أن الأميني (ص: ٤٦) تَرْجَمه: علي بن أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي (٦٩٩هـ)، وهو مسنِد آخر معروف، وهذا يدلّ أنه لا خبرة له في الأسانيد ومعرفة الشيوخ، ويترجم كيفما اتفق، علىٰ أن اسم الشيخ فوق يخالف ما ترجَمَه أيضًا.

(٥) هو أبو الفتوح أسعد بن أبي الفضائل محمود بن خلف بن أحمد العجلي، الأصبهاني، الشافعي، الواعظ، الفقيه الواعظ، أخذ عن قِوام السنة، (ت: ٦٠٠هـ)، وقد أجاز للفخر ابن البخاري، كما نص الذهبي، تاريخ الإسلام، ت بشار، (٨٩/١٤)، وانظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٤٠٢/٢١).

الْحَافِظُ[(١)]، أَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ الشِّيرَازِيُّ[(٢)]، أَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ** الْحَافِظُ[(٣)]، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاضِي[(٤)] أَبَا الحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ الحَسَنِ الْجَرَّاحِيَّ[(٥)]، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا حَامِدٍ مُحَمَّدَ بْنَ هَارُونَ الْحَضْرَمِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مَنْصُورٍ الطُّوسِيَّ، يَقُولُ سَمِعْتُ **أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ**، يَقُولُ: «مَا جَاءَ لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الْفَضَائِلِ مَا جَاءَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»[(٦)].

(١) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن طاهر، الحافظ الأصبهاني، أبو القاسم، الإمام المعروف بقِوَام السُّنة، (ت: ٥٣٥هـ)، له تآليف كثيرة، منها: دلائل النبوة، والترغيب والترهيب. انظر: التقييد لابن نقطة، (٢١٠/١)، وتاريخ الإسلام، (٦٣٢/١١).
قلت: ومن الأعاجيب أن الأميني (ص: ٤٦) ترجمه شخصًا آخر: القاشاني، كنيته أبو الفتح، رغم أن المصنف كنَّى المذكور هنا: أبا القاسم، وهو يدل على ما ذكرناه سابقًا أنه يترجم كيفا اتفق!

(٢) أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن خَلَف، أبو بكر الشّيرازيّ، ثمّ النَّيْسابوريّ الأديب العلّامة، مُسْنِد نَيْسابور في وقته، قال عنه الذهبي: مسند نيسابور، صاحب الحاكم، (ت: ٤٨٧هـ)، انظر: السير، (١٤/١٩)، وترجمته، (٤٧٨/١٨)، وانظر: الوافي بالوفيات، (١٤٣/٧)، وله ترجمة مليحة في المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، (١١٦ ـ ١١٧).

(٣) هو الإمام الحاكم.

(٤) ساقطة من طبعة الأميني.

(٥) الجرَّاحي: قال السمعاني في الأنساب، (٢٢٩/٣): «هذه النسبة إلى الجرَّاح، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه».

(٦) الحاكم في المستدرك، (٤٥٧٢)، وقَرَن في إسناده مع شيخه الجراحيّ: أبا الحسين محمد بن المظفر الحافظ. والجرَّاحي؛ فيه تساهل، لكن الإسناد **قوي**.
وزعم الأميني في تحقيقه، (ص: ٤٦) أن الصحيح في الجراحي: أبو الحسن علي بن الحسن بن علان الحراني، (٣٥٥هـ)! وهذا خطأ بيِّن، والذي في المستدرك: الجَرَّاحي.
وقد جاءت بعضُ رواياته مطلقة كالتي ذكرها المصنّف عن مستدرك الحاكم، وبعضها بوصف ذلك الوارد بالصحة أو الحُسن أو الجودة، على ما بحثناه في التخريج.
ولم يرتض شيخُ الإسلام ابن تيمية الألفاظَ الدالة على التصحيح، كأسانيد جياد وحسان=

. . . .

= وصحاح، فقال في منهاج السُّنة، (٨/٤٢١): «قول من قال: صحَّ لعلي من الفضائل مالم يصح لغيره؛ كذب، لا يقوله أحمد ولا غيره من أئمة الحديث، لكن قد يقال: رُوِيَ له ما لم يرو لغيره. لكن أكثر ذلك مِنْ نَقْلِ مَنْ عُلِمَ كذبه أو خطؤه، ودليل واحد صحيح المقدمات سليم عن المعارضة؛ خير من عشرين دليلًا مقدماتها ضعيفة، بل باطلة، وهي معارضة بأصح منها يدل علىٰ نقيضها».

ووجهَّها بعضُهم، قال الحافظ في الفتح، (٧/٧١): «كأن السبب في ذلك: أنه تأخَّر، ووقع الاختلاف في زمانه وخروج مَنْ خرج عليه، فكان ذلك سببًا لانتشار مناقبه من كثرة من كان بينها من الصحابة ردًّا علىٰ من خالفه، فكان الناس طائفتين، لكن المبتدعة قليلة جدًّا، ثم كان من أمر علي ما كان، فنجمت طائفة أخرىٰ حاربوه، ثم اشتد الخطب فتنقصوه، واتخذوا لعنه علىٰ المنابر سنة، ووافقهم الخوارج علىٰ بُغضه، وزادوا حتىٰ كفروه، مضمومًا ذلك منهم إلىٰ عثمان، فصار الناس في حق علي ثلاثة: أهل السنة، والمبتدعة من الخوارج، والمحاربين له من بني أمية وأتباعهم، فاحتاج أهل السنة إلىٰ بث فضائله، فكثر الناقل لذلك لكثرة من يخالف ذلك، وإلا فالذي في نفس الأمر أن لكل من الأربعة من الفضائل إذا حرر بميزان العدل؛ لا يخرج عن قول أهل السنة والجماعة أصلًا».

وقريب منه ما ذكره ابن حجر الفقيه في الصواعق المحرقة، (٢/٣٥٣): «قال بعض المتأخرين من ذرية أهل البيت النبوي: وسبب ذلك، والله أعلم أن الله تعالىٰ أَطْلَع نبيه ﷺ علىٰ ما يكون بعده مما ابتلي به علي، وما وقع من الاختلاف لمَّا آل إليه أمر الخلافة، فاقتضىٰ ذلك نصح الأمة بإشهاره بتلك الفضائل، لتحصل النجاة لمن تمسك به ممن بلغته، ثم لما وقع ذلك الاختلاف والخروج عليه؛ نشر مَنْ سمع من الصحابة تلك الفضائل وبثَّهَا نصحًا للأمة أيضًا، ثم لما اشتد الخطب واشتغلت طائفة من بني أمية بتنقيصه وسبه علىٰ المنابر، ووافقهم الخوارج، بل قالوا بكفره؛ اشتغلت جهابذة الحفاظ من أهل السنة ببث فضائله حتىٰ كثرت نصحًا للأمة ونصرة للحق»، ومثله في لوامع الأنوار، (٢/٣٣٩).

قال الحافظ الخليلي في الإرشاد، (١/٤٢٠): «قال بعض الحفاظ: تأملتُ ما وضعه أهل الكوفة في فضائل عليّ وأهل بيته فزاد علىٰ ثلاثمائة ألف». وقال الحافظ الذهبي في تلخيص الموضوعات، (١٤١): «لم يُرْوَ لأحد من الصَّحَابَة فِي الْفَضَائِل أَكثر مِمَّا رُوِيَ لعَلي عليه السلام، لَكِنَّهَا ثَلَاثَة أَقسَام: قسم صِحَاح وَحسان، وَقسم ضِعَاف وواهيات، وفيهَا كَثْرَة، وَقسم أباطيل وموضوعات، وَهِي كَثِيرَة إلىٰ الْغَايَة، لَعَلَّ بَعْضهَا ضلال وزندقة، قَاتل الله من افتراها».

[حديث: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ؛ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ]

[٢] (١) أَخْبَرَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الحَسَنِ الْمَرَاغِيُّ(١)، فِيمَا شَافَهَنِي بِهِ، عَنْ أَبِي الْفَتْحِ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيِّ(٢)، أَنَا أَبُو الْيُمْنِ زَيْدُ بْنُ الحَسَنِ الْكِنْدِيُّ(٣)، أَنَا أَبُو مَنْصُورٍ الْقَزَّازُ(٤)، أَنَا الْإِمَامُ أَبُو بَكْرِ بْنُ ثَابِتٍ الْحَافِظُ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ بُكَيْرٍ، أَنَا أَبُو عُمَرَ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ الْأَخْبَارِيُّ(٥)، ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الضُّبَعِيُّ(٦)، ثَنَا الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ يَزِيْدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه بِالرَّحَبَةِ(٧)

(١) هو ابن أَميلة، راجع ترجمته في المشيخة، رقم (١١).

(٢) يوسف بْن يعقوب بْن مُحَمَّد بْن علي، الرئيس المعمّر، نجم الدّين، أَبُو الفتح ابن الوزير الصّاحب أَبِي يوسف ابن المجاور الشيباني، الدّمشقيّ، الكاتب، روىٰ عن التاج الكِندي ـ وهو الآتي ـ، وقال الذهبي: سمع منه كتاب تاريخ بغداد، **قلت**: وهو مصدر روايتنا، (ت: ٦٩٠هـ)، تاريخ الإسلام، (١٥/٦٧٥).

(٣) هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن، الكِندي، البغدادي، أبو اليُمن تاج الدين، الشيخ، الإمام، العلامة، المفتي، شيخ الحنفية، وشيخ العربية، وشيخ القراءات، ومسند الشام، سمع جماعة، منهم أبو منصور القزاز، الآتي ـ، وحدث عنه ابن نقطة والمنذري والضياء والبرزالي والحافظ عبد الغني، وابن المجاور ـ السابق ـ وخلق، (ت: ٦١٣هـ)، سير أعلام النبلاء، (٢٢/٣٤).

(٤) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الواحد بن الحسن بن منازل، أبو منصور بن زُرَيق الشَّيْباني، القزّاز، البغداديّ، الحَرِيميّ، سمع كثيرًا وعُمّر، وقال السمعاني: سمعت منه التاريخ من الخطيب، إلا الجزء السادس والثلاثين، (ت: ٥٣٥هـ)، تاريخ الإسلام، (١١/٦٣٢). وقال السمعاني في الأنساب، (١٠/٤٠٧): «هذه النسبة إلىٰ بيع القَزِّ وعمله».

(٥) الأَخباري: قال السمعاني في الأنساب، (١/١٣٠): «هذه النسبة الىٰ الأخبار، ويُقال لمن يروي الحكايات والقصص والنوادر: الأخباري، اشتهر بهذه النِّسبة جماعة».

(٦) الضُّبَعي: قال السمعاني في الأنساب، (٨/٣٧٦): «هذه النسبة إلىٰ بني ضُبَيعة بن قيس بن ثعلبة، ...، نزل أكثرُهم البصرة، وكانت بها مَحَلّةٌ تُنسَب إليهم يُقال لها بنو ضُبَيعة».

(٧) الرَّحْبَة: بتسكين الحاء، ما اتسع من الأرض، وجمعها رُحَب، كقرية وقرىٰ، ورَحْبَة المسجد،=

يَنْشُدُ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ؛ فعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»، فَقَامَ اثنَا عَشَرَ بَدْرِيًّا، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ(١).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ(٢)، تَوَاتَرَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ(٣).

= بالسكون، وبالتحريك: رحَبَة: ساحته. انظر: تهذيب اللغة، (٥/١٨)، ولسان العرب، (١/٤١٥)، وتاج العروس، (٢/٤٨٩).

قلت: وهي مساحة واسعة خالية، كانت ملحقة بالمسجد وقصر الإمارة، تستعمل في المناسبات والاجتماعات للحاجة، ولرَحبة مسجد الكوفة أحداث ومواقف كثيرة لعليّ ﷺ مع أصحابه وجنوده وعموم الكوفيين، انظر حول رحبة مسجد الكوفة، وموقعها: ماسينيون، خطط الكوفة، (ص: ٥١) حيث يعتبرها بمثابة الميدان الذي يطل عليه القصر من الغرب، وفي وسطه «مصطبة كبيرة معدة للاجتماعات»، وصالح العلي، الكوفة وأهلها في صدر الإسلام: دراسة في أحوالها العمرانية وسكانها وتنظيماتهم، (ص: ٧٠) حيث يعين موضعها في قبلة المسجد، وانظر عمومًا حول عمارة جامع الكوفة وأبوابه وتطوراته: (ص: ٦٧ ـ ٧٦)، وهشام جعيّط، الكوفة: نشأة المدينة العربية الإسلامية، حيث يعينها جنوب غربي المسجد إلىٰ غرب القصر، (ص: ١٠٦ ـ ١١٢)، ولعل أوسع ما كُتب حولها من جهة الأحداث الواقعة فيها ما يكون في كتابنا عن تاريخ الصحابة في الكوفة، يسر الله إتمامه.

(١) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، (١٦/٣٤٨).

إسناد **ضعيف**: فيه يحيىٰ بن عمر؛ لم أقف علىٰ حاله، والمدار علىٰ يزيد بن أبي زياد؛ ضعيف، والحديث **صحيح**: وفي ثبوت زيادة: «اللهم والِ...»؛ كلام، وقد بينّاه تفصيلًا في التخريج المفرد [٢].

(٢) في طبعة الأميني، (ص: ٤٨): «هذا حديث حسن من هذا الوجه، صحيح من وجوه كثيرة».

(٣) ممن نصّ علىٰ تواتره عن عليٍّ ﷺ الذهبي في رسالة طرق حديث من كنت مولاه (١٧) ـ إن صحَّت نسبتُها إليه، وقد تكلمتُ عليها في التخريج المفرد ـ. ونص جماعةٌ من أهل العلم علىٰ تواتُرِه عن النبي ﷺ عمومًا، كما سيأتي الكلامُ عليه.

تواتر الحديث وذكر أطرافه من الصحابة رضي الله عنهم

وَهُوَ يَتَوَاتَرُ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَاهُ الْجَمُّ الْغَفِيرُ عَنِ الْجَمِّ الْغَفِيرِ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَنْ حَاوَلَ تَضْعِيفَهُ مِمَّنْ لَا اطِّلَاعَ لَهُ فِي هَذَا الْعِلْمِ(١).

فَقَدْ وَرَدَ مَرْفُوعًا [٢/ب] عَنْ(٢): أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَبُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَحُبْشِيِّ(٣) بْنِ جُنَادَةَ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ،

(١) نقل الخوانساري كلامَ المصنِّف على هذا الحديث، ثم قال: «وفي الحاشية أنّ المراد بمن حاول: هو السيّد المحقّق الشريف حيث منع التّواترَ في شرحه على: المواقف، وفيه من الدّلالة على عُمريّة هذا العلويّ وعلويّة ذاك العمريّ ما لا يخفى»، روضات الجنات، (٨/١١٧).
قلت: قال الشريف الجرجاني في شرح المواقف للإيجي، (٨/٣٩٣)، تعليقًا على كلام العضُد الإيجي: «(الجواب: منْع صِحَّة الحديث، ودعوى الضرورة) في العلم بصحته لكونه متواترًا)؛ مكابرةٌ، كيف ولم ينقله أكثر أصحاب الحديث) كالبخاري ومسلم وأضرابهما، وقد طعن بعضهم فيه كابن أبي داود السجستاني، وأبي حاتم الرازي، وغيرهما من أئمة الحديث». ولعلّ ممّا يشهد لكون الشريف الجرجاني هو المعنيّ بذلك ما حكاه طاش كبري زاده في الشقائق النعمانية، (ص: ٢٩)، من تقديم تيمورلنك للمصنِّف على الشريف الجرجاني في مجلسه، فيحتمل أن يكون بينهما شيء مما يكون بين العلماء. وعبارة المصنِّف إن حُملت على عمومها؛ فيها نظر، فإن من أهل العلم المطلعين على هذا العلم بل من أئمة هذا الشأن من قدح في ثبوت الحديث رأسًا، كيف بتواتره، كما سيأتي في التعليق على ذلك، فحملها على العموم المراد به الخصوص؛ أليق بالاعتذار للعبارة.

(٢) قد أشرنا في التخريج المفرد إلى تخريج هذه الأحاديث باختصار، ولم نخرجها تخريجًا تامًّا، وإلا لخرج الأمر عن معناه، والحديث مشهور وتخريجه معروف، ويحتاج بسطًا لا يحتمله ذلك التخريج هناك.

(٣) بضمٍّ فسكون، انظر في ضبطه: المؤتلف والمختلف للدارقطني، (٢/٩٤٨)، والإكمال لابن ماكولا، (٢/٣٨٣)، والأنساب للسمعاني، (٤/٥٠)، وتوضيح المشتبه، (٣/٦٧)، وفي ضبطه واشتقاقه: الاشتقاق لابن دريد، (ص: ١٩٣)، وتاج العروس، (١٧/١٢٣، ١٢٨).

وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، وعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَأَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ، وَسَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، وَأَسْعَدَ بْنِ زُرَارَةَ، وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، وَحُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ(١).

وَصَحَّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ(٢) [مِمَّنْ](٣) يَحْصُلُ الْقَطْعُ بِخَبَرِهِمْ(٤).

---

(١) قال الذهبي في رسالته في طرق حديث من كنتُ مولاه ـ وقد تكلَّمنا عليها في التخريج المفرد ـ (ص: ١٠٢ ـ ١٠٣): «وبهذا المتن طرق كثيرة واهية، يرغب المحدِّثُ عنها، فإن في ما صح كفاية، فمن ذلك: عن حسان بن ثابت، وفاطمة بنت رسول الله ﷺ ـ من نسخة علي بن موسىٰ الرضا الموضوعة ـ وعن مالك بن الحويرث من وجه مظلم، وعن زيد بن حارثة كذلك، وأنس بن مالك، وأبي رافع مولىٰ النبي ﷺ، وأبي برزة الأسلمي، والمقداد بن عمرو الكندي من طريق مظلم، وفيه أبان بن أبي عياش، وعن أبي ليلىٰ الأنصاري، وسلمة بن الأكوع، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، والحسن بن علي، وعبد الله بن جعفر»، وأنس والزبير ذكرهما المصنِّف.

(٢) هذا دالٌّ أنّ المصنِّف إنما ذكر الأطراف السابقة، لا تصحيحًا لجميعها، وإنما لبيان المسانيد فحسب، وإفادتها التواتر.

(٣) في الأصل: «من»، وكذا في طبعة طنطاوي (ص: ١٢)، والمثبت من طبعة الأميني (ص: ٤٨)، وهو الأليق.

التعليق على تواتر الحديث وصحته

(٤) تقدَّم كلام المصنف أن الحديث متواتر عن علي وعن النبي ﷺ. وقد نصّ علىٰ تواتره أيضًا: الحافظ الذهبي، فقال: «متنه متواتر»، سير أعلام النبلاء، (٨/٣٣٥)، وانظر: تاريخ الإسلام، (٥/١٤٦)، وقال في ترجمة الإمام ابن جرير الطبري، في سياق جمْع الطبري لطرق هذا الحديث: «رأيتُ شطرَه، فبهرني سعةُ رواياته، وجزمتُ بوقوع ذلك»، سير أعلام النبلاء، (١٤/٢٧٧)، وقال في رسالة طرق الحديث، بعد أن جمعها، (ص: ١٠٣): «أفادنا ذلك العلم بأن النبي ﷺ قال ذلك. فأما قوله: «اللهم وال من والاه» وما بعدها؛ فإسناد ذلك بعضه صالح وما فيه من يتهم، فلعل النبي ﷺ قد قاله، ويجوز أن تكون زيادة من الراوي مدرجة في الخبر! والله سبحانه أعلم»، وقال الحافظ في فتح الباري، (٧/٧٤): «أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جدًّا، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثيرٌ من أسانيدها صِحاحٌ وِحسان».=

....

= ومن نصّ على تواتره أيضًا: السيوطي والمناوي والزرقاني، انظر: نظم المتناثر للكتاني، (ص: ١٩٥)، وهو قضية كلام ابن حجر الهيتمي، فقد قال في الصواعق المحرقة، (١٠٦/١ ـ ١٠٧) إنه «صحيحٌ لا مرية فيه»، وذكر أن طرقَه كثيرة جدًّا، ولكنه رجع فأثبت خلاف «جماعة من أئمةِ الحديث وعدولِه المرجوعِ إليهم فيه»، وذكرهم، فكيف يكون لا مرية فيه، وقد عُرف أن مجرد الآحاد الصحيح لا يفيد القطع. وقال العجلوني في كشف الخفاء، ت هنداوي، (٣٢٩/٢) إنه «متواتر أو مشهور»، وكذا الصنعاني، جعله من المتواتر المعنوي، في إجابة السائل، (ص: ٩٨)، ونقل عن المَقْبَلي أنه متواتر لفظًا، في الفصول، وكذا الزَّبيدي في لَقْط اللآلئ، (ص: ٢٠٥).

ولكن نوقِشت دعوى التواتر، فقد نُقل عن البخاري وإبراهيم الحربي الكلام في الحديث. قال ابن تيمية في منهاج السنة، (٣١٩/٧ ـ ٣٢٠): «قوله: «من كنتُ مولاه؛ فعليٌّ مولاه»؛ فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماءُ، وتنازع الناسُ في صحته، فنُقِل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعَّفوه، ونُقِل عن أحمد بن حنبل أنه حسَّنه كما حسَّنه الترمذيُّ، وقد صنَّف أبو العباس ابنُ عقدة مُصنَّفًا في جمْع طُرُقه. وقال ابن حزم: الذي صحَّ مِن فضائل عليٍّ هو قول النبي ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبيَّ بعدي»، وقوله: «لأُعطِيَنَّ الرايةَ غدًا رجلًا يحبُّ اللهَ ورسولَه، ويحبُّه اللهُ ورسولُه»، ...، وعهده ﷺ أن عليًّا لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، ...، وأما «من كنتُ مولاه؛ فعليٌّ مولاه»؛ فلا يصح من طريق الثقات أصلًا»، وكلام ابن حزم في: الفصل في الملل والنحل، (١١٦/٤). وكذا نُقل عن أبي بكر بن سليمان، الحافظ ابن أبي داود أنه تكلَّم في الحديث، قال الذهبي في مناسبة تأليف الطبري لكتابه: «ولما بلغه أن ابنَ أبي داود تكلَّم في حديث غدير خُمّ عمل كتاب الفضائل»، تذكرة الحفاظ، (٧١٣/٢)، ونقل عن أبي حاتم أيضًا إنكاره، وقد تقدم نقل ذلك في كلام الجرجاني، وقد ذكره ابن حجر الهيتمي أيضًا في الموضع المحال إليه. وقد تقدَّم النقل عن العضُد الإيجي والجرجاني في منْع دعوى التواتر، وهذه طريقةُ عامّة المتكلمين، انظر: أبكار الأفكار، (١٨١/٥)، وشرح المقاصد، (٢٧٢/٥، ٢٧٤). وقال أبو بكر محمد بن حاتم بن زنجويه (ت: ٣٥٩هـ)، في الروض الأنيق، (ص: ٥٧٥): «اختلف أهل العلم بالحديث في صحة هذا الحديث، فصحح بعضهم: «من كنت مولاه؛ فعلي مولاه»... فقط، وضعفه أكثر أهل العلم بالحديث».

هذا عن أصل الحديث، أما الزيادة: «اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه»، فالكلام فيها أكثر،=

وقوع الحديث في غدير خُم في حجة الوداع

وَثَبَتَ(١) أَيْضًا أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ كَانَ مِنْهُ ﷺ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ(٢)، وَذَلِكَ فِي

= قال ابن تيمية في منهاج السنة، (٣١٩/٧): «وأما الزيادة، وهي قوله: «اللهم وال من والاه وعاد؛ من عاداه» الخ؛ فلا ريب أنه كذب، ونقل الأثرم في سُننه عن أحمد أن العباس سأله عن حسين الأشقر وأنه حدث بحديثيْن، أحدهما: قوله لعليٍّ «إنك ستعرض على البراءة منِّي فلا تبرأ»، والآخر: «اللهم وال من والاه وعادِ من عاداه»، فأنكره أبو عبيد الله [كذا! والصواب: أبو عبد الله، يعني الإمام أحمد] جدًّا، ولم يشكَّ أنْ هذيْن كذِبٌ»، انظر: المنتخب من العلل للخلال، (ص: ٢١٠)، والضعفاء للعقيلي، (٢٤٩/١)، وحكى العباس بن عبد العظيم هناك أيضًا عن علي بن المديني أنه قال: «هذا كذب، وليس من حديث ابن عيينة».
وهذه الزيادة قال عنها الذهبي: «زيادة قوية الإسناد»، البداية والنهاية، (٦٨١/٧)، وتقدَّم عنه أنه قال في الرسالة: «فإسناد ذلك بعضه صالح وما فيه من يتهم، فلعل النبي ﷺ قد قاله، ويجوز أن تكون زيادة من الراوي مدرجة في الخبر!»، وقال ابن كثير عنها: «إسناد جيد»، البداية والنهاية، (٦٧١/٧)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١٠٤/٩): «رجال أحمد ثقات»، وكذا في غير موضع من غير طريق، انظر: (١٠٤/٩ ـ ١٠٩)، وتعقب ابن حجر الهيتمي الفقيه ابنَ تيمية في الحكم بوضعها، وبالغ، انظر: الصواعق المحرقة، (١٠٧/١). وقد قال ابن زنجويه المذكور سابقًا، في الروض الأنيق، (ص: ٥٧٥) إن هذه الزيادة: «أجمع أهل العلم على ضعفها»! وقد خلص إلى ضعف هذه الزيادة من الباحثين المعاصرين: خليفة بن أرحمة آل بو كوارة، وقد استوعب بحثَ هذا الحديث استيعابًا تامًّا، في كتابه: «طرق حديث من كنت مولاه»، وخلص إلى أن هذه الزيادة لا تصح، وأنها زيادة من عمرو ذي مُرّ، وهو لا يُعرف، انظر: (ص: ٧٧٣ ـ ٧٧٦)، وقد أشرنا إلى ذلك في تخريج الحديثين [٣، ٤]، فانظره في التخريج المفرد.

(١) في طبعة الأميني، (ص: ٤٨): «يثبت».

(٢) غدير خُمّ: هو بئرٌ لكلاب بن مرة، وقيل عَيْن، أو موضع تَصبُّ فيه عينٌ، حفرها مرة بن كعب، بين مكة والمدينة، على ميل دون الجحفة، وقيل ميلين عند اليعقوبي، وقيل ثلاثة عند البكري. واختُلف في اشتقاقه: قيل من خُمَّ إذا نَظُف، أو من: خُمَّ الشيءُ إذا تُرك في الخُمّ وهو حبس الدجاج، وقيل من خَمَمْتَ البيتَ إذا كنستَه، وفلان مخموم القلب أي نقيه، فكأنه سميت بذلك لنقائها، وقيل إن خُمًّا اسم رجل صباغ أضيف إليه الغدير. انظر: البلدان لليعقوبي، (ص: ١٥٣)، ومعجم ما استعجم، (٣٦٨/٢)، ومعجم البلدان، (٣٨٩/٢)، ومراصد الاطلاع، (٣١٥/١، ٤٨٢)، ووفاء الوفاء، (١٧٠/٣).
قال شُرَّاب في المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، (ص: ١٠٩): «يعرف اليوم باسم «الغربة»=

خُطْبَةٍ خَطَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَهُوَ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، سَنَةَ إِحْدَىٰ عَشَرَةَ[(١)]، لَمَّا رَجَعَ ﷺ مِنْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَلِذَلِكَ سَبَبٌ سَنَذْكُرُهُ قَرِيبًا، وَاللهُ أَعْلَمُ[(٢)].



الحديث بزيادة: اللَّهُمَّ وال من والاه

[٣] (٢) كما أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ[(٣)]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيُّ[(٤)]، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ حَنْبَلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الرُّصَافِيُّ[(٥)]، أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ

= ويقع شرق الجحفة على ثمانية أكيال»، ويقع اليوم في واد الخرّار، قال شراب، (ص: ١٧٤): «الخرّار: واد، هو وادي الجحفة وغدير خم، يقع شرق مدينة رابغ على قرابة خمسة وعشرين كيلًا»، وانظر: معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية للبلادي، (ص: ١١٢)، ومعالم مكة التأريخية والأثرية له أيضًا، (ص: ٢٢٣). **قلت**: سيأتي التعليق على وقوع الحديث في غدير خم، قبل الحديث [٦].

(١) في طبعة الطنطاوي، (ص: ١٣): «إحدىٰ عشر»! وهو خطأ، والمثبت من الأصل على الصواب، وكذا في طبعة الأميني، (ص: ٤٨).

(٢) سيرد ذلك قبل الحديث رقم [٦]، وهناك التعليق عليه لمناسبته لسوق المصنف سبب ورود الحديث هناك، فليُراجع.

(٣) هو صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، انظر ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وقد تكلمنا هناك علىٰ كُنيته. وقد فصَّل المصنِّف هذا الإسناد إلىٰ الإمام أحمد ـ هو هنا عن عبد الله ـ، وترجم رجالَه، واحتفل به وجوَّده، في ختمه لمسند أحمد، المسمىٰ: المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد.

(٤) ابن البخاري، تقدم في رقم [١].

(٥) حنبلُ بنُ عَبْد الله بْن الفَرَج بْن سعادة، أَبُو عليّ، وأَبُو عَبْد الله، الواسطيُّ الأصلِ، البغداديّ الرُّصافيّ النسَّاج المكبِّر، راوي المُسند، (ت: ٦٠٤هـ)، تاريخ الإسلام، (١٣/٩٢).

والرُّصافي: نسبة لمواضع، المراد بها هنا المحلة الكبيرة ببغداد، بناها المنصور وأتمها المهدي، ويحتمل أن تكون رُصافة واسط، فإن حنبلًا المذكور واسطي الأصل، بغدادي النسبة،=

الشَّيْبَانِيُّ(١)، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ بْنُ الْمُذْهِبِ(٢)، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ(٣)، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ(٤)، [٣/أ] أَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ(٥)، قَالَا: أَنْشَدَ عَلِيٌّ ﷺ النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ(٦): مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلَّا قَامَ(٧)؟، قَالَ: فَقَامَ

= ولكن الأول أشهر، فإنهم ينصون علىٰ بيان الواسطي في نسبة الرُّصافة الواسطية. انظر: الأنساب للسمعاني، (٦/١٣٧ ـ ١٣٨)، ومعجم البلدان، (٣/٤٦ ـ ٤٧).

(١) هبة الله بن مُحَمَّد بن عَبْد الْوَاحِدِ بن أَحْمَد بْن العبّاس بن الحُصَيْن، أبو القاسم الشَّيْبانيّ الهَمَذَانيّ، ثمّ البغداديّ، الكاتب، مسنِد العراق، راوية المسند عن ابن المذهب، (ت: ٥٢٥هـ)، تاريخ الإسلام، (١١/٤٤٠).

(٢) الإمام، العالم، مسند العراق، أبو علي الحسن بن علي بن محمد بن علي بن أحمد بن وهب التميمي، البغدادي، الواعظ، ابن المُذْهِب، راوي المسند، إلا شيئًا يسيرًا، (ت: ٤٤٤هـ)، سير الأعلام، (١٧/٦٤٠)، وانظر: لسان الميزان، (٣/٩١). وقال السمعاني في الأنساب، (١٢/١٦٥)، في نسبة: المُذهِبي: «هذه النسبة إلىٰ المذهِبِ، وعُرِف به بعضُ أجداد أبي علي الحسن بن علي»، فذكره، أي المترجَم معنا.

(٣) الشيخ، العالم، المحدث، مسند الوقت، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي القَطِيعي الحنبلي، راوي مسند الإمام أحمد، والزهد، والفضائل له، (ت: ٣٦٨هـ)، سير الأعلام، (١٦/٢١٠).

(٤) الأَوْدِي: قال السمعاني في الأنساب، (١/٣٨٥): «هذه النِّسبة إلىٰ أَوْد بن صعب بن سعد العشيرة من مذحج».

(٥) مُصغَّرًا، بالياء، وقيل بالهمزة: أُثيع. انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني، (١/٢٩٥)، والإكمال، (١/١٣)، وتوضيح المشتبه، (٢/٢١)، وتبصير المنتبه، (٤/١٤٨٧).

(٦) تقدَّم التعريف بها، وهي رَحبة المسجد، وفي طبعة الطنطاوي، (ص: ١٣) أنها قرية بحذاء القادسية علىٰ مرحلة من الكوفة. وهذا عجيب، وهذه القرية الرُّحبة، ذكرها في معجم البلدان، (٣/٣٣)، وليست المرادة قطعًا، وقد ورد التصريح برحبة المسجد في كثير من الروايات، وهو معروف في أخبار عليٍّ ﷺ في الكوفة.

(٧) قوله: «إلا قام»: كذا في الأصل، لَحَقٌ في الهامش، وفي موضعه في المتن إشارة، وأسقطها طنطاوي، (ص: ١٣)، من طبعته، وأثبتها الأميني، (ص: ٤٩).

مِنْ قِبَلِ سَعِيدٍ سِتَّةٌ[(١)]، وَمِنْ قِبَلِ زَيْدٍ سِتَّةٌ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ لِعَلِيٍّ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «أَلَيْسَ اللهُ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ؟»، قَالُوا: بَلَىٰ، قَالَ: «اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ؛ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»[(٢)].



الحديث بزيادة: وانصر من نصره

[٤] (٣) وَبِهِ: قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ، أَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرٍو ذِي مُرٍّ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ، يَعْنِي: عَنْ سَعِيدٍ وَزَيْدٍ، وَزَادَ فِيهِ: «وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ»[(٣)].

هَكَذَا رَوَيْنَاهُ فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِهِ.

طريق لطيف غريب مسلسل بالفواطم لحديث الموالاة

وَأَلْطَفُ[(٤)] طَرِيقٍ وَقَعَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَأَغْرَبُهُ:

[٥] (٤) كَمَا حَدَّثَنَا بِهِ شَيْخُنَا خَاتِمَةُ الْحُفَّاظِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُحِبِّ الْمَقْدِسِيِّ[(٥)]، مُشَافَهَةً، أَخْبَرَتْنَا الشَّيْخَةُ أُمُّ مُحَمَّدٍ زَيْنَبُ ابْنَةُ أَحْمَدَ بْنِ

---

(١) في طبعة الأميني، (ص٤٩): «سبعة»، وأشار في الحاشية إلىٰ أنها في نسخة: «ستة».

(٢) مسند أحمد، (٨٣٥)، وهو من زوائد عبد الله، وقد أشار المصنف لذلك بقوله: «من حديث ابنه».
إسناد ضعيف: فيه شريك ساء حفظه لما ولي القضاء، وتقدَّم الحُكْم علىٰ أصل **الحديث**، راجع رقم [٢]، وراجع التخريج المفرد [٣ ـ ٤].

(٣) المسند، (٩٥٤)، من زوائد عبد الله.
إسناد ضعيف: فيه شريك، وفيه عمرو الهمداني ذو مُرّ، شيخ السَّبيعي؛ لا يُعرَف، وقد خالَف بهذه الزيادة. وتقدَّم الحُكْم علىٰ أصل **الحديث**، راجع رقم [٢]، وراجع التخريج المفرد [٣ ـ ٤]، وقد تقدَّم الكلام علىٰ الزيادات في الحديث، في التعليق علىٰ كلام المصنف علىٰ تواتر الحديث.

(٤) في طبعة الأميني: «فألطف».

(٥) الصامت. انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٦).

عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمَقْدِسِيَّةُ(١)، عَنْ أَبِي الْمُظَفَّرِ مُحَمَّدِ بْنِ فِتْيَانَ بْنِ الْمَنِّيِّ(٢)، أَخْبَرَنَا أَبُو مُوسَىٰ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ(٣) الْحَافِظُ، أَنَا ابْنُ عَمَّةِ(٤) وَالِدِي الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَدِينِيّ، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، أَنَا ظَفَرُ بْنُ دَاعِي(٥) الْعَلَوِيُّ بِأَسْتَرَابَاذَ(٦)، أَنَا وَالِدِي، وَأَبُو أَحْمَدَ بْنُ مُطَرِّفٍ

(١) هي زينب بنت أحمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد، المقدسية، المعروفة ببنت الكمال، أُحضِرت علىٰ جماعة، وأجاز لها خلق، وسمِعت وأسمعت، وتفرَّدت، جاوزت التسعين (ت: ٧٤٠هـ). انظر: الدرر الكامنة، (٢/٣٤٨).

(٢) هذا الصواب في رسْمه وضبطه. وفي طبعة الأميني، (ص: ٤٩): «المسيني»، وهو خطأ. وفي الأصل: علىٰ الميم ضَمّة، وهو خطأ، وابن المُنىٰ جماعةٌ، وقد نبَّه علىٰ الفرق أصحابُ المؤتلف والمختلف والمشتبه، في المصادر الآتي ذكرُها في ضَبْطه، فليرجع إليها.
هو محمد بن مُقبل بن فِتيان، المفتي، المعمَّر، المسنِد، سيف الدين، أبو المظفر، ابن المَنِّي الحنبلي، (٥٦٧ ـ ٦٤٩هـ)، سير الأعلام، (٢٣/٢٥٢).
ولم تتضح لي مناسبةُ نِسبته، فقط نصّ ابن ناصر في توضيح المشتبه، (٨/٣٣، ٢٩٣) أنه بالنون الثقيلة، ثم ذكر المترجَم، وكذا الحافظ وضبطها تامّةً بالحروف، في تبصير المنتبه، (٤/١٢٥٠). وأقرب مادة إليها في أنساب السمعاني: المُنْيِي، (١٢/٤٧٢)، قال: «بضم الميم وسكون النون وفي آخرها الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، هذه النسبة إلىٰ منية، وهي قرية بالأندلس، قال ابن ماكولا: يقال لهذا الموضع «منية عجب»، ومن الواضح أن هذا بعيد عما معنا، ولعله يكون من المَنِّ، قرين السلوىٰ، فالله أعلم.

(٣) هو الحافظ أبو موسىٰ المديني، (ت: ٥٨١هـ)، من الأعلام المصنِّفين. سيأتي.

(٤) كذا في الأصل، وفي نزهة الحُفَّاظ بتحقيق: عبد الراضي محمد عبد المحسن: «ابن عم»، وهو الصواب.

(٥) كذا في الأصل، وفي نزهة الحفاظ، «الراعي»، بالراء، وهو خطأ، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ١٤)، كأنه اغترَّ بالمطبوع في نزهة الحفاظ، وأثبتها الأميني، (ص: ٥٠)، علىٰ الصواب. انظر ترجمة: ظفر بن الداعي، في تاريخ الإسلام، (١٠/٥٠٨)، وانظر: المنتخب من معجم السمعاني، (١٦٤٦).

(٦) أَسْتَرَاباذ: قال ياقوت في معجم البلدان، (١/١٧٤ ـ ١٧٥): «بلدة كبيرة مشهورة أخرجت خلقًا من أهل العلم في كل فنّ، وهي من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان».

الْمُطَرِّفِيُّ[(١)]، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ[(٢)] الْإِدْرِيسِيُّ، إِجَازَةً فِيمَا أَخْرَجَهُ فِي: تَارِيخِ أَسْتَرَابَاذَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ أَبُو الْعَبَّاسِ الرَّشِيدِيُّ[(٣)]، [٣/ب] مِنْ وَلَدِ هَارُونَ الرَّشِيدِ، بِسَمَرْقَنْدَ، وَمَا كَتَبْنَاهُ إِلَّا عَنْهُ، ثَنَا أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْحُلْوَانِيُّ[(٤)]، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْأَهْوَازِيُّ، مَوْلَى الرَّشِيدِ، ثَنَا بَكْرُ بْنُ أَحْمَدَ القَصْرِيُّ[(٥)]، حَدَّثَتْنَا فَاطِمَةُ بِنْتُ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَى، حَدَّثَتْنِي فَاطِمَةُ، وَزَيْنَبُ، وَأُمُّ كُلْثُومٍ: بَنَاتُ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، قُلْنَ: حَدَّثَتْنَا فَاطِمَةُ بِنْتُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ، قَالَتْ: حَدَّثَتْنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، حَدَّثَتْنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ عَلِيٍّ [بْنِ الحُسَيْنِ][(٦)(٧)]، حَدَّثَتْنِي فَاطِمَةُ، وَسُكَيْنَةُ: ابْنَتَا الْحُسَيْنِ

(١) المُطَرِّفي: قال السمعاني في الأنساب، (٣٠٩/١٢): «هذه النِّسبَةُ إلىٰ مُطرِّف، وهو اسم لبعض أجداد المنتسِب إليه».

(٢) كذا في الأصل، وفي المطبوعتين، وفي نزهة الحُفَّاظ: «أبو سعد»، وهو الصواب، راجع: تاريخ الإسلام، (٨٥/٩). واسمه: عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن مَتَّوَيه، الحافظ أبو سعد الإدريسي الأَسْتَراباذي، له تاريخ سمرقند وتاريخ أستراباذ.

(٣) في نزهة الحفاظ: «حدثني محمد بن الحسن الرشيدي». والرشيدي: نسبة لهارون الرشيد، كما صرَّح به في الإسناد، وانظر: الأنساب للسمعاني، (١٢٩/٦).

(٤) الحُلْواني: قال السمعاني في الأنساب، (٢١٣/٤ ـ ٢١٤): «هذه النسبة إلىٰ بلدة حُلْوَان، وهي آخر حَدِّ عُرْضِ سَوَاد العراق مما يلي الجبالَ، وهي بلدةٌ كبيرة وَخْمَة الهواء، خَرِب أكثرُها».

(٥) كذا في الأصل، وفي طبعة الأميني، وفي نزهة الحفاظ: «البصري»، وكذا كتبها الطنطاوي، (ص: ١٤). والصواب ما في الأصل، راجع: فهرست الطوسي، (٦٨)، ولسان الميزان، (٣٣٦/٢). وهذه النّسبة إلىٰ القَصْر المعروف، ذكرها السمعاني في الأنساب، (٤٤٠/١٠)، وقال إن المعروف بها ستة قصور، ذكرها، بين العراق والشام، ونيسابور، وأسداباذ، وسمرقند، ولم أعيّن نسبة المذكور هنا يقينًا، لكن يغلب أن تكون في الثلاثة الأواخر لأنه أليق بسياق الإسناد.

(٦) في نزهة الحفاظ زيادة: «بن الحسين».

(٧) ما بين المعقوفين ثابت في الأصل، لَحقٌ في الهامش، وزاده الطنطاوي، (ص: ١٤) بين=

بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ فَاطِمَةَ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَضِيَ عَنْهَا(١)، قَالَتْ أَنَسِيتُمْ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»، وَقَوْلَهُ ﷺ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى عليهما السلام»(٢).

هَكَذَا أَخْرَجَهُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ(٣) فِي كِتَابِهِ الْمُسَلْسَلِ بِالْأَسْمَاءِ، وَقَالَ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ مُسَلْسَلٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ الْفَوَاطِمِ تَرْوِي عَنْ عَمَّةٍ لَهَا، فَهُوَ رِوَايَةُ خَمْسِ بَنَاتِ أَخٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عَنْ عَمَّتِهَا»(٤).

سبب ورود الحديث

وَسَبَبُ هَذِهِ الخُطْبَةِ فِي يَوْمِ الغَدِيرِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَقَ(٥)، وَهُوَ أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه لَمَّا بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى اليَمَنِ أَمِيرًا هُوَ وَخَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ، وَرَجَعَ، فَوَافَى النَّبِيَّ ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ، وَقَدْ كَثُرَتْ فِيهِ القَالَةُ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَهُ بِسَبَبِ اسْتِرْجَاعِهِ مِنْهُمْ خِلَعًا(٦) كَانَ أَطْلَقَهَا لَهُمْ ....

= معقوفين من المصدر نزهة الحفاظ. أما الأميني، (ص: ٥٠) فأثبت العبارةَ كلها في المتن، بما في ذلك زيادة [بن الحسين]، ولم يشر لشيء.

(١) في نزهة الحفاظ زيادة: «عن فاطمة بنت رسول الله». وأثبتها الأميني في متن طبعته، (ص: ٥٠). وهذا الصواب في إسناده، فهو من حديث فاطمة بنت رسول الله ﷺ.

(٢) نزهة الحفاظ لأبي موسى المديني، (ص: ١٠١). والإسناد **ضعيف**، مسلسل بالمجاهيل. **والحديث** تقدَّم الكلام عليه، انظر رقم [٢]. وحديث المنزلة سيأتي رقم [٦].

(٣) هو محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى، أبو موسى المديني الأصبهاني، قال الذهبي: الحافظ الكبير، صاحب التصانيف، وبقية الأعلام، (ت: ٥٨١هـ). انظر: تاريخ الإسلام، (١٢/٧٣٨).

(٤) نزهة الحفاظ للمديني، (ص: ١٠٢).

(٥) هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي، قال الذهبي: أحد الأعلام وصاحب المغازي، (ت: ١٥١هـ)، انظر: تاريخ الإسلام، (٤/١٩٣).

(٦) جمع: خِلْعة، قال الخليل في العين، (١/١١٨): «الخِلْعَةُ: كُلُّ ثَوْبٍ تَخْلَعُه عنك. ويُقالُ: هو ما=

نائِبُهُ(١) عَلَيْهِمْ لَمَّا تَعَجَّلَ السَّيْرَ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا تَفَرَّغَ ﷺ مِنْ حَجِّهِ، وَنَزَلَ غَدِيرَ خُمٍّ؛ خَطَبَ هَذِهِ الخُطْبَةَ [٤/أ] تَنْبِيهًا عَلَىٰ قَدْرِ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وَرَدًّا عَلَىٰ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ(٢).



= كان على الإنسان من ثيابه تاماً. والخِلْعَةُ: أجْودُ مالِ الرَّجُل، يقال: أخذْتُ خِلْعَةَ مالِه، أي: خُيِّرْتُ فيها فأخذتُ الأجْود فالأجْود منها». وانظر: تهذيب اللغة، (١/١١٥)، ولسان العرب، (٨/٧٦)، وتاج العروس، (٢٠/٥٢٣).

(١) في الكلمة في الأصل نوع إبهام، لكن السياق يساعد عليها، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ١٥): «نائبة»، وهذا خطأ، وأثبتها الأميني قريبًا من الصواب، (ص: ٥١)، وكتبها: «نايبه»، وليست عادته في الرسم، فالأقرب أنه خطأ أيضًا.

(٢) راجع: سيرة ابن هشام، (٢/٦٠٣)، عن ابن إسحاق. وقد ذكره المصنِّف بمعناه، وإلا فالذي رواه ابن إسحاق عن أبي سعيد الخدري: «فقام رسول الله ﷺ فينا خطيبًا، فسمعته يقول: أيها الناس، لا تَشْكُوا عليًّا، فوالله إنه لأخشن في ذات الله، أو في سبيل الله، من أن يُشْكَىٰ».
وقد تقدَّم في الحديثين [٣، ٤] ذكر مناسبة الحديث في حجة الوداع عند غدير خم، وقد ذكرنا أن هذا من زيادات أحد شيوخ أبي إسحاق السبيعي المبهمين ـ عمرو ذي مُرّ ـ، وارجع إلىٰ التخريج المفرد فقد أبنَّا عن ذلك.
أما المناسبة الصحيحة لورود هذا الحديث فهو ما ورَدَ أصلُه عند البخاري، وأحمد، وغيرهما من حديث بُرَيدة لما قَسم عليٌّ الخمسَ واصطفىٰ شيئًا، فكان بُريدة يُبغضه، فقال له النبي ﷺ: «لا تُبْغِضْه، فإن له في الخمس أكثرَ من ذلك»، البخاري، (٤٣٥٠)، وأحمد (٢٢٥٢٦)، ورواه ابن أبي شيبة، (٣٢٦٦٨)، وأحمد، (٢٢٤٣٥)، والنسائي في الكبرىٰ في خصائص علي، (٨٤١٣)، وغيرهم، وفيه: «يا بريدة ألستُ أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم، ...، من كنت مولاه...». قال الحاكم بعد أن أخرجه في المستدرك، (٣/١١٠): «هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم»، وقال ابن كثير في البداية والنهاية، (٧/٦٦٨): «هذا إسناد جيد قوي رجاله كلهم ثقات». ورواه عبد الرزاق في المصنَّف (٢٠٣٨٨)، في جامع مَعْمر، وعنه أحمد في فضائل الصحابة، (١٠٠٧) بإسناد صحيح مرسل عن طاووس، وفيه: فشكاه بريدة إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسم، فقال النبي ﷺ: «من كنت مولاه فإن عليًّا مولاه». فهذا سبب ورود الحديث، وليس فيه أن النبي ﷺ جمع لأجل ذلك خطبةً عامة، ولا أن ذلك كان عند غدير خم.

[حديث: أمَا تَرْضَى أنْ تكونَ مِنّي بمنزِلَةِ هَارونَ مِن مُوسى]

سبب ورود الحديث

[٦] (٥) أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ(١)، أَنَا ابْنُ الْبُخَارِيِّ، أَنَا حَنْبَلٌ، أَنَا ابْنُ الْحُصَيْنِ، أَنَا ابْنُ الْمُذْهِبِ، أَنَا ابْنُ مَالِكٍ، أَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ حَبِيبِ بْنِ(٢) أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ(٣) عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعْدٍ، قَالَ: لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَىٰ تَبُوكَ(٤)؛ خَلَّفَ عَلِيًّا، فقالَ: أَتُخَلِّفُنِي؟، فَقَالَ: «أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»(٥).



[٧] (٦) وَبِهِ إِلَىٰ أَحْمَدَ، ثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَىٰ بَنِي هَاشِمٍ، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، ثَنَا الْجُعَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ(٦)، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهَا: أَنَّ عَلِيًّا

---

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢). وسائر الإسناد تقدَّم؛ راجعه في رقم [٣].
وزعم الأميني، (ص: ٥١) أن هذا خطأ، وصوابه: ابن عمر، وهو ابن كثير، وهذا خطأ قبيح مُركَّب، يدل علىٰ ما ذكرناه مرارًا.

(٢) في الأصل «عن»، وهو خطأ، والصواب هو المثبت. وأثبتها الطنطاوي والأميني علىٰ الصواب.

(٣) كذا في الأصل: «عن عبد الله بن عمر»، وعبد الله بن عُمر هو أبو حمزة بن عبد الله، فالظاهر أن زيادة «عن» خطأ من الناسخ، يدل علىٰ ذلك ورود الإسناد هكذا في المسند، والله أعلم.

(٤) تبوك: موضع بين وادي القرىٰ والشام، وهي أول الشام، وقد خرج إليها النبي ﷺ عام تسع للهجرة لبلوغه تجمع الروم وعاملة ولخم وجذام هناك، فوجدهم تفرقوا، فأقام بها ثلاثًا، وهي آخر غزواته. انظر: معجم البلدان، (٢/١٤)، وإمتاع الأسماع، (٢/٤٧).

(٥) مسند أحمد، (١٦٠٣).
إسناد صحيح.

(٦) كذا في الأصل، وفي المسند، وهو الصواب، وعند الأميني، (ص: ٥٢): «إسماعيل عن عبد الرحمن»!

خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَتَّى جَاءَ ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ، وَعَلِيٌّ يَبْكِي، يَقُولُ: تُخَلِّفُنِي مَعَ الْخَوَالِفِ، فَقَالَ: «أَوَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا النُّبُوَّةَ»[(١)].

مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ بِمَعْنَاهُ، مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ[(٢)].

كثرة طُرق الحديث

قَالَ الْحَافِظُ أبو القاسم **ابْنُ عَسَاكِرَ**[(٣)]: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ[(٤)]: عُمَرُ، وعَلِيٌّ، وابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ[(٥)]، وَمُعَاوِيَةُ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَجَابِرُ بنُ سَمُرَةَ، وَأَبُو سَعِيدٍ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَبِي أَوْفَى، وَنُبَيْطُ بْنُ شُرَيْطٍ، وَحُبْشِيُّ بْنُ جُنَادَةَ، وَمَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ، وَأَنَسُ بْنُ [٤/ب] مَالِكٍ، وَأَبُو الطُّفَيْلِ[(٦)]، وَأُمُّ سَلَمَةَ، وَأَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ حَمْزَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ طُرُقَهَا كُلَّهَا بِأَسَانِيدِهِ فِي: تَارِيخِ دِمَشْقَ[(٧)]، رَحِمَهُ اللهُ.

(١) مسند أحمد، (١٤٦٦).
إسناد صحيح.

(٢) رواه البخاري، (٣٧٠٦، ٤٤١٦)، ومسلم، (٢٤٠٧)، من حديث إبراهيم بن سعد عن أبيه، بلفظ نحوه.

(٣) هو علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين، أبو القاسم، ثقة الدين، ابن عساكر الدمشقي، قال الذهبي: الإمام، العلامة، الحافظ الكبير، محدِّث الشام، صاحب تاريخ دمشق، (ت: ٥٧١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٢٠/ ٥٥٤).

(٤) أشرنا إلى تخريج هذه الأطراف باختصارٍ في التخريج المفرد، رقم [٦ ـ ٧].

(٥) يعني عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهما.

(٦) ليس في تاريخ دمشق، وإنما فيه: أبو الفِيل، وفي الهامش: كوفي صحابي، فلعله اشتبه على المصنِّف، أو الناسخ.

(٧) انظر: تاريخ دمشق، (٤٢/ ١٦٦ ـ ١٨٦)، باختلاف يسير في الترتيب. =

[حديث: لا يُبْغِضُني إلا منافقٌ، ولا يحبُّني إلا مؤمنٌ]

[٨] (٧) وَأَخْبَرَنَا شَيْخُنَا صَلَاحُ[١] بْنُ أَحْمَدَ الْإِمَامُ[٢]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ[٣]، سَمَاعًا، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ[٤] البَغْدَادِيُّ، أَنَا هِبَةُ اللهِ بْنُ الْحُصَيْنِ، أَنَا الحَسَنُ[٥] ابْنُ[٦] مُحَمَّدٍ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعيُّ[٧]، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَدِيِّ بِنِ ثَابِتٍ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: «وَاللهِ إِنَّهُ لَمِمَّا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّهُ لَا يُبْغِضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ، وَلَا يُحِبُّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ»[٨].

= **قلت**: والحديث لكثرة روايته أورده السيوطي في المتواتر، وذكر مسانيده عن عشرة أنفس من الصحابة، وزاد عليها الكتاني ثلاثة، وقال في نظم المتناثر، (ص: ١٩٥): «وقد تتبع ابنُ عساكر طُرُقَه في جزءٍ، فبلغ عددُ الصحابة فيه نيفًا وعشرين. وفي شرح الرسالة للشيخ جَسُّوس رحمه الله ما نصه: وحديث: «أنت منِّي بمنزلة هارون من موسىٰ»؛ متواتر جاء عن نيف وعشرين صحابيًّا، واستوعبها ابنُ عساكر في نحو عشرين ورقة اهـ»، وكذا أورده الزبيدي في لقط اللآلئ، (ص: ٣١ ـ ٣٢)، من عشرة مسانيد.

(١) في طبعة الأميني: صلاح الدين.

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ راجعها في رقم [٣].

(٣) هو ابن البخاري نفسه، تقدم مرارًا، وزعم الأميني، (٥٣)؛ أنه تاج الدين علي بن أحمد بن عبد المحسن الحسيني، مات (٧٥٤هـ)! وهذه الأخطاء الشنيعة، وما سبقها وما تأتي؛ تدل أنه حاطب ليل، يبحث بمجرد الشَّبَه، ولا يحرر، وليس له أدنى خبرة بالأسانيد السائرة ومداراتها المشهورة.

(٤) في طبعة الأميني: علي البغدادي.

(٥) في طبعة الأميني: الحسين.

(٦) رُسمت بالألف في الأصل، وذلك لأنه الحسن بن علي بن محمد التميمي، المعروف بابن المذهِب.

(٧) القَطِيعي: قال السمعاني في الأنساب، (١٠/٤٦٤): «هذه النسبة إلىٰ القَطِيعة، وهي مواضع وقطائع في محال متفرقة ببغداد».

(٨) المسند لأحمد، (٦٤٣). =

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ مِنْ صَحِيحِهِ:

[٩] عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ وَكِيعٍ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ، و(١)عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ يَحْيَىٰ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا(٢): عَنِ الْأَعْمَشِ، وَلَفْظُهُ: «**وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ(٣)؛ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يُحِبُّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ**»(٤).

وَرَوَاهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، فِي سُنَنِهِمْ، وقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ(٥)، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ أَيْضًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ(٦)

= إسناد **صحيح**. والحديث **صحيح**، كما سيأتي في الحديث الآتي [٩]، رواه مسلم وأصحاب السنن.

(١) في صحيح مسلم قبلها: (ح) علامة تحويل الإسناد؛ فيحيىٰ متابعٌ لابن أبي شيبة على أبي معاوية. وأبو معاوية: محمد بن خازم الأعمىٰ، صاحب الأعمش. وقال مسلم: «واللفظ له»، يعني لشيخه يحيىٰ.

(٢) كلاهما يعني: وكيعًا، وأبا معاوية. وعبارة المصنف فيها نوع لبْس، فإنّ الراويَ عنهما ابنُ أبي شيبة، أما يحيىٰ بن يحيىٰ فروىٰ عن أبي معاوية وحده، فكان الأولىٰ لنسق هذه العبارة أن يقدّم يحيىٰ بن يحيىٰ، ويؤخر ابن أبي شيبة ليقول: كلاهما، أو يلزم ترتيب مسلم وعبارته، فلا يقول: كلاهما، بخاصة أن لفظ مسلم: لفظ يحيىٰ بن يحيىٰ، وحده.

(٣) النَّسَمة: نفَس الروح، وذو النَّسَم ذو الروح، فالمقصود: الحي. انظر: تهذيب اللغة، (١٣/١٤)، ولسان العرب، (١٢/٥٧٣)، وتاج العروس، (٣٣/٤٨٨). قال النووي في شرح مسلم (٢/٦٤ ـ ٦٥): «قوله: فلق الحبة؛ فمعناه شقَّها بالنبات، وقوله: وبرأ النَّسمة، هو بالهمزة أي: خلق النَّسَمَة، وهي بفتح النون والسين، وهي الإنسان، وقيل النفس، وحكىٰ الأزهري أن النسمة هي النفس وأنَّ كل دابة في جوفها روح فهي نسمة والله أعلم».

(٤) مسلم، (٨٢).

(٥) الترمذي، (٣٧٣٦)، والنسائي، (٥٠١٨، ٥٠٢٢)، وابن ماجه، (١١٤).

(٦) في طبعة الأميني: وعبد الله بن نمير.

عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ[(١)]، به[(٢)].

فَوَقَعَ لَنَا مُوَافَقَةً[(٣)] عَالِيَةً، وَبَدَلًا[(٤)] عَالِيًا لِشُيُوخِ مُسْلِمٍ، وَأَصْحَابِ السُّنَنِ[(٥)]، وَللهِ الْحَمْدُ.

---

(١) وقد تقدم أن الإمام أحمد رواه من طريق ابن نمير، فوافقه ابن ماجه، نازلًا، فرواه ثلاثتهم: عبد الله بن نمير، ووكيع، وأبو معاوية، عن الأعمش.

(٢) «به» سقطت من طبعة الطنطاوي.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في النخبة: «الْمُوَافَقَةُ: هِيَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخِ أَحَدِ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ». وقال المصنِّف في العوالي (خ)، [٤/أ]: «فالموافقة أن يروي الراوي حديثًا في الكتب الستة بإسنادٍ لنفسه من غير طريقها، بحيث يجتمع مع أحد الستة في شيخه، فإن كان مع عُلُوّ هذا الطريق كان: موافقة عالية. مثاله: حديث رواه البخاري: عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن حميد، عن أنس، مرفوعًا: «كتاب الله القصاص». وإذا رويناه من جزء الأنصاري تقع موافقةً للبخاري في شيخه مع علو درجة. وقد يكون ذلك بعلوّ درجتين، وقد يكون بأكثر». **قلت**: المقصود جزء محمد بن عبد الله الأنصاري (٢٠١هـ)، برواية إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجي. وذلك أن الحديث في: حديث محمد بن عبد الله الأنصاري ـ شيخ البخاري ـ، (٢٠)، عن حميد، به. والمقصود بعلو الدرجة هنا أن يروي الحديث إلىٰ شيخ البخاري بعدد رجالٍ أقلَّ من العدد الذي يقع له به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا رواه عن البخاري. انظر: مقدمة ابن الصلاح، ت عتر، (ص: ٢٥٨).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في النخبة: «الْبَدَلُ: الْوُصُولُ إِلَىٰ شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَلِكَ». وقال المصنِّف في العوالي (خ)، [٤/أ ـ ب]: «أما البدَلُ: فهو أن يوافقه في شيخ شيخه، مع العلو أيضًا. مثاله: حديث ابن مسعود الذي رواه الترمذي: عن عليِّ بن حُجر، عن خلف بن خليفة، بسنده: «يومَ كلَّمَ اللهُ موسىٰ كانت عليه جُبَّة صوف»، الحديثَ. إذا رويناه من جامع الترمذي يكون بيننا وبين خلف تسعة، وإذا رويناه من جزء ابن عرفة بالإجازة يقع بيننا وبينه سبعةٌ، فيكون بدلًا بعلوِّ درجتين». **قلت**: المقصود جزء الحسن بن عرفة (٢٥٧هـ). وذلك أنّ ابن عرفة أخرجه في جزئه (٣٩) عن خلف بن خليفة ـ شيخِ شيخِ الترمذي ـ به. والمقصود بالعلو هنا ما ذكرناه في العلو في الموافقة، ولكن عن شيخ شيخ المصنف هنا.

(٥) بيان ذلك: أن المصنف بروايته إلىٰ أحمد عن ابن نُمير، عن الأعمش به؛ قد وقع له بدلٌ لشيوخ مُسلم والترمذي والنسائي في شيوخهم، عن الأعمش، ووقع له موافقةٌ لشيخ ابن ماجه في=

[١٠] (٨) وَأَخْبَرَنَا شَيْخُنَا رُحْلَةُ[(١)] الْآفَاقِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الحَسَنِ الْحَلَبِيُّ[(٢)] بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ غَيْرَ مَرَّةٍ، أَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ السَّعْدِيُّ[(٣)]، أَنَا أَبُو حَفْصٍ [٥/أ] عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ البَغْدَادِيُّ[(٤)]، أَنَا أَبُو الْفَتْحِ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ أَبِي

= شيخه في الأعمش، فقد رواه شيخُ ابنِ ماجه عن ابن نُمير كما تقدَّم. وكلام المصنِّف واقع علىٰ (شيوخ) مسلم وأصحاب السنن، فالموافقة والبدل هنا لـ(شيوخ) مسلم وأصحاب السنن، لأن أحمد في طبقة شيوخهم، وإسناده أعلىٰ منهم وأقصر، وإلا فلو وقع كلامه علىٰ مسلم وأصحاب السنن أنفسِهم لكان الجميعُ بدلًا كما هو واضح؛ لأن أحمد في طبقة شيوخهم. ويلاحَظ أن كلام المصنِّف ليس طيًّا ونشرًا مرتَّبيْنِ، لأن الموافقة في شيخ شيخ ابن ماجه، والبدل في شيوخ شيوخ مسلم والترمذي والنسائي، وقد قدّم في الذكر مسلمًا وأصحاب السنن، ولعل نكتة ذلك التقديم تقدُّم مرتبتهم علىٰ ابن ماجه كما لا يخفىٰ، والطي والنشر يجوز من غير ترتيب اعتمادًا علىٰ تصرف السامع في تمييز ما لكل واحد منهما وردِّه له، كما هو مقرر في علم البديع. والبدل والموافقة عاليان، لأنه توصّل إليهما بالرواية عن أحمد، وهو في طبقة شيوخ مسلم وأصحاب السنن، فعدد رجاله إلىٰ الشيخ في الموافقة، وشيخ الشيخ في البدل؛ أقل مما لو رواه عن مسلم وأصحاب السنن. فعلىٰ سبيل المثال: طريق المصنف إلىٰ سنن ابن ماجه فيه سبعة رجال، انظر رقم [١٠١]، وكذا المشيخة المفردة رقم (١٧)، وطريقه إلىٰ أحمد فيه سبعة أيضًا، وأحمد وافق شيخَ ابن ماجه، فهو في طبقة شيخه، فتكون موافقة المصنِّف لشيخه أعلىٰ درجة.

والمصنّف من المهتمين بالعلو والعوالي، وقد ذكرنا ذلك في منهجه، وللمصنف كتاب: العوالي، ساق فيه أربعين حديثًا من عواليه العُشارية، وقدّم فيه بمقدمات حسنة في علم الحديث في مباحث العلو، فيها تحريرات وإفادات ومناقشات، وقد نقلنا عنها الآن.

(١) حكىٰ ابن منظور في لسان العرب، (٢٧٩/١١): «الرُّحْلة، بِالضَّمِّ، الْوَجْهُ الَّذِي تأْخذ فِيهِ وَتُرِيدُهُ، تَقُولُ: أَنتم رُحْلَتي، أَي الَّذِينَ أَرتحلُ إِليهم»، وقال الحافظ في فتح الباري، (١٨٤/١): «وأما بضمها فالمراد به: الجهة، وقد تُطلق علىٰ من يُرْتَحَل إليه». **قلت**: يشيع إطلاق هذا اللقب عند المحدّثين علىٰ المسندين العالين الذين يرتحل الطلبةُ إليهم للتحمُّل عنهم.

(٢) هو ابن أَميلة، وهو نفسه عمر بن الحسن المراغي، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١١).

(٣) هو الفخر البخاري، تقدم غير مرة.

(٤) هو ابن طَبَرْزَد. عمر بن محمد بن معمر البغدادي الدارَقَزِّي، قال الذهبي: المسند الكبير الرحلة، وسمع خلقًا، وسمع جامع الترمذي من أبي الفتح الكروخي، الآتي معنا، وحدّث عنه أُمَمٌ، منهم الفخر ابن البخاري، السابق معنا، (ت: ٦٠٧هـ). انظر: تاريخ الإسلام (١٦٧/١٣)، =

الْقَاسِمِ الْهَرَوِيُّ(١)، أَنَا أَبُو عَامِرٍ الْأَزْدِيُّ(٢)، أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَرَّاحِيُّ(٣)، أَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ(٤)، أَنَا **أَبُو عِيسَىٰ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَىٰ الْحَافِظُ**، ثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَىٰ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنِ الْمُسَاوِرِ الْحِمْيَرِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَىٰ أُمِّ سَلَمَةَ ﵂، فَسَمِعْتُهَا تَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَا يُحِبُّ عَلِيًّا مُنَافِقٌ وَلَا يُبْغِضُهُ مُؤْمِنٌ**»(٥).

= وسير أعلام النبلاء، (٢١/٥٠٨). والطبرزذ ـ بالذال المعجمة ـ هو نوعٌ من السُّكَّر، انظر: وفيات الأعيان، (٣/١٥٣). وتشيع كتابته بالدال المهملة، فهو تصحيف متكرّرٌ من النسّاخ، أو إهمال للإعجام وهو كثير، وعدم انتباهٍ من كثير من المحقّقين.

(١) هو أبو الفتح الكَروخي. عبد الملك بن عبد الله بن أبي سهل: الشيخ الصالح، الصوفي، الصدوق الثقة، سمع كثيرين منهم أبو عامر الأزدي ـ الآتي معنا، قال ابن نقطة: حدّث بالجامع ـ يعني الترمذي ـ عن أبي عامر الأزدي، (ت: ٥٤٨هـ). انظر: تاريخ الإسلام (١١/٩٣٢).
والهَروي: نسبة إلىٰ هَرَاة إحدىٰ بلاد خرسان، ويُنسب الكَروخي، كما سيأتي في رقم [١١]، انظر: الأنساب للسمعاني، (١٢/٤٠٣).

(٢) هو محمود بن القاسم الأزدي المهلَّبي: من ولد المهلب بن أبي صُفرة، قال الذهبي: إمام فقيه علامة شافعي، حدَّث بجامع الترمذي عن عبد الجبار الجرّاحي، قلت: هو الآتي، (ت: ٤٨٧هـ)، تاريخ الإسلام، (١٠/٥٨٧).
والأَزْدي: نسبة لأَزْدِ شَنُوءة، نُسب إليها جمعٌ من العلماء. انظر: الأنساب للسمعاني، (١/١٨٠).

(٣) هو عبد الجبار بن محمد بن الجراح المروزي الجرّاحي، (٤١٢هـ)، راوي جامع الترمذي عن المحبوبي، صالح ثقة، تاريخ الإسلام، (٩/٢٠٤). ونسبة الجرَّاحي تقدمت في رقم [١].

(٤) هو أبو العباس محمد بن أحمد بن فضيل المروزي المحبوبي، محدِّث مَرْو، وكانت الرحلة إليه في سماع الترمذي، (ت: ٣٤٦هـ)، تاريخ الإسلام، (٧/٨٣٨).
والمحبوبي: قال السمعاني في الأنساب، (١٢/١١٢): «هذه النِّسبة إلىٰ محبوب، وهو اسم لجد المنتسب إليه، واشتهر بهذه النسبة أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب... المحبوبي التاجر، من أهل مرو، راوية كتاب الجامع للترمذي».

(٥) الترمذي، (٣٧١٧). =

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.



معرفة المنافقين ببُغْضِ عليٍّ رضي الله عنه

[١١] (٩) وَأَخْبَرَنَا ابْنُ مَزِيدٍ(١)(٢)، قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا ابْنُ طَبَرْزَذ(٣)، أَنَا أَبُو الْفَتْحِ الْكَرُوخِيُّ(٤)، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْغُورَجِيُّ(٥)، أَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ الْمَرْوَزِيُّ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ مَحْبُوبٍ، أَنَا ابْنُ سَوْرَةَ

= إسناد **ضعيف**: المساور الحميري، وأمه؛ مجهولان، وقد خرجناه في التخريج المفرد [١٠]، والحديث **صحيح**: من حديث علي رضي الله عنه كما تقدم [٨].

(١) هذا هو الصواب، وهو ثابت في الأصل. وفي طبعة الطنطاوي، (ص: ١٨): «يزيد»؛ تحريفٌ. أما الأميني، فقد أثبتها على الصواب، ثم قال في الهامش (ص: ٥٦): «الصحيح: ابن يزيد، وهو من شيوخ المؤلف، وترجمنا له في المقدمة...»، وهذا عجيب، أن يثبت الصواب ويستدرك عليه بالخطأ. والصواب في اسم شيخ المصنِّف: ابن مَزيد، ونص العلماء على ذلك، وانظر ترجمته في المشيخة المفردة رقم (١١).

(٢) هو ابن أَميلة، راجع ترجمته في المشيخة، رقم (١١)، وتتمة الإسناد إلى الغورجي: راجعها في رقم [١٠].

(٣) أثبتها الطنطاوي والأميني بالدال المهملة، وهو خطأ شائع كما تقدّم، والعجيب أنها مثبتة في الأصل بالذال المعجمة، مع أنه يشيع إهمال إعجامها، تصحيفًا أو تساهلًا.
قال ابن خَلِّكان في وفيات الأعيان، (٤٥٣/٣): «طبرزذ: بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء وفتح الزاي وبعدها ذال معجمة، وهو اسم لنوع من السكر».

(٤) الكَروخي: نسبة إلى كَروخ بلدة بنواحي هراة، انظر: الأنساب، (٩١/١١)، وتقدّمت نسبته: الهروي، في رقم [١٠].

(٥) أبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغورجي، (٤٨١هـ)، التاجر، سمع جامع الترمذي من الجرَّاحي، الآتي معنا في الإسناد تاريخ الإسلام (٤٨٧/١٠). وفي طبعة طنطاوي (ص: ١٨): الفورجي؛ تحريف، وفي طبعة الأميني (ص: ٥٦) على الجادة.
والغُورَجي: قال الحافظ في تبصير المنتبه، (١٠٦١/٣): «الغورجي، بالضم والراء والجيم: أبو بكر أحمد بن عبد الصمد، من مشايخ الكَروخي في جامع الترمذي». وقال ابن الأثير في اللباب، (٣٩٣/٢): «هَذِه النِّسْبَة إِلَى غُورَة، وَهِي قَرْيَة من قرى هراة»، **قلت**: وهي من مستدركاته على السمعاني.

الْحَافِظُ(١)، **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي هَارُونَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ** رضي الله عنه، **قَالَ: «إِنَّا كُنَّا لَنَعْرِفُ الْمُنَافِقِينَ ـ نَحْنُ مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ـ بِبُغْضِهِمْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ** رضي الله عنه»(٢).

---

(١) هو الإمام الترمذي.

(٢) الترمذي، (٣٧١٧).

إسناد **متروك**: فيه أبو هارون العبدي؛ متروك، والأثر **صحيح** عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، انظره في التخريج المفرد [١١ ـ ١٢]، وسيأتي عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، انظر رقم [١٢].

التعليق على معنى الحديث واستشكاله

قلت: أورد الإمام الذهبي الحديثَ في حبِّ عليٍّ مع حديثَيْن آخرين في فضائل عليّ رضي الله عنه، وقال: «وهذا أشكل الثلاثة؛ فقد أحبه قوم لا خلاق لهم، وأبغضه بجهلٍ قومٌ من النواصب، فالله أعلم»، سير أعلام النبلاء، (١٦٩/١٧). وقد أجاب علىٰ ذلك نفسُه فقال في موضع آخر: «معناه: أنَّ حب علي من الإيمان، وبغضه من النفاق، فالإيمان ذو شعب، وكذلك النفاق يتشعب، فلا يقول عاقل: إن مجرد حبه يصير الرجل به مؤمنًا مطلقًا، ولا بمجرد بغضه يصير به الموحد منافقًا خالصًا. فمن أحبه وأبغض أبا بكر، كان في منزلة من أبغضه، وأحب أبا بكر، فبغضهما ضلال ونفاق، وحبهما هدىً وإيمان»، السير، (٥١٠/١٢). وأجيب علىٰ ذلك أيضًا بأن المراد بالحب الحب الشرعي، من غير غلو ولا إفراط، والمراد بالبغض بغض العدوان الذي لا شبهة فيه ولا تأويل، فمن أحبّه حبًّا غير شرعي لم يكن محمودًا، ومن «عَلِم ما قام به عليٌّ رضي الله عنه من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله، ثم أبغضه علىٰ ذلك، فهو منافق»، منهاج السنة النبوية (١٥٢/٧)، وانظر: (٢٩٦/٤ ـ ٣٠١).

وكذا استُشكِل جَعْل ذلك علامة للنفاق، ولكن إذا حُقِّق؛ فمحل الاستشكال في بعض الروايات التي فيها حصر علامة النفاق في بُغض عليٍّ، كما في بعض الألفاظ الواردة في هذه الآثار عن أبي سعيد وجابر وأبي ذر: «ما كنّا نعرف منافقينا..»، وذلك «لأن النفاق له علامات كثيرة وأسباب متعددة غير بغض علي، فكيف لا يكون علىٰ النفاق علامة إلا بغض علي؟ وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «آية النفاق بغض الأنصار»، وقال في الحديث الصحيح: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان»»، منهاج السنة، (١٥١/٧ ـ ١٥٢).

ولذلك جزم الشيخ أن ما ورد «ما كنا نعرف المنافقين علىٰ عهد النبي ﷺ إلا ببغضهم عليًّا»؛ أنه كذب، انظر: منهاج السنة، (٢٩٨/٧)، وقد عزاه لابن عمر، ولم يرد عنه، وكما تقدَّم=

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

قَالَ(١): وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ(٢)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ(٣).



[١٢] وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ(٤) فِي صَحِيحِهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَلَفْظُهُ: «مَا كُنَّا نَعْرِفُ الْمُنَافِقِينَ إِلَّا بِتَكْذِيبِهِمُ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَالتَّخَلُّفِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَالْبُغْضِ لِعَلِيِّ بْنِ

= فإنَّ المقصودَ مِثْلُ هذه الألفاظ التي فيها المبالغة بحصر علامات النفاق في بغض عليٍّ، وقد بيَّنا في التخريج [١١ ـ ١٢] أنها لا تصح، وهي من روايات الغلاة، «لكن الذي قد يقال: إنَّ بُغضَه مِن علامات النفاق، كما في الحديث المرفوع»، المنهاج، (١٥٢/٧). وإن كان يمكن توجيه روايات الحصر بالحمل على المبالغة لا إرادة الحصر الحقيقي، خاصة أنها قد تكون قيلت في عصر الفتنة. وبهذا يتضح المعنى وتلتئم الأدلة.

أمّا وجه كون حبِّه علامةً للإيمان، وضده علامة للنفاق، فقد قال النووي: «[فمن] أحب الأنصار وعلياً لهذا ـ يعني لإيمانهم وعملهم الصالح وجهادهم ـ كان ذلك من دلائل صحة إيمانه، وصدقه في إسلامه لسروره بظهور الإسلام والقيام بما يرضي الله ﷻ ورسوله ﷺ، ومن أبغضهم كان بضد ذلك، واستدل به على نفاقه وفساد سريرته والله أعلم»، شرح النووي على مسلم، (٦٤/٢)، وانظر: المفهم للقرطبي، (٢٦٤/١ ـ ٢٦٦)، ومجموع الفتاوى، (٦٥/١٠)، وفتح الباري لابن رجب، (٥٩/١)، والعواصم والقواصم لابن الوزير، (١٢٢/٨ ـ ١٢٣)، وقال الحافظ: «وهذا جار باطراد في أعيان الصحابة، لتحقّق مشترك الإكرام، لِمَا لَهم من حُسْن الغَنَاءِ في الدين»، فتح الباري، (٦٣/١).

(١) يعني الترمذي في الموضع المذكور سابقًا.

(٢) هو ذكوان، أبو صالح السمان، من الأئمة الثقات، من رجال الجماعة.

(٣) إسناد قوي. انظر التخريج: [١١ ـ ١٢].

(٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، ابن البَيِّع، الحاكم النيسابوري، الحافظ المعروف، صاحب المستدرك، وعلوم الحديث، (ت: ٤٠٥هـ)، انظر: تاريخ الإسلام، (٨٩/٩).

أَبِي طَالِبٍ»(١)، [/٥ب]

وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ(٢)، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ(٣).



اختيار النَّسَبِ بحبِّ عليٍّ رضي الله عنه

[١٣] (١٠) أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ الْحَنْبَلِيُّ الْقَاضِي(٤)، فِي جَمَاعَةٍ مِنْ(٥) آخَرِينَ مُشَافَهَةً، عَنِ الْإِمَامِ الْقَاضِي سُلَيْمَانَ بْنِ حَمْزَةَ الدِّمَشْقِيِّ(٦)، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فِتْيَانَ الْبَغْدَادِيُّ(٧)، فِي كِتَابِهِ، أَنَا **الْإِمَامُ أَبُو مُوسَىٰ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْحَافِظُ**، أَنَا أَبُو سَعْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ(٨)، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الطِّهْرَانِيُّ(٩)، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَىٰ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ

---

(١) المستدرك للحاكم، (١٣٩/٣)، **بإسناد متروك**، فيه: إسحاق بن بشر؛ متهم. وانظر التخريج المفرد رقم [١١ ـ ١٢].

(٢) في طبعة الأميني، (ص: ٥٧): «البخاري ومسلم»؛ خطأ، ليس في الأصل، ولا في المستدرك.

(٣) تعقبه الذهبي في التلخيص، فقال: «بل إسحاق بن بشر متهم بالكذب»، (١٣٩/٣).

(٤) انظر ترجمته في المشيخة رقم (٣).

(٥) الظاهر أنها هكذا في الأصل، ويحتمل أن تكون مشطوبة، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ١٩)، وأسقطها الأميني، (ص: ٥٧).

(٦) هو تقي الدين المقدسي الصالحي الحنبلي، مسند الشام في وقته، بل مسند العصر، المعمّر، قاضي القضاة، (ت: ٧١٥هـ)، انظر: الدرر الكامنة، (٢٨٥/٢)، وذيل التقييد، (٧/٢).

(٧) هو ابن المَنِّي، تقدمت ترجمته وبحثٌ فيه، انظر رقم [٥].

(٨) إن تعجب فعجبٌ من الأميني، (ص: ٥٧)، ترجم شيخَ أبي موسىٰ المديني هذا بترجمة لشيخ آخر، وأرخ وفاته (٢٧٩هـ)، وهو شيخٌ لابن ماجه. فيكون بين التلميذ والشيخ ثلاثة قرون! والأعجب أنه كناه في الترجمة: «أبو الأحوص»، مع أنه في الإسناد أمام عينه: «أبو سعد»! وهذا الشيخ سيرد في رقم [١٥]، وقد تكلمنا عليه في التخريج المفرد.

(٩) الطِّهراني: قال السمعاني في الأنساب، (١٠٣/٩): «هذه النسبة إلىٰ طِهران، وهي قرية كبيرة علىٰ باب أصبهان، وطهران أيضًا قرية بالري». **قلت**: ولم يتعيَّن لي نسبته إلىٰ أيهما. ولكن النسبة إلىٰ طِهران الري أشهر، كما نص السمعانيُّ، والقيسراني في المؤتلف والمختلف،=

بْنِ مُحَمَّدٍ الْكَاتِبُ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ الْخَزَّازُ[١]، ثنَا أَبِي[٢]، ثَنَا حُصَيْنُ بْنُ مُخَارِقٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ، قَالَ: «**كُنَّا نَبُورُ**[٣] **أَوْلَادَنَا بِحُبِّ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَإِذَا رَأَيْنَا أَحَدَهُمْ لَا يُحِبُّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ؛ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَّا، وَأَنَّهُ لِغَيْرِ رِشْدَةٍ**[٤]»[٥].

قَوْلُهُ: «لِغَيْرِ رِشْدَةٍ[٦]»[٧]: هُوَ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَإِسْكَانِ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ، أَيْ:

= (ص: ٩٨)، وكما تبيّن لي بالبحث، والله أعلم.

(١) كذا في الأصل بالزاي المعجمة، وهو الصواب. وفي طبعة الأميني، (ص: ٥٧): «أحمد بن الحسين الخزار»، بالمهملة.
والخزّاز: قال السمعاني في الأنساب، (٥/١١١): «اشتهر بهذه الصنعة والحرفة جماعة من أهل العراقيْن من أئمة الدين وعلماء المسلمين». والخَزُّ ما يُنسج من الحرير والصوف، انظر: تاج العروس، (١٥/٣٦).

(٢) سقط من طبعة الأميني.

(٣) يعني: نختبر ونمتحن. وسيأتي في كلام المصنّف.

(٤) المراد: ابن زِنىً، وسيأتي في كلام المصنف. وفي ط الأميني، (ص: ٥٨)، والطنطاوي، (ص: ١٩): «رشده»، بالهاء، وهو خطأ.

(٥) **إسناد موضوع**: فيه حصين بن مخارق؛ وضّاع، وعلي بن الحسين بن محمد الكاتب؛ هو أبو الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني، أخباري لا يعتمد عليه. ولم أقف علىٰ هذا المصدر.
وستأتي عند المؤلف أخبار قريبة في المعنىٰ عن أبي سعيد الخدري، وشريك، وكلها باطلة.
وارجع إلىٰ التخريج المفرد رقم [١٣ ـ ١٤]، فقد خرجناه، واستفضنا في تخريج ما في معناه من أحاديث وآثار في بحث مستقل، فاعقد عليه بالخناصر.

(٦) عند الأميني، (ص: ٥٨)، والطنطاوي، (ص: ١٩): رشده، وهو خطأ كما تقدّم التنبيهُ عليه.

(٧) قال ابن سِيده في المحكم، (٨/٢٦): «هُوَ لِرِشْدَةٍ: أَيْ صَحِيحُ النَّسَبِ، بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَالْفَتْحُ لُغَةٌ»، وقال الفيومي في المصباح المنير، (١/٢٢٧): «هَوَ لِرَشْدَةٍ، وقد يُفْتَح، وهو نقيضُ: زِنْيَةٍ»، وراجع: مشارق الأنوار للقاضي عياض، (٢/١٤٣)، ومختار الصحاح، (ص: ١٢٣)، واللسان، (٣/١٧٦).

وَلَدُ زِنًى. وَهَذَا مَشْهُورٌ مِنْ قَبْلُ(١) وَإِلَىٰ الْيَوْمِ، مَعْرُوفٌ(٢): أَنَّه مَا يُبْغِضُ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِلَّا وَلَدُ زِنًى(٣).



[١٤] (١١) وَرُوِّينَا(٤) ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَلَفْظُهُ: «كُنَّا ـ مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ـ نَبُورُ أَوْلَادَنَا بِحُبِّهِمْ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَإِذَا وُلِدَ فِينَا مَوْلُودٌ فَلَمْ يُحِبَّهُ؛ عَرَفْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَّا»(٥).

قَوْلُهُ: «نَبُورُ» بِالنُّونِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالرَّاءِ: أَيْ نَخْتَبِرُ وَنَمْتَحِنُ(٦).

---

(١) في طبعة الأميني: قديم.

(٢) سقط من طبعة الأميني.

(٣) سيأتي ما في هذا الكلام في التعليق علىٰ آخر هذه الأخبار عند رقم [١٥].

(٤) يجوز في ضبطها: «رَوَيْنا» و«رُوِّينا»، والأولىٰ أشهر وأيسر، ولكن اختار بعضُهم التشديد، انظر: نكت الزركشي علىٰ ابن الصلاح، (١/١٢٨). وقد تكلّم المحدِّثون المتأخرون في الفرق بينهما، انظر: الفتوحات الربانية لابن علان، (١/٢٨)، فقيل الأولىٰ لما رواه عن مشايخه حقيقةً مشافهة أو إجازة، فإن لم يكن كذلك استُعمِلت الثانية، واختار بعضهم عدمَ التفريق. وللشيخ عبد الفتاح أبي غدة بحثٌ في ذلك في تعليقه علىٰ الأجوبة الفاضلة للكنوي، (١٨٤ ـ ١٨٥)، نقل فيه عن غير واحدٍ من العلماء، وعزا هذا التفريق إلىٰ الشيخ الطبّاخ، ووقف عليه منسوبًا للحافظ ابن حجر أيضًا. وهذا التفريق معزوٌ لابن الصلاح نفسِه. وللشيخ عبد الغني النابلسي رسالة بعنوان: «إيضاح ما لدينا، في قول المحدّثين: رَوَيْنا»، مخطوطة.

(٥) لم أقف عليه عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولم يذكر له المصنِّف إسنادًا يُنظر فيه. وارجع إلىٰ التخريج المفرد [١٣ ـ ١٤] في البحث المفرد في الوارد في هذا الباب، في قسم: الموقوف رقم (٤).

(٦) في النهاية لابن الأثير، (١/١٦١): «وَفِيهِ «أَنَّ دَاوُدَ سَأَلَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَهُوَ يَبْتَار علْمه» أَيْ يَخْتَبِره ويَمْتَحِنُه، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «كنَّا نَبُور أَوْلَادَنَا بحُبّ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»»، وراجع: تهذيب اللغة، (١٥/١٩١)، واللسان، (٤/٨٧)، والتاج، (١٠/٢٥٧).

[١٥] (١٢) وَأَخْبَرَنَا الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْمُحِبِّ[١] شَيْخُنَا مُشَافَهَةً غَيْرَ مَرَّةٍ، أَخْبَرَتْنَا أُمُّ مُحَمَّدٍ ابْنَةُ الْكَمَالِ [٦/أ١] أَحْمَدَ، بِمَنْزِلِهَا بِسَفْحِ قَاسِيُونَ[٢]، قَالَتْ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُظَفَّرِ ابْنُ الْمَنِّيِّ فِي كِتَابِهِ، **أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْحَافِظُ**، أَنَا أَبُو سَعْدٍ[٣] مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَا أَبُو يَعْلَىٰ[٤] الطِّهْرَانِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَىٰ، ثنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ الْآبَنُوسِيُّ[٥]، سَمِعْتُ مَسْرُوقَ بْنَ الْمَرْزُبَانِ، يَقُولُ سَمِعْتُ شَرِيكَ بْنَ عَبْدِ اللهِ[٦] يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ لَا يُحِبُّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ أَصْلَهُ يَهُودِيٌّ»[٧].

(١) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٦)، وسائر الترجمة راجعها في الحديث [٥].
(٢) قال ياقوت في معجم البلدان، (٤/٢٩٥): «هو الجبل المشرف علىٰ مدينة دمشق وفيه عدّة مغاور وفيها آثار الأنبياء وكهوف، وفي سفحه مقبرة أهل الصلاح، وهو جبل معظّم مقدّس يروىٰ فيه آثار وللصالحين فيه أخبار». **قلت**: والجبل والسفح من الأماكن المشهورة قديمًا وحديثًا، وسيتكرر ذكره مرارًا في مشايخ المصنِّف، وكذا تقدم مرارًا في المشيخة.
(٣) في طبعة الأميني: سعيد.
(٤) في طبعة الأميني: علي.
(٥) الآبنوسي: قال السمعاني في الأنساب، (١/٦٧): «بمد الألف وفتح الباء الموحدة، أو سكونها، وضم النون وفي آخرها السين المهملة بعد الواو، هذه النسبة الىٰ آبنوس وهو نوع من الخشب البحري يعمل منه أشياء، وانتسبت جماعة الىٰ تجارتها ونجارتها».
(٦) ستأتي ترجمته من كلام المصنِّف.
(٧) لم أقف عليه، ومتنه **باطل**. وانظر التخريج المفرد: [١٥]، ومشيخة المصنف في ترجمة المحب المقدسي رقم (١٦).
وعلىٰ كلٍّ؛ فليست أقوال تلك الطبقة حجة في الشريعة أصلًا، وقد بينا بطلان ما في متونها، وأسانيدها لا تنهض لتلك الدعاوىٰ. وانظر التعليق الآتي علىٰ كلام المصنف. هذا، علىٰ أن في شريك كلامًا من جهة الميل والمذهب، كما أن مثل هذا الكلام قد يرجع إلىٰ نوع من الاستقراء الشخصي من قائله، وليس بحجة معتبرة شرعًا ولا واقعًا، وهذا كله علىٰ فرض صحته إليه، وهو ممنوع كما تبيّن في التخريج المفرد لهذا الأثر.

شَرِيكٌ[١] هَذَا أَحَدُ الْأَعْلَامِ مِنْ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ، تُوُفِّيَ فِي سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةٍ[٢].

(١) انظر: سير أعلام النبلاء، (٨/٢٠٠)، والجملة بتمامها ساقطة من طبعة الأميني.

(٢) لا يصح شيء من جملة الوارد في هذا الباب كما استقصيناه في بحثٍ خاص في التخريج المفرد من مصادر الفريقين.

تعليق على علاقة النسب بحب عليّ رضي الله عنه

وهذه المجموعة من المتون وغيرها من المضامين الواردة حول ربط النَّسب بموالاة أهل البيت أو محبتهم؛ منكرةٌ جدًّا، ولا يسلم ذلك من جهة العقل ولا النقل ولا الواقع. أما النقل فتقدّم. بل النقل دال على ضد ذلك، حيث إن التقوى مناط المفاضلة بين الناس، والنسَب مِنحة ليست كسبية، يمن الله على من يشاء من عباده بالأنساب الشريفة، وهو لا يقدّس أحدًا، ولا يغني عن صاحبه شيئًا إن هو لم يتق الله، والعكس، فلا يتعلق المدح والذم الديني إلا بالأمور الكسبية، نعم قد ينضاف إلى ذلك المدح بأمر تكويني إن تساوق مع الكسب، كما أن هذا التكوين الشريف إن تخلف عن الكسب أصبح مذمَّة أشنعَ. ولظهور هذا الإشكال في هذه الملازمة، وبخاصة على مباني المعتزلة المسمين بالعدلية، والإمامية تبعٌ لهم في هذا، حيث يرون أن العبد هو خالق أفعاله، ومن ثَمَّ فلا مدخل للتكوين والمشيئة فيه، قال في البحار، (٥/٢٨١): «بيان: يمكن توجيه تلك الأخبار على قانون أهل العدل بأن الله تعالى خلق من علم أنهم يكونون شرارًا باختيارهم: بهذه الصفات، وجعلهم من أهل تلك البلاد من غير أن يكون لتلك الأحوال مدخل في أعمالهم؛ أو المراد أنهم في درجة ناقصة من الكمال، غير قابلين لمعالي الفضائل والكمالات، من غير أن يكونوا مجبورين على القبائح والسيئات». والعقل قاطع بأن الجهة مُنفكّة بين الأمور النَّسَبِيَّة والأمور الدينية، وإن حصل اتحاد بين الرداءة النسبية والدينية في حالات؛ فإنها ليست على جهة الملازمة بلا إشكال؛ لعدم المناسَبة المصحِّحَة للعِلِيَّة بينهما. ولا يمكن إلا أن يُدّعى التسليم بعدم تناسب الأمرين من جهة العقل، ولكن التناسب المدَّعى حصل من جهة الجعل، أي التكوين الإلهي لمبغضي أهل البيت على هذا الخبث، بحيث يكون اتفاقيًّا من جهة العلية العقلية، ولكنه معلول من جهة العادة، التي هي الجعل الإلهي، كملازمة السواد للغراب والخضرة للنبات. وهذا حاصل ما ادعاه صاحب البحار. وهنا يأتي دور الواقع ليمنع هذا أيضًا، فالواقع شاهد بكذب هذه القاعدة بضرورة الحس، فكم من مبغض ومخالف لأهل البيت، بل وكافر، ويُعلم بالقطع أنه ليس بخبيث المولد. ومن ثَمَّ فقد أصاب محمد آصف المحسني في مشرعة بحار الأنوار، (٢/٧ ـ ٨)، حين أشكل بأمر آخر متعلق بالواقع،=



= وهو ارتفاع الوسط مع تحقق وقوعه، فقال: «أكثر الناس ـ أي الكفار وجمع من المسلمين ـ اليوم لا يحبهم ولا يبغضهم، ومعناه أنهم غير طيبي الولادة، وغير أخباث الولادة، وهو كما ترىٰ»!، ثم إن المبغض لله ﷻ، أو للنبي ﷺ؛ لا يلزم فيه ذلك المذكور الشنيع، فكيف بمن دونه؟

ومع ذلك، فعلىٰ سبيل التبرُّع، فإننا إذا سلَّمنا بعضَ هذه الروايات، فهي شيء نادرٌ كما أشرنا في خاتمة التخريج الذي أحلنا عليه، وليس منه شيء مرفوع، وتقدم أن كلام هذه الطبقة ليس بحجة شرعية، لأن الحجة في قول المعصوم، ولا نسلم بالعصمة، وبحثها أمر خارج عن محل النزاع، ثم قد يرجع مثل هذا الكلام إلىٰ نوع من الاستقراء، فيردّ إلىٰ عِلم القائل وخبرته، وليس هذا بحجة عقلًا ولا شرعًا ولا واقعًا، كما أن العموم الظاهر من هذه العبارات يخِفُّ خدشه، فدلالة العموم من هذه الألفاظ ونحوها دلالة ضعيفة، تتخصّص بأقل مخصص، عقلي أو حسي أو نصي، ثم قد يطلق ويراد به خصوص أشخاص معنيين وخرج الكلام مخرجَ العموم، وهذا كثير في اللغة والنصوص، ثم قد يقال علىٰ سبيل التشبيه أو التشنيع، أو المبالغة، أو التهويل، وإن كان هؤلاء المتكلمون أجلّ وأورع من أن يصدق عليهم هذا الاحتمال بأن يطلقوا ألسنتهم بهذا البذاء والطعن في الأنساب والقذف لأجل الخلاف، فهذا الاحتمال أُجِلّهم عنه، ناهيك أن المراد بموالاتهم في هذه النصوص نوعٌ خاص من الموالاة، وليست الخصوصية مزيد الحب فحسب، أو اعتقاد فضل خاص، بل موالاة مخصوصة بأحكام عقدية لا يتفق عليها جمهور المسلمين، كالعصمة والإمامة، فهل يُعقل أن يصدر عنهم هذا المعنىٰ ويراد به هذا العموم العظيم الذي يعمّ عامة المسلمين وجميع الكفار إلا فئة قليلة! وهذا البحثُ كله علىٰ فرض صحة بعض هذه الروايات إليهم، وهو ممنوع كما تبيّن في التخريج المفرد، ولكنه مجرد تبرّع، يبين أن الاحتمالات التي ترد علىٰ مثل هذا الكلام كثيرة، وما تطرق إليه الاحتمال، كساه ثوب الإجمال، فسقط به الاستدلال.

وقد علقنا في هذا الموضع من التخريج المفرد علىٰ لونين آخرين من مضامين هذه الروايات، لم نعلق عليهما هنا لأن المصنف لم يورِدْ شيئًا من معناهما، أحدهما يربط المعنىٰ بمشاركة الشيطان في الأولاد: ﴿وَٱسۡتَفۡزِزۡ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتَ مِنۡهُم بِصَوۡتِكَ وَأَجۡلِبۡ عَلَيۡهِم بِخَيۡلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِ﴾ [الإسراء: ٦٤]، والآخر يربطه بالخمس، وقد بحثناهما هناك، وبالله التوفيق.

[حَدِيثُ: مَنْ سبَّ عليًّا فقد سبَّني]

[١٦] (١٣) (١)وَأَخْبَرَنَا الصَّلَاحُ بْنُ أَحْمَدَ الْإِمَامُ(٢)، أَنَا الْفَخْرُ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا حَنْبَلٌ، أَنَا هِبَةُ اللهِ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ، أَنَا ابْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا **عَبْدُ اللهِ**(٣)، حَدَّثَنِي **أَبِي أَحْمَدَ بْنُ مُحَمَّدٍ**، ثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، ثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْجَدَلِيِّ(٤)، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَىٰ أُمِّ سَلَمَةَ، فقَالَتْ لِي: أَيُسَبُّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيكُمْ؟، قُلْتُ: مَعَاذَ اللهِ، أَوْ سُبْحَانَ اللهِ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ سَبَّ عَلِيًّا؛ فَقَدْ سَبَّنِي**»(٥).

كَذَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ.



(١) هذا الحديث بتمامه ساقط من مطبوعة الأميني، (ص: ٥٩ ـ ٦٠).

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ راجعه في رقم [٣].

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبوه أحمد بن محمد بن حنبل، الإمام.

(٤) الجَدَلي: نسبة إلىٰ جَديلة، نسبة مشتركة بين جَديلة الأنصار، وبطن من قيس عيلان، وغيرهم، والثاني هو المراد، قال عز الدين بن الأثير في اللباب في تهذيب الأنساب، (١/٢٦٣): «وهم بطن من قيس عيلان، وهم فَهْم وعَدوان، ابْنا عَمْرو بن قيس عيلان، أمّهم جَديلة بنت مُرّ، فنسبوا إِلَيْهَا»، وذكر أبا عبد الله الجدلي منهم، وانظر: الأنساب للسمعاني، (٣/٢١٧ ـ ٢١٨).

(٥) أحمد، (٢٦٢٠٧)، وفي الفضائل، (١٠١١).

إسناد **ليّن**، والحديث **منكر مرفوعًا**، **صحيحٌ أو حسن موقوفًا** بغير هذا اللفظ، ولكن باللفظ الآتي رقم [١٧]، وقد فصلناه وخرجناه وشواهدَه في التخريج المفرد [١٦ ـ ١٧].

بلفظ آخر موقوفًا على أم سلمة رضي الله عنها

[١٧] [(١)]وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَىٰ الْمَوْصِلِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ[(٢)] بْنِ مُوسَىٰ، عَنْ عِيسَىٰ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَجْلِيِّ[(٣)]، مِنْ بَجْلَةَ[(٤)] مِنْ سُلَيْمٍ[(٥)]، عَنِ السُّدِّيِّ[(٦)]، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْجَدَلِيِّ، قَالَ: قَالَتْ لِي أُمُّ سَلَمَةَ: أَيُسَبُّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيكُمْ عَلَى الْمَنَابِرِ؟، قَالَ: قُلْتُ: وَأَنَّىٰ ذَلِكَ؟، قَالَتْ: أَلَيْسَ يُسَبُّ عَلِيٌّ، وَمَنْ أَحَبَّهُ؟،

(١) هذا الحديث، كالذي قبله، ساقط من طبعة الأميني.

(٢) في طبعة طنطاوي (ص: ٢٠): «عبد الله»: خطأ.

(٣) الصواب أنه البَجْلي بسكون الجيم، نسبة إلىٰ بَجْلة حي من سليم، ولكن يختلط بالبَجَلي نسبة إلىٰ بَجِيلة. قال السمعاني، (٢/٩١): «هذه النسبة الى قبيلة بَجيلة، وهو ابن أنمار بن أراش بن عمرو بن الغوث أخي الأسد بن الغوث، وقيل إن بَجيلة اسم أمهم، وهي من سعد العشيرة، وأختها باهلة، ولدتا قبيلتين عظيمتين، نزلت بالكوفة»، ثم ذكر الأعلام، ومنهم عيسىٰ بن عبد الرحمن البَجْلي الذي معنا. تعقبه عز الدين بن الأثير فقال في اللباب، (١/١٢١ ـ ١٢٢): «ذكر السمعاني في البجَلي بالتحريك بَجيلة حي من سليم، منهم عيسىٰ بن عبد الرحمن البَجَلي، وليس كذلك، وإنما يقال في النسب إلىٰ هذا الحي من سليم بَجْلي بسكون الجيم،...، ومنهم عيسىٰ بن عبد الرحمن البَجْلي بفتح الباء المعجمة بواحدة وسكون الجيم ـ هذه النسبة إلىٰ بَجْلة، وهم رهط من سُليم، يقال لهم بنو بَجْلةَ نُسِبوا إلىٰ أمِّهم بَجْلة بنت هناة بن مالك بن فهم الأزدي»، وأصل هذا التنبيه في المؤتلف والمختلف للدارقطني، (١/٢٧٦)، ومشتبه النسبة لعبد الغني، (ص: ٦٥)، والمؤتلف لابن القيسراني، (ص: ٣٢)، ونص عليه ابن ماكولا في الإكمال، (٣/٣٨٦)، وانظر: توضيح المشتبه، (١/٣٧٤)، وتبصير المنتبه، (١/١٢٧). قلت: وقد أرشد إلىٰ هذا الشيخ المعلِّمي في حاشيته علىٰ السمعاني.

(٤) في الأصل ولدىٰ الأميني: «بجيلة»، وعند الطنطاوي: «بجلية»، وقد تبيّن لك بالتعليق السابق أن هذا تحريف، والصواب: بَجْلة، كما أثبتناه.

(٥) سُليم: بطن معروف من قيس عيلان، هم بنو سُليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان، انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم، (ص: ٢٦١).

(٦) السُّدِّي: قال السمعاني في الأنساب، (٧/١٠٩): «هذه النسبة إلىٰ سُدّة الجامع، قال أبو عبيد: في غريب الحديث: إنما سُمِّي السُّدّي لأنه كان يبيع الخُمُر ـ يعنىٰ المقانع ـ بسُدَّة المسجد، يعنىٰ باب المسجد، قال أبو الفضل الفلكي: إنما لقب بالسُّدِّي لأنه كان يجلس بالمدينة في موضع يقال له السُّد».

وَأَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ [٦/ب] كَانَ يُحِبُّهُ(١).

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ(٢).



كذب من زعم أنه يحبني ويبغضك

[١٨] (٣)وَوَرَدَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِهَا، وَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَجَابِرٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ: «كَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُحِبُّنِي وَيُبْغِضُكَ»(٤).

[حديث: أنتَ أخي في الدُّنيا والآخِرَة]

من حديث ابن عمر رضي الله عنه

[١٩] (١٤) أَخْبَرَنَا عُمَرُ ابْنُ أَمِيلَةَ(٥) شَيْخُنَا، أَخْبَرَنَا أَبُو(٦) الْفَخْرِ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّارَقَزِّيُّ(٧)، أَنَا أَبُو الْفَتْحِ الْهَرَوِيُّ، أَنَا مَحْمُودُ بْنُ

(١) مسند أبي يعلى، (٧٠٣١).
إسناد **حسن**، و**الأثر صحيحٌ** موقوفًا بهذا اللفظ. راجع رقم [١٦]، والتخريج المفرد [١٦ ـ ١٧].
الحاصل أن هذا الأثر ثابت عن أم سلمة رضي الله عنها من كلامها، بهذا اللفظ الذي هنا برقم [١٧]، لا باللفظ الوارد رقم [١٦]، تعليقًا منها على من: «يسب عليًّا ومَن يحبه»، وليس بإطلاق كما في اللفظ السابق، فلا ريب أن من سبَّ من يحبُّ عليًّا فإن سبَّهُ يتوجّه في الواقع إلىٰ الله ورسوله، إذ هما يحبان عليًّا بالنص الثابت في البخاري وغيره، وإن لم يكن ذلك السابُّ ملتزمًا ذلك، ومنتبهًا إليه في واقع الأمر، وفرقٌ بين اللزوم والإلزام والالتزام، ولكن تنبيه المتكلم علىٰ لوازم كلامه الباطلة مما يفيد في رجوعه عنه.
(٢) راجع التخريج المفرد، رقم [١٦ ـ ١٧].
(٣) هذا الحديث، كاللذيْن قبله، ساقط من مطبوعة الطهراني.
(٤) حديث **ضعيف جدًّا**، راجع التخريج المفرد، رقم [١٨].
(٥) راجع ترجمته في المشيخة رقم (١١)، وتتمة الإسناد إلىٰ الترمذي: راجعه في رقم [١٠].
(٦) ساقطة من الأميني، وهذا هو الصواب.
(٧) هو ابن طبرزذ، تقدم غير مرة. والدَارَقَزّ: محلة ببغداد، راجع: لب الألباب، (١١٠). وفي طبعة الطنطاوي (٢١): الداقزني؛ تحريف، وفي مطبوعة الأميني علىٰ الجادة!

الْقَاسِمِ، أَنَا ابْنُ جَرَّاحٍ[١]، أَنَا ابْنُ مَحْبُوبٍ، أَنَا **أبو عِيسَى الْحَافِظُ**، ثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَىٰ الْقَطَّانُ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ صَالِحِ بْنِ حُيَيٍّ[٢]، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ جُمَيْعِ بْنِ عُمَيْرٍ[٣] التَّيْمِيِّ[٤]، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: آخَىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ، فَجَاءَ عَلِيٌّ تَدْمَعُ عَيْنَاهُ، فقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! آخَيْتَ بَيْنَ أَصْحَابِكَ وَلَمْ تُؤَاخِ بَيْنِي وَبَيْنَ أَحَدٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«أَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»**[٥].

رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ فِي الجَامِعِ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

[٦]وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ فقَال:

المؤاخاة بين النبي ﷺ وبين عليّ من حديث أبي أمامة رضي الله عنه

[٢٠] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الجُنَيْدُ[٧]، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ جَعْفَرٍ

---

(١) في طبعة الطنطاوي (ص: ٢١): «خراج»، وهو تحريف، وفي طبعة الأميني (ص: ٦٠) على الجادة، وكذا هو في المسند.

(٢) قال الطنطاوي، (ص: ٢١): «في الأصل: «جبير»، والصواب ما أثبته كما في «الترمذي»، وكتب الرجال». انتهى. قلت: بل هو في الأصل كما أثبتناه، وصوابه: «حي»، هو أخو الحسن بن صالح بن حي، انظر: مؤتلف الدارقطني، (٧٨٥/٢).

(٣) في مطبوعة الأميني (ص: ٦٠): عمر. رغم أنه نفسه ترجمه في الحاشية: جميع بن عُمير.

(٤) في الأصل: «التميمي»: «خطأ». نبه عليه الطنطاوي (ص: ٢١)، دون الأميني.

(٥) الترمذي، (٣٧٢٠).

إسناد **ضعيف**: حكيم بن جبير، وجُميع بن عُمير؛ ضعيفان، الأول رمي بالغلو، والثاني غال. وهو **ضعيف** من حديث ابن عمر. والحديث لا يثبت من جميع طرقه، وسيورد المصنف عامة أطراف هذا الحديث، ولا يصح منها شيءٌ، كما صرَّح هو نفسه، وراجع التفصيلَ في التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٦) سقط في مطبوعة الأميني؛ من هنا، وحتى الحديث [٢٢].

(٧) كذا في الأصل، وكذا في مطبوعات المستدرك التي تحت يدي. وقرأها الطنطاوي، (٢٢): «المفيد». خطأ.

الْقُرَشِيُّ، ثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَمْرٍو الْحَنَفِيُّ، ثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُدْرِكٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: لَمَّا آخَىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ النَّاسِ؛ آخَىٰ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَلِيٍّ.

قَالَ الْحَاكِمُ: لَمْ نَكْتُبْهُ مِنْ حَدِيثِ مَكْحُولٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَكَأَنَّ الْمَشَايِخَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ لِكَوْنِهِ مِنْ رِوَايَةِ أَهْلِ الشَّامِ(١). انْتَهَىٰ(٢).



المؤاخاة من حديث أنس وعمر رضي الله عنهما

[٢١] وَوَرَدَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ(٣)، [٧/أ] وَعُمَرَ(٤): أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

شواهد حديث المؤاخاة والأخوَّة

وَكَذَلِكَ جَاءَ حَدِيثُ الْمُؤَاخَاةِ(٥) عَنِ: ابْنِ عَبَّاسٍ(٦)، وَزَيْدِ بْنِ أَبِي

---

(١) قلت: وأي شيء ينفع الإسنادَ أنْ كان شاميًّا وهو مسلسل بكذابيْن؟ ولكن معنى استحسان المشايخ الذي ينقله الحاكم هاهنا استحسان الغرائب التي يَعتني المحدِّثون بجمعها، لكنه ليس مؤثرًا في التصحيح كما هو بيِّن، وذلك أن أحاديث مناقب عليّ في الشاميين عزيزة. على أن إخراج الحاكم له في مستدركٍ على الصحيح؛ عجيبٌ على كل حالٍ، إلا إن كان قد بيّن أنه ليس من الصحيح وأخرجه لفائدة، كما يفعل في مواضع من المستدرك، ولكن ليس هذا الموضع من المستدرك بأيدينا حتى يظهر لنا وجهُ إخراجه له.

(٢) لم أقف عليه في كتب الحاكم. إسناد موضوع: فيه أيوب بن مدرك؛ كذاب، ولم يسمع من مكحول، وعمرو بن العلاء؛ وضاع. وانظر التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١]، وفيه أيضًا الكلام على سائر الطرق التي سيشير إليها المصنف.

(٣) حديث **باطل** أو **موضوع**. راجع التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٤) حديث **باطل متروك**. راجع التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٥) الأحاديث التي ذكر المصنّف أطرافَها ليست في خصوص قصة المؤاخاة، التي تقدمت من حديث زيد بن أبي أوفى وابن عمر وأبي أمامة رضي الله عنهم، ولكن في عموم إطلاق الأخوّة، انظر: التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١]. وجميعها ضعيفة كما نصّ على ذلك المصنِّف نفسُه في آخر كلامه، وكما بحثنا في التخريج المفرد المحال عليه.

(٦) حديث **ضعيف**، وله شواهد **ضعيفة**. راجع: التخريج المفرد.

أَوْفَىٰ(١)، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ(٢)، وَأَبِي ذَرٍّ(٣)، وَعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ(٤)، وَمَحْدُوجِ(٥) بْنِ زَيْدٍ الذُّهْلِيِّ(٦)، وَجَاءَ أَيْضًا عَنْ عَلِيٍّ(٧) مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا ضَعِيفَةً(٨)، لَكِنْ بِهَذِهِ الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ يَقْوَىٰ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ(٩)، وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) حديث **ضعيف**، راجع: التخريج المفرد.

(٢) يروىٰ عنه حديثان، أحدهما **منكر ضعيف جدًّا**، والآخر **موضوع**، راجع: التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٣) حديث **باطل**، انظر: التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٤) **لا يصح**. انظر: التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٥) بالمهملة، وهي في الأصل علىٰ الصواب، وعند الطنطاوي: «مخدوج»، بالمعجمة، تصحيف.

(٦) حديث **موضوع**. انظر: التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٧) لا يصح منها شيء، وقد تتبعتها في التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١]، مرفوعةً وموقوفةً.

(٨) قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (ص: ٦٤٨): «كل مَا ورد فِي أخوّته؛ فضعيف لَا يَصح مِنْهُ شَيْء».

(٩) ينبغي تحرير المقصود بالتقوية بين هذه المتابعات والشواهد، فإن مضامينها مختلفة، ولو سُلِّم بالتقوية فينبغي أن يكون محلُّها معنىً مشتركًا بينها.

تعليق على مسألة الأخوة والمؤاخاة

فأما أصل الأخوة الإيمانية؛ فلا شك أنها ثابتة، وهي ثابتة لكل المؤمنين، وثبوتها في حق عليٍّ رضي الله عنه ومن هو مثله في الإيمان والسابقة والفضيلة؛ أشد وأقوىٰ كما هو بيِّن، وليس موقوفًا علىٰ هذه الأحاديث المعيَّنة، من غير أن يكون هذا مستلزمًا لتصحيحها أو تقويتها؛ لأن التصحيحَ نِسبةٌ قولية خاصة لا تصح بمجرد صحة المعنىٰ، كما أن في بعض هذه الأحاديث سياقات أخرىٰ مزيدة علىٰ مجرد التصريح بالأخوّة، وهذا موقوف علىٰ الثبوت. وفي الثابت غُنية وزيادة عن هذه الأحاديث الضعيفة، فحديث: «أنت مني وأنا منك»، الثابت في الصحيح، في مخاصمة الثلاثة في بنت حمزة؛ أقوىٰ في الفضيلة من الأخوّة، وحديث منزلة هارون من موسىٰ؛ واضح في فضيلة الأخوّة وما فيها من الاستخلاف، وإنما البحث في ثبوت هذه الألفاظ وتصحيحها عمومًا، ثم البحث في ثبوت خصوص حادثة المؤاخاة في المدينة بين المهاجرين علىٰ غرار المؤاخاة التي كانت بين المهاجرين والأنصار، أما أن يكون الرسول قد أخبر عن علي أنه أخوه، أو أن عليًّا أخبر بذلك؛ فليس هذا بمستنكر في نفسه، كيف وقد قال له: أنت مني وأنا منك، كما تقدّم، وهذه ـ عند التأمل ـ أعظم من قوله إني أخوك أو أنت أخي. =

....

= أما خصوص حادثة المؤاخاة، فإن الذي يدل عليها مما ذكره المصنف هو بعض الأحاديث وليس أغلبها، فقد وردت في أحاديثَ منها حديثُ زيد بن أبي أوفىٰ، وابن عمر، وأبي أمامة، وجميعها ضعيف. وقد اختلف أهل العلم في إثبات هذه المؤاخاة بين المهاجرين بعضِهم بعضًا، ومؤاخاة النبي ﷺ عليًّا رضي الله عنه، فقد ردَّها شيخ الإسلام ابن تيمية وصرح أن أحاديثها كلها كذب، وأنها مخالفة لحكمة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار التي هي الارتفاق، انظر: منهاج السنة، (٧١/٥، ٣٦٢ ـ ٣٦٤)، ومجموع الفتاوىٰ، (١٠٠/١١)، ووافقه ابن القيم، انظر: زاد المعاد، (٥٧/٣)، وأقره علىٰ ذلك الحافظ الذهبي، المنتقىٰ من منهاج الاعتدال، (ص: ٤٦٠)، وقال ابن كثير، في البداية والنهاية ط إحياء التراث، (٣٧١/٧): «أسانيدها كلها ضعيفة لا يقوم بشيء منها حُجة».

وقد أثبتها الحافظُ ابن حجر، وانتقد كلام ابن تيمية، وعدَّه ردًّا للنص بالقياس، وأورد حديث ابن عمر الذي خرّجناه في خصوص مؤاخاة عليّ، ولم يغفل عن ضعفه، ولكن أورد حديثًا أخرجه الحاكم وابن عبد البر من حديث ابن عباس، فيه مؤاخاة النبي ﷺ بين الزبير وابن مسعود، وهما من المهاجرين، وحسَّنه، ثم قال: «وإذا انضم هذا إلىٰ ما تقدَّمَ؛ تقوّىٰ به»، انظر: فتح الباري، (٢٧١/٧). قلت: إذا سُلِّمت صحة حديث ابن عباس المذكور، وإسناده حسن؛ فلا يلزم منه تقوية خصوص ما ورد في مؤاخاة النبي ﷺ عليًّا، كما أن هذا الحديث مطلق ليس فيه أن هذه المؤاخاة كانت في المدينة كما ورد في أحاديث مؤاخاة عليّ الضعيفة، فلا يتقوّىٰ بها، بل الأقرب أنه محمول علىٰ مؤاخاةٍ في مكة قبل الهجرة، وأن المؤاخاة تكررت مرتين، مرة في مكة علىٰ الحق والمواساة، ومرة في المدينة بين المهاجرين والأنصار علىٰ الارتفاق، كما يثبته بعض أهل العلم، انظر: زاد المعاد، (٣٣٣/٣)، وهذا ما يشير إليه حديث اختصام الثلاثة أيضًا في مؤاخاة زيد وحمزة، فذلك لا يكون إلا بمكة، كما أنه قد قيل إن مؤاخاة علي كانت في المدينة بينه وبين سهل بن حنيف الأنصاري، انظر: طبقات ابن سعد، (٤٧١/٣)، والمحبر، (ص: ٧١)، وادعىٰ الجاحظ أنه مشهور بين أصحاب الآثار لا خفاء به ولا دافع له، انظر: العثمانية، (ص: ١٦١)، أما أنه ثبتت المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم بعضًا في المدينة، وهي المؤاخاة المعروفة الثابتة في الصحيحين وغيرهما؛ فينبغي المصير إلىٰ أنه لا يصح هذا، ولم يرد فيه خبر مقبولٌ أصلًا.

ولا يفوت أن الوصف بالأخوة قد صحّ في غير واحد من الصحابة، فليس هو من الخصائص، وأجلُّ من ورد فيه الوصفُ بالأخوّة: أبو بكر الصديق رضي الله عنه، كما في الصحيحين: «لو كنت=

حديث عائشة رضي الله عنها

[عليٌّ سَيِّدُ العَرَبِ]

(١)[٢٢] (١٥) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَنَّا(٢) مُشَافَهَةً غَيْرَ مَرَّةٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيِّ، أَنَا أَبُو الْفُتُوحِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِهِ فِيهَا، أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلْحِيُّ(٣) الْحَافِظُ، أَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَفٍ، أَنَا **أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ**، أَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَحْبُوبِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذٍ(٤)، ثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ(٥) بْنُ الْحَسَنِ الرَّاسِبِيُّ(٦)، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ

= متخذًا من أمتي خليلًا؛ لاتخذت أبا بكر، ولكن أخي وصاحبي»، وورد الوصف في حديث زيد: «أنت أخونا ومولانا»، وفي حديث البخاري، عن عروة: «أن النبي ﷺ خطب عائشة إلىٰ أبي بكر، فقال له أبو بكر: إنما أنا أخوك، فقال: «أنت أخي في دين الله وكتابه، وهي لي حلال»»، وهو صريحٌ في الدلالة علىٰ قوة هذه الأخوّة حتىٰ اعتقد أبو بكر أنها تَنْشُر الحُرمةَ كأخوّة النسب. ونلاحظ أنه قد ورد شيءٌ قريب من هذا السياق فيما يتعلق بتزويج علي من فاطمة رضي الله عنهما وهو أخوه، وقد حققناه في التخريج المفرد، ولا يصح، وكأنه في موازنةِ هذا الخبر السابقِ الثابتِ عن أبي بكر وتزويج عائشة، وهذا كثيرٌ في الأحاديث الضعيفة كما نبهنا عليه مرارًا. وقد صرح الجاحظ أن الخلّة أخص منزلةً وأقرب مودةً من الأخوة، انظر: العثمانية، (ص: ١٢٥)، ثم لا يخفىٰ أن الأخوّةَ لا تستلزم المماثلة من كل وجه ولا المناسبة.

(١) هنا ينتهي ما سقط من طبعة الأميني، (ص: ٦١).

(٢) هو زَغْلِش، أو زُغْنُش، انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٥). وسائر الإسناد إلىٰ الحاكم تقدَّم رقم [١].

(٣) هو قِوام السنة كما ترجمناه في الإسناد [١]. الطلحي: قال السمعاني، الأنساب، (٩/٧٩): «هذه النسبة إلىٰ طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، والمشهور بهذا الانتساب جماعة».

(٤) سقط لدىٰ الأميني.

(٥) في الأصل، وطبعتي الطنطاوي والأميني: «عمرو»، وهو خطأ، صوابه: عمر.

(٦) قال السمعاني في الأنساب، (٦/٣٦): «منسوب إلىٰ بني راسب، وهي قبيلة نزلت البصرة»، وذكر قصةً في سبب التسمية. قال ابن الأثير في اللباب في تهذيب الأنساب، (٢/٦ ـ ٧): «لم يذكر أبو سعد ـ أي السمعاني ـ من أيِّ القبائل هو راسب، وهو راسب بن ميدغان بن مالك بن نصر بن الأزد، بطن من الأزد».

عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ**»(١).

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ(٢)، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ(٣).

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ(٤):

[٢٣] حَدَّثَنَاهُ(٥) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَارِيُّ(٦)، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ نَاصِحٍ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عُلْوَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ادْعُوا لِي سَيِّدَ الْعَرَبِ**»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَلَسْتَ سَيِّدَ الْعَرَبِ؟، فَقَالَ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ**»(٧).



(١) الحاكم في المستدرك، (٤٦٢٥).
إسناد **موضوع**: فيه: عمر بن الحسن الراسبي: متهم بالوضع، انظر: التخريج المفرد [٢٢ - ٢٤]. وسيأتي له طريق آخر عن عائشة، رقم [٢٢]، وشاهدٌ من حديث جابر [٢٣]. والحديث **متروك** أو **موضوع** كما فصلناه في التخريج المذكور.

(٢) في طبعة الأميني (ص: ٦١): «صحيحِه المستدرك».

(٣) تتمة كلام الحاكم: «وفي إسناده عمر بن الحسن، وأرجو أنه صدوق، ولولا ذلك لحكمت بصحته على شرط الشيخين». قلت: وقد عرفتَ حال الراسبي.

(٤) هذه العبارة من كلام الحاكم، ومن ثَمَّ فأبو بكر القاري الآتي هو شيخ الحاكم في الإسناد.

(٥) كذا في الأصل، وفي مطبوعة الأميني. وفي مطبوعة طنطاوي: «حدثنا». وفي مطبوعة المستدرك: «أخبرناه».

(٦) قال السمعاني في الأنساب، (١٠/٢٩٤): «هذه النسبة إلى بني قارَة، وهم بطن معروف من العرب»، واختلف في الملقّب بالقارة وسبب التسمية، وذكر السمعاني في ذلك قولين.

(٧) الحاكم في المستدرك، (٤٦٢٦).
إسناد **موضوع**: فيه الحسين بن علوان؛ يضع الحديث، وتقدم طريق آخر له عن عائشة في الحديث السابق، وسيأتي شاهد له من حديث جابر. **والحديث متروك** أو موضوع. وانظر التخريج المفرد [٢٢ - ٢٤].

قَالَ[(١)]: وَلَهُ شَاهِدٌ [٧/ب] ثَالِثٌ[(٢)] مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ:

حديث جابر رضي الله عنه

[٢٤] حَدَّثَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْقَاضِي الْخَازِنُ[(٣)] مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَالِكٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، ثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَسْكَرِيُّ، ثَنَا الْمُسَيَّبُ بْنُ شَرِيكٍ، ثَنَا عُمَرُ بْنُ مُوسَى الْوَجِيهِيُّ[(٤)]، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ادْعُوا لِي سَيِّدَ الْعَرَبِ**»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَلَسْتَ سَيِّدَ الْعَرَبِ يَا رَسُولَ اللهِ؟، قَالَ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ**»[(٥)(٦)].

---

(١) أي الحاكم، فالمذكور أولَ الإسناد شيخُه.

(٢) في طبعة المستدرك: «آخر».

(٣) جاء الحديث في طبعة مستدرك الحاكم، (٤٦٢٧) معلقًا، ليس بالإسناد، والظاهر أنه ساقط منها، وقد تكلمنا على ذلك في التخريج المفرد [٢٢ ـ ٢٤].

(٤) قال السمعاني في الأنساب، (١٣/٢٨٦): «هذه النسبة إلى الجد، وهو وجيه».

(٥) إسناد **موضوع**: فيه الوجيهي، وضاع، انظر: التخريج المفرد [٢٢ ـ ٢٤]. وسبق في رقم [٢٢، ٢٣] ذكر شاهدين له. والحديث **متروك** أو **موضوع**، خرجنا طرقه وشواهدَه في التخريج المفرد.

تعليق على حديث: سيد العرب

(٦) قلت: لا شكّ أنّ عليًّا رضي الله عنه سيّدٌ في العرب: في الدين، وفي النَّسَب، وفي الكرم والعلم والحلم والشجاعة والرياسة، وغيرها من الصفات التي تُذكر تحت عنوان السيادة والشرف. وقد ثبت أن النبي ﷺ وصف ابنَ عليٍّ: الحسنَ رضي الله عنه أنه سيد، ولا ريب أن أباه خيرٌ منه وأسودُ. ولا يلزم من هذا الكلام العمومُ بحيث يكون سيدًا على كل العرب من كل وجهٍ، فقد يطلق الكلام ولا يراد به حقيقة العموم، بل ظهور الصفة في الموصوف بها، وهذا كثير جدًّا في تكلُّم العرب بالعمومات، اعتماداً على فهم السامع وقرائن الحال. وهذا كله من جهة معنى هذا الكلام في نفسِه، وأيضًا على فرض ثبوته، وإلا فالحديث لا يصح له إسناد، ولا يثبت ولو بمجموعه كما أشرنا، وقد بحثناه تفصيلًا في التخريج المفرد.
أما التحقيق؛ فمتن هذا الحديث منكرٌ أيضًا، لأن التقسيم الوارد فيه بين سيادة النبي ﷺ على بني آدم، وسيادة عليّ رضي الله عنه على العرب؛ مُشعر بإرادة العموم، وإن لم يكن هذا في جميع الروايات، ولكن لعله مبالغة ممن افتعل هذا الحديث في تعيين عموم سيادته رضي الله عنه، أو أن بعض من رواه استشعر أن فيه مسًّا بأولوية سيادة النبي ﷺ على العرب. ونكارته أنه مخالف لإجماع=

[حَدِيثُ: سدُّ الأبوابِ إلا بابَ عليٍّ]

[٢٥] (١٦) (١) أَخْبَرَنَا ابْنُ قُدَامَةَ(٢)، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، أَنَا حَنْبَلٌ،

= الصحابة أو جمهورهم علىٰ تفضيل غير عليٍّ عليه، بل مخالف لقول عليّ نفسِه في تفضيل أبي بكر وعمر علىٰ نفسِه. وأَمثلُ أسانيد هذا الحديث من حديث عائشة، رواه عنها إسماعيل بن أبي خالد، ففيه انقطاع، والإسناد لا يصح أصلًا، كما بيّنته في التخريج المفرد [٢١ ـ ٢٣]، ولفظه من هذا الطريق: «أنا سيد ولد آدم، وأبوكِ سيد كهول العرب، وعليٌّ سيد شباب العرب»، فليس فيه العموم، ولذا حمل بعضُ العلماء الحديثَ علىٰ هذا المعنىٰ أصلًا، فقال المحب الطبري في الرياض النضرة في مناقب العشرة، (٣/١٣٧): «والمراد: سيد شباب العرب؛ لأنه تقدم في خصائص أبي بكر أنه سيد كهول العرب، جَمْعًا بين الحديثين»، وقد ورد مصرَّحًا به كما ذكرتُ فقال القاري في الأسرار المرفوعة، (ص: ٢٢٠)، بعد أن أورده بلفظ: «أنا سيد ولد آدم، وأبو بكر سيد كهول العرب، وعلي سيد شباب العرب»: «وبهذا يزول الإشكال حيث لم يُرد بالعربِ جِنْسَه في جميع الأحوال»، وقال العجلوني في كشف الخفاء، (١/٥٢٩): «وبهذا يُعلم أن سيادته بالنسبة للشباب لا مطلقًا». والصحيح أنه لا حاجة لهذا الحَمْل، ولا الجَمْع، فإن هذا فرعٌ علىٰ الثبوت ولو مرجوحًا أو يسير الضعف، أما هذه الروايات التالفة فلا ينبغي الاعتناء بها ولا الانشغال بتوجيهها. وهذا التقسيم الوارد في هذه الرواية نفسُه من أمارات ضعفها وافتعالها أيضًا، وقد أشرت في التخريج المفرد إلىٰ هذا في الكلام علىٰ هذا الطريق.

ومما يدل علىٰ ما ذكرناه من نِسْبِيّة ذكر السيادة، وأن العموم في إطلاقها لا يكون علىٰ حقيقة إرادة العموم في إطلاق العرب أنه معارَض بأحاديثَ ضعيفةٍ لا تقل عن درجته في الضعف، كحديث: «آدم سيد البشر، وأنا سيد العرب، وصهيب سيد الروم...» الحديث، انظر: ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، (١٣٩٢)، وتخريج أحاديث الكشاف للزيلعي، (١/١٦٢)، وكنز العمال، (١٢/٣٤٦)، وفيض القدير للمناوي، (٤/١٢٣)، وكشف الخفاء، (١/٥٢٦)، والمداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، (٤/٢٤٣). وورد وصفُ العباس عمِّ النبي ﷺ أنه سيد العرب بعد رسول الله ﷺ من قول أبي سفيان، كما في تاريخ دمشق، (٢٦/٣٤٠)، وكذا ابن عمر وأبيه، من مروان بن الحكم، كما في الطبقات، (٤/١٦٩)، ومنازل الأشراف لابن أبي الدنيا، (ص: ١٠٥)، وتحريم القتل للحافظ عبد الغني، (ص: ١٨٧)، وفي وصف الأحنف بن قيس من مصعب بن الزبير، كما في أنساب الأشراف، (٧/٢٧).

(١) الحديث ليس في طبعة الأميني، انظر (ص: ٦٢).

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، انظر ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وسائر الإسناد=

أَنَا ابْنُ الْحُصَيْنِ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ[(١)]، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مَيْمُونٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: كَانَ لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبْوَابٌ شَارِعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ، قَالَ: فقَالَ يَوْمًا: «**سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ**»، قَالَ: فَتَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ أُنَاسٌ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنِّي أَمَرْتُ بِسَدِّ هَذِهِ الْأَبْوَابِ، غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ، فَقَالَ قَائِلُكُمْ، وَإِنِّي وَاللهِ مَا سَدَدتُّ بَابًا وَلَا فَتَحْتُهُ، وَلَكِنِّي أُمِرْتُ بِشَيْءٍ فَاتَّبَعْتُهُ**»[(٢)].

حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ مَيْمُونٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ[(٣)].

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ[(٤)]، وَوَرَدَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ

= تقدم في رقم [٣].

(١) هذا الصحيح على الجادة، فهو عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، يتظرَّف المؤلف بتعميته تفنُّنًا على طريقة المحدثين المذكورة في تدليس الأسماء المكرورة كثيرًا، وفي الأصل: «أحمد بن عبد الله بن محمد»، وعلى: (أحمد) و(عبد الله) علامة تبديل، فهي مصححة. وفي طبعة الطنطاوي (ص: ٢٤): «أحمد بن عبد الله بن محمد»! ولم يُشر في الحاشية لشيء، ولو أنه ورد كذا خطأً في الأصل، وهذا غريب، رغم أنه عزاه في الحاشية للمسند، فمن يكون أحمد بن عبد الله بن محمد عن أبيه؟!

(٢) أحمد، (١٨٨٠٠).
إسناد **ضعيف**: فيه ميمون بن أستاذ؛ ضعيف، وقد خرجناه في التخريج المفرد [٢٥]، والحديث **ضعيف منكر**: وله شواهد، أشرنا إليها في التخريج المفرد، أما تمام الكلام على طرق هذا الحديث وشواهده فقد استوفيناها في كتاب مستقل لما فيه من بحوث كثيرة مهمة، كما أشرنا في التخريج المذكور.

(٣) رواه الروياني، (٤١١)، بإسناد **ضعيف**، وقد خرجناه في التخريج المفرد [٢٥].

(٤) فيه ذكر عشر خصال أو فضائل لعلي، منها فتح الباب، وقد رواه أحمد، (٣٠٥٢)، والفضائل،=

سَعْدٍ(١).

الجمع بين هذا الحديث وحديث سدّ الأبواب إلا باب أبي بكر

وَلَا يُنَافِي مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ أَمْرِهِ ﷺ [٨/أ] فِي مَرَضِ مَوْتِهِ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ، إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ(٢)؛ لِأَنَّ هَذَا كَانَ فِي حَالِ حَيَاتِهِ ﷺ لِاحْتِيَاجِ فَاطِمَةَ رضي الله عنها إِلَى الْمُرُورِ مِنْ بَيْتِهَا إِلَى بَيْتِ أَبِيهَا، فَجَعَلَ هَذَا رِفْقًا بِهَا وَسِتْرًا وَغَيْرَةً عَلَيْهَا، وَأَمَّا بَعْدَ وَفَاتِهِ فَلَمَّا زَالَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ احْتِيجَ إِلَى فَتْحِ بَابِ الصِّدِّيقِ لِأَجْلِ خُرُوجِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ لِيُصَلِّيَ بِالْمُسْلِمِينَ؛ إِذْ كَانَ هُوَ الْخَلِيفَةَ بَعْدَهُ، وَرِفْقًا بِهِ أَيْضًا، وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ الْقَائِمُ بَعْدَهُ(٣).

= (١١٦٨)، ومن طريقه الحاكم، (٤٦٥٢)، والنسائي من غير طريقه في الكبرى، (٨٣٥٥)، وغيرهم، وإسناده **ضعيف منكر**، وقد خرجناه في التخريج المفرد [٢٥]، وراجع كلامنا هناك.

(١) رواه أحمد، (١٥١١)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٨٤)، والنسائي في خصائص علي، (٤١)، بإسناد **ضعيف**، كما بيناه في التخريج المفرد [٢٥].

(٢) لفظه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «إنَّ مِنْ أَمَنِّ الناسِ عليَّ في صُحبته وماله أبا بكر، ولو كنتُ متخذًا خليلًا غيرَ ربِّي؛ لاتخذتُ أبا بكر، ولكن أخوة الإسلام ومودته، لا يبقين في المسجد بابٌ إلا سُدَّ إلا بابَ أبي بكر»، (٤٦٦، ٣٦٥٤)، ومن حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «سُدُّوا عنِّي كلَّ خَوْخَةٍ في هذا المسجد، غيرَ خوخةِ أبي بكر»، (٤٦٧).

(٣) هذا الجمع بين الحديثين مستفاد من كلام الحافظ ابن كثير، انظر: البداية والنهاية، ط هجر، (٥٧/١١)، وإن كان هو نفسه صرح في تفسيره، ت سلامة، (٣١١/٢) بأن الصواب حديث أبي بكر، وحديث عليٍّ خطأ.

وقد جُمِعَ بين الحديثين بوجوه أخرى من أقربها أن الخوخة طاقات يُمرَّ منها من خارج المسجد، والباب المذكور لعلي رضي الله عنه كان من داخل، وقيل بالجمع مطلقًا يعني أن كلا الحديثين استثناء لغلق الأبواب والطاقات، انظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي، (١٩٠/٩، ١٩٨)، ومعاني الأخبار للكلاباذي، (ص: ١٠٥ ـ ١٠٦)، وفتح الباري، (١٥/٧)، والقول المسدد، ط مبرة الآل والأصحاب بتحقيقي بالاشتراك مع د. أسامة الشنطي، (ص: ١٢٣).

أما من لا يقبل الحديثَ فلا حاجة عنده للجمع، بل نص شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة، (٣٥/٥) أن هذا الحديث موضوع «على طريق المقابلة»، يعني لمكافأة حديث منقبة أبي بكر، بمنقبة لعليّ، رضي الله عنهما وأرضاهما.

وَلِذَلِكَ قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي سَيَأْتِي:

حديث: حِلِّ المسجد لعليٍّ وهو جُنُب

[٢٦] (١٧) [١] أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ الحَسَنِ [٢]، قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَنَا أَبُو الْفَتْحِ، أَنَا ابْنُ الْقَاسِمِ، أَنَا الجَرَّاحِيُّ، أَنَا المَحْبُوبِيُّ، أَنَا **أَبُو عِيسَى الْحَافِظُ**، ثنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ، ثنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِعَلِيٍّ: «**يَا عَلِيُّ! لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُجْنِبُ فِي هَذَا المَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرِكَ**».

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ: قُلْتُ لِضِرَارِ بْنِ صُرَدَ [٣]: مَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ؟، قَالَ: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يَسْتَطْرِقُهُ جُنُبًا غَيْرِي وَغَيْرِكَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ سَمِعَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ـ يَعْنِي الْبُخَارِيَّ ـ مِنِّي هَذَا الْحَدِيثَ [٤].



(١) هذا الحديث، كسابقه، وما بينهما، وما بعده إلى الحديث الآتي: ليس في طبعة الأميني، انظر: (ص: ٦٢).

(٢) في الأصل، وطبعة الطنطاوي: «الحسين»، وهو تحريف. وهذا هو ابن أُميلة، راجع ترجمته في المشيخة، رقم (١١)، وسائر الإسناد إلى الترمذي راجعه في الحديث رقم [١٠].

(٣) ضرار بن صُرد التيمي، من الطبقة العاشرة، كبار الآخذين عن تبع الأتباع، على تقسيم الحافظ ابن حجر، ورتبته عنده: «صدوق له أوهام وخطأ، ورمي بالتشيع، وكان عارفًا بالفرائض»، التقريب، (ص: ٢٨٠).

(٤) الترمذي، (٣٧٢٧).

إسناد **ضعيف**: مداره على العوفي، ضعيف غال، والحديث **ضعيف منكر**، كما خرجناه في التخريج المفرد [٢٦ ـ ٢٨] مطولًا.

قُلْتُ: رَوَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ مِنْ طَرِيقِ:

[٢٧] كَثِيرٍ النَّوَّاءِ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ(١).



[٢٨] ثُمَّ رَوَى مِنْ طَرِيقِ [٨/ب] أَبِي نُعَيْمٍ، ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي غَنِيَّةَ(٢)، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ عُمَرَ الْهَجَرِيِّ(٣)، عَنْ مَحْدُوجٍ(٤)، عَنْ جَسْرَةَ بِنْتِ دَجَاجَةَ، قَالَتْ: أَخْبَرَتْنِي أُمُّ سَلَمَةَ قَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى صَرْحَةِ(٥) الْمَسْجِدِ فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «**لَا يَحِلُّ الْمَسْجِدُ لِلْجُنُبِ وَلَا لِلْحَائِضِ، إِلَّا لِمُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ**»(٦).

ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ نَحْوَهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ غَرَابَةٌ(٧).

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر، (٤٢/١٤٠). إسناد **ضعيف**: كثير النواء، ضعيف من الغلاة، والعوفي تقدّم.

(٢) في الأصل، وطبعة الطنطاوي: عيينة، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه. وانظر في ضبطه: المؤتلف والمختلف للدارقطني، (٣/١٦٥٦).

(٣) الهجَري: نسبة إلى هَجَرَ، وهي بلدة بأقصى اليمن، انظر: الأنساب للسمعاني، (١٣/٣٨٤).

(٤) في طبعة الطنطاوي: مخدوج، بالخاء المعجمة، وهو تصحيف، وهو في الأصل بالمهملة على الصواب.

(٥) الصَّرْحة: من الأرض، ما استوى وظهر، انظر: تهذيب اللغة، (٤/١٤٠)، ولسان العرب، (٢/٥١١)، وتاج العروس، (٦/٥٣٧).

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر، (١٤/١٦٦).

إسناد: **ضعيف**، الهجري ومحدوج؛ مجهولان، ودجاجة فيها مقال، والحديث: **ضعيف منكر**، كما بيّناه مفصَّلًا في التخريج المفرد [٢٦ ـ ٢٨].

(٧) حديث **ضعيف جدًّا**، انظر التخريج المفرد [٢٦ ـ ٢٨]. والحديث له شواهد ضعيفة، استقصيناها في التخريج المفرد رقم [٢٦ ـ ٢٨]. فالحديث ليس بصحيح، ولو سُلِّمت صحته فإنه ليس بشاهد لحديث سد الأبواب سابق الذكر، إذ لا يلزم من جواز طروقه في المسجد=

[حديثُ إعْطَاءِ الرَّايَةِ لِعَلِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ]

[٢٩] (١٨) [(١)]أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الصَّفَوِيُّ[(٢)]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ بِجَامِعِ دِمَشْقَ، أَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ[(٣)]، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعِزِّ بْنِ مُشْرِفٍ الْأَنْصَارِيِّ[(٤)] سَمَاعًا، قَالَا: أَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُبَارَكِ الزُّبَيْدِيُّ[(٥)]، أَنَا أَبُو الْوَقْتِ عَبْدُ الْأَوَّلِ بْنُ شُعَيْبٍ السِّجْزِيُّ[(٦)]،

= أن يكون له باب مفتوح عليه كما لا يخفى، وإنما يقوِّي هذا بذاك والعكس مَنْ يقبل الحديثين أصالةً، أما من يرد الحديثين ـ كالإمام البخاري ـ، أو يرد أحدهما كشيخ الإسلام ابن تيمية؛ فلا يصح ذلك عنده.

(١) من هنا ينتهي السقط الذي في طبعة الطهراني، انظر: (ص: ٦٢).

(٢) مولى الصفي الهندي، انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٥).

(٣) هو علي بن محمد بن أحمد، اليونيني، أبو الحسين، لزِم الحافظ المنذري، وحدَّث عن جماعة منهم: ابن الزبيدي ـ الآتي في الإسناد ـ، حدَّث بصحيح البخاري واعتنىٰ به كثيرًا. توفي: (٧٠١هـ). انظر: المعجم المختص بالمحدثين، (ص: ١٦٩).

(٤) هو محمد بن أبي العزّ بن مشرف بن بيان شهاب الدّين الأنصاري البزّاز، مسند دمشق، وشيخ الرّواية بالدار الأشرفية. حدّث عن ابن الزّبيدي، يروي عنه ابن البخاري، توفي: (٧٠٧). انظر: درة الحجال، (٢/٢٩٨)، وبرنامج الوادي آشي (ص: ١٣٤)، وشذرات الذهب، (٨/٣٠).

(٥) هو الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيىٰ بن مسلم الربعي الزبيدي الأصل، البغدادي، أبو عبد الله الحنبلي، أصله من زبيد من اليمن، وولد ببغداد ونشأ بها، وأخوه الحسن أبو عليٍّ محدّث مثله، سمع ببغداد أبا الوقت عبد الأول بن عيسىٰ السِّجزي ـ الآتي في الإسناد ـ. وقال ابن نقطة في ترجمة أخيه الحسن: سمع من عبد الأول صحيحَ البخاري، هو وأخوه الحسين، في تاريخيْن مختلفيْن، وسماعهما صحيح. قال الكمال بن العديم: حدَّث بدمشق بصحيح البخاري عن أبي الوقت مراتٍ، وسمعه منه خلْقٌ كثير. انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، (ص: ٢٤٣)، وبغية الطلب في تاريخ حلب، (٦/٢٧٣٥).

(٦) هو عبد الأول بن عيسىٰ بن شعيب أبو الوقت السِّجْزي، قال الذهبي: الشيخ، الإمام، الزاهد، الخيِّر، الصوفي، شيخ الإسلام، مسند الآفاق. قال: وسمع في سنة خمس وستين وأربع مئة من جمال الإسلام أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد الداوودي (الصحيح) ـ يعني البخاري ـ،=

أَنَا أَبُو الحَسَنِ بْنُ[(١)] عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّاوُودِيُّ[(٢)]، أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَمُّوَيْهِ[(٣)]، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنُ مَطَرٍ الْفَرَبْرِيُّ[(٤)]، ثَنَا

= وهو الآتي في الإسناد ـ. حدَّث عنه جماعة لا يُحصون، منهم: الحسين بن الزبيدي ـ المتقدِّم ذكرُه ـ، وأخوه الحسن. توفي: (٥١٢هـ) وعاش مئة وثلاث سنين. انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٠/٣٠٣). **قلت**: السِّجْزي: نسبة إلىٰ سِجِسْتَانَ، علىٰ غير القياس، انظر: الأنساب للسمعاني، (٧/٨٠).

(١) كذا في الأصل، وفي طبعة الطنطاوي (ص: ٢٦)، وجاءت علىٰ الصواب بحذفها في طبعة الأميني (ص: ٥٢). والصواب أن «بن» زائدة، علىٰ ما هو معروف من اسم صاحب الترجمة، وقد جاء اسمُه علىٰ الصواب في إسناد الحديث رقم [٧٧] إلىٰ البخاري أيضًا.

(٢) في طبعة الطنطاوي (ص: ٢٦): «الداروردي»، وهو تحريف، وجاء علىٰ الصواب في طبعة الأميني (ص: ٥٢).

هو أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر بن محمد بن داود بن أحمد بن معاذ، الدَّاوُودي، البوشَنْجي. قال الذهبي: الإمام، العلامة، الورع، القدوة، جمال الإسلام، مسند الوقت، وسمع: الصحيح ومسند عبد بن حميد وتفسيره، ومسند أبي محمد الدارمي من أبي محمد بن حمُّويه السرخسي ـ الآتي ـ ببوشنج، وتفرد في الدنيا بعلو ذلك. حدَّث عنه جماعةٌ منهم أبو الوقت عبد الأول السجزي ـ المتقدِّم ذكره ـ. توفي: (٤٦٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٨/٢٢٢).

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن حمُّويه بن يوسف بن أَعْيَن، أبو محمد ابن حمُّويه. قال الذهبي: الإمام، المحدث، الصدوق، المسند، خطيب سَرَخَس. سمع في سنة ست عشرة وثلاث مئة: الصحيحَ من أبي عبد الله الفَرَبْرِي، حدَّث عنه جماعة، منهم أبو ذر الهروي، والداوودي ـ الذي تقدَّم ذكره ـ، توفي: (٣٨١هـ)، انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة، (١٦/٤٩٢).

(٤) هو محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر، أبو عبد الله الفَرَبْرِي، قال الذهبي: راوي (الجامع الصحيح) عن أبي عبد الله البخاري، سمعه منه بفَرَبْر مرتين. ويروىٰ ـ ولم يصحَّ ـ أن الفربري قال: سمع الصحيحَ من البخاريّ تسعون ألف رجل، ما بقي أحد يرويه غيري. وفربر: بكسر الفاء وبفتحها، وهي من قرىٰ بُخارىٰ حكىٰ الوجهين القاضي عياض، وابن قرقول، والحازمي، وقال: الفتح أشهر، توفي: (٣٢٠هـ)، وقد أشرف علىٰ التسعين. انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة، (١٥/١٠).

الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسَمَاعِيلَ الْجُعْفِيُّ(١)، ثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ(٢)، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ**». قَالَ فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ(٣) لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُم يُعْطَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُوا أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: «**أَيْنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟**» [٩/أ]، فَقَالُوا: يَشْكُو عَيْنَيْهِ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**فَأَرْسِلُوا إِلَيْهِ فَأْتُونِي بِهِ**»، فَلَمَّا جَاءَ؛ بَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ وَدَعَا لَهُ، فَبَرَأَ حَتَّى كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ(٤).

الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ الصَّحِيحُ فِي حَدِيثِ إِعْطَاءِ الرَّايَةِ لِعَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ، وَمَا وَرَدَ مُخَالِفًا؛ فَهُوَ مَوْضُوعٌ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ رَضِيَٱللَّهُعَنهُم(٥).



---

(١) هو الإمام البخاري.

(٢) لدى الأميني: «عبد العزيز بن أبي حازم»، تحريف.

(٣) يدوكون: يخوضون ويختلفون، انظر: تهذيب اللغة، (١٠/١٨١)، ولسان العرب، (١٠/٤٣٠)، وتاج العروس، (٢٧/١٦٤)، وقال الحافظ: «قوله: يدُوكون، بمهملة مضمومة: أي باتوا في اختلاط واختلاف، والدَّوكة بالكاف: الاختلاط»، فتح الباري، (٧/٤٧٧)، وانظر: النهاية، (٢/١٤٠).

(٤) البخاري (٣٧٠١). والحديث **متفق عليه**، رواه مسلم أيضًا (٢٤٠٩).

(٥) يشير المصنّف إلى حديث طويل مكذوب وُضع في أخذ عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ الراية، وأنه سبقه إلى أخذها أبو بكر ثم عمر رَضِيَٱللَّهُعَنهُمَا لقتال مرحب ففرّ منه، فأعطاها عليًّا، انظر: منهاج السنة، (٧/٣٦٤ ـ ٣٦٩). وقد ورد في هذا الحديث الذي لا أصل له وصف عليّ في أخذه الراية أنه «كرار ليس بفرّار»، أو «ليس بفرار»، ولهذه الزيادة أصل في كتب الحديث، كما سيأتي في الحديث الآتي، والحكم عليها.

[حديث: اللهُمَّ أَذْهِبِ عَنْهُ الحرَّ والبَرْدَ]

[٣٠] (١٩) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ(١)، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا حَنْبَلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيُّ، أَنَا ابْنُ الْمُذْهِبِ، أَنَا ابْنُ مَالِكٍ، أَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي**، ثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَىٰ، عَنِ الْمِنْهَالِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَىٰ، قَالَ: كَانَ أَبِي يَسْمُرُ مَعَ عَلِيٍّ ﵁، وَكَانَ يَلْبَسُ ثِيَابَ الصَّيْفِ فِي الشَّتَاءِ وَثِيَابَ الشِّتَاءِ فِي الصَّيْفِ، فَقِيلَ لَهُ: لَوْ سَأَلْتَهُ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ إِلَيَّ، وَأَنَا أَرْمَدُ الْعَيْنِ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَرْمَدُ الْعَيْنِ، فَتَفَلَ فِي عَيْنِي، وَقَالَ: «**اللَّهُمَّ أَذْهِبْ عَنْهُ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ**»، فَمَا وَجَدْتُّ حَرًّا وَلَا بَرْدًا مُنْذُ يَوْمِئِذٍ، وَقَالَ: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، لَيْسَ بِفَرَّارٍ**»، فَتَشَرَّفَ لَهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَعْطَانِيهَا(٢).

رَوَاهُ **ابْنُ مَاجَهْ**(٣) فِي سُنَنِهِ: عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ وَكِيعٍ، فَوَقَعَ لَنَا بَدَلًا عَالِيًا(٤)، وَللهِ الْحَمْدُ.

---

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة، انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) أحمد، (٧٨٠، ١١٢٠)، وفضائل الصحابة، (٩٥٠).
إسناده ضعيف: ابن أبي ليلىٰ الفقيه الكوفي المجتهد القاضي: ضعيف الحديث سيئ الحفظ. وقد استوعبنا طرقه التخريج المفرد رقم [٢٩ ـ ٣١]. والحديث في إعطاء الراية **أصله متفق عليه**، كما تقدم رقم [٢٩]، لكنه بهذه الزيادة ضعيف.

(٣) ابن ماجه (١١٧)، ومداره علىٰ ابن أبي ليلىٰ كالإسناد السابق.

(٤) تقدم شرح معنىٰ البدل والعلو فيه عند المحدثين في الكلام علىٰ الحديث رقم [٩]. وتفسير العلو هنا، أنه عند ابن ماجه عن ابن أبي شيبة عن وكيع، والمؤلف بلغه من طريق أحمد=

قَوْلُهُ: «فتَشَرَّفَ لَهَا»: أَيْ تَطَلَّعَ وَتَعَرَّضَ.



حديث عليٍّ: ما رمدتُ ولا صدعت منذ مسح رسول الله ﷺ

[٣١] [(١)] (٢٠) وَأَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ [٩/ب] مُشَافَهَةً[(٢)]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِبَةِ اللهِ الدِّمَشْقِيِّ[(٣)] وَغَيْرِهِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو رَوْحٍ عَبْدُ الْمُعِزِّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ[(٤)]، قَالَ: أَنَا زَاهِرُ بْنُ طَاهِرٍ[(٥)]، قَالَ: أَنَا أَبُو سَعْدِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[(٦)]، قَالَ: أَنَا أَبُو عَمْرٍو محمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْحِيرِيُّ[(٧)]، قَالَ: ثَنَا أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ، ثَنَا

= إلىٰ وكيع، مباشرة، فوافق ابن ماجه في شيخ شيخه فهذا البدل بعلو.

(١) هذا الحديث ساقط من مطبوعة الأميني.

(٢) أبهم المصنِّفُ هنا شيوخَه بالكلية، وارجع إلىٰ بحث الشيوخ المبهمين في آخر المشيخة المفردة.

(٣) هو أحمد بن هبة الله بن أحمد بن محمد بن عساكر الدمشقي، أبو الفضل، شرف الدين، قال الفاسي: مسند الشام في عصره، وذكر أنه حدث عن جماعة، وأجاز له أبو روح عبد المعز بن محمد الهروي، وهو الآتي، (ت: ٦٩٦هـ)، انظر: ذيل التقييد، (١/٤٠٦).

(٤) هو عبد المُعِزّ بن محمد بن أبي الفضل بن أحمد بن أسعد بن صاعد الهروي الصوفي، قال الفاسي: سمع علىٰ زاهر بن طاهر الشّحّامي ـ الآتي ـ كتاب المسند للسراج، ومسند أبي يعلىٰ الموصلي. انظر: ذيل التقييد، (٢/١٥٣). **قلت**: وهذا هو الحديث معنا.

(٥) هو زاهر بن طاهر الشَّحَّامي، تقدَّم مرارًا وسيأتي، وقال ابن نقطة: سمع من أبي سعد محمد بن عبد الرحمن الكنجروذي أكثرَ مسند أبي يعلىٰ الموصلي، من رواية أبي عمرو بن حمدان عنه. انظر: التقييد، (ص: ٢٧٢). **قلت**: وهذا هو الحديث معنا.

(٦) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد، أبو سعد الكَنْجَرُوذي، قال الذهبي: الفقيه الأديب النحوي الطبيب الفارس، شيخٌ مشهور. وقال: حدَّث عن أبي عمرو بن حمدان ـ وهو الآتي ـ، وأبي الحسين أحمد بن محمد البَحيري، (ت: ٤٥٣هـ). انظر: تاريخ الإسلام، (١٠/٤١).

(٧) هو محمد بن أحمد بن حمدان، أبو عمرو الحيري النيسابوري، قال الذهبي: الإمام المحدّث الثقة النحوي البارع الزاهد العابد، مسند خراسان. رحل به والده إلىٰ العجم، وإلىٰ الموصل فأكثر عن أبي يعلىٰ، وحمل عنه مسنده. (ت: ٣٧٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (١٦/٣٥٦). قلت: وهذا هو الحديث معنا. =

زُهَيْرٌ، ثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ أُمِّ مُوسَىٰ، قَالَتْ: سَمِعْتُ عَلِيًّا ﷺ يَقُولُ: مَا رَمِدْتُّ وَلا صُدِعْتُ مُنْذُ مَسَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجْهِي، وَتَفَلَ فِي عَيْنِي، يَوْمَ خَيْبَرَ، وَأَعْطَانِي الرَّايَةَ(١).



[٣٢] (٢١) أَخْبَرَتْنَا الشَّيْخَةُ أُمُّ مُحَمَّدٍ سِتُّ الْعَرَبِ ابْنَةُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيَّةُ فِيمَا شَافَهَتْنِي بِهِ(٢)، قَالَتْ: أَخْبَرَنَا جَدِّي الْمَذْكُورُ(٣)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ(٤) الصَّفَّارِ(٥)، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّحَّامِيُّ(٦)، ....

= والحِيرِي: قال السمعاني في الأنساب، (٤/٣٢٥): «هذه النسبة إلىٰ الحيرة وهي بالعراق عند الكوفة، وبخراسان بنيسابور»، قلت: والمراد هنا التي بنيسابور، وقد ذكر السمعانيُّ المترجَمَ في أعلام النِّسبة الثانية.

(١) مسند أبي يعلىٰ، (٥٩٣). إسناد جيد أو حسن، والحديث أصله متفق عليه.

(٢) انظر ترجمتها في المشيخة، رقم (٢٤).

(٣) هو الفخر بن البخاري، تكرر مرارًا. وترجمه الأميني شخصًا آخر!

(٤) كذا في الأصل، وفي مطبوعة طارق الطنطاوي، تحريف، وفي مطبوعة الأميني، (ص: ٦٥): «سعد»، علىٰ الصواب.

(٥) هو عَبْد الله بْن عُمَر بْن أحمد بن منصور ابن الْإِمَام مُحَمَّد بْن القاسم بْن حبيب. العلاّمة أبو سعْد ابن الصّفّار النَّيْسابوريّ. سمع جماعاتٍ منهم الخواري وزاهر الشحَّامي. وسمع منه خلقٌ، وروىٰ عنه الفخرُ ابن البخاري إجازة، قال الذهبي: «سمع السُّنَن الكبير للبَيْهقيّ من زاهر. وقد روىٰ الفخر عليّ عَنْهُ هذين الكتابين ـ يعني البيهقي وسنن الدارقطني ـ بالإجازة». توفي (٦٠٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢/١١٩٩).

(٦) هو زاهر بن طاهر بن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن المرزبان، أبو القاسم بن أبي عبد الرحمن النَّيْسابوريّ، الشّحّاميّ، الشُّرُوطيّ، المحدّث المستملي. اعتنىٰ به أبوه فسمعه الكثير، وبكَّر به، واستجاز له الكبار، وسمع عن الكثير، ومن ذلك سنن البيهقي الكبرىٰ سمعها منه، وكان شيخًا متيقظًا، له فهمٌ ومعرفة. توفي (٥٣٣ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١/٥٩١).

أَنَا أَبُو بَكْرٍ الْحَافِظُ(١)، أَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الْبَيِّعِ الْحَافِظُ(٢)، أَنَا الحْسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْإِسْفِرَائِينِيُّ، ثنَا أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْبَرَاءِ، ثنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَدِينِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، أَخْبَرَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﵁: لَقَدْ أُعْطِيَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﵁ ثَلَاثَ خِصَالٍ، لِأَنْ يَكُونَ فِيَّ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْطَى حُمْرَ النَّعَمِ، قِيلَ: وَمَا هُنَّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟، قَالَ: فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَسُكْنَاهُ بِالمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَحِلُّ لَهُ فِيهِ مَا يَحِلُّ لَهُ، وَالرَّايَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ(٣).

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ(٤). [١٠/أ]

[السَّعيدُ مَنْ أحبَّ عليًّا]

[٣٣] (٢٢) أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الطَّحَّانِ الْمُقْرِئُ شَيْخُنَا(٥)، مُشَافَهَةً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشِّيرَازِيِّ(٦)، أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ مَنْدَه

(١) هو الحافظ البيهقي.

(٢) هو الحاكم.

(٣) مستدرك الحاكم (٤٦٣٢).

إسناد **ضعيف**: عبد الله بن جعفر: والد علي بن المديني؛ ضعيف. والأثر **ضعيف**، كما بيناه في التخريج المفرد [٣٢].

(٤) تعقبه الذهبي: «بل المديني عبد الله بن جعفر: ضعيف».

(٥) انظر ترجمته في المشيخة رقم (١).

(٦) هو محمد بن محمد بن هبة الله بن يحيىٰ بن بندار بن مميل الدمشقي، المسنِد المكثِر، شمس الدين أبو نصر بن عماد الدين أبي الفضل ابن القاضي شمس الدين أبي نصر المعروف بابن الشيرازي، توفي: (٧٢٣هـ). انظر: ذيل التقييد، (١/٢٥٧).

الْحَافِظُ[١] فِي كِتَابِهِ مِنْ أَصْبَهَانَ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْحَافِظُ[٢]، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو سَعْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ بْنِ مُحَمَّدٍ[٣]، أَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ[٤]، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَىٰ[٥]، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ الْكُوفِيُّ[٦]، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكُوفِيُّ[٧]، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقُرَشِيُّ[٨]، ثَنَا جَنْدَلُ بْنُ وَالِقٍ[٩]، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْكَاسِيُّ[١٠]، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

(١) هو محمود بن إبراهيم بن سفيان بن إبراهيم بن عبد الوهاب ابن الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، أبو الوفاء العبدي الأصبهاني، توفي: (٦٣٢هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٤/٨٨).

(٢) هذا هو الحافظ أبو موسىٰ أحمد بن أبي بكر عمر المديني.

(٣) هو أبو سعد، أفضل الدين، السلمي الأصبهاني، لغوي بارع، قال الذهبي: أثنىٰ عليه الحافظ أبو موسىٰ وروىٰ عنه. توفي: (٥٤٩ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١/٩٧٥).

(٤) هو عبد الرحمن بن الحسين بن محمد بن إبراهيم، أبو الحسين بن أبي القاسم الحنائي الدمشقي، توفي: (٤٩٦هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٧٧٩).

(٥) هو الحافظ أبو بكر أحمد بن موسىٰ بن مردويه، توفي (٤١٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٩/١٤٨).

(٦) هو أحمد بن محمد بن السري بن يحيىٰ بن السري، هو الحافظ أبو بكر بن أبي دارم الكوفي. كان غاليًا، يروي في ثلب الصحابة المناكير، واتهم بالوضع. توفي (٣٥٢ هـ). انظر: لسان الميزان، (١/٦٠٩).

(٧) هو الحسين بن جعفر بن حبيب، أبو عليّ القُرَشيّ الكُوفيُّ القتات. توفي (٢٩١ ـ ٣٠٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٦/٩٣٨).

(٨) كذا ورد هذا الاسم في الأصل، وفي مطبوعة الطنطاوي، (ص: ٢٩)، والظاهر أن القرشي والكوفي واحد، فهو كوفي قرشي كما ثبت في ترجمته، فهذه الزيادة مقحمة، وقد جاء الإسناد علىٰ الجادة في مطبوعة الأميني، (ص: ٦٦) بحذف الاسم الثاني.

(٩) هو جندل بن والق بن هجرس، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، روىٰ له البخاري في الأدب المفرد، صدوق يغلط ويصحف، توفي (٢٢٦هـ). انظر: تهذيب التهذيب، (٢/١١٩).

(١٠) رسمه محتمل في الأصل، ولكنه أقربُ إليَّ ما أثبته، وكذا أثبته الطنطاوي، (ص: ٢٩)،=

الْحُسَيْنِ، عَنْ فَاطِمَةَ الصُّغْرَىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنهما، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَرَضِيَ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ عز وجل بَاهَىٰ بِكُمْ، فَغَفَرَ لَكُمْ عَامَّةً وَغَفَرَ لِعَلِيٍّ خَاصَّةً، وَإِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ غَيْرَ هَائِبٍ لِقَوْمِي وَلَا مُحَابٍ لِقَرَابَتِي، هَذَا جِبْرِيلُ عليه السلام يُخْبِرُنِي أَنَّ السَّعِيدَ، كُلَّ السَّعِيدِ، حَقَّ السَّعِيدِ؛ مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فِي حَيَاتِي وَبَعْدَ وَفَاتِي»(١).

حَدِيثٌ غَرِيبٌ(٢)، رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَىٰ الْمَدِينِيُّ فِي كِتَابِهِ «حُجَّةِ ذَوِي الضَّلَالَةِ(٣)»(٤)، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَهَذَا اللَّفْظِ.

[حَديثُ: يا عليُّ إنَّ فِيكَ مِنْ عِيسَى مَثلًا]

[٣٤] (٢٣) أَخْبَرَتْنَا الشَّيْخَةُ أُمُّ مُحَمَّدٍ زَيْنَبُ بِنْتُ الْقَاسِمِ الْعَجَمِيَّةُ(٥)، فِيمَا شَافَهَتْنَا بِهِ، عَنْ أَبِي الحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ السَّعْدِيِّ، أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْفُتُوحِ الْعِجْلِيُّ فِي كِتَابِهِ، أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَفٍ، أَنَا مُحَمَّدُ

= وفي الأميني، (ص: ٦٦): «الكناسي»، ولم أقف علىٰ تعيينه بالضبط، وانظر ما ذكرناه التخريج المفرد رقم [٣٣].

(١) كتاب الحافظ أبي موسىٰ المديني الذي أسند إليه المصنف لم يصلنا.
إسناد متروك: أبو بكر بن أبي دارم الكوفي: متهم بالوضع، وجندل؛ فيه ضعف، والحديث: موضوع، انظر: التخريج المفرد [٣٣].

(٢) الحكم عليه بالغرابة فقط مع أن أسانيده لا تخلو من وضاع أو متهم؛ تساهل شديد.

(٣) في طبعة الأميني: «الصلابة».

(٤) لم أقف علىٰ هذا الكتاب للمديني، ولم أجد له ذِكْرًا في الكُتب التي بين يديَّ، ولا ذكره أحدٌ في تآليف أبي موسىٰ المديني، ولا عرفت تتمة عنوانه التي قد تعرِّف بموضوعه، والحافظ المديني مُكثِرٌ جدًّا من التصنيف، فلا يُستغرَب عدمُ معرفتنا بكثيرٍ من كتبه.

(٥) انظر ترجمتها في المشيخة، رقم (٢٣). وسائر الإسناد إلىٰ مستدرك الحاكم تقدَّم في الأثر رقم [١].

بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنِي أَبُو قُتَيْبَةَ مُسْلِمُ[(١)] بْنُ الْفَضْلِ الْآدَمِيُّ [١٠/ب] بِمَكَّةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا عَمِّي أَبُو بَكْرٍ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ الدَّهَّانُ، ثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ حُسَيْنٍ[(٢)]، عَنْ أَبِي صَادِقٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ نَاجِدٍ[(٣)]، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، قَالَ: دَعَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**يَا عَلِيُّ إِنَّ فِيكَ مِنْ عِيسَى مَثَلًا، أَبْغَضَتْهُ الْيَهُودُ حَتَّى بَهَتُوا أُمَّهُ، وَأَحَبَّتْهُ النَّصَارَى حَتَّى أَنْزَلَتْهُ بِالْمَنْزِلَةِ الَّتِي لَيْسَ بِهَا**». قَالَ: فَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: إِنَّهُ يَهْلِكُ فِيَّ مُحِبٌّ مُطْرٍ يُقْرِظُنِي بِمَا لَيْسَ فِيَّ، وَمُبْغِضٌ مُفْتَرٍ يَحْمِلُهُ شَنَآنِي عَلَى أَنْ يَبْهَتَنِي، أَلَا وَإِنِّي لَسْتُ بِنَبِيٍّ وَلَا يُوحَى إِلَيَّ، وَلَكِنِّي أَعْمَلُ بِكِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا اسْتَطَعْتُ لَهُ، فَمَا أَمَرْتُكُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ؛ فَحَقٌّ عَلَيْكُمْ طَاعَتِي فِيمَا أَحْبَبْتُمْ أَوْ كَرِهْتُمْ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِمَعْصِيَةِ اللهِ أَنَا أَوْ غَيْرِي؛ فَلَا طَاعَةَ لِأَحَدٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ[(٤)].

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ

---

(١) كذا في الأصل، وفي مطبوعة الأميني، (ص: ٦٨)، وهو تحريف، والصواب كما في إسناد الحاكم: «سالم»، وقد أثبتها الطنطاوي على الصواب، (ص: ٢٩).

(٢) كذا ورد في الأصل، ومثله في مطبوعة الأميني، (ص: ٦٨)، وفي مطبوعة الطنطاوي، (ص: ٢٩): «حصين»، وأثبت في الهامش ما في الأصل وقال إنه تحريف. قلت: والجميع تحريف على كل حال، فهو كما في جميع مصادر التخريج: الحارث بن حصيرة.

(٣) في الأصل على الصواب، وفي مطبوعة الأميني، (ص: ٦٨): «ناجذ» بالذال المعجمة، تصحيف، وأثبتها الطنطاوي على الصواب لكن قال إنها في الأصل «ماجد» تحريف، وليس كذلك.

(٤) المستدرك، (٤٦٢٢).

إسناد **ضعيف**: الحكم بن عبد الملك: ضعيف، والحارث بن حصيرة: من الغلاة، وهو ضعيف أيضًا، وربيعة بن ناجد: فيه جهالة. والحديث: **ضعيف**، انظر التخريج المفرد رقم [٣٤].

يُخرِجاهُ[١].

[حديث: عليٌّ بابُ دارِ الحِكْمَةِ ومَدِينَةِ العِلْمِ]

علي باب دار الحكمة

[٣٥] (٢٤) أَخْبَرَنَا الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ[٢]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ[٣]، أَنَا أَحْمَدُ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ[٤] فِي كِتَابِهِ مِنْ أَصْبَهَانَ[٥]، أَنَا الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ[٦] الْمُقْرِئُ[٧]، أَنَا **أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَافِظُ**، ثَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ أَحْمَدَ الْجُرْجَانِيُّ، أَنَا الحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، أَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَحْرٍ، أَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ**، [١١١/أ] **وَعَلِيٌّ بَابُهَا**»[٨].

(١) تعقبه الذهبي: «الحكم بن عبد الملك وهّاه ابن معين». وعلى ذلك فتحسين المصنِّف له ليس بحسن.
(٢) هو ابن هَبَل الدقّاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٧).
(٣) هو الفخر البخاري، مسند العالَم المشهور في عصره، تكرر مرارًا، توفي (٦٩٠هـ).
(٤) في طبعة طنطاوي: «أحمد بن أحمد بن محمد بن محمد».
(٥) هو أحمد بن أبي عيسىٰ محمد بن محمد بن عبد الله، القاضي العدل أبو المكارم التيمي الأصبهاني الشُّروطي اللبان، مسند أصبهان. وكان مكثرًا عن أبي علي الحداد، وهو آخر من سمع منه، وهو شيخه هنا في هذا الإسناد. ورویٰ عنه خلقٌ، منهم الفخر عليّ ابن البخاري إجازةً، وهو الراوي عنه هنا. توفي (٥٩٧هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢/١٠٩٤).
(٦) في طبعة الأميني: الحسن.
(٧) هو الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن مهرة، أبو علي الأصبهاني الحداد المقرئ، مسند أصبهان في القراءات والحديث. سمع جماعات، قال الذهبي: «سمع أبا نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ، فأكثر عنه إلى الغاية»، وقال ابن نقطة: «حدث عن أبي نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ فأكثر عنه». وسمع منه خلقٌ، منهم السِّلفي، وأبو المكارم اللبان وهو الراوي عنه في إسنادنا. توفي: (٥١٥هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (١١/٢٣٢)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، (ص: ٢٣٦).
(٨) حلية الأولياء لأبي نعيم، (١/٦٤). =

[٣٦] رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي جَمَاعَةٍ(١)، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَىٰ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُومِيٍّ، ثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنِ الصُّنابِحِيِّ عَنْ عَلِيٍّ(٢).

وَقَالَ: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ(٣)، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ شَرِيكٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنِ الصُّنَابِحِيِّ». قَالَ: «وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ عَنْ(٤) شَرِيكٍ، وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ»(٥). انْتَهَىٰ.

قُلْتُ: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ سَلَمَةَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ سُوَيْدٍ(٦).

وَرَوَىٰ الْأَصْبَغُ بْنُ نُبَاتَةَ، وَالْحَارِثُ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ(٧).

= إسناد **موضوع**، فيه: عبد الحميد بن بحر: كذاب، وشريك: سيئ الحفظ، كثير الخطأ، وسلمة لم يسمع من الصنابحي. والحديث **ضعيفٌ جدًّا متروك** من حديث عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من جميع طرقه. وجميع شواهده ضعيفة جدًّا متروكة أيضًا، انظر: التخريج المفرد [٣٥ ـ ٣٨].

(١) لدىٰ الأميني: «جامعه»، وليس ببعيد عن الصواب، بل لعله.

(٢) الترمذي، (٣٧٢٣).

إسناد **ضعيف**، في إسناده: محمد بن عمر الرومي، ضعيف، وفيه جهالة، ضعفه أبو داود، وطعنه أبو حاتم بهذا الحديث، والحديث ضعيف جدًّا متروك من حديث عليّ كما تقدم في التعليق السابق، وانظر: التخريج المفرد رقم [٣٥ ـ ٣٨].

(٣) الذي في السنن قال الترمذي: «هذا حديث غريب منكر».

(٤) لدىٰ الأميني، وفي الترمذي: «غير».

(٥) قاله الترمذي في السنن. وحديث ابن عباس استقصينا تخريجه في التخريج المفرد [٣٥ ـ ٣٨].

(٦) وسلمة بن كهيل لم يسمع من الصنابحي. انظر: الدارقطني، العلل، (٣/٢٤٨)، وانظر التخريج المفرد لاستقصاء من رواه هكذا بإسقاط سويد.

(٧) وكلتا الطريقين لا تصحان عن عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والأصبغ والحارث كلاهما متهم أصلًا، وهما مع طريق الصنابحي المتقدم: طرقٌ لا تصح، كما تقدم، وانظر طرقَ الحديث عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ=

علي باب مدينة العلم

[٣٧] وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ: مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[١]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَفْظُه: «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ؛ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا**»[٢].

وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ[٣].

قُلْتُ: وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وَلَفْظُهُ:

[٣٨] «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ؛ فَلْيَأْتِ الْبَابَ**»[٤].

= في التخريج المفرد رقم [٣٥ ـ ٣٨].

(١) هنا في المخطوط لَحَقٌ على الهامش وبالأعلى لهذا الحديث من حديث ابن عباس، وفيه بعض الحذف بسبب مساحة التصوير، ولكن أمكن تكميله لأنه بإسناد المصنف عن ابن هبل الطحان ـ أحد مشايخه الذين مروا معنا، راجع المشيخة (٦) ـ من طريقه إلى المعجم الكبير للطبراني، وهي طريق المصنف إلى معجم الطبراني، روى بها مرتين في كتابنا.

ونص اللحق: «وقد أخبرنا به أبو علي الدقاق، فيما قرئ عليه، أنبأنا أبو الحسن ابن البخاري، أنا محمد بن أبي زيد الكراني في كتابه، أنا محمود بن إسماعيل الصيرفي، أنا أبو الحسين بن فاذشاه، عن سليمان بن أحمد الحافظ، ثنا المعمري، ثنا عبد السلام الهروي، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأته من بابه»».

قلت: هذا الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير، (١١٠٦١)، وقد خرجناه في التخريج المفرد [٣٥ ـ ٣٨].

(٢) الحاكم، (٤٦٣٧).

إسناد **متروك**: فيه أبو الصلت، متهم بالوضع. والحديث من حديث ابن عباس **متروك**: ليس له أصل، كما بحثنا في التخريج المفرد [٣٥ ـ ٣٨]، والحديث عمومًا **ضعيف جدًّا متروك** كما تقدّم.

(٣) تعقبه الذهبي: «بل موضوع».

(٤) الحاكم، (٤٦٣٩).

إسناد **موضوع**، في إسناده: المؤدب، متهم بالوضع، والحديث من حديث جابر: **موضوع**.

وقد أشار إليه الحاكم بعد أن أخرج حديث مجاهد عن ابن عباس السالف، فقال: «وَلِهَذَا الْحَدِيثِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ»، فتعقبه الذهبي: «العجب من الحاكم وجرأته في تصحيح هذا وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا ـ يعني المؤدب ـ دجال كذاب».=

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يُعْرَفُ بِأَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، سَرَقَهُ مِنْهُ أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ(١).

[حَدِيثُ إعطاءِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تِسْعَةَ أَجْزَاءِ الحِكْمَةِ]

[٣٩] (٢٥) أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيِّ بْنُ هِلَالٍ سَمَاعاً(٢)، أَنْبَأَنَا أَبُو الحَسَنِ بْنُ الْبُخَارِيِّ، أَنَا الْقَاضِي أَبُو الْمَكَارِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِهِ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَدَّادُ، أَنَا **أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ**، أَنَا أَبُو أَحْمَدَ الْغِطْرِيفِيُّ(٣)، حَدَّثَنِي أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ أَبِي مُقَاتِلٍ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَهْبِيُّ الْكُوفِيُّ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ سَلَمَةَ، وَكَانَ ثِقَةً عَدْلًا مَرْضِيًّا [١١/ب]، أَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَسُئِلَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقالَ: «**قُسِمَتِ الْحِكْمَةُ عَشَرَةَ أَجْزَاءٍ، فَأُعْطِيَ عَلِيٌّ تِسْعَةَ أَجْزَاءٍ، وَالنَّاسُ جُزْءًا وَاحِدًا**»(٤).

= والحديث من جميع طرقه وشواهده **ضعيف جدًّا متروك** ـ بحثناه مستقصًى في التخريج المفرد [٣٥ ـ ٣٨].

(١) الكامل، (٣١١/١). وقد نصّ على السرقة: ابنُ حبان في المجروحين، (١٥٢/٢)، والدارقطني في تعليقته على المجروحين، (١٧٩)، وكذا ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ، (١٣٧)، في أطراف المجروحين، كما نقلنا عنهم تفصيلًا في التخريج المفرد (٣٤ ـ ٣٧). قول ابن عدي ساقط لدى الأميني.

(٢) هو ابن هبل الدقّاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧). وسائر إسناده إلى أبي نعيم في الحلية تقدَّم في رقم [٣٥].

(٣) هذه النِّسبة إلى الغِطْرِيف، وهو الجد للمنتسب إليه، ونص عليه السمعاني في هذا الراوي، وقال: «من أهل جرجان، كان إمامًا فاضلًا مُكثرًا من الحديث، صنَّف المسندَ الصحيح على كتاب البخاري، وجمع الأبواب»، الأنساب للسمعاني، (٥٥/١٠ ـ ٥٦).

(٤) حلية الأولياء، (٦٤/١). =

كَذَا رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ[(١)] ، وَهُوَ مُنْكَرٌ مُرَكَّبٌ عَلَىٰ سُفيانَ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

[علِيٌّ أقضانا]

من قول عمر رضي الله عنه

[٤٠] (٢٦) وَأَخْبَرَنَا الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ[(٢)] ، عن عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ[(٣)] اللَّبَّانُ كِتَابَةً ، أَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْمُقْرِئُ ، **أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ** ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الْهَيْثَمِ ، أَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّائِغُ ، أَنَا قَبِيصَةُ[(٤)] بْنُ عُقْبَةَ ، أَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه : عَلِيٌّ أَقْضَانَا ، وَأُبَيٌّ أَقْرَؤُنَا[(٥)] .

= إسناد **موضوع** ، فيه : صالح بن أبي مقاتل ، متهم بالوضع ، ومحمد بن علي الوهبي ، وأحمد بن عمران بن سلمة ، مجهولان . والحديث **موضوع** ، انظر التخريج المفرد [٣٩] .

(١) العبارة الآتية ساقطة لدى الأميني .

(٢) لدى الطنطاوي ، (ص : ٣٢) : «الحسن بن أحمد بن علي بن أحمد» ، وهو تحريف ، والصواب هو المثبت ، و«علي بن أحمد» هو الفخر البخاري شيخ ابن هبل ، وما في الأصل فيه نوعٌ من التشوش ، ولذا اشتبه عليه ، وهو مُثبت على الصواب لدى الأميني .
وهو ابن هبل الدقاق الطحان ، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧) . وسائر إسناده إلى أبي نعيم في الحلية تقدَّم في رقم [٣٥] .

(٣) كذا في الأصل ، وفي المطبوعتين ، وهذا الاسم مقلوب ، بل صوابه : أحمد بن محمد ، وهو الشروطي ، وقد تقدم في هذا الإسناد على الصواب [٣٥] ، وعرفنا به هناك .

(٤) لدى الأميني : «قبيضة»!

(٥) حلية الأولياء ، (١/٦٥) .
إسناد **صحيح** ، والأثر **صحيح** ، رواه البخاري وغيره . ولست أدري لِمَ لم يُسنِدْه المصنف إلى البخاري وهو عنده بأسانيد كثيرة ، إلا أن يكون مجرد التفنن .
وقال شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى ، (٤/٤٣٧) : «وأما قوله : «أقضاكم علي» فلم يروه أحد من أهل الكتب الستة ولا أهل المسانيد المشهورة لا أحمد ولا غيره بإسناد صحيح ولا ضعيف ، وإنما يروى من طريق من هو معروف بالكذب ، ولكن قال عمر بن الخطاب : «أبي أقرؤنا ، وعلي أقضانا» ، وهذا قاله بعد موت أبي بكر . والذي في الترمذي وغيره : أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال :=

من قول ابن مسعود رضي الله عنه

[٤١] وَأَخْرَجَ الْحَاكِمِ فِي صَحِيحه مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ أَقْضَىٰ أَهْلِ المَدِينَةِ عَلِيُّ بن أَبِي طَالِبٍ[١]. وقَالَ: صَحِيحٌ وَلَمْ يُخرِجَاهُ.

[عليٌّ عنده عِلْمُ الظَّاهِرِ والباطن]

[٤٢] (٢٧) أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ[٢] قِرَاءَةً عَلَيْه، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ إِجَازَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَاعًا، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا الْقَاضِي أَبُو الْمَكَارِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ مِنْهَا، أَنَا[٣] الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْمُقْرِي أَخْبَرَهُ، قَالَ: ثَنَا **أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ**، حَدَّثَنَا نَذِيرُ بْنُ جَنَاحٍ الْقَاضِي، أَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، أَنَا أَبِي، أَنَا عَبَّاسُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ، أَنَا غَالِبُ بْنُ عُثْمَانَ الْهَمْدَانِيُّ أَبُو مَالِكٍ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ

= «أعلم أمتي بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت» وليس فيه ذكرُ علي. والحديثُ الذي فيه ذِكْرُ عليٍّ مع ضعفه فيه أن معاذ بن جبل أعلم بالحلال والحرام وزيد بن ثابت أعلم بالفرائض، فلو قُدِّرَ صحةُ هذا الحديث؛ لكان الأعلم بالحلال والحرام أوسع علمًا من الأعلم بالقضاء؛ لأن الذي يختص بالقضاء، إنما هو فَصْلُ الخصومات في الظاهر، مع جواز أن يكون الباطن بخلافه، كما قال النبي ﷺ: «إنكم تختصمون إليَّ ولعلَّ بعضَكم أن يكون ألحنَ بحُجَّته من بعض، وإنما أقضي بنحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذه؛ فإنما أقطع له قطعةً من النار». فقد أخبر سيدُ القضاة أنّ قضاءه لا يُحِلُّ الحرامَ، بل يحرم على المسلم أن يأخذ بقضائه ما قضىٰ له به من حق الغير، وعلم الحلال والحرام يتناول الظاهر والباطن، فكان الأعلمُ به أعلمَ بالدين».

(١) المستدرك، (٤٦٥٦).
إسنادُه **ضعيفٌ جدًّا**: شيخ الحاكم فيه: عبد الرحمن بن الحسن القاضي؛ متهم بالكذب، لا سيما في روايته عن إبراهيم ديزيل ـ إبراهيم بن الحسين ـ كما نص ابن شاهين، وهو شيخه في ذلك الإسناد! فضلًا عن اختلاط السبيعي وعنعنته، كما بيناه في التخريج المفرد [٤٠ ـ ٤١]، وصححه الحاكم علىٰ عادته، ولم يتعقبه الذهبي في التلخيص، وليس هذا إقرارًا منه علىٰ التحقيق. والأثر **ضعيف**: كما بيناه في التخريج المفرد المشار إليه.

(٢) هو ابن هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧). وسائر إسناده إلىٰ أبي نعيم في الحلية تقدَّم في رقم [٣٥].

(٣) لدىٰ الأميني وطنطاوي: «أنَّ»، ولعله أقرب إلىٰ الصواب.

عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، مَا مِنْهَا حَرْفٌ إِلَّا لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَإِنَّ عَلِيَّ [١٢/أ] بْنَ أَبِي طَالِبٍ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمُ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ(١).

[حديثُ: إِنْ تَسْتَخْلِفُوا عليًّا تجدوه هادِيًا مَهديًّا]

من حديث عليّ رضي الله عنه

[٤٣] (٢٨) قُرِئَ(٢) عَلَى الشَّيْخِ أَبِي عَلِيِّ بْنِ هَبَلِ الصَّالِحِيِّ(٣) بِجَامِعِ دِمَشْقَ، وَأَنَا أَسْمَعُ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْبُخَارِيِّ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاضِي فِي كِتَابِهِ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَدَّادُ، أَنَا **أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ**(٤)، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ(٥)، أَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وُهَيْبٍ، أَنَا(٦) مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ، أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

(١) حلية الأولياء، (١/٦٥).
إسناد موضوع، والأثر موضوع لا ريب فيه، إسناده مثخن، ومتنه منكر، كما بينته فيما يتعلق بالإسناد في التخريج المفرد [٤٢].
وأثر «لكلِّ آيةٍ ظهرٌ وبطن...» رُوي مرفوعًا من طريق الحسن (عند الفِرْيابي)، وموقوفًا علىٰ ابن مسعود: «... لكلِّ حرفٍ حدٌّ، ولكلِّ حدٍّ مُطَّلع»؛ وقد ساق السيوطي وجوهًا في معناه. قال أبو عبيد ـ وهو أَشْبَهُها بالصواب ـ: ظاهرُ قصص الهالكين خبرُها، وباطنُها عِظَتُها للآخرين. وحكىٰ ابنُ النقيب: ظهرُ الآية ما ظهر لأهلِ الظاهر، وبطنُها أسرارٌ أطلعَ اللهُ عليها أربابَ الحقائق. وقيل: ظاهرُها لفظُها وباطنُها تأويلُها؛ وقيل: الظاهرُ التلاوةُ والباطنُ الفهم. ويشهد له أثرُ ابنِ عباس (طريق الضحّاك): «القرآن ذو شُجونٍ وفنون،... ظهرُه التلاوةُ وبطنُه التأويل»، وقولُ أبي الدرداء: «لا يفقه حتىٰ يجعل للقرآن وجوهًا»، وابنِ مسعود: «فليثورِ القرآن». إلا أن هذا «الباطن» المعتبر ما كان تابعًا للظاهر غيرَ مُعارِضٍ له ولا مُحْدِثٍ لمعانٍ لا أصلَ لها في لسانٍ ولا سُنّة، وأنّ طريقَ السلامة: إحكامُ الظاهر ثم الاستنباطُ علىٰ مقتضاه. ينظر: الإتقان للسيوطي، (٤/٢٢٥ ـ ٢٢٧).
(٢) لدىٰ الأميني: «قرأ»، ولا يستقيم.
(٣) هو ابن هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧). وسائر إسناده إلىٰ أبي نعيم في الحلية تقدَّم في رقم [٣٥].
(٤) هو الحافظ أبو نعيم.
(٥) هو الحافظ الطبراني.
(٦) لدىٰ الأميني: «أخبرنا عن».

أَنَا النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْجَنَدِيُّ[(١)]، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنْ تَسْتَخْلِفُوا عَلِيًّا، وَمَا أَرَاكُمْ فَاعِلِينَ؛ تَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا، يَحْمِلُكُمْ**[(٢)] **عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ**»[(٣)].

حَدِيثٌ حَسَنُ الْإِسْنَادِ رِجَالُهُ مُوَثَّقُونَ[(٤)].

---

(١) الجَنَدي: قال السمعاني، (٣/٣٥١): «هذه النسبة إلىٰ جَنَدَ، بلدة من بلاد اليمن مشهورة، خرج منها جماعة من العلماء والمحدثين»، ونصّ علىٰ النعمان بن أبي شيبة: ابنُ نقطة في إكمال الإكمال، (٢/١٦٢).

(٢) يحتمل هذا الفعلُ الجزمَ بدلًا من «تجدوه»، فيكون جوابًا للشرط «إن تستخلفوا عليًّا»، لاسيما وأن البدل علىٰ نية تكرار العامل عند النحاة، ويحتمل الرفعَ كما أثبته، وهو أولىٰ، لأنه يكون استئنافًا فيه معنىٰ الوصف، ويكون إعراب الجملة الفعلية إما النصب علىٰ الحالية من الهاء في «تجدوه»، أو النصب نعتًا تابعًا لمحل الهاء من «تجدوه»، أو «هاديًا» المفعولين الأول والثاني، وهذا أولىٰ بلا ريب لأن فيه تكثيرًا للمعنىٰ، ولأن الأفعال المشابهة الآتية في روايات الحديث الأخرىٰ؛ لا يتأتَّىٰ من حيثُ المعنىٰ كون بعضها بدلًا وجوابًا للشرط. وعلىٰ ذلك تجري هذه الأعاريب في جميع الجمل المشابهة في الروايات الأخرىٰ، وقد مشينا علىٰ ما قدمناه هنا.

(٣) حلية الأولياء، (١/٦٤).

إسناد **ضعيف جدًّا**: فيه النعمان، فيه جهالة، وأبو إسحاق السبيعي مدلس واختلط، وزيد بن يثيع فيه جهالة، وفيه انقطاع بين الثوري والسبيعي، والواسطة شريك، من الغلاة، ضعيف، كما بيناه في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧]. والحديث **ضعيف جدًّا**: مداره علىٰ السبيعي، وله طريق أخرىٰ عن أبي وائل شقيق بن سلمة، ستأتي [٤٤]، وفيه اضطراب أيضًا، ويروىٰ أيضًا من حديث عليّ، سيأتي [٤٦ ـ ٤٧]، وكذا من حديث سلمان ومرسلًا، وقد استوعبناه في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧].

(٤) كذا في الأصل، ولدىٰ الطنطاوي، وعند الأميني، (ص: ٧٤): «موثوقون»، والمعنىٰ مغاير كما لا يخفىٰ.

قلت: في بناء المصنِّف هذا الحكمَ علىٰ هذه العلة نظر من جهتين، الأولىٰ: أن كون الرواة موثَّقين لا يستلزم أنهم ثقات، فقد يقاومه جرح معتبر، أو جهالة، والثاني: أن هذا ليس إلا مراعاة لشرط واحد، فأين مراعاة الاتصال، وأين مراعاة عدم الشذوذ والعلة؟ ولذا لم يُقدِمِ المصنفُ علىٰ=

وَقَدْ رَوَاهُ أَيْضًا: إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرَّاسَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ بِهِ(١).



من حديث حذيفة رضي الله عنه

[٤٤] وَرَوَاهُ شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ أَلَا تَسْتَخْلِفُ عَلَيْنَا، قَالَ: «**إِنْ تُوَلُّوا عَلِيًّا؛ تَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا، يَسْلُكُ بِكُمُ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ**»(٢).

وَهَذَا بَعْضُ حَدِيثٍ:

من حديث حذيفة رضي الله عنه بلفظ تام

[٤٥] (٢٩) أَخْبَرَنَا بِهِ عَلَى التَّمَامِ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّرِيشِيُّ(٣)، مُشَافَهَةً، عَنِ الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

= أكثر من تحسينه، فإن الحَسَن بحرٌ لا ساحل له، لشدة نسبيته وتفاوت المحدثين في الحُكم عليه، حتى أيس بعض كبار الحفاظ كالذهبي من تحصيل قاعدةٍ له.

(١) هذا الكلام لأبي نعيم في الحلية أيضًا، لكن المصنِّف لم يذكر تتمته، فأوهم الكلامُ أن هذه المتابعة من ابن هراسة لحديث حذيفة رضي الله عنه، ولكن أبا نعيم ساقه بالإسناد من هذه الطريق من حديث عليّ رضي الله عنه، ولم أقف على طريق لابن هراسة عن الثوري لحديث حذيفة، فذِكر المصنف له هاهنا في هذا الموضع فيه نظر من جهة الصناعة الحديثية، وغرض مَنْ ذكر هذه المتابعة لعبد الرزاق من ابن هراسة تقويةُ رواية الثوري عن السبيعي ولم يذكر شريكًا، خلاف ما صرح به الحاكم في علوم الحديث، (٢٨) من أن في الإسناد انقطاعًا بين الثوري والسبيعي، والواسطة شريك. وابن هراسة متروك على كل حال، فلا يفرح بمتابعته، كما بيّنّاه في التخريج المفرد، [٤٣ ـ ٤٧].

(٢) رواه الحاكم، (٤٤٣٥)، وأبو نعيم في الحلية، (١/٦٤)، وغيرهما، وسيأتي من رواية البزار في الحديث الآتي [٤٥]، مع ملاحظة خطأٍ في إسناده. وهذا طريقٌ ثانٍ لحديث حذيفة السابق [٤٣] من طريق زيد بن يثيع، وهو **ضعيف** أيضًا، فيه شريك، وأبو اليقظان ضعيف، وقد خرجناه في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧]، وسيأتي في الحديث الآتي أيضًا، ومن حديث عليّ [٤٦، ٤٧].

(٣) انظر ترجمته في المشيخة رقم (١٣).

الزُّبَيْرِ[١]، أَنَا أَبُو الحَسَنِ الْغَافِقِيِّ[٢]، إِجَازَةً، أَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَجْرِيُّ[٣]، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَافِظُ[٤]، ثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الصَّدَفِيُّ[٥]، أَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسَمَاعِيلَ[٦]، أَنَا أَبُو عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيُّ[٧]، إِجَازَةً، أَنَا

(١) أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الجياني، المحدث الكبير، النحوي الأصولي المقرئ المفسر المؤرخ الشاعر، سمع سنن النسائي الكبرىٰ برواية ابن الأحمر علىٰ الشاري الغافقي، شيخه في هذا الإسناد، وجملة من الشيوخ، (٧٠٨هـ)، الفاسي، ذيل التقييد، (١/٢٨٩).

(٢) علي بن محمد بن علي بن يحيىٰ الغافقي أبو الحسن الشاري، الحافظ المقرئ، سمع علىٰ أبي محمد عبد الله بن محمد الحجري شيخه في هذا الإسناد كتابَ السنن الكبير للنسائي، نصّ الفاسي أنه سمع من شيخه الحجري: «كتاب المسند لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، رواه عنه أبو جعفر بن الزبير إجازة عنه»، وهذا إسنادُنا فوقَ، وقد نصَّ ابنُ الزبير أنه إجازة، توفي (٦٤٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٢٣/٢٧٥)، وذيل التقييد (٢/٢١٥).

(٣) عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبد الله الحَجْري أبو محمد، الحافظ المتقن المقرئ، قرأ وأقرأ كثيرًا، وقد قرأ مسند البزار كما قال الفاسي علىٰ محمد بن الحسين، الآتي. توفي (٥٩١هـ). انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١١٠)، وذيل التقييد (٢/٦٠). والحَجْري بفتح فسكون، نسبة إلىٰ قبيلة: حَجْر ذي رعين. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، (١/٣٤٣).

(٤) محمد بن حسين بن أحمد بن محمد أبو عبد الله الأنصاري، الأندلسي، المريِّي. كان متحقِّقًا بالحديث ونقله، منسوبًا إلىٰ معرفة الرجال، وكان ظاهريًّا، وكان يعرف بابن إحدىٰ عشرة، أو ابن أبي أحد عشر. توفي (٥٣٢هـ). تاريخ الإسلام، ت تدمري، (٣٦/٢٩٢).

(٥) الحسين بن محمد بن فِيرَّة بن حيُّون بن سُكَّرَة، أبو عليّ الصَّدَفيّ السَّرَقُسْطيّ. الأندلسيّ الحافظ. وكان عالمًا بالحديث وطُرُقه، عارفًا بعَلله ورجاله، بصيرًا بالجرْح والتّعديل، مليح الخطّ، جيّد الضَّبْط، كثير الكتابة، حافظًا لمصنَّفات الحديث، ذاكرًا لمتُونها وأسانيدها، ورواياته كثيرة جدًّا، خرج له القاضي عياض مشيخة، ولابن الأبّار معجم أصحاب القاضي الصدفي، مطبوع. استُشْهِد في وقعة قُتُنْدَة بثغر الأندلس (٥١٤هـ). تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١/٢١٨).

(٦) عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن قُورْتس، أبو مُحَمَّد السَّرَقُسطيّ. روىٰ عَنْ أَبِيهِ، وأبي الوليد الباجيّ. وأجاز لَهُ أبو عُمَر الطَّلَمَنْكيّ، وأبو عُمَر السّفاقُسِيّ. توفي: (٤٩٥ هـ). تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٧٦٨).

(٧) أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري، الأندلسي، الطلمنكي. الإمام، المقرئ،=

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ[(١)] بْنِ مُفَرِّجٍ[(٢)]، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ الصَّمُوتِ[(٣)]، **ثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْحَافِظُ**، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ [١٢/ب] وَضَّاحٍ الْكُوفِيُّ، ثنَا يَحْيَىٰ بْنُ الْيَمَانِ، ثنَا إِسْرَائِيلُ[(٤)]، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ: أَلَا تَسْتَخْلِفُ عَلَيْنَا؟، قَالَ: «**إِنِّي إِنْ أَسْتَخْلِفْ عَلَيْكُمْ فَتَعْصُونَ خَلِيفَتِي؛ يَنْزِلْ عَلَيْكُمُ الْعَذَابُ**»، قَالُوا: أَلَا تَسْتَخْلِفُ أَبَا بَكْرٍ؟، قَالَ: «**إِنْ تَسْتَخْلِفُوهُ؛ تَجِدُوهُ ضَعِيفًا فِي بَدَنِهِ، قَوِيًّا فِي أَمْرِ اللهِ**»، قَالُوا: أَلَا تَسْتَخْلِفُ عُمَرَ؟، قَالَ: «**إِنْ تَسْتَخْلِفُوهُ؛ تَجِدُوهُ قَوِيًّا فِي بَدِنِه، قَوِيًّا فِي أَمْرِ اللهِ**»، قَالُوا:

= المحقق، المحدث، الحافظ، الأثري. وطَلَمَنْك ـ بفتحات ونون ساكنة ـ: مدينة استولىٰ عليها العدو قديمًا. كان من بحور العلم، وشديدًا في السُّنَّة. حدَّث عن جماعة، منهم أبو عبد الله بن مفرج، الآتي. توفي (٤٢٩هـ). سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (١٧/٥٦٧).

(١) كذا في الأصل، وكذا لدىٰ الطنطاوي، (ص: ٣٤)، وجاءت علىٰ الصواب في طبعة الأميني، (ص: ٧٦): «محمد بن أحمد»، فهذا هو الصحيح، وهو المعروف بالرواية عن الصموت، وهذا إسناد مشهور.

(٢) محمد بن أحمد بن محمد بن يحيىٰ بن مُفرِّج، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر الأندلسي القُرْطُبي، مولىٰ بني أُمَيّة. الحافظ محدث الأندلس. سَمِعَ: قاسم بن أصبغ بقُرْطُبَة، ومحمد بن الصَّمُوت بمصر، وغيرهم كثير، ورَوَىٰ عَنْهُ: الحافظ أبو سَعِيد عَبْد الرَّحْمَن بْن أحْمَد بْن يونس الصَّدَفي شيخه، وأبو عمر الطَّلَمَنْكي، وعدة. توفي (٣٨٠ هـ). تاريخ الإسلام، ت بشار (٨/٤٨٢)، وجذوة المقتبس، (٤٠).

(٣) محمد بْن أيّوب بْن حبيب الرَّقّيّ الصَّمُوت، أَبُو الْحَسَن. نزيل مصر. قال ابن عساكر: «الصموت صاحب أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار البصري». توفي: (٣٤١ هـ). تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١/١١٧) تاريخ الإسلام، ت بشار (٧/٧٧١).

(٤) كذا في الأصل، وفي الطبعتين. والذي في مسند البزار: «شريك»، وهو المعروف في هذا الإسناد، ولكن في كشف الأستار، (٢/٢٣٤): «إسرائيل»، والحافظ الهيثمي صاحب زوائد البزار في طبقة مشايخ المصنف، فالذي يغلب علىٰ ظني أن جادة هذا الإسناد: شريك، وأن المصنف اعتمد في التخريج علىٰ كشف الأستار، فسرىٰ إليه هذا الوهم، والعلم عند الله.

أَلَا تَسْتَخْلِفُ عَلِيًّا ؟ ، قَالَ: «إِنْ تَسْتَخْلِفُوهُ ـ وَلَنْ تَفْعَلُوا ـ؛ يَسْلُكْ بِكُمُ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ ، وَتَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا»(١).

رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَقَالَ: لَا نَعْلَمُهُ رُوِيَ عَنْ حُذَيْفَةَ إِلَّا بِهَذا الْإِسْنَادِ، وَأَبُو الْيَقْظَانِ اسْمُهُ عُثْمَانُ بْنُ عُمَيْرٍ.

قُلْتُ: أَبُو الْيَقْظَانِ هَذَا رَوَىٰ لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ، وَقَدْ ضَعَّفُوهُ، وَقَالُوا كَانَ شِيعِيًّا، وَلَكِنْ رَوَىٰ عَنْهُ مِثْلُ شُعْبَةَ وَغَيْرِهِ مِنَ الكِبَار(٢)، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ، فَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، كَمَا تَقَدَّمَ(٣).

---

(١) مسند البزار، (٢٨٩٥).
إسناد **ضعيف**: فيه أبو اليقظان؛ ضعيف، مختلط، ومن الغلاة، والصحيح في إسناده شريك ـ لا إسرائيل ـ حاله معروف، تقدمت الإشارة إليه. وهذا طريق ثانٍ لحديث حذيفة الذي تقدم من طريق زيد بن يثيع [٤٣]، وتقدم التعليق عليه أيضًا في الحديث السابق [٤٤]، وهو حديث **ضعيف**، وسيأتي من حديث علي [٤٦ ـ ٤٧]، وقد استوعبناه في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧].

(٢) كذا في الأصل، ولدى الأميني، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٣٤): «الكتاب»!

(٣) يعني ما تقدم [٤٣]. وقد ناضل المصنِّف عن هذا الإسناد، وحاصل محاماته عن أبي اليقظان المذكور دفعان: الأول: أنه روىٰ عن بعض المتشددين في الرواية كشعبة، والثاني: أنه توبع.
فأولًا: مجرد رواية الثقات عن شيخٍ لا تستلزم توثيقه أصلًا، إذ قد يكون لهم أغراض أخرىٰ من الرواية، كجمع الباب والتقميش وغيرها من الأغراض كأن يكون محتاجًا للحديث ولم يتصل إليه إلا عن طريقه، وقصارىٰ ما قيل إنه لا يروي إلا عن ثقة ـ كشعبة ومالك ـ أن يكون ثقةً عنده، وليس مطلقًا، انظر: اللسان، (١/١٥)، فلا يكون هذا حجة علىٰ غيره، فقد يخفىٰ علىٰ شعبة أو يحسن فيه الظن، ومن ثم فليس هذا علىٰ إطلاقه، فكما قال الشيخ الألباني، الضعيفة، (٢/٢٨٢): «كون شعبة معروفًا بالتشدُّد في الرواية لا يستلزم أن يكون كل شيخ من شيوخه ثقة، بله من فوقهم، فقد وجد في شيوخه جمعٌ من الضعفاء»، قلت: منهم داود بن يزيد، ومجاعة،=

من حديث علي ﷺ من طريق آخر

[٤٦] (٣٠) أَخْبَرَنَا الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ[(١)] فِيمَا شَافَهَنِي بِهِ، عَنِ الْخَطِيبِ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيِّ[(٢)]، أَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْقَسْطَلَّانِيُّ[(٣)] إِجَازَةً، عَنْ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الشَّاطِبِيِّ[(٤)]

= وسيف بن وهب، وأبان بن أبي عياش، وكان هو يتكلم فيهم، وللدكتور إبراهيم اللاحم بحثٌ نفيس في هذه المسألة وحالة شعبة خصوصًا في كتابه: الجرح والتعديل، (٢٦١ ـ ٢٨٠)، فلا يعدو هذا أن يكون أمارة أو قرينة لا تقاوم الجرح المفسَّر أو الكثير، فكيف وقد ثبت جرح هذا الراوي عن يحيىٰ وأحمد والدارقطني وغيرهم، وحسبُك بهم، وقد قال ابن عدي في الكامل في ترجمة هذا الراوي: «رديء المذهب...، يؤمن بالرجعة، علىٰ أن الثقات قد رووا عنه، ويُكتب حديثه مع ضعفه»، فالثقات لم يكونوا غافلين عنه، ولكن مجرد الكتابة عنه لا تستلزم توثيقه، بل قد تكون لمجرد الاعتبار، ومن ثَم قال الترمذي، السنن، ت بشار، (٢٣٨/٦): «فلا يغتر برواية الثقات عن الناس»، ولذلك لم يتردد الذهبي في تعقب الحاكم في تصحيحه، (٧٤/٣)، هذا الإسناد بأن فيه أبا اليقظان ضعفوه، وكذا صرح الهيثمي بضعفه في مجمع الزوائد، (١٧٦/٥) مع أنه يتساهل.

وثانيًا: ما استدل به من المتابعة، فليست سالمةً إلىٰ الثوري أصلًا، لأنها تتصل إليه من طريقي: النعمان، ويحيىٰ بن العلاء، الأول فيه جهالة، والثاني متروك، علىٰ أن الحديث لا يتقوىٰ بمثل هذه الأسانيد، كما بحثناه في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧].

(١) هو الحافظ العراقي، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٩).

(٢) هو محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن عنان، صدر الدين أبو الفتح ابن المحدث شرف الدين المَيْدُومي المصري. محدِّث مسندٌ كبير مكثِر، سمع كثيرًا، وأسمع كثيرًا. توفي: (٧٥٤هـ)، وقد جاوز التسعين. انظر: ذيل التقييد، (٢١٧/١). **قلت**: وقد ذكرنا في ترجمة العراقي في المشيخة المفردة أن الميدومي أعلىٰ مَن أخذ عنه العراقيُّ إسنادًا، وأنه سمع عليه كثيرًا.

(٣) هو علي بن أحمد بن علي بن محمد بن الحسن القيسي، تاج الدين أبو الحسن القسطلاني المصري المكي، أخو الشيخ قطب الدين القسطلاني. كان من المسندين المشهورين، سمع أغلب الكتب الستة، وقال الفاسي في العقد الثمين: وآخر أصحابه أبو الفتح الميدوميّ، له منه إجازة. توفي: (٦٦٥هـ)، انظر: ذيل التقييد، (١٧٩/٢)، والعقد الثمين، (٢٣٩/٥).

(٤) هو يوسف بْن عَبْد الله بْن يوسف بْن أيّوب بْن موهوب، أبو الحَجّاج الفِهري، الأندلسيّ،=

فِي كِتَابِهِ مِنَ الْمَغْرِبِ، أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَتَّابٍ(١)، حَدَّثَنِي أَبِي(٢)، أَنْبَأَنَا سُلَيْمانُ بْنُ خَلَفٍ(٣)، أَنَا ابْنُ مُفَرِّجٍ، أَنَا ابْنُ الصَّمُوتِ(٤)، ثَنَا **أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْحَافِظُ**، ثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الرَّبَالِيُّ(٥)، ثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، ثَنَا فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنْ تُوَلُّوا** [١٣/أ] **أَبَا بَكْرٍ؛ تَجِدُوهُ زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا رَاغِبًا فِي الْآخِرَةِ، وَإِنْ تُوَلُّوا عُمَرَ؛ تَجِدُوهُ قَوِيًّا أَمِينًا لَا تَأْخُذُهُ فِي اللهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ، وَإِنْ تُوَلُّوا عَلِيًّا؛ تَجِدُوهُ**

= الدّانيّ، وقيل الشّاطبيّ. ذكره الأَبّار فقال: كان من أَهْل العناية بالرواية والتّقدّم فِي الآداب. وكان إماماً فِي معرفة الشُّرُوط، كاتبًا بليغًا، شاعرًا. كتبَ للقُضاة، وناب فِي الأحكام. قال الذهبي: أجاز له أبو مُحَمَّد بْن عتّاب، توفي: (٥٩٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢/٩٩٣).

(١) هو عبد الرحمن بْن مُحَمَّد بْن عتَّاب بْن محسن، أبو محمد القرطبيُّ، مسند الأندلس في عصره. قال ابن بشكوال: هو آخر الشيوخ الجلَّة الأكابر بالأندلس في علوِّ الإسناد، وسعة الرِّواية، سمع معظم ما عند أبيه. توفي: (٥٢٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١/٣١٩).

(٢) هو مُحَمَّد بْن عتَّاب بْن محسن، مَوْلَى عَبْد الملك بْن أَبِي عتاب الجذامي، أَبُو عَبْد الله. قال الذهبي: مفتي قرطبة وعالمها. توفي: (٤٦٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/١٦٨).

(٣) هو سليمان بن خلف بن سليمان بن عمرون بن عبد ربه بن ديسم بن قيس: من أهل قرطبة، يكنىٰ: أبا أيوب، ويُعرف: بابن نفيل، ونفيل لقبه، ويعرف أيضًا بابن عمرون. سمع من جماعة، منهم ابن مفرج. قال أبو عبد الله بن عتاب: هو خيّر فاضل ولي القضاء في بعض الكور أحسبها أستجة. توفي: (٤٠٨هـ). انظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال، (ص: ١٩٤ ـ ١٩٥).

(٤) ابن مفرِّج، وابن الصموت، تقدَّم التعريف بهما في إسناد الحديث السابق، رقم [٤٥].

(٥) كذا في الأصل، والطنطاوي، (ص: ٣٤)، والصواب كما في إسناد البزار ومصادر الترجمة: «عمرو»، وأثبتها الأميني، (ص: ٧٨)، علىٰ الصواب.

الرَّبَالي: قال السمعاني، الأنساب (٦/٧١)، «هذه النسبة إلىٰ رَبَال، وهو الجد لأبي عمر حفص بن عمرو بن ربال البصري».

هَادِيًا مَهْدِيًّا، يَأْخُذُ بِكُمُ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، وَلَنْ تَفْعَلُوا»[١].

رَوَاهُ الْبَزَّارُ فِي مُسْنَدِهِ، وَقَالَ: لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ إِلَّا[٢] بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قُلْتُ: وَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ، إِلَّا زَيْدَ بْنَ يُثَيْعٍ فَقَدْ رَوَىٰ لَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ[٣].



(١) مسند البزار، (٧٨٣).
إسناد **ضعيف**: الفضيل بن مرزوق؛ من الغلاة، من غير سب، وهو صدوق، لكنه ليس إلىٰ الغاية، في حفظه شيء، وتكلموا في وهمه، وضعفه بعض الحفاظ، والسبيعي تقدم الكلام عليه مرارًا، وزيد بن يثيع؛ فيه جهالة. والحديث **ضعيف جدًّا**: تقدّم معنا من حديث حذيفة رضي الله عنه [٤٣، ٤٥]، وسيأتي له طريق آخر عن علي رضي الله عنه عن السبيعي أيضًا، من طريق إسرائيل، هو الآتي [٤٧]، وقد فصَّلنا تخريجه في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧].

(٢) سقطت لدىٰ الأميني.

(٣) فيه: **أولًا**: أنه لا يلزم من إخراج مسلم له أن يكون ثقة، فمن المعلوم أن الرواة في مسلم طبقات، منهم الثقات ومنهم ما دون ذلك، كما صرح في مقدمته، وهذا ليس من الطبقة الأولىٰ اتفاقًا، فقد ضعفه غير واحد من أئمة الشأن كما بينّاه في التخريج المفرد، حتىٰ اقتصر فيه الحافظ في التقريب علىٰ «أنه صدوق يهم رمي بالتشيع»، فليس هو من باب الصحيح أصلًا، حتىٰ قال الحاكم: ليس هو من شرط الصحيح وقد عيب علىٰ مسلم إخراجه لحديثه، انظر: تهذيب التهذيب، (٨/٢٩٩)، كما سيأتي بيانه في ثانيًا، فليس كل حديثه يلزم أن يُقبل، بل ينتقى منه بحسب القرائن، ولذلك تحاماه البخاري في الصحيح.
ثانيًا: أن مسلمًا إنما أخرج له نزرًا يسيرًا، مرتين، واحدة في الصلاة وأخرىٰ في الزكاة، انظر: رجال مسلم لابن منجويه، (٢/١٣٥)، صحيح مسلم، (٦٣٠، ١٠١٥)، ثم إنه لم يعتمد عليه في الموضعين، بل ذكره في المتابعات والشواهد كما يظهر بأدنىٰ تأمل، فتحقق بذلك أنه ليس في المرتبة التي يحتج بها أو يقبل حديثه من غير فحص.
ثالثًا: أن زيد بن يثيع لم يوثقه إلا العجلي، ومجرد ذكره في ثقات ابن حبان لا يعني توثيقه لما عُرف من شرطه في كتابه، ولذا مال الذهبي إلىٰ تجهيله في الميزان، وقد بحثنا هذا في التخريج المفرد أيضًا.

من حديث علي رضي الله عنه من طريق آخر

[٤٧][١] (٣١) وَأَخْبَرَنَاهُ أَعْلَىٰ مِنْ هَذَا بِدَرَجَاتٍ: أَبُو عُمَرَ بْنُ قُدَامَةَ شَيْخُنَا[٢]، أَنَا السَّعْدِيُّ أَبُو الْحَسَنِ[٣]، أَنَا[٤] فَرَجٌ، أَنَا هِبَةُ اللهِ، أَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْمُذْهِبِ، أَنَا الْقَطِيعِيُّ، ثنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، يَعْنِي الْفَرَّاءَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ! مَنْ يُؤَمَّرُ بَعْدَكَ؟ قَالَ: «**إِنْ تُؤَمِّرُوا أَبَا بَكْرٍ؛ تَجِدُوهُ زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا رَاغِبًا فِي الْآخِرَةِ، وَإِنْ تُؤَمِّرُوا عُمَرَ؛ تَجِدُوهُ قَوِيًّا لَا تَأْخُذُهُ فِي اللهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ، وَإِنْ تُؤَمِّرُوا عَلِيًّا ـ وَلَا أَرَاكُمْ فَاعِلِينَ ـ؛ تَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا يَأْخُذُ بِكُمُ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**»[٥].

كَذَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ.

[أثرٌ في بيْعَةِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَنْ تقدَّمَهُ مِن الخُلفاءِ الرَّاشِدِينَ]

أثر طويل عن علي رضي الله عنه في ذلك

[٤٨] (٣٢) وَأَخْبَرَنَا الثِّقَاتُ مِنْ شُيُوخِنَا، وَمِنْهُمْ أَبُو الْعَبَّاسِ[٦] أَحْمَدَ بْنِ

---

(١) من هنا سقط طويل في طبعة الأميني، حتىٰ الحديث رقم [٥٢]، ومن أثنائه ثلاثة أحاديث في بيعة عليٍّ لأبي بكر رضي الله عنهما!

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٣) في الأصل المخطوط: تقديم وتأخير عليه علامة، ولحَقٌ، فقرأ ذلك الطنطاوي في طبعته (ص: ٣٥): «أبو عمر بن قدامة، أنا شيخنا السعدي أبو الحسن».

(٤) كذا في الأصل، والجادة أن يكون: ابن فرج، لأنه حنبل بن عبد الله بن الفرج، وقد جاء على الصواب في رقم: [٦٧].

(٥) مسند أحمد (٨٦١).

إسناد **ضعيف**: عبد الحميد؛ شبه مجهول، وإسرائيل تقدم الكلام في روايته عن أبيه في حديث غلق الأبواب، والسبيعي؛ تقدم أيضا، وزيد؛ تقدمت الإشارة إلىٰ جهالته، فالحديث **ضعيف جدًّا**، كما بينّا في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧]، وقد سبقت طرق له من حديث حذيفة وعليّ رضي الله عنهما.

(٦) ورد في الأصل خطأً زيادة «بن» بعد العباس، وصحح في الهامش، ولكن أثبتها الطنطاوي، (ص: ٣٦).

عَبْدِ الْكَرِيمِ[١] إِذْنًا، أَنَّ عَبْدَ الْخَالِقِ بْنَ عَلْوَانٍ أَخْبَرَهُمْ[٢]، أَنَا ابْنُ قُدَامَةَ الْإِمَامُ[٣]، أَنَا ابْنُ الْبَطِّيِّ[٤]، ....

(١) هو البعلبكي. انظر ترجمته في المشيخة رقم (٤). وفيها أنه أخذ عن التاج عبد الخالق، عن ابن قدامة.

(٢) هو عبد الخالق بن عبد السلام بن سعيد بن عَلْوان، القاضي، تاج الدين، أبو محمد، المعرّي الأصل، البعلبكي، قال الذهبي: الإمام، الشافعي، الأديب، ولد سنة ثلاث وستمئة [٦٠٣هـ]. قلت: حدَّث عن جماعة، منهم الشيخ الموفق ابن قدامة. قال الذهبي: حدَّث بسنن ابن ماجه بدمشق، وسمعناه منه ببعلبك، وأكثرت عنه. وهو من جِلَّة شيوخي علمًا ودِينًا وصلاحًا وعلوَّ إسنادٍ وتواضُعًا وأدبًا ومروءة، وله ترسُّل وشعر جيد، ولي قضاء بعلبك وحُمِدت سيرته، وكان صاحب أوراد وتهجد وبكاء من خشية الله، وحضرت درسه بالأمينية وهو ابن نيف وتسعين سنة. توفي: (٦٩٦ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٥/٨٤٠).

(٣) هو الإمام أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة، توفي: (٦٢٠هـ)، شيخ الإسلام، عَلم مشهور، صاحب المغني والمقنع والكافي والروضة وغيرها كثير.

(٤) هو محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان، الحاجب أبو الفتح ابن البطِّي، البغدادي. قال الذهبي: ولد سنة سبع وسبعين وأربعمئة [٤٧٧هـ]، وأجاز لَهُ أَبُو نصر الزَّيْنَبيّ وهو آخر من روىٰ عَنْهُ بالإجازة، وكان أَبَوَاه صالحين عادت عليه بركتهما، وعني به الحافظ أبو بكر ابن الخاضبة فسمّعه من مالك بْن أحمد البانياسيّ ـ وهو الآتي في الإسناد ـ. توفي: (٥٦٤ هـ)، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣٢٦/١٢)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، (ص: ٨٣).

والبَطِّي: قال السمعاني في الأنساب، (٢٦١/٢ ـ ٢٦٢): «بفتح الباء الموحدة والطاء المشددة المكسورة، هذه النسبة الىٰ البطة، وهو لقب لبعض أجداد المنتسب إليه، وإلىٰ بيع البط، . . . ، وأبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان ابن البطي البغدادي، شيخ صالح متميز من أهل بغداد ولعل واحدًا من أجداده كان يبيع البط فنُسب إلىٰ ذلك». فنقل المعلميُّ وغيره في الحاشية: «في رسم (البتي) من التوضيح: «وبتّ قرية قرب بعقوبا من نواحي بغداد، وقرية أخرىٰ من قرىٰ بغداد قرب الراذان، لكن المشهور في هذه أنها بالطاء المهملة، وإليها يُنسَب أبو الفتح ابن البطي» وفي رسم (البطي) من المشتبه: «قرية بط علىٰ طريق دقوقا، فأبو الفتح محمد بن عبد الباقي نسيب إنسان من القرية فُعرف به»»، وانظر مَوْرِدَيْه: توضيح المشتبه لابن ناصر، (٣٤١/١)، وتبصير المنتبه للحافظ، (١٦٢/١).

أَنَا مَالِكُ بْنُ أَحْمَدَ(١)، ثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ(٢)، أَنَا أَبُو الْفَضْلِ بْنُ خُزَيْمَةَ(٣)، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوْحٍ، ثَنَا شَبَابَةُ [١٣/ب]، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَصْرَةَ؛ قَامَ إِلَيْهِ ابْنُ الْكَوَّاءِ(٤) وَقَيْسُ بْنُ عُبَادَةَ(٥)،

(١) مالك بن أحمد بن علي بن إبراهيم، أبو عبد الله، البانِيَاسي الأصل، البغدادي، ابن الفراء. قال الذهبي: الشيخ، الصالح، المسند، كان يقول: هكذا سمَّاني الوالد، وكنَّاني، وسمتني أمي عليًّا، وكنتني أبا الحسن، فأنا أُعرف بهما. سمع جماعةً منهم أبو الحسين بن بِشْران، الآتي. توفي: (٤٨٥ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة، (١٨/٥٢٦).
البانِيَاسي: قال السمعاني في الأنساب، (٢/٦٧): «بفتح الباء المنقوطة بواحدة وكسر النون بعدها ياء منقوطة باثنتين من تحتها في آخرها سين مهملة، هذه النسبة الىٰ بلدة من بلاد فلسطين»، وذكره.

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشر الأموي، البغدادي. أبو الحسين بن بِشران. قال الذهبي: الشيخ، العالم، المعدل، المسند، أبو الحسين، روىٰ عن جماعة كثيرة. روىٰ شيئًا كثيرًا علىٰ سداد وصدق وصحة رواية، كان عدلًا وقورًا. قال الخطيب: كان تام المروءة، ظاهر الديانة، صدوقًا ثبتًا. توفي: (٤١٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (١٧/٣١٢).
قلت: هو أخو أبي القاسم بن بِشران. عبد الملك بن محمد بن عَبْد الله بْن بِشْران بْن محمد بْن بِشْرَان بن مِهْرَان، مولىٰ بني أُميّة، أبو القاسم البغداديّ الواعظ. قال الذهبي: مُسْنِد العراق في زمانه. سمع جماعة، منهم أحمد بن خُزَيْمَة، الآتي. توفي: (٤٣٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٤٧٦).

(٣) كذا وقع اسمه، وفيه سقطٌ بيِّن، فهو أبو علي أحمد بن الفضل بن العباس بن خزيمة، من شيوخ ابن بِشران الذين أكثر عنهم في الأمالي. ترجمه الخطيب والذهبي، سمع جماعة منهم عبد الله بن روح المدائني ـ شيخه في هذا الإسناد ـ، وروىٰ عنه الدارقطني وابن بِشران وغيرهما، قال الذهبي: وهو ثقة. توفي: (٣٤٧ هـ). انظر: تاريخ بغداد، (٥/١٠٩)، وتاريخ الإسلام، ت بشار، (٧/٨٤٩).

(٤) قال الحافظ في لسان الميزان، ت أبي غدة، (٤/٥٤٩): «عبد الله بن الكواء: من رؤوس الخوارج. انتهىٰ. قال البخاري: لم يصح حديثه. قلت: وله أخبار كثيرة مع عليّ، وكان يلزمه ويعنته في الأسئلة، وقد رجع عن مذهب الخوارج وعاود صحبة علي».

(٥) كذا في الأصل ولدىٰ الطنطاوي، والصواب: عُبَاد.

فَقَالَا: أَلَا تُخْبِرُنَا عَنْ مَسِيرِكَ هَذَا الَّذِي سِرْتَ فِيهِ يَضْرِبُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، أَعَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فحَدِّثْنَا فَأَنْتَ الْمَوْثُوقُ الْمَأْمُونُ، فَقَالَ: أَمَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدِي عَهْدٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ؛ فَلَا وَاللهِ، إِنْ كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ صَدَّقَ بِهِ[(١)]؛ لَا أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ كَذَبَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي مِنْهُ عَهْدٌ؛ مَا تَرَكْتُ أَخَا بَنِي تَيْمِ ابْنِ مُرَّةَ[(٢)] وَعُمَرَ بْنَ الْخَطَّاب يَتَوَثَّبَانِ عَلَى مِنْبَرٍ وَلَقَاتَلْتُهُمَا بِيَدِي، وَلَوْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا بُرْدِي هَذَا، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يُقْتَلْ قَتْلًا وَلَمْ يَمُتْ فَجْأَةً، مَكَثَ فِي مَرَضِهِ أَيَامًا وَلَيَالِيَ، يَأْتِيهِ الْمُؤَذِّنُ فَيُؤْذِنُهُ[(٣)] بِالصَّلَاةِ، فَيَأْمُرُ أَبَا بَكْرٍ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ، وَهُوَ ﷺ يَرَى مَكَانِي، وَلَقَدْ أَرَادَتِ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهِ أَنْ تَصْرِفَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَأَبَى وَغَضِبَ، وَقَالَ: «**أَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ**»[(٤)]. فَلَمَّا

(١) اختُلف في أول الصحابة إسلامًا، فقيل: أبو بكر الصديق، قاله ابن عباس والنخعي والشعبي، وعليه أدلة كحديث أبي سعيد الخدري: «ألستُ أولَ من أسلم»، الترمذي، (٣٦٦٧)، وحديث عمرو بن عبسة: «حر وعبد» يعني أبا بكر وبلالًا، مسلم، (٨٣٢).

وقيل: عليّ، وروي في ذلك عن جماعة من الصحابة، كأنس وجابر وخباب وزيد بن أرقم والمقداد وابن عباس أيضًا، وادعى عليه الحاكمُ إجماع أهل التاريخ، ولكن قال: اختلفوا في بلوغه، ولكن أنكره عليه ابن الصلاح وابن كثير وغيرهما، وقيل: أولهم زيد بن حارثة كما روي عن الزهري، وقيل: خديجة، وحكي عليه الاتفاق، وقيل: الخلاف فيمن بعدها، وقال النووي إنه الصواب عند المحققين، وقيل غير ذلك.

قال السخاوي: «وقد جمَعَ ابنُ الصلاح بين هذه الأقوال فقال: والأورع أن يقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان علي، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد، ومن العبيد بلال. وهو أحسن ما قيل؛ لاجتماع الأقوال به»، وراجع البحث بطوله في فتح المغيث، (٤/١٢٣ ـ ١٢٨).

(٢) يعني أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهو تيميٌّ.

(٣) أي: يُعْلِمه.

(٤) أصله متفق عليه، البخاري، (٧١٦)، ومسلم، (٤١٩)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والبخاري=

قُبِضَ؛ نَظَرْنَا فِي أُمُورِنَا، فَاخْتَرْنَا لِدُنْيَانَا مَنْ رَضِيَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِدِينِنَا، وَكَانَتِ الصَّلَاةُ رَأْسَ الْإِسْلَامِ وَقِوَامَهُ، فَبَايَعْنَا أَبَا بَكْرٍ، وَكَانَ لِذَلِكَ أَهْلًا، وَلَمْ يَخْتَلِفْ عَلَيْهِ مِنَّا اثْنَانِ، وَلَمْ يَشْهَدْ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ[(١)]، وَلَمْ نقْطَعْ[(٢)] مِنْهُ الْبَرَاءَةَ، فَأَدَّيْتُ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ حَقَّهُ، وَعَرَفْتُ لَهُ طَاعَتَهُ، وَغَزَوْتُ مَعَهُ فِي جُنُودِهِ، وَكُنْتُ آخُذُ مِنْهُ إِذَا أَعْطَانِي، وَأَغْزُو إِذَا [١٤/أ] أَغْزَانِي، وَأَضْرِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحُدُودَ بِسَوْطِي، فَلَمَّا قُبِضَ وَلَّاهَا عُمَرَ، فَأَخَذَهَا بِسُنَّةِ صَاحِبِهِ وَمَا يَعْرِفُ مِنْ أَمْرِهِ، فَبَايَعْنَا عُمَرَ لَمْ يَخْتَلِفْ عَلَيْهِ مِنَّا اثْنَانِ، فَأَدَّيْتُ إِلَيْهِ حَقَّهُ، وَعَرَفْتُ لَهُ طَاعَتَهُ، وَغَزَوْتُ مَعَهُ فِي جُنُودِهِ، وَكُنْتُ آخُذُ إِذَا أَعْطَانِي، وَأَغْزُو إِذَا أَغْزَانِي، وَأَضْرِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحُدُودَ بِسَوْطِي، فَلَمَّا قُبِضَ؛ تَذَكَّرْتُ فِي نَفْسِي قَرَابَتِي وَسَابِقَتِي وَفَضْلِي، وَأَنَا أَظُنُّ أَلَّا يَعْدِلَ بِي، وَلَكِنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَعْمَلَ الْخَلِيفَةُ بَعْدَهُ شَيْئًا إِلَّا لَحِقَهُ فِي قَبْرِهِ، فَأَخْرَجَ مِنْهَا نَفْسَهُ وَوَلَدَهُ[(٣)]، وَلَوْ كَانَتْ مُحَابَاةً مِنْهُ؛ لَآثَرَ بِهَا وَلَدَهُ، فَبَرِئَ مِنْهَا إِلَىٰ رَهْطٍ أَنَا أَحَدُهُمْ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ الرَّهْطُ؛ تَذَكَّرْتُ فِي نَفْسِي قَرَابَتِي وَسَابِقَتِي وَفَضْلِي،

= (٦٧٨)، ومسلم، (٤٢٢)، من حديث أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ورواه البخاري، (٦٨٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

(١) في الشريعة للآجري، (١١٩٤): «ولا يشهد أحدٌ منّا علىٰ أحدٍ بالشِّرك»، وبهذا يتضح معنىٰ: «ولم نقطع منه البراءة»، يعني لم نخالفه مخالفةَ من يجزم بالبراءة من مخالفه، فهذا لا يكون للمسلم بل للمشرك.

(٢) في الأصل: «يقطع»، وكذا لدىٰ الطنطاوي، (ص: ٣٦)، والمثبت هو الصواب الموافق للسياق، ولمصادر التخريج.

(٣) أصله في صحيح البخاري، (١٥/٥)، «باب قصة البيعة، والاتفاق علىٰ عثمان بن عفان، وفيه مقتل عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ» فيه ذِكر قصة استشهاد عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وعهده بعده للستة الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، وفيه أنه «يشهدكم عبد الله وليس له من الأمر شيء»، وفيه تتمة القصة في مبايعة عثمان.

وَأَنَا أَظُنُّ أَنْ لَا يَعْدِلُوا بِي ، فَأَخَذَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مَوَاثِيقَنَا أَنْ نَسْمَعَ وَنُطِيعَ لِمَنْ وَلَّاهُ أَمْرَنَا ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ ابْنِ عَفَّانَ فَضَرَبَ بِيَدِهِ ، أَيْ بَايَعَهُ ، فَنَظَرْتُ فِي أَمْرِي ؛ فَإِذَا طَاعَتِي قَدْ سَبَقَتْ بَيْعَتِي ، وَإِذَا مِيثَاقِي قَدْ أُخِذَ لِغَيْرِي ، فَبَايَعْنَا عُثْمَانَ ، فَأَدَيْتُ إِلَيْهِ حَقَّهُ ، وَعَرَفْتُ لَهُ طَاعَتَهُ ، وَغَزَوْتُ مَعَهُ فِي جُيُوشِهِ ، وَكُنْتُ آخُذُ إِذَا أَعْطَانِي ، وَأَغْزُو إِذَا أَغْزَانِي ، وَأَضْرِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحُدُودَ بِسَوْطِي[(١)] ، فَلَمَّا أُصِيبَ ؛ نَظَرْتُ فِي أَمْرِي ، فَإِذَا الْخَلِيفَتَانِ اللَّذَانِ أَخَذَاهَا بِعَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالصَّلَاةِ قَدْ مَضَيَا ، وَهَذَا الَّذِي [/١٤ب] قَدْ أَخَذَ مِيثَاقِي قَدْ أُصِيبَ ، فَبَايَعَنِي أَهْلُ الْحَرَمَيْنِ وَأَهْلُ هَذَيْنِ الْمِصْرَيْنِ[(٢)] .

هَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ ، وَقَدْ ضُعِّفَ[(٣)] .

فَقَدْ رَوَاهُ الْإِمَامُ الْحُجَّةُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ فِي مُسْنَدِهِ ، فَقَالَ:

---

(١) كما ثبت في صحيح مسلم ، (١٧٠٩) ، أنه وليَ الحدّ على الوليد بن عقبة بأمر عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

(٢) المصران: الكوفة والبصرة .

الأثر رواه المصنف من طريق الإمام ابن قدامة ، إلى أبي الحسين بن بِشران . وهذا الحديثُ بإسناده كله من أحمد بن الفضل ابن خزيمة حتى منتهاه في أمالي أبي القاسم بن بشران ، (٢٢٢/١) ، أخيه ، ولكن لم أقف عليه في أمالي أبي الحسين بن بشران المتاحة عندي مخطوطةً ، وهو يروى من طريقه أيضًا كما ساقه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء ، ط الرسالة ، (الراشدون ، ٢٤١) ، وغيره ، وأصله أخرجه: ابن سعد في الطبقات ، (٩٧/٣) ، وغيره ، كما فصلنا في التخريج المفرد [٤٨ ـ ٥٠] .

إسناد **ضعيف جدًّا**: فيه أبو بكر الهذلي ؛ أخباري متروك تالف ، وصورة هذا الإسناد صورة المنقطع ، الحسن لم يسمع عليًّا ، وقد حررناه في التخريج المذكور ، والأثر **قابل للتحسين**: راجع التخريج المفرد [٤٨ ـ ٥٠] .

(٣) أبو بكر الهذلي ، أخباري متروك تالف ، له ترجمة حافلة في ميزان الاعتدال ، (٤٩٧/٤) ، فلا يقال في مثله «ضُعِّف» ، وتقويته بالمتابعة الآتية سيأتي الكلام عليها .

طريق آخر للأثر عن علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ

[٤٩] حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ سَالِمٌ الْمُرَادِيُّ(١)، سَمِعْتُ الْحَسَنَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَزَادَ فِيهِ: فَوَثَبَ فِيهَا مَنْ لَيْسِ مِثْلِي، وَلَا قَرَابَتُهُ كَقَرَابَتِي، وَلَا عِلْمُهُ كَعِلْمِي، وَلَا سَابِقَتُهُ كَسَابِقَتِي، وَكُنْتُ أَحَقَّ بِهَا مِنْهُ(٢)، قَالَا لَهُ: فَأَخْبِرْنَا عَنْ قِتَالِكَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ ـ يَعْنِيَانِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ ـ، فَقَالَ: بَايَعَانِي بِالْمَدِينَةِ، وَخَالَفَانِي بِالْبَصْرَةِ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا مِمَّنْ بَايَعَ أَبَا بَكْرٍ أَوْ عُمَرَ خَلَعَهُ؛ لَقَاتَلْنَاهُ أَيْضًا(٣).

وَقَدْ رَوَاهُ أَيْضًا عَنْ سَالِمٍ؛ يَعْلَى(٤) بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ(٥).

(١) المرادي: قال ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، (١٨٨/٣): «هذه النسبة إلىٰ مُراد، واسمه يحابر بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ، ومالك بن أدد هو مذحج، وينسب إلىٰ مراد خلق كثير من الجاهلية والصحابة».

(٢) إن كان المراد بهذه العبارة: الشيخين؛ فهي زيادة منكرة جدًّا، وذلك لمخالفتها الواقع في نفس الأمر، ولمخالفتها لما كان يصرح به عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من تفضيل الشيخين، كما ثبت عنه من سؤال ابنه محمد بن الحنفية إياه، البخاري، (٣٦٧١)، وقد جاء هذا من طرق كثيرة، قيل ثمانين، فهو متواتر، انظر: جامع الرسائل، (٢٦١/١)، كما روي عنه أنه كان يصرح علىٰ منبر الكوفة: «لا يفضلني أحد علىٰ أبي بكر وعمر إلا جلدتُه حدَّ المفتري»، السنة لعبد الله بن أحمد، (١٣١٢). ولكن الأقرب أن المراد بهذا عثمان رضي الله عنهم أجمعين، فقد كان الشأن بينهما قريبًا، وحادثة البيعة تُبين أنه لم ينزل له قبل بيعة عبد الرحمن بن عوف له، ما يدل أنه كان يرىٰ نفسه أولىٰ، ولكن اتفقت الروايات أنه بايع وسمع وأطاع، لكن المطالع لأخبار التاريخ يرىٰ أن عليًّا كان لا يرضىٰ بعض الأمور في خلافة عثمان، وإن كان لم يؤيد الخارجين عليه ولا يرضىٰ بجريمتهم، ولكن كما سيأتي فهذا الإسناد ضعيف، وجبر هذا الأثر بمجموع طرقه يعني المعنىٰ الإجمالي، ولا يستلزم قبول كل لفظ وارد فيه.

(٣) رواه إسحاق في مسنده كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري، (٤٦٥٧)، والمطالب العالية للحافظ ابن حجر، (٤٣٩٤).

إسناد **ضعيف**: سالم المرادي، هو ابن عبد الواحد؛ ضعيف، والأثر **قابل للتحسين** بمجموع طرقه كما خلصنا إليه في التخريج المفرد [٤٨ ـ ٥٠].

(٤) في الأصل: تُشبه «يعني»، ووافقه الطنطاوي، (ص: ٣٧)، وهو تحريف، فضلًا عن أنه لا يكون للعبارة معه معنًىٰ، وإسناد الأثر يعيِّن الصواب المثبت.

(٥) أخرجه ابن عساكر، (٤٤٠/٤٢)، من طريق: يعلى بن عبيد الطنافسي، عن سالم، عن=

طريق آخر للأثر عن علي رضي الله عنه

[٥٠] وَرُوِيَ نَحْوُهُ عَنِ الْجَرِيرِيِّ[١]، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ الْعَبْدِيِّ، أَنَّ رَجُلًا قَامَ إِلَىٰ عَلِيٍّ رضي الله عنه يَوْمَ صِفِّينَ، فَسَأَلَهُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ[٢].

وَهَذِهِ كُلُّهَا طُرُقٌ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا، وَالنَّفْسُ تَرْكَنُ إِلَىٰ صِحَّتِهَا، وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ[٣].

وَمِمَّا يَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا رَوَيْنَاهُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ:

الأثر الصحيح عن عليّ رضي الله عنه في المسير إلى صفين

[٥١] (٣٣) حَدَّثَنَا إِسَمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهُذَلِيُّ، ثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ: أَخْبِرْنَا عَنْ مَسِيرِكَ هَذَا، أَعَهْدٌ

= الحسن، به.

إسناد **ضعيف**: وهو كالسابق مداره علىٰ سالم المرادي.

والطَّنَافسي: قال في الأنساب، (٩/٨٤): «هذه النسبة إلىٰ الطنفسة»، ونص علىٰ فتح الطاء، وفي لسان العرب، (٦/١٢٧): «الطِّنْفِسَة والطُّنْفُسة، بِضَمِّ الْفَاءِ: النُّمْرُقَة فَوْقَ الرَّحْلِ، وَجَمْعُهَا طَنافِسُ؛ وَقِيلَ: هِيَ البِساط الَّذِي لَهُ خَمْلٌ رَقِيقٌ»، ولكن قال في القاموس، (ص: ٥٥٥): «الطَّنْفَسَةُ، مُثَلَّثَةَ الطاءِ والفاءِ، وبكسر الطاءِ وفتح الفاءِ، وبالعَكْسِ: واحِدَةُ الطَّنافِسِ للبُسْطِ والثيابِ، والحَصيرِ من سَعَفٍ عَرْضُهُ ذِراعٍ».

(١) بالحاء المهملة في الأصل، ولا إشكال في ذلك كما هو واضح، وفي طبعة الطنطاوي، (ص: ٣٨): «الحريري»، وهو تصحيف، ثم أثبت «نضرة» بالضاد المعجمة، رغم أنها ـ كالحريري ـ مهملة في الأصل.

(٢) محمد بن المظفر بن موسىٰ في حديث شعبة، (٤٦).

إسنادٌ **ضعيفٌ جدًّا**: فيه الحسن بن عمرو؛ متروك، والجفري؛ ضعيف جدًّا، وفيه انقطاع بين أبي نضرة وعليّ، والأثر **قابل للتحسين**، وقد بينّا ذلك في التخريج المفصَّل [٤٨ ـ ٥٠].

(٣) قد خلصنا في التخريج المفرد [٤٨ ـ ٥٠] إلىٰ تقوية هذا الأثر، لكنه لا يبلغ الصحة كما ذهب المصنف رحمه الله، بل قصاراه التحسين أو ما هو أدنىٰ، كما أن هذا التحسين إجمالي لا يستلزم ثبوت كل لفظ من ألفاظه، كما تقدمت الإشارةُ إليه.

عَهِدَهُ إِلَيْكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَمْ رَأْيٌ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: مَا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ، وَلَكِنْ رَأْيٌ رَأَيْتُهُ(١).

وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ لَا شَكَّ فِيهِ، فَرَضِيَ اللهُ [١٥/أ] عَنْهُ وَأَرْضَاهُ، لَمْ يَأْلُ(٢) فِيمَا قَالَ عَنِ الْحَقِّ، وَمَحْضِ الصِّدْقِ، وَهَذَا هُوَ الْمَظْنُونُ بِهِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ.

(٣)قُلْتُ: فَهَذَا نَزْرٌ(٤) مِنْ بَحْرٍ، وَقُلٌّ مِنْ كُثْرٍ(٥)؛ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ مَنَاقِبِهِ الْجَلِيلَةِ، وَمَحَاسِنِهِ الْجَمِيلَةِ، وَلَوْ ذَهَبْنَا لِاسْتِقْصَاءِ ذَلِكَ بِحَقِّهِ(٦)؛ لَطَالَ الْكَلَامُ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ هَذَا الْمَقَامِ، وَلَكِنْ نَرْجُو مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ أَنْ يُيَسِّرَ إِفْرَادَ ذَلِكَ بِكِتَابٍ يُسْتَوْعَبُ فِيهِ مَا بَلَغَنَا مِنْ ذَلِكَ، وَاللهُ الْمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ.



(١) أبو داود، (٤٦٦٦). إسناد **صحيح**، والأثر **صحيح**: رجاله ثقات.

(٢) أي: لم يقصِّر، في لسان العرب، (١٤/٤٠): «قال الأصمعي: يقال: ما ألوت جهداً: أي لم أَدَعْ جُهداً، قال: والعامة تقول: ما آلُوكَ جُهداً، وهو خطأ. ويقال أيضًا: ما أَلَوْتُه، أي: لم أستطعه ولم أُطقه»، وانظر: تاج العروس، (٣٧/٩٣).

(٣) إلىٰ هنا ينتهي السقط من طبعة الأميني.

(٤) في لسان العرب، (٥/٢٠٣): «النزر: القليل التافه. قال ابن سيده: النزر والنزير القليل من كل شيء»، وانظر: تاج العروس، (١٤/٢٠٤).

(٥) في تاج العروس، (٣٠/٢٧٣): «القُلُّ، بالضَّمِّ، والقِلَّةُ، بِالْكَسْرِ: ضِدُّ الكَثْرَةِ والكُثْرِ، وَفِيه لَفٌّ ونَشْرٌ غيرُ مُرَتَّبٍ، قَالَ شيخُنا: وأَجازَ البُرهانُ الحلبيُّ فِي شرحِ الشِّفاءِ: الكَسْرَ فِي القُلِّ والكُثْرِ، وَنَقله الشِّهابُ فِي إعجازِ القُرْآن. قلتُ: وَنَقله ابنُ سِيدَه أَيضاً، وَمِنْه قولُهُم: الحَمْدُ للهِ على القُلِّ والكُثْرِ، بالوَجهَيْنِ»، وانظر: تهذيب اللغة، (٨/٢٣٢)، واللسان، (١١/٥٦٣).

(٦) ساقطة من الأميني.

وَمِمَّا رَوَيْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُسَلْسَلَاتِ(١) عَنْهُ رضي الله عنه:

[المَسَلْسَلُ بالمصَافَحَةِ](٢)

[٥٢] (٣٤) صَافَحْتُ الشَّيْخَ الْإِمَامَ الْعَالِمَ الزَّاهِدَ أَبَا مُحَمَّدٍ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّسَائِيَّ(٣) الْجَمَالِيَّ(٤) رحمه الله، وَهُوَ صَافَحَ الشَّيْخَ الْإِمَامَ الْمُحَدِّثَ أَبَا مُحَمَّدٍ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْعُودٍ الْكَازَرُونِيَّ(٥)، قَالَ: صَافَحْتُ

(١) الحديث المسلسل: في اصطلاح المحدثين: ما توارد فيه الرواةُ كلُّهم واحدًا فواحدًا على صفة واحدة، أو حالة واحدة، للرواة تارة، وللرواية تارة أخرى، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (ص: ٤١٤)، وانظر: مقدمة ابن الصلاح، ت عتر، (ص: ٢٧٥)، ونزهة النظر، ت عتر، (ص: ١٢٢)، وفتح المغيث، (٤/ ٣٨).
وللمصنِّف كتابٌ في أحاديثه المسلسلات، طُبع بتحقيق: أبي الحسن عبد الله بن عبد العزيز الشبراوي، في دار الرسالة بالقاهرة، وقد قال السخاوي في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/ ٢٥٨) في ترجمة المصنِّف: «وَخرج جُزْءًا فِيهِ مسلسلات بالمصافحة وَغَيرهَا، جمع أَوْهَامه فِيهِ فِي جُزْءٍ الْحَافِظُ ابْن نَاصِر الدّين، وقفتُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُفِيد»، وسننقل تعقبات الحافظ ابن ناصر الدمشقي على أوهام المصنّف في هذه المسلسلات، مفرَّقةً على مواضعها.

(٢) هكذا سماه ابن عقيلة، في مسلسلاته، وهو مشهورٌ بهذه التسمية، وإن كان من غير حديث عليٍّ كما سننبه.

(٣) لدى الأميني: المسائي. وقد ذكرنا في المشيخة (١٨) أن الحافظ أورده: السرائي.

(٤) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٨).

(٥) هو محمد بن مسعود بن محمد سعيد الدين الكازروني، محدِّث، سمع الكثير، وأجاز له المزي وجماعة، وله مسلسلات مشهورة بالمسلسلات السعيدية، وهي مصدر هذا المسلسل عن هذا الشيخ، وغيرها من مسلسلات أيضًا ستأتي. توفي (٧٥٨هـ). انظر: الدرر الكامنة، (٦/ ٧).
وقد ترجم المصنِّفُ الكازرونيَّ هذا في مشيخة الجُنيد البلياني، فقال: «كَانَ سعيد الدّين مُحدِّثًا فَاضلًا، سمع الْكثير، وَأَجَازَ لَهُ الْمزي وَبنت الْكَمَال وَجَمَاعَة، وَخرّج المسلسل، وَألف المولد النَّبَوِيّ فأجاد»، كما نقل الحافظ في الدرر.
والمسلسلات السعيدية المذكورة طُبعت، مع مسلسلات العلائي، ومسلسلات ابن الجزري ـ المصنِّف ـ بتحقيق: عبد الله الشبراوي، دار الرسالة، القاهرة، (٢٠١٧م)، وعندي لها=

أَبَا الْخَيْرِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْفَهَانِيَّ الْمَوَازِينِيَّ(١)، وَقَالَ: صَافَحْتُ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الدُّونِيَّ(٢)، وَقَالَ: صَافَحْتُ الشَّيْخَ أَبَا الْفَضَائِلِ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّغَانِيّ(٣)، قَالَ: صَافَحْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ

= أيضًا مخطوط مكتبة الحرم المكي، رقم عام (٨٠٤)، وكنت ظننت أنني لن أحتاج إليها، لكن احتجتُ!

(١) لم أقف على ترجمة هذا الموازيني. والمعروف في هذه الطبقة هو الحافظ مسند الشام: أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن سالم، ابن الموازينيّ، توفي (٧٠٨ هـ)، وله أربع وتسعون سنة. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي، (٤/ ١٨٤). وقد جهدتُّ أن أقف له على خبر فلم أقف، ثم وجدتُّ في كتاب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، (١/٨٥٧) أنه قال: «رسالة التهديد، والوعيد لتارك الصلاة: لأبي الخير: محمد بن علي بن محمد بن خالد الموازيني، المعروف: بالزاهد الأصبهاني. أولها: (الحمد لله الذي سبحت لعظمته الأغوار... الخ)»، فهذا هو الاسم الذي معنا، ولم أقف له ولا لهذين الكتابيْن على ذِكر.

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الصمد الدُّوني، مجد الدين أبو الحسن، اللغوي، نزيل أسداباد. قال الفوطي: من أفاضل الزمان وعلمائه وأدبائه، قدم بغداد شابًّا، وحصّل علم اللغة على الشيخ العالم رضي الدين أبي الفضائل الحسن بن محمّد الصغانيّ، وكتب بخطّه الكثير من كتب اللغة المطوّلات والمتوسّطات والمختصرات. انظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب (٤/ ٤٧٥). والدُّوني: قال السيوطي، لب اللباب في تحرير الأنساب، (ص: ١٠٨): «بالضم إلى دُونة قرية بنهاوند أيضًا، ودُون قرية بدِينَوَر».

(٣) وقع تشوش يسير في الأصل، ولكن لا يأبى على الصواب، فأثبتها الطنطاوي، (ص: ٣٩): «الصنعاني»، وأثبتها الأميني، (ص: ٧٩)، على الصواب، وهو الموافق للترجمة، ولما في المسلسلات السعيدية.

هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر، رضي الدين أبو الفضائل الصَّاغاني الأصل، اللهوري المولد، البغدادي الوفاة، الإمام المحدث اللغوي المشهور، صاحب العباب ومشارق الأنوار، قال الفاسي: وسمع بعدن من إبراهيم بن أحمد بن عبد الله بن محمد القريظي ـ وهو الآتي ـ. توفي (٦٥٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٢٢/٢٨٢) ذيل التقييد، (١/٥١٢).

والصاغاني: قال السمعاني، (٨/٢٥٢): «هذه النسبة إلى صاغان، وهذه النسبة إلى قرية بمرو يقال لها چاغان عند نسفان».

أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَرَظِيَّ[١] بِمَدِينَةِ عَدَنَ، قَالَ: صَافَحْتُ وَالِدِي[٢] بِعَدَنَ[٣]، قَالَ: صَافَحْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي بَكْرِ بْنِ حِمْيَرَ بْنِ تُبَّعٍ[٤] بِالمَسْجِدِ السَّعِيدِيِّ فِي عَدَنَ، قَالَ: صَافَحْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ الْإِمَامَ[٥]، قَالَ:

(١) في الأصل: «القُرَظي»، مضبوطةً بالشكل هكذا، وكذا أثبتاها، والصواب القَرِيظي، وكذا ورد في المسلسلات السعيدية، وكما في الترجمة.
هو إبراهيم بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن سالم القَرِيظي. قرأ على أبيه وغيره. قال بامخرمة: وأظنه وَلِيَ القضاءَ بعَدَن، وكان فقيهًا نبيهًا بارعًا محققًا، ولم يذكر الخزرجي تاريخ وفاته ولا مكانه. انظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٥/ ٣٥)، وذكر هناك رواية الحسن الصاغاني عنه، وانظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي اليمني، (١/ ٤٦٦).
والقَرِيظي لم تسعفني مصادر الأنساب والألقاب التي طالتْها يدي فيه بشيء، لكن في معجم البلدان، (٤/ ٣٢٥): أن ذو قَرَظ، وذو قَرِيظ: موضع باليمن، وهذا الإسناد مسلسل بيمنيين كما هو واضح، وقد صرح في هذا الإسناد بعدن، فيحتمل أن يكون القَرِيظي نسبة إليها، وكذا القَرَظي، لكن يكون بفتح أولِّه في كلٍّ.
(٢) هو أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي سالم اليمني القَرِيظي، قاضي عدن. قال بامخرمة: كان فقيهًا محدِّثًا حافظًا، مجوِّدًا في الحديث، عارفًا باللغة والعربية، أقام في مجلس الحكم بعدن أربعين سنة. توفي (٥٨٤هـ). انظر: قلادة النحر، (٤/ ٣٢٧).
(٣) جملة المصافحة ساقطة لدىٰ الأميني.
(٤) هو علي بن أبي بكر بن حِمْير بن تُبَّع بن يوسف بن محمد بن فضيل، سراج الدين الهمدانيّ، العرشاني الحافظ. فقيه شافعيّ يمني، من الحفاظ، توفي: (٥٥٧هـ). قال الجندي اليمني: كَانَ غَالب فنه الحَدِيث بِحَيْثُ كَانَ يُمَيّز بَين صَحِيحه ومعلوله ومرسله وَمُسْنَده ومقطوعه ومعضله، أثنى عَلَيْهِ ابْن سَمُرَة ثَنَاء مرضيًّا وَقَالَ: هُوَ شيخ الْمُحدثين وعمدة المسترشدين. انظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك، (١/ ٣٠٣).
(٥) هو سالم بن عبد الله بن محمد بن سالم بن عبد الله بن يزيد الشعبي، الشهير بسالم الشعبي، وباليزيدي، نسبة لجده. تفقه بأبيه وجماعة. قال بامخرمة: وكان فقيهًا فاضلًا مشهورًا. قلت: كان شافعيًّا، وينسب الأَشْرقي، نسبة إلىٰ ذي أشرق من بلاد اليمن. توفي: (٥٣٣هـ). انظر: قلادة النحر، (٤/ ١١١)، وتوضيح المشتبه، (١/ ٢٤٩)، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، (ص: ٤٥٨).

صَافَحْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الثَّغْرِيَّ(١)، قَالَ: صَافَحْتُ أَحْمَدَ الْأَسْوَدَ(٢)، قَالَ: صَافَحْتُ مُمْشَاذَ(٣) الدِّينَورِيَّ، قَالَ: صَافَحْتُ عَلِيًّا الرُّزَيْنِيَّ(٤) [١٥/ب]، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ رُزَيْنٍ الْخُرَاسَانِيُّ، قَالَ: صَافَحْتُ عِيسَى الْقَصَّارَ(٥)، قَالَ: صَافَحْتُ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ، قَالَ: صَافَحْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: صَافَحْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «صَافَحَتْ كَفِّي هَذِهِ سُرَادِقَاتِ(٦) عَرْشِهِ»(٧).

---

(١) لم أعثر له على ترجمة. والثَّغْري، قال ابن الأثير في اللباب، (١/٢٤٠): هَذِه النِّسْبَة إِلَى الثغر وَهُوَ الْموضع الْقَرِيب من الْعَدو. ينْسب إِلَيْهِ أَبُو أُمَيَّة مُحَمَّد بْنِ إِبْرَاهِيم الْبَغْدَادِيّ الثغري، الْمَعْرُوف بالطرسوسي، قيل لَهُ ثغري لِأَنَّهُ سكن طرسوس، وَكَانَت حِينَئِذٍ ثغرَ الْمُسلمين من نَاحيَة الرّوم، وَجَمَاعَة سواهُ.

(٢) أحمد الأسود، والذي يليه: ممشاذ، انظر في بيانهما حديث لبس الخرقة، رقم (٨٤).

(٣) لدى الطنطاوي، (ص: ٣٩): «حمشاد»، تحريف.

(٤) هو عليّ بن رُزَيْن، أبو عبد الله الهَرَويّ. قال الذهبي: من سادة الصُّوفيّة، كان أستاذ أبي عبد الله المغربيّ الزّاهد. ذكر إبراهيم بن شَيْبان الصُّوفيّ عليًّا، فقال: أتى عليه مئة وعشرون سنة. وقد صحب الحسن البصري. قلت [يعني الذهبي]: هذا ليس بصحيح. توفي: (٢٢٥هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٥/٦٣٥).

(٥) قال الذهبي: عيسى من كبار تلامذة ممشاذ الدِّينوريّ. انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧٢١/٩). ولكن لم أقف له على ترجمة، وإنما يُذكَر في سياق بعض الأخبار لشخصيات أخرى، مثل مقتل الحلاج، حيث روي عنه أنه قال: آخر كلمة تكلم بها الحلاج حين قُتل أن قال: حسبُ الواحدِ إفرادُ الواحد له. فما سمع بهذه الكلمة أحدٌ من المشايخ إلا رقَّ له، واستحسن هذا الكلامَ منه. انظر: تاريخ بغداد، (١٢٨/٨)، وسير أعلام النبلاء، (٣٤٢/١٤)، والبداية والنهاية، ط إحياء التراث، (١٦٢/١١). وفي معجم السَّفَر للسِّلفي (ص: ١٠٤) ذكر له روايةً عن ممشاذ الدينوري، وفي أيضًا، (ص: ٣٤٢): أنه أخذ الخرقة من يد ممشاذ.

(٦) السرادق: ما أحاط بالبناء، والجمع سرادقات، لسان العرب (١٥٧/١٠)، وانظر: تاج العروس، (٤٤١/٣٥).

(٧) مسلسلات الكازروني، المعروفة بالمسلسلات السعيدية، (مخطوط الحرم المكي) ق (١٤٦ ـ ١٤٧)، النوع الثمانون، ولم يخرجه المصنِّف في مسلسلاته التي بين أيدينا، وإنما أخرجه=

. . . .

= من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، الحديث الثاني: المسلسل بالمصافحة، (ص: ٤٣١)، كما سننبه عليه آخرَ التخريج. ولم يذكره إلا عقيلة الابن، في الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة، (٦٧). ومن عجبٍ أن كلا المسلسلات ـ الكازروني وابن الجزري ومعهما العلائي ـ حُقِّقا في سِفر واحد، وقد حُزتُه بعد جَهْد، كي أستغني به عن العزو إلىٰ المخطوط، ثم سهوتُ عن عزو هذا الحديث إلىٰ طبعة المسلسلات السعيدية المذكورة، وحين المراجعة والتدقيق قبل النشر لم أعثر علىٰ الكتاب عندي، فدونك متاعبَ تشتُّت المكتبات ـ والعَزَمَات ـ بين البلاد، فأحوجني هذا إلىٰ عزوه إلىٰ المخطوط ومقابلته به في هذا الموضع، مع أني أعزو إلىٰ النص المحقق في سائر المواضع غيره!

إسناد موضوع: مسلسل بالمجاهيل، والإسناد تالف ومعضل، والحسن لم يصافح عليًّا، إنما رآه رؤية كما تقدم في التعليق علىٰ الحديث رقم (٤٨)، السابق.

وهذا الإسناد علىٰ تلك الصورة فيه انقلاب، ثم هو منقطع بل معضل جدًّا، فإن عيسىٰ القصار لا يتأتىٰ له أن يصافح الحسنَ، فإن بينهما سنين عددًا، فالقصار أدرك الحلاجَ كما سبق، وهو أخص تلاميذ ممشاذ، وشيخه ممشاذ توفي (٢٩٩هـ)، فالقصار بعده حتمًا، فيكون في القرن الرابع، فأين هو من الحسن البصريّ؟ ولذا فإن طريق الخرقة المعروف عندهم من طريق ممشاذ، وقد رواها المصنف، كما سيأتي رقم (٨٤)، يَلبسها ممشاذ من الجنيد، والجنيد من سَرِي السَّقَطي، وسري من معروف الكرخي، ومعروف من داود الطائي، وداود من حبيب العجمي، وحبيب من الحسن البصري، فتوصل ممشاذ إلىٰ الحسن بخمسٍ وسائط! هذا عن الانقطاع، أو الإعضال، أمّا القلب فهو واضح، فإن القصار تلميذ ممشاذ، ولكن الذي في الإسناد هنا أنه شيخ شيخ ممشاذ، فشيخ ممشاذ في الإسناد هنا هو علي بن رزين، توفي (٢٢٩ه)، وهذا الذي زعموا أنه عُمِّر جدًّا وصحب الحسن، ودَفَعَ ذلك الذهبيُّ كما تقدّم نقله في التعريف به، ثم جعل عيسىٰ القصار شيخَ عليّ بن رزين. فالحاصل أن هذا إسناد تالف بمرة، مجعولٌ ثُم غَلطوا في جَعله، فهو يصدق عليه ما يصف به الحافظ ابن حجر بعض الأحاديث والأسانيد أحيانًا بأنها: طُرُقِية. وذلك أنهم لعدم معرفتهم بهذا العلم تقع لهم في أسانيدهم أوهام فظيعة وشناعات. وقد خرّجناه هاهنا لأنه لا حاجة لإفراده بالتخريج.

وهذا الإسناد هو علىٰ هذه الشاكلة في مسلسلات الكازروني، فليست التبعة علىٰ المصنِّف فيه، ولم يستدركه ابن ناصر علىٰ المصنف في جزئه المشار إليه، لأنه ليس في مسلسلات=

[المسَلْسَلُ بالضِّيَافةِ علَى الأَسْوَدَيْنِ: التَّمْرِ والمَاءِ][1]

[٥٣] (٣٥) أَضَافَنِي الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْأَصِيلُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ الْكَازَرُونِيُّ[2] ﷺ فِي الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، أَعَادَنَا اللهُ تَعَالَىٰ إِلَيْهِ؛ بِأَحَدِ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي وَالِدِي[3] الْمَذْكُورُ بِأَحَدِ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي شَيْخِي أَبُو الْفَضَائِلِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْمُظَفَّرِ بْنِ مُحَمَّدٍ[4] بِأَحَدِ

= ابن الجزري من حديث علي رضي الله عنه كما تقدم التنبيه عليه.

هذا، والحديث المسلسل بالمصافحة عند المحدثين هو من غير حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، بل من حديث أنس رضي الله عنه المشهور: «صَافَحْتُ بِكَفِّي هَذِهِ كَفَّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَمَا مَسِسْتُ خَزًّا، وَلَا حَرِيرًا، أَلْيَنَ مِنْ كَفِّهِ ﷺ»، وأصله في البخاري ومسلم، لكن تسلسله ضعيف أو موضوع، مع صحة متنه، وانظر: الفوائد الجليلة، (٦٥)، وجياد المسلسلات للسيوطي، (١٣٦)، والجواهر المكللة للسخاوي، (ق ٧٣)، والعجالة للفداني، (ص: ١٢). قال الفيّاض في مباحث في الحديث المسلسل، (ص: ١٥٦): «فقد ذكر الأيوبي ـ يعني صاحب المناهل المسلسلة ـ: أن كثيرًا من المحدثين جزم بأن هذه أصح المصافحات، ولذلك اقتصر عليها كثيرون، وزعموا أن ما عداها من الطرق كلها واه. انتهىٰ». قلت: وهذا المعروف هو الذي ساقه **المصنِّف** في مسلسلاته، بإسناده إلىٰ أنس رضي الله عنه، الحديث الثاني، (ص: ٤٣١)، وأعرض عن هذا، ولكن كأنه احتاج هذا هنا لأنه من حديث علي رضي الله عنه، وليته لم يلجأ إليه إذ في المقبول وما هو قريبٌ منه من يسير الضعف غُنْيةٌ عن الاستكثار بمثل هذا الحديث الشنيع سندًا ومتنًا.

(١) كذا أسماه الكازروني والمصنِّف في مسلسلاتهما.
والأسودان: للتغليب، إذا كان الشيء مع الشيء قرينًا؛ سُمّي باسمه، وقد ورد في حديث عائشة رضي الله عنها: «لقد رأيتنا ومالنا طعام إلا الأسودان» انظر: النهاية، (٢/٤١٩).

(٢) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٩).

(٣) هو المحدِّث سعيد الدين محمد بن مسعود بن محمد سعيد الدين الكازروني، صاحب المسلسلات السعيدية، تقدَّمت ترجمته في الحديث رقم [٥٢].

(٤) هو ظهير الدين أبو الفضائل إسماعيل بن المظفر. قال معين الدين الشيرازي: كان عالمًا بارعًا ذا جاه رفيع ومنصب عال، يبسط السّجّادةَ في كلّ محفل مشهود يذكّر النّاس في بقعة أبيه ويواظب علىٰ العبادة، وكان طريقه التّعظيم لأمر اللّه والشّفقة علىٰ خلق اللّه، وله روايات كثيرة=

الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو الْمَفَاخِرِ عُمَرُ بْنُ الْمُظَفَّرِ بْنِ رُوزْبَهَانَ(١) بِأَحَدِ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَابُورٍ(٢) بِأَحَدِ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو الْمُبَارَكِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ(٣) بِالْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو مَسْعُودٍ سُلَيْمَانُ

= وأسانيد عالية رواها العلماءُ الأثبات، وصنّف كتابًا في الحديث سمّاه: فضائل الصلوات. توفي: (٧٣٠هـ). انظر: شد الإزار في حط الأوزار عن زوار المزار للشيرازي، (٢٠١ ـ ٢٠٢).

(١) هو شمس الدين أبو المفاخر عمر بن المظفر بن روزبهان بن طاهر. قال معين الدين الشيرازي: كان أستاذ العلماء المتبحّرين في عهده، أخذ العلم عن القاضي سراج الدّين أبي العزّ مكرّم بن العلاء، وكان معاصرًا للإمام فخر الدّين الرازي، يمدحه وينشر كُتُبَه، وهو يثني عليه أيضًا ويراسله، وروىٰ عن الشّيخ أبي الفتوح العجلّي ومَن في طبقته، وروىٰ عن الشّيخ شهاب الدّين السّهروردّي وقد لقيه حين توجّه إلى الحجاز وقدم بغداد وقرأ عليه بعض: العوارف، وحدّث وروىٰ وتكلّم، وجمع بين المعقول والمنقول والفروع والأصول، وكان الغالب عليه ذلك. وذكر له كتبًا كثيرة في المعقول والفلك والطب. توفي (٦٣٢هـ). انظر: شد الإزار للشيرازي، (ص: ٢٣٥ ـ ٢٣٨).

(٢) في الأصل: «شابور» بالشين المعجمة، وكذا أثبتاها، والصواب ما أثبتُّه، وهو اسم يكثر فيه التصحيف لدى المحدثين، لأنه بالمهملة والمعجمة علمٌ لكثير من المحدثين.
ولم أقف على ترجمته مفصّلة، لكن ذكره ابن نقطة في إكمال الإكمال، (٣/٣٨٨)، قال: «أَبُو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن سَابُور الشِّيرَازِيّ: سمع من أبي الْمُبَارك عبد الْعَزِيز بن مُحَمَّد بن مَنْصُور الْآدَمِيّ المقرئ الْكثير، وسماعه مِنْهُ صَحِيح»، وهو شيخه في هذا الإسناد، ونصّ أن اسمه بالسين المهملة لا بالشين المعجمة.

(٣) هو عبد العزيز بن محمد بن منصور بن إبراهيم، أبو المبارك الآدمي، الشيرازي المقرئ. سمع بأصبهان وشيراز جماعة، منهم سليمان بن إبراهيم الملنجي ـ الآتي ـ، قال التقي الفاسي: ذكره حمد بن عثمان بن سالار وقال: كان إمامًا عالمًا متقنًا. توفي: (٥٥٩هـ) انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ٣٦٤).
قال السمعاني في الأنساب، (١/٧٢): الآدمي: هذه النسبة إلى آدم، وهو اسم لبعض أجداد المنتسِب إليه، وإن كانت هذه النسبة لجميع ولد آدم عليه السلام عامة.

بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ(١) بالأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو مَنْصُورٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عِيسَىٰ المَالِكِيُّ(٢) بِالْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الصَّيْقَلِيُّ(٣) بِأَحَدِ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو شَيْبَةَ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَخْرَمِيُّ الْعَطَّارُ(٤) عَلَىٰ أَحَدِ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ

---

(١) هو سليمان بن إبراهيم بن محمد بن سليمان، الحافظ أبو مسعود الأصبهاني المِلَنْجيّ. قال الذهبي: سمع الكثير، ورحل وتعب. قال السّمعانيّ: كانت له معرفة بالحديث، جمع الأبواب، وصنَّف التّصانيف، وخرَّج على الصّحيحين. توفي: (٤٨٦ هـ)، تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٥٥٩).

قال السمعاني في الأنساب، (١٢/٤٢٧): «الملنجي: هذه النسبة إلىٰ قرية بأصبهان يُقال لها مِلَنْجَه، وقد قيل: إنه محلة بأصبهان».

(٢) هو عبد الله بن إبراهيم بن عيسىٰ بن مغنين، أبو محمد المَتِّيجِي. فقيه مالكي محدث صالح. قال الذهبي: وقدم الإسكندرية في حياة السِّلفي، وسمع من عبد المجيد بن دليل، والقاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحضرمي، وجماعة. وعجيسة: قبيلة بالمغرب. ومَتِّيجة: ناحية وولاية بالمغرب. توفي: (٦٣٦ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٤/٢١١). وانظر: توضيح المشتبه، (٨/٢٧٧)، وتبصير المنتبه، (٤/١٣٩٤). **قلت**: لكن كنيته: أبو محمد، باتفاق، ولم أقف علىٰ من كناه أبا منصور كما ورد في هذا الإسناد.

(٣) هو علي بن الحسن بن محمد بن عبد الله الصيقلي القزويني. محدث حافظ لغوي واعظ، حدَّث عن مشيخة كثيرة، منهم القطيعي وابن شاهين، ولكن رمي بتركيب الإسناد. توفي: (٤٠٣ هـ). انظر: لسان الميزان، (٥/٥٢٤).

(٤) قال الحافظ ابن ناصر الدين في استدراكاته علىٰ المصنِّف تعليقًا علىٰ هذا الاسم: «فيه أمران: أحدهما: أن إبراهيم جده، فهو: أحمد بن أحمد بن إبراهيم، هكذا قاله الحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذانيُّ العطار. رواه أبو بكر محمد بن يوسف ابن مَسْدي، عن الفخر محمد بن إبراهيم الفارسي، عن أبي العلاء.

والثاني: قوله: «المخرمي العطار»، فالعطار هو الراوي عن أبي شيبة المذكور، وهو أبو الحسن علي بن الحسن بن جعفر بن كرنيب الواعظ العطار المخرمي أيضًا»، النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠٠).

قلت: ولكن لهذا الراوي ترجمة في تاريخ بغداد كما لدىٰ المصنف. قال الخطيب في تاريخ=

وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمٍ الدِّمَشْقِيُّ(١) [١٦/أ] عَلَى أَحَدِ(٢) الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، وَقَالَ: أَضَافَنَا مُؤَمَّلُ(٣) بْنُ إِهَابٍ(٤) عَلَى الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحُ عَلَى الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ

= بغداد، ت بشار، (٥/٢٦): «أَحْمَد بْن إِبْرَاهِيم أَبُو شيبة الصوفي من أهل البردان، حكى عَنِ الجنيد بْن مُحَمَّد، وأبي عَلِيّ الروذباري، رَوَىٰ عَنْهُ: عَلِيّ بْن الْحَسَن بْن الصيقلي، وغير الصقيلي أوثق منه»، وساق له رواية بهذا الإسناد.

وقد رواه الفاداني في العجالة، (ص: ١٤)، كما سيأتي في التخريج، من طريق الحافظ أبي العلاء الهمذاني، لكن ليس بالسياقة التي أوردها الحافظ ابن ناصر، ولكن فيه: «عن الحافظ أبي العلاء الحسن بن علي الهمداني، عن أبي بكر بن الفرج المعروف بابن أخت الطويل، عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن محمد الصوفي، عن علي بن الحسن الواعظ [هذا هو الصيقلي]، عن أبي شيبة أحمد بن أحمد بن إبراهيم العطار المخزوم»، ففيه ما استدركه ابن ناصر من ابن الأب، ولكن ليس فيه ما استدركه من النِّسبتين. فالله أعلم.

(١) لم أقف له علىٰ ترجمة، وذكره الذهبي في شيوخ علي بن محمد بن خلف بن موسىٰ البغدادي النيسابوري، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٣٣٣).

(٢) ساقطة من الأميني.

(٣) كذا في الأصل المخطوط، وفي مسلسلات المصنِّف، ولدىٰ الأميني: «نوفل»، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٤٠): «مؤمَّل»، وقال في الهامش: «في الأصل: «نوفل» والصواب ما أثبتُّه»! وهو في مسلسلات الكازروني: «مؤمل»، وهو الصحيح، وبه خرج عن عهدته، وبه ثبت الوهم علىٰ المصنِّف فيه، فما وقع تصحيف لدىٰ المصنف، كما سيأتي في التعليق الآتي من استدراكات الحافظ ابن ناصر علىٰ أوهام المصنّف.

(٤) قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في استدراكاته علىٰ المصنف: «في إسناد الحديث شيءٌ آخر، وهو قوله: «عن نوفل بن إهاب»، قوله: «نوفل» تصحيفٌ، وإن كان قد ذكره أبو بكر محمد ابن مسدي في مسلسلاته هكذا، إنما هو بميميْن: مؤمل بن إهاب العجلي الكوفي، نزيل الرملة المحدث المشهور، وهو شيخ أبي داود والنسائي، وهو صاحب القداح المذكور، صدوقٌ فيما قاله أبو حاتم وغيره»، النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠٠)، ومؤمل: له ترجمة في السير، (١٢/٢٤٦)، وانظر: الجرح والتعديل، (٨/٣٧٥)، وتهذيب الكمال، (٢٩/١٨١ ـ ٢٨٢)، ضعفه ابن معين، ووثقه النسائي، وقال أبو حاتم: صدوق، الميزان، (٤/٢٢٩).

وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقُ عَلَىٰ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاقِرُ عَلَىٰ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَىٰ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَىٰ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي عَلِيُّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَىٰ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، وقال: أَضَافَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَىٰ الأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ والماءِ، وَقَالَ: «**مَنْ أَضَافَ مُؤْمِنًا فَكَأَنَّمَا أَضَافَ آدَمَ، وَمَنْ أَضَافَ اثْنَيْنِ فَكَأَنَّمَا أَضَافَ آدَمَ وَحَوَّاءَ، وَمَنْ أَضَافَ ثَلَاثَةً فَكَأَنَّمَا أَضَافَ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ**»[1].

---

(١) رواه: الكازروني في مسلسلاته، المعروفة بالسعيدية، النوع العاشر، (ص: ١٢٠)، والمصنف من طريقه في مسلسلاته، الحديث السابع، (ص: ٤٤٧).

إسناد موضوع: فيه القداح؛ متروك ذاهب الحديث، روىٰ أحاديث موضوعة، انظر: التاريخ الكبير، (٥/٢٠٦)، والجرح والتعديل، (٥/١٧٢)، والميزان، (٢/٥١٢)، والإسناد مسلسلٌ بمجاهيل.

وهذا الإسناد فيه سقطُ رجلين أو أكثر، فهو معضل أيضًا، وذلك بين عبد الله بن إبراهيم المالكي المتِّيجي، وبين الصيقلي، كما يتبين من وفاتهما. وكما يتبين بمقايسة الإسناد بالإسناد لدىٰ الفاداني الذي من طريق الحافظ العلاء الهمداني الذي أشرنا إليه في التعليق علىٰ رجال الإسناد، في ترجمة أبي شيبة أحمد بن إبراهيم.

والحديث رُوي مسلسلًا، أخرجه: ابن رُشيد السبتي في مِلء العَيبة، (٣٠٩)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين، (٢/١٠)، وابن عقيلة في الفوائد الجليلة، (٧٣)، والكتاني في رسالة المسلسلات، (٤٧)، والفاداني في العجالة، (١٤).

وفي سنده عند ابن رشيد سقوطٌ نبَّه عليها، وتتمة مَتْنه الزيادة التي أشار إليها المصنِّف: «وَمَنْ أَضَافَ أَرْبَعَةً فَكَأَنَّمَا قَرَأَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ وَالزَّبُورَ وَالْفُرْقَانَ، وَمَنْ أَضَافَ خَمْسَةً فَكَأَنَّمَا صَلَّىٰ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْجَمَاعَةِ مِنْ يَوْمِ خَلَقَ اللهُ الْخَلْقَ، ...»، إلىٰ ضيافة التسعة! وما أحسن تعليقَه إذ قال بعد أن تكلم عن القداح: «وَأَهْلُ الْبَيْتِ قَوْمٌ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِمْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ!».

قال السخاوي في الجواهر المكللة، (ق ٨٩ ـ ٩٠): «وهو مما تفرد به القدَّاح أحد المتهمين بالكذب والوضع، ولوائح الْوَضع عَلَيْهِ ظَاهِرَة، وَلَا أستبيح ذكره إِلَّا مَعَ بَيَانه، قبح الله واضعه»،=

وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ[(١)].

وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، لَمْ يَقَعْ لَنَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

[المُسَلْسَلُ بتَقْلِيمِ الأَظْفَارِ يومَ الخَمِيسِ][(٢)]

[٥٤] (٣٦) رَأَيْتُ الشَّيْخَ الصَّالِحَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الشَّيْخِ الصَّالِحِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ الشَّامِيِّ[(٣)] أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الذَّهَبِيِّ[(٤)] ﵀ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ الشَّيْخَ الصَّالِحَ أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ

= قلت: وقد اعتمدت على هذا الكتاب مخطوطًا، نسخة مكتبة تشستربيتي رقم (٣٦٦٤)، ثم طُبع طبعتين متتاليتين!، حُزتُهما، ولكن كسلت أن أرجع إليه بعد أن أتممت التحقيق، فليُنتبه لهذا.
وقال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: «وشيخـ[ـه] ـ أي مؤمل ـ القداح وإن كان ذاهبَ الحديث فيما ذكره البخاريُّ، وواهي الحديث فيما ذكره أبو زرعة الرازي، فحاله ترتفع عن هذا الحديث، والمتهمُ به فيما أرى ـ والله أعلم ـ شيخ أبي منصور المالكي، وهو أبو الحسن ابن كرنيب العطار، فإنه متهم بالكذب والوضع، توفي سنة ست وسبعين وثلاثمئة»، النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠٠). قلت: هذا ساقط من إسنادنا كما أشرنا من قبل.
واستروح الفاداني في العجالة، (١٥): «لكِنّ الْمُحدثين مَعَ كَثْرَة كَلَامهم فِي القدَّاح، ومبالغتهم فِي تَضْعِيفه، ورميه بِالْوَضْع؛ لَا يزالون يذكرُونَهُ، ويسلسلونه بالتبرك، وحُسن النِّيَّة؛ وَلذَلِك لم يتعقبه أكثر المسلسِلين بل يطلقونه، وَالله أعلم»، قلت: وهو كما ترى، لا يُغني هذا من الحق شيئًا، والمنبغي بل الواجب اطّراح مثل هذه المسلسلات التالفة الموضوعة وعدم أدائها أو تحملها، وهي مضافًا إلى شناعة الإسناد؛ شنيعة المتن أيضًا، فما الحاجة إلى روايتها والتكثُّر بها؟ والموضوع ـ وما في معناه ـ لا تحل روايته إلا لبيانه أو التحذير منه، فأين هذا من التبرك؟ وهل في المكذوب بركة أصلاً؟

(١) وتتمته في المسلسلات السعيدية المشار إليها، فيها التسعة التي ذكرناها من ملء العيبة، وزاد العشرة. وقد خرجنا هذا الحديث هنا، كسابقه، ولاحقه، ولا حاجة لإفراده بالتخريج.

(٢) كذا أسماه المصنف في مسلسلاته، وهي تسميته المشهورة.

(٣) لدى الأميني: «حافظ الشام».

(٤) انظر ترجمته في المشيخة رقم (٨).

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُوسُفَ الْبَعلِيَّ(١) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ الشَّيْخَ الْعَالِمَ أَبَا عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسَمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيَّ الْخَطِيبَ(٢) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ [١٦/ب] الْخَطِيبُ(٣): رَأَيْتُ الْإِمَامَ الْمُسْنِدَ أَبَا الْفَرَجِ يَحْيَىٰ بْنَ مَحْمُودٍ الثَّقَفِيَّ(٤) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ جَدِّي **أَبَا الْقَاسِمِ إِسَمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدٍ**(٥) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ

---

(١) وقع في طبعة الطنطاوي، (ص: ٤٠): «البغلي»، تصحيف.
هو أحمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد بن أبي نصر، شهاب الدين أبو العباس بن الفخر البعلبكي، ثم الدمشقي، السكاكيني الحنبلي. سمع علىٰ محمد بن إسماعيل المقدسي خطيب مردا ـ الآتي ـ، وغيره، وحدَّث، سمع منه البرزالي والذهبي. توفي: (٧٣٢هـ). انظر: ذيل التقييد، (١/٣٣٢).

(٢) هو محمد بْن إسماعيل بْن أحمد بْن أبي الفتح، الْفَقِيهُ أبو عَبْد الله المقدسي، النابلسي، خطيب مَرَدا. قال الذهبي ـ مختصرًا ـ: كان أسن مِن الشَّيْخ الضياء. قِدم دمشق للاشتغال فِي صِباه، فتفقه عَلَىٰ مذهب أحمد، وحفظ القرآن، وسَمِعَ مِنْ يحيىٰ الثَّقَفيّ ـ الآتي ـ، وابن الموازيني، وجماعة. وقال ابن الحاجب: سَأَلت الحافظ الضياء عَنْهُ فقال: ديِّن، خيِّر، ثقة، كثير المروءة، تفقَّه عَلَىٰ شيخنا الموفق. وقال الدمياطي: كَانَ صالحًا، صحيح السَّماع. قال الذهبي: وخطب بِمَرَدا مدة طويلة وحدَّث بكتُب كبار كصحيح مُسْلِم والسيرة لابن إسحاق، والمُسند لأبي يعْلىٰ، والأجزاء الّتي لم يحدث بها أحدٌ بعده بدمشق. توفي: (٦٥٦ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٤/٨٣٨).

(٣) ساقطة لدىٰ الأميني.

(٤) هو يَحْيَىٰ بْن محمود بْن سعد، أَبُو الفَرَج الثَّقَفيّ، الصُّوفيّ، الأصبهاني. سمع جماعةً، قال الذهبي: منهم: وجَدّه لأمه إِسْمَاعِيل بْن مُحَمَّد الحافظ مؤلف: الترغيب والتّرهيب ـ وهو الآتي ـ. وقال: وحدَّث بأصبهان ودمشق، وحلب، والمَوْصِل، وكان لَهُ نسخٌ بمسموعاته، اقتناها لَهُ والده، ورحل فِي آخر عمره، ونشر حديثَه. رَوَىٰ عَنْهُ جماعةٌ منهم الشَّيْخ الموفَّق، وخطيب مَرْدا ـ السابق ـ. توفي: (٥٨٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢/٧٩٣).

(٥) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقِوَام السنة: من أعلام الحفاظ. توفي: (٥٣٥هـ).

الْحَسَنَ بْنَ أَحْمَدَ السَّمَرْقَنْدِيَّ(١) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْمُسْتَغْفِرِيَّ(٢) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الْمَكِّيَّ(٣) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ أَبَا الْقَاسِمِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ شَاهٍ الْمَرْوَرُّوذِيَّ(٤) بِهَا يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ

---

(١) هو الحَسَن بْن أحمد بْن محمد، الحافظ أبو محمد السَّمَرْقَنْديّ، قال الذهبي: صاحب الحافظ جعفر بْن محمد المُسْتَغفريّ ـ الآتي ـ، كَانَ مكثِرًا فاضلًا، وغيره أتقن وأحفظ منه. توفي: (٤٩١ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٧٠٣).

(٢) هو جعفر بن محمد بن المعتزّ بن محمد بن المستغفر بن الفتح بن إدريس، الحافظ أبو العبّاس المستغفريّ النَّسَفيّ. قال الذهبي ـ مختصرًا ـ: مؤلّف: تاريخ نَسَف، وكش، وكتاب معرفة الصحابة، وكتاب الدعوات، وكتاب المنامات، وكتابُ خُطَب النّبيّ ﷺ، وكتاب دلائل النُّبُوّة، وكتاب فضائل القرآن، وكتاب الشّمائل، وغير ذلك من الكُتُب. حدَّث عن: زاهر بن أحمد السَّرْخَسِي، وجماعة كثيرة. روىٰ عنه: الحسن بن عبد الملك النَّسَفيّ، والحسن بن أحمد السَمَرْقَنْديّ الحافظ ـ السابق ـ. وكان محدِّث ما وراء النّهر في عصره، وهو صدوق، يروي الموضوعات. توفي: (٤٣٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٥١٦).

(٣) لم أقف علىٰ ترجمته، لكنه زاد في اسمه في العجالة في الأحاديث المسلسلة، (ص: ٢٩)، فقال: محمد بن أحمد بن عبد العزيز المكي. ولم ينفع.

(٤) في طبعة الطنطاوي، (ص: ٤١): «المزورديّ»، تصحيف، وفي طبعة الأميني، (ص: ٨٢): «المروالروذي»، وهو صحيح.

وقفت له علىٰ ذكر في أسانيد قليلة لدىٰ ابن عساكر في تاريخ دمشق، وفي معجمه أيضًا، لكن لم أقف علىٰ ترجمته.

قال في الأنساب، (١٢/٢٠٠): «المروَالرُّوذىٰ: هذه النسبة إلىٰ مروالروذ، وقد يخفف في النسبة إليها ويقال: المرُّوذِي أيضًا، وهي بلدة حسنة مبنية علىٰ وادي مرو، بينهما أربعون فرسخًا، والوادي بالعجمية يقال له «رود» فركبوا عن اسم البلد الّذي ماؤه في هذا الوادي والبلد اسمًا وقالوا: مروالروذ».

ويقع أيضًا: المَرْوَرُّوذِي براءَيْنِ، كما ورد في الأصل معنا، قال ابن ماكولا في الإكمال، (٧/٢٤٠): «وأما المرُّوذي بالذال المعجمة فنسبه إلىٰ مَرْو الرُّوذ، وأكثر ما يقال فيه: المَرْوَرُّوذِيّ، وربما قيل فيه المرُّوذ».

الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ النَّيْسَابُورِيَّ[(١)] يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مُوسَىٰ[(٢)] يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ الْكُوفِيَّ[(٣)] يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ هَارُونَ الضَّبِّيَّ[(٤)] يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ حَفْصٍ[(٥)] يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي حَفْصَ بْنَ غِيَاثٍ[(٦)] يُقَلِّمُ

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الحافظ، أبو بكر الشيباني الجَوْزقي المعدل، قال الذهبي: شيخ نيسابور ومحدثها، صنَّف المسند الصحيح علىٰ كتاب مسلم، وكتاب: المتفق، مشهور، وجوزق: من قرىٰ نيسابور. توفي: (٣٨٨ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٨/٦٤٠).

الجَوْزقي: قال السمعاني في الأنساب، (٣/٤٠٥): بفتح الجيم وسكون الواو وفتح الزاي وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلىٰ جوزقين، أحدهما إلىٰ جَوْزق نيسابور، منهم أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الجوزقي صاحب كتاب المتفق، الإمام الزاهد الورع العالم.

(٢) هو عبد الله بن موسىٰ بن كريد، أبو الحسن السَّلاميُّ. قال الذهبي: حَدَّثَ عَنْ: يحيىٰ بن صاعد، وغيره بخُرَاسان وسَمَرْقَنْد، وفي حديثه مَنَاكير وعجائب، وكتب عمّن دبّ ودَرَج. وكان أديبًا شاعرًا. توفي: (٣٧٤هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٨/٤٠٢).

(٣) لم أقف علىٰ ترجمته أيضًا، فما الحيلة؟

(٤) هو الْحُسَيْن بْن هارون بْن مُحَمَّد، أَبُو عَبْد الله الضّبّي البغدادي. قال الذهبي: وُلِّي القضاء بربع الكرخ، ثم أضيف إليه قضاء مدينة المنصور وقضاء الكوفة. روىٰ عن جماعة، ووثقه الدارقطني والبرقاني. توفي: (٣٩٨ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٨/٧٨٦)، وتاريخ بغداد، ت بشار، (٨/٧٢٩).

(٥) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (١٠/٦٣٩): عمر بن حفص بن غياث أبو حفص، عن: أبيه؛ قاضي الكوفة، وأبي بكر بن عياش، وعبد الله بن إدريس، وغيرهم. يكنىٰ: أبا حفص، وكان من العلماء الأثبات. حدث عنه: الشيخان في صحيحيهما، وروىٰ أرباب السنن ـ سوىٰ ابن ماجه ـ عن رجل، عنه.

(٦) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٩/٢٢): حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، الإمام، الحافظ العلامة القاضي، أبو عمر النخعي الكوفي، قاضي الكوفة، ومحدثها،=

أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، قَالَ: رَأَيْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، قَالَ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، قَالَ: رَأَيْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، ثُمَّ قَالَ: «**يَا عَلِيُّ! قَصُّ الظُّفْرِ وَنَتْفُ الْإِبْطِ** [١٧/أ] **وَحَلْقُ الْعَانَةِ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَالْغُسْلُ وَالطِّيبُ وَاللِّبَاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ**»(١) .

= وولي القضاء ببغداد أيضًا. **قلت**: روىٰ له الجماعة.

(١) قوام السنة التيمي في مسلسلاته ، (ق) (٢/ ب) ، ومن طريقه المصِّنف في مسلسلاته ، الحديث الثامن ، (ص: ٤٤٩).

إسناد **ضعيف جدًّا**: مسلسل بالمجاهيل ، ومداره علىٰ عبد الله بن موسىٰ ؛ لم يختلفوا في ضعفه وتحمله الغرائب عمن هبَّ ودرج ، راجع: ميزان الاعتدال ، (٢/ ٥٠٩) ، واللسان ، (٥/ ٢٤).

والحديث **ضعيف جدًّا**:

أخرجه: قِوام السنة التيمي في مسلسلاته ، (ق) (٢/ ب) ، وابن حَمُّويه الجويني في جزء فيه مسلسلات له (ق) (١) ، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين ، (٢/ ٩) ، والفاداني في العُجالة ، (٢٩).

وعزاه الألباني إلىٰ مسلسلات الكازروني (١/١٢٢ ـ ٢) ، ـ وهو أيضًا مما وافاني بعد أن ضاع مني الكتاب كما شكوتُ لك ـ والزَّبيدي في إتحاف السادة المتقين ، (٢/ ٤١٤) ، كذلك.

وهو في الفردوس بمأثور الخطاب ، (٥/ ٣٣٣ ـ ٨٣٥٢) ، عن علي ، ونصَّ السخاويُّ وغيره أنه مروي هناك بالتسلسل.

وقال الفاداني: «وَنبهَ عَلَيْهِ الْجلَالُ [يعني السيوطي] وَغَيره ، وَصرح السخاوي فِي الْجَوَاهِر بِأَنَّهُ ضَعِيف ، رِجَاله لَا يعْرفُونَ ، وَنقل عَن شَيْخه الْحَافِظ ابْن حجر أَنه لم يثبت فِي اسْتِحْبَاب قصّ الْأَظْفَار يَوْم الْخَمِيس شَيْء ، وَالله أعلم». وكلام السخاوي في الجواهر المكللة ، (ق ٧) ، وفيه الكلام عن انفراد عبد الله بن موسىٰ به ، وهو ضعيف ، وقال أيضًا: «ووراء ما تقدم: إن ابن هارون الضبي إن كان هو القاضي ، شيخ ابن النقور ، وصاحب الأمالي ؛ ففي السند سقط ، بينه وبين عمر بن حفص» ، وحكم عليه الشيخ الألباني في الضعيفة ، (٣٢٣٩) بالنكارة ، وقال في موضع آخر: «قلت: ولذلك كلِّه ، ولما عرفت من حاله ؛ كتب الحافظُ الذهبي بخطِّه علىٰ نسخة=

[المُسَلْسَلُ بِقَوْلِ كُلِّ رَاوٍ: وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي]

[٥٥] (٣٧) أَخْبَرَنَا الْعَدْلُ الْأَصِيلُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الذَّهَبِيِّ[١] قِرَاءَةً عَلَيْهِ بِقَرْيَةِ كَفْرِ بَطْنَا[٢] ظَاهِرَ دِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ، وَالْكَمَالُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ اللهِ الْأَنْصَارِيُّ[٣] بِقَرْيَةِ المَنِيحَةِ[٤] ظَاهِرَ دِمَشْقَ، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، وَعَدَّهُنَّ كُلٌّ مِنْهُمَا فِي يَدِي، قَالَ كُلٌّ مِنْهُمَا[٥]: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَعْلِيُّ[٦]، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْخَطِيبُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيُّ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي،

= المسلسلات للتميمي: حديث منكر»، كذا وقع في الضعيفة: (التميمي) في موضعين، وصوابه: التَّيْمِيُّ، هو إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني، أبو القاسم قوام السنة.
قلت: وقد ذكره أحمد أيوب الفيّاض في بحثه القيّم مباحث في الحديث المسلسل، (ص: ١٦٥)، وعزاه من كلام ابن الجزري، ونسبه لمخطوطه ـ سابق الذكر ـ (٣ ـ ٤)، وكذا نسبه الشيخ الألباني في الضعيفة، (٣٢٣٩) لابن الجزري في المسلسلات.

(١) انظر ترجمته في المشيخة المفردة، رقم (٨).

(٢) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان، (٤/ ٤٦٨): «من قرىٰ غوطة دمشق من إقليم داعية، قال أبو القاسم الدمشقي: سكنها معاوية بن أبي سفيان بن عبد الله بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، ونُسب إليها» جماعة، ذكرهم. وراجع: خطط الشام، (١/ ١٦٤).

(٣) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢٠)، ولكن ذكر لقبه هناك: الجمال.

(٤) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان، (٥/ ٢١٧)، باختصار: «من قرىٰ دمشق بالغوطة، ينسب إليها أبو العباس الوليد بن عبد الملك بن خالد بن يزيد المنيحي، ...، وبها مشهد يقال إنه قبر سعد بن عبادة الأنصاري، والصحيح أن سعداً مات بالمدينة»، وذُكِر هذا المرقد في خطط الشام، (٦/ ١٥٤).

(٥) سقط من طبعة الأميني: الكمال الأنصاري، الشيخ الثاني للمصنف في هذا الحديث.

(٦) عند الأميني: «البعلبكي». تقدَّم التعريف به إلىٰ قِوام السُّنة أبي القاسم التيمي، إلىٰ المستغفريّ فوقه، في المسلسل بالتقليم، انظر رقم [٥٤]. ولعل الحديث ذكره المستغفري في كتابه الدعوات، كما نقل ذلك ابن الملقن في البدر المنير، (٤/ ٩٥).

قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَرَجِ يَحْيَىٰ بْنُ مَحْمُودٍ الثَّقَفِيُّ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَدِّي **الْإِمَامُ قِوَامُ السُّنَّةِ أَبُو الْقَاسِمِ إِسَمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ التَّيْمِيُّ**، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ[(١)] الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ السَّمَرْقَنْدِيُّ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْتَغْفِرِيُّ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَرْزَمِيُّ[(٢)]،

---

(١) ساقطة عند الأميني.

(٢) في طبعة الطنطاوي، (ص: ٤٢): «العزري»، تصحيف، والذي في الأصل لا يأبىٰ على الصواب. ولم أقف علىٰ أبي القاسم علي بن الحسن، ولكن الظاهر قريبًا من الجزم أن اسم أبيه محرَّف عن: الحُسَيْن، وهذا ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد، (٣٩٩/١١)، قال: «علي بن الحسين بن علي بْن مُحَمَّد، أَبُو القاسم العَرْزَمي الكوفي: قدم بَغْدَاد، وحدَّث بها عن مُحَمَّد بن علي بن دحيم الشيباني، وعبيد الله بن أبي قتيبة الغنوي، وأبي بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَحْيَىٰ الطَّلْحِيُّ، وأبي بكر بن أبي دارم التميمي. حَدَّثَنِي عنه التنوخي وقال: سمعت منه فِي دار أَبِي إِسْحَاق الطبري. قرأت فِي كتاب أبي العلاء الواسطيّ، سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة فيها مات أَبُو القاسم علي بْن الحسين العرزمي، وكان كثير الحديث ثقة فيه». وله ذكر في بعض الأسانيد في موضوعات ابن الجوزي، **قلت**: ومما يؤكّد ذلك أنه يروي عن ابن دارم، وستعرف في التخريج أن الصحيح في هذا الإسناد أنه من روايته لا كما ساقه المصنِّف. وقد جاء في مسلسلات الكلاعي، (٥٩)، علىٰ الصواب: أبو القاسم علي بن الحسين بن علي العرزمي الكوفي، ولكنه يرويه عنده عن أبي الهيثم أحمد بن محمد بن عون الكتاني، عن العجلي به. وكذا ورد في مسلسل للسيوطي في بغية الوعاة، (٣٩٩/٢).

والعَرْزَمِي: قال السمعاني في الأنساب، (٢٧١/٩): «بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح الزاي، هذه النِّسبة إلىٰ عرزم، وظنِّي أنه بطن من فزارة، وجَبَّانة عرزم بالكوفة معروفة، ولعل هذه القبيلة نزلت بها فنسب الموضع إليهم»، وذكر جماعةً ينتسبون إليها، ولم يذكر أبا القاسم الذي معنا.

وقال ياقوت في معجم البلدان، (١٠٠/٤): «هو اسم جبّانة بالكوفة، وأصله الشديد المكتنز، وقيل: عرزم محلة بالكوفة تعرف بجبّانة عرزم نسبت إلىٰ رجل كان يضرب فيها اللَّبِنَ اسمه عرزم، ولبنها رديء فيه قُصُبٌ وخِرَق، فربما أصابها الشيء اليسير من النار فاحترقت حيطانها، وقيل: عرزم بطن من فزارة نُسبت الجبَّانة إليه».

وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعِجْلِيُّ(١)، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، حَدَّثَنَا الحَارِثُ(٢) بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الطَّحَّانِ(٣)، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ مُسَاوِرٍ(٤)، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي،

(١) هو علي بن أحمد بن الحسين العجلي، أبو الحسن الكوفي، قال الذهبي: الفقيه، المقرئ، المعروف بابن أبي قربة. روىٰ عن: أبي كريب، وهناد بن السري، ومحمد بن طريف. وعنه: أبو بكر الإسماعيلي، ومحمد بن زيد بن مروان. توفي: (٣٠٨هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٣٦/٧). **قلت**: وثقه الحافظ أبو الحسن بن سفيان، وقال: لكن تكلموا فيه. انظر: سؤالات السَّهمي للدراقطني، (٣٠٤).

(٢) كذا في الأصل: «الحارث»، وفي مسلسلات المصنف، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٤٢): «حرب»، وقال في الهامش: «في الأصل: «الحارث»، والتصويب من مصادر التخريج»، وأثبتها الأميني، (ص: ٨٣): «حرب» علىٰ الصواب. والصواب أنه: حرب، كذا في مصادر الرواية، وكتب الرجال.

وقد استدركه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي علىٰ المصنِّف، فقال: «قول المخرِّج فيه: الحارث بن الحسن الطحان؛ وهمٌ، إنما هو حربٌ بعد الحاء المهملة راء ساكنة تليها موحّدة كما تقدَّم عن الحاكم وغيره. وكذا سماه الذهبي في الميزان. وهو كذلك في مسلسلات أبي الفرج بن الجوزي، رواه من طريق: محمد بن عمر بن سلم الجعابي، وعلي بن الحسين السواق، وهو علي بن أحمد العجلي المذكور، الجميع قالوا: حرب بن الحسن. وكذلك رواه الحسن بن محمد الخلال مسلسلًا عن أبي القاسم علي بن الحسين بن علي العرزمي الكوفي، عن أبي الهيثم أحمد بن محمد بن عون الكندي، عن علي بن أحمد بن الحسين العجلي، عن حرب بن الحسن، فذكره»، النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٩٧ ـ ٤٩٨).

(٣) هو حرب بن الحسن الطحان، كوفي، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، (٢٥٢/٣) «سألت أبي عنه فقال: شيخ»، وذكره ابن حبان في الثقات، (٢١٣/٨)، وقال: «من أهل الْكُوفَة يروي عَن وَكِيع والكوفيين روىٰ عَنهُ أهل الْعرَاق»، وقال الأزدي: «ليس حديثه بذاك»، ميزان الاعتدال، (٤٦٩/١)، وفي لسان الميزان، ت أبي غدة، (٨/٣): «قال ابن النجاشي: عامي الرواية ـ أي سني ـ، قريبُ الأَمْر، له كتابٌ روىٰ عنه يحيىٰ بن زكريا اللؤلؤي».

(٤) هو والذي بعده: عمرو بن خالد الواسطي، كذّابان، ذكرناهما في التخريج والحكم علىٰ الحديث.

حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ[(١)]، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، [١٧/ب] قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: «**عَدَّهُنَّ فِي يَدِي جِبْرِيلُ، قَالَ جِبْرِيلُ: هَكَذَا نَزَلْتُ بِهِنَّ مِنْ عِنْدِ رَبِّ الْعِزَّةِ ﷻ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ وتَرَحَّمْ على مُحَمَّدٍ، وآلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا تَرَحَّمْتَ على إِبْرَاهِيمَ، وعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجيدٌ، اللَّهُمَّ وَتَحَنَّنْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا تَحَنَّنْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ وَسَلِّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا سَلَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ**»[(٢)].

---

(١) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الإمام، أحد الأعلام.

(٢) ابن الجوزي في مسلسلاته، (١٧)، الحديث السادس عشر، والمصنف في مسلسلاته، الحديث التاسع، (ص: ٤٥١)، من طريق قوام السنة في مسلسلاته، لكنه ليس فيها بهذه السياقة، فالظاهر أنه روي على الخطأ عند المصنِّف، كما نبه الحافظ ابن ناصر الدين كما سيأتي النقل عنه الآن في التخريج.

إسناد موضوع: عمرو بن خالد الواسطي؛ كذاب، كذبه وكيع، وأحمد، ويحيى، وغيرهم، لا خلاف فيه، راجع: الميزان (٣/٣٥٧)، واللسان (٩/٣٨٤).

ويحيى بن مساور: كذَّبه الأزدي، الميزان، (٤/٤٠٨)، واللسان، (٨/٤٧٦).

وحرب الطحان: أمره ليس بالقوي، قال عنه أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو الفتح الأزدي: ليس حديثه بذاك، وضعفه السخاوي في الجواهر كما سأنقل، راجع: الجرح والتعديل، (٣/٢٥٢)، والثقات، (٨/٢١٣)، والميزان، (١/٤٩٦)، واللسان، (٣/٨).

والحديث موضوع: =

....

= قال الحافظ ابن ناصر الدمشقي في استدراكاته على المصنِّف: «كذا ساقه المخرِّج، وقد انقلب عليه ـ والله أعلم ـ؛ فإن التيمي قال في مسلسلاته: أخبرنا الشيخ أبو بكر ابن خلف، وعدَّهن في يدي، قال: أخبرنا الحاكم أبو عبد الله وعدَّهن في يدي، وقال: عدهن في يدي أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، وقال لي: عدهن في يدي علي بن أحمد بن الحسين العجلي، وقال لي: عدهنّ في يدي حربُ بن الحسن الطحان، فذكره.
وهكذا رواه الحاكمُ شيخ شيخ التيمي في كتابه: علوم الحديث.
وخرّجه هنّاد النسفي في مسلسلاته، بشرطه، عن أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الرزار، عن جعفر بن محمد بن نصير الخواص، عن علي بن أحمد بن الحسين العجلي، عن حرب بن الحسن، فذكره». النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٩٧) ـ **قلت**: انظر: مسلسلات قوام السنة، مخطوط، (ق ٥)، الحديث رقم (٤)، وفي علوم الحديث للحاكم، (ص: ٣٢).
فسياق الإسناد كما ساقه في مسلسلات قوام السنة، وشيخ شيخه الحاكم في معرفة علوم الحديث: قوام السنة، عن أبي بكر بن خلف، عن الحاكم، عن أبي بكر بن أبي دارم، عن العجلي، به.
فلعل المصنّف أو شيخَه، أو أحد شيوخه؛ رواه على جادة أخرىٰ، كالمسلسل الذي قبله، انظر رقم [٥٤]، ففيه أيضًا: قوام السنة، عن السمرقندي، عن المستغفري.
وقد أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث، (٣٢)، والبيهقي في شعب الإيمان، (١٤٨٥)، ومن طريق الحاكم: الحافظُ قِوَام السنة في مسلسلاته، (ق) (٥/ ب)، وكذا القاضي عياض في الشفا، (٢/٤٥)، من غير تسلسل، وابن الجوزي في مسلسلاته، (خ)، الحديث السادس عشر، بإسناده إلى حرب بن الحسن الطحان، والرافعي في التدوين، (٣/١٥٦)، والكلاعي في مسلسلاته، (٥٩، ٦١)، و(٦٠) من طريق الحاكم، وابن حمويه الجويني في مسلسلاته، (ق) (٤)، والكازروني في مسلسلاته، النوع السادس عشر، (ص: ١٣٤ ـ ١٤١) من طرقٍ، وعقيلة في الفوائد الجليلة، (١٨٧)، من طريق الحاكم، وكذا الفاداني في العجالة، (٩٧)، كلهم من طريق: عمرو بن خالد الواسطي.
قلت: وعزاه محقق مسلسلات المصنف إلى الفهرست الأوسط لابن طولون، (١/٢٠٥)، والصيداوي في مشيخته، (٧/٤٩٩)، ليسا تحت يدي.
والحديث في مسند زيد، (١/٣٨٢)، أيضًا من طريق: عمرو بن خالد الواسطي.
قال البيهقي في الشعب: «وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ»، وقال العراقي في تحفة الأبرار بنكت الأذكار=

. . . .

= للنووي، (ص: ٧٧): «ضعيف جدًّا»، وأشار الحافظ عبد الحق في الأحكام الوسطىٰ، (٤١٢/١) إلىٰ ذلك بذكر آفة إسناده، وقال السخاوي في الجواهر المكللة، (ق) (٨١/ ب ـ ٨٢/ أ): «قال النميري إن عَمْرًا يضع علىٰ أهل البيت، . . .، وحرب الطحان ضعيف»، وقال، (٨٢/ أ): «وقد أخرجه ابن مَسْدِيٍّ بنحوه مسلسلًا أيضًا، ولكنه لا يصح أيضًا»، **قلت**: قد أخرجه السيوطي في بغية الوعاة، (٣٩٩/٢) من طريقه، وقال بعده: «فِي هَذَا الْإِسْنَاد حَرْب بن الْحسن عَن عَمْرو بن خَالِد، وَسقط بَينهمَا رجل، وَهُوَ يحيىٰ ابْن الْمسَاوِر، وَلَا يتَّصل الْإِسْنَاد إِلَّا بِثُبُوتِهِ، وَقد ورد ثَابتًا فِي رِوَايَة أُخْرَىٰ؛ ذَكرنَاهَا فِي المسلسلات».
ونقل ابن عقيلة في الفوائد الجليلة، (١٨٩) أن الحافظ ابن المسدي أخرجه في مسلسلاته، وقال عقبه: «إنه غريب من هَذَا الوجه».
وقال السخاوي في القول البديع، (٤٨): «أخرجه أبو القاسم التيمي وابن بشكوال وغيرهما مسلسلًا أيضاً، ورجال سنده فيهم من اتهم بالكذب والوضع، فالحديث بسبب ذلك تالف»، وقال في الجواهر: «وروي معنىٰ المتن، عن عبد الله بن عمرو، وعائشة، كما بينته في القول البديع».
قال في الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة، (١٨٩): «قَالَ ـ يعني السخاوي ـ: وَقَدْ رُوِيَ بمعناه بدون تسلسل، من حَدِيث عَبْد اللهِ بْن عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، ﷺ، رَوَاهُ الْقَاضِي عياض فِي الشفا، من طريق المطوعي عَنِ الحاكم. ورواه غيره، والله أعلم».
وقال الفاداني في العجالة، (٩٨): «وَأخرجه أَبُو نعيم فِي الْمعرفَة مسلسلًا، وَمن طَرِيقه الغزنوي، والديلمي فِي مُسْنده، وَابْن مَسديّ، وَابْن الْمفضل، وَابْن بشكوال، وَغَيرهم من أهل المسلسلات، والتسلسل لَا يَخْلُو عَن ضعف، والمتن رُوِيَ مَعْنَاهُ عَن عبد الله بن عمر ـ كذا ـ، وَعَائِشَة، وأوضحه السخاوي فِي الْقَوْل البديع، وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْجَوَاهِر»، **قلت**: والتسلسل موضوع كما ألمعنا، لا أنه لا يخلو من ضعف فقط، ولم أجده في معرفة الصحابة لأبي نعيم.
وقد رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٣١٥/٤٨ ـ ٣١٦)، بالتسلسل في أغلبه، من حديث أنس بن مالك، من طريق: يزيد بن هارون، بإسناد فيه مجاهيل.
فالحاصل أنه بهذا التسلسل لا يرتاب في **وضعه**.
فالحديث بهذا اللفظ: «وتحنّن»، في الصلاة علىٰ النبي ﷺ، لا يصح، لمداره علىٰ هذا الوضاع، فهو ضعيف جدًّا أو موضوع، وأما أصل الصلاة علىٰ النبي ﷺ وآله بالجمع مع=

[المُسَلْسَلُ بِوَضْعِ اليَدِ عَلَى الكَتِفِ][(١)]

[٥٦] (٣٨) أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْمُسْنِدُ الصَّالِحُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْبَعْلَبَكِّيُّ الصُّوفِيُّ(٢)، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بِمَدْرَسَةِ الْحَنَابِلَةِ مِنْ مَدِينَةِ بَعْلَبَّكَ الْمَحْرُوسَةِ فِي ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ(٣) سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاضِي تَاجُ الدِّينِ عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَلْوَانَ(٤)، سَمَاعًا، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ **أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ**، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي، أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَاجِبُ(٥)، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي، أنا أبو

= إبراهيم عليه السلام فصحيحة ثابتة جزمًا بألفاظ متقاربة في الصحيحين وسائر دواوين الإسلام.

نعم، قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة، (٣٠٧/١): «لا يلزم من وجود كذاب في السند أن يكون الحديث موضوعًا؛ إذ مطلق كذب الراوي لا يدل على الوضع، إلا أن يعترف بوضع هذا الحديث بعينه أو ما يقوم مقام اعترافه»، قلت: نعم، لكن أمارات الوضع والتلفيق إذا ظهرت على الحديث لم يتوقف الحكم بوضعه على ذلك، وأمارات التلفيق في هذا الإسناد مع التسلسل أظهر من أن تُظهر.

وكون وجود الكذاب في الإسناد لا يستلزم الوضع؛ مسلَّم؛ لكن كون الحكم بالوضع موقوفًا على اعترافه بالكذب أو ما يقوم مقامه؛ ممنوع ليس بمسلم، وعامة أحكام الأئمة على الأحاديث بالوضع لم تراع هذا القيد، بل لم يأخذ الأئمة في الحكم على الحديث بالوضع أن يكون في السند كذابٌ أصلًا فضلًا عن هذا القيد، فتأمل هذا.

(١) كذا لقبه المصنف في مسلسلاته، الحديث الرابع، (ص: ٤٣٥).

(٢) انظر ترجمته في المشيخة رقم (٤).

(٣) ساقطة من الأميني.

(٤) تقدمت ترجمة التاج عبد الخالق، والإمام ابن قدامة وشيخه ابن البطي في الحديث رقم [٤٨]، وقد روى المصنِّف عن شيخه البعلبكي عن التاج عن ابن قدامة في الرواية السابقة له عنه، رقم [٤٨]، وقد قدَّمنا في ترجمة البعلبكي شيخ المصنف أنه أخذ عن شيخه التاج عبد الخالق: مسألة العلو والنزول لابن قدامة، فهذا مصدر الرواية.

(٥) هو ابن البطي، تقدَّم التعريف به في الحديث رقم [٤٨]. ووقع في اسمه هنا اختصار وتحريف.=

عَبْد الله مُحَمَّدُ بْنُ أبي نَصْرٍ الحُمَيْدِي[(١)]، ويَدُه علىٰ كَتِفي، أَنَا أَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ النُّعْمَانِ[(٢)]، وَيَدُهُ عَلَى كَتِفِي، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَافِظُ[(٣)]، وَيَدُهُ عَلَى كَتِفِي، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ

= قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في استدراكاته علىٰ المصنِّف: «هذا خطأ في موضعيْن، إنما هو أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان بالتكبير، وهو ابن البَطِّيّ المشهور، أحد مسندي بغداد ومكثريها، توفي سنة أربع وستين وخمسمئة، عن سبع وثمانين سنة»، النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٨٨).

(١) هو محمد بن أبي نصر فتُّوح بن عبد الله بن فتُّوح بن حُمَيْد بن يصل، الحافظ أبو عبد الله الأزْديّ الحُمَيْديّ الأندلسيّ المَيُورقيّ. قال الذهبي ـ باختصار ـ: سمع الكثير ورحل وتعب، وكان من كبار الحفّاظ. وكان ثقة، متدينًا، بصيرًا بالحديث، عارفًا بفنونه، خبيرًا بالرجال، لا سيما بأهل الأندلس وأخبارها، مليح النّظم، حَسَن النَّغْمة في قراءة الحديث، صيِّنًا ورِعًا، جيّد المشاركة في العلوم، وكان ظاهريّ المذهب، ويُسِرّ ذلك بعض الشيء. سمع بالأندلس، ومصر، والشّام، والحجاز، وبغداد واستوطنها، وكان من كبار أصحاب أبي محمد بن حزْم الفقيه، وأخذ عنه أكثر كُتُبه، وسمع أبا عمر بن عبد البَرّ. ورحل وسمع بإفريقية ومكة ومصر ودمشق وبغداد، روىٰ عنه شيخه الخطيب في مصنَّفاته، وأبو نصر بن ماكولا، وطائفة آخرهم أبو الفتح ابن البطّيّ ـ الذي معنا في الإسناد ـ. توفي: (٤٨٨ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٦١٧).

(٢) هو إبراهيم بن سعيد بن عبد الله بن عبد الله، أبو إسحاق النعماني مولاهم، المصري، الكتبي، الوراق، الحبال، الفراء. المشهور بالحبال. قال الذهبي ـ باختصار ـ: الإمام، الحافظ المتقن، العالم، من أولاد عبيد القاضي بن النعمان المغربي، العبيدي، الغالي. سمع جماعةً، منهم الحافظ عبد الغني بن سعيد وكان آخر من سمع منه، وأبو سعد الماليني ـ الآتي ـ. ولم يرحل. وقد خرج لنفسه عوالي سفيان بن عيينة، وكان يتجر في الكتب ويخبرها، وحصل من الأصول والأجزاء ما لا يوصف كثرة. حدث عنه: أبو عبد الله الحميدي ـ السابق معنا ـ، وغيره. توفي: (٤٨٢ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (١٨/٤٩٥).

(٣) تحرفت كنيته في الأصل إلىٰ «أبي سعيد»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٤٣)، وعند الأميني: «أبو الحسن».

وكما ذكرنا فقد تحرفت كنيته من أبي سعد. قال ابن ناصر الدين الدمشقي في استدراكاته علىٰ المصنِّف: «قوله في الحديث المذكور: أخبرنا أبو سعيد أحمد بن محمد بن أحمد الحافظ.=

بْنُ عِيسَىٰ الْفَرَضِيُّ[(١)]، وَيَدُهُ [١٨/أ] عَلَىٰ كَتِفِي، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَىٰ الْوَكِيلُ الْمَكِّيُّ[(٢)]، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي، حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ عُمَرَ بْنِ هِلَالِ بْنِ الْعَلَاءِ الْبَاهِلِيُّ[(٣)]، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي، ....

= إنما هو: أبو سعْد ـ بسكون العين المهملة تليها الدال المهملة من غير مثناة تحت قبل الدال ـ، وهو الحافظ أبو سعد الماليني الهروي الصوفي»، النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٨٨).

وهو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص بن الخليل الأنصاري، الحافظ أبو سعد الهروي الماليني. قال الذهبي ـ باختصار ـ: الصوفي الصالح، طاووس الفقراء، سمع بخراسان، والعراق، والشام، ومصر، والنواحي، جماعةً كثيرة وحدَّث عنهم، وكتب من الكتب الطوال ما لم يكن عند غيره. قال الخطيب: كان ثقة متقنًا صالحًا. توفي: (٤١٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٢٠٠).

(١) في طبعة الأميني، (ص: ٨٥): «القرظي»، وهو تحريف مخالف لما في الأصل وسائر مصادر التخريج ومسلسلات المصنف. ولم أقف على ترجمته، بل ولا روايته، غير هذه.

(٢) استدرك الحافظ ابن ناصر في ذلك الاسمِ على المصنِّف، فقال: «إنما هو أحمد بن الحسن بن محمد المكي.

والحديث مخرَّج من التذكرة لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي، وفيها: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن الحسن بن محمد المكي ويده على كتفي، قال: حدثنا أبو عمرو هلال بن العلاء فذكره.

كذا وقع في روايتنا بـ التذكرة: أبو عمرو، وإنما هو: هلال بن العلاء بن هلال الباهلي الرقي الحافظ». النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٨٨).

قلت: قال الذهبي في ميزان الاعتدال، (١/٩١): «كان بعد الثلاثمئة. رمى بالكذب من أهل جرجان. زعم أنه من ولد جرير. كذبه أبو زرعة الكشي». وكذبه الدارقطني كما في سؤالات السهمي، (١٥٤)، وقال الذهبي في ديوان الضعفاء، (٢١): ليس بثقة.

(٣) وردت كنيته هنا أبو محمد. فاستدركه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي على المصنِّف. فقال: «وقول المخرِّج: «أبو محمد هلال بن العلاء غير معروف»، وإنما أبو محمد كنية والده العلاء بن هلال بن عمر بن هلال، محدِّثُ الجزيرة، روىٰ عنه ابنُه المذكور مناكير فيما ذكره النسائي في ترجمة ولده هلال، وقال: «فلا أدري الريب منه أو من أبيه»» النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٨٨ ـ ٤٨٩). =

حَدَّثَنِي أَبِي[(١)] ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرَ[(٢)] ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَارِثِ ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي : **«حَدَّثَنِي الصَّادِقُ النَّاطِقُ رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَأَمِينُهُ عَلَىٰ وَحْيِهِ جِبْرِيلُ** عليه السلام[(٣)] **، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، قَالَ : سَمِعْتُ إِسْرَافِيلَ يَقُولُ :**

= **قلت**: هو هلال بن العلاء بن عمر بن هلال بن أبي عطية أبو عمر الباهلي الرقي. حدث عن: أبيه، الآتي، وجماعة، وعنه الطبراني والنسائي وخيثمة. قال النسائي: لا بأس به، روىٰ أحاديث منكرة عن أبيه، لا أدري الريب منه، أو من أبيه. ونقل ابن عساكر عن النسائي أنه قال: صالح. وقال في الضعفاء في ترجمه أبيه: روىٰ عنه ابنه هلال غير حديث منكر، فلا أدري منه أتي أو من ابنه. وقال ابن أبي حاتم: سمع أبي منه بالرقة، وكتب إلي ببعض فوائده، سمعت أبي يقول: هو صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي: إمام أهل الجزيرة في وقته بلا مدافعة. انظر: الجرح والتعديل، (٩/٧٩)، شيوخ النسائي، رقم (١٦٣)، المعجم المشتمل لابن عساكر، رقم (١١٢٤)، ضعفاء الدارقطني، (٤٣٦)، الإرشاد للخليلي، (٢/٤٧٥).

(١) هو العلاء بن هلال بن عمر بن هلال الباهلي، أبو محمد الرقي. قال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة. وقال النسائي: هلال بن العلاء بن هلال روىٰ عن أبيه غير حديث منكر، فلا أدرىٰ منه أتي أو من أبيه. وقال أبو بكر الخطيب: في بعض حديثه نكرة. انظر: الجرح والتعديل، (٦/٣٦١)، وتهذيب الكمال، (٢٢/٥٤)، روىٰ له النسائي، قال الحافظ في التقريب: فيه لين.

(٢) عند الأميني: «عمرو»، ورجع في الهامش فترجمه: عبيد الله بن عمر!

(٣) علىٰ هذا الموضع من مسلسلات المصنِّف قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: «سقط من إسناد هذا الحديث عند المخرِّج أيضًا ذكر جبريل عليه السلام بعد قوله: حدثني رسول الله ﷺ ويده علىٰ كتفي، قال: حدثني الصادق الناطق رسول رب العالمين وأمينه علىٰ وحيه جبريل ويده علىٰ كتفي، قال: سمعت إسرافيل، وذكر بقيته، وهو ثابت في رواية الحميدي وابن بُريه والفقيه سلطان عن الحبال عن أبي سعد الماليني»، النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٨٩).
قلت: جاء هنا في كتابنا علىٰ الصواب، وفيه أنّ المصنِّف كان يراجع ويحرر ويصحح، وربما يكون قد استفاد من هذه الاستدراكات عينِها.

سَمِعْتُ الْقَلَمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ اللَّوْحَ يَقُولُ: سَمِعْتُ اللهَ ﷻ مِنْ فَوْقِ الْعَرْشِ يَقُولُ لِلشَّيْءِ: كُنْ، فَلَا تَبْلُغُ الْكَافُ النُّونَ حَتَّىٰ يَكُونَ مَا يَكُونُ»(١).

(١) ابن قدامة في إثبات صفة العلو (١٤)، ومن طريقه المصنف في مسلسلاته، الحديث الرابع، (ص: ٤٣٥)

إسناد **باطل**: فيه الفرضي؛ مجهول، والمكي؛ كذاب، والعلاء بن هلال: ضعفه أبو حاتم، كما تقدَّم في التعريف بهم. والحارث الأعور متهم.

والحديث باطل:

أخرجه أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله الحبال في جزء من حديثه ق (٣)، ومن طريق الحبّال: محمد بن أبي نصر الحميدي في أخبار وأشعار له، (١١٢٩)، وفي التذكرة له، (٦)، ومن طريق الحميدي: ابن قدامة في إثبات صفة العلو (١٤)، وكذا الذهبي في العلو (٧٣)، وكذا الكلاعي في مسلسلاته (٦١)، وكذا الكازروني في مسلسلاته، (ص: ٢٠١)، النوع الرابع والأربعون، وكذا السخاوي في الجواهر (٧٦/أ ـ ب، ٧٧/أ)، والأيوبي في المناهل السلسلة، (ص: ٧٥)، وكذا الفاداني في العجالة (٩٥)، كلهم من طريق ابن قدامة، عن الحميدي، عن الحبال.

وزاد محقق مسلسلات المصنف في تخريجه: ابن طولون في الفهرست الأوسط، (٢١٦/١/ بتحقيقه)، والأسكداري في طنين المجلجلات، (٦٧٨/ رقم ٢٨٠/بتحقيقه)، ليسا عندي.

وفي بعض إسناده اختلاف واضطراب، حكاه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في استدراكاته علىٰ المصنف، فقال: «وقد رواه أبو الحسن بن محمد بن علي بن محمد ابن بُرَيه عن شيخ الحميدي أبي إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله ابن الحبّال الحافظ، وذكر شيخ المالِيني أنه أحمد بن الحسن بن أحمد المكي، لكنه زاد في روايته عن المكي المذكور: «قال: حدثني أبي ويده علىٰ كتفي، قال: حدثنا أبو عمرو هلال بن العلاء»، وذكر بقيته، فلعله سمعه من أبيه عن هلال، ثم سمعه من هلال، والله تعالىٰ أعلم.

وقد رواه عن الحافظ أبي إسحاق الحبّال كنحو رواية الحميدي عنه بإسقاط والد المكي: الفقيهُ أبو الفتح سلطان بن إبراهيم بن المسلم بن صدقة الشافعي، قال: حدثنا الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله الحبّال ويده علىٰ كتفي، قال: حدثنا أبو سعد أحمد بن محمد المالِيني لفظًا ويده علىٰ كتفي، قال: حدثنا أبو الحسين أحمد بن عيسىٰ الفَرَضي ويده علىٰ كتفي، قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن الحسن بن محمد المكي ويده علىٰ كتفي، قال: أخبرنا أبو عمرو هلال بن العلاء فذكره» النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٨٩).=

[الحديثُ المَسَلْسَلُ بانْفِرَادِ كلِّ راوٍ بِصِفَةٍ][(١)]

حديث: من أقرَّ لي بالتوحيد؛ دخل حصني

[٥٧] (٣٩) أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الْإِمَامُ جَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَمَالِيِّ زَاهِدُ عَصْرِهِ[(٢)]، أَخْبَرَنَا **الْإِمَامُ سَعِيدُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ مُحَدِّثُ فَارِسَ** فِي زَمَانِهِ[(٣)]، أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا ظَهِيرُ الدِّينِ إِسَمَاعِيلُ بْنُ الْمُظَفَّرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشِّيرَازِيُّ[(٤)] عَالِمُ وَقْتِهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْحَنَفِيُّ[(٥)] مُحَدِّثُ زَمَانِهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بن شَابُورَ[(٦)] الْقَلَانِسِيُّ شَيْخُ

= **قلت**: وذلك كله من وهاء الحديث.

قال الذهبي في العلو: «هذا حَدِيثٌ بِاطِلٌ، مَا حَدَّثَ بِهِ هِلالٌ أَبَدًا، وَأَحْمَدُ الْمَكِّيُّ كَذَّابٌ، رَوَيْتُهُ لِلتَّحْذِيرِ مِنْهُ»، وقال السخاوي في الجواهر: «هو باطل سندًا، وتسلسلًا، ولكن معناه صحيح».

وانظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، (١/١٤٨).

(١) هكذا سماه المصنف في مسلسلاته، وسماه ابن عقيلة، قال: «الحديث المسلسل بانفراد كل راو من رواته بصفة عظيمة فِي زمانه، وَهُوَ فِي فضل كلمة لا إله إلا الله»، الفوائد الجليلة، (ص: ٩١)، وقد سماه ابن ناصر الدين الدمشقي «المسلسل بترجمة الرواة».

(٢) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٨).

(٣) هو الكازَروني صاحب المسلسلات، تقدَّم التعريف به في الحديث رقم [٥٢].

(٤) انظر التعريف به في الحديث رقم [٥٣].

(٥) هو عماد الدين أبو طاهر عبد السلام بن أبي الربيع محمود بن محمد بن محمود بن محمد بن أبي الربيع الشيرازي المحدث. قال ابن الفوطي: كان من العلماء المتبحّرين والحفّاظ المحدّثين، بقية الأكابر والأعيان، سافر في طلب الحديث وسمع الحفاظ والمشايخ بفارس والعراق، وصنَّف في علم الحديث كتاب «صنوان الرواية وقنوان الدراية»، وكتاب «نخبة المعلي ونزهة المحلي»، وكتب مشيخةً تحتوي على قريب ثلاثمئة شيخ، حصلوا له بالقراءة والرواية والإجازة، وبقي إلى سنة خمسين وستمائة. انظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب، (٢/٩٧)، وشد الإزار، (ص: ٥٧). **قلت**: ترجمة هذا والذي قبله: عزيزة، وكلاهما شيرازي، وكذا الكازروني صاحب المسلسلات، فهذا إسناد شيرازي نيسابوري.

(٦) كذا في الأصل، ولدى الطنطاوي، (ص: ٤٤) بالمعجمة، وعند الأميني، (ص: ٨٦):=

عَصْرِهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُبَارَكِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ الْآدَمِيُّ[(١)] إِمَامُ أَوَانِهِ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَان بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ نَادِرَةُ دَهْرِهِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ [١٨/ب] أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ[(٢)] غَرِيبُ وَقْتِهِ، حَدَّثنَا أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْمِش[(٣)] الزِّيَادِيُّ[(٤)] فَرِيدُ دَهْرِهِ، حَدَّثَنَا أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَاشِمٍ الْبَلَاذُرِيُّ[(٥)] حَافِظُ زَمَانِهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ

= «شاهور»! وترجم لشخص آخر، وكان قد أثبته في الموضع السابق [٥٣]: «شابور»، والصواب فيه بالسين: «سابور»، كما نص على ذلك ابن نقطة، كما بينّاه في رقم [٥٣].

(١) انظر التعريف به في رقم [٥٣].

(٢) هو أحمد بن عبد الملك بن علي بن أحمد بن عبد الصمد بن بكر، أبو صالح النيسابوري. قال الذهبي: المؤذن الحافظ الصوفي، محدث نيسابور. سمع جماعة، منهم أبو طاهر الزيادي، الآتي. توفي: (٤٧٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٢٨٦).

(٣) في الأصل على الصواب، وكذا لدى الأميني، وعند الطنطاوي، (ص: ٤٤) «محش»، وهو تحريف.

(٤) هو محمد بن محمد بن مَحْمِش بن علي بن داود الفقيه، أبو طاهر الزيادي الأديب الفقيه الشافعي. قال الذهبي: كان يسكن ميدان زياد بن عبد الرحمن من نيسابور، فنسب إليه، وكان أبوه من أعيان العباد. وكان إمام أصحاب الحديث بنيسابور، وفقيههم، ومفتيهم بلا مدافعة، وكان متبحِّرًا في علم الشروط، قد صنف فيه كتابًا، وله معرفة قوية بالعربية. توفي: (٤١٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/١٥٨). وقال السمعاني في الأنساب، (٦/٣٦٠): إنما قيل له الزيادي لأنه كان من موالي زياد بن أبي سفيان أمير العراقيْن. قلت: هذا غير ما قال الذهبي.

(٥) قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في استدراكاته على المصنِّف: «إنما كنية البلاذري هذا: أبو محمد، وكذا قاله الحاكمُ أبو عبد الله في جزئه المعروف بـ«المئة»، وسماه: «فوائد الفوائد»: حدثنا أبو محمد أحمد بن محمد بن هاشم البلاذري الحافظ، وذكره. قال الحاكم: لم نكتبه إلا عنه. ورواه الحاكمُ أيضًا في كتابه: «الأحاديث الألف التي يعز وجودها»، فقال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد الجلال الرومي، قال: حدثني أبو محمد البلاذري، قال: حدثنا الحسن بن محمد بن علي إمام عصره، قال: حدثني أبي محمدُ بن علي السيد المحجوب، فذكره. وكذا كنّاه أبا محمد الحافظُ أبو طاهر السِّلفي في كتابه: «شرط القراءة=

بْنِ عَلِيٍّ[(١)] إِمَامُ عَصْرِهِ، حَدَّثَنَا أَبِي الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ[(٢)] السَيِّدُ الْمَحْجُوبُ، حَدَّثَنَا أبي[(٣)] عَلِيُّ بْنُ مُوسَىٰ الرِّضَىٰ، حَدَّثَنَا أَبِي مُوسَىٰ بْنُ جَعْفَرٍ الْكَاظِمُ، حَدَّثَنَا أَبِي

= علىٰ الشيوخ». والبلاذُري هذا هو الصغير، استشهد بالطابران علىٰ مرحلةٍ من نيسابور في سنة تسع وثلاثين وثلاثمئة. أما البلاذري الكبير فمن طبقة أبي داود السجستاني، اسمه أحمد بن يحيىٰ بن جابر أبو جعفر، وقيل: أبو الحسن أخباري شاعر، له تاريخ وغيره. نعم، في شيوخ أبي طاهر الزيادي: أبو حامد أحمد بن محمد، وهو ابن بلال الذي روىٰ عنه الحديثَ المسلسل بالأولية»، النكت الأثرية، (ص: ٤٩٨). **قلت**: وفي كلام ابن ناصر هذا فوائد: التعريف بهذا البلاذري، وتصحيح كنيته، وذكر بعض مصادر تخريج هذا الحديث العزيز جدًّا ـ كلها ليست تحت يدِنا وما أعلمها موجودةً ـ، وفيه بيان سبب الوهم في تلك الكنية بسبب هذا الشيخ الذي لأبي طاهر الزِّيادي في المسلسل بالأولية.

قلت: البلاذري الصغير هذا له ترجمةٌ في السير (١٦/٣٦)، مما قال فيها: الإمام، الحافظ، المفيد الواعظ، شيخ الجماعة، قال أبو عبد الله الحاكم: كان أوحد عصره في الحفظ والوعظ، وكان شيخنا الحافظ أبو علي ومشايخنا يحضرون مجلسه، ويفرحون بما يذكره علىٰ رؤوس الملأ من الأسانيد، ولم أرهم قط غمزوه في إسناد أو اسم أو حديث. سمع جماعة كثيرة بالعراق وخراسان وخرج صحيحًا علىٰ وَضْع صحيح مسلم، إلىٰ أن قال: واستشهد بالطابران وهي مرتحله من نيسابور سنة تسع وثلاثين وثلاث مئة. قلت: كان قد انتخب علىٰ حاجب الطوسي وغيره. وهذا هو البلاذري الصغير. فأما البلاذري الكبير، فهو أحمد بن يحيىٰ صاحب (التاريخ الكبير) حافظ أخباري علامة، أدرك عفان بن مسلم ومن بعده، يعد من طبقة أبي داود صاحب السنن.

(١) لم أقف له علىٰ ترجمة. لكن ذكر الطبري في تاريخه في حوادث (٣٠٢هـ) قصةً جاء فيها خبر رجل ادعىٰ عند المقتدر أنه محمد بن الحسن بن علي بن موسىٰ بن جعفر، ثم ظهر أنه دعيٌّ، انظر: تاريخ الطبري، (١١/٥٠). فإن يكن هو فحسبك. ولكن عندي في هذا الإسناد كلام آخر انظره في التخريج المفرد [٥٧]، فإنه تعيَّن عندي أنه محمد بن الحسن العسكري، الملقب بالمهدي عند الإمامية.

(٢) لم أقف له علىٰ ترجمة. ولم أجد من تلقَّب من أهل البيت بالمحجوب. وستعرف أنه الحسن العسكري، كما بينته في التخريج المفرد [٥٧].

(٣) هذا الأشبه بالأصل، وهو الصواب بحسب سياقة الإسناد، كما يتبين من الاسم الذي بعده، ولدىٰ الطنطاوي، (ص: ٤٤): «ابن علي»، وهي علىٰ الجادة لدىٰ الأميني.

جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقُ ، حَدَّثَنَا أَبِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاقِرُ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ زَيْنُ الْعَابِدِينَ ، حدَّثَنا أَبِي الْحُسَيْنُ بنُ عليٍّ سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ[١] ، حَدَّثَنَا أَبِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ سَيِّدُ الْأَوْلِيَاءِ ، أَخْبَرَنِي سَيِّدُ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ﷺ ، قَالَ : «**أَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ سَيِّدُ الْمَلَائِكَةِ ، قَالَ : قَالَ اللهُ سَيِّدُ السَّادَاتِ : إِنِّي أَنَا اللهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ، مَنْ أَقَرَّ لِي بِالتَّوْحِيدِ ؛ دَخَلَ حِصْنِي ، وَمَنْ دَخَلَ حِصْنِي ؛ أَمِنَ مِنْ عَذَابِي**»[٢] .

كَذَا وَقَعَ هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا السِّيَاقِ مِنَ الْمُسَلْسَلَاتِ السَّعِيدِيَّةِ[٣] ، وَالْعُهْدَةُ[٤] فِيهِ عَلَى الْبَلَاذُرِيِّ[٥] . وَاللهُ أَعْلَمُ .

---

(١) هنا اضطراب في المخطوط ، وتصحيح على الهامش ، وأسماء مضروب عليها ، والمثبت هو الصحيح بحسب سياقة الإسناد ، وكذا أثبته الأميني على الصواب ، واضطرب على الطنطاوي ففسد ، (ص : ٤٤) : «حدثنا أبي الحسين بن الحسين ابن سيد الشهداء»!

(٢) الكازروني في مسلسلاته (خ) ، ق (٦٥) (النوع التاسع والعشرون) ، ومن طريقه : المصنف في مسلسلاته ، الحديث العاشر ، (ص : ٤٥٣) .
إسناده **ضعيف جدًّا** : مسلسل بالمجاهيل ، وفي هذا الإسناد تحريف وإعضال ، بينّا الصواب فيه على الجادة في التخريج المفرد [٥٧] ، والحديث **موضوع** .

(٣) كذا على الصواب في الأصل ، مع عُسر في رسمها ، ولذا اشتبهت على الطنطاوي ، (ص : ٤) : «السعيدة» ، وأثبتها الأميني على الصواب .

(٤) على الصواب في الأصل ، وكذا عند الأميني ، أما الطنطاوي ، (ص : ٤٤) فقرأها : «العمدة» ، وكذا محقق مسلسلات المصنف ، (ص : ٤٥٤) ، والمثبت هو الصواب ، ويدل عليه نقل المرتضى الزبيدي الآتي ، وفهمه للعبارة . وسياقها ظاهر .

(٥) عبارة المصنف مشيرة إلى عدم وثاقته ، كما فهم المرتضى ، قال كما في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ، (١/٣٧٢ ـ حداد) : «أخرجه ابن الجزري ، وقال : هكذا هو في المسلسلات السعيدية ، يعني به محمد بن مسعود الكازروني ، قال : والعهدة فيه علي البلاذري ، أي هو متكلم فيه» ، وقد تقدم الكلام على البلاذري وأنه حافظ وثقه الحاكم ثم الذهبي . ولكن يبدو أنه خفي على المصنِّف ، خاصة أنه التبس في كنيته ، فآفة هذا الإسناد ليست منه كما تقدَّم .

[المسَلْسَلُ بِوَصْفِ الثِّقَةِ]

الحديث عن عليٍّ ﷺ في الاستحلاف في الحديث مسلسلًا بوصف الثقة

[٥٨] (٤٠) أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الْإِمَامُ جَمَالُ(١) الدِّينِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ السُّرَّمَرِّيُّ(٢) رَحِمَهُ اللهُ مُشَافَهَةً، وَكَانَ ثِقَةً، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا أَبُو الشَّامِ(٣) مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدِ(٤) بْنِ مَحْمُودٍ الدَّقُوقِيُّ(٥)(٦)، وَكَانَ ثِقَةً، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ أَحْمَدَ

(١) على الصواب في الأصل، ولدى الأميني، وعند الطنطاوي، (ص٤٤): «جلال»، وزاد بعدها «بن»، فصار الاسم عنده: «جلال الدين بن يوسف بن»، وهو خطأ.

(٢) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢٢).

(٣) كذا في الأصل، ولدى الطنطاوي، (ص: ٤٤)، وهو تحريف، والصواب: «أبو الثناء»، وأثبته الأميني على الجادة.

(٤) كذا في الأصل، والمطبوعتين. والصواب كما في مصادر ترجمته: «علي».
وقد استدركه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي على المصنف، في النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠١)، وسيأتي أيضًا في رقم [٦٦].

(٥) كذا في الأصل على الصواب، وعند الطنطاوي، (ص: ٤٤): «الدقوني»، تصحيف، وأثبته الأميني على الصواب.

(٦) هو محمود بن علي بن محمود، ابن مقبل العراقي، تقي الدين الدَّقوقي الحنبلي، قال الصفدي: «الإمام المتقن محدّث بغداد، شيخ المستنصرية، طلب هو بنفسه يسيراً، وكان يحدّث الناس على كرسي ببغداد، ويحضره خلق عظيم ويأتي بكل نفيس، وله نثر ونظم ومعرفة بالنحو واللغة، وكان يعظ في الأعزّية». (ت: ٧٣٢هـ). أعيان العصر وأعوان النصر (٥/٤٠٦)، وانظر: الدرر الكامنة، (٦/٨٨).
والدَّقوقي نسبة إلى دَقُوقاءَ، قال ياقوت في معجم البلدان، (٢/٤٥٩): «بفتح أوله، وضم ثانيه، وبعد الواو قاف أخرى، وألف ممدودة ومقصورة: مدينة بين إربل وبغداد معروفة، لها ذكر في الأخبار والفتوح، كان بها وقعة للخوارج». وقيَّده ابن ناصر بفتح الدال، وقال الذهبي: «محدث بَغْدَاد فِي وقتنا تَقِيّ الدّين مَحْمُود بن عَليّ بن مَحْمُود، عذب الْقِرَاءَة، فصيح الْعبارَة، يحضر مَجْلِسه نَحْو الْأَلفَيْنِ»، قال ابن ناصر الدين: «قلت: سمع الدقوقي هَذَا بقرَاءَته كثيرًا على جمَاعَة، مِنْهُم عبد الصَّمد بن أبي الْجَيْش...»، توضيح المشتبه (٤/٣٨). قلت: وهو الآتي.

ابْنِ أَبِي الْجَيْشِ الْبَغْدَادِيُّ(١)، وَكَانَ ثِقَةً، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ(٢)، وَكَانَ ثِقَةً، قَالَ: أَخْبَرَنَا **وَالِدِي**(٣)، وَكَانَ ثِقَةً، أَخْبَرَنَا أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ(٤)، وَكَانَ ثِقَةً، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيُّ(٥) [١٩/أ]، وَكَانَ ثِقَةً، أَخْبَرَنَا أَبُو حَفْصِ بْنُ شَاهِينَ(٦)، وَكَانَ ثِقَةً، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ(٧)، وَكَانَ ثِقَةً، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

(١) هو عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الجيش، الإمام المقرئ، المجود، الزاهد، القدوة، مجد الدين، أبو أحمد الحنبلي، البغدادي، (ت: ٦٧٦ هـ)، تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٥/٣١٤).

(٢) هو يوسف بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله، الصاحب العلامة محيي الدين، أبو المحاسن ابن الإمام جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي، البكري، البغدادي، الحنبلي، أستاذ دار المستعصم بالله (ت: ٦٥٦ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٤/٨٥٤).

(٣) والده الإمام ابن الجوزي، (ت: ٥٩٧هـ)، أحد الأعلام.

(٤) هو محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم، الشيخ أبو منصور البغدادي، المقرئ، الدباس. قال الذهبي: شيخ معمر، ثقة، إمام صالح، بارع في القراءات، صنف فيها كتاب: المفتاح، وغيره، وتصدر للإقراء، وطال عمره. سمع: أبا بكر الخطيب، والصَّرِيفيني، وجماعةً، قال الذهبي: وأجاز له أبو محمد الجوهري، وتفرد بها، ـ قلت: وهو الآتي ـ. وروىٰ عنه أبو القاسم بن عساكر، وأبو موسىٰ المديني، وابن السمعاني، وابن الجوزي. (ت: ٥٣٩هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١/٧١٨).

(٥) هو الحسن بن علي بن محمد بن الحسن، أبو محمد الجوهري الشيرازي، ثم البغدادي. قال الذهبي: مسند العراق، بل مسند الدنيا في عصره. سمع أبا بكر القَطيعي، وأبا عبد الله العسكري، وخَلْقًا، وحدث عن القَطيعي بمسند العشرة، وبمسند أهل البيت من مسند الإمام أحمد. وروىٰ عنه أبو نصر بن ماكولا الحافظ، وأبو الغنائم محمد بن علي النرسي، وغيرهما، قال الذهبي: وآخر من روىٰ عنه بالإجازة أبو منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون، ـ قلت: وقد تقدَّم ـ. (ت: ٤٥٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٤٥).

(٦) هو عمر بن أحمد بن محمد بن حسن بن شاهين، أبو حفص الشاهيني الفارسي السمرقندي. قال الذهبي: مسند تلك الديار. عاش نيفًا وتسعين سنة. (ت: ٤٥٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٥١).

(٧) هو أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني. ابن الإمام ابي داود صاحب السنن.=

خَشْرَمٍ[(١)]، وَكَانَ ثِقَةً، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَكَانَ ثِقَةً، حَدَّثَنَا سُفيانُ الثَّوْرِيُّ وَمِسْعَرٌ، وَكَانَا ثِقَتَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ[(٢)]، قَالَ وَكِيعٌ: وَكَانَ ثِقَةً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ[(٣)] الْوَالِبِي[(٤)]، وَكَانَ ثِقَةً، عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ[(٥)]، وَكَانَ ثِقَةً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي غَيْرُهُ؛ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي؛ صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَنَا، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ[(٦)]، قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُصِيبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ ثُمَّ يُصَلِّي

= قال الذهبي: «الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ بغداد، صاحب التصانيف، كان من بحور العلم، بحيث إن بعضهم فضله علىٰ أبيه. صنف: السُّنَن، والمصاحف، وشريعة المقارئ، والناسخ والمنسوخ، والبعث، وأشياء». روىٰ عن: أبيه، وأحمد بن صالح، وإسحاق الكوسج، والحسن بن أحمد بن أبي شعيب، وعمرو بن علي الفلاس، وعلي بن خشرم. ـ قلت: وهو الآتي ـ. حدث عنه: خلق كثير، منهم: ابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو طاهر المخلص، وأبو حفص بن شاهين. قلت: وقد تقدَّم. (ت: ٣١٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٢٢١/١٣).

(١) هو علي بن خَشرم بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال، أبو الحسن المروزي، ابن أخت بشر الحافي. سمع جماعةً منهم وكيع، وهو شيخه هاهنا، وعنه جماعة منهم مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، وابن أبي داود، وقد تقدّم. (ت: ٢٥٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٥٥٢/١١).

(٢) هو عثمان بن أبي زرعة الثقفي، وثقه أحمد ويحيىٰ وغيرهما، روىٰ له الجماعة إلا مسلمًا.

(٣) كذا في الأصل، ولدىٰ الطنطاوي، والصواب: «ربيعة»، كما هو معروف في ترجمته، وأثبته الأميني، (ص: ٨٨) علىٰ الصواب.
والصواب: علي بن ربيعة بن نضلة، الوالبي، قال في التقريب، (ص: ٦٩٦): «ثقة من كبار الثالثة».
قال السمعاني في الأنساب، (٢٧٤/١٣): «هذه النسبة إلىٰ والِبَة، وهي حي من بني أسد».

(٤) علىٰ الصواب في الأصل، ولدىٰ الأميني، وعند الأميني: «الوالي»، تصحيف.

(٥) عند الأميني: «الحكيم».

(٦) زاد الأميني: «أن رسول الله ﷺ».

رَكْعَتَيْنِ وَيَسْتَغْفِرُ اللهَ ؛ إِلَّا غُفِرَ لَهُ»[١].

[المسَلْسَلُ بِقَوْلِ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ]

طريق آخر لحديث الاستحلاف مسلسلًا بقول: والله إنه لحقٌّ إن شاء الله

[٥٩] (٤١)[٢] وَأَخْبَرَنَا شَيْخُنَا خَاتِمَةُ الْحُفَّاظِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُحِبِّ[٣] ، مُشَافَهَةً ، وَوَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ ، أَنَا الْقَاضِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَمْزَةَ الْحَنْبَلِيُّ[٤] ، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ ، أَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيُّ[٥] ،

(١) لم أقف عليه في المسلسلات المطبوعة للمصنف ، وقد رواه المصنِّف بإسناده إلىٰ مسلسلات ابن الجوزي ، لكن لم أقف عليه فيها. وهو مروي في مسلسلات الكازروني بإسناده إلىٰ مسلسلات ابن الجوزي ، (٧٢) النوع الخامس والثلاثون ، ورغم أن التسلسل المذكور عند المصنف في إسناده أبو حفص بن شاهين ، فقد أخرجه ابن شاهين في الترغيب ، من طريق غير هذا ، دون تسلسل ، وقد نبهت عليه في موضعه من التخريج المفرد.

والحديث بإسناده ومتنه معروف في دواوين السنة ، لكن لم أقف علىٰ من ذكره بهذا التسلسل ـ وهو التسلسل بالثقات ، أو بصيغة: وكان ثقة ـ، إلا المصنف ، في مسلسلاته (ق٤ ـ ٥) مخطوط بدار صدام للمخطوطات في العراق ، كما في: مباحث في الحديث المسلسل لأحمد الفياض ، في مقدمة تحقيق: مسلسلات العلائي ، (ص: ١٦١) ، ولم أقف عليه في مسلسلاته المطبوعة بتحقيق الشبراوي ، ومن طريق المصنف ـ ابن الجزري ـ السخاوي في الجواهر المكللة (خ) (٣٨ أ ـ ب).

وهذا إسناد **ضعيف** ، لأجل الكلام في أسماء بن الحكم الفزاري ، مجهول ، انظر تحرير الكلام فيه في التخريج المفرد رقم [٥٨ ـ ٦٠] ، والحديث **منكر فيما يتعلق بالاستحلاف**: من حديث علي ، ولمتنه شواهد **صحيحة**.

(٢) هذا الحديثُ ساقط من طبعة الأميني ، (ص٨٨).

(٣) هو الحافظ الصَّامت ، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٦).

(٤) هو أبو الربيع ، تقي الدين ، قاضي القضاة بدمشق ، الصالحي المقدسي ، (٧١٥هـ) ، انظر: ذيل التقييد ، (٢/٧).

(٥) هو جعفر بن علي بن أبي البركات هبة الله ، أبو الفضل الهمداني الإسكندراني ، قال الذهبي: المقرئ المجوِّد المحدث الفقيه المالكي. قرأ الفقه ، وقرأ بالروايات للسبعة ، ويعقوب... ،=

وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، أَنَا الْقَاضِي الشَّرِيفُ أَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَىٰ الْعُثْمَانِيُّ(١)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُشَرَّفِ(٢)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ(٣)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا وَالِدِي الْحَسَنُ(٤)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا أَبُو عُمَرَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْحَسَنِ السُّلَمِيُّ(٥)(٦)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يُوسُفُ بْنُ

= ثم سمع الحديث وله أربع وعشرون سنة من السِّلفي. ونسخ، وقابل، وحصل الفوائد. وسمع من أبي محمد العثماني، وهو الآتي. (ت: ٦٣٦ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٢٠٧/١٤)، وذيل التقييد، (٤٩٦/١).

والهمْداني: بسكون الميم، نسبة إلىٰ هدمان باليمن، انظر: الأنساب للسمعاني، (٤١٩/١٣).

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيىٰ بن إسماعيل السكندري، قال الذهبي: القاضي الإمام المحدث. **قلت**: المعمَّر، التالي في الرتبة للسِّلفي، نسبه ينتهي إلىٰ عثمان بن عفان رضي الله عنه، (ت: ٥٧٢هـ)، انظر: السير، (٥٩٦/٢٠). قلت: كنّاه المصنِّف هاهنا أبا الفضل، والمعروف في ترجمته أن كنيته: أبو محمد. وانظر ما سيأتي في الحديث رقم [٧٠].

(٢) الأنماطي السكندري، سمع منه السِّلفي، وقال: زوَّر سماعاتٍ، (٥١٧هـ)، انظر: الميزان، (١٥٦/٣). والمشرَّف بالتشديد والفتح، انظر: تكملة إكمال الكمال للصابوني، (ص: ١١٦).

(٣) القاسم الضرَّاب، محدث مصري، مكثر عن أبيه. قال ابن ماكولا: سمعنا منه شيئًا صالحًا، الإكمال، (٢٠٧/٥).

(٤) أبو محمد الغساني الضرَّاب، المحدث المصري، راوي المجالسة عن الدينوري، (٣٩١هـ)، انظر: حسن المحاضرة، (٣٧١/١).

(٥) في طبعة طنطاوي (ص: ٤٥) بإسقاط السلمي، وإلحاقه بالاسم الذي بعده، وهو خطأ.

(٦) عبد العزيز بن الحسن بن أحمد بن جحَّاف، أبو عمر السلمي المصري، (٣٨٠هـ)، كذا ترجمه في تاريخ الإسلام، (٤٨٠/٨)، ولم يزد علىٰ ذلك شيئًا. ولعله مَن قال عنه الحافظ في اللسان: مجهول، (٣٧/٤). وفي الجواهر المكللة والعجالة وغيرهما: أبو عمرو، والذي في النسخة: أبو عمر، وهو الموافق لما في ترجمة المذكور.

مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مَسْعَدَةَ الْأَصْبَهَانِيُّ(١)(٢)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ [١٩/ب] إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ صَفْوَانَ(٣)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ بْنِ يَعْقُوبَ مَوْلَىٰ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ(٤)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ(٥) بْنِ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ الطَّيَّارِ(٦)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَمَةَ، وَأَسْلَمُ الزُّرَقِيُّ(٧)،

(١) خرج الاسمُ شائهًا في طبعة الطنطاوي، فجعله: (أبو محمد يوسف بن محمد السلمي بن يوسف بن مسعدة الأصفهاني)!، والسبب في ذلك أن اللَّحق (السلمي) في آخر السطر على اليسار، فظنه مُلحقًا بالاسم الأخير في السطر، والواقع أنه مُلحق بالاسم الأول في السطر، وهو عبد العزيز بن الحسن.

(٢) فيه غموض، وقد ظننته في اثنين: أبو محمد يوسف بن محمد بن يوسف الأصبهاني، المؤذن، (٣١٠هـ)، تاريخ الإسلام، (١٦٨/٧). ولكن لم أقف على (مسعدة) في اسمه، كما أن في تاريخ وفاته بُعدًا عن الراوي عنه، ولا نعلم هل كان ـ عبد العزيز هذا ـ معمَّرًا أم لا!
والثاني الذي يقع معه الاشتباه، وهو الأرجح: هو: أحمد بن محمد بن يوسف بن مَسْعَدَة بن خَبَاب وقيل: جَنَاب أبو العباس الفَزَارِيُّ الأصفهاني، (٣٢٩هـ)، تاريخ أصبهان لأبي الشيخ، (١٦٢/١)، إلا أن اسمه وكنيته مختلفان، ولكن فيه مسعدة، وتاريخه مناسب، كما أنهم نصوا أنه حدَّث عن ابن ديزيل، وهذا هو الذي معنا، فيحتمل أن يكون يوسف المذكور معنا أخاه، ولكنني فتشت عنه فما وقفت عليه، أو يكون ذلك محرفًا أو سهوًا من الناسخ، ولكن نفس سياقة اسمه موجودة في كتب المسلسلات التي روت هذا الحديث، كمسلسلات السخاوي وعقيلة والفاداني، والله أعلم.

(٣) ينبغي أن يكون ابن ديزيل، ثقة ثبت معروف، (٢٨١ هـ)، انظر: السير، (١٨٤/١٣). فهذا اسمه، وهو يروي عن إسحاق الفروي. لكنني لم أقف على من ذكر في اسمه: صفوان.

(٤) الإمام المحدث العالم، (٢٢٦ هـ)، انظر: السير، (٦٤٩/١٠).

(٥) سقط لدى الطنطاوي.

(٦) ضعيف أو متروك، مترجم في لسان الميزان، (٥٦٨/٦).

(٧) كذا ورد في نسختنا، وفي سياقة في مسلسلات الكلاعي، ثم خطَّأها، وذكرها على الجادة: عبد الله بن سلمة بن أسلم الزرقي، وهو الذي في الجواهر المكللة، والفوائد الجليلة،=

وَقَالَا[١]: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا أَبِي[٢] سَلَمَةُ[٣][٤]، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، وَقَالَ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: مَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا سَأَلْتُهُ أَنْ يُقْسِمَ لِي لَقَدْ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، إِلَّا أَبُو بَكْرٍ، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَكْذِبُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَصَدَقَ وَاللهِ أَبُو بَكْرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«مَا ذَكَرَ عَبْدٌ ذَنْبًا، فَقَامَ عِنْدَ ذِكْرِهِ إِيَّاهُ، فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ صَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ؛ إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ ذَنْبَهُ ذَلِكَ»**، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ[٥].

= والعجالة، فيكون هذا تحريفًا من بعض الرواة. وفي الجملة فهذا الإسناد فيه تخليط وأغلاط، كما بيّناه في التخريج المفرد.

(١) كذا في الأصل، بناء على الخطأ السابق ذكره في الإسناد.

(٢) لدى الطنطاوي: «أبو».

(٣) أبي سلمةُ: فاعل وبدل منه، وليس سلمة مضافًا إليه مجرورًا، لأن التركيب ليس تركيبًا إضافيًّا لكُنيةٍ كما قد يتبادر، فهو على نمط: جاء أخي زيدٌ.

(٤) سلمة بن أسلم من نوع المتشابه في الحديث، فسَلَمة بن أسلَم بن حريش الأنصاري، صحابي بدري، والذي معنا في الإسناد: سَلَمَة بن أسْلم الرَّبَعي، وقيل الجهني، نص عليه الخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم، (٨٩/١)، وقال: «مَدَنِيٌّ، حَدَّثَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ، رَوَىٰ عَنْهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللهِ»، وساق له إسنادًا بالسياقة التي معنا: بإسناده إلى: إبراهيم بن الحسين الهمذاني، ثنا محمد بن إسماعيل الجعفري، حدثني عبد الله بن سلمة، عن أبيه سلمة بن أسلم قال: سمعت أنس بن مالك، ...، انتهى. قلت: وهذه نكتة حسنة. ولم أجد فيه كلامًا في الجرح والتعديل.

(٥) لم أقف عليه في مسلسلات المصنف المطبوعة بتحقيق الشبراوي، ورواه بهذا التسلسل الكلاعي في المسلسلات، (١٧)، وكذا السخاوي في الجواهر المكللة، (خ) (٥٢ ب ـ ٥٣ أ)، وعقيلة في الفوائد الجليلة، (١٥٥ ـ ١٥٦)، ولكن باختلاف في إسناده، وجعلوه عن أبي هريرة عن عليّ، كما بينتُه في التخريج المفرد [٥٨ ـ ٦٠]، تحت حديث عليّ، من طريق المقبري.
إسناد موضوع: فيه مجاهيل، وعلي بن المشرف، ضعيف، ومحمد بن إسماعيل الجعفري، متروك، وعبد الله بن سلمة بن أسلم، ضعفه الدارقطني، والحديث بهذه السياقة بالتسلسل:=

[حديثُ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الاستحلافِ عَلَى رِوايةِ الحَدِيثِ واستِثْنَاءِ أبي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ]

طريق آخر لحديث الاستحلاف من غير التسلسل

[٦٠] (٤٢) وَأَخْبَرَنَا أعلَى مِنْ هَذَا بِدَرَجَتَيْنِ، وَهُوَ أَتَمُّ مِنْهُ: شَيْخُنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْإِمَامُ(١)، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ أَحْمَدَ، سَمَاعًا، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيُّ، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ**، حَدَّثَنِي **أَبِي**، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، وَسُفيانُ، عَنْ عُثْمَانَ [٢٠/أ] بْنِ الْمُغِيرَةِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْوَالِبِيِّ، عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَدِيثًا؛ نَفَعَنِي اللهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ، فَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ؛ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ؛ صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَنِي، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ رَجُلٍ يُصِيبُ ذَنْبًا، فَيَتَوَضَّأُ، فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ** ـ قَالَ مِسْعَرٌ: **فَيُصَلِّي**، قَالَ سُفيانُ: **ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ** ـ، **فَيَسْتَغْفِرُ اللهَ؛ إِلَّا غَفَرَ لَهُ**»(٢).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ(٣)،

= موضوع، لا يشك فيه. أما أصل الحديث فقد خلصنا في التخريج المفرد [٥٨ ـ ٦٠] إلى أنه **ضعيف منكر** من حديث علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وله شواهد صحيحة دون ذكر الاستحلاف.

(١) هو صلاح الدين بن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة، رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) أحمد، (٢)، وفي الفضائل، (١٤٢).
إسناد **ضعيف**: لجهالة أسماء بن الحكم، والحديث **منكر**، ولمتنه شواهد صحيحة دون الاستحلاف، كما فصلناه في التخريج المفرد [٥٨ ـ ٦٠].

(٣) أبو داود، (١٥١٢)، وسكوته عليه لا يستلزم صحته، لا عنده، ولا في نفس الأمر، وقد جاءت الإشارة إليه عند المصنف في الحديث [١٠٣]، وأحلنا هناك على تحرير البحث في ذلك=

وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ[(١)]، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ[(٢)].

[المَسَلْسَلُ بالقُنُوتِ في صَلاةِ الصُّبْحِ]

[٦١] (٤٣) رَأَيْتُ شَيْخَنَا الْإِمَامَ الْعَالِمَ الزَّاهِدَ الْمُقْرِئَ الْمُحَدِّثَ أَبَا مُحَمَّدٍ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّسَائِيَّ[(٣)]، وَكَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: رَأَيْتُ الْإِمَامَ شَيْخَنَا الْمُحَدِّثَ **سَعِيدَ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْعُودٍ الْكَازَرُونِيَّ**[(٤)]، وَكَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا ظَهِيرُ الدِّينِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْمُظَفَّرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، ورَأَيْتُهُ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَابُورَ[(٥)]، وَرَأَيْتُهُ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُبَارَكِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَرَأَيْتُهُ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: أَنَا أَبُو مَسْعُودٍ سُلَيْمَانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَرَأَيْته يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ النَّيْسَابُورِيُّ، وَرَأَيْته يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَارِثِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ

= ملخَّصًا في التخريج المفرد [١٠٣]، فليرجع إليه.

(١) الترمذي، (٤٠٦)، وقال: «حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ».

(٢) النسائي في الكبرى، (١١٠١٢)، وابن ماجه، (١٣٩٥).

(٣) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٨).

(٤) هو صاحب المسلسلات السعيدية، تقدم التعريف به انظر رقم [٥٢]، وكذا شيخه إلى أبي صالح النيسابوري انظر رقم [٥٧]، وشيخ شيخه في هذا الإسناد تقدم في رقم [٥٣]، وحققنا اسمه ونسبته هناك. وفي ذلك الإسناد السابق [٥٧] كان بينهما شيخٌ، هو أبو طاهر بن عبد السلام بن أبي الربيع الحنفي.

(٥) كذا في الأصل والمطبوعتين، وصوابه: «سابور»، كما حققناه في رقم [٥٣].

الْحَسَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ(١)، وَرَأَيْتُهُ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ [/٢٠ب]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَمُّوَيْهِ(٢)، وَرَأَيْته يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: سَمِعْتُ السَّيِّدَ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ(٣)، وَرَأَيْته يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، يَقُولُ: صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي أبي عِمْرَانَ(٤)، وَرَأَيْته يَقْنُتُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي وَقَدْ رَأَىٰ أَبَاهُ عَلِيًّا يَفْعَلُ ذَلِكَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ اللهِ(٥)، وَحَدَّثَنِي أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَكَانَ يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَدَعِ الْقُنُوتَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّىٰ تُوُفِّيَ ﷺ(٦).

---

(١) هو محمد بن عبد الرحيم بن الحسن بن سليمان أبو الحارث الحافظ الأثري الخبوشاني. قال الصَّرِفِيني: فاضِلٌ ثِقَةٌ من حفَّاظ الحديث، كتب الحديث، ورحل في طلبه، واجتهد في جمعه، سمع الصحيح للبخاري من الكشميهني. توفي سنة نيف وثلاثين وأربعمئة. انظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، (ص: ٤٩)، وتاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٦٠٢).

(٢) كذا ورد في الأصل، ولدىٰ الطنطاوي، وفي مصادر التخريج، وأثبته الأميني، (ص: ٨٩): «حيويه». لم أقف علىٰ ترجمته. ويحتمل أن يكون محمد بن عبد الله بن زكريا بن يحيىٰ حيويه، صاحب النسائي المعروف، انظر: تاريخ دمشق، (٥٣/٣٤٥)، ولذا أثبته الأميني هكذا، لكن هذا كنيته: أبو الحسن، وليس أبا عبد الله، فالله أعلم بحقيقة الحال.

(٣) لم أقف علىٰ ترجمته. وسيأتي أصل الإشكال في اسمه.

(٤) كذا في الأصل، واتفق الطنطاوي، (ص: ٤٧)، والأميني، (ص: ٩٠)، علىٰ إثباته: «أبي عمران». ولم أقف علىٰ ترجمته، ولا من يكنىٰ أبا عمران من أهل البيت، ولا من اسمه عمران أيضًا. ولم أقف علىٰ الاثنين اللذيْن فوقه أيضًا.

(٥) عبد الله بن الحسن بن أبي طالب، قُتل مع الحسين عمِّه في كربلاء ولم يعقب، وإنما العقب من عبد الله بن الحسن المثنىٰ بن علي، فلعل هذا خطأ في الإسناد، أو اختصار فيه ولكنه مخلّ، كما سيأتي في التعليق علىٰ تخريج الحديث.

(٦) الكازروني في مسلسلاته، السعيدية، تقدَّم ذكرها، ق (١٢٤) النوع التاسع والستون، ولم أقف=

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ بِهَذَا السِّيَاقِ وَهَذَا الْإِسْنَادِ.



شاهد من حديث أنس ﷺ في القنوت في صلاة الصبح

[٦٢] وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ: رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ فِي الصُّبْحِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا.

رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْأَرْبَعِينَ الْكُبْرَىٰ لَهُ، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ(١).

= عليه في مسلسلات المصنِّف.

إسناد **ضعيف جدًّا**: مسلسل بالمجاهيل، وفيه تلَفٌ من جهة الإشكال في عبد الله بن الحسن، فإنه لم يعقب. والحديث له شاهد من حديث أنس، وهو **منكر**، كما سيأتي في الحديث الآتي.

وقد رواه الكازروني في مسلسلاته: ولكنه قال في النسب الطويل: الحسين، مكان الحسن، فالاسم عنده: محمد بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن الحسين. ورواه السخاوي في الجواهر المكللة، (خ) (٦٨ أ)، ومن طريقه الفاداني في العجالة (٩٢)، من طريق المصنف. والنسب الطويل في العجالة: محمد بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب. فجعله ابنَ الحسن المثنّى.

فهكذا لدينا ثلاثة أسماء: الذي في رواية المصنِّف فوق، وهذا لا وجود لترجمته، بل لا وجود له علىٰ التحقيق أصلًا، كما أشرنا، حيث إن عبد الله بن الحسن قد قتل في كربلاء، الطبري، (٥/٤٦٨). أو أن يكون من ولد: عبد الله بن الحسين ـ لا الحسن ـ بن علي كما في أصل المصنِّف: مسلسلات الكازروني. وللحسين بن علي: عبد الله، قال ابن حزم: له عقب، جمهرة الأنساب، (ص: ٥٢)، ولكن ذكره الأصفهاني في مقاتل الطالبيين، (ص: ٩٤)، ممن قُتل صبيًّا في كربلاء قبل والده، وأصله في تاريخ الطبري، (٥/٤٤٨). أو أن يكون من ولد الحسن المثنىٰ، قال ابن حزم في جمهرة أنساب العرب، (١/٤١): «ولد الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ: عبد الله، وفيه البيت والشّرف والعدد»، ولكن ليس لعبد الله بن الحسن المثنىٰ ولدٌ اسمه علي. فعلىٰ كل تقدير: ليس هذا المذكور المنسوب إلىٰ أيٍّ منهم معروفًا، وربما ليس موجودًا أصلًا.

قال السخاوي في الجواهر (خ)، (٦٩ ب): «وهو ضعيفٌ لجهالة غير واحد من رواته، ولكن لمتنه شاهد صحيح، عن أنس...»، وذكر مثل كلام المؤلف بحرفه.

(١) لم أقف علىٰ الأربعين المذكورة، وللحاكم أربعون ذكرها العلماء، وله أيضًا جزء في القنوت=

دعاء علي رضي الله عنه في قنوت الفجر

[٦٣] وَرَوَىٰ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ الْكُبْرَىٰ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَنَفِيَةِ قَالَ: إِنَّ أَبِي ـ يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه ـ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي قُنُوتِهِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، إِلَىٰ آخِرِهِ(١).

[المسَلْسَلُ بِالْقُضَاةِ]

حديث: شموا النرجس

[٦٤] (٤٤) أَخْبَرَنَا الْقَاضِي الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ شَرَفُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ ابْنِ قَاضِي الْجَبَلِ رحمه الله(٢)، فِيمَا شَافَهَنِي بِهِ، عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْقَاضِي تَقِيِّ الدِّينِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَمْزَةَ الْحَنْبَلِيِّ، عَنْ عَمِّ أَبِيهِ الْقَاضِي الْإِمَامِ شَيْخِ [٢١/أ] الْإِسْلَامِ أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي عُمَرَ(٣)، قَالَ: أَخْبَرَنَا **الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْجَوْزِيِّ الْقَاضِي** فِي فَنِّهِ، كِتَابَةً، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ

= عزا بعض المحدثين هذا الحديث إليه، فقد يكون هو أو غيره، كما بينته في التخريج المفرد [٦٢].

والحديث رواه الشافعي في الأم، (٩/٢٠)، وأحمد في المسند، (١٢٦٥٧)، والدارقطني في سننه، (١٦٩٢)، وغيرهم، وقد خرجته من مصادره في التخريج المفرد المشار إليه. وقد اختلف المحدثون في الحكم عليه، والذي خلُصت إليه أنه حديث **ضعيف منكر**، مخالف لما في الصحيحين من حديث أنس من قنوت النبي صلى الله عليه وسلم على أحياء من العرب شهرًا.

(١) البيهقي، السنن الكبرىٰ، (٣١٣٩).

هذا أثرٌ **فيه اضطراب**، وإن كان يحتمل التحسين، وقد فصلنا القول فيه في التخريج المفرد [٦٣].

وأصل حديث: "اللهم اهدنا فيمن هديت" صحيح مشهور من حديث الحسن بن علي رضي الله عنه مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) انظر ترجمتَه في المشيخة، رقم (٣)، وشيخَه في الحديث رقم [١٣].

(٣) شمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، شيخ الإسلام، من أعيان الحنابلة، أول من ولي قضاءهم بدمشق، صاحب الشرح الكبير على المقنع، (٦٨٢هـ)، انظر: تاريخ الإسلام، (١٥/٤٦٩)، وذيل التقييد، (٢/٩٥).

بْنُ يَحْيَىٰ المُدِيرُ[١] الْقَاضِي، أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي، أَخْبَرَنَا الْقَاضِي هَنَّادُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو الْبَحْرِ زَيْدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَصْرِيِّ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّافِعِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي الْقَاضِي يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي إِسَمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا القَاضِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي شُرَيْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَوْحَدُ الأَئِمَّةِ[٣] عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**شُمُّوا النَّرْجِسَ وَلَوْ فِي الْيَوْمِ مَرَّةً، وَلَوْ فِي الشَّهْرِ مَرَّةً، وَلَوْ فِي السَّنَةِ مَرَّةً، وَلَوْ فِي الدَّهْرِ مَرَّةً؛ فَإِنَّ فِي الْقَلْبِ حَبَّةً مِنَ الْجُنُونِ وَالْجُذَامِ وَالْبَرَصِ لَا يَقْطَعُهَا إِلَّا شَمُّ النَّرْجِسِ**»[٤].

هَذَا الْحَدِيثُ رَوَيْنَاهُ هَكَذَا مُسَلْسَلًا بِالْقُضَاةِ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ بِهَذَا اللَّفْظِ.

رواية أخرى لحديث: شموا النرجس

(١) كذا في الأصل، وهو الصواب، وفي طبعة الطنطاوي، (ص: ٤٨): «المديني»، وفي طبعة الأميني، (ص٩١): «المدبر»، وكلاهما تحريف.

(٢) هذا المثبت هو الصحيح في اسمه، وكذا في طبعة الأميني، (ص: ٩١)، وجاء في طبعة طنطاوي: (ص: ٤٨): «سلمة»، وهي في الأصل محتملة، فكان الأولى إثباتها على الصواب، لاسيما أنه ورد في الأصل على الجادة في الموضع الثاني كما سنشير آخر الحديث الآتي.

(٣) كذا في الأصل، ولم يثبته الطنطاوي، ولدى الأميني: «أقضى الأمة» وهو الملائم للسياق.

(٤) المصنِّف في مسلسلاته، (ص: ٤٥٥)، الحديث الحادي عشر: المسلسل بالقضاة، من طريق ابن الجوزي في مسلسلاته (خ) الحديث الثامن والثلاثون.

إسناد موضوع: فيه هناد، ومحمد بن مسلمة، ومسلسل بالمجاهيل، والحديث موضوع، كما بينتُ في التخريج المفرد [٦٤ ـ ٦٥]. وهو على خلاف الواقع في كثير من رواته، فحماد ومالك لم يقضيا قط، كما نص غير واحد من العلماء، كما نقلته في التخريج.

[٦٥] (٤٥) وَرَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو مَنْصُورٍ شِيرَوَيْهِ الدَّيْلَمِيُّ مُسَلْسَلًا أَيْضًا بِالْقُضَاةِ مُتَّصِلًا بِالْقَاضِي أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَلَّالِ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو عُمَرَ [٢١/ب] مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي إِسَمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي مَالِكٌ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي شُرَيْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَاضِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**شُمُّوا النَّرْجِسَ، فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ شُعْبَةٌ بَيْنَ الصَّدْرِ وَالْفُؤَادِ مِنَ الْجُنُونِ وَالْجُذَامِ وَالْبَرَصِ لَا يُذْهِبُهَا إِلَّا شَمُّ النَّرْجِسِ**»(١).

فَجَعَلَ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ بَدَلَ مُحَمَّدِ بْنِ مسْلَمَةَ(٢).

وَالْحَدِيثُ مُنْكَرٌ(٣)، وَلَا نَعْلَمُ أَنَّ مَالِكًا وَلِيَ قَضَاءً. نَعَمْ، هُوَ قَاضٍ فِي اجْتِهَادِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ(٤).

(١) الفردوس بمأثور الخطاب، (٣٥٨٨)، وهو **موضوع** كسابقه، نص علىٰ ذلك غير واحد من العلماء، انظر التخريج المفرد [٦٤ ـ ٦٥].

(٢) فيه ما ورد من الفرق في القراءة لدىٰ طنطاوي (ص: ٤٩)، والأميني (ص: ٩٣)، ولكنه ورد في الأصل «مسلمة» واضحًا هذه المرة، والحمد لله.

(٣) من هنا إلىٰ آخر العبارة سقط عند الأميني.

(٤) نص ابنُ عساكر وابن حجر وغيرهما فيما يتعلق بالتسلسل بالقضاة أنه مخالف للواقع، انظر: ابن عساكر، (٣١/٢٧٤)، الجواهر المكللة، (خ) (١٨ب)، وما ذكره المصنف من أنّ مالكًا قاضٍ في اجتهاده؛ لا يصدق فيه معه أن يقال عنه قاض بهذا الإطلاق لاسيما في سياق القضاة المذكورين في سائر الإسناد كي يتم التسلسل بالوصف المقصود، وإلا فكل فقيه قاض بهذا الاعتبار، وبيِّنَةُ ذلك أن لأصحاب المسلسلات أنواعًا من الحديث المسلسلة بالفقهاء، بإطلاق، وبالمذاهب: كالشافعية والحنابلة وغيرهم، فما كان للتفريق بين المسلسل بالقضاة والفقهاء معنىً علىٰ ذلك. وهو ظاهر.

حديث التأذين في الأذن للهَمِّ

[المسلسل بـ(جرّبتُه فوجدته كذلك)]

[٦٦] (٤٦) أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ جَمَالُ الدِّينِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ السُّرَّمَرِّيّ(١) ﷺ مُشَافَهَةً، أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الْإِمَامُ أَبُو الثَّنَاءِ(٢) مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدِ(٣) بْنِ مَحْمُودٍ الْمُقْرِئُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْجَيْشِ(٤)، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ **يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَوْزِيِّ**(٥)، قَالَ: أَخْبَرَنَا **وَالِدِي**، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرٍ الْحَافِظُ(٦)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ خَلَفٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُوسَىٰ السُّلَمِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُفَضَّلُ(٧) بْنُ عَبَّاسٍ

---

(١) علىٰ الصواب في الأصل، ولدىٰ الأميني، وعند الطنطاوي، (ص: ٤٩): «البرمري»، تحريف. انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢٢). وتقدّم التعريف بسائر الإسناد إلىٰ ابن الجوزي، في الحديث رقم [٥٨].

(٢) مهمل النقط في الأصل، وهو أبو الثناء، كما تقدّم التعريف به في الحديث المحال إليه. وفي الطنطاوي، (ص: ٤٩): «البناء»، تحريف.

(٣) كذا في الأصل، وتقدّم التعليق علىٰ ذلك وأن صوابه «محمود بن علي»، وهو الدَّقوقي، في الحديث [٥٨]، فالظاهر أنه كذا وقع للمصنِّف.
وقد استدركه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي علىٰ المصنف، في النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠١)، قال: «أبو الثناء المذكور إنما هو محمود بن علي بن محمود».

(٤) علىٰ الصواب في الأصل، ولدىٰ الأميني، وعند الطنطاوي، (ص: ٤٩): «الحبيش»، تحريف.

(٥) علىٰ الصواب في الأصل، ولدىٰ الأميني، وعند الطنطاوي، (ص: ٤٩): «الجزري»، تحريف.

(٦) هو محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر الحافظ، أبو الفضل السلامي. قال الذهبي: الإمام، المحدث، الحافظ، مفيد العراق. وقال: قال تلميذه أبو الفرج ابن الجوزي: كان حافظًا، ضابطًا، ثقة، متقنًا، من أهل السنة، لا مغمز فيه، وهو الذي تولىٰ تسميعي الحديث، فسمعت بقراءته المسند للإمام أحمد، وغيره من الكتب الكبار والأجزاء، وكان يثبت لي ما أسمع، وعنه أخذت علم الحديث، وكان كثير الذكر، سريع الدمعة. (ت: ٥٥٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١/٩٩١)، وسير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٢٠/٢٦٥).

(٧) عند الأميني: «الفضل».

الْكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ هَارُونَ الضَّبِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: رَآنِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حَزِينًا[1]، فَقَالَ: «**يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ أَرَاكَ حَزِينًا**»، قُلْتُ: هُوَ كَذَلِكَ، قَالَ: «**فَمُرْ بَعْضَ أَهْلِكَ يُؤَذِّنْ فِي أُذُنِكَ؛** [٢٢/أ] **فَإِنَّهُ دَوَاءُ الْهَمِّ**». قَالَ: فَفَعَلْتُ فَزَالَ عَنِّي[2].

---

(١) لدى الطنطاوي، (ص: ٥٠): «حدثنا»، وهي مقحمة في هذا السياق لا معنىٰ لها، والكلمة في الأصل فيها نوع من التشوش، لكن لا ينبغي الارتياب في أنها كما أثبتناه، وهي لدىٰ الأميني علىٰ الصواب.

(٢) المصنِّف في مسلسلاته، (ص: ٤٥٧)، الحديث الثاني عشر، ولم أقف عليه في مسلسلات ابن الجوزي.

إسناد ضعيفٌ جدًّا:

أبو عبد الرحمن السلمي: قال الذهبي في الميزان، (٣/٥٢٣): «شيخ الصوفية وصاحب تاريخهم وطبقاتهم وتفسيرهم، تكلموا فيه، وليس بعمدة»، واتهمه الدارقطني بالوضع للصوفية، كما في تاريخ بغداد، (٢/٢٤٨).

وعبد الله بن موسىٰ السلمي: الظاهر أنه السلامي، عبد الله بن موسىٰ بن كريد، حدّث بأوابد ومناكير، راجع: الميزان، (٢/٥٠٩). كما أنه منقطع كما سيأتي من كلام السخاوي.

والحديث ضعيف جدًّا:

رواه السخاوي في الجواهر المكلّلة (خ) (٦٠ب)، ومن طريقه الفاداني في العجالة (٨٤)، بإسناده إلىٰ ابن الجوزي، بإسناده إلىٰ أبي عبد الرحمن السلمي، به. **وهذا الطريق الذي رواه المصنِّف**.

ورواه الديلمي في مسند الفردوس، كما في الغرائب الملتقطة للحافظ (خ) (الجزء الرابع ب/ق ٢٦١)، رقم (٣٢٧٦، ٣٢٧٧)، عن محمد بن الحسن الواعظ، ومحمد بن جابار، عن صالح المؤدب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، به.

ضعفه السخاوي فقال في الجواهر: «هذا حديث ضعيف، أخرجه الديلمي في الياء التحتانية من مسنده عن شيخين، كلاهما عن أبي صالح المؤذن، عن أبي عبد الرحمن السلمي، به».

قلت: في مخطوط الغرائب الملتقطة: صالح المؤدب، وفي مخطوط السخاوي أبي صالح المؤذن، هل هما لقبان لشخص واحد؟ فليُحرر.

=

قَالَ الْحُسَيْنُ رضي الله عنه: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: جَرَّبْتُهُ

= وقال المصنف، كما سيأتي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنُ التَّسَلْسُلِ لَمْ أَرَ فِي رِجَالِهِ مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ بِقَدْحٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ».

علق عليه ابنُ ناصر الدين الدمشقي، فقال: «كأنه لم يقف على ترجمة أبي عبد الرحمن السلمي الصوفي راوي هذا الحديث، وهو محمد بن الحسين، قال الذهبي: «تكلموا فيه وليس بعمدة»، قاله في الميزان. وحكى عن الخطيب عن محمد بن يوسف القطان أن السلمي كان يضع الأحاديث للصوفية. ووقفت على كلام الخطيب في تاريخ بغداد، قال: «قال لي محمد بن يوسف القطان النيسابوري: كان أبو عبد الرحمن السلمي غير ثقة، ولم يكن سمع من الأصم إلا شيئًا يسيرًا، فلما مات الحاكم أبو عبد الله بن البيع حدث عن الأصم بتاريخ يحيى بن معين وبأشياء كثيرة سواه. قال: وكان يضع للصوفية الأحاديث. قال الشيخ أبو بكر ـ يعني الخطيب البغدادي ـ: قدر أبي عبد الرحمن عند أهل بلده جليل، ومحله في طائفته كبير، وقد كان مع ذلك صاحب حديث مجوّدًا جمع شيوخًا وتراجمَ وأبوابًا»»، النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠١ ـ ٥٠٢). وانظر نقولَه: ميزان الاعتدال، (٣/٥٢٣)، وتاريخ بغداد، (٢/٢٤٥)

وتعقب السخاويُّ المصنفَ أيضًا في تحسينه، قال في الجواهر: «ورواه ابن الجزري عن يوسف، وحسّن إسناده، وقال: إنه لم ير في رجاله من تكُلّم فيه بقدح. قلتُ: شيخ السلمي أسلفتُ القدحَ فيه في الحديث الثالث، والسلمي قد ذكره الذهبي في الميزان، وقال: إنه ليس بعمدة، ونسبه غيره إلى الوضع، لكن برأه البيهقي بقوله إنّ مثلَه إن شاء الله لا يتعمد، ونسبه إلى الوهم. وابن هارون الضبي إن كان هو القاضي شيخ ابن النقور، وصاحب الإمارة؛ فبينه وبين عمر بن حفص مسافة». قلت: توفي الحسن بن هارون سنة (٢٩١ هـ)، وتوفي عمر سنة (٢١٢ هـ).

ونقل الفاداني كلامَ السخاوي مختصَرًا، ولكن قال: «ابن الجوزي»، بدلًا من «ابن الجزري»، وهو تحريف، والصواب ما عند السخاوي، فابن الجزري رواه عن يوسف يعني ابن الجوزي في مسلسلاته.

قال السخاوي في الجواهر: «وأخرج الحاكم من جهته، والديلمي في: اللهم، من مسنده عن ابن مسعود حديثًا آخر مسلسلًا كذلك».

وقد اعتمد بعضُ الفقهاء على ذلك الحديث، فذكروا سُنّيَّة التأذين في أذن المهموم، قال الشمس الرملي في نهاية المحتاج، (١/٤٠١): «يُسَنُّ للمهموم أن يأمر مَن يؤذِّن في أذنه؛ فإنه يزيل الهم، كما رواه الديلمي عن عليٍّ يرفعه»، وقد عرفتَ ما في ذلك، فإنه لا يجري ولو على قواعد الفقهاء في العمل بالضعيف في الفضائل والترغيب؛ فإنه شديد الضعف جدًّا.

فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ(١)، قَالَ حَفْصُ بْنُ غَيَّاثٍ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ الْحَسَنُ بْنُ هَارُونَ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ الْفُضَيْلُ(٢): جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُوسَىٰ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الجوزي(٣): لَمْ أَسْمَعِ ابْنَ نَاصِرٍ يَقُولُ فِيهِ شَيْئًا، بَلْ جَرَبْتُهُ أَنَا فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ يُوسُفُ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ(٤)، قُلْتُ: وَلَمْ أَسْمَعْ شَيْخَنَا السُّرَّمَرِّيَّ(٥) يَقُولُ فِيهِ شَيْئًا، وَلكِنِّي جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنُ التَّسَلْسُلِ لَمْ أَرَ فِي رِجَالِهِ مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ بِقَدْحٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ(٦).

---

(١) زاد الأميني هنا: «قال محمد بن علي: جربته فوجدته كذلك». قلت: وهو من رجال الإسناد فينبغي أن يكون كذا هنا.

(٢) كذا هنا في الأصل، وكان في الموضع الأول: «المفضل»، ولدىٰ الأميني: «الفضل» في الموضعين.

(٣) لدىٰ الطنطاوي، (ص: ٥٠): «الجزري»، وهو تحريف تقدم التنبيهُ عليه. وفي طبعة الأميني سقطت سائر العبارة إلىٰ قوله: «جربته...».

(٤) وهذا ساقط عند الأميني.
قلت: هذا فيه خطأ، فهو مخالف لإسناد الحديث كما تقدّم.
وقد استدرك ذلك الحافظُ ابن ناصر الدين الدمشقي علىٰ المصنِّف، فقال: «ما ذكره المخرِّجُ في آخر هذا الحديث بعد ذكر عبد الصمد: «قال أبو الربيع: جرَّبْتُه فوجدته كذلك»؛ وهمٌ، إنما هو أبو الثناء، وهو محمود المذكور أولًا، وهو ابن علي بن محمود بن مقبل بن سليمان الدَّقوقي، محدث بغداد، توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة، عن ست وستين سنة، حدثونا عنه»، النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠١).

(٥) لدىٰ الطنطاوي، (ص: ٥٠): «البرمري»، وهو تحريف تقدم التنبيه عليه.

(٦) هذا الكلام فيه نظر، وقد نقلنا في التخريج نقدَ الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي ذلك في تعقبّاته علىٰ المصنِّف، وكذا من كلام السخاوي، وبيَّنَّا ما فيه.

[دُعاءُ الكَرْبِ]

قُلْتُ: صَحَّ وَجُرِّبَ لِمَنْ نَزَلَ بِهِ كَرْبٌ أَوْ شِدَّةٌ مِمَّا عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا رضي الله عنه وَلَقَّنَهُ إِيَّاهُ، وَهُوَ مُجَرَّبٌ(١):

[٦٧] (٤٧) مَا قَرَأْتُهُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ شَيْخِنَا(٢)، أَخْبَرَكَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، فَأَقَرَّ بِهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ فَرَجٍ(٣)، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْحُصَيْنِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُذْهِبِ، أَخْبَرَنَا الْقَطِيعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ**، حَدَّثَنَا **أَبِي**، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، [حَدَّثَنَا لَيْثٌ](٤)، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ [٢٢/ب] اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: لَقَّنَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، وَأَمَرَنِي إِنْ نَزَلَ بِي كَرْبٌ أَوْ شِدَّةٌ أَنْ أَقُولَهُنَّ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْكَرِيمُ الْحَلِيمُ، سُبْحَانَ اللهِ، وَتَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**»(٥).

(١) ليس للعلماء المتقدمين كلام واضح في تصحيح الحديث بالتجربة أو موافقة الواقع، وقد توسع فيه وفي الاستدلال له في كتاب بعنوان: «مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية»، وفي الباب: «أثر الواقع في الحكم على الحديث» لسعد بن محمد المري، بحث بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ٣٦(١٢٧)، ٩٣ ـ ١٣١، ولكن الحاصل منه قليل.
والذي ينبغي الاستمساك به في هذا المقام، أن خصوص نسبة القول المعين للقائل المعين ـ الذي هو غرض علم الحديث ـ غير ثبوت الواقع أو صحة القول، إذ لا يلزم من نفس مطابقة الواقع مطابقة النسبة المعينة للقائل كما لا يخفى.

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٣) في طبعة الطنطاوي، (ص: ٥١): «فرح»، تصحيف.

(٤) المثبت هو الصواب، وهو الذي في إسناد المسند، وقد جاء في الأصل: «حديثًا كتبه»، وهو تحريف، وجاء على الصواب لدى الطنطاوي ـ ونبه على التحريف الأميني ـ.

(٥) المسند، (٧٠٣، ٧٢٨). =

هَذَا حَدِيثٌ(١) صَحِيحُ(٢) الْإِسْنَادِ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَكُلُّهُمْ فِي الصَّحِيحِ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِمَا(٣).

وَلَهُ شَاهِدٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ(٤).

[دُعَاءٌ آخَرُ للكَرْبِ]

قَدْ رَوَيْنَاهُ مِنَ الدُّعَاءِ لِلْكَرْبِ فِي الشِّدَّةِ مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه مَرْفُوعًا:

[٦٨] (٤٨) أَخْبَرَنَا بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ شُيُوخِنَا الثِّقَاتِ مِنْهُمْ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَنَّاءُ(٥)، وَأَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ أَبِي عُمَرَ(٦)، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى

= إسناد **حسن**: محمد بن عجلان؛ صدوق حسن الحديث، من رجالهما. والحديث **صحيح موقوف**: كما بحثناه تفصيلًا في التخريج المفرد [٦٧]، وأصله **صحيح مرفوعًا** من حديث **ابن عباس**، كما سيأتي في كلام المصنِّف.

(١) ساقطة لدى الأميني.

(٢) ساقط لدى الطنطاوي.

(٣) النسائي في الكبرى، (٧٦٢٦، ١٠٣٩١، ١٠٣٩٢)، وابن حبان، (٨٦٥)، والحاكم في المستدرك، (١٨٧٤)، وقد تقصينا هذه الطرقَ كلها في التخريج المفرد [٦٧].

(٤) متفق عليه:
البخاري، (٦٣٤٥، ٦٣٤٦، ٧٤٢٦، ٧٤٣١)، ومسلم، (٢٧٣٢)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظه: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ».
قلت: ولذا قال الحاكم في المستدرك لما خرجه: «قَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ مُخْتَصَرًا مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما».

(٥) زَغْلِش، انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٥)، وسائر الترجمة إلى إسماعيل قوام السنة؛ تقدمت، انظر رقم: [٢٢].

(٦) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢).

بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْصَارِيُّ[(١)] ، مُشَافَهَةً مِنْ كُلٍّ مِنْهُمْ ، عَنْ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيِّ ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَلَّامَةُ أَبُو الْفُتُوحِ الْعِجْلِيُّ فِي كِتَابِهِ ، قَالَ: أَخْبَرَنَا **أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ**[(٢)] ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَىٰ الْحَافِظُ[(٣)] ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ حَرْبٍ ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَىٰ بْنُ حَمَّادٍ النَّرْسِيُّ[(٤)] ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أُمَيَّة[(٥)] الْكُوفِيُّ ، عَنِ الرَّبِيعِ الْحَاجِبِ[(٦)] ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا عَلِيُّ! إِذَا حَزَبَكَ**[(٧)] **أَمْرٌ ؛ فَقُلْ: اللَّهُمَّ احْرُسْنِي بِعَيْنِكَ الَّتِي لَا تَنَامُ ، وَاكْنُفْنِي**[(٨)] **بِرُكْنِكَ الَّذِي** [٢٣/أ] **لَا يُرَامُ ، وَاغْفِرْ لِي**

(١) انظر ترجمته في المشيخة ، رقم (٢١).

(٢) هو الحافظ قِوام السُّنَّة.

(٣) هو الحافظ العلامة أبو بكر ابن مردويه ، (٤١٠هـ).

(٤) ليست الكلمة واضحةً في الأصل ، وهي مُهملة ، ولكن المعرفة بالراوي تُعيِّن هذه القراءة ، وقد جاء على الصواب لدىٰ الأميني ، أما لدىٰ الطنطاوي ، (ص: ٥٢): «القرشي» ، وهو تحريف. والنسبة: النَّرسي: الأصل فيها ما قاله السمعاني في الأنساب ، (١٣/٧٤): «هذه النسبة إلىٰ النَّرس ، وهو نهر من أنهار الكوفة ، عليه عدة من القرىٰ ، فينسب إليه جماعة من مشاهير المحدثين بالكوفة» ، ولكن لصاحبنا مناسبة خاصة! ، قال ، (١٣/٧٧): «وأما أبو يحيىٰ عبد الأعلىٰ بن حماد بن نصر النرسي ، من علماء البصرة وأئمتهم ، وإنما قيل له: النرسي لأن جده اسمه نصر ، والنبط إذا أرادوا أن يقولوا نصر ؛ قالوا «نرس» ، فبقي عليه ، وقيل له نرس لهذا».

(٥) ليست الكلمة واضحةً في الأصل ، وقد تُقرأ: «ابنه» ، ولكن المعرفة بالراوي تُعَيِّن هذه القراءة ، وقد جاء علىٰ الجادة في الأميني ، وأثبتها الطنطاوي ، (٥٢): «ابنه».

(٦) هو حاجب المنصور ، وانظر الحديث رقم [٧٠].

(٧) عند الأميني: «حزنك».

(٨) عند الأميني: «واكفني». قال الخليل: «كَنَفا الإنسان: جانباه ، وناحيتا كلِّ شيء: كَنَفاه. ويقال: كَنَفَهُ الله ، أي: رعاه وحفظه. وهو في حفظ الله وكَنَفِه ، أي: حِرْزِه وظِلِّه ، يَكْنُفُهُ بالكلاءة=

بِقُدْرَتِكَ حَتَّىٰ لَا أَهْلِكَ وَأَنْتَ رَجَائِي، رَبِّ كَمْ مِنْ نِعْمَةٍ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيَّ قَلَّ لَكَ عِنْدَهَا شُكْرِي، وَكَمْ مِنْ بَلِيَّةٍ أَبْلَيْتَنِي(١) بِهَا قَلَّ لَكَ عِنْدَهَا صَبْرِي، فَيَا مَنْ قَلَّ عِنْدَ نِعْمَتِهِ شُكْرِي فَلَمْ يَحْرِمْنِي، وَيَا مَنْ رَآنِي عَلَىٰ الْبَلَايَا(٢) فَلَمْ يَفْضَحْنِي، يَا ذَا الْمَعْرُوفِ الَّذِي لَا يَنْقَضِي أَبَدًا، وَيَا ذَا النَّعْمَاتِ(٣) الَّتِي لَا تُحْصَىٰ أَبَدًا، أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ، وَبِكَ أَدْرَأُ فِي نُحُورِ الْأَعْدَاءِ وَالْجَبَّارِينَ، اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَىٰ دِينِي بِالدُّنْيَا، وَعَلَىٰ آخِرَتِي بِالتَّقْوَىٰ، وَاحْفَظْنِي فِيمَا غِبْتُ عَنْهُ، وَلَا تَكِلْنِي إِلَىٰ نَفْسِي فِيمَا حَظَرْتَهُ عَلَيَّ، يَا مَنْ لَا تَضُرُّهُ الذُّنُوبُ، وَلَا تُنْقِصُهُ الْمَغْفِرَةُ؛ اغْفِرْ مَا لَا يَضُرُّكَ، وَأَعْطِنِي مَا لَا يُنْقِصُكَ، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ، أَسْأَلُكَ فَرَجًا قَرِيبًا، وَخَيْرًا عَاجِلًا، وَرِزْقًا وَاسِعًا، وَالْعَافِيَةَ مِنْ جَمِيعِ الْبَلَايَا، يَا كَرِيمُ»(٤).

قُلْتُ: وَلِهَذَا الْحَدِيثِ قِصَّةٌ:

= وحسن الولاية»، العين، (٥/٣٨١)، وانظر: التهذيب، (١٠/١٥٢)، واللسان، (٩/٣٠٨)، والتاج، (٢٤/٣٣٣).

(١) كذا في الأصل. والذي في الترغيب والترهيب لقوام السنة: «ابتليَتني»، وهذا اللفظ أقوم؛ وأَبْلَىٰ: يعني أخبر، أو أحسن، ويأتي بمعنىٰ: امتحن، انظر: التهذيب، (١٥/٢٨١)، واللسان، (١٤/٨٤)، والنهاية في غريب الحديث، (١/١٥٥).

(٢) عند الأميني: الخطايا.

(٣) في الأميني، (ص: ٩٦): «النَّعماء»، والمثبت من الأصل. ويجوز في عين: «نِعمات» جمع «نِعمة» فتح العين وكسرها، ويجوز الإسكان وهو أجود، انظر: تهذيب اللغة، (٣/٩).

(٤) الترغيب والترهيب لِقَوَام السنة، (٢/١١٧)، (١٢٧٣).

إسناد **ضعيف**: علي بن أمية، والربيع الحاجب؛ ليس فيهما توثيق معتبر، والإسناد المسلسل بجعفر عن آبائه لا يخلو عن انقطاع في الصورة. والحديث **ضعيف**: من حديث عليّ ومن شاهده من حديث أنس، وإن كان يحتمل أن يكون هذا الدعاء ثابتًا عن أهل البيت ومنهم جعفر ﵀، ولكن البحث في رفعه. وفي الباب أذكارٌ وأحاديثُ أُخرُ في الكرب والدخول علىٰ الجورة، وقد تقدّم في الحديث السابق اللفظُ الثابت في الباب من حديث ابن عباس، وقد بينّا هذا كلَّه في التخريج المفرد [٦٨ ـ ٦٩].

[قِصَّةُ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَنْصُورِ وجَعْفَرٍ الصَّادِقِ]

[٦٩] (٤٩) أَخْبَرَنَا بِهَا كَمَا وَقَعَتْ الشَّيْخَةُ الصَّالِحَةُ الْمُعَمَّرَةُ أُمُّ مُحَمَّدٍ سِتُّ الْعَرَبِ ابْنَةُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْبُخَارِيِّ(١) الْمَقْدِسِيَّةُ(٢) ﷺ، إِجَازَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَاعاً، قَالَتْ: أَخْبَرَنَا جَدِّي عَلِيٌّ الْمَذْكُورُ(٣)، عَنْ أَبِي طَاهِرٍ بَرَكَاتِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخُشُوعِيِّ(٤)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ حَمْزَةَ السُّلَمِيُّ(٥)، قَالَ: أَخْبَرَنَا **أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الْخَطِيبُ الْحَافِظُ**(٦)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَمَّامِيُّ(٧)، أَنَا أَبُو

---

(١) عند الأميني: «بن عبد البخاري».

(٢) انظر ترجمتها في المشيخة، رقم (٢٤).

(٣) هو جدُّها الفخر بن البخاري، تكرَّر مرارًا.

(٤) هو بركات بن إِبْرَاهِيم بْن طاهر بْن بركات، أبو طاهر الخُشُوعيّ الدِّمشقيّ، الرّفّاء، الأَنْماطيّ، الذّهبيّ مُسْنِد الشّام، روىٰ عن جماعةٍ كثيرة، منهم: هبة الله بن أحمد الأكفاني كتاب الرسالة للإمام الشافعي، وغيرهم ممن لا يُحصَىٰ، وسمع أيضًا من شيوخ دمشق: عَبْد الكريم بن حمزة ـ الآتي في الإسناد ـ، توفي: (٥٩٨ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢/١١٣٥)، وذيل التقييد، (١/٤٨٩).

(٥) هو عبد الكريم بن حمزة بن الخضر بن العباس، أبو محمد السلمي الدمشقي الحداد، وكيل المقرئين. سمع: أبا القاسم الحنَّائي، وأبا بكر الخطيب ـ الآتي في الإسناد ـ، وغيرهما، روىٰ عَنْهُ: أبو القاسم بْن عساكر، وقال: كان ثقة مستورًا سهلًا، قرأتُ عليه الكثير، وبركات الخشوعي ـ الذي تقدَّم ـ، وكان من أسند شيوخ الشّام في عصره. توفي: (٥٢٦ هـ)، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (١١/٤٥٠)

(٦) هو الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي.

(٧) هو عليّ بن أحمد بن عمر بن حَفْص، أبو الحَسَن ابن الحَمَّاميّ البغداديّ، مقرئ العراق. قرأ القراءات علىٰ أَبِي بَكْر محمد بن الحسن النّقّاش، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وجماعة. وسمع الحديث من أبي عمرو ابن السّمّاك، وأبي بَكْر النّجّاد ـ الآتي ـ، توفي: (٤١٧ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٢٨٥). =

بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ(١) النَّجَّادُ(٢)، قَالَ: أَخْبَرَنَا **أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الدُّنْيَا** الْقُرَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَىٰ بْنُ أَبِي حَرْبٍ الصَّفَّارُ، وَالْمُغِيرَةُ [٢٣/ب] بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَىٰ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَجَّ أَبُو جَعْفَرٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ فَقَالَ: ابْعَثْ إِلَىٰ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ مَنْ يَأْتِينِي بِهِ تعِبًا(٣)، قَتَلَنِي اللهُ إِنْ لَمْ أَقْتُلْهُ. قَالَ: فَأَمْسَيْتُ(٤) عَنْهُ رَجَاءَ أَنْ يَنْسَاهُ، فَأَغْلَظَ إِلَيَّ الْقَوْلَ فِي الثَّالِثَةِ، فقُلْتُ: جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِالْبَابِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: ائْذَنْ لَهُ، فَأَذِنْتُ لَهُ، فَدَخَلَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، فقَالَ: لَا سَلَّمَ اللهُ عَلَيْكَ يَا عَدُوَّ اللهِ، تُنَازِعُنِي فِي سُلْطَانِي، وتَبْغِينِي الغَوائِلَ(٥) فِي مُلْكِي، قَتَلَنِي اللهُ إِنْ لَمْ أَقْتُلْكَ!

= الحَمَّامي: قال السمعاني في الأنساب، (٤/٢٣٢): «هذه النسبة إلىٰ الحمَّام الَّذي يغتسل فيه الناس ويتنظَّفون»، وذكر جماعةً منهم المترجَم.

(١) عند الأميني: «سليمان».

(٢) هو أحمد بْن سلْمان بْن الْحَسَن بْن إسرائيل بْن يونس الفقيه، أَبُو بَكْر البغداديّ النّجّاد الحنبلي. سَمِعَ: يحيىٰ بن أبي طالب، وأبا دَاوُد السِّجِسْتانيّ، وأبا بَكْر بْن أَبِي الدُّنيا، قَالَ الخطيب: وكان صدوقًا عارفًا، صنَّف كتابًا كبيرًا فِي السُّنَن. رَوَىٰ عَنْهُ: أَبُو بَكْر القَطِيعيّ مَعَ تقدُّمه، والدّارَقُطْنيّ، وابن شاهين، والحاكم، وأبو الْحَسَن الحَمّاميّ ـ المتقدم ذكره ـ. توفي: (٣٤٨هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧/٨٦٠).
قلت: النجَّاد نسبة إلىٰ «هذه الحِرْفَة المشهورة»، الأنساب للسمعاني، (١٣/٣٠)، وذكر جماعةً منهم المترجَم.

(٣) كذا في الأصل، وفي ابن أبي الدنيا، والأميني، ولدىٰ الطنطاوي، (ص: ٥٣): «حيًّا».

(٤) كذا في الأصل، والطنطاوي. وفي ابن أبي الدنيا، والأميني، (ص: ٩٧): «فأمسكتُ»، وهذا أصح في السياق، والمثبت ليس يأباه المعنىٰ.

(٥) كذا في ابن أبي الدنيا، وهو الصحيح، وأثبتها الأميني علىٰ الجادة. وفي الأصل جاءت:=

قَالَ جَعْفَرٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّ سُلَيْمَانَ أُعْطِيَ فَشَكَرَ، وَإِنَّ أَيُّوبَ ابْتُلِيَ فَصَبَرَ، وَإِنَّ يُوسُفَ ظُلِمَ فغَفَرَ، [وَأَنْتَ أَسْمَحُ][١] مِنْ ذَلِكَ؟ فَسَكَتَ طَوِيلًا ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، قَالَ: [إِليَّ وعِنْدِي][٢] يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، الْبَرِيءَ السَّاحَةِ، [السليمَ][٣] النَّاحِيَةِ[٤]، الْقَلِيلَ الغَائِلَةِ[٥]، جَزَاكَ اللهُ مِنْ ذِي رَحِمٍ أَفْضَلَ مَا يَجْزِي ذَوِي الْأَرْحَامِ عَنْ أَرْحَامِهِمْ!

ثُمَّ تَنَاوَلَهُ بِيَدِهِ، فَأَجْلَسَهُ مَعَهُ عَلَى مِفْرَشَةٍ[٦]، ثُمَّ قَالَ: يَا غُلَامُ عَلَيَّ

= «تبغيني» مهملة، ولكن المصدر يعيِّن قراءته، وجاء بعدها «بالقوابل»، وهذا تصحيف، فأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٣): «وتنعتني بالقوابل»، ولا معنى لها.
والغوائل: الدواهي، انظر: تهذيب اللغة، (١٧١/٨)، واللسان، (٥٠٧/١١)، والتاج، (١٣٠/٣٠)، وفي النهاية في غريب الحديث والأثر، (٣٩٧/٣): «وَمِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ ذِي يَزَن «ويَبْغُون لَهُ الغَوَائِل» أَي المَهالِكَ، جَمْع غَائِلَة».

(١) في الأصل اضطراب، والعبارة فيه: «وأنت الشيخ»، والكلمة الثانية مهملة، والمثبت من المصدر، ابن أبي الدنيا. أما الطنطاوي، (ص: ٥٣) فأثبتها: «وأين الشيخ من ذلك؟»، وفي الفرج بعد الشدة للتنوخي من طريق ابن أبي الدنيا، والأميني، (ص: ٩٧): «وأنت السنخ من ذلك». والسِّنخ: أصل كل شيء، انظر العين، (٢٠٠/٤).
(٢) في الأصل اضطراب، والعبارة فيه: «ألا وعدني»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٣)، والمثبت من المصدر، وكذا أثبتها الأميني. والمقصود بقوله: «إليَّ» اسم الفعل، يعني تعالَ وأقبِل.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وأثبته من المصدر، ابن أبي الدنيا، وبه يستقيم المعنى، ولم يثبته الطنطاوي، وأسقط الأميني الكلمتين معًا.
(٤) في الأصل: «الناجية»، بالمعجمة، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٣)، وهو تصحيف، والمثبت هو الصواب كما في ابن أبي الدنيا، وتقدم أن الأميني أسقطها برمتها.
(٥) في الأصل: «الغالية»، بتقديم اللام، وكذا لدى الطنطاوي، (ص/ ٥٣)، وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، كذا في ابن أبي الدنيا، والأميني. والغائلة تقدّم معناه، وقال في العين، (٤٤٧/٤): «الغائلة: فِعْلُ المُغْتالِ، يقال: خفت غائلة كذا، أي: شرَّهُ».
(٦) كذا في الأصل، وفي ابن أبي الدنيا: «مفرشه». والمفرشة: الوِطاء الذي يُجعَل فوق الصُّفَّة. انظر: اللسان، (٣٢٦/٦)، والتاج، (٣٠٧/١٧).

بِالْمُتْحِفَةِ(١) ـ والْمُتْحِفَةُ مُدْهُنٌ(٢) كَبِيرٌ فِيهِ غَالِيَةٌ(٣) ـ فَأَتَىٰ بِهِ فَغَلَّفَه(٤) بِيَدِهِ، حَتَّىٰ خِلْتُ لِحْيَتَهُ قَاطِرَةً، ثُمَّ قَالَ لَهُ: فِي حِفْظِ اللهِ وَكَلَاءَتِهِ(٥). يَا رَبِيعُ! أَلْحِقْ أَبَا

(١) جاءت الكلمتان عند ابن أبي الدنيا: «المتفحة» بتقديم الفاء على الحاء. أما في الأصل، فجاءت الأولىٰ: «بالمتحفة» بتقديم الحاء على الفاء، والثانية: «المتفحة» بتقديم الفاء على الحاء. وقد أثبتُّها في الموضعين بتقديم الحاء على الفاء، وعلىٰ زِنَةِ اسم الفاعل، لما سيأتي الآن في توجيه هذا الاختيار. وقد جاءت على الجادة في المطبوعتين.
أما المَتْفَحة فهي الأرض الذي يكثر فيها شجر التفاح، انظر: تاج العروس، (٦/٣٢٨). وليس في النصّ قرينةٌ أن هذا هو المراد هنا، بل جاء في النص تفسيرها بأنها المُدهن، فأشكل ذلك أكثر.
أما المُتْحِفة، بتقديم الحاء على الفاء؛ فلم أقف لها علىٰ ذكر في المعاجم، وقد تقع تأنيثًا للمُتْحَف المعروف، الذي هو موضع الآثار، أو العِلْم الذي يبحث في المتاحف، وليس هذا مرادًا هاهنا قطعًا. **قلت**: الذي يظهر لي، إن لم يكن في النصّ تحريفٌ؛ أن المُتحِفة، بكسر الحاء؛ قد تكون اسمًا عَلَمًا علىٰ وعاء الدُّهن الذي للمنصور، ويكون اشتقاقه من الإتحاف، فإنه يقال: أتحفه تُحفةً يعني أهداه من طُرَف الفاكهة وغيرها من الرياحين، انظر: تهذيب اللغة، (٤/٢٥٧)، ثم توسّع فيها وصارت تعني مطلق الإهداء، فقيل: «التُّحْفة: ما أتحفتَ به الرجلَ من البر واللطف»، وجاء في الحديث: «تحفة الصائم: الدُّهن والمِجْمَر»، انظر: لسان العرب، (٩/١٧)، والله أعلم.

(٢) المُدهُن: آلة الدُّهن وهو الطِّيب. قال الخليل: «وأصل المُدْهُنِ: مِدْهَنٌ، فلمّا كثُر على الألسُنِ ضمّوه، مثل المُنْخُل»، العين (٤/٢٧)، وانظر: تهذيب اللغة، (٦/١١٧)، ولسان العرب، (١٣/١٦١)، وتاج العروس، (٣٥/٤٠).

(٣) الغَالِيَة: ضرب من الطِّيب المركَّب من المسك والعنبر والعود والدهن. انظر: تاج العروس، (٣٠/١١٩).

(٤) جاء في الأصل: «علَّقه» بالقاف المثنّاة، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٣)، وهو تصحيف، والمثبَت هو الصواب، وكذا أثبتها الأميني، وهو استعمال معروف عند العرب، قال الأزهري: «قَالَ اللحياني: تَغَلَّفَ بالغاليةِ وتغلَّلَ. وَقَالَ بَعضهم: تغلفَ بالغالية: إذا كَانَ ظَاهرًا، فَإذا كَانَ دَاخِلًا فِي أصولِ الشَّعر، قيل: تغلَّلَ»، تهذيب اللغة (٨/١٣٢)، وانظر: اللسان، (٩/٢٧١)، والتاج، (٢٤/٢٢٦).

(٥) أثبتها الطنطاوي، (ص/ ٥٣): «كلائه». الكلاءة: الحفظ والحراسة، انظر: لسان العرب، (١/١٤٦)، والتاج، (١/٤٠٣).

عَبْدِ اللهِ جَائِزَتَهُ(١) وَكِسْوَتَهُ.

فَانْصَرَفَ فَلَحِقْتُه(٢)، فقُلْتُ: إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا لَمْ تَرَ(٣)، وَرَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا قَدْ رَأَيْتَ، وَقَدْ [٢٤/أ] رَأَيْتُكَ تُحَرِّكُ شَفَتَيْكَ، فَمَا الَّذِي قُلْتَ؟

قَالَ: نَعَمْ! إِنَّكَ رَجُلٌ مِنَّا أَهْلَ البَيْتِ، وَلَكَ مَحَبَّةٌ وَوُدٌّ. قُلْتُ: اللَّهُمَّ احْرُسْنِي بِعَيْنِكَ الَّتِي لَا تَنَامُ، وَاكْنُفْنِي(٤) بِرُكْنِكَ الَّذِي لَا يُرَامُ، وَاغْفِرْ لِي بِقُدْرَتِكَ عَلَيَّ، وَلَا أَهْلِكُ وَأَنْتَ رَجَائِي، رَبِّ كَمْ مِنْ نِعْمَةٍ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيَّ قَلَّ لَكَ عِنْدَهَا شُكْرِي، وَكَمْ بَلِيَّةٍ ابْتَلَيْتَنِي بِهَا قَلَّ لَكَ عِنْدَهَا صَبْرِي، فَيَا مَنْ قَلَّ عِنْدَ بَلِيَّتِهِ صَبْرِي فَلَمْ يَخْذُلْنِي، وَيَا مَنْ رَآنِي عَلَىٰ الْخَطَايَا فَلَمْ يَفْضَحْنِي، يَا ذَا الْمَعْرُوفِ الَّذِي لَا يَنْقَضِي أَبَدًا، وَيَا ذَا النِّعَمِ الَّتِي لَا تُحْصَىٰ أَبَدًا(٥): أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَبِكَ أَدْرَأُ فِي نَحْرِ أَعْدَائِي، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِمْ، اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَىٰ دِينِي بِالدُّنْيَا، وَأَعِنِّي عَلَىٰ آخِرَتِي بِالتَّقْوَىٰ، وَاحْفَظْنِي فِيمَا غِبْتُ عَنْهُ، وَلَا تَكِلْنِي إِلَىٰ نَفْسِي فِيمَا حَضَرْتُهُ، يَا مَنْ لَا تَضُرُّهُ الذُّنُوبُ، وَلَا

---

(١) الجائزة: الهدية أو العطية. قال الأزهري: «أجَاز السلطانُ فلَانًا بجائزة، وأصل الْجَائِزَة أَن يعطي الرجلُ الرجلَ مَاء يُجيزه ليذهبَ لوجهه، فَيَقُول الرجلُ إِذا وردَ مَاء لِقَيِّم المَاء: أجزْني، أَي أَعْطِنِي مَاء حَتَّىٰ أذهب لوجهي، وأجوز عَنْك، ثمَّ كثر هَذَا حَتَّىٰ سَمُّوْا العطيّة جَائِزَةً»، تهذيب اللغة، (١١/١٠٣)، وانظر: اللسان، (٥/٣٢٧)، والتاج، (١٥/٧٩).

(٢) في الأصل كلمة مضطربة، يشبه أن تكون: «لحينه»، والمثبت هو الصواب، وكذا جاء في ابن أبي الدنيا، والأميني. وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٣): «بلحيته»، وهو تحريف.

(٣) يحتمل أن تكون في الأصل: «ير» للغائب، وكذا أثبتها المطبوعتان، والمثبت فوق أصح للسياق، وكذا جاء في ابن أبي الدنيا.

(٤) تقدَّم معناها في رقم [٦٨].

(٥) عند ابن أبي الدنيا والأميني: «عددًا».

تُنْقِصُهُ الْمَغْفِرَةُ؛ اغْفِرْ لِي مَا لَا يَضُرُّكَ، وَأَعْطِنِي مَا لَا يُنْقِصُكَ، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ، أَسْأَلُكَ فَرَجًا قَرِيبًا، وَصَبْرًا جَمِيلًا، وَرِزْقًا وَاسِعًا، وَالْعَافِيَةَ مِنْ جَمِيعِ الْبَلَايَا، وَشُكْرَ الْعَافِيَةِ(١).

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ عَزِيزٌ، رَوَاهُ(٢) الْأَئِمَّةُ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِم، الْحَافِظُ الْكَبِيرُ إِسْمَاعِيلُ التَّيْمِيُّ فِي كِتَابِهِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ مِنْ الطَّرِيقِ الْأُولَى كَمَا رَوَيْنَاهُ، وَالْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الدُّنْيَا مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ كَمَا أَخْرَجْنَا، وَهُوَ مُجَرَّبٌ فِي الشَّدَائِدِ.

[الحدِيثُ المسَلْسَلُ بِقَوْلِ كُلِّ رَاوٍ: وَكَتَبْتُهُ وَهَا هُوَ فِي جَيْبِي]

وَقَدْ رَوَيْنَاهُ بِأَغْرَبَ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ مُسَلْسَلًا:

رواية أخرى لقصة المنصور وجعفر الصادق

[٧٠] (٣)(٥٠) حَدَّثَنِي صَاحِبُنَا السَّيِّدُ الْعَالِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَيْدَرِ بْنِ حَيْدَرٍ الْحُسَيْنِيُّ(٤) مِنْ لَفْظِهِ، [٢٤/ب] أَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ(٥) بْنُ يَعْقُوبَ الْفِيرُوزَبَاذِيُّ(٦) بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ

---

(١) روى هذه القصة ابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة، (٧٠)، ومن طريقه ابن الجوزي في المنتظم، (١٠٦/٨)، وإسنادها إلى عبد الأعلى جيد، لكن من فوقه مستورون، ولا يخلو الإسناد من إشكال، كما بحثناه في التخريج المفرد [٦٨ ـ ٦٩]، ولكن الخطب فيها يسير، لأن الشأن في بحث المرفوع.

(٢) زاد الأميني: «من».

(٣) هذا الحديث والذي بعده حتى رقم [٧١] ساقط من طبعة الأميني.

(٤) انظر حول ترجمته المشيخة، رقم (١٤).

(٥) في هامش الأصل: «هو صاحب القاموس».

(٦) كذا في الأصل، وورد في آخر الحديث مرتين: «الفيروزابادي»، وقد تناقل المتقدمون نسبته بالذال المعجمة كما نص الزركلي في الأعلام، (١٤٧/٧)، ولكن ذكر أن بعض النسخ القديمة=

الْفَارِقِيُّ[١]، أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ [الغَرَّافي][٢]، ....

= بخط المؤلف بالدال المهملة. وقد أثبته الطنطاوي، (ص: ٥٤): «الفيروزابادي». وهو الفيروزابادي (٨١٧هـ)، اللغوي الفقيه المحدث، صاحب القاموس المحيط، وبصائر ذوي التمييز.

والفِيرُوزَابَاذي: قال السمعاني في الأنساب، (١٠/٢٧٧): «هذه النِّسبة إلى فيروزآباد، وهي بلدة بفارس».

(١) هو محمد بن أبي القاسم بن إسماعيل بن المظفر، المحدِّث ناصر الدين الفارِقي المصري. قال الحافظ: سمِع بالإسكندرية من تاج الدين الغَرافي ـ وهو الآتي ـ وغيره، وقرأ بنفسِه كثيرًا، وكان لا يترك قراءةَ صحيحِ البخاري في الجامع الأزهر، (ت ٧٦١هـ). انظر: الدرر الكامنة، (٥/٤٠٩)، وذيل التقييد، (١/٢٠٩).

الفارِقي: قال السمعاني في الأنساب، (١٢/٥١٣) في نِسبة: «الميَّافارِقي»: «هذه النسبة إلى مَيّافارقين، وهي مدينة كبيرة عند آمد من بلاد الجزيرة، ولكثرة حروفها وثقلها خففوا هذه النسبة وأسقطوا من أولها ذكر «ميا» وقالوا: «الفارقي»، واشتهر أهلها بهذه النسبة»، وذكرها في نِسْبة «الفارِقي»، (١٠/١٢٤)، وشرحها بمزيد.

(٢) في الأصل: «العراقي» بالعين المهملة، والقاف المثنّاة، وكذا الطنطاوي، (ص: ٥٤). وصوابه: الغرافي، بالمعجمة والموحَّدَة. وقد جاء على الصواب عند السخاوي في الجواهر المكللة، والزبيدي في الأمالي، والفاداني في العجالة، وجاء في الفوائد الجليلة: «العراقي»؛ تحريف.

وهو علي بن أحمد بن عبد المحسن بن أحمد، الحُسيني المحدِّث، تاج الدين أبو الحسن، الغرَّافي ثم الإسكندراني، قال الذهبي: المعدَّل، شيخ دار الحديث النبيهية بالثغر. (ت: ٧٠٤هـ). انظر: معجم الشيوخ الكبير للذهبي، (٢/١٢)، وذيل التقييد، (٢/١٧٧). قلت: وهو سيِّد شريف، ينتهي نسبه إلى الإمام موسى الكاظم، وكان محدِّث الإسكندرية، وأثنى عليه الحافظُ أبو الفتح بن سيد الناس جدًّا. انظر: لحظ الألحاظ، (ص: ٦٦).

قال الكتاني، فهرس الفهارس، (٢/٦٥٨): «مسلسلات الغرافي ـ بالغين لا بالقاف ـ: وهو أبو الحسن علي بن أحمد، نرويها بأسانيدنا: إلى الحافظ، عن المجد الفيروزبادي، عن محمد بن أبي القاسم الفارقي، عنه»، وهذا هو الإسناد معنا من الفيروزابادي.

الغرَّافي: قال السيوطي في لب اللباب في تحرير الأنساب، (ص: ١٨٥): «بالفتح والتشديد=

(ح)[(١)]:

وَأَخْبَرَنِي الثِّقَاتُ[(٢)]، عَنِ [الغَرَّافِي][(٣)]، أَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيُّ[(٤)]، أَنَا الْقَاضِي الشَّرِيفُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ الشَّرِيفِ مُحَمَّدٍ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَىٰ الْعُثْمَانِيُّ الدِّيبَاجِيُّ[(٥)]، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ

= وفاء: إلىٰ الغرَّاف، نهر تحت واسط عليه قرىٰ كبيرةٌ»، وفي توضيح المشتبه، (٦/٢٢٠): «قُلْتُ [أي ابن ناصر]: هِيَ من أَعمال وَاسِط، وهي بغين مُعْجمَة مَفْتُوحَة، ثمَّ رَاء مُشَدّدَة مَفْتُوحَة، تَلِيهَا ألف، ثمَّ فَاء. قَالَ [أي الذهبي]: وإليها ينْسب شَيخنَا تَاج الدّين عَليّ بن أَحْمد الْعلوِي الغرافي، مُحدث الْإِسْكَنْدَرِيَّة»، وانظر: تبصير المنتبه، (٣/١٠٠١).

(١) علامة تحويل الإسناد.

(٢) هذا إسنادٌ أوله مبهم، ليتوصَّل إلىٰ الغرافي، والظاهر أنه لطلب العلو بعد أن حدَّث المصنِّف عن قرينه محمد بن حيدر الحسيني، عن الفيروزابادي، عن الغرافي، فنزلَ في إسناده درجتيْن. وانظر ما ذكرناه في المشيخة، في بحث المشايخ المبهمين، فقد بحثنا ذلك هناك.

(٣) في الأصل: «الغراقي»، وأثبتها الطنطاوي: «العراقي»، كالموضع الأول وقد تقدّم بيان الصواب.

(٤) تقدم التعريف به هو وشيخه، انظر رقم [٥٩].

(٥) قد كنّاه المصنِّف هنا علىٰ الجادة: «أبا محمد»، وكان قد كنّاه في الحديث رقم [٥٩]: «أبا الفضل»، وليس هذا بمعروف. ولكن اسمه هناك كان علىٰ الجادة: «عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيىٰ»، أما هاهنا فقد وقع اضطراب في اسم أبيه، فسمّاه: «عبد الله بن محمد أبي الفضل عبد الرحمن بن يحيىٰ»، فكأن أباه له اسمان: محمد وعبد الرحمن، وكنيته «أبو الفضل»، ولم أقف علىٰ ذلك. وجاء الاسم علىٰ الجادة في الجواهر المكللة للسخاوي: «أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الديباجي»، وكذا الزبيدي في الأمالي، والفاداني في العجالة، وعند ابن عقيلة في الفوائد: «أبو محمد العثماني الديباجي».

والعثماني: تقدّمت النسبة في رقم [٥٩]، وهي إلىٰ عثمان بن عفان ﵁. والدِّيباجي: قال السمعاني في الأنساب، (٥/٤٣٥): «هذه النِّسبة إلىٰ شيئين، أحدهما لقب ابن لمطرف، واسمه محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، وكان يُلَقَّب بالدِّيباج، وابنه محمد بن المطرف بن عبد الله الديباجي، وكان أبوه يقال له الديباج»، **قلت**: وهو المقصود. =

الْحَسَنِ(١) بْنِ صَدَقَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْإِسْكَنْدَرِيُّ(٢)، ثَنَا أَبُو الْفَتْحِ نَصْرُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الشَّاشِيُّ(٣)، قَدِمَ عَلَيْنَا الْإِسْكَنْدَرِيَّةَ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعَاقُولِيُّ(٤)، ثَنَا الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ ....

= وجاء في ترجمته في سير أعلام النبلاء، (٢٠/٥٩٧): «روىٰ عنه: الحافظ عبد الغني، والحافظ علي بن المفضل، والحافظ عبد القادر، وحماد الحراني، وجعفر بن علي الهمذاني، وآخرون»، قلت: الهمداني هو السابق في هذا الإسناد.

(١) كذا في الأصل. وفي الجواهر المكللة، والزبيدي، والفوائد الجليلة، والعجالة: «الحسين». وما في الأصل أصح كما رجّح المقريزي، كما في الهامش الآتي.

(٢) قال المقريزي: «البوصيريّ الناسخ: محمّد بن الحسن ـ وقيل: ابن الحسين، والأوّل أصحّ ـ بن صدقة بن سليمان، أبو عبد الله، البوصيريّ، المالكيّ، الناسخ. سمع الحديثَ وحدّث بالإسكندريّة، ومات ليلة الثلاثاء سادس عشر ذي القعدة سنة تسع عشرة وخمسمائة [٥١٩هـ]»، انظر: المقفّىٰ الكبير، (٥/٢٩٣).

قلت: وليس هو محمد بن علي بن محمد بن الحسن بن صدقة، أبو عبد الله الحراني، التاجر السَّفَّار، المعروف بابن الوَحِش، فهذا قد توفِّي (٥٨٤ هـ)، ولم يذكروا فيه أنه سكندري، وفي اسمه زيادة في أبيه: «علي». انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢/٧٨٨). **قلت**: وهذا الإسناد مُسَلْسل بأربعة محدِّثين سكندريين في سِلْك واحدٍ، من الغرَّافي إلىٰ البوصيري، وإذا اعتُبر الفارقي الآخذ عن الغرَّافي، وأبو الفتح الشاشي الآخذ عن البوصيري؛ سكندريين؛ لأنهما قدِما الإسكندرية وتحمَّلا الحديثَ بها؛ صاروا ستةً سكندريين.

(٣) هو نَصْر بن الحسن بن القاسم بن الفضل، أبو اللَّيْث، وأبو الفتح التُّرْكيّ التُّنْكتيّ الشّاشيّ. قال الذهبي: نزيل سمرقند، وتنكت: بلده عند الشاش. ونقل عن عبد الغافر بن إسماعيل: هو شيخ مشهور، ورع، نظيف، بهي متجمل، متطلس. جال في الآفاق، وحدث، ورأىٰ العز والقبول بسبب تسميع: [صحيح] مُسْلم. وسمع منه الخلق في تلك الديار، وبورك له في كسبه، (ت: ٤٨٦ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٥٧٠).

الشاشي: قال السمعاني في الأنساب، (٨/١٣): «هذه النسبة إلىٰ مدينة وراء نهر سيحون يقال لها الشاش، وهي من ثغور الترك».

(٤) كذا وقع اسمه هنا. وفي مسلسلات الكلاعي أيضًا، وزاد الكنية: «أبو الحسن»، وفي الجواهر المكللة وأمالي الزبيدي والعجُالة بالكنية نفسِها، ولكن جعلوا الاسم: «علي بن إبراهيم»=

[صَخْرٍ][(١)] الْأَزْدِيُّ[(٢)]، ثَنَا أَبُو عِيَاضٍ[(٣)] أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَرَوِيُّ[(٤)]، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ[(٥)]، ثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ

= من دون «الحسن»، وزادوا في نسبته: «الشافعي»، وفي الفوائد الجليلة: «علي بن الحسيني بن إبراهيم العاقولي الشافعي»، والظاهر أنه تحريف.

وقد جاء في سياق ترجمة مشرف بن مُرَجَّىٰ بن إبراهيم أبي المعالي المقدسي الفقيه، في تاريخ دمشق، (٥٨/٢٠٥)، بالكنية والاسم تامًّا: «أبو الحسن علي بن الحسن بن إبراهيم العاقولي»، ولم أقف له على ترجمة، ولا ذِكرٍ شافٍ. وفي التراجم: أبو الحسن العاقولي المعروف بتاج القرّاء (ت: ٤٨٤هـ)، محدّث مقرئ، من هذه الطبقة، وفي ترجمته أنه كان ينسخ تعليقة القاضي أبي الطيب، وهذا قد ينفع في تلقيبه بالشافعي كما يذكر السخاوي والزبيدي وغيرهما، ولكن تاج القراء هذا اسمه: «علي بن الحسن بن طاوس بن سكر»، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٥٣٤)، فالعلم عند الله.

والعاقولي: قال السمعاني في الأنساب، (٩/١٤٩): «هذه النسبة إلىٰ دير العاقول، وهي بُلَيْدة علىٰ خمسة عشر فرسخًا من بغداد، وقد ينسب إليها بالدير عاقولي» أيضًا».

(١) في الأصل: «بحر»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٤)، وهو تحريف. وجاء على الصواب في سائر المصادر، وعند المصنِّف نفسِه في آخر التسلسل.

(٢) هو محمّد بن علي بن محمد بن صخر، أبو الحسن القاضي الأزدي البصري الضرير. قال الذهبي: كان كبير القدر، عالي الإسناد، حدَّث بمصر والحجاز، (ت: ٤٤٣ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٦٤٩).

(٣) كذا على الصواب في الأصل، وفي مسلسلات الكلاعي، والجواهر المكللة، والعجالة. وفي المستغيثين: «أبو عياش»؛ تحريف، وفي الفوائد الجليلة: «أبو العباس»؛ تحريف، واسمه هناك: «أحمد بن يعقوب الهروي»، فيه اختصار.

(٤) هو أحمد بن محمد بن يعقوب، أبو عياض، ذكره ابن عساكر وأورد بعض شيوخه ومن تحمَّل عنه، ولم يَزِدْ. انظر: تاريخ دمشق، (٥/٤٧١).

الهَرَوِيّ: قال في الأنساب، (١٣/٤٠٣): «هذه النسبة إلىٰ بلدة هراة، وهي إحدىٰ بلاد خراسان، . . .، فتحها خليدُ بن عبد الله الحنفي، من جهة عبد الله بن عامر بن كريز زمن عثمان بن عفان ﵁، خرج منها جماعةٌ من العلماء والأئمة في كل فن».

(٥) لم تزِد مصادرُ الرواية كنيته أو نسبته لتساعد في تعيينه، فقط زاد الكلاعي والزبيدي والفاداني: «المعدَّل»، وفي الفوائد الجليلة: «المؤذِّن». =

الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَطَّانُ الْبَلْخِيُّ(١) بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ صَدُوقًا، ثَنَا أَبُو الْحَسَنِ

= والراجح أنه: أحمد بن منصور [بن محمد] بن ثابت، أبو العباس الشيرازي، قال الذهبي: الإمام الحافظ الجوال. حدّث عن جماعة منهم الطبراني، والرامهرمزي، وعنه الحاكم وتمّام. قال الحاكم: جمَعَ من الحديث ما لم يجمعه أحد، وصار له القبول بشيراز، بحيث يضرب به المثل. (ت: ٣٨٢هـ)، انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٨/٦)، وبغية الطلب في تاريخ حلب، (١١٥٣/٣)، وسير أعلام النبلاء ط الرسالة (٤٧٢/١٦)، وتذكرة الحفاظ، (١٤٢/٣)، وقال فيهما: «أحمد بن منصور بن ثابت»، وكذا الصفدي في الوافي، (١٨٩/٨)، ولكن اسم جده «محمد» ثابت لدىٰ ابن عساكر وابن العديم. **قلت**: ولعل وصفَه بالمعدَّل إشارة لقدْح الدارقطني فيه، إذ دفع عنه ابن منده التهمةَ باشتباه الدارقطني باسمِ رجل آخر يشبهه، والقصة مذكورة في السِّير وغيرها.

(١) كذا في مسلسلات الكلاعي أيضًا. وفي المستغيثين بالله، وتاريخ دمشق والجواهر المكللة والعجالة: «بن الحسن». وفي الفوائد الجليلة: «أبو علي بن الحسين بن أحمد»، وهذا تحريف، دخل اسمه في كنيته، والله أعلم.

ولم أعيِّنه يقينًا. فقد ترجم الخطيب في تاريخ بغداد، (٣٨٣/١١) لرجل سمّاه: «علي بن الحسن بن أحمد بن عبد الله، أبو الحسن البلخي»، فقال: «قدم بغداد وحدث بها عن محمد بن رميح بن بزيع، والحسين بن أحمد بن الخاني، والخضر بن أحمد بن الخضر القزويني، وعلي بن أحمد بن ميمون الحلواني، وغيرهم. حدث عنه أبو طالب عمر بن إبراهيم المعروف بابن حمامة»، **قلت**: وهذه الطبقة تقتضي أنه في النصف الثاني من القرن الرابع.

ويُحتَمل أن يكون: علي بن الحسن بن أُحَيْد، أبو الحسن البلْخي القطّان. قال الذهبي: سَمِعَ: المَحَامِلي، وأبا العباس بن عُقْدَة، وإسحاق بن شبيب البلْخي، وَعَنْهُ: يوسف القوّاس الزّاهد، وهو أكبر منه، وتمّام الرّازي، والحاكم. تُوُفّي بعد السبعين وثلاث مئة [٣٧٠هـ]، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٤٩٢/٨). قلت: وهو من الطبقة نفسِها، ويكون «أُحَيْد» تحرَّف في هذه الأسانيد إلىٰ «أحمد»، وليس ذلك ببعيد، فهي أسانيد كما ترىٰ.

والبلخي: قال السمعاني الأنساب، (٣٠٣/٢ ـ ٣٠٤): «هذه النِّسبة إلىٰ بلدةٍ من بلاد خراسان، يُقال لها: بَلْخ، فتَحَها الأحنف بن قيس التميمي من جهة عبد الله بن عامر بن كريز، زمنَ عثمان بن عفان ﷺ، خرج منها عالَمٌ لا يُحْصَىٰ من العلماء والأئمة والمحدثين والصلحاء قديمًا وحديثًا».

عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ المحْتَسِبُ[١] الْبَلْخِيُّ[٢]، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الْهَاشِمِيُّ[٣]، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ ....

(١) الكلمة مشكلة في الأصل، ولكنها ثابتة في مصادر التخريج: «المحتسب»، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٤): «المقست».

(٢) كذا في الأصل، ومثله في أمالي الزبيدي، والعجالة. وفي مسلسلات الكلاعي والفوائد الجليلة: «بن المحتسب» ويحتمل أن يكون بإضمار: «محمد». وفي تاريخ دمشق: «علي بن محمد بن عبد الله المحتسب»، فجعل أباه: «محمدًا»، وزاد: «عبد الله»، ويحتمل أن يكون اختصر اسم الأب، فنسبه إلىٰ الجدّ. وفي المستغيثين: «أبو الحسن علي بن الحسن بن أحمد القطان المحتسب البلخي»، جعله والذي قبله راويًا واحدًا، فهذا خطأ. **قلت**: ولم أقف عليه علىٰ كل تقدير.

(٣) كذا في الأصل، وكذا في الكلاعي، والزبيدي، والفاداني أيضًا. وفي تاريخ دمشق: «أمير المؤمنين محمد بن هارون الرشيد». وفي الفوائد الجليلة: «محمد بن عرعرة الهاشمي»، وهذا خطأ والله أعلم، فمحمد بن عرعرة روىٰ له الشيخان، من صغار التابعين، وليس بهاشمي. وفي المستغيثين بالله: «الحسن بن محمد بن هارون الهاشمي»، وهذا خطأ أيضًا.

قلت: لم أعيّنه يقينًا. فإذا صحّ ما في تاريخ دمشق، فهو إمّا محمد بن هارون الرشيد، المسمّىٰ: الأمين، أخو المأمون، بويع بالخلافة بعد أبيه، ثم تحارب مع أخيه المأمون، حتىٰ قُتل (١٩٨هـ)، وتولّىٰ المأمون بعده. وهذا قديم، لا يتأتىٰ أن يكون في طبقة الرواية. أو أن يكون أخاهما محمد بن هارون الرشيد، المسمّىٰ: المعتصم، بويع بالخلافة ودام فيها أكثر من ثماني سنين، وتوفي (٢٢٧هـ)، وكلاهما ليس من أهل الراوية. والأقرب أن يكون أخٌ آخر لهما اسمه محمد أيضًا، معروفٌ بكنيته أبي العباس، قال الذهبي: «وهو معروف بكنيته، لأنّ له عدة إخوة، إنّما يُعرفون بكُناهُم. وكان هذا مغفَّلا»، تاريخ الإسلام، ت بشار (١٢٤٩/٥)، وذكر له قصة، وقد توفي هذا (٢٤٥هـ) فهو أقرب لهذه الطبقة، ولكنه ليس من أهل الرواية أيضًا، وعلىٰ هذا يكون ابن أمير المؤمنين، وليس أمير المؤمنين كما في إسناد تاريخ دمشق.

ويحتمل أن يكون محمد بن هارون بن بُرَيْه الهاشمي، ضعفه الدارقطني وقال: لا شيء، انظر: ميزان الاعتدال، (٥٧/٤)، وقال الخطيب: في حديثه مناكير، وقال ابن عساكر: يضع الحديث، انظر: اللسان، (٥٥٥/٧). وهو يروي عن حميد بن الصلاح مولىٰ الخليفة المنصور، انظر: تاريخ بغداد، (١٥٨/٨)، وله رواية أخرىٰ موضوعة في إسنادها المنصور، عن أبيه عن جده، عن ابن عباس، انظر: اللسان، (٥٥٥/٧)، والرواية معنا منتهاها المنصور. فالله أعلم.

الْمَازِنِيُّ[(١)]، ثنَا مُوسَىٰ بْنُ سَهْلٍ[(٢)]، عَنِ الرَّبِيعِ[(٣)]، قَالَ: لَمَّا اسْتَوَتِ الْخِلَافَةُ لِأَبِي جَعْفَرٍ[(٤)] قَالَ لِي: يَا رَبِيعُ! ابْعَثْ إِلَىٰ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: فَقُمْتُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فقُلْتُ: [أَيُّ بَلِيَّةٍ][(٥)] تُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ[(٦)]؟! فَأَوْهَمْتُهُ أَنِّي أَفْعَلُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدَ سِاعَةٍ، فَقَالَ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ ابْعَثْ إِلَىٰ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ؟! فَوَاللهِ لَتَأْتِيَنِّي بِهِ، أَوْ لَأَقْتُلَنَّكَ شَرَّ قِتْلَةٍ.

قَالَ: فَذَهَبْتُ إِلَيْهِ، فقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ اللهِ، أَجِبْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. فَقَامَ مَعِي، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنَ الْبَابِ؛ قَامَ فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، [٢٥/أ] ثُمَّ دَخَلَ، فَسَلَّمَ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ،

(١) كذا اسمه لدىٰ الجميع، وانفرد في تاريخ دمشق فسمّاه: «محمد بن أحمد القيسي». وهذا رجلٌ آخر.
محمد بن أحمد القيسي، هو ابن نافع العبدي، روىٰ له مسلم والترمذي والنسائي، توفي بعد (٢٤٠هـ)، قال الحافظ في التقريب: «صدوق».
أما محمد بن يحيىٰ المازني؛ فالأقرب أنه محمد بن يحيىٰ بن ضرار المازني الأهوازي، ضعيف، اتهمه ابن حبان والحاكم، وقال أبو نعيم: حدّث بمناكير. انظر: لسان الميزان، (٥٧٥/٧). وليس هو محمد بن يحيىٰ بن حبان الأنصاري المازني، الذي روىٰ له الجماعة، فإنه قديم، توفي (١٢١هـ).

(٢) موسىٰ بن سهل بن قادم، أبو عمران الرملي، من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع، (ت ٢٦٢هـ)، أخرج له أبو داود والنسائي، وقال الحافظ في التقريب: «ثقة».

(٣) هو الربيع بن يونس الحاجب، أبو الفضل مولىٰ المنصور، قال ابن عساكر: حدَّث عن المنصور وجعفر الصادق، وروىٰ عنه موسىٰ بن سهل. (ت ١٧٠هـ). انظر: تاريخ دمشق، (٨٥/١٨)، وسير أعلام النبلاء، (٣٣٥/٧).

(٤) هو الخليفة العباسي الثاني، عبد الله بن محمد بن علي بن العباس، أبو جعفر المنصور، (٩٥ ـ ١٥٨هـ).

(٥) ما بين المعقوفين من مصادر التخريج، والذي في الأصل مضطرب غير معجَم، قد يُقرأ علىٰ الصواب، وقد يُشكِل، فأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٤): «إنه يريد أن تفعل».

(٦) في المصادر: «يريد أن يفعل» بصيغة الغائب.

وَوَقَفَ فَلَمْ يَجْلِسْ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: يَا جَعْفَرُ! أَنْتَ الَّذِي أَلَبْتَ وَكَبُرْتَ[(١)].

وَحَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ لِلْغَادِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِوَاءً يُعْرَفُ بِهِ**»[(٢)].

قَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**يُنَادِي مُنَادٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ بِطَانِ[(٣)] الْعَرْشِ: أَلَا لِيَقُمْ مَنْ كَانَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ، فَلَا يَقُومُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا الْمُتَفَضِّلُونَ[(٤)]**»[(٥)].

---

(١) هذا أقرب ما في الأصل، ولدى الطنطاوي، (ص: ٥٥): «ألنت وكبرت». ويحتمل الفعل أن يكون «كبُرتَ»، من الكِبْر، أو مضعّفًا «كبّرت» من الإكثار أو التهويل. هذا إن لم يكن مصحّفًا وهو محتمل. وعند ابن بشكوال: «وكثّرت»، وعند ابن عساكر: «أنت ألّبت علينا وكثّرت وعذرت»، وعند عقيلة: «كيتَ كيتَ»، وهي كناية عن إهانته إياه، وعند سائرهم: «أَكْثَرْتَ».

(٢) هذا يكون من مسند ابن عباس ﵄. ولم أقف عليه من حديثه إلا في هذه المصادر التي روت الحديثَ المسلسل. وهذا الحديث أصله متفق عليه من حديث ابن عمر ﵄: رواه البخاري، (٣١٨٨)، ومسلم، (١٧٣٥)، ومن حديث أنس ﵁: رواه البخاري، (٣١٨٧)، ومسلم، (١٧٣٧)، ورواه مسلم من حديث ابن مسعود ﵁، (١٧٣٦)، ومن حديث أبي سعيد ﵁، (١٧٣٨).

(٣) كذا في الأصل، ولدى سائر المصادر: «بُطنان». وقال محقق تاريخ دمشق: «بالأصل بطان» وأثبت «بطنان» عن مختصر ابن منظور.

والبِطان عند العرب الحِزام، قال الخليل: «البِطانُ للبعير كالحِزام للدّابّة»، العين (٧/٤٤١)، وقال الأزهري: «البِطَانُ: الحِزامُ الَّذِي يَلِي البَطْن»، تهذيب اللغة (١٣/٢٥٢)، وانظر: لسان العرب، (١٣/٢٥٣)، وتاج العروس، (٣٤/٢٦٥).

أما البُطنان؛ فوسط الشيء، أو أصله. قال ابن الأثير في النهاية، (١/١٣٧): «يُنادي مُنادٍ مِنْ بُطْنَان الْعَرْشِ» أَيْ مِنْ وَسَطه. وَقِيلَ مِنْ أصْله. وَقِيلَ البُطْنَان جَمْع بَطْن: وَهُوَ الْغَامِضُ مِنَ الْأَرْضِ، يُرِيد مِنْ دوَاخِل العَرْش.

قلت: فالفرق بينهما من حيث المعنى في سياق هذا الكلام؛ قريب.

(٤) في تاريخ دمشق: «إلا من عفا عن أخيه».

(٥) هذا لفظه هنا، وفي بعض ألفاظه: «إلا من عفا». قد رُوي هنا من حديث الحسين بن علي=

فَمَا زَالَ يَقُولُ حَتَّىٰ سَكَنَ مَا بِهِ، وَلَانَ لَهُ(١)، فَقَالَ لَهُ: اجْلِسْ أَبَا عَبْدِ اللهِ، ارْتَفِعْ أَبَا عَبْدِ اللهِ. ثُمَّ دَعَا بِمُدْهُنٍ(٢) فِيهِ غَالِيَةٌ(٣)، ....

= بإسناد: جعفر عن أبيه عن جده، وهذا الإسناد منقطع أو مرسل، تقدم الكلام عليه. ويروىٰ من حديث عمران بن الحصين رضي الله عنه، رواه الخطيب في تاريخ بغداد، (٧/٧٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٧/١٥٥)، وفيه قصة شبيهةٌ بالتي معنا هنا، ولكن بين المأمون، وإبراهيم بن المهدي المعروف بابن شكلة.

ويروىٰ من حديث أنس رضي الله عنه، من غير القصة، وباختلاف في اللفظ، رواه ابن أبي الدنيا في الأهوال، وابن أبي عاصم في الديات، (٢٥٦)، والطبراني في مكارم الأخلاق، (٥٥)، والعقيلي في الضعفاء، (٣/١١٣٦)، والبيهقي في شعب الإيمان، (٧٩٦٠)

ويروىٰ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، رواه ابن شاهين في الترغيب، (٥١٩)، من غير القصة، ويروىٰ في قصة بين المأمون وعمر بن حبيب العدوي أحد القضاة، رواه المعافىٰ بن زكريا في الجليس الصالح، (٤٣٥)، والخطيب في تاريخ بغداد، (١٣/٣٠)، وورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (١٨/٨٧) في قصة المنصور وجعفر، وفيها قال جعفر: حدثني أبي عن أبيك عن جده! ويروىٰ مرسلًا عن الحسن البصري، في أنساب الأشراف، (٤/٢٦٢)، وتاريخ دمشق، (٣٢/٣١٦)، وفيه قصة أيضًا مع المنصور.

وجميع هذه الأسانيد لا يصح منها شيء، وتكرُّر تلك القصص فيه من أظهر الأدلة أنه مفتعل موضوع، يتداوله هؤلاء الرواة فيركبونه علىٰ أكثر من قصة.

(١) في أمالي الزبيدي، (ق ٢١ب) إفصاحٌ عن ذلك: «وإنَّ سُليمان أعطي فشكر، وإن أيوب ابتُلِيَ فصبر، وإن يوسف ظُلِمَ فغَفَر، وأنت علىٰ أَثَرٍ منهم، وأنت أحقُّ مَنْ تأسَّىٰ بهم. فنكس المنصور رأسَه مليًّا، ثم رفع رأسه وقال: يا أبا عبد الله، وأنت قريبُ القرابة، وأنت ذو الرحم الواشِجَة السليم الناجية القليل القابلة [كذا وقد نقلنا قبلًا: الغائلة]، ثم صافحه بيمينه وعانقه بشماله وأجلسه من علىٰ فراشه وأقبل يسأله دعاءً». وقد تقدَّم قريب من ذلك في رقم [٦٩] مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٢) وكذا في الأصل، وفي تاريخ دمشق. وعند السخاوي والفاداني والزبيدي: «بمُدهنِ غالية»، والمعنىٰ واحد، من إضافة الظرف للمظروف أو الآلة لذيها. وعند عقيلة: «دِهن». والمُدْهُن آلة الطيب، انظر رقم [٦٩].

(٣) الغَالِيَة: ضرب من الطِّيب المركَّب. انظر رقم [٦٩].

فداقه بِيَدِهِ[١]، وَالْغَالِيَةُ تَقْطُرُ مِنْ بَيْنِ أَنَامِلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: انْصَرِفْ أَبَا عَبْدِ اللهِ فِي حِفْظِ اللهِ، ثُمَّ قَالَ لِي: يَا رَبِيعُ! أَتْبِعْ أَبَا عَبْدِ اللهِ جَائِزَتَهُ[٢]، وَأَضْعِفْهَا.

قَالَ: فَخَرَجْتُ، فقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ! تَعْلَمُ مَحَبَّتِي لَكَ، قَالَ: أَنْتَ مِنَّا.

حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ**»[٣].

فقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ! شَهِدْتُ مَا لَمْ تَشْهَدْ، وَسَمِعْتُ مَا لَمْ تَسْمَعْ، وَقَدْ دَخَلْتُ فَرَأَيْتُهُ وَرَأَيْتُكَ تُحَرِّكُ شَفَتَيْكَ عِنْدَ دُخُولِكَ إِلَيْهِ، قَالَ: دُعَاءٌ كُنْتُ أَدْعُو بِهِ. قُلْتُ: دُعَاءٌ حَفِظْتَه عِنْدَ دُخُولِكَ إِلَيْهِ أَمْ شَيْءٌ تَأْثِرُهُ[٤] عَنْ آبَائِكَ الطَّاهِرِينَ؟

---

(١) كذا في الأصل، وكذا عند السخاوي والزبيدي، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٥): «فدهن يده». وفي تاريخ دمشق والكلاعي: «فعلقه»، وعند ابن بشكوال: «فجعل يغلقه بيده»، وعند عقيلة: «فأراقه عليه».

ومعنى داف: بلّه أو خلطه في الماء. قال الأزهري: «دَافَ الطِّيبَ فِي المَاء يَدُوفه دَوْفاً فَهُوَ دَائِفٌ، والطِّيبُ مَدُوف»، تهذيب اللغة (١٤/١٣٩)، وفي لسان العرب: «الْجَوْهَرِيُّ: دُفْتُ الدَّواء وَغَيْرَهُ أَي بللتُه بِمَاءٍ أَو بغَيْرِه، فَهُوَ مَدُوفٌ ومَدْوُوفٌ»، لسان العرب، (٩/١٠٨)، وقال الزبيدي: «دَافَ الشَّيْءَ يَدِيفُه: لُغَةٌ فِي دَافَهُ يَدُوفُهُ، أَي: خَلَطَهُ. وَفِي الحديثِ: "وتَدِيفُونَ فِيهِ مِن القُطَيْعَاءِ" أَي: تَخْلِطُون، وَفِي حَدِيثِ سَلْمَانَ ﵁: "دَعَا فِي مَرَشِهِ بِمِسْكٍ، فَقَالَ لامْرَأَتِه: أَدِيفِيهِ فِي تَوْرٍ"»، تاج العروس، (٢٣/٣١٢).

قلت: أمّا من ورد عنده: «علقه» بالعين المهملة والقاف المثنّاة، أو «غلقه» بالغين المعجمة والقاف؛ فتصحيف، والصواب فيهما: «غلَّفه»، وهو استعمال معروفٌ في لغة العرب، وقد تقدَّم ذكره في الحديث [٦٩].

(٢) الجائزة: الهدية أو العطية. انظر رقم [٦٩].

(٣) لم أقف عليه من مسنده. وقد رواه البخاري، (٦٧٦١)، من حديث أنس ﵁، ورواه أبو داود، (١٦٥٠)، والترمذي، (٦٥٧)، والنسائي، (٢٦١٢)، من حديث أسلم ﵁ بنحوه.

(٤) قال الخليل: «أَثْرُ الحديث: أَنْ يأثِرَه قَوْمٌ عن قَوْمٍ، أي: يُحدَّثُ به في آثارهم، أي: بَعْدَهم»،=

قَالَ: بَلْ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا حَزَبَهُ(١) أَمْرٌ؛ دَعَا بِهَذَا الدُّعَاءِ.

وَكَانَ يَقُولُ: «دُعَاءُ الْفَرَجِ بَعْدَ الشِّدَّةِ: اللَّهُمَّ احْرُسْنِي بِعَيْنِكَ الَّتِي لَا تَنَامُ، وَاكْنُفْنِي(٢) [٢٥/ب] بِرُكْنِكَ الَّذِي لَا يُرَامُ، وَارْحَمْنِي بِقُدْرَتِكَ عَلَيَّ، أَنْتَ ثِقَتِي وَرَجَائِي، فَكَمْ مِنْ نِعْمَةٍ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيَّ قَلَّ لَكَ بِهَا شُكْرِي، وَكَمْ بَلِيَّةٍ ابْتَلَيْتَنِي بِهَا قَلَّ لَكَ عِنْدَهَا صَبْرِي، فَيَا مَنْ قَلَّ عِنْدَ نِعْمَتِهِ شُكْرِي فَلَمْ يَحْرِمْنِي، وَيَا مَنْ قَلَّ عِنْدَ بَلَائِهِ صَبْرِي فَلَمْ يَخْذُلْنِي، وَيَا مَنْ رَآنِي عَلَى الْخَطَايَا فَلَمْ يَفْضَحْنِي؛ أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ. اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى دِينِي بِدُنْيَايَ، وَعَلَى آخِرَتِي بِالتَّقْوَى، احْفَظْنِي فِيمَا غِبْتُ عَنْهُ، وَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي فِيمَا حَضَرْتُ، يَا مَنْ لَا تَضُرُّهُ الذُّنُوبُ، وَلَا تُنْقِصُهُ الْمَغْفِرَةُ؛ هَبْ لِي مَا لَا يَضُرُّكَ وَاغْفِرْ لِي مَا لَا يُنْقِصُكَ. يَا إِلَهِي أَسْأَلُكَ فَرَجًا قَرِيبًا، وَصَبْرًا جَمِيلًا، وَأَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ مِنْ كُلِّ بَلِيَّةٍ، وَأَسْأَلُكَ الشُّكْرَ عَلَى الْعَافِيَةِ، وَأَسْأَلُكَ دَوَامَ الْعَافِيَةِ، وَأَسْأَلُكَ الْغِنَى عَنِ النَّاسِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ».

قَالَ الرَّبِيعُ: فَكَتَبْتُهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. وَقَالَ مُوسَى:

= العين، (٨/٢٣٧)، وقال الأزهري: «حديثٌ مأثُورٌ: أي يُخبر الناسُ بِهِ بعضُهم بَعْضًا، يُقال مِنْهُ: أَثَرْت الحديثَ يأثِرُه أَثْراً، فَهُوَ مأْثُور»، تهذيب اللغة، (١٥/٨٧)، وانظر: اللسان، (٤/٦)، من باب: ضرب، ومن باب نصر، انظر: التاج، (١٠/١٥).

(١) قال ابن الأثير: «(كَانَ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ صَلَّى): أَيْ إِذَا نَزَلَ بِهِ مُهمٌّ أَوْ أصابَه غمٌّ»، النهاية في غريب الحديث والأثر، (١/٣٧٧).

(٢) تقدم شرحها في الحديث [٦٨].

فَكَتَبْتُهُ عَنِ الرَّبِيعِ، وَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ ابْنُ يَحْيَىٰ: فَكَتَبْتُهُ عَنْ مُوسَىٰ، وَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. وَقَالَ مُوسَىٰ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ ابْنِ يَحْيَىٰ، وَهَا هُوَ فِي جَيْبِي(١). قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْمُحْتَسِبُ: فَكَتَبْتُهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ الْقَطَّانُ: فَكَتَبْتُهُ مِنْ عَلِيٍّ، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ الْقَطَّانِ، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: فَكَتَبْتُهُ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ مَنْصُورٍ، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ [٢٦/أ] بْنُ [صَخْرٍ](٢): فَكَتَبْتُهُ عَنِ أحمدَ بنِ محمدٍ(٣)، وَجَعَلْتُ نُسْخَتَهُ فِي جَيْبِي. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْعَاقُولِيُّ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ ابْنِ صَخْرٍ، وَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ الشَّاشِيُّ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ الْعَاقُولِيِّ، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ صَدَقَةَ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ الشَّاشِيِّ، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُثْمَانِيُّ: فَكَتَبْتُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَدَقَةَ، وَجَعَلْتُ نُسْخَتَهُ فِي جَيْبِي. قَالَ أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْبَرَكَاتِ الْهَمْدَانِيُّ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ الْقَاضِي الشَّرِيفِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُثْمَانِيِّ، وَجَعَلْتُ نُسْخَتَهُ فِي جَيْبِي. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ(٤) [الغرَّافيُّ](٥): فَكَتَبْتُهُ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ جَعْفَرٍ

---

(١) كذا في الأصل، والطنطاوي، (ص: ٥٦)، وهذا خطأ، فإن موسىٰ بن سهل إنما كتبه عن الربيع حاجب المنصور، كما في الإسناد. وكان حقُّه أن يكون مكانه: قال محمد بن هارون: فكتبته عن ابن يحيىٰ، كما في الإسناد، وسائر المصادر.

(٢) في الأصل: «بحر»، وهو خطأ تقدَّم التنبيه عليه في الكلام علىٰ رجال هذا الإسناد.

(٣) هنا في الأصل: «القطان، فها هو في جيبي»، مضروبٌ عليها، وبعدها عبارة مكرورة: «قال أحمد بن محمد: فكتبته من أحمد بن منصور، فها هو في جيبي، فكتبته»، ومضروبٌ عليها أيضًا، وهي زيادة، يختل بها المعنىٰ، فحذفتُ المضروبَ عليه، وأثبت ما بقي ليصح التسلسل بحسب الإسناد، وهذا غرض الناسخ من التصحيح. أما الطنطاوي، (ص: ٥٦) فأثبت الجميع، ففسدت عليه العبارة.

(٤) كذا في الأصل، ولدىٰ الطنطاوي، (ص: ٥٦): «الحسين».

(٥) في الأصل والطنطاوي: «العراقي»، وهو خطأ تقدَّم التنبيهُ عليه في الكلام على رجال هذا الإسناد.

الْهَمْدَانِيِّ، وَجَعَلْتُ نُسْخَتَهُ فِي جَيْبِي. قَالَ الْفَارِقِيُّ: فكتبته عَنِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الغَرَّافِيِّ[١]، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ الْفِيْرُوزْآبَادِيُّ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ الْفَارِقِيِّ، وَهُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ حَيْدَرٍ الْحُسَيْنِيُّ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ الفِيرُوزْآبَادِيِّ. قُلْتُ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ حَيْدَرٍ الْحُسَيْنِيِّ، وَهُوَ الْآنَ فِي جَيْبِي[٢].

[قِرَاءَةُ ثَلَاثِ آيَاتٍ لِلْحِفْظِ]

[٧١] (٥١) أَخْبَرَنَا شَيْخنَا الْإِمَام المحدث جمال الدين يُوسُف بن مُحَمَّد البَغْدَادِيُّ[٣] فِيما شافهني به، أنَا أَبُو هاشم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بنِ أَحْمَدَ بن الْكُوفِي[٤]،

(١) في الأصل كلمة مُبهمة غير معجمة، فأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٦): «البران»! وكونه الغرَّافي كما تبيَّن؛ يُعيِّن أن نقرأها كذا.

(٢) هذا الحديث المسلسل بقول كُل راو: «وكتبته وها هُوَ فِي جيبي»، وقد أخرجه جماعةٌ ممن صنَّف في المسلسلات، وأصله في مسلسلات الغرافي المذكورة في التعليق على اسمه كما تقدم، ورواه السخاوي في الجواهر المكلَّلة، الحديث الستون، خ (ق٦٥/أ ـ ب)، ومن طريقِه محمد عبد الباقي الأيوبي في المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة، (٢٨ ـ ٣٢)، ومن طريق الأيوبي: الفاداني في العجالة، (ص: ٩٠)، بإسناد السخاوي إلى الفيروزابادي وغيره عن الغرَّافي، به. وكذا رواه الزبيدي في أماليه، (ق ٥٤)، وعقيلة في الفوائد الجليلة، (ص: ١٦٠) الحديث المسلسل الرابع والثلاثون، بإسنادهما إلى الفيروزابادي، به. وهذا هو إسناد مسلسلات الغرافي كما تقدم ذكره. وأعرض عنه المصنِّف في مسلسلاته.

إسنادٌ **ضعيف جدًّا**: فيه: محمد بن هارون الهاشمي: إن كان ابن بريه فهو متهم بالوضع، وإن كان ابن هارون الرشيد فهو مغفل ليس من أهل الراوية، انظر على التوالي: لسان الميزان، (٥٥٥/٧)، وتاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢٤٩/٥)، ومحمد بن يحيى المازني، يروي المناكير، كما تقدَّم بيانه، والربيع؛ مستور. والحديث **ضعيف جدًّا**: كما بينَّاه في التخريج المفرد [٧٠]، وأصله في الحديث [٦٨ ـ ٦٩].

(٣) هو السُّرَّمَرِّي، انظر ترجمته المشيخة، رقم (٢٢).

(٤) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الكوفي، ثم البغدادي، الأُتْرَاري الأصل،=

أَنَا عِيسَىٰ بن مُحَمَّد ابن أبي الفُتُوح بن البُنْدَار[١] الهاشِمِيُّ[٢]، أنا الشَّيْخ أَبُو مَنْصُور مُحَمَّد بنُ عَلِيّ بنِ عَبْد الصَّمَد الخيَّاط[٣]، أنا الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّد عَبْد الْعَزِيز بن مَحْمُود بن المبارَك [٢٦/ب] بن الأَخْضَر[٤]، أنا أَبُو الفضل مُحَمَّدُ بنُ ناصر بن مُحَمَّد السَّلَامِيّ[٥] الْحَافِظ، أنا أَبُو مَنْصُور عَبْد المُحْسِنِ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَحْمَد البَزَّارُ[٦][٧]، أنا أَبُو مُحَمَّد **الحَسَن بن مُحَمَّد بن الحَسَن**

= جلال الدين، أبو هاشم الهاشمي. قال ابن حجر: رُتِّبَ مُسْمِعًا للحديث بالمستنصرية بعد تقي الدين الدقوقي وكان أكبر أمناء بغداد. (ت: ٧٤٦هـ). انظر: الدرر الكامنة، (٤٢٥/٥ ـ ٤٢٦). قلت: لذلك رجّحت أنه هو، فإن الدَّقوقي شيخ المستنصرية من شيوخ السرمري المعروف بالراوية والإكثار عنه. وانظر الحديثين: [٥٨، ٦٦].

(١) الكلمة مبهمة محتملة في الأصل، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٦): «السدار»، والمثبت هو الصواب.

(٢) هو عيسىٰ بن محمد بن أبي الفتوح، عماد الدين أبو هاشم ابن البُندار العباسي، الجوهري، البغدادي. سمع من ابن شقيرة وأبي منصور ابن الهني، وهو الآتي. (ت: ٦٩٨ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٨٧٨/١٥).

(٣) هو محمد بن علي بن عبد الصمد بن الهَنِيِّ بن أحمد، الإمام أبو منصور البغدادي المقرئ، الخيَّاط البوَّاب. من كبار القراء ببغداد. سمع من: ابن طبرزذ، وابن مَنِينا، وابن الأخضر، وهو الآتي. (ت: بعد ٦٥٥هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٦٥٢/١٤).

(٤) هو عَبْد العزيز بن أَبِي نصر محمود بن المبارك بن محمود، الحافظ أبو محمد ابن الْأخضر، الْجُنابَذِيّ الْأصل، البَغْدَادِيّ التّاجر البَزَّاز. قال الذهبي: كتب الكثير، وعُني بالفنِّ أتمَّ عناية، وحدَّث نحوًا من ستين سنة، وصنَّف تصانيف مفيدة. وكان حافظ العراق في زمانه، وكانت له حلقة بجامع القصر للحديث، وكان ثقة صالحًا دينًا عفيفًا. (ت: ٦١١ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣١٦/١٣).

(٥) تقدم التعريف به في رقم [٦٦]. والسَّلامي: نسبة لمدينة السلام، بغداد، انظر: الأنساب للسمعاني، (٣٣٤/٧).

(٦) كذا في الأصل، ويحتمل أن يكون القزّاز أيضًا، كما أثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٧)، وهو إنما يُعرف بالتاجر، أو السَّفّار أو الجوَّال، كما في ترجمته الآتية.

(٧) هو عبد المحسن بن محمد بن علي بن أحمد بن علي، أبو منصور الشِّيحِي التاجر السَّفَّار=

الخلّال[١] الْحَافِظ، سَمِعْتُ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن رِزْقٍ[٢]، سَمِعْتُ أَحْمَد بن نصر بن مُحَمَّد بن إِشْكَابٍ الْبُخَارِيّ[٣]، سَمِعْتُ مُسْلِمَ بن صَالِح[٤]، سَمِعْتُ الرِّضَىٰ عَلِيّ بن مُوسَىٰ، يقول: سَمِعْتُ مُوسَىٰ بن جَعْفَر، يقول: سَمِعْتُ جَعْفَر بن مُحَمَّد، يقول: سَمِعْتُ مُحَمَّد بن عَلِيّ، يقول: سَمِعْتُ عَلِيّ بن الْحُسَيْن، يقول: سَمِعْتُ الْحُسَيْن بن عَلِيّ، يقول: سَمِعْتُ عَلِيًّا ﷺ، يقول: عَجِبْتُ ممّنْ يحفَظُ القُرآنَ كيف لا يَقْرأُ ثلاثَ آياتٍ بالغَدَاةِ كُلَّ يومٍ لِيَحْفَظَه اللهُ: ﴿وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ

= المعروف بابن شُهْدَانْكَه. قال الذهبي: الإمام المحدث الجوَّال الصدوق، سمع الكثيرَ من أبي منصور محمد بن محمد ابن السواق، وأبي محمد الخلال ـ وهو الآتي ـ، والعتيقي، وطبقتهم. وكتب بخطه أكثر مسموعاته. حدث عنه شيخُه أبو بكر الخطيب، وأبو بكر ابن الزاغوني، وأبو الفضل بن ناصر ـ وهو السابق ـ وخلق سواهم. (ت: ٤٨٩ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٦٢٩/١٠)، وسير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (١٥٢/١٩).

(١) هو الحسن بن محمد بن الحسن بن علي، البغدادي، الخلال، أبو محمد. قال الذهبي: الإمام، الحافظ، المجوِّد، محدِّث العراق، سمع جماعةً منهم القطيعي، وأبو سعيد السيرافي، والدارقطني، وخلقًا. خرَّج: المسند على الصحيحين، وجمع أبوابًا وتراجم كثيرة. (ت: ٤٣٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٥٩٣/١٧).

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رَزْق بْن عبد الله بْن يزيد البغداديّ البزّاز المحدث، أبو الحَسَن بْن رَزْقُوَيْه. قَالَ الخطيب: كَانَ ثقة صدوقًا، كثير السَّماع والكتاب، حسن الاعتقاد، مُديمًا لتلاوة القرآن، بقي يُملي في جامع المدينة مِن بعد سنة ثمانين وثلاثمائة إلىٰ قبل وفاته بمُديدة، وهو أوّل شيخ كتبتُ عنه. (ت: ٤١٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٢٠٦/٩).

(٣) هو أَحْمَد بْن نصر بن مُحَمَّد بْن إشكاب بْن الْحَسَن، أَبُو نصر الْقَاضِي الزعفراني البخاري. قال الخطيب: كتب الناس عنه بانتقاء الدارقطني. وَحَدَّثَنَا عنه أَبُو الْحَسَن بْن رزقويه، .... ـ قلت: وهو المتقدِّم ـ وكَانَ ثقة. انظر: تاريخ بغداد، (٣٩٢/٥).

(٤) كذا في الأصل: «مسلم بن صالح»، ولدىٰ الطنطاوي، وهذا خطأ. وجادّة الإسناد كما عند الكلاعي في مسلسلاته: «أحمد بن نصر بن محمد بن إشكاب البخاري، قال: سمعت محمد بن داود بن يزيد الخصيب، قال: سمعت عبد السلام بن صالح الهروي، يقول: سمعت الرضىٰ علي بن موسىٰ».

وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ﴾ [آل عمران: ١٧٣ - ١٧٤]، وقوله ﷻ: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [غافر: ٤٤]، وقوله: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ﴾ [فاطر: ٢][(١)].

[المسَلْسَلُ بقِراءةِ آيةِ الكُرْسِيّ قبلَ النَّومِ]

[٧٢][(٢)] (٥٢) أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ العَالِمُ المحدِّثُ الكَبِيرُ أَبُو المُظَفَّرِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ السُّرَّمَرِّيُّ الْحَنْبَلِيُّ[(٣)] ﵀، مُشَافَهَةً مِنْهُ لِي بمَنْزِلِه مِن المدْرَسَةِ الْحَنْبَلِيّةِ دَاخِلَ دِمَشْقَ المَحْرُوسَةِ، فِي الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ[(٤)] مِنْ ذِي الحَجَّةِ سَنَةَ سِتٍّ وسَبْعِينَ[(٥)] وسَبْعِمِئَةٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو [الثَّنَاءِ][(٦)] مَحْمُودُ بنُ مُحَمَّدٍ[(٧)] الدَّقُوقيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا أَبُو أَحْمَد عَبْدُ الصَّمَدِ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي الجَيْشِ البَغْدَاديُّ، أَخْبَرَنا

---

(١) رواه الكلاعي في مسلسلاته، خ (ق٤٣)، من طريق الخلال، به.
إسناد **ضعيف جدًّا**: فيه: محمد بن داود بن يزيد؛ وثّقه الخطيب في تاريخ بغداد، (٢/٣٣٣)، ولكنه يحدث بالغرائب، قال الحافظ في اللسان، (٧/١٢٨): «قال الحاكم: وفي حديثه غرائب». ومداره على أبي الصلت؛ تقدم الكلام فيه مرارًا، والحاصل أنه متهم.

(٢) إلى هنا ينتهي السَّقْط في طبعة الأميني.

(٣) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢٢). وسائر الإسناد إلى أبي الفضل محمد بن ناصر شيخ ابن الجوزي، تقدم في رقم [٥٨].

(٤) في الأصل: «عشر»، وأثبتها الطنطاوي على الصواب، وعند الأميني، (ص: ٩٩): «الثالث عشر»، والتأنيث حملًا على الليلة أولى.

(٥) عند الأميني: «وستين».

(٦) في الأصل، الطنطاوي، (ص: ٥٧): «البنا»، تحريف، والمثبت هو الصواب، وكذا أثبتها الأميني.

(٧) وهذا هو الدَّقوقي شيخ السُّرَّمَري الذي تقدّمت ترجمته في الحديث رقم [٥٨]، ففي اسمه هنا خطأ، كما هناك، وقد نبَّهنا عليه هناك أيضًا، وقد استدركه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي على المصنِّف، فقال بعد أن نقل أول هذا الإسناد إلى محله: «إنما هو أبو الثناء محمود بن علي»، النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠٢).

أَبُو مُحَمَّد يُوسُفُ ابنُ الْإِمَام أبي الفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَلِيٍّ الْجَوْزِيُّ الْبَكْرِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا والِدِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ ناصِرٍ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ[(١)]، [٢٧/أ] قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ العَلَوِيُّ[(٢)]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ المطَّلِبِ[(٣)]، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي سُفيانَ ....

(١) هو محمد بن علي بن ميمون بن محمد، الحافظ أبو الغنائم النرسي، الكوفي، المقر. قال الذهبي: ثقة، مُفيد، سمع الكثيرَ بالكوفة، وببغداد، وكان ينوب عن خطيب الكوفة، وجمع لنفسه معجمًا، وخرَّج مجاميعَ حِسانًا، ونسخ الكثير. سمع: محمد بن علي بن عبد الرحمن العلوي ــ وهو الآتي ــ وأبا طاهر محمد بن العطار، وكريمة المروزية، وغيرهم. روىٰ عنه: أبو الفتح نصر المقدسي الفقيه مع تقدمه، وابن كليب إجازة وبينهما في الموت مئة وست سنين، ومحمد بن ناصر، وهو السابق. (ت: ٥١٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١/١٤٢).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن عبد الرحمن العلوي، الكوفي. قال الذهبي: الإمام، المحدث، الثقة، العالم، الفقيه، مسند الكوفة، انتقىٰ عليه الحافظ أبو عبد الله الصوري، وغيره. حدَّث عن: علي بن عبد الرحمن البكائي، وأبي المفضل محمد بن عبد الله الشيباني، وهو الآتي. وحدَّث عنه جماعة، منهم أبو الغنائم محمد بن علي النرسي، وهو السابق، وغيره. (ت: ٤٤٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة (١٧/٦٣٦). **قلت**: انتقاء الصُّوري المشار إليه هو «الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان عن الشيوخ الكوفيين»، وقد نشره محقّقًا: د. عمر عبد السلام تدمري، عن دار الكتاب العربي، (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

(٣) ليس هذا الاسم في إسناد ابن الجوزي في المسلسلات، وأورده المصنِّف في مسلسلاته، (ص: ٤٥٩) رقم (١١)، وكذا الفاداني والأيوبي، وقد عزونا إليهما في التخريج المفرد. وأما السخاوي في الجواهر المكللة ق (٤١/أ) فقال فيه: «أبو الفضل محمد بن عبيد [أو عبد الله] الله بن المطلب»، وفي هذا تحريف، وسيأتي أن الصواب فيه: أبو المفضَّل. وأما عبيد فهو من أسماء أجداده. ولكن لم أقف في ترجمته علىٰ: عبد المطلب.

هو مُحَمَّد بْن عَبْد الله بْن مُحَمَّد بْن عُبَيْد الله، أَبُو المُفَضَّل الشَّيْباني الكوفيُّ، نزيل بغداد. قال الذهبي: حَدَّثَ عَنْ: مُحَمَّد بْن جرير، والباغَنْدِي، وأَبِي القاسم البَغَوي، وخلق كثير من العراقيين والشاميين والمصريين. وَرَوَىٰ عَنْهُ جماعة، وانتخب عَلَيْهِ الدَّارَقُطْنيّ، ثم بان كذبه، ومزقوا حديثه. وكان حافظاً عارفاً بالفن أخباريًّا مصِّنفًا، لكن لحقه الإدْبار. (ت: ٣٨٧ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٨/٦٢٤). ولم أقف في تسميته علىٰ: «عبد المطلب»، فالله أعلم.

القُرَشِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ عُمَرَ[٢] السَّكْسَكِيُّ[٣]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

(١) لم أقف له على ترجمة، وذكره السخاوي في إسناده في الجواهر المكللة، فأبان عنه شيئًا، فقال: «أبو محمد عبد الله بن أبي سفيان القرشي الشعراني إملاء بالموصل»، وكذا سمّاه الغماري في المداوي، (١/٦٣٥).

وهذا الموصلي وقع في بعض الأسانيد، فسمّاه تمّام في فوائده، (١١٧٩): «أبو محمد عبد الله بن أبي سفيان بن زياد بن خالد الموصلي»، وهو أتم سياقٍ لاسمه، وكذا روى له أبو نعيم في الطب النبوي، (١٣١)، والخطيب في الكفاية، (ص: ٢٣١)، والطيوري كما في انتخاب السِّلفي، (١٣٣)، وذكره ابن عدي في الكامل مرارًا، وهو شيخه، انظر: (١/٣١٣، ٣٤١، ٣٤٧) ومواضع كثيرة.

وفي المصادر أنه روى عن المزني، انظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/١٥١)، وعن عبد الله بن أحمد، انظر: الكامل، (١/٣٧٤)، وعن عباس الدوري، الكامل، (١/٣٨٤، ٤١٨). وذكره الخطيبُ البغدادي مرارًا في شيوخ وتلاميذ مترجميه، انظر: تاريخ بغداد، (٣/١٥٠، ٨٦، ٧/١٥٨)، وغيرها كثير، وكذا ابنُ عساكر في تاريخ دمشق، (١١/١٦٣، ١٦٤، ١٣/٣٢٢)، وغيرها كثير، وذكره الحافظ المزي في تهذيب الكمال، (١٥/٢٣٦) في الرواة عن عبد الله بن عبد الصمد بن أبي خداش، من رجال النسائي، وعن عبيد بن آدم بن أبي إياس، (١٩/١٨٤)، وذكره الذهبي مرارًا، قال في سياقٍ منها: «عبد الله بْن أبي سفيان شيخ لابن جُمَيْع»، قلت: كشف عليه في معجم الشيوخ لابن جميع فلم أقف عليه.

فعلى كل حال، هو من محدِّثي النصف الأول من القرن الرابع، وذِكْره سائِرٌ في الأسانيد في هذه الطبقة، ولم أقف على ذكر اسم أبيه، وذكره بعضُ من نقلنا عنه بنسبة الشعراني مع الموصلي.

ثم وقفت على توثيقٍ مقتَضَبٍ له من كتاب التاريخ لمسلمة بن القاسم الأندلسي (ت ٣٥٣هـ)، نقله ابن قطلوبغا في كتابه: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، (٦/٢٨) (٥٨٩١)، فقال: «عبد الله بن أبي سفيان الموصلي: قال مسلمة: روى عنه بعض الحفاظ ووثقه». قلت: وإنما أطلت في تحرير ترجمته لعزَّتها، إذ نص غير واحد من الباحثين أنه لم يعرفه أو لم يقف له على ترجمة.

(٢) كذا في الأصل والمطبوعتين، وكذا لدى السخاوي في الجواهر المكللة. وفي مسلسلات ابن الجوزي: «عمرو»، والصواب فيه بالواو، فإن أباه: عمرو بن بكر السكسكي، من مفاريد ابن ماجه، انظر: المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، (١٥١١)، قال الحافظ في التقريب: «متروك».

(٣) هو إبراهيم بن عمرو السكسكي، قال الدارقطني متروك، وقال ابن حبان: يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة، وأبوه أيضاً لا شيء. انظر: ميزان الاعتدال (١/٥١). =

شُعَيْبِ بْنِ [شابُورَ][(١)][(٢)]، حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بنُ أَبِي العَاتِكَةِ الهِلَالي[(٣)]، عن عَلِيّ بنِ يزَيْدَ[(٤)]، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَاسِمَ بنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[(٥)]، أخبره عن أبي أُمَامَةَ الباهِلِيِّ أنَّه سمع عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ ﵁ يَقُولُ: مَا أَرَىٰ رَجُلًا أَدْرَكَ عَقْلُهُ الْإِسْلَامَ، أو وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ، يَبِيتُ لَيْلَةً حتَّى يقْرَأَ هذِهِ الآيَةَ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إِلَى آخِرِها. ثُمَّ قَالَ: لو تَعْلَمُونَ مَا هِيَ ـ أَوْ قَالَ: مَا فِيها ـ؛ لمَا تركتُمُوهَا عَلَىٰ حَالٍ. إنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَخْبَرَنِي قَالَ: **«أُعْطِيتُ آيَةَ الكُرْسِيِّ مِنْ كَنْزٍ تحْتَ العَرْشِ، ولم يُؤْتَها نَبِيٌّ كانَ قَبْلِي»**. قَالَ عَلِيٌّ: فما بِتُّ لَيْلَةً قَطُّ مُنْذُ سَمِعْتُ هذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حتَّى أَقْرَأَها، ولا

= والسَّكْسَكِيّ: قال السمعاني في الأنساب، (١٥٩/٧): «هذه النسبة إلىٰ السَّكاسك وهو بطن من كندة، ووادي السكاسك موضع بالأردن نزلته السكاسكُ حين قدموا الشام زمن عمر بن الخطاب»، ونسبته إلىٰ الموضع.

(١) في الأصل: بالمهملة «سابور»، وأثبتتها الطبعتان علىٰ الصواب بالشين المعجمة، ونبه الطنطاوي إلىٰ التصحيف، وهو في ابن الجوزي وغيره: «شابور» علىٰ الصواب، وهو صحيح معروف كما في ترجمته، وكما سيأتي في آخر الإسناد علىٰ الصواب في الأصل نفسِه.

(٢) محمد بن شعيب بن شابور القرشي الأموي، (ت: ٢٠٠)، من صغار أتباع التابعين، روىٰ له الأربعة، قال الحافظ في التقريب: «صدوق صحيح الكتاب».

(٣) هو عثمان بن أبي العاتكة سليمان الأزدي، أبو حفص الدمشقي القاصّ، (ت: ١٥٢هـ)، من كبار أتباع التابعين، روىٰ له أبو داود وابن ماجه والبخاري في الأدب، قال الحافظ في التقريب: «صدوق، ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني».

(٤) هو علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني، أو الهلالي، أبو عبد الملك أو أبو الحسن، الدمشقي، أدرك صغارَ التابعين، توفي عام مئة وبضعة عشر، روىٰ له الترمذي وابن ماجه، قال الحافظ في التقريب: «ضعيف».

(٥) هو القاسم بن عبد الرحمن الشامي، أبو عبد الرحمن الدمشقي، مولىٰ آل أبىٰ سفيان بن حرب الأموي، (ت: ١١٢هـ)، وهو صاحب أبي أمامة، يروي عنه نسخةً طويلة، من الوسطىٰ من التابعين، قال الحافظ في التقريب: «صدوق يُغرِب كثيرًا».

تركْتُها منذ سَمِعْتُ هذا الخَبْرَ مِن نَبِيِّكم ﷺ.

قَالَ أَبُو أُمَامَةَ: ما تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا منذ سَمِعْتُ هذا من عَلِيٍّ رضي الله عنه. قَالَ الْقَاسِمُ: وأنَا ما تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا كلَّ ليلةٍ منذُ حَدَّثَنِي أَبُو أُمامةَ بفَضْلِها حتَّى الآنَ. قَالَ عَلِيُّ بنُ يَزِيدَ: فأُخْبِرُكَ أَنَّنِي ما تَرَكْتُ قِرَاءَتَها فِي كلِّ ليلةٍ مُنْذُ بَلَغَنِي فَضْلُ قِرَاءَتِها[١]. قَالَ ابنُ شابُورَ: وأنَا مَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا فِي كلِّ لَيلةٍ مُنْذُ بَلَغنِي فَضْلُ قِرَاءَتِها. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وأنَا فَمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا فِي كلِّ ليلةٍ مُنْذُ بَلَغنِي فَضْلُ قِرَاءَتِها. قَالَ عَبْدُ الله بنُ أبي سُفيانَ: وأنَا فمَا تَرَكْتُ [٢٧/ب] قِرَاءَتَهَا مُنْذُ كَتَبْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي فَضْلِ قِرَاءَتِهَا. قَالَ ابْنُ [عَبْدِ][٢] المطَّلِبِ: وأنَا بحَمْدِ اللهِ فمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا مُنْذُ كَتَبْتُ هَذَا الْحَدِيثَ. قَالَ العَلَوِيُّ[٣]: وما تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا فِي كلِّ ليلةٍ قَبْلَ المنامِ وفِي دُبُرِ كلِّ صلاةٍ مَفْرُوضةٍ مُنْذُ بَلَغَنِي فَضْلُ قِرَاءَتِهَا. قَالَ ابنُ مَيْمُونٍ: وما تَرَكْتُ قِرَاءَتَها مُنْذُ بَلَغَنِي هذا الْحَدِيثُ[٤]. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابنُ الْجَوْزِيِّ: وأنَا فمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ مُنْذُ بَلَغَنِي هذا الْحَدِيثُ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ وَلَدُهُ: وأنَا فما تَرَكْتُ قِرَاءَتَها مُنْذُ بَلَغَنِي هذا الْحَدِيثُ. قَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ: وأنَا فمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَها مُنْذُ بَلَغَنِي هذا الْحَدِيثُ. قَالَ أَبُو الثَّنَاءِ: وأنَا فمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا مُنْذُ بَلَغَنِي هذا الْحَدِيثُ. قَالَ شَيْخُنَا السُّرَّمَرِّيُّ[٥]: وأنَا فمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا مُنْذُ بَلَغَنِي هذا الْحَدِيثُ. قُلْتُ: وأنَا فمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا كلَّ ليلةٍ

(١) كذا في الأصل، فسقط التسلسل: ابن أبي العاتكة، وهو ثابت في الأميني.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل والأميني، وأثبتتها الطنطاوي، وهو الصواب.
(٣) العلوي ساقط من الأميني.
(٤) كذا في الأصل، فسقط ابن ناصر من التسلسل، وهو ثابت في الأميني.
(٥) ساقط من الأميني.

مُنْذُ بَلَغَنِي هذا الْحَدِيثُ، ولا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ المكْتُوبَاتِ مُنْذُ بَلَغَنِي حديثُ فَضْلِها[١].

حَدِيثٌ صَالِحُ الْإِسْنَادِ[٢].

رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِه بإسناده[٣]، ولفظه:

[٧٣] مَا أَرَىٰ أَحَدًا يَعْقِلُ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ فَيَنَامَ حَتَّىٰ يَقْرَأَهَا[٤].

وَرَوَىٰ نَحْوَه ابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي تَفْسِيرِهِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ ﷺ أَيْضًا[٥]، وَمِنْ

(١) ابن الجوزي في مسلسلاته (خ)، الحديث الحادي والعشرون المصنف في مسلسلاته، (ص: ٤٥٩) رقم (١١).
إسناد متروك: فيه علي بن يزيد الألهاني، والسكسكي، متهمان. **والأثر** مضطرب **ضعيف**، كما بينّاه في التخريج المفرد [٧٢ ـ ٧٣].

(٢) كلام المصنف فيه ما فيه كما تبين، وقد علق علىٰ هذا الحُكم ابن ناصر الدين الدمشقي فقال: «ليس كذلك، فإن عثمان بن أبي عاتكة أحد رواته ضعّفه يحيىٰ بن معين والنسائي. وشيخه علي بن يزيد، هو الألهاني، ليس بثقة فيما قاله النسائي، وقال الدارقطني: متروك. ووهّاه غيرهما. والقاسم بن عبد الرحمن الدمشقي صاحبُ أعاجيب فيما ذكره أحمدُ بن حنبل، وهذا منها والله تعالىٰ أعلم»، النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠٢). انظر: ميزان الاعتدال، (٣/٤٠، ١٦١، ٣٧٣) علىٰ التوالي.

(٣) لدىٰ الأميني: «بإسناد حسن».

(٤) مصنف ابن أبي شيبة، (٦/٤٠) (٢٩٣١٥).

(٥) لم أقف علىٰ رواية ابن مردويه التي عناها المصنِّف، لا في الدر المنثور ولا غيره، إن كان يعني الروايةَ في فضل قراءة آية الكرسي قبل النوم، وهذا ظاهر سياقه، لأنه أوردها شاهداً علىٰ رواية مصنف ابن أبي شيبة والأخيرة في فضل آية الكرسي. وإنما الذي رواه أبو بكر بن مردويه في فضل قراءة آية الكرسي هو عقب الصلاة لا قبل النوم من حديث أبي أمامة، انظر: تفسير ابن كثير، ت سلامة، (١/٦٧٧)، وسيأتي في الكلام علىٰ أحاديث قراءتها عقب الصلاة، أو القراءة قبل النوم ولكن لخواتيم البقرة، انظر: تفسير ابن كثير، ت سلامة، (١/٧٣٥)، وقد تكلمنا=

حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وجَابِرٍ[(١)].

[قراءةُ آيةِ الكُرْسِيِّ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ المكْتُوبَةِ]

وَأَمَّا حَدِيثُ قِرَاءَتِهَا عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ المَكْتُوبَةِ:

[٧٤] (٥٣) فَأَخْبَرَنَا بِهِ الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ الدَّقَاقُ[(٢)] مُشَافَهَةً، عن عَلِيّ بن أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو المكَارِمِ اللبَّانُ فِي كِتَابِهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحَدَّادُ، قَالَ: [٢٨/أ] أَخْبَرَنَا **أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ**، أنا أَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَيَّانَ، حَدَّثنا الوَلِيدُ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بنُ يَحْيَىٰ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الرَّقَاشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحُسَيْنِ[(٣)] بْنِ الحَسَنِ بن عَلِيّ بن أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنهم، [عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ][(٤)]، عن رَسُول الله ﷺ: **«مَنْ قَرَأَ آيَةَ الكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ المَكْتُوبَةِ؛ كَانَ فِي ذِمَّةِ اللهِ إِلَىٰ الصَّلَاةِ الأُخْرَىٰ»**[(٥)].

من حديث عليّ رضي الله عنه

= عليه في التخريج المفرد [٧٢ ـ ٧٣]. إلا إن كان ما ذكره ابن كثير عقبه: «ورواه وكيع عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمير بن عمرو الخارفي، عن علي قال: ما أرىٰ أحدًا يعقل، بلغه الإسلام، ينام حتىٰ يقرأ آية الكرسي وخواتيم سورة البقرة، فإنها من كنز تحت العرش»؛ منسوبًا لابن مردويه أيضًا، وقد احتملناه في التخريج المفرد أيضًا.

(١) لم أتبين ذكرَ المصنف حديث جابر والمغيرة هاهنا أيضًا، فقد جهدت في الوقوف علىٰ حديث لهما في قراءة الكرسي قبل النوم؛ فما وجدت، وإنما لهما حديثان في قراءة الكرسي عقيب الصلاة، فكان ذكرهما هناك أولىٰ، وقد خرجناها في التخريج المفرد أيضًا [٧٢ ـ ٧٣].

(٢) هو ابن هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧). وسائر إسناده إلىٰ أبي نعيم في الحلية تقدَّم في رقم [٣٥].

(٣) كذا في الأصل، وفي طبعة الطنطاوي، وأثبتها الأميني، (ص: ١٥١): «الحسن»، وهو جادة الإسناد المذكور، فهو عبد الله بن الحسن المثنّىٰ.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، ولا طبعة الطنطاوي، وأثبتها الأميني، (ص: ١٥١)، وهذه جادة الإسناد المذكور في مصادر التخريج.

(٥) رواه الطبراني في الكبير، (٢٧٣٣)، وغيره. ولم أقف عليه من طريق أبي نعيم الأصبهاني=

من حديث أبي أمامة ﷺ

[٧٥] (٥٤) وأَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بْنُ هَبَلٍ الصَّالِحيُّ(١) فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَجَازَنِيهِ، أَخْبَرَنَا عليُّ بنُ أَحْمَدَ(٢) كَذَلِكَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ(٣) فِي كِتَابِهِ، أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّيْرَفِيُّ(٤)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَد بن مُحَمَّد بن فَاذِشَاهْ(٥)، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ

= الحافظ، ولا فيما وقفت عليه من كتب شيخه أبي الشيخ ابن حيان، كما ساقه المصنِّف، بل روىٰ أبو نعيم حديثَ أبي أمامة الباهلي، تاريخ أصبهان، (٤١٧/١)، والمغيرة بن شعبة، الحلية، (٢٢١/٣)، لا علي بن أبي طالب.

إسناد **جيّد**، وإن كان يحتمل الانقطاع، والحديث **حسنٌ**، وله شواهد، وأكثره من حديث أبي أمامة صُدَيّ بن عجلان، وسيذكره المصنف، وقد فصَّلناه في التخريج المفرد، [٧٤ ـ ٧٥].

(١) هو ابن هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧). وقد أثبته الطنطاوي، (ص: ٥٩): «الصالح»، وهو في الأصل محتمل، لكن ينبغي حمله علىٰ الصواب.

(٢) هو الفخر البخاري، تكرر مرارًا. توفي (٦٩٠هـ).

(٣) مُحَمَّد بْن أَبِي زيْد بن حمد بْن أَبِي نصْر، أبو عَبْد الله الإصبهانيّ، الكَرَّاني، الخبّاز. شيخ معمّر عالي الإسناد، رُحلة الوقت، قال ابن نقطة: «سمع علىٰ محمود بن إسماعيل الصيرفي جميع المعجم الكبير للطبراني سوىٰ مواضع ستة». توفي (٥٩٧ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١٢٠/١٢)، وذيل التقييد، (١٢٦/١).

(٤) محمود بن إسماعيل بن محمد بن محمد، أبو منصور الأصبهانيّ الصَّيْرفيّ الأشقر، قال الذهبي: «راوي المعجم الكبير عن أَبِي الحسين أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن فاذشاه». توفي: (٥١٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٢٢٧/١١).

(٥) أحمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن فاذشاه، أبو الحسين الأصبهاني، التّانيّ الرّئيس. سمعَ الكثير من أبي القاسم الطَّبَرانيّ، وروىٰ عنه معجمه الكبير. روىٰ عنه جماعة، منهم محمود بن إسماعيل الصيرفي. كان ينتحل الاعتزال والتشيع. توفي (٤٣٣ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٥٢٤/٩). والتانيّ: نِسبَةٌ إلىٰ التِّنَاية، وهي الدهقنة، ويقال لصاحب الضياع والعقار: التانيّ. انظر: الأنساب للسمعاني، (١٣/٣).

ولم أقف علىٰ مَقْنَعٍ في ضبط اسمه، إذ يضبطه المحقّقون للكتب كيف اتفق، ورأيت العلامة الزركلي كَسَرَ الذال، وفي تهذيب الكمال يسكنِّها، والبعض يحرك الهاء في آخره، ولا ينبغي تحريكها لأن شاهْ كلمة فارسية معروفة بمعنىٰ: الملِك، وتلفظ موقوفةً، ولا شك أن هذا الاسم=

بنِ كَيْسَانَ، قَالَ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ بِشْرٍ الطَّرْسُوسِيُّ(١)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حِمْيَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الأَلْهَانِيِّ(٢)، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ آيَةَ الكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ؛ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الجَنَّةِ إِلَّا المَوْتُ**».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي تَفْسِيرِهِ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ(٣).

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي اليَوْمِ واللَّيْلَةِ عن الْحُسَيْنِ بْنِ بِشْرٍ، بِهِ(٤).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ(٥) مِنْ طَرِيقِ: مُحَمَّد بن حِمْيَرٍ(٦)، وهُوَ

= فارسي، وأكبر ظني أن أصله: باذ شاه، وحرف پ الفارسي كثيرًا ما يتعاور رسمُه بالفاء والباء كما في الأصبهاني والأصفهاني، لاسيما وأن الفوطي في مجمع الآداب، (٤٦/٢) أورد ترجمة عماد الدين باذشاه بن قاضي همذان، ثم ترجمه مرة أخرىٰ باسم فاذشاه بن محمود، (١٢٩/٢). والذال والدال يتعاوران في الرسم والنطق أيضًا في الأسماء ذات الأصل الفارسي. وبادشاه معروف في الفارسية، يعني الملك الكبير أو السيد الأعلىٰ. وعلىٰ ذلك فالأصل أن يكون ساكن الذال، ولكن تُكسر باعتبار الإضافة كما هو معلوم في الفارسية.

(١) قال في الأنساب، (٦٥/٩): «هذه النسبة إلىٰ طَرْسوس، وهي من بلاد الثغر بالشام».

(٢) قال في الأنساب، (٣٤٢/١) «هذه النسبة الىٰ ألهان بن مالك أخي همدان بن مالك»، وذكره.

(٣) الطبراني في مسند الشاميين، (٨٤٢)، والأوسط، (٨٠٨٦)، والكبير، (٧٥٣٢)، والدعاء، (٦٧٥)، ورواه أبو بكر بن مردويه في تفسيره، كما نقل ابن كثير في التفسير، ت سلامة، (٦٧٧/١)، والسيوطي في الدر المنثور، (١٠/٢).

إسناد **حسن**: محمد بن حمير؛ فيه كلام، وهو من رجال البخاري، والحديث **حسن**، كما بينّاه في التخريج المفرد [٧٤ ـ ٧٥].

(٤) النسائي، في الكبرىٰ، عمل اليوم والليلة، (٩٨٤٨).

(٥) كذا ذكر المصنف هذا الحديث معزوًّا إلىٰ صحيح ابن حبان، وكذا ابن كثير في تفسيره ت سلامة (٦٧٧/١)، وابن مفلح في الفروع، (٢٢٨/٢)، والسخاوي في الأجوبة المرضية، (٦٧٣/٢)، لكن عزاه المنذري في الترغيب والترهيب، (٢٩٩/٢) إلىٰ ابن حبان في كتاب الصلاة، وهذا هو الصحيح، وقد نصّ علىٰ ذلك ابن حجر، نتائج الأفكار (٢٩٥/٢).

(٦) عند الطنطاوي: «حميد».

الحِمْصِيُّ، مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ، عن مُحَمَّدِ بن زِيَادٍ [الأَلْهَانِيِّ](١)، وهذَا إِسْنَادٌ عَلَىٰ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ(٢).

والعَجَبُ مِن ابْنِ الْجَوْزِيِّ كَيْفَ أَدْخَلَهُ فِي كِتَابِهِ المَوْضُوعَاتِ(٣) [٢٨/ب].

[من أحاديثِ عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ]

وأَمَّا مَا [نُورِدُهُ](٤) مِنْ حَدِيثِه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ لَمِنْ(٥) أَصَحِّهِ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخانِ، أَعْنِي الْبُخَارِيَّ ومُسْلِمًا(٦) فِي صَحِيحَيْهِمَا اللَّذيْنِ هُمَا أَصَحُّ كِتَابٍ بَعْدَ كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا، وَأَصَحُّ ذَلِكَ مَا اتَّفَقُوا(٧) عَلَىٰ إِخْرَاجِهِ وَقَطَعَا لَهُ(٨) وَوَافَقَهُمَا عَلَىٰ إِخْرَاجِهِ أَصْحَابُ السُّنَنِ التِّي هِيَ كُتُبُ الْإِسْلَامِ، كَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

(١) في الأصل: «البخاري»، ومثله الطنطاوي، (ص: ٦٠)، وهو خطأ، وأثبته الأميني على الصواب، وزاد بعده: «الحمصي، وهو أيضًا من رجال البخاري».

(٢) وصرح بذلك جماعةٌ أيضًا، منهم الحافظ المزي، والزيلعي والسيوطي، ولكن في هذا الحكم نظر، انظر تعقب العلامة المعلمي، الفوائد المجموعة، (ص: ٢٩٩)، وقد بيّنّاه في التخريج المفرد [٧٤ ـ ٧٥].

(٣) الحديث أورده ابن الجوزي في كتاب الموضوعات، (١/٢٤٤)، من طريق الدارقطني إلىٰ محمد بن حمير عن محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة به، ثم قال: «قال الدارقطني: غريب من حديث الألهاني عن أبي أمامة، تفرد به محمد بن حمير عنه. قال يعقوب بن سفيان: ليس بالقوي». وانتقده علىٰ ذلك جماعة من المحدثين، منهم ابن كثير، والحافظ ابن حجر، انظر: تفسير ابن كثير، (١/٦٧٧)، ونتائج الأفكار، (٢/٢٩٥)، وراجع التخريج المفرد.

(٤) في الأصل: «يورده»، وكذا في الطنطاوي، (ص: ٦٠)، وهو تصحيف، وقد أثبتها الأميني، (ص: ١٠٢): «نورده»، وهو الصحيح الموافق للسياق.

(٥) لدىٰ الأميني: «فمن» ولعله أصح.

(٦) في الأصل: «مسلم»، وكذا الطنطاوي، (ص: ٦٠)، والجادة ما أثبتناه، وكذا أثبتها الأميني.

(٧) كذا في الأصل، وفي الطنطاوي، وأثبتها الأميني «اتفقا»، وهو الأجود.

(٨) زاد الأميني: «به».

وَجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ وسُنَنِ النَّسَائِيِّ، وسُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ، عَلَىٰ أنَّ ما اتَّفَقَ عَلَىٰ إِخْرَاجِهِ الشَّيْخَانِ وقَطَعَا بِصِحَّتِه(١) مِمَّا يَجِبُ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ قَبُولُهُ؛ حَيْثُ أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَىٰ تَلَقِّي هَذَيْنِ الكِتَابَيْنِ بِالقَبُولِ، والحُكْمِ بِصِحَّةِ مَا فِيهِمَا، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِنَا: البِدَايَة فِي مَعَالِمِ الرِّوَايَةِ(٢) وأَوْضَحْنَاهُ، وأَشَرْنَا إِلَىٰ كَلَامِ العُلَمَاءِ فِيهِ.

فَمِنْ ذَلِكَ(٣):

ما رواه عنه أَبُو مُوسَى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

[٧٦] (٥٥) أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الشَّيْخُ المُسْنِدُ رُحْلَةُ الآفَاقِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللهِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي عُمَرَ المَقْدِسِيُّ الْحَنْبَلِيُّ الْإِمَامُ(٤)، قِرَاءَةً عَلَيْهِ بِمَنْزِلِهِ بِدَيْرِ الْحَنَابِلَةِ(٥)، .... حديث النهي عن التختم في السبابة وما يليها

(١) زاد الأميني: «هو».

(٢) كتاب معروفٌ للمصنِّف، ذكره في كتابه: المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، وذكره السخاوي في الضوء اللامع، (٩/٢٥٧)، واسمه هناك: «البداية في علوم الرواية»، وقد ذكر فوق: «البداية في معالم الرواية»، لم يُطبع هذا الكتابُ في حدود علمنا، وله نسخة مخطوطة في مكتبة غوته بألمانيا [٢/٥٨٢]، انظر: شمس الدين ابن الجزري: فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، إعداد: محمد مطيع الحافظ، آفاق الثقافة والتراث، عدد (٣)، ديسمبر (١٩٩٣)، (ص: ٩).

(٣) لمّا كانت هذه الأحاديث إما في الصحيحين أو أحدهما، أو أصلها في الصحيحين من غير حديث عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكونها ليست من أحاديث مناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التي هي موضوع الكتاب؛ فقد اكتفينا بتخريجها في هامش التحقيق تخريجًا مختصرًا، ولم نخرجها في التخريج المفرد، وهذا حتىٰ الحديث [٨٤] إذ هو وما بعده في المناقب، فرجعنا فيه إلىٰ خطتنا في التخريج المفرد.

(٤) هو صلاح الدين ابن قدامة، انظر ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٥) في خطط الشام، (٢٩/٦)، عن تاريخ الصالحية: «من الناحية الشرقية دَير يُقال له دير الحنابلة، وكان أولًا لناسٍ من الرهبان، فاتفق أنهم أحدثوا شيئًا فأُخْرِجوا منه، ثم بنىٰ الشيخُ أبو عمر المدرسة».

بِسَفْحِ قَاسِيونَ[(١)] ظَاهِرَ دِمَشْقَ المَحْرُوسَةِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ المُسْنِدُ رُحْلَةُ الأَقْطَارِ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْبُخَارِيِّ الْمَقْدِسِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، أَخْبَرَنَا العَدْلُ المُسْنِدُ أَبُو عَلِيٍّ حَنْبَلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الفَرَجِ الرُّصَافِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ هِبَةُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الحُصَيْنِ الشَّيْبَانِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ المُذْهِبُ التَّمِيمِيُّ الوَاعِظُ [٢٩/أ]، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ مَالِكٍ الْقَطِيعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ بْنِ** هِلَالِ بْنِ أَسَدٍ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي **أبي**، قَالَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، أَنَا أَبُو مُوسَىٰ، عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: **نَهَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَجْعَلَ خَاتَمِي فِي هَذِهِ السَّبَّابَةِ[(٢)] أَوِ الَّتِي تَلِيهَا**[(٣)].

---

(١) قال ياقوت، معجم البلدان، (٤/٢٩٥): «هو الجبل المشرف علىٰ مدينة دمشق، وفيه عدّة مغاور، وفيها آثار الأنبياء وكهوف، وفي سَفْحه مقبرة أهل الصلاح، وهو جبل معظّم مقدّس يروىٰ فيه آثار وللصالحين فيه أخبار».

(٢) عند الأميني: «السبّاحة».

(٣) رواه بهذا الإسناد: أحمد، (٥٨٧)، وهذا لفظه، وفيه: «السَّبّاحة»، والبزار، (٣١٢٦)، والروياني، (٤٩٠)، والدارقطني، (٤٢٦).
واللفظ عندهم فيه زيادة في صفات الصلاة، وفيه: «وَلا تَلْبَسْ خَاتَمَكَ فِي هَاتَيْنِ يَعْنِي السَّبَّابَةَ وَالْوُسْطَىٰ»، ولم يخرج الدارقطني تلك القطعة.
قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا يُعْرَفُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَجَمَعَ هَذَا الرَّجُلُ فِيهِ أَبَا مُوسَىٰ مَعَ عَلِيٍّ، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا جَمَعَهُمَا إِلا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ حُسَيْنٍ وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ». تابعه: محمد بن فضيل شيخ أحمد في المسند، والعزرمي؛ متروك، عند الروياني.
والجمع بين الأصبعين معلول شاذ، فالصواب من رواية عاصم بن كليب التردد بـ(أو) بين الأصبعين، راجع: السلسلة الضعيفة، (١١/٨٥٩) (٥٤٩٩)، كما في رواية مسلم: «لَمْ يَدْرِ عَاصِمٌ فِي أَيِّ الثِّنْتَيْنِ»، والثابت النهي عن التختم في الوسطىٰ. =

هَذَا حديثٌ مُتَّفقٌ عَلَىٰ صِحَّتِه أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ وأَبُو دَاوُدَ والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابنُ مَاجَهْ، مِنْ طَرِيقِ: عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ـ واسمُهُ: عَامِرٌ، وقِيلَ: الحَارِثُ ـ، عن عَلِيٍّ نَفْسِه، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا مُوسَىٰ(١).

وَكِلاهُمَا صَحِيحٌ؛ فإِنَّ أَبَا بُرْدَةَ أَدْرَكَ عَلِيًّا، ورَوَىٰ عَنْهُ، وَعَنِ الزُّبَيْرِ أَيْضًا،

= ومحمد بن فضيل، صدوق، لم يبلغ حد التوثيق المطلق الذي ذكره المصنف، وتلك المسألة من المزيد في متصل الأسانيد.

وقد ذكره الدارقطني في العلل، (٤/١٦٩ ـ ١٧١)، ورجح رواية الجمهور: أبي بردة عن علي.

قال: «قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَىٰ.

وَقَالَ خَالِدٌ الْوَاسِطِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَىٰ، عَنْ عَلِيٍّ.

وَوَهِمَا فِي قَوْلِهِمَا: أَبِي مُوسَىٰ؛ لِأَنَّ أَبَا بُرْدَةَ سَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ عَلِيٍّ، وَأَبُو مُوسَىٰ حَاضِرٌ ذَلِكَ، بيَّنَ أبو عَوَانَةَ ذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ.

وَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ.

وَوَهِمَ، وَالصَّوَابُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ».

قلت: تلك نكتة حسنة جدًّا، وهي دالة علىٰ فضل علم السلف علىٰ الخلف. والرواية التي يشير إليها الدارقطني عند أحمد، (١٣٢٣)، عن عفان، عن أبي عوانة، عن عاصم بن كليب، قال: «حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَىٰ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي مُوسَىٰ فَأَتَانَا عَلِيٌّ رضي الله عنه، فَقَامَ عَلَىٰ أَبِي مُوسَىٰ، فَأَمَرَهُ بِأَمْرٍ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ»، فذكره بطوله، وفيه الكلام عن الخاتم.

وبذلك يظهر أن ما ذكره المصنف من صحة الطريقين؛ ليس بصحيح، وهو من احتمالات الجمْع المجردة التي توجد عند المتأخرين.

(١) البخاري تعليقًا، باب لبس القسِّيّ، ولم يذكر فيه التختم، ومسلم، (٢٠٧٨)، وأبو داود، (٤٢٢٥)، والترمذي، (١٧٨٦)، والنسائي، (٥٢١٠)، وابن ماجه، (٣٦٤٨). وراجع: تحفة الأشراف، (٧/٤٥٩) (١٠٣١٨).

فليس مُتَّفقًا عليه، فقد علَّقه البخاري، ولم يخرجْه كما تُوهم عبارةُ المصنِّف، ولم يذكر تلك الجملةَ منه في تعليقه أيضًا. كما أنهما لم يخرجاه من حديث أبي موسىٰ، ولكن أبي بردة.

وَعَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَىٰ، وغَيْرِهِم[١].

ولكنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَحْفُوظٌ مِنْ حَدِيثِهِ عَن عَلِيٍّ، ولَا يَبْعُدُ أَنْ يَكونَ سَمِعَهُ مِنْ أَبِيهِ أَيْضًا، فَرَواهُ تَارَةً عَنْهُ، وتَارَةً عَنْ أَبِيهِ؛ فإِنَّ مُحَمَّدَ بنَ فُضَيْلٍ، شَيْخَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ؛ حَافِظٌ مُتْقِنٌ شِيعِيٌّ ثِقَةٌ، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةٍ[٢].

وما روٰه عَبْدُ الله بْنُ عَبَّاس عن أمِير الْمُؤْمِنِينَ عَلِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ:

ثناء علي على عمر ﷺ عند وفاته

[٧٧] (٥٦) أَخْبَرَنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَحَافِظُ الْأَنَامِ أَبُو الفِدَاءِ إِسَمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ[٣] بْنِ كَثِيرٍ القُرَشِيُّ[٤] رَحِمَهُ اللهُ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ غَيْرَ مَرَّةٍ فِي آخَرِينَ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَالِبِ بنِ أبي النِّعَمِ بْنِ بَيَانٍ الصَّالِحِيُّ[٥]، أَخْبَرَنَا أَبُو

(١) انظر: تهذيب الكمال، (٣٣/٦٦)، وجامع التحصيل للعلائي، (ص ٢٠٤)، وتحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي، (ص ١٦٥).

(٢) قال الذهبي: «ثقة شيعي»، وقال الحافظ: «صدوق عارف رُمِي بالتشيع». وقد خطّأه أحمد في أحاديث، ولكن قال حسن الحديث، وفضّله علىٰ عبيد الله بن موسىٰ. ووثقه يحيىٰ، والدارقطني، وقال أبو حاتم: «كثير الخطأ»، وقال ابن سعد: «بعضهم لا يحتج به». انظر: الكاشف، (٢/٢١١)، وتهذيب التهذيب، (٩/٤٠٥)، ومن تُكُلِّم فيه وهو موَثَّق، (ص ١٦٧)، وموسوعة أقوال الإمام أحمد، (٣/٣٠٤). قلت: فليس هو في الوثاقة والضبط إلىٰ المنتهىٰ، فلعلَّ جعلَه الحديثَ من مسند أبي موسىٰ الأشعري من ذلك.

(٣) في الأصل: «عمرو»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٦١)، وأثبتها الأميني على الصواب. «عمر».

(٤) هو الحافظ ابن كثير المشهور، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٦).

(٥) هو أحمد بن أبي طالب بن أبي النِّعَم نِعْمة بن حسن بن علي بن بَيَان الدين، الدِّير مَقَرّي الصالحي المعمَّر، شهاب الدين، أبو العبَّاس الحجَّار مُسند الدنيا. قال التقي الفاسي: سمع علىٰ الحسن بن المبارك الزُّبَيدي صحيحَ البخاري بكماله، وقيل: له فَوْتٌ ولم يصِحَّ ذلك كما ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي. وهو أحد رواة الصحيح عن أبي الوقت السِّجزي. توفي: (٧٣٠هـ). انظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، (١/٣١٧).

عَبْدِ اللهِ الحَسَنُ[(١)] بْنُ المُبَارَكِ [٢٩/ب] بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بن يَحْيَىٰ الزُّبَيْدِيُّ البَغْدَادِيُّ[(٢)]، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الوَقْتِ عَبْدُ الأَوَّلِ بنُ عِيسَىٰ بنِ شُعَيْبٍ السِّجْزِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدٍ الدَّاوُودِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمُّوَيْهِ السَّرْخَسِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بنِ مَطَرٍ الفَرَبْرِيُّ، أَخْبَرَنَا الإِمَامُ أَبُو عَبْدِ الله **مُحَمَّدُ بْنُ إِسَمَاعِيلَ الجُعْفِيُّ**[(٣)]، قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَىٰ بنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ سَعِيدِ بْنِ حُسَيْنٍ[(٤)] المكِّيُّ، عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنِّي لَوَاقِفٌ فِي قَوْمٍ يَدْعُونَ اللهَ لِعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ وَقَدْ وُضِعَ عَلَىٰ سَرِيرِهِ، إِذَا رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي قد وَضَعَ مِرْفَقَيْهِ عَلَىٰ مَنْكِبِي يقُولُ: يَرْحَمُكَ اللهُ، إِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَكَ اللهُ معَ صَاحِبَيْكَ؛ لأنِّي كَثِيرًا ما كنتُ أسمَعُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «**كُنْتُ وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ، وفَعَلْتُ وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ، وانْطَلَقْتُ وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ**»، فإِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَكَ اللهُ مَعَهُمَا. [فَالْتَفَتُّ][(٥)] فإِذَا هُوَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[(٦)].

حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَىٰ صِحَّتِه، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ والنَّسَائِيُّ وابنُ مَاجَهْ، مِنْ طريقِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ.

---

(١) عند الأميني: «الحسين».

(٢) من هنا إلىٰ نهاية الإسناد إلىٰ البخاري تقدَّم التعريف به في الحديث رقم [٢٩]، من طريق الصَّفوي.

(٣) هو الإمام البخاري.

(٤) في الصحيحين: «بن أبي حسين».

(٥) في النسخة المخطوطة: «بالثبت»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٦٢)، وأثبتها الأميني علىٰ الصواب. وهذا هو المعروف في الرواية، ولم أقف علىٰ هذا اللفظ في أي رواية للحديث وإلا كنتُ أثبتها في المتن وعلقتُ عليها، فيبدو أنها ذهولٌ من الناسخ.

(٦) البخاري، (٣٦٧٧، ٣٦٨٥)، ومسلم، (٢٣٨٩)، والنسائي في الكبرىٰ، (٨٠٦١)، وابن ماجه، (٩٨).

ومَا رَوَاهُ أَبُو الطُّفِيلِ عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

وهُوَ آخِرُ صَحَابِيٍّ مَاتَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ مِمَّنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ ورَوَى عَنْهُ، تُوُفِّيَ سنَةَ عَشْرٍ ومِئَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ [٣٠/أ]، وكَانَ مِنْ مُحِبِّي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ رِضْوَانُ اللهِ عليْهِ وَمِنْ شِيعَتِهِ[١].



حديث صحيفة علي رضي الله عنه

[٧٨] (٥٧) أَخْبَرَنَا ابنُ أَبِي عُمَرَ[٢]، قِرَاءَةً عَلِيهِ، أَنَا ابْنُ الْبُخَارِيِّ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّصَافِيُّ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيُّ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثَنَا **أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ**، حَدَّثَنِي **أَبِي**، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ[٣]، ثَنَا شُعْبَةُ، سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ أَبِي بَزَّةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: سُئِلَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: هَلْ خَصَّكُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ؟، فقَالَ: مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ لَمْ يَعُمَّ بِهِ النَّاسَ كَافَّةً، إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سَيْفِي هَذَا، قَالَ: فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً مَكْتُوبٌ فِيها: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ سَرَقَ مَنَارَ[٤] الْأَرْضِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا**»[٥].

لفظ آخر لحديث الصحيفة

(١) انظر: سير أعلام النبلاء، (٣/٤٦٧)، والاستيعاب، (٤/١٦٩٦)، وأسد الغابة، (٣/١٤٣)، والإصابة، (٧/١٩٣).

(٢) هو صلاح الدين المقدسي، راجع المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٣) زاد الأميني: «بن جعفر».

(٤) قال في النهاية في غريب الحديث والأثر، (٥/١٢٧): «المنار: جمع منارة، وهي العلامة تجعل بين الحدين. ومنار الحرم: أعلامه التي ضربها الخليل عليه السلام على أقطاره ونواحيه. والميم زائدة»، وانظر: العين، (٨/٢٧٦)، وتهذيب اللغة، (٧/١٣٨)، ولسان العرب، (٥/٣٤١)، وتاج العروس، (١٤/٣٠٤).

(٥) مسند أحمد، (٩٥٧، ١٣٠٩).

[٧٩] (٥٨) وأَخْبَرَنَاه أعلَىٰ مِنْ هَذَا بِدَرَجةٍ شَيْخُنَا ابْنُ قُدَامَةَ(١)، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا حَنْبَلٌ، أَنَا هِبَةُ الله، أَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثنَا **عَبْد الله بن الْإِمَام أَحْمَد**، حَدَّثَنِي أَبُو الشَّعْثَاءِ عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ(٢) بْنِ سُلَيْمَانَ، ثنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ، عَنِ ابْنِ حَيَّانَ(٣)، قَالَ سَمِعْتُ عَامِرَ بْنَ وَاثِلَةَ قَالَ: قِيلَ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَخْبِرْنَا بِشَيْءٍ أَسَرَّ إِلَيْكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فقَالَ: مَا أَسَرَّ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ وَكَتَمَهُ النَّاسَ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُول: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ سَبَّ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ تُخُومَ(٤) الأَرْضِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَىٰ مُحْدِثًا**»(٥).



لفظ آخر لحديث الصحيفة

[٨٠] (٥٩) **وَبِهِ**، قَالَ [٣٠/ب] **عَبْدُ اللهِ**: ثنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: قُلْنَا لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَخْبِرْنَا بِشَيْءٍ أَسَرَّهُ إِلَيْكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فقَالَ: مَا أَسَرَّ إِلَيَّ شَيْئًا كَتَمَهُ النَّاسَ،

(١) هو صلاح الدين المقدسي، راجع المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].
(٢) في الأصل والأميني: «الحسين»، والمثبت هو الصواب، وكذا أثبته الطنطاوي.
(٣) كذا في الأصل والطنطاوي، وأثبت الأميني، (ص: ١٠٧): «منصور بن حيان»، وكذا هو في المسند.
(٤) قال في العين، (٤/٢٤٢): «تُخُومُ الأرض اسم علىٰ فُعُول، وبعض يقول: تَخُوم الأرض، كأنه جميعٌ، ولا يُفرد منه واحد. وهو مَفْصِلُ ما بين الكُورَتَيْن أو القريتين، ومنتهىٰ أرضِ كلّ قريةٍ وكورةٍ تُخَومُها»، وانظر: تهذيب اللغة، (١٥/١٦٦)، ولسان العرب، (١٢/٦٤)، وتاج العروس، (٣١/٣٢٣).
وقال في النهاية، (١/١٨٤): «وقيل: أراد بها حدودَ الحرم خاصة، وقيل: هو عامٌّ في جميع الأرض، وأراد المعالِمَ التي يُهتَدىٰ بها في الطرق. وقيل: هو أن يدخلَ الرجلُ في مِلْك غيرِه فيقتطعه ظُلمًا. ويُروىٰ: "تَخوم الأرض"؛ بفتح التاء علىٰ الإفراد، وجمعه تُخُم بضم التاء والخاء».
(٥) زوائد عبد الله علىٰ المسند، (٨٦٠).

وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَىٰ مُحْدِثًا، ولَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ تُخُومَ الْأَرْضِ»، يَعْنِي: المَنَارَ[(١)].

هَذَا الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَىٰ صِحَّتِهِ مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَلَفْظُهُ:

لفظ حديث الصحيفة عند مسلم من حديث أبي الطفيل رضي الله عنه

[٨١] كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فقَالَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسِرُّ إِلَيْكَ؟، فَغَضِبَ، ثُمَّ قَالَ: مَا كَانَ يُسِرُّ إِلَيَّ شَيْئًا يَكْتُمُهُ عَنِ النَّاسِ، غَيْرَ أَنَّه حَدَّثَنِي بِكَلِمَاتٍ، قَالَ: «لَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ...»، الْحَدِيثَ. وَكَذَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ[(٢)].

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي جُحَيْفَةَ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ السُّوَائِيِّ[(٣)] الصَّحَابِيِّ، وَلَفْظُهُ:

لفظ حديث الصحيفة عند البخاري من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه

[٨٢] قُلْتُ لعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الوَحْيِ مِمَّا لَيْسَ فِي القُرْآنِ؟، فقَالَ: لَا، والَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ[(٤)]، إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهُ اللهُ رَجُلًا فِي القُرْآنِ، ومَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ: ومَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟، فقَالَ: العَقْلُ، وَفكَاكُ الأَسِيرِ، وأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ[(٥)].

(١) زوائده على المسند، (٨٥٧).
(٢) مسلم، (١٩٧٨)، والنسائي، (٤٤٢٢). يعني طريق: منصور بن حيان، به.
(٣) قال السمعاني في الأنساب، (٧/٢٨٨): «هذه النسبة إلى بني سُواءة بن عامر بن صعصعة».
(٤) قال في النهاية، (٥/٤٩): «النَّسَمَة: النَّفْس والرُّوح...، وكلُّ دابة فيها رُوحٌ فهي نَسَمَة..، ومنه حديث عليٍّ: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة» أي خلق ذاتَ الروح، وكثيرًا ما كان يقولها إذا اجتهَدَ في يمينه»، وانظر: العين، (٧/٢٧٥)، وتهذيب اللغة، (١٣/١٥)، ولسان العرب، (١٢/٥٧٣)، وتاج العروس، (٣٣/٤٨٨).
(٥) البخاري، (١٠٩، ٢٨٣٧).

وكَذَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابْنُ مَاجَهْ(١).

واتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ وأَبُو دَاوُدَ والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ عَلَىٰ إِخْرَاجِهِ مِنْ طَرِيقِ: يزَيْدَ بْنِ شَرِيكٍ التَّيْمِيِّ، وَلَفْظُهُ:

[٨٣] مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ نَقْرَأُ إِلَّا كِتَابَ اللهِ، وَهَذِهِ الصَّحِيفَةَ(٢).

ورَوَاهُ [٣١/١أ] الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ: قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، ومِنْ طَرِيقِ: عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(٣).

ومما رَوَيْناهُ مِنْ طُرُقِ أولادِهِ عَنْهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وعَنْهُ وكَرَّمَ وَجْهَه:

فَمِنْ طَرِيقِ **أبي مُحَمَّدٍ الحَسَنِ**، وتُوُفِّيَ سنَةَ خَمْسينَ مِنَ الهِجْرَةِ، وكانَ أَشْبَهَ النَّاسِ وَجْهًا بِجَدِّهِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٤).

(١) الترمذي، (١٣٢٨)، والنسائي، (٤٦٨٩)، وابن ماجه، (٢٦٥٠).

(٢) البخاري، (١٨٧٠)، ومسلم، (١٣٧٢، ١٥٠٩)، والترمذي، (٢١٢٧)، وأبو داود، (٢٠٣٤)، والنسائي في الكبرىٰ، (٤٢٦٣، ٤٢٦٤)، من طريق: إبراهيم التيمي، عن أبيه: يزيد بن شريك التيمي.

(٣) أحمد، (٥٩٩)، من طريق: الشعبي، عن أبي جحيفة، به، و(٩٩٣)، من طريق: قيس بن عباد، عن علي، به.

(٤) أخرج البخاري، (٣٣٧٠، ٣٥٤٢) عن عقبة بن الحارث، قال: صلىٰ أبو بكر رضي الله عنه العصر، ثم خرج يمشي، فرأىٰ الحسنَ يلعب مع الصبيان، فحمله علىٰ عاتقه، وقال: بأبي، شبيه بالنبي لا شبيه بعلي، وعلي يضحك. وأخرج أيضًا، (٣٧٥٢) عن أنس، قال: «لم يكن أحد أشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم من الحسن بن علي». وأخرج أيضًا، (٣٥٤٣) عن أبي جُحيفة رضي الله عنه، قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم، وكان الحسن يشبهه».

وروىٰ الترمذي، (٣٧٧٩)، وأحمد في المسند، (٧٦٩، ٧٧٤، ٨٥٤)، وفي الفضائل، (١٣٦٦)، والطيالسي، (١٣٢)، وابن حبان، (٧١٣٢)، وابن عساكر، (٤٥/٣٠)،=

حديث: سيّدا كهول الجنة من حديث علي رضي الله عنه

[٨٤] (٦٠) أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ شَيْخُنَا[١]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، قَالَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ البَغْدَادِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الحُصَيْنِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ المُذْهِبِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ حَمْدَانَ، حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَد**، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ الوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ، يَعْنِي اليَمَامِيَّ[٢]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ اليَمَامِيِّ، عَنِ الحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الحَسَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ، فقَالَ: «**يَا عَلِيُّ! هَذَانِ سَيِّدَا النَّاسِ لِكُهُولِ**[٣] **أَهْلِ الجَنَّةِ وَشَبَابِهَا بَعْدَ النَّبِيِّينَ والمُرْسَلِينَ**»[٤].

= (٣٩٤/٣١): عن علي، قال: «الحسن أشبه برسول الله ﷺ ما بين الصدر إلى الرأس، والحسين أشبه برسول الله ﷺ ما كان أسفل من ذلك». وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. قلت: ولهذا الحديثِ الأخيرِ خصّ المصنِّف الشبَهَ بالوجه. والأحاديث الأولى أثبت من هذا.

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، راجع المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) قال السمعاني في الأنساب، (٥٢٢/١٣): «هذه النسبة إلى اليمامة، وهي بلدة من بلاد العوالي مشهورة، وأكثر من نزل بها بنو حنيفة، وكان مسيلمة الكذاب المتنبي منها خرج وبها قتل زمن أبي بكر رضي الله عنه».

(٣) عند الأميني: «سيدا كهول»، وهو كذلك في المسند.

(٤) زوائد عبد الله على المسند، (٦٠٣)، والفضائل، (١٤١).

إسناد **ضعيف**: الحسن بن زيد؛ ضعيف، والحديث **ضعيف**، له طرق عن عليّ رضي الله عنه، وشواهد من حديث أنس وأبي جحيفة رضي الله عنهما ـ الآتيين ـ، وغيرهما، كما فصّلناه في التخريج المفرد [٨٤ ـ ٨٥]، وخلصنا لضعفه.

قال الطحاوي في شرح مشكل الآثار، (٢٢٠/٥): «وأسنان الكهول يدخل في أسنان الشباب، لأنّه يُقال: شابٌّ كهل، فيجعل كهلًا وهو شاب، ولا يقال: شيخ كهل، إنما يكون شيخًا بعدما يخرج من التكهُّل، والتكهُّل هو آخر مدة الشباب، ومنه قالوا: قد اكتهل هذا الزرع، يعنون: إذا بلغ الحال الذي يحصد مثله عليها»، وفي شرح سنن ابن ماجه للسيوطي وغيره (ص: ١١)، عن: اللمعات: «وصفهما بالكهولة بِاعْتِبَار مَا كَانُوا فِي الدُّنْيَا، وإلا فَلَا كهلَ فِي الْجنَّة، فَالْمَعْنى سيِّدَا مَنْ مَاتَ كهلًا من الْمُسلمين، وَقيل أَرَادَ هَهُنَا الْحَلِيم الْعَاقِل، أَي يدخلهما الله الْجنَّة عُلَمَاء=

حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

التعريف بالحسن بن زيد

والحَسَنُ بنُ زَيْدٍ هَذَا هُوَ وَالِدُ السَّيِّدَةِ نَفِيسَةَ ﵂، ذَاتُ السِّتْرِ الرَّفِيعِ والحِجَابِ المنِيعِ، المَدْفُونَةِ بِقَرَافَةِ[1] مِصْرَ[2]، وَمَاتَ الحَسَنُ هَذَا سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَمِئَةٍ، وَكَانَ أَمِيرَ المَدِينَةِ، رَوَىٰ عَنْ أَبِيهِ وَعِكْرَمَةَ صَاحِبِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَىٰ عَنْهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ[3]، ....

= عقلاءَ»، وفي حاشية السندي على سنن ابن ماجه، (٤٩/١): «قال الطيبي: اعتبر ما كانوا عليه في الدنيا، وإلا فليس في الجنة كهلٌ، كقوله تعالى ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٢]، قيل: فالمعنى: هما سيدا من مات كهلًا من المسلمين، وإذا كان سيدا الكهول؛ فبالأولى أن يكونا سيدا الشباب، كذا قالوا».

وفي بعض ألفاظه من حديث عليّ، من غير الطريق التي أوردها المصنف: «لا تخبرهما».

روى الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث، (ص: ٩٠)، أن ثعلبًا سئل: «أَيْش مَعْنَىٰ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَلِيٍّ، وَقَدْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَقَالَ: «هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، لَا تُخْبِرْهُمَا يَا عَلِيُّ»؟ قَالَ: أَشْفَقَ عَلَيْهِمَا مِنَ التَّقْصِيرِ فِي الْعَمَلِ».

وفي بحر الفوائد المسمى بمعاني الأخبار للكلاباذي، (ص: ٦٣): «معنى قوله ﷺ: «يا علي لا تخبرهما»، يجوز أن يكون ذلك على معنى لا تخبرهما قبلي، كأنه ﷺ أراد أن يكون هو المخبر لهما، والمبشر لهما بهذه البشارة، ليكون ذلك أجل قدرًا، وأعظم موقِعًا، ويكون فضل السبق بالبشارة له، وتكون هذه الفضيلة من الفضائل التي لا تكون إلا له ﷺ، وليس ذلك إن شاء الله على مخافة الفتنة عليهما، فقد أخبرهما رسول الله ﷺ بذلك، وبما هو أعظم منه». تأمل.

(١) عند الأميني: «بغرافة».

(٢) السيدة نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي، صاحبة المشهد الكبير المعمول في القاهرة، تحوَّلت إلى المدينة مع زوجها الشريف إسحاق بن جعفر بن محمد الصادق، بعد وفاة والدها بالحاجر قرب المدينة، ثم توفيت بمصر في شهر رمضان سنة (٢٠٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (١٠٦/١٠)، ووفيات الأعيان، (١٦٩/٢)، والدر المنثور في طبقات ربّات الخدور، (٥٢١/١).

(٣) الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو محمد المدني، من كبار أتباع التابعين، قال ابن حجر: صدوق يهِمُ، وكان فاضلًا، وقال الحافظ الذهبي: «قد ولي المدينة للمنصور=

وأَبُوه زَيْدُ بْنُ الحَسَنِ[١].

[٢]والْحَدِيثُ قَدْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَفْظُهُ:

حديث سيدا كهول الجنة من حديث أنس رضي الله عنه

[٨٥] قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ سَيِّدا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ مِنَ الْأَوَّلِينَ [١/٣١ب] وَالْآخِرِينَ إِلَّا النَّبِيِّينَ والمُرْسَلِينَ»[٣].

وَإِسْنَادُ رِجَالُ الْبُخَارِيِّ[٤]، وقَالَ التِّرْمِذِيّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

= خمس سنين، ثم عزله، وصادره ثم سجنه، فلما ولي المهدي أطلقه وأكرمه وأدناه. وكان شيخ بني هاشم في زمانه». وقد ضعَّفه ابن معين. وقال ابن عدي: أحاديثه معضلة، وأحاديثه عن أبيه أنكر مما روى عن عكرمة. روى له النسائي. انظر: ميزان الاعتدال (٤٩٢/١)، وتهذيب التهذيب، (٢٧٩/٢). وما ذكره المصنف من فضيلته لا يستلزم الوثاقة بمعنى الضبط في الحديث، وما أشار به من رواية مالك عنه من جهة أن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة؛ قد نقدنا هذا المبنى أكثر من مرة تفصيلًا.

(١) اقتصر على هذا في المخطوط. وفي الطنطاوي (ص: ٦٥): «وأبو زيد بن الحسن»، وهو تحريفٌ قَلَب المعنى. وفي مطبوعة الأميني (ص: ١٥٩): «وأبوه زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، من ثقات التابعين وفضلائهم، مات سنة عشرين ومئة»، وليست هذه الزيادة في الأصل المخطوط.

وزيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أخو الحسن المثنّى، ووالد الحسن بن زيد والي المدينة، من الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين، لم يُخرجوا له في الستة، وقال الحافظ: ثقة جليل، وذكره ابن حبان في الثقات. وأمر عمر بن عبد العزيز أن تُؤدَّى إليه صدقاتُ رسول الله. توفي (١٢٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٤٨٧/٤)، وتهذيب التهذيب، (٤٠٦/٣).

(٢) هذا الحديث ساقط من طبعة الأميني (ص: ١١٤ ـ ١١٥).

(٣) الترمذي، (٣٦٦٤)، وقال: «حسن غريب من هذا الوجه». ومداره على محمد بن كثير المصيصي؛ ضعيف. وقد خرجناه تفصيلًا في التخريج المفرد [٨٤ ـ ٨٥].

(٤) كذا جاءت العبارة في المخطوط، وكذا لدى الطنطاوي. ويمكن تصحيحها بتنكير إسناد ويكون «رجال البخاري» خبرها، والأقرب أنه سهوٌ من الناسخ وأن العبارة على الجادة: «إسناده رجال البخاري». =

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ فِي سُنَنِهِ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ[١] رضي الله عنه[٢].

شذوذ لفظ: سيدا شباب أهل الجنة؛ في حديث الشيخين

وَأَمَّا قَوْلُه: «سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ»؛ فَالمحفُوظُ[٣] أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ فِي شَأْنِ الحَسَنِ والْحُسَيْنِ رضي الله عنهما، كَمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»[٤].

= قلت: الحسن بن الصباح البزار، والأوزاعي، وقتادة، كلهم أخرج لهم البخاري، ولكن محمد بن كثير المصيصي لم يخرج له البخاري، والحديث حديثه، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي، وبه يتعلق من يضعّف الحديث. وقد ذكر الشيخ الألباني علةَ ذلك، فقال في الصحيحة، (٢/٤٧٠): «قلت: رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير محمد بن كثير، وهو الصنعاني المصيصي، قال الحافظ: صدوق كثير الغلط. قلت: ويبدو أن بعضهم توهم أنه محمد بن كثير العبدي البصري، وهو من رجال الشيخين أيضًا. فقال المناوي: «قال الصدر المناوي: سنده سند البخاري» فالتبس عليه الصنعاني المضعف بالبصري الثقة!»، فكذا الظاهر أنّ المصنِّفَ التبس عليه.

(١) وضعها الطنطاوي بين معقوفتين، وقال (ص: ٦٥): «ما بين المعقوفتين ساقط، واستدركناه من مصادر التخريج»، وفعل مثله الطهطاوي صاحب طبعة دار الكتب العلمية (ص: ٨٦)، الذي نسخ تحقيق الطنطاوي بصوابه وخطئه ولم يزد فيه حرفًا، وهذا يدل أنه لا يرجع إلى النسخة الخطية أصلًا، ولذا أهملناه بالكلية، وهذا خطأ، فهو ثابتٌ في المخطوط.

(٢) ابن ماجه، (١٠٠)، وابن حبان، (٦٩٠٤). وقد خرجناه تفصيلًا في التخريج المفرد [٨٤ ـ ٨٥]. أبو جحيفة اسمه: وهب بن وهب السُّوائي، رضي الله عنه.

(٣) إشارة من المصنف إلى أن الجمع بين الشباب والكهول في هذا الحديث شاذ ليس بمحفوظ، لأن المحفوظ في "سيدا شباب أهل الجنة" هو في الحسنين، كما سيذكر. وسائر ألفاظ هذا الحديث وطرقه وشواهد مقتصرة على الكهول، كما لاحظناه في التخريج المفرد [٨٤ ـ ٨٥].

(٤) رواه الترمذي، (٣٧٦٨)، وأحمد، (١٠٦١٦، ١١٢٠٠، ١١٢٢٤، ١١٣٤٧، ١١٣٦٨)، وفي الفضائل، (١٣٣١، ١٣٦٠، ١٣٦٨، ١٣٨٤)، وابن أبي شيبة، (٣٢٧١٣)، والنسائي في الكبرى، (٨١١٣، ٨٤٦١، ٨٤٧٢، ٨٤٧٣)، وغيرهم، وبعض رواته متكلم فيهم، ففيه يزيد بن أبي زياد؛ ضعيف، وأخرجه الحاكم في المستدرك: (٤٧٧٨) من طريق الحكم بن=

الجمع بين حديثي: سيدا كهول أهل الجنة، وسيدا شباب أهل الجنة

وَالجَمْعُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ(١).

وسُئِلَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ ﵀ عَنْ مَعْنَىٰ الْحَدِيثَيْنِ، فقَالَ: «تُوُفِّيَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ والحَسَنُ والْحُسَيْنُ ﵃ وَهُمْ شُيُوخٌ كلُّهُمْ، والمَعْنَىٰ أنَّ الحَسَنَ والْحُسَيْنَ سَيِّدا كُلِّ مَنْ مَاتَ كَهْلًا، وكُلُّ أَهْلِ الجنَّةِ يَكُونُ فِي سِنِّ أَبْنَاءِ ثَلاثٍ وَثَلاثِينَ سَنَةً»(٢).



= عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبيه، عن أبي سعيد، ولفظه: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة إلا ابني الخالة»، وقال: «هذا حديث صحَّ من أوجه كثيرة، وأنا أتعجّب أنهما لم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «الحَكَم فيه لِين». وله شواهد من حديث حذيفة وجابر وجهم البلوي وعلي وأبي هريرة وابن عمر وأسامة بن زيد وقرة بن إياس وعمر وابن مسعود ومالك بن الحويرث وابن عباس وعامر بن الحصيب والحسين وأنس والبراء ورفاعة بن يثربي، ومرسلًا من حديث أبي وائل شقيق والحارث الأعور وعكرمة. وقد توسّعْتُ في تخريجها في كتابي الكبير عن الحسن بن علي ﵄، ولو استقصيته هنا لخرج الكلام عن معناه. ولا يخلو حديثٌ منها من مقال، لكن مجموعها ينهض لثبوت أصل الحديث، فهو حديث حسنٌ إن شاء الله، وقد ثبَتَ تصحيحُه عن الإمام أحمد. فجاء في المنتخب من علل الخلال (١/٢١٣): «أخبرنا المرُّوذي أن أبا عبد الله سئل عن حديث النبي ﷺ في الحسن والحسين أنهما سيدا شباب الجنة: أصحيح هو؟ قال: نعم. قلت: فإن قومًا زعموا أنه ليس بصحيح؟ فأنكر ما قالوا». وقال ابن كثير في البداية والنهاية، ط إحياء التراث (٨/٢٢٥): «وقد رُوي مثلُ هذا من حديث علي بن أبي طالب ومن حديث الحسين نفسه، وعمر وابنه عبد الله وابن عباس وابن مسعود وغيرهم، وفي أسانيده كلِّها ضَعْفٌ، والله أعلم»، وقال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء، (٣/٢٨٢): «في الباب عن: ابن عمر، وابن عباس، وعمر، وابن مسعود، ومالك بن الحويرث، وأبي سعيد، وحذيفة، وأنس، وجابر من وجوهٍ يقوِّي بعضُها بعضًا».

(١) يعني أن هذا الحديث في الكهول، وذاك في الشباب، وذلك بعد فراغ المصنف من تشذيذ ورود الشباب في حديث منقبة الشيخين الذي معنا.

(٢) فتاوىٰ النووي، (ص: ٢٥٥). والجمع فرع الثبوت كما لا يخفىٰ.

[مِنْ حَدِيثِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا]

حديث: قوم يسمون الرافضة من حديث علي رضي الله عنه

[٨٦] (٦١) وأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ التَّقِيِّ شَيْخُنَا(١)، [أَخْبَرَنَا](٢) أَبُو الحَسَنِ السَّعْدِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّصَافِيُّ، أَخْبَرَنَا هِبَةُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا **أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ**، قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لُوَيْنٌ(٣) فِي سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ يَحْيَىٰ بْنُ المُتَوَكِّلِ، عَنْ كَثِيرٍ النَّوَّاءِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَسَنِ(٤) بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**يَظْهَرُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، يَرْفُضُونَ الْإِسْلَامَ**»(٥).

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الوَرْكَانِيِّ(٦)، عَنْ يَحْيَىٰ

---

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، ولكن لا يستقيم الإسناد من دونه، فأبو الحسن السعدي هو الفخر البخاري، شيخُ شيخِ المصنِّف، وهذا إسناده تكرر مرارًا كما تقدَّم. وقد أثبتها الأميني في طبعته (ص: ١١٥)، وأما الطنطاوي (ص ٦٦)، فأثبت: «وأخبرنا محمد بن التقي شيخنا أبو الحسن السعدي»، وهذا خطأ في الإسناد، إذ يكون أبو الحسن السعدي بدلًا أو عطف بيان من محمد بن التقي شيخِه، فيكونان واحدًا، ولم ينبِّه على حلِّ ذلك في الهامش.

(٣) في سبب تلقيبه لُوينًا قولان: «أحدهما: أنه لقب لقبته به أمه، قاله محمد بْن القاسم الأزدي، والثاني: أنه كَانَ يبيع الدواب فيقول: هَذَا الفرس لَهُ لُوَيْن، فلقب لوين»، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (٣٥١/١١)، وانظر: تهذيب الكمال، (٢٩٩/٢٥)، وسير أعلام النبلاء، (٥٠١/١١).

(٤) ساقط عند الأميني.

(٥) عبد الله بن أحمد في السُّنَّة، (٥٤٦/٢).

إسناد **ضعيف**: ابن المتوكل وكثير النوَّاء وإبراهيم بن الحسن؛ ضعفاء، والحديث **ضعيف جدًّا** بشواهده، كما فصلنا في التخريج المفرد [٨٦ ـ ٨٧].

(٦) قال السمعاني في الأنساب، (٣١٧/١٣ ـ ٣١٨): «هذه النِّسبة إلى محلَّةٍ وقَرية. أما الأولى:=

بْنِ [٣٢/أ] المتَوَكِّلِ، بِهِ(١).

ويَحْيَىٰ بْنُ المتَوَكِّلِ أَبُو عَقِيلٍ المدَنِيُّ؛ ضَعَّفُوهُ(٢)، وكَثِيرٌ النَّوَّاءُ؛ شِيعِيٌّ وَثَّقُوهُ(٣)، وإِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَسَنِ؛ سَيِّدٌ جَليلٌ(٤)، وَابْنُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ؛ هُوَ

= فَوَرْكان محلة معروفة بأصبهان وبها سوق قائمة»، ثم ذكر: «والثانية منسوبة إلىٰ وَركان، وهي قرية من قُرىٰ قاشان، بلدة عند قم»، وذكر منهم المترجَم.

(١) الذي رواه هو عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد المسند، (٨١٠)، والسنة، (٢/٥٤٦، ٥٤٧). ورواه ابن عدي في الكامل، (٧/٢٦٦٤)، كلهم من طريق الوركاني. والوركاني ثقة روىٰ له مسلم. والحديث من حديث عليّ رضي الله عنه ضعيف كما تقدّمت الإشارة، وفصلناه في التخريج المفرد [٨٦ ـ ٨٧].

(٢) يحيىٰ بن المتوكل العمري، أبو عقيل المدني، الكوفي الحذاء الضرير، من الوسطىٰ من أتباع التابعين، روىٰ له مسلم في مقدمة الصحيح، وأبو داود، قال أحمد: منكر الحديث، وضعَّفه يحيىٰ بن معين وأبو علي بن المديني وأبو حاتم والنسائي، ورماه ابن حبان بالوضع، وغيرهم كثير. انظر: تهذيب التهذيب، (١١/٢٧٠).

(٣) كثير بن إسماعيل النوَّاء، أبو إسماعيل التيمي الكوفي، من الذين عاصروا صغار التابعين، روىٰ له الترمذي، وهو ضعيف، ضعفه أبو حاتم والنسائي والجوزجاني، وابن عدي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: لا بأس به. قال الذهبي: «ضعفوه، ومشّاه ابن حبان، شيعي جلد». انظر: تهذيب التهذيب، (٨/٤١١)، والكاشف، (٢/١٤٣). فإطلاق المصنِّف أنهم وثَّقوه فيه نظرٌ ظاهر، بل هو بعكس عبارة الذهبي كما ترىٰ.

(٤) إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أخو عبد الله بن الحسن، يروي عن أبيه وفاطمة، وروىٰ عنه فضيل بن مرزوق، ويحيىٰ بن المتوكل، وكثير النواء، انظر: التاريخ الكبير للبخاري، (١/٢٧٩)، والثقات لابن حبان، (٦/٤٠٣)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا، (٢/١٧١). لم أقف فيه علىٰ توثيق صريح. بل ذكره الذهبي في ديوان الضعفاء، (ص ٩)، وانظر: لسان الميزان، (١/٤٧). له حديثان: حديث ردّ الشمس لعلي، وهذا الحديث. ولعله بريء منهما. قال المعلمي في حاشيته علىٰ الفوائد للشوكاني، (ص: ٣٥٣): «إبراهيم لا يكاد يُعرف بالرواية، إنما يذكر عنه هذا الخبر ـ يعني خبر ردّ الشمس لعلي ـ، وخبر آخر رواه عن أبيه عن جده عن علي مرفوعًا: "يظهر في آخر الزمان قومٌ يُسمَّون الرافضة يرفضون الإسلام"، أخرج في زوائد مسند أحمد الحديث (٨٠٨)، وذكره البخاري في التاريخ في ترجمة=

المَدْفُونُ شَرْقِيَّ[١] وَاسِطٍ[٢].

[٣]وقد رويناه من حديث **ابن عَبَّاس**:

حديث: قوم يسمون الرافضة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما

[٨٧] (٦٢) فأَخْبَرَنَا الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ[٤] شَيْخُنَا، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ وَشَافَهَنِي بِهِ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ كَذَلِكَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ الكَرَّانيِّ، أَنَا مَحْمُودُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّيْرَفِيُّ، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ فَاذِشَاهْ، أَنَا **أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ أَحْمَدَ الْحَافِظُ**، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، عن أَبِي[٥] عِمْرَانَ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الحجَّاجِ بْنِ تَميمٍ، عن مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، يَرْفُضُونَ الْإِسْلَامَ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ؛ فَاقْتُلُوهُمْ فإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ**». وَفِي رِوَايَةٍ: «**يُنْبَزُونَ**[٦]».

= إبراهيم، وفي ذلك إشارة إلىٰ أن الحمْلَ فيه عليه، وذكره الذهبي في الضعفاء، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، كأنه بنىٰ علىٰ أن هذين الخبرين لا يثبتان عنه، فيبقىٰ عنده علىٰ أصل العدالة بحسب قاعدته».

(١) هذا نائب عن ظرف المكان، فيُعرب إعرابه، وأصله: «مكانًا شرقيَّ واسط»، انظر: الأشموني علىٰ الألفية، (١/٤٩٠).

(٢) انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم، (ص: ٤٢)، وكان يلقب بالديباج الأصفر من جماله، قتله المنصور وهو شاب جميل لم يتزوج، قيل دفنه حيًّا، انظر: لباب الأنساب لابن فندمه، (ص ٣٧)، وخبره في مقاتل الطالبيين، (ص ١٨١)، وقيل دُفِن في محلة الحزّامين، وهي محلة واسعة كبيرة في شرقي واسط، يقال بها قبر محمد بن إبراهيم بن الحسن، وعليه قبة عالية، انظر: توضيح المشتبه لابن ناصر، (٣/١٦٧).

(٣) من هنا، وإلىٰ تمام حديث ابن عباس رضي الله عنهما [٨٧]: ساقط من طبعة الأميني.

(٤) هو ابن هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧). وسائر الإسناد إلىٰ الطبراني تقدَّم في الحديث [٧٥].

(٥) كذا في الأصل، وتابَعه الطنطاوي، والذي في معجم الطبراني، ومصادر الترجمة: «عمران بن زيد».

(٦) أي: يُلَقَّبون، ذمًّا، قال ابن الأثير، النهاية، (٥/٨): «التنابز: التداعي بالألقاب. والنَّبَز،

رَواهُ الطَّبَرانيُّ فِي مُعْجَمِه، وكذا رَوَاهُ الحارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي مُسْنَدِه، عن أَحْمَدَ بْنِ يُونُس، بِهِ، وَرَوَاهُ أَبُو يَعَلَىٰ الْمَوْصِلِيُّ أَيْضًا[١].

وَمِنْ طَرِيقِ ابنِهِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ الشَّهِيدِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

فَمِمَّا[٢] رَوَيْنَاهُ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ حَفِيدِهِ زَيْدِ بْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، الذِي اسْتُشْهِدَ فِي صَفرٍ سَنَةَ إِحْدَىٰ وَعِشْرِينَ وَمِئَةٍ[٣]، وَكَانَ قَدْ خَرَجَ وبايعه خلقٌ بالكوفة[٤]، وَحَضَرَ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ كَثِيرةٌ، فقَالُوا لَهُ: «تَبَرَّأْ مِنْ أَبِي بَكْرٍ

بالتحريك: اللقب، وكأنه يكثر فيما كان ذمًّا»، وقال الخليل في العين، (٧/٣٧٥): «النبْزُ: مصدر النَّبَز، وهو اسم، كاللّقب، والتَّنْبيز: التّسمية»، ونقل في تهذيب اللغة، (١٣/١٥٦) عن الزجّاج: «وَيحْتَمل أَن يكون فِي كلّ لقب يَكرَهه الْإِنْسَان، لأنّه إِنَّمَا يجب أَن يُخاطِب الْمُؤمن أَخاهُ بأحبّ الأسماءِ إِلَيْهِ»، وانظر: لسان العرب، (٥/٤١٣)، وفي تاج العروس، (١٥/٣٤٢): «التَّنابُز: التّعايُر، وَهُوَ أَن يُلقِّبَ بَعْضُهم بَعْضًا بِمَا يُعيِّرُه بِهِ».

وفي رواية لهذا الحديث: «لهم نَبَز»، بالتحريك، وهو اللَّقَبُ كما تقدَّم نقلُه عن المعاجم.

(١) الطبراني في المعجم الكبير، (١٢٩٩٧)، والحارث بن أبي أسامة كما في بغية الباحث، (١٠٤٨)، وأبو يعلىٰ، (٢٥٨٦).

إسناده **ضعيف**: فيه الحجاج بن تميم، ضعيف متفق علىٰ ضعفه، والحديث **ضعيف جدًّا**: كما تقدم من حديث عليّ، وكذا سائر شواهده، كما فصّلناه في التخريج المفرد [٨٦ ـ ٨٧].

(٢) في الأصل: «فممن»، وهو تصحيف، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٦٧)، وأثبتها الأميني، (ص: ١١١) علىٰ الصواب.

(٣) انظر في ترجمته: الطبقات الكبرىٰ لابن سعد، (٥/٣٢٥)، الثقات، (٤/٢٤٩)، تهذيب الكمال، (١٠/٩٥)، سير أعلام النبلاء، (٥/٣٨٩)، تاريخ الإسلام، (٣/٤١٥)، إكمال تهذيب الكمال، (٥/١٦٢)، تهذيب التهذيب، (٣/٤١٩).

(٤) في الأصل بعضُ التشويش، لكن يمكن تعيين الجملة علىٰ الصواب، وكذا أثبتها الأميني، (ص: ١١١)، علىٰ الصواب، ولكن أثبتها الطنطاوي، (ص: ٦٧): «وتابعه حلوما لكونه»، وقال في الهامش: «كذا بالمخطوط، والصواب: خلق كثيرون»! وليس كذا أيضًا، والصواب ما أثبتناه.

وعُمَرَ حتَّىٰ نُبَايِعَكَ»، فَأَبَىٰ، فقَالُوا: «إذًا نَرْفُضَكَ»، فَمِنْ ذَلِكَ الوَقْتِ سُمُّوا الرَّافِضَةَ، وُسُمِّيَتْ شِيعَتُه الزَّيْدِيَّةَ(١)، وهُمْ جماعَةٌ كَثِيرونَ، وَمِنْهُمُ اليَوْمَ إِمَامُهُم بِصَنْعَاءَ اليَمَنِ، وآخَرُونَ بِكِيْلَانَ(٢)، [٣٢/ب] وَقَوْمٌ بالحِجَازِ، وهُمْ يُخَالِفُونَ الشِّيعَةَ فِي الأُصُولِ والفُرُوعِ(٣)، وَاللهُ أَعْلَمُ.



حديث من قتل دون ماله

[٨٨] (٦٣) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَقْدِسِيُّ(٤)، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ(٥)، أَخْبَرَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ**، حَدَّثَنِي **أَبِي**، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ بْنُ يَعْقُوبَ المُؤَدِّبُ(٦)، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ المُطَّلِبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ قُتِلَ**

---

(١) انظر: تاريخ دمشق، (١٩/٤٦٤)، وسير أعلام النبلاء، (٥/٣٩٠)، وانظر: مقالات الإسلاميين، (١/٣٧)، الحجة في بيان المحجة، (/٤٧٨)، والملل والنحل، (١/١٥٥)، ومنهاج السنة، (١/٨). وقيل في سبب تسميتهم أقوال أخرىٰ، انظر: مقالات الإسلاميين، (١/٨٩).

(٢) وترسم بالفارسية: گيلان، وتكتب بالعربية: جِيلان. قال ياقوت، معجم البلدان (٢/٢٠١): «بالكسر: اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان، ...، وليس في جيلان مدينة كبيرة إنما هي قرىٰ في مروج بين جبال، ينسب إليها جيلانيّ وجيليّ، والعجم يقولون كيلان، وقد فرق قوم فقيل: إذا نُسب إلىٰ البلاد قيل: جيلانيّ، وإذا نسب إلىٰ رجل منهم قيل: جيليّ، وقد نسب إليها من لا يحصىٰ من أهل العلم في كل فنّ».

(٣) فمما يخالفون فيه في الأصول: العصمة، وفي الفروع: جواز المتعة، والجمع بين الصلاتين ـ عند جمهورهم. وانظر: مقالات الإسلاميين، (١/٦٦، ٨٨، ١٣٧)، الملل والنحل، (١/١٤٥).

(٤) هو صلاح الدين المقدسي، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٥) زاد الأميني: «أخبرنا حنبل بن عبد الله، أخبرنا هبة الله بن محمد»، وتلك جادة الإسناد.

(٦) لدىٰ الأميني: «أبو عون يعقوب المؤدب جارنا»، وفي المسند: «أبو يوسف يعقوب».

دُونَ مَالِهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ»[1].

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ[2].

---

(١) أحمد في المسند، (٥٩١).
ومن طريقه: الخطيب في تاريخ بغداد، (٣٩٥/١٦)، ورواه أبو يعلىٰ في مسنده، (٦٧٧٥)، وفي معجمه، (٣٣٠)، عن أبي يوسف المؤدِّب به.
إسناد **ليِّن**:
شيخ الإمام أحمد: أبو يوسف المؤدب يعقوب، كان جاره، انظر: تاريخ بغداد، (٢٧٣/١٤)، وعبد العزيز بن المطلب، من رجال الشيخين، قال البزار: لين الحديث، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وكذا قال يحيىٰ، وقال الدارقطني: شيخ يعتبر به، وقال أبو داود: لا أدري كيف حديثه، انظر: تهذيب التهذيب، (٣٥٧/٦)، وعبد الرحمن بن الحارث، ضعفه أحمد مره وتركه مرة، وقال النسائي: ليس بالقوي، ومرة: ضعيف، وضعفه علي بن المديني، ووثقه ابن سعد، والعجلي، وقال يحيىٰ: صالح، ومرة: ليس به بأس، وقال ابن نمير: لا أقدر علىٰ ترك حديثه، وقال الحافظ: صدوق له أوهام، وقالا في تحرير التقريب: ضعيفٌ يعتبر به، انظر: تهذيب التهذيب، (١٥٥/٦)، والتقريب، (ص ٣٣٨)، وتحرير التقريب، (٣١٢/٢).
وتُكُلِّم في اتصال هذا الإسناد، فإن قوله: «عن جده» إن كان عائدًا علىٰ علي بن الحسين زين العابدين، فإنه لم يدرك علي بن أبي طالب، انظر: تفسير ابن كثير، ت سلامة (٤٣/٦)، قال العيني تعليقًا علىٰ الحديث: «قَالَ شيخنا: أوردهُ أَحْمد هَكَذَا فِي مُسْند عَليّ، وَهُوَ يدل علىٰ أَن المُرَاد بقوله عَن جده، عَليّ بن حُسَيْن، فعلىٰ هَذَا يكون مُنْقَطِعًا»، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٣٤/١٣)، فهذا مقتضىٰ من يجعل الحديثَ من مسند علي، أما من جعله من مسند الحسين؛ فإنه يكون متصلًا علىٰ ذلك.
ولكن الحديث **صحيحٌ** متفق عليه، لا ريب في ثبوته، فهذا الإسناد ليِّن في نفسه، ولكن قد يرتقي إلىٰ الجيد، تحت الحَسَن، لأن الشأن ثبوته من طريق زيد عن أبيه عن جده.
فله شواهد كثيرة جدًّا، كما ذكر المصنِّف، نذكر أهمها تعليقًا علىٰ كلام المصنف.

(٢) متفق عليه، رواه البخاري، (٢٤٨٠)، من طريق: أبي الأسود، عن عكرمة، عن عبد الله بن عمرو، به، ومسلم، (١٤٢)، من طريق: ابن جريج، عن سليمان الأحول، عن ثابت، عن عبد الله به.

وَفِي البَابِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ(١)، وسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ(٢)، وَبُرَيْدَةَ(٣)، وابْنِ عُمَرَ(٤)، وابْنِ عَبَّاسٍ(٥)، رَضِيَ اللهُ عَنْهُم.



(١) رواه من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بلفظه فوق: ابن ماجه، (٢٥٨٢)، من طريق: عبد الله بن الحسن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به. وأصله في صحيح مسلم، (١٤٢)، من طريق: العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، ولفظه: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: قَاتِلْهُ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: فَأَنْتَ شَهِيدٌ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: هُوَ فِي النَّارِ».

(٢) رواه من حديث: سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: الترمذي، (١٤١٨)، من طريق: طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل، عن سعيد، به، وفيه زيادة. وقال: هذا حديث حسن صحيح. و(١٤٢١)، من طريق: طلحة بن عبد الله، عن سعيد به، بلفظ مقارب للذي ساقه المصنف، وقال الترمذي أيضًا: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) رواه من حديث: بريدة بن الحصيب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: النسائي في الصغرىٰ، (٤٠٩٢)، من طريق: علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه.

(٤) رواه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: ابنُ ماجه، (٢٥٨١)، من طريق: يزيد بن سنان الجزري، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر، ولفظه: «مَنْ أُتِيَ عِنْدَ مَالِهِ، فَقُوتِلَ، فَقَاتَلَ، فَقُتِلَ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ».

(٥) رواه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: الحارثُ كما في إتحاف الخيرة المهرة، (٦٠٥٣)، وبغية الباحث، (٦٣٤)، من طريق: جويبر عن الضحاك عن ابن عباس، وهو من زوائده علىٰ الستة، باللفظ الذي فوق.

ورواه أحمد في المسند، (٢٧٧٥)، من طريق: إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن عبد الله بن عباس، بلفظ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ».

قلت: وسوىٰ مَنْ ذكرهم المؤلف، ففي الباب عن: أنس، وجابر، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسلمان، وسويد بن مقرِّن، وضمرة، وطلحة، وعبد الله بن الزبير، وابن مسعود، ومخارق، ومعاوية، وأم سلمة، رضي الله عنهم جميعًا، ويروىٰ مرسلًا، يهمُّنا منه: عن أبي جعفر الباقر، رواه: النسائي في الصغرىٰ، (٤٠٩٣)، ولفظه: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ».

ومِمَّا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَخِيهِ[1] الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْبَاقِرِ بْنِ زَيْنِ العَابِدِينَ:

الأثر من طريق الحسين عن علي ﵇ في صفة الوضوء وغسل الرجلين

[٨٩] (٦٤) أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ العَدْلُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ المُحْسِنِ السُّبْكِيُّ[2] قِرَاءَةً عَلَيْه مِنِّي ، أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الصَّوَّافِ[3] سَمَاعًا ، بِقِرَاءَةِ خَالِي الْعَلَّامَةِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الكَافِي السُّبْكِيِّ[4] ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَاقَا[5] البَغْدَادِيُّ ، قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو زُرْعَةَ

(١) قوله: «أخيه» ، عائدة علىٰ قوله في سياقة الحديث السابق: «حفيده زيد بن علي زين العابدين علي بن الحسين» .

(٢) انظر ترجمته في المشيخة ، رقم (١٠) .

(٣) علي بن نصر الله بن عمر القرشي المصري ابن الصواف ، قال الذهبي: الفقيه الرئيس ، المعروف بابن الماسح ، قال السيوطي: «راوي سنن النسائي عن ابن باقا» ــ وهو الراوي الآتي ــ ، (ت: ٦٣٥هـ) . انظر: تاريخ الإسلام ، ت بشار ، (١٤/١٨٣) ، وحسن المحاضرة ، (١/٣٨٩) . **قلت**: وسماع السبكي من ابن الصواف مسموعَه من سنن النسائي معروف ، كما ذكرنا في ترجمته في مشيخة المصنِّف .

(٤) تقي الدين السبكي ، قاضي دمشق ، أحد الأعلام ، وهو خال شيخ المصنِّف عبد اللطيف السبكي ، وقد تقدَّم في ترجمته في المشيخة أنه ابن أخت التقي السبكي ، وأنه سمع علىٰ ابن الصواف بإفادته .

(٥) هذا ثابتٌ في الأصل ، وقد جاء علىٰ الصواب في مطبوعة الأميني ، (ص: ١١٣) وفي طنطاوي ، (ص: ٦٨): «ابن البغدادي» بإسقاط باقا .

هو عبد العزيز بن أبي الفتح أحمد بن عمر بن سالم بن محمد بن باقا صفي الدين أبو بكر البغدادي الحنبلي ، قال الذهبي: العدل التاجر. سمع ابن النقّور ، والبطائحي ، وأبا زرعة المقدسي ، الآتي ، وخلقًا ، وحدَّث عنه ابن نقطة وابن المنذر والصواف ، السابق . قال الذهبي في سياق بيان مسموعاته: «سَمِعَ من أبي زرعة: مسند الشافعيّ ، وسنن ابن ماجه بفوتٍ ، وسنن النَّسائيّ بفوتٍ أيضًا» ، قلت: وهذا الذي معنا . (ت: ٦٣٠ هـ) ، انظر: تاريخ الإسلام ، ت بشار ، (١٣/٩٢١) . وفصّل الفاسي في ذلك الفوت ، انظر: ذيل التقييد ، (٢/١٢٥) .

طَاهِرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ(١)، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمْدٍ الدُّونِيُّ(٢)، أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْر أَحْمَدُ بْنُ الحُسَيْنِ الكَسَّارُ(٣)، قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ السُّنِّيُّ(٤)، قَالَ: أَخْبَرَنَا **أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ الْحَافِظُ**، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ(٥) المِقْسَمِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ، أنَا **مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ** [١٣٣/أ] أَخْبَرَهُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي

---

(١) هو طاهر بن محمد بن طاهر بن علي الشيباني، المقدسي، ثم الرازي، ثم الهمذاني. قال الذهبي: الشيخ، العالم، المسنِد، الصدوق، الخيِّر، وقال: حدَّث بسنن النسائي المجتبىٰ عن عبد الرحمن بن حمد الدوني، قلت: وهو الآتي. وحدَّث عنه جماعة: منهم: السمعاني وابن الجوزي والحافظ عبد الغني وأبو محمد بن قدامة، وابن باقا، وهو السابق. (ت: ٥٦٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٥٠٣/٢٠).

(٢) هو أبو محمد عبد الرحمن بن حمد بن الحسن بن عبد الرحمن الدوني، قال الذهبي: من قرية الدُّون: من أعمال همذان، علىٰ عشرة فراسخ منها، مما يلي مدينة الدِّينَوَر. كان آخرَ من روىٰ كتابَ المجتبىٰ من سنن النسائي، وغير ذلك عن القاضي أبي نصر أحمد بن الحسين الكسَّار صاحب ابن السُّنِّي ـ قلت: هو الآتي ـ. حدّث عنه: ابن طاهر المقدسي، وابنه أبو زرعة ـ قلت: وهو السابق ـ، وأبو بكر بن السمعاني، وأبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني، وأبو طاهر السِّلفي، (ت: ٥٠١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٢٣٩/١٩).

(٣) هو أبو نصر أحمد بن الحسين بن محمد بن عبد الله بن بَوَّان الدِّينَوَري. قال الذهبي: القاضي الجليل، العالم، سمع سنن النسائي المختصر من الحافظ أبي بكر بن السُّنّي، وسماعه له في سنة ثلاث وستين وثلاث مئة، وحدث به في جمادىٰ الأولىٰ، سنة ثلاث وثلاثين وأربع مئة. حدّث عنه جماعة: منهم عبد الرحمن بن حمد الدوني، السابق. وقال: كان الكسّارُ صدوقًا، صحيحَ السماع، ذا علم وجلالة. مات في هذا الوقت بعد تحديثه بالكتاب بيسير، توفي بعد (٤٣٣هـ) بيسير. انظر: سير أعلام النبلاء، (٥١٤/١٧).

(٤) في الكلمة نوعٌ من الالتباس في الأصل، لكن القرينة توضحه، فهو راوي النسائي، واسمه مشهور. وقد أثبته الأميني علىٰ الصواب، (ص: ١١٢)، في حين جاء في طنطاوي (ص: ٦٨)، وتبعه الطهطاوي (ص ٨٨): «الشيرجي»، وهو خطأ لا حامل عليه.

(٥) عند الأميني: «الحسن».

عَلِيٌّ أنّ[١] الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ، قَالَ: دَعَانِي أَبِي[٢] عَلِيٌّ بوَضوءٍ، فقرَّبْتُهُ لَهُ، فغَسَلَ كفَّيْهِ ثَلَاثَ مرَّاتٍ قَبْلَ أن يُدْخِلَهُمَا فِي وَضُوئِهِ، ثُمَّ تمَضْمَضَ ثَلاثًا واسْتَنْثَرَ ثَلاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهَ اليُمْنَىٰ إِلَىٰ المِرْفَقِ ثَلاثًا ثُمّ اليُسْرَىٰ كَذَلِكَ، ثُمَّ مسَحَ برَأْسِهِ مَسْحَةً واحِدَةً، ثُمّ غَسَلَ رِجْلَهُ اليُمْنَىٰ إِلَىٰ الكَعْبَيْنِ ثَلَاثًا ثُمَّ اليُسْرَىٰ كَذَلِكَ، ثُمّ قامَ قَائِمًا فقَالَ: نَاوِلْنِي، فنَاوَلْتُهُ الإِنَاءَ الذي فِيهِ فَضْلُ وَضُوئِهِ، فَشَرِبَ مِن فَضْلِ وَضُوئِه قَائِمًا، فعَجِبْتُ، فلمَّا رَآنِي قَالَ: لَا تَعْجَبْ؛ فإنِّي رَأَيْتُ أَبَاكَ النَّبِيَّ ﷺ يَصْنَعُ كَمَا رَأَيْتَنِي صَنَعْتُ، يَقُولُ لوُضُوئِه هذا[٣]، وشَرِبَ فَضْلَ وَضُوئِه قَائِمًا[٤].

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ جَماعَةٌ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ، وَصَحَّ عَنْهُ الوُضُوءُ بهذِهِ الصِّفَةِ مِنْ رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ[٥]، ....

(١) جاء في الأصل: «أخبرني علي بن الحسين»، وهو وهم، فإنه يقتضي أن عليًّا زين العابدين هو المدعوّ من عليٍّ بالوَضوء، وزين العابدين لم يدرك عليًّا، فالصواب كما أثبتُّه فوق: «أخبرني عليٌّ أن الحسين بن علي قال»، وهذا الذي في سنن النسائي الذي يرويه عنه المؤلف، وفي غيره، فهذا وهم من الناسخ، وقد جاء النص على الصواب في الأميني، (ص: ١١٣)، وأثبته الطنطاوي، (ص: ٦٨)، ولم ينبّه على ذلك في الهامش، رغم أنه ينبه على تحريفات في المخطوط مرارًا.

(٢) كذا في الأصل وفي المصادر وهو الصواب، وجاء على الصواب في مطبوعة الأميني (ص: ١١٣)، وفي الطنطاوي، (ص: ٦٨): «ابن علي»، وهو خطأ.

(٣) يعني يشير إلى وضوئه على الصفة المذكورة.

(٤) النسائي في السنن الصغرى، (٥٩).

إسنادٌ **صحيح**: رجاله ثقات، مسلسل بآل البيت الكرام، والحديث **صحيح**: كما بينّاه تفصيلًا في التخريج المفرد [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧]، وسيذكر المصنف كثيرًا من طرقه فيما سيأتي، وقد استقصيناها في التخريج المفرد المذكور، وزدنا عليها، وسنشير إليها في مواضعها أيضًا.

(٥) سيأتي الآن الحديث عن حديث الوضوء من رواية جماعةٍ عن علي رضي الله عنه، وسيذكرها المصنِّف=

وَثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ[١] تَوَضَّأَ كَذَلِكَ بِالرَّحَبَةِ مِنَ الكُوفَةِ وشَاهَدَهُ الجَمُّ الغَفِيرُ:

الأثر من طريق أبي حية عن علي رضي الله عنه في صفة الوضوء وغسل الرجلين

[٩٠] (٦٥) أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الرُّحْلَةُ صَلَاحُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ التَّقِيِّ الْإِمَامُ[٢]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ فَخْرُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ الشَّمْسِ[٣] الْبُخَارِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الفَرَجِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الحُصَيْنِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ المُذْهِبِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدُ الرَّزَاقِ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي حَيَّةَ الوَادِعِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه بَالَ فِي الرَّحَبَةِ[٤]، وَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، وتَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وغَسَلَ [٣٣/ب] وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وغَسَلَ قَدَمَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَامَ فَشَرِبَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَلَ كَالَّذِي رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أُرِيكُمُوهُ[٥].

= من طريق: أبي حية الوادعي، ثم عبد خير، ثم أبي الغريف، ثم النزال بن سبرة، كلهم عن عليّ رضي الله عنه، وقد خرجناها في التخريج المفرد [٨٦ ـ ٨٩]، وزدنا عليها سائر الطرق عن عليّ رضي الله عنه.

(١) كذا على الصواب في الأصل، وكذا في مطبوعة الأميني (ص: ١١٣)، وعند الطنطاوي (ص: ٦٨): «أن».

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٣) كذا في الأصل، وفي طبعة الطنطاوي، وفي طبعة الأميني، (ص: ١١٣): «أحمد».

(٤) تقدم معنى الرحبة في أول الكتاب عند الحديث [٢].

(٥) أحمد في المسند، (١٠٥٣).

إسناد **حسن**: رجاله ثقات، إلا أن إسرائيل فيه بعض الكلام، لكن عامة أهل العلم على صدقه، وأنه يتقن حديثَ جده أبي إسحاق السبيعي، والحديث **صحيح**: من حديث علي رضي الله عنه كما تقدمت الإشارة، وله طرق كثيرة عن علي، تقدم منها حديث الحسين، وسيأتي فيما يلي طرق أخرى، كما استقصيناه في التخريج المفرد [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧].

رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ(١).



الأثر من طريق عبد خير عن علي رضي الله عنه في صفة الوضوء وغسل ظهور القدمين

[٩١] (٦٦) وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ أَبِي عُمَرَ(٢)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ**، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسَمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيانُ، عَنْ أَبِي السَّوْدَاءِ(٣)، عَنْ ابْنِ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ **أَبِيهِ**، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ ظُهُورَ قَدَمَيْهِ، وقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَغْسِلُ ظُهُورَ قَدَمَيْهِ؛ لَظَنَنْتُ أَنَّ بُطُونَهُمَا أَحَقُّ بِالْغَسْلِ(٤).

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ والنَّسَائِيُّ(٥).

(١) رواه من طريق أبي حية: الترمذي، (٤٤، ٤٨، ١٣٥٧)، والنسائي، (٩٦، ١٣٦)، وفي الكبرىٰ، (١٠٢)، وابن ماجه، (٤٥٦)، وقد فصلناه في التخريج المفرد المشار إليه.

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٣) في الأصل: «السواد»، وكذا أثبته الطنطاوي، (ص: ٦٩)، والمثبت هو الصواب، وكذا أثبته الأميني، (ص: ١١٤).

(٤) رواه عبد الله بن أحمد في زوائده، (٩٢٠)، (١٠١٧).
إسناده **صحيح**: رجاله ثقات، والحديث **صحيح**: كما بيناه في التخريج المفرد مفصَّلًا [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧]، ففي طرقه وألفاظه تفصيل كثير.

(٥) رواه النسائي في الكبرىٰ، (١١٩)، وعلقه أبو داود، (١٦٤)، من حديث ابن عبد خير الذي ساقه المصنِّف فوق. أما ما رواه أبو داود متصلًا، (١١١)، فمن حديث خالد بن علقمة، عن عبد خير، وقد خرَّجناه في التخريج المفرد، ومن طرقٍ عن أبي إسحاق عن عبد خير، وقد استقصيناها في التخريج المفرد في حديث عبد خير، انظر [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧].

الأثر من طريق أبي الغريف عن علي ﷺ في صفة الوضوء وغسل الرجلين

[٩٢] (٦٧) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عُمَرَ(١)، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْبُخَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْبَلٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِبَةُ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُذْهِبِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَطِيعيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا **عَبْدُ الله**، قَالَ حَدَّثَنِي **أَبِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّد**، قَالَ: حَدَّثَنَا عَائِذُ بْنُ حَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ السِّمْطِ، عَنْ **أَبِي الغَرِيفِ**، قَالَ: أُتِيَ عَلِيٌّ ﷺ بِوَضُوءٍ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثًا، وغَسَلَ يَدَيْهِ وَذِرَاعَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: هكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ، ثُمَّ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ، [٣٤/أ] ثُمَّ قَالَ: «**هَذَا لِمَنْ لَيْسَ بِجُنُبٍ، فَأَمَّا الجُنُبُ؛ فَلَا، ولَا آيَةً**»(٢).

أَبُو الغَرِيفِ، بِفَتْحِ الغَيْنِ المُعْجَمَةِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَبِالْيَاءِ، آخِرِ الحُرُوفِ: اسْمُهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ خَلِيفَةَ الهَمْدَانِيُّ، رَوَىٰ لَهُ النَّسَائِيُّ وابْنُ مَاجَهْ(٣).

تواتر غسل الرجلين عن النبي ﷺ

وَقَدْ تَواتَرَ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ فِي الوُضُوءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ(٤) الَّذِي بُعِثَ مُبَيِّنًا لِمَا

---

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) رواه أحمد في المسند، (٨٧٤).
إسناد حسن: رجاله موثّقون، وعائذ بن حبيب صدوق، والحديث: **حسن**، وقد فصلناه في التخريج المفرد [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧].

(٣) هو عبيد الله بن خليفة الهمداني أو المرادي، كوفي ثقة تكلم فيه بعضهم، من أصحاب علي، كان من أصحاب شرطته وجنوده، انظر: طبقات ابن سعد، (٦/٢٤٠)، وتهذيب التهذيب، (٧/١٠).

(٤) فيما يتعلق بتواتر غسل الرِّجلين في الوضوء، فقد رُوِي في صفة الوضوء عمومًا عن: اثنين وعشرين صحابيًّا، كما أحصىٰ السيوطي في الأزهار المتناثرة، انظر: نظم المتناثر للكتاني، (ص: ٥٤)، وزاد عليهم الكتاني في غسل الرجلين خصوصًا إلىٰ الأربعة والثلاثين، (ص: ٥٨)، ونقل مَنْ نص علىٰ التواتر، وهم أبو إسحاق الشيرازي، وابن الجوزي، والكمال=

أُنْزِلَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَأَعْلَمُ بِمُرَادِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَصَحَّ ذلكَ عَنْهُ مِنْ رِوَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ(١)، وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ(٢)، وعَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ(٣)، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ(٤)، وعَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ(٥)، والمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبٍ(٦)، ومُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفيانَ(٧)، وغَيْرِهِم(٨)، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.



= بن الهمام، وشارحه ابن أمير الحاج، والزرقاني وغيرهم، وهو تواتر معنوي.

(١) الغَسلُ من حديث عثمان، متفق عليه، رواه البخاري، (١٦٠)، ومسلم، (٢٢٩)، من حديث حمران عن عثمان.

(٢) لقد تقدم في أحاديث صفة الوضوء من طريق علي، وفي عامتها النص علىٰ غسل الرجلين، وقد نقل المؤلف منها حديث: أبي حية، وعبد خير، ووأبي الغريف، وهذا تقدَّم، وزدنا عليها في التخريج المفرد رواية جماعةٍ من أصحابه، فليُنظر التخريج المفرد [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧].

(٣) روي الغَسلُ من حديث ابن عباس، في البخاري، (١٤٠)، وأبو داود، (١٣٧)، والنسائي، (١٠٢)، وابن ماجه، (٤٣٩)، من طريق: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، به.

(٤) روي الغسلُ من حديث عبد الله بن عمرو، في سنن أبي داود، (١٣٥)، والنسائي، (١٤٠)، وابن ماجه، (٤٢٢)، من طريق: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، به.

(٥) الغسل من حديث عبد الله بن زيد، متفق عليه، رواه البخاري، (١٨٦)، ومسلم، (٢٣٧)، من حديث يحيىٰ بن عمارة عن عبد الله بن زيد، به.

(٦) روي الغسل من حديث المقدام في سنن أبي داود، (١٢٢)، وابن ماجه، (٤٥٧)، من طريق: عبد الرحمن بن ميسرة، عنه به.

(٧) لم يذكره الأميني. روي الغَسلُ من حديث معاوية في سنن أبي داود، (١٢٤)، ومسند أحمد، (١٦٤١٢)، (١٦٤١٣)، من حديث المغيرة بن فروة ويزيد بن أبي مالك، عن معاوية، به.

(٨) فيروىٰ الغَسلُ من حديث أبي بن كعب، وأسلم أبي رافع، وأنس، والبراء بن عازب، وجابر، والربيع بنت معوِّذ، وعائشة، وأبي هريرة، وابن عمر، وعقبة بن عامر، والمستورد، ونفيع بن الحارث أبي بكرة، وغيرهم.

وَوَرَدَ الوَعِيدُ لِمَنْ لَمْ يَغْسِلْ رِجْلَيْهِ فِي الوُضُوءِ:

الوعيد على ترك غسل الرجلين في الوضوء

[٩٣] حَيْثُ قَالَ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، وَوَيْلٌ لِلْعَرَاقِيبِ مِنَ النَّارِ»، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، كَمَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ(١)، وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ(٢)، وعَبْدِ اللهِ بْنِ الحَارِثِ(٣)، وَمُعَيْقِيبٍ(٤)، وأَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ(٥)، وَعَائِشَةَ(٦).



[٩٤] وَصَحَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي سَفْرَةٍ سَافَرْنَاهَا، فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرْهَقَتْنَا الصَّلَاةُ، صَلَاةُ العَصْرِ، وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَىٰ أَرْجُلِنَا، فَنَادَىٰ بِأَعْلَىٰ صَوْتِهِ: «**أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**»(٧).

---

(١) رواه البخاري، (١٦٥)، ومسلم، (٢٤٤)، من طريق: محمد بن زياد عن أبي هريرة. والعراقيب لفظ مسلم.

(٢) رُوي من حديث جابر في سنن ابن ماجه، (٤٥٤)، ومسند أحمد، (١٤٥٤٨)، (١٤٧٧٣)، (١٤٨٠٤)، من طريق: سعيد بن أبي كرب، عن جابر، به، ولفظه: «للعراقيب»، إلا في موضعٍ لأحمد: «للعقِب».

(٣) روي من حديث عبد الله بن الحارث بن جَزْء الزبيدي في مسند أحمد، (١٧٢٥٤)، (١٧٢٥٨)، من طريق: عقبة بن مسلم عنه، ولفظه: «ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار».

(٤) روي من حديث معيقيب بن أبي فاطمة في مسند أحمد، (١٥٠٨٤)، من طريق: يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة عنه.

(٥) روي من حديث صدي بن عجلان في سنن الدارقطني، (٣٧٥)، من طريق: عبد الرحمن بن سابط، عن أبي أمامة. ولكنه فيه بالشك: عن أبي أمامة، أو أخي أبي أمامة. وأخوه: أُبَيّ بن عجلان، صحابي. وفي مسند الروياني، (١٢٤٤)، بالجزم.

(٦) روي من حديث عائشة في صحيح مسلم، (٢٤٢)، من طريق: سالم مولىٰ شداد، عنها. ورواه ابن ماجه، (٤٥٥)، من طريق: أبي سلمة، عنها.

(٧) أصله متفق عليه في الصحيحين، بالسياق نفسه، رواه البخاري، (٩٦)، ومسلم، (٢٤٢)،=

[٩٥] وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ﵁: أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ [/٣٤ب] فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظُفْرٍ عَلَى قَدَمِهِ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فقَالَ: «ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ»(١).

وَكَذَا وَرَدَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ(٢).

وَلِبَسْطِ(٣) هَذَا بِحَقِّهِ مَوْضِعٌ غَيْرُ هذا، والقَصْدُ هُنَا الإِشَارَةُ إِلَى الحَقِّ، والنُّصْحُ للمُسْلِمينَ، وَلْيَتَحَفَّظِ(٤) المُؤْمِنُ لِدِينِه، وَلْيَكُنْ بَرِيئًا مِنَ التَّعَصُّبِ، نَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُوَفِّقَنَا للحَقِّ وَيَهْدِيَنَا إِلَيْه.

ما ورد في مسح الرجلين في الوضوء وتوجيهه

وأَمَّا مَا وَرَدَ عَنْ بَعْضِهِمْ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَسْحِ الرِّجْلَيْنِ؛ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى المَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، أَوْ تَجْدِيدِ وُضُوءِ غَيْرِ المُحْدِثِ، أَوِ الغَسْلِ الخَفِيفِ، كمَا

= من طريق: يوسف بن ماهك، عنه، ولفظه: «ويل للأعقاب من النار». وانفرد مسلم، عن البخاري، (٢٤٢)، ورواه أبو داود، (٩٧)، والنسائي، (١١١)، وابن ماجه، (٤٥١)، من طريق: أبي يحيى مصدَّع الأسلمي عنه: «ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء»، ورواه الطيالسي، (٢٤٠٤)، وأحمد، (٢٧٧٦٨)، والبزار، (٦١٩)، (٢٣٦٢)، ومستخرج أبي عوانة، (٦١٩)، (٦٨١)، من طريق: أبي يحيى مصدَّع الأسلمي عنه: «أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار»

(١) رواه مسلم، (٢٤٦) من طريق: أبي الزبير، عن جابر، عن عمر، به.

(٢) له شاهد من حديث أنس، في سنن أبي داود، (١٧٣)، وابن ماجه، (٦٦٥)، ومرسلًا من حديث الحسن البصري، في مصنف ابن أبي شيبة، (٤٤٨).

(٣) هكذا في الأصل، وكذا أثبته الأميني، (ص: ١١٥)، وفي الطنطاوي، (ص: ٧١): «وأبسط هذا في موضع غير هذا»، فقرأ الكلمة الأولى خطأ، وزاد «في» وليست واردةً في الأصل.

(٤) في الأصل المخطوط نوع من الإبهام، وقد أثبتها الأميني، (ص: ١١٥): «وليحفظ المؤمن لدينه»، والطنطاوي (ص: ٧١): «وليحتفظ المؤمن لدينه». والمثبت فوق أولى وأليق بالسياق، والله أعلم.

وَرَدَ مُصَرَّحًا بِهِ؛ جَمْعًا بَيْنَ الأَحَادِيثِ، وَرَدًّا إِلَىٰ مَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، سِيَّمَا الثَّابِتُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ[(١)]؛ فَقَدْ:

حديث عبد خير عن علي ﷺ في المسح على الخفين

[٩٦] (٦٨) أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَرَاغِيُّ[(٢)]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَنَا عَلِيّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ[(٣)]، أَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَعْمَرٍ[(٤)]، أَنَا

---

(١) ومثل هذه الوجوه للجمع والتوجيه ذكرها البيهقي في الكبرىٰ، (١/١٢٢): «وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَىٰ أَنَّ مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ فِي الْمَسْحِ عَلَىٰ النَّعْلَيْنِ إِنَّمَا هُوَ فِي وُضُوءٍ مُتَطَوَّعٍ بِهِ لَا فِي وُضُوءٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ مِنْ حَدَثٍ يُوجِبُ الْوُضُوءَ، أَوْ أَرَادَ غَسْلَ الرِّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، أَوْ أَرَادَ الْمَسْحَ عَلَىٰ جَوْرَبَيْهِ وَنَعْلَيْهِ، كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ مُقَيَّدًا بِالْجَوْرَبَيْنِ، وَأَرَادَ بِهِ جَوْرَبَيْنِ مُنَعَّلَيْنِ فَثَابِتٌ عَنْهُ ﷺ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ، وَثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ وَالْوَعِيدُ عَلَىٰ تَرْكِهِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ»، وقال في معرفة السنن، (١/٢٩٠): «فَقَالَ: «هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ»، وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَىٰ أَنَّ مَسَحَهُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ رُوِيَ عَنْهُ مُطْلَقًا كَانَ عَلَىٰ هَذَا الْوَجْهِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ رِوَايَةُ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ فِي صِفَةِ وُضُوءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي رِوَايَةِ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ».

وكونه في وضوء التجديد لمن لم يحدث؛ ورد في بعض هذه الروايات، وعليه حملها ابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما، ولكن كان عامة الفقهاء لا يرون جواز ترك غسل الرجلين في وضوء التجديد، فحمله علىٰ المسح علىٰ الخف والرش علىٰ القدمين في النعلين هو الأولىٰ، كما ورد مصرحًا في رواية عبد خير وغيره، وقد قال بعضهم: بل الحديث منسوخ، ولا داع لذلك كما بينته في التخريج المفرد. وقال الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود، ط غراس، (١/٢٩١): «واعلم أن بعض العلماء فهموا من قوله في هذه الرواية: للطاهر ما لم يحدث؛ أي: حدثًا أصغر، وبناءً علىٰ ذلك قالوا: (إنما يجوز المسح علىٰ النعلين لمن كان علىٰ وضوء، ثم أراد تجديده)، وليس يظهر لنا هذا المعنىٰ؛ بل المراد ما لم يحدث حدثًا أكبر؛ أي: ما لم يُجْنِب؛ فهو بمعنىٰ حديث صفوان بن عسال بلفظ: "إلا من جنابة، ولكن من غائط أو بول أو نوم"»، واستدل علىٰ ذلك بكلام حسن، فليراجع.

(٢) هو ابن أُميلة، راجع ترجمته في المشيخة، رقم (١١).

(٣) الفخر بن البخاري، تقدم غير مرة.

(٤) ابن طبرزذ، تقدم غير مرة.

مُفْلِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الدُّوْمِيُّ(١)، أَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ(٢)، أَنَا أَبُو عُمَرَ الْقَاسِمُ بْنُ جَعْفَرٍ الهَاشِمِيُّ(٣)، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ اللُّؤْلُؤِيُّ(٤)، أَنَا **سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ الْحَافِظُ**، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، ثَنَا حَفْصٌ، يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ **عَبْدِ خَيْرٍ**، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ؛ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَّيْهِ(٥).

حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، أَخْرَجَه [٣٥/أ] أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ.



(١) أبو الفتح الدومي (٥٣٧هـ)، الشيخ الوراق، تاريخ الإسلام، (١١/٦٧٩).
(٢) الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)؛ علَمٌ مشهور.
(٣) القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي العباسي البصري (٤١٤هـ)، قاض محدث، وثقه الخطيب، معروف بتحمل سنن أبي داود عن اللؤلؤي، تاريخ الإسلام، (٩/٢٤١).
(٤) اللؤلؤي (٣٣٣هـ)، صاحب أبي داود، قرأ عليه السنن عشرين سنة وسمِّيَ ورَّاقه، تاريخ الإسلام، (٧/٦٧١). وطريقه أشهر طرق السنن، مع طريقي ابن داسة، ثم ابن الأعرابي.
(٥) أبو داود، (١٦٢).

إسناده **ليّن**: فيه حفص بن غياث تغير حفظه، والكلام في السبيعي معروف، لكن الحديث **قوي**، وقد قدّمه الدارقطني ـ بذكر «باطن الخفين» ـ على سائر ألفاظ حديث الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد خير، في العلل، (٤/٤٥)، حيث اختلف في رواية الأعمش عن أبي إسحاق في هذا الحديث اختلافًا طويلًا في لفظه، هل هو «باطن القدمين» أم «باطن الخفين»، وقد استقصيناه في موضعه من التخريج المفرد [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧]، وزدنا طرقًا أخرىٰ للحديث من طريق عبد خير، وهذا الحديث **صحيح**، له طرق كثيرة عن علي في صفة الوضوء، تقدّم للمؤلف منها حديث الحسين رضي الله عنه، وأبي حية الوادعي، وأبي الغريف، وعبد خير، [٨٩ ـ ٩٢]، وسيأتي من حديث النزال بن سبرة [٩٧]، وسبق عند المصنِّف من حديث عبدِ خيرٍ نفسِه، ولكن أورده سابقًا في غسل الرجلين، من حديث أبي السواد عن ابن عبد خير، عن عبد خير به،[٩١]، وأورده هنا في مسح الخفين من حديث أبي إسحاق السبيعي عن عبد خير.

حديث النزال بن سبرة عن علي رضي الله عنه في المسح على الرجلين

[٩٧] (٦٩) وأَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ(١) قِرَاءَةً عَلَيْهِ، عَنْ أَبِي الحَسَنِ ابْنِ الْبُخَارِيِّ(٢)، أَنَا أَبُو سَعْدٍ الصَّفَّارُ فِي كِتَابِهِ، أنا زَاهِرُ بنُ طَاهِرٍ، أَنَا **أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَافِظُ**، أنا أَبُو عَلِيّ الرُّوذْبَارِيُّ(٣)، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنُ حَمُّوَيْهِ العَسْكَرِيُّ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ القَلَانِسِيُّ، ثَنَا آدَمُ، ثنا شُعْبَةُ، ثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ، سَمِعْتُ **النَّزَالَ بْنَ سَبْرَةَ** يحدِّثُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أنَّه صَلَّىٰ الظُّهْرَ ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ فِي رَحَبَةِ الكُوفَةِ حتىٰ حَضَرَتْ صَلَاةُ العَصْرِ، ثم أُتِيَ بكُوزِ ماءٍ فأَخَذَ مِنْهُ حَفْنَةً وَاحِدَةً، فمَسَحَ بهَا وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ورَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمّ قَامَ فَشَرِبَ فَضْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمّ قَالَ: إنَّ ناسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قَائمًا، وإنَّ رَسُولَ الله ﷺ صنَعَ كما صَنَعْتُ، وقَالَ: هذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ(٤).

حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ آدَمَ بِبَعْضِ مَعْنَاهُ(٥).

(١) هو ابن هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧).

(٢) هو الفخر ابن البخاري، تقدَّم مرارًا. وسائر الإسناد إلىٰ البيهقي تقدَّم بيانه في الحديث [٣٢].

(٣) عند الأميني: «الروذبادي».

(٤) البيهقي في السنن الكبرىٰ، (٧٥/١).

إسناد **حسن**: رجاله ثقات، وجعفر القلانسي؛ صدوق، انظر: تاريخ دمشق، (١٤٩/٧٢)، والحديث **صحيح**: كما استقصيناه في التخريج المفرد المحال عليه.

وقال الطحاوي تعليقًا علىٰ طريق النزال بن سبرة هذا، في شرح معاني الآثار، (٣٤/١): «وليس في هذا الحديث عندنا دليل أن فرض الرجلين هو المسح؛ لأن فيه أنه قد مسح وجهه، فكان ذلك المسح هو غسل، فقد يحتمل أن يكون مسحه برجله أيضًا كذلك». وقال ملا علي القاري، مرقاة المفاتيح، (٢٧٤٨/٧): «وهذا يدلُّ علىٰ أنه لم يغسل وجهه ولا ذراعيه، وقد سبق أنه غسلهما، فالمراد بمسحهما غسلهما خفيفًا أو أنه لم يغسلهما، فالمراد بالوضوء في كلامه الوضوء اللغوي، وهو مطلق التنظيف، ولا يبعد أن يقال بتعدد الواقعة والله أعلم».

(٥) هذا من كلام البيهقي في المصدر نفسه. =

حديث علي رضي الله عنه في المسح على الخفين وتوقيته

[٩٨] (٧٠) وأَخْبَرَنَا الرُّحْلَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الإِمَامُ(١)، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا حَنْبَلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيُّ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ، أَنَا ابْنُ مَالِكٍ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا يزَيْدُ، عَنِ الحَجَّاجِ، عَنِ الحَكَمِ(٢)، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِئٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِ المَسْحِ، فقَالَتْ: سَلْ عَلِيًّا؛ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِهَذَا مِنِّي؛ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَسَأَلْتُ عَلِيًّا؛ فقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [٣٥/ب] وَسَلَّمَ: «لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ»(٣).



[٩٩] (٧١) وَبِهِ، قَالَ أَحْمَدُ، ثَنَا يزَيْدُ، عَنِ الحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلَهُ(٤).

= قلتُ: روى البخاري، (٥٦١٦)، من طريق: آدم، عن شعبة، عن عبد الملك بن ميسرة، قال: سمعت النزال بن سبرة يحدث عن علي رضي الله عنه، أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ فِي رَحَبَةِ الْكُوفَةِ، حَتَّى حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، ثُمَّ أُتِيَ بِمَاءٍ فَشَرِبَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَشَرِبَ فَضْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قِيَامًا، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ». وقد علقنا على هذا في التخريج المفرد.

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) عند الأميني: «الحكيم».

(٣) إسنادٌ **حسن**: رجاله ثقات، إلا الحجاج بن أرطاة، صدوق مدلس، كثير الخطأ، الكلام فيه معروف، قد أخرج له مسلم، وقد توبع عليه. والحديث **صحيح**: رواه أحمد، (٧٥٠)، (٩٠٨)، (١١٢٩)، (١٢٨٠)، (١٢٤٩)، ومسلم، (٢٧٨)، والنسائي، (١٢٨)، (١٢٩)، وابن ماجه، (٥٥٢)، والدارمي، (٧١٤)، من طريق: شريح بن هانئ، سأل عائشة، عن علي، به. وقد توبع الحجاج بن أرطاة الذي رواه في أحد أسانيد أحمد ـ وهو الوارد في إسناد المصنف ـ، فقد تابعه جماعةٌ على الحكم بن عتيبة، وقد رواه مسلم من طريق عمرو بن قيس المُلائي عن الحكم بن عتيبة به.

(٤) إسناد **حسن**: رجاله ثقات، إلا الحجاج بن أرطاة، تقدّم في الإسناد السابق، والسبيعي إمام=

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَحِيحِ، والنَّسَائِيُّ وابْنُ مَاجَهْ فِي سُنَنِهِمَا[١].

وَفِي الجُمْلَةِ: فَقَدْ تَوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ وَالمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ قَوْلًا وَفِعْلًا[٢]، وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يُنْكِرُ مِنَ الشِّيعَةِ غَسْلَ الرِّجْلَيْنِ ولَا يُجِيزُ المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ[٣] مَعَ ثُبُوتِ ذَلِكَ بالتَّوَاتِرِ وَصِحَّتِهِ عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ، وَعَنِ الطَّاهِرِينَ مِنْ أَوْلَادِهِ. اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ أَنْ تَهْدِيَنَا لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِكَ؛ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

توجيه قراءتي النصب والجر في آية الوضوء

وَمِنْ أَحْسَنِ ما تُحْمَلُ القِرَاءَتَانِ فِي: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] نَصْبًا وَخَفْضًا؛ عَلَى: الغَسْلِ لِغَيْرِ لَابِسِ الْخُفَّيْنِ، والمَسْحِ لِلَابِسِهِمَا، أَوْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ المُجْمَلِ[٤] الذِي بَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ ....

= ثقة، لكنه يدلس، واختلط بأخرة. والحديث **صحيح**: رواه أحمد، (٧٥٠)، من طريق: أبي إسحاق السبيعي، عن علي بن ربيعة، عن علي، به.

(١) تقدَّم تخريجه [٩٨] عند النسائي وابن ماجه، من حديث القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هانئ.
ولكن لم أقف عليه في صحيح البخاري كما عزاه المصنف، وليس لربيعة بن علي الكوفي حديثٌ عن عليٍّ رضي الله عنه في الصحيح أصلًا، إنما له رواية في البخاري من حديث المغيرة، «من كذب عليّ متعمدًا»، بل لم يخرج البخاري حديثًا في توقيت المسح أصلًا، وإنما ذلك في مسلم والسنن، فالله أعلم، وإنما الحديثُ من أفراد مسلم، كما خرجناه من حديث القاسم بن مخيمرة [٩٨].

(٢) تقدَّمت الإشارة إلى من حكى التواتر على غسل الرجلين. وأما المسح على الخفين، فقد روي عن ستة وستين نفسًا، انظر: نظم المتناثر، (ص: ٦٠ ـ ٦١)، ونقل هناك كلامًا للإمام أحمد وابن عبد البر وابن منده والترمذي والبيهقي والحافظ ابن حجر وغيرهم جماعة، فليرجع إليه.

(٣) من قوله: «قولًا وفعلًا» إلى قوله: «الخفين» ساقط من طبعة الطنطاوي، رغم أنها في الأصل.

(٤) في الأصل: «أجمل»، وكذا الطنطاوي، (ص: ٧٣)، وقد تلفت عليه الفقرة كلها! والمثبت=

قَوْلًا وَفِعْلًا[(١)] ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَىٰ أَنَّهُ يُجْمَعُ بَيْنَ المَسْحِ والغَسْلِ ؛ ....

= هو الصواب ، وقد أثبته الأميني على الصواب ، (ص: ١٢٥).

توجيه قراءة الجر وحكم الغسل والمسح

(١) اختلف العلماء في تفسير آية الوضوء ، وتوجيه قراءة الجر فيها.

فذهب بعضُ العلماء إلىٰ حمل قراءة الجرّ علىٰ القدم في النعل ، فيكون مسحًا ، وقراءة النصب علىٰ غسل القدم ، انظر: التمهيد ، (٢٤/٢٥٦) ، والمجموع للنووي ، (١/٤٢٠).

وحملها بعضُهم علىٰ الدلك ، فيُجمَع بين القراءتين بالجمع بين المسح والغسل ، وهو قول الطبري ، وسيأتيك مفصّلًا من تفسيره.

وقال بعض العلماء إن المراد بآية الجر المسح ولكنه هو الغسل ، ونُقل عن مالكٍ ، لأن أصل الغسل مرور الماء علىٰ العضو ، والمسح مرورٌ رقيق ، ونقلوا عن العرب أنهم يسمون الغسل الرقيق مسْحًا ، انظر: المحرر الوجيز لابن عطية ، (٢/١٦٣) ، وتفسير القرطبي ، (٦/٩٢) ، والأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، (٢/٤٩٨ ـ ٤٩٩) ، والتمهيد ، (٢٤/٢٥٦).

وقال بعضهم أُريد بقراءة الجر التخفيف في الغسل ، وهو قريب من السابق ، وقالوا إن فيه إشارة دقيقة لترك السرف في غسل الرجلين لشيوعه ، انظر: ابن قدامة في المغني ، (١/٩٩) ، وابن تيمية في منهاج السنة ، (٤/١٧٤) ، ومال إليه الزمخشري في الكشاف ، (١/٦١١) ، فلم يذكر غيره.

وسلك بعضُ النحاة مسالك إعرابية أخرىٰ لتوجيه قراءة الجر: فمِن قائلٍ يحتمل أن قراءة الجر علىٰ المجاورة ـ من أنواع الجر ـ ، أو إن الجر بالعطف اللفظي ، فيكون الجر لفظًا ، والنصب معنًىٰ ، انظر: الإنصاف ، (٢/٤٩٩) ، وتفسير القرطبي ، (٢/٩٦). وهذا فيه ما فيه ـ حتىٰ قال النحاس إنه غلطٌ عظيم ـ فإن الجر اللفظي كالذي بالمجاورة شاذ ، وهو نوعٌ من عيوب الكلام أو الغَلَبَة عليه علىٰ التحقيق ، كالقَلْب مثلًا ، فلا يُحمَل كلامُ الله علىٰ مِثل ذلك. كما أن الخفض بالمجاورة لا يحسُن في المعطوف وإنما يكون في النعت لأن حرف العطف حاجز يمنع المجاورة ، ومن ثَمَّ صرَّح ابن هشام أنه ليس منه هذه الآية علىٰ الأصح ، انظر: شرح شذور الذهب ، (١/٤٢٨ ـ ٤٢٩) ، وأجاب بالوجهين بالسابقين: الغسل الرقيق ، أو الحمل علىٰ النعلين. وانظر البحث في: مغني اللبيب ، (١/٨٩٥ ـ ٨٩٧) ، وعامة أعاريب القرآن ونحوها ، كالنحاس ، (١/٢٥٩) ، والزجاج ، (٢/١٥٢) ، ومشكل إعرابه لمكي ، (١/٢١٩) ، والكشاف ، (١/٦١٠) ، وانظر: حاشية الطيبي عليه ، (٥/٢٩٢) ، والبحر المحيط ، (٤/١٩١) ، والتبيان للعكبري ، (١/٤٢٢).

وقد حُكِي **الإجماع** علىٰ وجوب الغسل ، فقال عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ: «أَجْمَعَ أَصْحَابُ=

فَقَدْ أَخْطَأَ[١]، وَلِلْكَلَامِ فِي ذَلِكَ مَحَلٌّ غَيْرُ هَذَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

= رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ»، انظر: فتح الباري، (١/٢٦٦)، وقريب منه ما حكاه أبو عبيد القاسم بن سلام من عدم العلم بالمخالف، انظر: الطهور، (ص ٣٩٠). وهذا لا يتمّ؛ لأن الخلاف ثابت عن بعض السلف، كما سيأتي الآن. ومن قال بهذا الإجماع فإما أنه لا يصحح ما ورد في الخلاف، مثل عدم تصحيح ما ورد عن عليٍّ في المسح ـ وقد أبنّا في التخريج ثبوت الغسل عنه، وأن عامة ما يروىٰ عنه من المسح إما لا يصح أو أنه محمول علىٰ الخفين، وذهب بعضهم إلىٰ أنه منسوخ ـ. وقد رُوي أيضًا عن ابن عباس ﵄، ولكن لم نبحثه لخروجه عن موضوع البحث حول عليٍّ ﵁. ولكنه ثابت عن بعض التابعين، وقال به طوائف من غير أهل السنة. ولكن قد يقول بالإجماع من لا يعتبر خلافَ المخالِف، وهذا قولٌ لبعض الأصوليين. وفيما يتعلق بالسجال مع المخالفين حول مسألة غسل القدمين أو مسحهما فقد كنت قد جمعتُ مخطوطاتٍ لرسائل في بحث هذه المسألة سجالًا، منها رسالة: لبدر الدين العامري الغزي الشافعي في تفسير آية الوضوء، وأخرىٰ: مسألة غسل الرجلين لأحمد بن حيدر، ونجاة الدارين لمحمد عارف الدمشقي الشافعي، ورسالة في المسح علىٰ القدمين لداود بن سليمان المعروف بابن سرجيس ـ وهذه مطبوعة ـ وأطولها: مشهىٰ الكلام لميرخان، فيها تحريرات حسنة، ثم صرفتني عنها أشغال. ففي مثل تلك الرسائل أبحاثٌ لمن يعتني بذلك، وانظر: منهاج السنة، (٤/١٧١ ـ ١٧٦)، ففيه سجالٌ محرَّرٌ أيضًا.

وقد يقولُ بالإجماع من يثبت الخلاف القديم، لكنه يرىٰ أن الإجماع الحادث يرفعُ الخلافَ القديم، وهذا بيِّنٌ في كلام علاء الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء، حيث قال: «وَالصَّحِيح قَول عَامَّة الْعلمَاء؛ لِأَن الْعلمَاء أجمعُوا علىٰ وجوب غسل الرجلَيْن بعد وجود الِاخْتِلَاف فِيهِ فِي السّلف، وَالْإِجْمَاع الْمُتَأَخر يرفع الِاخْتِلَاف الْمُتَقَدّم»، وفي هذه المسألة خلافٌ مشهورٌ بين الأصوليين، سنشير إليه في بحثٍ مماثل حين الكلام عن المتعة. وأشار ابن عبد البر إلىٰ الإجماع من سبيل آخر، فقال: «وَدَلِيلٌ آخَرُ مِنَ الْإِجْمَاعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ غَسَلَ قَدَمَيْهِ أَدَّىٰ الْوَاجِبَ الَّذِي عَلَيْهِ، وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ مَسَحَ قَدَمَيْهِ، فَالْيَقِينُ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ دُونَ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ»، التمهيد، (٢٤/٢٥٦)، قلت: وهذا نوعٌ آخر من الإجماع الخاص، يسميه بعض الأصوليين بالإجماع علىٰ أقل ما قيل، أو الأخذ بأقل ما قيل، ويدخله بعضهم في بحث الاستصحاب، ويسميه: استصحاب موطن الإجماع في محل الخلاف، وهو علىٰ كلِّ تقديرٍ مسلكٌ من مسالك الاستدلال، أو الإلزام، وليس هو الإجماع الحجي الأصولي.

(١) ذهب إلىٰ المسح بعضُ السلف، كالشعبي وعكرمة، انظر: مصنف عبد الرزاق، (١/١٩)=

....

= رقم (٥٦)، ومصنف ابن أبي شيبة، (١/٢٦) رقم (١٨٤، ١٨٥)، والمغني، (١/٩٨)، والمحلى، (١/٣٠١)، ونقل ابن جرير آثارًا في التفسير.

ونُسب القول بالجمع بين المسح والغسل إلىٰ بعض الظاهرية، انظر: حلية العلماء للشاشي، (١/١٥٥)، ولكن لم أقف علىٰ ذلك في كتاب ابن حزم، وإنما يقول ابن حزم بأن الوارد في القرآن يلزم منه المسح علىٰ كل تقدير، وأن إيجاب الغسل إنما هو بالسنة، وأنها ناسخة، انظر: المحلَّىٰ، (١/٣٠٢)، ونُسب إلىٰ الحسن البصري، وابن جرير الطبري، وداود الظاهري: أنه مخيَّرٌ بين المسح والغسل، انظر: حلية العلماء، (١/١٥٥)، ورؤوس المسائل الخلافية للعكبري، (١/٣٤)، والمغني لابن قدامة، (١/٩٨)، وتحفة الفقهاء لأبي بكر السمرقندي، (١/١١)، وأحكام القرآن لابن العربي، (٢/٧١).

نسبة التخيير للطبري

قلت: نسبة التخيير لابن جرير الطبري شائعةٌ ينقلها العلماء بعضهم عن بعض، وكذا بين الباحثين، بل قد عزا ابن حزم إليه القولَ بالمسح مطلقًا، في المحلَّىٰ (١/٣٠)، وكذا ابن العربي كما نقل عنه القرطبي حيث قال إن الطبري ردّ وجوبَ الغسل، انظر: تفسير القرطبي، (٦/٩١). وعجبتُ لهذا. وكذا عجبتُ كيف نقل ذلك ابن قدامة ـ وإن كان قال إنه يُحكىٰ عنه ـ، فما الداعي إلىٰ الحكاية وكلامه في التفسير واضحٌ جليّ أن المراد بالآية عنده: مسح الرجلين بالماء، يعني غسلهما مع إمرار اليدين عليهما بالماء، وهو الدَّلْكُ المعروف عند الفقهاء، حتىٰ جعله مالكٌ ركنًا من أركان الوضوء علىٰ ما هو معروفٌ في مذهبه؛ جمْعًا من الطبري بين دلالة الآية علىٰ المسح وأحاديث غسل الرجلين، فقد قال الطبري بعد أن ساق الأقوال عن السلف، (١٠/٦١ ـ ٦٢): «والصوابُ من القول عندنا في ذلك، أن الله عزّ ذِكْرُه أَمَرَ بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء، كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيمم. وإذا فعل ذلك بهما المتوضئ، كان مستحقًّا اسمَ: "ماسحٍ غاسلٍ"؛ لأنَّ "غَسْلَهُما": إمرارُ الماء عليهما أو إصابتهما بالماء، و"مَسْحَهُما": إمرار اليد أو ما قام مقام اليد عليهما. فإذا فعل ذلك بهما فاعِلٌ فهو "غاسل ماسح".

ولذلك = [أي] من احتمال "المسح" المعنيين اللذين وصفتُ من العموم والخصوص، اللذين أحدهما: مسح ببعضٍ، والآخر مسح بالجميع = اختلفت قراءة القَرَأَةِ في قوله: "وأرجلكم"، فنصبها بعضُهم = توجيهًا منه ذلك إلىٰ أنَّ الفرض فيهما الغسل وإنكارًا منه المسحَ عليهما، مع تظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ بعموم مسحهما بالماء =، وخفضها بعضهم، توجيهًا منه ذلك إلىٰ أن الفرض فيهما المسح. ولِمَا قلنا في تأويل ذلك= إنه معنِيٌّ به عمومُ مسح الرجلين بالماء = كره مَنْ كَرِه للمتوضئ الاجتزاءَ بإدخال رجليه في الماء دون مسحهما بيده، أو بما قام مقام=

وَمِمَّا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى الْكَاظِمِ، وَأَخِيهِ عَلِيٍّ، وَأَبِيهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ:

[مَنْ أَحَبَّنِي وَأَحَبَّ هَذَيْنِ وأبَاهُمَا وأُمَّهُمَا]

[١٠٠] (٧٢) أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَقْدِسِيُّ(١)،

= اليد، توجيها منه قولَه: "وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلىٰ الكعبين" إلىٰ مسح جميعهما عامًّا باليد، أو بما قام مقام اليد، دون بعضهما مع غسلهما بالماء»، ثم ذكر بعض الآثار في كراهة غمس الرجلين دون الدلك، ليخلص إلىٰ القول، (١٠/٦٣): «[فـ] كان صحيحًا بالأدلّة الدالة التي سنذكرها بعدُ، أنّ مرادَ الله من مسحِهما: العمومُ، وكان لعمومهما بذلك معنىٰ "الغَسْل" و"المسح" = فبيِّنٌ صوابُ قَرَأَةِ القراءتين جميعًا. = أعني النصب في "الأرجل" والخفض. لأنَّ في عموم الرجلين بمَسحهما بالماء غَسْلُهما، وفي إمرار اليد وما قام مقام اليد عليهما مَسْحَهما. فوجهُ صوابِ قراءةِ مَن قرأ ذلك نصبًا: لِمَا في ذلك من معنىٰ عمومِها بإمرار الماء عليهما. ووجهُ صوابِ قراءة مَنْ قرأه خفضًا: لما في ذلك من إمرار اليد عليهما، أو ما قام مقام اليد، مسحًا بهما»، ثم قال مورِدًا ومناقشًا، (١٠/٦٤): «فإن قال قائل: وما الدليل علىٰ أن المراد بالمسح في الرجلين العموم، دون أن يكون خصوصًا، نظيرَ قولك في المسح بالرأس؟ قيل: الدليل علىٰ ذلك، تظاهرُ الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: "ويل للأعقاب وبُطون الأقدام من النار". ولو كان مسحُ بعضِ القدم مجزئًا عن عمومها بذلك لما كان لها الويل بترك ما تُرك مسحه منها بالماء بعد أن يُمسح بعضها. لأن من أدَّىٰ فرض الله عليه فيما لزمه غسلُه منها لم يستحق الويل، بل يجب أن يكون له الثواب الجزيل. وفي وجوب الويل لعَقِب تارك غسل عَقِبه في وضوئه، أوضحُ الدليل علىٰ وجوب فرض العموم بمسح جميع القدم بالماء، وصحةِ ما قلنا في ذلك، وفسادِ ما خالفه»، ثم أطنب في رواية أحاديث غَسْل الأعقاب.

وإنما أطلتُ في ذلك لكثرة ما يُنسَب مذهب التخيير إلىٰ الطبري. ولا يقال: ربما يكون هذا مذهبه في غير كتاب التفسير ولم يُنْقَل، فليس بنا اضطرارٌ إلىٰ ذلك وكلامه واضح بين أيدينا، كيف وليس هو بكلام مجمل، بل بحث وأخذ وردٌّ ونقْلٌ وتحقيق في المسألة، انظر بحثه الطويل: (١٠/٥٣ ـ ٨٠). فهذا هو الأصل الذي لا يجوز العدولُ عنه في نسبةِ قولٍ للطبري، إلا أن ينقلَ عن ذلك بينةٌ جليّة.

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

أَنَا الشَّيْخُ فَخْرُ الدِّينِ أَبُو الحَسَنِ بْنُ الْبُخَارِيِّ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّصَافِيُّ، أَنَا ابْنُ الحُصَيْنِ، أَنَا ابْنُ المُذْهِبِ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثَنَا **عَبْدُ اللهِ** [٣٦/أ] **ابْنُ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ**، حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الأَزْدِيُّ، أَخْبَرنِي **عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ** بْنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، حَدَّثَنِي **أَخِي مُوسَىٰ بْنُ جَعْفَرٍ**، عَنْ أَبِيهِ **جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ**، عَنْ أَبِيهِ، عنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ، فقَالَ: «**مَنْ أَحَبَّنِي وَأَحَبَّ هَذَيْنِ وَأَبَاهُمَا وَأُمَّهُمَا؛ كَانَ مَعِي فِي دَرَجَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ**»(١).

حَدِيثٌ حَسَنُ الْإِسْنَادِ.

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ، فَوَافَقْنَاهُ بِعُلُوٍ(٢)، وَللهِ الحَمْدُ.

---

(١) عبد الله في زوائد المسند، (٥٧٧)، وزوائد الفضائل، (١١٨٥).
إسنادٌ **ليِّن**: رجاله ثقات، إلا علي بن جعفر بن محمد، أخي موسىٰ الكاظم، ليس فيه توثيق، والحديث **منكر**.
قال الذهبي في ميزان الاعتدال، (٣/١١٧): «حديثه منكر جدًّا، ما صححه الترمذي ولا حسنه»، وقال في سير الأعلام، (٣/٢٥٤): «إسناده ضعيف، والمتن منكر»، وقال في سير أعلام النبلاء، (١٢/١٣٥) أيضًا: «وما في رواة الخبر إلا ثقة، ما خلا عليَّ بن جعفر ـ فلعله لم يضبط لفظ الحديث ـ، وما كان النبي ﷺ مِن حُبِّه وبثِّ فضيلة الحسنيْن ليجعل كلَّ مَنْ أحبَّهما في درجته في الجنة، فلعله قال: فهو معي في الجنة. وقد تواتر قوله ﷺ: "المرء مع من أحب". ونصر بن علي، فمن أئمة السنة الأثبات». وانظر التخريج المفرد [١٠٠].

(٢) سنن الترمذي، (٣٧٣٣)، تقدم معنا تفسير العلو غيرَ مرة، وحاصل الموافقة العالية: «أن يروي الراوي حديثًا في أحد الكتب الستة مثلًا بإسنادٍ لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، بحيث يجتمع معه في شيخه مع علو هذا الطريق علىٰ ما لو رواه من طريق أحد أصحاب هذه الكتب»، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (ص: ١٢١).
قال الحافظ ابن حجر، نزهة النظر، ت عتر، (ص: ١١٧): «مثاله: روىٰ البخاري عن قتيبة عن مالك حديثًا، فلو رويناه من طريقه ـ أي البخاري ـ كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا=

وقَالَ التِّرمِذِيُّ: «(١)لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرٍ إلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ». قُلْتُ: عَلِيٌّ هَذَا هُو أخُو مُوسَى الْكَاظِمِ، مِنْ وُجُوهِ السَّاداتِ، تُوُفِّيَ سنَةَ عَشْرٍ وَمِائَتَيْنِ(٢).

وَمِنْ طَرِيقِ: عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَى، عَنْ أَبِيهِ مُوسَى الْكَاظِمِ، عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

وَتُوُفِّيَ سنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائتيْنِ بِطُوسَ، ودُفِنَ بِمَشْهَدِهِ(٣).

حديث: الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان

[١٠١] (٧٣) أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ العَالِمُ الأَصِيلُ كَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ المحدِّثِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ حَبِيبٍ(٤) المعدَّلُ الْحَلَبِيُّ، قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ، فِي سنَةِ سَبْعِينَ وسَبْعِمِئَةٍ، بِالمَدْرَسَةِ الظَّاهِرِيَّةِ(٥) داخلَ دِمَشْقَ المَحْرُوسةِ، أَنَا المسْنِدُ أَبُو سَعِيدٍ سُنْقُرُ بنُ عَبْدِ الله القَضَائِيُّ(٦)، قِرَاءَةً عَلَيّه وأَنَا حَاضِرٌ أسمَعُ

= ذلك الحديث بعينه عن طريق أبي العباس السراج ؛ لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد بدرجة».

(١) زاد الأميني: «غريب»، وهي كذلك في سنن الترمذي.

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال، (٢٠/٣٥٢)، ولم يرو له من الجماعة إلا الترمذي، حديثًا واحدًا، هو هذا الحديث. قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٧/٢٩٣): «له في الترمذي حديث واحد في الفضائل واستغربه»، وقال في التقريب، (ص: ٣٩٩): «مقبول»، واستنكر حديثه في ميزان الاعتدال، (٣/١١٧)، وثَمَّ المزيد في التخريج المفرد [١٠٠].

(٣) قال الذهبي، تاريخ الإسلام، ت بشار، (٥/١٢٨): «وكان سيّد بني هاشم في زمانه، وأجلّهم وأنبلهم. وكان المأمون يعظّمه ويخضع لَهُ، ويتغالى فيه، حتّى أنَّهُ جعله وليّ عهده من بعده. وكتب بذلك إلى الآفاق. فثار لذلك بنو العبّاس وتألّموا لإخراج الأمر عَنْهُمْ، كما هُوَ مذكور في الحوادث».

(٤) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٧).

(٥) المدرسة الظاهرية: الجوانية، من مدارس الشافعية بدمشق، كانت دارًا لأيوب والد صلاح الدين، وأرخ ابن كثير أول بنائها عام (٦٧٦هـ)، انظر: الدارس، (١/٢٦٣).

(٦) هو سُنْقُر بن عبد الله الزيني الأرمني القضائي، علاء الدين أبو سعيد الحلبي. قال الفاسي:=

فِي الرَّابِعَةِ، أَنَا الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بنُ يُوسُفَ بنِ مُحَمَّدٍ البَغْدَادِيُّ[(١)]، أنا أَبُو زُرْعَةَ طاهِرُ بن مُحَمَّدِ بْنِ طاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ، أنا أَبُو مَنْصُور بنُ الْحُسَيْنِ بنِ الهَيْثَمِ المقَوِّمِيّ[(٢)]، أنا أَبُو طَلْحَةَ الْقَاسِمُ بنُ أبي الْمُنْذِرِ [٣٦/ب] الخَطِيبُ الْقَزْوِينِيُّ[(٣)]، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ القَطَّانُ[(٤)]، أنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ

= مسند حلب. سمع على الموفق عبد اللطيف بن يوسف البغدادي ـ الآتي ـ: الموطأ لمالك رواية القعنبي، ومسند الشافعي، وسنن ابن ماجه ـ ومنه حديثنا ـ ومعجم ابن قانع، وغير ذلك، (ت: ٧٠٦هـ). انظر: ذيل التقييد، (١٣/٢). قلت: فيكون ابن حبيب سمع منه في الرابعة من عمره، كما ذكر فوق، فإنه ولد تقريبًا سنة (٧٠٢هـ).

(١) هو عبد اللطيف ابن الفقيه أبي العز يوسف بن محمد بن علي بن أبي سعد، العلامة موفق الدين أبو محمد الموصلي الأصل البغدادي، قال الذهبي: الفقيه الشافعي النحوي اللغوي المتكلم الطبيب، الفيلسوف المعروف قديمًا بابن اللبّاد. سمَّعه أبوه من ابن البطي، وأبي زرعة المقدسي ـ الآتي ـ، وأبي علي الحسن بن علي البطليوسي، ويحيىٰ بن ثابت، وجماعة كثيرة. روىٰ عنه الزكيان البرزالي والمنذري، والضياء، وابن النجار، والكمال العديمي، وغيرهم. قال ابن نقطة: كان حسن الخلق، جميل الأمر، عالمًا بالنحو والغَريبين، وله يد في الطب. سمع: سنن ابن ماجه ـ وهو الآتي ـ، ومسند الشافعي من أبي زرعة، (ت: ٦٢٩ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، (٨٨٩/١٣). قلت: أبو زرعة طاهر المقدسي تقدّم في [٨٩].

(٢) هو محمد بن الحسين بن أحمد بن الهيثم، أبو منصور القزويني المقَوِّمِي، قال الذهبي: راوي سنن ابن ماجه عن القاسم بن أبي المنذر الخطيب ـ الآتي ـ، روىٰ عنه جماعة، منهم محمد بن طاهر المقدسي، وابنه أبو زرعة المقدسي ـ السابق ـ، وهو آخر من حدث عنه. (ت: ٤٨٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، (٥٣٦/١٠).

(٣) هو القاسم بن أبي المنذر أحمد بن محمد بن أحمد بن منصور، أبو طلحة القَزويني الخطيب. قال الذهبي: حدَّث بسنن ابن ماجه، عن أبي الحسن القطان ـ الآتي ـ، عن ابن ماجه في هذا العام [٤٠٩هـ]، فسمِعَه منه أبو منصور محمد بن الحسين المقَوِّمي مع أبيه بقراءة خُداذُوست بن باموسىٰ الديلمي، (ت: ٤٠٩ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، (١٤٤/٩). قلت: لعل الصواب: ماموسىٰ، كما في التقييد لابن نقطة، (ص: ٦٣).

(٤) هو علي بن إبراهيم بن سلمة بن بَحْر، أبو الحسن القَزْويني. قال الذهبي: الحافظ القطان، قال فيه الخليلي: عالِمٌ بجميع العلوم والتفسير والفقه والنحو واللغة. ارتحل، وسمع: أبا حاتم=

مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ الْقَزْوِينِيّ[١] الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بنُ أبي سَهْلٍ الرَّازيُّ، ومُحَمَّدُ بْنُ إِسَمَاعيلَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الصَّلْتِ عَبْدُ السَّلامِ بنُ صَالِحٍ الْهَرَوِيُّ (ح).



(٧٤) وأعَلَىٰ مِنْ هَذَا بِدَرَجَةٍ أَخْبَرَتْنَا الشَّيْخَةُ أُمُّ مُحَمَّدٍ سِتُّ الْعَرَبِ ابْنَةُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيَّةُ مُشَافَهَةً[٢]، قَالَتْ: أنَا جَدِّي عَلِيٌّ المَذْكُورُ، عن أبي سَعْدٍ[٣] بْنِ الصَّفَارِ، أنا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّحَّاميُّ، أنا **أَبُو بَكْرٍ الْحَافِظُ**[٤]، أنَا **أَبُو عَبْدُ اللهِ الْحَافِظُ**[٥]، أنا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الفَقِيهُ، أنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ الْهَرَوِيُّ:

ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُوسَىٰ بنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عن عَلِيّ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**الإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ باللِّسَانِ، وعمَلٌ بالأَرْكَانِ**»[٦].

= الرازي، وإبراهيم بن ديزيل، والحارث بن أبي أسامة، وإسحاق الدَّبَري، وخَلْقًا سواهم، وسمع السنن من ابن ماجه، (ت: ٣٤٥ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، (٨٢٢/٧).

(١) هو ابن ماجه، الحافظ العَلَم.

(٢) انظر ترجمتها في المشيخة رقم (٢٤)، وسائر الإسناد إلىٰ البيهقي تقدم بيانه في الحديث رقم [٩٧].

(٣) في الأصل: «سعيد»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٧٤)، وهو تحريف، وأثبتها الأميني، (ص: ١٢٣) علىٰ الصواب، كما هو المعروف في ترجمته.

(٤) هو الحافظ أبو بكر البيهقي.

(٥) هو الحاكم.

(٦) ابن ماجه، (٦٥)، والبيهقي في الاعتقاد، (١٤٦/١). =

حَدِيثٌ حَسَنُ اللَّفْظِ والمَعْنَى(١)، رِجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ غَيْرَ عَبْدِ السَّلامِ بْنِ صَالِحٍ الْهَرَوِيِّ، وَهُوَ خَادِمُ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَى، فَإِنَّهُم ضَعَّفُوهُ مَعَ صَلَاحِهِ، وَقَدْ رَوَى أيضًا عَن مَالِكٍ، وحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ، وعَبْدُ اللهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَجَماعَةٌ، وتُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِينَ وَمِئَتَيْنِ(٢).

وَلَكِنْ تَابَعَهُ عَلَى رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَى: مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ، فَقَالَ [٣٧/أ] الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ:

متابعة للحديث

[١٠٢] حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَهْدِيٍّ القُشَيْرِيُّ، أنا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ كَعْبٍ، ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ المُسَيَّبِ الْبَيْهَقِيُّ، ثَنَا أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ عَبْدُ السَّلَامِ، ومُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَى، عَنْ أَبِيهِ، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «**الإِيمَانُ إِقْرَارٌ باللِّسَانِ، ومَعْرِفَةٌ بالقَلْبِ، وعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ**»(٣).

= إسناد **منكر**: رجاله ثقات إلا أبا الصلت، ضعيف متهم منكر الحديث، والحديث **شبه موضوع**: كما بحثناه في التخريج المفرد [١٠١ ـ ١٠٢].

(١) حُسن اللفظ وصحة المعنى لا يستلزم ثبوت الحديث، ففي كلام المصنِّف نظر، فالحديث ضعيف جدًّا، بل شبه موضوع، وقد تكلمنا على جميع طرقه في التخريج المفرد.

(٢) أبو الصلت الهروي ضعفه محل اتفاق بين العلماء، فقط حسّن به ابن معين الظن في بعض أقواله، وقد بحثنا هذا تفصيلًا في التخريج المفرد [١٠١ ـ ١٠٢]، وقد بحثنا أبا الصلت أيضًا في حديث مدينة العلم، [٣٧ ـ ٣٨]، فليراجع ذلك.

(٣) البيهقي في شعب الإيمان، (١٧)، وكذا التعليق المنقول عن البيهقي.

إسناده **ضعيف**: الفضل بن محمد بن المسيب البيهقي، وهو وإن كان حافظًا مُكثرًا، لكن متكلم فيه، وهو من الغلاة، والحديث شبه موضوع كما تقدم.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «وشاهِدُ هَذَا الْحَدِيثِ مَا فِي الْحَدِيثِ الثَّابِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَدَدِ شُعَبِ الإيمانِ».

فخَرَجَ أَبُو الصَّلْتِ مِنْ عُهْدَتِه[1].

وفِي الجُمْلَةِ حيثُ صَحَّ السَّنَدُ إلىٰ أحَدِ هَذِه الذُّرِّيَّةِ الطَّاهِرة؛ فالْحَدِيثُ إمَّا صَحِيحٌ أو حَسَنٌ أو صَالِحٌ مُحْتَجٌّ بِهِ، وَلَكِنِ الكَلَامُ فِيمَنْ بَعْدَهُم[2].

وما رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أبي الْقَاسِمِ مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَبِي طَالِبٍ:

وَهُوَ المَشْهُورُ بِابْنِ الْحَنَفِيَّةِ؛ لِأَنَّ أُمَّهُ كانَتْ مِن بَنِي حَنِيفَةَ الذين ارتَدُّوا بعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وقَاتَلَهُم أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه.

وَقَدْ ضَلَّ الحِمْيَرِيُّ[3] حَيْثُ قَالَ: [من الوافر]

(١) بحثنا في التخريج المفرد [١٠١ ـ ١٠٢] جميعَ هذه المتابعات، وهذه الطريق منها، وتبين أن الحديثَ حديثُ أبي الصلت الهروي، فلم يخرج من عهدته، وقد نصّ الحفاظ النقاد أن الحديثَ حديثُه، فعامة تلك الطرق مسروقة منه.

(٢) هذا الكلام ليس بمسلَّم بهذا الإطلاق، فبعض الرواة من أهل البيت مجهولون أو مستورون، وبعضهم ضعيف، وهذا أقلُّ، وبعضهم متَّهم بما فوق ذلك، وهذا أقل وأقل، ولكن المقصود أن هذه ليست بقاعدةٍ عند المحدّثين، وقد مر بنا قريبًا في الحديث السابق [١٠٠] حديث عليٍّ أخي موسىٰ الكاظم: «من أحبني وهذين»، وقد قدح فيه العلماء واستغربوه وأنكروه. ثم هذا الحديث علىٰ ما بحثناه لم يصح إلىٰ الرضىٰ أصلًا، فأبو الصلت متهم.

(٣) السيد الحميري: إسماعيل بن محمد بن يزيد، قال الذهبي: من فحول الشعراء، لكنه غالٍ جلد، له مدائح بديعة في أهل البيت، قيل: كان أبواه ناصبيين، وكان يرىٰ رأي الكيسانية في رجعة ابن الحنفية إلى الدنيا، فقيل: إنه اجتمع بجعفر الصادق، فبيَّن له ضلالته، فتاب. قيل: توفي سنة ثلاث وسبعين ومائة، وقيل: سنة ثمان وسبعين ومائة، ونَظْمُه في الذروة، ولذلك حفظ ديوانَه أبو الحسن الدارقطني. انظر: سير أعلام النبلاء، (٨/٤٤ ـ ٤٥) ملخصًا، وأيضًا:=

أَلَا إِنَّ الأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ ❊ لِذِي[1] التَّحْقِيقِ أَرْبَعَةٌ سَوَاءُ
عَلِيٌّ والثَّلاثَةُ مِنْ بَنِيهِ ❊ هُمُ الأَسْبَاطُ لَيْسَ لَهُمْ خَفَاءُ
فسِبْطٌ سِبْطُ إِيمانٍ وبِرٍّ ❊ وسِبْطٌ غَيَّبَتْهُ كَرْبَلَاءُ
وسِبْطٌ لا يَذُوقُ المَوْتَ[2] حتَّىٰ ❊ تَجِيءَ الخَيْلُ يَقْدَمُها لِوَاءُ
لِعِلَّةٍ[3] تَوَارَىٰ لَا نَرَاهُ مِنْ زَمَانٍ ❊ بِرَضْوَىٰ عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءُ[4]

= أنساب الأشراف، (٤/ ٧٨)، والأغاني، (٧/ ٢٢٩، ٢٧٨).

والكَيْسَانِية: من فرق الغلاة، هم أصحاب المختار بن أبي عبيد، ويذكرون أن لقبه كيسان، وقيل بل هو مولىٰ لعلي بن أبي طالب، وهم فرق كثيرة، منها المختارية والهاشمية، وبعدها فرق كثيرة، وجعلوا الإمامة في محمد ابن الحنفية بعد الحسن والحسين، ثم اختلفوا من بعده اختلافًا طويلًا، انظر حول الكيسانية: مقالات الإسلاميين، (ص: ١٨)، والملل والنحل، (١/ ١٤٧).

(١) عند الأميني: «لدىٰ».

(٢) لدىٰ الأميني: «الماء».

(٣) ساقطة من الأميني، وليس في المراجع، وبها يختل وزن البيت.

(٤) تلِف هذا البيت في طبعة الطنطاوي، (ص: ٧٦)، فكثرت فيه أخطاؤه.

يُنسب هذا الشعر إلىٰ كُثَيِّر عزة، وكان كيسانيًّا أيضًا، نسبها إليه أبو علي القالي في المقصور والممدود، (ص: ٤٠٦)، وابن قتيبة في الشعر والشعراء، (١/ ٥٠٨)، وعيون الأخبار، (٢/ ١٦٠)، وابن عبد ربه في العقد الفريد، (٥/ ١٠٩)، وأوردوه في ملحق ديوانه، (ص: ٥٢١)، وكذا في مروج الذهب، (٣/ ٨٧، ٨٨)، والأغاني، (٩/ ١٤، ١٥)، والملل والنحل، (١/ ٢٠٠)، والوافي بالوفيات، (٤/ ٩٩، ١٠٠)، وتهذيب الكمال، (٣/ ١٢٤٧)، والبداية والنهاية، (٩/ ٣٨)، ومرآة الجنان، (١/ ١٦٥)، ووفيات الأعيان، (٤/ ١٧٢).

ونسبها في الأغاني، (٧/ ٢٤٥) للسيد الحميري، وقال: «وهذه الأبيات بعينها تُروىٰ لكثيِّر».

ورضوىٰ: جبل منيف ذو شعاب وأودية، وهو من ينبع علىٰ مسيرة يوم، ومن المدينة علىٰ سبع مراحل، وهو المكان الذي زعم الكيسانية أن محمد ابن الحنفية به مقيم حي يرزق، وأنه بين أسد ونمر يحفظانه، عنده عينان نضاختان، تجريان بماء وعسل، ويعود بعد الغيبة، فيملأ الأرض عدلًا كما مُلئت جَوْرًا، انظر: معجم البلدان، (٣/ ٥١)، وانظر حول الكيسانية: مقالات الإسلاميين، (ص: ١٨)، والملل والنحل، (١/ ١٤٧).

قُلْتُ: كان عَالِمًا كَبِيرًا من أَئِمَّةِ(١) التَّابِعِينَ، رَوَىٰ عن أَبِيهِ، وعُثْمَان بن عَفَّانَ، وجماعةٍ مِنَ الصَّحَابة(٢). [٣٧/ب]

حديث الرخصة في تسمية محمد بن علي باسم النبي ﷺ وتكنيته بكنيته

[١٠٣] (٧٥) وَرُوِّينَا عَنْ عَلِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قَالَ: يا رَسُولَ اللهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ وُلِدَ لِي مِنْ بَعْدِكَ وَلَدٌ، أُسَمِّيهِ بِاسْمِكَ وأُكَنِّيهِ بِكُنْيَتِكَ؟، قَالَ: «نَعَمْ»(٣).

رَوَاهُ أَبُو دَاودَ، والتِّرْمِذِيُّ، وقَالَ: «صَحِيحٌ»(٤).

رَوَىٰ عَنْهُ بَنَوهُ الحَسَنُ(٥)، وعَبْدُ اللهِ، وإِبْرَاهِيم(٦).

---

(١) لدىٰ الأميني: «أعيان».

(٢) المقصود: محمد ابن الحنفية، انظر ترجمته: طبقات ابن سعد، (٥/ ٩١)، ونسب قريش، (ص: ٤١)، وسير أعلام النبلاء، (٤/ ١١٠).

(٣) رواه أبو داود، (٤٩٦٧)، والترمذي، (٢٨٤٣)، وأحمد، (٧٣٢)، والبخاري في الأدب المفرد، (٨٤٣)، وهو حديث **حسن**، كما فصلناه في التخريج المفرد [١٠٣].

وفي الباب حديث: «تسمّوا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي»، ثابت متفق عليه، من حديث **أبي هريرة**: رواه البخاري، (١١٠)، ومسلم، (٢١٣٦)، ومن حديث **جابر**: البخاري، (٣٥٣٨)، ومسلم، (٢١٣٣).

فاختلف العلماء في حكم الجمع بين اسمه وكنيته، والجمع بين حديث النهي، وحديث الرخصة، فمنهم من رجح النهي، ومنهم من رجح الرخصة، ثم من رجح الرخصة منهم من جعلها خاصة بابن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومنهم من رجح عموم الرخصة وأن النهي للكراهة كالطبري، أو الرخصة كانت خاصة بحياته، وهو مذهب مالك حيث قال بجواز الجمع بين الاسم والكنية مطلقًا، وهو كذا في مذهب الحنفية وعن محمد: الكراهة، وذهب الشافعي لمنع التكني بكنيته مطلقًا ولو لم يسم محمدًا، وقيل لا يجوز لمن اسمه محمد ويجوز لغيره، وفي مذهب أحمد القولان، ولكن ليس هذا موضوع البحث، انظر: تهذيب الآثار ـ الجزء المفقود (ص: ٤٠٦)، والحجة علىٰ أهل المدينة، (٣/ ٢)، والمحيط البرهاني، (٥/ ٣٨٢)، ومواهب الجليل، (٣/ ٢٥٦)، وروضة الطالبين، (٧/ ١٥)، والمجموع، (٨/ ٤٣٩)، وكشاف القناع، (٣/ ٢٧ ـ ٢٨).

(٤) وردت هذه الجملة لَحَقًا في هامش الأصل، وأسقطها الطنطاوي من طبعته، وأثبتها الأميني.

(٥) تحرفت في طبعة الطنطاوي، (ص: ٧٦)، إلىٰ: «الخمسة»!

(٦) روىٰ عنه بنوه: إبراهيم، والحسن، وعبد الله، وأيضًا من بنيه ممن روىٰ عنه: عمر، وعون،=

فِمَّا رويناه من طريق الحَسَنِ وعَبْدِ اللهِ ابْنَيْه:

حديث النهي عن أكل لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة

[١٠٤] (٧٦) ما أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا صَلَاحُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ التَّقِيِّ أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ[١]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَنَا الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْحَنْبَلِيُّ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّصَافِيُّ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْحُصَيْنِ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ التَّمِيْمِيُّ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي، يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، ثَنَا سُفيانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَسَنٍ وعَبْدِ اللهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ لابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ الحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ، وعَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ؛ زَمَنَ خَيْبَرَ[٢].

هذَا حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابْنُ مَاجَهْ[٣].

= انظر: تهذيب الكمال، (١٤٨/٢٦).

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) أحمد، (٥٩٣).

إسناد **صحيح**: رجاله ثقات. الحسن بن محمد بن الحنفية، تابعي من الوسطى، ثقة فقيه، روى له الجماعة. قال الدارقطني: هو أول من تكلم في الإرجاء، وهو صحيح الحديث. انظر: تهذيب التهذيب، (٣٢٠/٢)، والمؤتلف والمختلف للدارقطني، (٧٤٨/٢). وعبد الله بن محمد بن الحنفية، من الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين، ثقة قليل الحديث، روى حديثه الجماعة، انظر: تهذيب التهذيب، (١٦/٦). والحديث **صحيح**: كما سيأتي تخريجه من الكتب التسعة.

(٣) الحديث صحيح متفق على صحته.

وهذا الحديث في تحريم المتعة من حديث عليّ رضي الله عنه روايتُه كثيفة في كُتُب السُّنَّة، ولو رُمنا تخريجه لخرج البحث عن مقصوده، ولذا نكتفي هنا بتخريجه من حديث عليّ، وذكر شواهده، كلاهما من الكتب التسعة، التي هي أصول السنة التي عليها مدار حديث النبي ﷺ. =

....

= فقد رواه مالك، (١١٥١)، ومن طريقه: البخاري، (٤٢١٦)، (٥٥٢٣)، ومسلم، (٥٦١)، (١٤٠٧)، والترمذي، (١٧٩٤)، والنسائي، (٣٣٦٦)، (٣٣٦٧)، وابن ماجه، (١٩٦١)، والدارمي، (١٩٩٠)، من طريق: مالك، عن الزهري.

ورواه أحمد، (٥٩٣)، البخاري، (٥١١٥)، ومسلم، (٥٦١)، والترمذي، (١١٢١)، (١٧٩٤)، والنسائي، (٤٣٣٤)، (٤٣٣٥)، والدارمي، (٢١٩٧)، من طريق: سفيان بن عيينة، عن الزهري.

ورواه مسلم، (٥٦١)، (١٥٠٨)، والنسائي، (٣٣٥٦)، من طريق: عبيد الله بن عمر العدوي، عن الزهري.

ورواه مسلم، (٥٦١)، (١٤٠٨)، من طريق: يونس الأيلي، عن الزهري.

ورواه مسلم، (٥٦١)، وأحمد، (١٢٠٧)، من طريق: معمر، عن الزهري.

جميعهم ـ كما تقدَّم ـ عن الزهري، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية، عن أبيهما، عن علي، به.

ورواه أحمد، (٨١٤)، من طريق: معمر، عن الزهري، عن عبد الله بن محمد بن الحنفية، عن علي، به. فأسقط أخاه الحسن، وأباه محمد بن الحنفية، مرسلًا.

قال الترمذي (١٧٩٤): حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ وَالْحَسَنِ هما ابنا محمد ابن الحنفية، وعبد الله بن محمد يكنىٰ أبا هاشم، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَانَ أَرْضَاهُمَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وقَالَ غَيْرُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ: وَكَانَ أَرْضَاهُمَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ.

قال الترمذي: «حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وقد سئل الدارقطني «عن حديث محمد بن الحنفية، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ؛ في تحريم نكاح المتعة، وتحريم لحوم الحمر الأهلية» في كتاب العلل، (٤/١٠٧ ـ ١١٧)، فأطال وأطاب في الجواب، فساقَ الحديث، وطرَّقه وبالَغ في تطريقه، وبيَّن إسنادَ كلِّ راوٍ عن شيخه، وبين المدارَ والاختلاف علىٰ الزهري، وعلىٰ من تحته، كمالكٍ وغيره، والاختلاف في إسناده في الجمع بين الأخوين ابني محمد بن الحنفية، أو إفراد أحدهما، أو إسقاط ابن الحنفية، وغير ذلك كثيرٍ، فأجاد أيَّما إجادة، وخلص إلىٰ أن قال، (٤/١١٤): «وهو حديث صحيح. والصواب من ذلك ما رواه مالك في الموطأ، وابن عيينة، ويونس، وأسامة بن زيد، ومن تابعهم، عن الزهري، عن عبد الله والحسن، عن أبيهما، عن علي»، **قلت**: وهذا هو عامة=

تحريم نكاح المتعة، والكلام على قول ابن عباس

وإنَّمَا قَالَ ذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لأنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَىٰ جَوَازَ الْمُتْعَةِ[1] ؛ بِنَاءً عَلَىٰ مَا كَانَ أَوَّلًا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ يَكُنْ بَلَغَهُ النَّسْخُ ،

= ما في الكتب التسعة ، كما تقدَّم تخريجه .

وقد رواه أحمد ، (١٢٥٧) من وجه آخر عن عليٍّ ، فرواه من طريق : حبيب بن أبي ثابت ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، بلفظ أطول ، قال : «أن النبي ﷺ نَهَىٰ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبُعِ ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ ، وَعَنْ ثَمَنِ الْمَيْتَةِ ، وَعَنْ لَحْمِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ، وَعَنْ مَهْرِ الْبَغِيِّ ، وَعَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ ، وَعَنِ الْمَيَاثِرِ الْأُرْجُوَانِ» .

فهذا حديثُ عليٍّ في الكتب التسعة .

وله **شواهدُ** في الكتب التسعة من حديث : سلمة بن الأكوع ، وسبرة الجهني ، وابن عمر :

حديث سلمة بن الأكوع : رواه مسلم ، (١٤٠٦) ، وأحمد ، (١٦١١٧) ، من حديث : أبي عميس ، عن إياس بن سلمة بن الأكوع ، عن أبيه ، به . وهو في إباحة المتعة ثلاثًا عام أوطاس ، ثم النهي عنها .

حديث سبرة الجهني : رواه مسلم ، (١٤٠٦) ، من طريق : عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني . ورواه مسلم ، (١٤٠٦) ، من طريق : عبد العزيز بن الربيع بن سبرة . ورواه مسلم ، (١٤٠٦) ، وأبو داود ، (٢٠٧٣) ، والدارمي ، (٢١٩٦) ، وأحمد ، (١٤٩١٣) ، (١٤٩٢٢) ، (١٤٩٢٥) ، (٢٧٥٢٥) ، من طريق : الزهري ، مختصرًا ومطولًا وفي بعض طرقه عند مسلم حكاية ، سقناها في الكلام علىٰ قول ابن عباس . ورواه مسلم ، (١٤٠٦) ، والنسائي ، (٣٣٦٨) ، وأحمد ، (١٤٩٢٤) ، من طريق : الليث . ورواه مسلم ، (١٤٠٦) ، (١٤٠٧) ، وابن ماجه ، (١٩٦٢) ، والدارمي ، (٢١٩٥) ، ورواه أحمد ، (١٤٩٢٠) ، (١٤٩٢٦) ، من طريق : عبد العزيز بن عمر الأشج . ورواه أحمد ، (١٤٩٢١) ، من طريق : عمارة بن غزية الأنصاري . جميعهم : عن الربيع بن سبرة ، عن أبيه ، به . في المتعة عام الفتح ، ثم النهي عنها قبل الخروج من مكة .

حديث ابن عمر : رواه ابن ماجه ، (١٩٦٣) ، من طريق : أبي بكر بن حفص ، عن ابن عمر ، قال : لَمَّا وَلِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ خَطَبَ النَّاسَ ، فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَذِنَ لَنَا فِي الْمُتْعَةِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ حَرَّمَهَا ، وَاللهِ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَمَتَّعَ وَهُوَ مُحْصَنٌ إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنِي بِأَرْبَعَةٍ يَشْهَدُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ أَحَلَّهَا بَعْدَ إِذْ حَرَّمَهَا .

موقف ابن عباس رضي الله عنهما من المتعة

(١) لقد ورد موقف ابن عباس في إباحة المتعة أو التقليل من شأنها في أكثر من طريقٍ في سياق=

. . . .

= هذا الحديث وأنه كان السبب في ذكر عليٍّ ﷺ.

فروي أحمد، (١٢٠٧)، من طريق الزهري، عن ابني ابن الحنفية، عن أبيهما عن علي أنه «قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ، وَبَلَغَهُ أَنَّهُ رَخَّصَ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ»، وفي صحيح مسلم، (١٤٠٨)، من طريق الزهري السالف، «عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُلَيِّنُ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ، فقَالَ: مَهْلًا يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ»، وفيه (١٤٠٧) من طريق جويرية عن مالك عن ابن شهاب، بإسناده إلىٰ ابن الحنفية: «قَالَ: سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، يَقُولُ لِفُلَانٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ تَائِهٌ نَهَانَا رَسُولُ اللهِ»، ورواه النسائي، (٣٣٦٥)، من حديث عبيد الله بن عمر عن الزهري، بإسناده السابق: «أَنَّ عَلِيًّا بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا لَا يَرَىٰ بِالْمُتْعَةِ بَأْسًا، فَقَالَ: إِنَّكَ تَائِهٌ»، وذكره، قال الخطيب في الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، (١٧٧/٣): «الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ يَفْتِي بِالْمُتْعَةِ وَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ: أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»، ثم ساق الحديثَ بإسناده، وفيه: «عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: تَكَلَّمَ عَلِيٌّ وَابْنُ عَبَّاسٍ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ، فَقَالَ عَلِيٌّ لابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّكَ امْرُؤٌ تَائِهٌ! إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهىٰ عن المتعة»، ومثله ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة، (٨١٤/٢).

وورد ذلك أيضًا في صحيح مسلم، (١٤٠٧)، بين عبد الله بن الزبير وابن عباس، بسياقٍ أتم. فروي عن عروة: «أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، قَامَ بِمَكَّةَ، فقَالَ: إِنَّ نَاسًا أَعْمَىٰ اللهُ قُلُوبَهُمْ كَمَا أَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ يُفْتُونَ بِالْمُتْعَةِ، يُعَرِّضُ بِرَجُلٍ، فَنَادَاهُ، فقَالَ: إِنَّكَ لَجِلْفٌ جَافٍ، فَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتِ الْمُتْعَةُ تُفْعَلُ عَلَىٰ عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ، يُرِيدُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: فَجَرِّبْ بِنَفْسِكَ، فَوَاللهِ لَئِنْ فَعَلْتَهَا لَأَرْجُمَنَّكَ بِأَحْجَارِكَ، قال ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيْفِ اللهِ: أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَجُلٍ، جَاءَهُ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَاهُ فِي الْمُتْعَةِ، فَأَمَرَهُ بِهَا، فقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ: مَهْلًا، قَالَ: مَا هِيَ؟ وَاللهِ لَقَدْ فُعِلَتْ فِي عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ، قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ: إِنَّهَا كَانَتْ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنِ اضْطُرَّ إِلَيْهَا كَالْمَيْتَةِ، وَالدَّمِ، وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ، ثُمَّ أَحْكَمَ اللهُ الدِّينَ وَنَهَىٰ عَنْهَا»، قال النووي في شرح مسلم (١٨٨/٩): «يعرِّض برجل: يعني يعرِّض بابن عباس». قال أبو العباس القرطبي في المفهم، (٩٨/٤ ـ ٩٩): «قوله: (يُعَرِّضُ بِرَجُلٍ) يعني به ابن عباس ﷺ، وكان إذ ذاك قد عَمِي، وكان هذا من عبد الله بن الزبير ﷺ زمن إمارته، وإنما قَذَعَه ابنُ الزبير بهذا القول؛ لظهور الناسخ لنكاح المتعة، وشُهرة الأحاديث في ذلك، فكأنَّه نسبه إلىٰ التفريط، وكان عبد الله بن عبَّاس ﷺ في آخر عمره قَلَّ ما يُصغي لمن يحدّث=

....

= عن رسول الله ﷺ، كما تقدّم في أوائل كتاب مسلم من قوله: فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»، وقال (٤/ ٩٩): «كِنَايَتُهم عن ابن عباس في هذه المسألة بـ(رجل) سترٌ منهم له؛ لأجل هذه الفتيا التي صدرت عنه ما كانت تليق بعلمه، ولا بمنصبه في الفضل والدين».

وبصورة عامة فإن القول عن ابن عباس بالرخصة فيها شائعٌ معروف، قال ابن عبد البر، في التمهيد، (١٠/ ١١١): «ذهب ابن عباس إلىٰ إجازتها، فتحليلها لا خلاف عنه في ذلك، وعليه أكثر أصحابه، منهم عطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير وطاووس».

وقد رُوي القول بإباحة المتعة والترخيص فيها عن ابن عباس، علىٰ وجهين، **مطلقٍ** و**مقيَّدٍ**.

فمن **المطلق**: ما تقدَّم في الصحيح، وأنها كانت تفعل في عهد إمام المتقين. ومنها ما رواه ابن جرير في التفسير، ت شاكر (٨/ ١٧٧)، (٩٠٣٦): «عن أبي نضرة قال، سألت ابن عباس عن متعة النساء. قال: أما تقرأ سورة النساء؟ قال: قلت: بلىٰ! قال: فما تقرأ فيها: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ (إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى)﴾؟ قلت: لا! لو قرأتُها هكذا ما سألتك! قال: فإنها كذا». وانظر في روايات الإباحة المطلقة عنه أيضًا: مصنف عبد الرزاق، (١٤٠٢١)، (١٤٠٢٧)، (١٤٠٢٢)، (١٤٠٢٤)، وشرح معاني الآثار للطحاوي، (٤٣٠٦)، (٤٣١٨). قلت: نُسبت هذه القراءة بتلك الزيادة إلىٰ ابن عباس وأُبيّ وابن مسعود وابن جبير، انظر: الكشاف، (١/ ٣٩١)، والبحر المحيط، (٣/ ٢١٨)، والقرطبي، (٥/ ١٣٠)، وردّها الطبري، ت شاكر، (٨/ ١٧٩)، وقال: «فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين، وغير جائز لأحد أن يلحق في كتاب الله تعالىٰ شيئًا لم يأت به الخبرُ القاطعُ العذرَ عمن لا يجوز خلافه».

وجاءت روايات أخرىٰ عنه **مقيّدةً** الإباحةَ بالحاجة والاضطرار. فروىٰ البخاري، (٥١١٦)، عن أبي جمرة قال: سمعت ابن عباس: سئل عن متعة النساء «فرخص»، فقال له مولىٰ له: إنما ذلك في الحال الشديد، وفي النساء قلة؟ أو نحوه، فقال ابن عباس: «نعم». وفي سنن البيهقي، (١٤١٦٢): «أنه سُئِل عن متعة النساء، فقال مولىٰ له: إنما كان ذلك في الجهاد والنساء قليل، قال: فقال ابن عباس رضي الله عنهما: صدق». وانظر: مصنف عبد الرزاق، (١٤٠٣٩)، وشرح معاني الآثار، (٤٣٢١)، ومستخرج أبي عوانة، (٤٠٥٧)، وناسخ الحديث لأبي عبيد، (ص: ١٠٤ ـ ١٠٥). ورُوي أنه أفتىٰ بها، حتىٰ تناقلت فتياه الركبان، وقيل فيها الشِّعر، فقال ابن عباس: «ما هذا أردت، وما بهذا أفتيت في المتعة، إن المتعة لا تحل إلا لمضطر ألا إنما هي كالميتة والدم ولحم الخنزير»، السنن الكبرىٰ للبيهقي، (١٤١٦٥)، (١٤١٦٦)، وانظر: الاعتبار=

أَوْ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَهُ[(١)] ، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ بِذَلكَ ؛ رَجَعَ إِلَىٰ قَوْلِهِ[(٢)] ، وَانْعَقَدَ عَلَىٰ ذَلِكَ

= للحازمي ، (ص: ١٤١) ، وناسخ الحديث لأبي عبيد ، (ص: ١٠٥) ، وأخبار مكة للفاكهي ، (١٧١٢) ، وتفسير ابن المنذر ، (١٥٩٣) . وفي لفظ لدىٰ البيهقي في السنن الكبرىٰ ، (١٤١٦٧) عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، أنه قال في المتعة: «هي حرام كالميتة والدم ولحم الخنزير» . قال ابن القيم: «فهاتان الروايتان المقيدتان عن ابن عباس تفسِّران مراده من الرواية المطلقة والله أعلم» ، حاشية ابن القيم علىٰ هامش عون المعبود ، (٦/٥٨) . وذكر الحافظ بعضَ أسانيد هذه الآثار ، ثم قال في فتح الباري ، (٩/١٧٢): «فهذه أخبارٌ يقوَّىٰ بعضُها ببعضٍ ، وحاصِلُها أن المتعة إنما رُخِّص فيها بسبب العُزْبة في حال السفر» .

(١) وجّه العلماءُ قولَ ابن عباسٍ بالإباحة بعللٍ مختلفة ، كما صنع المصنف . فقيل: لم يبلغه النهي أو لم يعلم به ، أو لم يثبت لديه ، قال ابن القيم في الصواعق المرسلة ، (٢/٥٣٢): «كان حُكْم المتعة والحُمُر الأهلية عند عليٍّ وغيرِه ، ولم يعلمْه ابنُ عباس» . قال القرطبي في المفْهِم ، (٤/٩٩): «كان عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما في آخر عمره قَلَّ ما يُصغي لمن يحدّث عن رسول الله ﷺ ، كما تقدّم في أوائل كتاب مسلم من قوله: «فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف» ، وكان قد عَرَفَ الإباحة ، فاقتصر عليها ، ولم يُصْغِ إلىٰ غيرها ، كما قال: لقد كانت تُفعل علىٰ عهد إمام المتقين ﷺ» .

وقال بعض العلماء إنه أباحه بالقياس ، وهذا يعني أنه كان عالمًا بالتحريم ، ولكن قاسه علىٰ تحريم الميتة والدم إذ يُباح للضرورة والحاجة المنزلة منزلتها . قال الخطابي في معالم السنن ، (٣/١٩١): «قال ابن عباس: « . . ، والله ما بهذا أفتيت ، ولا هذا أردت ، ولا حللتُ إلَّا مثلَ ما أحلَّ اللهُ من الميتة والدم ولحم الخنزير ، وما تحل إلّا للمضطر ، وما هي إلّا كالميتة والدم ولحم الخنزير» . قال الشيخ [الخطابي]: فهذا يُبيِّن لك أنه إنما سلك فيه مذهبَ القياس ، وشبَّهَه بالمضطر إلىٰ الطعام . وهو قياس غير صحيح ؛ لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق كهِيَ في باب الطعام الذي به قِوَام النَّفس وبعدمه يكون التَّلَفُ ، وإنما هذا من باب غلبة الشهوة ، ومُصابرتُها مُمكِنَةٌ ، وقد تُحْسَم حِدَّتها بالصَّوم والعلاج ، فليس أحدهما في حكم الضرورة كالآخر» .

رواية رجوع ابن عباس عن إباحة المتعة

(٢) رُوِيَ عن ابن عباس الرجوعُ عن إباحة المتعة:
وقد ذكر ذلك عددٌ من العلماء ، فقال القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم ، (٤/٥٣٧): «قد رُوِيَ عنه أنه رجع عن ذلك» ، وقال الرافعي في شرح مسند الشافعي ، (٣/٤٣): «يقال إن ابن عباس رجع عما كان يقوله» ، وقال ابن العطار في العدة في شرح العمدة ، (٣/١٢٧٥):=

....

= «وما نقل عن ابن عباس من القول بجوازه؛ رجع عنه إلىٰ منعه».

وللعلماء الذين يثبتون هذا الرجوعَ مسالك. منها: مسلك التوقُّع، وهو راجعٌ لحديث عليّ السابق. وهذه طريقة الترمذي حيث قال بعد حديث الترادِّ بين علي وابن عباس في المتعة: «وَإِنَّمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ شَيْءٌ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي الْمُتْعَةِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ حَيْثُ أُخْبِرَ عَنِ النَّبِيِّ»، قال أبو الوليد الباجي في المنتقىٰ شرح الموطأ، (٣/٣٣٤ ـ ٣٣٥): «لعلَّ عبد الله بن عباس إنما رجع لقول عليٍّ له، والله أعلم»، وقال ابن الملقِّن في التوضيح لشرح الجامع الصحيح، (٢٤/٣٥٣): «وأما ما يُحْكَىٰ عن ابن عباس فإنه كان يتأول في إباحته للمضطرين إليه بطول العُزْبة وقِلَّة اليسار، ثم توقف عنه، فيوشك أن يكون سبب رجوعه عنه قول علي وإنكاره عليه»، وقال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية، (٤/١٩٠): «قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه رجع عن ذلك لما بلغه حديث النهي عنهما»، وقريب منه البغوي في شرح السنة، (٩/١٠٠)، قلت: ينبغي أن يكون مراده حديث علي، لأن رواية الرجوع الصريحة عن ابن عباس إنما فيها الاستدلال بالقرآن والنسخ. وهذا القولُ استظهارٌ، ولكنه غير منقول عن ابن عباس بهذا السياق فيما وقفتُ عليه. ويُضْعِفه أيضًا أن الإباحة منقولة عن ابن عباس في الصحيح في عهد خلافة ابن الزبير في مكة، وهذا بعد وفاة عليٍّ بزمن، فهذا يدل علىٰ استمراره علىٰ الترخيص، وأنه لم يرجِعْ لقول عليٍّ.

ومنها: مسلك الرواية الصريحة بالرجوع. فقد روىٰ ابن أبي حاتم في تفسيره، (٥١٣٠)، والترمذي، (١١٢٢)، والطبراني في الكبير، (١٠٧٨٢)، والحازمي في الاعتبار، (ص: ١٤٠)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ، (١٤١٦٨): من طريق موسىٰ بن عبيدة، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كانت المتعة في أول الإسلام، وكانوا يقرأون هذه الآية: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤] الآية، فكان الرجلُ يقدَمُ البلدةَ ليس له بها معرفةٌ، فيُزَوَّجُ بقدر ما يرىٰ أنه يفرغ من حاجته لتحفظ متاعه، وتصلح له شأنه، حتىٰ نزلت هذه الآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلىٰ آخر الآية، فنسخ الله ﷻ الأولىٰ، فحُرِّمت المتعةُ، وتصديقها من القرآن ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]، وما سوىٰ هذا الفرج فهو حرام». قال الحافظ في التلخيص الحبير، (٣/١٥٨): «في إسناده موسىٰ بن عبيدة الرّبذي، وهو ضعيف»، وقال في الفتح، (٩/١٧٢): «إسناده ضعيف، وهو شاذٌّ مخالف لما تقدم من عِلّةِ إباحتها» يعني الحاجة والاضطرار، وهذا لا يُنسَخ. وقد قَدَح في=

. . . .

= هذا الرجوع غيرُ واحدٍ من العلماء. قال ابن بطال في شرح صحيح البخاري، (٧/٢٢٥) ناقلًا: «روىٰ أهلُ مكَّة واليمن عن ابن عباس تحليلَ المتعة، ورُوِيَ أنه رجع عنها بأسانيد ضعيفة، وإجازة المتعة عنه أصح»، وقال ابن عبد البر في الاستذكار، (٥/٥٠٧): «وقد روي عن ابن عباس أنه انصرف عن المتعة وأنه قال: نسَخَ المتعةَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [سورة الطلاق: ١]، وروي أنه قال: الاستمتاع هو النكاح. وهي كلُّها آثارٌ ضعيفةٌ، لم ينقلها أحدٌ يُحْتَجّ به، والآثار عنه بإجازة المتعة أصحّ، ولكن العلماء خالفوه فيها قديمًا وحديثًا»، وقال في التمهيد، (١٠/١٢١): «هذه الآثار كلها عن ابن عباس معلولةٌ لا تجِبُ بها حُجَّةٌ من جهة الإسناد، ولكن عليها العلماءُ، والآثارُ التي رواها المكيون عن ابن عباس صِحَاحُ الأسانيد عنه، وعليها أصحابُ ابن عباس».

ومنها: مسلك التعليل. وهذا يعتمد علىٰ رواية الإباحة المقيَّدة عنه بالضرورة والإباحة، ثم لما زالت الضرورة رجع إلىٰ التحريم. قال الطحاوي في شرح معاني الآثار، (٣/٢٧): «ابن عباس رضي الله عنهما يقول: إنما أبيحت والنساء قليل، أي: فلما كثرن؛ ارتفع المعنىٰ الذي من أجله أبيحت»، قال البدر العيني في نُخَب الأفكار، (١٠/٣٦٠): «ما روي عن ابن عباس من إباحة المتعة إنما كان لعلة ذكرها، وإن تلك العلة قد زالت، وزال الحكم المبني عليها بزوالها». وهذا القول محمولٌ علىٰ أنها كانت مباحة والنساء قليل أيام جهاد الصحابة، كما جاء في البخاري وغيره، وكون إباحة المتعة كانت خاصّة بالصحابة قولٌ مرويّ عن بعض السلف أيضًا. وهذا في حقيقته قولٌ بالرجوع، بناء علىٰ أنه لما زال العذر حَرُمت، كما قال الطحاوي في الكلام الذي نقلناه عنه آنفًا، وهذا بخلاف طريقة من يقول هو مباح للضرورة، ويبقىٰ علىٰ هذا الحال دائرًا مع علته وجودًا وعدمًا، كما سيأتي الآن، فهذا لا يُقال إنه رجوعٌ، فإنما الرجوعُ القولُ بالحرمة.

ومنها: مسلك سد الذريعة. وهذا يشير إليه ابن القيم، حيث جمع بين الأمرين: أنكر الإباحة المطلقة وجعلها للضرورة، ثم جعل ابن عباس رجع عنها لما اشتهرت عنه وقال فيها الشاعر. قال عن تحريم المتعة في زاد المعاد، (٥/١٠٢): «ولكن النظر: هل هو تحريمُ بَتَاتٍ أو تحريمٌ مثل تحريم الميتة والدم وتحريم نكاح الأمة فيُباح عند الضرورة وخوف العَنَتِ؟ هذا هو الذي لحظه ابن عباس، وأفتىٰ بحلها للضرورة، فلما توسع الناس فيها، ولم يقتصروا علىٰ موضع الضرورة؛ أمسك عن فتياه ورجع عنها»، وقال في حاشية أبي داود، مع عون المعبود، (٦/٥٨): «وأما ابن عباس فإنه سلك هذا المسلك في إباحتها عند الحاجة والضرورة،=

الإِجْمَاعُ(١)، ولَمْ يُخَالِفْ فِيهِ إِلَّا مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ مِنْ شِيعَةِ

= ولم يبحها مطلقًا، فلما بلغه إكثار الناس منها رجع، وكان يحمل التحريم على من لم يحتج إليها». قلت: ولكن رواية الإكثار والشاعر لا تعُطي ذلك، ولكن تفيد أنه رجع عن الإباحة المطلقة إلى المقيدة، أو فُهمت عنه الإباحة غلطًا أنها مطلقة، وهذا نصه في الرواية التي نقلناها، أنها كالميتة، قاله جوابًا على ذلك، فأين ما يفيد أن هذا كان سببًا لتحريمه إياها مطلقًا، أو إمساكه عن الفتيا بها؟ وبخاصة أن عامة تلاميذه ظلوا على الإفتاء بها من بعده.

مناقشة الإجماع على تحريم المتعة

(١) نقل بعضُ العلماء الإجماع على تحريم المتعة. قال ابن المنذر في الإشراف، (ص: ٧٥)، بعد أن نقل الإجماع على التحريم: «جاء عن الأوائل الرخصة فيها، ولا أعلم أحدًا يجيز نكاح المتعة إلا بعض [الغلاة]، ولا معنى لقول يخالف القائل به الكتاب والسنة»، وقال الخطابي في معالم السنن، (١٩٠/٣): «تحريمُ المتعة كالإجماع، إلا عن الشيعة»، وقال عياض، في إكمال المعلم، (٥٣٧/٤): «وقع الإجماع على تحريمها بعدُ من جميع العلماء إلا [الغلاة]»، وقال البغوي في شرح السنة، (١٠٠/٩): «اتفق العلماء على تحريم نكاح المتعة وهو كالإجماع بين المسلمين»، وقال القرطبي في المفهم، (٩٣/٤): «على الجملة: فالروايات كلُّها متفقة على وقوع إباحة المُتعة، وأن ذلك لم يَطُل، وأنه نُسخ، وحُرِّم تحريمًا مؤبدًا. وأجمع السَّلف والخلف على تحريمها، إلا ما روي عن ابن عباس، ورُوي عنه: أنَّه رجع عنه، وإلَّا [الغلاة]، ولا يُلتَفَت لخلافهم»، وقال الحافظ في الفتح، (١٧٣/٩)، «وجزم جماعة من الأئمة بتفرد ابن عباس بإباحتها، فهي من المسألة المشهورة: وهي ندرة المخالف».

قلت: لا يصح هذا إلا مع اعتماد رجوع ابن عباس، وإنكار ثبوت الإباحة عن أحد غيرِه من الصحابة والتابعين، مع القول بعدم اعتبار خلاف غير أهل السنة، وهذا محل خلاف بين الأصوليين، أو بالقول بأن الإجماع الحادث يرفعُ الخلافَ القديم، انظر: المنتقى شرح الموطأ، (٣٣٦/٣)، وهذا أيضًا محل خلاف، والصحيح أنه لا يرفعه. أو مع القول بعدم اعتبار المخالف النادر كالواحد والاثنين، كمذهب الطبري، ولكن عامة العلماء أن خلاف الواحد يضر. وتصريحات العلماء السابقة عن الإجماع تُشير إلى هذه المناطات أو بعضها.

ولكنَّ الخلافَ ثابتٌ، في طبقة الصحابة والتابعين، ثم من صار إلى ذلك من فقهاءِ غيرِ أهل السنة والجماعة. قال ابن عبد البر في التمهيد، (١١١/١٠): «وأما الصحابة فإنهم اختلفوا في نكاح المتعة»، وقال في الاستذكار، (٥٠٥/٥): «وأما الصحابة فإن الأكثر منهم على النهي عنها وتحريمها»، وقال: «أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن كلهم يرون المتعة حلالًا على مذهب ابن عباس، وحرمها سائرُ الناس»، وقال «أبو بكر الطرطوشيّ: ولم يرخّص في=

....

= نكاح المتعة إلا عمران بن حُصين، وابن عبّاس، وبعض الصحابة، وطائفة من أهل البيت، وفي قولٍ ابن عباس»، تفسير القرطبي، (٥/١٣٣)، ولمَّا «قال الإمام أبو عبد الله المازري: ثبت أن نكاح المتعة كان جائزًا في أول الإسلام، ثم ثبت نسخه بالأحاديث المتأخرة وتقرر الإجماع علىٰ منعه ولم يخالف فيه إلَّا طائفة من المبتدعة، وتعلقوا بالأحاديث الواردة في ذلك، وقد ذكرنا أنها منسوخة؛ قال عبد الحق: في كلامه مسامحة لقوله: «لم يخالف فيه إلَّا طائفة من المبتدعة» وقد حكينا من خالف فيه من الصحابة والتابعين، قال: واختلاف الأحاديث في زمن النسخ ليس بقادح»، نخب الأفكار، (١٠/٣٤٣). وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ (٣٢/٩٣): «رخص فيه ابن عباس وطائفة من السلف»، وقال ابن قدامة في المغني، (٧/١٧٨): «وممن روي عنه تحريمها عمر، وعلي، وابن عمر، وابن مسعود، وابن الزبير، قال ابن عبد البر: وعلىٰ تحريم المتعة مالك، وأهل المدينة، وأبو حنيفة في أهل العراق، والأوزاعي في أهل الشام، والليث في أهل مصر، والشافعي، وسائر أصحاب الآثار.... وحكي عن ابن عباس، أنها جائزة. وعليه أكثر أصحاب عطاء وطاووس. وبه قال ابن جريج، وحكي ذلك عن أبي سعيد الخدري، وجابر، وإليه ذهب الشيعة».

وعقد ابنُ حزم بحثًا فيمن ذهب من السلف إلىٰ إباحتها ـ و«توسَّع» كما قال ابن الملقن في التوضيح، (٢٤/٣٦٤) ـ، فقال في المحلَّى، (٩/١٢٩): «وقد ثبت علىٰ تحليلها بعد رسول الله ﷺ جماعة من السلف ﭬ منهم من الصحابة»، وذكر جماعةً، ومن التابعين، سيأتون في كلام الحافظ. قال في الفتح، (٩/١٧٤): «وقال ابن حزم: ثبت علىٰ إباحتها بعد رسول الله ﷺ: ابنُ مسعود، ومعاوية، وأبو سعيد، وابن عباس، وسَلمة ومعبد ابنا أمية بن خلف، وجابر، وعمرو بن حريث، ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر إلىٰ قُرْب آخر خلافة عمر، قال: ومن التابعين: طاووس، وسعيد بن جبير، وعطاء، وسائر فقهاء مكة، قلت: وفي جميع ما أطلقه نظرٌ»، وردَّ عليه واحدًا واحدًا: فأبطل عليه جميعَ الصحابة، فليُرجع إليه، ففيه أبحاثٌ محررة، كثيرٌ منها مُسَدَّدٌ، وفي بعض الجوابات نظر وصعوبة. منها ما يتعلق بابن مسعود، حيث إنّ «ظاهر كلام ابن مسعود إباحتها»، كما قال ابن القيم في الزاد، (٥/١٠٢)، وانظر: إغاثة اللهفان، (١/٢٧٧). ثم قال الحافظ: «وأما ما ذكره عن التابعين فهو عند عبد الرزاق عنهم بأسانيد صحيحة».

قلت: قد نُقِلت الإباحة عن بعض الصحابة والتابعين. ففي مصنف عبد الرازق: نُقِلت الإباحةُ=

....

= عن معاوية، وعطاء، وابن جريج، وعمرو بن حريث، انظر: مصنف عبد الرزاق، (١٤٠٢١)، ومعاوية خصوصًا، (١٤٠٢٦)، ومعبد بن أمية، (١٤٠٢٧)، وعمرو بن حريث، (١٤٠٢٨، ١٤٠٢٩)، وعطاء، وابن جريج، (١٤٠٢٠) ـ وابن جريج شأنه معروفٌ لمن طالع ترجمته، فقد ذُكر عنه أنه تمتع بستين أو سبعين أو تسعين، انظر: التهذيب، (٦/٣٥٥)، ومع ذلك فقد رويَ عنه الرجوع، رواه أبو عوانة في مستخرجه على مسلم، ط الجامعة الإسلامية، (١١/٢٥٠) (٤٥٤٢): قال ابن جريج: اشهدوا أني قد رجعت عنها بعد ثمانية عشر حديثًا أروي فيها لا بأس بها ـ، وسعيد بن جبير، (١٤٠٢٠)، وهذا المروي عن مجاهد وحبيب بن أبي ثابت وسعيد بن جبير، تفسير ابن جرير، (٨/١٧٦ ـ ١٧٩)، وانظر حول المبيحين والمحرِّمين: التمهيد، (١٠/١١٢ ـ ١١٥، ١١٧ ـ ١١٨).

فالحاصل أن عامّة الصحابة والتابعين والعلماء من بعدهم على تحريم المتعة، مستدلّين بنهي النبي ﷺ الثابت عنها. قال ابن عبد البر في الاستذكار، (٥/٥٠٨): «اتفق أئمة علماء الأمصار من أهل الرأي والآثار، منهم مالك وأصحابه من أهل المدينة، وسفيان وأبو حنيفة من أهل الكوفة، والشافعي ومَنْ سلك سبيله من أهل الحديث والفقه والنظر، والليث بن سعد في أهل مصر والمغرب، والأوزاعي في أهل الشام، وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وداود والطبري: على تحريم نكاح المتعة لصحة نهي رسول الله ﷺ عندهم عنها».

وقد ذكر العلماءُ تواترَ الأخبار عن النبي في تحريمها، قال شيخ الإسلام في منهاج السنة، (٤/١٩٠): «الروايات المستفيضة المتواترة متواطئة على أنه حرَّم المتعةَ بعد إحلالها»، وقال ابن رشد في بداية المجتهد، (٣/٨٠): «وأمَّا نِكَاحُ المُتْعَةِ فَقَد تَواتَرَتِ الأَخْبَارُ عَن رَسُولِ الله ﷺ بَتَحْرِيمِه»، قال الحافظ الغماري في الهداية في تخريج أحاديث البداية (٦/٥٠٢): «قلتُ: ورد من حديث علي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وسلمة بن الأكوع، وسبرة بن معبد، وأبي هريرة، وجابر، وثعلبة بن الحكم، وابن عمر، وأبي ذر، ورجلٍ، والحارث بن غزية، وسهل بن سعد، وكعب بن مالك، وابن عباس، وابن مسعود، وأنس، وحذيفة»، وخرَّجها وأطال.

والحاصل أيضًا أن جماعة من الصحابة والتابعين، لم يبلغهم النسخ، أو لم يثبت لديهم، أو تأولوه لدليل آخر. ولكنه خلافٌ ضعيف، خلاف الثابت من نسخها، ولا يُخرج من النهي إلا بتعسُّفٍ بتأويلات بعيدة. وإنما الحجة كلامُ رسول الله، كيف وقد صار إليه جمهور الصحابة=

عَلِيٍّ رضي الله عنه(١).

والمُنْصِفُ يَرَىٰ هذَا الْإِسْنَادَ الذِي لَا غُبَارَ عَلِيْهِ، الذِي رَوَاهُ مِثْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ مِثْلِ سُفيان بْنِ عُيَيْنَةَ، أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيث، عَنْ مِثْلِ الزُّهْرِيِّ(٢) [٣٨/أ] الْإِمَامِ التَّابِعِيِّ الجَلِيلِ، أَحَدِ أَعْلَامِ الأُمَّةِ، عَنْ الحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيةِ(٣)، العَالِمِ الكَبِيرِ الثِّقَةِ، الذِي قَالَ فِيه مِثْلُ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ(٤):

= أيضًا، قال ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ، (٣١١/٢٧): «فابن عباس رضي الله عنهما كان يقول في المتعة والصَّرف بخلاف السُّنَّة الصحيحة، وقد أنكر عليه الصحابة ذلك، ... [و]بيَّنوا له سُنَّةَ رسول الله صلى الله عليه وسلم المخالفة لقوله، فعليٌّ رضي الله عنه روىٰ له عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حرم المتعة»، وقال الشوكاني في نيل الأوطار، (١٦٤/٦): «وعلىٰ كلِّ حالٍ فنحن مُتَعبَّدون بما بلغنا عن الشارع، وقد صحَّ لنا عنه التحريمُ المؤبَّد، ومخالفة طائفة من الصحابة له غير قادحة في حُجَّيتِهِ ولا قائمة لنا بالمعذرة عن العمل به، كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به ورووه لنا». **قلت**: هذا كلام نفيس، ينبغي المصيرُ إليه، والله أعلم، وليست الأدلة منحصرة في الإجماع، ولا كل قول صحيح يلزم أن يُجمع عليه أو يكون دليله الإجماع، وقد يكون الخلاف شاذًّا علىٰ خلاف النص، ونظائره كثيرة، فيقال إن القول المخالف شاذ غير سائع ولا يقال مع ذلك إن الدليل علىٰ القول الآخر الإجماع، فالمقصود أنه لا ملازمة بين القول الصحيح والإجماع، ولا يجب مع تشذيذ القول المخالف أو كونه غير سائغ لمخالفته النصَّ أن يُدَّعىٰ الإجماع أو تُقبل حكايته خلافَ الواقع لأن الجهة منفكة، ولأن إثبات الإجماع قول نظري يجب تنقيحه.

(١) قال الحافظ في فتح الباري، (١٧٣/٩): «ولا يصحُّ علىٰ قاعدتهم في الرجوع في المختَلَفات إلىٰ عليٍّ وآل بيته فقد صح عن عليٍّ أنها نسخت».

(٢) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني، الفقيه الحافظ، متفق علىٰ جلالته وإتقانه، روىٰ له الجماعة، توفي سنة (١٢٥هـ) علىٰ خلاف، انظر: سير أعلام النبلاء، (٣٢٦/٥).

(٣) الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، الإمام العلوي الثقة، قيل أول من تكلم في الإرجاء، روىٰ له الجماعة، انظر: سير أعلام النبلاء، (١٣٠/٤).

(٤) عمرو بن دينار المكي، ثقة ثبت إمام، من رجال الجماعة، توفي سنة (١٢٦هـ)، انظر: سير أعلام النبلاء، (٣٠٠/٥).

مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ أَعْلَمَ مِنْهُ[1]. مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ، وَعَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ[2]، المُجْمَعِ عَلَىٰ أَنَّهُ ثِقَةٌ، الذِي هُوَ ابْنُ أُخْتِ الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ.

وأمَّا الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ؛ فَرَوَوْهُ[3] عَنْ مَشَايِخِهِم الأَئِمَّةِ الثِّقَاتِ الكِبَارِ، مِثْلِ: مَالِكِ بْنِ إِسَمَاعِيلَ، الحُجَّةِ، وَمُسَدَّدٍ، وَبُنْدَارٍ[4]، وابْنِ أَبِي عُمَرَ، والحَارِثِ بْنِ مِسْكِينٍ، وأَمْثَالِهِمْ، عَنْ مِثْلِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وسُفيانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، ويَحْيَىٰ القَطَّانِ، وأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، ويُونُسَ بْنِ عَبْدِ الأَعْلَىٰ، وأَمْثَالِهِمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَمِمَّا رُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ[5]:

حديث: المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة

[١٠٥] (٧٧) ما أَخْبَرَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ[6]، أَنَا عَلِيٌّ، أَنَا حَنْبَلٌ، أَنَا هِبَةُ اللهِ،

---

(١) العبارة: «ما رأيتُ أحدًا أعلمَ بما اختلف فيه الناس من الحسن بن محمد، ما كان زُهريُّكُم إلا غلامًا من غلمانه»، انظر: سير أعلام النبلاء، (٤/١٣٠). قلت: والعبارة مقيَّدة بالعلم بالخلاف، بخلاف ما نقله المصنف.

(٢) عبد الله بن محمد ابن الحنفية، الإمام العلوي، روىٰ له الجماعة، توفي سنة (٩٩هـ) بالشام، انظر: سير أعلام النبلاء، (٤/١٢٩).

(٣) يعني تحريم المتعة.

(٤) هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي، حافظ ثقة مشهور، من رجال الستة. قال في تاج العروس، (١٠/٢٥١): «وفي كتاب ابن الصلاح في معرفة الحديث: البندار: من يكون مكثرًا من شيء يشتريه منه من هو دونه، ثم يبيعه، ...، وبندارٌ بالضم لقبه: محدث حافظ، أحد أئمة السنة؛ ولذلك لقب بُندارًا؛ لأنه جمع حديث مالك».

(٥) إبراهيم بن محمد بن الحنفية: قال العجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقال الحافظ: «صدوق»، أخرج له الترمذي وابن ماجه والنسائي في مسند علي. انظر: التاريخ الكبير، (١/٣١٧)، والجرح والتعديل، (٢/١٢٤)، وثقات العجلي، (٣٤)، وتهذيب التهذيب، (١/١٥٧)، تقريب التهذيب، (ص: ٩٣).

(٦) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

أَنَا الحَسَنُ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنِي أَبِي أَحْمَدُ، ثَنَا فَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، ثَنَا يَاسِينُ العِجْلِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المَهْدِيُّ مِنَّا أَهْلَ البَيْتِ، يُصْلِحُهُ اللهُ فِي لَيْلَةٍ»(١).

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ فِي سُنَنِهِ(٢)، ولَكِنْ يَاسِينُ العِجْلِيُّ؛ ضَعِيفٌ(٣).

جملة من صفات المهدي

إِلَّا أَنَّ أَحَادِيثَ المَهْدِيِّ، وأَنَّهُ يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ البَيْتِ، مِنْ ذُرِّيَّةِ فَاطِمَةَ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهَا(٤)؛ صَحَّتْ عِنْدَنَا(٥).

---

(١) أحمد، (٦٤٦).
إسناد **ضعيف**: فيه: ياسين العجلي: ضعيف، والحديث **ضعيف**: كما فصلناه في التخريج المفرد [١٠٥].

(٢) ابن ماجه، (٤٠٨٥).

(٣) ياسين بن سيار، وقيل بن شيبان، وقيل بن سنان، العجلي، الكوفي، من كبار أتباع التابعين، لم يرو له إلا ابن ماجه، وقد وثّقه بعضُ النقاد، لذا قال الحافظ في التقريب: «لا بأس به»، والعجب من المصنف لم يمشّه بهذا كما تقدّم له في نظائر أضعف منه، لكن غمزه جماعة من النقاد، كالبخاري، وابن عدي، والعقيلي والدارقطني وغيرهم، وانتقدوا انفرادَه بهذا الحديث، كما نقلناه تفصيلًا في التخريج المفرد.

(٤) ورد في ذلك بعض الأحاديث، كحديث أم سلمة وأبي سعيد الخدري وابن مسعود رضي الله عنهم وغيرهم، وقد تكلمنا علىٰ بعضها اختصارًا في التخريج المفرد [١٠٥]، وانظر للمزيد: عقد الدرر للسلمي، (ص: ٦٧ ـ ٨٩)، والعَرْف الوردي للسيوطي، (ص: ٤٨ ـ ٥٩).

الخلاف في أحاديث المهدي

(٥) اختلف الناس في أحاديث المهدي. وأكثرُ العلماء علىٰ قَبولها. وعدَّها كثيرٌ منها من قَبيل **المتواتر**، الذي يفيد القطع والعلمَ. وقد جمع الكتاني أطرافَه في نظم المتناثر، (ص: ٢٢٥ ـ ٢٢٨)، وذكر فيه الأحاديث المروية في المهدي عن عشرين صحابيًّا، ونقل تصريحات من نصّ من العلماء علىٰ تواتره، وإفادته العلم، وذكر منهم: أبا الحسين الآبري، والسخاوي، والسفَّاريني، والشوكاني. وكلهم من المتأخرين كما هو واضح.
وفي هذا نظر. فإثبات التواتر مبني علىٰ سلامة كثير من الأحاديث المتنوعة المخرج، وكثير من الأحاديث الواردة في هذا الباب ضعيفة أو فيها ضعف، وما يسلم منها قليلٌ، فلا يتم التواتر.=

وأَنَّ اسْمَهُ بِاسْمِ النَّبِيِّ ﷺ، ....

= قال الحُوت في أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب (ص: ٣٠٤): «فِي الْمَهْدي أَحَادِيث أفردت فِي التَّأْلِيف، وَكلهَا فِيهَا مقَال». وقد قال الحازمي في شروط الأئمة الستة، (ص: ٥٠): «إثبات التواتر عسِرٌ جدًّا، لاسيما على مذهب من لم يعتبر العدد في تحديده»، قال أبو غدة معلقًا: «وقد تساهل كثيرٌ ممن ألَّف في الحديث في دعوى التواتر في أحاديث غاية ما ثبت فيها انجبار ما فيها من الضعف بطرُق تُسرَد». قلت: هذا كلامٌ غايةٌ في النفاسة. فالأقرب أن يقال مثل ما قال ابن القيم في المنار المنيف، (ص: ١٥٢): «هذه الأحاديث وإن كان في إسنادها بعض الضعف والغرابة فهي مما يقوِّي بعضها بعضًا ويشد بعضها ببعض». وقد صرَّح العُقيلي وابن حجر أن في المهدي أحاديثَ جيادًا. ولكن أين هذا من دعوى التواتر والقطع؟ وبخاصة أن الشيخين أعرضا عن أحاديثه، حتى إن الشيخ الكتاني قال معلقًا على إيراد حديث جابر في المهدي، فقال في نظم المتناثر (ص: ٢٢٥): «جابر بن عبد الله أخرجه أحمد ومسلم، إلا أنه ليس فيه تصريح بذكر المهدي، بل أحاديث مسلم كلها لم يقع فيها تصريحٌ به». وقد صرَّح ابنُ مهدي لما سأله أحمد بأن أصح شيء في الباب أثر موقوفٌ على ابن عباس وليس بصريح، انظر: المنتخب من العلل للخلال، (ص: ٣٠٥)، فهذا يدل أن المرفوع عنده ليس أصح ما في الباب، على أن الأصحية لا تستلزم الصحة، أما أحمد فكان يقول في أحاديث الملاحم: ما صح عندي منها شيء، المنتخب، (ص: ٣٠١)، وللإطالة في هذا محلٌّ غير هذا التعليق المختصر على التحقيق. وممن حمل على دعوى التواتر ـ والكلام هنا عن تواتر معنوي كما لا يخفى ـ، وعلى إفادة العلم القطعي بمثل هذا: ابن بدران الحنبلي، فتعقب السفّاريني في شرحه لعقيدته، وحرَّر كلامًا نفيسًا حول هذين المعنيين، انظر: العقود الياقوتية، (ص: ٧١ ـ ٧٢، ٧٦، ٧٧)، بل قال إنه لم يجد أحدًا من المحدثين قطع بصحتها، فكيف بتواترها. وكذا انتقد إدخالَ هذا الموضوع في العقائد، ودفع بأن كتب العقائد خالية منها، وأن النصوص الواردة فيها ليست من جنس ما يجب على كلِّ أحدٍ اعتقاده، فضلًا عن أن يكفر بمخالفتها، وانتقد السفاريني على إدخالها في العقائد، وإنها من الفروع السمعيات (ص: ٦٣، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٨).

وقد ذكر أحاديثَ المهدي السخاويُّ في الأحاديث **المشهورة**، فأدرجه في المقاصد الحسنة، (ص: ٦٨٠)، فقال: «يُرْوَىٰ ذِكْرُهُ فِي أَحَادِيثَ أَفْرَدَهَا بَعْضُ الْحُفَّاظِ بِالتَّأْلِيفِ»، وذكر بعضَ أحاديثه، وهذا أقرب وأصح من القول بالتواتر، بخاصة أن المشهور هنا هو العرفي لا الاصطلاحي.=

واسْمَ أَبِيهِ بِاسْمِ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ(١).

= قلت: وقد أفرد أحاديث المهدي بالتصنيف جماعةٌ، أشهرهم بترتيب الزمن: الحافظ ابنُ أبي خيثمة، والحافظ أبو نعيم، له: صفة المهدي، والأربعون في المهدي، والكنجي المنسوب للشافعية ـ والصحيح أنه من الغلاة ـ له: البيان في أخبار صاحب الزمان، والسلمي الشافعي له: عقد الدرر، والسيوطي له: العَرف الوردي، وابن حجر الهيتمي الشافعي له: القول المختصر، والشوكاني له: التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح، وغيرهم، وذلك فضلًا عن الفصول التي في كتب الفتن والملاحم وأشراط الساعة، ككتب نعيم بن حماد والداني والقرطبي وابن كثير والبرزنجي، وفضلًا عن كتب مناقب أهل البيت، وأجمعها كتابا: السخاوي: استجلاب ارتقاء الغرف، والسمهودي: جواهر العقدين.
وانتقد جماعةٌ أحاديثَ المهدي ولم يقولوا بموجِبها، وهم فريقٌ أقل. وقد أشار السيوطي إلىٰ الخلاف، فقال في الحاوي في الفتاوىٰ، (٦/٢) في جوابٍ له حول الموضوع: «الأحاديث في المهدي مختلفة، وكذلك العلماء». فمنهم: القاضي أبو محمد بن الوليد البغدادي، الذي اعتمد حديث: «لا مهدي إلا عيسىٰ بن مريم» ـ حديث رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف ـ. قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٨/٢٥٦): «وهذه الأحاديث غلط فيها طوائف: طائفة أنكروها، واحتجوا بحديث ابن ماجه أن النبي ﷺ قال: «لا مهدي إلا عيسىٰ بن مريم»، وهذا الحديث ضعيف»، ثم ذكره. وأشهرهم ابن خلدون، في المقدمة، حيث عقد فصلًا خاصًّا له (١/٣٨٨ ـ ٤١٠)، استقصىٰ فيه الروايات ونقدها علىٰ طريقة المحدثين، ثم تكلم علىٰ أقوال الطوائف، وأفاض، وخلص إلىٰ إنكار ثبوته. قال الكتاني في نظم المتناثر (ص: ٢٢٧): «وتتبع ابن خلدون في مقدمته طرقَ أحاديث خروجه مستوعباً لها علىٰ حسب وُسْعه، فلم تسلم له من علة، لكن ردوا عليه بأن الأحاديث الواردة فيه علىٰ اختلاف رواياتها كثيرة جداً تبلغ حد التواتر»، وقد انتصب له من المتأخرين الشيخ أحمد الغماري في رسالة نقض فيها كلامه، سمَّاها: «إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون، أو: المرشد المبدي لفساد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي». ومال إلىٰ هذا الرأي غيرُ واحدٍ من المتأخرين والمعاصرين، منهم العلامة ابن بدران الدمشقي الحنبلي، حيث ضعَّف عامَّةَ أحاديثه، (٧٩ ـ ٨٣)، واقتصر علىٰ إثبات مضمون قليل مخالفٍ للمشهور، (ص: ٦٧ ـ ٦٨، ٨٣ ـ ٨٥).

(١) جاء في ذلك بعض الأحاديث، عن ابن مسعود، وأبي هريرة، بأسانيد لينة، أشرنا إليها في التخريج المفرد [١٠٥]، وسيأتي أيضًا من حديث علي بن أبي طالب، الذي سيورده المصنف [١٠٦]. وانظر حول الأحاديث في اسمه: عقد الدرر، (ص: ٨٩ ـ ٩٥)، والعَرْف الوردي، (ص: ٥١ ـ ٥٢).

والأَصَحُّ أَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّةِ الحَسَنِ[(١)] بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنهما[(٢)]؛ لِنَصِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ رضي الله عنه عَلَىٰ ذَلِكَ فِيمَا:

أثر عن علي رضي الله عنه في أنه من ذرية الحسن رضي الله عنه

[١٠٦] (٧٨) أَخْبَرَنَا بِهِ شَيْخُنَا المُسْنِدُ رُحْلَةُ زَمَانِهِ عُمَرُ بْنُ الحَسَنِ[(٣)] [٣٨/ب] المَرَاغِيُّ[(٤)]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أنا أَبُو الحَسَنِ بْنُ[(٥)] الْبُخَارِيِّ، أنا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّارَقَزِّيُّ[(٦)]، أَنَا أَبُو البَدْرِ الكَرْخِيُّ[(٧)]، أَنَا **أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ**، أَنَا أَبُو عُمَرَ الهَاشِمِيُّ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ اللُّؤْلُؤِيُّ، أنا **أَبُو دَاوُدَ الْحَافِظُ**، قَالَ: حُدِّثْتُ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، ثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام، ونَظَرَ إِلَىٰ ابْنِهِ الحَسَنِ[(٨)]، فقَالَ: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، كَمَا سَمَّاهُ

(١) عند الأميني: «الحسين»!

(٢) عبَّر المصنِّف بالأصح إشارة لوجود الخلاف. قال البرزنجي في الإشاعة لأشراط الساعة، (ص: ١٧٨): «الذي في الروايات الكثيرة الصحيحة الشهيرة: أنه من ولد فاطمة عليها السلام. وجاء في بعضها: أنه من ولد العباس - رضي الله عنه -، ثم اختلفت الروايات في ولدي فاطمة عليها السلام؛ ففي بعضها: أنه من أولاد الحسن، وفي بعضها: أنه من أولاد الحسين». وقد ذكرنا هذه الأحاديث في التخريج المفرد [١٠٥]، وسيأتي في حديث عليّ رضي الله عنه الآتي الذي سيورده المصنف [١٠٦] أنه من ذرية الحسن، وهو أمثل من هذه الأحاديث، وإن كان لا يصح أيضًا.

(٣) هو ابن أَميلة، راجع ترجمته في المشيخة، رقم (١١)، وتتمة الإسناد إلىٰ أبي داود راجعه في رقم [٩٦].

(٤) في الأصل تشبه أن تكون: «المرعي»، فيحتمل أن الألف محذوفة والعين المهملة غين معجمة، فهذا هو الصواب فيه علىٰ كل حال، وما في الأصل لا يأبىٰ علىٰ الصواب، أو يكون غلطًا من الناسخ. واضطربت الطبعتان فيها، فجعلها الطنطاوي (ص: ٧٨): «المربي»، والأميني، (ص: ١٣٠): «الحرمي»؛ وكلاهما تحريف.

(٥) ساقطة من طبعة الأميني (ص: ١٣٠).

(٦) في طبعة الطنطاوي (ص: ٧٨): الدراقزني؛ تحريف، تقدم التنبيه عليه، انظر رقم: [١٩].

(٧) إبراهيم بن محمد بن منصور، أبو البدر الكرخي (٥٣٩هـ)، صالح معمر، سمع من الخطيب البغدادي، تاريخ الإسلام، (١١/٧٠٢).

(٨) عند الأميني: «الحسين».

النَّبِيُّ ﷺ، وَسَيْخْرُجُ مِنْ صُلْبِهِ رَجُلٌ يُسَمَّىٰ بِاسْمِ نَبِيِّكُمْ، يُشْبِهُهُ فِي الخُلُقِ، وَلَا يُشْبِهُهُ فِي الخَلْقِ ـ ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةً ـ يَمْلَأُ(١) الأَرْضَ عَدْلًا(٢).

هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ(٣).

وَمِمَّا رُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ(٤):

حديث: ثلاثة يا علي لا تؤخرهن

[١٠٧] (٧٩) أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ شَيْخُنَا(٥)، أَنَا ابْنُ الْبُخَارِيِّ، أَنَا حَنْبَلٌ، أَنَا هِبَةُ اللهِ أَنَا ابْنُ الْمُذْهِبِ، أَنَا الْقَطِيعِيُّ، ثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ**، حَدَّثَنِي **أَبِي**، ثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، قَالَ **عَبْدُ اللهِ**: وأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ هَارُونَ بْنِ مَعْرُوفٍ، أَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الجُهَنِيِّ، أَنَّ **مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ**، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**ثَلَاثَةٌ يَا عَلِيُّ لَا تُؤَخِّرْهُنَّ: الصَّلَاةُ إِذَا أَتَتْ، والْجَنَازَةُ إِذَا**

(١) لدىٰ الطنطاوي، (ص: ٧٨): «تملأ»، تصحيف.

(٢) أبو داود، (٤٢٩٠).

إسناد **ضعيف منقطع**: فيه إبهام شيخ أبي داود، والسبيعي لم يسمع عليًّا. والحديث **ضعيف**: كما فصلناه في التخريج المفرد [١٠٦].

(٣) في كلام المصنِّفِ إشارةٌ مشهورة لدىٰ كثيرٍ من المحدثين للاحتجاج بسكوت أبي داود علىٰ الحديث في سُننه بأنه حسن أو صالح، لما قاله أبو داود في رسالته إلىٰ أهل مكة (ص: ٢٥ ـ ٢٨)، إلا أن في هذه المسألة تفصيلًا كثيرًا، من أحسن من جمع أطرافه السخاوي في فتح المغيث، (١/١٠٢ ـ ١٠٥)، وقد نقلناه ولخّصناه وعلقنا عليه في التخريج المفرد [١٠٣]، فلا نطيل بتكراره هنا، فانظره هناك.

(٤) عُمَر بن علي بن أبي طالب: من الوسطىٰ من التابعين، روىٰ له الأربعة، وهو آخر أبناء عليٍّ وفاةً، قيل مات في زمن الوليد بن عبد الملك، انظر: سير أعلام النبلاء، (٤/١٣٤).

(٥) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

حَضَرَتْ ، والأَيِّمُ إِذَا وَجَدَتْ كُفُؤًا»(١) .

حَدِيثٌ حَسَنٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ .

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، عَنْ قُتَيْبَةَ ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ(٢) ، فَوَقَعَ لَنَا بَدَلًا عَالِيًا مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ ، عَنْ هَارُونَ(٣) ، ولله الحَمْدُ .

وأَخْرَجَ مِنْهُ قِصَّةَ الْجَنَازَةِ ابْنُ مَاجَهْ ، عَنْ حَرْمَلَةَ [٣٩/أ] بْنِ يَحْيَي ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ(٤) .

---

(١) أحمد ، (٨٣٠) .
إسنادٌ **ضعيف**: فيه سعيد بن عبد الله الجهني ؛ مجهول ، والحديث **ضعيف**: خرجناه في التخريج المفرد [١٠٧] .

(٢) رواه الترمذي ، (١٧١) ، من طريق: قتيبة ، عن ابن وهب ، عن سعيد بن عبد الله الجهني ، عن عبد الله بن عمر بن علي ، عن أبيه ، عن عليّ رضي الله عنه .

(٣) المراد بالبدل: الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنِّفين بإسنادٍ لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، بحيث يجتمع معه في شيخ شيخه ، يعني بعلو درجة أو أكثر عما إذا رواه من طريقه ، انظر: الوسيط ، (ص: ١٢١) ، ونزهة النظر ، ت عتر ، (ص: ١١٧) .
وتطبيقُه هنا: أن المصنف بلغ ابنَ وهب ، شيخ شيخ الترمذي ، من غير طريقه ، بحيث يجتمع معه في شيخ شيخه ، إذ يرويه شيخُ الترمذي قتيبةُ ، عن ابن وهب ، ويرويه شيخُ عبد الله: هارونُ عن ابن وهب ، والعلو في الإسناد هنا بدرجة ، إذ لو رواه من طريق الترمذي لحصل له ابن وهب بتسعة رجال ، وأما بروايته من طريق عبد الله فقد حصل له بثمانية .
وغرضُ المحدثين من البدل والموافقة في هذه الطبقة هو العلو أصالةً لأنه مزيةٌ فنية في الإسناد ، يقول الحافظ: «وأكثرُ ما يعتَبِرونَ المُوافَقَةَ والبَدَلَ إذا قارنَا العُلُوَّ ، وإلَّا ؛ فاسمُ المُوافقةِ والبدلِ واقِعٌ بدُونِه» ، النزهة ، (ص: ١١٧) ، «كما وقَعَ في كلام الذهبي وغيره . وقال ابن الصلاح: هو موافقةٌ وبدل ، ولكن لا يُطلق عليه ذلك لعدم الالتفات إليه» ، تدريب الراوي ، (٢/٦١٢) .

(٤) رواه ابن ماجه ، (١٤٨٦) ، من طريق: حرملة بن يحيى ، عن ابن وهب ، عن سعيد بن عبد الله الجهني ، عن عبد الله بن عمر بن علي ، عن أبيه ، عن عليّ رضي الله عنه ، واقتصر على: «لَا تُؤَخِّرُوا الْجِنَازَةَ إِذَا حَضَرَتْ» .

فَهَذَا مَا تَيَسَّرَ ذِكْرُهُ مِنْ صَحِيحِ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ حَدِيثِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ، وحَسَنِهِ، وَغَيْرِهِ.

وَأعْلَىٰ مَا وَقَعَ لنَا أَنَّ بَيْننا وبَيْنَهُ بِاتِّصَالِ السَّمَاعِ والرُّؤْيَةِ والمُجَالَسَةِ والصُّحْبَةِ؛ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وعَشَرَةً أيْضًا، وهَذَا إِسْنَادٌ لَا يُوجَدُ اليَوْمَ أَعْلَىٰ مِنْهُ. وَذَلِكَ بِمَا يَتَعَلَّقُ بالْحَدِيثِ.

وَأَمَّا بِتِلَاوَةِ القُرْآنِ العَظِيمِ:

فَوَقَعَ بَيْننا وَبَيْنَهُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ، وَبَيْنَنا وَبَيْنَ الصَّادِقِ عشَرَةُ رِجَالٍ.

وَذَلِكَ أَنِّي[١]:

إسناد المصنف لرواية حفص عن عاصم إلى علي رضي الله عنه

(٨٠) قَرَأْتُ القُرْآنَ كُلَّه مِن أَوَّلِه إِلىٰ آخِرِه مُجَوَّدًا مُرَتَّلًا[٢] عَلَىٰ جماعَةٍ مِن

---

(١) تلك رواية المصنِّف لقراءة عاصم من رواية حفص، ومنتهاها عليٌّ رضي الله عنه، وبينه وبين عليٍّ رضي الله عنه ثلاثة عشر نَفْسًا. وحفص وعاصم علَمان مشهوران، ولكن ستأتي ترجمتها في سياق الإسناد.

(٢) التجويد والترتيل من مصطلحات الأداء عند القرَّاء، واختلفت عباراتُهم في التعبير عن معناهما، ولكن أنقل تعريف المصنِّف نفسه لهما فهو أولىٰ بتعيين مراده. قال ابن الجزري في التمهيد في علم التجويد (ص: ٤٧): «التجويد: مصدرٌ من جَوَّد تجويدًا إذا أتىٰ بالقراءة مجوَّدَةَ الألفاظ، بريئةً من الجور في النُّطْقِ بها. ومعناه: انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، ولهذا يُقال: جوَّد فلانٌ في كذا: إذا فعل ذلك جيدًا، والاسم منه الجودة. فالتجويد هو حِلْيَة التلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاءُ الحروفِ حقوقَها، وترتيبُها مَرَاتِبَها، وردُّ الحرف إلىٰ مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشَكْلِه، وإشباع لفظه، وتلطيف النُّطق به، علىٰ حال صيغته وهيئته، من غير إسراف ولا تعسُّفٍ، ولا إفراطٍ ولا تكلُّفٍ».

وقال (ص: ٤٨): «الترتيل: مصدرٌ من رتَّل فلانٌ كلامَه، إذا أتبع بعضَه بعضًا علىٰ مُكْثٍ،=

الشُّيُوخِ بِمِصْرَ والشَّامِ وغيرِهِمَا مِنْهُم: الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ شَمْسُ الدِّين أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَنَفِيّ[١] بالدِّيَار المِصْرِيَّةِ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وسِتِّينَ وسَبْعِمِئَةٍ رحمه الله ، وقَرَأَ هُوَ كذلِكَ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُسْنِدِ الْقُرَّاءِ تَقِيِّ الدِّينِ أبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الصَّائغ[٢] ، وقَرَأَ هُوَ كذلِكَ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُسْنِدِ الْقُرَّاءِ كَمَالِ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسَمَاعِيلَ التَّمِيمِيِّ[٣] ، وقَرَأ هُوَ كذلِكَ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ أَبي الْيُمْنِ زَيْدِ بْنِ الحَسَنِ بن زَيْدِ

= والاسم منه: الرَّتْلُ ، والعرب تقول: ثغْرٌ رَتْلٌ ، إذا كان مُفَرَّقًا لم يركَبْ بعضُه بعضًا ، قال صاحب العين: رتَّلْتُ الكلامَ: تمهَّلْتُ فيه. وقال الأصمعيُّ: في الأسنان الرتل ، وهو أن يكون بين الأسنان الفُرَجُ ، لا يركب بعضُها بعضًا. وحدُّه: ترتيب الحروف على حَقِّها في تلاوتها ، بتلبُّثٍ فيها». وانظر حول التجويد والترتيل: النشر في القراءات العشر ، (١/٢٠٧ ـ ٢١٣).

(١) هو ابن الصائغ الزمردي الحنفي ، انظر ترجمته في المشيخة ، رقم (٢٦) في شيوخ القرآن.

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم بن مكي ، تقي الدين أبو عبد الله الصائغ المصري الشافعي. توفي (٧٢٥هـ). جعله المصنف في الطبقة الثالثة عشرة ممن قرأ بالثلاثة في منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٥٨) ، وترجمه في غاية النهاية ، (٢/٦٥) ، وقال: «مسند عصره ورحلة وقته وشيخ زمانه وإمام أوانه» ، وقال: «قرأ على الشيخ كمال الدين إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن فارس جمعًا بالقراءات الاثنتي عشرة ختمتين ، الأولى في جماعة ، والأخرى بمفرده عندما حضر ابن فارس إلى مصر بطلب من السلطان» ، وهذا هو شيخه الآتي في الإسناد.

(٣) هو إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن فارس أبو إسحاق التميمي الإسكندري الأصل. توفي (٦٧٦هـ). جعله المصنف في الطبقة الحادية عشرة ممن قرأ بالثلاثة في منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٥٥) ، وترجمه في غاية النهاية ، وقال (١/٦): «قرأ بكل ما قرأ به الكندي عليه ، ثم طال عمره فكان آخر من قرأ على الكندي وقصده الناسُ من الأقطار» ، وهو الآتي. وانظر: معرفة القراء للذهبي ، (ص ٣٥٧).

قلت: ذكر ابن ناصر الدين الدمشقي في النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية ، (ص: ٤٩٣) ؛ هذا الإسناد ، وعلق على هذا الاسم بأن المصنِّف أسقط اسم أبيه واسم أبي جده.

بن الحَسَنِ الكِنْدِيِّ[(١)]، وقَرَأَ كذلِكَ عَلَىٰ الشَّيْخِ الْإِمَامِ شَيْخِ الإِقْرَاءِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَحْمَد سِبطِ الخَيَّاطِ[(٢)]، وقَرَأَ عَلَىٰ الْإِمَامِ شَيْخِ القُرَّاءِ الشَّرِيفِ[(٣)] أَبِي الفَضْلِ عَبْدِ القَاهِرِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَبَّاسِيِّ[(٤)]، وقَرَأَ كذلِكَ عَلَىٰ الشَّيْخِ الْإِمَامِ [٣٩/ب] أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بن آذَر بُهْرام[(٥)]

(١) هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد بن عصمة بن حمير، العلامة تاج الدين أبو اليمن الكِندي البغدادي. توفي (٦١٣هـ) بدمشق. جعله المصنف في الطبقة التاسعة في منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٥١)، وترجمه في غاية النهاية (٢٩٧/١)، وقال: «تلقن القرآن علىٰ سبط الخياط وله نحو من سبع سنين، وهذا عجيبٌ، وأعجب من ذلك أنه قرأ القراءات العشر وهو ابن عشر، وهذا لا يُعْرَف لأحد قبله، وأعجب من ذلك طول عمره وانفراده في الدنيا بعلو الإسناد في القراءات والحديث، فعاش بعد أن قرأ القراءات ثلاثًا وثمانين سنة، وهذا ما نعلمه وقع في الإسلام»، وهو شيخه الآتي. وانظر: معرفة القراء للذهبي، (ص ٣١٨).

(٢) هو عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله أبو محمد البغدادي سبط أبي منصور الخياط. مات (٥٤١هـ). جعله المصنف في الطبقة السابعة ممن قرأ بالثلاثة في منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٤٥)، وترجمه في غاية النهاية في طبقات القراء (٤٣٤/١)، وقال عنه: «الأستاذ البارع الكامل الصالح الثقة شيخ الإقراء ببغداد في عصره»، وقال: «وهو أحد الذين انتهت إليهم رئاسة القراءة علمًا وعملًا والتجويد علمًا وعملًا وطربًا وكان إمامًا في اللغة والنحو جميعًا»، وقرأ علىٰ جماعة كبيرة، منهم جده أبو منصور الخياط، «والشريف عبد القاهر العباسي وفي قراءته عليه ألف كتابه المبهج»، وهو الآتي، وانظر: معرفة القراء للذهبي، (ص ٢٧٥).

(٣) عند الأميني: «عز الشرف».

(٤) هو عبد القاهر بن عبد السلام بن علي الشريف أبو الفضل العباسي المكي. توفي (٤٩٣هـ). جعله المصنف في الطبقة الخامسة ممن قرأ بالثلاثة في منجد المقرئين (ص: ٤١)، وترجمه في غاية النهاية (٣٩٩/١)، وقال عنه: «إمام مقرئ ضابط ثقة محقق»، وقال: «قرأ بالروايات الكثيرة علىٰ أبي عبد الله محمد بن الحسين بن أذر بهرام الكارزيني، وعُمِّر حتىٰ بقي آخرَ أصحابه، وكان نقيب الهاشميين بمكة»، وهو شيخه الآتي. وانظر: معرفة القراء للذهبي، (ص ٢٥٠)، والكلامُ السابقُ فيه بحرفه.

(٥) هذا الصحيح في الأصل، ولدىٰ الأميني، وأثبته الطنطاوي، (ص: ٨٠): «آذر نهزام»، وهو تصحيف.

الكَارَزِيني(١) شيخ الإِقْرَاءِ بالحَرَمِ الشَّرِيفِ، وقَرَأَ كذلك عَلَىٰ الشَّيْخِ الإِمَامِ أبي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ بن صَالِحِ بن دَاوُدَ الهاشِمِيِّ(٢)، وقَرَأَ الهاشِمِيُّ كذلكَ

(١) كذا في الأصل، وهو الصحيح، وأثبته الطنطاوي، (ص: ٨٠): «الكازريني»، والأميني، (ص: ١٣٢): «الكارذيني»، كلاهما تحريف.
قال المقريزي في المقفىٰ الكبير (٣١٩/٥): «بتقديم الراء المهملة علىٰ الزاي»، وقال الفاسي المكي في العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (١٦٦/٢): «بتقديم الراء،...، وكان الأستاذ أبو علىٰ عمر بن عبد المجيد الترمذي يصحِّف فيه، يقول: الكازريني بتقديم الزاي». وكارَزين: بلدة في فارس، انظر: معجم البلدان، (٤٢٨/٤)، وقال السمعاني في الأنساب (١٣/١١): «بفتح الكاف والراء وكسر الزاي بعدها الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها نون، هذه النسبة إلىٰ كارزين، وهي من بلاد فارس بنواحيها عما يلي البحر».
هو محمد بن الحسين بن محمد بن آذر بهرام، أبو عبد الله الكارزيني الفارسي. قال الذهبي: عاش تسعين سنة أو دونها ولا أعلم متىٰ توفي إلا أنه كان حيًّا في سنة (٤٤٠هـ). وجعله المصنف في الطبقة الثالثة ممن قرأ بالثلاثة في منجد المقرئين (ص: ٣٩)، وترجمه في غاية النهاية، (١٣٢/٢)، وقال عنه: «إمام مقرئ جليل، انفرد بعلو الإسناد في وقته»، وقال الذهبي: «مسند القراء في زمانه». وذكر ابن الجزري مشايخَه، وأجلهم المطوّعي، وذكر منهم «علي بن محمد بن صالح الهاشمي بالبصرة»، شيخه الآتي. وانظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (ص: ٢٢١).

(٢) هو علي بن محمد بن صالح بن داود الهاشمي البصري، توفي (٣٦٨هـ)، ترجمه المصنِّف في غاية النهاية، (٥٦٨/١)، وقال: «البصري شيخها الضرير، ويعرف بالجوخاني ثقة عارف مشهور، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن أحمد بن سهل الأشناني»، وهو الشيخ الآتي، وانظر: معرفة القراء للذهبي، (ص: ١٨١).

تعليق على تعقب ابن ناصر على المصنف في إسناد قراءة عاصم

قلت: قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في انتقاداته في رسالة: النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٩٣ ـ ٤٩٤)، معلِّقًا علىٰ هذا الموضع من الإسناد: «وفي الإسناد أيضًا أن شيخ الكارزيني: أبو الحسن علي بن محمد بن صالح الهاشمي، عن الأشناني. المعروف في إسناد حرف عاصم بن أبي النجود، من طريق عبيد بن الصباح، عن حفص، عنه: من طريق الشيخ تقي الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم بن مكي المصري الشهير بالصايغ شيخ شيوخنا، عن ابن فارس المذكور، عن أبي اليُمن الكندي،=

. . . .

= وقرأ الكندي علىٰ أبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد سبط الشيخ أبي منصور الخياط ، وقرأ سبط الخياط علىٰ أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام العباسي وغيره ، وقرأ العباسي علىٰ أبي عبد الله محمد بن الحسن الكارزيني مقرئ الحرم ، وقرأ الكارزيني علىٰ أبي عبد العباس الحسن بن سعيد بن جعفر العباداني المطوِّعي . . . ، وقرأ المطوِّعي علىٰ أبي العباس أحمد بن سهل الفيرزان الأشناني ، وقرأ الأشناني علىٰ عبيد بن الصباح المذكور» .

قلتُ: لئن كان الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي أحذقَ من ابن الجزري ـ الحافظ ـ في الحديث ودقائقه ، فهنا لاقىٰ ابنُ ناصر الدين مَن هو أحذق منه في القراءات وطرقها وأسانيدها ، فهذا هو العِلم الذي مهر فيه المصنف كما اتفق العلماء ، وإليه فيه نهاية الدراية والتحقيق ، ولا أستحسن أن أستعير ما قاله ابن كثير في سياق ترجمةِ بعض العلماء أن «ساقيتَه لاطمت بحرًا» ، ففي هذا الاستدراك الذي ذكره هنا نظرٌ ظاهر . فهذه الطريق التي أوردها المصنِّفُ لرواية حفص عن عاصم من طريق عبيد بن الصباح ؛ معروفة مشهورة ، ويكفي في ذلك أنها الطريق التي اقتصر عليها الداني في التيسير ، (ص: ١١٨) ، الذي هو أصل الشاطبية ، التي إليها منتهىٰ قراءة المسلمين منذ أكثر من ثمانية قرون . وقد فصّل المصنِّف في النشر ، (١/١٥٢ ـ ١٥٣) ؛ روايةَ حفصٍ من طريق عبيد بن الصباح ، من طريق الهاشمي هذا ، وذكر لها خمسَ طرق عنه من عشر روايات ، وجوَّدها من مصادرها ، منها طريق الكارزيني عنه ـ وهي الخامسة ـ ، من المبهج لسبط ابن الخياط . قلت: والمبهج لسبط ابن الخياط مُحقّق في رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، انظر الإسناد فيه: المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي ، (١/٥٣) . وليس في المبهج إلا طريقا الهاشمي وأبي هاشم ـ كما اقتصر النشر كما سيأتي ـ ، وسبط ابن الخياط هو الطريق الذي ذكره ابنُ ناصر لرواية المطوَّعي وقال إنه المعروف ، فهذا مشكل ، فتأمَّل . فالمقصودُ هاهنا أن إسناد حرف حفص عن عاصم ، من طريق عبيد بن الصبّاح ، معروفٌ من رواية علي بن محمد بن صالح الهاشمي الجوخاني ، عمومًا ، ومن رواية الكارزيني عنه خصوصًا ، يكفي أن أثبتها الداني عمومًا ، وابن سبط الخياط من طريق الكارزيني عنه خصوصًا ، وكلاهما من كتب القراءات العالية المعتمدة ، ثم فصّل تلك الطرقَ وزاد عليها خاتمةُ المحققين في القراءات ابن الجزري كما ذكرنا عن النشر .

والأهمُّ من ذلك أن رواية حفص عن عاصم ، من طريق عبيد بن الصباح عنه: قد ذكر الإمام الجزري أسانيدَها من مصادره ـ وهي أشهر وأهم مصادر القراءات ـ ، وجملتها أربع وعشرون=

. . . .

= طريقًا، عن اثنين فقط: خمس طرق ـ بعشر روايات ـ عن الهاشمي ـ الذي معنا هنا في الكتاب ـ، وأربع طرق ـ بأربع عشرة رواية ـ عن أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي. وقد أجمل ذلك فقال في النشر أيضًا، (١/٥٥): «وأما حفص فمن طريقيْ عبيد بن الصباح وعمرو بن الصباح، فعبيد من طريقَيْ أبي الحسن الهاشمي وأبي طاهر عن الأشناني عنه فعنه، وعمرو عن طريقي الفيل وزَرعان عنه فعنه».

ولم أقِفْ على طريق عبيد بن الصباح عن حفص برواية المطوّعي ـ أبي العباس الحسن بن سعيد العباداني الذي ذكره ابن ناصر ـ، إلا في مصدريْن فقط، كتاب الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهُذَلي، (ص: ٢٧٧)، وكتاب الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، (ص: ٣٧)، ويُلاحَظ أنّ فيهما طريقَ الهاشمي أيضًا!، وأن ابن ناصر لم يسند طريقَ المطوعي عن الأشناني عن عبيد التي قال إنها المعروفة عن أحد هذيْن، وإنما عن سبط ابن الخياط الذي لم يسندها هكذا في المبهج. وكلا الكتابيْن ـ الكامل والإقناع ـ من مصادر النشر كما هو معلوم، وساق أسانيدَه إليهما وجوّدهما، وقرأ بمضمَّن الكامل ونقل عن الإقناع في مواضع قليلة، بل الكامل من أحسن ما عند الجزري كما قال الحافظُ ابن حجر في المعجم، وهو أكثر الكتب التي استقى منها، كما بيَّن المحقق الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي في طبعة النشر المحققة أكاديميًّا ط مجمع الملك فهد، وقد انتقى منه (١٣٤) طريقًا، مُوَزَّعةً على القراء العشر ورواتهم، منها خمس طرق عن حفص، انظر: (١/٢١٠ ـ ٢١١)، وليس منها طريق المطوَّعي. وذلك من جملة (٦٨) كتابًا هي جملة موارد النشر. ولست أدري لِمَ أعرض المصنِّف عن هذه الطريق فيما انتقاه من طرق لرواية حفص ـ (٢٤) طريقًا ـ، إلا أن يكون ذلك لسببٍ أو تحرير عنده، ومن ذلك أن يكون ما اقتصر عليه هو الأشهر والأكثر، وهو كذلك بحسب المصادر، فيعسر جدًّا أن تكون رواية المطوَّعي هي الأشهر وتفوت ابنَ الجزري، بل وسائر هذه المصادر.

وإنما المشهور أن أبا العباس المطوَّعي روى حرفَ أبي بكر شعبة، عن عاصم، وليس حفص، وقد ذكره ابن الجزري: من طريق الأصم، عن شعيب بن أيوب، عن يحيى بن آدم، عنه، (١/١٤٦) ـ وهي من طريق المبهج لسبط ابن الخياط الذي أدلى به ابن ناصر في إسناده الذي قال إنه المعروف.

وقد روى المصنِّف هنا كما سيأتي الآن روايةَ جعفر من طريق خلف، من رواية المطوّعي. =

عَلَىٰ أبي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ بن الفِيروزانِ[١] الأُشْنَاني[٢]، وقرأ الأُشْنَانيُّ كذلك عَلَىٰ أبي مُحَمَّدٍ عُبَيْدِ بْنِ الصَّبَّاحِ النَّهْشَلِيِّ[٣]، وقَرَأَ عُبَيْدٌ عَلَىٰ أبي عُمَرَ[٤] حَفْصِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ[٥]، وقَرَأ حَفْصٌ كذلك عَلَىٰ

= **فالحاصل**: أنه علىٰ كلِّ تقدير فإن هذه الطريق التي استدرك بها الحافظ ابن ناصر الدمشقي هي رواية قليلةٌ، ولا يمكن والحال هذه أن يُقال إنها المعروفة دون ما ذكره المؤلف، بل العكس هو الصحيح.

فائدة: ذكر المصنِّف في غاية النهاية، (٥٦٨/١) أن إسناده لقراءة حفص من طريق علي بن محمد بن صالح الهاشمي عالٍ جدًّا، مساوٍ لطريق الشاطبي ـ ومن المعروف أن الشاطبي توفي (٥٩٠هـ)، أي قبل المصنف بأكثر من مئتين وأربعين سنة.

(١) وقع في المخطوط: «الفيروزاني»، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٨٠): «الفيروزآني»، وأما الأميني فأثبتها كما أثبتناها.

والأشهر كما أثبته فوق وهو الموافق لما في عامة مصادر الترجمة، ومنها غاية النهاية للمصنِّف، ولعل هذا الخطأ من الناسخ.

(٢) هو أحمد بن سهل بن الفيروزان، أبو العباس الأشنانى، توفي (٣٠٧هـ)، ترجمه المصنف في غاية النهاية، (٥٩/١) وقال: «ثقة ضابط خير مقرئ مجود»، وقال الذهبي في معرفة القراء الكبار، (ص: ١٤٢): «بقية المسندين في القراءة»، وقال: «قرأ علىٰ عبيد بن الصباح، صاحب حفص... قال: قرأت علىٰ عبيد بن الصباح، وكان ما علمت من الورعين المتقين. قال: قرأت القرآن كله علىٰ حفص بن سليمان، ليس بيني وبينه أحد»، وهو شيخه الآتي.

الأُشناني بالضم: نسبة إلىٰ بيع الأُشْنَان ـ كالصابون ـ، وإلىٰ قنطرة الأُشنان موضع ببغداد. انظر: اللباب لابن الأثير، (٦٧/١)، ولب اللباب للسيوطي، (ص ١٧).

(٣) عبيد بن الصباح بن أبي شريح بن صبيح أبو محمد النهشلي الكوفي ثم البغدادي، توفي (٢١٩هـ)، وقد ترجمه المصنف في غاية النهاية (٤٩٥/١)، وقال: «مقرئ ضابط صالح، أخذ القراءة عرضًا عن حفص عن عاصم، قال الحافظ أبو عمرو: وهو من أجلِّ أصحابه وأضبطهم»، وانظر: معرفة القراء، (ص ١٢٠).

(٤) وقع في المخطوط: «عمرو»، والمثبَت هو الصواب، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٨٠)، والأميني، (ص: ١٣٢): «عمر وحفص»، فجعلا الواو عاطفة، وهو خطأ أيضًا.

(٥) هو حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر بن أبي داود الأسدي الكوفي الغاضري البزاز، الإمام=

الْإِمَامِ أبي بَكْرٍ عَاصِمِ بن أَبِي النَّجُودِ(١) مَوْلاهُمْ إمامِ الكُوفَةِ وقَارِئِها، وقَرَأَ عاصِمٌ كذلك عَلَىٰ أبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَبيبِ بْنِ رَبِيعَةَ السُّلَمِيِّ(٢)، وقَرَأَ السُّلَمِيُّ كذلِكَ عَلَىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ **أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأَرْضَاهُ، وقرأ عَلِيٌّ كذلِكَ عَلَىٰ رَسُولِ الله ﷺ، وقرأ رَسُول الله ﷺ كمَا أُنْزِل عَلَىٰ الرُّوحِ الأَمينِ جِبْرِيلَ رَسُولِ رَبِّ العَالَمِينَ عَلِيْهِ الصَّلاةُ والتَّسْلِيمُ.

وهذا إسنادٌ لا مَزِيدَ عَلَىٰ حُسْنِه وعُلُوِّه وثِقَةِ رِجَالِهِ وفَضْلِهم وتقَدُّمِهم فِي عِلْمِ(٣) القِرَاءَةِ.

= المعروف في القراءة، توفي (١٨٠هـ). ترجمه المصنِّف في غاية النهاية، (١/٢٥٤)، وقال: «ويعرف بحفيص، أخذ القراءة عرْضًا وتلقينًا عن عاصم، وكان ربيبَه ابنَ زوجته»، وقال الذهبي: «كانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلىٰ علي رضي الله عنه»، وانظر: معرفة القراء، (ص ٨٤، ٨٥).

(١) هو عاصم بن بهدلة أبي النَّجود، أبو بكر الأسدي مولاهم الكوفي الحناط، توفي (١٢٩هـ) علىٰ ما صحّحه المصنف. ترجمه المصنف في غاية النهاية (١/٣٤٦)، وقال: «بفتح النون وضم الجيم، وقد غلط من ضم النون»، وقال: «شيخ الإقراء بالكوفة وأحد القرَّاء السبعة، ويقال: أبو النجود اسم أبيه لا يعرف له اسمٌ غير ذلك وبهدلة اسم أمه، وقيل: اسم أبي النجود عبد الله، وهو الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي في موضعه، جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد وكان أحسن الناس صوتًا بالقرآن»، وانظر: معرفة القراء، (ص ٥١).

(٢) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبد الرحمن السلمي الضرير مقرئ الكوفة، توفي (٧٤هـ)، وحديثه في الكتب الستة، ترجمه المصنّف في غاية النهاية، (١/٤١٣)، وقال الذهبي في معرفة القراء الكبار، (ص: ٢٧): «لأبيه صُحبة، وولد هو في حياة النبي ﷺ، وقرأ القرآن وجوده وبرع في حفظه، وعرض علىٰ عثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وغيرهم، وحدث عن عمر وعثمان رضي الله عنهم. قال أبو عمرو الداني: أخذ القراءة عرضاً عن عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي بن كعب رضي الله عنهم».
وحول قراءة عليٍّ رضي الله عنه، انظر: معرفة القراء للذهبي، (ص ١٢)، وغاية النهاية، (١/٥٤٦).

(٣) في الأميني: «تقدمهم علىٰ القراءة».

وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ الْإِمَامِ جَعْفَرٍ(١):

إسناد المصنف لقراءة حمزة الزيات من رواية جعفر الصادق عن آبائه

(٨١) فَقَرَأْتُ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ كُلَّهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَىٰ آخِرِهِ بِالتَّجْوِيدِ والتَّحْقِيقِ والتَّرْتِيلِ(٢) عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ شَيْخِ الإِقْرَاءِ أَمينِ(٣) الدِّينِ عَبْدِ الوَهَّابِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ السَّلَّارِ(٤) بِدِمَشْقَ المَحْرُوسَةِ سَنَةَ سَبْعٍ وسَبْعِينَ(٥) وسَبْعِمِئَةٍ، وقَرَأَ هُوَ القُرْآنَ كذلِكَ عَلَىٰ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّائغِ [٤٠/أ]، وقَرَأَ الصَّائغُ كذلِكَ عَلَىٰ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بنِ أَحْمَدَ التَّمِيميِّ، وقَرَأَ التَّمِيميُّ كذلِكَ عَلَىٰ الْعَلَّامَةِ تَاجِ الدِّينِ أَبِي الْيُمْنِ زَيْدِ بْنِ الحَسَنِ الكِنْدِيِّ، وقَرَأَ الكِنْدِيُّ كذلِكَ عَلَىٰ أبي مُحَمَّدٍ سِبْطِ الخَيَّاطِ، وَقَرَأَ سِبْطُ الخَيَّاطِ كذلِكَ عَلَى الشَّرِيفِ

(١) تلك رواية المصنِّف للقراءة برواية حمزة الزيات، وستأتي ترجمته، من رواية جعفر الصادق عن آبائه رضي الله عنهم.

(٢) تقدم تفسير الترتيل والتجويد، وأما التحقيق؛ فقد قال المصنِّف في التمهيد في علم التجويد (ص: ٤٨): «التحقيق: مصدرٌ من حقَّقَ تحقيقًا، إذا أتىٰ بالشيء علىٰ حقه، وجانَبَ الباطلَ فيه، والعرب تقول: بلغت حقيقةَ هذا الأمر، أي بلغتُ يقينَ شأنِه، والاسم منه الحقُّ. ومعناه أن يؤتَىٰ بالشيء علىٰ حقه، من غير زيادة فيه ولا نقصان منه». وفي الفرق بين الترتيل والتحقيق، قال في التمهيد (ص: ٤٩): «الترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط. والتحقيق يكون لرياضة الألسن، وترقيق الألفاظ الغليظة، وإقامة القراءة، وإعطاء كل حرف حقه، من المد والهمز والإشباع والتفكيك، ويؤمن معه تحريك ساكن واختلاس حركة. وتفكيك الحروف وفكُّها: بيانُها وإخراج بعضها من بعض بيُسْرٍ وترسُّلٍ، ...، قال الداني: الفرق بين الترتيل والتحقيق أن الترتيل يكون بالهمز وتركه والقصر لحرف المد والتخفيف والاختلاس، وليس ذلك في التحقيق. وكذا قال أبو بكر الشذائي». وانظر حول التحقيق: النشر في القراءات العشر، (١/٢٠٥).

(٣) كذا في الأصل، وأثبتها الأميني، وهو الصحيح، وأثبتها طنطاوي، (ص: ٨٠): «أمير الدين»، وهو تحريف.

(٤) انظر: ترجمته في مشيخة القرآن، رقم (٢٥)، وقد ذكر المؤلف أنه ختم عليه بقراءة حمزة، ونقلناه هناك. ورجال الإسناد من ابن الصائغ إلىٰ الكارزيني، أبنَّا عنهم في الإسناد السابق، رقم (٨٠).

(٥) لدىٰ الأميني: «وستين».

أَبِي الفَضْلِ، وقَرَأَ الشَّرِيفُ كذلِكَ عَلَىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ الكارَزِينيِّ شيْخِ الحَرَمِ، وقَرَأَ شَيْخُ الحَرَمِ كذلِكَ عَلَىٰ الْإِمَامِ أبي الْعَبَّاسِ الحَسَنِ بن سَعِيدٍ المطوَّعِيِّ(١)، وقَرَأَ المطَوَّعِيُّ كذلِكَ عَلَىٰ أبي الحَسَن إِدْرِيسَ بْنِ عَبْد الكريم الحدَّادِ(٢)، وقَرَأَ الحدَّادُ كَذلِكَ عَلَىٰ أَبِي مُحَمَّدٍ خَلَفِ بْنِ هِشَامِ البَزَّارِ(٣)، وقَرَأَ خلَفٌ كذلِكَ عَلَىٰ أبي عِيسَىٰ سُلَيْم بن عِيسَىٰ الْحَنَفِيِّ مولاهُم الْكُوفِيِّ(٤)، وقَرَأَ سُلَيْمٌ كذلك عَلَىٰ الْإِمَامِ أبي عُمَارَةَ **حَمْزَةَ بْنِ حَبِيبِ الزَّيَّاتِ**(٥) إِمامِ الكُوفَةِ فِي القِرَاءَةِ، وقرأ حَمْزَةُ

---

(١) هو الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شاذان، أبو العباس المطوَّعي العباداني البصري العمري. توفي (٣٧١هـ)، وقد جاوز المئة. جعله المصنف في الطبقة الأولىٰ ممن قرأ بالثلاث في منجد المقرئين، (ص: ٣٠)، وترجمه في غاية النهاية، (١/٢١٣)، وقال: «إمام عارف ثقة في القراءة»، وقال: «اعتنىٰ بالفن ورحل فيه إلىٰ الأقطار، فقرأ علىٰ إدريس بن عبد الكريم»، وهو شيخه الآتي، وانظر: معرفة القراء الكبار، (ص: ١٧٩).

(٢) هو إدريس بن عبد الكريم الحداد المقرئ، أبو الحسن البغدادي، توفي (٢٩٢هـ)، جعله المصنف في الطبقة الأولىٰ ممن قرأ بالثلاث في منجد المقرئين، (ص: ٢٩)، وترجمه في غاية النهاية، (١/١٥٤)، وقال: «إمام ضابط متقن ثقة، قرأ علىٰ خلف بن هشام روايتَه واختياره»، وانظر: معرفة القراء الكبار علىٰ الطبقات والأعصار، (ص: ١٤٥).

(٣) يشبه أن يكون «البزاز» في الأصل، بالزاي المعجمة، والمثبت هو الصواب المشهور، وقد أثبتاها علىٰ الصواب.

هو خلف بن هشام بن ثعلب، وقيل ابن طالب بن غراب، أبو محمد البغدادي المقرئ البزار، توفي (٢٢٩هـ)، وترجمه المصنف في غاية النهاية، (١/٢٧٢)، وقال الذهبي: «أحد الأعلام. وله اختيار أقرأ به، وخالف فيه حمزة، قرأ علىٰ سليم عن حمزة»، انظر: معرفة القراء الكبار، (ص: ١٢٣).

(٤) سليم بن عيسىٰ بن سليم بن عامر بن غالب بن سعيد بن سليم بن داود أبو عيسىٰ ويقال: أبو محمد الحنفي مولاهم الكوفي المقرئ، توفي (١٨٨هـ)، وقيل غير ذلك. ترجمه المصنف في غاية النهاية، (١/٣١٨)، وقال: «ضابط محرر حاذق»، وقال الذهبي في معرفة القراء الكبار، (ص: ٨٣): «صاحب حمزة الزيات، وأخص تلامذته به، وأحذقهم بالقراءة، وأقومهم بالحرف. وهو الذي خلف حمزة في الإقراء بالكوفة، قرأ عليه خلف بن هشام البزار».

(٥) هو حمزة بن حبيب بن عُمارة بن إسماعيل، أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم وقيل من=

كَذَلِكَ عَلَى الْإِمَامِ أبي عَبْدِ اللهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ(١)، وقَرَأَ الصَّادِقُ كذلِكَ عَلَىٰ أَبِيهِ الْإِمَامِ أبي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ، وَقَرَأَ البَاقِرُ كذلِكَ عَلَىٰ أبيه الْإِمَامِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلِيٍّ، وقرَأَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ كذلِكَ عَلَىٰ أَبِيهِ الْإِمَامِ السَّيِّدِ(٢) سَيِّدِ شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ أبي عَبْدِ الله الحُسَيْنِ، وقرأ الْحُسَيْنُ كذلِكَ عَلَى أَبِيهِ الْإِمَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ **عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ** كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ، وقَرَأَ عَلِيٌّ كذلِكَ عَلَىٰ رَسُولِ الله ﷺ، عنْ جِبْرِيلَ، عَنْ رَبِّ العالَمِينَ.

وأَمَّا الصُّحْبَةُ واللُّقِيُّ:

طريق المصنف في الصحبة بينه وبين علي بن أبي طالب أحد عشر رجلًا

(٨٢) فَإِنِّي صَحِبْتُ الشَّيْخَ الصَّالِحَ العَالِمَ الوَرِعَ النَّاسِكَ صَلَاحَ الدِّينِ(٣) أَبَا عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدَ بْنَ الشَّيْخِ(٤) الصَّالِحِ العَالِمِ تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ الشَّيْخِ الصَّالِحِ [٤٠/ب] العَالِمِ عِزِّ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الشَّيْخِ الصَّالِحِ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَبَرَكَةِ وَقْتِهِ وَشَيْخِ عَصْرِهِ الزَّاهِدِ الكَبِيرِ الوَرِعِ الدَّاعِي إِلَى اللهِ تَعَالَىٰ **أَبِي عُمَرَ**

= صميمهم، توفي (١٥٦هـ)، أحد القرَّاء السبعة، ترجمه المصنِّف في غاية النهاية، (١/٢٦١)، وقال الذهبي في معرفة القراء الكبار، (ص: ٦٦): «وُلِد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسِّنِّ، فلعله رأىٰ بعضهم، وقرأ القرآن عرضًا علىٰ الأعمش، وحمران بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، ومنصور وأبي إسحاق وغيرهم. وقرأ أيضًا علىٰ طلحة بن مصرف، وجعفر الصادق»، والأخير شيخُه الآتي الذي ساق لأجله المصنِّفُ الإسناد.

(١) حول قراءة جعفر الصادق، انظر: غاية النهاية، (١/١٩٦)، وقال: «قرأ علىٰ آبائه رضوان الله عليهم محمد الباقر فزين العابدين فالحسين فعلي رضي الله عنهم أجمعين»، وعزاه بالحروف إلىٰ كتابَي: المستنير لأحمد بن علي، ابن سوار، أبي طاهر البغدادي الحنفي، والكامل لأبي القاسم الهذلي، من مصادر القراءات المعروفة، التي يُقرأ بمضمَّنِها.

(٢) زاد الأميني: «الشهيد».

(٣) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وسائر رجال الإسناد تقدَّموا في الحديث رقم [٣].

(٤) من هنا إلىٰ «شيخ الإسلام» ساقط من الأميني.

مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ بْنِ نَصْرِ الْمَقْدِسِيِّ الْحَنْبَلِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، ولازَمْتُهُ(١) نَحْوَ عَشْرِ سِنَينَ، وَسَمِعْتُ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ(٢) أَلْفِ حَدِيثٍ، وَكَانَ مُسْنِدَ عَصْرِهِ وَشَيْخَ وَقْتِهِ، أَقْرَبَ أَهْلِ زَمَانِهِ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ إِسْنَادًا، كَثِيرَ الْخُشُوعِ سَرِيعَ الدَّمْعَةِ، لَا يَكَادُ يُمْسِكُ عَبْرَةً(٣) إذا قُرِئَ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ أَوْ ذُكِرَ النَّبِيُّ ﷺ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ عَنْ نَحْوِ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً، وَهُوَ صَحِبَ الشَّيْخَ الْإِمَامَ العَالِمَ الصَالِحَ الخَيِّرَ فَخْرَ الدِّينِ أَبَا الحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَقْدِسِيَّ الْحَنْبَلِيَّ، المَشْهُورَ بابْنِ الْبُخَارِيِّ، وَكَانَ شَيْخَ زَمَانِهِ وَمُسْنِدَ وَقتِهِ، انْتَهَىٰ إِلَيْهِ عُلُوُّ الْإِسْنَادِ فِي عَصْرِهِ، مَعَ الزُّهْدِ والوَرَعِ والانْقِطَاعِ عنِ النَّاسِ والتَّقَلُّلِ(٤) مِنَ الدُّنْيَا، وتُوُفِّيَ سنَةَ تِسْعينَ وسِتِّمِئَةٍ عَنْ خَمْسٍ وتِسْعينَ سنَةً، ونَزَلَ الْحَدِيثُ فِي الدُّنْيَا بِمَوْتِهِ دَرَجَةً، وَهُوَ صَحِبَ الشَّيْخَ الصَالِحَ الخَيِّرَ أَبَا عَلِيٍّ حَنْبَلَ بْنَ عَبْدِ الله بْنِ الفَرَجِ الرُّصَافِيَّ المُكَبِّرَ(٥) البَغْدَادِيَّ، وَكَانَ ثِقَةً خَيِّرًا، تُوُفِّيَ سنَةَ أَرْبَعٍ وسِتِّمِئَةٍ عَنْ نَحْوِ تِسْعِينَ سنَةً، وهُوَ صَحِبَ الشَّيْخَ المُسْنِدَ الصَالِحَ أَبَا القَاسِمِ هِبَةَ اللهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الحُصَيْنِ الشَّيْبَانِيَّ، وكَانَ عَدْلًا خَيِّرًا صَالِحًا مَشْهُورًا، وَتُوُفِّيَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وخَمْسِمِئَةٍ [٤١/أ] عَنْ أَرْبَعٍ وتِسْعِينَ سَنَةً، وَهُوَ صَحِبَ الشَّيْخَ الْإِمَامَ

(١) كذا في الأصل، في الطنطاوي، (ص: ٨١): «لازمنا».
(٢) عند الأميني: «خمسة عشر».
(٣) عند الأميني: «عبرته».
(٤) كذا في الأصل، ولدىٰ الطنطاوي، (ص: ٨١): «التقليل».
(٥) يطلق المكبِّر بإزاء المؤذِّن وهذا الغالب، وأحيانًا علىٰ من يكبِّر في العيد، قال ابن نقطة في إكمال الإكمال، (٢/٣١٥): «المكبِّر بِجَامِعِ الْمهْدي بالرصافة»، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام، ت بشار (١٣/٩٢): «وكان يُكَبِّر بجامع المهديّ، ويُنادي عَلَىٰ الأملاك»، أي أنه كان دلّالًا، وكان فقيرًا جدًّا.

العَالِمَ الصالِحَ أبَا عَلِيٍّ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيَّ المَعْرُوف بابْنِ المُذْهِبِ، وكَانَ عَالِمًا[١] زَاهِدًا وَاعِظًا مُذَكِّرًا[٢] صَالِحًا مَشْهُورًا، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وأَرْبَعِينَ وأَرْبَعِمِئَةٍ عَنْ تِسْعٍ وثَمَانِينَ سَنَةً، وَهُوَ صَحِبَ الشَّيْخَ الصَالِحَ العَالِمَ الثِّقَةَ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ مَالِكِ بْنِ شَبِيبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْقَطِيعيَّ، وَكانَ عَالِمًا صَالِحًا مُحَدِّثًا مُقْرِئًا ثِقَةً، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِئَةٍ عَنْ سِتٍّ وَتِسْعِينَ سَنَةً[٣]، وَهُوَ صَحِبَ الشَّيْخَ الْإِمَامَ العَالِمَ الزَّاهِدَ الصَّالِحَ الْحَافِظَ **أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيَّ**، وكَانَ عَالِمًا كَبِيرًا حَافِظًا[٤] لِلْحَدِيثِ عَارِفًا بِهِ مَعَ الزُّهْدِ والوَرَعِ والانْقِطَاعِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ تِسْعِينَ وَمِئَتَيْنِ عَنْ سَبْعٍ وثَمَانِينَ سَنَةً، وَهُوَ صَحِبَ أَبَاهُ إِمَامَ زَمَانِهِ والمُمْتَحَنَ فِي اللهِ فَمَا رَدَّهُ عَنْ إِيمَانِهِ، أَزْهَدَ الأَئِمَّةِ وصَاحِبَ المِنَّةِ عَلَىٰ الأُمَّةِ، **أَبَا عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ بْنِ هِلَالِ بْنِ أَسَدٍ الشَّيْبَانِيَّ**، الذي قَالَ فِيهِ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ: «خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَادَ وَمَا خَلَّفْتُ بِهَا أَفْقَهَ ولَا أَزْهَدَ ولَا أَوْرَعَ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»[٥]، وَقَالَ هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ[٦]: «مَنَّ اللهُ عَلَىٰ النَّاسِ بأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ،

---

(١) عند الأميني: «عابدًا».

(٢) كذا في الأصل، وفي الطنطاوي، (ص: ٨١): «ذاكرًا»، وعند الأميني: «مذاكرًا».

(٣) «ست وتسعين سنة» ساقطة عند الأميني.

(٤) زاد الأميني: «نقادًا».

(٥) رواه البيهقي في مناقب الشافعي، (١/٥٢٩)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، (٥/١٨٤)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٥/٢٧٢)، ومن طريق غيره (٥/٢٧٣)، ومن طريق الخطيب أيضًا ابن الجوزي في مناقب أحمد، (ص ١٤٣)، عن حرملة بن يحيىٰ عن الشافعي.

(٦) هلال بن العلاء بن هلال الباهلي، الحافظ الإمام الصدوق، شيخ الرَّقَّة وعالمها، توفي (٢٨٠هـ)، روىٰ عن أحمد وروىٰ عنه النسائي، انظر: سير أعلام النبلاء، (١٢٣/٣٠٩)، وطبقات الحنابلة، (١/٣٩٥).

ثَبَتَ فِي المِحْنَةِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ؛ لَكَفَرَ النَّاسُ»[1]، تُوُفِّيَ سنَةَ إِحْدَىٰ وأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ عَنْ سَبْعٍ وسَبْعِينَ سنَةً، وَهُوَ صَحِبَ الْإِمَامَ أَحَدَ أَعْلَامِ الأُمَّةِ وأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ أَبَا مُحَمَّدٍ سُفيانَ بْنَ عُيَيْنَةَ بْنِ مَيْمُونٍ الهِلَالِيَّ الْكُوفِيَّ، نَزِيلَ مَكَّةَ، والمُجْمَعَ عَلَىٰ [٤١/ب] عِلْمِهِ وَفِقْهِهِ وزُهْدِهِ وَوَرَعِهِ، وهُوَ القَائِلُ وَقَدْ وَقَفَ بِعرَفَاتٍ: «حَجَجْتُ سَبْعِينَ حَجَّةً، وَفِي كُلِّ عَامٍ أَقِفُ بِهَذَا المكَانِ وَأَسْأَلُ اللهَ أَنْ لَا يَجْعَلَهُ آخِرَ العَهْدِ مِنْهُ، وقَدْ اسْتَحْيَيْتُ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ فِيمَا أَسْأَلُهُ»، فَمَاتَ مِنَ السَّنَةِ القَابِلَةِ[2]، مُسْتَهَلَّ رَجَبٍ سَنَةَ ثَمَانٍ وتِسْعِينَ ومِئَةٍ عَنْ إِحْدَىٰ وتِسْعِينَ سَنَةً، وهُوَ صَحِبَ الْإِمَامَ الجَلِيلَ التَّابِعِيَّ الكَبِيرَ أَبَا مُحَمَّدٍ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ الجُمَحِيَّ[3]، مَوْلَاهُمُ المَكِيَّ، الذِي قَالَ فِيه مِثْلُ شُعْبَةَ[4]: ....

(١) ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب، (٩/٢٩)، قال: «قال هلال بن العلاء: لقد منَّ الله على الناس بأربعٍ: بالشافعي فقَّه الناس في حديث رسول الله ﷺ»، ولم يذكر تَتِمَّتَهم، وهو بذِكْر أحمد في تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي (١/١٩٤). ثم وقفتُ عليه تامًّا، فقد رواه مسنداً الجورقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، (١/٤٤٩)، رقم (٢٦٩)، ولفظه: «منَّ الله علىٰ الناس بأربعة في زمانهم: الإمام أحمد بن حنبل، والشافعي، وأبو عبيد، ويحيىٰ بن معين، وأما أحمد بن حنبل: فجعله الله للناس إمامًا في القرآن، ولولاه لكفر الناس، وأما الشافعي: فتفقَّه بحديث رسول الله ﷺ، وأما أبو عبيد: ففسَّر لهم غريب الحديث، ولولا ذلك، لاقتحم الناس في الخطأ، وأما يحيىٰ بن معين، فنفىٰ الكذبَ عن رسول الله ﷺ، وبين الصادق والكاذب».

(٢) ذكره ابن منده في المستخرج من كتب الناس، (٣/٥٦٨).

(٣) هو عمرو بن دينار الجمحي مولاهم، الحافظ شيخ الحرم في زمنه، وُلِد في إمرة معاوية سنة خمس أو ست وأربعين، سمع جماعة من الصحابة، منهم ابن عباس وجابر وابن عمر وأنس وغيرهم، توفي (١٢٦هـ)، روىٰ له الستة، وحديثه مشهور في دواوين الإسلام. انظر: سير أعلام النبلاء، (٥/٣٠٠).

(٤) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، عالم أهل البصرة ومحدثها، رأىٰ الحسن البصري، وروىٰ عن ابن سيرين، والمقبري، وكان من أوعية العلم، توفي (١٦٠هـ)، حديثه في الكتب الستة. انظر: سير أعلام النبلاء، (٧/٢٠٢).

«لَمْ أَرَ مِثْلَهُ»(١)، تُوُفِّيَ أَوَّلَ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وعِشْرِينَ وَمِئَةٍ عَنْ ثَمَانِينَ سَنَةً، وَهُوَ صَحِبَ الْإِمَامَ الحَبْرَ البَحْرَ تَرْجُمَانَ القُرْآنِ أَبَا الْعَبَّاسِ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ الهَاشِمِيَّ، الذِي دَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الحِكْمَةَ، وَفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»(٢)، وهُوَ صَحِبَ ابْنَ عَمِّهِ سَيِّدَ الأَوَّلِينَ والآخِرِينَ **أَبَا الْقَاسِمِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ** حَتَّىٰ تُوُفِّيَ وَهُوَ ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، ثُمَّ صَحِبَ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ حَتَّىٰ تُوُفِّيَ، ثُمَّ صَحِبَ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ حَتَّىٰ تُوُفِّيَ، ثُمَّ صَحِبَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ حتَّىٰ تُوُفِّيَ، ثُمَّ اخْتُصَّ بِصُحْبَةِ ابْنِ عَمِّهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَحِبيبِ حَبِيبِ(٣) رَبِّ العَالَمِينَ **أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ** حَتَّىٰ تُوُفِّيَ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ، وَبَقِيَ بِمَكَّةَ، وَنَزَلَ بالطَّائِفِ حتَّىٰ تُوُفِّيَ بِهَا سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ عَنْ نَحْوِ ثَلَاثٍ وثَمَانِينَ سَنَةً، وصَلَّىٰ عَلِيْهِ ابْنُ ابْنِ(٣) عَمِّهِ أَبُو الْقَاسِمِ **مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ**(٤).

(١) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، (١/١٣٩، ١٤٧)، (٦/٢٣١)، وقريب منه الفسوي في المعرفة والتاريخ، (٢/٢٠).

(٢) روىٰ البخاري، (٣٧٥٦)، والترمذي، (٣٨٢٤)، من طريق: خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس: ضَمَّنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَىٰ صَدْرِهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الْحِكْمَةَ». وروىٰ البخاري، (١٤٣)، من طريق: ورقاء، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن عباس، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْخَلَاءَ، فَوَضَعْتُ لَهُ وَضُوءًا، قَالَ: مَنْ وَضَعَ هَذَا؟ فَأُخْبِرَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». وروىٰ ابن ماجه، (١٦٦)، من طريق: خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس، قَالَ: ضَمَّنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الْحِكْمَةَ وَتَأْوِيلَ الْكِتَابِ». وروىٰ الترمذي، (٣٨٢٣)، من طريق: عطاء، عن ابن عباس، قَالَ: «دَعَا لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُؤْتِيَنِي اللهُ الْحِكْمَةَ مَرَّتَيْنِ». ورواه أحمد في المسند، (٢٣٩٣)، من طريق: سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَضَعَ يَدَهُ عَلَىٰ كَتِفِي أَوْ عَلَىٰ مَنْكِبِي ـ شَكَّ سَعِيدٌ ـ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ».

(٣) ساقطة من الأميني.

(٤) محمد بن علي بن أبي طالب، الملقَّب بابن الحنفية، نسبةً إلىٰ أُمِّه من سبي اليمامة زمن أبي=

فَهَذِهِ طَرِيقَةٌ فِي الصُّحْبَةِ لَمْ يَكُنْ أعلَى مِنْهَا ولَا أَصَحُّ، وَقَعَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ [٤٢/أ] أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا.

طريق آخر ألطف للصحبة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

وَيَقَعُ لَنَا مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي الصُّحْبَةِ مَا هُوَ أَلْطَفُ مِنْ هَذَا وأحَسَنُ عِنْدَ العَارِفِينَ[١] بِقَدْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ:

أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ صَحِبَ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيَّ، وهُوَ صَحِبَ الْإِمَامَ أَبَا عَبْدِ اللهِ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ إِمَامَ دَارِ الهِجْرَةِ، وصَحِبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا الْإِمَامَ الكَبِيرَ فَقِيهَ زَمَانِهِ مُحَمَّدَ بْنَ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيَّ، وَهُوَ صَحِبَ الْإِمَامَ الأَعْظَمَ أَبَا حَنِيفَةَ نُعْمَانَ بْنَ ثَابِتٍ الْكُوفِيَّ، وثَبَتَ عِنْدَنَا أَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِمَامِ مَالِكٍ وأَبِي حَنِيفَةَ رحمهما الله؛ صَحِبَ الْإِمَامَ أَبَا عَبْدِ اللهِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّادِقَ[٢]،

= بكر الصديق، وهي خولة بنت جعفر الحنفية. الإمام الكبير، من كبار التابعين، ورأىٰ عمر، وروىٰ عنه، وعن: أبيه، وأبي هريرة، وعثمان، وعمار بن ياسر، ومعاوية، وغيرهم. حدث عنه: بنوه؛ عبد الله، والحسن، وإبراهيم، وعون، وسالم بن أبي الجعد، ومنذر الثوري، وأبو جعفر الباقر، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وعمرو بن دينار، وغيرهم، وحديثه في الكتب الستة، توفي بعد عام (٨٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٤/ ١١٠).

(١) لدىٰ الطنطاوي، (ص: ٨٣): «العارضين»، تحريف.

(٢) روىٰ الإمام مالك في الموطأ عن جعفر الصادق نحو أربعة عشر حديثًا.

دعوى تعلم أبي حنيفة من الصادق

أما أبو حنيفة، فقد انتقد شيخ الإسلام ابن تيمية دعوىٰ تعلّمه منه والأخذ عنه بشدّة، فقال في منهاج السنة (٧/ ٥٣٢): «إن أبا حنيفة من أقران جعفر الصادق، توفي الصادق سنة ثمان وأربعين، وتوفي أبو حنيفة سنة خمسين ومائة، وكان أبو حنيفة يُفتي في حياة أبي جعفر والد الصادق، وما يُعرف أنّ أبا حنيفة أخذ عن جعفر الصادق ولا عن أبيه مسألة واحدة، بل أخذ عمَّن كان أسن منهما كعطاء بن أبي رباح، وشيخه الأصلي حماد بن أبي سليمان، وجعفر بن محمد كان بالمدينة». وقد أثبت سماعَه منه الذهبيُّ، فقال في تاريخ الإسلام، (٩/ ٨٨): «حدث عنه أبو حنيفة»، إلا أن روايته عنه شحيحة بحسب ما نجد فيما بين أيدينا من الكتب، فليس له رواية عنه في عامة الكتب المعروفة، ـ ورواية أبي حنيفة في الكتب الستة نادرة، له رواية=

حَتَّىٰ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «مَا رَأَيْتُ أَفْقَهَ مِنْهُ، وَقَدْ دَخَلَنِي مِنْهُ مِنَ الهَيْبَةِ مَا لَمْ يَدْخُلْنِي لِلمَنْصُورِ»(١)؛ وَصَحِبَ جَعْفَرٌ الصَّادِقُ وَالِدَهِ مُحَمَّدًا الْبَاقِرَ، وصَحِبَ الْبَاقِرُ

= واحدة في سنن النسائي الكبرىٰ ــ، أما في المسانيد التي جُمعت لأبي حنيفة، فوجدت له رواية واحدة عنه في المسند براوية أبي نعيم، (ص: ٢٧)، ووجدتُّ له رواية عنه في صفوة التصوف، لأبي زرعة المقدسي، مخطوط، لحديث: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، مسلسلٌ بالمجاهيل، فالله أعلم بثبوته إليه. وجاء الخبر باجتماع أبي حنيفة بجعفر بن محمد في حضور ابن شبرمة، ومناقشتهما بشأن القياس، وهي مناظرة نقلها غير واحد من المؤرخين والمحدثين، انظر: ذم الكلام للهروي، (١٩٩/٢)، ومسند أبي حنيفة برواية أبي نعيم، (ص ٦٦)، والعظمة لأبي الشيخ، (١٦٢٦/٥)، وأخبار القضاة لوكيع القاضي، (٧٧/٣)، وحلية الأولياء، (١٩٦/٣)، والأخبار الموفقيات للزبير، (ص: ١٩)، والفقيه والمتفقه للخطيب، (١٦١/٢)، وذكرها ابن القيم في إعلام الموقعين، (٤٦٩/٢)، فسياق هذا الخبر، والخبر الذي سنذكره عن اجتماع أبي حنيفة بالصادق لدىٰ المنصور، يدلّ علىٰ أنهما قرينان يتناظران، فليس الاجتماع تتلمُذًا أو تعلُّمًا أو تحمُّلًا. ويدل علىٰ هذا قصة أخرىٰ عن اجتماعهما في الحرم، وإِذْن جعفر لأبي حنيفة بالإفتاء، رواها الصيمري في أخبار أبي حنيفة وأصحابه، (ص: ٨٧). ولا نجد في كتب الآثار الحنفية لمحمد أو أبي يوسف، ولا في كتب الفقه الحنفي وبخاصة كتب ظاهر الرواية، رواية لأبي حنيفة عن جعفر الصادق، وإن كانوا يذكرون روايات عدّة من أشياخ أبي حنيفة، وبخاصة إبراهيم، بل إن محمد بن الحسن يروي في الحجة عن جعفر بواسطةٍ، ولو كان أبو حنيفة يروي عنه لحرص أن يروي من طريقه.

وقد أورد بعضُ الكاتبين جملةً منسوبةً لأبي حنيفة: «لولا السَّنَتَانِ لهلك النعمان»، يعني أن أبا حنيفة درس علىٰ جعفر الصادق سنتين، وقد ذكرها أبو الثناء الألوسي، في صبِّ العذاب علىٰ من سب الأصحاب، (ص ٣١٩)، وأصله لدىٰ عبد العزيز الدهلوي، كما في مختصر التحفة الاثني عشية للألوسي، (ص ٨)، ولكن ليس لهذه العبارة ذِكْرٌ في الكتب المسندة، ولا في الكتب القديمة عمومًا، وقد تبيَّن أنه لا مستند صحيحًا لها.

(١) جاء الجزء الأول من العبارة: «ما رأيت أحدًا أفقه من جعفر بن محمد»، في تاريخ الإسلام، (٨٩/٩)، وسير أعلام النبلاء، (٢٥٧/٦)، وذكرها بسياق آخر، ثم ذكر قصةً لمعاياة أبي حنيفة لجعفر لدىٰ الخليفة أبي جعفر المنصور بأربعين مسألة، وفيها: «فلما بصرت بهما؛ دخلني لجعفر من الهيبة ما لم يدخلني للمنصور»، تاريخ الإسلام، ت تدمري، (٨٩/٩ ــ ٩٠)، وذكر تمام القصة، وقد رواها ابن عدي في الكامل، (٣٥٨/٢).

وَالِدَهِ زَيْنَ الْعَابِدِينَ، وصَحِبَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ وَالِدَهِ الْحُسَيْنَ، وصَحِبَ الْحُسَيْنُ وَالِدَهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا.

فانْظُرْ إِلَىٰ مَا اجْتَمَعَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ الشَّرِيفِ مِنَ الأَئِمَّةِ المُقْتَدَىٰ بِهِمْ فِي العِلْمِ[1] رَحِمَهُمُ اللهُ ورَضِيَ اللهُ عَنْهُم وَعَنَّا بِهِمْ.

طريق آخر للصحبة، بين المصنف وبين أمير المؤمنين علي رضي الله عنه فيه عشرة رجال

وَوَقَعَ إليَّ أَيْضًا مِن غَيْرِ هذا الطَّرِيقِ لِلِّقَاءِ[2] والرُّؤْيَةِ وسَمَاعِ الْحَدِيثِ أَنَّ بَيْنِي وبَيْنَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بِالسَّنَدِ الصَحِيحِ عَشَرَةَ رِجَالٍ ثِقَاتٍ، وهو أَنِّي:

(٨٣) لَقِيتُ الْقَاضِيَ الرَّئِيسَ عِزَّ الدِّينِ[3] مُحَمَّدَ بْنَ مُوسَىٰ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْصَارِيَّ[4]، ورَأَيْتُه وسَمِعْتُ مِنْه الْحَدِيث، وهُوَ لَقِيَ الْإِمَامَ أَبَا الحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ الْبُخَارِيِّ، ورَآهُ وسَمِعَ منه الْحَدِيثَ، وَهُوَ لَقِيَ أبَا حَفْصٍ عُمَرَ بْنَ مُحَمَّدِ [٤٢/ب] بْنِ طَبَرْزَذَ كَذَلِكَ، وَهُوَ لَقِيَ الْقَاضِيَ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ البَاقِي الْأَنْصَارِيَّ[5] كَذَلِكَ، وَهُوَ لَقِيَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عُمَرَ البَرْمَكِيَّ[6]، وَهُوَ لَقِيَ عَبْدَ اللهِ

(١) عند الأميني: «العالم».

(٢) عند الأميني: «باللقي».

(٣) لدى الطنطاوي، (ص: ٨٤): «الرئيسي عز الدين بن محمد»، تحريف.

(٤) انظر ترجمته في المشيخة، (٢١)، والفخر البخاري، وابن طبرزذ، تقدَّما مرارًا.

(٥) هو محمد بْن عَبْد الباقي بْن مُحَمَّد بْن عَبْد الله الأنصاري، القاضي أبو بكر بن أبي طاهر، البغداديّ، الحنبليّ، البزّاز، ويُعرف أبوه بصهر هبة، ويعرف هو بقاضي المارستان. قال الذهبي: مُسْنِد العراق، بل مُسْنِد الآفاق، سمَّعه أبوه حضورًا في الرابعة من أبي إسحاق البرمكيّ جزء الأنصاريّ، ـ وهو الآتي ـ، توفي: (٥٣٥ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٦٣٩/١١).

(٦) هو إبراهيم بن عمر بن أَحْمَد بن إبراهيم، أبو إسحاق البرمكيّ البغداديّ، الفقيه الحنبليّ. قال الذهبي: كان أسلافه يسكنون محلَّةً تُعرَف بالبرامكة، وقيل: بل كانوا يسكنون قريةً تُسمّىٰ البرمكيّة، وإلّا فليس هو من ذريّة البرامكة. سمع أبا بكر القَطِيعيّ، وأبا محمد بن ماسي ـ وهو الآتي ـ توفي: (٤٤٥ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٦٦٧/٩).

بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَاسِي[١]، وهُوَ لَقِيَ أَبَا مُسْلِمٍ الكَجِّيَّ[٢] كَذَلِكَ، وَهُوَ لَقِيَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيَّ[٣] كَذَلِكَ، وَهُوَ لَقِيَ أَبَا عَوْنٍ[٤] كَذَلِكَ، وهُوَ لَقِيَ الشَّعْبِيَّ[٥] كَذَلِكَ، وهُوَ لقِيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ **عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ** رضي الله عنه وصَحِبَهُ وسَمِعَ مِنْهُ[٦]، وكَانَ مِنْ أَكْبَرِ شِيعَتِهِ، وهذَا مَعَ صِحَّتِهِ لا يوجَدُ اليومَ أعْلَى مِنْهُ ولَا أَقْرَبَ إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْه.

(١) هو عبد الله بن إبراهيم بن أيّوب بن مَاسِي، أبو محمد البغدادي البزّاز. سَمِعَ جماعةً منهم أبو مسلم الكَجّي ـ وهو الآتي ـ. قال الخطيب: كان ثقة ثبتًا، سألت البَرْقَاني: أيّما أحبّ إليك، ابن مالك القَطِيعي أو ابن مَاسِي؟ فقال: ليس هذا مما يُسأل عنه، ابن ماسي ثقة ثبت لم يتكلم فيه، توفي: (٣٦٩ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣٠٥/٨).
وماسي: قال في الأنساب، (٣٩/١٢): «بفتح الميم وكسر السين المهملة، هذه اللفظة لها شكل النسبة»، وذكر المترجَم من المعروفين بها.

(٢) هو إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز بن المهاجر البَصْريُّ، أبو مسلم الكَجّيّ، قال الذهبي: صاحب السُّنَن ومُسْنِد زمانه، وكان رئيسًا نبيلًا من سَرَوات بلده، وأُولي العِلم والأمانة، قدِم بغداد وروىٰ الكثير بِهَا. وثَّقَه الدَّارَقُطْنيّ، وغيره. وَسَمِعَ: أبا عَاصِمٍ النَّبيل، وَمُحَمَّدُ بْن عَبْد الله الأَنْصَارِيّ ـ وهو الآتي ـ. توفي (٢٩٢هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩١١/٦).

(٣) هو محمد بن عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُثَنَّىٰ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. الإمام أبو عبد الله الأنصاري النجاري الأنسيّ البَصْريُّ، قاضي البصرة زمن الرشيد، ثم قاضي بغداد. سَمِعَ: حُمَيْدًا الطّويل، وسليمان التَّيْميّ، وابن عَوْن ـ وهو الآتي ـ، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِين، وَغَيْرُه، وحديثه في الكتب الستة. توفي: (٢١٥هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٤٤١/٥).

(٤) هو عَبْد الله بْن عون بْن أرْطَبان أَبُو عَوْن المُزَنيُّ مولاهم البَصْريُّ الحافظ. أحد الأئمة الأعلام. روىٰ عَنْ: سعيد بْن جبير، وأبي وائل، وإبراهيم، والشعبي. قَالَ عَبْد الرحمن بْن مهدي: مَا كَانَ بالعراق أعلم بالسُّنَّة من ابْن عون. وقال ابْن معين: ابْن عون ثقة فِي كل شيء. توفي: (١٥٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠٢/٤).

(٥) هو عَامِرُ بن شراحيل الشَّعْبِيُّ، أَبُو عَمْرٍو. من أئمة الإسلام، عَلامَةُ أَهْلِ الْكُوفَةِ فِي زِمَانِه، وُلِدَ فِي وَسَطِ خِلافَةِ عُمَرَ، وَرَوَىٰ عَنْ: عَلِيٍّ يَسِيرًا، توفي بعد (١٠٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧٠/٣).

(٦) عند الأميني: «سمعه».

[الإِسْنَادُ بِلُبْسِ الخِرْقَةِ مُتَّصِلًا بِأَمِيرِ المُؤْمِنِينَ]

وأمَّا **لُبْسُ الخِرْقَةِ** واتِّصالُها بأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ؛ فإنِّي لَبِسْتُها مِنْ[1] جماعَةٍ، ووَصَلَتْ إليَّ مِنْهُ مِنْ طُرُقٍ، رَجاءَ أنْ أَكُونَ فِي زُمْرَةِ مُحِبِّيهِ وجُمْلَةِ مَوَالِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ[2]:

فمِنْ ذَلِكَ أَنِّي:

إسناده بلبس الخرقة المشتركة

(٨٤) لَبِسْتُ الخِرْقَةَ المتَبَرِّكَةَ مِنْ يَدِ شَيْخِي وأُسْتَاذِي الشَّيْخِ الصَّالِحِ المسْنِدِ الْمُعَمَّرِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ الحَسَنِ بن مَزِيدِ بْنِ أَمِيلَةَ الْمَرَاغِيِّ ثم الْحَلَبِيِّ ثم المِزِّيِّ[3] فِي يوْمِ الثُّلَاثَاءِ ثَانِي عشَرَ شَوَّالٍ سنَةَ اثنَتَيْنِ وسَبْعِينَ وسَبْعِمِئَةٍ،

---

(١) زاد الأميني: «يد».

تعليق على لبس الخرقة

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما لباس الخرقة التي يُلبِسُها بعضُ المشايخ المريدين: فهذه ليس لها أصل يدل عليها الدلالةَ المعتبرة من جهة الكتاب والسنة، ولا كان المشايخ المتقدمون وأكثر المتأخرين يُلبسونها المريدين، ولكن طائفة من المتأخرين رأوا ذلك واستحبوه ـ ثم ذكر بعض أدلتهم ونقدها ـ وليس في هذين الحديثين دليلٌ على الوجه الذي يفعلونه؛ فإن إعطاء الرجل لغيره ما يلبسه كإعطائه إياه ما ينفعه، وأخذ ثوب من النبي ﷺ على وجه البركة كأخذ شعره على وجه البركة، وليس هذا كلباس ثوب أو قلنسوة على وجه المتابعة والاقتداء؛ ولكن يشبه من بعض الوجوه خِلَعَ الملوك التي يخلعونها على من يُوَلُّونه، كأنها شعار وعلامة على الولاية والكرامة؛ ولهذا يسمونها تشريفًا. وهذا ونحوه غايته أن يُجعل من جنس المباحات؛ فإن اقترن به نيةٌ صالحة كان حسنًا من هذه الجهة، وأما جَعْلُ ذلك سُنَّةً وطريقًا إلى الله ﷻ؛ فليس الأمر كذلك»، مجموع الفتاوى، (١١/٥١٠ ـ ٥١١)، باختصار.

وقال الغزي العامري في الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، (ص: ٩٢): «(١٤٣) خِرْقَةُ التَّصَوُّفِ وَأَنَّ الْحَسَنَ لَبِسَهَا مِنْ عَلِيٍّ: قَالَ ابْنُ دِحْيَةَ وَابْنُ الصَّلاحِ: بَاطِلٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِهَا مَا يَثْبُتُ، وَلَمْ تُثْبِتْ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ لِلْحَسَنِ مِنْ عَلِيٍّ سَمَاعًا فَضْلا عَنْ أَنْ يُلْبِسَهُ الْخِرْقَةَ، وَأَنْكَرَهَا جَمَاعَةٌ آخَرُونَ حَتَّى مَنْ لَبِسَهَا وَأَلْبَسَهَا، كَالدِّمْيَاطِيِّ وَالذَّهَبِيِّ وَالْهَكَّارِيِّ وَأبي حَيَّان والعلائي ومغلطاي والعراقي والأبناسي وَالْبُرْهَانِ الْحَلَبِيِّ وَابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ وَالسَّخَاوِيِّ».

(٣) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١١).

وأَخْبَرَنِي أَنَّه لَبِسَهَا مِنْ يَدِ شَيْخِه الْإِمَام الْعَلَّامَةِ الزَّاهِدِ العَارِفِ العَابِدِ النَّاسِكِ خَطِيبِ الخُطَبَاءِ عِزِّ الدِّينِ أَبي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ(١) الصَّالِحِ الزَّاهِدِ مُحْيِي الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ بْنِ الفَرَجِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ شَابُورَ(٢) الوَاسِطِيِّ الفَارُوثِيِّ(٣) شَيْخِ القِرَاءاتِ والتَّفْسيرِ والتَّصوُّفِ فِي سَنَةِ تِسْعين وسِتِّمِئَةٍ(٤).

وللشَّيْخ عِزِّ الدِّينِ المَذْكُورِ فِي خِرْقة التصوُّفِ ثَلَاثُ طُرُقٍ: أَحْمَدِيّةٌ وقَادِرِيّةٌ وسُهْرَوَرْدِيَّةٌ: [٤٣/أ]

إسناد الخرقة الأحمدية

فأَمَّا **الأَحْمَدية**(٥): فإنه لَبِسَهَا مِنْ يَدِ وَالِدِهِ الشَّيْخ مُحْيِي الدِّين إِبْرَاهِيمَ(٦) المذْكُورِ، وهُوَ لَبِسَهَا مِنْ يَدِ شَيْخِه(٧) ومُرَبِّيهِ الشَّيْخِ الصَّالِحِ الْإِمَامِ العالِمِ سَيِّدِ مَشَايِخ

(١) زاد الأميني: «العالم».

(٢) كذا في الأصل، وأثبتاها في المطبوعتين، وهو في جميع المصادر بالسين المهملة، وكذا بالمهملة في مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٢).

(٣) هو أَحْمَد بْن إِبْرَاهِيم بْن عُمَر بْن الفَرَج بْن أَحْمَد بْن سابور بن عليّ بْن غُنَيْمة، الإِمَام، المقرئ، الواعظ، المفسّر، الخطيب، شيخ المشايخ عزَّ الدِّين، أبو العباس، الفاروثي، الواسطيّ، الشّافعيّ، الصُّوفيّ. سمع من الشيخ شهاب الدِّين عُمَر السُّهْرَوَرْديّ، ولبس منه خرقة التّصوُّف، توفي: (٦٩٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٧٨٢/١٥). قال السيوطي: «الفاروثي: بمثلثة، قرية على دجلة»، لب اللباب في تحرير الأنساب، (ص: ١٩٢).

(٤) نحوه في مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٢).

(٥) نسبة إلى الشيخ أحمد الرفاعي.

(٦) قال ابن الفوطي: «كان من الزّهّاد العبّاد والأئمّة الأفراد، حافظًا واعظًا فقيهًا نبيهًا عالمًا عاملًا، حدّثنا عنه جماعةٌ من شيوخنا، منهم ولده الإمام الثقة الأمين عزّ الدين أبو العباس أحمد، وكان يتكلّم إذا وعظ على طريقة السلف بغير تكلّف»، مجمع الآداب في معجم الألقاب، (٤٢/٥)، ووصفه المصنّف بالإمام العالم، وترجمه يسيرًا، انظر: غاية النهاية، (٢٢/١). ولم أقف له على ترجمة مستوعبة، وإنما يُذكر في سياق ترجمة ابنه كثيرًا، وقد تقدَّمتْ.

(٧) زاد الأميني: «ومريده».

زَمَانِهِ سَيِّدي أَحْمَدَ بْنِ الشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَازِمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ رِفَاعَةَ المغْرِبِيِّ[١] المعْرُوفِ بابْنِ الرِّفَاعِيِّ رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَيْه[٢].

إسناد الخرقة القادرية

وأَمَّا **القَادِرِيَّةُ**[٣]: فإنَّهُ لَبِسَهَا مِنْ يَدِ شَيْخِهِ الْإِمَامِ شَيْخِ العَارِفِينَ وإِمَامِ السَّالِكِينَ شِهَابِ الدِّينِ أبي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ[٤] ـ المعْرُوفِ بِعَمُّوَيْهِ[٥] ـ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ البَكْرِيِّ ....

(١) لدىٰ الأميني: «الفاروقي».
هو أحمد بن علي بن أحمد بن يحيىٰ بن حازم بن علي بن رفاعة، أبو العباس، الرفاعي: الصوفي مؤسس الطريقة الرفاعية، مغربي الأصل، وُلد بالعراق، وتصوَّف فانضم إليه خلق من الفقراء وأحسنوا فيه الاعتقاد وتبعوه، قال الصفدي: ويقال لهم: الأحمدية، والبطائحية، ولهم أحوال عجيبة، توفي: (٥٧٨هـ). انظر: الوافي بالوفيات، (١٤٣/٧).

(٢) نحوه في مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٢). وقد استدرك الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في انتقاداته على المصنِّف رجلًا ساقطًا في هذا الإسناد، فقال في النكث الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٩٤ ـ ٤٩٥): «وقد أسقط رجلًا بين المذكورَيْن؛ فإن الشيخ عز الدين الفاروثي لبس الخرقة من أبيه، وأبوه لبسها من ابنه ـ [الصواب: أبيه] ـ أبي حفص عمر بن الفرج، وعمر المذكور لبسها من الشيخ أبي العباس ابن الرفاعي رحمة الله عليه. وعلىٰ الصواب رويناها في «مشيخة صفي الدين عبد الكريم ابن المخلص» التي خرَّجها له في جزأين المحدِّثُ المفيدُ أبو عبد الله محمد بن يحيىٰ بن سعد المقدسي، قال فيها: وللشيخ عز الدين الفاروثي طريقٌ أخرىٰ، وهو: أنه لبسها من والده، عن جده، عن سلطان العارفين محيي الدين أبي العباس أحمد بن أبي الحسن علي بن أحمد الرفاعي، وذكر بقيته».

(٣) نسبة إلىٰ عبد القادر الجيلاني أو الكيلاني. وستأتي ترجمته.

(٤) هو عُمَر بْن مُحَمَّد بْن عَبْد الله بْن مُحَمَّدِ بْنِ عمويه، الشَّيْخ شهابُ الدّين أَبُو حفص وأَبُو عبد الله القرشي التيمي البكريُّ الصُّوفيّ السُّهْرَوَرْدِي الزاهدُ العارفُ شيخُ العراق، ﷺ. قَدِم بغداد وهو أَمْرَد فصحِبَ عمَّه الشَّيْخ أَبَا النجيب عَبْد القاهر، وأخذَ عَنْهُ التصوف والوعظ. وصَحِبَ أيضًا الشَّيْخ عبدَ القادر. ـ قلت: وعنهما يأتي طريق الخرقتين الآتيتين في كلام المصنِّف ـ. وله كتاب: عوارف المعارف، مشهور. توفي: (٦٣٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧٨/١٤).

(٥) عبد الله بن سعد بن الحسين، معروفٌ بعمُّويه. قيده ابن خَلِّكَان بفتح العين المهملة وتشديد الميم المضمومة وسكون الواو وفتح الياء المثناة التحتية، انظر: وفيات الأعيان،=

السُّهْرَوَرْدِيِّ[1]، وهو لَبِسَهَا مِنَ الشَّيْخِ الْإِمَامِ العالِمِ السَّيِّدِ الكَبِيرِ صاحِبِ المواهِبِ والكَرَاماتِ والعَجَائِبِ الظَّاهِرَاتِ أبي مُحَمَّدٍ عَبْدِ القَادِرِ بْنِ أَبي صَالِحٍ مُوسَىٰ بن جَنْكِي دُوسْتْ[2] بْنِ أَبِي عَبْدِ الله بن يَحْيَىٰ **الكِيلَانِيِّ**[3].

إسناد الخرقة السهروردية

وأمَّا **السُّهْرَوَرْدِيّة**[4]: فإنَّ الشَّيْخَ شِهَابَ الدِّينِ السُّهْرَوَرْدِيَّ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْه

= (٣/٢٠٤). وسيأتي ذكره.

(١) قال السمعاني: هذه النسبة إلىٰ سُهْرَوَرد، وهي بلدة عند زنجان، خرج منها جماعة، منهم أبو النجيب عبد القاهر بن عبد الله بن محمد بن عَمُّوَيْه، الأنساب للسمعاني (٧/٣٠٧). قلت: وسيأتي أبو النجيب.

(٢) نقل الزركلي في الأعلام، (٤/٤٧) عن معجم الشيوخ، (١/٥٢): جنكي دوست، أي العظيم القدر. قلت: وهو معجم الشيوخ لعبد الحفيظ الفاسي، المسمَّىٰ رياض الجنة، أو المدهش المطرب. وقد نقل هذا النقلَ غيرُ واحد، عن الزركلي كما يظهر، كما في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٠/٤٣٩)، هامش: (٢)، من غير إيضاح هذا الكتاب، وهو يوهم أنه معجم شيوخ الذهبي، وليس كذلك. وهي كلمة فارسية، معناها: صديق الحرب أو محب الحرب أو القتال.

(٣) نحوه في مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٣).

هو أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح موسىٰ بن جنكي دوست الجيلي الحنبلي، الشيخ، الإمام، العالم، الزاهد، العارف، القدوة، شيخ الإسلام، علم الأولياء، محيي الدين، شيخ بغداد. وُلد بجيلان، سنة (٤٧١هـ)، وقدم بغداد شابًّا، فتفقَّه، وبعُد صيته، وذاعت كراماته، وتاب علىٰ يديه آلاف. قال الذهبي: سمعت الشيخ عبد العزيز بن عبد السلام الفقيه الشافعي يقول: ما نقلت إلينا كرامات أحد بالتواتر إلا الشيخ عبد القادر. وقال: ليس في كبار المشايخ من له أحوال وكرامات أكثر من الشيخ عبد القادر، لكنّ كثيرًا منها لا يصح، وفي بعض ذلك أشياء مستحيلة. توفي: (٥٦١هـ)، وله تسعون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٢٠/٤٣٩).

الكيلاني والجيلاني والجيلي، جميعُها نِسَب متفقة، وجميعُها يُطْلَق علىٰ الشيخ عبد القادر. قال السمعاني في الأنساب، (٣/٤٦٢): «هذه النسبة إلىٰ بلاد متفرقة وراء طبرستان، ويُقال لها: كيل وكيلان، فعُرِّب ونُسِبَ إليها، وقيل جيلي وجيلاني». وانظر: إكمال الإكمال لابن نقطة، (٢/٤٩٠)، وأصلها فارسي: گيلاني، وقد علقنا علىٰ هذه النسبة من قبل.

(٤) نسبة إلىٰ الإمام أبي حفص عمر السُّهروردي، تقدَّمت ترجمته.

لَبِسَهَا مِنْ يَدِ شَيْخِهِ وعَمِّهِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ العَارِفِ الكَبِيرِ ضِيَاءِ الدِّينِ أَبِي النَّجِيبِ عَبْدِ القاهِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ بن النَّضْرِ بنِ الْقَاسِمِ بن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْد الرَّحْمَنِ بن الْقَاسِمِ بن مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ[١] رضي الله عنه[٢]، ولَبِسَهَا هو مِنْ يَدِ عَمِّهِ وَجِيهِ[٣] الدِّينِ عُمَرَ بْنِ ....

---

(١) هو عَبْد القاهر بْن عَبْد الله بْن مُحَمَّد بْن عبد الله عَمُّوَيْه، الشَّيْخ أَبُو النّجيب السُّهْرَوَرْدِيّ، الصُّوفيّ الزّاهد الواعظ الفقيه الشّافعيّ. سمع جماعة، وكان يحضر المشايخ عنده، وسمع الناس بإفادته، وحصل الأصول والنُّسَخ، ويَعِظ النّاس فِي مدرسته، توفي: (٥٦٣ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٣٠٠/١٢). ولاحظ الاختلاف في اسمه الذي في مصدر الترجمة ـ وغيره من المصادر ـ، عما ذكره المصنِّف، وكذا ذكره في مسلسلاته، (ص: ٤٤٤)، وانظر التعليق الآتي.

(٢) استدرك الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في رسالته: النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، على المصنِّف نسبَ أبي النجيب السهروردي عم عمر السهروردي صاحب الخرقة.
فقال (ص: ٤٩٦)، بعد أن ساق النسبَ كما هاهنا: «كذا نسَبَه المخرِّجُ، وإنما هو كما: أخبرنا المسنِد المحدِّث أبو هريرة عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن الذهبي، بقراءتي عليه بكفر بطْنا، أخبرك أبو نصر محمد بن محمد بن محمد ابن الشيرازي سماعًا، قال: أنبأنا شيخ الشيوخ أبو عبد الله عمر بن محمد بن عبد الله البكري [هو أبو حفص السهروردي]، قال: أخبرنا عمي شيخ الإسلام ضياء الدين أبو النجيب عبد القاهر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المعروف بعمويه بن سعد بن الحسين بن القاسم بن النضر بن القاسم بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. هكذا ساقه أبو عبد الله السهروردي في أول «مشيخته» التي رويناها بهذا الإسناد وغيره». **قلت**: ومشيخة السهروردي مطبوعة ضمن: مجموع فيه ثلاث من كتب المشيخات الحديثية، تحقيق: د. عامر صبري، وفيها هذا النسب، انظر: (ص: ٦٠). قلت: فلا كلام في ثبوت الوهم أو الخطأ هنا، فإن المصدر الأصلي لابن أخيه: مشيخة السهروردي؛ مصدر أصلي. وقد جاء على الجادة في المصادر الكثيرة التي ترجمت له، انظر: تاريخ بغداد، (٢٧٩/١٥)، والمنتظم (١٨٠/١٨)، ووفيات الأعيان، (٢٠٤/٣)، وسير الأعلام، (٤٧٥/٢٠)، وغيرها.

(٣) في الأصل: «حبيبه»، وفي الهامش: «وجيه»، ثم تتمة الكلام في السطر الذي يليه: «الدين»، وأثبتها كل من الطنطاوي، (ص: ٨٥)، والأميني، (ص: ١٣٩): «وجيه الدين»، وفي مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٤): «حِبّه»، دون لقب. وقد ورد لقبه «وجيه الدين» في=

سَعْدٍ[١] ، وهُوَ لَبِسَهَا مِنْ يَدِ وَالِدِهِ سَعْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[٢][٣] ، ومِنْ يَدِ الشَّيْخِ أَخِي

= بعض المصادر ، مع اسمه على الصواب ، فانظر التعليق على اسمه .

(١) لم أقف له على ترجمة . والظاهر أن اسم هذا الراوي خطأ ، فهو كما ترى لا يتأتّى أن يكون عم أبي النجيب عبد القاهر إذا اعتبرنا نسبَه على الصواب كما استُدرِك على المصنِّف .
أما الاسم الصحيح في هذا الإسناد ، فهو : عمر بن محمد بن عمويه ـ عبد الله ـ بن سعد . وقد ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد ، (٢٠/١١٦) ، وقال : عم الشيخ أبي النجيب ، وكذا الذهبي في تاريخ الإسلام ، (١١/٥٧٦) ، قال : سمع منه ابن أخيه أبو النجيب عبد القاهر ، وأن أبا النجيب لبس منه الخرقة . وكذا السمعاني في أنسابه ، (٧/٣٠٧ ـ ٣٠٨) . وأرخوا وفاته : (٥٣٢هـ) . وهذا يكون عمَّ أبي القاهر ، يلتقيان في الجد : محمد بن عمويه .
وقد جاء الاسمُ على الصواب في إسناد الخرقة نفسِها في مشيخة القزويني ، (ص : ٣٤٤) ، قال : «قال ـ يعني أبو النجيب ـ : ألبسني عمي وجيه الدين القاضي عمر ، قال : ألبسني والدي محمد بن عبد الله ، المعروف بعمويه ، والشيخ أخي فرجٍ الزنجاني ، يد أحدهما مشاركةٌ ليد الآخر» .
فاسمه هنا أيضًا : عمر بن محمد بن عبد الله ، واللقب : وجيه الدين ؛ متَّحدٌ . ثم وَقفْتُ في طبقات الأولياء لابن الملقن ، (ص : ٤٩٣) ، في أسانيده للخِرق ، قال في إسناد السهروردية : «عن عمه القاضي وجيه الدين عمر ، عن أبيه محمد الشهير بعّموريه [الصواب : عمويه]» ، فكذا الاسم هاهنا على الصواب ، لكن وقع عنده غلطٌ آخر ، حيث جعل محمداً هو عمويه ، وتقدّم أن عمويه هو عبد الله بن سعد ، وإنما محمد ابنُ عمُّويه ، هو جد عبد القاهر ، وعمويه أبو جد عبد القاهر .

(٢) كذا في الأصل ، وفي طبعة الطنطاوي ، وفي طبعة الأميني ، (ص : ١٤٠ ـ ١٤١) : «ولبسها هو من يد عمه وجيه الدين عمر بن سعد بن الحسين» ، كذا فأسقط والده .

(٣) لم أجد له ترجمةً ، وقد عرفتَ علة ذلك ، فإن الأسماء مختلة ، اسم عبد القاهر ، واسم عمه ، فلا جرم اسمُ والدِه كذلك . وعندي أنه لما فسد اسم عبد القاهر ، وكذا اسم عمه ، وربما احتمله المصنف لما قد يكون في الأسماء من الإضمار والحذف ؛ اضطُرّ الراوي أن يكون الأب في الإسناد على جادة اسم الابن ، فخرج كما ترى .
وعلى ذلك فيكون اسم والد القاضي وجيه الدين عم أبي النجيب عبد القاهر هو : محمد بن عبد الله ـ عمويه ـ بن سعد . وهو جد أبي النجيب عبد القاهر . ولم أقف له على ترجمة ، ولكن ذكره حفيده الإمام شهاب الدين في عوارفه ، (ص : ١٣٣) ، كما أفاد د . عامر صبري ، في تحقيق مشيخة القزويني .
وكذا جاء على الجادة في مشيخة القزويني المشار إليها آنفًا ، فقد قال هناك ، (ص : ٣٤٤) :=

فَرَجٍ[(١)] الزَّنْجَانِيِّ[(٢)]، يَدُ[(٣)] أَحَدِهِما مُشَارِكَةٌ لِيَدِ الآخَرِ، فأمَّا وَالِدُه فلَبِسَهَا مِنَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الأَسْوِدِ الدِّينَوَرِيِّ[(٤)]، ....

= عن «أبي النجيب عبد القاهر بن عبد الله بن عمويه السهروردي، قال: ألبسني عمي وجيه الدين القاضي عمر، قال: ألبسني والدي محمد بن عبد الله، المعروف بعمويه، والشيخ أخي فرجٍ الزنجاني، يد أحدهما مشاركةٌ ليد الآخر»، وكذا جاء في طبقات الأولياء لابن الملقن، ولكن كما تقدّم خلط فقال، (ص: ٤٩٣): «عن عمه القاضي وجيه الدين عمر، عن أبيه محمد الشهير بعموريه [الصواب: عمُّويه]» ومردّ ذلك الخطأ والله أعلم اشتباهٌ في القراءة، فإن قول القائل في الإسناد: «محمد بن عبد الله المعروف بعمويه» قد اشتبه على بعض الرواة عود الضمير المستكنّ في «المعروف» هل يعود على محمد أم على عبد الله، وقد عرفتَ من مصادر الترجمة أنه يعود على عبد الله أقرب مذكور في النسب، فاختصر هذا القارئ الإسناد وجعل محمداً هو عمويه نفسه، والصواب أنه ابنه.

(١) في الأصل على الصواب، وكذا لدى الأميني، ولدى الطنطاوي، (ص: ٨٥): «خرج»، تحريف.

(٢) هو فرج الزَّنْجَاني، الزاهد المعروف بفرج أخي. قال الذهبي: من كبار الصالحين بتلك الديار، وهو الذي لبسنا خرقة السهروردي من طريقه. توفي: (٤٥٨ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/١٠٠).

والزَّنْجَاني: بفتح الزاي وسكون النون وفتح الجيم وفي آخرها نون. نِسبة إلى زنجان، وهي بلدة على حد أذربيجان من بلاد الجبل. انظر: الأنساب للسمعاني، (٦/٣٠٦).

(٣) في الأصل تشبه أن تكون: «بك»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٨٥)، تحريف، والصواب في المصادر: «يد» وهي التي يستقيم بها السياق، وكذا في مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٤)، وكذا أثبتها الأميني، (ص: ١٤٠).

(٤) لم أقف له على ترجمة، ولكن ذكر الذهبي في ترجمة أَحْمَد بن الحسن بن عنان، أبو العبّاس الكنكشيّ الزَّاهِد، (المتوفى: ٤٤٩ هـ)، أنه كان من كبار مشايخ الطّريق بالدِّينور، وعاش تسعين سنة، ولقي الكبار وحكى عنهم، وذكر أنه قد صَحِبَ أبا العبّاس أَحْمَد الأسود مُريد الشّيخ عيسى القصَّار، وعيسى من كبار تلامذة ممشاذ الدِّينوريّ، وذكر أن شيخه أبا العبّاس الأسود عاش مئة سنة. وحكى عنه: قال: وسمعت أَحْمَد الأسود يقول: السُّكون إلى الكرامات مكرٌ وخدعة. انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٧٢١).

وورد اسمه بأتمَّ من هذا في بعض المصادر، وهو: أبو العباس أحمد بن سِيَاه الدينوري،=

وهو لَبِسَهَا من مُمْشاذٍ[(١)] الدِّينَوَرِيِّ[(٢)]، وهو لَبِسَهَا مِن أَبِي الْقَاسِمِ الجُنَيْدِ[(٣)] سَيِّدِ الطَّائِفَةِ [/٤٣ب]، وأَمَّا أخي فَرَجٍ الزَّنْجَانِيِّ فلَبِسَهَا من أبي الْعَبَّاسِ النُّهَاوَنْدِيِّ[(٤)]، وهو لَبِسَهَا مِنَ الشَّيْخِ الكبيرِ أَبِي عَبْدِ الله مُحَمَّدِ بْنِ خَفِيفٍ[(٥)]، وهو لَبِسَهَا مِن

= فروىٰ السِّلَفي من طريقه عن عيسىٰ القصار عن مُمْشاذ الدينوري قولَيْن، في معجم السفر، (ص: ١٠٤، ٤٥٧)، وفي لبس الخرقة من ممشاذ، (ص: ٣٤٢). وذكر مسكويه في تجارب الأمم، (٩٣/٥) أنه كان عامل الخراج بإصبهان، وأنه قُتل سنة (٣٠٤هـ)، إن لم يكن تشابُهًا في الأسماء. ولم أقف له علىٰ أخبارٍ أخرىٰ. وورد في أسماء الرواة: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن سياه المذكِّر. ذكره أبو نعيم في حلية الأولياء، وترجمه في أخبار أصبهان، (١١٥٩) وروىٰ له في أخبار أصبهان، (١٤٧/١)، ورورىٰ له أبو القاسم الأصبهاني في الحجة، (٣٢٢)، والوخشي في الخامس من الوخشيات، (٦٢)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء، (ص: ٧٨)، وترجمه الذهبي في تاريخ الإسلام، ت بشار، (٨٣٦/٧)، فلعله من أحفاده، والله أعلم بحقيقة الحال.

(١) بالدال المهملة في الأصل، ولدىٰ الطنطاوي، (ص: ٨٥): بالدال المهملة، وأثبتها الأميني، (ص: ١٤٠) علىٰ الصواب.

(٢) مُمْشاذ الدِّيْنَوريُّ الزَّاهد، أحد مشايخ الصوفية. قال ابن الملقن: أحد السادات، صحب يحيىٰ ابن الجلّاء، وغيره. ومن قوله: جماعُ المعرفة صِدْقُ الافتقار إلىٰ الله. توفي: (٢٩٩هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠٥٨/٦)، وطبقات الأولياء لابن الملقن، (ص: ٢٨٨).

(٣) هو الْجُنَيْد بن محمد بن الْجُنَيْد، أبو القاسم النُّهاونديّ الأصل، البَغْداديُّ القواريريّ الخزّاز. قال الذهبي: كان شيخ العارفين وقُدْوة السّائرين، وعَلَم الأولياء في زمانه، ﵀. وُلِد ببغداد بعد العشرين ومائتين، وتفقّه علىٰ أبي ثور. وَسَمِعَ مِنْ: الحَسَن بن عَرَفَة، وغيره. واختصّ بصُحبة السَّري السقطي، والحارث المحاسبي. توفي: (٢٩٨هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩٢٤/٦).

(٤) هو أحْمَد بْن مُحَمَّد بْن الفَضْل، أَبُو الْعَبَّاس النُّهَاوَنْدِي. الزّاهد العارف، قال الذهبي: لَهُ مجاهدة عظيمة وأحوال. توفي: (٣٩٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧٣٧/٨).

النُّهَاوَنْدِي: قال السمعاني في الأنساب، (٢١٤/١٣): «بضم النون وفتح الهاء والواو بينهما الألف وسكون النون وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلىٰ نُهَاوند، وهي بلدة من بلاد الجبل قديمة، كانت بها وقعة للمسلمين زمن عمر ﵁».

(٥) هو محمد بن خفيف بن إسْكفشَار، أبو عبد الله الضَّبّي الشّيرازيُّ الصُّوفي، شيخ إقليم فارس.=

أبي مُحَمَّدٍ رُوَيْمٍ(١)، وهو لَبِسَهَا من أبي الْقَاسِمِ الجُنَيْدِ، وهو(٢) مِنْ خَالِهِ سَرِيٍّ السَّقَطِيِّ(٣)، وهو مِنْ مَعْرُوفٍ الْكَرْخِيِّ(٤)، وهو مِنْ دَاوُدَ الطَّائِيِّ(٥)، وهُوَ مِنْ

= قال ابن الملقن: أحد الأوتاد. صحب رُوَيمًا والجريري وابن عطاء وغيرهم. وهو أعلمهم بالظاهر، شافعي المذهب. مات في رمضان سنة (٣٧١هـ) بشيراز، عن مئة وأربع سنين. انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٨/٣٦٥)، وطبقات الأولياء (ص: ٢٩٠).

(١) هو رُوَيْم بن أحمد، وقيل: ابن محمد، بن يزيد بن رُوَيْم بن يزيد، أبو الحَسَن الصُّوفيّ البغداديّ. قال الذهبي: كان عالمًا بالقرآن ومعانيه، وكان ظاهريّ المذهب. تفقّه لداود بن عليّ. قال ابن خفيف: ما رأيت حكيمًا في علوم المعارف مثل رُوَيْم. توفي: (٣٠٣ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧/٦٧).

(٢) أي الجنيد.

(٣) هو السَّري بن المُغَلِّس، أبو الحسن السَّقَطِيُّ البَغْداديُّ الزاهد. قال الذهبي: عَلَمُ الأولياء في زمانه. صحب معروفًا الكرخي، وَحَدَّثَ عَنْ: الفُضَيْل بْن عِيَاض. توفي: (٢٥٣هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٦/٨٩).

(٤) هو معروف الكَرْخيّ، زاهد العراق، وشيخ الوقت، أبو محفوظ معروف بْن الفَيْرزان، وقيل ابن فَيْروز، مِن أهل كَرْخ بغداد، وقيل: كنيته أبو الحَسَن. قال الذهبي: ذكر السُّلَميّ أن معروفًا صاحب داود الطّائيّ، ولم يصحّ. وقد ذُكِر معروف عند أحمد بْن حنبل فقالوا: قصير العِلْم، فقال للقائل: أمسِكْ، وهل يُراد مِن العِلْم إلا ما وصل إليه معروف؟ وقد أفرد ابن الجوزيّ كتابًا في مناقبه. توفي: (٢٠٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٤/١٢١٠).

(٥) هو داود الطائي، أبو سليمان بن نصير. الإمام، الفقيه، القدوة، الزاهد، الطائي، الكوفي، أحد الأولياء. ولد بعد المئة بسنوات. روىٰ عن: عبد الملك بن عمير، وحميد الطويل، وهشام بن عروة، وسليمان الأعمش، وجماعة. قال الذهبي: كان من كبار أئمة الفقه والرأي، برع في العلم بأبي حنيفة، ثم أقبل علىٰ شأنه، ولزم الصمت، وآثر الخمول، وفر بدينه. توفي: (١٦٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٧/٤٢٢).

وقد أنكر الذهبيُّ هذا السياق للخرقة ودفع حصولَ اللقيا أصلًا. قال في تاريخ الإسلام، ت بشار، (٤/٣٦٢ ـ ٣٦٣): «مَا يُذْكَرُ مِنْ قِصَّةِ لِبسِ الْخِرْقَةِ، وَأَنَّ دَاوُدَ الطائي صحب حبيبًا العجمي؛ فخطأ بيِّن، لَمْ يَصْحَبْهُ، وَلا عَرَفْنَا لِدَاوُدَ رَوَاحًا إِلَىٰ الْبَصْرَةِ، وَلا لِحَبِيبٍ قُدُومًا إِلَىٰ الْكُوفَةِ، ثُمَّ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ مَعْرُوفًا الْكَرْخِيَّ أَخَذَهَا مِنْ دَاوُدَ، فَمَا عَلِمْنَا أَنَّ دَاوُدَ ومعروفًا اجتمعا ولا التقيا، والله أعلم».

حَبيبِ العَجَمِيِّ(١)، وهو مِنَ الحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وهُوَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٢).

كَذَا وَرَدَتْ إِلَيْنَا الخِرْقَةُ مِنَ الحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، وأهلُ الْحَدِيثِ لا يَعْرِفونَ للحَسَنِ الْبَصْرِيِّ سَمَاعًا مِنْ عَلِيٍّ، معَ أَنَّه عَاصَرَهُ بِلَا شَكٍّ، فإنه وُلِدَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، وصَحَّ أَنَّه سمعَ خُطْبَةَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأَجْمَعَ مَشَايِخُ التصوُّفِ عَلَىٰ أَنَّ الحَسَنَ الْبَصْرِيَّ صَحِبَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ولَبِسَ مِنْهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ(٣).

---

(١) هو حبيب العجمي، أبو محمد البصري، قال الذهبي: زاهد أهل البصرة، وعابدهم، أبو محمد. روىٰ عن: الحسن البصري، وشهر بن حوشب، والفرزدق شيئًا يسيرًا. وكان مجاب الدعوة، تؤثر عنه كرامات وأحوال، وكان له دنيا، فوقعت موعظة الحسن في قلبه، فتصدق بأربعين ألفًا، وقنع باليسير، وعبَدَ اللهَ حتىٰ أتاه اليقين. توفي بين (١٣١ ـ ١٤٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (١٤٣/٦).

(٢) نحوه في مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٣ ـ ٤٤٤)، وذكر هناك أن للخرقة السهروردية إسنادين: دينورية، وكَبيرية.

بحث في دعوى سماع الحسن البصري من علي رضي الله عنه

(٣) نصّ غير واحد من الأئمة النقاد، ومن المحدثين بعدهم، علىٰ عدم سماع الحسن من عليّ، منهم علي بن المديني، وأبو زرعة، وقالا: رآه رؤية، وكذا أبو حاتم، وكذا الترمذي، وسيأتي هذا في تعليقه علىٰ الحديث الذي سيورده المصنف، حيث قال: «لا نعرف له سماعًا من علي، وقد روىٰ عنه حديث: رفع القلم عن ثلاثة، وقد أدركه، ولكنَّا لا نعلم له سماعًا منه» وقال أبو زرعة: «كان يوم بويع لعلي ابن أربع عشرة سنة، ورأىٰ عليًّا بالمدينة ثم خرج عليٌّ إلىٰ الكوفة والبصرة، ولم يلقه الحسن بعد ذلك»، انظر: تحفة التحصيل، (ص: ٦٧، ٧٤، ٧٧)، ومثله العلائي في جامع التحصيل، (ص: ١٩٥)، وقال ابن معين: «لم يسمع الحسن من علي شيئًا»، التاريخ، رواية الدوري، (١١١/٢) (٤٢٥٧)، وقال البزار: «لم يثبت للحسن سماع من أهل بدر، ولو حديثًا واحدًا»، نصب الراية، (٩١/١)، وقال ابن حبان، في المجروحين، (١٦٤/٢): «الحسن ما رأىٰ بدريًّا قط، خلا عثمان بن عفان، وعثمان يعد في البدريين، ولم يشاهد بدرًا»، وقال أيضًا: «خرج الحسن من المدينة ليالي صفين، ولم يلق عليًّا»، الثقات،=

....

= (١٢٣/٤)، وقال الزيلعي في نصب الراية، (٩١/١): «روىٰ عن علي بن أبي طالب غيرَ حديث، ولم يسمع منه، وبينهما قيس بن عباد وابن الكواء».
والعمدة في ذلك أيضًا مضافًا لقول أئمة النقد وجهابذة الحديث، ومقدَّمًا عليه: أن الحسن البصري نصّ نفسه أنه لم يسمع أحدًا من أهل بدر. فقد روىٰ الفسوي عن «قتادة: حدثنا الحسن أنه ما لقي أحدًا من البدريين شافهه بالحديث»، المعرفة والتاريخ، (٣٥/٢) بإسناد صحيح، رجال إسناده أئمة، كما قال العوني في المرسل الخفي، (٥٦٣/١)، وذلك ما صرح به جلة تلاميذه، فروىٰ مسلم عن «قتادة: فوالله ما حدثنا الحسن عن بدري مشافهةً»، مقدمة مسلم، (٢٢/١)، وكذا في طبقات ابن سعد، (١٥٩/٧) بإسناد صحيح، ومثله عن أيوب السختياني من أجل تلاميذه: «ما حدثنا الحسن عن أحد من أهل بدر مشافهة»، المراسيل لابن أبي حاتم، (٩٥)، وما ورد بخلاف ذلك من التصريح بلقيه أو سماعه من أحد من البدريين ففي كتب موضوعة أو عن وضاعين، انظر: المرسل الخفي للعوني، (٥٦٧/١ ـ ٥٧١).
وتتابع نص العلماء علىٰ ذلك، منهم النووي، والمزي، وابن التركماني، والذهبي، وابن حجر، انظر: تهذيب الأسماء، (١٦١/١)، وتهذيب الكمال، (٩٧/٦)، والجوهر النقي، (٢٨٦/٤)، وسير أعلام النبلاء، (٥٦٦/٤)، وفتح الباري، (٣٨٢/٩)، وإطراف المسند المعتلي، (٢٩٦/٤).
نعم، قال الترمذي في العلل الكبير، (٤٠٥): «وسألت محمدًا ـ يعني البخاري ـ عنه، يعني حديث الحسن عن علي بن أبي طالب: رُفع القلم، الحديثَ، فقال: الحسن قد أدرك عليًّا، وهو عندي حديث حسن)»، لكن ليس في هذا أن البخاري يثبت سماعه منه، لكنه يثبت إدراكه، وهذا لا خلاف فيه، أما حديث رفع القلم فقصد البخاري أنه حسن عنده، أنه حسن موقوفًا علىٰ عليّ، كما علَّقه في الصحيح عن علي موقوفًا لا مرفوعًا، (٤٥/٧)، وهو يصححه من حديث عائشة مرفوعًا، كما في العلل الكبير نفسه، (٤٠٤).
وظاهر تصرف مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال، (٧٨/٤)، أنه يثبت سماعَه منه، وقد انتهض بعض محدِّثي الصوفية لتصحيح سماعه من علي، لتصحيح إسناد الخرقة، فألف الحافظ السيوطي في ذلك رسالة: «إتحاف الفرقة برَفْوِ الخرقة»، وهي موجودة ضمن الحاوي للفتاوي، وابن حجر الهيتمي في الفتاوىٰ الحديثية، (ص: ١٢٦) واعتماده كله علىٰ السيوطي، وكذا أثبته الشيخ أحمد الغماري: «البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلىٰ عليّ»، وتابعه أخوه عبد الله الغماري في تعليقاته علىٰ تأييد الحقيقة العلية للسيوطي، (ص: ١٤)، وكذلك مال=

....

= الدكتور مبارك الهاجري، في: التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة، (٣٠٥/١) أن له سماعًا منه في الجملة، وكذلك الجغبير في: الحسن البصري وحديثه المرسل، (ص: ٤٦٩)، واستبعد أن يكون لم يسمع منه! أما العوني فثبّت قول الأئمة النقاد وما ثبت عن الحسن نفسه كما تقدم، في كتابه: المرسل الخفي، (٥٧٢/١).
وما استدل به من مال للإثبات؛ ضعيفٌ لا يقوىٰ علىٰ أحكام الأئمة النقاد المتابعة التي نقلناها.
فقد استدل بعضهم بأن الحسن صرح أنه سمع عليًّا وأن عامة حديثه المرسل عن النبي ﷺ إنما هو عن عليّ، لكنه لم يكن يستطيع أن يذكر عليًّا: «غير أني في زمان لا أستطيع أن أذكر عليًّا»، تهذيب الكمال، (١٢٤/٦)، لكن إسناده إليه لا يصح أصلًا، مداره علىٰ: ثمامة بن عبيدة: كذبه يحيىٰ، وقال أبو حاتم منكر، وفيه عطية بن محارب مجهول، فكيف يستدل بهذا؟!
وليس للحسن عن علي في التسعة إلا ما في الترمذي والنسائي والمسند من حديث رفع القلم في رجم المجنونة، وهو الحديث الآتي، وسنتكلم عليه، وفي المسند أيضًا: «المسلمون تتكافأ دماؤهم»، عن الحسن عن قيس بن عباد عن علي، فأدخل قيسًا بينه وبين علي، وللنسائي: «أفطر الحاجم والمحجوم»، عن قتادة، عن الحسن، عن علي، ولابن ماجه: «من أنفق نفقة في سبيل الله..»، عن الحسن، عن علي، كله بالعنعنة، ولكنهم استمسكوا بما نقله السيوطي في إتحاف الفرقة، ضمن الحاوي، (١٢٥/٢)، عن الحافظ من أنه وقع في إسناد رواه الموصلي في مسنده تصريح الحسن بالسماع من علي: «مثل أمتي مثل المطر»، الحديث، وقال إن إسناده ثقات، وهو «نص صريح في سماع الحسن من علي»، وذكر وقوع التحديث في أسانيد أخرىٰ أقل قوة، في اللالكائي، وثالثًا من رواية المسديّ في مسلسلاته، وهو حديث المصافحة السابق معنا، وهو حديث شبه موضوع فيا للعجب! وهو نفسه نقل: «قال ابن مسدي: غريب لا نعلمه إلا من هذا الوجه، وهذا إسناد صوفي انتهىٰ»، الحاوي للفتاوي، (١٢٥/٢).
ولم أقف علىٰ الحديث الذي ذكره الحافظ في مسند أبي يعلىٰ المطبوع، وإنما هو فيه من حديث أنس، (٣٧١٧)، ولكن الظاهر أن مراده مسند أبي يعلىٰ الكبير، فإنهم قالوا إن له مسندين، أو لمسنده روايتين، الكبيرة رواها أبو بكر محمد بن إبراهيم المقرئ، عن أبي يعلىٰ، وهيٰ التي اعتمد عليها ابن حجر في: المطالب العالية، والبوصيري في إتحاف المهرة، في تخريج زوائدها علىٰ الكتب الستة، وتُسمَّىٰ هذه الرواية بـالمسند الكبير، والثانية: رواية صغيرة رواها أبو عمرو ابن حمدان، وهذه الرواية هي التي اعتمد عليها الهيثمي في كتابيه: المقصد العلي في زوائد=

وسَأَلْتُ شَيْخَنَا الْحَافِظَ إِسَمَاعِيلَ بْنَ كَثِيرٍ[١]، فقَالَ: لا يَبْعُدُ أَنَّهُ أَخَذَ عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ، ولُقِيُّهُ لَهُ مُمْكِنٌ؛ فإنَّه سمع عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ[٢].

= أبي يعلىٰ الموصلي، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد، وهذه الرواية الصغيرة هي التي وصلت إلينا. انظر: مقدمة تحقيق مسند أبي يعلىٰ للسناري، (١/١١).

والحق أن هذا المستمسك ضعيف، لا يمكن أن يقاوم ما ذكره الأئمة النقاد، فضلًا عما ثبت عن الحسن نفسه كما تقدم، فالاستدلال بوقوع صيغة تحمل في بعض أسانيد الكتب، لاسيما من غير كتب الأصول ودواوين الإسلام المتداولة، فيه ما فيه، والوهم وعدم الضبط كما يقع في أسماء الرجال والمتون، يقع أيضًا في صيغ التحمل والأداء، قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي، (٥٩٣ ـ ٥٩٤) باختصار: «كان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد ويقول: هو خطأ، يعني ذكر السماع، [وذكر أمثلةً]...، وحينئذ فينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد، فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه، ويكون منقطعًا [وزاد أمثلةً]...»، وهذا باب دقيق في العلم بالحديث، فلا ينبغي الاغترار بمثل هذا، ومجافاة تصريح أئمة النقد الجهابذة، كابن المديني وأبي حاتم وأبي زرعة، الذي عليهم الاعتماد في هذا الباب، فضلًا عما ثبت عن الحسن نفسه، ورب البيت أدرىٰ بما فيه.

أما الاستبعاد الذي ذكره بعضُ الباحثين، فقد ذكر الأئمة جوابًا عن ذلك، أنه شهد بيعته في المدينة فقط، لما بايعه الزبير، ثم خرج إلىٰ الكوفة والبصرة ولم يلقه الحسن بعد ذلك حتىٰ رجع الحسن إلىٰ الكوفة بعد وفاته.

ولما كان هذا هو الحال في إسناد هذه الخرقة، قال الحافظ ابن مَسدي كما نقل السيوطي سابقًا أن هذا إسناد صوفي، يعني لا يصح عند أهل الحديث، وكذا أقر ابن الصلاح، لما كان جامعًا بين الفقه والحديث، أن هذا الإسناد لا يصح علىٰ قانون الحديث، فكما نقل السيوطي في تأييد الحقيقة العلية، (ص: ١٤): «قال ابن الصلاح: وليس بقادح فيما أوردناه كون لبس الخرقة ليس متصلًا إلىٰ منتهاه علىٰ شرط أصحاب الحديث في الأسانيد؛ فإن المراد ما يحصل البركة والفائدة باتصالها بجماعة من السادة الصالحين»، فهذا هو المقصود، أما ما ذكر من حصول البركة والفائدة فلا ينبغي التعويل فيه علىٰ مثل تلك الرسوم، وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية الذي نقلناه أول البحث غاية في الإنصاف.

(١) انظر حول ترجمته المشيخة، رقم (٦).

(٢) بل ثبتت رؤيته له كما قدمنا في البحث حول سماعه منه، لكن هذا لا يستلزم السماع، بل رآه=

[مِنْ حَدِيثِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

قُلْتُ: عَلَىٰ أَنَّا رُوِّينَا(١) عَنْهُ الْحَدِيثَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه بلا وَاسِطَةٍ فِيمَا:

حديث: رُفع القلم عن ثلاثة، من حديث الحسن البصري عن علي رضي الله عنه

[١٠٨] (٨٥) أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ(٢)، أَنَا ابْنُ الْبُخَارِيِّ، أَنَا حَنْبَلٌ، أَنَا ابْنُ الحُصَيْنِ، أَنَا ابْنُ المُذْهِبِ، أَنَا ابْنُ جَعْفرٍ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ، **حَدَّثَنِي أَبِي**، ثَنَا هُشَيْمٌ، أَنَا يُونُسُ، عَنِ الحَسَنِ، عنْ عَلِيٍّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقُولُ: «**رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّىٰ يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ المُصَابِ حَتَّىٰ يُكْشَفَ عَنْهُ**»(٣).

وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، هُشَيْمٌ شَيْخُ أَحْمَدَ: هُوَ ابْنُ بَشِيرٍ(٤) الواسِطِيُّ، حافِظُ بَغْدَادَ، ثِقَةٌ كبيرٌ(٥)، ويُونُسُ: [٤٤/أ] هو ابْنُ عُبَيْدٍ، أَحَدُ أَئِمَّةِ البَصْرَةِ، ثِقَةٌ ثَبْتٌ، كَانَ من العُلَمَاءِ العَامِلِينَ(٦)، وكِلَاهُما روَىٰ له الجمَاعَةُ، والحَسَنُ هو ابْنُ أبي الحَسَنِ البَصْرِيُّ، وهُو الإِمَامُ الكَبِيرُ الشَّأْنِ الرَّفِيعُ الذِّكْرِ

= رؤية كما صرح النقاد، وذكر عن نفسه أنه لم يسمع من بدري مشافهة، كما تقدم.

(١) عند الأميني: «قال عليّ: إنا روينا!».

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وسائر الإسناد؛ راجعه في رقم [٣].

(٣) أحمد، (٩٤٣).

إسناد **منقطع**: رجاله ثقات، ولكن الحسن البصري لم يسمع عليًّا كما تقدم تحريره، والحديث **صحيح موقوفًا** على عليٍّ رضي الله عنه، وله شواهد مرفوعة **حسنة**، انظر التخريج المفرد [١٠٨].

(٤) عند الأميني: «كثير!».

(٥) هشيم بن بَشير الواسطي؛ الحافظ الإمام، ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي، روىٰ له الستة. انظر: التهذيب، (٥٩/١١)، والتقريب، (ص: ٥٧٤).

(٦) يونس بن عبيد بن دينار العبدىٰ، من صغار التابعين، ثقة ثبت فاضل ورع، روىٰ له الستة. انظر: التهذيب، (٤٤٢/١١)، والتقريب، (ص: ٦١٣).

والمحَلِّ، الذي كَانَ رَأْسًا فِي العِلْمِ والعَمَلِ، ولكنِ الكلامُ فِي كَوْنِهِ سمعَ مِنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وقد تقدَّمَ فِي حدِيثِ المصافَحَةِ أنَّه صافَحَ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ[(١)]، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وهذا الْحَدِيثُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ كذلِكَ فِي جَامِعِهِ، وقَالَ: «حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذا الوَجْهِ، ولَا نَعْرِفُ للحَسَنِ سَمَاعًا من عَلِيّ»، ورَوَاهُ النَّسَائِيُّ[(٢)].

[تَلْقِينُ الذِّكْرِ]

قُلْتُ: وَلِلشَّيْخ شِهَابِ الدِّينِ السُّهْرَوَرْدِيِّ رحمه الله طَرِيقٌ أُخْرَىٰ فِي تَلْقِينِ الذِّكْرِ، وهِيَ أَنَّهُ تَلَقَّنَهُ مِنْ عَمِّهِ وَشَيْخِهِ أَبِي النَّجِيبِ عَبْدِ القَاهِرِ المَذْكُورِ، وَهُوَ مِنَ الشَّيْخ أَحْمَدَ الغَزَالِيِّ[(٣)] أَخِي الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الغَزَالِيِّ، وهُوَ مِنَ الشَّيْخ أَبِي بَكْرٍ النَّسَّاجِ[(٤)]، وَهُوَ مِنَ الشَّيْخ ....

(١) يقصد المصنف المسلسل بالمصافحة الذي أخرجه هنا، رقم [٥٢]، وهو حديث شبه موضوع، فأنىٰ يُستدل به علىٰ مصافحة الحسن لعليّ رضي الله عنه، فليراجع تعليقنا عليه هناك.

(٢) رواه النسائي في الكبرىٰ، (٧٣٠٦، ٧٣٠٧)، من طريقي يونس وقتادة عن الحسن، عن علي، به، موقوفًا من طريق يونس، ومرفوعًا من طريق قتادة، ورجح الموقوفَ، كما نقلناه في التخريج المفرد.

(٣) هو أحمد بن محمد بن محمد، الواعظ أبو الفتوح الغزاليُّ، أخو الإمام أبي حامد الغزالي، الطُّوسيُّ. قال الذهبي: كان صوفيًّا متزهِّدًا، ثم وعظ فكان بليغاً مفوَّهًا قادرًا علىٰ ما يورده، ظهر له القبول التَّام، وكان يحضره خلائق، وقد جمع صاعد اللَّبَّان من مجالس وعظه مجلَّدين، وقد ناب عن أخيه بتدريس النِّظامية. توفي: (٥٢٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١/٣١٠).

وقال الذهبي في ترجمة السهروردي في تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢/٣٠٠): «قَالَ ابن النّجّار: ثمّ صحِب الشَّيْخ أحمد الغزاليّ الواعظ، وسَلَّكه، وجَرَت لَهُ أحوال ومقامات».

(٤) لم أقف له علىٰ ترجمة مفصَّلة. ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، ت بشار، (١٦/٥٦٢)، فقال: «أبو بكر النساج سَمِعَ: سري بن مغلس السقطي. روىٰ عنه: أبو الحسن أحمد بن محمد بن مقسم»، وذكر له روايتين عن السري السقطي، وهما في حلية الأولياء لأبي نعيم، (١٠/١٢٢).

[أَبِي] القَاسِمِ(١) الكُرْكَانِيِّ(٢)، وَهُوَ مِنَ الشَّيْخِ أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ سَلَامٍ المَغْرِبِيِّ(٣)، وَهُوَ مِنَ الشَّيْخِ [أَبِي](٤) عَلِيٍّ الكَاتِبِ، وَهُوَ مِنَ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ

---

(١) في الأصل: رُسم فوق كلمة: «الكركاني»، بخط صغير كلمة: «القاسم»، ولم يثبتها الطنطاوي، وفي طبعة الأميني، (ص: ١٤١): «أبي القاسم»، وكنيته أبو القاسم كما سيأتي في الترجمة.

(٢) هو أبو القاسم عبد الله بن علي بن عبد الله الطوسي، الطابراني، الكُركاني، يُعْرَف بـ: كُرْكان. قال الذهبي: الشيخ، القدوة، عالم الزهاد، كان شيخ الصوفية والمشار إليه بالأحوال والمجاهدة. انظر: سير أعلام النبلاء، (١٨/٤٠٥)، وفي معجم السفر للسِّلفي، (ص: ٥٣) قال: «سمعت أبا الفتوح أحمد بن محمد بن محمد الغزالي، أخا أبي حامد، بهمذان يقول: كان أبو القاسم الكُرَّكاني بطوس شيخ خراسان في عصره في التصوف»، ووصفه الصَّرَيْفيني في المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص: ٤٣٥) بأنه شيخ وقته.
قال ياقوت في معجم البلدان (٤/٤٥٢): «كُرْكانُ: بالضم، وآخره نون، وإذا عرّب قيل جرجان، وهي ثلاثة مواضع: أحدها هذه المدينة المشهورة التي بين طبرستان وخراسان، وقد خرج منها الجم الغفير من العلماء، وهذه لا تكتب إلا بجيمَيْنِ. وكُرْكَان: قرية بفارس، وكُرْكَان أيضًا: قرية بقرميسين، وهذان لا يعرّبان فيما علمت إنما يكتبان بالكاف».

(٣) هو سعيد بن سَلام، أبو عثمان المغربي الصّوفي العارف، نزيل نَيْسَابُور. مولده بالقَيْرَوَان، ولقي الشّيوخ بمصر والشام، وجاور بمكّة مدة، وكان لا يظهر في الموسم. قال الحاكم: وأنا ممّن خرج من مكّة متحسّرًا على رؤيته، قال الذهبي: ثم خرج منها لمحنةٍ لحقته، وقدم نَيْسَابُور، واعتزل النّاسَ أوّلًا، ثم كان يحضر الجامع. توفي: (٣٧٣ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٨/٣٨٨). وقال السمعاني: «كان أوحد عصره في الورع والزهد والصبر على العزلة، ...، وكان من كبار المشايخ، له أحوال مأثورة وكرامات مذكورة»، الأنساب للسمعاني، (١١/٨٣).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة على الأصل، والمثبت هو الصواب من المصادر، فهو أبو علي الكاتب، ولم يثبتاه.
هو الحسن بن أحمد، أبو علي الكاتب المصري، صحب أبا علي الروذباري وغيره، وكان أبو عثمان المغربي يعظِّم أمره ويقول: أبو علي الكاتب من السالكين. قال ابن كثير: «كان ثقة عدلًا كثير التلاوة فقيهًا، مكث يشهد على الحكام ثلاثًا وسبعين سنة، مقبولًا عندهم، وأذَّن في مسجد حمزة الزيات نيفًا وسبعين سنة، وكذلك أبوه من قبله». توفي: (٣٤٣هـ). انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٤/٩٤)، والبداية والنهاية، ط إحياء التراث، (١١/٢٥٩).

الرُّوذْبَارِيِّ[(١)]، وَهُوَ مِنْ سَيِّدِ الطَّائِفَةِ الجُنَيْدِ، وهُوَ مِنْ خَالِهِ سَرِيٍّ السَّقَطِيِّ، وَهُوَ مِنْ مَعْرُوفٍ الْكَرْخِيِّ، وَلِمَعْرُوفٍ طَرِيقَتَانِ، إِحْدَاهُما: عَنْ دَاوُدَ الطَّائِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالثَّانِيَةُ: عَنْ مَوْلَاهُ الْإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَىٰ الرِّضَىٰ[(٢)]، عَنْ أَبِيهِ مُوسَىٰ الْكَاظِمِ، عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدٍ الْبَاقِرِ، عَنْ أَبِيهِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبيه أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ الْمُرْتَضَىٰ، عَلَيْهِ مِنَ اللهِ الرِّضَىٰ.

فَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِضْوَانُ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَيْهِ جَمِيعُ الفَضَائِلِ [٤٤/ب] مِنْ أَنْوَاعِ العُلُومِ وَجميعِ المحاسِنِ وكَرَمِ الشَّمائِلِ مِنَ الْحَدِيثِ والقُرْآنِ والفِقْهِ والقَضَاءِ والتَّصَوُّفِ

(١) عند الأميني: «الروذبادي».
أبو عليّ الرُّوذْبَارِيّ: قال الذهبي: شيخ الصُّوفيّة، قيل: اسمه أحمد بن محمد بن القاسم بن منصور البغداديّ، وقيل: اسمه حسن بن هارون، وهو خال أحمد بن عطاء الروذباري. أخذ عنه ابن أخته، ومحمد بن عبد الله بن شاذان الرازيّ، وأحمد بن عليّ الوجيهيّ، ومعروف الزنجانيّ، وآخرون. وقد سكن مصر، وصار شيخها. صحب أبا القاسم الجنيد، وأبا الحُسين النوريّ، وأبا حمزة، وطبقتهم من البغداديّين. وصحب بالشّام أبا عبد الله بن الجلاء، وكان فقيهًا عالمًا محدثًا. توفي: (٣٢٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٤٦٩/٧).
الروذباري: نسبة إلىٰ الروذبار. قال السمعاني في الأنساب، (١٨٧/٦): «هذه اللفظة لمواضع عند الأنهار الكبيرة يقال لها الروذبار، وهي في بلاد متفرقة، منها موضع علىٰ باب الطابران بطوس يقال لها: الروذبار».

(٢) أنكر الإمامُ الذهبيُّ اتصالَ معروفٍ الكرخي بالرِّضَىٰ، وقد تقدَّم نقلُ شيءٍ من ذلك. وقد حكىٰ أبو عبد الرحمن السُّلمي خلافَ ذلك، فقال في طبقات الصوفية، (ص: ٨٢): «كَانَ مَعْرُوفٌ أسلم علىٰ يَد عَليّ بن مُوسَىٰ الرِّضَي، وَكَانَ بعد إسْلَامه يَحْجُبهُ، فازدحم الشِّيعَة يَوْمًا علىٰ بَاب عَليّ بن مُوسَىٰ، فكسروا أضلعَ مَعْرُوف، فَمَاتَ، وَدُفِن بِبَغْدَاد»، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة، (٣٤٣/٩): «قد حكىٰ أبو عبد الرحمن السلمي شيئًا غير صحيح، وهو أن معروفًا الكرخي كان يحجب علي بن موسىٰ الرضىٰ. قال: فكسروا ضلع معروف، فمات، فلعل الرضىٰ كان له حاجب اسمه معروف، فوافق اسمه اسم زاهد العراق».

والشَّجَاعَةِ والوِلَايَةِ والكَرَمِ والزُّهْدِ والوَرَعِ وحُسْنِ الخُلُقِ والعَقْلِ والتَّقْوَىٰ وَإِصَابَةِ الرَّأْيِ؛ فَلِذَلِكَ أَجْمَعَتِ القُلُوبُ السَّلِيمَةُ عَلَىٰ مَحَبَّتِهِ، والفِطْرَةُ[1] السَّلِيمَةُ عَلَىٰ سُلُوكِ طَرِيقَتِهِ، فَكَانَ حُبُّهُ عَلَامَةَ السَّعَادَةِ والإِيمَانِ، وبُغْضُهُ مَحْضَ[2] الشَّقَاءِ والنِّفَاقِ والخُذْلَانِ، كمَا تقَدَّمَ فِي الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وظَهَرَ بالأَدِلَّةِ الصَّرِيحَةِ[3].

[عَلَامَةُ حُبِّ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حُبُّ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ]

وَلَكِنَّ عَلَامَةَ صِدْقِ المحَبَّةِ طَاعَةُ المَحْبُوبِ وحُبُّ مَنْ يُحِبُّهُ الحَبِيبُ؛ لِأَنَّ المحِبَّ لمَنْ يُحِبُّ مُطِيعٌ، فلَا شَكَّ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ مُنْصِفٍ مُوَفَّقٍ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَانَ إِخْلَاصُهُ ومَحَبَّتُهُ فِي أبي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ فِي الغَايَةِ القُصْوَىٰ والمرْتَبَةِ العُلْيَا؛ لِمَا عَلِمَ مِنْ فَضْلِهِم، وتحقَّقَ مِنْ مَنْزِلَتِهِم، بِمَا سبَقَ لَهُمْ مِنْ فَضْلِ السَّوَابِقِ، وكمَالِ المنَاقِبِ اللَّوَاحِقِ، وبمَا شَاهَدَهُ مِنْ مَحَبَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُمْ ورِضَاهُ عَنْهُم، رَضِيَ اللهُ عَنْهُم وأَرْضَاهُمْ.



حديث: إن على حوضي أربعة أركان

[١٠٩] (٨٦) أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الأَصِيلُ الرُّحْلَةُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيُّ[4]، فِي آخَرِينَ، إِجَازَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَاعًا، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ

---

(١) عند الأميني: «الفطر».

(٢) أثبتها الطنطاوي، (ص: ٨٧): «محصن»؛ تحريف.

(٣) يشير المصنف إلى حديث عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليّ ألّا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق»، وهو حديث صحيح رواه مسلم، (١٣١)، وقد تقدم في الكتاب [٨].

(٤) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة (١٢).

الْحَنْبَلِيُّ[(١)]، أَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَبَرْزَذَ[(٢)]، أَنَا هِبَةُ اللهِ بْنُ الحُصَيْنِ، أَنَا أَبُو طَالِبٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ غَيْلَانَ[(٣)]، أَنَا **أَبُو بَكْرٍ بْنُ**[(٤)] **عَبْدِ اللهِ الشَّافِعِيُّ**[(٥)]، ثَنَا أَبُو حَمْزَةَ أَحْمَدُ[(٦)] بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَرْوَانَ[(٧)] المَرْوَزِيُّ، ثَنَا دَاوُدُ بْنُ الْحُسَيْنِ العَسْكَرِيُّ[(٨)]، ....

(١) هو الفخر ابن البخاري؛ تقدم مرارًا.

(٢) هو أبو حفص عمر بن محمد البغدادي؛ تقدم مراراً.

(٣) هو أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن إبراهيم بن غيلان الهمداني البغدادي البزاز (٤١٠هـ)، الشيخ الأمين المعمر مسند الوقت، سير أعلام النبلاء، (١٧/٥٩٨). صاحب الغيلانيات من فوائد أبي بكر البزاز الشافعي، راجع المشيخة رقم (١٢).

(٤) كذا في الأصل، وهو الصحيح الذي يتم به سياق الاسم، وفي طبعة الطنطاوي (ص: ٨٨): «أبو بكر الشافعي»؛ وهو خطأ، وفي طبعة الأميني (١٤٢): «أبو بكر محمد بن عبد الله»، والاسم صحيح بهذه السياقة، لكنه ليس كذا في الأصل، ولعله كذا في الطبعة الحجرية التي يعتمد عليها الأميني.

(٥) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله البزاز الشافعي (٣٥٤هـ)، الإمام المحدث المتقن الحجة الفقيه مسند العراق، سير أعلام النبلاء، (١٦ ـ ٣٩). هو صاحب الفوائد العالية التي يرويها بسماعه: الغيلاني، المشهورة بالغيلانيات، أحد عشر جزءًا. راجع المشيخة رقم (١٢).

(٦) كذا في الأصل، وفي طبعة الأميني، وهو الصواب الموافق لما في الغيلانيات، وفي طبعة الطنطاوي (ص: ٨٨): «حمزة بن أحمد»، وهو خطأ.

(٧) كذا في الأصل، وفي طبعة الطنطاوي، (ص: ٨٨). وفي طبعة الأميني، (ص: ١٤٢): «هارون»؛ وهو خطأ، والرسم يأباه. وفي تحقيق الغيلانيات: لفاروق عبد العليم مرسي، (ص: ٥٨): «عمران»؛ والتصحيح من البغدادي في تاريخ بغداد، (٤/٢٢٣)، وفي تحقيق: كامل أسعد عبد الهادي، (ص: ١٠٦)؛ في تاريخ دمشق، (٦/٩٢): «مرزوق»، وفي تاريخ بغداد، (٤/٢٢٣): «عمران». وأثبت كلاهما أن الواقع في أصل نسخة الغيلانيات التي عندهما: «مروان»، كما عند المصنف معنا.

(٨) هو داود بن الحسين بن أزد بن عقيل البيهقي. ذكره ابن حبان في المجروحين، (١/٢٩١)، وقال: «حدَّث حديثين منكرين عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، تجب مجانبةُ روايته،=

ثَنَا بِشْرُ بْنُ دَاوُدَ[(١)]، عَنِ ابْنِ شَابُور[(٢)]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ [٤٥/أ]: «إِنَّ عَلَىٰ حَوْضِي أَرْبَعَةَ أَرْكَانٍ: فَأَوَّلُ رُكْنٍ مِنْهَا فِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ، والرُّكْنُ الثَّانِي فِي يَدِ عُمَرَ، والرُّكْنُ الثَّالِثُ فِي يَدِ عُثْمَانَ، والرُّكْنُ الرَّابِعُ فِي يَدِ عَلِيٍّ، فَمَنْ أَحَبَّ أَبَا بَكْرٍ وأَبْغَضَ عُمَرَ؛ لَمْ يَسْقِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَمَنْ أَحَبَّ عُمَرَ وَأَبْغَضَ أَبَا بَكْرٍ؛ لَمْ يَسْقِهِ عُمَرُ، ومَنْ أَحَبَّ عُثْمَانَ وأَبْغَضَ عَلِيًّا؛ لَمْ يَسْقِهِ عُثْمَانُ، وَمَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا وأَبْغَضَ عُثْمَانَ؛ لَمْ يَسْقِهِ عَلِيٌّ، ومَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي أبي بَكْرٍ؛ فَقَدْ أقَامَ الدِّينَ، ومَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي عُمَرَ؛ فَقَدْ أَوْضَحَ السَّبِيلَ، وَمَنْ أحْسَنَ القَوْلَ فِي عُثْمَانَ؛ فَقَدِ اسْتَنَارَ بِنُورِ اللهِ تَعَالَىٰ، ومَنْ أحْسَنَ القَوْلَ فِي عَلِيٍّ؛ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بالْعُرْوَةِ الوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لهَا، وَمَنْ أحْسَنَ القَوْلَ فِي أَصْحَابي؛ فَهُوَ مُؤْمِنٌ»[(٣)].

حَدِيثٌ غَرِيبٌ، رُوِّينَاهُ فِي الغَيْلَانِيَّاتِ، وَرَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَىٰ الْمَدِينِيُّ

= ونفيُ الاحتجاج بما انفرد به»، وقال الذهبي: «المحدث الإمام الثقة»، انظر: سير أعلام النبلاء، (١٣/٥٧٩).

(١) بشر بن داود الأنباري، ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد، ت بشار، (٧/٥٦٧)، ترجمةً موجزة، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولا ما يقتضي أحدهما، فهو مستور.

(٢) في الأصل: «عن ابن شابور»، في المتن: «عن شابور»، وفي الهامش لحق: «ابن»، وفي طبعة الطنطاوي، (ص: ٨٨): «عن ابن شابور»، وفي طبعة الأميني، (ص: ١٤٢): «بشر بن عبد الله بن شابور».

وفي الغيلانيات: «عن شابور»، في تحقيق كامل أسعد عبد الهادي، (ص: ١٠٦) رقم (٦٣)، ومثله في تحقيق فاروق عبد العليم مرسي، (٥٨) رقم (٦٠)، ولم يعرف كامل أسعد: داود وبشر وشابور، وقد ذكرناهم فوق لعزَّة الإسناد، وشابور لم أتبينه.

(٣) أبو بكر الشافعي في الغيلانيات، (٦٣).

إسناد متروك: فيه علي بن عاصم: متروك، **والحديث موضوع**: بشواهده، كما فصّلناه في التخريج المفرد [١٠٩].

فِي كِتَابِهِ: الحُجَّةِ[١]، وقَالَ: رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الصَّفَّارُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ العُمَرِيِّ، عَنْ بِشْرِ بْنِ دَاوُدَ القُرَشِيِّ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ شَابُور، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ[٢].

ورُوِيَ عن عَبْدِ اللهِ بْنِ جَابِرِ بْنِ قَيْسٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ[٣].

ورُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[٤].



[١١٠] (٨٧) أَنْبَأَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الشُّيُوخِ، مِنْهُمُ: الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَىٰ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْصَارِيُّ[٥]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيِّ، أَنَا أَبُو المكَارِمِ اللَّبَّانُ فِي كِتَابِهِ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحَدَّادُ، أَنَا **أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ**، أَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بنُ حَيَّانَ الْحَافِظُ، أنا أَبُو يَعلَىٰ، سَمِعْتُ عَبْدَ الصَّمَدِ بْنَ يزَيْدَ، قَالَ: سَمِعْتُ **فُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ** يَقُولُ: «مَنْ أَحَبَّ أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ؛ فَقَدْ أَحَبَّ عَلِيًّا، [٤٥/ب] وَمَنْ لَمْ يُحِبَّ أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ؛ فَهُوَ مُتَّهَمٌ عِنْدَنَا، فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وعُثْمَانُ وعَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ»[٦].

(١) تقدَّم كلامنا علىٰ هذا الكتاب وأننا لم نقف عليه ولا علىٰ ذِكره.

(٢) لم أقف علىٰ هذه الطريق، كما ذكرنا في التخريج المفرد.

(٣) لم أقف علىٰ هذه الطريق، كما ذكرنا في التخريج المفرد، وقد خرجناه من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وما وقفنا عليه من طرقٍ له.

(٤) لم أقف علىٰ هذه الطريق، كما ذكرنا في التخريج المفرد، وقد خرجناه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وما وقفنا عليه من طرق له.

(٥) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢١)، وسائر الإسناد أبي نعيم الأصفهاني، تقدّم مرارًا، انظر التعريف الأول برجاله في الحديث رقم [٣٥].

(٦) لم أقف عليه، لا في كتب أبي نعيم ولا كتب أبي حيان التي لديّ، وكتبهما كثيرة، وكتب=

[١١١] (٨٨) وَبِهِ، إِلَىٰ **أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَافِظِ**، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الزِّيَادِيُّ، حَدَّثَنِي **سُفيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ** قَالَ: «سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ، وَهُوَ عَلَىٰ مَا قَالُوا: السُّنَّةُ بِتَمَامِها عَشْرُ خِصَالٍ، مَنْ تَرَكَ وَاحِدَةً مِنْهَا؛ قَدْ تَرَكَ مِنَ السُّنَّةِ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُتْرَكَ: الإِيمَانُ بِالْقَدَرِ، وَتَقْدِيمُ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ وعَلِيٍّ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ»، وسَاقَ بَاقِيَ العَشْرِ. ثُمَّ قَالَ سُفيانُ: «مَا أَدْرَكْنَا أَحَدًا مِنْ فُقَهَائِنَا إِلَّا وَهُوَ عَلَىٰ هَذَا الرَّأْيِ، وَسَمِعْنَاهُمْ لَا يُخْبِرُونَ إِلَّا بِذَلِكَ عَمَّنْ أَدْرَكُوا»، قَالَ: «فَهَذِهِ السُّنَّةُ المَعْرُوفَةُ المجْتَمَعُ عَلَيْهَا»(١).

قُلْتُ: وَللهِ دَرُّ القَائِلِ، من نَظْمِ المؤلِّف(٢): [السريع]

أَشْهَدُ بِاللهِ وَآيَاتِهِ ❊ شَهَادَةً أَرْجُو بِهَا عِتْقِي

أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَمَنْ بَعْدَهُ ❊ ثَلَاثَةٌ أَئِمَّةُ الصِّدْقِ

= أبي نعيم أكثر، وأبو نعيم هو الحافظ أبو نعيم الأصفهاني، وشيخه هو أبو محمد عبد الله بن محمد ابن حيان الأصفهاني المعروف بأبي الشيخ.

وفي الشريعة للآجري، (٤/١٦٨٤) (١١٦٤)، عن الفضيل بن عياض، من رواية عبد الصمد بن يزيد عنه، في حب جميع الصحابة، وروىٰ الخلال في السنة، (٢/٤٣٨) (٦٧١) من طريق محمد بن زنبور، عن الفضيل: «أَوْثَقُ عَمَلِي فِي نَفْسِي حُبُّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَحُبِّي أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ عليه السلام جَمِيعًا».

(١) لم أقف عليه بهذا الإسناد، والسياق نفسه.

وهو بالإسناد السابق، عن أبي نعيم عن شيخه أبي الشيخ الأصفهاني: رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد السنة، (١/١٧٥) (٣١٦)، من طريق: بكر بن الفرج أبي العلاء، عن سفيان، ولفظه: «السُّنَّة عشرة، فمن كُنَّ فيه فقد استكمل السنة، ومن ترك منها شيئًا فقد ترك السنة: إثبات القدر، وتقديم أبي بكر وعمر، والحوض، والشفاعة، والميزان، والصراط، والإيمان قول وعمل، والقرآن كلام الله، وعذاب القبر، والبعث يوم القيامة، ولا تقطعوا بالشهادة على مسلم».

(٢) لعلها زيادة من الناسخ، وقد تكون من المصنف أيضًا، وليست هذه الزيادة في طبعة الأميني.

أَرْبَعــةٌ بَعْــدَ النَّبِيِّــينَ هُــمْ ❁ بِغَيْــرِ شَــكٍّ أَفْضَــلُ الخَلْــقِ
مَــنْ لَــمْ يَكُــنْ مَذْهَبُــهُ هَكَــذَا ❁ فَإِنَّــــه زَاغَ عَــــنِ الحَــــقِّ

وَهَذَا آخِرُ مَا تَيَسَّرَ جَمْعُه وَرِوَايَتُهُ مِنْ أَسْنَىٰ مَنَاقِبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَىٰ يَدِ مُؤَلِّفِهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الجَزَرِيِّ عَفَا اللهُ عَنْهُ.

هَذَا مَا شَاهَدَهُ وَنَقَلَهُ كَمَا هُوَ، مِنْ أَوَّلِ الكِتَابِ إِلَىٰ هُنَا: مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ البَدْرَانِيُّ، مِنْ خَطِّ سَيِّدنَا وشَيْخِنَا شَيْخِ الْإِسْلَامِ والقُرَّاءِ والمحَدِّثِينَ الْإِمَامِ الْحَافِظِ العَالِمِ الْعَلَّامَةِ الحَبْرِ الفَهَّامَةِ أَبِي الخَيْرِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الجَزَرِيِّ الدِّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ [٤٦/أ].



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة







سلسلة الآل والأصحاب في المخطوط العربي (٩)

أعلى المطالب

في تخريج كتاب

أسنى المطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

للإمام الحافظ المقرئ شمس الدين ابن الجزري ت (٨٣٣ هـ) رحمه الله

تخريج
عمرو علي بسيوني
الباحث في مركز البحوث والدراسات بالمبرة

المجلد الثاني

أعلى المطالب

في تخريج كتاب

أسنى المطالب

في مناقب أمير المؤمنين

علي بن أبي طالب

فهرسة

مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر



عنوان الكتاب : أَعْلَى المطَالِبِ فِي تَخْرِيجِ كِتَابِ أَسْنَى المَطَالِبِ فِي مَنَاقِبِ أَمِيرِ المؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

اسم المؤلف : شَمْسِ الدِّينِ ابْنِ الجَزَرِيِّ.

نوع المطبوع : كتاب - الطبعة : الأولى - عدد الصفحات : ٦٧٦

الناشر : مبرة الآل والأصحاب.

ص.ب. ١٢٤٢١ الشامية ـ الرمز البريدي ٧١٦٥٥٥ ـ ت : ٢٥٦٠٢٠٣

ردمك: ISBN ٩٧٨-٩٩٩٦٦-٦٤-٨٨-٥

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ ـ ٢٠٢٦م



هاتف: ٢٢٥٦٠٢٠٣ ـ ٢٢٥٥٢٣٤٠ فاكس: ٢٢٥٦٠٣٤٦

ص. ب: ١٢٤٢١ الشامية الرمز البريدي ٧١٦٥٥ الكويت

E ـ mail: almabarrh@gmail.com

www.almabarrah.net

مبرة الآل والأصحاب

سلسلة الآل والأصحاب في المخطوط العربي (٩)

جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية

Sheikh Abdullah Al Nouri Charity Society

أعلى المطالب

في تخريج كتاب

أسنى المطالب
في مناقب أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب

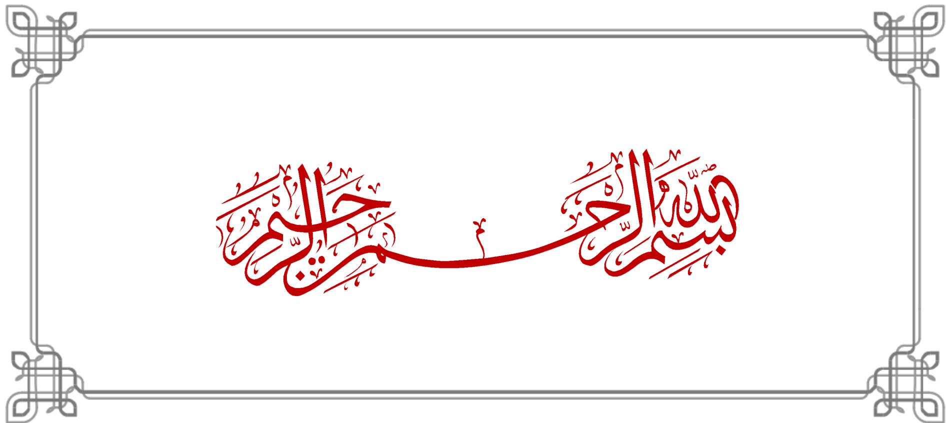
للإمام الحافظ المقرئ شمس الدين ابن الجزري (٨٣٣ هـ) رحمه الله

تخريج

عمرو علي بسيوني

الباحث في مركز البحوث والدراسات بالمبرة

المجلد الثاني


بسم الله الرحمن الرحيم

منهج التخريج

١ ـ سرتُ في هذا التخريج المفصل علىٰ خطةٍ موحّدة، حيث أورد رقم الحديث بين معقوفتين [ ]، وهو الرقم المطابق لترقيم الأحاديث الترقيم العام في متن الكتاب المحقق، وأشير إلىٰ لفظ الحديث إشارة مختصرة، هربًا من التكرار.

٢ ـ أبدأ في التخريج من المصدر الذي أخرج منه المصنفُ الحديث، ومن الطريق الذي أخرجه في الغالب، إلا لحاجة أو نكتة، وأنص في سياق التخريج أيضًا علىٰ الطريق التي أخرجها المصنف بإسناده أو ذكرها أو أشار إليها بخط غامق كي يظهر للقارئ، ثم أتبع ذلك بسائر الطرق والمتابعات، ثم الشواهد، وأتوسع في التخريج بحسب الحاجة، وأفردت مسألة علاقة النسب بحب علي رضي الله عنه ببحث مفصَّل.

٣ ـ فحصت عن أحوال الرواة لاسيما المختلف فيهم، أو الذين عليهم المدار، وبحثت في سياق ذلك بحوثًا غير قليلة في الجرح والتعديل والرجال، وغيرها من مباحث العلل، والتفرد، والزيادات.

٤ ـ أبين الحكم علىٰ الأسانيد والطرق والمتابعات وعموم الحديث بشواهده، في مواضعها، مع الحاصل النهائي في الغالب، مع تغميق ذلك كي يظهر للقارئ بجلاء.

٥ ـ اعتمدت العزو في صلب المتن لعدم إثقال الحواشي، لاسيما والبحث كله في التخريج، إلا عند الحاجة للتعليق في الهامش علىٰ ما لا يدخل

في صميم التخريج.

٦ ـ لم أورد في هذا التخريج الأحاديث المتفق عليها في الصحيحين، أو أحدهما، لعدم الحاجة، وكذا في بعض الأخبار المسلسلات الواهيات التي لا طائل من تخريجها لظهور بطلانها، فاكتفيت بتخريجها في متن التحقيق، إلا ما كان في تخريجه طول فقد خرجته في هذا التخريج.

والحمد لله رب العالمين

١

الأثر عن الإمام أحمد في أكثرية ما جاء لعليّ ﷺ من الفضائل.

رواه الحاكم في المستدرك، (٤٥٧٢)، وقَرَن في إسناده مع شيخه الجراحيّ: أبا الحسين محمد بن المظفر الحافظ.

والجرَّاحي؛ رماه العتيقي بالتساهل، انظر: ميزان الاعتدال، (٥/٥١٧)، وسائر رجال الإسناد ثقات، فهذا إسناد قويّ، وله طرق إلى أحمد ﷺ، معروف عنه.

ورواه ابن أبي يعلي في طبقات الحنابلة، (٢/٣٨٥)، بإسناد ضعيف؛ فيه: أبو الحسين القاضي الأُشناني، ضعفه الدارقطني والخلال، وقال الحافظ إنه صاحب بلايا، انظر: لسان الميزان، (٦/٧٨)، بنفس اللفظ.

ورواه ابن الجوزي في مناقب أحمد، (٢١٢)، بإسناد فيه من لم أعرفهم، ولفظه: «ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي ﷺ»، وهو اللفظ الذي نقله المحب الطبري في الرياض النضرة، (٣/١٨٨)، عن أحمد والقاضي إسماعيل بن إسحاق، ولكن بلفظ: «الأسانيد الحسان»، وهو الذي في الاستيعاب، (٣/١١٥)، عن أحمد والنسائي، وذكره الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام، (٢/٣٦١)، بلفظ: «ما ورد لأحد من الصحابة ما ورد»، وذكره الحافظ في الفتح، (٧/٧١)، بلفظ: «الأسانيد الجياد»، عن أحمد، وإسماعيل القاضي، والنسائي، وأبي عليّ النيسابوري.



٢

حديث: «من كنتُ مولاه؛ عليّ مولاه».

يروىٰ من حديث علي رضي الله عنه، وله شواهد كثيرة، ذكرها المصنّف، وخرجناها باختصار أيضًا.

حديث عليّ رضي الله عنه: أخرجه: أحمد، وعبد الله في الزوائد، (٦٤٢، ٩٥٣، ٩٦٤، ٩٦٧، ١٣١٣)، وفي فضائل الصحابة، (٩٧٦، ٩٩١، ١٠٢١، ١٢٠٦)، والحاكم في المستدرك، (٣/٣٧١)، والنسائي في الكبرىٰ، (٨٤١٦، ٨٤١٩، ٨٤٢٩، ٨٤٨٩)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، (١٦/٣٤٨)، **ورواه المصنف من طريقه** [٢]، وغيرهم كثير، من طُرُقٍ من حديث عليّ رضي الله عنه، بألفاظٍ في بعضها زيادة الدعاء، وبعضها بالاقتصار علىٰ أوله.

ومدار الإسناد الذي ساقه المصنِّف إلىٰ الخطيب، علىٰ يزيد بن أبي زياد، كان ثقة، ثم كبر فتغيَّر، ولقِّن، انظر: الكامل، (٩/١٦٣)، والكاشف، (٤/٥١٣)، واللسان، (٩/٤٥٢)، وقال الحافظ في التقريب: «ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعيًّا». وقال ابن كثير عن الطريق الذي رواه المصنف ـ وهو عند الخطيب، وفي زوائد عبد الله علىٰ المسند أيضًا ـ: «إسناد ضعيف غريب»، البداية والنهاية، ط هجر، (٧/٦٧٣).

وفيه: يحيىٰ بن عمر بن عبد الله أبو عمر الأخباري، ذكره الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه، (١/٥١١)، وقال: «أبو عمر الكاتب الأخباري البغدادي»، تلخيص المتشابه في الرسم (١/٥٥١)، وذكر مشيخته، وساق له حديثًا منكرًا في متنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وفي ثبوت هذه الزيادة في الحديث نظرٌ، وقد نقلنا بعض عبارات من تكلّم فيها، ومن تكلم في الحديث، في التعليق علىٰ تحسين المصنِّف وتصحيحه، وإلا لو ذهبنا نتتبع طرقَ ذلك هنا؛ لطال الأمر، وخرج عن معناه. وقد استوعب طرقَ الحديث عن علي: خليفة بن أرحمة آل بو كوارة في كتابه: طرق حديث «من كنتُ مولاه»، وقد جمع فيه فأوعىٰ، انظر: (ص: ٦٢ ـ ٢٧٣)، وقال في ختامه: «الخلاصة أن جميعَ الطرق التي وقفت عليها من مسند علي بن أبي طالب لا تخلو من ضعف، وأن الثابت عنه هو الشطر الأول من الحديث وهو «من كنتُ مولاه؛ فعليٌّ مولاه»، وأما الشطر الثاني من الحديث وما بعده؛ فلم يثبت منه شيء، وكذا أيضًا لم يصح أن النبي ﷺ قال ذلك في يوم غدير خم، والله أعلم».

وقد ذكر المصنِّف أطرافًا كثيرةً لهذا الحديث، تسعةً وعشرين، ونشير هاهنا إشارة إلىٰ تخريج هذه الأطراف، وأنقل حكمَ الذهبي عليها(١)، وغيره إن وُجِد. وهي كما يلي وفق ترتيب المصنِّف، وقد قدَّم ما ورد من مسند العشَرة أولًا، ثم ما يليه:

(١) يعني في الرسالة المنسوبة إليه في تخريج طرق هذا الحديث، فقد نص الحافظ الذهبي أنه أفردَ طرقَ حديث «من كنت مولاه» في رسالة، فقال: «وأما حديث «من كنت مولاه»؛ فله طرق جيدة، وقد أفردتُّ ذلك»، تذكرة الحفاظ، (٣/١٠٤٣)، وقال: «وقد جمعتُ طرق حديث الطير في جزء، وطرق حديث: «من كنتُ مولاه»، وهو أصح»، سير أعلام النبلاء، (١٧/١٦٩). والرسالة المطبوعة بعنوان: «طرق حديث من كنت مولاه»، بتحقيق: عبد العزيز الطباطبائي، نشر مركز الأبحاث العقائدية، ذكر هذا المحقق أنه حققها علىٰ نسخة خطية في جامعة طهران ضمن مجموع، وعزاه، ولكنه لم يرفق صورة منها، فلا يمكن الجزم بثبوتها، وكذا لا يمكن إنكارها، وإن كنت أميل إلىٰ ثبوتها، فإن النَّفَس فيها نفَس الذهبي، وكذا أسانيده في النص تشهد لذلك، فهي من مشيخته في عامتها، كما أن ابن كثير نقل كثيرًا من أحكام الحافظ الذهبي عليها، ونحن ننقل عن هذه الرسالة، وعن أحكام الحافظ ابن كثير.

* حديث **أبي بكر الصديق** رضي الله عنه: أسنده الذهبي في رسالة طرق حديث من كنت مولاه، (١٢ ـ ١٣)، من طريق ابن عقدة ـ في رسالته في طرق الحديث ـ، وقال: «ما صحت عنه»، وقال بعده: «هذا حديث غريب جدًّا، لا يثبت، فيه جماعة متكلم فيهم». ولم أقف عليه.

* حديث **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه: رواه أبو عثمان البَحيري في الثالث من فوائده، (خ) الحديث (٣٦)، ومن طريقه ابن عساكر، في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٣٤). وأخرجه الذهبي في رسالته، (١٤ ـ ١٦)، بالإسناد نفسِه، وقال: «لم يصح عنه».

* حديث **طلحة بن عبيد الله** رضي الله عنه: رواه البزار في مسنده، كما في كشف الأستار، (٣/١٨٦)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٥٧)، وتاريخ دمشق، (٢٥/١٠٨، ٤٢/٢٢٣)، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٥٣): «لم يصح عنه».

* حديث **الزبير بن العوام** رضي الله عنه: لم أجده، وأعرض الذهبي في الرسالة، (ص: ١٠٣) عن سوق إسناده لضعفه.

* حديث **سعد بن أبي وقّاص** رضي الله عنه: رواه ابن ماجه، (١٢١)، والنسائي في السنن الكبرىٰ، في خصائص علي، (٨٤١٤)، والضياء في المختارة، (٣/٢٧٤)، وغيرهم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٥٥): «صح عنه»، ونقل عنه ابن كثير في البداية والنهاية، (٧/٦٧٧) أنه قال: «هذا حديثٌ حسنٌ وغريبٌ».

* حديث **عبد الرحمن بن عوف** رضي الله عنه: لم أجده، وأعرض الذهبي في الرسالة، (ص: ١٠٣) عن سوق إسناده لضعفه.

❊ حديث **العباس بن عبد المطلب** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لم أجده، وعلقه الذهبي في الرسالة، بإسناد ابن عقدة، وقال، (ص: ٦٤): «لم يصح»، وقال بعده: «هذا منقطع».

❊ حديث **زيد بن أرقم** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: رواه الترمذي، (٣٧١٣)، والنسائي في السنن الكبرىٰ، خصائص علي، (٨٤١٠)، وأحمد في المسند، (٣٠٤٩)، والحاكم في المستدرك، (١٠٩/٣)، وغيرهم، وقال عنه الترمذي: حسن غريب، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، (١٩/٥)، والحاكم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٦٥): «ثابتٌ عنه»، وقال ابن كثير، في البداية والنهاية، (٦٦٨/٧): «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديثٌ صحيح».

❊ حديث **البراء بن عازب** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: رواه ابن ماجه، (١١٦)، والنسائي في الكبرىٰ، خصائص علي، (٨٤١٩)، وأحمد، (١٨٠١١)، وابن أبي شيبة، في المصنف، (٣٢٦٥٤)، وغيرهم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٨٨): «إسناده حسن».

❊ حديث **بُريدة بن الحَصيب** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: رواه النسائي في الكبرىٰ، خصائص علي، (٨٤١١)، وأحمد في المسند، (٢٢٤٣٥)، والبزار، (٤٣٥٢)، وابن حبان، (٦٩٣٠)، والمستدرك، (١١٠/٣)، وصححه علىٰ شرط مسلم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٧٥): «صح عنه»، وقال ابن كثير في البداية والنهاية، (٦٦٨/٧): «هذا إسناد جيد قوي رجاله كلهم ثقات».

❊ حديث **أبي هريرة** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: رواه أبو يعلىٰ في المسند، (٦٤٢٣)، والبزار في مسنده، كما في المطالب العالية، (٣٩٣١)، وكشف الأستار، (١٨٧/٣)، والطبراني في الأوسط، (١١١١)، وغيرهم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٧٨): «له طرق».

* حديث **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه: رواه البخاري في التاريخ الكبير، (٥٣٥٢)، والطبراني في الكبير، (٨٤٣٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٢٨)، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٨٤): «إسناده حسن».

* حديث **جابر بن عبد الله** رضي الله عنهما: رواه ابن أبي شيبة في المصنف، (٣٢٦٠٨)، وفي مسنده، كما في المطالب العالية، (٣٩٣٠)، وعنه ابن أبي عاصم في السنة، (١٣٥٥)، والآجري في الشريعة، (٦٠٥)، وغيرهما، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٨٦): «إسناده جيد»، وحسَّنه في سير أعلام النبلاء، (٨/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).

* حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما: رواه النسائي في الكبرىٰ، خصائص علي، (٨٤١٢)، وأحمد، (٣٠٥٢)، جزء من الحديث الطويل في مناقب علي، والحاكم في المستدرك، (٣/ ١٣٤)، والطبراني في الكبير، (١٢٦٥٣)، والخطيب في تاريخ بغداد، (١٤/ ٣٠٣)، وغيرهم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٨٧): «في إسناده ضعف».

* حديث **حُبْشي بن جُنادة** رضي الله عنه: رواه الطبراني في الكبير، (٣٥١٤)، وابن قانع في معجم الصحابة، (٤٠٨)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٥٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/ ٢٣٠)، وغيرهم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٩١): «لم يصح عنه».

* حديث **عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه: رواه الطبراني في الأوسط، (١٣٥١)، والآجري في الشريعة، (٨٩٨)، وغيرهما، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٩١): «ما صح عنه».

* حديث **عمران بن حُصين** رضي الله عنه: رواه الترمذي، (٣٧١٢)، والنسائي في الكبرىٰ، خصائص علي، (٨٤٢٠)، وأحمد في المسند، (١٩٤٢٥)، والحاكم في المستدرك، (٣/١١٠)، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٩٢): «صح عنه»، وقال بعده: «أخرجه النسائي والترمذي وحسنه، والحاكم في المستدرك، وقال: هذا علىٰ شرط مسلم، وصدق الحاكم». ولفظه: «إن عليًّا مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي».

* حديث **عبد الله بن عمر** رضي الله عنهما: رواه البزار في مسنده، (٦١٠٣)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٥٦)، وغيرهما، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٩٣): «ما صح عنه»، وقال ابن كثير في البداية والنهاية، (٧/٦٧٨): «هذا حديث غريب، بل منكر».

* حديث **عمّار بن ياسر** رضي الله عنه: رواه الطبراني في الأوسط، (٦٢٣٢)، وقال الذهبي في الرسالة، (٩٧): «ما صح عنه».

* حديث **أبي ذر الغفاري** رضي الله عنه: رواه ابن عقدة في كتاب الموالاة، كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي، (٢/٢٤٠). وقال الأميني في الغدير، (١١/٣): «يُروَىٰ حديثه في حديث الولاية لابن عقدة، ونخب المناقب للجعابي، وفرائد السمطين في الباب الثامن والخمسين، وعده الخطيب الخوارزمي في مقتله ممن روىٰ حديث الغدير، وكذلك شمس الدين الجزري الشافعي في أسنىٰ المطالب، ص: ٤». **قلت**: وهو من حديث: سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة؛ متروكان غاليان مشهوران.

* حديث **سلمان الفارسي** رضي الله عنه: أسنده الذهبي في الرسالة عن ابن عقدة، وقال، (ص: ٩٩): «لم يصح»، وقال بعده: «هذا الإسناد لا يفرح به لجهالتهم».

* حديث **أسعد بن زرارة** رضي الله عنه: رواه الحاكم المستدرك، (١٤٧/٣)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق، (١٨٥/١)، وغيرهما، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٩٩): «ليس بصحيح»، وقال: «وهذا إسناد مظلم، وهو أيضًا باطل، لأن أسعد مات قبل غزوة بدر، وقبل هذا القول»، وقال الحافظ في الإصابة، (٦/٤): «ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء، والمتن منكر جدًّا».

* حديث **خزيمة بن ثابت** رضي الله عنه: أسنده الذهبي في الرسالة عن ابن عقدة، (ص: ١٠٠)، وقال: «لم يصح».

* حديث **أبي أيوب الأنصاري** رضي الله عنه: رواه النسائي في الكبرىٰ، خصائص علي، (٨٤١٦)، وأحمد في المسند، (٢٣٠٥٠)، وابن أبي شيبة في المصنف، (٣٢٦٠٩)، وغيرهم، وقد استنكره أحمد، كما في المنتخب من العلل للخلال، (١١٦)، ومقتضىٰ كلام الذهبي في الرسالة، (ص: ١٠١) تحسينه بالشواهد.

* حديث **سهل بن حُنيف** رضي الله عنه: أسنده الذهبي في الرسالة عن ابن عقدة، (ص: ١٠١)، مقرونًا مع خزيمة بن ثابت، وقال: «تقدم مع خزيمة أيضًا»، فلم يصح عنده.

* حديث **حُذيفة بن اليمان** رضي الله عنه: أسنده الذهبي في الرسالة، وقال، (ص: ١٠٢): «هذا إسناد واه».

* حديث **سَمُرة بن جُنْدب** رضي الله عنه: رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٢٣٠/٤٢)، وأسنده الذهبي في الرسالة عن ابن عقدة، (ص: ١٠٢)، وقال: «إسناد ساقط».

* حديث **زيد بن ثابت** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أسنده الذهبي في الرسالة، بإسناد ابن عقدة، (ص: ١٠٢)، وضعَّفه.

* حديث **أنس بن مالك** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رواه الخطيب في تاريخ بغداد، (٨/٢٧٢)، والآجري في الشريعة، (٦٠٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/٢٣٥)، وغير ذلك، وضعفه الذهبي في الرسالة، (ص: ١٠٣).

وقد علقنا في حواشي التحقيق علىٰ دعوىٰ تواتر الحديث وناقشناها هناك مساوقةً لكلام المصنِّف عليها هناك، وكذلك الكلام علىٰ زيادة: «اللهم والِ من والاه»، وزيادة: «اللهم انصر من نصره»، والكلام علىٰ من قدح في ثبوت الحديث أصلًا، فلا نعيد شيئًا من ذلك هربًا من التطويل، وأما تخريج الزيادتان فسيأتيان فيما يلي [٣، ٤].



٣

هذا حديث الموالاة السابق [٢] بزيادة: «اللهم والِ من والاه...».

هذا حديث أبي إسحاق السبيعي، عن زيد بن يُثَيع، وسعيد بن وهب، عن عليٍّ.

الحديث تارةً يُروىٰ عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثيع وحده، وتارة عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب وحده، وهذه عامة الطرق، وتارة عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثَيع وسعيد بن وهب، كما ورد لدىٰ المصنِّف، وهذا الجمْع من السبيعي غالبًا، فهو يروي هذا الحديث عن جماعة من شيوخه.

والحديث فيه ألفاظ وزيادات، وأصل الحديث: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه»، والزيادة فيه هي الدعاء: «اللهم والِ من والاه...»، والزيادة الثانية: «اللهم انصر من نصره، واخذل من خذله»، فحيث ذكرنا الزيادة فالمراد الأولىٰ، وحيث ذكرنا الزيادتين فالمراد كلاهما، وكذا نُشير إلىٰ ذِكر غدير خُمٍّ في الروايات من عدمه.

❁ أولًا: حديث السَّبيعي عن زيد بن يُثيع:

قد اختُلف فيه علىٰ **السَّبيعي**، فرواه عنه جماعةٌ، منهم: **شريك**، **وإسرائيل**، **وفِطر** بن خليفة، **وسعيد** بن دينار، **وسليمان** بن قرم.

رواه **شَريك**، **عن أبي إسحاق**، واختُلف علىٰ شَريك، فرواه عنه: عليُّ بن حكيم الأَوْدي، وابن أبي شيبة، وعمران بن أبان الواسطي، ومحمد بن خالد الطحان:

فرواه علي بن حكيم الأَوْدي، عن شريك بن عبد الله، عن أبي إسحاق، عن زيد وسعيد معًا: رواه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند، (٨٣٥)، والبزار في مسنده، (٤٢٢٩)، **وهذه الطريق التي أوردها المصنِّف [٣]**، وفيه زيادة الدعاء. وشريك بن عبد الله ساء حفظه لما ولي القضاء، ففصّل المحدّثون بين رواية القدماء عنه بواسطَ فقبلوها، دون رواية المتأخرين بالكوفة، انظر: الثقات لابن حبان، (٦/٤٤٤)، وميزان الاعتدال، (٢/٢٧٠)، والتقريب، (ص: ٢٦٦)، والأودي كوفي متأخر، توفي سنة (٢٣١هـ)، انظر: التهذيب، (٧/٣١٢)، فسماعه متأخر.

ورواه ابن أبي شيبة، عن شريك عن أبي إسحاق، عن زيد، به: في المصنف، (٣٢٠٩١)، وفيه زيادة الدعاء، وتقدم الكلام على شريك.

ورواه عِمران بن أَبان الواسطي، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد، به: رواه النسائي في السنن الكبرى، في خصائص علي، (٨٤١٩)، وفيه الزيادتان، والغدير. وعمران بن أبان ضعيف الحديث، انظر: الجرح والتعديل، (٦/٢٩٣)، والتهذيب، (٨/١٢١)، وميزان الاعتدال، (٣/٢٣٣). وشريك تقدّم الكلام عليه.

ورواه محمد بن خالد الطحان، عن شريك عن أبي إسحاق، عن زيد، به: رواه ابن أبي عاصم في السنة، (١٤٠٨)، وفيه ذكر الغدير دون الزيادة، والطحان؛ متروك متهم، انظر: الجرح والتعديل، (٧/٢٤٣)، والكامل، (٧/٥٢٦)، وضعفاء العقيلي، (٤/٦٢)، واقتصر الحافظ في التقريب، (ص: ٤٧٦)، فقال: «ضعيف».

ورواه **إسرائيل**، عن أبي إسحاق، عن زيد، به، مقتصرًا على أوله من غير

زيادة: رواه النسائي في السنن الكبرىٰ، في خصائص علي، (٨٤١٨). وهذا إسناد قوي.

ورواه **فطر بن خليفة**، عن أبي إسحاق، عن زيد، وعن سعيد، وعن عمرو ذي مرّ ـ انظر رقم [٤] (٣)، به: رواه البزار، (٧٨٦)، وفيه الزيادتان وذكر الغدير. وفطر صدوق في نفسه، ولكنه مدلّس، وقد عنعن، وقد رُمي بالغلو، انظر: التقريب: (ص: ٤٤٨)، وإن روىٰ له البخاري انتقاءً والجماعةُ إلا مسلمًا.

ورواه **سعيد بن دينار**، عن أبي إسحاق، عن زيد، به: رواه ابن عساكر من طريق ابن عقدة، في تاريخ دمشق، (٤٢/ ٢١٠)، وفيه الزيادتان والغدير، بإسناد مسلسل بالمجاهيل، وفيه: عبد النور المِسْمَعي، من الغلاة، متهم بالوضع، انظر: ميزان الاعتدال، (٢/ ٦٧١)، واللسان، ت أبي غدة، (٥/ ٢٨٤).

ورواه **سليمان بن قِرم**، عن أبي إسحاق، عن زيد، به: رواه ابن عساكر من طريق ابن عقدة، في تاريخ دمشق، (٤٢/ ٢١٠)، وفيه الزيادتان والغدير، بإسناد كالسابق.

فتلك الطرق عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثيع، أثبتُها: طريق إسرائيل، تليها طريق شَريك، ثم فطر، ومن سواهم لا يلتفت إليهم، ولكنّ شريكًا وفطرًا خالفا إسرائيل في زيادة الدعاء، وذِكر الغدير، وشريك تغير حفظه وقد رواه عنه المتأخرون كما تقدّم، وتقدم الكلام في فطر. فأصح هذه الطرق طريق إسرائيل، وإسناده قوي، وفيه اللفظ الأول من الحديث فقط، دون زيادة الدعاء، ولا ذكر الغدير.

ثانيًا: حديث أبي إسحاق عن سعيد بن وهب:

قد اختُلف فيه على السَّبيعي، فرواه عن أبي إسحاق جماعةٌ، منهم: **إسرائيل**، **وشُعبة**، **وشريك**، **والأعمش**، **وأجلح** الكندي، **وسعيد** بن دينار، **وسليمان** بن قرم، **وفطر** بن خليفة، وهارون بن سعد.

فرواه **إسرائيل**، عن أبي إسحاق، عن سعيد، به: رواه النسائي في السنن الكبرىٰ، في خصائص علي، (٨٤١٨)، مقتصرًا علىٰ أوله، وقد تقدّم الكلام علىٰ إسناده فهو قوي.

ورواه **شعبة**، عن أبي إسحاق، عن سعيد، به: رواه أحمد في المسند، (٢٢٥٩٦)، وفي الفضائل، (١٠٢١)، والنسائي في السنن الكبرىٰ، في خصاص علي، (٨٤١٧)، وغيرهما، دون الزيادة ولا ذكر الغدير. قال ابن كثير: «وهذا إسناد جيد»، البداية والنهاية، (٧/٦٧١).

ورواه **شريك** عن أبي إسحاق، عن سعيد به: رواه عبد الله في زوائد المسند، (٨٣٥)، والبزار في مسنده، (٤٢٢٩)، **وهي الطريق التي ذكرها المصنف**، مقرونًا بزيد بن يُثيع، تقدم الكلام عليها.

ورواه **الأعمش**، عن أبي إسحاق، عن سعيد به: رواه النسائي في الكبرىٰ، في خصائص علي، (٨٤٢٩، ٨٤٨٩)، وفيه الزيادتان، وقال النسائي عقبه: «رواه إسرائيل عن أبي إسحاق الشيباني، عن عمرو ذي مر؛ أَحِبَّ». وفيه عنعنة الأعمش، وقد قال أبو داود: «الأعمش يخطئ علىٰ أبي إسحاق في أحاديث»، انظر: سؤالات الآجري، (١١٢).

ورواه **أجلح** بن عبد الله الكندي، عن أبي سحاق، عن سعيد، به: رواه

ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢١٤)، بمعناه، من غير ذكر الدعاء والغدير، وأجلح؛ قال فيه أبو حاتم: «لين، ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به»، انظر: الجرح والتعديل، (٢/٣٤٧)، وهو غالٍ، انظر: التقريب، (ص: ٩٦)، واللسان، (٩/٢٥٢).

ورواه **سعيد** بن دينار، **وسليمان** بن قرم، عن أبي إسحاق، عن سعيد، به: رواه ابن عساكر من طريق ابن عقدة، في تاريخ دمشق، (٤٢/٢١٠)، وفيه الزيادتان والغدير، وتقدم الكلام على إسنادهما في الطريق السابقة.

وكذا رواه **فطر** بن خليفة، عن أبي إسحاق، عن سعيد، به، تقدّم ذكره في رواية أبي إسحاق عن زيد بن يثيع.

وكذا رواه هارون بن سعد، عن أبي إسحاق، عن سعيد، به، رواه ابن عساكر، (٤٢/٢١٠).

فأصحُّ هذه الطرق: طريق إسرائيل، وشُعبة، كلاهما بالاقتصار على أوله، دون ذكر الزيادتين، ولا موضع الغدير. وهكذا، فأصح طرق حديث: زيد بن يُثَيع، وسعيد بن وهب، عن علي، بالاقتصار على أوله فقط، وخالف فيه شريكٌ والأعمش، وجماعة دونهم في الحفظ والضبط ذلك، فالقول لشعبة وإسرائيل.



٤

هذا حديث الموالاة، وفيه زيادة: «اللهم انصر من نصره..».

وهذا أيضًا حديث أبي إسحاق السبيعي، عن عمرو ذي مُرٍّ، عن علي.

اختلف علىٰ أبي إسحاق فيه، فرواه عنه جماعةٌ منهم: **شريك**، **وإسرائيل**، **وشعبة**، **وفطر**، وغيرهم.

فرواه **شَريك**، عن أبي إسحاق، عن عمرو، به، رواه: عبد الله في زوائد المسند، (٩٥٤)، **وهذه هي الطريق التي أوردها المصنف [٤]**. وفيها الزيادتان. ورواه عن شريك: علي بن حكيم الأَوْدي. وشَريك تقدَّم الكلام عنه، وعن رواية عليّ الأودي عنه. وشيخ أبي إسحاق: عمرو ذو مُرّ؛ لا يُعرف، روىٰ عنه السبيعي وحدَه، كما نص عليه البخاري في التاريخ الكبير، (٦/٣٢٩ ـ ٣٣٠)، وقال ابن حبان: «في حديثه المناكير الكثيرة التي لا تُشبه حديثَ الأثبات، حتىٰ خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد علىٰ قلة روايته»، المجروحين، (٢/٣٣)، وانظر: لسان الميزان، (٩/٣٨٧)، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ٤٢٨): «مجهول».

ورواه **إسرائيل**، عن أبي إسحاق، عن عمرو به: رواه النسائي في السنن الكبرىٰ، في خصائص علي، (٨٤٣٠)، وفيه الزيادتان، وذكر الغدير. وهذا الإسناد قويٌّ إلىٰ السبيعي كما تقدم في رقم [٣].

ورواه **شعبة**، عن أبي إسحاق، عن عمرو به: رواه أحمد في فضائل الصحابة، (١٠٢١)، والآجري في الشريعة، (١٥٤١)، روياه أولًا من حديث سعيد بن وهب دون الزيادتين وذكر الغدير، ثم زادا: «قال أبو إسحاق: قال:

سمعتُ عمْرًا ذا مر، وزاد فيه أن رسول الله ﷺ قال: اللهم والِ من والاه»، وذكر الزيادتيْن. وهذا إسناد صحيحٌ إلىٰ السبيعي.

ورواه **أجلح** بن عبد الله الكندي، عن أبي إسحاق، عن عمرو به: رواه الطبراني في المعجم الأوسط، (٢١٠٩)، من دون الزيادة. والأجلح ضعيفٌ غالٍ تقدّم الكلام فيه في الحديث السابق [٣].

ورواه: **سعيد** بن دينار، **وسليمان** بن قرم، **وفطر** بن خليفة، عن أبي إسحاق، به، تقدّم الكلام علىٰ أسانيدهم في رقم [٣].

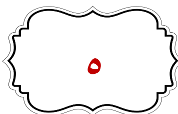
فأصحّ هذه الطرق: شعبة، ثم إسرائيل، ثم شريك، وفطر، وما سواها لا يُعتبر. وقد رواه شعبة وإسرائيل بذكر الزيادتين والغدير، فهذا ثابت من رواية أبي إسحاق عن عمرو ذي مُرّ. وقد تقدم في الحديث رقم [٣] أن شعبة وإسرائيل رَوَيَا الحديثَ عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثيع وسعيد بن وهب، من دون ذكر الزيادتين والغدير، وخالفهما شريك وفطر وضعفاء. فيتلخّص من ذلك أنّ ذِكْر الزيادتيْن والغدير إنما هو من رواية أبي إسحاق عن شيخه الذي لا يُعرف: عمرو ذي مُرّ، وليس من رواية زيد بن يُثيع ولا سعيد بن وهب. وقد نصّ شعبة في روايته التي معنا أن السبيعي ذكر أن هذه الزيادة من عمرو ذي مر.

وقد طرَّق الدارقطنيُّ حديثَ أبي إسحاق، عن جماعةٍ عن علي، منهم: سعيد بن وهب، وزيد بن يثيع، وعمرو ذي مر، وحبة العرني، وعبد خير، وغيرهم، ورجّح رواية الأعمش، وشعبة، وإسرائيل، ثلاثتهم: عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب. انظر: علل الدارقطني، (٣/٢٢٦) رقم (٣٧٥).

وللحديث طرقٌ أخرىٰ كثيرةٌ عن عليٍّ ﷺ، يطول بذكرها المقام، وأصحُّها

ما ورد في هذين الحديثين [٣، ٤]، وللحديث أيضًا طرق عن كثير من الصحابة، تقدّمت الإشارة إليها في رقم [٢]، وتكلمنا علىٰ صِحة الحديث وتواتره في التعليق علىٰ كلام المصنِّف في محلِّه من النص المحقَّق.





هذا حديث «من كنتُ مولاه» من حديث **فاطمة** بنت رسول الله ﷺ ـ وقد سقط اسمُها من الإسناد الذي في الأصل كما نبَّهنا في التحقيق ـ، ذكره المصنف مسلسلًا بالفواطم من كتاب الحافظ أبي موسىٰ المديني، فذكره لظرافة هذه النكتة.

يُروىٰ عنها من طريقيْن: أم كلثوم بنتها، وعلي بن الحسين زين العابدين حفيدها.

فمن طريق: أم كلثوم بنت علي وفاطمة، عن أُمِّها فاطمة. **وهو الإسناد الذي أورده المصنف** [٥]. رواه أبو موسىٰ المديني في نزهة الحفاظ، (ص: ١٠١)، وهو إسناد مسلسلٌ بالمجاهيل، الحلواني، والأهوازي، والفواطم إلىٰ سُكينة؛ كل هؤلاء لم أقف عليهم. والقَصْري من رجال الغلاة، ترجمه الطوسي في الفهرست، (١٠/٤٤٠)، وانظر: لسان الميزان، (٢/٣٣٦)، وفيه: قال ابن النجاشي: كان ضعيفًا. وقبل المجاهيل: الرشيدي المذكور، ترجمه الخطيب، في تاريخ بغداد، (٤/٤٣٩)، وقال: «يقع في أحاديثه من متابعة الإفرادات للضعفاء والمجهولين ما لا يطيب بها القلب».

ومن طريق: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن فاطمة رضي الله عنها. رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/١٨٧)، بإسنادٍ مسلسل بالمجاهيل، وفيه انقطاع، فعلي بن الحسين لم يدرك جدَّه عليًّا كما قال أبو زُرعة الرازي، انظر: جامع التحصيل، (ص: ٢٤٠)، فلم يدرك فاطمة قطعًا.

وأصل الحديث سبق الكلام عليه في رقم [٢].

٦ ـ ٧

هذا حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «أمَا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبيَّ بعدي».

يُروى عن سعْد بن أبي وقاص من طريق جماعة، منهم: عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وأبناؤه: عائشة، وإبراهيم، وعامر، ومُصعب، ومن طريق: سعيد بن المسيب، وعبد الرحمن بن سابط.

فمن طريق: عبد الله بن عمر، عن سعد، به: رواه أحمد في المسند، (١٦٠٣)، **وهذه هي الطريق التي أوردها المصنف** [٦]، وهو إسناد صحيح.

ومن طريق: عائشة بنت سعد، عن أبيها: رواه: أحمد في المسند، (١٤٦٦)، **وهذه هي الطريق التي أوردها المصنف** [٧]، وهو إسناد صحيح.

ومن طريق: إبراهيم بن سعد، عن أبيه: متفق عليه، رواه: البخاري، (٣٧٠٦، ٤٤١٦)، ومسلم، (٢٤٠٧)، وابن ماجه، (١١٥)، وأحمد، (١٥٠٨)، وقد **ذكره المصنف**، كما علّقنا هناك في التحقيق.

ومن طريق: عامر بن سعد، عن أبيه: رواه مسلم، (٢٤٠٤، ٢٤٠٦)، وأحمد، (١٦١١).

ومن طريق: مصعب بن سعد، عن أبيه: رواه مسلم، (٢٤٠٥)، وأحمد، (١٥٨٧).

ومن طريق: سعيد بن المسيِّب، عن سعد: رواه الترمذي، (٣٧٣١)، وقال: حسن صحيح، وأحمد، (١٤٩٣، ١٥٥٠، ١٥١٢)، ومرةً عن ابن لسعد

عن أبيه، (١٥٣٥).

ومن طريق: عبد الرحمن بن سابط، عن سعد: رواه ابن ماجه، (١٢١).

وهو حديثٌ صحيحٌ ثابت، ذكر **المصنِّف** مسانيدَ كثيرة له من غير حديث سعد بن أبي وقاص ﵁، نشير إلىٰ تخريجها باقتضاب، علىٰ الترتيب الذي ذكره:

* حديث **عمر بن الخطاب** ﵁: رواه ابنُ عدي في الكامل في الضعفاء، (٤٩٦/١)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٤٩٨/٨)، ومداره علىٰ: إسماعيل بن يحيىٰ التيمي، يضع الحديث، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق من طريقهما، وطريقٍ آخر، بالمدار نفسِه، ورواه من طريقٍ آخرَ ضعيف عن ابن عباس عن عمر، (٤٢/ ١٦٦ ـ ١٦٧).

* حديث **علي بن أبي طالب** ﵁: رواه ابنُ أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير، (٦٦٧/٢)، والبزار في المسند، (٨١٧)، والطبراني في الأوسط، (٤٢٤٨)، والحاكم في المستدرك، (٣٣٧/٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، (١٠٤٤٠)، والخطيب في تاريخ بغداد، (١١٢/٢)، وابن عساكر، (٤٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨)، وغيرهم.

* حديث **ابن عباس** ﵄: رواه البلاذُري في أنساب الأشراف، (١٠٦/٢)، وابن أبي عاصم في السُّنة، (١١٨٨)، والطبراني في الأوسط، (٧٨٩٤)، والكبير، (١١٠٩٢، ١١٠٨٧)، وابن عدي في الكامل، (٣٧٩/٥)، والحاكم في المستدرك، (١٣٣/٣)، وابن عساكر، (٤٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩)، وفي البزار كما في كشف الأستار، (١٨٥/٣)، وغيرهم.

* حديث **عبد الله بن جعفر** رضي الله عنهما: رواه ابن عساكر، (٤٢/١٧٠)، بإسناد متروك.

* حديث **معاوية** رضي الله عنه: رواه القَطيعي في زوائده على فضائل الصحابة، (١١٥٣)، والكلاباذي في بحر الفوائد، (٢٦٢)، وابن عساكر، (٤٢/١٧٠ ـ ١٧١)، بأسانيد متروكة.

* حديث **جابر بن عبد الله** رضي الله عنهما: رواه الترمذي، (٣٧٣٠)، وأحمد في المسند، (١٤٢٢٨)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٤٨ ـ ١٣٤٩)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٤/٤٦٥)، وابن عساكر، (٤٢/١٧٦ ـ ١٧٨)، وغيرهم.

* حديث **جابر بن سمرة** رضي الله عنه: رواه العقيلي في الضعفاء الكبير، (٤/١٤٣٦)، والطبراني في الكبير، (٢٠٣٥)، وابن عساكر، (٤٢/١٧٨)، ومداره على ناصح بن عبد الله التميمي، منكر.

* حديث **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه: رواه ابن الجعد في مسنده، (٢٠٤٠)، وابن سعد في الطبقات، (٣/١٥)، وأحمد في المسند، (١٠٨٧٩)، والفضائل، (٩٥٤)، وأبو نعيم في الحلية، (١٢٧٦٥)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٦/٤٣)، وابن عساكر، (٤٢/١٧٢ ـ ١٧٦)، والبزار كما في كشف الأستار، (٣/١٨٥)، وغيرهم.

* حديث **البراء بن عازب وزيد بن أرقم** رضي الله عنهما: يُروىٰ حديثُهما معًا. رواه ابن سعد في الطبقات، (٣/١٥)، والبلاذري في أنساب الأشراف، (٢/٩٥)، والروياني في مسنده، (٤١٢)، والطبراني في المعجم الكبير، (٥٠٩٤ ـ ٥٠٩٥)، وابن عدي في الكامل، (٨/١٥٧)، وابن عساكر، (٤٢/١٧٧ ـ

١٧٨)، والمدار علىٰ ميمون بن أستاذ، ضعيف.

* حديث **زيد بن أرقم** رضي الله عنه: يروىٰ حديثُه وحدَه. رواه ابن أبي شيبة في المصنف، (٣٢٦١٣)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٤٧)، ومداره علىٰ عطية العوفي.

* حديث **زيد بن أبي أَوْفىٰ** رضي الله عنه: رواه ابن أبي خيثمة في السفر الثاني من التاريخ الكبير، (٢٣٢/١)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٨٢)، والآجرّي في الشريعة، (٨٩٠)، وابن عساكر، (١٧٩/١٤)، بأسانيد ضعيفة.

* حديث **نُبيط بن شُريط** رضي الله عنه: في نسخة نبيط بن شريط لابن منده، (٣٥٦)، وابن عساكر، (١٧٩/٤٢)، بإسناد موضوع.

* حديث **حُبشي بن جنادة** رضي الله عنه: رواه الطبراني في المعجم الصغير، (٥٣)، والأوسط، (٧٥٩٢)، والكبير، (٣٥١٥)، وأبو نعيم في الحلية، (٦٠٦٥)، وأخبار أصبهان (٢٥١/٢)، ومعرفة الصحابة، (٢٣٣٢)، وابن عساكر، (١٧٩/٤٢ ـ ١٨٠)، ومداره علىٰ عبد الغفّار بن القاسم، متروك.

* حديث **مالك بن الحويرث** رضي الله عنه: رواه البخاري في التاريخ الكبير، (١٠٦٢٢)، والطبراني في الكبير، (٦٤٧)، والآجري في الشريعة، (٦٠٢)، وابن عدي في الكامل، (١١٦/٨)، وابن عساكر، (١٨٠/٤٢)، ومداره علىٰ مالك بن الحسن، منكر.

* حديث **أنس بن مالك** رضي الله عنه: رواه ابن سمعون في الأمالي، (٨٠)، ومن طريقه ابن عساكر، (١٧٨/٤٢ ـ ١٧٩)، بإسناد متروك، وأبو طاهر السلفي في الرابع والعشرين من المشيخة البغدادية، (خ) رقم (٣٢) بإسناد متروك.

* حديث **أبي الطفيل** رضي الله عنه: ليس هذا الحديث في تاريخ دمشق، ولم أقف على هذا الحديث من مسند أبي الطفيل، وإنما الذي في تاريخ دمشق: أبو الفيل، كوفي صحابي، رواه هناك (٤٢/ ١٨١)، بإسناد موضوع.

* حديث **أم سلمة** رضي الله عنها: رواه ابن أبي عاصم في السنة، (١٣٣٣)، وأبو يعلى في معجمه، (٤٨)، ومسنده، (٦٨٨٣)، والعقيلي في الضعفاء الكبير، (٤/ ١٢٣٩)، وابن عساكر، (٤٢/ ١٨١)، والمدار على محمد بن سلمة بن كهيل، ضعيف، خلا طريقًا لابن عساكر، بإسناد متروك.

* حديث **أسماء بنت عُميس** رضي الله عنها: رواه ابن أبي شيبة في المصنف، (٣٢٦١٢)، وإسحق بن راهويه في مسنده، (٢١٣٩)، وأحمد في المسند، (٢٦٥٤٠، ٢٦٩٢٠)، وفضائل الصحابة، (١٠٩١، ١٠٢٠)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٤٦)، والنسائي في السنن الكبرى، (٨٠٨٧، ٨٣٩٣، ٨٣٩٤، ٨٣٩٥)، والطبراني في الكبير، (٣٨٩) وغيرها، والخطيب في تاريخ بغداد، (٤/ ٦٤٢) وغيرها، وابن عساكر، (٤٢/ ١٨٢ ـ ١٨٥).

* حديث **فاطمة بنت حمزة** رضي الله عنها: رواه ابن عساكر، (٤٢/ ١٨٦)، بإسناد موضوع.



١٠

هذا حديث أم سلمة: «لا يحب عليًّا منافقٌ، ولا يبغضه مؤمن».

ويروىٰ عنها من حديث المساوِر الحِمْيري، عن أُمّه، عنها: رواه الترمذي، (٣٧١٧)، **وهذا هو الطريق الذي ساقه المصنِّف [١٠]**، وأحمد، (٢٥٩٦٧)، وابنه في الفضائل، (١٠٥٩، ١١٠٢، ١١٦٩)، وابن أبي شيبة في المصنف، (٣٢٦٥٠)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣١٩)، وأبو يعلىٰ في مسنده، (٦٩٠٤، ٦٩٣١)، وغيرهم. ومساور الحميري، قال الحافظ في التقريب، (ص: ٥٢١): «مجهول»، وقال في التهذيب، (١٠/١٣٠): «خبره منكر»، وأم مساور؛ قال الحافظ في التقريب، (ص: ٧٥٩): «لا يُعرف حالها».

فالحاصل أن هذا الإسناد **ضعيف**. والحديث **صحيحٌ** من حديث عليٍّ رضي الله عنه، وقد ساقه **المصنف** وخرّجه من طريق مسند أحمد، **الحديث رقم [٨]**، وهو صحيح من حديثه، رواه مسلم، وأصحاب السنن، لم نخرجه لذلك، وعزوناه في تعليقات التحقيق. وللحديث شواهد، من حديث: ابن عباس، وعمار بن ياسر، وعمران بن الحصين، وغيرهم، بأسانيد واهية.



١١ ـ ١٢

هذا أثر أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في معرفة المنافقين ببغض عليّ رضي الله عنه.

يروىٰ عنه من طريق جماعة منهم: أبو هارون العبدي، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي، وأبو صالح السمّان، وبُسر بن علي:

فرواه أبو هارون العبدي، عن أبي سعيد، أخرجه: الترمذي، (٣٦٧٩)، وهذه هي **الطريق التي أوردها المصنِّف** [١١]، وابن الأعرابي في معجمه، (٥٧٤)، وأبو نُعَيم في صفة النفاق ونعت المنافقين، (٧٩)، ومن طريقه ابنُ عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/ ٢٨٦)، وفيه: أبو هارون العبدي، هو عمارة بن جوين؛ متروك، اتهمه الحُفَّاظ، قال الحافظ في التقريب، (ص: ٤٠٨): «متروك، ومنهم من كذَّبه» وهو من الغلاة. فهذا إسناد **متروك**، وقد قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب».

ورواه أبو عبد الرحمن السلمي، عن أبي سعيد، أخرجه: أبو نعيم في صفة النفاق، (٨٠)، وفيه: عبادة بن زياد؛ غالٍ، صدوق في نفسه، انظر: تهذيب التهذيب، (٥/ ٩٤)، والتقريب، (ص: ٢٩٠)، ويعقوب القُمّي؛ قال الدارقطني: ليس بالقوي، انظر: التهذيب، (١١/ ٣٩٠)، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ٦٠٨): «صدوق يهِم».

ورواه أبو صالح السمان، عن أبي سعيد، أخرجه: أحمد في فضائل الصحابة، (٨٤٤)، والآجري في الشريعة، (٦١١)، وابن الأعرابي في معجمه، (٢١٨٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/ ٢٨٥)، من طريق الأعمش عنه.

وهذا إسناد **قويٌّ**، ليس فيه إلا عنعنة الأعمش، وقد أشار إليه الترمذي لما أخرج الطريق الأولى عن أبي هارون العبدي، فقال: «وقد رُوري هذا عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد»، وأبو صالح هو السَّمَّان، ثِقَةٌ معروف، **ونقله المصنِّف** عن الترمذي.

ورواه بُسر بن سعيد، عن أبي سعيد، رواه: الحِميري في جزئه، (٣٨)، ومن طريقه تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٦)، وإسناده رجاله ثقات.

فالأثر **صحيح** عن أبي سعيد الخدري، من طريقي السَّمان وبُسر.

وللأثر **شاهدان**، عن **جابر**، **وأبي ذرٍّ الغِفاري** رضي الله عنهما:

*** الأول: أثر جابر** رضي الله عنه: ويروى عنه من طرق:

فمن طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر: رواه عبد الله بن أحمد في فضائل الصحابة، (١٠٨٦)، والبزار كما في كشف الأستار، (٢٥٦٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، (٢٦٤٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٦)، ولفظه قريب من أثر أبي سعيد. قال البزار: «رواه غير ابن عقيل، ولا نعلم رواه عن ابن عقيل إلا محمد». **قلت**: في إسناده مقال: فيه عبيد الله بن موسى، قال الحافظ في التقريب، (ص: ٣٧٥): «ثقة كان يتشيع»، ومحمد بن علي السلمي، وإن كان صدوقًا في نفسه، لكن في مذهبه غلو، انظر: الجرح والتعديل، (٨/٢٦)، أما عبد الله بن محمد بن عقيل؛ فاختلط وكان سيئ الحفظ، وتكلّم فيه أكثر الحفّاظ، ومشّاه البخاري، والترمذي، والعجلي، وقال أحمد: «منكر الحديث»، انظر: تهذيب الكمال، (١٦/٨٧)، وتهذيب التهذيب، (٦/١٣)، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ٣٢١):

«صدوقٌ، في حديثه لِينٌ، ويُقال تغيَّر بأَخَرة».

ومن طريق أبي الزبير، عن جابر: رواه عنه جماعة، أخرجه ابن أحمد في الفضائل، (١١٤٦)، فيه: عبد الملك بن عبد ربه، قال الذهبي في الميزان، (٢/٦٥٨): «منكر الحديث»، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٧)، فيه: حُصين بن مخارق؛ رماه الدارقطني بالوضع، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، وأقرّه ابن حجر، انظر: لسان الميزان، (٣/٢٢٠)، والطبراني في الأوسط، (٢١٢٥)، فيه: محمد بن القاسم الأسدي؛ كذَّبه أحمد وغيره، انظر: تهذيب التهذيب، (٩/٤٠٧)، وأبو نعيم في صفة النفاق ونعت المنافقين، (٧٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٧)، فيه: سويد بن سعيد، له مناكير وفيه كلام للحفاظ، قال الحافظ في التقريب، (ص: ٢٦٠): «صدوق في نفسه، إلا أنه عمِي فصار يتلقَّن ما ليس من حديثه».

ومن طريق أبي جعفر محمد الباقر، عن جابر: الطبراني في الأوسط (٤١٥١)، وقال: «تفرد به محمد حسان»، وهو الخزاز؛ مُتَّهم، انظر: الجرح والتعديل، (٧/٢٣٨)، وتهذيب التهذيب، (٩/١١٢).

ولفظه: «ما كنا نعرف منافقينا...». ونحوه، وانظر ما سيأتي في خاتمة البحث في أثر أبي ذر رضي الله عنه الآتي.

* الثاني: أثر أبي ذرٍّ رضي الله عنه:

رواه الحاكم في المستدرك، (٣/١٣٩)، **وذكره المصنف عنه [١٢]**، وأبو نعيم في صفة النفاق ونعت المنافقين، (٨١)، في إسناده: إسحق بن بشر؛ متروك، كذّبه يحيىٰ وغيره، انظر: لسان الميزان، (١/١٨٤). وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي: «بل إسحاق بن بشر متهم بالكذب»، (١٣٩/٣). فإسناده متروك.

فالحاصل أن الأثر إسناده قويٌّ عن أبي سعيد الخدري ﷺ، من طريق أبي صالح، وبسر، كلاهما عنه. ولا يصح عن جابر، ولا عن أبي ذر الغفاري ﷺ. ولفظه عن أبي سعيد الخدري مُقارِب لما في صحيح مسلم عن علي، مِن جعل حبّه علامةً من علامات الإيمان. أما الألفاظ التي فيها حَصْرُ ذلك؛ فلا تصح، وهي في الغالب عن جابر وأبي ذر، وقد عرفتَ ما فيها. على أنه مع ذلك يمكن توجيهُها، وقد بحثنا معنى الأثر في حاشية تحقيق المتن، فانظرها هناك، فإنما شغلنا هنا التخريج.



١٣ ـ ١٤

أثرٌ عن عُبادة بن الصامت: «كُنّا نبور أولادَنا بحب علي بن أبي طالب . . .» .

رواه المصنف عن كتابٍ لأبي موسىٰ المديني، ولم أقف علىٰ هذا الكتاب، ولم أعيِّنْه، ولا علىٰ رواية هذا الأثر من طريق أبي موسىٰ المديني. وقد تكلمنا علىٰ ذلك في المشيخة المفردة لشيوخ المصنف، في ترجمة شيخِهِ ابن قاضي الجبل، رقم (٣)، في الكلام عن الإسناد رقم [١٣].

وفي **إسناد المصنِّف**: علي بن الحسين بن محمد الكاتب؛ هو أبو الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني، أخباري لا يعتمد عليه، رواه عن أحمد بن الحسن الخزاز.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/ ٢٨٧)، من طريق أحمد بن الحسن الخزاز، به، واللفظ فيه (ننور) بالنون لا بالباء، والظاهر أنه خطأ من النساخ، أو الطباعة، والصواب فيه: «نبور»، وهو الذي يدل عليه المعنىٰ في اللغة، كما ذكر المصنِّف هناك، وفي إسناده: عمر بن الحسن بن علي بن مالك، ضعَّفه الدارقطني، وذكر عنه قصةً فيها أنه كان يكذب! راجع: تاريخ بغداد، (١٣/ ٩٠)، وسؤالات الحاكم للدارقطني، (٢٥٢)، وسؤالات السُّلمي، (٢٢١).

والمدار علىٰ حصين بن مخارق؛ وضاع متروك، تقدم في رقم [١١].

وقد ذكر هذا المتنَ دون إسناد ولا طرف ـ عبادة بن الصامت ـ؛ الأزهريُّ في تهذيب اللغة، (١٥/ ١٩١)، وأبو عبيد الهروي، في الغريبين في القرآن

والحديث، (٢٢٢/١)، وابن الجوزي في غريب الحديث، (٩٠/١)، وابن الأثير في النهاية، (١٦١/١)، وابن منظور في لسان العرب، (٨٧/٤)، والفَتْني في مجمع بحار الأنوار، (٢٢٦/١)، والزبيدي في تاج العروس، (٢٥٧/١٠)، وغرضُهُم منه الغريبُ.



بحثٌ في الوارد في هذا الباب
(علاقة النَّسَب بحبّ عليٍّ رضي الله عنه)

تمهيد:

لقد ورد في هذا المعنىٰ نفسِه، أي اختبار النسب بحب عليّ رضي الله عنه، أو كون من لا يحبه أو يبغضه ولد زنىٰ؛ أحاديثُ وآثارٌ أخرىٰ كثيرة، ولها تعليلات ومحامل متنوعة، تموج بها كتب الغلاة، كلها باطلة، لم أجد من نشط لجمعها والكلام عليها، مع كثرة تردادها في بعض كتب الفضائل، ولولا ذلك لأعرضتُ عنها ولصُنتُ هذا الكتاب عنها، فإن فيها قبائح كثيرة، ولكنه البحث.

وقد كثُرت رواية هذا المضمون في كتب الإمامية، بصورٍ مختلفة، بعضها بالتصريح بذلك، وبعضها بذكره في سياق قصة، سواء مع إبليس أو غيره، وبيان أن حظّ الشيطان من مبغضي أهل البيت هو في نسبهم، أو بذكر تعليل مناداة شيعة أهل البيت بأسماء آبائهم يوم القيامة، أو بربط ذلك بالخمس الذي لا يأخذه أهل البيت فيأكله غيرهم فتخبث ولادته، وغيره من مضامين، كما سنعرض إجمالًا وتفصيلًا.

فعقد ابن بابويه القمي الملقب بالصدوق في كتابه علل الشرائع، (١/١٤١)، بابًا أسماه «علة محبة أهل البيت عليهم السلام طِيب المولد، وأن علة بُغضهم خُبث المولد»، والشيخ المفيد في الإرشاد، (١/٤٣): «ما جاءت به الأخبار في أن ولايته عليه السلام [علامة] علىٰ طيب المولد، وعداوته علىٰ خبثه»، وبوَّب البرقي عليه في المحاسن: «باب طيب المولد»، وفي بحار الأنوار، (٢٧/١٤٥)، باب: «أن حبهم عليهم السلام علامة طيب الولادة وبغضهم علامة خبث

الولادة»، ذكر فيه إحدىٰ وثلاثين حديثًا استوعبناها وزيادة، وفي علل الشرائع، (٥٦٤/٢): «باب العلة التي من أجلها يدعىٰ الناس باسم أمهاتهم يوم القيامة»، وفي البحار، (٢٣٨/٧)، كتاب العدل والمعاد، الباب التاسع: «باب أنه يدعىٰ الناس بأسماء أمهاتهم إلا الشيعة»، وفي الفصول المهمة للحر العاملي، (٣٤٧/١)، بابٌ: «إن الناس يدعون بأسماء أمهاتهم يوم القيامة إلا الشيعة فيدعون بأسماء آبائهم».

وربطته بعض رواياتهم بحق أهل البيت في الخمس، وأن أعداءهم لما أخذوا حقهم وتزوَّجوا به أو تسرَّوا؛ لم تطب ولادتهم، بخلاف شيعتهم، وفُسّر به قوله تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ﴾ [الزمر: ٧٣]، انظر: تفسير القمي، (٥٨٢)، وعنه البحار، (١٤٧/٢٧) (٧)، ومستدرك الوسائل، (٣٠٣/٧) (٨٢٧٠، ٨٢٧١، ٨٢٧٢)، وأصله في تفسير فرات الكوفي، وتفسير القمي، (٢٥٤/٢).

وقد بالغوا في هذه الروايات، وجعلوها مطيّة للطعن في المخالفين بأقذع الأوصاف، حتىٰ وصفها الحمويني ـ وسيأتي الكلام عليه ـ في فرائد السمطين، (٣٦٥/١)، بأنها «فضيلة تكوي أكباد الحسّاد، وتصفرّ منها وجوه المعاندين بمثل الحاد»! وتداول هذه الأخبارَ الغلاةُ القُصَّاص، وكذا العلماء المفروض فيهم النظر والإنصاف، حتىٰ صاروا يرمون به الرواة الذين يجرحونهم، كما في ترجمة محمد بن بشير، منسوبًا للكاظم، في رجال الكشي، (٧٧٩/٢)، وعنه البحار، (٣١٤/٢٥) رقم (٧٨)، وانظر: معجم رجال الحديث، (١٤١/١٦)، وقالوا في ذلك أشعارًا، وتفننوا في الطعون، والقذوف، بما يقبح إيراده، انظر: الغدير للأميني، (٣٢٢/٤ ـ ٣٢٦)، في مبحث سماه: «إن عليًّا لا يبغضه إلا دعيّ». حتىٰ دخل ذلك في المناسك التي يقولها كثيرٌ من الناس، حتىٰ إن القائل

منهم يقول في الزيارة لمشهد أمير المؤمنين: «الحمد لله علىٰ ما اختصني من طيب المولد»، المزار للمشهدي، (ص: ١٨٢)، والمزار للشهيد الأول، (ص: ٣٢)، وانظر الشرح في: الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة لجواد الكربلائي، (٤/٣٠٧) فقد استدلّ له ببعض ما أوردناه من الروايات في هذا البحث. ولنا أن نتصور أثرَ ذلك علىٰ نفسية الإنسان، ونظرته لنفسه، ولمخالفه ولو كان من نفس الدين.

والروايات في ذلك كثيرةٌ عندهم، حتىٰ ادَّعىٰ بعضُهم كثرتَها مطلقًا وتعامل معها علىٰ أساس تسالُمها، حتىٰ قال الصدوق في من لا يحضره الفقيه، (٣/٤٩٣): «وكان الصبي علىٰ عهد رسول الله صلىٰ الله عليه وآله إذا وقع الشك في نسبه عُرِضت عليه ولاية أمير المؤمنين عليه السلام، فإنْ قَبِلَها؛ أُلْحِق نسبه بمن ينتمي إليه وإن أنكرها؛ نُفِي»، فساقها مساقَ المسلَّمات أو المشهورات، وهي أمرٌ لا يُعرف أصلًا، ولو كان كما يُدَّعىٰ لنُقل نقلًا كثيرًا، مع توفُّر الدواعي علىٰ نقلهن، فعليٌّ رضي الله عنه أكثر من نُقل في حقِّه الفضائل. وحتىٰ ادُّعيت كثرتُها من طرق أهل السنة، فقال الشارح المجلسي الأول في روضة المتقين، (٨/٦٤٤): «رواه العامة بطرق متكثرة مذكورة في مسند أحمد بن حنبل، وفردوس الأخبار، ومسند فخر خوارزم وغيرها»، **قلت**: وهذا ليس بصحيح، فليس هذا الخبر مشهورًا ولا صحيحًا عند أهل السنة فضلًا عن أن يكون متكاثرًا، وقد أشبعنا ذلك فحصًا في التعليق علىٰ هذا التصريح في رقم [٣ ـ ٢] من قسم الموقوف، الآتي، فليُنظر.

أما كثرتها عندهم وتفننهم في ألوانها فشيء لا يُنكَر. قال الحر العاملي في الفصول المهمة، (١/٣٥٠): «والأحاديث في ذلك كثيرة جدًّا»، بل قال

المجلسي بتواترها، فقال في مرآة العقول، (٢٦/٤٢٠): «وقد وردت الأخبار المتواترة على أن حب أهل البيت علامة طيب الولادة، وبغضهم علامة خبثها، وقد أوردناها في باب مفرد في كتاب بحار الأنوار»، **قلت**: دعوى التواتر ممنوعة غير مسموعة، لا لكون عامة الطرق ضعيفة لا تصح على مباني الإمامية أنفسهم، وإن كان هذا حقًّا، فقد يناقَش في ذلك بأن القول بالتواتر لا يقف على آحاد الأسانيد، ولكن هذا يُسلَّم في حال أمْن التواطؤ، وهو ممنوع، بل أدنى الناس معرفة بالحديث يعلم أن الغلاة كانوا يتواطؤون على مثل هذه الأخبار، ويسرقون أسانيدها، ويضعونها، وإلا لكان أكثرَ المتواتر من أحاديث الغلاة فإنهم يتكاثرون ويكثّرون الأحاديث، فشرط أمن التواطؤ ضروري للقول بالتواتر، وهو مفقود، فعامة رواة هذه الأخبار من الغلاة المعروفين بالغلو. وسيأتيك في **خلاصة البحث** أنه لم يصحّ من ذلك شيء على قواعد أهل الحديث المعتبرين، وأما على مباني الإمامية فلم يصح إلا القليل جدًّا، وهو غير حُجي أصلًا كما لا يخفى، ثم لو صح عندهم لم يكن متواترًا.

أما **الخطة**:

فالخُطَّة في ذلك أن أبدأ بالأحاديث المرفوعة، مرتِّبًا إياها على المسانيد، ولم ألتزم فيما بعد الخلفاء الأربعة بترتيبٍ على الحروف أو المنزلة، وإنما بحسب مناسبة الروايات وانسجامها أو كثرة المرويّ وقلته ـ ثم الآثار الموقوفة، وما تحتها. وقد ذكرتُ عامّتَها ولم أستوعب، فمنها أكاذيب مرسلة بلا إسناد، في سياق أشعار وحكاياتٍ قبيحة، لا معنى لبحثها.

ولمّا لم يكن هناك الكثير من الكلام على الأسانيد في كتب الأخباريين والغلاة، فقد اعتمدت بصفة عامة على كلام محققي المحدّثين منهم الذين لهم

كلام على الأحاديث، وهم محمد آصف محسني، في «مشرعة بحار الأنوار»، فإن لم يكن الحديث في البحار ـ وهو قليل ـ أو كان مع ذلك في الكافي فإني أنقل حكم المجلسي عليه في «مرآة العقول»، والبهبودي في «صحيح الكافي»، وكذا إن كان في سائر الكتب التي عمِل عليها البهبودي، وغيره قليل. ولو اعتمدنا طريقة تنقيح الرجال وفق المباني المختلفة للمحدّثين منهم لطال الأمر جدًّا وخرج عن مقصوده، ولذا اقتصرنا على ما سبق، ما لم تدعُ إلى خلافِه حاجةٌ(١).

ولأن الروايات الواردة في هذا الباب كثيرة جدًّا، وقد جمع أغلبها المجلسيُّ في بحار الأنوار؛ فإني أفتتح بنقل إجمالي عن هذه الأبواب حتى أتمكن من الإحالة إليها في سياق التخريج، فإذا قلتُ: ضعفه محسني، أو إنه غير معتبر كما ذكر محسني، فليرجع القارئ إلى هذا الموضع للوقوف على تصريحه في الحكم على الأبواب التي وردت فيها هذه الأخبار.

ففي بحار الأنوار: في الجزء (٥): الباب (١٠): «الطينة والميثاق»، قال محسني في المشرعة، (١/١٥١): «أورد فيه آيتان ـ كذا ـ وسبعة وستين خبرًا، أكثرها ضعيف الإسناد، والمعتبرة منها ما ذكرت برقم (٢٢، ٢٧، ٣٢)»، وأشار إلى الأخذ بما اتفقت عليه المداليل في موضوع الطينة. **قلت**: والمستثنيات ليست مما ورد معنا، وعلى فرض التسليم بأخذ المتفق عليه بينها فهو الطينة، ومحل البحث هنا هو خصوصيات النصوص، فتكون موقوفةً على اعتبار السند.

في الجزء نفسه: الباب (١١): «من لا ينجبون من الناس ومحاسن الخلقة

(١) وهي الأحاديث أرقام: من المرفوع: [٣ ـ ٤]، [٣ ـ ٥]، (٥)، (٧)، ومن الموقوف ونحوه: [٨ ـ ٤]، [٩ ـ ٢]، [٩ ـ ٤]، فقد بحثناها.

وعيوبها اللتين تؤثران في الخلق»، قال محسني، (١/١٥٣): «أورد فيه خمسة عشر خبرًا معظمها ضعيف الأسانيد، وأنا أظن والله أعلم أن الروايات المذكورة أو أكثرها من وضع أعداء الأئمة عليهم تنفيرًا لتلك الجماعة منهم، أو من وضع الكذابين الذين أرادوا تقبيح هؤلاء الأصناف، فأسفًا علىٰ ابتلاء الأحاديث بهذه الأمور»، وقد استثنىٰ من ذلك الرواية رقم (٦)، واحتمالًا (١١)، وليسا معنا.

في الجزء نفسه: الباب (١٢)، «علة عذاب الاستئصال، وحال ولد الزنىٰ، وعلة اختلاف أحوال الخلق»، قال محسني (١/١٥٤): «أورد فيه (٤) آيات، و(١٤) رواية، والمذكورة برقم (١، و٧) معتبرة سندًا». فقضيته أن سائرها غير معتبر.

في الجزء (٧): الباب (٩): «أنه يُدعىٰ الناس بأسماء أمهاتهم إلا الشيعة، وأن كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا نسب رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وصهره»، قال محسني في مشرعة بحار الأنوار، (١/١٩٧): «أما الأول فتدل عليه روايات غير معتبرة سندًا، سوىٰ أوليها»، وليست معنا.

في الجزء (٢٤): الباب (٦٧): «جوامع تأويل ما نزل فيهم عليهم السلام ونوادرها»، قال محسني في المشرعة، (١/٤٣٨): «أورد المؤلف فيه (١٣٢) رواية، وجملة قليلة منها معتبرة سندًا كالمذكورة برقم (٦٤، ٧٧، ١١٠) مثلًا»، وليست المستثنيات مما ورد معنا. ونص محسني علىٰ ضعف المذكور عندنا من طريق الكافي، وقد نقلناه في موضعه من التخريج، في الموقوف [٧ ـ ٦].

في الجزء (٢٥): الباب (١): «بدو أرواحهم وأنوارهم وطينتهم وأنهم عليهم السلام من نور واحد»، قال محسني في المشرعة، (١/٤٤٠): «فيه (٤٦) رواية،

لم يصح سند واحدة منها!».

في الجزء (٢٦): الباب (٨): «فضل النبي وأهل بيته صلوات الله عليهم على الملائكة وشهادتهم بولايتهم»، قال في المشرعة، (٤٨٠/١): «فيه (٢٤) رواية غير معتبرة».

في الجزء (٢٧): أبواب ولايتهم ومحبهم وبغضهم، الباب (٥): «حبهم علامة طيب الولادة، وبغضهم علامة خبث الولادة»، قال محسني في مشرعة بحار الأنوار، (٧/٢): «فيه (٣١) رواية، بعضها غير قابل للتصديق، بعضهم مظنون الوضع» ولم يستثنِ منها إلا رواية واحدة، ذكرناها في موضعها.

في الجزء نفسه، الباب (٦): «ما ينفع حبهم من المواطن...»، ضعف في المشرعة (٨/٢) جميعَ الباب إلا رواية واحدة قال إنها مظنونة الصدور ويستشم منها عطر كلام عليّ، وليست معنا.

في الجزء (٣٤)، الباب (٣٥): «النوادر»، ذكر محسني في المشرعة (٨٢/٢) أنه لم يتوفر فيه إسناد معتبر.

في الجزء (٣٥)، الباب (١): «تاريخ ولادته وحليته وشمائله صلوات الله عليه»، قال محسني في المشرعة: «فيه (٣٨) رواية بأسانيد غير معتبرة».

في الجزء (٣٩): الباب (٨٣): «ما وصف إبليس والجنّ من مناقبه عليه السلام...»، قال محسني في مشرعة البحار، (١٠٨/٢): «الروايات لا إسناد معتبر لها، وأكثر من هذا ربما يتخيل لي أن مضامينها قصص مناسبة للأطفال والله العالم»!

في الجزء نفسه، الباب (٨٧): «حبه وبغضه صلوات الله عليه، وأن حبه إيمان وبغضه كفر ونفاق، وأن ولايته ولاية الله ورسوله...»، قال محسني في

المشرعة، (٢/١٠٩): «فيه (١٢٣) رواية، ولعله لا توجد فيها معتبرة سندًا».

في الجزء (٦٤): الباب (٣): «طينة المؤمن وخروجه من الكافر، وبالعكس»، قال محسني في المشرعة (٢/٣٣٣): «فيه (٣٣) رواية، والمعتبر منها سندًا ما ذكرت بأرقام: (١٤، ١٥، ٢٢، ٣٣)، إن ثبتت شهرة كتاب بشارة المصطفىٰ من زمان مؤلفه إلىٰ زمان العلامة المجلس، لكنها غير ثابتة»، فتحصل أن الجميع غير معتبر، علىٰ أن ما معنا ليس مما استثناه ليبحثه.

في الجزء (٦٧): الباب (٤٢): «أصناف الناس ومدح حسان الوجوه والبله»، قال محسني في المشرعة، (٢/٣٤٧): «فيه (١٥) رواية غير معتبرة، سوىٰ ما برقم (٥، و٦) فإنهما معتبرتان سندًا»، وليسا معنا.

۞ أولًا: الأحاديث المرفوعة:

رُوي هذا المعنىٰ مرفوعًا من حديث عددٍ من الصحابة، هم: أبو بكر، وعلي، وابن عباس، وسعد بن أبي وقاص، وسلمان، وجابر، وأبو أيوب الأنصاري، وأم سلمة، وأبو هريرة، وأنس، وأبو سعيد الخدري، وأبو رافع، ويعلىٰ بن مرة، وعن أبي جعفر الباقر، وعن جماعة مبهمين.

(١) حديث **أبي بكر الصديق**: ذكر المحبّ الطبري في الرياض النضرة في مناقب العشرة، (٣/١٥٤): «عن أبي بكر الصديق قال: رأيت رسول الله ﷺ خيَّم خيمة وهو متكئ علىٰ قوس عربية، وفي الخيمة علي وفاطمة والحسن والحسين فقال: معشر المسلمين، أنا سلم لمن سالم أهل الخيمة، حرب لمن حاربهم، ولي لمن والاهم، لا يحبهم إلا سعيد الجد طيب المولد، ولا يبغضهم إلا شقي الجد رديء الولادة». ولم يعزه لأحد. وهذا الحديث رواه الموفق

الخوارزمي[(١)] في المناقب، (٢٩١)، ومن طريقه الحمويني[(٢)] في فرائد السمطين، (٣٧٣)، بإسناد فيه مجاهيل، وذُكِر في كتاب جواهر المطالب في مناقب الإمام علي بن أبي طالب المنسوب للباعوني[(٣)] الشافعي، (١/١٧٤)،

(١) هذا المصنِّف هو: الموفق بن أحمد بن أبي سعيد المكي الحنفي الخوارزمي، يُعرف بأخطب خوارزم (٤٨٤ ـ ٥٦٨هـ)، وهو من تلاميذ الزمخشري. انظر: الجواهر المضية للقرشي، (٢/١٨٨)، وبغية الوعاة، (٢/٣٠٨)، وترجمه الخوانساري في روضات الجنات، (٨/١٢٤). له هذا الكتاب في مناقب علي ﷺ، وهو محشو بالموضوعات. قال ابن تيمية: «أخطب خوارزم هذا له مصنف في هذا الباب فيه من الأحاديث المكذوبة ما لا يخفىٰ كذبه علىٰ من له أدنىٰ معرفة بالحديث، فضلًا عن علماء الحديث، وليس هو من علماء الحديث ولا ممن يرجع إليه في هذا الشأن البتة»، منهاج السنة النبوية، (٥/٤١ ـ ٤٢)، وقال: «مجرد رواية الموفق خطيب خوارزم لا تدل علىٰ أن الحديث ثابت قاله رسول الله ﷺ، وهذا لو لم يعلم ما في الذي جمعه من الأحاديث من الكذب والفرية، فأما من تأمل ما في جمع هذا الخطيب، فإنه يقول: سبحانك هذا بهتان عظيم»، منهاج السنة النبوية، (٧/٤٠٣). وقال الحافظ الذهبي: «حَشا تأليفه بالموضوعات الَّتِي يتعجب مِنْهَا الْمُحدث الصادق وَيَقُول: سُبْحَانَكَ هَذَا بهتان عَظِيم»، المنتقىٰ من منهاج الاعتدال، (ص: ٤٧٧)، وقال: «ولقد ساق أخطب خوارزم من طريق هذا الدجال ابن شاذان أحاديث كثيرة باطلة سمجة ركيكة في مناقب السيد علي ﷺ»، ميزان الاعتدال، (٣/٤٦٧).

(٢) هذا المصنِّف هو: إبراهيم بن محمد ابن حمويه الجويني، محدّث خراساني صوفي، ينتسب إلىٰ الشافعية، اعتنىٰ بالرواية والحديث، وقد أسلم علىٰ يديه غازان كما هو مذكورٌ في ترجمته، ولكن الكتاب ينطق أن مصنِّفه من الغلاة، فاحتمال أن يكون ملصوقًا به، أو يكون من الغلاة الذين كانوا يُدارون، وله ترجمة في روضات الجنات، (١/١٧٦ ـ ١٧٨)، والكنىٰ والألقاب، (٢/١٩٦)، وأعيان الشيعة للعاملي، (٢/٢١٨)، وقد قطع الأخير بتشيعه. وقد وصفه الذهبي وهو من طبقة الآخذين عنه بأنه «كان حاطب ليل جمع أحاديث ثنائيات وثلاثيات ورباعيات من الأباطيل المكذوبة»، انظر: الدرر الكامنة، (١/٧٦)، وقد ذكره في معجم شيوخه ولم يتكلم فيه، (١/١٥٧).

(٣) هو محمد بن أحمد بن ناصر، الشمس الباعوني الدمشقي الشافعي، (٨٧١هـ)، فقيه شافعي ومؤرخ، من المصنِّفين، انظر: الضوء اللامع، (٧/١١٤). والكتاب المذكور لا أراه يصح=

وذكره العصامي في سمط النجوم، (٣/٤٤)، من غير إسناد وقدَّمه بقوله: «وفي رواية»، فظهرت مبالغتُه في التقميش.

(٢) حديث علي بن أبي طالب: [٢ ـ ١] من حديث ابن مسعود، عن عليٍّ: أن إبليس ظهر للنبي ﷺ في صورة فيل، فلعنه رسولُ الله، فقال عليٌّ: «والله يا عدو الله لأقتلنك، ولأريحن الأُمَّة منك. قال: ما هذا جزائي منك! قلتُ: وما جزاؤك مني يا عدو الله؟ قال: والله ما أبغضك أحدٌ قطُّ إلا شاركت أباه في رحم أمه»، رواه الخطيب البغدادي، (٤/٥٧)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٩٠). ورواه أيضًا الكنجي[١] في كفاية الطالب (ص: ٧٠)، ومداره على إسحاق النخعي. **قلت**: هو حديثٌ موضوع. قال الخطيب البغدادي: «هكذا رواه القاضي أبو الحسين بن الأُشناني عن إسحاق بن محمد النخعي، وهو إسحاق الأحمر، وكان من الغلاة، وإليه تنسب الطائفة المعروفة بالإسحاقية، وهي ممن يعتقد في عليٍّ الإلّهية، وأحسب القصة المذكورة في الحديث الأول سرقت من هاهنا وركبت على ذلك الإسناد. والله أعلم». والحديث الأول الذي يريدُه هو حديث ابن عباس الوارد في القصة نفسِها، رواه بإسناد فيه متهم أيضًا، وسيأتي في حديث ابن عباس [٣ ـ ١]. وانظر: الموضوعات لابن الجوزي، (١/٣٨٦)، وذكراه في الميزان،

= للباعوني، فما ذكره أحد في ترجمته، ولا يوجد في شيء من الفهارس، ومقدمته دالة على ذلك، كما لم يذكر المحقق شيئًا يدلل على نسبة الكتاب إليه، ولم يذكره إلا الأمين كما نقل في المقدمة، واعتمد على نسخة وحيدة لا يُعرف من أين أتى بها، وساقط منها اسم المصنف أيضًا، فالغالب أنه منحول عليه.

(١) هذا المصنِّف هو محمد بن يوسف الكنجي الشافعي، (٦٥٨هـ)، يُنسب إلى الشافعية، ولكن ذكر ابن كثير أنه كان غاليًا، وأنه قُتل لمصانعته التتار على يد العامة في الجامع الأموي، انظر: البداية والنهاية لابن كثير، ط إحياء التراث، (١٣/٢٥٦). والكتاب المذكور ناطق بغلوه.

(١٩٨/١)، ولسانه، (٧١/٢) في ترجمة إسحاق المذكور.

[٢ ـ ٢] ومن حديث عليّ: في قصة مشابهة عن إبليس، لكن إبليس كان فيها شيخًا كبيرًا. من طريق علىٰ بن موسىٰ الرضىٰ، رواه الصدوق في عيون أخبار الرضىٰ، وعنه البحار، (١٤٩/٢٧) (١٣)، وهو غير معتبر علىٰ مباني الإمامية بل كما صرح المحسني في المشرعة أنها غير قابلة للتصديق ومظنونة الوضع، وقد نقلنا كلامه في أول التخريج، كما ذكرنا.

[٢ ـ ٣] ومن حديث عليٍّ أيضًا: «من لم يعرف حقَّ عترتي والأنصار والعرب فهو لإحدىٰ ثلاث: إمَّا منافق، وإمَّا لزانية [لزنية]، وإما امرؤ حملت به أمُّه في غير طُهر». رواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان، (٨١٦)، ومن طريقه الشجري في الأمالي الخميسية، (٧٦٥)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء، (١٥٥/٤)، ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان، (١٦٢/٣)، عن أبي رافع مولىٰ النبي ﷺ عن عليٍّ. **قلت**: مداره علىٰ زيد بن جبيرة الأنصاري؛ متروك. وقد أخرجه ابن عدي في الكامل كما ذكرنا في ترجمة: زيد بن جبيرة الأنصاري، ونقل كلام البخاري فيه: منكر الحديث، وقال فيه ابن عدي: «عامة ما يرويه عمن روىٰ عنهم لا يتابعه عليه أحد»، وقال البيهقي عقبه: «زيد بن جبيرة غير قوي في الرواية والله أعلم»، وفي عبارته مسامحة، وهو متفق علىٰ ضعفه أو تركه، لم يقل فيه أحدٌ خيرًا، انظر: ميزان الاعتدال، (٩٩/٢)، وقد ذكر الحديثَ أيضًا في ترجمته، وقال الحافظ في التقريب، (ص ٢٢٢): «متروك». وقد يشتبه بآخر: زيد بن جبير، وهذا الطائي المدني ثقة من رجال الشيخين، والجماعة، انظر: التقريب، (ص ٢٢٢)، وليس إياه.

وقد ذكره الديلمي في الفردوس، (٥٩٥٥) عن عليٍّ. وعُزي إلىٰ الباوَردي

أيضًا ـ في معرفة الصحابة ـ كما في جمع الجوامع، (٤٦٧٥/٢٣١٧١) كنز العمال، (٣٤١٩٩). وعزاه العجلوني في كشف الخفاء، ط هنداوي، (٦٤/١) إلىٰ الدارقطني، بلفظ نحوه، عن علي.

[٢ ـ ٤] ومن حديث عليّ أيضًا: ولفظه: «يا علي من أحبني وأحبك وأحب الأئمة من ولدك فليحمد الله علىٰ طيب مولده، فإنه لا يُحِبُّنا إلا مؤمن طابت ولادته ولا يبغضنا إلا من خبثت ولادته»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١٤١/١) (٣)، والأمالي، (١٤/٧٥٦)، ومعاني الأخبار، (ص: ١٦١) (٣)، وابن أبي القاسم الطبري في بشارة المصطفىٰ (ص: ٢٣٩) (١٨)، (ص: ٢٧٣) (٨٧)، وعن كتب الصدوق: البحار، (١٤٦/٢٧) (٥)، وإسناده غير معتبر كما في المشرعة.

[٢ ـ ٥] ومن حديث عليّ أيضًا، فيه ذكر هذه العَلَامة علىٰ طِيب المولد، وفيه: «يا علي لا يحبك إلا من طابت ولادته، ولا يبغضك إلا من خبثت ولادته، ولا يواليك إلا مؤمن ولا يعاديك إلا كافر»، وفيه زيادة طويلة بجعل حب الأئمة واحدًا واحدًا علامة علىٰ طيب المولد، ففيه: «فقام إليه عبد الله بن مسعود فقال: يا رسول الله قد عرفنا علامة خبيث الولادة والكافر في حياتك ببغض عليّ وعداوته، فما علامة خبيث الولادة والكافر بعدك... [فقال]: فإذا مضىٰ فابني الحسن إمامكم بعده وخليفتي عليكم»، رواه الصدوق في كمال الدين، (ص: ٢٦١) (٨)، وذكره الطبرسي في الاحتجاج، (٨٨/١)، وعنه في البحار، (٢٤٦/٣٦) (٥٩)، وأيضًا (١٤٥/٢٧) (١٣)، وأيضًا، (٣٠٠/٣٩) (١٠٧)، وهو غير معتبر كما في المشرعة في الكلام علىٰ الموضع الثاني والثالث.

[٢ ـ ٦] ومن حديث عليٍّ أيضًا: حديث طويل، فيه عشر خصال لشيعة

علي وأنصاره، فيه: «أولها طيب المولد»، رواه الصدوق في الخصال، (ص: ٤٢٠) (١٠)، وذكره الفتال النيسابوري في روضة الواعظين، (ص: ٢٩٣)، والطبرسي في مشكاة الأنوار، (٣٦٢)، وذكره السبزواري في معارج اليقين في أصول الدين، (١٠/١٦٧)، والديلمي في أعلام الدين في صفات المؤمنين، (ص: ٤٥٠)، وعنه البحار، (١٦٢/٢٧) (١٢)، وهي غير معتبرة عند المحسني.

[٢ ـ ٧] ومن حديثه أيضًا: «من لم يحب عترتي فهو لإحدىٰ ثلاث: إما منافق، وإما لزنية، وإما امرؤ حملت به أمه في غير طهر»، رواه الصدوق في الخصال، (ص: ١١٠) (٨٢)، وعنه البحار، (١٤٧/٢٧) (٨)، وكذا الوسائل، (٣١٩/٢) (٩/٢٢٤٤)، والفصول المهمة، (٢٩٦٦) (٣)، وإسناده غير معتبر كما في المشرعة، وذكره نعمان في شرح الأخبار، (٥٠١/٢)، والفتال في روضة الواعظين، (ص: ٢٧٠)، والمشهدي في تفسير كنز الدقائق، (٥٠٧/١١)، والكاشاني في الصافي، (٣٧٤/٤)، والحويزي في تفسير نور الثقلين، (٥٧٦/٤).

(٣) حديث ابن عباس: [٣ ـ ١] فيه أن شيئًا عظيمًا خرج لهم بفناء الكعبة، وكان الشيطان، فكاد عليٌّ يفتك به، وفيه أنه قال لعلي: «ما لي وما لك يا ابن أبي طالب، والله ما أبغضك أحدٌ إلا وقد شاركت أباه فيه»، رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، (٥٦/٤) بإسناده إليه، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٢٨٩/٤٢)، وفيه: ابن أبي الأزهر، متهم بالوضع معروف، انظر: ميزان الاعتدال، (٣٥/٤)، قال الخطيب بعده: «إسناد هذا الحديث حسن، ورجاله كلهم ثقات إلا ابن أبي الأزهر، والقصة الأولىٰ منكرة جدًّا من هذا الطريق، وإنما نحفظها بإسناد آخر واهٍ»، ثم ذكره من حديث عليّ بن أبي

طالب، ونصّ على وضْعه أيضًا، وقد تقدّم ذِكْرُه في حديث علي [٢ ـ ١]. وقد رواه الموفق الخوارزمي ـ وتقدم الكلام عليه ـ في مناقب علي، رقم (٣٣٢)، عن أبي بكر بن مردويه بإسناده سواء، وذكر صاحب إحقاق الحق، (٢٢٦/٧ ـ ٢٢٧) أن الحافظ ابن أبي الفوارس أخرجه في أربعينه في الحديث الثامن والعشرين «بحذف الإسناد عن ابن عباس»، وذكر القصة وطوَّل فيها بنكارة وذَكَر الطينة(١). ومدار الجميع على ابن أبي الأزهر المتقدم. وذكره ابن شهر آشوب في المناقب، (٨٦/٢ ـ ٨٧)، وعزاه للخصائص العلوية لأبي الفتح النَّطَنْزِي، والإبانة للخَرْكُوشي. فالحاصل أنه حديثٌ موضوع. وانظر: الموضوعات لابن الجزري، (٣٨٦/١)، واللآلئ المصنوعة، (٣٣٦/١)، والفوائد المجموعة، (٣٧٤/١).

[٣ ـ ٢] ومن حديث **ابن عباس** قصة نحوها، ولكن كان الشيطان فيها حيّةً، وقال له النبي ﷺ: «إنه إبليس، وإني قد أخذت عليه شروطًا ألا يبغضك مبغضٌ إلا شاركه في رحِم أمه، وذلك قوله تعالى: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾ [الإسراء: ٦٤]، رواه الحاكم الحُسكاني(٢) في شواهد التنزيل،

(١) روى الصدوق في علل الشرائع، كما عند ابن شهر آشوب في المناقب، (٨٦/٢) هذا الخبر من حديث سلمان، وسيأتي معنا رقم (٥)، وفيه ذكر الطينة، دون ذكر قصة الفيل ولا المشاركة في الأموال والأولاد، فكأن المذكور فوق مُركَّب من خبرين مكذوبين.

(٢) هذا المصنِّف: هو عبيد الله بن عبد الله بن أحمد النيسابوري الحنفي الحاكم الحافظ، توفي بعد (٤٧٠هـ)، من الحفّاظ، شيخ متقن، قال الذهبي: «وجدتُ له مجلسًا في تصحيح ردّ الشَّمس وترغيم النّواصب الشُّمس. وقد تكلَّم على رجاله كلامَ شيعيٍّ عارفٍ بفنّ الحديث»، تاريخ الإسلام، (٤٦٢/١٠)، وقال: «وجدت له مجلسًا يدل على تشيعه وخبرته بالحديث»، تذكرة الحفاظ، (٢٥٨/٣). وانظر: سير أعلام النبلاء، (٤١٨/١٣)، والجواهر المضية، (٣٣٨/١)، وتاج التراجم، (ص: ٢٠٢). وله: شواهد التنزيل لقواعد التفضيل: في الآيات النازلة في أهل البيت.

(٣٤٧/١)، رقم (٤٧٨)، عن فرات بن إبراهيم الكوفي، وهو في تفسيره، (ص: ٨٦)، وعنه المجلسي في البحار، (١٧٢/٣٩)، رقم (١٢) بإسناد مبهم، وهي غير معتبرة على مباني الإمامية أيضًا، بل وصفها آصف محسني أنها مناسبة لقصص الأطفال! وعزاه ابن شهر آشوب، (٤٨٦/٢) للإبانة للخركوشي، وفيه: جويبر صاحب الضحاك، متروك، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ١٤٣): «ضعيف جدًّا»، وانظر: ميزان الاعتدال، (٤٢٧/١).

[٣ ـ ٣] ومن حديث ابن عباس أيضًا: رواية في دعاء الناس بأسماء أمهاتهم خلا شيعة علي بأسماء آبائهم لطيب مواليدهم، رواه المفيد في الإرشاد، (٤٤/١)، وذكره الطبرسي في إعلام الورى، (٣١٩/١)، وعن المفيد: البحار، (١٥٦/٢٧) (٢٩)، وهو غير معتبر إسنادًا كما في المشرعة.

[٣ ـ ٤] ومن حديث ابن عباس أيضًا: أن النبي ﷺ قال لعليٍّ كلامًا طويلًا في فضائله، وفيه: «لا يحبك إلا طاهر الولادة، ولا يبغضك إلا خبيث الولادة»، رواه الصدوق في الأمالي، (٤٨٩/١٤)، ومن طريقه محمد بن أبي قاسم الطبري في بشارة المصطفى، (٣٠)، وعن الصدوق: حسن بن سليمان الحلي في المحتضَر، (١٥٤)، وكذا البحار، (١٠٠/٣٨)، (٢٠)، وذكره ابن حمزة الطوسي في الثاقب في المناقب، (١٠/١٢١)، وسليمان القندوزي[(١)] في ينابيع المودة، (٣٩٧/١) (١٧)، وعزاه فقال: «وفي المناقب»، وهذا في

(١) مصنف هذا الكتاب هو: سليمان بن خواجه كلان بن بابا خواجه القندوزي البلخي الصوفي الحسيني الحنفي، (١٢٢٠ ـ ١٢٩٤هـ)، كما ترجمه إسماعيل البابانى في هدية العارفين، (٤٠٨/١)، من المتأخرين، الواضح من كتابه أنه ليس من أهل المعرفة بالحديث، فهو جمّاع قمّاش، والكتاب ناطق بغلوه أيضًا، وقد عدّه الطهراني من كتب الشيعة، في الذريعة، (٢٩٠/٢٥).

سياق كلامه يشير إلىٰ فضائل الصحابة لأحمد، وليس فيها.

قلت: إسناد هذا الخبر رواه الصدوق في الأمالي، فقال: «حدثنا أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: حدثني هارون بن إسحاق الهمداني، قال: حدثني عبدة بن سليمان، قال: حدثنا كامل بن العلاء، قال: حدثنا حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عباس». وهذا الإسناد ليس بقائم.

وإذا استثنينا شيخَ الصدوق؛ فعامة رجال الإسناد ليسوا من رجال الإمامية، فليس فيهم جرح ولا تعديل، وإنما يعمد بعضهم إلىٰ تحسينهم بناءً علىٰ مضمون الرواية نفسِها، فإذا سُلِّم هذا فقد يعتبرونه حسنًا أو موثَّقًا بحسب مبانيهم، ولكن هذا إذا سَلِم الإسناد من المغامز أيضًا، وليس كذلك.

فأحمد بن الحسن القطان من مشايخ الصدوق، هو المعروف بأبي علي بن عبد ربه الرازي، ذكر الصدوق أنه شيخ كبير لأصحاب الحديث ـ يعني من الإمامية ـ، ووصفه بالمعدَّل، انظر: منتهىٰ المقال للمازندراني، (١/٢٤٧) (١٣٢)، وطرائف المقال للبروجردي، (١/١٥٥) (٧٦٦)، ومستدركات رجال الحديث للشاهرودي، (١/٢٨٧)، (٨٤٥)، فليس فيه كبير توثيق وإنما ثناء.

وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، معروف، من أئمة النقد الجهابذة عند أهل السنة، وليس من رجال الإمامية. قال الشاهرودي في مستدركات علم رجال الحديث، (٤/٢٨١) (٧٥٩٠): «لم يذكروه، ... وروىٰ الصدوق في أماليه ص (١٨٤) عن أحمد بن الحسن القطان، عنه، عن هارون بن إسحاق الهمداني، رواية شريفة مهمة في جوامع الفضائل».

وشيخه في الإسناد هارون بن إسحاق ليس من رجالهم أيضًا، فقال الشاهرودي في المستدركات، (٨/١١٩): «لم يذكروه. روىٰ الصدوق في الأمالي ص (١٨٤) عن القطان، عن عبد الرحمن بن أبي حاتم، عنه، عن عبدة بن سليمان، عن كامل بن العلاء، حديث جوامع المناقب الكريمة لمولانا أمير المؤمنين عليه السلام».

وكذا شيخه عبدة بن سليمان. قال الشاهرودي في المستدركات، (٥/٢٠٠) (٩٢١٣): «لم يذكروه، وقع في طريق الصدوق، عن عبد الرحمن بن أبي حاتم، عن هارون بن إسحاق الهمداني، عنه، عن كامل بن العلاء، رواية شريفة عظيمة في جوامع الفضائل تفيد حسنه؛ كما تقدم في عبد الرحمن». قلت: لم يصرِّح بحُسن عبد الرحمن كما تُوهم إحالته هنا، وأنّىٰ يحسِّن حال ابن أبي حاتم الرازي!

وأمّا كامل بن العلاء الكوفي، فهو التمّار، فهو معروف لدىٰ الفريقين. وفيه بحثٌ.

فقد ذكر التفرشي في نقد الرجال، (٤/٦٣)، (٤٢٦٣/٣) أنه من أصحاب الباقر والصادق، وهو في رجال الطوسي، (٥/٢٧٤)، ولم يذكر فيه جرحًا وتعديلًا، وكذا ذكره الخوئي في معجم رجال الحديث، (١٥/١٠٦) (٩٧١٣)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولذا صّرح محمد الجواهري في مختصره: المفيد من معجم رجال الحديث، (ص: ٤٧٢): بأنه «مجهول»، وقال الشاهرودي، في المستدركات، (٦/٢٩٧) (١١٩٥٨): «من أصحاب الباقر والصادق صلوات الله عليهما. عُدَّ مجهولًا. لكن يستفاد حسنه وكمال معرفته مما رواه الصفار..» فذكر رواية، ثم ذكر «جملة من رواياته عنهما الدالة

علىٰ حسنه وكماله»، فاستدل علىٰ حُسن حاله بالمرويات.

أما عند علماء الحديث فقد اختلفت كلمتهم فيه. فقد وثقه ابن معين، كما في تاريخ الدوري، (٢٧٣/٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٧٢/٧)، وقال مرة كما في الدُّوري، (٣٤١/٣): «ليس به بأس»، وقال العجلي في الثقات، (ص: ٣٩٦): «كوفي ثقة»، ووثقه الفسوي كما في المعرفة والتاريخ، (١٣٢/٣).

وقال ابن سعد في الطبقات، (٣٧٩/٦): «قليل الحديث وليس بذاك»، وقال ابن المثنىٰ: «ما سمعت ابن مهدي يحدث عنه شيئًا قط»، تهذيب التهذيب (٤١٠/٨)، ونقل أصحاب الجامع في الجرح والتعديل (٤٠٣/٢): «قال الآجُري: سمعت أبا داود ذكر كاملًا أبا العلاء فقال: كان عبد الرحمن بن مَهْدي لا يُحدث عنه. (سؤالاته، ٥/الورقة ٤٧)»، قلتُ: بين هاتين العبارتين في وصف حاله عند ابن مهدي فرقٌ لا يخفىٰ. وهذا النص وفق مقدمة أصحاب الجامع يكون من الجزء الرابع والخامس من سؤالات الآجري لأبي داود، والمطبوع هو الجزء الثالث.

وقال النسائي عنه: ليس بالقوي، وفي موضع: ليس به بأس، انظر: تهذيب الكمال، (١٠١/٢٤)، وقال ابن عدي في الكامل، (٢٢٨/٧): «لَمْ أَرَ من المتقدمين فيه كلامًا فأذكره، إلَّا أني رأيت فِي بعض رواياته أشياء أنكرتها فذكرته من أجل ذَلِكَ، ومع هذا أرجو أن لا بأس به».

وقال الذهبي في المغني في الضعفاء، (٥٢٩/٢): «تكلم فيه ابن حبان فيما قيل»، وكلام ابن حبان فيه في المجروحين، (٢٢٧/٢)، قال: «روىٰ عنه أهل الكوفة، كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من حيث لا يدري، فلما

فحش ذلك من أفعاله بطل الاحتجاج بأخباره» ، فعلىٰ هذا يكون ما في لسان الميزان ، (٧/٤٤٣): «وثَّقه ابن حبان» ؛ وهمًا مجردًا ، أو غلطًا من الناسخ ، فقد نقل الحافظُ كلامَ ابن حبان في التهذيب وغيره. وأورده ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين ، (٣/٢١) ، ونقل كلامَ ابن حبان ، وانظر: ميزان الاعتدال ، (٣/٤٠٢) ، وتهذيب التهذيب ، (٨/٤٠٩). واختلف فيه كلامُ الحافظ ، فقال في التقريب: صدوق يخطئ ، وقال في نتائج الأفكار: مختلف في توثيقه ، ثم أطلق تضعيفَه في التغليق وموافقة الخبر الخبر ، انظر: تحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ من الرواة في غير التقريب ، (٢/١٨).

وتعقبه في التقريب صاحِبا تحرير تقريب التهذيب ، (٣/١٩١) ، فقالا علىٰ قوله: «صدوق يخطئ»: «بل: صدوقٌ حسن الحديث ، فقد وثقه ابن معين ، والعجلي ، ويعقوب بن سفيان. واختلف فيه قول النسائي ، فقال مرة: ليس بالقوي ، وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال ابن عدي: رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها ، وأرجو أنه لا بأس به ، وضعَّفه ابن حبان» ، ولم يتعقبهما صاحب كشف الإيهام مع حرصه علىٰ ذلك ، وكان حقًّا أن يتعقبهما فيه ، فإن التوثيق فيه ليس بكثير ، فابن معين أجلُّ مَنْ وثَّقه ، ولكن رجع فقال مرةً: ليس به بأس ، وهذا تقليلٌ في الوثاقة. والذين غمزوه أكثر ، وكلام ابن حبّان فيه جرحٌ مفسّر ، وقد أورد له بعضَ أخطائه ، وكذا ابن عدي ، ولذا مشّاه الحافظ بالصدوق ولكن نص علىٰ أنه يخطئ ، وهذا أعدل من تحسينه مطلقًا كما فعل المحرِّران ، وإن أخرج له مسلم ، فإن طبقته تصلح للاعتبار وجمع الحديث ، وأمثال هؤلاء جماعةٌ في الصحيحيْن. ولذلك أيضًا أطلق الحافظُ ضعفَه أحيانًا ، فإن لم يُحمَل ذلك علىٰ تغيُّر الاجتهاد فالأحسن أن يقال إنه تنوّع بحسب السياق ، فمن

الحديث ما يحتمل رواية مثل هذا، ومنه ما لا يحتمله. فالأقرب عندي أن تكون حاله إلى الضعف أقرب، فيجمع حديثه ويقارَن بينه وبين غيره، ويُنظر في موادّ متونه، فيمكن أن يعتبر به، أو يُرَدَّ. والمهم أن يُشار أن تضعيفه هنا لأجل الخطأ في الرواية، وليس لأجل المذهب ـ إن ثبت ـ، حتى تندفع تهمة التحامُل.

وأمّا حبيب بن أبي ثابت فمع جلالته ووثاقته لكنه من المدلسين، انظر: المدلسين لأبي زرعة العراقي، (ص: ٣٩)، والتبيين، (ص: ١٩)، وجامع التحصيل، (ص: ١٠٥)، وصفه بذلك ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم، وجعله الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من المدلسين، انظر: طبقات المدلسين، (ص: ٣٨)، وهي طبقةُ «مَنْ أَكْثَرَ من التدليس، فلم يحتجَّ الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم مَنْ رَدَّ حديثَهم مطلقًا، ومنهم من قَبِلَهم».

فيتلخص من النظر في هذا الإسناد إجمالًا أنّ فيه: كاملًا أبا العلاء، على مباني الفريقين، إذ ليس فيه تعديل معتبرٌ عند الإمامية حتى صرح بعضهم أنه مجهول، وفيه البحثُ الذي ذكرناه عند أهل السنة، وفيه: تدليس حبيب بن أبي ثابت. كما أن عامة رجاله غير مذكورين عند الإمامية، وهم من رواة أهل السنة، وتحسينهم ـ كما هو صنيع الشاهرودي ـ بناءً على مضمون الرواية فيه ما فيه، فإن التحسين إن سلِّم له فهو تحسين المذهب، وهو وإن كان مخالفًا لتراجمهم وحالهم؛ غير كافٍ في تصحيح الرواية، ما لم ينضمّ إليه تحسين الضبط، وهو مجهول عندهم، ويحتاج إلى سبر رواياتهم ومقارنتها بغيرها حتى يُحكم بضبطهم من عدمه، وهذا كله مفقود في بحثهم، فيكون تحسينهم لأجل الغرض فحسب، وهذا لا ينضبط.

أمّا عندي فأظنّ أن الحَمْل في ذلك كله على القطان، شيخ الصدوق، ولا أظن أن ابن أبي حاتم فمن فوقه رووا هذا الحديثَ أصلًا، ولم يُرْوَ هذا الحديث بهذا الإسناد عن أحدٍ من المذكورين من رواة أهل السنة في مصادر الحديث المعتبرة وغير المعتبرة لدى أهل السنة، ومثل هذا يبعُد، فانفراد شيخ الصدوق بهذه الرواية عن ابن أبي حاتم محل توقُّف ظاهر، والبلية أنه صرح بتحديث ابن أبي حاتم له، ولم يعنعن ليحتمل التدليس أو الإرسال، فالأغلب عندي أنه قد يكون ركَّبه على ابن أبي حاتم، فالقطان هذا من شيوخ الحديث عند القوم كما قال الصدوق، وليس فيه توثيق معتبر، بل روايته في مصادرهم قليلة، انفرد بالرواية عنه الصدوق في بعض كتبه على قِلَّة، كما أحصاه الشاهرودي في موضعه من المستدركات.

[٣ ـ ٥] ومن حديثه ـ ابن عباس رضي الله عنه ـ بلفظ قريب أيضًا، فيه: «يا علي، من أحبك ووالاك؛ أحببته وواليته، ومن أبغضك وعاداك؛ أبغضته وعاديته؛ لأنك مني وأنا منك. يا علي، إن الله طهرنا واصطفانا، لم يلتق لنا أبوان على سفاح قط من لدن آدم، فلا يحبنا إلا من طابت ولادته»، رواه الصدوق في الأمالي، (١٩/٦٠٩)، وعنه البحار، (١٠٣/٣٨) (٢٦).

إسناد هذا الخبر: قال الصدوق في الأمالي حدثنا أحمد بن هارون الفامي رضي الله عنه، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن جعفر بن جامع الحميري، عن أبيه، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن أبان الأحمر، عن سعد الكناني، عن الأصبغ بن نباتة، عن عبد الله بن عباس.

ورجال هذا الإسناد كلهم من الإمامية، وآفته: سعد الكناني: مجهول أو فيه جهالة، والأصبغ.

وعامة هؤلاء الرجال موثَّقون عند الإمامية، ولكن شيخ الصدوق: أحمد بن هارون الفامي، ليست وثاقته بتامّة، فلم يذكر الطوسي فيه شيئًا في الرجال، (ص: ٤١٣) (٥٩/٥٩٧٨)، وانظر: نقد الرجال للتفرشي، (١/١٧٧) (١٨٥/٣٦٠)، وذكر منتهى المقال للمازندراني، (١/٣٦١) (٢٦٣) أن الصدوق روىٰ عنه مترضيًا، فقال البروجردي في طرائف المقال، (١/١٦٠) (٨٠٥): «وقد تَلْمَذ ـ يعني الصدوق ـ عنده، وروىٰ عنه مترضيًا غير مرة، فيقبل روايته ظاهرًا»، وانظر: مستدركات الرجال، (١/٥٠٢) (١٨٢٨). قلت: وليس الترضي بتام في الدلالة علىٰ التوثيق أو الحُسن، نعم ذهب إليه جماعة وقالوا يستلزم الحسن بل يمكن ادعاء الوثاقة، انظر: الفوائد الرجالية للكجوري، (ص: ١٣٣)، لكن خالف فيه غير واحد منهم الخوئي وغيره، وبحثوا فيه واستدلوا، انظر: مقياس الرواة في كليات علم الرجال، (ص: ١٤٨ ـ ١٥٠)، بل بعض من يرىٰ أنه يستلزم الحسنَ ولا أقلّ يرىٰ أن الترحم والترضي في المورد أو الموردين لا يكفي، بل يجب تكرره كثيرًا، منهم آصف محسني في الفوائد الرجالية، (ص: ٨٣)، وفي بحوث في علم الرجال، (ص: ٨٨)، ومع تسليم أنه مُشعر بالمدح، فهذا يحتمل أن يكون علىٰ المذهب أو الديانة، وهذا أعم من المطلوب. ولعله لذلك عبّر الشاهرودي بأنه تقبل روايته ظاهرًا. ولكن الأقرب علىٰ كل تقدير أنه ليس بتام، وبخاصة في المقلّين، وصاحبنا منهم.

وأما محمد بن عبد الله بن جعفر بن جامع الحميري، فقال الطوسي في الفهرست، (ص: ٢٣٧) (١٢٣/٧٠٨): «له مصنفات وروايات»، وقال التفرشي في نقد الرجال، (٤/٢٤٤) (٤٧٧/٤٨٣٣): «كان ثقةً وجهًا»، وهو عندهم كاتب صاحب الزمان، وانظر: جامع الرواة للأردبيلي، (٢/١٤٠)،

ومنتهىٰ المقال، (٦/٩٥) (٢٧٠٥)، وشعب المقال للنراقي، (ص: ١٢٧)، ومعجم رجال الحديث للخوئي، (١٧/٢٤٧) (١١١٠٨).

وأبوه هو الحميري صاحب قُرب الإسناد وغيره، من كبار مشايخ الطائفة، ثقة عندهم، انظر: معجم الخوئي، (١١/١٤٨) (٦٧٦٦)، وكذا أيوب بن نوح، قال النجاشي في الرجال، (ص: ١٠٢) (٢٥٤): «كان وكيلًا لأبي الحسن وأبي محمد عليهما السلام، عظيم المنزلة عندهما، مأمونًا، وكان شديد الورع، كثير العبادة، ثقة في رواياته»، انظر: معجم الخوئي، (٤/١٦٩) (١٦٢١).

ومحمد بن أبي عمير يقال علىٰ راويين، فإن كان الأول فهو الذي يقال له بيّاع السابري، صاحب جعفر الصادق، فإنه لم تثبت وثاقته، انظر: معجم رجال الحديث، (١٥/٢٨٧، ٢٨٩) (١٠٠٣٦)، ولذا صرح في المفيد من معجم رجال الحديث، (ص: ٤٨٧) بأنه «مجهول». وإن كان محمد بن أبي عمير زياد بن عيسىٰ، فهذا لم يدرك الصادق، وإنما يروي عن الرضا والجواد، انظر: معجم الخوئي، (١٥/٢٨٩)، وهو ثقة عندهم، انظر: المفيد للجواهري، (ص: ٤٨٨)، والراجح هو الثاني بالنظر إلىٰ طبقة الإسناد، وأن من يروىٰ عنه أيوب بن نوح.

وأبان الأحمر، هو ابن عثمان، فيه كلام في اعتقاده، فقيل فطحي وقيل واقفي وقيل ناووسي، لكن وهّىٰ ذلك الخوئي، واعتمد توثيقه، معجم رجال الخوئي، (١/١٤٣) (٣٧)، وروىٰ الكشي رواية ظاهرها تكذيبه من الصادق، ولكن ناقشها الخوئي في الموضع المتقدم، واستفاض في ذلك الأبطحي في تهذيب المقال، (١/٢٣٩) وطرحها.

وفيه كلامٌ عند أهل السنة، قال ابن حبان في الثقات، (١٣١/٨): «روىٰ عَنهُ أهل الْكُوفَة يخطئ ويَهِم»، وقال في ميزان الاعتدال، (١٠/١): «تُكُلِّم فيه، ولم يترك بالكلية. وأما العقيلي فاتهمه»، وتعقبه الحافظ في اللسان، (٢٢٦/١)، فقال: «ولم أر في كلام العقيلي ذلك وإنما ترجم له وساق من طريق أحمد بن محمد بن أبي نصر السكوني عنه، عن أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عباس حدثني علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ عرض نفسه علىٰ قبائل العرب... الحديث بطوله. قال العقيلي: ليس له أصل، وَلا يروىٰ من وجه يثبت إلا ما رواه داود العطار، عن ابن خثيم، عَن أبي الزبير، عَن جَابر بخلاف لفظ أبان ودونه في الطول. وفي مغازي الواقدي، وَغيره شيء من ذلك مرسل»، ونقل في اللسان عن الأزدي: «لا يصح حديثه»، وحكىٰ أنه من مصنِّفي الإمامية، ونقل عن فهرست الطوسي ورجاله. **قلت**: والكلام فيه في روايته لا مذهبه كما ترىٰ.

وأما سعد الكناني؛ ففيه جهالةٌ، ولم يتعيَّن لي، فقد كشفت عن باب سعد وسعيد في معجم الخوئي ومستدركات الشاهرودي، والثاني يستخرج رجال الصدوق في كتبه ويستدركهم علىٰ كتب الرجال، فذكره في المستدركات، (٢٦/٤) (٦١٥٢)، وقال: «لم يذكروه»، وذكر روايته عن الأصبغ التي معنا، ثم قال: «ولعله سعد بن طريف المذكور»، وهذا ظنّ مجرَّد، فإن سعد بن طريف وإن كان أيضًا من الرواة المعروفين عن الأصبغ، وهو عند الطوسي صحيح الحديث، وضعفه ابن الغضائري، وقال فيه ابن النجاشي: يعرف وينكر، وهو واقفي، ولكن رجح الخوئي وثاقته، راجع ترجمته في معجم الخوئي، (٧٠/٩) (٥٠٥٣)، وهو عند أهل السنة متروك متهم بالوضع من الغلاة، انظر: ميزان

الاعتدال، (١٢٢/٢)؛ أقول: إلا أن سعد بن طريف له إطلاقاتٌ وألقاب، ولم أر من نسبه الكنانيّ البتة.

وأظن أنه: سعد بن مسعود الكناني، لم يُذْكَرْ فيه جرح ولا تعديل، انظر: معجم الخوئي، (٩٤/٩) (٥٠٧٤)، ولذا قال في المفيد من معجم رجال الحديث، (ص: ٢٤٧): «مجهول»، وقال الشاهرودي في المستدركات، (٤٣/٤) (٦١٦٤): «لم يذكروه». وهو على كل حالٍ لم يتعيّن بقرينة واضحة تفيد غلبة الظن.

وأما المدار فعلى الأصبغ بن نباتة؛ معروف، من مشاهير الغلاة، متروك، انظر: تهذيب الكمال، (٣٠٨/٣)، وانظر ترجمته في معجم الخوئي، (١٣٣/٤) (١٥١٧)، قال: «من المتقدمين، من سلفنا الصالحين».

(٤) حديث سعد بن أبي وقاص: في قصة الفيل المنكرة، التي تقدم ذكرها في حديث علي، وابن عباس. نسبه صاحب إحقاق الحق، (٢٢٦/٧) إلى ابن أبي الفوارس في أربعينه، بإسناد مبهم، ونقل عنه: «أخبرنا سعد بن أبي طالب، عن جماعة من الصادقين، يرفعونه إلى سعد بن أبي وقاص»، وذكر قصة الفيل المنكرة التي تقدمت. ونقله ابن طاووس في اليقين، (ص: ٢٦٤)، وعنه المجلسي في البحار (١٧١/٣٩) رقم (١٠)، وتقدم أنها غير معتبرة على مباني الإمامية، وعزاه ابن طاووس لابن أبي الفوارس في الحديث السابع والعشرين، وساق إسنادَه، من طريق محمد بن الحسن الصفار، من الغلاة المصنِّفين، وفيه الحسن بن محبوب من مصنفيهم أيضًا، انظر: لسان الميزان، (١١٠/٢). وعزاه أيضًا في الإحقاق إلى جمال الدين الموصلي الشهير بابن حسنويه في «در بحر المناقب»، مرفوعًا إلى سعد بن أبي وقاص، وقال: «بعين

ما رواه في تاريخ بغداد عن ابن عباس».

(٥) حديث سلمان: فيه قصةٌ لإبليس أيضًا، وفيها طول ونكارة، وفيها ذكر الطينة ومشاركة الأولاد، بسياقٍ كالذي في الحديث الذي نسبوا إخراجَه لابن أبي الفوارس، من حديث عليّ، وقد تقدم إيراده. رواه الصدوق في علل الشرائع، (١/١٤٣ ـ ١٤٤) (٩).

إسناده: قال الصدوق: حدثنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن موسىٰ، قال: حدثنا أحمد بن علي، قال: حدثني أبو علي الحسن بن إبراهيم بن علي العباسي، قال: حدثني أبو سعيد عمير بن مرداس الدوانقي، قال: حدثني جعفر بن بشير المكي، قال: حدثنا وكيع عن المسعودي.

وهذا إسناد مجهول علىٰ مباني الإمامية.

فالحسن بن إبراهيم بن علي العباسي، وأبو سعيد عمير بن مرداس الدوانقي، وجعفر بن بشير المكي؛ ثلاثتهم ليس فيهم جرح ولا تعديل. وذكر ثلاثتهم الشاهرودي في المستدركات: (٢/٣٣٥) (٣٢٩٦)، (٦/١٣٥) (١١٢٢٥)، (٢/١٤٩) (٢٥٦٠)، علىٰ التوالي، قائلًا: «لم يذكروه»، وعيّنه بالرواية التي معنا للصدوق في العلل في قصة الفيل المنكرة.

ولا يشتبه جعفر بن بشير المكي، بجعفر بن بشير البجلي الكوفي، فهذا الثاني معروفٌ، قال الطوسي في الفهرست، (ص: ٩٢) (٢/١٤٢): «ثقة جليل القدر»، وانظر: معجم الخوئي، (٥/٢٢) (٢١٤١)، وقال الحافظ في

لسان الميزان، (٢/٤٤٥): «قال ابن النجاشي: كان يلقب قفة العلم وهو من مصنفي الشيعة».

وأبو سعيد عمير بن مرداس الدوانقي، قال في لسان الميزان، (٦/٢٣٦): «من نهاوند. يروي، عَن أبي نعيم وأهل العراق. روىٰ عنه أهل بلده. يُغْرِب. من ثقات ابن حبان»، وقال في تاريخ الإسلام، (٦/٥٨٤): «قال الخليلي: ثقة مشهور»، فليست الآفة منه. والظاهر أنه مركَّب بالجملة، ويكفي فيه متنُه.

(٦) حديث جابر: [٦ ـ ١] فيه قصة منكرة عن رجل كان يصلي فأخبر النبيُّ أنه إبليس، وكاد عليٌّ يفتك به فقال له كلامًا، منه: «فوالله ما أبغضك أحد إلا سبقت نطفتي إلىٰ رَحِمِ أُمِّه قبل نطفة أبيه، ولقد شاركت مبغضيك في الأموال والأولاد، وهو قول الله ﷻ في محكم كتابه: ﴿وَشَارِكۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِ﴾، قال النبي صلىٰ الله عليه وآله: صَدَقَ يا عليّ، لا يبغضك من قريش إلا سفاحي، ولا من الأنصار إلا يهودي، ولا من العرب إلا دَعِي، ولا من سائر الناس إلا شَقِي، ولا من النساء إلا سلقلقية ـ وهي التي تحيض من دبرها ـ، ثم أطرق مليًّا ثم رفع رأسه فقال: معاشر الأنصار اعرضوا أولادكم علىٰ محبة علي، فإن أجابوا فهم منكم، وان أبوا فليسوا منكم. قال جابر بن عبد الله: فكُنّا نعرض حب عليٍّ علىٰ أولادنا، فمن أحبَّ عليًّا علمنا أنه من أولادنا، ومن أبغض عليًّا انتفينا منه»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١/١٤٣) (٧)، وعنه في البحار، (٢٧/١٥١) (٢٠)، وهو غير معتبر إسنادًا كما في المشرعة.

[٦ ـ ٢] عن جابر مرفوعًا، لفظه: «أَمَرَنا رسول الله ﷺ أن نعرض أولادنا علىٰ حُبِّ علي بن أبي طالب»، رواه ابن حبان في المجروحين، (٦/٢٩٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٦٩). **قلت**: وهو موضوع،

وآفته: الحسن بن علي بن زكريا العدوي، قال ابن حبان في المجروحين: «من أهل البصرة، سكن بغداد، يروي عن شيوخ لم يرهم، ويضع على من رآهم الحديث، كان ببغداد في الأحياء في أيامنا، فأردت السماع منه للاختبار»، وكان ممّا تحمّله عنه هذا الحديث، وقال عقبه: «وهذا أيضًا باطل، ما أمر رسول الله ﷺ ـ بهذا مطلقًا، ولا جابر قاله، ولا أبو الزبير رواه، ولا ابن عيينة حدث به، ولا أحمد بن عبدة ذكره بهذا الإسناد، فالمستمع لهذا لا يشك أنه موضوع. فلم أذهب إلى هذ الشيخ، ولا سمعت منه شيئًا، ثم تتبعت عليه ما حدَّث به، فلعله قد حدَّث عن الثقات الأشياءَ الموضوعاتِ ما يزيد على ألف حديث سوى المقلوبات، أكره ذكرها كراهية التطويل»، وقال الذهبي عقبه في تلخيص الموضوعات، (ص: ١٢٣): «والعدوي دجال». وانظر: تذكرة الحفاظ لابن القيسراني، (٧٣/١)، وميزان الاعتدال، (٥٠٩/١)، ولسان الميزان، (٢٣١/٢)، واللآلئ المصنوعة، (٣٢٥/١)، وتنزيه الشريعة، (٣٥٥/١)، والفوائد المجموعة، (٣٦٧/١).

[٦ ـ ٣] ومن حديث جابر: مرفوعًا ولفظه: «يا معشر الأنصار، بوروا أولادكم بحب علي بن أبي طالب، فمن أحبه فاعلموا أنه لرشدة، ومن أبغضه فاعلموا أنه لغية»، رواه المفيد في الإرشاد، (٤٥/١)، وذكره الطبرسي في إعلام الورى، (٣١٨/١)، وعنه البحار، (١٥٦/٢٧) (٣٠)، وهي غير معتبرة على مباني الإمامية كما تقدم نقله.

[٦ ـ ٤] ومن حديث جابر أيضًا: في الطينة، وفيه أن النبي ﷺ خُلق هو وعليٌّ وشيعته من طينة واحدة، وفيه: «فإذا كان يوم القيامة دعي الناس بأسماء أمهاتهم سوى شيعتنا، فإنهم يُدعون بأسماء آبائهم لطيب مولدهم»، رواه المفيد

في الإرشاد، (٤٤/١)، والأمالي، (ص: ٣١١) (٣)، والطوسي في الأمالي، (٢٧/١١٨)، (٢٥/١٠١٩)، وعنهما البحار، (١٥٠/٢٧) (١٧)، وهو غير معتبر كما في المشرعة، و(٢٦/٣٥) (٢١)، وعن الطوسي وحده في البحار، (٢٣٨/٧) (٣)، وهو غير معتبر سندًا كما في المشرعة، وكذا الحر العاملي في الفصول المهمة، (٢/٤٣٥)، وعن المفيد وحده في البحار، (١٥٥/٢٧) (٢٨)، عن مجالس الطوسي، وهو غير معتبر أيضًا كما في المشرعة ـ، ورواه ابن أبي القاسم الطبري في بشارة المصطفىٰ، (٢٠)، وعنه البحار، (١٢٧/٦٤) (٢٩)، وهي غير معتبرة علىٰ ما في المشرعة، وذكره القمي المشهدي في تفسير كنز الدقائق، (٢٩٩/١٠)، والطبرسي في إعلام الورىٰ، (٣١٩/١)، والأربلي في كشف الغمة، (١٤/١)، والأسترابادي، في تأويل الآيات الظاهرة، (ص ٤٤٢).

[٦ ـ ٥] ومن حديثه: قصة منكرة فيها جلوس عليٍّ بين النبي صلىٰ الله عليه وعائشة، وفيها: «لا تؤذيني في حبيبي فإنه لا يبغضه إلا ثلاثة: لزنية، أو منافق، أو من حملته أمه في بعض حيضها»، رواها البرسي في كشف اليقين (أو اليقين) (٤٣/٤٢)، وعنه البحار، (١٥٥/٢٧) (٢٧)، وهي غير معتبرة إسنادًا كما في المشرعة

(٧) حديث أبي أيوب الأنصاري: قال: «اعرضوا حبَّ عليٍّ علىٰ أولادكم، فمن أَحَبَّه؛ فهو منكم، ومن لم يحبه فاسألوا أمَّه من أين جاءت به، فإني سمعت رسول الله يقول لعلي بن أبي طالب: لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق أو ولد زنية أو حملته أمُّه وهي طامث»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١٤٥/١) (١٢)، عن أبي الزبير، عن جابر، أن أبا أيوب

الأنصاري قاله.

إسناده: قال الصدوق: حدثني محمد بن المظفر بن نفيس المصري ﵀، قال: حدثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد بن أخي سياب العطار الكوفي ﵁ بالكوفة، قال: حدثنا أحمد بن الهذيل أبو العباس الهمداني، قال: حدثنا أبو نصر الفتح بن قرة السمرقندي، قال: حدثنا محمد بن خلف المروزي، قال: حدثنا يوسف بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر.

وهذا إسناد مجهول على مباني الإمامية.

شيخ الصدوق: ابن نفيس، ليس فيه توثيق معتبر. قال في المستدركات، (٢٣١/٧) (١٤٥١١): «لم يذكروه، من مشائخ الصدوق، ... مترحمًا عليه»، وقال الخوئي في المعجم، (٢٧٩/١٨) (١١٨٣٠): «من مشايخ الصدوق، ترحم عليه، ...، ووصفه بالفقيه»، قلت: تقدّم الكلام في الترحم، انظر رقم [٣ ـ ٥]، وقد ترحّم عليه هنا مرةً، ولذا صرح الجواهري في المفيد من معجم الرجال، (ص: ٥٧٩)، فقال: «مجهول».

وكذا من فوقه: إبراهيم بن محمد المذكور، قال في المستدركات، (١٨٨/١) (٤١٦) «لم يذكروه، ذكره الصدوق في العلل مترضيًا عليه...».

وأحمد بن الهذيل الهمداني، والفتح بن قرة، ومحمد بن خلف المروزي؛ ثلاثتهم ليس فيهم توثيق، انظر: المستدركات، (٥٠٥/١) (١٨٣٣)، و(١٩١/٦) (١١٤٩٧)، و(٨٥/٧) (١٣٢٨٧)، على التوالي.

ويوسف بن إبراهيم لم أعيِّنه على عجالة.

وسياقة ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر، إسناد لا يقوم علىٰ المعروف في علم الحديث، ابن لهيعة اختلط، واحترقت كتبه، وإن كان ابن لهيعة في نفسه فيه ضعف إلا أنّ فيه تفصيلًا لا ينفع هنا لأن يوسف بن إبراهيم لم يتعين، «نعم، إذا كان الراوي عنه: ابن المبارك أو ابن وهب، وصرح مع ذلك بالسماع فهو صالح في الجملة، فأما ما كان من رواية غيرهما ولم يصرح فيه بالسماع وكان منكرًا؛ فلا يمتنع الحكم بوضعه»، كما قال المعلمي في تعليقاته الفوائد المجموعة، (ص: ٢١٥)، فهذا هو الحال هنا. وهو مدلس من الخامسة وقد عنعن، ويدلس عن الضعفاء فلا تقبل عنعنته. وروايته عن أبي الزبير سائرة في كثيرٍ من الكتب، خاصة في مسند أحمد، فله عنه نسخة، قال ابن عدي في الكامل، (٥/٢٤١): «لابن لَهِيعَة، عَن أبي الزبير عن جابر نسخة، يحدِّث بذلك ابن بُكَير وقتيبة وغيرهما من المتأخرين»، وقد سُئِل ابن معين عن هذا الإسناد، قال الدارمي: «كَيفَ رِوَايَة ابن لَهِيعَة عَن أبي الزبير عَن جَابر؟ فَقَالَ: ابن لَهِيعَة ضَعِيف الحَدِيث»، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، (ص: ١٥٣). وهذه الإجابة من يحيىٰ علىٰ السؤال بخصوص هذا الإسناد إشارةٌ إلىٰ عدم قبوله. وعندي في نفسي توقُّف في هذه النسخة وفي رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير، ولا يُغترّ بأنه قديم، قد وُلد سنة (٩٦هـ) وتوفي (١٧٤هـ) علىٰ المشهور، وبمعاصرته لأبي الزبير وإمكان لقائه إياه لأن أبا الزبير توفي سنة (١٢٦هـ)، فقد قال أبو حاتم الرازي إن ابن لهيعة لم يسمع من عمرو بن شعيب شيئًا، كما في جامع التحصيل، (ص: ٢١٥)، قال العلائي: «قد روىٰ عنه الكثير»، قلت: ووفاة عمرو بن شعيب (١١٨هـ)، فهو معاصره ولقاؤه إياه ممكن، وقد وردت روايةٌ عنه بصيغة التحديث، فلم يعبأ بها ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق، (٤/٤٧١)، وذكر كلامَ أبي حاتم عن عدم سماعه من عمرو

بن شعيب. وقد كشفتُ عن رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير في السنن والمسند، فوجدت عامتها بالعنعنة، ولم يرو عنه التحديثَ عن عمرو بن شعيب إلا الحسن بن موسىٰ الأشيب ـ وهو ثقة ـ في مسند أحمد، وأكثَر في تلك الروايات، فالله أعلم بحقيقة الحال. فاحتمال أن تكون رواية ابن لَهيعة عن أبي الزبير من قبيل المرسل الخفي أصلًا ـ عند من يفرق بينه وبين المدلَّس ـ؛ واردٌ. فإن سلِم من ذلك، فيبقىٰ مانعُ التدليس فيما لم يصرِّح فيه بالسماع.

وقد قال ابن عدي إن ابن لهيعة شديد الإفراط في التشيع، (الكامل، ٣/٣٨٩)، فتعقبه الذهبي في تاريخ الإسلام، (٤/٦٧٢): «كَذَا قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَبْلَهُ رَمَاهُ بِالتَّشَيُّعِ»، ولعلّه كما قال الذهبي، ولكن ما حمل ابنَ عدي علىٰ ذلك متنٌ منكرٌ في الغلو، كمثل الذي معنا، ولعل البلاء في ذلك مما أُدخل عليه من الكتب بعد احتراق كتبه، فكان يجيز بها ويحدّث بها ولا يعرفها، أو من الضعفاء الذين يدلِّس عنهم، ومنهم الغلاة.

ورواية أبي الزبير المكي عن جابر فيها الكلامُ المعروف، وهو مدلس من الثالثة.

(٨) حديث أم سلمة: أنها سمعت النبي ﷺ يقول لعلي: «لا يبغضكم إلا ثلاثة ولد زنا ومنافق ومن حملت به أُمُّه وهي حائض»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١/١٤٢) (٦)، وعنه البحار، (٢٧/١٥١) (١٩)، وهو غير معتبر إسنادًا كما في المشرعة.

(٩) حديث أبي هريرة: أنه قال لعليٍّ في دعاء الناس يوم القيامة بأمهاتهم «إذا كان يوم القيامة دُعِيَ الناس بأسمائهم وأسماء أمهاتهم، ما خلا نحن وشيعتنا ومحبينا فإنهم يدعون بأسمائهم وأسماء آبائهم»، رواه ابن أبي

القاسم الطبري في بشارة المصطفىٰ، (ص: ٤٥) (٣٤)، وعنه البحار، (٧/٢٤١) (٨)، و(٦٤/١٢٧) (٣٠)، وهو غير معتبر علىٰ ما في المشرعة في الموضعين، وكذا الحر العاملي في الفصول المهمة، (٥/٤٣٨)

(١٠) حديث أنس: [١٠ ـ ١] حديثٌ أوله: «إذا كان يوم القيامة نُصِب لي منبر طوله ثلاثون ميلًا ثم ينادي مناد من بطنان العرش: أين محمد؟ فأجيب»، ثم ذكر الوصية لعلي، ثم جاء فيه: «فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله فمن يبغض عليًّا بعد هذا؟ فقال: يا أخا الأنصار لا يبغضه من قريش إلا سفحي، ولا من الأنصار إلا يهودي، ولا من العرب إلا دَعِيّ، ولا من سائر الناس إلا شقي، وفي رواية ابن مسعود: ومن النساء إلا سلقلقية[1]». رواه ابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٩٦)، من طريق الدارقطني بإسناده، ورواه الحمويني ـ وتقدّم الكلام عليه ـ في فرائد السمطين، (١/١٣٤) (٩٧)، وذكره ابن شهر آشوب في المناقب، (٣/٢٩)، وعنه في البحار، (٣٩/٢٢٢) (١)، وذكره ابن أبي القاسم الطبري في بشارة المصطفىٰ، (ص ٣١٠) (١٤)، وعزاه ابن شهر آشوب للدارقطني، وأبي نعيم الأصفهاني في الصحيح والحلية، ولم أقف عليه لدىٰ أبي نعيم، لا في الحلية ولا في المستخرج فالله أعلم، وذكره الأميني في الغدير، (٤/٣٢٣) وعزاه إلىٰ الدارقطني والحموي في الفرائد، ولم يذكر أبا نعيم، فذا أشبه. ومداره علىٰ: إسماعيل بن موسىٰ، عن علي بن يزيد الدهان، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أنس. **قلت**: إسناده متروك، وقال ابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٩٦): «هذا حديث موضوع علىٰ رسول الله ﷺ، وعلي بن يزيد مجهول، والمتهم به إسماعيل بن موسىٰ كان

(١) تقدم تفسيره في حديث جابر [٦ ـ ١] أنها التي تحيض من دبرها. وانظر: لسان العرب، (١٠/١٦٣)، وتاج العروس، (٢٥/٤٦١).

غاليًا في التشيع، وكان أبو بكر بن أبي شيبة يسميه الفاسق»، وكذا أورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة، (١/٣٤٤)، والشوكاني في الفوائد المجموعة، (١/٣٧٩)، وابن عرّاق في تنزيه الشريعة، (١/٣٦٥).

وناضل عنه الأميني فقال هناك: «هذا الحديث ضعفه السيوطي لمكان إسماعيل بن موسى الفزاري في سنده. وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال مُطَيّن: كان صدوقًا. وقال النسائي: لا بأس به. وعن أبي داود: إنه صدوق في الحديث. روى عنه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن خزيمة، والساجي، وأبو يعلى وغيرهم. ولم يذكر غمز فيه عن أحد من هؤلاء الأعلام، نعم: ذنبه الوحيد أنه شيعي علوي المذهب»، **قلت**: وليس كما قال، فكم احتملوا عن رواة مثله في المذهب وأشد، ولكن الذي حملهم على ذلك قُبح المتن ونكارته، وأنه لا مخرج له إلا ذلك المدار. والشأن في إسماعيل بن موسى السدي، كما قال ابن عدي: «وإنما أنكروا عليه الغلو في التشيع، وأما في الرواية فقد احتمله الناس ورووا عنه»، الكامل في الضعفاء: (١/٥٢٨)، وقد قال الحافظ فيه في التقريب، (ص ١١٠): «صدوق يخطئ، رمي بالرفض»، وقال الذهبي في الكاشف، (٢/١٢٥): «صدوق شيعي»، وكان مشّاه جماعةٌ كما نقل الأميني، ولكن الشأن في تفرده بمثل هذا، فهذه تهمة، ولذا عصبَ ابنُ الجوزي الجنايةَ به، فقد يقال الجرح مقدّم على كلام من حسّن فيه الظنّ، وروايته لهذا المتن المنكر وضَعَه موضع التهمة. أما الذي أقول به فإن الأقرب أنه لفرط غلوه كان يُهمِل في التحمُّل عن الهلكى في مذهبه، وليس هو بكاذب، والبلاء من شيخه: علي بن يزيد الذهبي، فهو مجهول ليس فيه كلام، ومن ثَمَّ يشير كلام الذهبي في الميزان أنه صاحب هذا الحديث، فقد قال (٣/١٦٢): «عن سفيان بن عيينة بخبر كذب

في مناقب عليّ رضي الله عنه، رواه عنه إسماعيل بن موسى. واتهم ابن الجوزي به إسماعيل»، فالكلام في الجاني، أما الجناية فهي هي.

[١٠ ـ ٢] من حديث أنس أيضًا: ما ذكره الصُّفوري، قال: «ذكر في «الزهر الفائح» أن النبي ﷺ أمر أصحابه يوم خيبر أن يمتحنوا أولادهم بحب علي بن أبي طالب، فإنه لا يدعو إلى ضلالة ولا يُبْعِد عن هدى، فمن أحبَّهُ فهو منكم ومن أبغضهُ فليس منكم. قال أنس: فكان الرجل بعد ذلك يقف بولده على طريق علي فيقول: يا بني أتحب هذا؟ فإن قال: نعم؛ قَبِلَه، وإن قال: لا؛ طلّق أمّهُ وتركه معها». هذا في مختصر المحاسن المجتمعة في فضائل الأربعة، (ص: ١٦٤). قلت: وكتاب الزهر الفائح في ذكر من تنزه عن الذنوب والقبائح هو للمصنف ابن الجزري، ولم أعثر فيه على لك، وقد قال محقق مختصر المحاسن سالف الذكر: «بعد العودة إلى الكتاب المذكور لم أعثر على الرواية الآنفة الذكر»، وعلى كل تقدير فقد ذكر المصنف شبيهًا من ذلك في كتابنا، فلعله أورد مثلَ ذلك في بعض نسخ الزهر الفائح المذكور، وعلى كل حالٍ فحالُه مثل حال غيره من الروايات، بلا إسناد، أو بإسناد تالف. وقد عُزي هذا الأثر إلى الصفوري في نزهة المجالس أيضًا، كما في شرح إحقاق الحق للمرعشي، (الملحقات) (١٧/٢٥٠)، ولم أعثر عليه فيه، وعزاه هناك أيضًا لكتاب أسماه مناقب علي للعلامة العيني، لم أعرفه ولم أعرف من ذكر هذا الكتابَ.

[١٠ ـ ٣] ومن حديثه أيضًا متنٌ قريب، فيه طولٌ، أوله: «من أحبّ أن ينظر إلى آدم في خلقه..» الحديث، وفيه: «يَأَيُّهَا النَّاسُ امْتَحِنُوا أَوْلادَكُمْ بِحُبِّهِ، فَإِنَّ عَلِيًّا لا يَدْعُو إِلَى ضَلالَةٍ، وَلا يَبْعُدُ عَنْ هُدًى، فَمَنْ أَحَبَّهُ فَهُوَ مِنْكُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُ فَلَيْسَ مِنْكُمْ» قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: وَكَانَ الرَّجُلُ مِنْ بَعْدِ يَوْمِ خَيْبَرَ يَحْمِلُ

وَلَدَهُ عَلَىٰ عَاتِقِهِ، ثُمَّ يَقِفُ عَلَىٰ طَرِيقِ عَلِيٍّ، وَإِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ يُوَجِّهُهُ بِوَجْهِهِ تَلْقَاهُ، وَأَوْمَأَ بِإِصْبَعِهِ: أَي ابْنِي تُحِبُّ هَذَا الرَّجُلَ الْمُقْبِلَ؟ فَإِنْ قَالَ الْغُلامُ: نَعَمْ قَبَّلَهُ، وَإِنْ قَالَ: لا، خَرَقَ بِهِ الأَرْضَ، وَقَالَ لَهُ: الْحَقْ بِأُمِّكَ وَلا تَلْحَقْ أَبَاك بِأَهْلِهَا، فَلا حَاجَةَ لِي فِيمَنْ لا يُحِبُّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِب»، رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٨ ـ ٢٨٩)، وقال: «هذا حديث منكر، وأبو أحمد المكي مجهول»، وذكره ابن شهر آشوب في المناقب، (٣/١٠)، واختصر أوله واقتصر على آخره، باختلاف يسير، وعنه في البحار، (٣٩/٢٦٣) (٣٣)، وهي غير معتبرة على ما في المشرعة، ولكن وهِم في الغدير، (٤/٣٢٢)، فعزاه لابن مردويه، وهذا وهمٌ على ابن شهر آشوب، فإن الذي عزاه إلى ابن مردويه متنٌ آخر قبلَه، ثم ذكر هذا بعده من غير عزو لأحدٍ، فوهِم صاحب الغدير.

(١١) حديث **أبي سعيد الخدري**: ولفظه: كُنّا جلوسًا مع رسول الله ﷺ إذ أقبل إليه رجلٌ، فقال: يا رسول الله أخبرني عن قول الله ﷻ لإبليس: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥] فمن هم يا رسول الله الذين هم أعلى من الملائكة؟ فقال رسول الله ﷺ: «أنا وعليٌّ وفاطمة والحسن والحسين كنَّا في سُّرادق العرش...»، وآخره: «فمن أحبنا أحبَّهُ الله وأسكنه جنتَه، ومن أبغضنا أبغضه الله وأسكنه ناره، ولا يُحبنا إلا من طاب مولده». رواه الصدوق في فضائل الشيعة، (ص: ٨) الحديث السابع، وعنه البحار، (٢٥/٢) (٣)، و(٣٩/٣٠٦) (١٢٠)، وهو غير معتبر على ما في المشرعة في الموضعيْن، وشرف الدين الأسترابادي في تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، (ص: ٥٠٩)، عن الصدوق، وعنه ـ وعن كنز جامع الفوائد ـ البحار، (٢٦/٣٤٧) (١٩)، وهو غير معتبر على ما في المشرعة، وهاشم البحراني في

البرهان، (٤/٦٨٤) (٩١٤٠/٧)، ومحمد رضا القمي المشهدي في تفسير كنز الدقائق، (١١/٢٦٦)، كلاهما عن الصدوق.

(١٢) حديث **أبي رافع** مولى رسول الله ﷺ: ولفظه: «من لم يعرف حقَّ عليٍّ فهو أحد من الثلاث: إمّا أمُّهُ الزانية، أو حملته أمُّه من غير طهر، أو [من] منافق»، وهذا ذكره القندوزي الحنفي ـ وتقدَّم الكلام عليه ـ في ينابيع المودة، (٢/١٩٥) (٨٤٨)، بلا إسناد، نقلًا عن كتابٍ آخر اسمه: مودة القربى، لمن وصفه بأنه «الولي الكامل وصاحب الكشف والكرامات، زبدة السادات، وقدوة العارفين، مولانا ومقتدانا مير سيد علي بن شهاب الهمداني قدس الله أسراره ووهب لنا بركاته وأنواره»، (٢/٢٥٥). وهو من متصوفة القرن الثامن، توفي (٧٨٩هـ)، مُترجَمٌ في الذريعة، وفيه تصريح تلميذه بتشيعه[١].

وقد تقدّم هذا من حديث أبي رافع عن علي، ذكرناه في حديث عليٍّ، [٢ ـ ٣] بلفظ قريب، فيه حق الأنصار والعرب.

(١٣) **حديث يعلى بن مرة**: أنه كان جالسًا عند النبي ﷺ إذ دخل أمير المؤمنين فقال النبي ﷺ: «كذب من زعم أنه تولاني ويحبني وهو يعادي هذا ويبغضه، والله لا يبغضه ويُعاديه إلا كافر أو منافق أو ولد زانية». ذكره ابن شهر آشوب في المناقب، (٣/٢٠٦)، معلقًا، قال: روى عبادة بن يعقوب بإسناده عن يعلى بن مرة، فذكره، وعنه البحار، (٣٩/٢٦٤) (٣٥)، وهو غير معتبر على ما في المشرعة. **قلت**: الأقرب أنه عبّاد بن يعقوب الرواجني، معروفٌ من الغلاة.

---

(١) الذريعة، (٢/٢٦١).

(١٤) عن **أبي جعفر** الباقر عن النبي ﷺ، مرسلًا: [١٤ ـ ١] حديث طويلٌ منكر ذكره ابن شهر آشوب في المناقب، (٨٦/٢)، وعنه المجلسي في البحار، (١٧٩/٣٩) رقم (٢١)، فيه أن عليًّا صرع إبليس ثلاثًا، يبشّره كل مرة ببشارة! حتىٰ بشره في الثالثة بقوله: «والله يا ابن أبي طالب ما أحد يبغضك إلا شركت أباه في رحم أمه وولده وماله، أما قرأت كتاب الله: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَالِ وَٱلْأَوْلَادِ﴾ الآية»، وهو في تفسير فرات الكوفي، (ص: ٤٠)، وإسناده غير معتبر كما نقلنا عن المشرعة أنها قصص مناسبة للأطفال.

[١٤ ـ ٢] حديث عن الصادق عن الباقر عن آبائه عن النبي ﷺ: «من أحبنا أهل البيت فليحمد الله علىٰ أول النعم، قيل: وما أول النعم؟ قال: طِيبُ الولادة، ولا يحبنا إلا مؤمن طابت ولادته»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١٤١/١) (١)، والأمالي، (٧٥٤/١٢)، ومعاني الأخبار، (ص: ١٦١) (١)، والبرقي في المحاسن، (١٣٨/١) (٢٤)، والنعمان المغربي في شرح الأخبار، (٨/٣) (٩٢٨)، وعن كتب الصدوق والمحاسن: البحار، (١٤٦/٢٧) (٣)، وهو غير معتبر علىٰ مباني الأمامية كما في المشرعة.

[١٤ ـ ٣] ومثله، ولكن أوله «يا أبا ذر...»، رواه الطوسي في الأمالي، (٢٤/١٠١٨)، وعنه البحار، (١٥٠/٢٧) (١٨)، وذكره الأربلي في كشف الغمة، (٢٨/٢)، واستدركه الشاهرودي في مستدرك سفينة البحار، (٩٨/١٠)، وهو غير معتبر إسنادًا كما في المشرعة.

(١٥) عن **جماعةٍ مبهمين** رفعوه: «إنّ أفضل فضائل شيعتنا أن العواهر لم تلدهم في جاهلية ولا إسلام...»، ابن إدريس الحلي في مستطرفات السرائر، (ص ٥٧١)، وعنه البحار، (١٤٩/٢٧)، (١٥)، ولفظه «لم تلدنهم»، وهو

غير معتبر كما في المشرعة.

❁ ثانيًا: الموقوف وما دونه:

ورد هذا المعنى مرويًّا موقوفًا على بعض الصحابة، وعلى بعض أئمة أهل البيت من طبقة التابعين وتابعيهم:

(١) علي بن أبي طالب: [١ ـ ١] في متن منكر أن رجلًا فيه لين قال إنه يحب أهل البيت، فقال له عليٌّ: «كذبتَ، ما يحبنا... ولا ولد زنى ولا من حملت به أمه في حيضها...»، رواه الحميري في قرب الإسناد، (٨٥)، وعنه البحار، (١٤٨/٢٧)، (١١)، ومستدرك الوسائل، (٦/١٢٨٨)، وذكره القطب الراوندي في الخرائج والجرائح، (١٧٨/١) (١٠)، وهو غير معتبر كما في المشرعة.

[١ ـ ٢] وعنه: «احمدوا الله على ما اختصكم به من بادئ النعم، أعني طيب الولادة»، رواه الصدوق في الخصال، (ص: ٦٢٥)، وعنه البحار، (١٤٨/٢٧) (١٢)، غير معتبر كما في المشرعة.

[١ ـ ٣] وعن علي: «إذا كان يوم القيامة يدعى الناس بأسماء أمهاتهم إلا شيعتي ومحبيّ، فإنهم يدعون بأسماء آبائهم لطيب مواليدهم»، رواه ابن أبي القاسم الطبري في بشارة المصطفى، (٨٥)، وعنه البحار، (٢٤١/٧) (٩)، والحر العاملي في الفصول المهمة، (٦/٤٣٩)، وهو غير معتبر على ما في المشرعة. وقد تقدم في الأحاديث المرفوعة، من حديث جابر وأبي هريرة وغيرهما، وكلها غير معتبرة.

[١ ـ ٤] وعنه: «لا يحبّني كافرٌ ولا ولد زنىٰ». ذكره ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، (١١٠/٤)، معلَّقًا، قال: «روىٰ القنّاد، عن أبي مريم الأنصاري، عن علي ﷺ»، وعنه في البحار، (٣٣٦/٣٤) (١١٣٥ ـ ١١٥٦)، وهو غير معتبر كما في المشرعة. كذا رواه ابن أبي الحديد، وهو مع تعليقه معضلٌ، فليس من شأن أبي مريم أن يروي عن علي ولا أصحابه ولا أصحاب أصحابه. وهذا فضلًا عن حال أبي مريم الأنصاري، كما سيأتيك الآن.

قلت: قد ورد موصولًا عند ابن عدي، وإسناده: أبو مريم الأنصاري، عن ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، سمعت عليًّا، فذكره. وأبو مريم الأنصاري هو عبد الغفار بن الحسن، قال ابن المديني: يضع الحديث، وقال يحيىٰ: ليس بشيء، وليس بثقة، وقال شعبة إنه رديء من الغلاة، ورواه ابن عدي في الكامل، (٣٢٨/٥) في ترجمة أبي مريم الأنصاري: عبد الغفار بن الحسن، وذكر الأقوال السابقة في اتهامه. ولم يثن علىٰ أبي مريم هذا إلا أحمد بن محمد بن سعيد، أي ابن عقدة، وبالغ جدًّا، والشيء من معدِنه لا يستغرَب، وذكر ابن عدي هذا المعنىٰ. وخلص إلىٰ أنه ضعيف من الغلاة، يكتب حديثُه مع ضعفه، يعني للاعتبار.

ورواه ابن عدي أيضًا، (١٠٧/٢) في ترجمة ثوير بن أبي فاختة، وقال: «ولثوير غير ما ذكرت، وقد نُسب إلىٰ [الغلو] وضعفه جماعة كما ذكرتُ، وأثر الضعف بيِّن علىٰ رواياته»، وذكر الحديثَ الذهبي في الميزان، (٣٧٦/١)، في ترجمة ثوير أيضًا، ونقل فيه أنه من الغلاة، متفق علىٰ تركه، وأما أبوه فاسمه سعيد بن علاقة، من كبار التابعين، وثقه العجلي والدارقطني.

[١ ـ ٥] وعنه أيضًا في قصةٍ عن رجلٍ طعن في عليٍّ رضي الله عنه، فقال عليٌّ علىٰ

المنبر: «أين المتكلم آنفًا؟»، فلم يستطع الإنكار، فقال: هأنذا يا أمير المؤمنين، فقال: أما إني لو أشاء لقلت، فقال: إن تعف وتصفح، فأنت أهل ذلك، قال: قد عفوت وصفحت، فقيل لمحمد بن علي عليه السلام: ما أراد أن يقول؟ قال: أراد أن ينسبه. رواه معلَّقًا ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، (٤/١٠٩ ـ ١١٠)، وعنه البحار، (٣٤/٣٣٥) (١١٣٥ ـ ١١٥٦)، وإسناده غير معتبر كما في المشرعة. من طريق: زرارة بن أعين، عن أبيه، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر، فذكره. وزرارة معروف، من مشاهير الغلاة، انظر: ميزان الاعتدال، (٢/٦٩).

[١ ـ ٦] وعنه: «هلك الناس في بطونهم وفروجهم لأنهم لم يؤدوًّا إلينا حقَّنَا، ألا وإن شيعتنا من ذلك وآباءهم في حلٍّ»، رواه الطوسي في التهذيب، (٨/٣٨٦)، والاستبصار، (٥/١٩١)، والصدوق في علل الشرائع، (٢/٣٧٧) (١)، وعنه البحار، (٩٣/١٨٦) (٨)، وعن التهذيب العاملي في الوسائل، (٦/٣٧٩) (١).

وقد أورده محسني في معجم الأحاديث المعتبرة، (٥/٤٢٦)، [١/٦١٣١]، وكذا حكم باعتباره في المشرعة، (٢/٤٥٦)، وأورده البهبودي في صحيح التهذيب، (١/٣٤٣) (١٤٧٣).

إسناد التهذيب: سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن العباس بن معروف، عن حماد بن عيسىٰ، عن حريز بن عبد الله، عن أبي بصير وزرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.....

والإسناد صحيح علىٰ مبانيهم. وفيه حمّاد بن عيسىٰ، المعروف بغريق

الجحفة، ضعيف يأتي بالمناكير، انظر ما نقلناه في روايات الباقر رقم [٨ ـ ٤]، والكلام في زرارة وأبي بصير عندنا معروف، متهمان، والباقر عن علي منقطعٌ في الظاهر عندنا.

وإسناد الصدوق: حدثنا محمد بن الحسن ﵁، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، به. فالكلام فيه كالكلام في إسناد التهذيب. على أن في ظاهره بعض الانقطاع إذ ورد عن الصفار مباشرة، ولذا قال محسني في معجم الأحاديث المعتبرة، (٥/٤٢٦): «الصدوق تولّد بعد وفاة الصفار ولم يدركه، فاعتبار هذه الرواية مبني على ما هو الغالب من توسط محمد بن الحسن بن الوليد، بل هو كذلك كما في البحار، بل في نسخة الكمبيوتر من العلل وأصلح مؤلف جامع الأحاديث المسندة في الطبعة الثانية».

(٢) عبادة بن الصامت: وقد رواه **المصنف** في كتابنا بإسناده إلى أبي موسى المديني برقم [١٣] (١٠)، وإسناده **متروك**، وقد خرجناه في هذا التخريج المفرد أول البحث، رقم [١٣] (١٠).

(٣) جابر بن عبد الله: [٣ ـ ١] لفظه: «كُنَّا ـ مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ـ نَمْتَحِنُ أَوْلَادَنَا بِحُبِّ عَلِيِّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ وَافَيْنَاهُمْ يَصْدُقُونَ الْمَحَبَّةَ لَهُ؛ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ مِنَّا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ مَدْخُولُونَ». رواه أبو محمد بن الفيض الغساني في أخبار وحكايات، (٤٩). **قلت**: إسناده **موضوع**، فيه إبراهيم بن عبد الله بن همام؛ منكر الحديث، كذبه الدارقطني وغيره، راجع: المجروحين لابن حبان، (١/١١٨)، والكامل لابن عدي، (١/٤٤٠)، والضعفاء لأبي نعيم، (٥٨)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، (١/٤١)، وميزان الاعتدال، (١/٤٢)، ولسان الميزان، (١/٧٣)،

والحمْل عليه، إذ ركَّبه على عمِّه عبد الرزاق بن همام، بإسناد نظيف.

[٣ ـ ٢] عن أبي الزبير المكي قال: «رأيت جابرًا متوكِّئًا على عصاه وهو يدور في سكك الأنصار ومجالسهم وهو يقول: عليٌّ خيرُ البشر فمن أبى فقد كفر، يا معشر الأنصار أدِّبوا أولادَكم على حبّ عليٍّ، فمن أبى فانظروا في شأن أمه»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١/١٤٢) (٤)، وعنه البحار، (٣٩/٣٠٠) (١٠٨)، وهي غير معتبرة على مباني الإمامية، وفي الأمالي، (٦/١٣٣)، وذكره أيضًا ابن حمزة الطوسي في الثاقب في المناقب، (١٢/١٢٣)، والطبرسي في إعلام الورى، (١/٣١٩).

وذكره الصدوقُ مُعلَّقًا في من لا يحضره الفقيه، (٤٧٤٤)، فقال الشارح المجلسي الأول في روضة المتقين، (٨/٦٤٤): «رواه العامة بطرق متكثرة مذكورة في مسند أحمد بن حنبل، وفردوس الأخبار، ومسند فخر خوارزم وغيرها، ورواه المصنف في الصحيح عن أبي الزبير المكي»، **قلت**: ليس شيء من هذه الأخبار مرفوعًا ولا موقوفًا في مسند أحمد أصلًا، فضلًا عن أن يكون بطرق متكاثرة. بل منها في زوائد فضائل الصحابة لابن أحمد، وهو أثر جابر في معرفة المنافقين ببغض عليّ، وليس فيه شيء عن النسب البتة، وهو بإسناد ضعيف أيضًا، انظر رقم [١١] (٩). ولم يرو أحمد في هذا الباب إلا أثر أبي سعيد الخدري، ومتنه أفضل من متن أثر جابر أيضًا، وكلاهما خلوٌ من المعنى الباطل الوارد في الألفاظ المبحوثة هنا، وهو في فضائل الصحابة أيضًا لا المسند، انظر الرقم نفسه [١١] (٩)، ومعلومٌ عند أهل العلم بالحديث أن رتبة فضائل الصحابة دون رتبة المسند، قال ابن تيمية: «أحمد له المسند المشهور، وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة روى فيه أحاديث لا يرويها في المسند

لما فيها من الضعف؛ لكونها لا تصلح أن تروىٰ في المسند؛ لكونها مراسيل أو ضعافًا بغير الإرسال، ثم إن هذا الكتاب زاد فيه ابنه عبد الله زيادات، ثم إن القطيعي ـ الذي رواه عن ابنه عبد الله ـ زاد عن شيوخه زيادات، وفيها أحاديث موضوعة باتفاق أهل المعرفة»، منهاج السنة النبوية (٧/٣٩٩). وجمْعُ شارح من لا يحضره الفقيه بين هذه المصادر في سياق واحد دالٌّ علىٰ عدم معرفته بالحديث وكتبه عند أهل السنة. وتصحيحه لهذا الأثر راجعٌ لإسناده في علل الشرائع، وقد تقدّم تضعيف محسني له في المشرعة علىٰ مباني المتأخرين كالحلي والخوئي وهم أدقّ من المجلسي الأول ـ بل والثاني ـ فكلاهما شبه أخباري، ولذا فقد حذف البهبودي هذا الأثر من صحيح من لا يحضره الفقيه. وقد تقدم في قسم المرفوع ممّا يُروىٰ من حديث جابر سبب هذا الكلام، انظر قسم المرفوع رقم [٦ ـ ٢]، [٦ ـ ٣]، وهو أيضًا باطل غير معتبر.

(٤) **أبو سعيد الخدري: ذكره المصنف برقم [١٤]** (١١) من غير إسناد، والصيغة التحديثية التي ذكرها المصنف قد تدل أنه لم يتصل به، انظر التعليق علىٰ «رَوَيْنا» و«رُوِّينا» في التحقيق عند الرقم المذكور.

(٥) **أبو أيوب الأنصاري:** قال: «اعرضوا حبَّ عليٍّ علىٰ أولادكم، فمن أَحَبَّه؛ فهو منكم، ومن لم يحبه فاسألوا أمَّه من أين جاءت به، فإني سمعت رسول الله يقول لعلي بن أبي طالب: لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق أو ولد زنية أو حملته أمُّه وهي طامث»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١/١٤٥) (١٢). تقدّم بحثه في المرفوع رقم (٧).

(٦) عن **محبوب بن أبي الزناد:** ساق ابنُ عساكر خبريْن عن محبوب بن أبي الزناد، في تاريخ دمشق (٤٢/٢٨٧): «أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن

عبد الله، أنا أبو بكر الخطيب، أخبرني أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن علي المطرز، نا عبد الرحمن بن عمر بن محمد المعدل بمصر، نا محمد بن الحارث بن الأبيض القرشي، نا عبد السلام بن أحمد، نا إبراهيم بن صالح أبو صالح، أنا مالك بن أنس، عن محبوب بن أبي الزناد، قال: قالت الأنصار: إنْ كنّا لنعرف الرجل إلىٰ غير أبيه ببغضه عليَّ بن أبي طالب». **قلت**: هذا إسناد لا تقوم به الحجة، محمد بن الحارث؛ مستور، ومحبوب بن أبي الزناد؛ لم أتبين من هو، وعلىٰ كلٍّ فقوله ليس حُجّةً، ولا هو صحابي، ولا تابعي. قال ابن عساكر: «قال الملحمي: ومحبوب بن أبي الزناد هذا شيخ من شيوخ المدينة، وليس هو ابن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان، وقد روي عنه تلك هذه الحكاية»، فتبين أنه مجهول، لا يعرف هو ولا كلامه. وانظر: الإكمال لابن ماكولا، (٤/ ٢٠١).

ثم ذكر له ابن عساكر طريقًا أخرىٰ، (٤٢/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨)، باللفظ والسياق نفسه، في الإسناد: عبد السلام بن سهل؛ صدوق، تغير بأَخَرة كما قال ابن يونس، انظر: لسان الميزان، (٥/ ١٧٢)، ثم إنه عن محبوب المجهول أيضًا؛ فلا طائل.

ورواه ابن حمويه الجويني ـ تقدم الكلام عليه ـ في فرائد السمطين، رقم (٢٩٣)، بإسناده إلىٰ أبي الزناد ـ كذا ـ. وإسناده مسلسل بالمجاهيل، ونسبته إلىٰ أبي الزناد إن لم تكن خطأً فهي تدليس، وقد تقدم أنه محبوب بن أبي الزناد المجهول. وقد رواه من طريق البيهقي، وقال عقبه: «قال المؤلف: نقلته من خط الحافظ أبي بكر البيهقي»، والله أعلم بصحة ذلك.

(٧) علي بن الحسين: لفظه: «لا يدخل الجنةَ الا من خَلُص مِن آدم»،

رواه البرقي في المحاسن، (١/١٣٩) (٢٧)، وعنه الحر العاملي في الفصول المهمة، (٣/٢٦٦) (١٦/٢٩٢١)، والبحار، (٥/٢٨٧) (٩)، وهو غير معتبر على مباني الإمامية كما في المشرعة. **قلت:** وهو مومئٌ إلى المعنى المقصود في هذا الباب.

(٨) محمد بن علي الباقر: رووا عنه جملةً من الروايات.

[٨ ـ ١] عنه: «من طهرت ولادته دخل الجنة»، رواه البرقي في المحاسن، (١/١٣٩) (٢٨)، وعنه الحر العاملي في الفصول المهمة، (٣/٢٦٦) (١٧/٢٩٢٢)، والبحار، (٥/٢٨٧) (١٠)، وإسناده ليس معتبرًا كما في المشرعة، وقال المعلق على البحار عن أحد الرواة: «ضُرَيس، وِزان: زبير؛ ولم نجد في التراجم ما يدل على مدحه أو ذمه».

[٨ ـ ٢] وعنه: «من أصبح يجد بردَ حبِّنا على قلبه فليحمد الله على بادي النعم، قيل: وما بادئ النعم؟ قال: طيب المولد»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١/١٤١) (٢)، والأمالي، (١٣/٧٥٥)، ومعاني الأخبار، (ص: ١٦١) (٢)، وعن كتب الصدوق: البحار، (٢٧/١٤٦) (٤)، ورواه ابن أبي القاسم الطبري، (ص: ٢٧٣) (٨٦)، وذكره الفتّال في روضة الواعظين، (ص: ٢٧١)، وهي غير معتبرة كما في المشرعة.

[٨ ـ ٣] وعنه: «إنما يحبنا من العرب والعجم أهل البيوتات وذوو الشرف وكل مولود صحيح، وإنما يبغضنا من هؤلاء كل مُدَنَّس مُطَّرَد[1]»، رواه ابن إدريس الحلي في مستطرفات السرائر، (ص: ٥٦٥)، وعنه البحار، (٢٧/١٤٩) (١٤)،

(١) قال في البحار: «بيان: قال الفيروزابادي: دنس ثوبه وعرضه تدنيسًا: فعل به ما يشينه، وقال: طردته: نفيته عني».

وهو غير معتبر إسنادًا.

[٨ ـ ٤] وعنه متن مشابهٌ، آخره: «ولا يبغضنا من هؤلاء إلا كل دنس مُلْصَق[(١)]»، رواه ابن إدريس الحلي في مستظرفات السرائر، (٥٧١)، وعنه البحار، (٢٧/١٤٩) (١٦)، وهذا غير معتبر إسنادًا.

ورواه الكليني في الكافي، (٤٩٧)، وقال المجلسي في مرآة العقول، (٢٦/٤١٩): «حسن»، وأورده محمد الباقر البهبودي في صحيح الكافي، (٣/٤٠٥) (٤٤١٦)، وأورده محسني في معجم الأحاديث المعتبرة، (٢/١٠٨) (٣/١٠٧٨)، واستشكله فقال: «والرواية بعدُ محتاجة إلىٰ بيان وتوجيه».

قلت: هذه المسألة ذات ذيول كثيرة، فثمة خلافٌ طويل في اعتبار تفسير القمي برأسه، فذهب بعضهم إلىٰ أنه ملفق من تفسيرين: أحدهما للقمي، والثاني لأبي الجارود زياد بن المنذر الزيدي، فلا يُعْلَم الأصيل فيه من الدخيل، بالإضافة إلىٰ جهالة راويه عن القمي: أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة، فهو نفسه مجهول، انظر: كليات في علم الرجال للسبحاني، (ص: ٣١٢، ٣١٦)، ودروس تمهيدية في القواعد الرجالية للأيراوني، (ص: ١٧٤)، ومشرعة البحار لآصف محسني، (١/١٥).

أما الإسناد، فلهذا التحسين علاقةٌ بأمرين: الأول: مبنىٰ رجالي، والثاني: بحث رجالي.

فأما الأول فهو مبنًىٰ رجالي معيّن، وهو تصحيح جملة أسانيد تفسير

(١) قال في البحار: «بيان: الملصَق كمُعْظَم بالسين والصاد والزاي: الدعي المتهم في نسبه، أو من ينتسب إلىٰ قبيلة وليس منهم».

القمي. حيث اعتمدوا في ذلك على كلام القمي ـ إن صح إليه ـ في خطبة الكتاب: «ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا، وراوه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم»، فاعتمد غير واحد منهم توثيق من وردت روايته في الكتاب، ومن أشهرهم الخوئي، فقد قال: «في هذا الكلام دلالة ظاهرة على أنه لا يروي في كتابه هذا إلا عن ثقة،...، وعلى ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشايخه الذين يروي عنهم علي بن إبراهيم بلا واسطة كما زعمه بعضهم»، معجم رجال الحديث، (١/٤٩)، وقال: «يحكم بوثاقة من شهد علي بن إبراهيم أو جعفر بن محمد بن قولويه بوثاقته، اللهم إلا أن يبتلى بمعارض»، معجم الرجال، (١/٥٠)، وانظر: الفوائد الرجالية لعلي الحسيني الصدر، (ص: ٥٩)، وقد نوقش هذا التوثيق الإجمالي، وانتقده جماعةٌ، منهم: كاظم الحائري، ومحمد السند، والفاني الأصفهاني، وفي رجال القمي جملةٌ من الرواة المطعون فيهم والمجاهيل، انظر تصريحاتهم ومناقشتها: الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية لسعد الشنفا، (ص: ١١٦ ـ ١٢٠)، ويضاف إليه: مناقشة آصف محسني، في بحوث في علم الرجال، الطبعة الثانية، (ص: ٦٦ ـ ٦٩) وهو معترِض على هذا التوثيق الإجمالي، ومناقشة علي أبو الحسن في الفوائد الرجالية، (ص: ١٥٢ ـ ١٥٥)، وهو منتصِر له.

ولكن هذا قليل التأثير على موضع البحث، لأن هذا مفروضٌ في سندٍ في رجاله مَنْ يحتاج إلى هذا التوثيق الإجمالي. أما رجال هذا الإسناد فهم ثقات على مباني الإمامية، إلا والد القمي، ففيه المسألة الثانية، وهي البحث الرجالي.

فوالده هو إبراهيم بن هشام القمي: ذكره النجاشي في الرجال، (ص:

١٦) (١٨)، وأن له كتبًا، ونقل عن الكشي أنه تلميذ يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الرضا، قال النجاشي: وفيه نظر، وهو أول من نشر حديث الكوفيين بقم، وكونه من تلاميذ يونس من أصحاب الرضا ذكره الكشي، وتبعه عليه الطوسي، انظر: رجال الطوسي، (ص: ٣٥٢) (٥٢٢٤/٣٠)، والفهرست له، (ص: ٢٥) (٦/٦)، وتقدم أن النجاشي نظر فيه، وانظر تعليق بحر العلوم في الفوائد الرجالية، (٤٥٥/١)، وتعليق جواد القيومي علىٰ خلاصة الحلي، (ص: ٤٩)، ومناقشة الكرباسي في إكليل المنهج، (ص: ٩٥ ـ ٩٧).

وحصل الإشكال في حاله مِن قول الحلي: «لم أقف لأحد من أصحابنا علىٰ القول بالقدح فيه، ولا علىٰ تعديله بالتنصيص، والروايات عنه كثيرة، والأرجح قبول قوله»، خلاصة الرجال للحلي، (ص: ٤٩)، (٩)، وكثُر بحثهم في هذا الكلام، سواء من استخرج توثيقًا له، وهم الأقل، أو من اعتمد بعض المباني في توثيقه، ككثرة رواية أهل قم عنه وهم متشددون في قبول الضعيف، دون نكير، انظر هنا: مقياس الرواة في كليات علم الرجال لعلي أكبر المازندراني، (ص: ١٦١)، أو من كثرة رواية الأجلّة عنه، أو قبول الجماعة أحاديثه، أو اشتهار عدالته ووثاقته، والأبحاث في ذلك كثيرة لا أطيل بها، وسأحيل علىٰ بحر العلوم فإن بحثه وافٍ.

وبناءً علىٰ ذلك اعتَبَرَ المشهورُ حديثَه من الحسن، لا الصحيح، يعني لأجل حاله في الوثاقة مع عدم التنصيص عليها، قال بحر العلوم في الفوائد الرجالية، (٤٤٨/١): «اختلف الأصحاب في حديث إبراهيم بن هاشم: فقيل: إنه حسن، وعزا ذلك جماعة إلىٰ المشهور، وهو اختيار الفاضلين والسيدين والشيخ البهائي، وابن الشهيد وغيرهم. وزاد بعضهم ما يزيده علىٰ الحسن،

ويقربه من الصحة» وذكر شواهد لذلك، انظر: الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني، (ص: ٤٦، ٥٧)، ورسائل في دراية الحديث لأبي الفضل البابلي، (٤٧٨/١)، وقواعد الحديث للغريفي، (ص: ١٩٢)، والمددي كما نُقل في التعليق علىٰ الرعاية من علم الدراية، (ص: ٨٣)، وعلىٰ هذا بنىٰ المجلسي في مرآة العقول فحسّنه كما تقدَّم لأجل إبراهيم بن هاشم. وانتهض بحر العلوم في الفوائد لتوثيقه، وتصحيح حديثه، وحقق في ذلك كثيرًا، وبحثه إلىٰ الغاية، انظر: الفوائد الرجالية، (٤٤٥/١ ـ ٤٦٥).

وحماد بن عيسىٰ وربعي ـ هو ابن عبد الله بن الجارود ـ ثقات من أصحاب الأئمة عندهم.

وحماد بن عيسىٰ، المعروف بغريق الجحفة، روىٰ له الترمذي وابن ماجه، قال ابن حجر في التقريب: «ضعيف»، وفي ميزان الاعتدال، (٥٩٨/١): «عن جعفر الصادق، وابن جريج بطامات. وعنه الجوزجاني، وعبد، وعباس الدوري. ضعفه أبو داود، وأبو حاتم، والدارقطني، ولم يتركه». وفي تهذيب الكمال، (٢٨٢/٧): «قال يحيىٰ بن مَعِين: شيخ صالح. وَقَال أَبُو حَاتِم: ضعيف الحديث. وَقَال أَبُو عُبَيد الآجري، عَن أبي داود: ضعيف، روىٰ أحاديث مناكير».

وربعي بن عبد الله بن الجارود: مشّاه المحدثون، ولذا قال ابن حجر في التقريب: «صدوق»، وفي تهذيب الكمال، (٥٧/٩ ـ ٥٨): «قال إسحاق بْن منصور، عَن يحيىٰ بن مَعِين: صالح. وَقَال أبو حاتم: صالح الحديث. وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس. روىٰ له البخاري في الأدب، وأبو داود».

والبلية في تفسير القمي، فمؤلفه علىٰ ما يوجد في كتابه من روايات: من

الغلاة، ولذا قال الحافظ الذهبي في الميزان، (٣/١١١): «... جَلْد، له تفسيرٌ فيه مصائب».

[٨ ـ ٥] وعنه: «أيما عبد كان له صورة حسنة مع موضع لا يشينه ثم تواضع لله؛ كان من خالصة الله، قال: قلت: ما موضع لا يشينه؟ قال: لا يكون ضرب فيه سفاح»، رواه حسين بن سعيد الكوفي في الزهد، (١٨٢)، وعنه البحار، (٥/٢٨١) (١٥)، و(٦٧/١١) (١١)، وليسا بمعتبريْن كما في المشرعة في الموضعيْن وقد جاء بلفظ قريب عن الصادق، كما سيأتي رقم [٨ ـ ٤]، وبنحوه عن ابن مسعود(١).

[٨ ـ ٦] وعنه أيضًا: أن أبا حمزةَ الثمالي قال له: إنّ بعضَ أصحابنا يفترون ويقذفون من خالفهم؟ فقال لي: «الكفُّ عنهم أجمل»، ثم قال: «والله يا أبا حمزة إنّ الناس كلّهم أولاد بغايا ما خلا شيعتنا». قلت: كيف لي بالمخرج من هذا؟ فقال لي: «يا أبا حمزة كتاب الله المنزل يدُلّ عليه، إنّ الله ﷻ جعل لنا أهل البيت سهامًا ثلاثة في جميع الفيء، ثم قال ﷻ: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١] فنحن أصحاب الخمس والفيء، وقد حرّمناه على جميع الناس ما خلا شيعتنا، والله يا أبا حمزة ما من أرض تُفتح ولا خُمس يخمَّس فيضرب على شيء منه الا كان حرامًا على من يُصيبه، فرجاً كان أو مالًا،...». رواه الكليني في الكافي، (٤٣١)، وعنه البحار، (٢٤/٣١١) (١٧)، والحر العاملي في الوسائل، (١٦/٣٧) (٢٠٩١٠/٣)، والمشهدي في تفسير كنز الدقائق،

(١) جاء هذا عن عبد الله بن مسعود، بلفظٍ: «مَنْ كَانَ فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ، وَمَوْضِعٍ لَا يُشِينُهُ، وَوُسِّعَ عَلَيْهِ فِي الرِّزْقِ، وَتَوَاضَعَ لِلَّهِ؛ كَانَ مِنْ خَالِصِ اللهِ»، رواه هناد بن السري في الزهد، (٢/٤٢٠)، والطبراني في الكبير، (٨٨٩٤).

(٣٤٥/٥)، والأسترابادي في تأويل الآيات الظاهرة، (ص: ١٩٤)، وهاشم البحراني في البرهان في التفسير، (٦٩٧/٢) (٣٨/٤٣١٢)، كلهم عن الكافي. وقال المجلسي في مرآة العقول، (٣٠٦/٢٦): ضعيف. وقد حذف محمد باقر البهبودي الرواية من صحيح الكافي. وضعفها محمد آصف محسني في المشرعة نصًّا مع التضعيف الإجمالي، فأما الإجمالي فنقلنا في أول البحث كما نحيل عليه، ثم قال في المشرعة، (٤٣٩/١ ـ ٤٤٠): «نقل المؤلف العلامة ـ أي المجلسي ـ عن روضة الكافي أربع روايات بأرقام (١٧، ١٨، ١٩، ٩٤)، في بيان الآيات الواردة في حق الأئمة عليهم السلام، وفي سندها: علي بن العباس، الذي قال النجاشي في حقه: رُمي بالغلو وغمز عليه، ضعيف جدًّا.... والغرض من ذكر هذا تنبيه القارئ علىٰ ذلك، وأنه لا ينبغي قبول كل رواية ولو كانت في الكافي، وما قيل إن المناقشة في أسانيد روايات الكافي حرفة العاجز؛ نجيبه بأن الإغماض عن ضعف إسناد الكافي من خوف العاجز».

[٨ ـ ٧] وعنه أيضًا: «إن أمير المؤمنين حلَّلهم من الخمس ـ يعني الشيعة ـ ليطيب مولدهم»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (٣٧٧/٢) (١)، وعنه في الوسائل، (١٥/١٢٦٨٩)، والبحار، (١٨٦/٩٣) (٧).

وصححه المحسني في المشرعة، (٤٥٦/٢)، وفي معجم الأحاديث المعتبرة، (٤٢٦/٥) (٣/٦١٣٤). وقد تقدَّم الكلام علىٰ إسناده في الموقوف علىٰ علي، [١ ـ ٦]، ومداره علىٰ حماد بن عيسىٰ غريق الجحفة، المذكور قريبًا في [٨ ـ ٤].

(٩) **جعفر الصادق:** ورووا عنه جملةً أكبرَ من الروايات.

[٩ ـ ١] فعن الصادق: «من وجد برد حبنا علىٰ قلبه فليُكْثِر الدعاءَ لأُمِّه

فإنها لم تخن أباه»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١٤٢/١) (٥)، ومعاني الأخبار، (ص: ١٦١) (٤)، والأمالي، (٩٧٣/٥)، ومن لا يحضره الفقيه، (٤٧٤٥)، وابن أبي القاسم الطبري في بشارة المصطفىٰ، (ص: ٢٩) (١٤)، وذكره الطبرسي في مشكاة الأنوار، (١٩١٤)، وعن كتب الصدوق والبشارة: البحار، (١٤٧/٢٧) (٦)، وحكم المجلسي الأول في روضة المتقين، (٦٤٥/٨) أنه قوي، ولكن قال محسني إن إسناده غير معتبر كما في المشرعة، وحذفه البهبودي من صحيح من لا يحضره الفقيه.

[٩ ـ ٢] وفي لفظٍ: «من وجد منكم بردَ حُبِّنا علىٰ قلبه فليحمد الله علىٰ أولىٰ النعم، قلت: وما أولىٰ النعم؟ ـ قال: طيب الولادة»، رواه البرقي في المحاسن، (٢٦)، والطوسي في التهذيب، (١٤٣/٤) (٢٣/٤٠١)، ولفظه: «بردَ حُبِّنا في كبده»، وعن المحاسن في البحار، (١٥٢/٢٧) (٢٣)، والوسائل، (١٠/١٢٦٨٤)، ولفظه «أول»، وذكره الفتال في روضة الواعظين، (ص ٢٧١)، ولفظه: «بادئ النعم». وحكم محسني علىٰ إسناد المحاسن في البحار أنه غير معتبر إسنادًا كما في المشرعة. وقد أوردَه البهبودي في صحيح التهذيب، (٣٤٤/١) (١٤٧٦)، ومحسني في معجم الأحاديث المعتبرة، (٤٢٦/٥ ـ ٤٢٧) (٦١٣٥/٥).

وقد تبيّن أن له إسناديْن، فالمناقشة في إسناد الطوسي لأنه المصحَّح لدىٰ البهبودي ومحسني.

إسناده: الطوسي: محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن علي الوشّا، عن القاسم بن بريد، عن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام.

والإسناد صحيحٌ علىٰ مباني الإمامية، فرجاله ثقات عندهم. والصفار من

مصنِّفي الإمامية المعروفين، صاحب بصائر الدرجات، وهو ثقة عندهم، ولكن كتابه فيه من الغلو ما فيه، ولذا قال الوحيد البهبهاني في تعليقته على منهج المقال، (ص: ٢٠٦): «هو الثقة الجليل القدر، قال جدّي: والظاهر أن عدم رواية ابن الوليد لبصائر الدّرجات لتوهّمه أنه يقرب الغلوّ، والحق أنّ ما فيه دون رتبتهم عليهم السلام، ويمكن أن يكون لعدم الاتفاق».

وعلى وثاقته وصحة إسناد الطوسي إليه؛ بنى البهبودي التصحيح، وإسناد التهذيب إلى الصفار صحيح عند محسني أيضًا[1]، انظر: بحوث في علم الرجال، (ص: ٢٨٣)، ولذا أورد الحديثَ في معجم الأحاديث المعتبرة كما تقدم، وقد ذكر الخوئي من قبل تصحيح طريق التهذيب إلى الصفار، في معجم الرجال، (١٦/٢٦٥)[2].

---

(١) أود التنبيه هاهنا على خطأ يشيع في بعض الكتابات بحسب ما وقفت عليه، وهو تضعيف الأحاديث التي من طريق الصفار بناء على مبنى محسني في عدم اعتباره. وهذا الفهم لمبنى محسني ليس صحيحًا، فمحسني لا يقول بعدم اعتبار الإسناد إلى الصفار مطلقًا، ولكن بخصوص البحار ونحوه من المتأخرين، أما ما في التهذيب ونحوه فهو صحيح عنده كما نقلنا، وهذا على فرض أن الرواية عن الصفار متحدة مع روايته في بصائر الدرجات أصلًا، وفيه نظرٌ لا يخفى. وبناء على ذلك فما رواه في البحار عن البصائر، ولم يكن في التهذيب، فهذا الذي لا يكون معتبرًا على مباني محسني، وذلك أن البصائر لم يصلهم إلا بالوجادة، فكتاب الصفار من الكتب التي «لم تصل إلى أصحاب الجوامع الموجودة كالوسائل والوافي وبحار الأنوار ومستدرك الوسائل مثلًا بالمناولة والعنعنة المعتبرة المتصلة، بل وصلت إليهم بالوجادة،...، فنسخ هذه الكتب لم تصل إلى أرباب الجوامع الأربعة المشار إليها بالسند المعتبر»، ومن ثَمَّ سلب عنها الاعتبار، انظر: المشرعة، (١/١٤ ـ ١٥).

(٢) وقد تكلم بعضهم في حال هذا الإسناد لأن فيه ابن أبي جيد، وليس فيه توثيق معتبر، إلا أنه من شيوخ النجاشي، وعلى توثيقه أو اعتباره مشى الجمهور. وعبارة الخوئي في الموضع المشار إليه: «طريق الشيخ إليه صحيح في غير كتاب بصائر الدرجات، بل فيه أيضًا على الأظهر، فإن في طريقه ابن أبي جيد، فإنه ثقة، لأنه من مشايخ النجاشي».

والحسن بن علي بن زياد الوشاء، هو عندهم من وجوه الطائفة، وقال الحافظ في لسان الميزان، (٣/٩٠): «ذكره الطوسي في مصنفي الشيعة الإمامية، وذكر له أشياء منكرة».

[٩ ـ ٣] وعنه خبر فيه ذكر موسىٰ وهارون، وفيه: «لا ينزع إلينا ـ يعني بالمكروه ـ إلا كل خبيث الولادة»، رواه العياشي في تفسيره، (٢/٢٤) (٦٢)، وعنه البحار، (١٣/١٣٧) (٥٠)، والكاشاني في الأصفىٰ، (١/٣٩١)، والصافي، (٢/٢٢٥)، والبحراني في البرهان، (١/٣٩٥٤)، والحويزي في تفسير نور الثقلين، (٢/٥٥) (٢١٤)، والمشهدي في تفسير كنز الدقائق، (٥/١٤٩)، ورواه معلَّقًا النعمان في شرح الأخبار، (٣/٩) (٩٢٩)، وذكره الطبرسي في مشكاة الأنوار، (١٥٢٣). وهو غير معتبر علىٰ مباني الإمامية كما في المشرعة، (١/٢٨١).

[٩ ـ ٤] وعنه: «من كان يحبنا وهو في موضع لا يشينه فهو من خالص الله، قلت: وما هذا الموضع الذي لا يشينه؟ قال: لا يرمىٰ في مولده»، رواه الصدوق في معاني الأخبار، (ص: ١٦٦) (١)، وعنه البحار، (٢٧/٨٧) (٣٢)، وذكره الطبرسي في مشكاة الأنوار، (١٩١٥).

ولم يحكم عليه محسني في المشرعة اكتفاء بكثرة روايات الباب وثبوت العنوان المشترك وهو: «ثواب حبهم ونصرهم وولايتهم وأنهم أمان من النار»، وهذا خارج عن خصوصية الرواية التي معنا.

وإسناد الصدوق في معاني الأخبار: أبي، عن سعد، عن ابن عيسىٰ، عن القاسم، عن جده، عن ابن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام.

أبوه معروف، ومن فوقه هو سعد بن عبد الله الحميري، ومن فوقه: محمد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطيني، انظر: مستدركات علم رجال الحديث، (٦/ ٧٠)، وهو ثقة ورد فيه جرح وغلو، حمله الخوئي علىٰ روايته عن يونس، ورواية نوادر الحكمة عنه، انظر: المعجم، (١٨/ ١٢١) وما بعد.

والقاسم هو ابن يحيىٰ بن الحسن بن راشد، ذكر الشاهرودي أنه من أصحاب الرضىٰ وله كتاب، ولكن لم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، المستدركات، (٦/ ٢٦٥)، وذكر الوحيد في التعليقة علىٰ منهج المقال، (ص: ٢٨٣) أنه يعتمد عليه، وذكر له قرائن، ونص البروجردي في طرائف المقال، (١/ ٣٤٠) (٢٥٢٣) أنه ضعيف، ومال الخوئي إلىٰ توثيقه، ولكن عبارته في المعجم، (١٥/ ٦٨) ليِّنة: «لا يبعد القول بوثاقته»، واعتمد مع جحد كتاب الغضائري علىٰ حكم الصدوق بصحة ما رواه في زيارة الحسين، وهذا فيه نظر، فإنه لا يستلزم وثاقة الرواة كلهم، علىٰ المعروف[1]، وانظر: المفيد من المعجم، (ص: ٤٦٦)..

والحسن بن راشد، ضعفه النجاشي، (ص: ٣٨)، وابن الغضائري، (١/ ٢٨)، وقال المازندراني في منتهىٰ المقال، (٢/ ٣٧٧): «أكثر ـ يعني الطوسي ـ من الرواية عنه وهو يشعر بوثاقته، وهو كثير الرواية وأكثرها مقبولة، وتضعيف غض ـ يعني الغضائري ـ فيه ما فيه»، وانظر أيضًا: (٥/ ٢٣٥)، ولكنه علىٰ أقصىٰ تقدير ليس فيه جرح ولا تعديل، لذا أورده في مستدركات الرجال، (٢/ ٣٨٦).

فالحاصل ضعف هذا الإسناد.

[٩ ـ ٥] وفي رواية أخرىٰ عنه: «إذا برد علىٰ قلب أحدكم حبُّنا فليحمد

---

(١) انظر هنا: بحوث في علم الرجال لمحسني، (ص: ١٩).

الله على أولى النعم، قلت: على فطرة الإسلام؟ قال: لا، ولكن على طيب المولد، إنه لا يحبنا إلا من طابت ولادته، ولا يبغضنا إلا الملزَق الذي تأتي به أمه من رجل آخر فتلزقه زوجها، فيطلع على عوراتهم ويرثهم أموالهم فلا يحبنا ذلك أبدًا، ولا يحبنا إلا من كان صفوة، من أيِّ الجِبَلِ كان»، رواه البرقي في المحاسن، (١/١٣٨) (٢٥)، وعنه البحار، (٢٧/١٥٢) (٢٢) وهي غير معتبرة إسنادًا كما في المشرعة.

وعنه بلفظه أيضًا من غير سؤال عن الفطرة، رواه البرقي في المحاسن، (١/١٣٩) (٢٨)، وعنه البحار، (٢٧/١٥٢) (٢٣)، وهي كالسابقة غير معتبرة.

[٩ ـ ٦] وعنه: «لا يبغضنا إلا من خبثت ولادته أو حملت به أمه في حيضها»، رواه الصدوق في من لا يحضره الفقيه، (١/٩٦) (٢٠٣)، وعنه الوسائل، (٥/٢٢٤٠)، وحذفه البهبودي من صحيح من لا يحضره الفقيه.

[٩ ـ ٧] وعنه في قصة عند نصرٍ القاضي وشخصٍ غيره من بني كعب من أحمس، رواه البرقي في المحاسن، (١٣٩، ١٤٠)، وعنه البحار، (٢٧/١٥٣) (٢٤)، وهو غير معتبر إسنادًا كما في المشرعة.

[٩ ـ ٨] وعنه في قصة عن دار في بني أحمس، فيها المعنى، رواها البرقي في المحاسن، (١٤٠)، وعنه البحار، (٢٧/١٥٣) (٢٥)، وهي غير معتبرة إسنادًا كما في المشرعة.

[٩ ـ ٩] وعنه أيضًا في قصة أخرى طويلة، فيها المعنى، رواها البرقي في المحاسن، (١٤١ ـ ١٤١)، وعنه البحار، (٢٧/١٥٤ ـ ١٥٥) (٢٦)، وهي

غير معتبرة إسنادًا.

[٩ ـ ١٠] وعنه: «علامات ولد الزنا ثلاث: سوء المحضر[(١)]، والحنين إلىٰ الزنىٰ، وبُغضنا أهل البيت»، رواه الصدوق في الأمالي، (ص ٤١٨) (٢٢/٥٥٥)، وعنه البحار، (١٤٥/٢٧) (٢)، (١٩/٧٦) (٣)، وهي غير معتبرة كما في المشرعة.

[٩ ـ ١١] وقريب منه، بلفظ: «ورابعها: سوء المحضر للناس، ولا يسئ محضر إخوانه إلا من ولد علىٰ غير فراش أبيه أو من حملت به أمه في حيضها»، رواه الصدوق في الخصال، (٤٠)، وعنه المفيد في الاختصاص، (ص ٢٢٠)، وعن المفيد عن الصدوق في البحار، (١٩٨/٦٩) (٢٥)، وإسناده غير معتبر كما في المشرعة، (٣٦٠/٢)، وعن الخصال في البحار، (٢٢٧/٦٨) (١)، (٣٥٦/٧٠) (٦٦)، والصدوق في معاني الأخبار، (٦٠)، وعنه البحار، (١٥٢/٢٧) (٢١)، وهو غير معتبر كما في المشرعة، (٣٧٩/٧٢) (٢)، وعنه الوسائل، (١٥/١٦٣١٤)، ومستدرك الوسائل، (٧/١٢٨٩)، وذكره في من لا يحضره الفقيه، (٥٩٠٩)، وحذفه البهبودي من الصحيح. وذكره الليثي في عيون الحكم والمواعظ، (ص ٧٣)، والفتال في روضة الواعظين، (ص ٤٦٧).

[٩ ـ ١٢] وعنه: «ما ابتلىٰ الله به شيعتنا فلن يبتليهم بأربع: بأن يكونوا لغير رِشدة...»، رواه الصدوق في الخصال، (٥٦)، وعنه البحار، (٢٧٧/٥)

---

(١) قال في البحار، (١٤٥/٢٧) في شرحه: «سوء المحضر هو أن يحترز الناس عن حضوره ومجالسته لخبث لسانه وسوء أخلاقه»، وقال والده في روضة المتقين، (٢٣٠/١٣): «بأن يؤذي المؤمنين بلسانه صريحًا أو كناية».

(٥)، و(١٤٧/٢٧)، (٩)، و(٢١٠/٦٩) (٢)، و(٢٩/٧٦) (٤١)، و(١٥١/٩٢) (٩)، والفصول المهمة، (٤/٢٩٠٩)، وإسناده غير معتبر كما في المشرعة، وذكره نعمان في شرح الأخبار، (١٤٣١).

[٩ ـ ١٣] وعنه: «أربع خصال لا تكون في مؤمن: لا يكون مجنونًا، ولا يسأل علىٰ أبواب الناس، ولا يولد من الزنىٰ...»، رواه الصدوق في الخصال، (٦٨)، وعنه البحار، (١٤٨/٢٧) (١٠)، و(١٢٠/٦٩) (٣)، و(١٧٩/٧٨) (٢٢)، و(١٥١/٩٣) (١٠)، وإسنادها غير معتبر كما في المشرعة.

[٩ ـ ١٤] وعنه: «إذا كان يوم القيامة دُعي الخلائق بأسماء أمهاتهم إلا نحن وشيعتنا فإنهم يدعون بأسماء آبائهم»، البرقي في المحاسن، (٣٣)، وعنه البحار، (٢٤٠/٧) (٦)، والحر العاملي في الفصول المهمة، (٣/٤٣٦)، وهي غير معتبرة كما في المشرعة.

[٩ ـ ١٥] وفي لفظ آخر عنه في آخره: «إنهم يدعون بأسمائهم وأسماء آبائهم وذلك أن ليس فيهم عهر»، البرقي في المحاسن، (٣٤)، وعنه البحار، (٢٤٠/٧) (٧)، والحر العاملي في الفصول المهمة، (٤/٤٣٧)، وهي غير معتبرة كما في المشرعة.

[٩ ـ ١٦] وعنه بلفظ: «من لم يكن لنا شيعة فهو والله عبد قِنّ، فمن شاء أم أبىٰ»، رواه في البحار عن كتاب الاستدراك بإسناده إلىٰ ابن عقدة، (١٥٦/٢٧) (٣١)، وهو غير معتبر إسنادًا كما في المشرعة.

[٩ ـ ١٧] وعنه: «من أين دخل علىٰ الناس الزنىٰ؟ قلت: لا أدري جعلت فداك، قال: من قبل خمسنا أهل البيت، إلا شيعتنا الأطيبين، فإنه مُحَلَّل لهم

لميلادهم»، رواه الكليني في الكافي، (١/٥٤٦) (١٦)، وقال المجلسي في مرآة العقول، (٦/٢٧٨): «حسن»، والطوسي، في التهذيب، (٤/١٢٦) (٥/٣٨٣)، والاستبصار، (٢/١٨٨)، وعنه في الوسائل، (٦/٣٧٩) (٣)، وقد أورده محسني في معجم الأحاديث المعتبرة، (٥/٤٢٦) [٢/٦١٣٢]، وصححه الأبطحي في تهذيب المقال، (٣/١٨٣)، وصححه أحمد بن زين العابدين العلوي العاملي في مناهج الأخبار في شرح الاستبصار، (٢/١٠٦)، وعلَّم عليه علي أكبر الغفاري بالصحة في التهذيب، (٤/١٨١)، ولكن حذفه البهبودي من صحيح التهذيب، ومن صحيح الكافي، كليهما، ما يعني أنه لم يعتبر الإسنادين.

إسناد الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن ضريس الكناسي، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام.

إسناد التهذيب: عن سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن عمر بن أبان الكلبي، ـ وهنا زاد في الاستبصار: عن الحلبي ـ عن ضريس الكناسي.

أما إسناد الكافي: ففيه علي بن إبراهيم القمي، المفسّر، وكتابه طافح بالغلو، ولكن لا نستعمله هنا لأن الكلام على مبانيهم، ولكن أبوه فيه جهالة، ولأجله حكم المجلسي عليه بالحسن، وابن محبوب هو الحسن بن محبوب، ثقة، أما ضريس الكناسي، فإن كان ابن عبد الملك فهو ثقة، وقال الخوئي: متى ما أطلق ضريس فهي تنصرف إلى ابن عبد الملك الثقة، ولم يجد رواية لابن عبد الواحد، انظر: المعجم، (١٠/١٦٤)، وإن كان ابن عبد الواحد، فهو مجهول، انظر: المفيد من المعجم، (ص: ٢٩٠)، ولكن من أين أتته العلة؟

من رواية ابن محبوب عن ضريس الكناني مباشرة بلا واسطة، وقد انتقد الخوئي مثلَ هذا الإسناد الوارد في الكافي في موضع آخر في المعجم، (٦/١٠٩)، فصحح الوارد في التهذيب: ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن ضريس. وكذا في مورد آخر بين التهذيب والاستبصار، المعجم، (١٠/١٦٤)، وأشار إلىٰ اختلاف روايتي التهذيب والاستبصار في إثبات ابن رئاب وإسقاطه، المعجم، (١٠/١٦٥)، والإسناد الذي معنا هنا من الكافي ليس فيه الواسطة.

أما إسناد التهذيب: فسعد بن عبد الله هو الحميري، ثقة عندهم، تقدّم بيانه، وإسناد الطوسي إلىٰ سعد بن عبد الله صحيحٌ كما يتبين من فهرسته، انظر: بحوث في علم الرجال لمحسني، (ص: ٢٧٣)، وأبو جعفر قال علي أكبر الغفاري في حاشية التهذيب، (٤/١٨٠): «يحتمل أن يكون المراد به أحمد بن أبي عبد الله البرقي، أو أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري»، وعمر بن أبان الكلبي ثقة عندهم، يروي عن الباقر والصادق والكاظم، ولكن وقع هاهنا في رواية الاستبصار واسطة بينه وبين ضريس الكناسي، هو الحلبي، فقال الخوئي في المعجم، (١٤/١٤): «إلا أن فيه: عمر بن أبان الكلبي، عن الحلبي، عن ضريس الكناسي، والصحيح ما في التهذيب الموافق للوافي والوسائل»، ولم يبيِّن مستندَ هذا التصحيح، بل تلك الزيادة في الإسناد توحي أن له فيه واسطة هي ذلك الحلبي وهو غير معيَّن، فذلك الإسناد يُعلُّ إسناد التهذيب، ولذا حذفه البهبودي من صحيح التهذيب، وهذا تحقيقٌ.

[٩ ـ ١٨] وعن جعفر روايات كثيرة اختصت بإيرادها كتب اللغة، وليس غرضهم منها إلا الغريب، فلم يُسنِدوها. والعجب أن تساهل كثيرٌ من المصنفين في هذا الموضوع بأن يقولوا: رواه ابن الأثير في النهاية، أو الهروي في

الغريبين، والحال أنه لا رواية أصلًا. فنوردها للوقوف عليها، ومعرفة الغريب فيها.

ومن هذا النوع عن جعفر الصادق: ما ورد «لَا يُحِبُّنا أَهْلَ الْبَيْتِ الْمُذَعْذَعُ، قَالُوا: وَمَا الْمُذَعْذَعُ؟ قَالَ: وَلَدُ الزِّنَى»، أورده ابن الأثير في النهاية، (٢/١٦١)، والفتني في مجمع بحار الأنوار، (٢/٢٣٥). ولكن اختلف اللغويون في هذا اللفظ خلافًا طويلًا، أنقل كلام الزبيدي في تاج العروس، (٢١/٢٠)؛ لأنه جمعَ أطرافه، قال معلِّقًا على قول الفِيروزابادي: «ومُذَعْذَعٌ، كمُعَظَّمٍ: دَعِيٌّ، أو الصوابُ بِزاءَيْن»: «كَذا فِي النِّهايَة، وقد أَنْكَرَ الأَزْهَرِيّ المُذَعْذَع بِمَعْنى الدَّعِيّ، وقالَ: لم يَصِحَّ عِنْدِي من جهةٍ من يوثَقُ بِهِ، أو الصوابُ مُزَعْزَع بزاءَيْن، هَكَذا هُوَ فِي العُبابِ رَسْمًا لا ضَبْطًا. والَّذِي فِي اللِّسان نَقلًا عَن الأَزْهَرِيّ: والصوابُ مُدَغْدَغ، بالغَين المُعجَمة. وأزالَ الإشكالَ الصّاغانِيُّ فِي التكملة، حيثُ ضَبَطَه فَقالَ: والصوابُ بدالَيْنِ مُهمَلتَيْن، وغَيْنَيْنِ مُعجمَتَيْن، وقد وهِمَ المُصَنِّف فِي ضَبْطِهِ بزاءَيْن». وانظر البحث في: تهذيب اللغة، (١/٧٤)، ومقاييس اللغة، (٢/٣٤٤)، والتكملة والذيل والصلة للصغاني، (٤/٢٥٤)، ولسان العرب، (٨/٩٨).

ومنه: قال ابن الأثير: «فِي حَدِيثِ الصّادق: «لا يُحِبُّنا أهلَ البَيْتِ الخَيْعامَة»، قِيلَ هُوَ المَأْبُونُ. والياءُ زائِدَةٌ. والهاءُ لِلْمُبالَغَةِ»، النهاية، (٢/٩٣)، وانظر في اللغة: العين، (١/١٢٤)، وتهذيب اللغة، (١/١١٨)، ولسان العرب، (١٢/١٨٩)، وتاج العروس، (٢/٣٧٧).

ومنه: قال ابن الأثير: «وفِي حَدِيثِ جَعْفَرٍ الصّادِقِ: «لا يُحِبُّنا ذُو رَحِمٍ مَنكُوسَة»، قِيلَ: هُوَ المَأْبُونُ؛ لانقِلاب شَهْوتِهِ إلىٰ دُبُرِه»، النهاية، (٥/١١٥)،

والفتني في مجمع بحار الأنوار، (٧٨٣/٤).

ومنه: قال ابن الأثير: «وفِي حَدِيثِ الصادِق: «لا يُحِبُّنا أهلَ البَيْت كَذا وكَذا، ولا ولَدُ المُيافَعَةِ»، يُقالُ: يافَعَ الرَّجُلُ جارِيَةَ فُلان، إذا زَنىٰ بِها»، النهاية، (٢٩٩/٥)، ولسان العرب، (٤١٥/٨)، ومجمع بحار الأنوار، (١٩٩/٥)، وتاج العروس، (٤٣٢/٢٢).

ومنه: قال الهروي: «في بعض أحاديث أهل البيت رَضِيَ اللهُ عَنْهُم: (لا يحبنا حامل القِيلة ولا النُّتَّاش لسفل)، قال أبو عمرو: وقال ثعلب: هم النُّغَّاش والعيَّارون»، الغريبين في القرآن والحديث، (١٨٠٤/٦)، وابن الجوزي، غريب الحديث، (٣٨٩/٢)، وابن الأثير، النهاية، (١٣/٥)، ولسان العرب، (٣٥٠/٦)، ومجمع بحار الأنوار، (٦٥٤/٤)، وتاج العروس، (٤٠١/١٧). وقال ابن الأثير في النهاية، (١٣٤/٤): «القِيلة، بِالكَسْرِ: الأُدْرَة. وهُوَ انْتِفاخ الخُصْية».

الخلاصة:

فخلص البحث إلىٰ بطلان جميع الوارد في هذا الباب، أمّا من الروايات المرفوعة فلا يصح منها شيء علىٰ مباني الفريقين، أما الموقوف وما دونه فلا يصح منه في نفس الأمر شيء، فقط في الموقوف رواية مصحّحة عند الإمامية في الباب عن عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ [١ ـ ٦]، ثم رواية عن الباقر [٨ ـ ٤]، وأخرىٰ عن الصادق [٩ ـ ١٧]، وقد ناقشنا تصحيحَها أيضًا.

وعلىٰ هذا نخلص إلىٰ أنه لا حُجّة سَمعية صحيحة علىٰ ربط طِيب المولد بالاعتقاد أو حب أهل البيت. وأما علىٰ مباني الإمامية فلم يصح من ركام هذه

الروايات إلا القليل جدًّا، لا تواتر فيه ولا شُهرة، على أن هذا القليل مناقَش في ثبوته أيضًا، وهو غير حُجي أصلًا كما لا يخفى لأن الحجة عندنا ليست في هذه الطبقة، وهذا مبنى اعتقادي لدى الإمامية لا يلزم غيرَهم، ثم لو صح عندهم لم يكن متواترًا.

أما من جهة المضامين، فبعضُها عام يتعلق بطيب المولد وربطه بمحبة أهل البيت والتشيع لهم، والعكس، وهذا قد أشرنا إلى عدم ملازمته، بل ومخالفته للواقع، وقد علقنا عليه في موضعه من متن الكتاب المحقّق.

ومنه صنف متعلق **بالخُمس**، حيث يربط خبث مولد غير شيعة أهل البيت بمنع أهل البيت خمسَهم ودخول هذا المال على غيرهم ومنه المهور فيقع خبث المولد. ولذا فقد قال المجلسي في مرآة العقول، (٦/٢٧٨): «أي لآلة ولادتهم وهي الجواري وأمهات الأولاد. أقول: ويمكن أن يشمل المهور المشتملة على الخمس، والحاصل أن ما سبي بغير إذن الإمام إما كله له أو خمسه على الخلاف المتقدم، ولم يحل لأحد أن يطأ الأمة المسبية إلا بإذن الإمام، وقد أحل لشيعته ولم يحل لغيرهم، فأولادهم كأولاد الزنى، وكذا المال المشتمل على الخمس لم يجز جعله مهرًا للزوجة إلا بإذنه، ولم يأذن إلا لشيعته عليه السلام لتطيب ولادة أولادهم». أما أن الوطء لا يجوز إلا بإذن الإمام فهذا على فرض تسليمه؛ خاص بأبناء الإماء المسبيّات، لا عمومهن، بل الواقع في حيّز الخمس المفترض للإمام، أو كله بناء على اعتبار أن نفس القسم موقوف على إذنه ـ كما يشير في كلامه ـ؛ فهو على كل حال خاص بنوع معين فأين هذا من التعميم الوارد في هذه الروايات؟! فهذا حمل واهٍ للرواية. ومن ثَمّ ففي كلامه تضعيف للدلالة بجعل الوصف على سبيل التشبيه «كأولاد الزنى».

أما حمله على ما يتعلق بالمهور: فهذا مركب على مقدمات لا تفيد القطع ولا الظن القوي بهذا المذكور، فكون حق أهل البيت قد مُنع مسألة غير واضحة أصلًا؛ فإن قَسم الغنيمة والفيء ـ ولم يكن في هذه الطبقة كلامٌ عن خمس المكاسب أصلًا ـ كلاهما من الأمور الاجتهادية الخلافية التي لم يتفق عليها الفقهاء[١]، فمن صرف ذلك عن أهل البيت في عصره؛ فلتأويل واجتهاد، حيث لم يرَه مصرفًا لازمًا، وإنما يرجع إلى اجتهاد الإمام في المصلحة، وسواء أكان هذا القول راجحًا أم مرجوحًا في نفس الأمر فهو تأويل واجتهاد، فلا يلزم عليه بطلان الأنكحة التي بهذا المال. ثم من أين أن المهر شرط مصحح للنكاح، كيف والمهر ليس شرطًا في صحة الدائم عندهم فلا يبطل بلا مهر أصلًا، ولا باشتراط عدم المهر، بل يصحّ، ومنه المفوضة في البضع أو المهر، ثم يلزم بالدخول مهر المثل، وإنما هو شرط في المتعة خاصة[٢]، ثم إن المهر الفاسد

(١) أما الغنيمة؛ فلا خلاف بين الفقهاء أنها تخمّس، وأنه يردّ على الغانمين أربعة أخماسها على خلافٍ بينهم في قسمة الأسهم بينهم، ثم اختلف الفقهاء في قسمة الخُمس الوارد في الآية، فأرجعه الحنفية إلى المصلحة بحسب تخير الإمام، واستحبوا أن يقدّم القرابة في الأسهم الثلاثة: الفقراء والمساكين وابن السبيل، ومذهب المالكية أن الإمام بالخيار في خمسه، وإن شاء دفعه لأهل البيت ندبًا على المعتمد، وإن شاء جعله في مصالح المسلمين العامة، والشافعية يرون تخميس الخمس على وفق ظاهر لفظ الآية، فيصرف خمسٌ منه لذوي القربى وهم بنو هاشم والمطلب، وكذا الحنابلة، انظر: الهداية، (١٤١/٢، ١٤٦)، والعدوي على كفاية الطالب الرباني، (٤٥٣/٤)، والأحكام السلطانية للماوردي، (٢٧١/١)، وكشاف القناع، (٨٦/٣).
وأما الفيء؛ فقد ذهب الحنفية والمالكية أن الفيء لا خمس فيه ويرجع لمصالح المسلمين، وعند الحنابلة في أصح الروايتين أنه لا يخمس فيجعل في مصالح المسلمين ولكن يقدم الأقرب فالأقرب من آل النبي ﷺ، وعند الشافعية أنه يخمّس على تفصيل لهم فيه، وخلاف بين القديم والجديد، انظر: بدائع الصنائع، (١١٥/٧ ـ ١١٧)، والتاج والإكليل، (١٨٦/٥)، والمهذب، (٢٤٨/٢)، وكشاف القناع، (١٠٠/٣ ـ ١٠٢).

(٢) انظر: شرائع الإسلام، (٥٣٠/٢، ٥٤٧).

مختلف في إبطاله العقد، فلو عقد مسلم على خمر أو خنزير ففيه خلاف، قيل يبطل العقد، وقيل يصح، ويثبت لها مهر المثل، أو قيمة الخمر[١]، ثم من أين على التسليم ببطلانه أن النكاح الفاسد أو الباطل بشبهةٍ يكون الولد منه ابنَ زنى؟ كيف وقد صرحوا أن النسب يثبت مع النكاح الصحيح ومع الشبهة[٢]. ففي الجملة جميع ذلك أمورٌ خلافية بين الفقهاء، من السنة والشيعة، يقلُّ فيها الخلاف أو يكثر، فمن أين تركيب حكم كهذا على صورة لها مقدمات طويلة خلافية كتلك؟! ثم من أين أن جميع مخالفي الإمامية في هذا الرأي قد أكلوا من هذا الخمس ـ لو سُلِّم تحريمه ـ، ومن أين لو أنه سُلِّم أنهم أكلوه: أن ذلك المال الخبيث قد تعيّن في المهر ولم يختلط بمال حلال بحيث يصح تقدير أن المهر منه عينًا أو فرضًا؟!

فكيف مع جميع هذه المقدمات أن تقول الرواية إن جميع مبغضي ـ أو غير شيعة ـ أهل البيت: خبيثو المولد، بسبب مسألة الخمس هكذا جملةً ضربةَ لازبٍ! ثم إنّ هذا الربط يجعل خبث المولد متعلقًا بالمسلمين، إذ لا مدخل للكفار الأصليين في الخمس، وهذا معارض للروايات الأخرى التي فيها التعميم، ثم هو يجعل المسلمين ـ ولو بالإجمال أو في الظاهر عندهم ـ شرًّا من الكفار، وهذا خلاف المقطوع به.

ومن هذه الروايات **صنف** يربط ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَفۡزِزۡ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتَ مِنۡهُم بِصَوۡتِكَ وَأَجۡلِبۡ عَلَيۡهِم بِخَيۡلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِ﴾ [الإسراء: ٦٤]، بأن بغض أهل البيت أو عدم موالاتهم الولاية الخاصة

(١) انظر: الشرائع، (٢/٥٤٥). والفقاهة أن يقال في المهر الفاسد لعين أو صفة أنه يبطل ويلزم مثلُه إن كان فساده لصفةٍ، أو مهرُ المثل إن كان فساده لعينٍ.

(٢) انظر: الشرائع، (٢/٥٠٦).

عندهم نوعٌ من مشاركة الشيطان لهؤلاء المخالفين في الأولاد، وفُسِّر ذلك بخبث المولد. وهذا المضمون ليس مستقلًا عن روايات التعميم، ولكنه نوعٌ من التعليل لها، وهو تعليل قد يلازم أو ينفك عن التعليل الرابط بأكل الخمس. وقد تقدم هذا المضمون في بعض الروايات، من حديث ابن عباس المرفوع في قصة خرافية، ومن حديث جابر المرفوع، الذي علق عليه محسني بأنه يشبه قصص الأطفال، ومن حديث أبي جعفر مرسلًا، وقد بينّا بطلان هذه الروايات هناك، وقد ذكر الحاكم الحُسكاني ـ الحافظ الشيعي ـ في تفسيره بعضَ هذه الروايات، وقال: «والرواية في هذا الباب كثيرة»، شواهد التنزيل، (٣٤٦)، فقد رواها من حديث ابن عباس السابق الذكر في القصة الخرافية عن فرات الكوفي في تفسيره، وهو من الغلاة، وزاد عليها الحسكاني رواية أخرىٰ عن ابن عباس، وروايةً عن جعفر، وقال إن في الباب عن عبادة وأبي سعيد الخدري، وجميع ذلك باطل مهتوك السِّتر لا نطيل به بعد ما تبيّن حالُ مما هو أقوىٰ منه.

أما الثابت عن السلف في تفسير هذه الآية، فهو لا يخرج عن أربعة معانٍ اختلفوا فيها في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾ [الإسراء: ٦٤]، الأول: أن ذلك بالزنىٰ في أمهاتهم، فيكون المراد أولاد الزنىٰ الصريح، والثاني: أن المقصود بمشاركته أولادَهم ما كان من وأدهم وقتلهم أبناءهم كما أشار في سورة الأنعام، والثالث: أن ذلك بتسميتهم أولادهم عبد الحارث وعبد شمس، والرابع: أن ذلك بصبغهم غيرَ صبغة الإسلام فيهودونهم وينصرونهم ونحو ذلك، والمحامل الثلاثة الأولىٰ مروية عن ابن عباس، والأول عن الضحاك، ومجاهد، والكلبي، والرابع عن الحسن البصري وقتادة، انظر: موسوعة التفسير بالمأثور، (١٣/٢٤٦ ـ ٢٤٨)، ورجح ابن جرير، في تفسيره، (١٤/٦٦٥)، وابن عطية في المحرر الوجيز، (٥/٥١٠)، وابن كثير،

(٩/٤١): العمومَ، وأن جميع ذلك داخل في المعنىٰ المراد وإنما فسّر كلّ من السلف ببعض المشاركة كما قال ابن كثير، «فكل ما عُصيَ الله فيه أو به، وأطيع به الشيطان أو فيه؛ فهو مشاركة». وقد وردت بعض الروايات أن المراد بذلك من لم يذكر الله عند الجماع، أو من وطئ امرأته في حيض، وأن الشيطان يشاركه في الوطء والولد، وهي روايات ضعيفة، قال ابن عطية: «وما أدخله النقاش ـ أحد المفسرين ـ من وطء الجن، وأنه يُحبل المرأة من الإنس؛ فضعيف كله». وقد ورد ذلك عن جعفر بن محمد أنه إذا لم يقل الرجل بسم الله قعد الشيطان علىٰ ذكره فأصاب منه امرأته، ذكره البغوي من غير إسناد، (٥/١٠٦). ودعاء الوطء المفهوم منه أن الشيطان يتسلط علىٰ الولد، لا أنه يكون ولدًا له أو له فيه شِركٌ من الناحية التكوينية.

وقد تكلمتُ في التعليق علىٰ متن الكتاب في هذا الموضع [١٥] ببيان عدم الملازمة بين المسائل النَّسَبِيّة والدينية، وأن المعوّل في المدح والذم علىٰ الأمور الكسبية، وإنما علقنا علىٰ هذين الموضوعين هاهنا في التخريج لأن المصنّف لم يورد شيئًا من أخبار هذا المعنىٰ هناك، وإن كنّا أشرنا إليه إشارة في التعليق المحال عليه. والحمد لله رب العالمين.



١٥

أثر مقطوع على شريك، قريب من المعنى السابق: «إذا رأيت الرجل لا يحب عليَّ بن أبي طالب فاعلم أن أصله يهودي». لم أقف عليه، ومتنه **باطل**.

ولم أعيِّن كتاب أبي موسى المديني الذي روى المصنِّف الأثر بإسناده إليه، ويحتمل أن يكون «ذيل معرفة الصحابة»، وهو مفقود، وهو مظنته، فقد وصف الذهبي هذا الكتابَ بقوله: «جمع فأوعى»، السير، (٢١/١٥٤)، فقد يكون أورده هناك في مناقب عليٍّ، ومن مظان النقل عنه أسد الغابة والإصابة ولكن لم أجده عندهما، أو يكون في «عوالي التابعين» فإن شريكًا من التابعين، وللكتاب نسخة مخطوطة في برنامج جوامع الكلم، وهي غير تامة، وليس فيها شريك، ثم إنّ هذا الأثر هنا مقطوع، وخطة كتاب المديني في عوالي التابعين المرفوعة، فالله أعلم. فقد بحثت في كل مخطوطات المديني الموجودة في برنامج الجوامع فلم أعثر على هذا الأثر. وذكرت هذا في مشيخة المصنِّف، فلينظر في ترجمة شيخه المحب المقدسي رقم (١٥).

نعم، هذا الإسناد من المديني متّحدٌ مع إسناد الحديث رقم [١٣] (١٠)، ولكن الأخير من نزهة الحفّاظ، ولو احتمل أن ما بين أيدينا منه ليس بكامل، لكنه ليس على شرطه، فشرطه في هذا الكتاب أن يكون الإسناد مسلسلًا بثلاثة أسماء فأكثر، كما ذكر في مقدمته.

وإسناد المؤلف فيه محمد بن الهيثم، هو أفضل الدين، ترجمه في الوافي بالوفيات، (٥/١١٢)، والذهبي في تاريخ الإسلام، (١١/٩٧٥)، وقال: أثنى عليه الحافظ أبو موسى وروى عنه، انتهى. ولم يذكرا شيئًا عن حفظه أو مذهبه،

وأبو يعلىٰ الطهراني ؛ لم أقف علىٰ ترجمته ، والأبنوسي كذلك . ومسروق ؛ صدوق ، لكنه له أوهام كما قال الحافظ في التقريب ، وشريك صدوق يخطئ كثيرًا ، وليس بالمتين عندهم ، وتوقف بعض الأئمة في قبول مفاريده ، كما يقول الحافظ الذهبي في السير ، (٨/٢٠٠) . وهذا الكلام من كلامه لا من نقله ، لكنه ينسب إلىٰ الغلو في المذهب ، كما قاله زكريا الساجي وغيره ، انظر إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ، (٦/٢٥٢) ، ويُنْفَىٰ عنه أيضًا .

وأخرجه الآجري في الشريعة ، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت (٩٠٦) ، بإسناد فيه ضعف ، عطاء بن السائب ؛ صدوق اختلط ، وأبو عوانة اليشكري ؛ ربما وهم إذا حدث من غير كتابه ، وهو ثقة في نفسه جليل ، من رجال الشيخين .



١٦ ـ ١٧

هذا حديث أم سلمة: «من سبّ عليًّا؛ فقد سبّني».

يروىٰ عن أبي عبد الله الجدلي عنها.

وعن الجدلي من طريقين: السبيعي، والسدي.

وله عن السبيعي طريقان: إسرائيل، وفطر.

وله شواهد.

أما طريق **السبيعي**: فيروىٰ من حديثه من طريق: **إسرائيل**، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي عبد الله الجدلي، عنها: رواه أحمد، (٢٦٢٠٧)، وفي الفضائل، (١٠١١)، **وهذه هي الطريق التي رواها المصنِّف** [١٦]، والحاكم في المستدرك، (١٢١/٣)، والنسائي في الكبرىٰ، (٨٤٢٢)، والحميري في جزئه، (٢٦)، والآجري في الشريعة، (٦١٢)، وابن عساكر من طريق الحميري، (٥٣٣/٤٢)، ومن طريق أحمد، (٢٦٦/٤٢)، وغيرهم.

فيه عنعنة أبي إسحاق السبيعي، وصرح بالسماع عند الحاكم، بيد أن الإسناد لا يصح إليه أصلًا، فيه: بكير بن عثمان البجلي؛ مجهول، وعلىٰ كلٍّ؛ فعمل الأئمة لا يظهر منه أنهم يعتبرون عنعنة أبي إسحاق شيئًا يُعلُّ به لحاله، فهو ثقة جليل القدر، والصحيحان ودواوين الإسلام مشحونة بحديثه بالعنعنة، لكن يمكن الإعلال بها بضميمة أمور أخرىٰ، كنكارة في السند، أو المتن، أو اضطراب، ونحو ذلك.

لكن فيه أيضًا اختلاط السبيعي نفسه، وقد دفعه الذهبي، وقال إنه كبر سنه

وتغير حفظه، ولم يختلط، (السير ٥/٣٩٤)، وفي هذا نظر؛ إذ عمل الأئمة على خلافه، فهم يميزون بين من حدَّث عنه قديمًا ومن تأخر، ولا يكون هذا إلا لعلة، (راجع: المختلطين للعلائي، (٩٣))، ودفع الشيخ شعيب ذلك بكون إسرائيل ـ حفيده ـ لازَمَه، وكان من أتقن الناس لحديثه، فصححه في تحقيق المسند (٤٤/٣٢٩)، ولا يخلو من نظر؛ فإن الأئمة لم يصححوا حديث إسرائيل عن جدِّه هكذا على نظام واحد، بل إن أحمد ـ على جلالته ـ قال إن في حديثه عن أبي إسحاق لِينًا، لأنه سمع منه بأَخَرة، وكذا ضعفه ابن المديني، وليَّنه يعقوب بن أبي شيبة (راجع: تهذيب الكمال، (٢/٥١٥)). وأثر هذا الاختلاط موجود في روايات ذلك الحديث، من اضطراب في رفعه ووقفه، كما سيأتي.

وهو عند الحميري بإسقاط أبي عبد الله الجدلي، فعن السبيعي عن أم سلمة، فقال الشيخ الألباني: «أما الإسناد؛ فظاهر مما تقدم، فإنه في رواية إسرائيل جعل بينه وبين أم سلمة: أبا عبد الله الجدلي، وفي رواية إسماعيل بن الخليل صرح بأنه سمع من أم سلمة! إلا أن يكون سقط من التاريخ ذكر (الجدلي) هذا»، ولكن الظاهر أنه لا سقط، فهو في جزء الحميري كذلك، ولكن فيه: محمد بن هارون؛ مجهول.

ويروى من طريق **فطر بن خليفة**، عن أبي إسحاق، به: عند ابن أبي شيبة، (٣١٤٣٨)، والطبراني في الكبير، (٧٣٧)، والبلاذري في أنساب الأشراف، (٨٩١)، وتاريخ دمشق، (٤٢/٢٦٦). ولكنه موقوف، وفطر؛ صدوق، خرَّج له البخاري. **ولفظه هو اللفظ الآتي من طريق السدّي.**

وأما طريق **السُّدي الكبير**: فعن الجدلي: فيكون السبيعي قد توبع على الجدلي، لكنه موقوف من كلام أم سلمة، ولفظه مختلف.

أخرجه من هذه الطريق: أبو يعلىٰ في المسند، (٧٠٣١)، وهو **الحديث رقم [١٧]) عند المصنف**، والطبراني في الصغير، (٢١)، والأوسط، (٥٩٨٢)، والكبير، (٣٢٢/٢٣) (٧٣٨)، وابن المقري في معجمه، (٢٠٣)، والخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم، (٩١٨)، وابن عساكر من طريق ابن المقري، (٢٦٦/٤٢)، وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ السُّدِّيِّ إِلا عِيسَىٰ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَمِيُّ»، ولكن عيسىٰ بن عبد الرحمن ثقة، والسدي صدوق، خرّج له مسلم. ورجح الألباني طريق فطر الموقوف، وصحّحه، (راجع الصحيحة، (٣٣٣٢))، ونصّ أن المرفوع منكر، (راجع: الضعيفة، (٢٣١٠)).

وأما الجدلي: هو عبد بن عبد، ثقة رمي بالتشيع، كما قال الحافظ في التقريب، روىٰ له أصحاب السنن إلا ابن ماجه، ولكن في سؤالات المروذي: «سألته ـ يعني أبا عبد الله ـ عن أبي عبد الله الجدلي فقال قولاً ليِّنًا»، العلل رواية المروذي وغيره، (٥١)، وقال ابن سعد في الطبقات، (٢٢٨/٦): «يُستضعف في حديثه، وكان شديد التشيع، ويزعمون أنه كان علىٰ شرطة المختار، فوجهه إلىٰ عبد الله بن الزبير»، ولكن وثقه أحمد في رواية حرب بن إسماعيل، كما في الجرح والتعديل، (٩٣/٦)، وكذا وثقه يحيىٰ، انظر: تهذيب الكمال، (٢٥/٣٤)، «قال ابن منده: هو قديم، ثم ذُكر في الصحابة ولا يصح»، انظر: الإصابة، (٨٦/٥)، وراجع: معرفة الصحابة لأبي نعيم، (١٨٩٨/٤)، والإنابة، (٣٧/٢)، وذكره البخاري في التابعين، التاريخ الكبير، (١١٩/٦)، ولا منافاة بين قولي أحمد لمن تأمل، لأن الثقة مراتب، والثقة لا تنافي أن يكون في بعض الحديث لين، وقد يكون قصد بالثقة ما يتعلق

بجهة التشيع أنه ليس بمتهم، وباللين ما يتعلق بالضبط، فتكون حالُه وسطًا.

وقال الداني آل زهوي في تحقيق الخصائص للنسائي: «أبو إسحق مدلس وقد عنعنه، ورواية إسرائيل عنه قبل الاختلاط وبعده، لكنه توبع»، ثم ذكر المتابعتين، وحسَّنه بذلك، والمتابعتان ـ متابعة فطر لإسرائيل، ومتابعة السدي لأبي إسحاق ـ موقوفتان، وفي مفاد لفظيهما اختلافٌ، فكيف حَسَّنتا المرفوع بهذا اللفظ؟، وكذلك حسنه الحويني بالشواهد في الحُلِي بذيل خصائص علي، وفيه ما تقدم، وستأتي شواهده.

وله **شاهد**: من حديث **ابن عباس**: في قصة، وفيها: «من سبّ عليًّا؛ فقد سبني»، في الأمالي الخميسية للشجري، (٨٤٨)، بإسناد ضعيف جدًّا، والآجري في الشريعة، (٩٠٥)، بإسناد موضوع.

فالحاصل: أن **الإسناد** الذي روىٰ به المصنِّف الحديث، من حديث أبي إسحاق: **ليِّن**، وهو مخالف للموقوف من طريق السبيعي نفسه، ومن طريق السدي، فالحديث **منكرٌ مرفوعًا**، وأما **الموقوف**، فهو مروي من طريق فطر عن أبي إسحاق، وهو إسناد **حسن**، وإذا انضاف إليه طريق **السدي**، **وهو الوارد برقم [١٧] عند المصنِّف**، وإسناده حسنٌ أيضًا؛ **ظهر أنه صحيح أو حسن** ـ لمكان أبي عبد الله الجدلي ـ **موقوفًا** من كلام أم سلمة رضي الله عنها، بهذا اللفظ رقم [١٧] وسيأتي التعليق علىٰ هذا.

ولهذا الحديث **شواهد**:

من حديث **عمرو بن شاس**، **وسعد بن أبي وقاص**، **وابن عباس**، بلفظ: «من آذىٰ عليًّا؛ فقد آذاني». نورد الكلام عليها لنكون قد استوفينا الكلام علىٰ

هذا الحديث بطرقه وشواهده:

حديث **عمرو بن شاس** رضي الله عنه: في المسند، (٥٥٣٠)، والفضائل، (٩٨١)، والمستدرك، (١٢٢/٣)، وابن سعد، (٥٥٠/٨)، وابن أبي شيبة، (٣٢٦٤٤)، وغيرهم، عن: الفضل بن معقِل بن سنان، عن عبد الله بن نيار، عن خاله عمرو بن شاس، بلفظ: «من آذىٰ عليًّا؛ فقد آذاني»، وإسناده ضعيف، الفضل بن معقل؛ مجهول، وفيه عنعنة ابن إسحاق، وعبد الله بن نيار ثقة، أثبت له السماعَ من خاله؛ أبو حاتم (الجرح والتعديل، (١٨٥/٥))، وقال ابن معين: «حَدِيث عبد الله بن نيار عَن عَمْرو بن شأس؛ لَيْسَ هُوَ مُتَّصِل؛ لِأَن عبد الله بن نيار يرْوىٰ عَنهُ ابن أَبىٰ ذِئْب، أَو قَالَ: يرْوىٰ عَنهُ الْقَاسِم بن عَبَّاس، شكّ أَبُو الْفضل، لَا يشبه أَن يكون رأىٰ عَمْرو بن شأس»، تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري، (١٢١/٣)، ونص البخاري أنه سمع أباه، وأعرض عن النص علىٰ السماع من خاله، وإنما قال بعدها: «وروىٰ الفضل بْن مَعْقل بْن سنان، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ نيار الأسلمي: عَنْ عَمْرو بْن شاس»، التاريخ الكبير، (٢١٤/٥).

وحديث **سعد بن أبي وقاص** رضي الله عنه: بلفظ: «من آذىٰ عليًّا؛ فقد آذاني»، رواه القطيعي في زوائد فضائل الصحابة، (١٠٧٨)، والبزار، (١١٦٦)، وأبو يعلىٰ، (٧٧٠)، والشاشي، (٧٢)، والآجري، (٦١٦)، والضياء في المختارة من طريق أبي يعلىٰ، (٩٩١)، كلهم من طريق: قنان بن عبد الله النهمي، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قَالَ الْبَزَّارُ عن إسناده: لا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ عَنْ سَعْدٍ إِلا بِهَذَا الإِسْنَادِ.

وهذا إسناد ليس بالقوي، قنان؛ وثقه ابن معين، لكن ليَّنه النسائي، (الضعفاء له، (٨٨))، وحديثه عزيزٌ، كما قال ابن عدي، (الكامل، (١٨٠/٧))، وقال الحافظ عنه: مقبول، ولم يتابع علىٰ هذا، فهو علىٰ اصطلاح الحافظ في

المقبول؛ ليِّن (التقريب، (٧٤))، وغمزه يحيىٰ بن آدم، (راجع: العلل لأحمد برواية عبد الله، (٣/١٤٨))، والراوي عن قنان في هذا الإسناد هو: مروان بن معاوية، ثقة حافظ، من رجال الشيخين، لكنه يروي عن شيوخ مجهولين، وحديثه المحفوظ ما كان عن الثقات (تهذيب الكمال، (٢٧/٤٠٣)، وسير الأعلام، (٩/٥١)).

وحديث **جابر بن عبد الله** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: بلفظ: «من آذاك؛ فقد آذاني»، رواه السهمي في تاريخ جرجان، (١/٣٦٧)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٢٠٤)، من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن جابر، به، ورواه الرافعي في التدوين، (٣/٣٩٠)، من طريق أبي الزبير، عن جابر، عن عمر بن الخطاب، وفيه: «تجفو عليًّا، من آذىٰ عليًّا؛ فقد آذاني»، والإسنادان واهيان بمرة، مسلسلان بالمجاهيل.

وقد صححه الألباني بمجموع طرقه الثلاثة هذه، (راجع: الصحيحة، (٢٢٩٥))، ولا تنهض تلك الأسانيد للتصحيح، وحسّنه وصي الله عباس في تعليقه علىٰ فضائل أحمد، (١٠٧٨)، من حديث سعد، وضعف حديث عمرو بن شاس (٩٨١)، وتقدم الكلام علىٰ هذا. فهذا الحديث بهذا اللفظ: «من آذىٰ عليًّا فقد آذاني»، أقوىٰ من حديث «من سبّ عليًّا فقد سبني»، فهو محتمل التحسين.

فالخلاصة: أن هذا الحديث بلفظ: «من سب عليًّا؛ فقد سبني»، **منكرٌ** مرفوعًا، وشاهده بلفظ: «من آذىٰ عليًّا؛ فقد آذاني»، فيه ضعف. فلا يصح الحديث الأول مرفوعًا، ويصح موقوفًا من كلام أم المؤمنين أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بلفظ: «من سب عليًّا؛ فقد سب رسول الله»، وانظر التعليق في حاشية التحقيق علىٰ الحديث [١٧].

١٨

حديث: «كذب من زعم أنه يُحبني ويُبغضك».

يروى من حديث **أم سلمة**، **وأبي سعيد**، **وجابر**، **وأنس**، **وابن مسعود**، **والصلصال بن الدلهمس**، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وقد أشار المصنِّف إلى مسانيده الثلاثة الأُول.

حديث **أم سلمة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: رواه أبو طاهر في المخلصيات، (٢٧٣١)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٢٦٨)، فيه: جابر الجعفي؛ متهم غال، وحسين الأشقر؛ ضعيف من الغلاة.

حديث **أبي سعيد** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رواه ابن عساكر، (٤٢/٢٦٨)، فيه: أبو هارون؛ متروك.

حديث **جابر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: رواه ابن سمعون في أماليه، (٢٠٣)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٢٦٧)، ومن طريق غيره (٤٢/٢٦٨)، في إسناد ابن سمعون وابن عساكر من طريقه: عبد الله بن موسى؛ لم يتبين لي من هو تحقيقًا، ويحتمل أن يكون عبد الله بن موسى بن إبراهيم التيمي؛ ضعيف، أخرج له ابن ماجه، وعند ابن عساكر في الطريق الآخر: عبيد الله بن موسى؛ ثقة عند الجمهور، لكن لمزه أحمد بالتخليط، ويعقوب بن سفيان بأنه منكر الحديث، ثم إنهم اتفقوا أنه محترق غال جدًّا. على أن الطريق إليه لا يسلم أصلًا، بل هو ضعيف جدًّا، ويحتمل أن يكونا رجلًا واحدًا لكن وقع في اسمه تحريف، خاصة أن الإسنادين عند ابن عساكر متحدان قبله وبعده، فالله أعلم.

حديث **أنس**: رواه الآجُرِّي في الشريعة، (٦١٤)، فيه الحسين بن سليمان؛ لا يُعرف، وقد أورد هذا الحديثَ ابن عدي في الكامل، (٣/٢٣٦)، والذهبي

في ميزان الاعتدال، (١/٥٣٦)، وقال ابن عدي: هذه الأحاديث لا يتابعه أحدٌ عليها.

حديث **ابن مسعود** رضي الله عنه: في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٤)، بإسناد موضوع.

حديث **الصلصال بن الدلهمس** رضي الله عنه: في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٣)، بإسناد فيه محمد بن الضوء؛ كذّاب، وقد أورد الحديثَ ابن حبان في المجروحين، (٢/٣١٠)، منبِّهًا على وهائه، وكذا الذهبي في ميزان الاعتدال، (٣/٥٨٦).

وقد نقل ابن كثير بعض هذه الأحاديث في البداية والنهاية، (١١/٨٥)، وعلق عليها: «أسانيدها كلها ضعيفة لا يحتج بها».



١٩ ـ ٢١

حديث: «أنت أخي في الدنيا والآخرة».

هذا الحديث ـ وما في معناه ـ يروىٰ عن جماعة من الصحابة، أورد المصنِّف الحديث من طريق: ابن عمر، وأبي أمامة، وأنس، وعمر، رضي الله عنهم، وذكر أن له شواهد عن جماعة من الصحابة سردهم.

فنبدأ بتخريج الحديث من طرف من ذكرهم المصنف من الصحابة الأربعة رضي الله عنهم، ثم نتبعه بذكر شواهده والتفصيل في حديث المؤاخاة.

* حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

يروىٰ من طريقي: جميع بن عمير، ومجاهد.

أما طريق **جُميع بن عُمير**: فقد أخرجه الترمذي، (٣٧٢٠)، **وهو الذي رواه المصنِّف** [١٩]، والحاكم، (٣/١٤)، وابن الأعرابي في المعجم، (١٣٦٦)، وابن عساكر، (٤٢/٥١) من طريق ابن الأعرابي، وغيره. وهو في سياق **المؤاخاة**، لأن أوله: «حين آخىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصحابه جاء عليٌّ تدمع عيناه فقال: ما لي لم تؤاخِ بيني وبين أحد من إخواني»، فذكره، ومدارهم علىٰ جُمَيع بن عُمَير؛ ضعيف، وغال. وفي إسناد الترمذي وكذا الحاكم وابن الأعرابي الذي رواه **المصنِّف**: حكيم بن جبير أيضًا، رمي بالغلو. **فهذا الإسناد ضعيف**.

وأما طريق **مجاهد**: فقد أخرجه الطبراني في الكبير، (١٣٥٤٩)، في قصة، ولفظ طويل منكر، وفيه: «أنت أخي، ووزيري، تقضي ديني، وتُنجز موعدي، وتُبرئ ذمتي...» الحديث. وإسناده: محمد بن يزيد ـ أبو هاشم

الرفاعي ـ، عن عبد الله بن محمد الطهوي، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر. وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء، الطهوي ليس له ترجمة، والرفاعي وليث ضعيفان، وقال الهيثمي في المجمع، (٩/١٢١): «رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه!»، قال الشيخ الألباني: «قصّر»، وقد أجاد في تخريجه، انظر: السلسلة الضعيفة، (٤٩٤٤).

فالحاصل أنه من حديث ابن عمر: **ضعيف**.

*** حديث أبي أمامة صُدَيّ بن عَجلان رضي الله عنه:**

قال **المصنِّف** [٢٠]: «ورواه الحاكم في صحيحه فقال: حدثنا أبو بكر بن محمد بن عبد الله الجنيد في تاريخ دمشق: الحفيد، وكذا في طبعة المنهاج، ثنا الحسين بن جعفر القرشي، ثنا العلاء بن عمرو الحنفي، ثنا أيوب بن مدرك، عن مكحول، عن **أبي أمامة**، قال: لما آخى رسول الله ﷺ بين الناس؛ آخى بينه وبين علي. قال الحاكم: لم نكتبه من حديث مكحول إلا من هذا الوجه، فكأنّ المشايخ يعجبهم هذا الحديث لكونه من رواية أهل الشام. انتهى».

ومدار هذا الحديث على **مكحول**، وعنه: أيوب بن مدرك، وبكار بن تميم.

وليس هذا الحديث في كتب الحاكم المطبوعة، ولم أقف عليه في المستدرك، ولا في مناقب عليٍّ التي فيه، فكأنّه من نسخة من المستدرك أو رواية لم تبلغنا. ولم أنشط للكشف عنه في طبعة المستدرك الجديدة هل هو فيها أم لا، فليُبحث عنه. وقد نقله عن الحاكم بطُول هذا الإسناد وعزاه إليه، ثم عزا إليه التعليقَ المنقول: ابن عساكر، (٤٢/٥١)، وابن كثير في البداية والنهاية، (١١/٣٦)، ثم قال: «قُلْتُ: وَفِي صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ نَظَرٌ».

أما طريق: **أيوب بن مدرك:** فقد رواه غيرُ الحاكم: الغيلاني في الغيلانيات، (١٢٧)، وابن عساكر، (١٠/١١٩)، من طريقه، و(٤٢/٥١)، من غيره. من طريق: أيوب بن مدرك، عن مكحول، به. وفيه أيوب بن مدرك؛ متروك، وحديثه عن مكحول مرسل، كما نص البخاري وغيره. وفي إسناد الحاكم: عمرو بن العلاء الحنفي: وضاع.

وأما طريق **بكار بن تميم:** فقد رواه الطبراني في مسند الشاميين، (٤/٣١٥)، وفي الكبير، (٨/١٢٧)، من طريق: بشر بن عون، عن بكار بن تميم، عن مكحول به. وفيه بشر؛ وضاع، وبكار؛ مجهول.

وقد وصف أبو حاتم الحديثَ أنه حديثٌ كذب، في العلل، (٦/٤٧٢)، وبذلك يظهر ما في عبارة ابن كثير من مُسامحة.

فهذا الحديث **موضوع**، أو شديد **الضعف**.

*** حديث أنس رضي الله عنه:**

أخرجه ابن عساكر، (٤٢/٥٢)، من طريقين، الأول: عن الحسن، عن أنس، بطريق مسلسل بالضعفاء، والثاني: عن مطر بن ميمون، عن أنس، ومطر؛ متهم، وأخرجه السِّلفي في معجم السفر، (٨٣١)، من الطريق الثاني.

ويروىٰ من طريق أنسٍ بلفظ أطولَ مغايرٍ، في بعض طرقه لفظ: «أخي ووزيري وخليفتي في أهل بيتي...»، أخرجه: القَطيعي في زوائد الفضائل، (١٠٥٢)، وابن عساكر، (٤٢/٥٧)، من طريق مطر، عن أنس، عن سلمان الفارسي، ومطر؛ هو الإسكافي، متهم بالوضع.

والعقيلي في الضعفاء، (٤/١٣٩٢)، وابن عساكر، (٤٢/٥٦، ٥٧)،

من طريق مطير بن أبي خالد، عن أنس، ومطير؛ متروك.

وجزم ابن الجوزي بوضعه، في الموضوعات، (١/٣٧٤)، وكذا الذهبي، في الميزان (٤/١٢٧)، وراجع: تذكرة الحفاظ للقيسراني، (١١٢)، واللآلئ المصنوعة، (١/٢٩٩)، وتنزيه الشريعة، (١/٣٥٣)، والفوائد المجموعة، (٣٤٦).

فالحاصل أنه حديث **باطل**، لا يبعد أنه **موضوع**.

*** حديث عمر** رضي الله عنه:

أخرجه ابن عساكر، (٤٢/٥٨)، في قصة، وليس فيه لفظ الأخوَّة صريحًا، من طريق: ياسين بن محمد بن أيمن، عن أبي حازم مولى ابن عباس، عن ابن عباس، عن عمر. فيه ياسين؛ متروك.

فهو كسابقه، حديث **باطل متروك**.

وقد أورد **المصنف** هذين الحديثين بلا إسناد ولا عزو.

= وقد سرد المصنّف **شواهدَ** لحديث المؤاخاة بين النبي ﷺ وعليٍّ رضي الله عنه عن سبعة من الصحابة، نذكرها وفق ترتيبه:

*** حديث ابن عباس** رضي الله عنهما:

رواه: ابن أبي شيبة، (٢٧١١٧، ٣٢٦٧٧)، وأحمد، (٢٠٤١)، وابن أبي خيثمة في السفر الثاني من التاريخ الكبير، (٢/٦٦٧)، وأبو يعلى، (٢٣٧٩)، وابن عبد البر في الدرر، (٢٨)، والاستيعاب، (٣/١٠٩٨)، والخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم، (٢/٨٥١)، والبيهقي في الدلائل، (١٧١٠)،

وابن عساكر، (٤٢/٥٣). بلفظ: «أنت أخي وصاحبي». مختصرًا، وفي قصة اختصام عليٍّ وجعفر وزيد في ابنة حمزة. من طريق: الحَكم، عن مقسم، عن ابن عباس. وفيه الحجاج بن أرطاة؛ كثير الخطأ والتدليس، وقد عنعنه، والحكم لم يسمع من مقسم إلا أربعة أو خمسة أحاديث ليس هذا منها، كما نص أحمد وغيره، راجع: علل أحمد، (١/٥٣٦).

وقد توبع الحجاجُ علىٰ الحكم في رواية ابن عساكر، إذ أخرجه من رواية: شعبة، عن الحكم، به. لكن الإسناد لا يصح إليه أصلًا، فيه: محمد بن أيوب الرازي؛ كذّاب، ومن الغلاة، وعبد الله بن ماهان؛ سيئ الحفظ.

ورواه ابن سعد في الطبقات، (٨/٣٢٦)، من طريق الواقدي، عن ابن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. آفته غير الواقدي: ابن أبي حبيبة؛ هو إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي؛ وثقه أحمد، وضعَّفه الجمهور، وقال البخاري: منكر، والدارقطني: متروك. ولعل توثيق أحمد له لعبادته لا لحديثه.

وأصل حادثة اختصام الثلاثة في ابنة حمزة؛ ثابتة، رواها البخاري من حديث عبادة بن الصامت، (٤٢٥١)، ولفظ ما قاله ﷺ لعلي رضي الله عنه في هذه الرواية: «أنت مني وأنا منك»، وليس بلفظ الأخوة الذي هنا، والظاهر أنه روايةٌ له بالمعنىٰ، أما لفظ الأخوة فقد ورد في الحديث نفسه لزيد: «أنت أخونا ومولانا».

والحديث ضعّفه الألباني في الضعيفة، (٤٩٤١)، وصححه شاكر في المسند، (٢٠٤٠)، ولم يحفل بعنعنة الحجاج، ولم يذكر علة الحكم عن مقسم، وصححه شعيب لغيره ـ يعني رواية البخاري وغيره ـ، (٢٠٤٠)، وضعف هذا

الإسناد بهاتين العلتين، وحسّنه، (٧٧٠) بلفظ مقارب للفظ الصحيح، ليس فيه الأخوة.

وله شاهد من حديث **أسامة بن زيد** ﷺ، رواه الحاكم في المستدرك، (٤٩٥٧)، في قصة اختصام الثلاثة، بلفظ: «وأما أنت يا علي: فأخي، وأبو ولدي، ومني، وإليّ»، قال الحاكم: حدثنا جعفر بن محمد بن نصير إملاء، ثنا علي بن سعيد بن بشير الرازي بمصر، ثنا إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني، ثنا محمد بن مسلمة، ثنا محمد بن إسحاق، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن محمد بن أسامة بن زيد، عن أبيه أسامة بن زيد، به.

علي بن سعيد بن بشير، يلقب بعُلَيْك، تصغير علي مع زيادة الكاف على طريقة الفرس، حافظ رحال، نزل مصر وولي فيها، وكان من محدثِّيها؛ إلا أن فيه كلامًا، تكلم فيه الدارقطني، وقال لم يكن بذاك، تفرد بأشياء، ذيل ديوان الضعفاء، (ص: ٤٩)، والميزان، (١٣١/٣). وأثنى عليه ابن يونس المصري، فقال في تاريخه: «كان يفهم ويحفظ»، وكذا الذهبي، فوصفه بالحافظ البارع، السير، (١٤/١٤٥ ـ ١٤٦). ونُقل عن ابن يونس نفسه في اللسان، (٢٣١/٤): «تكلموا فيه»، وفي تاريخ دمشق، (٥١٢/٤١)، عن ابن يونس: «كان حسن الفهم يفهم ويحفظ، وكان من المحدثين الأجلاء، وتكلموا عنه، وكان يصحب السلطان، ويلي بعض العمالات». ونقل في اللسان أن مسلمة بن قاسم وثقه، وأن عبدان الجواليقي كان يعظِّمه، وكذا أبو عبيد الله ابن أبي خيثمة. عبدان الجواليقي حافظ مشهور، وأبو عبيد هذا هو تحريف، صوابه: أبو عبد الله، هو محمد ابن الحافظ أبي بكر أحمد بن خيثمة، كان فهمًا عارفًا كما في تاريخ بغداد، (١٣٧/٢) بشار. واختلف فيه حكم الحافظ الهيثمي، في المجمع،

فتارة يكتفي بالحكاية: «قال الدارقطني: ليس بذاك وعظمه غيره»، (٤/٣٣٦)، وقد يقتصر على حكاية قول الدارقطني: «ليس بالقوي»، (٥/١٦٤)، و(٨/٢٢)، وتارة مع كلام الذهبي: «قال الدارقطني: ليس بذاك، وقال الذهبي: روى عنه الناس»، (٥/٢٨٤)، وغيرها، ومرة يحكي الدارقطني ويقاومه بحكاية ابن يونس، (٥/٣٢٩)، وتارة يقول: «ضعيف» (٥/١٣١) ـ مرتين في حديثين في الصفحة نفسها، ويقال أحيانًا: «فيه لِين»، (٨/١٠٢)، (٩/١٨٧)، (١٠/٢٨)، وأحيانًا أخرى: «وهو ليِّن»، (٨/١٠٣)، (٨/١٠٥)، وهما مرتبتان قريبتان، وزاد مرة: «وهو لين، وقد نقل ابن دقيق العيد أنه وثق»، (٨/١٣٧)، وقال مرة: «فيه كلام لا يضر»، (١٠/١١٠)، وقال أيضًا: «حسن الحديث»، (٩/٥٧). فانظر ماذا ترى!

وأصل كلام الدارقطني عليه في سؤالات حمزة السهمي له، (٣٤٨)، قال السهمي: «سألتُ الدارقطنيَّ عن عُلَيْك الرازي؟ فقال: ليس في حديثه كذاك، فإنما سمعت بمصر أنه كان والي قرية وكان يطالبهم بالخراج، فما كانوا يعطونه. قال: فجمع الخنازير في المسجد. فقلت له: إنما أسأل كيف هو في الحديث؟ فقال: قد حَدَّث بأحاديث لم يُتابع عليها. ثم قال: في نفسي منه، وقد تَكَلَّم فيه أصحابنا بمصر، وأشار بيده، وقال: هو كذا وكذا كأنه ليس هو بثقة».

وقد علّق الحافظ ابن حجر في اللسان على كلام ابن يونس في التكلم فيه: «قلت لعل كلامهم فيه من جهة دخوله في أعمال السلطان»، فاعتمد على ذلك الشيخ أبو الحسن المأربي، في خلاصة حكمه على الراوي، في كتاب الشيخ نايف بن صلاح المنصوري القيِّم: إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، (ص: ٤٣١)، فقال: «قلت: «ثقة ربما وهم، وتُكُلِّم في

سيرته». وابن يونس أعلم بأهل مصر من غيره، ووصفه بالفهم والحفظ، ومدحه غير واحد في الحديث، وهذا يدل علىٰ قلة أوهامه وأفراده، والطعن في الراوي من أجل الدخول في عمل السلطان فيه تفصيل».

قلت: وفي هذا الحكم الإجمالي نظر. وهو اعتمادٌ علىٰ اعتذار الحافظ الذي ألمح إليه في ترجمته في اللسان تعليقًا علىٰ كلام ابن يونس، ولكن الحافظ نفسه قد أجمل القول فيه بما هو أنزلُ في المرتبة، في إتحاف المهرة، (٥/٣٢١)، فقال تعليقًا علىٰ إسناد حديثٍ في الكلام عن حال هذا الشيخ: «فيه مقال، وإن كان لم يدخل عليه إسناد في إسناد؛ فهو حديث حسن»، ومعناه أنه ليس إلىٰ الغاية في الحفظ لأجل هذا المقال، ومن ثَمّ اعتبر أن حديثه في رتبة الحسن إن لم يكن وهم في ضبطه له. وهذا لا يقال في الحافظ الثقة الذي تقلّ أوهامه، إذ إنّ مثلَ هذا: الأصل أن يحمل حديثه علىٰ السلامة إلا بقرينة علىٰ الوهم، لا العكس كما صنع الحافظ. وهذا الحكم المناقَش يشبه حكم الشيخ الألباني إذ قال عنه مرة: «فيه كلام يسير، لا ينزل به حديثه عن مرتبة الحسن»، الصحيحة، (٤/٦٥٠)، وقال مرة: «حسن الحديث»، الصحيحة، (٦/٥٦)، (٣٥٣)، وزاد أخرىٰ: «ثقة فيه كلام»، الضعيفة، (٧/٧١)، أو أنه فيه «كلام يسير من قِبل حفظه»، الصحيحة، (٤/٢٥)، علىٰ أنه أكثر احتياطًا من إطلاق القول بوثاقته، أو القول إنه ثقة ربما وهم، وإن كان صنيع الحافظ كما رأيت بخلافه إذ علّق الحكم بحسن الحديث، وهذا ضد أن حديثه لا ينزل عن رتبه الحسن، وزاد الشيخ الألباني احتياطَه في موضع آخر، فقال: «هو مختلف فيه، والراجح أنه حسن الحديث إذا لم يخالف»، الجلباب، (ص: ١٩٨)، ومثله في الصحيحة، (٦/١٢٤)، وقال: «مختلف فيه، ومثله حسن الحديث إذا لم يخالف، لاسيما إذا لم يتفرد بما روىٰ»، الصحيحة، (١/٤٧٣)، وهذا الأخير

قريبٌ من كلام الحافظ ابن حجر السابق في المهرة، علىٰ أن الشيخ الألباني نفسه قال عنه في غير موضع: «فيه ضعف»، الضعيفة، (٩/٣٢٦)، (١٤/٢٩٧)، وهي من مراتب الضعف، دون الضعيف، وأطلق مرة أنه «تكلموا فيه»، إرواء الغليل، (٧/١٣)، الضعيفة، (١٠/٦١٠)، وأعلّ به رواياتٍ واستدل عليه بكلام الدارقطني فيه، الإرواء، (٨/٢٥٣)، وفي الصحيحة، (٦/٣٨١)، والضعيفة، (٣/٥٦١)، وبعض هذه الأحكام يمكن الجمع بينها، وبعضها يعسُر. وإذا راعينا اختلاف الزمان في هذه الأحكام، فيظهر أن الأمر يقع للمحدِّث أحيانًا بحسب الحاجة إلىٰ تمشية الحديث أو إعلاله، فيتكئ علىٰ التوثيق، أو الجرح، قاصدًا أو بحسب ما يحضر في ذهنه بسبب ما يغلب علىٰ ظنه من قوة الإسناد من عدمه. ولا يخفىٰ أن للمتن والإسناد دورًا في مثل هذا الحكم، لكن الأجود ألا يُنوّعَ الكلام بهذه الطريقة الواسعة في الراوي بحسب الغرض، لاسيما مع إطلاق قبوله أو توثيقه في مواضع، ثم تقييد ذلك، بل الأوجه أن يقيّد حاله بحسب البحث والنظر في أصول الجرح والتعديل وبحسب النظر في رواياته ووَزْنها، ويُبَيَّن في كلِّ موضع من روايته ما الأقرب في قبول هذه الرواية من عدمه بحسب القرائن. وعلىٰ كل تقدير فإن الحكم علىٰ حديث الراوي مع المتابعة والمعاضدة، غيرُه مع المخالفة، أو الانفراد، فهذا الذي يظهر فيه أثر الكلام فيه، أما الأول فتُحتمل روايته مع غيره.

وإذا رجعنا إلىٰ التعليق علىٰ الحكم السابق للمأربي علىٰ هذا الراوي، فإن كون ابن يونس أعلم بأهل مصر من غيره؛ صحيح، ولكن ابن يونس لم ينفِ أن المحدثين يتكلمون فيه، ثم مع التسليم بمنزلة ابن يونس إلا أن الدارقطني أقوم بالعلل وبالجرح والتعديل، كما أن وصف ابن يونس له بالحفظ لا ينافي النكارة في الحديث أو قلة الضبط أو الغرابة ولهذا أمثلة كثيرة في

الحفاظ، علىٰ أن عبارة ابن يونس: «يفهم ويحفظ» أقل منزلة من أنه حافظ أو ثقة، ووصفه بأنه من المحدثين الأجلاء أيضًا لا ينافي ما ذكرناه، علىٰ أن للجلالة أسبابًا، ومنه القول إن فلانًا كان يعظِّمه، فصحيح أنه نوع من التعديل، لكنه ليس صريحًا في جِهَة التعديل المبحوثة، أما عبارة مَن وثَّقه صريحًا من المحدثين، فهو إجمالي، وجرح الدارقطني مفسَّر، فقد ذكر أنه يتفرد وله أشياء لا يتابع عليها. ثم إن ما ذكره الدارقطني من الجرح من جهة العدالة ليس لمجرد الدخول في ولاية السلاطين كما احتمل الحافظ، وهو الأمر الذي فيه تفصيل كما ذكر المأربي، بل ذكر واقعةً معينة تدل إن صحت علىٰ رقة الديانة، ولذلك شدّ عليه الشيخ المعلمي، وهو من المحررين في الجرح والتعديل، فقال في تعليقاته علىٰ الفوائد المجموعة للشوكاني، (٢٤٦/١): «مجروح، ترىٰ ترجمته في اللسان»، فأحال علىٰ اللسان وفيه دفع الحافظ المشار إليه عنه، لكنه لم يلتفت إليه، مع أنه هو نفسه يدفع به أحيانًا كما هو معلوم لمن يطلع علىٰ كلام المعلمي في الجرح والتعديل، بل قال في موضع آخر من هذه التعليقات، (٣٥٧/١): «مع الأسف: حافظ، لكنه فاجر، له ترجمة في اللسان وفيها عن الحافظ الثقة حمزة بن يوسف السهمي»، ونقل كلام الدارقطني المنقول سابقًا. فالحاصل أن كلام الدارقطني فيه من جهة الضبط والحفظ، والعدالة كليهما، ولذا نفض الدارقطني يده بما فهم منه السهمي أنه ليس بثقة، وهي إشارة واضحة، وقد قال قبلها: في نفسي منه شيء. فالجرح من جهة العدالة معيَّن، وليس بمطلق العمل للسلطان، وهذا مؤثر في وثاقة الراوي، فهي موقوفة علىٰ العدالة والضبط كليهما وليس الضبط وحده. وما ذكره الدارقطني من جهة حفظه وضبطه أيضًا قوي، ومن تأمل وجد أنه ينفرد فعلًا، كما في الحديث الذي معنا، فإنني لم أقف عليه من رواية غيره، ومن طلب غريب الحديث كَذَبَ، كما كان يقول أبو يوسف ﵀، ومن

حسّن القول فيه أحيانًا من الباحثين كالشيخ الألباني يحتاج أحيانًا غيرها أن يُعلّ به الروايات المنكرة، لاسيما إذا انفرد أو خالف كما تقدم نقله. فالأقرب عندي أنه حافظ مجروح، فيكون الأصل في حديثه أنه دون الحسَن. والله أعلم

وشيخه في هذا الإسناد إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة، روىٰ له النسائي وابن ماجه، قال الحافظ في التقريب: ثقة يغرب، ووثقه الدارقطني، وقال أبو بكر الجعابي: يحدث عن محمد بن مسلمة بعجائب، تاريخ بغداد، (٦/٢٧٣)، وروايته هنا عنه. ومحمد بن مسلمة، أبو جعفر الواسطي، قال الدارقطني عنه: لا بأس به، سؤالات الحاكم، (١٦٨)، وقال الخطيب: رأيت اللالكائي والخلال يضعفانه، وقال: له مناكير، تاريخ بغداد، (٣/٣٠٥)، وساق له ابن عدي مناكير أيضًا، (٧/٥٥٢). وقول الحاكم: «صحيحٌ علىٰ شرط مسلم»، ووافقه الذهبي ـ أو نقله في التلخيص ـ، ليس بمسلَّم، فمسلم لم يخرج لمحمد بن إسحاق إلا مقرونًا بغيره، فكيف يكون علىٰ شرطه؟ وابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه هنا. فهذا الحديث ضعيف منكر.

=وقد ورد من حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما في حديث **تزويج فاطمة** من علي، وفيه: «فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَدَقَّ الْبَابَ، فَخَرَجَتْ إِلَيْهِ أُمُّ أَيْمَنَ، فَقَالَ لَهَا: ثَمَّ أَخِي؟ فَقَالَتْ: وَكَيْفَ يَكُونُ أَخَاكَ وَقَدْ زَوَّجْتَهُ ابْنَتَكَ؟ قَالَ: فَإِنَّهُ أَخِي»، عند النسائي في الكبرىٰ، (٨٤٥٦)، من طريق: محمد بن سواء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب السختياني، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. واحفظ هذا الطريق فإننا سنحتاجه في الكلام علىٰ حديث أسماء بن عميس الآتي بعد هذا.

وإسناده ضعيف إلىٰ سعيد، فيه سهيل بن خلاد؛ مجهول، لم يروِ عنه إلا محمد بن إبراهيم بن صدران، قال الذهبي في ميزان الاعتدال، (٢/٢٤٢):

«عن محمد بن سواء بخبر منكر. تُكُلّم فيه بالجهالة، فإنه لا نعرف أحدًا روىٰ عنه سوىٰ محمد بن إبراهيم بن صدران». لم يخرج له النسائي إلا هذا الحديثَ الواحد كما قال المزي في تهذيب الكمال. وقال عنه الحافظ في التقريب: مقبول، وتعقباه في تحرير التقريب بجهالته. وبذلك ضعفه الحويني، (١١٤) ـ رقم (١٢٢)، والداني، (٩٨) ـ رقم (١٢٥)، في تحقيقهما لخصائص علي.

ولحديثِ تزويجِ فاطمة من مسند ابن عباس طريق أخرى، رواها عبد الرزاق، (٨٧٨٢)، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير، (١٠٢٢)، من طريق: يحيىٰ بن العلاء، عن عمه شعيب بن خالد، عن حنظلة بن سمرة بن المسيب، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس، قال...، فذكر الحديث بلفظ طويل، ليس فيه ذكر أم أيمن، ولا فيه ذكر الأخوّة، فليس من بابنا، ويحيىٰ بن العلاء: وضّاع، ففرغنا من هذا الإسناد، ولكن في آخره زيادة، قال ابن عباس: فأخبرتني أسماء...، الحديث، وفيه ذكر قصة غسل فاطمة وعلي. وسيأتينا الآن أن خبر التزويج يروىٰ عن أسماء بنت عميس.

وله شاهد من حديث **أسماء بنت عميس** رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وهو يروىٰ من حديث أيوب السختياني، يروىٰ عنه من طريق: حاتم بن وردان، وحماد، ومعمر، وسعيد بن أبي عروبة.

فرواه النسائي في الكبرىٰ، (٨٤٥٥)، في خصائص علي، والطبراني في الكبير[١]، (٣٦٤)، والدولابي في الذرية الطاهرة، (٩٥)، والقطيعي في

(١) لقد رواه الطبراني من طريقين، فقال: «حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا حاتم بن وردان، ح وحدثنا أبو مسلم الكشي، ثنا صالح بن حاتم بن وردان، حدثني أبي، ثنا أيوب...»، فذكره. والطريق الأولىٰ مشكلة، فيها سقط أو أخطأ فيها شيخ الطبراني، لأن أبا مسلم الكشي يروي عن صالح بن حاتم، ولا يدرك أن يروي عن أبيه بلا واسطة، فالرواية التي=

زوائده على فضائل الصحابة، (١٣٤٢)، وعنه الحاكم في المستدرك، (٤٧٥٢). رواه النسائي من طريق إسماعيل بن مسعود، وسائرهم من طريق صالح بن حاتم بن وردان: عن حاتم بن وردان: قال: حدثني أيوب، عن أبي يزيد المدني، عن أسماء بنت عميس، قالت: كنت في زفاف فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فلما أصبحنا جاء النبي ﷺ إلى الباب، فقال: «يا أم أيمن، ادعي لي أخي» فقالت: هو أخوك وتُنكِحه؟ قال: «نعم، يا أم أيمن» فجاء علي، فنضح النبي ﷺ عليه من الماء ودعا له، ثم قال: «ادعي لي فاطمة» قالت: فجاءت تعثر من الحياء، فقال لها رسول الله ﷺ: «اسكني، فقد أنكحتك أحب أهل بيتي إليَّ».

إسماعيل بن مسعود الجحدري، شيخ النسائي ووثّقه. وصالح بن حاتم بن وردان، قال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن عدي: صدوق، وقال ابن قانع: صالح، ولذا قال ابن حجر في التقريب: صدوق، وقال الذهبي في الكاشف: شيخ، انظر: الجرح والتعديل، (٣٩٨/٤)، الكامل، (١٩٨/٣)، والكاشف، (٤٩٤/١)، إكمال التهذيب، (٣٢٢/٦)، نعم، ذكر مغلطاي عن كتاب زهرة المتعلمين ـ لبعض المغاربة ـ أنه قد أخرج له مسلم خمسة أحاديث، ولكنني كشفت عنه في صحيح مسلم، فوقفت على حديثين له فحسب، وهو الموافق لظاهر عبارة ابن منجويه في رجال مسلم، (٣١٤/١)، في الصلاة والجهاد، ووجدتهما في المتابعات، مقرونًا بغيره في الموضعين، فلاحِظْ هل يصل إلى الثقة. ووالده ثقة. وأيوب هو من هو. وسيأتي الكلام على أبي يزيد المدني، وسائر الإسناد وما فيه.

= على الجادة في هذا الطريق هي عن صالح بن حاتم بن وردان، عن أبيه، به، كما لدى سائر من رواه.

ورواه ابن عساكر، (١٣٣/٤٢)، من طريق: حماد، عن أيوب. من رواية: عبد الله بن يعقوب بن إسحاق الكرماني، نا أبو زكريا يحيىٰ بن بحر الكرماني، نا حماد بن زيد، عن أيوب السختياني، به.

وهذا الإسناد فيه عبد الله بن يعقوب أبو إسحاق الكرماني؛ قال الحافظ الذهبي: ضعيف، تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧٤٦/٧)، والميزان، (٥٢٧/٢)، ويحيىٰ بن بحر الكرماني؛ لم أقف له علىٰ ترجمة، فقط قال الذهبي إنه صاحب حماد بن زيد!، سير أعلام النبلاء، (٣٦٤/١٥).

ورواه عبد الرزاق، (٨٧٨١)، وعنه إسحاق في مسنده، (٢٩/٥)، والطبراني في الكبير، (٣٦٥)، من طريق معمر، عن أيوب، عن عكرمة وأبي يزيد المدني أو أحدهما، شك عبد الرزاق، عن أسماء، بلفظ قريب. وفي رواية عكرمة عن أسماء بنت عميس نظر، كما يظهر من ترجمته في تحفة التحصيل، وقد أعرض عنه المزي في الرواة عن أسماء، وذكر أبي يزيد المديني اعتمادًا علىٰ رواية النسائي، وليس فيه تصحيح اللقاء كما هو معلوم.

وقد رواه أحمد في الفضائل، (٩٥٨)، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة وأبي يزيد، مرسلًا، من غير ذكر أسماء بنت عميس!

ورواه ابن سعد، (٢٣/٨)، من طريق: عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن أبي يزيد المدني، قال: وأظنه ذكره عن عكرمة. فأسقط أيوبَ، ورواه مرسلًا.

ومتن هذا الحديث شاذّ فيه غلط، ففي جميع الروايات قول أسماء بنت عميس: كنتُ في زفاف فاطمة، وفي رواية معمر: «لما أهديت فاطمة إلىٰ عليّ

لم نجد في بيته إلا رملًا مبسوطًا...»، ففيه شهود أسماء بنت عميس أيضًا. نعم ورد في روايةٍ من حديث ابن عباس في التزويج في آخرها أن أسماء بنت عميس أخبرته، رواها عبد الرزاق والطبراني، لكنها بإسناد موضوع من رواية يحيىٰ بن العلاء. ولذا علق الذهبي علىٰ هذا الحديث عند الحاكم فقال: «الحديث غلط لأن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة»، انظر: مختصر تلخيص الذهبي لابن الملقن، (١٦٢١/٣)، ولولا التصريح الوارد في الرواية بشهودها الزفاف لكان محمولًا علىٰ إرسال الصحابي، كحديث ابن عباس السابق، ولكن التصريح بالحضور يعيِّن أنّ الحديث فيه خطأ. ووافق ابنُ حجر كلامَ الذهبي، لكنه قال في المطالب العالية، (٣٢/٢): «رجاله ثقات، لكن أسماء بنت عميس كانت في هذا الوقت بأرض الحبشة مع زوجها جعفر، لا خلاف في ذلك، فلعل ذلك كان لأختها سلمىٰ بنت عميس، وهي امرأة حمزة بن عبد المطلب»، وهو توجيه بالاحتمال المجرد، والشأنُ الورودُ، «والاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن» كما قال الحافظ نفسُه في الفتح، (٤٥/١).

وإسناد هذا الحديث فيه انقطاعٌ أيضًا، فهو في عامة هذه الروايات عن أبي يزيد المدني عن أسماء. وأبو يزيد المدني هذا، روىٰ له البخاري والنسائي، ووثقه يحيىٰ وأحمد، وقال أبو حاتم: شيخ، ولم يعرفه مالك، انظر: الجرح والتعديل، (٤٥٩/٩)، وقال الحافظ في التقريب: مقبول، ووثقه الذهبي، وهو من التي تلي الوسطىٰ من التابعين، وعامة روايته عن التابعين، وإنما روىٰ عن صغار الصحابة كابن عمر وابن عباس ـ بل ويروي عن عكرمة مولىٰ ابن عباس كما في البخاري ـ، فهل سمع أسماء بنت عميس؟ خاصة أن روايته ليست صريحة في السماع، حيث قال في عامة الروايات: «عن أسماء»، وفي أخرىٰ:

«أن أسماء بنت عميس قالت» ، وإيراد المزي له فيمن روىٰ عن أسماء هو بناء علىٰ تخريج النسائي لا غير ، وصنيعه لا يستلزم إثبات صحة ذلك كما هو معلومٌ كثيرًا ، والطبراني لم يورد إلا هذا الحديث في ترجمة أبي يزيد المديني عن أسماء ، ولم يورد هذا الإسناد ابن الجوزي في جامع المسانيد ، ولا المزي في تحفة الأشراف ، ولا في المسند كما في أطرافه لابن حجر ، ومن ثَمّ فلا أشكُّ أنه منقطع . ولذلك قال الشيخ الألباني إن صورتَه الإرسالُ ، الضعيفة ، (١٠/٦٣٧) ، وهذا صحيحٌ ، إلا أنه قال : «ولا أجد في إسناده علة ظاهرة ؛ فإن رجاله ثقات ؛ إلا أن يكون الانقطاع» ، فذكره ، واقتصر ـ مع الانقطاع المذكور ـ علىٰ الغلط الذي في المتن ، وقد ذكرناه ، وقد عرفتَ ما في هذا الكلام من مسامحة لا تخفىٰ فيما يتعلق بوثاقة الرجال ، في إسنادي الحاكم ـ من طريق صالح بن حاتم عن أبيه ـ وابن عساكر ـ من طريق حماد ـ اللذيْن اقتصر الشيخ في الكلام عليهما في هذا الموضع . وقول الذهبي في تعليقه علىٰ الحديث ، مختصر التلخيص ، (٣/١٦٢١) : «قلت : فيه صالح بن حاتم ، عن أبيه ، وحاتم خرّجا له ، وصالح من شيوخ مسلم ، ولكن الحديث غلط . . .» ، فيه لمن له ذوق في الحديث نوعٌ من الغضّ منه عن درجة الصحة التي تستلزم غالبًا الوثاقة لرجاله ، بل إن الحاكم نفسَه لم يصححه أو يقل إنه علىٰ شرط مسلم ، بل سكت عنه علىٰ غير عادته كما ذكر الشيخ الألباني ، وهو يبادر إلىٰ التصحيح فيما هو أضعف من ذلك كما هو معلوم .

وأضيف هنا أن هذا الحديث مضطربٌ ، والله العالم . فهو حديث أيوب السختياني ، واختلفوا علىٰ أيوب في إسناده اختلافًا كثيرًا ، فقد رواه عنه حاتم بن وردان ، عن أبي يزيد المدني المذكور كما مرّ معنا من حديث أسماء بنت عميس ، ورواه عنه معمر ، عن عكرمة وأبي يزيد المديني ـ شك عبد الرزاق ـ

من حديث أسماء بلفظ قريب، ومرةً مرسلًا، ورواه سعيد بن أبي عروبة عنه، واختلفوا على سعيد، فرواه عنه محمد بن سواء ـ عند النسائي ـ من حديث ابن عباس الذي تقدّم معنا قبل هذا الحديث، ورواه عنه عبد الوهاب بن عطاء بإسناد منقطع مرسل كما تقدم لدى ابن سعد، وقد أشار النسائيُّ إلى هذه المخالفة فروى هذا الحديث من طريق حاتم بن وردان عن أيوب به، ثم قال: «خالفه ـ يعني حاتمَ بن وردان ـ سعيدُ بن أبي عروبة، فرواه عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، ...» فذكره، وهو حديث ابن عباس المتقدم كما ذكرنا. وهذا فيه بحث، فسعيد بن أبي عروبة نفسُه مع وثاقته، قد اختلط، ففرّقوا بين من روى عنه قبل الاختلاط وبعده، انظر: الجرح والتعديل، (٤/٦٥)، والكواكب النيرات، (ص: ١٩٠)، وذكر ابن عدي في الكامل، (٤/٤٥١) ما يستفاد منه أن رواية عبد الوهاب عنه قبل الاختلاط، وقد روى الحديثَ عنه مرسلًا كما عرفتَ، ومنقطعًا أيضًا، كما لدى ابن سعد. أما محمد بن سواء الذي رواه عن سعيد من رواية ابن عباس، لدى النسائي، فلم يذكروا هل روى عن سعيد قبل الاختلاط أم بعده، نعم أخرج البخاري لمحمد بن سواء عن سعيد ـ مرةً، مقرونًا ـ، لكن لا يلزم منه أن سماعه من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط، لأن البخاري قد ينتقي من حديث من سمع منه بعد الاختلاط لصحته من طرق أخرى واحتياجه إلى هذا الحديث لأجل شرطه، وهذا معلومٌ لمن يمارس الصحيح، وقد نصّ على هذا الحافظ في مقدمة فتح الباري، فقال: «وأما ما أخرجه البخاري من حديثه ـ أي سعيد ـ عن قتادة، فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلًا، كمحمد بن عبد الله الأنصاري، وروح بن عبادة، وابن أبي عدي، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه»، فتح الباري، (١/٤٠٦)، فالمقصود أن إخراج

البخاري لحديث محمد بن سواء عن سعيد ليس دليلًا لازمًا علىٰ ترجيح سماعه له قبل الاختلاط فتُقدَّم روايته علىٰ رواية عبد الوهاب عنه مع ذكر بعض النقاد أن سماعه منه قديم. كما أن إسناد النسائي إلىٰ محمد بن سواء ليس بقوي، ففيه سهيل بن خلاد، مجهول كما تقدّم بيانه في حديث ابن عباس، فتكون رواية عبد الوهاب عن سعيد أقوىٰ، وهي مرسلة منقطعة كما تقدّم[1].

فالحاصل أن هذا الحديث **مضطرب** الإسناد، **شاذ** المتن، ولو سلِم من الاضطراب فهو **منقطع أو مرسل** أيضًا علىٰ كل تقدير.

وله شاهد من حديث **أم أيمن** رضي الله عنها، رواه ابن سعد في الطبقات، (٨/٢٥٤)، فيه اللفظ نفسُه. وإسناده متروك؛ فيه عمر بن صالح؛ متروك.

وله شاهد من حديث **أنس بن مالك** رضي الله عنه، رواه ابن حبان في صحيحه، (٦٩٤٤)، فيه يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي؛ ضعيف.

ومن تأمّل في هذا الحديث في سياق تزويج النبي ﷺ فاطمة عليًّا، يجد فيه تناصًّا واضحًا مع حديث عروة، الثابت في صحيح البخاري، (٥٠٨١)، أن النبي ﷺ خطب عائشة إلىٰ أبي بكر، فقال له أبو بكر: إنما أنا أخوك، فقال: «أنت أخي في دين الله وكتابه، وهي لي حلال». وذلك من أمارات افتعال الروايات في المناقب، حيث يُجعل بإزاء المنقبة أو الفضيلة الثابتة لواحدٍ؛ منقبة أخرىٰ مماثلة لها أو أكبر منها لآخر، استشعارًا أن ثبوتها للأول يلزم منه

(١) ومن حديث أسماء بنت عميس، روىٰ ابن عساكر، (٤٢/٥٢)، بلفظ: «اللهم! إن أخي موسىٰ سألك؛ قال: رب اشرح لي صدري. ويسر لي أمري. واحلل عقدة من لساني. يفقهوا قولي. واجعل لي وزيراً من أهلي. هارون أخي. اشدد به أزري. وأشركه في أمري»، بإسناد واهٍ. لم نشتغل به اختصارًا.

اختصاصه بها، أو فضيلته على غيره. ومن خَبَرَ أخبارَ المناقب يرَ ذلك واضحًا. فهذا مما يرجح ضعف هذه الروايات أيضًا.

=وورد من حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما أيضًا: «أن عليًّا كَانَ يَقُولُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾، وَاللهِ لا نَنْقَلِبُ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللهُ، وَاللهِ لَئِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ، لأُقَاتِلَنَّ عَلَى مَا قَاتَلَ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ، وَاللهِ إِنِّي لأَخُوهُ، وَوَلِيُّهُ، وَوَارِثُهُ، وَابْنُ عَمِّهِ، وَمَنْ أَحَقُّ بِهِ مِنِّي؟». رواه القطيعي في زوائد الفضائل، (١١١٠)، والنسائي في الكبرى، (٨٣٩٦)، والمحاملي في أماليه، (١٣٤)، وابن أبي حاتم في التفسير، (٤٢٦١)، وابن المنذر في التفسير، (٩٩٨)، وابن الأعرابي في معجمه، (٧٣٤)، والطبراني في الكبير، (١٧٦)، والحاكم في المستدرك، (٤٩٣٥)، وابن عساكر في التاريخ، (٤٢/٥٥)، والضياء في المختارة، (٦١٢). من طريق عمرو بن طلحة، عن أسباط، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. وإسناده **ضعيف**، فيه: عمرو بن طلحة القنّاد؛ صدوق، لكن رمي بالغلو، وأسباط؛ صدوق يخطئ ويغرب، وسماك؛ يضعف، وحديثه عن عكرمة ليس بجيد.

وهذا الحديث سكت عنه الحاكمُ والذهبي، قال الألباني في الضعيفة: «لعل ذلك لظهور علته»، ولكن قال الذهبي في الميزان، (٣/٢٥٥) في ترجمة عمرو بن طلحة: «حديثٌ منكر». وقال الضياء المقدسي: «في إسناده لِين»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٩/١٣٤): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح». وهذا خطأ. وقال الألباني في الضعيفة، (٤٩٤٨): منكر. وكذا قال وصي الله عباس في تحقيق الفضائل، (٢/٨١٠)، وقال الداني، (٦١) = رقم

(٦٥)، والحويني، (٧٥) ـ رقم (٦٢)، في تحقيقهما لخصائص علي: ضعيف.

=وروىٰ الحاكم، (٤٦٣٥)، والنسائي في الكبرىٰ في الخصائص، (٨٣٩٦)، وابن عساكر، (٤٢/ ٥٥)، عن ابن عباس، بلفظ: «كان عليٌّ يقول في حياة رسول الله ﷺ: إن الله يقول: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾، والله! لا ننقلب علىٰ أعقابنا بعد إذ هدانا الله، والله! لئن مات أو قتل؛ لأقاتلن علىٰ ما قاتل عليه حتىٰ أموت، والله! إني لأخوه، ووليه، وابن عمه، ووارث علمه، فمن أحق به مني؟!»، من طريق: أسباط بن نصر، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس. وأسباط الكلام فيه معروف، قال ابن حجر في التقريب: «صدوق كثير الخطأ يُغرب»، وثقه ابن معين، وتوقف فيه أحمد، وضعفه أبو نعيم، وقال النسائي: ليس بالقوي، انظر: الميزان، (١/ ١٧٥)، وسماك بن حرب، قال في التقريب: «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن»، وقال الذهبي في: من تكلم فيه وهو موثق، (١٤٩): «صدوق جليل، كان شعبة يضعفه، وقال ابن المبارك: ضعيف الحديث، وقال ابن خراش: في حديثه لين»، وقال صالح جزرة: يضعف، وقال عنه أحمد في رواية أبي طالب: مضطرب الحديث، ووثقه يحيىٰ وأبو حاتم، ونص ابن المديني أن أحاديثه عن عكرمة مضطربة، ومثله يعقوب السدوسي، وقال النسائي: ليس به بأس وفي حديثه شيء، قال الذهبي بعد إيراد ما سبق: «قلت: ولهذا تجنب البخاري إخراج حديثه، وقد علق له البخاري استشهاداً به. فسماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس: نسخة عدة أحاديث، فلا هي علىٰ شرط مسلم؛ لإعراضه عن عكرمة، ولا هي علىٰ شرط البخاري؛ لإعراضه عن سماك، ولا ينبغي أن تعد صحيحة؛ لأن سماكًا إنما تُكُلم فيه من أجلها» انظر: سير أعلام النبلاء، (٥/ ٢٤٧)، والميزان،

(٢/٢٣٢)، وله حديثٌ كثير مستقيم كما ذكر ابن عدي، (٤/٥٤٣)، ولكن هذه الاستقامة تعرف بمشابهتها لأحاديث الثقات، يعني أن الأمر رجع إلىٰ المتابعات، أما مع تفرده، وفي حديث عكرمة، وبمثل هذا المتن: فضَعْفُ هذا الحديث ليس بمشكل. وإذا أضيف إلىٰ ذلك أن من روىٰ عنه أسباط فهذا الإسناد ضعيف، لا جابر له، وبالنظر في متنه فهو منكر أيضًا، ففي قوله: «وارث علمه»؛ نُزوعٌ لا يخفىٰ.

وهذا وإن كان موقوفًا لكنه في صورة المرفوع ـ لا حكمه ـ لأنه في حياة النبي ﷺ، ومثل هذا يُحمل علىٰ المرفوع عند بعض العلماء لأنه ليس فيه التصريح بكونه كان في حضرته أو بلغه فأقرّه.

فالحاصل أن هذا المعنىٰ لا يصح من حديث **ابن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وقد ذكر المصنِّف نفسه أن جميع الشواهد ضعيفة.

* حديث زيد بن أبي أوفىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وهو حديثٌ طويل، وفيه قصة في **المؤاخاة** بين الصحابة، والمؤاخاة بين النبي ﷺ وعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ولفظه: «دخلتُ ـ يعني زيد بن أبي أوفىٰ ـ علىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ مسجده، فقال: أين فلان بن فلان؟ فجعل ينظر في وجوه أصحابه، فذكر قصة مؤاخاة رسول الله ﷺ بين أصحابه، فقال علي: لقد ذهبت روحي وانقطع ظهري، حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري؛ فإن كان هذا من سخط علي؛ فلك العتبىٰ والكرامة! فقال رسول الله ﷺ: والذي بعثني بالحق! ما أخرتك إلا لنفسي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ؛ غير أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي. قال علي: وما أرث منك يا رسول الله؟! قال: ما ورثت الأنبياء من قبلي. قال: وما ورثت الأنبياء من قبلك؟ قال: كتاب ربهم

وسنة نبيهم. وأنت معي في قصري في الجنة، مع فاطمة ابنتي. وأنت أخي ورفيقي. ثم تلا: ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾: المتحابين في الله؛ ينظر بعضهم إلىٰ بعض».

رواه عبد الله بن أحمد في زوائد الفضائل، (١٠٨٥، ١١٣٧)، وابن عساكر، (٢١/ ٤١٤، ٤٢/ ٥٣)، من طريق: عبد الله بن شرحبيل، عن زيد بن أبي أوفىٰ. فيه: عبد المؤمن بن عباد؛ ضعيف، ويزيد بن معن؛ مجهول، وعبد الله بن شرحبيل؛ يُشبه أن يكون مستورًا.

ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد، (٢٧٠٧)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة، (٢/ ٥٢٨)، ومن طريقه ابن عساكر، (٢١/ ٤١٤، ٤٢/ ٥٣)، من طريق: عبد الله بن شرحبيل، عن رجل، عن زيد، ففيه إبهام، فوق ما تقدم.

والحديث أورده البخاري في التاريخ الكبير للبخاري، (٣/ ٣٨٦)، في ترجمة زيد بن أبي أوفىٰ، وقال: «لا يُتابَعُ عليه»، قال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، (٤/ ١٦٣): «وَزَيْدُ بْنُ أَبِي أَوْفَىٰ يُعْرَفُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، حديث المؤاخاة بهذا الإسناد، وكل من له صحبة ممن ذكرناه في هذا الكتاب فإنما تكلم البُخارِيّ في ذلك الإسناد الذي انتهىٰ فيه إلىٰ الصحابي: أن ذلك الإسناد ليس بمحفوظٍ وفيه نظر، لا أنه يتكلم في الصحابة؛ فإن أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لحقِّ صحبتهم وتقادُم قَدَمِهم في الإسلام: لكلٍّ واحدٍ منهم في نفسه حقٌّ وحُرمة للصُّحبة، فهم أجلُّ من أن يَتكلّمَ أحدٌ فيهم»، قلت: وهذه نكتة حسنة. وقال ابن عبد البر في الاستيعاب، (٢/ ٥٣٧): «إن في إسناده ضعفًا»، قلت: وهو دون ذلك. وقال ابن الجوزي: «هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ»، العلل المتناهية، (١/ ٢١٥)، وذكره ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ،

(١٢٧٦/٣). وقال الحافظ في الإصابة (٤٨٩/٢): «ولحديثه ـ يعني زيد ـ طرق: عن عبد الله بن شرحبيل، وقال ابن السّكن: روي حديثه من ثلاث طرق ليس فيها ما يصحّ»، ثم نَقَل عن البخاري: «وقال البخاري: لا يُعرف سماع بعضهم من بعض، ولا يتابع عليه، رواه بعضهم عن ابن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى، ولا يصح»، ولست أدري هل العبارة الأخيرة استئناف من الحافظ أم تتمة لكلام البخاري، وفي نقله عن البخاري زيادة على ما في التاريخ الكبير كما تقدّم نقله. وزيدٌ نفسه مذكور في الصحابة، لكن لا يُعرف عنه شيء في أخبار السيرة، وليس له إلا هذا الحديث، كما ذكر الحافظ وغيره، ولم أقف على من نفى صحبته أو تردد فيها، ولم يذكره مغلطاي في الإنابة مع سعة اطلاعه، فالظاهر أن صحبته ثابتة، وليس له كثير ذِكر أو أخبار، كحال كثير من الصحابة رضي الله عنه، ونفي صحة الخبر لا يستلزم نفي الصحبة، إذ ليست موقوفة عليها، بخلاف العكس.

❊ حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

يروى عنه حديثان في هذا المعنى:

الأول: رواه: ابن عساكر، (٤٢/ ١٨)، من طريق: حفص بن جميع، عن سماك بن حرب، عن جابر، به. وفيه قصة، وفي متنه تلفيق بين حديث المؤاخاة وحديث تكنيته بأبي تراب، وفيه أن عليًّا غضب لأجل أن النبي ﷺ لم يؤاخه، فتوسد الترابَ في القصة المشهورة. فهذا متن منكر مخالف للصحيح الثابت في سبب تكنيته. وإسناده واه، فيه: أحمد بن منصور بن الأغر؛ لا يعرف حاله، وعمر بن عبيد الله التيمي؛ مثله، وحفص بن جميع؛ ضعيف، وفوق ذلك نص الساجي أنه يحدث عن سماك بأحاديث مناكير، كما نقل مغلطاي في إكمال

التهذيب، التراجم الساقطة منه، (١٢٨). فهذا منها. فهذا حديث **منكر ضعيف جدًّا**. وسيأتي قريبٌ منه في حديث عليّ، دون ذكر التكنية، ولكن كأنه مختصر منه، وهو حديث ضعيف جدًّا أيضًا. وكذا من حديث ابن عمر، وليس فيه قصة التكنية أيضًا، ولكن الأخوة، وهو ضعيف أيضًا.

والثاني: رواه أحمد في الفضائل، (١١٣٤)، وابن جميع الصيداوي في المعجم، (٩٦)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء، (٢٢٨/٧)، من طريق: مسعر، عن عطية العوفي، عن جابر، به. المدار على: كادح بن رحمة؛ وضّاع. وذكر ابن عدي الحديث في ترجمته، وكذا ابن حبان في المجروحين، (٢٢٩/٢)، وانظر: ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ، (٤٧٠).

ورواه القطيعي في زوائد الفضائل، (١١٤٠)، من طريق مسعر، عن عطية، عن جابر، به. فيه زكريا بن يحيى الكسائي؛ متروك، والعقيلي في الضعفاء الكبير، (٤٤٤/٢)، والطبراني في الأوسط، (٥٤٩٨)، وأبو نعيم في الحلية، (١٠٧٣٢)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق، (٤٦٥/١)، والتاريخ، (٣٨٨/٨)، من طريق الطبراني، والمدار على: يحيى بن سالم؛ ذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين، وأشعث ابن عم حسن بن صالح؛ ضعيف، ذكر العقيلي أن له مذهبًا، وقال إن الثلاثة: يحيى وأشعث وزكريا؛ غلاة. والمدار على عطية؛ ضعيف، ومن الغلاة.

ولفظ هذا الحديث: «مَكْتُوبٌ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، عَلِيٌّ أَخُو رَسُولِ اللهِ»، وفي بعض الألفاظ: «قبل أن يخلق السماوات بألفي سنة».

قال ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، (٢١٦/١ ـ ٢١٧): «هذا حديث لا يصح، والمتهم به زكريا بن يحيى، قال يحيى بن معين:

كان رجل سوء يحدث بأحاديث يستأهل أن يحفر له بئرٌ فيُلقىٰ فيها، وقال ابن عدي: حدّث بأحاديث في مثالب الصحابة، وقال الدارقطني: هو متروك، قال: ويحيىٰ بن سالم ضعيف»، وحكم عليه الألباني بالوضع في الضعيفة، (٤٩٠١)، وذكر تلك الطرق، ولم يذكر طريق سماك ابن حرب الذي قدّمناه في الحديث الأول، وهو حديث آخر.

* حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه:

يروىٰ الحديثُ بلفظين قريبين عن أبي ذر، ذكر أحدهما القندوزي الحنفي في ينابيع المودة، (١/٣٧٤) ـ رقم (٥)، بلفظ: رأيت رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله آخذًا بيد عليّ يقول: «يا عليّ، أنت أخي وصفيِّي، ووصيِّي ووزيري وأميني. مكانُك مِنّي مكان هارون من موسىٰ إلّا أنّه لا نبيَّ بعدي»، بلا إسناد. وعزاه المحقق: سيد علي جمال أشرف الحسيني إلىٰ مجالس الشيخ الطوسي، وغاية المرام للحلي.

ولفظه الثاني، رواه محمد بن جرير الطبري ـ الإمامي ـ في المسترشد، (٢١٤)، عن علي بن هاشم بن البريد، و(٢٩٠)، عن سليمان بن داود المنقري، عن علي بن هاشم أيضًا، عن: محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده أبي رافع. قال: ذهبت إلىٰ الربذة لوداع أبي ذر، ولما أردنا فراقه خاطبنا قائلًا: ستقع قريبًا فتنة، فعليكم بتقوىٰ الله واتباع علي بن أبي طالب لأني سمعت رسول الله يقول له: «أنت أول من آمن بي، وأول من يصافحني يوم القيامة، وأنت الصديق الأكبر، وأنت الفاروق الذي يفرق بين الحق والباطل، وأنت يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الكافرين، وأنت أخي ووزيري وخير من أترك بعدي، تقضي ديني وتنجز موعدي».

وذكره أبو جعفر الإسكافي في نقضه على العثمانية، في القطعة الملحقة بالعثمانية، (٢٩٠)، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، (٢٢٨/٣)، من نفس الطريق.

وعلي بن هاشم بن البريد؛ صدوق، ولذا أخرج له مسلم حديثين، لكنه من الغلاة جدًّا، وضعَّفه غير واحد، منهم الدارقطني، كما في التهذيب، (٣٩٣/٧)، لكنه في سؤالات الحاكم له، (٢٦٧): كذَّبه، وانظر: الإكمال لمغلطاي، (٣٨٤/٩). وسليمان بن داود المنقري؛ كذبوه.

أما المدار فعلى: محمد بن عبيد الله بن أبي رافع؛ ضعيف، ومن الغلاة، ونص ابن عدي وغيره أنه يروي في الفضائل أشياء لا يتابع عليها، وقال الدارقطني: متروك، وله معضلات. راجع: تهذيب الكمال، (٣٦/٢٦)، وسؤالات البرقاني، (٤٧٤). وأبوه ثقة، وجده الصحابي المعروف. ولفظ الحديث الثاني منكر جدًّا، لا يكاد يُشَكُّ في أنه مجعول لمقابلة فضيلة الصديق والفاروق.

ولفظ: «يعسوب المؤمنين» وحده؛ معروف، مروي بأسانيد ضعيفة وباطلة، دون تتمة اللفظ الذي فيه «أخي ووصيي»، ولذلك لم أخرجه هنا. وراجع: الغدير للأميني، (١٧٢/٤).

فالحاصل أنه حديث **باطل**.

❊ حديث عامر بن ربيعة رضي الله عنه:

لم أقف عليه. ذكر الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية، (٣٧١/٧)، أنه ورد من طريقه مع جماعة، ثم قال: «وأسانيدها كلها ضعيفة لا يقوم بشيء منها حجة، والله أعلم»، وقد ذكر الأميني في الغدير، (١٦٤/٣) أنه من رواة مؤاخاة

علي، لكنه لم ينقل روايته، وهذا يعني أنه لم يقف عليه، فإنه يورد ما هبّ ودبّ ودرج، فلو وقف عليه لأورده، فلا شك أنه نقله عمن ذكره، كابن كثير والمصنف، ولا يبعد أن المصنّف نفسَه استفاد ذلك من ابن كثير. وفوق تضعيف ابن كثير لهذه الطريق، فإن عدم نقله في الدواوين المعروفة، بل وفي عامة الكتب التي هي مظنّة الضعيف وما دونه؛ دليل على وهائه.

* حديث محدوج بن زيد الذهلي رضي الله عنه:

رواه عبد الله بن أحمد في زوائد الفضائل، (٤٣٧٨٢)، وابن عساكر، (٤٢/٥٣). عبد الله من طريق: الحسن بن علي العدوي؛ يضع الحديث، وابن عساكر من طريق: الحماني؛ حافظ ضعيف، كذبه أحمد وغيره، وكان يسرق الحديث، والكلام فيه معروف، وسيأتي في أحاديث معنا مزيدٌ عن حاله. والمدار على: قيس بن الربيع، عن سعد الخفاف، عن عطية العوفي، عن محدوج، به. قيس بن الربيع؛ ضعيف، وسعد الخفاف؛ متروك، وعطية العوفي ضعيف.

والحديث بمتن طويل منكر، جامع لفضائل صحيحة، وأكثرها باطل. وسنده متروك، بل لا يرتاب في جَعْله. وقال عنه وصي عباس في تحقيق الفضائل، (٢/٨٢٤): ضعيف جدًّا أو موضوع.

والحديث نسبه ابن الأثير في الأُسد، (٤/٣٠٦)، والحافظ في الإصابة، (٣/٣٦٧): إلى أبي نعيم. ثم وجدته في المعرفة، (٦٣٤٨)، بلفظ مختصر ليس فيه الأُخُوّة.

ومحدوج بن زيد الهذلي؛ مختلف فيه، كما قال أبو نعيم، في معرفة

الصحابة، (٥/٢٦٤٦)، انظر: الإصابة، (٥/٥٨٠)، والإنابة، لمغلطاي، (٢/١٤٧).

ويروىٰ بلفظ قريب من حديث عليٍّ، عند ابن عساكر، (٤٢/٥٨)، والرافعي في التدوين، (٣/٤٨١)، وابن الجوزي في الواهية، (١/٢١٧)، وقال عقبه: «هذا حديث لا يصح، قال ابن المديني: مسلم بن خالد؛ ليس بشيء».

وهو مروي بإسناد مسلسل بأهل البيت، نقل الرافعي في التدوين، (٣/٤٨٢): «قَالَ أَبُو الصلت عَبْد السلام بْن صالح الهروي: لو قرئ هذا الإسناد علىٰ مجنون؛ لأفاق، وعن عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، قَالَ: كنت مع أبي بالشام، فرأيت رجلًا مصروعًا، فذكرت هذا الإسناد، فقلت أجرِّب بهذا، فقرأت عليه هذا الإسناد؛ فقام الرجل فنفض ثيابه ومرَّ». وذكره ابن عرّاق في الموضوعات، في تنزيه الشريعة، (١/٣٩٨)، والألباني في السلسلة الضعيفة، (٣٣٠١).

وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٩٦)، وقال بعده: «قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: تفرد بِهِ ميسرَة، وَتفرد بِهِ الحكم بن ظهير، عَنْهُ. قَالَ يَحْيَىٰ بْنُ مَعِينٍ: الحكم كَذَّاب. وَقَالَ السَّعْدِيّ: سَاقِط. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: مَتْرُوك الحَدِيث. وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: كَانَ يَرْوِي عَن الثقات الموضوعات». وتعقَّب سبط ابن الجوزي جدَّه فأراد أن يقوِّي حديث عليٍّ هذا ـ الآتي ـ بحديث محدوج الذهلي الذي مرَّ معنا في زوائد الفضائل. فقال في تذكرة الخواص، (٤٨): «الحديث الذي رواه أحمد في الفضائل ليس فيه ميسرة ولا الحكم، وأحمد مقلَّد في الباب، متىٰ روىٰ حديثًا وجب المصير إلىٰ روايته؛ لأنه إمام زمانه، وعالم أوانه، والمبرز في علم النقل علىٰ أقرانه، والفارس الذي لا يجارىٰ في ميدانه. وهذا

هو الجواب عن جميع ما يرد في الباب، وفي أحاديث الكتاب».

قلت: ما ينفع السجع دليلًا في العلم. الحديث لم يروه أحمد أصلًا، بل هو من زوائد عبد الله. ثم لو كان أحمد مقلَّدًا في بابه كما الزعم؛ فهلّا قلده في غير ذلك مما يضعِّفه أحمد من أحاديث المناقب ويقبلها هو. ثم إن الدعوىٰ المذكورة تكون محلًّا للنظر عند تعارض الأسانيد، وإلا فجلالة المخرِّج لحديثٍ لا تقضي علىٰ غيره من الطرق، وإلا لوجب لمُّ ذلك العلم وطيُّه برواية الأجلّة، وإنما لتقديم الأسانيد علىٰ الأسانيد قواعدُ يعرفها المشتغلون بهذا العلم، ومن أهمها هاهنا إذا ما وقع التعارض بين الطرق مع اتحاد المخرَج، أما الأسانيد المختلفة، كما معنا هنا بين حديث محدوج وحديث علي؛ فهي أحاديث مختلفة أصلًا في طريقة المحدثين. ولا يمنع هذا أن بعض الأسانيد يقضي علىٰ بعض، ولكن لنفس قوة الأسانيد وضعفها لا لمنزلة من خرّج طريقًا منها هكذا ضربة لازب، فليس التخريج دليلًا ولا أمارة علىٰ القَبول أو الاحتجاج فضلًا عن التصحيح. وأخيرًا فإن إسناد حديث محدوج الذي رواه عبد الله بن أحمد، وإن لم يكن فيه المذكورون الذين ضعَّف بهم ابنُ الجوزي حديثَ علي؛ إلا أن فيه طامة أخرىٰ، وهي شيخ عبد الله: الحسن بن علي الكذاب، فهو إسناد تالف أيضًا من بابه، وفيه سعد الخفاف مُتَّهم، ولم يذكر ذلك كلَّه السبطُ في محاماته عن الحديث. فاعْجَبْ.

فهذا الحديث موضوع أو متروك.

❊ حديث عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

رُوي هذا المعنىٰ ـ الأخوّة والمؤاخاة ـ عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأسانيد كثيرة، نستعرض أهمها، ونبدأ بما هو موافق في اللفظ، أي التصريح بالأخوّة، ثم ما

يدل على مطلق إطلاق الأخوّة، ثم ما يدل على المؤاخاة لأن فيها حدثًا مزيدًا أخصَّ من عموم الأخوّة. وفي هذا الباب مرفوعات وموقوفات، والمرفوعات ضعيفة جدًّا، ولذا أخرتُها عن الموقوف.

۞ أولًا: ما فيه التصريح بالأخوّة:

١ ـ الموقوف:

=روى ابن أبي شيبة، (٣٢٠٨٤)، وابن ماجه، (١٢٠)، والنسائي، في الكبرى، (٨٣٣٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، (١٧٨)، وفي السُّنة، (١٣٢٤)، والعقيلي في الضعفاء، (١٣٧/٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، (٣٣٩)، والحاكم في المستدرك، (٤٥٨٤)، أن عليًّا قال: «أنا عبد الله، وأخو رسول الله، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كاذب، آمنت قبل الناس سبع سنين». من طريق: المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي، به. المنهال؛ فيه كلام، وتُكُلِّم في مذهبه، وعباد؛ متروك، قال فيه البخاري: فيه نظر.

قال الإمام أحمد: «اضرب عليه فإنه حديث منكر»، كما في الموضوعات لابن الجوزي، (٣٤١/١)، والمنتخب من علل الخلال، (١١٤)، وسكت عليه الحاكم في المستدرك، ولكن الذهبي قال في التعليق إنه قال إنه صحيح على شرط الشيخين، ثم تعقبه: «كذا قال، وما هو على شرط واحد منهما، بل ولا هو بصحيح، بل حديث باطل؛ فتدبره. وعباد؛ قال ابن المديني: ضعيف». واستغرب الحويني كلام الحاكم في تعليقه على خصائص علي. ويبعد أن يكون الحاكم قال كذلك، فلعله وقع في نسخة، ثم وقفت عليه في طبعة دار المنهاج

القويم، (٤٦٣٤)!. وأخرجه العقيلي في ترجمة عباد، وذكره الذهبي في ترجمته من ميزان الاعتدال، (٢/٣٦٨)، وقال: «هذا كذِبٌ علىٰ عليّ»، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٤١)، وحاول السيوطي أن يتعقبه في اللآلئ، لينقذه من الوضع فحسب، فلم يصنع شيئًا. وفي الجملة بطلان هذا الإسناد ظاهر.

وفي متن هذا الحديث نكارةٌ لا تخفىٰ، في قوله: الصديق الأكبر، ففيه موازنة واضحة بوصف أبي بكر بالصديق، فلا ريب أن هذا مجعول من الغلاة لمقابلة فضيلة أبي بكر، وقد ألمحنا إلىٰ هذا الأسلوب في افتعال المناقب، أو أن يُحمل علىٰ أنه في زمنه، علىٰ أنه لا حاجة لذلك ما دام الإسناد بهذه الحال. وسيأتي تعليق الذهبي في الحديث الذي بعد هذا علىٰ نكارة أنه عبدَ اللهَ قبل غيره بسبع سنين. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، (٧/٤٤٤، ٤٤٥) باختصار: «وعبَّادٌ يُروىٰ من طريقه عن عليّ ما يُعلم أنه كذبٌ عليه قطعًا، مثل هذا الحديث، فإنا نعلم أن عليًّا كان أبر، وأصدق، وأتقىٰ لله من أن يكذب، ويقول مثل هذا الكلام الذي هو كذب ظاهر معلوم بالضرورة أنه كذب، وما علمنا أنه كذب ظاهر لا يشتبه، فقد علمنا أن عليًّا لم يقله لعلمنا بأنه أتقىٰ لله من أن يتعمد هذا الكذب القبيح، فالناقل عنه إما متعمد الكذب، وإما مخطئ غالط».

وروىٰ الحاكم، (٤٥٨٥)، وابن عساكر، (٤٢/٣٠)، بلفظ: «عبدتُّ الله مع رسول الله ﷺ سبع سنين؛ قبل أن يعبده أحدٌ من هذه الأمة»، فكأنه فيه اختصار، إذ ليس فيه المتن الأول المنكر، من طريق: شعيب بن صفوان، عن الأجلح، عن سلمة بن كهيل، عن حَبّة بن جوين، عن علي. وسكت عنه الحاكم، فتعقبه الذهبي وقال: «وهذا باطل؛ لأن النبي ﷺ من أول ما أوحي

إليه؛ آمن به خديجة وأبو بكر وبلال وزيد مع علي؛ قبله بساعات أو بعده بساعات، وعبدوا الله مع نبيه، فأين السبع سنين؟! ولعل السمع أخطأ؛ فيكون أمير المؤمنين قال: عبدت الله ولي سبع سنين، ولم يضبط الراوي»، وهذا الإسناد مسلسل بالشيعة، وشعيب وثقه أحمد، لكن قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وكذا حبة يهم، ولعله لهذا أدلىٰ الذهبي بما قال، وعلىٰ كلِّ تقديرٍ فليس في هذا اللفظ ذكر الأخوّة، وهي موضوع البحث، وإنما ذكرناه لأن متنه يشبهه ويحتمل أن يكون مختصرًا منه، أو الأول مزيدًا عليه.

=وروىٰ ابن أبي شيبة، (٣٢٠٧٩)، والنسائي في الكبرىٰ، (٨٣٩٨)، وابن عدي في الكامل، (٢/٦٠٦)، بلفظ: «أنا عبد الله وأخو رسوله ﷺ، لا يقولها إلا كذاب مفتر»، فقال رجلٌ: أنا عبد الله وأخو رسوله ﷺ، فخنق فحُمِل. من طريق: عبد الله بن نمير، عن مالك بن مغول، عن الحارث بن حصيرة، عن أبي سليمان الجهني، عن علي. وابن حصيرة، وثقه النسائي ويحيىٰ بن معين، وحسّن به الظن غيرُ واحد، كالعجلي وأبي داود وغيرهما، ولكنه من الغلاة المحترقين، كان يقول بالرجعة، فالأخذ بحديثه، خاصة في عليّ، من غير عاضد قوي؛ تساهل، وقد أورد حديثَه هذا الذهبي في الميزان شاهدًا علىٰ حاله، فغريب منه أنه في تاريخ الإسلام، بشار، (٣/٨٢٥) عندما نقل عبارة العقيلي الآتية قال بعدها: «قلت: خرج له البخاري في كتاب الأدب»، فكأنه يدفع عنه، ولا لزوم في هذا الدفع كما هو ظاهر لأنه ليس متروكًا بمرّة، ومثله في الأدب المفرد غير قليل، ثم الحاصل لمن تأمل أن الأثر الفذ الذي أخرجه له البخاري في الأدب هو عن ابن مسعود لا علي، وليس في الفضائل، ومتنه ثابت عن ابن مسعود بطرق كثيرة، فلعله لهذا تجوّز البخاري أن يخرجه عنه بهذا الطريق لغرض ما، مثل أن يكون هو ما عنده، أو عاليًا، أو

غير ذلك والله أعلم. وقد أورده الدارقطني في الضعفاء والمتروكين، وعبارة أبي حاتم أنه «يكتب حديثه» مُشعرة أنه إلىٰ الضعف أقرب، بل قال: «لولا أن الثوري روىٰ عنه لتُرك»، ورواية الثوري عنه غير كافية في تحسين الظن به، فقد يكون خفي حاله عليه أو أخفاه، أو يكون الثوري احتاج إليه لغرضٍ ما، وقال العقيلي: «وله غير حديث منكر في الفضائل، ومما شجر بينهم، وكان ممن يغلو في هذا الأمر». فقول ابن عدي فيه: يُكتب حديثه علىٰ ضعفه، وقول العقيلي إن له غيرَ حديثٍ منكر؛ أولىٰ، بل أصح من اقتصار الحافظ أنه «صدوق يخطئ ورمي بالرفض»، فإنه إذا كان غاليًا ثم تأتي أحاديثه منكرة في باب غلوه؛ فلا أقل أن يكون متهمًا، عمدًا أو خطأ بتحمله هذه الروايات وتساهله فيها لتأييد رأيه، فإطلاق القول أنه صدوق يخطئ فيه شيءٌ، إلا إن حُمل علىٰ صدقه في نفسه، وهذا لا يدفع عنه الضعف علىٰ كل تقدير لأن غرضنا ليس رميه بالكذب حتمًا كما تقدم. انظر: الجرح والتعديل، (٣/٧٢)، والميزان، (١/٤٣٢)، وتهذيب الكمال، (٥/٣٣٤)، والكامل، (٢/٤٥١)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني، (١٥٨)، والضعفاء الكبير للعقيلي، (١/٢١٦).

٢ ـ المرفوع: من حديث عليّ رضي الله عنه:

=روىٰ الطبري في التفسير، (١٩/٤١٠)، والبزار، (٤٥٦)، وأبو نعيم في الدلائل، (٣٣١)، وابن عساكر، (٤٢/٤٨)، في **قصة الدار**، التي يروىٰ فيها أنها حدثت بعد نزول قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، كلهم من طريق: محمد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب، عن عبد الله بن عباس، عن علي بن أبي طالب قال: لما نزلت: (وأنذر عشيرتك الأقربين) دعاني رسول الله

ـ ﷺ ـ، فذكر قصة الدار، وفي آخره: «هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا. يعني: علياً ﵁»، قال: فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع!

ولفظ: «أخي» ورد في رواية الطبري وابن عساكر، ولكنه بهذا اللفظ التام في رواية ابن عساكر، أما لفظ الرواية عند الطبري فاستعمل الحكاية وحذف لفظ الخليفة: «إن هذا أخي وكذاك وكذا، فاسمعوا وأطيعوا»، أما عند البزار: «أنت يا علي، أنت يا علي»، ورواية الأصبهاني مبتورة الآخر ليس فيها قول النبي ﷺ.

وآفة هذا الإسناد عبد الغفار بن القاسم؛ قال علي بن المديني: كان يضع الحديث، ويقال: كان من رءوس الشيعة. وروىٰ عباس عن يحيىٰ: ليس بشيء. وقال البخاري: عبد الغفار بن القاسم بن قيس بن فهد ليس بالقوىٰ عندهم. وقال أبو حاتم والنسائي وغيرهما: متروك الحديث، ميزان الاعتدال (٢/٦٤٠)، قال ابن كثير في تفسيره، (٦/١٧٠)، ت سلامة: «تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم أبو مريم، وهو متروك كذاب شيعي، اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث، وضعفه الأئمة ﵏»، وانظر: منهاج السنة، (٧/٣٠٢ ـ ٣٠٣).

وقد روىٰ هذا الحديثَ بهذا السياق عن ابن إسحاق: سلمة بن الفضل، فهو حديثه. وسلمة نفسه فيه كلام. قال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ، وضعفه ابن راهويه، والنسائي، وقال البخاري: عنده مناكير، وهّنه عليّ، ميزان الاعتدال، (٢/١٩٢)، وقد ذكر ذلك البزار، حيث قال عقب الحديث: «وهذا الحديث لا نعلم يروىٰ بهذا الإسناد متصلاً عن ابن عباس، عن علي إلا من

حديث سلمة، عن ابن إسحاق». وهذا عند الثلاثة الذين أخرجوه، نعم رواه ابن عساكر في الموضع المشار إليه من طريق: نصر بن سليمان، عن ابن إسحاق، به. ولكن الإسناد لا يصح إليه أصلًا، ففيه محمد بن زكريا الغلابي، كان يضع الحديث كما قال الدارقطني، الميزان، (٣/٥٥٠)، ونصر بن سليمان هذا نفسه لم أقف له على ترجمة، فهو ظلمات بعضها فوق بعض. ولعله يكون: بكر بن سليمان الأسواني، فقد روى عن ابن إسحاق وعنه محمد بن عباد بن آدم، كما في سند ابن عساكر، انظر: ميزان الاعتدال، (١/٣٤٥)، والتاريخ الكبير، (٢/٩)، وتاريخ الإسلام، (٤/١٠٨٦)، ولسان الميزان، (٢/٣٤٣). وعلى كل تقدير فالحديث حديث عبد الغفار، وقد كفانا مؤنته.

= وروى أحمد، (١٣٧١)، وفي الفضائل، (١٢٢٠)، والطبري في التاريخ، (٢/٣٢١)، والنسائي في الكبرى، في الخصائص، (٨٣٩٧)، وابن عساكر من طريق أحمد، (٤٢/٤٦)، في **قصة الدار** أيضًا، عن عليّ وفيه لفظ: «فأيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟»، من طريق: عفان، عن أبي عوانة، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن علي. وفي خصائص علي، (٨٤) للنسائي، زيادة: «أنت أخي وصاحبي ووارثي ووزيري»، وليست في الموضع نفسه من الخصائص من السنن الكبرى، فالله أعلم.

والمدار على عثمان بن المغيرة الثقفي الكوفي، وثقه أحمد، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، انظر: الجرح والتعديل، (٦/٩١٦)، والمعرفة والتاريخ، (٣/٩٩)، والثقات للعجلي، (٩٣٦)، وروى له الجماعة، ولكن قال الدارقطني في سؤالات السلمي، (٢٥٩): ليس بالقوي، ونقل الذهبي عنه أنه قال فيه: زائغ لم يحتج به، ولكن الذهبي قال في الميزان، (٣/٥٦) إنه عثمانٌ

آخر غير الثقفي، ولكن الحافظ ابن حجر في اللسان قال: «الظاهر أنه هو»، (٥/٤١٢)، فالله أعلم. وقال الذهبي في الميزان، (٣/٥٦): «ولأبي عوانة عنه ما ينكر». وهذا من رواية أبي عوانة عنه. وأبو صادق: هو عبد الله بن ناجذ، قال ابن حجر: صدوق، وقال الذهبي في الكاشف، (٦٦٨٣): «وُثِّق، وقيل لم يلقَ عليًّا»، وهذا ما قاله أبو حاتم، الجرح والتعديل، (٨/٢٠٠): «هو بابة أبي البَخْتري الطَّائي كلاهما روىٰ عن علي ولم يسمعا من علي، وهما صدوقان، وأما أبو صادق مستقيم الحديث»، وأبو البختري الطائي، سعيد بن فيروز، روىٰ له الجماعة، وهو ثقة، فيه تشيع قليل كثير الإرسال كما قال الحافظ في التقريب، وقد وثقه يعقوب بن شيبة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد، (٦/٢٩٦): «كان قليل الحديث، وكانوا يتكلمون فيه»، وقال الذهبي في الميزان، (١/٥٣٨) في الترجمة بعده: «عن مخنف بن سليم. وعنه الحارث بن حصيرة، إسناد مظلم. هو الأول». ومخنف بن سليم، له صُحبة، والحارث بن حصيرة تكلمنا عليه من قبل، يقول بالرجعة، وإن وثقه النسائي ويحيىٰ، وقال ابن عدي يكتب حديثه، الميزان، (١/٤٣٢)، فلعلّ الظلمة بسببه، ولكن الذهبي قال عن الإسناد إنه مظلم، ففيه تقليل من صاحب الترجمة. وقد علَّم عليه الحافظ ابن حجر في اللسان بالهاء، ومعناه أنه مختلف فيه والعمل علىٰ توثيقه، فهذا ترجيحه. ومن تدبر، علم أن في حديثه شيئًا، ولكن الظاهر أنه ليس من قِبله، فكثير من هؤلاء من قدماء الكوفيين الشيعة كانوا يرسلون ويتجوزون في تحمل أحاديث فضائل علي، مع صدق كثير منهم، فيدخل في حديثهم الخلل، ولذا كان أحمد يعيب أحاديث الكوفيين في المناقب.

وأما ربيعة بن ناجذ، وهو صاحب الحديث؛ فلم يرو عنه إلا أبو صادق

الأزدي، وهو مجهول، لم يقل عنه ابن سعد، (٢٢٦/٦) غيرَ أنه روىٰ عن علي، ولذا قال الذهبي في الميزان، (٤٥/٢): «لا يكاد يُعرف، وعنه أبو صادق بخبر منكر فيه: علي أخي ووارثي»، وهو حديثُنا. وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وصرح العجلي بتوثيقه، (٤٣٦)، ولعله لذلك قال عنه الحافظ في التقريب: «ثقة»، فتتبعاه في تحرير التقريب، (٣٩٨/١)، فقالا: «بل مجهول، تفرد بالرواية عنه أبو صادق الأزدي، ولم يوثقه سوىٰ ابن حبان والعجلي، وقال الذهبي في الميزان: «لا يكاد يعرف»، وقال في المغني: «فيه جهالة»، والظاهر أن صنيع الحافظ محمول علىٰ كونه من القدماء، وتوثيق التابعين الذين لم يُعرفوا بجرحة طريقة معروفة، ولكن كلامهما في تتبعه جيد، مع الالتفات إلىٰ أن كونه مجهولًا مع تقدم طبقته وعدم جرحه؛ لا يرفع الاعتبار عن روايته بالكلية، كما حررناه في مواضع أخرىٰ، وفي كتابنا خلافة الحسن بن علي، ولكن يبقىٰ أن إطلاق الوثاقة في مثل ذلك مُشكل، ولكن أقل ما يقال أنْ يتتبع ويدقق في روايته فإن لم يكن فيها نكارة فهي مقبولة، أما إطلاق التوثيق الذي يستلزم القبول أو يغلِّبه؛ ففيه ما فيه كما لا يخفىٰ، خاصة أنه قليل الرواية أصلًا، قال المزي في التهذيب: خرجا له حديثيْن ـ يعني ابن ماجه والنسائي في الخصائص، والمتن فيه نكارة كما لا يخفىٰ هنا، قد يكون الحمل فيها علىٰ غيره فرجال الإسناد كلهم فيهم شيءٌ كما تبيّن معنا، وعامتهم فيهم مذهب. وبه يظهر أن قول الهيثمي في مجمع الزوائد، (٣٠٢/٨): «رجاله ثقات»؛ فيه نظر واضح.

=وروىٰ ابن سعد في الطبقات، (١٨٧/١)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٦/٤٢)، في **قصة الدار**، أيضًا، عن علي، وفيه لفظ: «من يؤازرني ويجيبني علىٰ أن يكون أخي وله الجنة»، من طريق: يزيد بن عياض بن جعدبة، عن نافع، عن سالم، عن علي. يزيد بن عياض قال الحافظ في التقريب: «كذَّبه

مالك وغيره».

=وروى ابن عساكر، (٤٢/٤٩ ـ ٥٠)، في **قصة الدار** أيضًا، من **حديث أبي رافع** مولى النبي ﷺ، ونذكره هنا رغم أن البحث في حديث عليّ، لأنه في سياق قصة الدار، وليس لأبي رافع طرفٌ من أطراف الحديث التي ساقها المصنف ـ ابن الجزري ـ فَنَتْبَعه عليه. رواه ابن عساكر بسياق طويل، بلفظٍ فيه: «فمن منكم يتابعني على أن يكون أخي ووزيري ووصيي وينجز عداتي وقاضي ديني؟»، وفي آخره: «فقام علي بن أبي طالب فبايعه بينهم، فتفل في فيه، فقال أبو لهب: بئس ما جبرتَ به ابنَ عمك إذْ أجابك إلى ما دعوته إليه، ملأت فاه بصاقًا»، من طريق: علي بن موسى السمسار، عن محمد بن يوسف، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن عبد الله بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، عن أبي الحسن أحمد بن يعقوب الجعفي، عن علي بن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين، عن إسماعيل بن محمد بن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي، عن إسماعيل بن الحكم الرافعي، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه. وهو إسناد مظلم. السمسار في أصوله سقم كما قال الباجي، (لسان الميزان، (٦/٣٢)، ثم هو مسلسل بالمجاهيل الذين ذُكروا من العلويين، وأبو العباس أحمد بن سعيد الهمداني، هو الحافظ ابن عقدة، حافظ ولكن الكلام فيه كثير، ومذهبه التشيع، فهو إلى الترك ما هو، وإسماعيل بن الحكم قال في الميزان: صويلح ولكنه شيعي، (١/٢٢٥)، وقال في اللسان، ت أبي غدة، (٢/١١٤): «وذكره النجاشي في مصنفي الشيعة»، وقال الجوزجاني: «كان مائلًا، صدوقًا في حديثه»، مائلًا يعني في الاعتقاد، الشجرة في أحوال الرجال، (١١٩)، وفي الإسناد إشكال

من فوق السمسار أيضًا، لكن من بعده يغني عنه.

ورواه ابن عساكر أيضًا، (٤٢/ ٥٠)، من طريق آخر من حديث أبي رافع، من طريق: الدارقطني، عن ابن عقدة، عن جعفر بن عبد الله بن جعفر المحمدي، عن عمر بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع، بسياق مشابه مختصرًا، فيه: «فقال: يا بني عبد المطلب إنه لم يبعث الله نبيًّا إلا جعل له من أهله أخًا ووزيرًا ووصيًّا وخليفةً في أهله، فمن يقوم منكم يبايعني علىٰ أن يكون أخي ووزيري ووصيي وخليفتي في أهلي؟ فلم يقم منكم أحد».

شيخ ابن عساكر إلىٰ الدارقطني: محمد بن إبراهيم الكردي؛ هو النشابي، المقرئ، مجهول الحال في الحديث، قال عنه ابن عساكر في التاريخ، (٥١/ ١٨٨): «كان خيرًا مستورًا»، وقال الذهبي إنه كان يلقَّن، تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١/ ٦٢٩)، وابن عقدة؛ تقدم، والإسناد مسلسل بمجاهيل أيضًا، فجعفر بن عبد الله المحمدي؛ مجهول، وعمر بن علي بن عمر بن علي بن الحسين؛ مجهول، وعلي بن عمر بن علي بن الحسين، ذكره ابن حبان في الثقات، (٨/ ٤٥٦): «يعتبر حديثه من غير رواية أولاده عنه»، وقال الحافظ: مستور، وهو كذلك، وعمر بن علي بن الحسين، قال في الثقات، (٧/ ١٨٠): «يخطئ»، وقال الحافظ: «صدوق فاضل».

ونشير أخيرًا إلىٰ أن الكلام هنا فيما يتعلق بقصة الدار علىٰ هذا اللفظ فحسب من هذا الحديث، لأن البحث الذي يعنينا هنا هو لفظ الأخوّة، ولا نبحث في أصل الحديث وطرق القصة كلها، فهذا موضوع آخر، ولحديث الدار نفسه روايات كثيرة، وألفاظ، قد استوعب كثيرًا منها الشيخ الألباني في السلسلة

الضعيفة، (٤٩٣٢)، وحكم بوضع عامتها ووهائه، وجوّد بعضها وتكلم في لفظ «خليفتي» الوارد فيها أن المقصود به خليفته في أهله كما ورد مصرَّحًا به في بعض الروايات، وكذا في إنفاذ وصاياته وعِداته، وقد قال الحافظ ابن كثير في التفسير، ت سلامة، (٦/١٧٠): «هذه طرق متعددة لهذا الحديث عن علي، رضي الله عنه. ومعنى سؤاله، عليه الصلاة والسلام لأعمامه وأولادهم أن يقضوا عنه دينه، ويخلفوه في أهله، يعني إن قتل في سبيل الله، كأنه خشي إذا قام بأعباء الإنذار أن يقتل، ولما أنزل الله عز وجل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ﴾ [المائدة: ٦٧]، فعند ذلك أمن. وكان أولًا يحرس حتى نزلت هذه الآية: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ﴾. ولم يكن في بني هاشم إذ ذاك أشد إيمانًا وإيقانًا وتصديقًا لرسول الله صلى الله عليه وسلم من علي، رضي الله عنه؛ ولهذا بَدَرَهم إلى التزام ما طلب منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم كان بعد هذا ـ والله أعلم ـ دعاؤه الناس جهرة على الصفا، وإنذاره لبطون قريش عمومًا وخصوصًا، حتى سمَّى من سمى من أعمامه وعماته وبناته، لينبه بالأدنى على الأعلى».

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية فقد تكلم على هذه القصة والحديث، وجزم أنه كذب موضوع، وأجلب على متنه، وأنه مخالف لما في الصحاح غير هذا، وهو قصة إنذاره قريش على الجبل المعروفة في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر وأبي هريرة، انظر: منهاج السنة، (٧/٢٩٩ ـ ٣١٣). وللأخ الصديق د. محمد سالم الخضر، بحثٌ مفصّل في هذا الحديث، في كتاب بعنوان: «آية الإنذار وحديث الدار»، تتبع فيه جميع طرقه ومتونه في مصادر الفريقين، بما لا مزيدَ عليه، وخلص فيه إلى أنه لا يرقى في أحسن أحواله إلا إلى مرتبة الضعيف جدًّا. وهذا هو الصحيح، والله أعلم.

=وروى القَطيعي في زياداته على الفضائل، (١١١٨)، وأبو يعلى،

(٥٢٨)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٣/٥٥): «عن علي بن أبي طالب قال: طلبني رسول الله ﷺ فوجدني في حائط نائمًا، فضربني برجله قال: «قُم، فوالله لأرضينك، أنت أخي، وأبو ولدي، تقاتل على سنتي، من مات على عهدي فهو في كنز الله، ومن مات على عهدك فقد قضى نحبه، ومن مات يحبك بعد موتك ختم الله له بالأمن والإيمان ما طلعت شمس أو غربت». من طريق: سويد بن سعيد، عن زكريا بن عبد الله الصهباني، عن عبد المؤمن، عن أبي المغيرة علي بن ربيعة الوالبي، عن علي، به. وهذا إسناد ضعيف، شيخ القطيعي فيه مبهم، حيث قال: «حدثني من سمع ابن أبي عوف»، وسويد بن سعيد؛ منكر الحديث، وزكريا بن عبد الله الصهباني؛ قال الأزدي: منكر الحديث، الميزان، (٢/٧٣)، وفي سؤالات ابن الجنيد ليحيى، (٦٨٥): «كوفي ليس به بأس»، ولم يتعيّن لي عبد المؤمن، ويحتمل أنه ابن خالد الحنفي، قال الحافظ: لا بأس به. فهذا إسناد ضعيف، ولفظه مفتعل، لا يشبه الأحاديث الثابتة. وقد تقدم قريبٌ منه من حديث جابر، وفيه زيادة في سبب التكنية بأبي تراب، وتلك نكارة أخرى، أشرنا إليها هناك. وسبَقَ سياقٌ مشابهٌ له أيضًا من حديث ابن عمر بإسناد ضعيف.

=وروى ابن سعد في الطبقات، (٢/٢٦٣)، في ذِكر وفاة النبي ﷺ، أنه قال: «ادعوا لي أخي»، من طريق: محمد بن عمر، عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده. الواقدي متروك، وعبد الله بن محمد بن عمر العلوي قال الحافظ في التقريب مقبول، ووالده ثقة، لكن روايته عن جده مرسلة، ولذا قال الحافظ في فتح الباري، (٨/١٠٧): «فيه انقطاع؛ مع الواقدي، وهو متروك، وعبد الله فيه لين». وللحديث طرق أخرى في دعوة عليّ في مرض الموت، ليس فيها لفظ الأخوة، بل في بعضها: «ادعوا لي

حبيبي»، وليست بأحسن حالًا، وقد تتبعها الشيخ الألباني رحمه الله في الضعيفة، رقم (٤٩٤٥) في رده على عبد الحسين في المراجعات، فأجاد.

=وروى الخطيب في تاريخ بغداد، (١٤/١٩٩)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٦١)، بلفظ: «يا عليُّ، أنت أخي، وصاحبي، ورفيقي في الجنة»، ولفظ: «أخي» ليس في ابن عساكر، مداره على: عمران بن سوار البغدادي، عن عثمان بن عبد الرحمن، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي، به. عمران؛ مجهول، وعثمان بن عبد الرحمن؛ هو الوقاصي؛ متروك، وكذبه ابن معين، وراجع: الضعيفة للألباني، (٣٥٢، ٤٩٤٣)، وقد حكم عليه بالوضع في الموضعين.

= ويروى في مسند زيد، (١/٣٦١)، بلفظ: «أنت أخي ووزيري وخير من أخلِّفه بعدي،...»، عن عليٍّ، من طريقٍ مسلسل بأهل البيت. ويروى كذلك بإسنادين موضوعين متونهما مفتعلة في الأمالي الخميسية للشجري، (٦٦٩، ٦٩٤)، لا ينبغي التشاغل بهما.

=وروى ابن سعد، (٢/٢٣)، عن عليٍّ، ولفظه: «أنا عبد الله وأخو رسوله»، في سياق قصة المبارزة يوم أحد، لما برز عليّ رضي الله عنه للوليد بن عتبة، فقال له الوليد: «من أنت؟»، فذكره. من طريق: خلف بن الوليد الأزدي، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله بن يسار البهي.

وهذا الإسناد رجاله ثقات، وإنما البحث فيه في رواية البهي. فالبهي هو عبد الله بن يسار مولى مصعب بن الزبير، من الوسطى من التابعين، وقد وثقه ابن معين في سؤالات ابن محرز، (١/١٠٣)، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في العلل، (٢/٤٨): إنه في نفسه «لا يحتج بحديثه، وهو مضطرب الحديث»،

وتوسط الحافظ فقال في التقريب: «صدوق يخطئ». وهو يروي عن بعض الصحابة، ولكن طبقته نازلة، فيروي عن عروة عن عائشة، فأنكر أحمد أن يكون سمع عائشة، وكذا ابنُ مهدي كان ينكر قوله عن عائشة: حدثتني (التهذيب، ٦/١٨١)، وقال أبو حاتم في سماعه من عائشة: «ما أرىٰ في هذا شيئًا، إنما يروي عن عروة»، المراسيل، (ص ١١٥)، رغم أن مسلمًا أخرج له عن عائشة، قال في جامع التحصيل، (٤٠٨): «علىٰ قاعدته»، يعني في حمل عنعنة غير المدلِّس بين المتعاصرين علىٰ السماع، علىٰ أن الدارقطني أعل هذا الحديثَ ـ حديث مسلم من طريق البهي عن عائشة: «كان يذكر الله..» ـ في العلل، (١٤/٢١٤)، وحديثًا آخر في مسلم ـ «خير الناس قرني» ـ، في الإلزامات والتتبع، (٢١٥)، وقال: «والبهي إنما روىٰ عن عروة عن عائشة»، ولم يتعقب ابنُ عمار شيئًا من هذه الروايات في علل مسلم مع حرصه عليه. ولكن أثبت له البخاري السماع من عائشة وابن عمر وابن الزبير، في التاريخ الكبير، (٥/٥٦)، وهو ظاهر قول يحيىٰ في سؤالات ابن محرز، وقد صحح البخاري حديث البهي عن عائشة «كان يذكر الله» في علل الترمذي، (٦٦٩)، فهذا متسق. فلعل البهي هذا سمع بعضًا عن عائشة وبعضًا من عروة عن عائشة، ولهذا نظائر، فحتىٰ مسلم الذي روىٰ له عن عائشة في الفضائل، روىٰ له عن عروة في الوضوء والفضائل، انظر: رجال مسلم، (٧٦٥)، والدارقطني نفسه قال في حديثٍ اختُلف فيه علىٰ البهي عن عائشة، بعُروة ومن دونه: «القول قول من قال عن البهي عن عائشة»، العلل، (١٤/٣٦٥)، نعم لا يستلزم هذا صحته، فضلًا عن ثبوت سماعه منها، إنما هو ترجيح رواية علىٰ رواية، فلا تنفع إلا أصحابها من الرواة من تحته، لكن لا تغفل عن عبارته التي تقدم نقلها في إعلال حديث مسلم في خير القرون في كتاب الإلزامات فإن ظاهرها أنه لا يثبت سماع

البهي من عائشة، فالله أعلم. فقد بحثنا هذا البحث كله لنستبينَ طبقة رواية البهي ومن يروي عنه، فلم أرَ من قال إنه يروي عن علي رضي الله عنه وهذه الطبقة، ورواياته عن عائشة لو ثبتت أحيانًا فإن عائشة عاشت بعد عليٍّ أقل من عشرين سنة بقليل، وخلافهم في سماعه من عائشة يبين أنه على كل حال بعيد عن الرواية عن عليٍّ مباشرةً، وهو يروي عن عبد خير الهمداني من أصحاب علي، فأغلب الظن أنه كان يروي عن علي بواسطة أصحاب عليّ، فهذا أليق بطبقته، فلم يدرك عليًّا، وأما بدرًا فلم يدركها قطعًا وإلا كان صحابيًّا، فهذا الحديث صورته صورة المرفوع ـ وكذا حكمُه؛ لإقرار النبي ﷺ، وهذا على فرض ثبوته كما لا يخفى ـ: فهو منقطع، أو مرسل، والخطب في تفريق الاصطلاح يسير لأنّ المدارَ المقصود بالبحث ثبوتُ الانقطاع القادح.

أقول: هذا أصح شيء في المرفوع أو ما فيه حكمه في هذا المعنى ـ ولهذا أخّرتُه ـ من قول عليّ إنه أخو رسول الله ﷺ، وليس في متنه ما يُنكر، فإنما المؤمنون أخوة، وكلما زاد المؤمن إيمانًا كانت أخوته للمؤمنين أشد، ولا ريب أن عليًّا كان في محلّ رفيع من النبي ﷺ، وهو ابن عمه، وزوج ابنته، وأبو أسباط. وقد نبهتُ على هذا في التعليق على متن الكتاب، فليُرجع إليه.

❁ ثانيًا: ما فيه ذكر حادثة المؤاخاة بين النبي ﷺ وعليّ رضي الله عنه:

=روى أبو يعلى في مسنده، كما عند الحافظ في المطالب العالية، (٣٩٢٧)، وابن عساكر، (٤٢/٦١)، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ آخَى بَيْنَ النَّاسِ وَتَرَكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، آخَيْتَ بَيْنَ أَصْحَابِكَ وَتَرَكْتَنِي؟، فَقَالَ ﷺ: «تَرَنِي تَرَكْتُكَ؟ إِنَّمَا تَرَكْتُكَ لِنَفْسِي، أَنْتَ أَخِي وَأَنَا أَخُوكَ»، قَالَ:

«فَإِنْ حَاجَّكَ أَحَدٌ فَقُلْ: إِنِّي عَبْدُ اللهِ وَأَخُو رَسُولِ اللهِ ﷺ لَا يَدَّعِيهَا أَحَدٌ بَعْدَكَ إِلَّا كَذَّابٌ». من طريق: عمر بن يعلىٰ الثقفي، عن أبيه، عن جده، عن عليٍّ، به. المدار علىٰ: عمر بن يعلىٰ الثقفي؛ متروك، وأبوه؛ ضعيف، وجدُّه؛ صحابي. وقد رواه ابن حبان في المجروحين في ترجمة عمر الثقفي، (٢/٩١ ـ ٩٢)، وانظر: تذكرة الحفاظ لابن القيسراني، (١٨٠)، وكذا ابن عدي في الضعفاء في ترجمته نفسه، (٦/٦٦).

=وروىٰ ابن عبد البر في الاستيعاب، (٣/١٠٩٨)، عن عليّ، في قصة الشورىٰ بعد وفاة عمر رضي الله عنه، أنه قال: «أنشدكم الله! هل فيكم أحد آخىٰ رسول الله ﷺ بينه وبينه إذْ آخىٰ بين المسلمين؛ غيري؟ قالوا: اللهم لا»، من طريق: زياد بن المنذر، عن سعيد بن محمد الأزدي، عن أبي الطفيل، عن علي. وزياد بن المنذر معروف، رأس الجارودية، كذّبه ابن معين، وتركه أحمد، والنسائي، والدارقطني، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وضعفه أبو حاتم، وقال ابن حبان: يضع الحديث، انظر: الميزان، (٢/٩٣)، والتاريخ الكبير، (٣/٣٧١). وسعيد بن محمد الأزدي لم يتعيّن لي، واحتمل الشيخ الألباني في الضعيفة، (١٠/٦٥٥)، أن يكون المصلوب الوضّاع، وليس ببعيد.

ورواه العقيلي في الضعفاء، (١/٢١١)، وابن عساكر، (٤٢/٤٣٥)، من طريقه، بلفظ قريب، في أوله نكارة: «كنت ـ أي أبو الطفيل ـ علىٰ الباب يوم الشورىٰ فارتفعت الأصوات بينهم فسمعت عليًّا يقول: بايع الناس لأبي بكر، وإنا والله أولىٰ بالأمر منه وأحق منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفارًا يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثم بايع الناس عمر وأنا والله أولىٰ بالأمر منه وأحق به منه فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفارًا يضرب

بعضهم رقاب بعض بالسيف...»، فذكر كلامًا، وفيه المناشدة وذكر المؤاخاة، وكلام غيرُه طويل. من طريق: زافر، عن رجل، عن الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل، عن علي.

وزافر هذا وثقه أحمد وابن معين وأبو داود، لكن قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال البخاري: عنده مراسيل ووهم، ووهمه الساجي، وكذا ابن حبان، انظر: الميزان، (٢/٦٤)، والكامل، (٤/٢٠٦)، وشيخه: رجل، مبهم، والحارث بن محمد مجهولٌ.

قال العقيلي: «فيه رجلان مجهولان: أحدهما: رجل لين لم يسمه زافر، والآخر: الحارث بن محمد»، ثم ساق له العقيلي إسنادًا آخر بإسقاط الرجل المبهم: «حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا محمد بن حميد قال: حدثنا زافر، حدثنا الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن علي... فذكر نحوه. وهذا عمل محمد بن حميد أسقط الرجل وأراد أن يجود بها الحديث، والصواب ما قاله يحيىٰ بن المغيرة، ويحيىٰ بن المغيرة ثقة، وهذا الحديث لا أصل له عن علي».

ونقل الذهبي عبارة العقيلي، فقال: «قلت: فأفسده، وهو خبر منكر، ثم ذكر الحديث، وقال: فهذا غير صحيح، وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا»، ميزان الاعتدال، (١/٤٤١).

ونقل الحافظ ذلك في لسان الميزان، (٢/١٥٧)، ثم قال: «ولعل الآفة في هذا الحديث من زافر»، ولم يظهر لي هذا الاحتمال من الحافظ، فزافر في نفسه لم يكذبوه، وقد قال ابن حبان: «والذي عندي في أمره: الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات والتنكب عما انفرد به من الروايات»، وكذا قال العجلي

إنه يكتب حديثه، وكذا ابن عدي، وقال أبو حاتم: إن محله الصدق، وسبق توثيقه عن أحمد وغيره، فالعَصْب به لا ينبغي، لاسيما وقد ذكر ذلك عن شيخٍ مبهم له، ثم شيخ شيخه هذا المجهول الحارث بن محمد. نعم قد يكون وجه كلام الحافظ أن آفته من زافر من قِبَل أوهامه الكثيرة، لا من قبل أنه من افتعله، فهذا لا يخلو من وجاهة، فقد قال فيه ابن عدي: «وكانت أحاديثه مقلوبة الإسناد مقلوبة المتن، وعامة ما يرويه لَا يُتَابَعُ عَليه، ويكتب حديثه مع ضعفه»، فقد يكون مراده أنه من شدة وهمه وعدم ضبطه دخل له هذا الحديث، حتىٰ إنه لم يضبط اسم شيخه فأبهمه، ويحتمل أن الحارث المجهول هذا نفسُه يرجع إلىٰ وهم زافر أيضًا، فإنه لم يُروَ له إلا هذا الحديث من رواية زافر. ومع ذلك فالأليق والله أعلم أن يناط هذا الحديث بآفتيه الواضحتين، شيخ زافر المبهم، والحارث المجهول، وكفىٰ زافرًا أنه تحمله، ولم يبيِّن اسم شيخه قاصدًا أو غير قاصد، والله أعلم.

وعلق ابن عساكر علىٰ الحديث: «وفي هذا الحديث ما يدل علىٰ أنه موضوع، وهو قوله: وصلَّىٰ القبلتين، وكل أصحاب الشورىٰ قد صلىٰ القبلتين، وقوله: أفيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة، وقد كان لعثمان مثل ما له من هذه الفضيلة وزيادة»، تاريخ دمشق، (٤٢/٤٣٦).

ورواه ابن عساكر، (٤٢/٤٣١)، من طريق آخر: عن الدارقطني، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن يحيىٰ بن زكريا بن شيبان، عن يعقوب بن معبد، عن مثنىٰ أبي عبد الله، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عاصم بن ضمرة وهبيرة. وعن العلاء بن صالح، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، وعن عمرو بن واثلة قالوا، فذكره.

شيخ الدارقطني في هذا الإسناد هو ابن عقدة، فيه ما فيه على حفظه. ويحيى بن زكريا بن شيبان، شيخ لابن عقدة، قال عنه ابن حبان في الثقات، (٩/٢٧٠): «يحيى بن زكريا بن شيبان كوفي يروي عن عبيد الله بن موسى روى عنه أهل الكوفة وأصحابه»، له ذِكْرٌ في كتب المشتبه، أنه كندي، وأنه جمّال، فهو إن لم يكن مجهولًا فهو مستور. ومثنى أبو عبد الله، إن كان هو ابن الصباح المكي، صاحب عمرو بن شعيب، فهو ضعيف، قال يحيى: ضعيف ليس بشيء، وكذا قال أحمد وزاد: مضطرب الحديث، وقال النسائي إنه متروك، انظر: الكامل، (٨/١٦٩)، والميزان، (٣/٤٣٥)، لكن ليس له رواية فيما رأيت عن سفيان الثوري، ولا ذكروه ممن يروي عنه. وإلا فلم يتبين من هو. وفيه المتن السابق نفسه، وزيادات، وهو ما ذكر ابن عساكر أن في متنه ما يدل على أنه موضوع.

= روى الخُلعي، من حديث عليّ في ذكر المؤاخاة، بلفظ: «آخى رسول الله ﷺ بين عمر وأبي بكر وبين حمزة بن عبد المطلب وزيد بن حارثة، وبين عبد الله بن مسعود والزبير بن العوام، وبين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن مالك، وبيني وبين نفسه». عزاه صاحب الرياض النضرة إلى الخلعي، (١/٢٨)، وكذا السيوطي في الجامع الكبير، (١٧/٩٨) (٤/٢٥)، وقال: «الخلعي في الخلعيات، وفيه راو لم يسم»، وكذا المتقي الهندي في كنز العمال، (٣٦٣٨٤)، وهو في الرابع من الخلعيات، مخطوط، (١١) بترقيم جوامع الكلم، وفي الفوائد المنتقاة الحسان للخلعي رواية السعدي، (١٣٠) بترقيم جوامع الكلم. من طريق: سُفْيَان بن بشر الأسدي الكوفي، عن علي بن هاشم بن البريد، عن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية، عن أبي إسحاق، عن رجل من أصحاب علي عليه السلام، عن علي عليه السلام.

سفيان بن بشر؛ ليس فيه جرح ولا تعديل، تاريخ الإسلام، (٥/٨٢٧)، وعلي بن هاشم بن البريد، قال الحافظ: صدوق يتشيع، وقد مشاه أحمد، كما في الجرح والتعديل، (٩/٤٤٠)، وقال ابن نمير: «له ما يستنكر»، من تُكُلم فيه، (١٤٠)، وقال هناك الذهبي: شيعي غال. وقد روىٰ له الجماعة والبخاري في الأدب. وعبد الملك ثقة، وأبو إسحاق هو السبيعي، وشيخه مبهم كما تقدَّم.

وقد ذكرتُ في التعليق علىٰ متن الكتاب مسائلَ في أخوّة علي رضي الله عنه لرسول الله ﷺ، وعلاقته بالأحاديث الواردة فيه وفي غيره من الصحابة، وكذا حكيت خلاف العلماء في المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم بعضًا، ومؤاخاة النبي ﷺ عليًّا رضي الله عنه، فقد أثبتها بعضُ أهل العلم ونفاها آخرون، فليرجع إلىٰ التعليق، لأن الاقتصار هاهنا علىٰ شأن الأحاديث والآثار وثبوتها فقط.



٢٢ ـ ٢٤

حديث: «عليٌّ سيّدُ العرب».

يروىٰ من حديث **عائشة**، **وجابر**، **وأنس**، **والحسنين**، **وأبي سعيد**، **والعباس**، **وعبد الله بن عباس**، **وعليّ**، رضي الله عنهم جميعًا.

وقد أورده المصنِّف من حديث عائشة وجابر رضي الله عنهما، ونحن نخرجه وفق ترتيب المصنف، ثم نستوفي شواهدَه.

❋ حديث عائشة رضي الله عنها:

يروىٰ عنها من طرق: **سعيد بن جبير**، **وعروة**، **وإسماعيل بن أبي خالد**، وغيرهم.

أما طريق **سعيد بن جبير** عن عائشة:

=فرواه الحاكم في المستدرك، (٤٦٢٥)، **ومن طريقه المصنف** [٢٢]، وابن المغازلي في مناقب علي، (٢٥٩)، من طريق: عمر بن الحسن الراسبي، عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن عائشة. وهو الذي أورده **المصنِّف** رقم [٢٢]. وقال الحاكم بعده: «في إسناده عمر بن الحسن، وأرجو أنه صدوق، ولولا ذلك لحكمت بصحته علىٰ شرط الشيخين، وله شاهد من حديث عروة، عن عائشة». وهذا إسناد **موضوع**: فيه: عمر بن الحسن الراسبي: متهم بالوضع، قال الذهبي: «عمر بن حسن الرَّاسِبي عَن أبي عوَانَة: بِحَدِيث مَوْضُوع، مَتنه: عَليّ سيد الْعَرَب»، المغني في الضعفاء، (٢/٤٦٤)، وقال: «لا يكاد يعرف، وأتىٰ بخبر باطل، متنه: علىٰ سيد العرب»، ميزان الاعتدال،

(١٨٥/٣)، ونقل الحافظُ كلامَ الحاكم عليه وتعقُّبَ الذهبي، فقال: «وقال ـ أي الحاكم ـ: صحيح، وأرجو أن عمر بن الحسن صدوق، وتعقبه الذهبي في تلخيصه، فقال: قلت: أظن أنه هو الذي وضعه»، لسان الميزان، (٢٩٠/٤).

وتوبع عمر بن الحسن الراسبي علىٰ أبي عوانة، فرواه مكرم البزاز في الجزء الأول من فوائده، (٦٣)، وابن عساكر، (٣٠٤/٤٢ ـ ٣٠٥)، من طريق: يحيىٰ الحماني، عن أبي عوانة، به. والحماني: الكلام فيه كثير، قصارىٰ أمره مع تحسين الظن أن يكون ضعيفًا منكرًا جدًّا، كذبه أحمد مرة، وابن حبان وغيرهما، وليَّنه بعضهم، وكان يسرق الحديث، وكان مذهبه الغلو، ونص أحمد علىٰ نكارة هذه الطريق نكارة شديدة، وتعجب منه، كما في المنتخب من علل الخلال (٢٠٦)، وذكر الدارقطني في العلل أن في هذا الحديث اضطرابًا (٣٢٧/١٤).

وأما طريق **عروة** عن عائشة، الذي أشار إليه الحاكم في الحديث السابق ثم أخرجه:

=فرواه الحاكم، (٤٢٦٢)، وهو الذي أورده **المصنِّف** رقم [٢٣] نقلًا عن الحاكم، وإسناده موضوع، فيه الحسين بن علوان؛ يضع الحديث. وشيخ الحاكم فيه: محمد بن جعفر القاري؛ ضعيف مختلط، قال الحافظ: «والحسين ضعيف، وفي الإسناد خلل»، إتحاف المهرة، (٣٣٢/١٧)، وأورده الذهبي في موضوعات المستدرك، خ، (٢)، وعلق عليه: «قُلْتُ: إِنَّ عُلْوَانَ كَذَّابٌ»، وقال في التلخيص، كما في مختصره، (١٣٥٩/٣): «فيه الحسين بن علوان، وهو الذي وضعه».

وأما طريق **إسماعيل بن أبي خالد**، عن عائشة:

=فرواه: أحمد في الفضائل، (٥٩٩)، وأبو بكر الشافعي الغيلاني في الغيلانيات، (٧)، وابن المقرئ في الثالث عشر من فوائده خ، (٨٩)، والأصبهاني في منتهىٰ رغبات السامعين، خ، (٨٢)، وابن عساكر، (١٨٢/٣٠، ٣٠٥/٤٢)، من طريق: خلف بن خليفة، عن إسماعيل بن أبي خالد عن عائشة، بلفظ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَأَبُوكِ سَيِّدُ كُهُولِ الْعَرَبِ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ شَبَابِ الْعَرَبِ»، والخطاب لعائشة ﵂، والمراد بسيد الكهول أبو بكر ﵁. وهذا مرسل، أو منقطع، إسماعيل بن أبي خالد لم يدرك عائشة؛ نعم في بعض تلك الطرق التصريح بالواسطة وأنه قيس بن أبي حازم، في فوائد ابن المقرئ، لكن الطريق لا يصح إليه أصلًا، فيه: عبد الملك بن عبد ربه الطائي؛ منكر. وخلف بن خليفة؛ خرج له مسلم، لكنه صدوق مختلط، ثم إن فيه علة ثالثة دالة علىٰ اختلاط خلف فيه، إذ في رواية ابن أبي شيبة (٣٢٤٨٥) لهذا الحديث بنفس الإسناد اقتصر علىٰ قوله: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ، وَأَبُوكَ سَيِّدُ كُهُولِ الْعَرَبِ»، وليس فيه هذه الزيادة.

ويروىٰ من طريقين آخرين، من حديث عائشة، عند ابن عساكر، لا يُعبأ بهما. فرواه ابن عساكر، (١٩٢/٦٤)، من طريق طيسلة بن علي عن عائشة، بلفظ كالسابق، وفيه زيادات، وفيه: عمرو بن محمد بن الحسن؛ وهو حمويه؛ وضاع، وأيوب بن عتبة؛ ضعيف. ورواه أيضًا (٣٠٥/٤٢)، من طريق عبد الرحمن بن أبزىٰ عن عائشة، بلفظ: «هَذَا سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ»، فَقُلْتُ: أَلَسْتَ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ: «أنا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ، وَرَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، وهو مسلسل بالمجاهيل، وفيه أبو بلال الأشعري؛ ضعفه الدارقطني، ولينه أبو عبد الله الحاكم، وقال الحافظ: مقبول، قلت: ولم يتابع.

فالحاصل أن هذا الحديث لا يصح من حديث عائشة، **ضعيف جدًّا**، أو شبه **موضوع**.

ولهذا الحديث شواهد، كما تقدّم في ذكر أطرافه أول التخريج، وهي ما يلي:

*** حديث جابر رضي الله عنه:**

=رواه الحاكم في المستدرك، (٤٦٢٧)، والذي في مطبوعة المستدرك أنه معلّق، فلم يذكر له إسنادًا، والظاهر أن الإسناد ساقط من المطبوعة، وذلك لأن الذهبي علق عليه في التلخيص، وكذا أورده المصنِّف مسندًا، فدل أنه موجود بتمامه في المستدرك، ثم وقفت عليه في طبعة المنهاج القويم، (٤٦٧٦). من طريق: سهل بن عثمان، عن المسيب بن شريك، عن عمر بن موسىٰ الوجيهي، عن أبي الزبير، عن جابر. وقد أورده **المصنف** نقلًا عن الحاكم، رقم [٢٤].

وهذا إسناد **موضوع**: سهل بن عثمان العسكري من رجال مسلم؛ حافظ، لكن له غرائب، والمسيب بن شريك؛ متروك، وعمر بن موسىٰ الوجيهي؛ قال البخاري: فيه نظر، وقال الدارقطني: متروك، وهو متّهم بالوضع، وقال الذهبي في التلخيص، مختصر تلخيص الذهبي (٣/١٣٦١): «فيه عمر بن موسىٰ الوجيهي، وهو وضاع»، ونص علىٰ ضعفه السخاوي في المقاصد الحسنة، (ص: ٣٩٥).

*** حديث أنس رضي الله عنه:**

=رواه الطبراني في الأوسط، (١٤٦٨)، فيه: عمر بن عبد العزيز الذراع؛ مجهول، وقال الهيثمي: «رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ خَاقَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ

بْنِ الْأَهْتَمِ ضَعَّفَهُ أَبُو دَاوُدَ»، مجمع الزوائد، (٩/١١٦).

❊ حديث الحسن بن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا:

=رواه الطبراني في الكبير، (٢٧٤٩)، وأبو نعيم في الحلية، (١/٦٣)، فيه: إبراهيم بن إسحاق الصيني؛ متروك، وقيس بن الربيع؛ مختلط، وليث بن أبي سليم؛ من رجال الشيخين، بيد أنه ضعيف.

قال الحافظ ابن كثير: «هذا حديثٌ منكرٌ»، جامع المسانيد والسنن، (٢/٤٧٩)، وقال الهيثمي: «رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الصِّينِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ»، مجمع الزوائد، (٩/١٣٢)، وذكره الزركشي مما ليس له أصل في التذكرة في الأحاديث المشتهرة، (١٦٢).

❊ حديث الحسين بن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا:

=رواه أبو نعيم في الحلية، (٥/٣٨)، فيه: عبد الوهاب بن العباس؛ مجهول، وأحمد بن الحسين الصوفي؛ وثقه بعضهم لكن أحمد تركه، وحسين الأشقر؛ ضعيف، وقيس بن الربيع؛ مختلط ضعيف. قال أبو نعيم عقبه: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ زُبَيْدٍ، تَفَرَّدَ بِهِ قَيْسٌ». وعندي أن هذا الطريق إنما هو حديث الحسن السالف ذكره، وتحرَّف إلى الحسين، أو أنه من اختلاط قيس بن الربيع، أو غيره من الضعفاء في سنده.

❊ حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

=رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان، (١/٣٦٢)، ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/٣٠٥)، فيه: محمد بن أحمد بن يزيد؛ لم يكن بالقوي في الحديث كما نص أبو الشيخ الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان، (٣/٥٤٢)، وفيه:

الخليل بن محمد العجلي ؛ مجهول ، وعطية العوفي ؛ ضعيف .

* حديث العباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

=رواه ابن عساكر ، (٢٦/٣٢٢) ، وفيه أن النبي ﷺ قال للعباس وعلي: «أنتما سيدا العرب» ، وفيه: طلحة بن أبي غالب شيخ ابن عساكر ، وعمه عبد الوهاب بن محمد ؛ مجهولان ، وعبد الصمد بن موسىٰ ، وعبد الصمد بن علي ؛ مجهولان .

* حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا:

=رواه الدارقطني في الأفراد كما عزاه السيوطي في الجامع ، (٥٧٠٥) ، ورواه من طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ، (١/٢١٢) ، وقال عقبه: «قَالَ يَحْيَىٰ: خَارِجَةُ ـ بن مصعب ـ لَيْسَ بِثِقَةٍ ، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: لا يَجُوزُ الاحْتِجَاجُ بِهِ» ، العلل المتناهية (١/٢١٢) .

* حديث عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

=روي من حديث عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ طويلًا جدًّا في قصة وحوار ، في يوم الشورىٰ ، ونصه مفتعل . أخرجه ابن المغازلي في مناقب علي ، (١٥٥) ، من طريق: ابن عقدة ، عن جعفر بن محمد الأحمسي ، عن نصر بن مزاحم ، عن الحكم بن مسكين ، عن جماعةٍ ـ سماهم ـ عن السبيعي ، عن عامر بن واثلة ، عن عليّ . وهو من طريق ابن عقدة ؛ الحافظ المشهور المتهم ، وكان من مذهبه الغلو ، وفيه نصر بن مزاحم ؛ أخباري تالف ، والحكم بن مسكين ؛ لم أقف عليه . والسبيعي عن عامر بن واثلة الصحابي ؛ فيه نظر ، فلم يُذكر فيمن روىٰ عنه من الصحابة ، ومراسيله عن هذه الطبقة وما دونها كثيرة كما هو معروف في

كتب المراسيل.

=ورواه الخطيب في تاريخ بغداد، (١٢/٣٧٧) من حديث سلمة بن كهيل، عن عليّ، وفيه قول النبي ﷺ لعائشة. وهذا منقطع، سلمة لم يدرك عليًّا، وفي الإسناد: محمد بن حميد؛ متروك. قال ابن الجوزي: «هَذَا حَدِيثٌ لا أَصْلَ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَدْ كَذَّبَهُ أَبُو زُرْعَةَ وَابْنُ وَارَةَ، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: يَنْفَرِدُ عَنِ الثِّقَاتِ بِالْمَقْلُوبَاتِ»، العلل المتناهية، (١/٢١٢). وكذا أخرجه ابن المغازلي في مناقب علي، (٢٥٧)، وفيه: إسحاق بن بشر الكاهلي؛ وضاع.

= وذكره الذهبي من رواية المسيب بن عبد الرحمن، في سياق غزو خيبر، فقال: «المسيب بن عبد الرحمن: تابعي كبير. شهد القادسية. قال البخاري: حديثه منكر»، وذكر الحديث بطوله، ميزان الاعتدال، (٤/١١٥).

❊ **وإجمالًا**: طرق هذا الحديث وشواهده لا تزيده إلا وَهْنًا، لا تخلو أسانيده من وضاع أو متروك، فضلًا عن المجاهيل، وأمثلها حديث عائشة من طريق إسماعيل بن أبي خالد، وهو إسناد منقطع ضعيف بمرة أيضًا، وفيه الجمع بين سيد الشباب وسيد الكهول، وهذه الموازاة بين الصدّيق وعليٍّ رضي الله عنهما ـ وكلاهما سيِّد ـ من أمارات افتعاله، وهذا من عمل الرواة في الغالب، يغالِب بعضُهم غلوَّ بعض، فيحاول أن يصلح ما أفسده غيرُه، فيُفسد هو أيضًا. فالحكم على هذا الحديث لا ينبغي أن ينزل عن رتبة **المتروك** أو **الموضوع**.

قال السخاوي عن شواهده: «كلها ضعيفة، بل جنح الذهبي إلى الحكم عليه بالوضع»، المقاصد الحسنة، (٣٩٥)، **قلت**: قد تبيّن لك أن حالها دون

الضعف، وجنوحُ الذهبي المذكور لوضعِه؛ جنوحُ الناقد الخبير الذي له ذوقٌ في الحديث. وقد نقله عنه القسطلاني في المواهب اللدنية، (٢/٥١١)، وذكره الزركشي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، (١٣٠)، والقاري في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، (٢٢٠)، والعجلوني في كشف الخفاء، (١/٥٢٩)، وقال: «وذكره ـ يعني السيوطي ـ في اللآلئ ولم يتعقبه ـ يعني ابن الجوزي ـ»، والحوت في أسنىٰ المطالب، (١٦١)، والألباني في الضعيفة، (٤٨٩٠)، (٥٦٧٨).

وقد علَّقنا علىٰ الحديث من حيث متنه في التعليق علىٰ صُلب الكتاب كما هي العادة، فليُرجع إليه، إذ نُخلي هذا البحث للتخريج، وما لا بدّ منه لأجل التخريج.



٢٥

حديث سدّ الأبواب واستثناء عليٍّ رضي الله عنه.

رواه المصنِّفُ من حديث **زيد بن أرقم**، وذكره من حديث **البراء**، و**ابن عباس**، و**سعد**، رضي الله عنهم، وللحديث شواهد أخرىٰ، من حديث **أنس**، و**جابر**، و**الحسين**، و**ابن عمر**، و**علي**، و**فاطمة بنت قيس**، رضي الله عنهم، ومرسلًا.

أقول في تخريج هذا الحديث هنا: إن الكلام في هذا الحديث طويل، له ذيول، في الحديث، وفي المتن والتوجيه، بل وفيما يستفاد من ذلك من أنظارٍ في أحاديث المناقب والفضائل، ولذلك أفردته بكتاب مستقل أسميته: «**فتح الأبواب للكلام علىٰ حديث: سدُّوا الأبواب**»، فيه بحوث كثيرة في الحديث وشرحه والتاريخ وغير ذلك.

ولذلك فسنخرج هنا حديث الأربعة الصحابة الأوائل الذين ذكر المصنف الحديثَ من طريقهم تخريجًا مختصرًا، ونكِلُ تفصيلَ أبحاثه إلىٰ الكتاب الذي وعدناك به، وإلا خرج الأمرُ عن المقصود وطال جدًّا بما لا يحتمله هذا التخريج المفرد لأحاديث الكتاب.

❁ أولًا: حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه:

رواه أحمد في المسند، (١٩٢٨٧)، والفضائل (٩٨٥)، **ومن طريقه المصنف** [٢٥]، والحربي في غريب الحديث (١/١٦٣)، والنسائي في الكبرىٰ (٨٣٦٩)، في خصائص علي (٣٨)، وعنه الطحاوي في مشكل الآثار (٣٦٥١)، والعقيلي في الضعفاء (٤/١٣٣٤)، والحاكم (٣/١٢٥) وصححه،

وابن عساكر من طريق أحمد (١٣٧/٤٢)، وابن الجوزي في الموضوعات (٣٦٥/١)، قلت: وقع في الطبعة القديمة للموضوعات بتحقيق عبد الرحمن عثمان: عوف بن ميمون، وهذا تحريف، والصواب: عوف عن ميمون، وهو على الجادة في الطبعة الحديثة التي بتحقيق جيلار، (١٣٤/٢)، كلهم من طريق: ميمون، عن زيد، به.

وميمون هو ابن أستاذ، ضعيف، كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وقال شعبة: كان فسلًا، وقال أحمد: حديثه مناكير، انظر: التهذيب، (٣٩٣/١٠)، قال ابن الجوزي في الموضوعات (٣٦٦/١): «وَأما حَدِيث زيد بن أَرقم؛ فَفِيهِ: مَيْمُون مولى عبد الرحمن بن سَمُرَة، قَالَ يحيى بْن سعيد: هُوَ لَا شيء»، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٤/٩): «رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِيهِ مَيْمُونٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ، وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ».

وفي حال ميمون هذا بحثٌ، بسطناه في الكتاب الموعود.

فالحاصل أن هذا الإسناد **ضعيف** بميمون.

❁ ثانيًا: حديث البراء بن عازب رضي الله عنه:

ذكره المصنف، وقد رواه الروياني في مسنده (٤١١)، وابن عساكر من طريقه (١٨٣/٤٢)، من طريق: أبي الأشهب هوذة بن خليفة، عن عوف، عن ميمون، عن البراء، وتقدم الكلام على ميمون في الكلام على الإسناد السابق لحديث زيد بن أرقم، فالكلام في هذا الإسناد كالكلام في سابقه.

❁ ثالثًا: حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

وهذا الحديث يُروى عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذا المعنى مختصرًا،

ومطولًا، وقد **ذكر المصنف** المطوَّلَ، إشارةً، في ذكر عشر فضائل لعلي، وقد تروىٰ قطع أخرىٰ مختصرة منه، وطرقه المختصرة كثيرة، والبحث فيها طويل، فنقتصر علىٰ المطوَّل الذي أشار إليه المصنفُ إشارةً.

وهذا الحديث المطول في خصائص عليّ أو فضائله رواه:

أحمد، (١٣٥٣)، والفضائل، (١١٦٨)، ومن طريقه الحاكم، (٣/١٣٢)، والنسائي في الكبرىٰ، (٨٣٥٥)، وابن عساكر من طريق أحمد، (٤٢/١٠١)، ومن غير طريقه، (٤٢/٩٧)، ومن طريقه الضياء في المختارة، (١٣/٢٦)، كلهم من طريق: يحيىٰ بن حماد، عن أبي عوانة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس، به.

وأخرجه أحمد، (٣٠٥٢)، والطبراني في الكبير، (١٢٥٩٣)، ومن طريقه الضياء في المختارة، (٣١/٢٨)، من طريق: كثير بن يحيىٰ، عن أبي عوانة، به.

أبو بلج يحيىٰ بن سليم، وثّقه جماعة، وقال عنه الحافظ: «صدوق ربما أخطأ»، تقريب التهذيب، (٤٦٥)، ولكن ضعفه جماعة من النقاد، منهم أحمد، نقله أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنىٰ، (١/٥٦)، بل قال عنه أحمد: «روىٰ حديثًا منكرًا»، انظر: تهذيب التهذيب، (١٢/٤٧)، وبحر الدم، (١٧٢)، وعيَّنه صراحةً بحديثنا: «سدّوا الأبواب»، انظر: الموضوعات، (١/٣٦٦)، ومنهم **البخاري**، قال: «فيه نظر»، الكامل لابن عدي، (٩/٨٠)، وهي عبارةٌ شديدة علىٰ المشهور من اصطلاح البخاري فليعقد علىٰ هذا بالخناصر. أما تمام البحث وتفصيله وتحقيقه ففي الكتاب المستقل.

وعندي في هذا بحثٌ وتحرير أهم، وهو أنني استظهرت أن أبا بلج المذكور

أخطأ في هذا الإسناد، وأن صوابه: «أبو بلج، عن ميمون» وهو ميمون بن أستاذ السابق، وأن الحديث حديثه، وانظر في هذا عبارة ابن رجب: «وذكر عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ أنّ أبا بلج أخطأ في اسم عمرو بن ميمون هذا، وليس هو بعمرو بن ميمون المشهور، إنما هو ميمون أبو عبد الله مولىٰ عبد الرحمن بن سمرة، وهو ضعيف. وليس هذا ببعيد، والله أعلم»، شرح علل الترمذي، (٨٢٢/٢)، ونكتفي بهذا هنا، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، فقد أطلت في بحث ذلك في الكتاب المستقل في تخريج هذا الحديث.

فالحاصل أن الحديث من هذا الطريق **ضعيف منكر**.

۞ رابعًا: حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه:

ويروىٰ عنه من طرقٍ كلها ضعيفة، أمثلها طريق عبد الله بن الرقيم.

وقد أخرجه أحمد، (١٥١٤)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٨٣)، والنسائي في خصائص علي، (٤١)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٣٥٥٤)، وابن عساكر من طريق أحمد (١٦٥/٤٢)، وابن الجوزي في الموضوعات، (٣٦٣/١) من طريق أحمد، كلهم: عن عبد الله بن شريك، عن عبد الله بن الرقيم، عن سعد، به.

وفيه: عبد الله بن شريك، الكلام فيه معروف، تقدم معنا مرارًا، فقد وثقه أحمد وغيره، وكان غاليًا في المذهب جدًّا، وضعفه غيرُ واحد من النقاد، ولم يخرج له أحد من الستة، وعبد الله بن الرقيم؛ مجهول.

فالخلاصة في هذا الحديث: أنه **ضعيفٌ منكر**.

كما أنه مخالف لما في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال في مرض موته: «لا يبقين في المسجد باب إلا سد، إلا باب أبي بكر»، وتلك جادّة كثيرٍ من الضعاف والغرائب والمناكير والموضوعات في باب المناقب أنها لأجل مقارنة المناقب الثابتة بمناقب أخرىٰ، وهذا قد بحثناه في تتمة الكتاب المستقل المحال عليه: «**طليعة المدخل إلىٰ فقه الفضائل**».



٢٦ - ٢٨

هذا حديث استثناء عليٍّ ﵁ من المنع من طروق الجنب المسجد.

يروىٰ من حديث أبي سعيد الخدري، وأم سلمة، وأبي رافع، وجابر، وسعد، وعمر، والمطلب، وأبي حازم الأشجعي مرسلًا، وعائشة ﵃(١).

وقد أسنده المصنف في كتابنا من حديث: أبي سعيد الخدري، وذكره من حديث أم سلمة، وأشار إلىٰ شاهده من حديث أبي رافع، ﵃، ولذلك قدّمنا هذه الأحاديث في الذكر علىٰ سائر الشواهد.

۞ حديث أبي سعيد ﵁:

ولفظه: «يَا عَلِيُّ! لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُجْنِبُ فِي هَذَا المَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرِكَ».

من حديث **عطية العوفي عنه**.

ويروىٰ عن العوفي من طريق: سالم بن أبي حفصة، وكثير النوّاء، ومِسعر، ومحمد بن عطية.

أما **طريق سالم بن أبي حفصة**: فرواه الترمذي، (٣٧٢٧)، **وهذه هي الطريق التي رواها المصنِّف [٢٦]**، ومن طريقه ـ وغير طريقه ـ الكلاباذي في بحر الفوائد، (٨٥)، ورواه أبو يعلىٰ، (١٠٤٢)، ومن طريقه ابن عساكر،

(١) ذكر ابن عرّاق في تنزيه الشريعة، (١/٣٨٥) أنه روي «من حديث عمر بن الخطاب أخرجه أبو يعلىٰ،...، ومن مرسل أبي حازم الأشجعي أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة»، ولم أقف عليه عنده، فالذي في مسند أبي يعلىٰ حديث أبي سعيد، فالله أعلم، وكذا لم أقف علىٰ المرسل، وكتاب أخبار المدينة لم يصلنا، وسنذكر هذا في موضعه.

(١٤٠/٤٢)، ورواه البيهقي في السنن الكبرىٰ، (٦٥/٧)، من طريق: محمد بن فُضيل، عن سالمٍ، عن عطية، به.

سالمٌ: قال أحمد: «ليس به بأس، إلا أنه كان شيعيًّا»، سؤالات المروزي، (ص: ١٣٤)، وانظر: العلل (١٢٩٥)، ووثقه يحيىٰ، وقال النسائي: ليس بثقة، وضعّفه الفلاس، الكامل، (٣٧٣/٤)، وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل، (١٨٠/٤): «يُكتَب حديثُه ولا يحتج به»، وقال ابن حبان في المجروحين، (٤٣٦/٩): «يقْلبُ الأخبار ويهِم في الروايات»، وقال الذهبي: لا يحتج بحديثه، الكاشف، (٤٢٢/١)، وقال الحافظ في التقريب (ص: ٢٢٦): «صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غالٍ»، ولكن اختلف قوله في التلخيص، (٨٨/٢) والمهرة، (٢٩٠/٨)، فقال: ضعيف، ولذلك تعقباه في تحرير التقريب.

ومحمد بن فضيل: صدوق، لكن كان غاليًا محترقًا، كما قال أبو داود، ووصفه بذلك أحمد، وابن سعد، وابن حبان، والدارقطني، والفسوي، قال أبو حاتم: «كثير الخطأ» ـ كما نقل الذهبي ـ، وقال ابن سعد: «بعضهم لا يحتج به»، انظر: من تُكلم فيه وهو موثق، (ص: ١٦٧)، والميزان، (١٠/٤)، والتهذيب، (٤٠٦/٩)، ولكن نوقش في تشيعه، ولذا قال الحافظ: «رُمي بالتشيع»، التقريب، (ص: ٥٠٢)، وحكاية الذهبي عن أبي حاتم لم أقف عليها في الجرح والتعديل.

قَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ سَمِعَ مِنِّي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيل هَذَا الْحَدِيثَ فَاسْتَغْرَبَهُ». وقال النووي: إنما حسنه الترمذي لشواهده، قلت: ستأتي. وقال أيضًا: «ويكفي في ردِّه بعضُ ما ذكرنا لاسيما وقد استغربه البخاريُّ إمامُ الفن»، المجموع شرح المهذب، (١٦٢/٢).

وأما طريق **كثير النوَّاء**: فرواه ابن عساكر، تاريخ دمشق، (٤٢/١٤٠)، من طريق: عباد بن يعقوب، عن عبد الله بن عبد الملك المسعودي، عن كثير، عن عطية، به، **وقد ذكر المصنِّفُ هذا الطريق [٢٧] عن ابن عساكر**. وساقه بإسناده إلىٰ ابن مردويه ابنُ الجوزي في الموضوعات، (١/٣٦٧)، وانظر: اللآلئ المصنوعة، (١/٣٢٢)، والفوائد المجموعة، (ص: ٣٦٦)، من طريق: إسحاق بن الفيض، عن سلمة بن حفص، عن أبي حفص الكندي، عن كثير، به.

وكثيرٌ النوَّاء: ضعيف من الغلاة، معروف.

وإسناد ابن عساكر إليه فيه: أبو الحسن النحوي؛ مجهول الحال، ومحمد بن القاسم المخلدي، كذا، وصوابه: المحاربي، كما جاء علىٰ الجادة في غير موضع من الكتاب: قال الحافظ: «تكُلِّم فيه، وقيل: كان يؤمن بالرجعة، قاله أبو الحسن بن حماد الكوفي الحافظ، وزاد فقال: ما رُؤِيَ له أصلٌ، وقد حدَّث بكتاب النهر عن حسين بن نصر بن مزاحم، ولم يكن له فيه سماع»، لسان الميزان ت أبي غدة، (٧/٤٤٩ ـ ٤٥٠).

وعبّاد بن يعقوب: هو الرواجني، معروف، من الغلاة، تُكلم فيه، وبالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك، ووثقه أبو حاتم، وروىٰ له البخاري متابعةً، فهو صدوق، انظر: التهذيب، (٥/١٠٩)، والتقريب، (ص: ٢٩١).

والإسناد الذي ساقه ابن الجوزي في الموضوعات مظلم، فيه: إسحاق بن الفيض: قال أبو الشيخ الأصبهاني: «عنده أحاديث غرائب»، طبقات المحدثين بأصبهان، (٢/٢٨٣)، وسلمة بن حفص: قال ابن حبان: «كان يضع الحديث»، ميزان الاعتدال، (٢/١٨٩)، وانتقد ابنُ حجر الذهبيَّ في اختصار كلام ابن حبان، لسان الميزان، (٤/١١٥).

وأبو حفص الكندي: هو أغلب بن تميم، قال البخاري: منكر الحديث، التاريخ الكبير، (١٧٢٠/٢)، وقال يحيىٰ: ليس بشيء، تاريخ الدوري، (١٢٧/٤)، وقال النسائي: ضعيف، الضعفاء والمتروكون، (ص: ٢٠)، وقال ابن حبان: «منكر الحديث يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم حتىٰ خرج عن حد الاحتجاج به لكثرة خطئه»، المجروحين، (١٧٥/١)، وحاله معروف، انظر: لسان الميزان، (٢١٥/٢).

وأما طريق مسعر: فرواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل، (٥٠٠/١)، من طريق: عبد الله بن الحسن الأحمسي، عن عبد الله بن جعفر، عن مسعر به.

عبد الله بن الحسن الأحمسي: إن كان هو الأنباري فهو متهم بالوضع، قال الذهبي: «[حدّث] عن الأصمعي بخبر باطل في المهدي»، انظر: الميزان، (٤٠٦/٣).

عبد الله بن جعفر السعدي: ضعيف، يقال: تغيّر حفظه بأَخَرة، التقريب، (ص: ٢٩٨)، قلت: فلعله لاختلاطه رواه من حديث مسعر علىٰ خلاف الجادة، ولم أجد مَنْ ذَكَر عطيةَ في شيوخ مسعر، فلم يذكره المزي في التهذيب، نعم ذكر المزي في تلاميذ عطية مِسعرًا، لكنه لم يذكر معه مظنةَ روايته عنه لأنه لا شيء منها في الكتب الستة، فالله أعلم.

وأما طريق محمد بن عطية العوفي: فرواه الكلاباذي في بحر الفوائد، (٨٣). وقد ورد في المطبوعة: محمد بن عبد الله العوني، تحريف.

محمد بن عطية: ضعيف، ضعفه ابن عدي، وقال البخاري: «عنده عجائب»، انظر: ميزان الاعتدال (٦٤٨/٣)

وطريق الكلاباذي إليه فيه أسيد بن زيد الجمال، متروك، كذّبه ابن معين، وقال النسائي متروك، وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين، وقال في العلل: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»، وقال ابن حبان: «يروىٰ عن الثقات المناكير ويسرق الحديث». لكن قال في التقريب: «ضعيف أفرط ابن معين فكذبه، وقد روىٰ له البخاري مقرونًا حديثًا واحدًا»، انظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي، (ص: ١٩)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني، (٢٥٩/١)، والعلل، (١١١/١٠)، ومن تكلم فيه وهو موثق، (ص: ٤٨)، والميزان، (٢٥٦/١ ـ ٢٥٧)، والتقريب، (ص: ١١٢).

والحاصل أن: المدار لهذا الحديث علىٰ العوفي كما تقدم، وهو ضعيفٌ من الغلاة، مشهور بالتدليس، انظر: طبقات المدلسين، (ص: ٥٠)، ولذا علق البيهقي علىٰ الحديث: «وَعَطِيَّةُ ـ يعني العوفي ـ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ غير محتَجٍّ به، والله ﷻ أعلم»، وقال ابن الجوزي: «هذا حديثٌ لا صحة له، وإنما هو مبنيٌّ علىٰ "سدِّ الأبواب غير بابه" وفيه آفات. أما عطية؛ فاجتمعوا علىٰ تضعيفه. وقال ابن حبان: كان يجالس الكلبي فيقول قال رسول الله ﷺ، فيروي ذلك عنه ويُكنيه أبا سعيد، فيظن أنه أراد الخدري لا يحل كتب حديثه إلا علىٰ التعجب»، الموضوعات، (٣٦٨/١)، ثم جميع الطرق إليه ضعيفة أيضًا، وأمثلها طريق سالم بن أبي حفصة الذي أخرجه الترمذي، وهو ضعيف أيضًا كما تقدّم، وقد تقدّم استغراب البخاري له كما حكىٰ الترمذي، والحديث أورده صاحب الفوائد المجموعة، (٥٧).

۞ حديث أم سلمة رضي الله عنها:

ولفظه: «قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَىٰ صَرْحَةِ الْمَسْجِدِ، فَنَادَىٰ بِأَعْلَىٰ

صَوْتِهِ: أَلا إِنَّ هَذَا الْمَسْجِدَ لا يَحِلُّ لِجُنُبٍ، وَلا حَائِضٍ، إِلا النَّبِيِّ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ، وَعَلِيٍّ، وَفَاطِمَةَ رضي الله عنهم، أَلا هَلْ بَيَّنْتُ لَكُمُ الأَسْمَاءَ أَنْ تَضِلُّوا؟».

يروى عنها من حديث: **جسرة بنت دجاجة، وعمرة بنت أفعى**، عنها.

أما حديث **جسرة بنت دجاجة،** فيروى من طريق: محدوج الذهلي، وعروة بن فيروز، وإسماعيل بن رجاء.

فأما طريق **محدوج الذُّهْلي:** فرواه ابن أبي شيبة في مسنده، كما في المطالب العالية، (١٨٢)، ومن طريقه ابن ماجه، (٦٤٥)، بالسياقة نفسها دون قوله: "إلا النبي" وما بعده، ورواه بتمامه ابن أبي حاتم في العلل، (٢٦٩)، والطبراني في الكبير، (٨٨٣)، والبيهقي في الكبرى، (١٣٤٠٠)، وعلقه ابن حزم في المحلَّى، (٤٠١/١)، ورواه ابن بُشران في أماليه (خ)، (٥٩)، وابن عساكر، (١٦٦/١٤)، **وقد ذكر المصنِّفُ هذا الطريق [٢٨] عن ابن عساكر،** من طريق: أبي الخطاب عمر بن عمير الهَجَري، عن محدوج، به. ولفظه تام.

أبو الخطاب الهَجَرِي هو عُمر بن عُمير: قال أبو حاتم: مجهول، الجرح والتعديل، (٣٦٥/٩)، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، (١٨٣/٦)، وأورده ابن حبان في الثقات، (٤٤١/٨) دون توثيق، ونقل عن البخاري ولكن في أسماء الرواة عنه تحريف، وقال ابن حزم: مجهول، المحلى بالآثار، (٤٠١/١)، وقال الهيثمي: لم أعرفه، مجمع الزوائد، (١٧٥/٩)، وكذا حكم عليه بالجهالة الحافظ في التقريب، (ص: ٦٣٧)، ونقل في تهذيب التهذيب، (٨٦/١٢): «قال يعقوب بن سفيان: ولا نعلم أحدًا روى عن أبي الخطاب هذا ولا ذكره غير ابن أبي غنية»، وفي هذا تفسير لجهالته، فقط قال الذهبي: «متماسك»، الكاشف، (٤٢٣/٢)، وهو جرحٌ لكن ليس بالقوي، ولعل مراده

أنه لم يأت بالأباطيل، فلا ينفعه هذا هنا.

قلت: قد ذكره البخاري كما تقدّم في التاريخ الكبير، وذكر روايته عن محدوج هذا الحديثَ، وغمز في هذا الحديث بطريقتين، الأولى: أنه ساقه بإسناده عن الهجري وكنّى لفظه، فقال: «لَا يَحِلُّ المَسجِدُ لِجُنُبٍ، إِلَّا لِكَذا»، والثانية: بأن أورد حديثَ عائشة الآتي، ليبيِّن أن أفلتَ خالف فيه محدوجًا فرواه عن جسرة عن عائشة، ثم صرح بقوله: «وَلا يَصِحُّ هَذَا عَنِ النَّبيِّ ﷺ»، فهل هو عائد على رواية الهجري لحديث أم سلمة، أم رواية أفلت لحديث عائشة ـ الآتي ـ؟ لعل الأول أقرب لأنه حديث صاحب الترجمة. ولكنه قدحٌ في الحديث على التقديرين، لأن حديث عائشة أصح من حديث أم سلمة وأنظف إسنادًا بلا ريب، ولذا اشتهر خلاف العلماء فيه كما سيأتي، وحديث عائشة في روايته المعروفة عام في منع الحائض والجنُب ليس فيه استثناء عليّ أو أهل البيت كما في حديث أم سلمة معنا، فمعارضته بحديث أم سلمة الذي فيه التخصيص بالاستثناء غمزٌ واضح فيه ولو لم نحمل تصريح البخاري بعدم الصحة على حديث أم سلمة كما سبق، فكيف والبخاري غمز في حديث عائشة الذي لم يرد فيه استثناء عليّ كما سيأتي في الكلام على حديث عائشة، حيث صرّح في التاريخ الكبير (٤٠٧/١) تعليقًا على حديث عائشة الآتي في منع الجنُب والحائض من المسجد وما ورد فيه من استثناء عليّ؛ أن حديث الزهري عن عائشة الذي فيه استثناء باب أبي بكر هو أصح، فيكون البخاري قد غمز في هذا المتن نفسه، سواءٌ توجَّه على حديث أم سلمة ورواية أبي الخطاب، أم حديث عائشة ورواية أفلت، وإذا حملنا كلامه على حديث عائشة وأنه جزم بعدم صحته كما هي عبارته؛ فحديث أم سلمة أولى بذلك بلا إشكال.

ومما يبيِّن ضعف هذا الحديث أيضًا أن ابن ماجه قد أخرجه، (٦٤٥)، من حديث الهجري عن محدوج عن جسرة، ولم يذكر فيه الاستثناء، وقد نبّه على ذلك الحافظ فقال في المطالب العالية، (٢/٤٧٨): «أخرجه ابنُ ماجه عن أبي بكر، دون قوله: (إلا للنبي ـ ﷺ ـ إلى آخره)»، وفيه إشارة من الحافظ أن الحذف من ابن ماجه، وذلك أن الحافظ ساقه أولًا تامًّا بذكر الإسناد من رواية ابن أبي شيبة في مسنده، وابن أبي شيبة هو شيخ ابن ماجه في هذا الحديث فكانت الجادة أن يسوقه تامًّا، ولكن ابن ماجه قد رواه عن ابن أبي شيبة، ومحمد بن يحيى، كليهما، فقد يكون الثاني اختصره وابن ماجه لم يميز ألفاظَ كل شيخٍ من الآخر، ولكن عبارة ابن حجر تشير إلى أن الاختصار من ابن ماجه، بخلاف البوصيري إذ احترز في العبارة ببيان أن ابن ماجه يرويه عن شيخين، إتحاف الخيرة، (٢/٥٣)، إلا أن يقال إن ابن أبي شيبة كان يرويه تامًّا أحيانًا ومختصرًا أحيانًا، وفيه بُعد مع اتحاد الإسناد والسياقة وقِصَر الحديث، فالأقرب أن ابن ماجه هو حذف هذا الاستثناء، أو ـ على أقل تقدير ـ هو اختار اللفظ الأقصر من رواية شيخيه لنكتةٍ، وقد يقال إن اقتصار ابن ماجه على الموضع المذكور هو لمناسبة ترجمة الباب «ما جاء في اجتناب الحائض المسجد»، ولا يخلو من عُسر لأنه ليس من عادة ابن ماجه الاقتصار على مورد الشاهد أحيانًا كما يفعل البخاري، ثم إن الحديث قصير، وابن ماجه لم يسق تحت هذه الترجمة حديثَ عائشة الأسلم إسنادًا والأدلّ على المطلوب والمقتصِر على محل الشاهد، ولا يكون ذلك إلا لأنه لم يقع له، فيكون لجأ إلى هذا الحديث الذي فيه تلك الزيادة، لكن لعلمه بما فيه لم يذكر تلك الزيادة، ولما كان الحديث في الأحكام ولم يخرج غيرَه في معناه فقد تحفّظ فيه، ومما يقرّب هذا أن ابن ماجه لم يورد هذا الحديث في فضائل عليٍّ في سننه مع كونه لو صحَّ

ظاهرٌ في فضيلته، مع أنه أخرج هناك مع الأحاديث الصحيحة ما هو أوهى منه، يعني الحديث الموقوف «أنا الصديق الأكبر»، وهو باطل، فهذا التساهل هناك إنما هو للاعتضاد لأنه أورد في أصل الباب غيرَ ما حديثٍ ثابت في مناقب علي رضي الله عنه، فلم يحتج إليه في المرفوع من مناقبه. والله أعلم.

وأما محدوج: فقد نقل الذهبيُّ: «قال البخاري: فيه نظر. قلت: له حديث مقطوع»، ميزان الاعتدال، (٣/٤٤٣)، وأصله ما في الكامل لابن عدي، (٨/١٩٦): «سمعتُ ابن حماد يقول: قال البُخارِيّ: محدوج الذهلي عن جسرة، قَالَ: ابْن أَبِي عتبة، عَن أَبِي الخطاب؛ فيه نظر»، كذا: "قال ابن أبي عتبة" في المطبوعة، وهو تحريف[1]، والصواب كما في التاريخ الكبير للبخاري، (٨/٦٦): «قَالَه ابْن أَبِي غَنِيَّة»، وهو الجادة كما في الإسناد الذي معنا، ولكن ليس في كتاب البخاري عبارة النظر فيه[2]، وليس هذا بقادح في ثبوتها لأن العلماء نقلوها واعتمدوها، ثم لا يلزم أن تكون من التاريخ الكبير. وقال ابن حزم في المحلّى بالآثار، (١/٤٠١): «ساقط يروي المعضلات عن جسرة»، وفي العبارة إسراف، وأورده الذهبي في ديوان الضعفاء (ص: ٣٣٨) ونقل عبارة البخاري، وقال الحافظ: «مجهول من السادسة، أخطأ من زعم أن له صحبة»، التقريب، (ص: ٥٢١).

قلت: قد أورد ابن عدي هذا الإسناد، وقال: «وهذا الذي قاله حديث مقطوع»، الكامل، (٨/١٩٦)، وهي العبارة التي اعتمدها الذهبي في الميزان

(١) ثم رجعت إلى الطبعة الجديدة بتحقيق د مازن السرساوي، (١٠/٦٣)، فوجدته أثبتها على الجادة، وذكر في الهامش اختلافًا في النسخ، وأن ما أثبتَه هو الصواب، وهو كذلك.

(٢) في الطبعة الجديدة ت الدباسي والنحال، قال في الهامش: «بعده في (ث): فيه نظر»، وليس في تحقيق المعلمي، ولا تحقيق محمود خليل؛ إشارةٌ إلى ذلك.

كما تقدّم. فهل مراده المقطوع الاصطلاحي عند جمهور المحدثين، فيكون مقصوده أن هذا الحديثَ رفعه خطأ، وأنه مقطوع على جسرة أو حتى محدوج، أو عن أم سلمة ولا يصح رفعه[1]، أو يراد به المقطوع في اصطلاح بعض المحدثين بمعنى المنقطع، فيكون في الإسناد انقطاع بين محدوج وجسرة؟ وهو على كلا الاحتمالين قدحٌ في الإسناد، وعلى الاحتمالِ الأولِ الأقربِ فإنه يريد أنه ليس بمسند أي مرفوع.

وقد قال الحافظ في جواباته على أسئلة عن أحاديث المصابيح عن هذا الحديث: «ضعيف، ويجوز أن يحسَّن»، مصابيح السنة، (١/٩٥)، قلت: وذلك لأنه صحَّح وقوّى بعض شواهده، فضلًا عن كونه يصحح حديث سد الأبواب إلا باب علي، وقد تقدّم الكلامُ عليه اختصارًا [٢٥]، وذكرنا هناك أن مناقشة بعض كلام الحافظ عليه تفصيلًا في الكتاب المستقل في تخريج هذا الحديث: «فتح الأبواب»، يسّر الله إخراجه قريبًا، وقال البوصيري: «إسناد ضعيف، محدوج لم يوثق، وأبو الخطاب مجهول»، مصباح الزجاجة، ط. دار الكتب الحديثة، (١/٢٣٠)، وقد أورده صاحب الفوائد المجموعة، (ص: ٣٦٧)، وقال الشيخ المعلمي في تعليقته: «هو من طريق أبي الخطاب الهجري، عن محدوج، عن جسرة، عن أم سلمة. وأبو الخطاب ومحدوج مجهولان».

وأما طريق **عروة بن فيروز**: فرواه البخاري في التاريخ الكبير، (٦/١٨٤) لكن لم يذكر لفظه وكنّاه، كما ذكرنا في بحث طريق محدوج السابق، وعلي الحربي في الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي، (٧٨)، ومن طريقه ابن عساكر،

(١) الذي وقفت عليه من استعمال ابن أبي عدي للمقطوع في عامة كتاب الكامل أنه يراد به ما يقابل "المسند"، يعني المرفوع، فيطلقه على الموقوف والمقطوع كليهما، انظر على سبيل المثال: (٣/٢٢٤، ٢٦٧، ٢٩٦، ٣٨٥).

(١٦٦/١٤)، من طريق: عمر بن عمير الهجري، عنه، به. باللفظ التام.

قلت: في الفوائد المنتقاة: «عمرو بن عمير الهجري»؛ عمرو تحريف، وفيه أيضًا: «عمرو بن فيروز»، ولا شك أنه تحريف أيضًا صوابه: عروة، وقد رواه ابن عساكر من طريقه على الجادة.

وعروة بن فيروز نفسه: مجهول، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، (٤٤١/٨) لكنه تحرف عنده إلى عزرة، وقال الهيثمي: لم أعرفه، مجمع الزوائد، (١٧٥/٩)، وقال ابن عبد البر في حديثٍ رُوي من طريقه: "بإسناد مجهول"، الاستيعاب، (١٨٦٨/٤)، وينظر الإصابة، (١٩٥/٨)، وذكر البخاري أنه في الكوفيين، (١٨٤/٦).

وقد تقدم أن الهجري نفسه مجهول أيضًا، وقد طعن البخاري في هذا الحديث، وأشار إلى الاختلاف فيه على جسرة، حيث رواه محدوج عن جسرة عن أم سلمة، ورواه أفلت عن جسرة عن عائشة، ولفظ حديث عائشة مختلف كما سيأتي أيضًا، وكما تقدم في البحث السابق، فراجعه.

فتلخَّص: أن عمر بن عمير الهجري هذا تارة يرويه عن محدوج، وتارة عن عروة بن فيروز، وثلاثتهم مجاهيل، فلا تتأيد رواية محدوج براوية عروة لأن كليهما مجهول، ولأن الراوي عنهما هو الهجري وهو نفسه مجهول، فمرجع الإسنادين إلى رجل واحد مجهول، فليس هذا بتقوٍّ، بل لا شك أنه تخليط واضطراب، وعَصْبُه بهذا الهجري راجح، لاسيما أن أفلتَ قد خالفه، كما أشار البخاري فيما تقدم، فرواه عن جسرة عن عائشة دون استثناء عليٍّ، وسيأتي، ولكن المقصود أن هذا الإسناد الثاني ـ يعني إسناد أفلت ـ أنظف من هذا كثيرًا حتى صححه وحسنه بعض المحدثين، وضعفه بعضهم، وصرح أبو زرعة

بتقديمه على حديث أم سلمة، وليس فيه زيادة الاستثناء الواردة معنا في حديث المنقبة أصلًا، ولذا يستعمله الفقهاء في حكم دخول الحائض والجنب المسجد. وسيأتي مزيدٌ في الكلام على حديثِ عائشة الأصلِ في هذا الباب.

ولا ينفع حديثَ الهجريِّ عن محدوج هذا متابعةُ إسماعيل بن رجاء الآتية له على جسرة، كما سيأتي.

وأما طريق **إسماعيل بن رجاء**: فرواه ابن شبة في تاريخ المدينة، (١/٣٨)، وعلّقه ابن حزم في المحلى، ط. الفكر، (١/٤٠١)، والبيهقي في الكبرى، (٧/٦٥)، من طريق: عطاء بن مسلم، عن ابن أبي غنية، عنه، ولفظه تام.

قلت: الذي في مطبوعة تاريخ المدينة: «عن أبي عتبة»، تحريف، صوابه: «ابن أبي غنية» كما هي الجادة، وذكره ابن حزم في إسناده صحيحًا. ولكن إسناد ابن حزم لم يخلُ من تلفٍ أيضًا، فقد ذكره: «عن عبد الوهاب، عن عطاء الخفاف، عن ابن أبي غنية، عن إسماعيل، عن جسرة بنت دجاجة، عن أم سلمة»، كذا «عبد الوهاب عن عطاء الخفاف» في مطبوعة الفكر، وفي مطبوعة بشار وصاحبيه المحقَّقة (٢/٤٨٥): «عبد الوهاب بن عطاء الخفاف»، وعلق بشار وصاحباه في الهامش أنه في نسخة أخرى «عبد الوهاب عن عطاء» ـ كما جاء في مطبوعة الفكر ـ، ثم رجح أن كليهما «عبد الوهاب عن عطاء، وعبد الوهاب بن عطاء» خطأ، وأن الصواب في هذا الإسناد: «عطاء بن مسلم عن ابن أبي غنية» كما هي الجادة.

قال بشار: «وكله وهم، وهو خطأ قديم، يدلّ على ذلك أنّ هذا الحديث نقله عن ابن حزم ابنُ القيم في حاشيته على عون المعبود (١/٣٨٩) وابن الملقن في البدر المنير (٢/٥٦٢)، فوقع فيه عندهما: "عبد الوهاب بن عطاء الخفاف،

عن ابن أبي غنية"، والصحيح حذف "عبد الوهاب بن" لعدة أسباب:

أولها: أن هذا الحديث أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (٨٣/١) عن موسىٰ بن مروان، عن عطاء بن مسلم، عن ابن أبي غنية (وتحرف في المطبوع منه إلىٰ أبي عتبة) عن إسماعيل عن جسرة بنت دجاجة به. وهذا يعني أن الذي يروي عن عبد الملك بن أبي غنية هو عطاء بن مسلم الخفاف، وليس عبد الوهاب بن عطاء الخفاف.

ثانيا: أنه لا يُعرف لعبد الوهاب بن عطاء رواية عن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية.

ثالثًا: أنّ ذكر عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في هذا الإسناد خطأ، لا ندري كيف أُقحم هنا، فليس الحديث حديثَه، إنما هو لعطاء بن مسلم كما وقع عند ابن شبّة، وليس هو والدَ عبد الوهاب بن عطاء الخفاف المعروف، كما ظنَّ ابن القيم وابن الملقن اللذان تعقبا ابن حزم بتضعيفه إياه، توهُّمًا منهما أنه إنما أراد عبد الوهاب، وكلام ابن حزم الآتي واضح في أنه أراد عطاءً لا عبد الوهاب.

ثم إن عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف بصري سكن بغداد كما ذكر الخطيب في تاريخه (٢٧٦/١٢)، والمِزِّيُّ في تهذيب الكمال (٥٠٩/١٨)، وقالا: أبو نصر العجلي، وأنه توفي سنة أربع ومئتين، وقيل: سنة ست ومئتين.

وأما عطاء بن مسلم، فهو كوفي، نزل حلب، فيقال له: الحلبي، وقدم بغداد. وذكر المزي في تهذيب الكمال في ترجمته (١٠٥/٢٠) مِن جملة من روىٰ عنه موسىٰ بن مروان الرقي، والأهم من ذلك أنه ذكر هو والخطيبُ وغيرهما أنه توفي سنة تسعين ومئة، وكلاهما يروي عن محمد بن عمرو بن

علقمة وعبد الله بن عمر العمري ومن هم في طبقتهما، كما أنه ليس من المحفوظ أن لعبد الوهاب بن عطاء الخفّاف والدًا يروي عنه، وإنما المحفوظ ما ذكرنا أن عطاء بن مسلم يروي عنه موسىٰ بن مروان الرَّقّي كما في تهذيب الكمال (٢٠/١٠٥)، وهو الموافق لما وقع عند ابن شبة.

وبهذا يمكن القول إن الحديث من رواية عطاء بن مسلم الحلبي، ويؤكد ذلك أن البيهقي روىٰ هذا الحديث في سننه الكبرىٰ (٧/٦٥) من طريق يحيىٰ بن حمزة الثَّمار، قال: «سمعت عطاء بن مسلم يذكر عن إسماعيل بن أمية، عن جَسْرةً، عن أم سلمة، فذكره»، وكلام ابن حزم الآتي يدلُّ علىٰ هذا، فهو إنما تكلَّم في عطاء، لا في عبد الوهاب الذي لا يُعلم كيف تسلل ذكر اسمه هنا، وعلىٰ هذا فلا معنىٰ لما استدركه ابن القيم وابن الملقن علىٰ ابن حزم، لأنه إنما بني علىٰ أوهام لا معنىٰ لذكرها». وقد نقلتُ هذا البحث علىٰ طوله لنفاسته.

قلت: وفي سنن البيهقي في الموضع المشار إليه تعيين إسماعيل بأنه «إسماعيل بن أمية»، ثم إنه في طريق البيهقي سقَطَ ابنُ أبي غنية رأسًا بين عطاء بن مسلم وإسماعيل بن أمية، ولفظه: «قال: سمعتُ عطاء بن مسلم يذكر عن إسماعيل بن أمية، عن جسرة»، وقد ورد علىٰ التمام لدىٰ ابن شبة وابن حزم، كما تقدم، وهو جادة هذا الإسناد، فابن أبي غنية يروي هذا الحديث عن أبي الخطاب الهجري عن محدوج عن جسرة، ورواه هنا عن إسماعيل ـ ابن أمية لدىٰ البيهقي ـ عن جسرة. فسياقة هذا الإسناد فيها ما فيها، سواء كان هذا من قِبل الخفاف أو غيره.

وعطاء بن مسلم: الخفّاف، قال الإمام أحمد: مضطرب الحديث، العلل برواية المروذي، (ص: ١١٢)، وساقه البخاري في الكبير، (٦/٤٧٦)، حتىٰ

قال: «ويقال أيضًا: عطاء بن مسلم القاص الصنعاني، ولا أعرفه»، فقوله: لا أعرفه؛ متوجِّهٌ على الصنعاني، سواء قيل هو غير الخفاف، أو أورده البخاري ليبين أنه لا يعرف له هذه النسبة لأن الخفاف كوفي نزيل حلب، ولذا ذكره الحافظ في التهذيب، (٧/٢١٢) تمييزًا عن الخفاف، ونقل عن الخطيب في الموضح أن البخاري خلطه بالخفاف فوهم لأن الصنعاني قديم المشيخة، فليُحرر. ومقصودنا أن قوله: «لا أعرفه» لا يتوجه على الخفاف، ولا يتأتى ألا يعرفه البخاري، فالكلام فيه كثير، وروايته في السنن، وعلى ذلك فحكاية الحافظ مغلطاي: «قال البخاري: لا أعرفه»، الإكمال، (٩/٢٥٢)؛ فيها نظر، وقال أبو حاتم: «كان شيخًا صالحًا يشبَّه بيوسف بن أسباط، وكان دفن كُتُبَه، وليس بقويٍّ، فلا يثبت حديثه»، وقال أبو زرعة: «كان من أهل الكوفة، قدم حلب، روى عنه ابن المبارك، دفن كتبه، ثم روى من حفظه فيَهِمُ فيه، وكان رجلًا صالحًا»، الجرح والتعديل، (٦/٣٣٦)، وقال أبو بكر بن أبي داود: «سكن أنطاكية، في حديثه لين»، تاريخ بغداد (١٢/٢٩١)، وقال ابن أبي عدي: «في حديثه بعض ما ينكر عليه»، الكامل، (٧/٨٢)، وقال ابن حزم: «منكر الحديث»، المحلى، (١/٤٠١)، وقال ابن حبان: قليل الحديث يغرب، مشاهير علماء الأمصار، (٣٠٥)، وقال في المجروحين، (٢/١٣١): «كان شيخًا صالحًا دفن كتبَه ثم جعل يحدّث فكان يأتي بالشيء على التوهم فيخطئ، فكثر المناكير في أخباره، وبطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات»، ووثقه العجلي، الثقات، (ص: ٣٣٣)، ونقل مغلطاي: «قال الطبراني: في كتاب من اسمه عطاء: تفرد بأحاديث»، إكمال تهذيب الكمال، (٩/٢٥٢)، وقال البزار: «لم يكن به بأس ولم يكن حافظًا»، مسند البزار، (٣/١٤)، وقال مرة: «ليس به بأس ولم يتابع عليه»، البزار، (٩/٩٤).

واختلف فيه قولُ يحيىٰ بن معين، فقال مرة: ثقة، الجرح والتعديل، (٦/٣٣٦)، ونقل العقيلي: «ليس به بأس، وأحاديثه منكرات»، الضعفاء الكبير، (٣/٤٠٥)، وكذا اختلف عن أبي داود، فنقل الخطيب عن أبي داود: «قدم عليهم عطاء بن مسلم الخفاف بغدادَ ففرَّط أصحابنا فيه، وكان ثقة»، تاريخ بغداد (١٢/٢٩٠)، ولكن نقل الآجري عنه: «سألتُ أبا داود عن عطاء بن مسلم الحلبي؟ قال: ضعيف، روىٰ عن خالد عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن النبي ﷺ «اغْدُ عالِمًا»، وليس هو بشيء»، تاريخ بغداد، (١٢/٢٩١)، ولذا قال الذهبي في الميزان، (٣/٧٦) عن أبي داود: ضعيف، وفي الكاشف، (٢/٢٣): «ليس بذاك ضعفه أبو داود»، وذكره في ديوان الضعفاء، (ص: ٢٧٦) واقتصر علىٰ أنه «ضعفه أبو داود وغيره».

وعلىٰ ذلك فالتوثيق الوارد فيه إذا رُفع اليد عن التساهل فيه من بعضهم، فيمكن حمله علىٰ الدين والعدالة، كما هو بيِّن من عبارة أبي زرعة، أي أنه كان في نفسه صالحًا، ولكن لم يكن بالحافظ ولا الضابط، أو يكون توثيقه قبل دفن كتبه وتحديثِه من حفظه ولم يكن حافظًا فيَهِمُ، كما تقدم عن غير واحد، أو أنه لا يتعمد الكذب، كما جاء في عبارة يحيىٰ بن معين الثانية، حيث جمع فيها بين أنه ليس به بأس وبين أحاديثه منكرات، أو يكون من اختلاف المحدثين، وعلىٰ كلِّ تقدير فالجرح فيه مفسَّر كما تقدَّم، فيُقدَّم علىٰ التعديل، وقد خلُص الحافظ ابن حجر فيه إلىٰ قوله: «صدوق يخطئ كثيرًا»، التقريب، (ص: ٣٩٢)، فقالا في تحرير التقريب، (٤٥٩٩) إنه «ضعيف يعتبر بحديثه في المتابعات والشواهد»، ولا يخلو من إنصاف.

وإسماعيل بن رجاء الزبيدي: قال ابن حزم في المحلىٰ: مجهول، وليس

كذلك، فقد وثقه يحيىٰ وأبو حاتم والنسائي، وروىٰ له الجماعة إلا البخاري، انظر: ميزان الاعتدال، (١/٢٢٧)، وتهذيب الكمال، (٣/٩٠)، وقال الذهبي في الميزان: «وقال أبو الفتح الأزدي وحده: منكر الحديث»، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ١٠٧): «ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة».

وإسماعيل بن أمية ـ الوارد في إسناد البيهقي لهذا الحديث ـ ثقة لا كلام فيه، من رجال الشيخين والجماعة. والصحيح والله أعلم أن هذا خطأ في الإسناد، من البيهقي أو من عطاء الخفاف أو من غيره، لأن الوارد في ترجمة ابن أبي غنية هو إسماعيل بن رجاء، وقد ذكر ذلك ابن الملقن فأجاد، البدر المنير، (٢/٥٦٣)، وليس في ترجمة إسماعيل بن أمية أن يحيىٰ ابن أبي غنية روىٰ عنه.

وقد أورد البيهقي هذا الطريق وقال: «فيه ضعف»، السنن الكبرىٰ، (٧/١٠٤)، وقال ابن الملقن عن هذا المتن أن فيها «تلك الزيادة الغريبة»، البدر المنير، (٢/٥٦٢)، ونصّ أنه لا يحسنها، ولكن ناقش إعلال ابن حزم لها من جهة الكلام في عبد الوهاب الخفاف وإسماعيل، وأطال النفس في تحرير حال عبد الوهاب بن عطاء بن مسلم، (٢/٥٦٢ ـ ٥٦٣)، وقد عرفت أنه خطأ في هذا الإسناد، فلا طائل من هذه المناقشة، وناضل عن إسماعيل بن رجاء، لكن خلط في كلامه بين إسماعيل بن رجاء بن ربيعة الزبيدي، وإسماعيل بن رجاء الحصني، حيث تعقب كلام الذهبي أنه لم يتكلم فيه إلا الأزدي بكلام ابن حبان والدارقطني وهو في الحصني الذي يروي عن موسىٰ بن أعين، رغم أنه يدرك تغايرهما، وعلىٰ كل حال فقد قال في آخر بحثه، (٢/٥٦٣): «عَلَىٰ أَنِّي لَا أحسن هَذِه الزِّيَادَة بِمَا ذكرت وَإِنَّمَا ذكرت ذَلِك عَلَىٰ

سَبِيل الْبَحْث مَعَه»، وهو المراد.

فتلخص أن هذا الإسناد ضعيف بعطاء الخفاف أصالة.

ولا يتأتَّىٰ أن يكون متابعةً تتقوّىٰ بها روايةُ محدوج السابقة عن جسرة، فإن هذا الإسناد مضطرب، حيث إن ظاهر هذا الإسناد أن إسماعيل بن رجاء تابع محدوجًا علىٰ جسرة، ولكنه عند التدقيق قد تابع الهجرىٰ متابعة قاصرة، فإن طريق محدوج السابق يرويه: يحيىٰ ابنُ أبي غنية عن شيخه السابق أبي الخطاب الهجري ـ المجهول ـ عن محدوج عن جسرة، ثم ابن أبي غنية نفسه يروي الحديث هنا عن إسماعيل بن رجاء ـ وهو شيخه أيضًا ـ عن جسرة بإسناد أقصر، حيث استغنىٰ فيه عن محدوج، حيث كلٌّ من الهجري وإسماعيل مذكور من شيوخ يحيىٰ بن أبي غنية، علىٰ أن إسماعيل لم يذكر البتة في ترجمته ولا في ترجمة جسرة أن بينهما رواية، والرواية عن جسرة قليلة معدودة، ولكن بقطع النظر عن ذلك، فهل يكون ذلك من المزيد في متصل الأسانيد؟ أم أن في الإسناد سقطًا أصله: إما ابن أبي غنية عن أبي الخطاب الهجري عن إسماعيل عن جسرة، أو ابن أبي غنية عن إسماعيل عن محدوج عن جسرة؟ علىٰ أنه ليس للهجري عن إسماعيل رواية، ولا لإسماعيل عن محدوج رواية، فضلًا عن أن كلًا من الهجري وإسماعيل شيخٌ لابن أبي غنية فلا معنىٰ في الغالب لأن يتحمل الحديث عن أحدهما ثم يتحمله عن أحدهما عن الآخر إلا علىٰ احتمال المزيد في متصل الأسانيد وليس هو الأصل. فحال هذه المتابعة وتلك الأسانيد كما ترىٰ. أما أكبر ظني فهو براءة ابن أبي غنية من هذا، وأن الحمل في هذا الإسناد الذي معنا وذلك الاختلاف فيه إنما هو علىٰ عطاء الخفاف، لما تقدم من قلة ضبطه واضطرابه، فعبارة الإمام أحمد التي تقدم نقلُها عنه فيه شافية

واضطرابه في رواية هذا الحديث واضح، ويكون هو مكمن الداء في هذا الإسناد، وعلىٰ كل تقدير فلا يكون هذا الإسناد سالمًا إلىٰ إسماعيل أصلًا، فلا تصح متابعةٌ للهجري ولا لمحدوج إن قدر أن إسماعيل يروي عن جسرة، ولا يتحد فيه مدارُ متابعةٍ مستقيمةٍ أصلًا، والله أعلم.

وأما صاحبة هذا الإسناد عن أم سلمة **جَسرة بنت دِجاجة**[١]: فقد قال العجلي: «تابعية ثقة»، الثقات، ط الباز (ص: ٥١٨)، ولكن قال البخاري: «عندها عجائب»، التاريخ الكبير، (١٧١٠/٢)، وقال الدارقطني: «يُعتبر بحديثها، إلا أن يحدث عنها من يُترك»، سؤالات البرقاني، (ص: ٢٠)، ونقل الذهبي: «وقال ابن حبان ـ فيما نقله أبو العباس النباتي[٢]: عندها عجائب»، ميزان الاعتدال، (٣٩٩/١)، قلت: قد ذكرها ذكرًا في الثقات، (١٢١/٤)، ولم يذكرها في المجروحين، ولذا قال ابن الملقن: «لم أره في ثقاته، نعم هو قول البخاري كما سلف»، البدر المنير، (٥٦١/٢)، فالله أعلم. وقال البزار: «جسرة ما نعلم روىٰ عنها غير قدامة بن عبد الله»، مسند البزار، (٤٤٩/٩)، وفيه نظرٌ واضح، وإلا فرواية فليت عنها مشهورة، وقد صرح بذلك ابن حبان: «روىٰ عنها أفلت بن خليفة وقدامة العامري»، الثقات، (١٢١/٤)، وكذا رواية

(١) نقل الدارقطني في المؤتلف والمختلف، (٩٩٠/٢): «قال ابن حبيب: كل اسم في العرب دِجَاجة مكسور الدال فأما: الدَّجَاج من الطير، فهو مفتوح الدال»، وانظر: تبصير المنتبه، (٥٨٨/٢)، وفيها خلافٌ قليل، انظر: نصب الراية، (١٩٤/١)، والبدر المنير، (٥٦٠/٢)، وعلىٰ ذلك فضبط ابن الأثير لها في جامع الأصول، (٢٧١/١٢) بفتح الدال؛ ليس المقدَّم. علىٰ أن الدجاجة التي هي الطير قد حكي فيها الكسر والضم أيضًا كما هو معروف.

(٢) في طبعة البجاوي: «البناني» تحريف، والمثبت هو الصواب كما جاء في طبعة الرسالة العالمية، (٣٦٧/١) ت عرقسوسي، وهو محدث أندلسي، يعرف بابن الرومية، ترجمه في تاريخ الإسلام، (٣١٩/٤٦).

محدوج عنها كما تقدم، انظر: لسان الميزان، (٧/٥٢٤)، وقال البيهقي: «فُلَيت العامري وجسرة بنت دجاجة؛ فيهما نظر»، السنن الكبرىٰ، (٦/١٥٩)، بيان الوهم والإيهام، (٥/٣٥٣)، وقال الحافظ عبد الحق: «جسرة ليست بمشهورة»، الأحكام الوسطىٰ، (٢/٦٢)، وقال ابن القطان: «جسرة هَذِه، مَعْرُوفَة، يوثقها قوم، ويتوقف فِي رِوَايَتهَا آخَرُونَ».

وقد حامىٰ عنها ابنُ القطان والذهبي، فقال ابن القطان: «قَول البُخَارِيّ: إِن عِنْدهَا عجائب ـ لَا يَكْفِي لمن يُسْقط مَا رَوَت»، بيان الوهم والإيهام، (٥/٣٣١)، ورضيه ابن سيد الناس في النفح الشذي، (٣/٢٠١)، وكذا ابن الملقن، البدر المنير، (٢/٥٦١)، وقال الذهبي: «قال أحمد العجلي: جسرة تابعية ثقة، فقوله عندها عجائب ليس بصريح في الجرح»، ميزان الاعتدال (١/٣٩٩)، أقول: مقاومة قول البخاري بتوثيق العجلي لا يخفىٰ ما فيه، فالبخاري إمام الفنّ كما قال النووي، أما مجرد البحث في مقتضىٰ عبارة البخاري فواسع.

ولا إشكال في مساعدتهم علىٰ ما ذكروه، إذ يمكن ادعاء عدم المنافاة بين الحكميين، وقصاراه ما ذكروه أن كلام البخاري غير كاف في إسقاط ما روته جسرة، وليس ذلك بالمطلوب أصالةً، لكنه يكفي في التصريح بوقوع المنكرات وما تخالَفُ فيه في حديثها، إذ ليس فيها كبيرُ توثيق أصلًا، سوىٰ توثيق العجلي، ولا يصلح مقاومًا لعبارة البخاري والدارقطني، فهي في نفسها ليست بقوية علىٰ كل حال، ولذا اقتصد فيها الدارقطني بأنه «يُعتبر بحديثها»، وهذا يُقال في الضعفاء، ثم استدرك: «إلا أن يحدث عنها من يُترك»، وقد علمتَ أن جميع من روىٰ عنها هذا الحديث ليس بسالمٍ، كما تقدم وسيأتي. فغاية ما يمكن أن يعتمد عليه هو قُرب طبقتها لأنها تابعية، وما هو مشهور من أصالة العدالة

في النساء بل قال الحافظ الذهبي وغيره إنه لم يقع منهن تعمد الكذب في الحديث، ولكن دلالة هذا قاصرة علىٰ العدالة، بل هو مقول علىٰ مجرد الوضع المتعمد، فلا يستلزم نفي ما سوىٰ ذلك من الأسباب المنافية للعدالة، ولو سلم فهو بعيد عن ادعاء ضبط جميع النساء، فكيف إذا اختلف حديثُها كما هو في حديث الباب معنا، إذ أصله من حديث عائشة من دون هذا الاستثناء، فهو مروي عنها بهذا الاستثناء ومن دونه، ولم تتابَعْ متابعةً معتبرة علىٰ الحديث بزيادة الاستثناء، ولذلك قال الحافظ في خلاصة حكمه عليها: «مقبولة، يقال إن لها إدراكًا»، التقريب، (ص: ٧٤٤)، يعني إن توبعت وإلا فليّنة.

ثم لا ينبغي الغفلة أن البخاري ذكر أن عندها عجائب بعد أن أورد حديث عائشة في الحائض والجنب، من روايتها عنها، ثم أورد رواية أفلت عنها، والذي فيه زيادة استثناء: «إلا لمحمد وآل محمد»، ثم عارضه بحديث سد الأبواب إلا باب أبي بكر وقال: «وهذا أصح»، فلو سُلِّم كلام ابن القطان أن قول البخاري عندها عجائب لا يكفي في رد جميع ما روت؛ فلا أقل من أنه في هذا السياق ناظر لخصوص هذا الحديث وأنه غمزٌ في هذه الرواية وأنها من عجيب ما عندها، وأنه مخالف لما هو أصح منه، وينضم إلىٰ هذا تصريح أبي زرعة بأن حديث عائشة ـ الآتي ـ أصح من حديث أم سلمة، علل ابن أبي حاتم (٢/١٣٧)، وسيأتي، فهذا القدر كافٍ فيما نحن فيه.

وأما **حديث عمرة بنت أفعي** عن أم سلمة: فرواه الطبراني في الكبير، (٨٨١)، من طريق: عمار بن معاوية، عنها، به. ولفظه مختصر: «إلا أنا وعليّ».

عمارٌ: ثقة لا بأس به، ومذهبه غالٍ، لكن طريق الطبراني إليه ضعيفٌ، فشيخ الطبراني فيه: القاسم الدلال؛ أطلق الدارقطني تضعيفه، في سؤالات

الحاكم، (ص: ١٣٢)، وقال الذهبي: ضعيف، تاريخ الإسلام، (٢٢/٢٣٢)، وشيخه مخول بن إبراهيم وإن كان صدوقًا في نفسه لكنه من الغلاة، انظر: لسان الميزان، (٨/١٩)، وشيخه عبد الجبار بن عباس، مشّاه كثير من الأئمة فوُصف بالصدوق، ولكنه من الغلاة أيضًا، التقريب، (ص: ٣٣٢)، وروي عن أبي نعيم الفضل بن دكين رميُه بالكذب، التهذيب، (٦/١٠٣)، وكذا ابن الجوزي ذكر له حديثًا في الموضوعات فيه لمز لعائشة بوقعة الجمل، وقال بعده: «موضوع والمتهم بوضعه عبد الجبار فإنه كان من كبار الشيعة»، (٢/١٠)، وذكره البرهانُ الحلبي في الكشف الحثيث فيمن رمي بوضع الحديث، (ص: ١٦٢)، وقال: «مختلف فيه، والأكثر علىٰ تجريحه»، وقال إن له ترجمة قبيحة في الميزان، قلت: كذا قال لكن حكايته عن الأكثر؛ فيه تأمل.

وله انفرادات، قال ابن حبان: «كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الثقات وكان غاليًا»، المجروحين، (٢/١٥٩)، قال ابن عدي: «عامة ما يرويه مما لا يُتابع عليه»، الكامل، (٧/١٧)، وقال العقيلي: «لا يتابع علىٰ حديثه وكان يتشيع»، الضعفاء، (٣/٨٨).

وأما عمرة بنت أفعي: فمجهولة لم أقف علىٰ حالها من شيء غير أنها كوفية، فقد ذكرها ابن عساكر في تاريخ دمشق، (١٤/١٤٥)، تمييزًا في حديث، فقال: «عمرة هذه ليست بنت عبد الرحمن إنما هي عمرة بنت أفعىٰ كوفية»، وذكرها ابن نقطة في إكمال الإكمال، (١/١٤٨): «عمرة بنت أفعىٰ رَوَتْ عن أمِّ سلَمَة، روىٰ عنها عَمّارٌ الدُّهني».

فالحاصل: أن هذا حديث **ضعيفٌ منكر** من حديث أم سلمة، مداره علىٰ جسرة وعمرة، وفيهما ما تقدّم، ورواه عنهما زمرة من المجاهيل والضعفاء،

وهو مخالف لحديث عائشة كما سيأتي، فليس من زيادة الثقة في شيء، بل هو منكر بهذا السياق.

* حديث أبي رافع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

ولفظه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: يَأَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللهَ أَمَرَ مُوسَىٰ وَهَارُونَ أَنْ يَبْنُوا لِقَوْمِهِمَا بُيُوتًا وَأَمَرَهُمَا أَنْ لا يَبِيتَ فِي مَسْجِدِهِمَا جُنُبٌ، وَلا يَقْرَبُوا فِيهِ النِّسَاءَ إِلا هَارُونَ وَذُرِّيَّتَهُ، وَلا يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يَعْرُكُ النِّسَاءَ فِي مَسْجِدِي هَذَا، وَلا يَبِيتُ فِيهِ جُنُبٌ إِلا عَلِيٌّ وَذُرِّيَّتُهُ».

رواه ابن عساكر، (٤٢/١٤١)، من طريق: محمد بن عبيد الله بن رافع، عن أبيه وعمه، عن أبيهما، عن أبي رافع، به. **وقد ذكر المصنف طرَفَه بعد [٢٨]**، شاهدًا لحديث أبي سعيد وأم سلمة.

قال ابن عساكر: «كَذَا فِي الأَصْلِ، والصواب عَنْ أَبِيهِمَا أَبِي رَافِعٍ».

وهذا إسناد مظلم، مداره علىٰ محمد بن عبيد الله بن أبي رافع؛ ضعيف جدًّا، متروك. وقد علّق عليه المصنِّف: «في إسناده غرابة»، وفي العبارة تساهل واضح.

* حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

ولفظه: «جاء رسول الله ﷺ ونحن مضطجعون في المسجد فضربنا بعسيب كان بيده رطبًا، فقال: ترقدون في المسجد؟! إنه لا يُرقد في المسجد، قال: فانجفلنا وانجفل معنا علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فقال له رسول الله ﷺ: تعال يا علي، إنه يحِلُّ لك في المسجد ما يحلُّ لي، والذي نفسي بيده إنك لتذود عن حوضي

يوم القيامة كما يذاد البعير الضال عن الماء بعصًا لك من عوسج، ولكأني أنظر إلىٰ مقامك من حوضي».

رواه ابن منيع في مسنده، كما في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، (١٦/١٥٣)، رقم (٣٩٤٨)، من طريق: حرام بن عثمان، عن ابنَيْ جابر، عنه، به[١].

وقد أورده في الفوائد المجموعة، وقال الشيخ المعلمي في تعليقته عليه، (ص: ٣٦٧): «في سنده حرام بن عثمان؛ هالك، وفي ترجمته من الميزان واللسان ذِكْرُ هذا الخبر، وأنه منكر جدًّا، مع أن في السند هناك شكًّا: حرام بن عثمان، عن ابني جابر، أراه عن جابر». فلا حاجة للكلام فيه، ومتنه مُفتَعل.

❊ حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

لفظه: «لا يَحِلُّ لأَحَدٍ يَجْنُبُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرَكَ».

رواه البزار في مسنده، (١١٩٧)، من طريق: إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن الحسن بن زيد، عن خارجة بن سعد، عن أبيه.

قال البزار: «وَهَذَا الْكَلامُ لا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ عَنْ سَعْدٍ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَدْ رَوَىٰ خَارِجَةُ بْنُ سَعْدٍ حَدِيثًا آخَرَ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَلا نَعْلَمُ رَوَىٰ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ سَعْدٍ إِلا الْحَسَنُ بْنُ زَيْدٍ هَذَا»

خارجة بن سعد: مجهول، وقد علق العلامة المعلمي علىٰ هذا الحديث في تعليقاته علىٰ الفوائد المجموعة، (ص: ٣٦٧)، فقال: «وأبو أويس صدوق

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٦٥) مقصرًا: «قوموا لا ترقدوا في المسجد»، من طريق حرام به.

يهم، وكذا الحسن بن زيد. وخارجة لا يعرف هو ولا أبوه، فليس لسعد بن أبي وقاص ابن اسمه: خارجة. وقد رُوي عن حفص بن النضر السلمي عن عامر بن خارجة بن سعد عن جده خبر، فقال أبو حاتم: هذا إسناد منكر»، وهذا الكلام مجزئ، وينظر: الجرح والتعديل، (٦/٣٢٠). وقال الهيثمي في المجمع (٩/١١٥) وزاد: خارجة لم أعرفه.

وقد أورده البخاري في التاريخ الكبير، (٦/٤٥٧)، وقال: «في إسناده نظر»، وقال الحافظ في جواباته على أسئلة عن أحاديث المصابيح: «وورد لحديث أبي سعيد شاهد نحوه من حديث سعد بن أبي وقاص، أخرجه البزار من رواية خارجة بن سعد عن أبيه، ورواته ثقات»، مصابيح السنة، (١/٩٥)، قلت: وهذا محمول على من دون خارجة كما هو بيّن، ولكن في إطلاق الوثاقة على أبي أويس والحسن بن زيد شيءٌ أيضًا، فمرتبتهما دون ذلك.

فالحاصل أن هذا إسنادٌ **ضعيف منكر**.

❊ حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

ولفظه: «لَقَدْ أُعْطِيَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ثَلَاثَ خِصَالٍ، لِأَنْ يَكُونَ فِيَّ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْطَى حُمْرَ النَّعَمِ، قِيلَ: وَمَا هُنَّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟، قَالَ: فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَسُكْنَاهُ بِالمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَحِلُّ لَهُ فِيهِ مَا يَحِلُّ لَهُ، وَالرَّايَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ».

وإسناده ليّن، سيأتي عند المصنف برقم [٣١]، فاطلب تخريجه هناك.



❋ حديث المطلب بن عبد الله:

ولفظه: «أن رسول الله ﷺ لم يكن أذن لأحد أن يجلس في المسجد ولا يمر فيه وهو جنُبٌ إلا علي بن أبي طالب».

رواه إسماعيل القاضي في أحكام القرآن، (١٣٨)، وعلّقه ابن حزم في المحلىٰ بالآثار، (١/٤٠١)، من طريق: محمد بن الحسن بن زَبالة، عن سفيان بن حمزة، عن كثير بن زيد، عن المطلب بن عبد الله.

قال ابن حزم: «ومحمد بن الحسن مذكور بالكذب، وكثير بن زيد مثله»، المحلّىٰ، (١/٤٠١)،

والأول كما قال ابن حزم، أمرُه مشهور، انظر: ميزان الاعتدال، (٣/٥١٤)، وهو كاف في ردّ الحديث.

أما كثير بن زيد ففيه كلام، لكن لم يُتَّهم بالكذب، قال ابن حجر: «صدوق يخطئ»، التقريب، (ص: ٤٥٩)، وذكر في تهذيب التهذيب، (٨/٤١٤)، أن ابن حزم خلطه بكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، ونقل تعقُّبَ الخطيب له.

ثم هذا الحديث ليس بمتصل، بل هو مقطوع في صورة المرسل، فكأنه من قول المطلب أصلًا.

والمطلب هو ابن عبد الله بن حنطب، في الطبقة الرابعة تلي الوسطىٰ من التابعين، قال ابن حجر: «صدوق كثير التدليس والإرسال»، التقريب، (ص: ٥٣٤)، فهو مشهور بالإرسال، قال البخاري: «لا أعرف للمطلب بن حنطب عن أحد من الصحابة سماعًا إلا قوله: حدثني من شهد خطبة النبي ﷺ»، جامع التحصيل (ص: ٢٨١)، وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث،

وليس يحتج بحديثه، لأنه يرسل عن النبي ﷺ كثيرًا، وليس له لُقِيٌّ، وعامة أصحابه يدلسون»، الطبقات الكبرىٰ، متمم التابعين، (ص: ١١٦).

❊ مرسل أبي حازم الأشجعي:

ولفظه: «إِن الله أَمَر مُوسَىٰ أن يَبْنِي مَسْجِدًا طَاهِرًا لَا يسكنهُ إِلَّا هُوَ وَهَارُون، وإِن الله أَمرنِي أَن أَبْنيَ مَسْجِدًا طَاهِرًا لَا يسكنهُ إِلَّا أَنا وَعليٌّ وابنا عَليّ».

ذكره السيوطي في الخصائص الكبرىٰ، (٢/٤٢٤)، والصالحي في سبل الهدىٰ والرشاد، (١٠/٤٢٤)، وابن عرّاق في تنزيه الشريعة، (١/٣٨٥)، وعزوه لكتاب أخبار المدينة للزبير بن بكار، ولم يبلغنا هذا الكتاب، ولم أقف علىٰ إسناد الخبر، وقد ذُكر في الموضوعات، وهو مرسل أيضًا، ولفظه يشبه لفظ حديث أبي رافع المروي بإسناد تالف الذي تقدم.

وهذا الحديث والذي قبله وإن كانا مرسلين، فإنما قدّمناهما علىٰ حديث عائشة، وكان الأصل تأخير المرسل وتقديم المرفوع؛ لأن الزيادة وردت فيهما، وليست في حديث عائشة، ولكني نختم البحث بحديث عائشة إذ به ستتضح علة الحديث بالزيادة جليةً.

❊ حديث عائشة رضي الله عنها:

ولفظه: «جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَوُجُوهُ بُيُوتِ أَصْحَابِهِ شَارِعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: وَجِّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَصْنَعِ الْقَوْمُ شَيْئًا رَجَاءَ أَنْ تَنْزِلَ فِيهِمْ رُخْصَةٌ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ بَعْدُ، فَقَالَ: وَجِّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ

الْمَسْجِدِ، فَإِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ».

وليس في عامة ألفاظ هذا الحديث ذكر الاستثناء الوارد في منقبة علي رضي الله عنه، ولكن قصدي من ذكره أنه قد يُعتبر شاهدًا للحديث الذي أورده المصنف في فضيلة عليّ رضي الله عنه، فأورده لبيان أنه هو أصل الحديث الذي أورده المصنف، وليس شاهدًا له لخلوه من الاستثناء محل الشاهد، وأن هذا الحديث مما طال خلاف أهل العلم فيه قديمًا وحديثًا، وليس غرضي استيعاب الكلام فيه لأن المقصود من بحثه هو الحيثية التي ذكرتُها فحسب، أي أنه مما اختُلف فيه من الحديث، وأنه على كلام العلماء فيه فإن الحديث الذي أورده المصنف ليس إلا زيادة في هذا الحديث أصلًا، فيكون الضعفُ في حديث الباب لدى المصنِّف مركَّبًا.

والحديث مروي من طريق جسرة بنت دجاجة: فرواه ابن راهويه في مسنده، (١٧٨٣)، والبخاري في التاريخ الكبير، (١٧١٠)، والدولابي في الكنى والأسماء، (٨٤٣)، وفيه زيادة: «إلا لمحمد وآل محمد»، ورواه أبو داود، (٢٣٢)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى، (٤٢٢/٢)، وابن خزيمة في صحيحه، (١٢٦١)، وابن المنذر في الأوسط، (٢٥٣٥)، والجصاص في أحكام القرآن، (١٦٨/٣)، من طريق: عبد الواحد بن زياد، عن الأفلت بن خليفة، عن جسرة، به.

أفلت بن خليفة: قد اختُلف فيه، فقد قال ابن حزم: «أفلت؛ فغير مشهور ولا معروف بالثقة»، المحلى بالآثار (٤٠١/١)، وكذا قال الخطابي تعليقًا على الحديث: «قد ضعفوا هذا الحديث وقالوا أفلت راويه مجهول لا يصح الاحتجاج بحديثه»، معالم السنن، (٧٨/١)، فتعقبه المنذري في مختصر سنن أبي داود للمنذري ت حلاق، (٨٥/١): «وفيما حكاه الخطابي أنه مجهول

نظَرٌ، فإنه أفلتُ بن خليفة، ويقال: فُلَيت بن خليفة العامري، ويقال: الذهلي، وكنيته: أبو حسان، حديثه في الكوفيين، روىٰ عنه سفيان بن سعيد الثوري، وعبد الواحد بن زياد. وقال الإمام أحمد بن حنبل: ما أرىٰ به بأسًا. وسئل عنه أبو حاتم الرازي؟ فقال: شيخ. وحكىٰ البخاري أنه سمع من جَسرة بنت دجاجة. قال البخاري: وعند جسرة عجائب»، وانظر لكلام أبي حاتم: الجرح والتعديل، (٣٤٦/١)، وكلام أحمد فيه ذكره عبد الله أنه قال فيه: «ما أرىٰ فيه بأسًا»، العلل، (١٣٦/٣)، ولكن قال البغوي: «ضعف أحمد الحديث؛ لأن راويه أفلت وهو مجهول»، شرح السنة، (٤٦/٣)، ولم أقف علىٰ موضع ذلك النقل، وهل وقف عليه البغوي بنصه أم فهِمَه من كلام له، وأسرف ابن الرفعة ـ وهو فقيه ـ في كتاب المطلب العالي في حُكمه فقال عنه إنه متروك، وقد نقله عن الماوردي ـ وهو فقيه أيضًا ـ وعزاه إليه، وهو في الحاوي، (٢٧٦/٢)، فتعقبه ابن الملقن وكذا ابن حجر بأن هذا لم يقله أحد من أهل الشأن، وإنما قيل فيه ما تقدَّم، البدر المنير، (٥٦٠/٢)، والتلخيص الحبير، (٣٧٦/١)، وقال يحيىٰ: «صاحب جسرة»، تاريخ الدوري، (٤٧٧/٢)، قلت: هو ابن بنت دجاجة كما قال الدارقطني في سؤالات البرقاني، والصُّحبة تطلق ويراد بها مطلق الملازمة أو الاختصاص أو الشهرة، فلا منافاة بين الوصفين، وذكره ابن حبان في الثقات، (٨٨/٦)، وقال الدارقطني: «صالح»، سؤالات البرقاني، (ص: ١٧)، ونقل مغلطاي: «وزعم البرديجي أن فليتًا من الأفراد»، الإكمال، (٢٦١/٢)، وقال ابن المنذر: مجهول، (الأوسط، ١٠٩/٣)، وقال الذهبي وابن حجر: صدوق، الكاشف، (٢٥٥/١)، والتقريب، (ص: ١١٤)، وقال الحافظ: «قد أخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه وقد روىٰ عنه ثقات، ووثَّقه من تقدم وذكره ابن حبان في الثقات أيضًا، وحسنه ابن القطان»، تهذيب

التهذيب (١/٣٦٦)، فميل الحافظ واضح لتقويته.

فالحاصل أن كلام الخطابي أنه مجهول فيه نظر، وكلام ابن حزم فيه أقوىٰ، أنه ليس بالمشهور، فإن فيه نوعًا من الجهالة، نعم ارتفعت جهالة الحال برواية غير واحد من الثقات عنه كما ذكروا، ولكن التوثيق فيه قليل، وروايته قليلة حتىٰ قال البرديجي إنه من الأفراد الوحدان كما تقدم، فعبارة ابن حزم عنه أنه غير مشهور أدقّ.

وأما جسرة بن دِجاجة؛ فقد تقدم معنا الكلامُ فيها في حديث أم سلمة السابق، وأزيد هنا أيضًا بخصوص روايتها عن عائشة، قال في ميزان الاعتدال (١/٣٩٩): «عن عائشة. قال البيهقي: فيها نظر»، وسيأتي كلام البيهقي في ذكر اختلافهم في الحكم علىٰ الحديث.

وقد أورد البخاري في التاريخ الكبير، (٦/١٨٤)، في ترجمة الهَجري، هذا الحديثَ، عنه عن محدوج، ثم ذكر اختلاف أفلت، فقال: «وقال أفلت: عن جسرة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ، ولا يصح هذا عن النبي ﷺ»، فصرَّح بردّ الحديث، ولكن يحتمل أن يكون كلامه عن حديث أبي الخطاب عن محدوج عن جسرة، أو عن حديث أفلت عن جسرة، وقد ناقشنا هذا في حديث أم سلمة، وهو طعن في الحديث علىٰ كل تقدير.

وقد ترجمَ البخاري أفلتَ في التاريخ الكبير، (٢/٦٧)، وروىٰ حديثَه الذي معنا وفيه زيادة: «إلا لمحمد وآل محمد»، وقال: «سَمِعَ جَسرة بنت دجاجة، ودهشمة، وعند جَسرة عجائب»، فغمز في هذا الحديث بخصوصه من جهة جسرة، ثم قال: «وَقَالَ عُروة، وعَبّاد بْن عَبد الله: عَنْ عائشةَ، عَن النبيِّ ﷺ: سُدُّوا هَذِهِ الأَبوابَ، إِلَّا بابَ أَبِي بَكرٍ. وهذا أصح»، وهذا إعلالٌ من

البخاري لمتن هذا الحديث بأن فيه شذوذًا أو نكارة لأنه مخالف لما هو أصح منه وهو حديث أبي بكر.

وأكثرُ روايةِ هذا الحديث من حديث عائشة ليس فيها الزيادة محل البحث، وإنما هي من حديث أم سلمة وأبي سعيد وسعد ـ ونحوها ـ وقد تقدمت كلها. وقد وقعت هذه الزيادة للبخاري والدولابي وابن راهويه، من رواية موسى بن إسماعيل، وهو ثقة من رجال الشيخين، فكيف جاءت هذه الزيادة من طريقه؟! على أن أصل الحديث في منتهاه فلا ينفعه هذا، فلعله وقع لموسى بن إسماعيل من أحد من رواه بالزيادة، وقد تقدم، أو تكون جسرة نفسها ترويه بالزيادة أحيانا، والبخاري رد الحديث أصلًا بجسرة، وبتقديم حديث الزهري في فتح الأبواب لأبي بكر عليه.

ولما ساق البيهقي الحديثَ بهذه الزيادة، من طريق البخاري عن موسى بن إسماعيل، قال: «زَادَ فِيهِ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ»، وقال: «ثنا مُوسَى، فَذَكَرَهُ بِزِيَادَتِهِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَعِنْدَ جَسْرَةَ عَجَائِبُ»، السنن الكبرى للبيهقي ت التركي (١٦٨/٥)، فعصبَ هذه الزيادةَ بموسى بن إسماعيل. لكن علّق الحافظ الذهبي على هذه الزيادة في هذا الإسناد ـ يعني حديث أفلت عن جسرة عن عائشة ـ، بقوله: «قلت: وقوله فيه: "إلا لمحمد ﷺ وآل محمد"؛ منكر من القول، وما علمتُ أحدًا ذهب إليه»، المهذب في اختصار السنن الكبير (٨٧١/٢)، لكن لم يقل الذهبي كيف يصنع؟ هل يحمل الزيادة على موسى، أم على أفلت نفسه، أم على دجاجة.

وكما تقدّم فمدار الحديث لا يخلو من مقال، ولهذا **اختلف** أهل العلم في هذا الحديث، يعني أصله وهو حَجْر الحائض والجنب عن دخول المسجد ـ دون

الزيادة فقد تقدّم بيان حالها، وقد صرح بضعفها البخاري والبيهقي والذهبي وغيرهم ـ: فقد نقل البغوي تضعيفَه عن أحمد كما تقدم، ويحتمل أن البخاريّ أراده بقوله: «لا يصح» كما تقدّم، وهو قد رجّح عليه حديث الزهري الذي فيه استثناء أبي بكر، فهو مردود عنده علىٰ كل تقدير، وضعفه ابن حزم، والخطابي كما تقدَّم، وعبد الحق الإشبيلي قال: «لا يثبت من قبل إسناده»، الأحكام الوسطىٰ (١/٢٠٧)، وقال ابن المنذر: «أفلت عندهم [كذا]، ويبطل إذا كان كذلك أن يقوم هذا الحديث حجة» الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٥/١٣٥)، وقال مرة (٢/١١٠): «لا يجوز الاحتجاج بحديثه»، ونقل عن البيهقي: «ليس بالقوي»، البدر المنير، (٢/٥٦٠)، «ليس هو بقوي»، المجموع، (٢/١٦٠)، وقال البيهقي: «إن صح»، السنن الكبرىٰ، ت التركي، (٥/١٦٨)، ونقل كلام البخاري عليه ليضعفه. وذكره النووي في خلاصة الأحكام، (١/٢١٠) في قسم الضعيف، وادعىٰ ابن الملقن أن النووي كأنما اتبع في ذلك عبدَ الحق، (٢/٥٦١)، وليس علىٰ هذا بينة، فإنه يأخذ منه ويدع، وينص علىٰ مخالفته، الخلاصة، (١/٤٦٣)، المجموع، (٣/٥٠١)، وقد بحث هذا الحديثَ في المجموع، وذكر حكمَ عبد الحق عليه، وذكر مَنْ خالفه فقبله، ثم قال عن تخريج أبي داود له وسكوته عليه: «وقد قدَّمنا أن مذهبه أن ما رواه ولم يضعفه ولم يجد لغيره فيه تضعيفًا؛ فهو عنده صالح، ولكن هذا الحديث ضعفه من ذكرنا»، المجموع شرح المهذب (٢/١٦١)، فالظاهر أنه من موافقة الرأي للرأي.

وحسّنه ابن سيد الناس، والزيلعي، والقطان، وابن الملقن، انظر: النفح الشذي، (٣/٢٠٠ ـ ٢٠١)، ونصب الراية، (١/١٩٤)، وبيان الوهم والإيهام

في كتاب الأحكام (٥/٣٣٢)، والبدر المنير، (٢/٥٦١). وصحّحه الزركشي والشوكاني، انظر: إعلام الساجد، (ص: ٣١٥)، ونيل الأوطار، (١/٢٨٧)، وهو ما يُفهم من كلام الحافظ ابن حجر في تعليقه على من ضعّف الحديث في كلامه في تهذيب التهذيب، (١/٣٦٦)، والتلخيص الحبير، (١/٣٧٦)، وفي نصب الراية، (١/١٩٤): «قال أبو زرعة: حديث عائشة أصح من حديث أم سلمة»، ولا يستلزم التصحيح المطلق، ولا اشتراكهما في الصحة، بل المراد النِّسبي. قلت: وهذا حكاية لقوله بالمعنى، وقد نقل هو نفسه عبارته بعدها بقليل.

فالذي في علل ابن أبي حاتم، (٢/١٣٧ ـ ١٣٩) أن أبا زرعة أعلَّ حديث جسرة عن أم سلمة، وقال: إن الصحيح عن عائشة: «وسمعت أبا زرعة وذكر حديثًا حدثنا به عن أبي نعيم، عن ابن أبي غنية، عن أبي الخطاب، عن محدوج الذهلي، عن جسرة؛ قالت: أخبرتني أم سلمة؛ قالت: خرج النبي ﷺ إلى صرحة هذا المسجد، فنادى بأعلى صوته: إن المسجد لا يصلح لجنب ولا لحائض، إلا للنبي، ولأزواجه، وعلي، وفاطمة بنت محمد.

قال أبو زرعة: يقولون: عن جسرة، عن أم سلمة؛ والصحيح: عن عائشة». وقوله: «الصحيح» ليس بصريح أيضًا في تصحيح حديث عائشة في نفسه، بل الظاهر أن المراد بالصحيح يعني الجادة في هذا الإسناد، ولذلك نقله الزيلعي بعبارة: «أصح» كأنه للدلالة على أن المراد أنه أقوى منه فحسب، إن كان قصد النقل بالمعنى. والمقصود على كل حال أن أبا زرعة ردّ حديث أم سلمة الذي فيه زيادة الاستثناء، ولذلك علّق ابن أبي حاتم ليبين أن حديث عائشة ليس فيه هذه الزيادة، فقال: «قد روى أفلت بن خليفة، عن جسرة، عن

عائشة، عن النبي ﷺ هذا الحديث؛ غير أنه لم يذكر: إلا للنبي وأزواجه...، وإنما قال: لا يصلح لجنب ولا حائض فقط»، وهذا مهم في محل البحث، وهو يشكل على الزيادة التي رواها البخاري من حديث عائشة، فهذه الزيادة لا تعرف من حديث عائشة من رواية أفلت، بل من حديث أم سلمة وغيرها، كما قال ابن أبي حاتم هنا، فالله أعلم بحقيقة الحال.

فالحاصل: أنه ليس غرضنا هنا هذا الحديث ـ حديث عائشة ـ لأنه ليس من روايات كتابنا، ولكن علاقته بالرواية التي معنا واضحة لأنه الأصل في هذا الباب، ورواية الاستثناء المذكورة في فضيلة علي ﷺ مزيدة عليه، ولا شك أن حديث عائشة أصح من حديث أم سلمة على كل تقدير، كما صرح أبو زرعة، وفليت ـ أو أفلت ـ راويه عن جسرة عن عائشة؛ أَوْلى به من أبي الخطاب ومحدوج ونحوهم من المجاهيل عن جسرة عن أم سلمة، فهو أحسن حالًا منهم في نفسه، وجسرة جدته، فهو صاحب جسرة، فيكون أعرف بحديثها، ومع ذلك فحاله والخلاف في تصحيحه كما رأيتَ، فحديث أم سلمة أوهى، ثم قد رده البخاري، وغيره، ولو قُدِّرت صحة حديث عائشة فالزيادة في حديث أم سلمة تكون منكرةً، والحديثان ـ أم سلمة وعائشة ـ عند جسرة، فليس بمأمون أن يكون الاختلاط من جهتها أو من جهة من روى عنها، فإن من روى عنها حديث أم سلمة كمحدوج ونحوه مجاهيل لم تُحرز عدالتهم ولا ضبطهم، بل لو قال قائل: الحديث حديث جسرة، وقد اختُلِف فيه على جسرة، فرواه عنها أفلت بن خليفة فقال: عن جسرة عن عائشة، وخالفه محدوج الهذلي فقال: عن جسرة عن أم سلمة، وفيه هذه الزيادة، فيكون الحديث في أصله مضطربًا؛ لم يُبعِد، كما هي طريقة الدكتور بشار إذ أعلّ حديث عائشة بهذه الطريقة في تعليقه على المحلى (٢/٤٨٤) رغم اعتماده أن فليتًا وجسرة حسنا الحديث، فتأمل.

والمتابعات والشواهد لا تنفعه، فالحديث بهذه الزيادة لا يصح من طريقٍ أصلًا، وقد أحصيناها، وأورده من عامة شواهده ـ خلا حديث عائشة لمكان الخلاف فيه ـ صاحبُ الفوائد المجموعة، كما تقدم مرارًا ـ، وصاحب تنزيه الشريعة، (١/٣٨٤)؛ واللآلئ المصنوعة، (١/٣٥٣)، وأصله في موضوعات ابن الجوزي كما تقدَّم.

وقد اضطرب كلامُ العلماء في تقوية أحد الحديثين بالآخر، فابن الملقن عند تحسينه لحديث عائشة السابق قال: «وحديث أم سلمة شاهد له»، البدر المنير، (٢/٥٦١)، وفيه ما فيه كما تبيّن لك من الكلام علىٰ ضعف حديث أم سلمة، كيف وقد سلم هو نفسه أن ابن حزم «أعلَّ حَدِيث أم سَلمَة بِأَمْر لَا ننازعه فِيهِ»! ، ثم ذكر كلامه في محدوج وأبي الخطاب وأقره عليه، ووصف الزيادة في الحديث ـ محل البحث ـ فيه أنها «غريبة»، بل قال بعد مناقشة ابن حزم لبعض أسانيدها من حديث أم سلمة ـ وقد أوردنا هذه المناقشة في محله ـ «عَلَىٰ أَنِّي لَا أحسن هَذِه الزِّيَادَة بِمَا ذكرت وَإِنَّمَا ذكرت ذَلِك عَلَىٰ سَبِيل الْبَحْث مَعَه ـ يعني ابن حزم»، البدر المنير، (٢/٥٦٣)، فلو سُلِّم أن حديث أم سلمة شاهد لحديث عائشة؛ فقصدُ ابن الملقن أصلُ الحديث، وليس ينفع هذا في تقوية محلّ البحث الذي معنا وهو الفضيلة الخاصة لعليّ بورود هذا الاستثناء.

ثم البوصيري قلب البحثَ، فقال: «فهو ـ يعني حديث عائشة ـ شاهدٌ لحديث أم سلمة»، إتحاف الخيرة المهرة، (٢/٥٥)، مصباح الزجاجة، (١/٢٣٠)، وحديث أم سلمة أقصر من حديث عائشة، فلا يصلح أن يكون الأقصر شاهدًا للأطول الذي فيه الزيادة، وإلا بطل بحثُ المنكر كله، ولذا صرح الحافظ ابن حجر أن قول من يقول بقبول زيادة الثقة ـ وهذا الثقةُ! ـ مطلقًا

لا يتأتىٰ أصلًا علىٰ طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ألا يكون شاذًّا[١] ـ فضلًا عن أن يكون منكرًا من زيادة الضعفاء والمجاهيل كما معنا ـ، فقصارىٰ ما يفيدُه هذا التقوِّي هو تقوية أصل الحديث، لا أن يُجعل كلُّ حديثٍ منهما مقوِّيًا لضعف الآخر فيُقوَّىٰ الحديثان، بل الأصل حديث عائشة، فهو المشهور المعروف، وحديث أم سلمة مخالف له في الإسناد، وفي المتن بالزيادة، فهو دال علىٰ وهائه، لا أن يُقوَّىٰ بحديث عائشة. وقد قال البوصيري أيضًا: «وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري»، مصباح الزجاجة، (١/٢٣٠)، وقد عرفتَ ما فيه.

فالحاصل ضعف الحديث الذي فيه الزيادة **ونكارته**، من حديث أم سلمة وأبي سعيد وسعد وغيرهم، ولو قُدِّرت صحة حديث عائشة؛ فليس فيه هذه الزيادة، بل وعلىٰ فرض صحته بالزيادة فلا يستلزم صحةَ حديث فتح الباب لعليٍّ كما وجَّه المصنف، ولهذا الموضع مزيد تحقيق في الكتاب المستقل الذي عملناه لبحث حديث فتح الأبواب لعليّ رضي الله عنه.



(١) انظر: نزهة النظر، ت الرحيلي، (ص: ٨٢).

٢٩ ـ ٣١

هذا حديث عليّ رضي الله عنه في إعطاء الراية، بزيادة الدعاء له بذهاب الحر والبرد، ووصفه في بعض الطرُق بأنه ليس بفرّار.

يروى عن عليّ رضي الله عنه من طرق: عبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبيه: داود بن بلال بن أحيحة رضي الله عنه، وأم موسى، وأبي مريم الحنفي، وسويد بن غَفَلة.

وقد رواه **المصنِّف** من حديث عليٍّ من طريقي: عبد الرحمن ابن أبي ليلى، وأم موسى.

فأما **طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى** فيروى من طريق: الحكم ومنهال وعيسى، وأبي إسحاق الهمداني.

وطريق الحكم، ومنهال، وعيسى، يرويه عنهم الثلاثةِ: ابنُ أبي ليلى الفقيه، فلنخرجه من حديثهم على أنه طريق **ابن أبي ليلى** لأنه مداره.

فأما طريق **ابن أبي ليلى:** فرواه أحمد، (٧٨٠، ١١٢٠)، **وقد أخرجه المصنِّف من طريقه** [٣٠]، وفضائل الصحابة (٩٥٠)، وابن ماجه، (١١٧)، وابن أحمد في زوائد الفضائل، (١٠٨٤)، والبزار في المسند، (٤٩٦)، والنسائي في الكبرى، (٨٣٤٥) ـ خصائص علي، (١٣)، كلهم من طريق: ابن أبي ليلى القاضي، عن الحكم والمنهال، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، به.

ورواه أبو نعيم في دلائل النبوة، (٣٩١)، من طريق: ابن أبي ليلى، عن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، به.

وأخرجه: ابن أبي شيبة، (٣٧٨٨٠)، من طريق: ابن أبي ليلىٰ، عن الحكم والمنهال وعيسىٰ، ثلاثتهم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، به.

وفيها ذكر الدعاء بعدم الأذية من الحر والبرد، وفي أكثر الطرق زيادة وصفه: «ليس بفرار».

وابن أبي ليلىٰ القاضي: هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ الأنصاري، الكوفي القاضي الفقيه، عصريّ أبي حنيفة، خلص الحافظ إلىٰ أنه «صدوق سيئ الحفظ جدًّا»، التقريب (ص: ٤٩٣)، وقد تُكُلِّم في حفظه كثيرًا، ووصفه أحمد بسوء الحفظ، وقال أيضًا: «مضطرب الحديث، فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، حديثه فيه اضطراب»، العلل برواية عبد الله، (١/٤١١)، وصرح يحيىٰ أنه ضعيف، تاريخ ابن معين رواية الدوري، (ص: ٥٧)، والكامل، (٧/٣٩١)، فيكادون يتفقون علىٰ ذلك، مع صدقه في نفسه، لكنه «ليس بحافظ» كما قال الدارقطني في علله، (٦/٢٠٩).

فهذا الطريق مداره علىٰ ابن أبي ليلىٰ، ثم رواه عن غير واحد، وهذا اختلاف منه في شيخه في هذا الحديث، والظاهر أن هذا اضطراب من ابن أبي ليلىٰ، وهو ضعيف الحفظ مضطرب كما عرفت، قال الحويني في الحلي بتخريج خصائص علي، (٣٧): «وعندي أن هذا اضطراب من ابن أبي ليلىٰ، يُضَعَّفُ به الحديث»، وقد أشار الدارقطني في العلل، (٢/٣٧٨) إلىٰ ذلك، فقال: «حدث به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، واختلف عنه»، ثم ساق الاختلاف.

وأما طريق **أبي إسحاق الهمداني**: فرواه النسائي في الكبرىٰ، (٨٤٨٣)، في خصائص علي، (١٤٧)، والطبراني في الأوسط، (٢٢٨٦)، من طريق:

أيوب بن إبراهيم، عن إبراهيم الصائغ، عن **أبي إسحاق الهمداني**، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن علي، وليس فيه: «ليس بفرار»، وفيه حكاية الحر والبرد فقط.

وفي إسناده: أيوب بن إبراهيم، قال الحافظ عنه: صدوق، التقريب، (ص: ١١٧)، والصواب أنه مجهول، كما نص الذهبي في الميزان، (١/٢٨٤)، لم يرو عنه إلا واحد، تهذيب الكمال، (٣/٤٥٣)، وقال مصنفا تحرير تقريب التهذيب: مجهول لم يذكره في الثقات سوىٰ ابن حبان، وهو معروف بتساهله في توثيق المجاهيل، تحرير التقريب، (١/١٥٨).

والحديث عن أبي إسحاق الهمداني، هو السبيعي، ثقة مُكثر، وقد اختلط، وهو مدلس، وقد عنعن هذا الخبرَ عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ. وفي علل الدارقطني، (٣/٢٧٩): «ويقال: إن أبا إسحاق لم يسمعه من عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وإنما أخذه من ابنه محمد، عن المنهال بن عمرو، عنه»، فيكون هذا الإسناد في الحقيقة راجعًا إلىٰ طرق ابن أبي ليلىٰ السابقة، وليس طريقًا آخر.

وابن أبي ليلي الذي يروىٰ هذا الحديثَ عن عليّ من طريقه هو عبد الرحمن بن يسار الأنصاري الكوفي، ثقة من كبار التابعين، صحب عليًّا، وشهد أكثر من مئة من الصحابة، وفي أول اللفظ ذكر أن «أباه» كان يسمُر مع عليّ رضي الله عنه، ثم ذكر الحديث، لكنه لم يصرح أنه من رواية أبيه عن علي، بل جعله بلفظ المبني لما لم يُسمّ فاعله، وفي بعضها يصرح أنه عن أبيه، وفي بعضها من روايته لكن فيها أن أباه هو من سأله، فأكبر الظن أن روايته ترجع إلىٰ روايته عن أبيه عن عليّ، وأنه كان يسقطه أحيانًا ويذكره أحيانًا.

قلت: وهذه الطرق فيها ذكرُ الحر والبرد، وأن عليًّا كان يلبس ثياب الشتاء في الصيف، وثياب الصيف في الشتاء، وفي أكثرها: «ليس بفرار».

فالحاصل: أن هذا إسناد **ضعيف**، مداره على ابن أبي ليلى الفقيه الكوفي المجتهد القاضي، وقد تقدم ما فيه، والحديث أصله متفق عليه كما تقدم، لكنه بهذه الزيادات ضعيف.

* وأما **طريق داود بن بلال بن أُحَيْحة** رضي الله عنه: والد ابن أبي ليلى:

فرواه أبو نعيم في معرفة الصحابة، (٣٣٣)، والطبراني في الأوسط، (٥٧٨٩)، وفي الكبير، (٦٤٢١)، والآجري في الشريعة، (٥٩٤)، من طريق: علي بن هاشم، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي فروة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، بلفظ مختصر، ليس فيه: «ليس بفرّار»، ولا عدم التأذي بالبرد والحر.

وطريق الطبراني إليه فيه: ضرار بن صرد: متروك، وطريق أبي نعيم والآجري إليه فيه: عباد بن يعقوب، هو الرواجني، غال، قال بعض النقاد بصدقه، والظاهر أنه متروك، انتقى له البخاري مرة، مقرونًا بغيره، تقدم معنا في غير ما حديثٍ، فلا نطيل بتكراره.

ويروى الحديث من طريق داود بن بلال بن أحيحة من جادة الطرق السابقة التي ذكرناها أولَ التخريج، من طريق ابن أبي ليلى قاضي الكوفة، إلى عبد الرحمن بن أبي ليلى ابنِه، عن أبيه صريحًا، أخرجه: ابن ابي شيبة، (٣٧٨٨٠)، وابن أحمد في فضائل الصحابة، (١٠٨٤)، والبزار، (٤٩٦)، والنسائي في الكبرى، (٨٣٤٥)، من طريق: ابن أبي ليلى، عن الحكم والمنهال

وعيسىٰ ـ فرادىٰ أو جماعة كما ذكرنا هناك ـ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن أبيه، فذكره، من سؤاله هو إياه.

وقد نصّ الدارقطني علىٰ هذا الاختلاف في الحديث، فقال في العلل، (٢٧٩/٣): «فهو في هاتين الروايتين من حديث أبي ليلىٰ، عن علي. وفي غيرهما من حديث عبد الرحمن ابنه، عن علي».

فالحاصل: أن هذا الحديث **ضعيف** من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن علي، أو عن أبيه عن علي، علىٰ أنه ليس في الطرق التي لا ترجع إلىٰ رواية ابن أبي ليلىٰ المجتهد الكوفي: عدم الحر والبرد، ولا زيادة عدم الفرار.

❊ وأما طريق أم موسىٰ:

فرواه: الطيالسي، (١٨٥)، وأحمد، (٥٨٠)، وفي الفضائل، (٩٨٠)، وأبو يعلىٰ، (٥٩٣)، **وقد أخرجه المصنف من طريقه** [٣١]، والطبري في تهذيب الآثار، (٢٢)، والمحاملي في أماليه، (١٣٩)، والقطيعي في جزء الألف دينار، (٤١)، وابن المقري في معجمه، (٧٧٣)، والبيهقي في دلائل النبوة من طريق الطيالسي، (٢١٣/٤)، والضياء في المختارة، (٨١٠) من طريق أحمد، و(٨١١)، من طريق: مغيرة، عن أم موسىٰ، عن عليّ، به.

ولفظه مختصر: «مَا رَمِدْتُ وَلا صَدِعْتُ مُنْذُ مَسَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجْهِي، وَتَفَلَ فِي عَيْنِي يَوْمَ خَيْبَرَ، وَأَعْطَانِي الرَّايَةَ»، ليس فيه ذكر الحر والبرد، ولا «ليس بفرار».

المغيرة بن مقسم الضبي: من رجال الشيخين، يدلس، لا سيما عن إبراهيم، وذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، ولعل في هذا نظرًا، فهو ثقةٌ

مُتقِنٌ مشهور، حديثه في الصحيحين والسنن الأربعة، وتدليسه عن إبراهيم هو الذي طعن فيه الإمام أحمد، وقال إن عامة حديثه عنه مدخول، وضعَّف حديثَه عن إبراهيم وحده، انظر: العلل برواية عبد الله، (١/٢٠٧)، ذكر المدلسين للنسائي، (١٢٣)، وجامع التحصيل، (١١٠)، والتبيين لطبقات المدلسين، (٥٦)، وطبقات المدلسين، (٤٦)، وتقريب التهذيب، (٥٤٣).

وأم موسى: قيل اسمها حبيبة، وقيل فاختة، سُرِّية عليّ، طبقات ابن سعد، (٨/٤٨٥)، وثقها العجلي، وقال الدارقطني: «حديثها مستقيم، يخرج حديثها اعتبارًا»، سؤالات البرقاني، (٥٨٥)، وقال ابن حجر: مقبولة، تقريب التهذيب، (٧٥٩)، وانظر: ميزان الاعتدال، (٤/٦١٤).

فهذا إسناد **جيد أو حسن**. ومقتضى تخريج الضياء أن يكون صحيحًا عنده، والحديث ليس فيه زيادة عما في الصحيحين.

❊ وأما طريق أبي مريم الحنفي:

فرواه ابن أبي شيبة، (٣٧٨٩١)، والبزار، (٧٧٠)، من طريق: عبيد الله بن موسى، عن نعيم بن حكيم، عن أبي مريم الحنفي، عن عليّ، به. وليس في خبر البزار: «ليس بفرار»، وهي في لفظ ابن أبي شيبة، وفيه أن النبي ﷺ أرسل عمر أولًا، وأنه انهزم، ورجع هو وأصحابه يجبِّنهم ويجبِّنونه، وليس في حديث ابن أبي شيبة ذكر البرد والحر.

قال البزار بعده: «هذا الحديث قد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، من غير هذا الوجه بغير هذا اللفظ»، تقدّم بعضُ وجوهه، وسيأتي مزيد.

وفي إسناده: نُعيم بن حكيم؛ وإن كان صدوقًا إلا أن له أوهامًا كما قال

الحافظ، التقريب، (٥٦٤)، وقال ابن سعد: ليس بذاك، الطبقات، (٧/٣٢٠)، وقال أبو الفتح الأزدي: أحاديثه مناكير، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الساجي: ضعيف، راجع: تهذيب الكمال، (٢٩/٤٦٤)، وميزان الاعتدال، (٤/٢٦٧)، وإكمال التهذيب، (١٢/٦٥).

وعبيد الله بن موسىٰ بن باذام؛ ثقة من الأعلام، شيخ البخاري، لكنه كان محترقًا غالي المذهب، راجع: تهذيب الكمال، (١٩/١٦٤)، وميزان الاعتدال، (٣/١٦).

فهذا الخبر ليِّن الإسناد، مخالف لما في الصحيحين ورجالهما فيه ثقات، فزيادته منكرة.

❊ **وأما طريق سويد بن غفلة:**

فرواه الطبراني في الأوسط، (٣٧٩٦)، من طريق: حسن بن حسين، عن سَعَّاد بن سليمان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن الجعد، عن سويد بن غفلة، عن علي، به. وفيه الحر والبرد، وليس فيه: «ليس بفرّار».

وفي إسناده: حسن بن الحسين العرني: ضعيف جدًّا، قال ابن عدي: «روىٰ أحاديث مناكير»، الكامل، (٣/١٨١)، وفي لسان الميزان ت أبي غدة، (٣/٣٣): «قال أبو حاتم: لم يكن يصدق عندهم وكان من رؤساء الشيعة. وقال ابن عَدِي: لا يشبه حديثه حديث الثقات. وقال ابن حبان: يأتي عن الأثبات بالملزقات ويروي المقلوبات»، بل قال الحافظ في التلخيص، (١/٥٥٤): «متروك». والجعد: مجهول.

فهذا إسناد ضعيف جدًّا أو متروك.

فالحاصل: أن زيادة عدم التأذي بالحر والبرد واردة بأسانيد ضعيفة، قد تقبل التحسين بمجموع الطرق أنّ لها أصلًا، أما زيادة أنه «ليس بفرار»، أو سبق عمر إلىٰ خيبر وانهزامه، فليست ثابتة بإسناد صحيح ولا حسن، بل بإسناد ضعيف، ومن طرق الغلاة، وهي مخالفة للثابت المتفق عليه في الصحيحين، فهي منكرة، وما ثبت في الروايات من شفائه من الرمد أو حمل الراية فأصله متفق عليه.



٣٢

أثر عمر رضي الله عنه في غبطة عليّ رضي الله عنه على ثلاث خصال.

يروى عن عمر رضي الله عنه من طريقي: أبي هريرة، وابن عمر رضي الله عنهما.

فأما طريق أبي هريرة رضي الله عنه:

فيروى عن أبي هريرة من طريق: سهيل بن أبي صالح.

ويروى عن سهيل من طريقَي: عبد الله بن جعفر المديني، ويعقوب بن عبد الرحمن القاريّ.

أما طريق: عبد الله بن جعفر المديني:

فرواه الحاكم في المستدرك، (٤٦٣٢)، **وقد أخرجه المصنِّف من طريقه**، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، (٣٥٥١)، ورواه أبو يعلى، كما في مجمع الزوائد، (٩/١٢١)، قال: «رَوَاهُ أَبُو يَعْلَىٰ فِي الْكَبِيرِ»، ورواه ابن عساكر، (٤٢/١٢٠)، من طريق أبي يعلى، وعزاه إليه ابنُ كثير في مسند الفاروق، (٩٧٦)، وهو في المقصد العلي بزوائد أبي يعلى الموصلي، (١٣٢٩)، **قلت**: وليس هو في المطبوع من مسند أبي يعلى بذلك الإسناد، وابن عدي، في الكامل، (٥/٢٩٦) من طريق: عبد الله بن جعفر المديني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

عبد الله بن جعفر: والد علي بن المديني؛ ضعيف، قال في مجمع الزوائد، (٩/١٢١): «فِيهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ نَجِيحٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ»، وقال ابن عدي في الكامل، (٥/٢٩٦) في ترجمة عبد الله بن جعفر والد علي بن المديني

بعد أن روىٰ له أحاديث من روايته عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، منها حديثنا: «وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ الَّتِي أَمْلَيْتُهَا عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ كُلُّهَا، وإِنَّما يَرْوِيهِ سُهَيْلٌ عَنْ عَبد اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ»، وأورده ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، (١٩٤٤/٤)، وقال ابن كثير في مسند الفاروق، (٦٧٥/٢): «إسناد قوي لولا عبد الله بن جعفر بن نجيح والد علي بن المديني فإنه ضعفه غير واحد من الأئمة منهم ابنه عليّ رحمه الله».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وفيه ما فيه، ولذا تعقبه الذهبي بعبد الله بن جعفر.

فالحاصل أن هذا إسناد **ضعيف**. وسيأتي مزيد في سهيل.

وأما طريق يعقوب بن عبد الرحمن القاريّ:

فرواه ابن أحمد في زوائد الفضائل، (١١٢٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، (٣٥٥٢)، من طريق: يعقوب بن عبد الرحمن القاري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب، وليس فيه عن أبي هريرة عن عمر.

ويعقوب؛ ثقة، من رجال الجماعة إلا ابن ماجه.

والمدار في تلك الأسانيد علىٰ **سهيل بن أبي صالح**: صدوق، خرّج له مسلم كثيرًا، وقال الحافظ: «صدوق تغير حفظه بأخرة»، التقريب، (٢٥٩)، روىٰ له البخاري مقرونًا، وآخذه عليه النسائي والدارقطني، سؤالات السلمي، (ص: ١٨٣ ـ ١٨٤)، وقد اختلط وتغير ونسي بعض حديثه، ووثقه غير واحد منهم يحيىٰ، ومشاه أحمد، وقال النسائي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: «لا يحتج بحديثه»، راجع: تهذيب الكمال، (٢٢٣/١٢)، وانظر: المختلطين للعلائي، (٥٠)، والاغتباط

بمن رمي من الرواة بالاختلاط، (١٦٤)، وميزان الاعتدال، (٢/٢٤٣).

ولم أقف لأبيه السمان علىٰ رواية عن عمر، وإنما يروي عن أبي هريرة، وعن ابن عمر، وغيرهما من الصحابة، ولعل هذا من اضطراب سهيل فيه، تارة يرويه عن أبيه عن عمر، وتارة عن أبيه عن أبي هريرة عن عمر.

وله نظير أعلَّ به الدارقطني حديثًا، ففي علل الدارقطني، (١٠/١٦٢) بعد أن ذكر اختلافًا في حديثه، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «من غسل ميتًا فليغتسل..»، قال: «ويشبه أن يكون سهيل كان يضطرب فيه».

فهذا الإسناد **ليّن**، بسهيل بن أبي صالح، لاختلاطه وتغيره، واضطرابه في رفع الحديث إلىٰ عمر.

وأما طريق ابن عمر رضي الله عنه:

فأخرجه أبي شيبة، (٣٢٠٩٩)، وأبو يعلىٰ، (٥٦٠١)، من طريق: هشام بن سعد، عن عمر بن أسيد، عن ابن عمر به، وفيه الخصال الثلاثة، وفيه ذكر «سد الأبواب» مكان «سُكناه في المسجد»، وقد خرجنا حديث سد الأبواب قبلًا من حديث زيد بن أرقم وأبي سعيد وابن عباس رضي الله عنهم [٢٥]، وبحثناه بما لا مزيد عليه إن شاء الله في الكتاب المستقل «فتح الأبواب»، وفي إسناده: هشام بن سعد: صدوق له أوهام ومناكير، وطعنه أحمد، وأبو حاتم، وابن حبان، والنسائي، وغيرهم، وكان غاليًا.

فالحاصل أن هذا الحديث **ضعيف**، علىٰ أنه ليس في هذا الحديث ذكر الحر والبرد، ولا الوصف بعدم الفرار، فليس بشاهد لحديث عليّ رضي الله عنه السابق في ذلك رقم [٢٩ ـ ٣٠].

٣٣

حديث فاطمة رضي الله عنها الذي فيه: «السعيد كل السعيد، حق السعيد، من أحبّ عليًّا..».

رواه القطيعي في زوائده على فضائل الصحابة، (١١٢١)، وعنه الشجري في الأمالي الخميسية، (١٧٥٤)، والطبراني في الكبير، (١٠٢٦)، وأبو موسى المديني في كتاب حجة ذوي الضلالة ـ ولم يبلغنا ـ كما **أخرجه المصنف بإسناده إليه**، وعزاه المتقي الهندي في كنز العمال، (٣٦٤٥٨) إلى البيهقي في فضائل الصحابة، وأخرجه من طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٣٨٢): من طريق: جندل بن والق.

وعند القطيعي: عن جندل: عن محمد بن عمر، وعند الشجري: عن محمد بن عمرو، ثم اتفقا: عن عباد الكليبي، عن جعفر بن محمد، به.

وأما أبو موسى المديني فهو عنده من طريق: الحسين بن جعفر القتات، عن جندل بن والق، عن محمد بن عمر (منسوبًا)، عن جعفر، مباشرة، بإسقاط عباد الكلبي.

وفي تعيين شيخ جندل هذا اضطراب، فالذي في الأصل المخطوط للكتاب معنا من نِسبته محتمل الرسم، يحتمل أن يكون «الكاسي»، ويحتمل أن يكون «الكاسني»، وقد كشفت عن النسبتين في السمعاني وفروعه، فلم يترجح لي أحد من المذكورين في النسبتين أن يكون هو المذكور، وزعم الأميني أحد من حقّق كتابَنا في مطبوعته (ص: ٦٦) أنه «الكناسي»، وقال إنه من أصحاب الرضى، وعزاه لجامع الرواة وتنقيح المقال من كتبهم الرجالية، ولو سُلِّم ذلك

ـ ولا يبعد فإن الإسناد مسلسل بالشيعة والأئمة من أهل البيت، ويحتمل أنه تحرف في النسخة إلىٰ الكاسي ـ فليس هو من أصحاب جعفر، بل يكون أنزل منه بطبقتين: موسىٰ الكاظم فعليّ الرضىٰ، فيكون منقطعًا، ولعل عبادًا الكلبي هو الساقط من محل الانقطاع، وفي الطبراني وردت نسبته: «محمد بن عمر المازني»، ولا أدري من هو، وتعيينه لا يستحق العناء. وقد ورد في أمالي الشجري «محمد بن عمرو» بالواو. ففي هذا الاسم خلل كثير، ولذا لم يتكلم عليه من ردّ الحديث كابن الجوزي، واكتفوا برده بما هو واضح من آفته، ولذلك قال الهيثمي في المجمع (٩/١٣٢): «رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُمْ».

وقد وقع في طريقه عند أبي موسىٰ المديني: أبو بكر بن أبي دارم الكوفي، كان غاليًا، يروي في ثلب الصحابة المناكير، واتهم بالوضع، فلا نشتغل في النقل حوله.

وقد وقع في طريقه عند ابن الجوزي محمد بن سعيد المروزي عن جندل، وهذا المروزي يضع الحديث أيضًا. وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/٢٣٧): «هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللهِ، وَعَبَّادٌ الْكُلَيْبِيُّ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَّانَ: هُوَ مَتْرُوكٌ».

فهو علىٰ هذين الطريقين لا يصح إلىٰ جندل أصلًا. ولكنه من طريق القطيعي والشجري ثابت إلىٰ جندل، ولكن فيه عباد الكليبي الآتي.

فالمدار علىٰ جندل بن والق، قال أبو حاتم: صدوق، وحكىٰ أبو زرعة حكاية تفيد أنه يصحف، تهذيب الكمال، (٥/١٥٠ ـ ١٥١)، ونقل في إكمال تهذيب الكمال، (٣/٢٥٠): «قال البزار في كتاب السنن: ليس بالقوي وخرج

الحاكم حديثه في صحيحه، وقال مسلم في «الكنىٰ»: متروك الحديث»، وقال الحافظ: «صدوق يغلط ويصحف»، تقريب التهذيب، (ص: ١٤٣)، فتعقباه في التحرير أنه حسن، وأبانا أن ما حكاه في التهذيب أن مسلمًا قال فيه متروك الحديث؛ خطأ، ليس في كتاب الكنىٰ، وإنما الذي فيه وصف راوٍ بعده بهذا الوصف، فلعله انتقل نظره إلىٰ الاسم اللاحق، وهو تنبيه حسن، وقال مثله محقق الكنىٰ والأسماء لمسلم، (١/٥٥٩) الهامش (٣)، وأنصف المعلمي إذ قال في تعليقه علىٰ الفوائد المجموعة (ص: ٦٦): «فيه ضعْفٌ».

وجندل تارة يرويه عن محمد بن عمر أو عمرو ـ الذي سبقت قصتُه ـ عن عباد الكليبي عن جعفر، وتارة عن محمد بن عمر المذكور عن جعفر مباشرة، فيُسقط من الإسناد عبادًا الكليبي أحيانًا، فلا أدري هل هو منه، أم من شيخه الذي ذكرناه يدلسه وأحيانًا يتمّ إسناده فيذكره، فهو إما عن الكليبي، فيكون هو آفته لأنه متهم بالكذب، أو يكون منقطعًا إن كان محمد بن عمر هذا هو تلميذ الرضىٰ علىٰ ما ادعاه الأميني، أو يكون مجهولًا كما قال الهيثمي، فهو إسنادٌ ساقط علىٰ كل حال.

فالحاصل أنه إما لا يصح إلىٰ جندل أصلًا بل بإسناد موضوع إليه، وهو الذي يسقُط منه عباد الكُليبي، وإما يصح إلىٰ جندل ولكن فيه عباد الكليبي وهو أيضًا متهم بالكذب، فأحلاهما مرٌّ، فضلًا عن الإشكال الذي في شيخ جندل، فهو موضوع علىٰ كل حال، وتعبير المصنف عنه بأنه «غريب» تساهل شديد.



٣٤

حديث تشبيه عليّ رضي الله عنه بعيسى عليه السلام في افتراق الناس فيه بين غال وشانئ.

يروى عن عليٍّ رضي الله عنه من طريقين: من طريق **ربيعة بن ناجد**، **ومن طريق مسلسل بآل البيت**.

* فأما طريق ربيعة بن ناجد:

فيروى من طريق: **الحارث بن حصيرة**، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجد، عن عليٍّ.

فمداره على الحارث بن حصيرة، يروى عنه من طريق: **الحكم بن عبد الملك**، **ومحمد بن كثير الملائي**.

* فأما طريق الحكم بن عبد الملك:

فأخرجه البلاذري في أنساب الأشراف، (٧٩)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٠٠٤)، وابن أحمد في زوائد المسند، (١٣٨٠، ٢٧٢٠٢)، وفي زوائد الفضائل، (١٢٢١، ١٠٨٧، ١٢٢٢)، وفي السُّنة، (٢/٥٤٣، ٥٤٤)، والنسائي في الكبرى، (٨٤٣٤)، في خصائص علي، (١٠٠)، وأبو يعلى، (٥٣٤)، وابن الأعرابي في معجمه، (١٥٥٠)، والآجري في الشريعة، (٨٤٤)، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة، (١١٩)، والحاكم في المستدرك، (٣/١٢٣)، **وأخرجه المصنِّف من طريقه [٣٤]**، وأبو نعيم في فضائل الخلفاء الراشدين، (٥٤)، من طريق: الحكم بن عبد الملك، عن الحارث بن حصيرة، به.

الحكم بن عبد الملك: ضعيف، كلمة اتفاق، بل قال أبو داود: منكر الحديث، وقال ابن معين مرة: ضعيف ليس بثقة، لم يوثقه إلا العجلي، انظر: تهذيب التهذيب، (٢/٤٣١ ـ ٤٣٢).

وقد قال الحاكم عقبه: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي: «الحكم بن عبد الملك وهّاه ابن معين».

❋ وأما طريق محمد بن كثير الملائي:

فأخرجه البزار، (٧٥٨)، من طريق: محمد بن كثير الملائي، عن الحارث بن حصيرة، به.

ومحمد بن كثير الملائي هو القرشي أبو إسحاق: متروك الحديث كما قطع مسلم في الكنى، (١/٤١)، وقال البخاري في التاريخ الكبير، (١/٦٨٣): منكر الحديث، وذكر أحمد أنه خرّق حديثه وأنه الذي يروي عن ابن حصيرة، العلل برواية عبد الله، (٣/٤٣٨).

والذي عليه مدار هذا الحديث الحارث بن حَصِيرة: من الغلاة، قيل كان يؤمن بالرجعة، وثقه النسائي، وضعفه ابن عدي، ميزان الاعتدال، (١/٤٣٢)، وذكره الدارقطني في الضعفاء، (١٥٨)، وقال: «شيخ للشيعة، يغلو في التشيع»، سؤالات البرقاني، (ص: ٤٥)، وقال الحافظ: «صدوق يخطئ ورمي بالرفض»، التقريب، (ص: ١٤٥).

وربيعة بن ناجد: وإن وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، لكن قال الذهبي: «لا يكاد يعرف»، ميزان الاعتدال، (٢/٤٥)، وقال: «فيه جهالة»، المغني، (١/٢٣٠)، ولكن قال الحافظ في التقريب: ثقة، فتعقباه في تحرير

التقريب، (١/٣٩٨): «مجهول، تفرد بالرواية عنه أبو صادق الأزدي، ولم يوثقه سوىٰ العجلي وابن حبان»، ونقلا كلام الذهبي.

فالحاصل: أن هذا الإسناد **ضعيف** من جهات، وتحسين المصنف له ليس بحسن.

وأما الطريق الآخر المسلسل بآل البيت:

فأخرجه ابن حبان في المجروحين، (٢/١٢٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٣٥٨)، من طريق: عيسىٰ بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، عن علي، قَالَ: جِئْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَوْمًا فِي مَلأٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَنَظَرَ إِلَيَّ، وَقَالَ: «يَا عَلِيُّ، إِنَّمَا مَثَلُكَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ كَمَثَلِ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ، أَحَبَّهُ قَوْمٌ فَأَفْرَطُوا فِيهِ، وَأَبْغَضَهُ قَوْمٌ فَأَفْرَطُوا فِيهِ»، قَالَ: فَضَحِكَ الْمَلأُ الَّذِينَ عِنْدَهُ وَقَالُوا: انْظُرُوا كَيْفَ يُشَبِّهُ ابْنَ عَمِّهِ بِعِيسَىٰ، فَأَنْزَلَ اللهُ الْقُرْآنَ: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾.

قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «عِيسَىٰ بْنُ عَبْدِ اللهِ يَرْوِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ آبَائِهِ أَشْيَاءَ مَوْضُوعَةً لا يَحِلُّ الاحْتِجَاجُ بِهِ»، وذكره ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ، (٣٢٨)، وقال: «وَعِيسَىٰ هَذَا عِنْدَهُ نُسْخَةٌ مَوْضُوعَةٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ»، ونقل ابنُ الجوزي كلام ابن حبان، وذكره في الموضوعات ابنُ عراق في تنزيه الشريعة، (٣٩٦).

فالحاصل: أن هذا الحديث **ضعيف** لا يصح من طريقيه، بل طريقه الثاني موضوع.



٣٥ - ٣٨

حديث عليٍّ رضي الله عنه: «أنا دار الحكمة وعليّ بابها».

يروىٰ من حديث **عليّ، وابن عباس، وجابر، وأنس** رضي الله عنهم، بألفاظ متقاربة كما سيأتي.

۞ حديث عليّ رضي الله عنه:

يروىٰ عن عليٍّ رضي الله عنه من طريق جماعةٍ: **الصُّنابحي، والشعبي، والحسن بن علي، والأصبغ، والحارث**.

فأما طريق عبد الرحمن بن عسيلة الصُّنابحي: وهو أشهر طرقه:

فيروي عنه من طريق: **شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة (؟)، عنه، به**.

ورواه عن شريك جماعة:

رواه **عبد الحميد بن بحر عن شريك**:

رواه أبو نعيم في حلية الأولياء، (١/٦٤)، **وقد أخرجه المصنِّف بإسناده إليه رقم [٣٤]**، عن: **عبد الحميد بن بحر**، عن شريك، به. وليس فيه سويد بن غفلة.

وعبد الحميد بن بحر: كذاب يسرق الحديث، لا نشتغل به، وشيخ أبي نعيم في هذا الإسناد محمد بن أحمد الجرجاني: ثقة، قيل اختلط آخر عمره، كما قال ابن الصلاح عن البردعي، لكن نوقش بأنه يحتمل أنه اشتبه بآخر يشبهه

في الاسم والنسبة، راجع: الاغتباط، (ص: ٣١١)، وكفىٰ بعبد الحميد بن بحر آفةً لهذا الإسناد.

وإنما قدَّمنا هذه الطريقَ وإن لم تكن أشهر طرقه عن شريكٍ؛ لأن المصنف ساقها أولًا، وأخرجها بإسناده دون غيرها.

وقد أخرجه الآجري في الشريعة، (٦١٩)، من طريق: عبد الحميد بن بحر، عن شريك، عن سلمة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي، بلفظ: «أنا مدينة الفقه، وعليّ بابها»، بإسقاط: سويد بن غفلة.

وأكبر ظني أن «أبي عبد الرحمن» تحريف في هذا الإسناد، وأنه ليس إلا «عبد الرحمن» يعني الصنابحي مثله، وسياق الإسناد واحد، وقد رجعت إلىٰ تحقيقيْ كتاب الشريعة للآجري، فوجدت المثبت «أبي عبد الرحمن»، ولم أقف علىٰ إثبات فروق في نسخ الكتاب، ولا تنبيه من المحققيْن علىٰ ذلك، وقد نص الذهبي أن بعضهم يقول: «أبو عبد الرحمن الصنابحي»، سير أعلام النبلاء، (٣/٥٠٧)، فإن كان هو الصنابحي كما أظن، فالحديث واحد، وجنايته معصوبة بعبد الحميد بن بحر، وإن كان أبا عبد الرحمن يعني السلمي عبد الله بن حبيب؛ فلم أقف لسلمة بن كهيل علىٰ رواية عنه ولا هو مذكور في تلاميذه، ولا السلمي مذكور في مشايخه، وعلىٰ كل تقدير فالحديث حديث عبد الحميد بن بحر، فلا كبير فائدة من هذا الترجيح.

ورواه **محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك:**

رواه أحمد في فضائل الصحابة، (١٠٨١)، الترمذي، (٣٧٢٣)، **وقد ذكره المصنف من طريقه** [٣٥]، والقطيعي في جزء الألف دينار، (١/٣٣٣)،

والطبري في تهذيب الآثار، مسند علي، (٣/١٠٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، (٣٤٧)، والآجري في الشريعة، (٩١١)، والسلفي في الجزء الثالث من المشيخة البغدادية (خ)، (٤٩)، وابن عساكر، (٤٢/٣٧٨)، من طريق: إسماعيل بن موسىٰ، عن **محمد بن عمر بن الرومي**، عن شريك، به.

وفي إسناد الترمذي، والطبري: «سويد بن غفلة عن الصنابحي»، وأسقطه سائرهم، وفي لفظ الآجري زيادة: «فمن أرادها؛ أتاها من بابها».

محمد بن عمر الرومي: ضعيفٌ، وفيه جهالة، ضعّفه أبو داود، وقال فيه أبو زرعة: شيخ فيه لين، وطعنه أبو حاتم بهذا الحديث، فقال: «هو قديم، روىٰ عن شريك حديثا منكرًا، فيه ضعف»، راجع: ميزان الاعتدال، (٣/٦٦٨)، والتهذيب، (٩/٣٦٠)، والتقريب، (ص: ٤٩٨). وفي طريق الآجري: بحر بن الفضل: مجهول.

وأعله البخاري كما في العلل الكبير للترمذي، (ص: ٣٧٥): «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الرُّومِيِّ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»، سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَأَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيث». وقال الترمذي في نفس الموضع: «لَمْ يُرْوَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الثِّقَاتِ مِنْ أَصْحَابِ شَرِيكٍ، وَلَا نَعْرِفُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ شَرِيكٍ»، وقال أيضًا: «هذا حديث غريبٌ منكر، وروىٰ بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه: عن الصنابحي».

ورواه **سويد بن سعيد عن شريك:**

أخرجه ابن عساكر، (٤٢/ ٣٧٨)، من طريق: سويد بن سعيد، عن شريك، به، بلفظ: «أنا مدينة العلم، وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم، فليأت بابَ المدينة»، وأسقط فيه: سويد بن غفلة.

وسويد بن سعيد: يخطئ كثيرًا، عَمِيَ وتلقَّن، فصار إلىٰ الضعف أقرب، تقدَّم معنا مرارًا.

وأما المدار: فشريك: تقدّم الكلام معنا أنه سيئ الحفظ كثير الخطأ.

والصُّنابحي: مخضرم من كبار التابعين، ولكن لم يذكر أحدٌ للصنابحي روايةً عن علي، وإن ذكروا روايته عن أبي بكر الصديق، وبلالًا وعبادة بن الصامت، ولا إشكال أنه أدركه، لكن لم يذكر أحد خصوصَ روايته عنه، ولو كان سماعه منه معروفًا؛ لكان أولىٰ أن يُذكر مع من ذُكِر، وهو يمني، سكن المدينة والشام، وليس له نزول بالكوفة، لذلك روىٰ عمن نزل الشام من الصحابة كما تقدم، ولم يذكر في تهذيب الكمال روايته عن عليّ إلا بالإشارة لحديث الترمذي الذي معنا في هذه الرواية من حديث ابن الرومي، وليست بثابتة كما عرفت، ولم أقف للصنابحي علىٰ رواية أخرىٰ عن عليّ إلا رواية لحديث بلفظ: «أنت بمنزلة الكعبة...» أيضًا بترجمة: شريك عن سلمة عن الصنابحي عن علي، بإسناد موضوع أورده ابن الأثير في أسد الغابة، (٤/ ١٠٢)، من طريق معجم ابن قانع، فروايته عنه إذن محل تأمل، ويبدو أن بعض الوضاعين من الغلاة كان يلزقها به، والعلم عند الله.

قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مُنْكَرٌ، وَرَوَىٰ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شَرِيكٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ عَنْ شَرِيكٍ ـ في طبعة بشار: غير شريك ـ، وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ»،

وسيأتي حديث ابن عباس.

وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل، (٢٢/٨) عن محمد بن عمر الرومي: «روىٰ عن شريك حديثًا منكرًا»، يعني حديث عليٍّ هذا.

وقد صرح الطبري بتصحيح هذا الحديث في تهذيب الآثار، بعد أن روىٰ هذا الحديث من طريق محمد بن عمر الرومي، عن شريك، عن سلمة، عن سويد، عن الصنابحي، كما تقدم، فقال: «وهذا خبرٌ صحيح سنده، وقد يجب أن يكون علىٰ مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح، لعلتين: إحداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه. والأخرىٰ: أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة. وقد وافق عليًّا في رواية هذا الخبر عن النبي ﷺ غيرُهُ».

ومشرب الطبري في التصحيح في كتاب التهذيب ليس مشرب المحدثين، وقد كفىٰ المؤونة بتصريحه أن طريقته ليست مذهب الآخرين، وهؤلاء الآخرون هم عموم أئمة المحدثين، ثم إن ما ذكره في العلة الثانية ليس ما يُعلّ به المحدثون هذا الإسناد، والعلة الأولىٰ التي ذكرها جارية علىٰ قانون الحديث وقول من يشترط في الحديث ألا يكون شاذًّا، وإلا لزم قبول الغرائب الشاذة بل والمنكرة. ومع ذلك فإن التعويل في ضعف هذا الحديث علىٰ غير ما أدلىٰ به، كما تقدّم، ثم إن إسناده نفسه الذي روىٰ به الحديث فيه الرومي، ليس فيه توثيق أصلًا، إنما ذكره ابن حبان في الثقات، وتكلموا فيه، فلو فُرض أنه ثقة عند الطبري فمن علم حجة علىٰ من لم يعلم، وقد ضعفه أبو داود وهو أقدم طبقة وأجل في العلم بالحديث من ابن جرير، والجرح مقدّم علىٰ التعديل عند الأكثر ـ علىٰ أن مجرد إيراده لدىٰ ابن حبان ليس نصًّا في التعديل كما هو معلوم ـ وقد

صرح أبو حاتم أنه روىٰ عن شريك حديثًا منكرًا وهو الحديث الذي معنا، وهو أقدم وأعلم من ابن جرير بالحديث. وما ذكره من تقويته بما رواه غيره؛ فقد ساقه من رواية ابن عباس، وستأتي ويظهر حالُها.

فالحاصل: أن هذا إسناد **ضعيف جدًّا متروك**، ولم يروه عن شريك ثقة كما قال الترمذي، بل بين متهم، وضعيف، وشريك نفسه سيئ الحفظ، كثير الخطأ، والحديث مضطرب يروىٰ بإثبات سويد بن غفلة بينه وبين الصنابحي، وبإسقاطه، ولذا حكم الدارقطني في العلل، (٣/٢٤٨): «الحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي».

*** وأما طريق الشعبي:**

فأخرجها ابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٥٠)، عن: الشعبي عن علي، وفي إسناده: محمد بن قيس، وهو مجهول.

*** وأما طريق الحسن بن علي عن أبيه:**

فأخرجها في الموضوعات، (١/٣٥٠)، من طريقه، وعلق عليها أن في إسنادها مجاهيل.

*** وأما طريق الأصبغ:**

وقد أشار إليها المصنف بعد رقم [٣٥] من حديث الصنابحي.

فأخرجه ابن عساكر، (٤٢/٣٧٨)، من طريق: الأصبغ بن نباتة عن علي، بلفظ: «أنا مدينة الجنة وأنت بابها يا عليُّ، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها»، وعلق الحافظ ابن عساكر: «كذا قال، والمحفوظ: مدينة الحكمة».

والأصبغ بن نباتة: من الغلاة، مُتَّهم بالكذب، وفي الإسناد أيضًا: سعد

بن طريف: متروك معروف، ومن الغلاة.

※ وأما طريق الحارث:

وقد أشار إليها المصنف بعد رقم [٣٥] من حديث الصنابحي.

فأخرجها الخطيب في تلخيص المتشابه، (١/٣٠٨)، من طريق عباد بن يعقوب الرواجني، عن يحيى بن بشار الكندي، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، بلفظ: «شجرة أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين ثمرها، والشيعة ورقها، فهل يخرج من الطيب إلا الطيب؟ وأنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أرادها فليأت الباب»، وعباد تكلمنا عليه مرارًا، ويحيى بن بشار: متهم بالوضع، والحارث هو الأعور، متهم كذلك، فهذا إسناد مظلم.

وقال أبو نعيم في حلية الأولياء، (١/٦٤): «رَوَاهُ الْأَصْبَغُ بْنُ نُبَاتَةَ، وَالْحَارِثُ، عَنْ عَلِيٍّ، نَحْوَهُ»، وقد تقدم سوق رواية الأصبغ.

فالحاصل: من حديث عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه حديث **ضعيف جدًّا متروك**، أمثل أسانيده رواية الصنابحي وهي كما عرفتَ.

۞ حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

يروى عن ابن عباس من روايتي: **مجاهد، وسعيد بن جبير**.

فأما رواية **مجاهد عن ابن عباس:**

فتروى من طريق **الأعمش:**

ويروى عن الأعمش من طريق: **أبي معاوية الضرير، وعيسى بن يونس،**

وأبي الفتح سعيد بن عقبة الكوفي.

فأما **طريق أبي معاوية عن الأعمش**: فهو العمدة، وقد رواه عن أبي معاوية جماعةٌ، نسوقهم سوقًا:

فقد أخرجه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار، مسند علي، (٢/١٠٥)، والطبراني في الكبير، (١١٠٦١) ـ **وقد رواه المصنف كما ورد لحَقًا في المخطوط** ـ، والحاكم، (٣/١٢٦)، **وقد ذكره المصنّف من طريقه رقم [٣٦]**، والخطيب في تاريخ بغداد، (١٢/٣١٨، ٣١٩)، من طريق: **أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي**، عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، به، بلفظ: «أنا مدينة العلم، وعليٌّ بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها».

وفيه: عبد السلام بن صالح الهروي: منكر الحديث، متهم بالوضع، تقدَّم معنا مرارًا. ولذا لما قال الحاكم بعده: «أبو الصلت ثقة مأمون»، لم يبال الذهبي، فقال: «بل موضوع، وأبو الصلت لا ثقة ولا مأمون»، وسيأتي مزيد في ختام هذا الحديث.

لكن هذه الرواية عن أبي معاوية مشهورة من أبي الصلت، سرقها منه جماعات من التلفىٰ والهلكىٰ فألزقوها بأبي معاوية الضرير، فقد يغتر بها قليل الخبرة ويزعمها متابعاتٍ له علىٰ أبي معاوية.

قال أبو زرعة: «حديث المعلىٰ بن عرفان كم من قوم قد افتضحوا فيه، وحديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: «أنا مدينة الحكمة وعليٌّ بابها»»، سؤالات البرذعي، ضمن: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، (٢/٥١٩)، وقال ابن عدي: «وهذا حديث أبي الصلت

الهروي، عن أبي معاوية على أنه قد حدث به غيره وسرقه منه من الضعفاء»، الكامل، (٣/٢٠١).

وأخرجه العقيلي في الضعفاء، (٣/٨٩٦)، والخطيب في تاريخ بغداد، (١٣/٣٩)، من طريق: **عمر بن إسماعيل بن مجالد**، عن أبي معاوية، عن الأعمش، به.

وفيه: عمر بن إسماعيل: متروك، واتهمه ابن معين نصًّا بسرقة الحديث ولزقه بأبي معاوية، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦/٩٩)، وسيأتي هذا النقلُ.

وفي الجرح والتعديل أيضًا: «سئل أبو زرعة عن عمر بن إسماعيل بن مجالد، فقال: أملى علينا عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها»، فأتيت يحيى بن معين فذكرت ذلك له، فقال: قل يا عدوَّ الله متى كتبت أنتَ هذا عن أبي معاوية؟ إنما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد، ولم يحدِّث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد».

وأخرجه ابن عدي في الكامل، (١/٣١١)، وعنه السهمي في تاريخ جرجان، (١/٦٥)، من طريق: **أحمد بن سلمة بن عمرو الجرجاني**، عن أبي معاوية، عن الأعمش، به.

وفيه: أحمد بن سلمة: متروك، سرقَ هذا الحديثَ، كما نص في الكامل.

وأخرجه الحاكم، (٣/١٣٧)، من طريق: **محمد بن جعفر الفيدي**، عن أبي معاوية، عن الأعمش، به.

والحديث في إسناده: محمد بن أحمد بن تميم القنطري، قال فيه ابن أبي

الفوارس: «كان فيه لين»، لسان الميزان، (٥/٤٩).

وفيه: الحسين بن فهم، قال الدارقطني والحاكم: «ليس بالقوي»، لسان الميزان، (٢/٣٠٨ ـ ٣٠٩)، هكذا روىٰ عنه، لكنه قال في المستدرك بعد هذا الحديث: «الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ».

محمد بن جعفر الفيدي: قال الحافظ: مقبول، التقريب، (ص: ٤٧٢)، وقال أبو الوليد الباجي: «يشبه أن يكون مجهولًا»، التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح، (٢/٦٢٤)، وقد اختُلف هل هو من شيوخ البخاري أم لا، فذكر الحافظ أنه من شيوخه في هدي الساري، (١/٢١٥)، لكنه رجع في موضع الحديث الذي ذُكر فيه، واحتمل أنه محمد بن جعفر القومسي لاختلاف كنيته، (٥/٣٢٩)، فلا يكون من شيوخه، قال الشيخ المعلمي في تعليقه علىٰ الفوائد المجموعة، (ص: ٣٥٠): «لم يتبين من حاله ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما فقد وهم»، وقال البزار: صالح، (٢٠٢٦).

وقد وثقه يحيىٰ بن معين، فقال: «هو ثقة مأمون»، المستدرك، (٣/١٣٧).

ولكن الظاهر أنه لم يسمعه من أبي معاوية مباشرة، فقد رواه محمد بن يحيىٰ الضريس، في المناقب لابن المغازلي، (١٢٨)، وابن محرز في معرفة الرجال عن يحيىٰ، (٢/٢٤٢): عن محمد بن جعفر العلاف، قال حدثنا محمد بن الطفيل، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس.

ومحمد بن الطفيل النخعي، ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، الجرح والتعديل، (٧/٢٩٣)، ووثقه يحيىٰ، المنتخب من علل الخلال،

(ص: ٢٠٩)، وذكره ابن حبان في الثقات، (٩/٦٣)، وقال ابن حجر: «صدوق»، التقريب، (ص: ٤٨٥).

قلت: وقد احتمل الشيخ الألباني في الضعيفة، (٦/٥٢٤ ـ رقم ٢٩٥٥)، أن يكون محمد بن جعفر هذا انقلب على الرواة، وهو جعفر بن محمد البغدادي، المتروك، الآتي، ولكن يبعد هذا بما نص عليه يحيى بن معين أن الفيدي نفسه رواه، كما سيأتي في ختام هذا الحديث.

وسيأتي مزيد من الكلام على هذا الطريق.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد، (٨/٥٥)، من طريق: **جعفر بن محمد البغدادي**، عن أبي معاوية، عن الأعمش. وجعفر بن محمد هذا: متروك.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد، (٥/٥٧١)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٣٧٩)، من طريق: **رجاء بن سلمة**، عن أبي معاوية، عن الأعمش، به.

وفي إسناده: عبد الله بن محمد بن عبد الله الشاهد، وهو ابن الثلاج، متهم بالوضع معروف، انظر: سؤالات السهمي، (٣٢٩)، والموضوعات، (١/٣٥١)، واللسان، (٢/٤٥٦).

ورجاء بن سلمة: مجهول، وقال ابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٥٤): إنه سرقه.

وأخرجه ابن عدي، (٣/٢٠١)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٣٧٩)، من طريق: الحسن بن علي بن صالح العدوي، عن **الحسن بن علي بن راشد**، عن أبي معاوية، عن الأعمش، به.

وفي إسناده العدوي: سرق هذا الحديث وأسنده لابن راشد، كما نص ابن عدي، قال: «لَيْسَ أَحَدٌ مِمَّنْ رَواه عَن أَبي مُعَاوِيَةَ خَيْرًا وَأَصْدَقَ مِنَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ، وَالَّذِي أَلْزَقَهُ العدوي عليه».

ورواه الطبري في تذهيب الآثار، مسند علي، (٣/١٠٥): من طريق: **إبراهيم بن موسىٰ الرازي** ـ وليس بالفراء ـ قال: حدثنا أبو معاوية، بإسناده. وقال هو نفسه: «هذا الشيخ لا أعرفه، ولا سمعت منه غير هذا الحديث»، فقد يكون من هؤلاء الذي سرقوا الحديث ورووه عن الضرير.

قلت: وقد أخرج له ابنُ الجوزي في الموضوعات، (١/٣٤٩ ـ ٣٥٥) عشرة طرق من حديث ابن عباس، بيّنَ عللها جميعًا، وكذا له طرق في تعليقة الدارقطني علىٰ المجروحين، كلها عن هلكىٰ، لا نطيل بها هنا؛ فلتراجع في كتاب: تخريج حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها» لخليفة الكوري.

فهذه الطريق مدارها علىٰ أبي معاوية الضرير عن الأعمش.

والأعمش مدلس مشهور بالتدليس، وقد وضعه الحافظ في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، (ص: ٣٣)، ولكن الحق أنه مكثر من التدليس، فحقه أن يكون في الطبقة الثالثة من المكثرين كما صنع هو نفسه في نكته علىٰ ابن الصلاح، (٢/٦٤٠)، قال الذهبي: «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرىٰ به، فمتىٰ قال حدثنا فلا كلام، ومتىٰ قال "عن" تطرق إلىٰ احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة علىٰ الاتصال. قال ابن المديني: الأعمش كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء»، الميزان، (٢/٢٣٤)،

والحديث الذي معنا عن مجاهد وليس هو من شيوخه الذين أكثر عنهم، كما نبه العلامة المعلمي في تعليقاته على الفوائد المجموعة، (ص: ٣٥١)، وقد نص النقاد أن عامة ما يرويه عن مجاهد مدلس: «قال يعقوب بن شيبة في مسنده: ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديثُ يسيرة. قلت لعلي بن المديني: كم سمع الأعمشُ من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال: «سمعت»، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيىٰ القتات. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه في أحاديث الأعمش عن مجاهد: قال أبو بكر بن عياش عنه حدثنيه ليث عن مجاهد»، تهذيب التهذيب، (٤/٢٢٥)، وقال أبو حاتم: «الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلَّس»، العلل، (٥/٤٧١)، وقال يحيىٰ: «الأعمش سمع من مجاهد، وكل شيء يرويه عنه لم يسمع، إنما مرسلة مدلَّسة»، رواية ابن طهمان، (٥٩).

بل ربما دلس الأعمش تدليس التسوية كما يشير إليه كلام الدارمي، ففي تاريخ ابن معين من روايته، (ص: ٢٤٣): «سمعت يحيىٰ وسُئل عن الرجل يُلقي الرجلَ الضعيف من بين ثقتين، يوصل الحديثَ: ثقةً عن ثقة، ويقول أنقصَ من الحديث وأَصِلُ ثقة عن ثقة يحسِّن الحديث بذلك؟ فقال: لا يفعل، لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء، فإذا هو قد حسَّنه وثبَّته، ولكن يحدِّث به كما روي. قال عثمان ـ يعني الدارمي ـ: وكان الأعمش ربما فعل ذلك»، وعلق ابن حجر على هذا: «قلت: ظاهر هذا تدليس التسوية، وما علمت أحدًا ذكر الأعمش بذلك، فيستفاد»، لسان الميزان، ت أبو غدة، (١/٢٠٥).

وقد ردّ البخاري حديثًا بتدليس الأعمش في رواية له عن سالم فيما يتعلق بالتشيع، «والأعمش لا يُدرَىٰ سمع هذا من سالم أم لا. قال أبو بكر بن عياش

عن الأعمش أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب اتخذوها دينًا»، التاريخ الأوسط، (١/١٣٦). ولا شك أن حديثنا من هذا الجنس، وهو يشبه حديث «عليٌّ قسيم الجنة والنار» رواه الأعمش استهزاءً فحُمل عنه، فندِم، اللسان، (٤/٤١٧).

وأما رواية أبي معاوية الضرير هذا الخبر عن الأعمش، فقد تفرد به عنه، ولم يروه عن الأعمش أحد من أصحابه المكثرين كالثوري وشعبة ويحيى، ولم يتابع على الأعمش بطريق صحيح أصلًا، كما سيأتي.

ثم إن ثبوت رواية أبي معاوية هذا الحديثَ عن الأعمش فيها خلاف بين أئمة المحدثين، ذلك أنه رواها عن أبي معاوية عن الأعمش جماعة من الهلكى سرقوه من أبي الصلت كما تقدّم، فعصب بعض أئمة النقاد هذا الحديثَ بأبي الصلت، وأنه لزقه بأبي معاوية الضرير، فلا يثبت عنه أصلًا، وهذا ظاهر قول أحمد، وقول الحافظ أبو جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي الكوفي المعروف بمطيَّن ـ من الحفاظ الثقات الآخذين عن أحمد، له مسند معروف ـ، وابن حبان، وظاهر الدارقطني.

ففي المنتخب من علل الخلال، (ص: ٢٠٨): «سألت أحمد عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم، وعليّ بابها». فقال أحمد: قبَّح الله أبا الصلت ذاك، ذكر عن عبد الرزاق حديثًا ليس له أصل»، وهذا ظاهر في رميه به أبا الصلت، لأن السائل إنما ذكر طريق أبي معاوية، لم يذكر أبا الصلت، نعم يحتمل أن يكون مراد أحمد أن أبا الصلت شهره عن أبي معاوية حتى رواه عنه من هب ودبّ ودرج، ولكن في علل المروذي، ت وصي الله عباس (ص: ١٧٢ ـ ١٧٣)،

عنه: «سُئِلَ أَبُو عبد الله، عَن أبي الصَّلْت، فَقَالَ: روىٰ أَحَادِيث مَنَاكِير، قيل لَهُ: روىٰ حَدِيث مُجَاهِد عَن عَليّ: «أَنا مَدِينَة الْعلم، وَعلي بَابهَا»، قَالَ: مَا سمعنَا بِهَذَا، قيل لَهُ: هَذَا الَّذِي تنكر عَلَيْهِ؟ قَالَ: غير هَذَا، أما هَذَا فَمَا سمعنَا بِهِ، وروىٰ عَن عبد الرازق وَاحِدًا لَا نعرفها، وَلم نسمعها»، فهنا لم يتكلم عليه في رواية هذا الحديث، ولكن ذكر أنه يروي مناكير، وذكر أيضًا أنه لم يسمع حديث مدينة العلم، فهو من جهة دال أنه لم يقع لأحمد بإسناد ثابت إلىٰ أبي معاوية وهذا ينفع في أصل البحث، وأما خصوص أبي الصلت فلابد أن يُحمل علىٰ حالَيْن، والأقرب أن يكون هذا سابقًا علىٰ ما في علل الخلال، فإنه ظاهر عبارته هناك في الجواب علىٰ طبق السؤال أنه رمىٰ أبا الصلت، فقد يكون وقع له بعد ذلك.

وقال أبو جعفر مطين: «لم يرو هذا الحديثَ عن أبي معاوية من الثقات أحدٌ، رواه أبو الصلت فكذبوه»، تاريخ بغداد، (١٧٢/٧)، وقال ابن حبان في المجروحين، (١٥٢/٢): «وَهَذَا شَيْءٌ لَا أَصْلَ لَهُ، لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ ابن عَبَّاسٍ وَلا مُجَاهِدٍ وَلا الأَعْمَشِ، وَلا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّث بِهِ، وَكُلُّ مَنْ حَدَّثَ بِهَذَا الْمَتْنِ فَإِنَّمَا سَرَقَهُ مِنْ أَبِي الصَّلْتِ هَذَا».

قال الدارقطني في تعليقاته علىٰ المجروحين لابن حبان، (ص: ١٧٩): «قِيلَ: إن أَبَا الصَّلْتِ وَضَعَهُ عَلَىٰ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَسَرَقَهُ مِنْهُ جَمَاعَةٌ فَحَدَّثُوا بِهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَالِدٍ، ومُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الفيدي، وَرَجُلٌ كَذَّابٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، حَدَّثَ بِهِ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَحَدَّث بِهِ شَيْخٌ لأَهْلِ الرَّيِّ دَجَّالٌ، يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ، حَدَّثَ بِهِ عَنْ شَيْخٍ لَهُ مَجْهُولٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلامٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ»، ولم يتعقّب بشيء، وقال ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ ــ في أطراف المجروحين لابن حبان ــ

(ص: ١٣٧): «هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا ابْتَكَرَهُ أَبُو الصَّلْتِ، وَالْكَذَبَةُ عَلَىٰ مِنْوَالِهِ نَسَجُوا، وَاللهُ أَعْلَمُ»، وقال: «وَقَدْ سَرَقَهُ مِنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْكَذَّابِينَ». قلت: ذكر الدارقطني في كلامه السابق في جملة من سرقه: محمد بن جعفر، وهذا الفيدي. وظاهره طعن له، وإن أمكن الإجابة أنه لا يلزم تعيينه بذلك لذكره في سياق جماعة، أو لأنه صدّره بقوله: قيل، ولكن لم يتعقبه، ولا يلزم أنه يقر بكل ما فيه. وعلىٰ كل تقدير فظاهر كلامه مع عدم تعقبه أنه لا يراه ثابتًا عن أبي معاوية الضرير أصلًا.

أما يحيىٰ بن معين؛ فقد خالف في ذلك، فأثبت الحديث لأبي معاوية الضرير، ولم يُنط الحديث بأبي الصلت، نعم هو يوثق أبا الصلت أصلًا، وهذا قد سبق بحثه ومناقشته معنا في حديث سدّ الأبواب، وهو لا يخالف في أن هذا الحديث كذب، كما سيأتي، بل كما هو مفهوم من نفس الكلام الآتي في تثبيته الحديث عن أبي معاوية، لكن هو يقول إنّ مما يبرئ أبا الصلت من التهمة بهذا الحديث أنه رواه عن أبي معاوية الضرير محمدُ بن جعفر الفيدي وهو ثقة عنده، ففي المستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم، (١٣٧/٣): «سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ فِي التَّارِيخِ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدُّورِيَّ يَقُولُ: سَأَلْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ، عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، فَقَالَ: ثِقَةٌ. فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ»؟ فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ»، وفيه أيضًا: «فَقَالَ: قَدْ رَوَىٰ هَذَا ذَاكَ الْفَيْدِيُّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ كَمَا رَوَاهُ أَبُو الصَّلْتِ».

فسياق السائل والمجيب ـ يحيىٰ بن معين ـ أن هذا الحديث بلغ في النكارة والجَعْل أنه تهمة بحيث يستدل به علىٰ وهاء من يرويه، فكان جواب

يحيىٰ أن أبا الصلت لم ينفرد به كي تعصبَ به جنايته، فغاية جواب يحيىٰ أن الحديث لم يضعه أبو الصلت، بل حدّث به أبو معاوية عن الأعمش حقًّا. قال الخطيب البغدادي: «أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه»، تاريخ بغداد، (١١/٥١).

وأيضًا يرىٰ يحيىٰ أن أبا معاوية كان يحدّث به قديمًا ثم ترك التحديثَ به في بغداد، ففي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦/٩٩): «وفي الجرح والتعديل أيضًا: «سئل أبو زرعة عن عمر بن إسماعيل بن مجالد، فقال: أملىٰ علينا عن أبىٰ معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها»، فأتيت يحيىٰ بن معين فذكرت ذلك له، فقال: قل يا عدوَّ الله متىٰ كتبت أنتَ هذا عن أبىٰ معاوية؟ إنما كتبت أنت عن أبىٰ معاوية ببغداد، ولم يحدِّث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد»، وهو ما صرّح به في رواية ابن محرز، (١/٧٩): «سألت يحيىٰ بن معين عن أبىٰ الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، فقال: ليس ممن يكذب، فقيل له في حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، فقال: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير، قال: حدث به أبو معاوية قديمًا ثم كفّ عنه، وكان أبو الصلت رجلًا موسرًا يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ وكانوا يحدِّثونه بها»، فترك أبي معاوية التحديث به يدل أنه عرف حاله، كما قال الشيخ المعلمي: «ويتأكد وهنُ الخبر بأن من يثبته عن أبي معاوية، يقول أنه حدث به قديمًا ثم كفّ عنه، فلولا أنه علم وهنه لما كفَّ عنه»، الفوائد المجموعة، (ص: ٣٥٢).

فالمحاماة عن أبي الصلت من يحيىٰ في خصوص هذا الحديث لأن أبا

معاوية ثبت عنده أنه رواه قديمًا، واستدل براوية محمد بن جعفر الفيدي عن معاوية إياه، كما قال مرة: «ما تريدون من هذا المسكين؟ أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية»، تاريخ بغداد، (١١/٥١)، وإلا فالحديث مكذوب عنده كما صرح به في سؤالات ابن الجنيد، (ص: ٢٨٥): «هذا حديث كذب، ليس له أصل»، وكما هو سياق محاماته عن أبي الصلت أصلًا لمن تأمّل أدنىٰ تأمُّل.

وأما أميل إلىٰ قول أحمد وابن حبان وغيرهما، من أنه لا يثبت إلىٰ أبي معاوية الضرير أصلًا، فإنه لم يروه عن أبي معاوية أحدٌ ثقةٌ أصلًا، والفيدي وثق به ابن معين، لكن تقدّم معنا أنه ليس فيه توثيق معتبر أصلًا، بل فيه جهالة، ولا يلزم أن يكون غير ثقة، لكن قد يكون من جملة من أخذ هذا الحديث عن أبي الصلت أو غيره من الهلكىٰ الذين كانوا يلزقونه بأبي معاوية، فالمقصود أن متابعته لأبي الصلت علىٰ الأعمش ليس مما يُفرح بها أو تقوِّي ثبوته عن أبي معاوية، وإلا فعلىٰ كل تقدير فهو حديث كذب لا أصل له كما اتفق المحدثون.

وقد تكلم العلامة المعلمي في حاشيته علىٰ الفوائد المجموعة، (ص: ٣٥١)، بكلام نفيس ملخصه: أنه لو فرض صحة الحديث إلىٰ شريك، فإن شريكًا، وأبا معاوية، والأعمش، كلهم مدلسون، وفيهم غلو، وفي الخبر تأييد لبدعتهم، فليرجع إلىٰ كلامه.

❋ وأما طريق عيسىٰ بن يونس عن الأعمش:

فأخرجه ابن عدي في الكامل، (٦/٣٠٢)، والآجري في الشريعة، (٩١٢)، من طريق: عيسىٰ بن يونس، عن الأعمش، به.

وفي إسناده: عثمان بن عبد الله العثماني: كذاب. وقد أسقطها ابنُ عدي نفسه، (٦/٣٠٢، ٤/٤٧٣)، وابن حبان في ترجمة عثمان العثماني، المجروحين (٢/١٠٢)، والدارقطني في تعليقته عليه، (ص: ١٨٣).

ولم أورده فيما سبق الحكمَ على الطريق؛ لأنه ساقط لا التفات إليه.

※ وأما طريق أبي الفتح سعيد بن عقبة الكوفي عن الأعمش:

فأخرجه ابن عدي في الكامل، (٤/٤٧٣)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٣٧٩)، وابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٥٢)، من طريقه.

سعيد بن عقبة: قال ابن عدي: «مجهول غير ثقة».

وفي الإسناد أحمد بن حفصة السعدي: متهم، انظر: الميزان، (١/٩٤)، وحسّن فيه ابن عدي الظن ـ وهو شيخه ـ أنه لا يتعمد الكذب لكنه يغلط ويحدث من حفظه، الكامل، (١/٣٣٠).

وهذا كسابقه، لم أورده لعدم الحاجة إليه.

※ وأما رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس:

فهي في كتب الرواية الإمامية، عنه من طريقي:

عبد الوهاب بن همام بن نافع، عن أبيه، عن جده، عن سعيد بن جبير، به، بلفظ: «أنا مدينة الجنة».

رواه الطوسي في الأمالي، (١١٩٣)، بإسناد موضوع، لا نتشاغل به.

وسعد بن طريف الخفاف، عن سعيد بن جبير، به.

رواه ابن شاذان في مئة منقبة، (١٨)، بمتن طويل منكر جدًّا، وسعد بن طريف: «متروك، ورماه ابن حبان بالوضع، وكان [غاليًا]»، التقريب، (ص: ٢٣١)، وابن شاذان نفسه متهم، الميزان، (٣/٤٦٦).

فالحاصل: أن هذا الحديث **متروك** ليس له أصل من حديث ابن عباس، جميع أسانيده تالفة، وأمثلها إسناد أبي الصلت والفيدي عن أبي معاوية، وتقدّم ما فيهما.

وقد ألّف أحمد بن الصدِّيق الغماري كتابًا صحّح فيه هذا الحديث، ركب فيه الصعب والذلول، ويكفي في بيان جسارته أنه وصف فيه حديثَ ابنِ عباس هذا أنه «من أصح الصحيح كما عرفتَ»، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، (ص: ٣٠)، فلم يقنع أن يقول هو صحيح حتى جعله من أصح الصحيح! ضاربًا عُرض الحائط بكلام أئمة المحدثين كلِّهم.

۞ حديث جابر رضي الله عنه:

وقد ذكره **المصِّنف**، رقم [٣٧].

يروى عنه من طريق: **عبد الرحمن بن بهمان، وجعفر الباقر**.

※ فأما طريق عبد الرحمن بن بَهْمان:

فأخرجه ابن عدي، (١/٣١٦)، والحاكم، (٣/١٢٧)، وابن المقرئ في معجمه، (١٨٨)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٣٨٣)، من طريق: أحمد بن عبد الله المؤدب، عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمن بن بهمان، عن جابر، به.

في إسناده: المؤدب؛ متهم بالوضع. وقال ابن عدي: «وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ مَوْضُوعٌ، لا أَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ عَبد الرَّزَّاق إلا أَحْمَدُ بْنُ عَبد اللهِ المؤدب هذا».

وأشار إليه الحاكم بعد أن أخرج حديث مجاهد عن ابن عباس السالف، فقال: «وَلِهَذَا الْحَدِيثِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ»، فتعقبه الذهبي: «العجب من الحاكم وجرأته في تصحيح هذا وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا دجال كذاب».

※ وأما طريق جعفر عن آبائه عن الحسين، عن جابر:

فأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم، (١/١٦٢)، والدارقطني في المؤتلف والمختلف، (٢/٦٢٤)، من طريق: الحسين بن عبيد الله التميمي، عن حبيب بن النعمان، عن جعفر بن محمد الصادق، عن أبيه، عن جده، عن جابر، بلفظ: «أَنَا مَدِينَةُ الْحِكَمِ، أَوِ الْحِكْمَةِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِ بَابَهَا»، والحسين وحبيب: مجهولان.

وجاء الاسم عند الدارقطني: «جعفر بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب»، عن أبيه، عن جده، عن جابر. والغالب أنه تحريف، لأن الدارقطني أورده في ترجمة «حُبيب بن النعمان» وقال: «يروي عن أنس بن مالك، وعن جعفر بن محمد»، وجميعهم يذكر ذلك في ترجمة حُبيب المذكور، ولكن المقصود بيان أن هذا التحريف وقع في طبعة الدارقطني أو ناسخ أصلها.

حُبَيْب بن النعمان: ليس هو «حَبيب» الأسدي، الذي يروي عن خريم بن فاتك، وأخرج له أبو داود، وترجمه المزي، فقد ذكروا هذا المصغَّر تمييزًا، قال الخطيب: «ليس بالمعروف»، تلخيص المتشابه، (١٦١)، وقال

أبو الفتح الأزدي: «له مناكير»، المؤتلف والمختلف للأزدي، ت محمد زينهم، (ص: ٨٥).

والراوي عنه: الحسين بن عبيد الله التميمي، قال عنه الخطيب أيضًا: «في عداد المجهولين».

۞ حديث أنس رضي الله عنه:

أخرجه ابن عساكر، (٤٥/٣٢١)، بلفظ: «أنا مدينة العلم، وأبو بكر وعمر وعثمان سُورها، وعليٌّ بابُها، فمن أراد العلمَ؛ فليأتِ الباب»، وقال عقبه: «منكرٌ جدًّا إسنادًا ومتنًا»، قلت: وهو مسلسل بالمجاهيل.

وله **شواهد أخرىٰ عن عدد من الصحابة**، كلها موضوعة أو واهية جدًّا، من حديث أبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمرو، وزيد بن أبي أوفىٰ، وعن عليّ نفسه بألفاظ أخرىٰ، وكذا ابن عباس، كلها بأسانيد واهية تالفة لا ينبغي التشاغل بها (راجعها في كتاب الكواري: ٨٥ ـ ١٠٦).

وقد أنكر أئمة الحديثِ كلهم هذا الحديث وقالوا إنه منكر أو كذب.

وقد تقدّم كلام أحمد فيه، وكذا يحيىٰ كما في سؤالات ابن الجنيد أنه كذب، كلاهما من حديث ابن عباس، وكذا أعله البخاري من حديث عليّ كما نقلناه في موضعه، وكذا الترمذي، وقال في السنن إنه غريب منكر، وأشار إلىٰ اضطرابه من حديث عليّ.

وقال ابن شاهين في تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، (ص: ١٢٣): «هو حديث ليس له أصل»، وَقَالَ أبو الفتح الأزدي: «لا يصح في هذا الباب شيء»،

كما في البداية والنهاية، ط هجر، (٩٦/١١)، ووقع محرفًا في ط إحياء التراث، (٣٩٦/٧): الأودي.

وقال العقيلي في الضعفاء، (١٤٩/٣): «لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْمَتْنِ حَدِيثٌ»، وغيرهم، انظر: الكامل، (٣١١/١)، وابن حبان في المجروحين، (١٥٢/٢)، والدارقطني في تعليقته على المجروحين، (ص: ١٧٩)، وابن القيسراني في تذكرة الحفاظ، (ص: ١٣٧)، كما نقلنا عنهم.

«وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدُ: هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يُثْبِتُوهُ، وَقِيلَ إِنَّهُ بَاطِلٌ»، كما في المقاصد الحسنة، (ص: ١٧٠)، والأسرار المرفوعة، (ص: ١١٨)، وغيرهما.

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، (٣٤٩/١)، وأبطل كلَّ طرقه التي أخرجها، وحكم عليه الذهبي بالوضع غير ما مرة في تعقباته على الحاكم، وفي غير كتاب من كتبه، كما في الميزان، (٤١٥/١)، في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه.

وقد حسَّنه وصححه بعض المتأخرين لكثرة طرقه، ولكنك عرفت أنها لا تزيده إلا وهاء، كيف وقد أنكره الحفاظ المتقدمون الأئمة النقاد؟!، ولا أطيل الكلام في نقل من حسنه أو صححه، والتفصيل في الرد عليه، إذ الشأن في هذا الحديث معروف. وراجع: النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح للعلائي، (ص: ٥٢)، والتذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي، (ص: ١٦٣)، والمقاصد الحسنة للسخاوي، (ص: ١٦٩)، والدرر المنتثرة للسيوطي، (ص: ٥٧)، والآلي المصنوعة له، (٣٠٢/١)، وتنزيه الشريعة لابن عراق، (٣٧٨/١)، وتذكرة الموضوعات للفتني، (ص: ٩٥)، والأسرار المرفوعة

للقاري، (ص: ١١٨)، وكشف الخفا للعجلوني، (٢٣١/١)، والفوائد المجموعة للشوكاني، (ص: ٣٤٨)، وأسنى المطالب للحوت، (ص: ٩٢)، وغير ذلك، وألف فيه الغماري كتابًا أتى فيه بما يُتعجّب منه، كما سبقت الإشارة.

فالحاصل أن هذا الحديث **ضعيف جدًّا متروك** بجميع رواياته وطرقه، بل من تأمله لم يشكَّ في وضعه، فصارى أمره أن يكون ضعيفًا منكرًا، والصواب أنه موضوع بالنظر إلى إسناده ومتنه معًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة، (٥١٥/٧ ـ ٥١٦)، باختصار: «وحديث: "أنا مدينة العلم وعليٌّ بابُها"؛ أضعف وأوهى، ولهذا إنما يعدُّ في الموضوعات وإن رواه الترمذي، وذكره ابن الجوزي وبيَّن أن سائر طرقه موضوعة، والكذب يُعرف من نفس متنه، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم، ولم يكن لها إلا بابٌ واحد، ولم يبلِّغ العلمَ عنه إلا واحد؛ فسَدَ أمرُ الإسلام. ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلِّغُ عنه العلمَ واحدًا، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، وخبر الواحد لا يفيد العلمَ بالقرآن والسنن المتواترة. وإذا قالوا: ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخبره؛ قيل لهم: فلابد من العلم بعصمته أولًا، وعصمته لا تثبت بمجرد خبرِه قبل أن يُعلمَ عصمتُه؛ فإنه دَوْرٌ، ولا تثبت بالإجماع، فإنه لا إجماع فيها.

ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر؛ فإنّ جميعَ مدائن الإسلام بلغهم العلمُ عن الرسول مِن غير علي، أما أهل المدينة ومكة؛ فالأمر فيهما ظاهر، وكذلك الشام والبصرة، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلا شيئًا قليلًا، وإنما كان غالبُ عِلمِه في الكوفة، ومع هذا فأهل الكوفة كانوا يعلمون القرآن والسنة قبل

أن يتولَّىٰ عثمان فضلًا عن علي».

قال المعلمي في تعليقات الفوائد المجموعة، (ص: ٣٥٣): «النظر في متن الخبر: كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه علىٰ الواقع؛ عرف حقيقة الحال، والله المستعان».

وحديث **ابن مسعود** الآتي معناه قريبٌ من معنىٰ هذا الحديث وإن كان لفظه مختلفًا، فقد يُعتبر شاهدًا له، وهو موضوع أيضًا كما سيأتي.



٣٩

حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ولفظه: «قسمت الحكمة عشرة أجزاء».

رواه أبو نعيم في حلية الأولياء، (١/٦٤)، ورواه **المصنّف بإسناده إليه** [٣٩]، وابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/٢٣٩)، وابن عساكر، (٤٢/٣٨٤)، من طريق أبي نعيم، عن محمد بن علي الوهبي، عن أحمد بن عمران بن سلمة، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، به.

وفي إسناده: أبو الحسين بن أبي مقاتل، هو صالح بن أبي مقاتل، متهم بالوضع، وكذبه الدارقطني، والذهبي.

والوهبي وأحمد بن عمران: مجهولان. قال ابن عساكر: «هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ وَفِيهِ مَجَاهِيلُ».

ورواه ابن عساكر، من طريق آخر، (٤٢/٣٨٤)، إلى الوهبي المذكور، وفيه الحسين بن علي الدهان: مجهول.

وعزاه في كنز العمال، (٣٢٩٨٢) للأزدي في الضعفاء، وأبي علي الحسين بن علي البردعي في معجمه، وابن النجار.

ونص الذهبي أن هذا كذب، في الميزان، (١/١٢٤)، وقال السبط ابن العجمي في الكشف الحثيث، (ص: ٥١) إن الذهبي اتهم به أحمد بن عمران هذا.

وقد قال المصنِّف معنا إنه: «منكر مركّب على سفيان».

فالحاصل أنه حديث موضوع لا يصح.

٤٠ - ٤١

أثر تفضيل عليٍّ ﷺ في القضاء: «عليٌّ أقضانا»

يروىٰ موقوفًا علىٰ **عمر وابن مسعود وأبي هريرة**، ﷺ.

ومرفوعًا من حديث **أنس**، **وابن عمر**، **وأبي سعيد الخدري**، ﷺ.

ونبدأ بالموقوفيْن علىٰ عمر وابن مسعود ﷺ أولًا لسياقة المصنِّف إياهما.

❁ الموقوف على عمر ﷺ:

يروىٰ موقوفًا علىٰ عمر ﷺ من طرق: ابن عباس، وأبي هريرة، ﷺ، وسعيد بن جبير، وعطاء، وعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، ﷺ.

فأما **طريق ابن عباس** ﷺ: فيروىٰ من طريق: سعيد بن جبير، وعكرمة، وابن أبي مليكة، عنه.

فأما طريق سعيد بن جبير: فأخرجه البخاري، (٤٤٨١)، وأحمد، (٢١٠٨٤، ٢١٠٨٥، ٢١٠٨٦)، وابن سعد، (٢/٣٣٩)، وابن أبي شيبة، (٣٠١٢٩)، وابن شبة في تاريخ المدينة، (٢/٧٠٦)، والنسائي في الكبرىٰ، (١٠٤٨٥)، والحاكم، (٥٣٢٨)، وحلية الأولياء، (١/٦٥)، **وقد أخرجه المصنِّف من طريقه** [٣٩]، والبيهقي في المدخل إلىٰ السنن، (٧٧)، والدلائل، (٧/١٥٥)، من طريق: حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن عمر، به، ولفظه: «أقضانا عليٌّ، وأَقرَؤُنا أُبَيٌّ».

وهذا إسناده **صحيح** جليل.

وأما **طريق عكرمة:** فأخرجه: ابن سعد في الطبقات، (٢/٣٣٩)، ووكيع محمد بن خلف في أخبار القضاة، (١/٨٩)، من طريق: سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر، به.

وأما **طريق ابن أبي مليكة:** فأخرجه: ابن سعد، (٢/٣٣٩)، والقاسم بن سَلّام في فضائل القرآن، (٣٧٣)، من طريق: حبيب بن الشهيد، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، عن عمر، به.

وأما **طريق أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فأخرجه: ابن سعد في الطبقات، (٢/٣٣٩)، ووكيع محمد بن خلف في أخبار القضاة، (١/٨٩)، من طريق: عبد الرحمن بن هرمز، عن أبي هريرة، عن عمر، به.

وأما **طريق سعيد بن جبير:** فأخرجه: ابن سعد، (٢/٣٤٠)، من طريق: إسماعيل بن أبي خالد، عن سعيد بن جبير، عن عمر، به، وسعيد لم يدرك عمر. وقد تقدّم من حديث سعيد عن ابن عباس عن عمر.

وأما **طريق عطاء:** فأخرجه ابن سعد، (٢/٣٤٠)، من طريق: عطاء، عن عمر، به. وعطاء لم يدرك عمر.

وأما **طريق ابن أبي ليلىٰ:** فأخرجه الطبراني في الأوسط، (٧٧٢١)، من طريق: عبد الواحد بن زياد، عن مسلم بن سالم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن عمر. وهذا الإسناد رجاله ثقات إلا مسلم بن سالم، صدوق من رجال الشيخين، لكن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ لم يسمع من عمر، بل قيل لم يره وإن كان أدركه، وهذا الإسناد فيه: «سمعت عمر»، فهذا خطأ لا شبهة فيه.

وقد استفاض الدارقطني في الكلام على طرق هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه، في العلل، (٢/٨٥)، وقال: «حَدِيثُ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ هُوَ الصَّحِيحُ فِي هَذَا الْبَابِ».

۞ الموقوف على ابن مسعود رضي الله عنه:

قد روي موقوفًا من كلام ابن مسعود رضي الله عنه، بلفظ مختلفٍ، من طريق: علقمة، وأبي ميسرة، وأبي إسحاق السبيعي.

فأما **طريق علقمة**: فأخرجه ابن سعد، (٢/٢٣٩)، وأحمد في الفضائل، (١٠٣٣)، والبلاذري في أنساب الأشراف، (٢/٩٧)، والبزار، (١٦١٦)، وابن منيع في مسنده، كما في المطالب العالية، (٣٩٢٤)، والبغوي في معجم الصحابة، (٤/٣٦١)، والحاكم في المستدرك، (٤٦٥٦)، **وقد أورده المصنِّف عنه [٤٠]**، وابن عساكر، (٤٢/٤٠٤، ٤٠٥)، من طريق: أبي إسحاق السبيعي، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن علقمة، عن ابن مسعود، به، ولفظه: «كنّا نتحدث أن أقضى أهلِ المدينة عليّ بن أبي طَالِبٍ»، واللفظ في ابن سعد وابن منيع: «مِن أقضى»، واللفظ في البزار: «أفضل أهل المدينة»، وكذا في كشف الأستار، (٢٥٥٠)، وفي مجمع الزوائد، (٩/١١٦)، وهذا اللفظ محرَّف عن «أقضى»، وقد ذكره ابن حجر في الفتح معزوًّا للبزار على الجادة، (٨/١٦٧).

قال في مجمع الزوائد، (٩/١١٦): «رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَفِيهِ يَحْيَى بْنُ السَّكَنِ، وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَضَعَّفَهُ صَالِحٌ جَزَرَةٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ».

وصححه الحاكم على عادته، ولم يتعقبه الذهبي في التلخيص، وليس هذا إقرارًا منه على التحقيق.

وأما **طريق أبي ميسرة**: فأخرجه: وكيع في أخبار القضاة، (٨٩/١)، وابن عساكر، (٤٠٤/٤٢)، من طريق: أبي إسحاق، عن أبي ميسرة، وهو عمرو بن شرحبيل الهمداني، عن عبد الله، به.

وأما **طريق السبيعي**: فأخرجه ابن سعد، (٣٣٩/٢)، من طريق: إسماعيل بن هرمز، عن أبي إسحاق، عن عبد الله، به. والسبيعي لم يدرك ابن مسعود، وفي الفضائل، (٨٨٨)، عن: أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن ابن مسعود.

قلت: فالظاهر أن السبيعي اختلط فيه، فتارة يرويه عن عبد الرحمن بن يزيد، وتارة عن أبي ميسرة، وتارة عن ابن مسعود نفسه. والسبيعي يدلس، واختلط، فهو آفة هذا الإسناد. **فالحاصل أن هذا الأثر ضعيف**.

۞ الموقوف على أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وله شاهد موقوف على أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه وكيع في أخبار القضاة، (٩٠/١)، قال: أَخْبَرَنِي داود بْن يحيى الدهقان؛ قال: حَدَّثَنَا أزهر بْن جميل؛ قال: حَدَّثَنَا أَبُو بحر ميمون بْن أبي حمزة، عَن إبراهيم، عَن خيثمة؛ قال: قَالَ: أَبُو هريرة: «أقضى أهل المدينة علي».

قلت: داود بن يحيى: مجهول، وأزهر: صدوق يغرب كما قال الحافظ، (ص: ٩٧)، وتعقباه في التحرير، (١٠٩/١)، وقالا: «لم يصفه أحد بالإغراب البتة»، قلت: لا يشترط أن يقولها نقلًا، بل يحتمل ظهوره للحافظ بالسَّبر، والحافظ من أهل الاستقراء، فلا يتجه الاعتراض من هذه الحيثية، وأبو بحر هذا: هو عبد الرحمن بن عثمان الثقفي؛ ضعيف، وميمون بن أبي حمزة، الظاهر عندي أنه أبو حمزة ميمون الأعور الكوفي؛ ضعيف أيضًا. انظر:

الميزان، (٢/٥٧٨)، (٤/٢٣٤)، فهذا إسناد **تالف**.

=وقد قال السخاوي في المقاصد الحسنة، (ص: ١٣٦): «ومثل هذه الصيغة حكمها الرفع على الصحيح»، وتعقَّبه الملا القاري في الأسرار المرفوعة، (ص: ١٠٢): «وَفِيهِ نَظَرٌ صَرِيحٌ»، قال العجلوني في كشف الخفاء، ت هنداوي، (١/١٨٤): «ونظر فيه القاري في الموضوعات؛ أي لأنه مما يمكن أن يكون للرأي فيه مجال، فليتأمل». وهو كذلك كما لا يخفى.

۞ الحديث المرفوع:

ويروى مرفوعًا من حديث أنس، وابن عمر، وأبي سعيد الخدري، رضي الله عنهم:

۞ حديث أنس رضي الله عنه:

أخرجه: ابن ماجه، (١٥٤)، من طريق: أبي قلابة، عن أنس، به. بلفظ: «أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَقْضَاهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ».

كذا وقع بهذا اللفظ «وأقضاهم عليّ» في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، وفي طبعة الأرناؤوط، (١/١٠٧) قال في الهامش: «"وأقضاهم علي بن أبي طالب": ليس في (ذ) و(م)، ولم نتبينه في نسخة (س) بسبب سوء التصوير في هذا الموضع. وهو في المطبوع وفي النسخة التي شرح عليها السندي، والله تعالى أعلم»، وهذا يعني أنه ليس في نسخه الخطية التي اعتمد عليها، فكيف

استجاز أن يثبتها في الأصل بمجرد الاعتماد على المطبوع وشرح السندي؟ لاسيما وأن هذا الحديث أخرجه الترمذي والنسائي بسياق مشابه من حديث أنس، وليس فيه ذكرُ عليٍّ رضي الله عنه، وقال حسين عكاشة محقق مجموع رسائل الحافظ محمد ابن عبد الهادي، في تحقيقه لرسالته في تخريج هذا الحديث، (ص: ٥٢) في الهامش تعليقًا على هذه الزيادة: «زاد بعدها في "سنن ابن ماجه" المطبوع: "وأقضاهم علي بن أبي طالب" وليست هذه الزيادة في نسخة الإمام ابن قدامة الخطية المتقنة للسنن (١/٢٨)»، ومما يقوّي هذا أن الحافظ ابن عبد الهادي نفسه لم يذكر هذا اللفظ لما ساق الحديث بإسناد ابن ماجه، (ص: ٥١ ـ ٥٢)، وكذلك جزم شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى الكبرى، (٤/٤٣٧) ـ كما نقلنا عبارته في هامش التحقيق [٤٠] ـ أن هذا اللفظ «أقضاكم عليّ»؛ ليس في الكتب الستة ولا مسند أحمد بإسناد صحيح ولا ضعيف، وهو من الحفاظ المسلَّم لهم.

* وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

فأخرجه: أبو يعلى، (٥٧٦٣)، من طريق: عبد الرحمن بن أبي زيد، عن ابن عمر، به.

* وأما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

فأخرجه: ابن الأعرابي في معجمه، (٢١٩٢)، والآجري في الشريعة، (٦٢٤، ٧٢٨، ٧٣٥، ٩١٥، ١٩٠٧)، والعقيلي في الضعفاء، (٢/٥٢٩)، من طريق: أبي صديق الناجيّ، عن أبي سعيد الخدري، به.

وأخرجه غيرهم، وكلُّ طرقِه ضعيفة، أو موضوعة، وأمثلُها حديث أنس،

والصواب فيه أنه مرسل، ولا أطيل بتخريجه لأن المصنف لم يورده، وقد توسَّع في تحقيق ذلك الحديث الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي في رسالته في عِلَل حديث «أفرضكم زيد»، ضمن مجموع رسائله (١/٥١)، وضعَّفه شيخُ الإسلام ابن تيمية، راجع: المجموع، (٣١/٣٤٢)، وقال إنّ زيدًا لم يكن معروفًا بالفرائض زمن النبي ﷺ، ولا في زمن أبي بكر رضي الله عنه، وقال في منهاج السنة النبوية، (/٥١٣): «هذا الحديث لم يثبت، وليس له إسناد تقوم به الحجة».

وقد ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة، (١٣٥)، والعجلوني في كشف الخفا، (١/١٨٣)، وذكر له السخاوي شواهدَ كلها باطلة، والصحيح الموقوف على عمر، كما تقدم تخريجه، وبيان معناه.

قلت: واشتهار عليٍّ رضي الله عنه بالقضاء وبراعته فيه؛ ثابتةٌ بأثر عمر رضي الله عنه الذي في البخاري، وقد خرّجناه، وبأخبارِ أقضيته المشهورة زمنَ عمر، أما تصحيح الآثار الضعيفة بتلك الشواهد؛ فخطأٌ، بيانه: أن التقوية للأثر تكون في حالين، إما بنفس طرفه، كأن يكون أثر ابن مسعود له طريقان أو أكثر، فيهما ضعف محتمل، فيقوَّىٰ الأثرُ بذلك، وإما بنفس متنه، أو قريب منه إلىٰ الغاية، ولو من أطراف مختلفة، كأن يكون عن عمر وابن مسعود وأبي هريرة، والمتن واحد، والأسانيد ضعيفة قريبة، فهذا يمكن تقويته، أما مع اختلاف الأطراف والألفاظ فلا يصح الاعتبار بتلك الشواهد، وتقوية الضعيف التالف منها بالقوي الثابت ـ كأثر عمر ـ إذ في تقوية الضعيف بها مع اختلاف الطرف واللفظ إثباتُ قولٍ لقائله دونما حجة، فضلًا عن اختلاف اللفظ، وما قد يترتب عليه، وهذا بابٌ توسَّع فيه المتأخرون، والعلم عند الله تعالىٰ.

٤٢

أثر ابن مسعود رضي الله عنه في أن عليًّا رضي الله عنه عنده علم ظاهر القرآن وباطنه.

رواه أبو نعيم في حلية الأولياء، (١/٦٥)، ومن طريقه ابنُ عساكر، (٤٢/٤٠٠)، **وكذا المصنف**، من طريق: غالب بن عثمان، عن عبيدة، عن شقيق، عن ابن مسعود به.

وفيه: إسحاق بن محمد بن مروان؛ لا يُحتج بحديثه، نصَّ عليه الدارقطني، الميزان، (١/٢٠٠). وأبوه؛ متروك، شيخٌ من الغلاة، لا يكاد يحدِّث عن ثقة، حاطب ليل، قاله الدارقطني، لسان الميزان، ت أبي غدة، (٧/٤٩٨). وعباس بن عبيد الله الهاشمي؛ فيه جهالة، ولم أقف له على جرح ولا تعديل، وقال الحافظ عنه: «مقبول»، التقريب، (ص: ٢٩٣)، وعلى كلٍّ فهو لم يتابع هاهنا، فيكون الأغلب في حقه أن يكونا لَيِّنًا إذا تفرَّد على اصطلاح الحافظ الغالب في المقبول واللّيِّن، الذي ذكره في مقدمة التقريب. وغالب بن عثمان؛ مجهول. وعُبيدة هذا الذي يروي عن شقيق؛ الظاهر أنه عبيدة بن معتب، لم أجد غيره يسمى عبيدة يروي عن شقيق، وهو ضعيف بلا خلاف، وقيل فيه ما هو أكثر، الميزان، (٣/٢٥).

فهذا الأثر موضوع، لا ريب فيه، وفي متنه نكارة شنيعة، كما أشرتُ إشارةً في التعليق على التحقيق [٤٢].



٤٣ - ٤٧

حديث: «إن تستخلفوا عليًّا...».

روي من حديث **حذيفة**، **وعليّ**، رضي الله عنهما، وله شواهد أخرىٰ من حديث **سلمان** رضي الله عنه، ومرسلًا، يأتي الكلام عليها في محالها، ثم بيان الحكم علىٰ الحديث كما سيأتي.

حديث حذيفة رضي الله عنه:

يروىٰ عنه من طريق: **زيد بن يثيع**، **وأبي وائل** شقيق بن سلمة، وزاذان:

* فأما طريق زيد بن يثيع:

فيرويه عنه أبو إسحاق السبيعي، ويرويه عن السبيعي: الثوري.

فأخرجه: البلاذري في أنساب الأشراف، (٢/١٠٢)، والعقيلي في الضعفاء، (٣/٨٦٠)، والحاكم في المستدرك، (٣/١٤٢)، ومعرفة علوم الحديث، (٢٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، (١٨٩)، حلية الأولياء، (١/٦٤)، وفضائل الخلفاء، (٢٣٨)، **ورواه المصنف من طريقه، [٤٣]**، والخطيب في تاريخ بغداد، (٤/٤٨٤)، والشجري في الأمالي الخميسية، (٧٠٣)، وابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/٥٢١)، من طريق: عبد الرزاق، عن النعمان بن أبي شيبة، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة، به.

ورواه ابن عدي في الكامل، (٦/٥٤٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٤٢٠)، من طريق: عبد الرزاق، عن يحيىٰ بن العلاء، عن الثوري به.

وقد ورد في بعض المصادر: عبد الرزاق، عن الثوري، به، من غير واسطة، والصواب أن بينهما واسطة. ففي الضعفاء الكبير للعقيلي، (٣/١١٠): «قِيلَ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ: سَمِعْتَ هَذَا مِنَ الثَّوْرِيِّ؟ قَالَ: لَا، حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ بْنُ الْعَلَاءِ، وَغَيْرُهُ، ثُمَّ سَأَلُوهُ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَقَالَ: حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَيَحْيَىٰ بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ».

قلت: وقد تقدَّمت الطريقان.

يحيىٰ بن العلاء: متروك، مُتهم بالوضع. والنعمانُ بن أبي شيبة؛ ذكَرَه ابنُ حبان في الثقات، (٩/٢٠٨)، ووثقه الذهلي كما في إكمال التهذيب، (١٢/٦٠)، ووثقه يحيىٰ بن معين، وقال عنه: «ثقة مأمون، كيس كيس»، السِّفر الثالث من التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، (١/٣٢٨)، وتاريخ أسماء الثقات، (٢٤١)، والذهبي في الكاشف، (٢/٣٢٣)، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، (٨/٧٩)، وقال عنه أبو حاتم: «شيخ»، الجرح والتعديل، (٨/٤٤٨)، ورجع الذهبي فذكره في المغني في الضعفاء، (٢/٦٩٩)، وقال: «النُّعْمَان بن أبي شيبَة الجندي روىٰ عَنهُ عبد الرَّزَّاق وَحده»، فهذا تجهيلٌ منه، وقد كان ذكر في الكاشف أنه روىٰ عنه غيرُ عبد الرزاق، فلعلّ الإنصافَ فيه قوله كما في ميزان الاعتدال، (٢/٦١٢)، بعد أن أورد الحديثَ الذي معنا: إن تستخلفوا عليًّا، من طريقه: «النعمان فيه جهالة»، فلعلّ هذا الوصف: «فيه جهالة» أقرب.

ـ ثم إن فيه انقطاعًا آخر ـ غير ما تقدم بين عبد الرزاق والثوري ـ بين الثوري والسبيعي، إذ بينهما واسطة، هو شريك، وقد نبّه علىٰ ذلك الحاكم في علوم الحديث، أن في ذلك الإسناد انقطاعين، قال (٢٨): «هَذَا إِسْنَادٌ لَا يَتَأَمَّلُهُ مُتَأَمِّلٌ إِلَّا عَلِمَ اتِّصَالَهُ وَسَنَدَهُ، فَإِنَّ الْحَضْرَمِيَّ وَمُحَمَّدَ بْنَ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرٍ ثِقَتَانِ،

وَسَمَاعُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مِنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَاشْتِهَارُهُ بِهِ مَعْرُوفٌ، وَكَذَلِكَ سَمَاعُ الثَّوْرِيِّ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَاشْتِهَارُهُ بِهِ مَعْرُوفٌ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ فِي مَوْضِعَيْنِ، فَإِنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الثَّوْرِيِّ، وَالثَّوْرِيُّ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ:

أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَمْرِو بْنُ السَّمَّاكِ، ثنا أَبُو الْأَحْوَصِ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْجَنَدِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَارِمٍ الْحَافِظُ، بِالْكُوفَةِ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلَوِيَّةَ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، ثنا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: ذَكَرُوا الْإِمَارَةَ وَالْخِلَافَةَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ.

وَقَالَ: وَكُلُّ مَنْ تَأَمَّلَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمُنْقَطِعِ؛ عَلِمَ وَتَيَقَّنَ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ مِنَ الدَّقِيقِ الَّذِي لَا يَسْتَدْرِكُهُ إِلَّا الْمُوَفَّقُ، وَالطَّالِبُ الْمُتَعَلِّمُ». ونقله أبو عمرو الداني في كتابٍ له في علم الحديث ـ مخطوط ـ، وعلَّق عليه، (ق ١٤): «وَكَذَلِكَ كُلُّ رَاوٍ مَشْهُورٍ بِالرِّوَايَةِ عَنْ إِمَامٍ مِنَ الأَئِمَّةِ مَعْرُوفٌ بِهِ إِذَا وَرَدَ عَنْهُ مِثْلَ هَذَا مُفَسَّرًا سَبِيلُهُ سَبِيلَ هَذَا الْخَبَرِ فِي تَسْمِيَتِهِ مُنْقَطِعًا، وَهَذَا مِنْ أَدَقِّ أَنْوَاعِ هَذَا الْعِلْمِ، إِذْ لا يَعْرِفُهُ إِلا الْمُمَيِّزُ الْمَاهِرُ الْجَامِعُ لِطُرُقِ الْحَدِيثِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ».

قلت: وقد أخرج ذلك الطريقَ التمامَ الخطيبُ في تاريخ بغداد، (٣١٦/١٢)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤١٩/٤٢)، من طريق: أبي الصلت، عن عبد الله بن نمير، عن الثوري، عن شريك، عن أبي إسحاق، به.

ابن نمير؛ ثقة ثبت معروف، من رجال الجماعة، لكنّ أبا الصلت عبد السلام فيه كلام مشهور، ذكرناه آنفًا، وهو من الغلاة، لكنّ هذا مقبولٌ منه؛ لأن الحاكم قد نصَّ علىٰ ذلك مقرِّرًا له، ولأنَّ الشأن من أبي الصلت أن يحسِّن الإسناد، فليس مُتَّهمًا في توهية سندٍ مثل هذا، ظاهرُه النظافة في الفضائل، فالحاصل أنه والحاكم ـ كليهما ـ مأمونان من هذه الجهة، وعبد الرزاق اختلط كما لا يخفىٰ، وفي حديثه بعد العَمَىٰ ضعفٌ. والثوري موصوف بالتدليس علىٰ قلة، فجعله الحافظ في الطبقة الثانية، طبقات المدلسين، (ص: ١٣).

وقد نقل العلماءُ هذا الخلافَ، قال ابن عساكر، معلِّقًا علىٰ رواية أبي الصلت، (٤٢/٤٢٠): «كذا فيه، وذِكْرُ شريك زيادةٌ؛ لأن الثوري يرويه عن أبي إسحاق» يعني مباشرة من غير واسطة، وقال الخطيب بعده: «قَالَ الْبَرْقَانِيُّ: رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَابْنُ هَرَاسَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، لَمْ يَذْكُرَا شَرِيكًا!».

قلت: لم أقف علىٰ هذه المتابعة من حديث حذيفة، بل هي من حديث عليّ رضي الله عنه، فالذي ذكرها ورواها أبو نعيم في حلية الأولياء، (١/٦٤)، قال: «رواه إبراهيم بن هراسة، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي رضي الله عنه.

حدثنا نذير بن جناح القاضي، ثنا إسحاق بن محمد بن مهران، ثنا أبي، ثنا إبراهيم بن هراسة، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي، عن النبي ﷺ مثله»، فذكر أولًا أنه من رواية ابن هراسة عن الثوري عن السبيعي عن زيد من حديث علي، ثم لما أسنده أسقط الثوري أصلًا وجعله عن ابن هراسة عن ابن إسحاق ـ كذا، والصواب: أبي إسحاق ـ!

وعلىٰ كل حال فابن هراسة لا يُفرح به، فهو متروك الحديث، كما صرح

البخاري والنسائي، وقال أبو داود: كان يضع الحديث، لسان الميزان، ت أبي غدة، (٣٧٩/١)، وقال الدارقطني: يروي عن الثوري ما لا يتابع عليه، الضعفاء والمتروكون، (٢٥٠/١).

ولا يذهب علينا أن شريكًا لَهُ في هذا الحديث، فهو رواه عن أبي اليقظان عن أبي شقيق عن حذيفة، كما سيأتي في الطريق الآتي، فليس هو بغريب عن إسناده، وهذا يرجح دخولَه فيه.

وذكر ابن عدي هذا الحديث في الكامل، (٥٤٢/٦)، في ترجمة عبد الرزاق، وبيَّن بعضَ الاختلاف فيه، ثم قال: «وهذا رواه جماعة عَن الثَّوْريّ، وأصل البلاء منهم ليس من عَبد الرَّزَّاق، فإن في جملة من روىٰ منهم ضعفاء منهم يَحْيىٰ بن العلاء الرازي».

وعلىٰ هذا التقدير فإذا بانت الواسطة بين الثوري وزيد بن يثيع، وهو شريك، والكلام فيه معروف، مع ما تقدم من تدليس السبيعي، وما في النعمان ويحيىٰ بن العلاء من الضعف بحيث لا يسلَّم اتصاله إلىٰ الثوري أصلًا؛ بان ضعفُ هذا الإسناد. كما أنه سيأتي الكلام عن زيد بن يثيع والجهالة التي فيه، وهو يرويه تارة عن علي وتارة عن حذيفة، مما يشي بعدم ضبطه، وهل الاضطراب منه أم من السبيعي؟ كلاهما محتمل.

فالحاصل أنه **ضعيف** لأسباب متعددة. فقول **المصنِّف**: «حديث حسن الإسناد رجاله موثقون»؛ فيه ما فيه، وقد علقنا عليه في محله [٤٣] من التحقيق بما يلائمه، فلا نطيل هنا بتكراره، لاسيما أنَّ ما فيه يظهرُ بما تقدّم من البحث بأدنىٰ تأمّل.

* وأما طريق أبي وائل شقيق بن سلمة:

فيرويه عنه أبو اليقظان، ويرويه عن أبي اليقظان: شريك.

أخرجه: الكلاباذي في بحر الفوائد، (٢٢٦)، والحاكم، (٤٤٣٥)، وأبو نعيم في الحلية، (١٩١)، وفي معرفة الصحابة، (١٨٩)، وفي فضائل الخلفاء، (٢٣٨)، وذكره **المصنف** [٤٤]، من طريق: شريك، عن أبي اليقظان، عن أبي وائل، عن حذيفة، به.

قلت: قد ورد هذا الإسناد من طريق: إسرائيل، عن أبي اليقظان، وهو وهم في الغالب، ذكر ذلك الهيثمي في زوائد البزار، (٢/٢٤٣)، ولكنه ورد في مسند البزار، (٢٨٩٥)، على الجادة شريك، **ورواه المصنف بإسناده إليه** [٤٥] ولكن قال: «شريك»، فالغالب أن المصنف اعتمد في التخريج على كتاب الهيثمي، فتابعه على هذا التحريف، والله اعلم.

وشريكٌ حاله معروف. وأبو اليقظان ضعيف معروف، مختلط، ومن الغلاة يؤمن بالرجعة، ضعفه ابن معين، وأحمد، والدارقطني، والنسائي، له ترجمة حافلة في الميزان، (٢/٥٠ ـ ٥١). وقد ناضل عنه **المصنِّف** في تعليقه على الحديث [٤٥] بما لا يُجدي، وعلقنا على ذلك هناك مختصرًا، لأنه أليق، وتركناه هنا هربًا من التكرار أيضًا.

وتعقب الذهبيُّ الحاكمَ في تصحيحه، (٣/٧٤)، فقال: «عثمان أبو اليقظان ضعفوه»، وقد ذكر الحديثَ في ميزان الاعتدال، (٢/٦١٢)، من حديث حذيفة، وقال: «النعمان فيه جهالة، ويحيى هالك»، وقال البزار عقبه: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ عَنْ حُذَيْفَةَ إِلا بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَأَبُو الْيَقْظَانِ اسْمُهُ

عُثْمَانُ بْنُ عُمَيْر»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٥/١٧٦): «رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَفِيهِ أَبُو الْيَقْظَانِ عُثْمَانُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ».

ـ وقد اختُلِف على شريكٍ في هذا الحديث، كما سيأتي في الطريق الآتي للحديث من طريق زاذان.

❋ وأما طريق زاذان:

فأخرجه الطيالسي، (٤٤٢)، والترمذي، (٣٨١٢)، من طريق إسحاق بن عيسى. كلاهما: الطيالسي، وإسحاق: عن شريك، عن أبي اليقظان، عن زاذان، عن حذيفة؛ قال: قالوا: يا رسول الله لو استخلفت. قال: «**إن أستخلف عليكم فعصيتموه عُذبتم، ولكن ما حدثكم حذيفة فصدقوه، وما أقرأكم عبد الله فاقرأوه**»، وليس فيه تمام اللفظ السابق كما هو واضح، ولذا أخرجه الترمذي في مناقب حذيفة.

وفي رواية الترمذي: «قال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ـ شيخ الترمذي ـ: فقلتُ لإسحاق بن عيسى: يقولون هذا عن أبي وائل، قال: لا، عن زاذان إن شاء الله. قال الترمذي: هذا حديث حسن، وهو حديث شريك».

فشريك لين الحديث، ولا يبعد اضطرابه في هذا الإسناد.

=**فالحاصل**: أن للحديث طريقين **ضعيفين** عن حذيفة، ولا يصح تقويتهما، فإنهما مسلسلان بالغلاة، وفيهما غير راوٍ ضعيف، ولم يدوروا على مدار واحد، بل الطريق الأولى لم تسلم إلى زيد بن يثيع أصلًا، وسيأتي تحرير الكلام فيه في حديث علي رضي الله عنه، والثانية مدارها على شريك إلى أبي اليقظان، وقد عرفت ما فيهما.

والظاهر أن هذا الحديث حديث شريك، تارة يرويه عن زيد بن يثيع، وتارة عن أبي اليقظان عن أبي وائل، وتارة عن أبي اليقظان عن زاذان، وكفى بهذا اضطرابًا.

ويأتي الكلام على شواهده، ومجموع طرقه، في البحث الآتي لحديث علي رضي الله عنه.

حديث علي رضي الله عنه:

ويروى عنه من طريق: السبيعي عن زيد بن يثيع.

وُيروى عن السبيعي من طريقي: الفضيل بن مرزوق، وإسرائيل.

فأما **طريق الفضيل بن مرزوق:** فأخرجه: البزار، (٧٨٣)، **ومن طريقه المصنف** [٤٦]، والطبراني في الأوسط، (٢١٦٦)، والحاكم، (٣/٧٠)، وأبو يعلى في طبقات الحنابلة، (١/٢٣٧)، وابن عساكر، (٤٢/٤٢١)، من طريق: الفضيل بن مرزوق، عن السبيعي، عن زيد بن يثيع، عن علي، به.

وقال **المصنِّف** عقبه [٤٦]: «إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات على شرط مسلم، إلا زيد بن يثيع فقد روى له أصحاب السنن، وذكره ابن حبان في الثقات»، وفيه نظر لا يخفى، كما سيظهر من الكلام على رجاله، وقد علقنا عليه في موضعه من التحقيق، وقد تعقب الذهبيُّ الحاكمَ بعد أن صحح هذا الحديث، فقال، (٣/٧٣): «ضعيف»، وأورد ذلك الحديثَ ابنُ حبان في المجروحين، (٢/٢٠٩ ـ ٢١٠)، والذهبي في الميزان، (٣/٣٦٢)، كلاهما في ترجمة فضيل بن مرزوق. قال الهيثمي في المجمع، (٥/١٧٦): «رَوَاهُ

أَحْمَدُ، وَالْبَزَّارُ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَرِجَالُ الْبَزَّارِ ثِقَاتٌ»، وفي هذا نظر واضح كما تقدم وسيأتي.

الفضيل بن مرزوق: من الغلاة، من غير سبٍّ، وهو صدوق، فروىٰ له مسلم، لكنه ليس إلىٰ الغاية، في حفظه شيء، وتكلموا في وهمه، وضعفه النسائي وعثمان بن سعيد، وعن ابن معين فيه روايتان، وأغلظ فيه ابن حبان، وقال الحاكم: ليس هو من شرط الصحيح وقد عيب علىٰ مسلم إخراجه لحديثه، انظر: تهذيب التهذيب، (٨/٢٩٩)، وسيأتي كلام آخر عليه في هذا التخريج المفصَّل، فارقبه، وقد **ذكر المصنِّف** [٤٦] أن الحديث علىٰ شرط مسلم إلا زيد بن يثيع لأجل ذلك، وهو غير مسلَّم لما عرفت من رتبة الفضيل بن مرزوق، وقد علقنا علىٰ كلامه هناك بما يغني عن تكراره هنا، والسبيعي تقدم الكلامُ عليه مرارًا، وزيد بن يثيع؛ سيأتي تحرير الكلام فيه.

وأما **طريق إسرائيل**: فأخرجه أحمد، (٨٦١)، وفي فضائل الصحابة، (٢٨٤)، **ومن طريقه المصنف** [٤٧]، وعبد الله بن أحمد في السنة، (٢/٥٤١)، ومن طريقه أبو يعلىٰ في طبقات الحنابلة، (١/٢٣٧)، وكذا ابن عساكر، (٤٢/٤٢٠)، وكذا الحافظ عبد الغني في الثاني من فضائل عمر، (خ)، (١٥)، وكذا ابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/٢٥١)، وكذا ابن الأثير في أسد الغابة، (٣/٦٠٩)، وكذا الضياء في المختارة، (٤٦٣): عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي، به.

فيه: عبد الحميد؛ شبه مجهول، وإسرائيل تقدم الكلام في روايته عن جدّه أبي إسحاق في حديث سدّ الأبواب، والسبيعي؛ تقدم أيضًا، وزيد؛ يأتي الكلام عليه.

قال الهيثمي في المجمع (٥/١٧٦): «رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْبَزَّارُ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَرِجَالُ الْبَزَّارِ ثِقَاتٌ»، وجوَّد الحافظ إسناده في الإصابة، (٤/٤٦٨)، فقال: «في مسند أحمد بسند جيد»، ومقتضىٰ تخريج الضياء في المختارة، (٢/٩٦) تصحيحه، لولا أنه نقل عن الدارقطني أن الأشبه المرسل، كما سيأتي آخرَ البحث، ومن المعاصرين حسّنه وصي الله عباس في تحقيقه للفضائل، (١/٢٨٤)، وفي هذا نظر كما سيأتي.

وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند، (١/٣٥٨)، ط. الحديث، رقم (٨٥٩)، وعلَّق بعد أن وثَّق عبد الحميد بن أبي جعفر الفراء، علىٰ قول الهيثمي إن رجال البزار ثقات: «فيظهر لي أن الهيثمي لم يعرف عبد الحميد بن أبي جعفر ورأىٰ إسناد البزار معروفًا له، فوثق رجاله». ثم اعتمد شاكرٌ توثيقَ عبد الحميد المذكور، فقال: «ترجمه الحافظ في التعجيل، (٢٤٤) فقال: «وثقه ابن حبان»، ولم يَزِدْ؛ فقصَّر فيه جدًّا، وهو مُترجَمٌ في الجرح والتعديل، (٣/١/١٧)، وذكر أنه سمع منه المحاربي والأسود بن عامر، وأن شريكًا أثنىٰ عليه خيرًا، ثم قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن عبد الحميد بن أبي جعفر الكوفي؟، فقال: هو شيخ كوفي»، وذكر أيضًا أن اسم أبيه أبي جعفر: كيسان».

قلت: هو في الثقات، (٨/٣٩٨)، والتعجيل، (١/٧٨٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦/١٧)، وثناء شريك عليه أصله في العلل لأحمد برواية عبد الله، (٣/١٤٠)، رقم (٤٦١٧)، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، (٦/٥٢)، وقال: «عن أبيه، حديثه في الكوفيين».

قلت: الرجل مهما يكن من شيء؛ مجهولٌ أو مستور، وذِكْرُه في ثقات ابن حبان أمرُه معروف، وليس في قول أبي حاتم: «شيخ»، تعديلٌ، بل هو إلىٰ

الجرح أو التجهيل أقرب، وتوثيق شريك كعدمه، إذ ليس شريك من أهل الجرح والتعديل، بل هو أحوج لمن يوثقه، كما هو مبيَّنٌ في محاله من معرفة حال شريك، وسوء حفظه، واختلاطه، وسوء مذهبه، وغلوه.

ووقع في تاريخ أسماء الثقات، (١٦٠) لابن شاهين: «عبد الحميد بن أبي جَعْفَر الْفراء: أثنى عَلَيْهِ شريك خيرًا، قَالَ أَحْمد: عبد الحميد بن جَعْفَر ثِقَة».

قلت: عبد الحميد بن جعفر الثقة عند الأكثر؛ هو الأنصاري المدني، من رجال الشيخين، وهو الذي قال عنه أحمد: ثقة، العلل، (١٥٣/٣) رقم (٤٦٧٨)، فإقحامه في تلك الترجمة سهوٌ من الناسخ، أو سبق نظر من ابن شاهين رحمه الله.

وقد قال عنه السهيلي: «مجهول عندهم»، الروض الأنف، ت الوكيل، (٢٠٦/٤)، وانظر: لسان الميزان، ت أبي غدة، (٧٤/٥).

ـ وفي هذا الحديث أبو إسحاق السبيعي، وقد عنعنه، واختلاطه تقدم الكلام فيه، وقد اختلط في هذا الحديث، كما سنقرر عقب استيعاب شواهده.

أما زيد بن يثيع: وهو الذي عليه المدار من كافة الطرق لحديث حذيفة وعلي، إلا طريق أبي اليقظان الضعيف، وزاذان من حديث حذيفة: فلم يوثقه إلا العجلي، (١٧٢/١)، وذكره ابن حبان في الثقات، (٢٥١/٤)، وقال الحافظ في التقريب، (٢٢٥): «ثقة مخضرم»، وتعقبه مصنِّفا التحرير، فقالا، (٤٣٧/١): «مقبول، تفرد بالرواية عنه أبو إسحاق السبيعي، ولم يوثقه سوى العجلي وابن حبان، ولذلك مال الذهبي إلى تجهيله في الميزان»، ولم يتعقبهما الفحل في كشف الإيهام، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال، (٤٤١/٤): «فيه

جهالة، ما روىٰ عنه سوىٰ أبي إسحاق السبيعي»، وقال مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال، (١٧٥/٥): «من أصحاب علي بن أبي طالب، ممن هو مجهول فاحتملت روايته لرواية أبي إسحاق»، وقال ابن سعد في الطبقات الكبرىٰ، (٢٢٢/٦): «كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ»، وقال مغلطاي: «ذكره البرقي في كتاب «الطبقات» في باب من روىٰ عنه أبو إسحاق خاصة»، وقال مغلطاي أيضًا: «ذكره أبو عبد الله بن خلفون في جملة الثقات»، وذكر أن الترمذي والحاكم وغيرهما صحَّح له، وهذا لا يقتضي وثاقته.

فالصواب أنه مستور، وقد انفرد بهذا الحديث، ولم يتابع عليه، ثم إنه اختُلِف عليه فيه اختلافًا كثيرًا، إما أن يكون منه، أو من السبيعي، كما يأتي.

وقد أخرجه أبو نعيم في الحلية، (٦٤/١)، من طريق: إبراهيم بن هراسة، عن ابن إسحاق (كذا، والصواب: أبي إسحاق)، عن زيد بن يثيع، عن علي، به. وابن هراسة؛ متروك، كما تقدم.

وللحديث شواهد:

* فيروىٰ من حديث **سلمان** رضي الله عنه:

أخرجه الدارقطني في الأفراد، كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر، (٢٢١٤)، ومن طريقه: ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٢٥٢/٢)، من طريق: الحسن بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن سلمان، به.

وقال عقبه: «قال الدارقطني: تَفَرَّدَ بِهِ الْحَسَنُ بْنُ قُتَيْبَةَ عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِيهِ، وَالْحَسَنُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وقد ذكره الدارقطني في العلل، (٢١٥/٣)، دون

الكلام عن الحسن بن قتيبة.

* ويروى **مُرسلًا**:

ذكر الدارقطني في العلل، (٣/٢١٥): «قَالَ إِسْرَائِيلُ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ مُرْسَلًا، لَمْ يَذْكُرْ عَلِيًّا، وَلَا حُذَيْفَةَ»، وقال في حكمه: «وَالْمُرْسَلُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ»، ونقلها عنه الضياء في المختارة، (٢/٨٦). ولم أقف على ذلك الطريق مسندًا.

وقال الخطيب في تاريخ بغداد، (٤/٤٨٤): «يَحْيَىٰ بْنُ يَمَانٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَقَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَرْسَلَهُ». ولم أقف عليه أيضًا.

فهذان طريقان مرسلان من جهة زيد بن يثيع.

ووقفتُ عليه مرسلًا من طريق آخر عند البلاذري في أنساب الأشراف، (١/٥٤٢)، قال: «حَدَّثَنِي الْمَدَائِنِيُّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نَبْهَانَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ»، وذكره، والمدائني: تالف، وعمر بن نبهان؛ ضعيف.

وقد أورد ابنُ الجوزي الحديث في العلل المتناهية، (١/٢٥٢)، وحكم عليه بالاضطراب، فقال: «وَقَدْ رَوَيْنَاهُ مِنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، إِلا أَنَّهُ اخْتُلِفَ عن زيد بن يثيع فَتَارَةً يَقُولُ عَنْ سَلْمَانَ، وَتَارَةً عَنْ حُذَيْفَةَ، وَتَارَةً يَقُولُ الرَّاوِي لا أَدْرِي أَذَكَرَ حُذَيْفَةَ أَمْ لا».

قلت: وقد أوردناه من طريقه عن حذيفة، وعلي، وسلمان، رضي الله عنهم، والمرسل تقدم ذكره، أما الطريق التي فيها تردّدٌ فقد ذكرها البخاري في التاريخ

الكبير في ترجمة: نعمان بن أبي شيبة، (٧٩/٨)، قال: «نعمان بْن أَبِي شيبة الجندي اليماني: روىٰ عن الثوري، عَنْ زيد بْن يثيع: لا أدري ذكره حذيفة أو غيره عن النبي ﷺ»، والظاهر أن في هذا الكلام سقطًا، بين الثوري وزيد بن يثيع، سقط أبو إسحاق السبيعي، كما نبه المحقق في الموضع المذكور.

ولم أقف علىٰ هذا الطريق ـ بالتردد ـ متصلًا.

قلت: ولا يبعد أن يكون هذا الاختلاف كله من جهة السبيعي، فإنه اختلط، أو من جهة زيد بن يثيع، فإن حاله من الضبط مستورة، وقد ضعفه شعيب في تحقيق المسند باضطراب السبيعي، (٢١٤/٢)، وأشار عليه الألباني بالضعف في مشكاة المصابيح، (١٧٣٠/٣) رقم (٦١٣٣).

وقد أعرض عن هذا الحديث النسائيُّ في الخصائص مع أن إسنادَه أقوم من كثير مما أخرجه هناك، وجزم الذهبي في ميزان الاعتدال، (٦١٣/٢) أن الخبر منكر.

واستوعب الخطيبُ كثيرًا من الخلاف في هذا الحديث، فقال في تاريخ بغداد (٤٨٤/٤): «قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: رَوَىٰ هَذَا الْحَدِيث جَمَاعَةٌ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ نَفْسِهِ وَوَهِمُوا، وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْعَجَمِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ.

قُلْتُ: لَمْ يَخْتَلِفْ رُوَاتُهُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَنَّهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْع عَنْ حُذَيْفَةَ.

وَرَوَاهُ أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ عَنِ ابْنِ نُمَيْرٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ كَذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ بَيْنَ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي إِسْحَاقَ شَرِيكًا غَيْرُ أَبِي الصَّلْتِ

عَنِ ابْنِ نُمَيْرٍ. وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرَاسَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَقَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ عَنْ عَلِيٍّ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. يَحْيَىٰ بْنُ يَمَانٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَقَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَرْسَلَهُ».

والذي **يتلخص**: أن هذا الخبر **ضعيف جدًّا** لا يصح، وشواهده لا تتقوَّىٰ ببعضها؛ لأن الظاهر أنها حديثٌ واحد في الأصل، وأنه ثمة اضطراب فيه، عن علي، وحذيفة، وغيرهما، فرجع الكلام إلىٰ مدار واحد، وفي كل طرقه ضعفاء، ومتكلم فيهم، وأسانيده مسلسلة بالغلاة، فيما يؤيد دعوتهم، وآثار الصنع عليه واضحة، ولولا أنني لم أقف علىٰ من نص علىٰ وضعه لقلتُ بذلك، وإلا فهو في الجملة حديث كوفي لين الإسناد في معنىٰ كوفي، لا يخلو من مدلس ومضطرب ومختلط، فلا يؤمَن وإن كانوا عدولًا في الديانة أن يكونوا تحملوه عمن هب ودرج ودلسوه، ورحِمَ الله ابنَ مهدي إذ قال: «أهل الكوفة يحدِّثون عن كل أحد»، التمييز، (ص: ١٧٨)، والله أعلم.



٤٨ - ٥٠

الأثر الطويل عن عليّ رضي الله عنه في بيعة الخلفاء الثلاثة قبله.

يُرْوَىٰ عن علي رضي الله عنه من طريقي: **الحسن البصري**، و**أبي نضرة العبدي**.

أما **طريق الحسن البصري**: فيروىٰ عنه من خمسة طرق:

۞ الأول: طريق أبي بكر الهذلي:

الأثر أخرجه: ابن سعد في الطبقات، (٣/٩٧)، وعنه، وعن غيره: البلاذري في أنساب الأشراف، (١/٥٥٨، ١٠/٦٦)، والخلال في السنة، (٣٠٢)، والآجري في الشريعة، (٤٥٨، ٥٠٨، ٧٤٩)، وأبو القاسم ابن بِشران في الأمالي، (١/٢٢٢)، وأبو نعيم في فضائل الخلفاء، (١٨٩، ١٩٠)، وقِوام السنة في الحُجَّة، (٣٣١)، وابن عساكر، (٣٠/٢٦٥)، وابن الأثير في أسد الغابة، (٣/٢٢٦)، من طريق: أبي بكر الهذلي، عن الحسن، به، مختصرًا، مقتصرين علىٰ عبارة. **وهذا هو الطريق الذي أخرجه المصنِّف** [٤٨].

وهذا الأثر **رواه المصنِّف** [٤٨] من طريق الإمام ابن قدامة، إلىٰ أبي الحسين بن بِشران. وهذا الحديثُ بإسناده كله من أحمد بن الفضل ابن خزيمة حتىٰ منتهاه في أمالي أبي القاسم بن بشران، (١/٢٢٢). لكن المصنف يرويه عن أخيه أبي الحسين بن بشران، وله أمالٍ أيضًا، بعضها يوجد مخطوطًا. وكنتُ قد اشتبهتُ أن يكون وقع خطأ في المخطوط من أبي القاسم إلىٰ أبي الحسين، ولكن وجدتُّ الذهبي ذكره من طريق ابن قدامة من طريق أبي الحسين بن بشران أيضًا، كما هو معنا هنا، في تاريخ الإسلام، ت بشار، (٢/٣٦١)، وفي سير

أعلام النبلاء، ط الرسالة، (الراشدون، ٢٤١)، بالطريق نفسِه الذي معنا: ابن قدامة عن ابن البطي عن مالك البانياسي، عن أبي الحسين بن بشران. فهذا يعني أن الحديث بإسناده كله عند الأخوين أبي الحسين وأبي القاسم ابني بِشْران، والله أعلم.

وأخرجه الآجري في الشريعة، (٧٤٠)، من الطريق نفسه، بطوله كما عند **المصنِّف**، إلا قطعة من آخره.

أبو بكر الهذلي؛ أخباري متروك تالف، وقد أقرّ **المصنِّف** بأنه «ضُعِّف»، وإن كان في هذه العبارة مسامحة، إذ تُقال فيمن فيه ضعف يسير مقابل بتوثيق، والحال ليست كذلك، بل هو كلمة اتفاق، انظر: الميزان، (٤/ ٤٩٧)، ولكن جوّد **المصنِّف** إسناده بناء على المتابعة من طريق سالم المرادي [٤٩]، التي رواها ابن راهويه في مسنده ــ وغيره ــ وستأتي معنا هاهنا فارقبها، وصورة هذا الإسناد صورة المنقطع، فالحسن لم يسمع عليًّا، وسيأتي تحريرُه في ختام هذا البحث.

فالحاصل أن هذا الإسناد **ضعيف جدًّا**، وصورته منقطع.

۞ الثاني: طريق عبد الله بن خازم:

أخرجه: البلاذري في الأنساب، (١١٣٢)، من طريق: عبد الله بن خازم، عن الحسن، عن علي، به؛ مختصرًا، وفي إسناده: النضر بن إسحاق؛ مجهول، وعبد الله بن خازم كذلك.

۞ الثالث والرابع: طريق حميد وثابت:

أخرجه: ابن عبد البر في التمهيد، (٢٢/ ١٢٩)، من طريق: حماد بن سلمة،

عن حميد الطويل، وثابت البناني، كلاهما عن الحسن، عن قيس بن عباد، عن علي، به، مختصرًا.

قلت: هذا الإسناد الأخير متصل. وسيأتي الكلام عليه في الحكم النهائي على الأثر إذ سنحتاج إليه.

الخامس: طريق سالم المرادي:

أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده، كما ذكره البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة، (٤٦٥٧)، والحافظ في المطالب العالية، (٤٣٩٤)، ومن طريقه: البيهقي في الاعتقاد، (١/٢٩٥)، وكذا ابن عساكر، (٤٢/٤٣٣) من طريق البيهقي، وقد **أورده المصنف** [٤٩]، من طريق: عبدة بن سليمان، عن سالم بن عبد الواحد، عن الحسن، به.

وأخرجه ابن عساكر، (٤٢/٤٤٠)، من طريق: يعلى بن عُبيد الطَّنافسي، عن سالم، عن الحسن، به، وقد أشار إليه المصنف.

وأخرجه الضياء في المختارة، (٧٠٥)، من طريق: محمد بن عبيد، عن سالم، عن الحسن، به. وهذا أيضًا في مسند إسحاق، ذكراه في إتحاف الخيرة، والمطالب العالية، في الموضع السابق، في مسند إسحاق، «قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ عَنْ سَالِمٍ الْمُرَادِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ رضي الله عنه، مِثْلَهُ سَوَاءً».

محمد بن عبيد أخو يعلى بن عبيد، كلاهما ثقة في الجملة.

قال الضياء في المختارة عقبه، (٢/٣٢٧): «قَالَ عبد الرَّحْمَن بن أبي حَاتِمٍ: سَالم بن عبد الْوَاحِد الْمُرَادِيُّ، أَبُو الْعَلاءِ الأَنْعُمِيُّ، سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، قُلْتُ: وَأَظُنُّهُ الَّذِي رَوَى عَن الْحسن، وَالله أعلم».

وتصحيحه مقتضىٰ إخراج الضياء له، وقال البوصيري: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ»، وحسَّن هذا الإسناد الدهيش في تحقيق المختارة.

وفي هذا نظر: فسالم المرادي، مدار هذه الأسانيد؛ ضعفه النسائي، الضعفاء، (٢٢٩)، وقال ابن معين: يضعف، (٤/ ١٢٨، الدوري)، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه، (٤/ ١٨٦)، ولم يوثقه إلا العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: «مقبول وكان شيعيًّا»، وتعقباه في تحريره، (٢/ ٧)، فقالا: «بل ضعيف»، ولم يتعقبهما الفحل.

فتحسين هذا الإسناد ـ في نفسه؛ محلُّ نظر، فضلًا عن تصحيحه.

وقال البوصيري وابن حجر: «وَرَوَىٰ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ طَرَفًا مِنْهَ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ قَيْسِ بْنِ عبادٍ».

قلت: يعني أول هذا الحديث في المسير إلىٰ الشام لملاقاة جيش معاوية، وقد أورده **المصنف** [٥١]، وهو أثر صحيح الإسناد.

وهذا الأثر من طريق المرادي في لفظه زيادة عن الطرق قبله، ففيها «فوثب فيها من ليس مثلي، ولا قرابته كقرابتي، ولا علمه كعلمي، ولا سابقته كسابقتي، وكنت أحقَّ بها منه»، فإن كان المراد بها الشيخين فهو منكر جدًّا، ولكن الأقرب أن المراد بها عثمان رضي الله عنهم أجمعين، فقد كان الشأن بينهما قريب، وحادثة البيعة تبين أنه لم ينزل له قبل بيعة عبد الرحمن بن عوف له، ما يدل أنه كان يرىٰ نفسه أولىٰ، ولكن اتفقت الروايات أنه بايع وسمع وأطاع، لكن المطالع لأخبار التاريخ يرىٰ أن عليًّا كان لا يرضىٰ بعض الأمور في خلافة عثمان، وإن كان لم يؤيد الخارجين عليه ولا يرضىٰ بجريمتهم، ولكن قد تقدم

أن هذا الإسناد ضعيف، وجبر هذا الأثر بمجموع طرقه لا يستلزم تصحيح كل لفظ من ألفاظه، لاسيما تلك الزيادات، بل المراد أصل المعنىٰ وإجماله.

فالحاصل أن هذا الأثر من حديث عليّ من طريق الحسن البصري، **قابل للجبر والتحسين**، وبعض طرقه متصلة، مما يجبر احتمال الانقطاع، وسيأتي مزيد بحث في ذلك.

* وأما طريق أبي نضرة:

فأخرجه: محمد بن المظفر بن موسىٰ في حديث شعبة، (٤٦)، وذكره المصنِّف [٥٠]، من طريق: عبد الله بن خالد اللؤلؤي، عن الحسن بن عمرو، عن شعبة، والجفري، كلاهما، عن الجريري، عن أبي نضرة، به.

الحسن بن عمرو؛ متروك، كذّبه البخاري وابن المديني وغيرهما، انظر: الميزان، (١/٥١٦)، والجفري هو الحسن بن أبي جعفر؛ ضعيف جدًّا، انظر: الميزان، (١/٤٨٢).

وأبو نضرة؛ ثقة، من أواسط التابعين، لكن حديثه عن عليٍّ مُرسل، نصّ علىٰ ذلك في جامع التحصيل، (٢٨٧)، ونسبه للتهذيب، ونقله أبو زرعة العراقي في تحفة التحصيل، (٣١٧)، وقال: «مَا حَكَاهُ العلائي عَن التَّهْذِيب من أن رِوَايَته عَن عَليّ وَأبي ذَر مُرْسلَة؛ لم أره فِيهِ»، قلت: وهو كذلك، لكن نص عليه الذهبيُّ في الكاشف، (٢/٢٩٥): «المنذر بن مالك بن قطعة، أبو نضرة العبدي: عن عليٍّ مُرسلًا»، ومثله الخزرجي في خلاصة التذهيب، (٣٨٧). وقال في ميزان الاعتدال، (٤/١٨٢): «روىٰ عن علي وأبي موسىٰ شيئًا يسيرًا».

وقد توفي سنة (١٠٨ هـ)، وصلىٰ عليه الحسن البصري، كما في السير، (٥٣١/٤)، فروايته عن علي مرسلةٌ كما هو ظاهر.

فالحاصل أن هذا إسناد ضعيف جدًّا، وفيه انقطاع.

فالحاصل من هذا أن هذا الأثر يُروىٰ عن عليٍّ رضي الله عنه من طريقين: الحسن البصري، وأبي نضرة، وفي كلا الطريقين كلام في الأسانيد، وصورتهما صورة المنقطع، كما بينا في حديث أبي نضرة العبدي عن علي السابق.

أما حديث الحسن البصري؛ فصورته صورةُ المنقطع، لأنّ الحسنَ لم يسمع عليًّا، وإنما رآه رؤية، كما قال أبو زرعة، وتوقَّف المديني حتىٰ في الرؤية، المراسيل لابن أبي حاتم، (٣١)، وقد بحثنا هذه القضية تفصيلًا في التعليق علىٰ متن الكتاب في الكلام عن إسناد الخرقة (٨٤).

لكن ورد في الروايات ما يدل أن الحسن سمِعَه من قيس بن عبَّاد عن عليٍّ، كما في رواية ابن عبد البر في التمهيد، (١٢٩/٢٢)، ويشهد لها حديثُ أبي داود في قصة المسيرِ إلىٰ صفين، الذي أورده المصنف رقم [٥١]، وهو أثر معروف صحيح الإسناد، وطريقه: يونس، عن الحسن، عن قيس، عن علي، وكما في الروايات التي فيها أن ابن الكواء وقيسًا دخلا علىٰ عليٍّ، كما عند ابن بشران في رواية المؤلف وغيره، فبانت الواسطة ظاهرًا، ولكن يبقىٰ أن يقال إن هذا التحسين الإجمالي له أثر في إثبات جميع ما ورد في سياق الأثر الطويل من ألفاظ وجمل، فهذا يحتاج موازنة ومقارنةً أكبر.

فقد تقدم معنا علىٰ سبيل المثال، أن الأثر من طريق المرادي في لفظه زيادة: «فوثب فيها من ليس مثلي، ولا قرابته كقرابتي، ولا علمه كعلمي، ولا

سابقته كسابقتي، وكنت أحقَّ بها منه»، وحتى إن قلنا إن المراد بها عثمان رضي الله عنهم أجمعين، فقد تقدم أن هذا الإسناد ضعيف، وجبر هذا الأثر بمجموع طرقه كما نقرر لا يستلزم تصحيح كل لفظ من ألفاظه، لاسيما تلك الزيادات، بل المراد أصل المعنى وإجماله.

فالذي ظهر لي أن هذا الأثر **جَبْرَه بمجموع طرقه ممكن**؛ إذ المدار على الحسن البصري، ويروى مختصرًا ومطولًا، وبعض أسانيده نظيفة كإسناد ابن عبد البر المشار إليه سابقًا. كما أن هاهنا ملحظًا لطيفًا، وهو أن كثيرًا من تلك الأسانيد فيها غلاة، ورواياتهم مثل ذلك الأثر عن علي بما يخالف الباطل الذي يدعو إليه الغلاة مما يقويه ويحسنه في مثل هذا المورد، والله أعلم.



٥٧

هذا حديث عليّ رضي الله عنه: «أَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ سَيِّدُ الْمَلَائِكَةِ، قَالَ: قَالَ اللهُ سَيِّدُ السَّادَاتِ: إِنِّي أَنَا اللهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، مَنْ أَقَرَّ لِي بِالتَّوْحِيدِ؛ دَخَلَ حِصْنِي، وَمَنْ دَخَلَ حِصْنِي؛ أَمِنَ مِنْ عَذَابِي»، رواه المصنف مُسلسلًا بانفراد كلِّ راوٍ من رُواته بصفة عظيمة فِي زمانه.

ويروىٰ من حديثه من غير التسلسل.

وله شواهد من حديث أنس وابن عباس وأبي ذر ليست بالتسلسل ولا بهذا اللفظ.

۞ حديث عليّ رضي الله عنه:

يروىٰ مسلسلًا بأهل البيت، عن علي بن موسىٰ الرضىٰ، عن آبائه، به.

فأما المسلسل بالأوصاف كما أورده المصنِّف، فقد رواه الكازروني في مسلسلاته (خ)، وتقدَّم ذكره، ق (٦٥) (النوع التاسع والعشرون)، **وقد رواه المصنَّف بإسناده إليه** [٥٧]، وأخرجه الشجري في الأمالي الخميسية (١٨٥) بهذا التسلسل، والمرتضىٰ الزبيدي في إتحاف السادة المتقين من طريق المصنِّف، راجع: تخريج أحاديث الإحياء للحداد (١/٣٧١)، استل فيه عمل الزبيدي علىٰ الأحاديث التي في الإحياء من الإتحاف، وكذا ابن عقيلة في الفوائد الجليلة (٩٢) من طريق المصنِّف، من طريق: البلاذري، ولكنه في إسناد الشجري، والزبيدي: الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسىٰ الكاظم، حدثني أبي علي بن محمد، حدثني أبي محمد بن علي، حدثني أبي علي بن موسىٰ الرضىٰ، به.

قلت: قد روىٰ هذا الإسنادَ ابنُ بابويه ــ المعروف بالصدوق ــ في عيون أخبار الرضىٰ، (١/١٤٤) رقم (٣)، من طريق البلاذري الصغير، فرواه علىٰ الجادة، فقال: «حدثنا أبو نصر أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد الضبي، قال: حدثنا أبو القاسم محمد بن عبيد بن بابويه الرجل الصالح، قال: حدثنا أبو محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هاشم، قال: حدثنا الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسىٰ بن جعفر أبو السيد المحجوب إمام عصره بمكة، قال: حدثني أبي علي بن محمد التقي، قال: حدثني أبي محمد بن علي التقي، قال: حدثني أبي علي بن موسىٰ الرضا، قال حدثني أبي موسىٰ بن جعفر الكاظم، قال: حدثني أبي جعفر بن محمد الصادق، قال: حدثني أبي محمد بن علي الباقر، فذكره».

فهذا كشَفَ أنّ الإسناد الذي معنا فيه فسادٌ وسقط. فقد جعل البلاذريَّ يرويه عن محمد بن الحسن بن علي، وسمّاه إمام عصره، فهذا محمد بن الحسن العسكري المعتقد أنه المهدي وغاب، وهذا لا يقول برواية البلاذري المذكور عنه أحدٌ من الفريقيْن. ثم عن أبيه الحسن العسكري وسمّاه السيد المحجوب، وليس ثمّ من يُعرف بذلك، فهنا تحريف، والصواب: أبو السيد المحجوب، يعني أنه أبو المهدي الغائب. قلت: وهذا التحريف وقع عند المصنِّف، وهو في مسلسلات الكازروني في المخطوط، وكذا نقله ابن ناصر الدين في استدراكه، فسبحان الله كيف راج عليه هذا السقط والتحريف رغم أنه في معرض الاستدراك علىٰ أوهام ابن الجزري، فسبحان من تمّ علمُه وكتب علىٰ سائر خلقه النقص.

ثم هنا سقطٌ في الإسناد، حيث إنه بين العسكري والرضىٰ رجلان، وقد

جاء على الجادة ـ كما في إسناد ابن بابويه ـ لدى الشجري، والزبيدي، ولكنهم: ابن بابويه والشجري والزبيدي: لم يجعلوه عن محمد بن الحسن، وجعلوه عن الحسن العسكري مباشرة، فكأنهم صحَّحوه ليستقيم. فيكون هذا الإسنادُ مسلسلًا بالأئمة المعتَقدين بالإمامة لدى الإمامية، الحسن العسكري ـ وربما محمد بن الحسن أولًا كما لدى المصنِّف ـ، وهو أحد من يعتقد فيه الإماميةُ الإمامة، ولذا صرَّح الشجريُّ في إسناده، فقال: «إمام عصره عند الإمامية»، ووالده عليٌّ هو الهادي أحد الأئمة أيضًا عند الإمامية. ووالده محمد هو الجَوَاد، أحد الأئمة عندهم أيضًا. ووالده الرضى، ثم آباؤه.

ثم إن قوله في الإسناد: «محمد بن الحسن بن علي، عن الحسن بن علي المحجوب» كذا، «عن علي الرضى»؛ أوهم أن الأول: محمد بن الحسن بن علي الرضى بن موسى، فهذا مجهول ليس له ترجمة، بل ورد في قصة رجلٍ دعيّ عند الطبري في تاريخه، كما ذكرت في بيان رجال الإسناد في التعليق على نص الكتاب، والصواب إذن أنه: محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضى بن موسى.

قلت: ولا أدري من أين هذا السقط والتحريف، فإن الذي في مسلسلات الكازروني المخطوط، هو كما عند المصنِّف: محمد بن الحسن بن علي، عن الحسن بن علي [السيد] المحجوب، عن الرضى، به. ولكن الزبيدي يرويه من طريق المصنف عن المسلسلات السعيدية على الجادة المذكورة، وابن عقيلة في مسلسلاته يرويه من طريق المصنف عن المسلسلات السعيدية فاسداً كما هو فوق، وكذا لدى ابن ناصر كما نقلنا عن استدراكه على المصنف، ولم أقف عليه في مسلسلات ابن ناصر المخطوطة بعد فحصه، وهو مطبوع بعنوان:

نفحات الأخيار من مسلسلات الأخبار، ليس تحت يدي، فالله أعلم.

ونقل المناوي في فيض القدير (٤/٤٨٩) من تاريخ نيسابور حكاية منكرة في تحمُّل هذا الحديث عن علي الرِّضَىٰ بنيسابور، وكيف أنَّ مَن تحمَّله كبارُ الحفاظ كأبي زرعة وابن أسلم، في نحو عشرين ألفًا من الناس، في قصة مفتعلة، عليها أثر المبالغة والغلو، لا أطيل بنقلها، فانظرها. ثم وقفت عليها مسندةً في تاريخ ابن عساكر، (٤٨/٣٦٧)، فوافق الخُبر الخَبَرَ، فإذا هي من حكاية أبي الصلت نفسه، فتبين الحال، وكلُّ فتاةٍ بأبيها مُعجبة! علىٰ أن إسنادها إليه غير صحيح، فيه مجاهيل، وفيه محمد بن علي بن بابويه القمي، المسمَّىٰ بالصدوق؛ غير مأمون، من رؤوس الغلاة. قلت: وقد رواها نفسُه في عيون أخبار الرضىٰ، (١/١٤٤) رقم (٤).

وقد استعذب بعضُ المنتسبين للعلم والإمارة ذلك الإسناد؛ لتسلسله بهؤلاء الأشراف ـ وقد تبيَّن حاله ـ، فاستعظموه جدًّا، وقد ذكرنا أن المرتضىٰ الزبيدي قد أفرده برسالة. فنقل المُناوي في فيض القدير، (٤/٤٨٩): «قال الأستاذ أبو القاسم القشيري: اتصل هذا الحديثُ بهذا السند ببعض أمراء السامانية، فكتبه بالذهب وأوصىٰ أن يُدفن معه في قبره، فرُؤي في النوم بعد موته، فقيل: ما فعل الله بك؟، قال: غُفر لي بتلفُّظي بلا إله إلا الله وتصديقي بأن محمداً رسول الله ﷺ».

فالحاصل: أن هذا إسناد غريب بهذا التسلسل وهؤلاء الرجال، ومَن فوق الرِّضَىٰ كلُّهم مستورون، فلا يصح هذا الحديثُ في نفسه ولا بهذا التسلسل، والإسناد عند المصنف فيه تحريف وإعضال كما أبنّا عنه. وقد حمَل المصنِّفُ تَبِعَتَه علىٰ البلاذري، لأنه لم يعرفه، فقد التبس في كنيته، والصواب أن التبعة

ليست منه ، وهذا ليس بمؤثّر في عدم صحته على كل حال ، فهو حديث ضعيف جدًّا مسلسل بالمستورين ، بل الإسناد يفوح منه الوضع والجعل .

وقد أخرج الحديثَ جماعةٌ من غير التسلسل بالأوصاف المذكورة:

عن علي بن موسى الرضى ، عن آبائه ، من طرقٍ ، نذكرها:

ـ فقد أخرجه أبو عثمان البحيري في الرابع من فوائده ق (٢٥)، من طريق: الحسن بن محمد ، عن أبيه محمد بن علي بن موسى السيد المحجوب ، عن علي بن موسى الرضا ، به .

قلت: وهذا الإسناد مختلّ ، قد عرفتَ الجادةَ فيه مما تقدَّم على الحديث المسلسل .

ـ وأخرجه أبو عثمان البحيري في التاسع من فوائده ق (١٦)، من طريق عبد الله بن أشرس ، عن علي بن موسى الرضى ، به .

عبد الله بن أشرس ؛ مجهول ، لا يروي إلا عن الرِّضى .

ـ وأخرجه الشهاب في المسند (١٤٥١)، والسِّلَفي في معجم السفر (٤٣٣)، من طريق أحمد بن علي المهدي عند الشهاب ، وعند السِّلفي من طريقه عن أبيه علي بن مهدي بن صدقة ، عن علي بن موسى الرضى ، به .

نقل ابن عرَّاق في تنزيه الشريعة (١/١٤): «قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ فِي الْكَشْفِ عَنْ أَخْبَارِ الشِّهَابِ: رَاوِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ الْقُضَاعِيِّ: أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ صَدَقَةَ مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ». قلت: ولا فرق ، فالولد والوالد متهمان بالكذب! ولعل الأصح في سياقة الإسناد ما عند السِّلفي ؛ لأن المشهور أن الوالد هو من يروي عن الرِّضى

نسخةً موضوعة. قال الذهبي في الميزان، (١/١٢٠) في ترجمته: «عن أبيه، عن علي بن موسىٰ الرضىٰ، وتلك نسخة مكذوبة... اتهمه الدارقطني بوضع الحديث»، وقال: «عن علي الرضىٰ بخبر باطل، فالله المستعان. وما علمت للرضا شيئاً يصح عنه».

ـ وأخرجه أبو عبد الله القاسم الثقفي في الثامن من الفوائد العوالي المنتقاة ق (٩)، من طريق: علي بن علي بن رزين، عن علي بن موسىٰ الرضىٰ، به.
قلت: ابن رزين هذا مجهول.

ـ وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/٢٦٤، ٧/١١٥، ٤٨/٣٦٧)، من طريق: أحمد بن عامر الطائي، عن علي بن موسىٰ، به.

وقال بعده (٥/٤٦٢): «أبو القاسم الطائي، واسمه عبد الله بن أحمد بن عامر البصري، وفي حديثه ضعف».

قلت: الطائي وضاع. قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكون، (٢/١١٥): «يروي عن أهل الْبَيْت نُسْخَة بَاطِلَة»، وقال الذهبي كما في اللسان، (٤/٤٢٥) في ترجمة ابنه عبد الله: «عن أبيه، عَن عَلِيّ الرضا عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفكُّ عن وضعه أو وضع أبيه»، ولذا قال الألباني في الضعيفة، (٩/٣٨): «هذه متابعة لا تساوي فلسًا»، وهو كما قال.

وقال الزبيدي كما في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، (١/٣٧٢): «وأخرجه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في مسلسلاته، من طريق أبي إسحاق البزدوي، عن عبد الله بن أحمد الطائي المذكور»، ثم نقل عن الذهبي قوله: «ما تنفك هذه النسخة من وضعه، أي عبد الله بن أحمد، أو من وضع أبيه».

ـ وأخرجه الحافظ أبو نعيم في الحلية (١٩١/٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦٦/٤٨)، من طريق: أبي الصلت الهروي، عن علي بن موسىٰ، به.

قلت: أبو الصلت متهم بالوضع، وقد حررنا حاله في غير حديث سابق.
نقل ابن عرَّاق في تنزيه الشريعة (١٤٧/١): «قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ فِي الْكَشْفِ عَنْ أَخْبَارِ الشِّهَابِ: رَاوِيهِ عَنْ عَلِيٍّ الرِّضَىٰ فِي الْحِلْيَةِ أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ؛ مُتَّفَقٌ عَلَىٰ ضَعْفِهِ». قال ابن عرَّاق (١٤٨/١): «قَوْلُهُ فِي أَبِي الصَّلْتِ: مُتَّفَقٌ عَلَىٰ ضَعْفِهِ، فِيهِ نَظَرٌ، فَطَرِيقُهُ هِيَ أَشْبَهُ طُرُقِ الْحَدِيثِ»، قلت: قد يُسلَّم أن هذا الطريق أشبه الطرق، لكن لا ينفع ما دفع به من عدم الاتفاق علىٰ ضعف عبد السلام، فإن من علم حجة علىٰ من لا يعلم، والمثبت بالدليل مقدم علىٰ النافي.

ـ وأخرجه القزويني في التدوين في أخبار قزوين (٢١٣/٢)، من طريق: أحمد بن عيسىٰ العلوي، عن علي بن موسىٰ الرضىٰ، به. قلت: أحمد بن عيسىٰ العلوي مجهول.

فتحقق أن هذه الأسانيد لا يزيد بعضُها بعضًا إلا وَهَاءً، وأصل إسناد الحديث مسلسل بالمستورين، ثم رواه عن علي بن موسىٰ الرضىٰ من هذه الطرق عبد الله بن أشرس، وأحمد بن علي المهدي بن صدقة، وأبوه!، وعلي بن رزين، وأحمد بن عامر الطائي، وأبو الصلت الهروي، وأحمد بن عيسىٰ العلوي؛ جماعة من المجاهيل والوضاعين والمتروكين!

ـ وقد أخرجوه في بعض المصنفات المفقودة، فأخرجه الشيرازي في الألقاب، كما في الفتح الكبير (١٦٤٨)، وكنز العمال (١٢٧)، ذكره في تخريج

الإحياء (١/٣٧٢)، وأخرجه ابن النجار، كما في كنز العمال (١٦٧)، وتخريج الإحياء (١/٣٧٢)، وقال العراقي في تخريج الإحياء (١/٣٧١ جمع الحداد): «رواه الحاكم في التاريخ»، أي تاريخ نيسابور، وقال الزبيدي، (١/٣٧٣): «وأخرجه أيضًا في الجزء المعروف بفوائد الفوائد كذلك من طريق البلاذري»، وقال أيضًا: «هكذا أورده نور الدين ابن الصباغ في الفصول المهمة، وأبو القاسم القشيري في الرسالة، ورواه أبو بكر بن شاذان بن بحير المطوعي الرازي بنيسابور»، ولم أتتبعه في كتابي ابن الصباغ والقشيري، رغم طولي إياهما؛ لأنه لا يعول على مثل تلك الكتب في صناعة التخريج قصدًا، وضننت بالمجهود على مثل هذا الحديث لجلاء حاله.

وقد جزم العراقيُّ بضعفه في تخريج الإحياء، (١/٣٧١)، قال: «أبو نعيم في الحلية من طريق أهل البيت، من حديث علي، بإسناد ضعيف جدًّا»، وأقره المناوي في فيض القدير، (٤/٤٩٠)، وقال عنه الديلمي، صاحب مسند الفردوس، إنه ثابت، فقال العراقي، (١/٣٧١): «قول أبي منصور الديلمي إنه حديث ثابت؛ مردود عليه».

وتعثر الحافظ أبو نعيم في هذا الحديث، فقال عنه في الحلية بعد أن رواه: «هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ مَشْهُورٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِنْ رِوَايَةِ الطَّاهِرِينَ، عَنْ آبَائِهِمُ الطَّيِّبِينَ، وَكَانَ بَعْضُ سَلَفِنَا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا رَوَىٰ هَذَا الإِسْنَادَ، قَالَ: لَوْ قُرِئَ هَذَا الإِسْنَادُ عَلَىٰ مَجْنُونٍ لأَفَاقَ»، فاغتر بروايته عن بعض أعلام أهل البيت، وكذا اغتر بأبي الصلت. قلت: قولهم عن الإسناد: «لو قرئ على مجنون لأفاق، أو لبرأ»؛ هو قول عبد السلام نفسه ـ أبي الصلت المتهم ـ، فالآفة منه لا من الإسناد، كما علّق غير واحد من أفاضل المشتغلين بالحديث في عصرنا: ليته

قرأه على نفسه ليبرأ مما هو فيه من الكذب والغلو!

قال ابن ماجه ﷺ، (٦٥): «حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيل، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ» قَالَ أَبُو الصَّلْتِ: لَوْ قُرِئَ هَذَا الْإِسْنَادُ عَلَى مَجْنُونٍ لَبَرَأَ». قال السندي في حاشية ابن ماجه/ (١/٣٥): «لما في الإسناد من خيار العباد، وهم خلاصة أهل بيت النبوة رضي الله تعالى عنهم، وهو مِن: برئ المريض من الداء»، وعلَّق ابن القيم على هذا الحديث في حاشيته على تهذيب أبي داود (مع عون المعبود)، (١٢/٢٩٤): «فهذا حديث موضوع ليس من كلام رسول الله ﷺ. قال بعض أئمة الحديث: لو قُرئ هذا على مجنون لبرأ؛ لو سَلِم من عبد السلام، وهو المتَّهَم به، وفي الحق ما يُغني عن الباطل، ولو كنا ممن يحتجُّ بالباطل ويستحله؛ لروَّجنا هذا الحديث، وذكرنا بعض من أثنى على عبد السلام، ولكن نعوذ بالله من هذه الطريقة، كما نعوذ به من طريقة تضعيف الحديث الثابت وتعليله إذا خالف قول إمام معين».

وقد نُقِلت هذه العبارة عن أحمد، عن مثل إسناد حديثنا، في كلامٍ عن حديث الإيمان أيضًا، فقد روى حديثَ الإيمان هذا أبو نعيم في تاريخ أصبهان، ثم نقل بعده عن أحمد، (١/١٧٤): «وقال أبو علي: قال لي أحمد بن حنبل: إن قرأتَ هذا الإسناد على مجنون؛ برئ من جنونه، وما عَيْبُ هذا الحديث إلا جودةُ إسناده»، قلت: أبو علي هذا؛ هو أحمد بن علي الأنصاري، قال عنه الذهبي في الميزان، (١/١٢٠): «أحمد بن علي الأنصاري: عن أحمد بن حنبل، واهٍ، توفي سنة ثماني عشرة وثلاثمائة، قال الحاكم: طيرٌ طرأ علينا.

قلت: يوهنه الحاكم بهذا القول».

وأقول: على فرض صحة هذا القول عن أحمد، فالمراد به ـ كما هو ظاهر ـ إنكارُ الحديث، والجزم بوضعه على هؤلاء، وتركيب ذلك السند عليهم!، لأن حديثًا في أصول الاعتقاد الكبرى، بمثل ذلك المتن، بمثل ذلك الإسناد المنوّر لا يكون إلا من طريق أبي الصلت ونحوه؛ لهو دالٌّ بالقطع على عدم صحته، ولو لم يكن الهروي متكلَّمًا فيه لكان هذا قادحًا فيه، إذ لا يَتَحمَّلُ مثلُه التفرُّدَ بمثل ذلك، فتبيّن بذلك توجيهُ تلك العبارة أنها على سياق أهل البيت، باستثناء أبي الصلت، وأن هذا القول لو ثبت عن أحمد فهو مثابة الإنكار على أبي الصلت، وتوهينه، والتندر به، والله أعلم.

على أن لكلام الحافظ أبي نعيم وجهًا آخر لو كان قوله «هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ، مَشْهُورٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِنْ رِوَايَةِ الطَّاهِرِينَ» عائدًا الثبوتُ فيه على نفس الحديث، يعني متنه أو معناه، على ما سيأتي من أصله الصحيح، وأما الشُّهرة فمختصة بهذا الإسناد، والشهرة لا تستلزم الصحة كما هو معلوم، بل من المشهور صحيح وضعيف بل وموضوع، ويُتَخَلَّصُ بذلك من الإشكال، وفيه عُسْرٌ لا يخفى.

ـ قال الزبيدي، كما في تخريج أحاديث الإحياء، (١/٣٧٣حداد): «وقد ألفتُ في جمْع أسانيد هذا الحديث رسالة سميتها: (الإسعاف بالحديث المسلسل بالأشراف)، وألممت ببعض من خرّجه ورواه في (التعليقة الجليلة على مسلسلات ابن عقيلة)، فمن أراد الزيادة فليراجع هناك»

فالحاصل: أن الحديث **ضعيف جدًّا**، شِبه **موضوع** في رأيِ القلب.

وللحديث شواهد من غير حديث عليٍّ رضي الله عنه:

فيروىٰ من حديث **أنس** رضي الله عنه، عند العقيلي في الضعفاء الكبير، (٤/٣٢٢)، وابن البنا البغدادي في فضل التهليل وثوابه الجزيل، (٢)، وعزاه في كنز العمال، (١٦٨)، لابن النجار، من طريق: وهب بن راشد، عن فرقد السبخي، عن أنس، به.

قال العقيلي، (٤/٣٢٢): «لَا يُتَابِعُهُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ هُوَ نَحْوُهُ»

قال الزبيدي في تخريج الإحياء، (١/٣٧٢ ـ حداد): «في مسند الفردوس لابن الديلمي، من رواية هارون بن راشد، عن فرقد السبخي، عن أنسٍ رفعه: «لا إله إلَّا الله كلمتي، وأنا هو، فمن قالها؛ أدخلته حصني، ومن أدخلته حصني؛ فقد أمن، والقرآن كلامي، ومني خرج». قال الحافظ السيوطي في ذيله علىٰ الموضوعات: «هارون بن راشد؛ قال الذهبي: مجهول، وفرقد ضعفه الدارقطني، والراوي عن هارون يوسفُ بن خالد، وهو كذاب»»، وقال ابن عرَّاق في تنزيه الشريعة، (١/١٤٧): «أَوْرَدَهُ الْعُقَيْلِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ فَرْقَدٍ، عَنْ أَنَسٍ بِلَفْظِ: «إِنَّ رَبِّي يَقُولُ: نُورِي هُدَايَ وَلا إِلَهَ إِلَّا الله كَلمته، وَمَنْ قَالَهُ أَدْخَلْتُهُ حِصْنِي»، وَكُنْتُ جوَّزْتُ أَن يكون هارون بْنُ رَاشِدٍ وَوَهْبَ بْنَ رَاشِدٍ وَاحِدًا، غَيَّرَ اسْمَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ، ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّهُمَا غَيْرَانِ، لِأَن وهبًا مَعْرُوف مُتَّهم، وهارون جَهَّلُوهُ وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ. وَوَقَعَ أَيْضًا فِي حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ نُسْطُورٍ الدَّجَّالِ الْمَشْهُورِ: «يَقُولُ اللهُ: لَا إِلَهَ إِلا اللهِ حِصْنِي، فَمَنْ دَخَلَ حِصْنِي؛ أَمِنَ مِنْ عَذَابِي»، وَاللهُ أَعْلَمُ».

ويروىٰ من حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما، ولفظه فيه اختلاف:

رواه الخطيب في تاريخ بغداد، (١٣/٧٥)، بإسناد ضعيف، في ترجمة عمر بن محمد السذابي، وقال عنه: «في بعض حديثه نكرة».

قال ابن عرَّاق في التنزيه، (١/١٤٨): «(خطّ) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بن عِيسَىٰ الشدائي، وَقَالَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، قَالَ السُّيُوطِيُّ: وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ: مَوْضُوعٌ»، في الميزان، (٣/٢٢١)، وقال قبل الحكم بالوضع: «وذكر له هذا الحديث المنكر». كذا وقع «الشدائي» في التنزيه، وهو تصحيف، والذي في تاريخ بغداد بطبعتيه ـ العلمية وبشار ـ وفي ميزان الذهبي: السذابي، بالمهملة، والذال المعجمة، والباء الموحدة التحتية. قلت: لعل حكاية ابن عراق عن الخطيب نكارة الحديث هي ما فهمه من قوله في ترجمة السذابي إن في بعض حديثه نكارة، وإلا فإني ما وقفت هناك علىٰ نصه علىٰ هذا الحديث بالنكارة بعينه.

وللحديث أصلٌ في الصحيحين وغيرهما، من حديث **أبي ذر** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَىٰ ذَلِكَ؛ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، متفق عليه، البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٦)، ومن حديث **أنس** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ؛ إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَىٰ النَّارِ»، متفق عليه، البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٥).

ولذلك المعنىٰ شواهد كثيرة جدًّا، وأفرد بعضُهم فضلَ كلمة التوحيد بالتصنيف، فضلًا عن إعرابها ومعانيها، وهي جديرةٌ بذلك لا ريب. وقد يُحمل علىٰ هذا المعنىٰ كلامُ أبي نعيم السابق في أن هذا الحديث ثابت، فلعله أراد أصلَه، كما أشرت قبلًا.

قال الزبيدي كما في تخريج أحاديث الإحياء، (١/٣٧٢ ـ حداد): «وأخرجه

أحمد، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه، كلهم من غير تسلسل، عن أنس رفعه: «أني أنا الله لا إله إلّا أنا»، فساقوه بمثل رواية ابن الجزري».

قلت: هذا اللفظ الذي ذكره ليس في تلك الكتب، ولعل الظاهر أن ما أشار إليه هو حديث أنس رضي الله عنه: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ»، البخاري (٤٤)، ومسلم (١٩٥)، والترمذي (٢٥٩٣)، وابن ماجه (٤٣١٢)، وأحمد (١١٧٤٣)، وما ذكرتُه من حديث أبي ذر وغيره أن يكون أصلًا؛ هو الأولى، فإن لفظ حديث أنس غيرُ ذلك في المعنى، بل هو في عصاة الموحدين الذين يدخلون النار ثم يخرجون منها، والحديث الذي معنا ليس في الخروجِ من النار أصلًا، بل في عدم دخولها، والله أعلم.

ومتن الحديث في نفسه ليس فيه نكارة، وليس عليه إشكال، فهو ـ كما هو ظاهر ـ من جنس الأحاديث الصحيحة في فضل كلمة التوحيد، والاستدلال بلفظه على الإرجاء غير متجه، وهو وارد على تلك الأحاديث الصحيحة، ولأهل العلم طريقة في تفسير أحاديث الرجاء بجمعها مع أحاديث الترهيب والوعيد، فتخص الأخيرة بالتوبة، والأولى بالعمل الصالح وحسن الخاتمة، كما هو مقرر في محالّه، قال ابن عرّاق في تنزيه الشريعة (١/١٤٨): «قَالَ الشَّيْخُ رُكْنُ الدِّينِ ابْنُ الْقَوْبَعِ: وَقَوْلُهُ: «فَقَدْ أَمِنَ مِنْ عَذَابِي» يَعْنِي بِهِ الْعَذَابَ الَّذِي يُوجِبُهُ الْكُفْرُ، وَاللهُ أَعْلَمُ»، يريد أنه لا يفيد قول المرجئة بعدم توعّد العصاة أو عدم عذابهم، وابن القوبع من فضلاء المالكية، وله اشتغال بالفلسفة، راجع ترجمته في الدرر الكامنة، (٤/١٨١)، والأعلام، (٧/٣٤).

٥٨ - ٦٠

حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الاستحلاف على الحديث، دون أبي بكر رضي الله عنه، ولفظه في صلاة ركعتين لمن أصاب الذنب.

وقد رواه المصنِّف مسلسلًا بوصف الثقة، ومسلسلًا بقول: والله إنه لحقٌّ إن شاء الله، وبغير التسلسل، وقد بحثتُ تخريجَه بالتسلسل الأول بوصف الثقة في هامش التحقيق [٥٨] فليُرجع إليه هناك، وأما التسلسل الثاني بقول: «والله إنه لحقٌّ إن شاء الله»؛ فقد بحثته في سياق حديث عليٍّ من طريق المقبري هنا في هذا التخريج، فليرجع إليه، وننظر هنا في تخريج الحديث نفسه أصالةً.

الحديث يروى من حديث علي رضي الله عنه، ولمتنه شواهد دون الاستحلاف، كما سيأتي.

۞ حديث علي رضي الله عنه:

يروى عن عليٍّ رضي الله عنه من طريق: أسماء بن الحكم، وربيعة بن ناجد، وعبد خير، وأبي سعيد المقبري.

❊ فأما طريق أسماء بن الحكم:

وهو أشهر طرُقه، فيروى من طريق: **علي بن ربيعة الوالبي**.

ويروى عن **علي بن ربيعة الوالبي** من طريقي: **عثمان بن المغيرة، ومعاوية الثقفي**.

فأما عثمان بن المغيرة فيروى عنه من طريق: مسعر، وسفيان الثوري،

وأبي عوانة، وشعبة، وشريك، وقيس بن الربيع،

فأخرجه الحميدي في المسند، (٤)، وأحمد، (٢)، وفي الفضائل، (١٤٢)، **ورواه المصنف من طريقه** [٦٠]، وابن ماجه، (١٣٩٥)، وأبو يعلىٰ، (١٢)، والطبري في التفسير، (٦/٦٤)، والبزار، (٩)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٦٠٣٤)، وتمّام في فوائده، (١٤٠٨)، والضياء في المختارة، (٨) من طريق أحمد، من طريق: وكيع بن الجراح، عن **مسعر**، **وسفيان**، كليهما، عن عثمان بن المغيرة، به.

وعند تمام في فوائده: «عثمان بن أبي المغيرة»، قال البخاري في التاريخ الكبير، (٦/٢٤٨): «وَقَالَ بعضُهم: عُثمان بْن أَبي المُغِيرَة، ولم يصح، إنما كُنيته أَبو المُغِيرَة»، قلت: ولعل صوابه: «عثمان عن أبي المغيرة»؛ فإن عليًّا بن ربيعة الوالبي كنيته أبو المغيرة.

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف، (٧٧١٦)، من طريق: وكيع، عن **مسعر**، عن عثمان بن المغيرة، وعن ابن أبي شيبة: المروزي في مسند أبي بكر، (٩)، من طريق وكيع، عن **مسعر**، **وسفيان**، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه الحميدي في المسند، (١)، والنسائي في الكبرىٰ، عمل اليوم والليلة، (١٠١٧٥)، والطبراني في الدعاء، (١٨٤٢)، وابن عساكر في الأربعين البلدانية، (١٢)، ومن طريق الحميدي: العقيلي في الضعفاء الكبير، (١/١٢٢)، من طريق: سفيان بن عيينة، عن **مسعر**، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه النسائي في الكبرىٰ، عمل اليوم والليلة، (١٠١٧٦)، موقوفًا، وابن منيع في مسنده، مرفوعًا، كما في الجواهر المكللة (خ) (٣٨ ب) ولم

أجده في إتحاف الخيرة لأنه في السنن فليس من الزوائد، وابن المقري في المعجم (٥٨٠)، والماليني في الأربعين في شيوخ الصوفية، (١/٢٠٤)، ومن طريق ابن منيع: الضياء في المختارة، (٧)، من طريق: محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي، عن **مسعر**، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه النسائي في الكبرى، عمل اليوم والليلة، (١٠١٧٦)، موقوفًا، من طريق: جعفر بن عون، عن **مسعر**، وأيضًا، (١٠١٧٦)، موقوفًا، من طريق: محمد بن عبد الوهاب السكري، عن **مسعر**، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه النسائي في الكبرى، عمل اليوم والليلة، (١٠١٧٧)، موقوفًا، وأبو يعلى، (١٥)، والطوسي في مستخرج الترمذي، (٣٣٩)، كلاهما مرفوعًا، من طريق: يحيى بن سعيد القطان، عن **سفيان** الثوري، عن عثمان بن المغيرة.

رواه السري بن يحيى في أحاديثه، (١٩٨)، من طريق: وكيع، عن **سفيان** الثوري، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه الطحاوي في مشكل الآثار (٦٠٣٣)، من طريق: الضحاك بن مخلد، عن **سفيان** الثوري، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه الطبراني في الدعاء، (١٨٤٢)، من طريق: خالد بن يزيد، عن **سفيان** الثوري، عن عثمان بن المغيرة.

قال البزار، (١/٦٢): «رَفَعَهُ سُفْيَانُ، وَمِسْعَرٌ فَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ»، وقال الترمذي، (٥/٢٢٩): «هَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَرَفَعُوهُ، وَرَوَاهُ مِسْعَرٌ، وَسُفْيَانُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَلَمْ يَرْفَعَاهُ»، وقال في موضع آخر، (٢/٢٥٨): «رَوَىٰ عَنْهُ شُعْبَةُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ،

فَرَفَعُوهُ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمِسْعَرٌ، فَأَوْقَفَاهُ، وَلَمْ يَرْفَعَاهُ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مِسْعَرٍ هَذَا الحَدِيثُ مَرْفُوعًا أَيْضًا»، وقال السخاوي في الجواهر المكللة (خ) (٣٨ ب): «رواه النسائي في عمل اليوم والليلة له، من حديث يحيىٰ بن سعيد، عن الثوري، وحده، لكن وقفه، ومن حديث ابن عيينة، عن مسعر، وحده، مرفوعًا».

فالحاصل أنه روي عن الثوري مرفوعًا، وموقوفًا مرة عند النسائي، واختلف فيه علىٰ مسعر، فرواه وكيع وابن عيينة عنه، مرفوعًا، ووقفه يحيىٰ بنُ سعيد ــ في رواية النسائي، ورفعها أبو يعلىٰ ــ، والزبيري ــ في النسائي ورفعها ابن منيع ــ، وجعفر بن عون، ومحمد بن عبد الوهاب.

قلت: والظاهر لي أنه لو ثبت موقوفًا؛ لكان في حكم الرَّفع؛ لأنه من قبيل ما لا يقال بالرأي، ومن ثم لم يؤثر ذلك الاختلاف، ولذا رفعوه ووقفوه.

ورواه أحمد، (٥٧)، وفي الفضائل، (٦٤٢)، والترمذي، (٤٠٦)، وأبو داود، (١٥٢١)، والمروزي في مسند أبي بكر، (١١)، والنسائي في الكبرىٰ، (١١٠١٢، ١٠١٧٨)، والبزار، (١٠)، وابن حبان، (٦٢٣)، والطبراني في الدعاء، (١٨٤٢)، وأبو يعلىٰ، (١١)، ومستخرج الطوسي علىٰ الترمذي، (٣٤٠)، وابن المنذر في التفسير، (٩٣٥)، وعن النسائي: الطحاوي في مشكل الآثار، (٦٠٤٥)، وابن بُشران في أماليه، (٢٩٥/١)، والبيهقي في شعب الإيمان، (٦٥٧٥)، وفي الدعوات الكبير، (١٤٠)، ومن طريق أبي داود: في الدعوات أيضًا (١٤٠)، والبغوي في شرح السنة، (١٠١٥)، وفي معالم التنزيل، (٢٧٦)، والضياء في المختارة، (١٠)، والطيوري في الطيوريات، (٧٠٥/٢)، من طريق: **أبي عوانة** ــ الوضاح بن عبد الله اليشكري ــ، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه الطيالسي في مسنده، (١)، وفيه: «أسماء الفزاري»، وأحمد، (٤٨)، وفيه: «عن أسماء، أو ابن أسماء، من بني فزارة»، والترمذي، (٣٠٠٦)، والمروزي في مسند أبي بكر، (١٠)، وفيه: «عن رجل من بني فزارة، يقال له: أسماء، أو ابن أسماء»، وأبو يعلىٰ، (١٣)، وفيه: «عن رجل من بني فزارة يقال له: أسماء»، ومرة: «عن أسماء أو ابن أسماء»، والبزار، (٨)، والطبري في التفسير، (٦/٦٣)، ومن طريق الطيالسي: ابن السني في عمل اليوم والليلة، (٣٦٠)، وفيه: «عن أسماء، أو أبي أسماء، قال أبو الوليد: وربما قال شعبة: ابن أسماء»، والطحاوي في مشكل الآثار، (٦٠٤١)، ومن طريق الطيالسي: البيهقي في شعب الإيمان، (٦٥٧٤)، والواحدي في الوسيط، (١/٤٩٥)، والضياء في المختارة، (٩، ١١)، من طريق: **شعبة**، عن عثمان بن المغيرة.

قلت: وَهِمَ شعبةُ في اسم أسماء، علىٰ غير احتمال، كما أثبتناه.

قال البزار، (١/٦٢): «وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ شُعْبَةُ، وَمِسْعَرٌ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشَرِيكٌ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا شَكَّ فِي أَسْمَاءَ أَوْ أَبِي أَسْمَاءَ إِلَّا شُعْبَة»، وقال الدارقطني في العلل، (١/١٧٦): «حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ كَذَلِكَ مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَشَرِيكٌ، وَقَيْسٌ، وَإِسْرَائِيلُ، وَالْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، فَاتَّفَقُوا فِي إِسْنَادِهِ. إِلَّا أَنَّ شُعْبَةَ مِنْ بَيْنِهِمْ شَكَّ فِي أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ: عَنْ أَسْمَاءَ أَوْ أَبِي أَسْمَاءَ، أَوِ ابْنِ أَسْمَاءَ».

ووَهَمُ شعبةَ في الأسماء معروف، وهو لا شيءَ في جلالته وحفظه وإتقانه، ولا يضره، ونقل المزي في ذلك المعنىٰ، (١٢/٤٩٤): «قَال أَبُو عُبَيد الآجري: سمعت أبا داود، قال: لما مات شعبة قال سُفْيَان: مات الحديث. قيل له: هو

أحسن حديثًا من سُفْيَان؟ فقال: ليس فِي الدنيا أحسن حديثًا من شعبة ومالك علىٰ القِلَّة، والزُّهْرِيّ أحسن الناس حديثًا، وشعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه، يعني: فِي الأَسماء»، وقال الذهبي في الكاشف، (٤٨٥/١): «ثبت حُجّة ويخطئ في الأسماء قليلًا»، وقال الدارقطني في العلل، (٣١٤/١١) في بيان سبب ذلك: «كَانَ شُعْبَةُ ﷺ يَغْلَطُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ؛ لِاشْتِغَالِهِ بِحِفْظِ الْمَتْنِ».

ورواه المروزي في زوائد الزهد لابن المبارك، (١٠٨٨)، والبزار، (١١)، والطبراني في الدعاء، (١٨٤٢)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٦٠٤٨)، من طريق: **شريك**، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه أبو يعلىٰ، (١)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٦٠٤٧)، والطبراني في الدعاء، (١٨٤٢)، والخطيب في الكفاية، (٤٣)، وابن عساكر في الأربعين البلدانية، (١٣)، من طريق: **قيس بن الربيع**، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال، (١٧٥)، من طريق **شريك، وقيس**، عن عثمان بن المغيرة. **وقد أخرجه المصنف مسلسلًا من طريق ابن شاهين**، من طريق غير هذا.

وكما تقدّم فقد رواه كلهم: (مسعر، وسفيان الثوري، وأبو عوانة، وشعبة، وشريك، وقيس)، عن: عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة الوالبي، عن أسماء بن الحكم الفزاري، قال: سمعت عليًّا، فذكره.

❊ وأما طريق معاوية الثقفي:

فأخرجه الطبراني في الأوسط، (١٨٤٣)، وابن عدي في الكامل، (١٤٣/٢)، وأبو بكر الإسماعيلي في معجم الشيوخ، (٦٩٧/٢) من طريق:

معاوية بن أبي العباس الثقفي، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم الفزاري، عن علي.

معاوية بن أبي العباس: هذا مجهول، لم أقف له على ترجمة، وقال الهيثمي في المجمع، (٧/١٣٩) في الكلام عن حديث آخر: «لم أعرفه».

وما قاله ابن عدي في الكامل، (٢/١٤٣) بعد أن ذكر هذا الطريق: «قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ طَرِيقُهُ حَسَنٌ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا»، فهو عن الحديث، لا خصوص هذا الطريق، وسيأتي.

وقال الترمذي، (٢/٢٥٨): «لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ المُغِيرَةِ»، وقال البزار، (١/٦٤): «إِنَّمَا رَوَاهُ أَسْمَاءُ بْنُ الْحَكَمِ، وَأَسْمَاءُ مَجْهُولٌ لَمْ يُحَدِّثْ بِغَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ إِلَّا عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ، وَالْكَلَامُ فَلَمْ يُرْوَ عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»، وقال الدارقطني في العلل، (١/١٨٠): «أَحْسَنُهَا إِسْنَادًا، وَأَصَحُّهَا، مَا رَوَاهُ: الثَّوْرِيُّ، وَمِسْعَرٌ، وَمَنْ تَابَعَهُمَا، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ المغيرة»، وقال مكي بن هارون الزنجاني كما في بغية الطلب، (٤/١٦٠٦): «وعند الحفاظ أجمع، وأهل المعرفة بهذا الشأن، أنه لم يروه عن علي بن ربيعة غير عثمان؛ لأن عليه المدار، وقد تابعه معاوية بن أبي العباس القيسي، وهو طريق غريب عجيب»، وهو كما قال.

وعليه **فالحاصل**: أن الطريق المحفوظ من حديث أسماء، هو: عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء، عن علي. فهذا هو أشهر طريق لذلك الحديث، وهو الذي عليه الكلام.

عثمان بن المغيرة: ثقة، وثقه أحمد، ويحيى، وابن أبي خيثمة، وأبو

حاتم، والنسائي، وغيرهم، تهذيب الكمال، (١٩/٤٩٨).

ولكن قال ابن المديني إن في حديث أبي عوانة عنه شيئًا، قال العقيلي في الضعفاء الكبير (١/١٠٧): «عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: قَدْ رَوَىٰ عُثْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ أَحَادِيثَ نَكِرَةً مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ»، لذا قال الذهبي في الميزان، (٣/٥٦): «صدوق موثق، ولأبي عوانة عنه ما ينكر».

وللدارقطني كلامٌ فيه، فقد قلَّل منه، قال في سؤالات السلمي، (٢٤١): «عثمانُ بنُ المغيرةِ ليس بالقويِّ»، وفي الميزان، (٣/٥٦) قال الذهبي: «عثمان بن المغيرة، وليس بالثقفي، قال الدارقطني: زائغ، لم يحتج به»، تعقبه الحافظ في اللسان، (٤/١٥٥): «الظاهر أنه هو».

قلت: فالراجح أنه صدوق ثقة، ويُتَحَرّز في حديث أبي عوانة عنه، وحديثنا قد توبع أبو عوانة عليه من غير واحد من الثقات، فهو ثابت عنه.

وقد أخرج له الثلاثةُ في السنن، ولم يخرج له مسلم، وأخرج له البخاري، (٣٤٨٤) حديثًا واحدًا في صفة عيسىٰ وموسىٰ، قال الحافظ في الفتح، (٦/٤٨٤): «ليس له في البخاري غير هذا الحديث الواحد».

أسماء بن الحكم: تكلّم فيه البخاريُّ وغيره، قال البخاري في التاريخ الكبير، (٢/٥٤): «سمع عليًّا، روىٰ عنه علىٰ بن ربيعة، يعدُّ في الكوفِيين، قال: كنت إذا حَدَّثَنِي رجل عَنِ النَّبِيّ ﷺ حلفته فإذا حلف لِي صدقته، ولم يرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد، وحديث آخر، ولم يتابع عليه». وفي سؤالات ابن الجنيد، (٣٦٨ـ٣٦٩): «سمعت يحيىٰ بن معين يقول في حديث علي: «حدثني أبو بكر، وصدق أبو بكر»، أسماء أو ابن اسماء، قال يحيىٰ بن

معين: هذا رجل لا يُعرف».

قلت: ولابن معين اصطلاحٌ في قوله: «لا يعرف أو لا أعرفه»، كما هو معروف عند أهل الشأن، فقد يطلقها ويريد جهالةَ عينه، مع العلم بالمرويات، وقد يطلقها مع العلم بالعين لكن لقلة حديثه، أو عدم علمه برواياته.

وتلك أمثلة على ذلك: ففي تاريخ بغداد، (٨/٢٦٥) في ترجمة حاجب بن الوليد، بإسناده إلى «عبد الخالق بن المنصور، قال: سألت يحيى بن معين عَنْ حاجب، فَقَالَ: لا أعرفه، وَأما أحاديثه فصحيحة. فقلت: ترى أن أكتب عنه؟، فَقَالَ: ما أعرفه، وَهُوَ صحيح الحديث، وَأنت أعلم»، فهذا مع جهالة العين، والعلم بالمرويات.

وقال ابن عدي في الكامل، (٧/٤٢٩): «محمد بْن عَبد العزيز التيمي: إنما قَالَ ابْن مَعِين إنه لا يعرفه؛ لِقِلَّة حديثه»، فهذا مع العلم بالعين، لقلة الحديث.

وقال في الكامل، (٢/٤١٠): «كان يحيى إِذَا لم يكن لَهُ علم ومعرفة بأخباره ورواياته؛ يَقُولُ: لا أعرفه»، فهذا مع عدم العلم بالروايات، ولا يستلزم عدم العلم بالعين، فهو محتمل.

وعندي: أن أقرب هذا فيما يتعلق بترجمتنا: إنه لقِلَّة حديثه، فإنها محل اتفاق كما سيأتي، وابن معين لا يقصُر عن البخاري، والبخاري لم يجهل أسماء، ولأسماء ذكر في تابعي الكوفة مع عليّ، وذكره ابن سعد، وله ذكر في أخبار صفّين، ونحو ذلك، فالظن أنه لا يخفى على يحيى إن شاء الله.

وقال البزار، (١/٦٤): «وَقَوْلُ عَلِيٍّ: كُنْتُ امْرَأً إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ

حَدِيثًا، إِنَّمَا رَوَاهُ أَسْمَاءُ بْنُ الْحَكَمِ، وَأَسْمَاءُ مَجْهُولٌ، لَمْ يُحَدِّثْ بِغَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ إِلَّا عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ، وَالْكَلَامُ فَلَمْ يُرْوَ عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

وأورده العقيلي في الضعفاء، (١٠٦/١)، وقال ابن ماكولا في الإكمال (١٣٥/٢): «ذكره ابن الجارود في جملة الضعفاء»، وذكره ابن حبان في الثقات، (٥٩/٤)، وقال: «يخطئ»، وقال ابن سعد في الطبقات، (٢٢٥/٦): «كان قليل الحديث»، وخلص شعيب وبشار في تحرير التقريب، (١٢٧/١)، إلىٰ أنه مجهول.

وخالف في ذلك بعضهم، فقال العجلي، (٦٣): «كوفي، تابعي، ثقة»، قلت: توثيق العجلي فيه كلام، فهو معروف بالتساهل فيه، قال المعلمي في الأنوار الكاشفة، (ص٦٨): «توثيق العِجْلي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان تمامًا أو أوسع»، ومثله في السلسلة الصحيحة، (٦٣٣/٧)، وخالف في ذلك بعضُ الباحثين المعاصرين، لكن لم يأتوا بمقنع.

ثم توثيقه لمثل أسماء من المتقدمين من التابعين أولىٰ بالكلام والتحرير، فإنه معروف «في توثيق المجاهيل من القدماء»، كما قال في التنكيل، (٢٥٥/١)، ومثله: «وابن معين، والنسائي، وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين، أو أتباعهم، إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة، بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يروا عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد»، في التنكيل أيضًا.

وأسماء ينطبق عليه هذا الشرطُ، فهو تابعي قديم كوفي.

كما أن بعض المحدثين «يتجوزون في كلمة «ثقة» ، فيطلقونها على من هو صالح في دينه ، وإن كان ضعيف الحديث أو نحو ذلك» ، كما في التنكيل ، (٥٨٧/٢) ، والظاهر عندي أن العجلي منهم .

وقال الحافظ الذهبي في الكاشف ، (٢٤٢/١): «وثَّقه العجلي» ، وفي الميزان ، (٢٥٦/١): «قلت: أسماء قد وُثِّق ، وماله سوىٰ هذا الحديث» ، وقال الحافظ في التقريب ، (١٠٥): «صدوق» .

وتعقب بعضُهم البزار في الحكم بجهالته ، قال الحافظ في التهذيب ، (٢٦٨/١): «قال البزار: «أسماء مجهول» ، وقال موسىٰ بن هارون: ليس بمجهول ؛ لأنه روىٰ عنه علي بن ربيعة ، والركين بن الربيع . وعلي بن ربيعة قد سمع من عليّ ، فلولا أن أسماء بن الحكم عنده مرضيًّا ؛ ما أدخله بينه وبينه في هذا الحديث» .

قلت: وما ذكره من إدخال عليّ بن ربيعة لأسماء بينه وبين علي ، وأن هذا يستلزم وثاقتَه ؛ ليس بلازم ، وما ذكره من رواية الركين بن ربيعة ؛ فهذا إن سلم ؛ فإنه لا يرفع إلا جهالة العين ، فتبقىٰ حاله مستورة ، مع قلة حديثه .

ثم إنّ الحُكم بالجهالة عند النقاد المتقدمين لا يستلزم ألا يكون روىٰ عنه راويان ، فإنه يقع في كلام بعض الأئمة كأبي حاتم ، وابن المديني ، والعقيلي ، وغيرهم ، من غير مراعاة ذلك ، راجع بحث الجهالة في: دراسات في الجرح والتعديل للأعظمي ، (١٦٣ ـ ١٦٥) .

فالحكم بجهالته عينًا أو حالًا قاله البخاري ، وابن معين ـ قد ذكرنا فيه احتمالًا ـ ، ثم البزار ، فكيف يُخالَفُون في ذلك بما ذُكِر ؟! ، ومثل هؤلاء ـ ولو

البخاري وحده ـ لا ينهض توثيق العجلي ومَن بعده على مقاومتهم، ولا يصار إلى ذلك إلا إن كان المخالف كأحمد أو ابن مهدي، أو يحيى، أو حتى مثل النسائي، ونحو هؤلاء من النقاد الجهابذة.

وفي هذا المعنى الحسن يقول ابن عدي في الكامل، (٤/٢٩٨): «إذا قال مثل ابن معين: عن رجل: لا أعرفه؛ فهو غير معروف. وإذا عرفه غيره، لا يعتمد على معرفة غيره؛ لأن الرجال بابن معين تُسبَرُ أحوالهم».

وقِلَّةُ حديثه نصَّ عليها غير واحد من الأئمة، قال البخاري في الكبير، (٢/٥٤): «لم يرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد، وحديثٌ آخر، ولم يتابع عليه»، وقد قال الترمذي، (٥/٢٢٩): «لَا نَعْرِفُ لِأَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ حَدِيثًا إِلَّا هَذَا»، وقال ابن عدي في الكامل، (٢/١٤٣): «أَسْمَاءُ بْنُ الْحَكَمِ هَذَا لا يُعْرَفُ إلا بِهَذَا الْحَدَيثِ، وَلَعَلَّ لَهُ حَدِيثًا آخَرَ»، وفي بغية الطلب، (٤/١٦٠٦) أن السِّلَفي روى عن «مكي بن هارون الزنجاني يقول: أسماء بن الحكم الفزاري لا يعرف إلّا بهذا الحديث، يعني حديثه عن علي عن أبي بكر رضي الله عنهما، ويقال إنه قد روى أيضًا حديثًا لم يتابع عليه، ولا أحفظه»، وفي الميزان، (١/٢٥٦): «قلت: أسماء قد وثق، وماله سوى هذا الحديث».

والحديث الآخر الذي أشار إليه البخاري، واحتمله ابن عدي ومكي بن هارون لعله ما رواه عبد الرزاق في المصنف، (١٦٩٥) ـ وقد أشار إليه السرساوي في تحقيقه لابن عدي ـ: عن إسرائيل، عن الركين بن الربيع، عن أسماء بن الحكم الفزاري قال: «سألت رجلًا من أصحاب النبي ﷺ عن البصاق في المسجد فقال: هي خطيئة، وكفارتها دفنها».

وقد وقفتُ له على حديثٍ آخر مرفوع، عن عليٍّ رضي الله عنه أيضًا، وهو المعروف

في تحريم المتعة ولحم الحمر الأهلية، في حديث بشر بن مطر (خ) رقم (٣٥)، وعوالي الدمياطي (خ) (١٧)، وله شيء موقوف قليل لم أنشط لجمعه لقلة فائدته.

❊ وأما طريق ربيعة بن ناجد:

فرواه الطبراني في الدعاء، (١٨٤٣)، من طريق: علي بن عباس ـ كذا والصواب: عابس ـ، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن علي، به.

قلت: هذا الإسناد خطأ من علي بن عابس، وهو ضعيف مشهور. قال الدارقطني في العلل، (١/١٧٨): «خَالَفَهُمْ عَلِيُّ بْنُ عَابِسٍ، فَرَوَاهُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي صَادِقٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ نَاجِدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَوَهِمَ فِيهِ، قَالَ: ذَلِكَ عَنْهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ»، وقال السَّرَّاج كما بغية الطلب، (٤/١٦٠٦): «وَهِمَ عليُّ بن عابس في ذلك»، وقال السخاوي في الجواهر المكللة (خ) (٣٨ ب): «وعلي بن عابس، لكنه انفرد عنهم، فجعله عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن علي، والأول أصح».

وقال الدارقطني في العلل، (١/١٧٨): «وَخَالَفَهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ الْجُبَيْرِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَابِسٍ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَلِيٍّ». قلت: لم أقف على هذا الطريق.

❊ وأما طريق عبد خير:

فرواه الطبراني في الدعاء، (١٨٤٥)، والواحدي في الوسيط، (٢/٣١١١)،

والخِلَعي في السادس عشر من الخِلَعيات، (خ) (٤٣)، من طريق: عمر بن يزيد، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عبد خير، عن عليٍّ.

ذكر هذا الطريقَ الدارقطنيُّ في العلل، (١/ ١٧٩)، فقال: «ورواه داود بن مهران الدباغ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَاضِي الْمَدَائِنِ، عَنْ أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَخَالَفَهُ الْفَرَجُ بْنُ الْيَمَانِ، رواه عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلِمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ».

ولم أجد الطريق الثانية.

ورواه الدارقطني في الأفراد من طريق: موسىٰ بن محمد بن عطاء، عن إسماعيل بن عياش، عن شعبة، عن أبي إسحاق، به، كما في الأطراف لابن القيسراني، (١/ ٦٠)، وسيأتي في العلل أيضًا.

وأعلَّ الطريقين، قال كما نقل عنه ابن القيسراني في أطراف الغرائب والعلل، (١/ ٦٠): «غَرِيب من حَدِيث شُعْبَة، عَن أبي إِسْحَاق عَنهُ.

تفرد بِهِ مُوسَىٰ بن مُحَمَّد بن عَطاء، عَن إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش، عَنهُ.

وَرَوَاهُ عمر بن يزِيد، قَاضِي الْمَدَائِن، عَن أبي إِسْحَاق، عَن عبد خير، عَن عَليّ. وَلم يروه عَنهُ غير دَاوُد بن مهْرَان.

وَهُوَ غَرِيب من حَدِيث أبي إِسْحَاق، عَن عبد خير».

وموسىٰ بن محمد المذكور في كلام الدارقطني: هو البلقاوي الكذاب، راجع: الميزان، (٤/ ٢١٩)، وعمر بن يزيد الراوي عن السبيعي: هو الأزدي

الكوفي، قاضي المدائن، قال الدارقطني: متروك، سؤالات البرقاني للدارقطني، رقم (٣٥٠)، وقال ابن عدي: منكر الحديث، الكامل، (٦/٥٤)، ولسان الميزان ت أبي غدة، (٦/١٦١).

واستوعب الدارقطنيُّ في العلل طريقَ أبي إسحاق لهذا الحديث.

قال (١/١٧٨): «وَرَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ الْعُرْضِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ»، وعبد الوهاب العرضي: متروك، وإسماعيل بن عياش في غير الشاميين: ضعيف، وأبان: متروك.

وقال (١/١٧٩): «وَخَالَفَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، فَقَالَ فِيهِ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَخَالَفَهُمْ مُوسَىٰ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَطَاءٍ، رَوَاهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أبي بكر».

لم يذكر بينهما أحدًا، وموسىٰ هذا متروك الحديث مقدسيٌّ، يعرف بأبي طاهر المقدسي، ولم أقف علىٰ شيء من هذه الطرق إلا الذي في الأطراف.

❊ **وأما طريق أبي سعيد المقبري:** فقد اختلف في إسناده:

فأخرجه الحميدي في مسنده، (٥)، والبلاذري في أنساب الأشراف، (١٠/٦٤)، والبزار، (٦)، وابن أبي الدنيا في التوبة، (٨٣)، والطبري في

التفسير، (٦/٦٤)، وابن عدي في الكامل، (٤/٣٩٠)، ومن طريقِ ابن أبي الدنيا: الخطيبُ في موضح أوهام الجمع والتفريق، (٢/١٠٥)، من طريق: **سعد بن أبي سعيد** المقبري، عن عبد الله بن سعيد المقبري ـ أخيه.

والبزار في مسنده، (٧)، من طريق: **أبي معاوية**، عن عبد الله بن سعيد المقبري.

والطبراني في الدعاء، (١٨٤٥) من طريق: **المعارك بن عباد العبدي**، عن عبد الله بن سعيد المقبري. والمعارك ضعيف.

ثلاثتهم عن: **عبد الله بن سعيد المقبري**، عن أبي سعيد المقبري ـ جدِّه ـ، عن علي، به.

قلت: عبد الله بن سعيد: متروك.

قال البزار، (١/٦١): «قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ؛ فَحَدِيثُهُمَا فِيهِ لِينٌ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُمَا جَمَاعَةٌ، وَعَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنَّمَا نَكْتُبُ مِنْ حَدِيثِهِمَا مَا كَانَ قَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ».

وذكر الهيثميُّ الحديثَ وعلّق عليه في المجمع، (٢/٢٩): «فيه عبد الله بن سعيد المقبري، وهو متروك»، وهذا أصحُّ من قوله تعليقًا على حديث آخر، (١/١٠٦): «وهو ضعيف جدًّا».

وقد توبع عبدُ الله بن سعيد المقبري على جده المقبري، تابعه: سليمان بن يزيد الكعبي، أبو المثنى المازني، واختلف على عبد الله بن نافع على

أبي المثنىٰ فيه.

فأخرجه البيهقي في شعب الإيمان، (٦٥٧٦)، من طريق: **إسماعيل بن أبي أويس**، عن عبد الله بن نافع، عن سليمان بن يزيد الكعبي ـ أبي المثنىٰ المازني ـ، عن المقبري، عن علي، عن أبي بكر.

وأخرجه الطبراني في الدعاء، (١٨٤٥)، من طريق: **مسلم بن عمرو المديني**، عن عبد الله بن نافع، عن سليمان بن يزيد الكعبي ـ أبي المثنىٰ المازني ـ، عن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن علي، به. فأدخل أبا هريرة بينه وبين عليّ

وسليمان الكعبي ـ أبو المثنىٰ ـ: ضعيف.

وساق الإمام الدارقطني الاختلافَ في ذلك الطريق، فقال في العلل، (١/١٨٠): «وَرَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو الْمُثَنَّىٰ سُلَيْمَانُ بْنُ يَزِيدَ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَحَدَّث بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ حَمْزَةَ الزُّبَيْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ نَافِعٍ الصَّايِغِ، عَنْ أَبِي الْمُثَنَّىٰ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَوَهِمَ فِيهِ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ أَبُو الْمُثَنَّىٰ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ.

وَاخْتُلِفَ عَنِ الْمَقْبُرِيِّ فِيهِ، فَقَالَ: مُسْلِمُ بْنُ عَمْرٍو الْحَذَّاءُ الْمَدِينِيُّ، عَنِ ابْنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ الْمُثَنَّىٰ سُلَيْمَانَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَرَوَاهُ سَعْدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ،

وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا هُرَيْرَةَ».

وقد أثبتنا تلك الطرقَ كلها، إلا طريق المغيرة بن علي؛ لم أقف عليه.

وقد ضعّف الشيخ مختار الندوي محقِّق شعب الإيمان، (١٠/٤٥٣) ـ طبعة الأوقاف القطرية الجديدة ـ الحديثَ من هذا الطريق، رغم تحسينه الحديث.

ـ وهنا نبحث **الحديث المسلسل** الذي أورده المصنِّف رقم [٥٩] من حديث عليّ، من طريق المقبري، **بالتسلسل بقول: «والله إنه لحقٌّ إن شاء الله»**، وكان حقه أن نبحثه في هامش التحقيق كما بحثنا المسلسل الأول الذي أورده المصنف لهذا الحديث بوصف الثقة، ولكن ناسب أن نورده هنا مع طريق المقبري لأنه من طريق ابنه سعيد بن أبي سعيد المقبري، ولم يذكر هنا عن أبي سعيد، ولأنّ الكلام فيه أطول.

وقد رواه المصنِّف من طريق: «عبد الله بن سلمة، وأسلم الزرقي، عن سلمة، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عليّ به».

كذا ورد في إسناد المصنّف، ولم أقف عليه مرويًّا بهذه السياقة للإسناد، لا مسلسلًا، ولا من غير التسلسل ـ إلا شيئًا في مشيخة السلفي كما سأشير ـ، ولم أقف عليه في مسلسلات المصنف المطبوعة بتحقيق الشبراوي، وإنما رواه الكلاعي في مسلسلاته، (١٧)، ولكن خالفه في إسناده وتكلم علىٰ إسناده أيضًا، فقد رواه من طريق: «عبد الله بن سلمة، وأسلم الزرقي، عن سلمة، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن علي، به». يعني علىٰ الجادة من حيث إنه جعله من رواية أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن علي. ولكن رواه بسياقة مضطربة غريبة.

ولم أعرف أسلم المذكور، وهو خطأ. فما ساقه المصنف والكلاعي: «عبد الله بن سلمة، وأسلم الزرقي»؛ صوابه: «عبد الله بن سلمة بن أسلم الزرقي»، وقد خطّأ ذلك الكلاعيُّ نفسه، فقال في المسلسلات (١٩): «هكذا وقع إسناد هذا الحديث في كتاب شيخنا أبي الحجاج، وفيه بعض تخليط في قوله: حدثني عبد الله بن سلمة، وأسلم الزرقي، قالا: والله إنه حق إن شاء الله، قال: حدثني أبي سلمةُ، قال: وسعيد بن أبي سعيد المقبري. ووقع إليَّ هذا الحديثُ فيما أخبرنيه غير واحد،....، قال: نا عبد الله بن سلمة بن أسلم الزرقي، وقال: والله إنه لحق إن شاء الله، قال: حدثني أبي سلمةُ، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وقال كلُّ واحد منهما: والله إنه لحق إن شاء الله، وذكر بقية الإسناد، والمتنُ هو ما تقدم في الحديث، وهذا المساق أتقنُ وأشبه بالصواب، بل هو الصواب ولابدَّ إن شاء الله».

وعلى ذلك يكون الراوي هو: عبد الله بن سلمة بن أسلم؛ متروك، يرويه عن أبيه، وهو الذي في الجواهر المكللة، والفوائد الجليلة، والعجالة كما سيأتي، فيكون ما تقدم تحريفًا من بعض الرواة. وعبد الله بن سلمة بن أسلم وهو ضعيف ضعفه الدارقطني، انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، (١٢٦/٢)، واللسان، (٤٨٨/٤)، وأبوه سلمة بن أسلم؛ مجهول، وهو مسلسل بمن عرفت حالهم من مجاهيل وضعفاء، وقد تكلمت عليهم في سياقة الإسناد في تسلسل المصنف [٥٨].

وقد أخرجه السِّلفي في السابع عشر من المشيخة البغدادية (خ) (١٣)، نفسه، دون تسلسل، وباختلاف في سياقة الإسناد عن الكلاعي، قال بإسناده: «حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ». فأسقط سلمةَ المقارن للمقبري، وهذه السياقة أصح.

ورواه الحافظ السخاوي في الجواهر المكللة (خ) (٥٢ ب ـ ٥٣ أ)، بإسناده: عن عبد الله بن سلمة بن أسلم الزرقي، عن أبيه سلمة، وسعيد المقبري، كلاهما عن أبي هريرة، عن علي، به، بالتسلسل. وفي إسناده إليه الحافظ السلفي، لكن من رواية أخرىٰ، ليس علىٰ جادته التي ذكرناها فوق.

ورواه عقيلة في الفوائد الجليلة، (١٥٥ ـ ١٥٦)، وفيه: عبد الله بن مسلمة؟، وأسلم الزرقي. ففيه الوهم السابق مع تحريف.

ورواه الفاداني مسلسلًا في العجالة في الأحاديث المسلسلة (١٩)، بإسناده: «عَن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن جَعْفَر بن إِبْرَاهِيم، عَن عبد الله بن سَلمَة بن أسلم الزرقي، عَن أَبِيه سَلمَة، وَسَعِيد بن أبي سعيد المَقْبُري، كِلَاهُمَا عَن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، به».

ولا عجب أن يضطرب إسناده هكذا، فهو مسلسل بمن عرفت حالهم.

قال السخاوي في الجواهر، (خ) (٥٣ ب): «وهو متن حسن، كما قدمته، ولكن هذا السند ضعيف»، وقال الفاداني في العجالة في الأحاديث المسلسلة، (١٩): «قَالَ ابْن الطّيب: ضعَّف بعضٌ هَذَا السَّنَدَ، وَحسَّنه كثير، وَأما الْمَتْن فصرحوا بحسنه، وَصِحَّته، وَقد أخرجه أَبُو دَاوُد عَن عَليّ، وَمثله عَن أَحْمد، وَابْن حبَان، وَأَصْحَاب السّنَن، وَأبي الْحسن الخلعي، وَأبي دَاوُد الطَّيَالِسِيّ، وَغيرهم. انْتهىٰ».

قلت: ابن الطيب: هو الشمس محمد بن الطيب المغربي، من موارد الفاداني

في الكلام عن تسلسل الأحاديث. وهيهات أن يجرؤ محدِّثٌ على تحسين هذا الإسناد، أما الكلام في المتن فتقدم الكلام فيه فهو صحيح من حيث إنّ منهم من حكم عليه بالصحة والحسن، ولو من حديث علي، الذي أعللناه.

قال الكلاعي في المسلسلات من الأحاديث والآثار، (١٩): «والحديث بعد ذلك كله معروف من حديث أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وطرقه كثيرة، ولأبي الحسن الدارقطني الحافظ عليه كلام غريب»، ثم قال، (٢٣): «طرق هذا الحديث كثيرة، وهي مجموعة عندي في غير هذا المكان».

قلت: استوفيناها ـ ولله الحمد والمنة ـ على التمام، إن شاء الله، وبينّا أن الصحيح أنه ضعيف الإسناد، أما متنه فله شواهد صحيحة، وأما هذا التسلسل فلا ريب أنه مع جهالة وضعف بل وتَرك غير واحد في إسناده، مع اضطرابه وغرابته: أنه **موضوع** بهذا التسلسل.

ـ فهذا هو **حديث عليٍّ** رضي الله عنه، وقد تبيّن أنه يروى عنه من طريق: أسماء بن الحكم، وعبد خير، وعبد الله بن ناجد، وأبي سعيد المقبري، والطرق الثلاثة الأخيرة لا تصح، والمعروف هو الطريق الأول، كما تقدم بيانه من كلام النُّقَّاد.

ـ وقد اختلف العلماء في **الحكم النهائي** على هذا الحديث ـ حديث عليٍّ رضي الله عنه ـ.

قال الترمذي، (٢/٢٥٨): «حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ المُغِيرَةِ، وَرَوَىٰ عَنْهُ شُعْبَةُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، فَرَفَعُوهُ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمِسْعَرٌ، فَأَوْقَفَاهُ، وَلَمْ يَرْفَعَاهُ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مِسْعَرٍ هَذَا الحَدِيثُ مَرْفُوعًا أَيْضًا»، ولكن

هذا التحسين لا يقتضي أنه يحسِّن هذا الحديثَ، وسيأتي الكلام على هذا.

وحسَّنه ابنُ عدي واحتمل صحته، قال في الكامل، (٢/١٤٣): «هَذَا الْحَدِيثُ طَرِيقُهُ حَسَنٌ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا».

وأخرجه ابن حبان في صحيحه، وهذا يقتضي صحته عنده، والضياء في المختارة، وصححه.

وقول الخطيب في الكفاية، (٨٣): «وَهَكَذَا اشْتُهِرَ الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ:....»، فذكَرَه؛ ليس بصريحٍ في التصحيح، فالشهرة منفكة عن الصحة، ثم هو مناقَشٌ في نفس الشهرة، فهذا الأثر ـ في ذكر الاستحلاف ـ غريبٌ، ليس له طريقٌ قائم إلا الطريق الذي مداره على أسماء، فطرق عبد خير والمقبري تالفة، مدارها على متروكين، فحق ذلك الأثر أن يكون غريبًا، فردًا مطلقًا، كما قطع الترمذي والبزار وغيرهما أنهما لا يعرفانه إلا من وجهٍ، اللهم إلا أن يريد الشهرةَ اللغوية أو العرفية، أو الشهرة النِّسْبية فيما فوق المدار ـ كحال حديث النية ـ فيُحتمل.

وحسَّنه الحافظ الذهبي، قال في تذكرة الحفاظ، (١/١٤): «رواه مسعر وشريك وسفيان وأبو عوانة وقيس، عنه، وإسناده حسن».

وقال العلائي في جامع التحصيل، (٥٦): «الحديث الثابت»، وجوّده الحافظ، قال في تهذيب التهذيب، (١/٢٦٨): «هذا الحديث جيد الإسناد»، والسخاوي في الجواهر المكللة (خ) (٣٨ ب): «هذا حديث حسن».

وقال ابن عساكر، الأربعون البلدانية، (ص: ٣٤): «محفوظ من حديث أبي بكر رضي الله عنه»، وهذا عندي كقول الدارقطني في العلل، (١/١٨٠): «أَحْسَنُهَا

إِسْنَادًا، وَأَصَحُّهَا: مَا رَوَاهُ: الثَّوْرِيُّ، وَمِسْعَرٌ، وَمَنْ تَابَعَهُمَا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ المغيرة»، وكقول السرَّاج كما في بغية الطلب في تاريخ حلب، (٤/١٦٠٦): «محفوظ من حديث عثمان بن المغيرة»، فهذا كله نِسبي، ليس فيه لزوم تصحيح الحديث، كما يعرف المشتغلون ذلك، وإن كان يحتمل.

وقد صححه وحسنه أغلب المعاصرين، قال أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي، (٢/٢٥٩): «حديث صحيح»، وقال إن الحافظ نسبه في التهذيب لصحيح ابن خزيمة، وهو وَهَمٌ، صوابه صحيح ابن حبان.

وصححه الألباني في صحيح أبي داود، (١٣٦١)، والمشكاة، (١٣٢٤)، وصحيح الجامع، (٢/١٠٠١)، رقم (٥٧٣٨)، وفي التعليقات الحسان، (٢/٨٦)، لكن قال هناك: «حسن صحيح، وفي ثبوت جملة الاستحلاف وقفة»، وهذا حسنٌ فيه دقة.

وقال وصي عباس في تحقيق فضائل أحمد، (١/٥٠٥): «الحديث من أصح الصحاح»"!، ومرة أخرى حسَّنه، (١/١٩٥ ـ ١٩٦)، وصححه سليم في تحقيق أبي يعلى، (١/٢٣)، وصححه شعيب في المسند، (١/١٧٩)، وحسنه في ابن حبان، (٢/٣٩٠)، وكذا مختار الندوي في تحقيق الجامع للشعب، (١٠/٤٥٠ ـ ٤٥٣)، رقم (٦٦٧٥ ـ ٦٦٧٦).

فهؤلاء جميعًا اعتمدوا توثيقَ أسماء بن الحكم، وهو الذي عليه مدار الحديث، ومن قال بحُسن الحديث فلأن منزلته دون منزلة الثقة، وقد تقدَّم الكلام عن أسماء بن الحكم، وما رجحناه من حاله أنه مجهول أو مستور، كما ذكر البخاري ويحيى والبزار.

وقد أنكر البخاريُّ هذا الحديثَ، من جهة أسماء، ومن جهة متنه، قال

الذهبي في الميزان، (١/٢٥٥) في ترجمة أسماء: «استنكر البخاري حديثه: كنت إذا حدثني رجل؛ استحلفته».

قال البخاري في التاريخ الكبير، (٢/٥٤): «أسماء بْن الحكم الفزاري، سمع عليًّا، روىٰ عنه علي بن ربيعة، يعد فِي الكوفِيين، قَالَ: كنت إذا حَدَّثنِي رجل عَنِ النَّبِيّ ﷺ؛ حلفته، فإذا حلف لِي؛ صدقته، ولم يروَ عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد، وحديث آخر، ولم يتابع عليه. وقد روىٰ أصحاب النَّبِيّ ﷺ بعضهم عَنْ بعض، فلم يحلِّف بعضهم بعضًا»، وفي هذا الكلام من البخاري فقهٌ عالٍ في الإعلال، سندًا ومتنًا، يدل علىٰ رسوخ قدَمِه وجلالته في هذا العلم، ولا غرو فهو إمام الفنّ، أما السند؛ فقد تقدم الكلامُ علىٰ حال أسماء بما يُغني عن تكراره، وبينّا أنه ينبغي المصير إلىٰ ما قاله البخاري فيه، أما الكلام علىٰ المتن؛ فسيأتي بحثُه.

وقد تعقَّب الحافظُ المزيُّ الإمامَ البخاري، فقال في تهذيب الكمال، (٢/٥٣٤ ـ ٥٣٥): «قلت: ما ذكره البخاري ﵀؛ لا يقدح في صحة هذا الحديث، ولا يوجب ضعفَه.

أمَّا كونُه لم يتابع عليه: فليس شرطًا في صِحّة كل حديث صحيح أن يكون لراويه متابعٌ عليه، وفي الصحيح عدةُ أحاديث لا تُعرف إلا من وجهٍ واحد، نحو حديث: «الأعمال بالنية»، الذي أجمعَ أهلُ العلم علىٰ صِحّته وتلقِّيه بالقبول وغير ذلك.

وأما ما أنكره من الاستحلاف: فليس فيه أنّ كلَّ واحد من الصحابة كان يستحلف مَنْ حدَّثه عَن النَّبِيِّ ﷺ، بل فيه أن عليًّا ﵁ كان يفعل ذلك، وليس

ذلك بمنكرٍ أن يحتاط في حديث النبي ﷺ ، كما فعل عُمَرُ رضي الله عنه في سؤاله البيِّنَةَ بعضَ مَن كان يروي له شيئًا عن النبي ﷺ ، كما هو مشهورٌ عنه ، والاستحلاف أيسر من سؤال البينة ، وقد روي الاستحلاف عَن غيره أيضًا.

علىٰ أن هذا الحديث له متابع ، رواه عَبد الله بْن نافع الصائغ ، عَن سُلَيْمان بْن يزيد الكعبي ، عَن المقبري ، عَن أبي هُرَيْرة ، عَن علي ، ورواه حجاج بن نصير ، عَن المعارك بْن عباد ، عَن عَبد الله بْن سَعِيد بْن أَبي سَعِيد المقبري ، عَن جده ، عَن علي . ورواه داود بن مهران الدباغ ، عَن عُمَر بْن يزيد ، عَن أبي إسحاق ، عَن عَبْد خير ، عَن علي ، ولم يذكروا قصة الاستحلاف ، والله أعلم» .

قلت: فدفع الحافظ المزي علىٰ الإمام البخاري من أوجه ثلاثة ، ترجع علىٰ اثنين ، وهو الكلام عن المتابعة ، تسليمًا ثم ردًّا ، ثم الكلام عن نكارة الاستحلاف في المتن ، وقد ناقشه الحافظُ مناقشةً جيدة ندمجها في البحث .

أما ما يتعلق بالمتابعة: فإن المتابعات التي ذكرها الحافظُ المزي قد تقدّمَ الكلامُ عليها ، وكلها تالفة ، لا شيء منها يشدُّ هذا الإسناد ، قال الحافظ في التهذيب ، (١/٢٦٨): «المتابعات التي ذكرها لا تشد هذا الحديثَ شيئًا ؛ لأنها ضعيفة جدًّا ، ولعل البخاري إنما أراد بعدم المتابعة في الاستحلاف ، أو الحديث الآخر الذي أشار إليه» . وهذا الظاهر من كلام البخاري ، أنه أراد بعدم المتابعة الكلام علىٰ الحديث الآخر الذي ذكره لأسماء ، ثم علىٰ فرض كونه متعلقًا بهذا الحديث ؛ فإن كلام الحافظ المزي عن عدم كون المتابعة شرطًا في التصحيح ـ وإن كان صحيحًا ـ ؛ إلا أن تنزيله علىٰ ما نحن فيه ؛ فيه نظر ، فأين هذا الحديث مع الكلام الذي ذكرناه في أسماء ، مما ذكره كحديث النيات ، الذي هو مسلسل بالثقات ؟ فإن أسماء لا يتحمل أن ينفرد بهذا ، بخلاف ما يرد

من الأفراد الصحيحة، فبينهما فرق مؤثر.

أما كلام المزي على الاستحلاف؛ فأقول: تكلم عليه الحافظ المزي من ثلاثة أوجه:

أولًا: أنه ليس في الحديث أن كلَّ الصحابة كان يفعله.

والثاني: أن هذا كان مذهبًا لعليٍّ.

والثالث: أن هذا ليس بمنكر، فهو باب الاحتياط، كطلب عمر البينة.

قلت: أما الأول: فبيِّنٌ أن البخاري لا يغيب عنه أن الحديث خاص بعلي، وإنما مغزى البخاري رحمه بالدفع بقوله، (٢/٥٤): «وقد روى أصحاب النَّبِيّ ﷺ بعضهم عَنْ بعض، فلم يحلِّف بعضُهم بعضًا»؛ هو مغزًى دقيق، فإن عليًّا رضي الله عنه لا يفضُل عن كبار الصحابة في الاحتياط، وعمر كان أحوطَ منه في الرواية كما هو متواتر من طرائقه وتصرفاته، ولم يروَ عنه التحليف، فما أجاب به الحافظ المزي هاهنا ليس بدقيق؛ إذ لم يرد موردَ البخاري، وكأن البخاري يعلق على الحديث بما لا مناسبة له، وهذا غير مسلَّم؛ فالبخاري دفع بنكارة هذا الفعل ـ الاستحلاف ـ في سِيرة الصحابة في الأخذ بالسُّنَّة، وهو مسلك حسن، لا يستقيم إلا لأهل الاستقراء التام، كالبخاري، والنقاد الجهابذة من طبقته.

وقد أورد الذهبيُّ في الطبقات الأولى من تذكرة الحفاظ أمثلةً على احتياط كبار الصحابة في الرواية، فذكر احتياط أبي بكر في الرواية في حديث الجدة مع المغيرة ومحمد بن مسلمة، (١/٩)، وعمر في حديث أبي موسى في الاستئذان، (١/١١)، ولم يذكر الاستحلاف إلا عن علي، ولم يذكر إلا ذلك الأثر، ففي هذا أن ذلك لم يرِد عن غيره من الصحابة، وهذا في معنى ما ذكره

البخاري، وفيه أنه لم يثبُت عن عليٍّ إلا في هذا الأثر، وإلا فإن صنيع الذهبي ـ مع استقرائه ـ أنه يذكر ما يفيده في معنىٰ ما يريد، فيستوعب الضعيفَ والمنكر، وينص عليه.

أما الثاني: ففيه استدلال بمحل النزع، فإن البخاري وغيره من المنكرين لذلك؛ لا يسلمون بثبوت هذا الأثر حتىٰ يقال إنه مذهبٌ لعلي، فإذا لم يرد ما يدل علىٰ حصول ذلك عن عليٍّ من غير تلك الطريق المنتقدة؛ لم يكن إثباتُ ذلك مذهبًا لعلي مقبولًا، ولم ينفع الاستدلال بذلك علىٰ المخالفين، وعليٌّ قد روىٰ عن بعض الصحابة، ولم يستحلِفْهم، وقد فطن لهذا بعض العلماء، فقال العقيلي في الكبير، (١/١٠٧): «وَقَدْ رَوَىٰ عَلِيٌّ عَنْ عُمَرَ، وَلَمْ يَسْتَحْلِفْهُ»، وزاد الحافظ في التهذيب، (١/٢٦٨): «وجاءت عنه روايةٌ عن المقداد، وأخرىٰ عن عمار، ورواية عن فاطمة الزهراء رضىٰ الله تعالىٰ عنها، وليس في شيء من طرقه أنه استحلفهم»، وهذا كله يدفع صحةَ تلك الرواية أنه لم يكن يحدث عن أحد إلا استحلفه.

أما الثالث: وهو الدفع بكونه احتياطًا؛ ففيه أولًا استدلال بالعموم علىٰ محل النزاع الخاص، وهذا لا ينفع، كما أن فيه استدلالًا بمجرد الجواز العقلي، وهو مسلَّم، ولكن الشأن في الثبوت، وقد عرفت أن «الاحتمالات العقلية المجرَّدة لا مدخلَ لها في هذا الفن»، كما قال الحافظ في الفتح، (١/٤٥)، فالمبحث هاهنا ثبوتي.

فيتحرر أنه إذا ثبت مطلق الاحتياط؛ لم يكن دليلًا علىٰ خصوص التحليف، وإذا كان التحليفُ ممكنًا من حيث الاحتمالُ العقلي؛ لم يكن مفيدًا في البحث الثبوتي فضلًا عن الإثباتي، إنما ينفع هذا في الردِّ للمتن دون الإسناد، وإنما يتكلم

من يتكلم في المتن مع كلامه في الإسناد جميعًا، فالكلام في الأمرين معًا يُكسب بعضُه بعضًا قوة وصحة، ولو كان الإسناد لا غبار عليه؛ لنوقشت الاحتمالات على المتن.

لا يقال إن الحديث ذكره غير واحد، كالخطيب في الكفاية، (٨٣)، والرامهرمزي، (٥١٨) ـ في الكلام على صِيَغ التحديث ـ، والحاكم في مدخل الإكليل، (٧٠)، والذهبي في التذكرة، (١/١٤)، والعلائي في جامع التحصيل، (٥٦)، وغيرهم في الكلام على احتياط السَّلَف في قبول الحديث، وغيره؛ فالحقُّ أن هذا المعنى ـ الاحتياط ـ غير موقوف على هذا الأثر، وفي الصحيح الخالي من الشبهة غُنيةٌ بليغة عنه، كما في الأمثلة الكثيرة التي ذكرها الخطيب في الكفاية، والحاكم، والذهبي، وغيرهم.

وما يذكره هؤلاءِ العلماءُ في غمرة آثار كثيرة؛ يُتساهل فيه ما لا يتساهل في الكلام على الأثر بعد الأثر الفذ؛ فإن للهيئة الاجتماعية للآثار والمعاني في الباب من القوة ما ليس للأثر الواحد، وما فيه ـ على حِدَة ـ من بحث وفِقْه، وهذا معروفٌ من طريقة أهل العلم في الحشد للكلام في الباب ـ كما يفعل ذلك شيخ الإسلام وغيره ـ، غير ما يكون سبيلُه التحريرَ والتحقيقَ في الكلام على المسألة المفردة، وهذه مسائل يغفل عنها كثير من الباحثين. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على البكري، ت السهلي، عن تلخيص ابن كثير (ص١١٨): «لهذا كان العلماء متفقين على جواز الاعتضاد والترجيح بما لا يصلح أن يكون هو العمدة من الأخبار التي تُكلّم في بعض رواتها لسوء حفظ أو نحو ذلك، وبآثار الصحابة والتابعين، بل بأقوال المشايخ والإسرائيليات والمنامات مما يصلح للاعتضاد، فما يصلح للاعتضاد نوع، وما يصلح للاعتماد نوع».

وقد أشار العلامة المعلمي إلىٰ مثل تلك النكتة في كلامه عن الرجال، فقال في التنكيل، (٢/٥٨٦ ـ ٥٨٧) مختصرًا: «قول المحدث: «رواه جماعة ثقات حفاظ»، ثم يعدّهم؛ لا يقتضي أن يكون كل من ذكره بحيث لو سُئِل عنه ذاك المحدث وحدَه لقال: «ثقة حافظ»، هذا ابن حبان قصد أن يجمع الثقات في كتابه، ثم قد يذكر فيهم من يُلَيِّنُه هو نفسه بالكتاب نفسه. نحو هذا قول المصنف: «شيوخي كلهم ثقات»، أو «شيوخ فلان كلهم ثقات»؛ فلا يلزم من هذا أنَّ كلَّ واحد منهم بحيث يستحق أن يقال له بمفرده علىٰ الإطلاق «هو ثقة»، وإنما إذا ذكروا الرجل في جملة من أطلقوا عليهم ثقات، فاللازم أنه ثقة في الجملة أي له حظ من الثقة. وهكذا قد يذكرون الرجل في الجملة من أطلقوا أنهم ضعفاء، وإنما اللازم أن له حظًّا ما من الضعف، كما تجدهم يذكرون في كتب الضعفاء كثيرًا من الثقات الذين تُكُلِّم فيهم أيسرُ كلام».

ولذلك ترىٰ الحافظَ ابنَ حجر حين المناقشة والتحرير، لما بحث الردَّ علىٰ منكر قبول خبر الواحد حتىٰ يكون بعددٍ ـ اثنين فصاعدًا علىٰ أقوال ـ، واحتجوا علىٰ ذلك بأدلة، منها حديثُ عليٍّ محلّ البحث، وأن عليًّا استعاض عن الراوي الثاني باليمين، كما تُقبل اليمين مع الشهادة لدىٰ كثير من الفقهاء، قال في النكت علىٰ ابن الصلاح، (١/٢٤٦ ـ ٢٤٧): «وأما صنيع علي رضي الله عنه في الاستحلاف؛ فقد أنكر البخاريُّ صحتَه، وعلىٰ تقدير ثبوته؛ فهو مذهبٌ تفرَّد به، والحامل له علىٰ ذلك هو المبالغة في الاحتياط، والله أعلم»، فلم يجد مانعًا من الدَّفْع بعدم الصحة أولًا، ثم المناقشة علىٰ سبيل التنزُّل.

والذي تحصَّلَ لي بحسب بحثي أن التحليف لم يكن معروفًا عند السلف إلا علي قِلَّةٍ، وفي طبقاتٍ بعد الصحابة والتابعين، راجع مثلًا: الجرح والتعديل

لابن أبي حاتم، (١/١٦٤): «باب ما ذُكِر من مراجعة شعبة لنقلة الحديث، وإيقافهم على ما يتخالج في نفسه»، ومثله الضعفاء الكبير للعقيلي، (٢/٢٤٧)، في خبر استحلاف شُعْبَةَ عبدَ الله بن دينار، والكامل، (١/٢٨٦)، في خبر استحلاف إسحاق بن أبي إسرائيل أحمدَ بن محمد بن أيوب في المغازي، وراجع: ضعفاء العقيلي (٤/٣٣٤)، وراجع الكلام عن تحليف الراوي في بحث كتابة التسميع في فتح المغيث، (٣/١١٧).

فتحصل أن الاستحلاف في الرواية لم يقع من الصحابة، ثم هو قليلٌ جدًّا بعد ذلك!

ولم أقف على ما أشار إليه الحافظُ المزي من أن الاستحلاف روي عن غير عليّ، ولم يشر الحافظ لذلك، ثم إن البخاري نفى حصولَه من الصحابة، وكذا العقيلي، وكفى بالبخاري استقراء.

وما ذكره الحافظ المزي من أنه مِنْ جنس طلب البينة من فعل عمر؛ فيه نظر، فإن البحث ليس في مجرد الاستحلاف فقط، فإن ذلك يقال لو أن عليًّا روى عن أحد فاستحلفه، مرة أو مرتين، لكن المنطوق المناقَش أنه ما كان يروي عن أحد إلا استحلفه، وهذا لا يُعرَف في الصحابة، بل لا يصح، وما كان من فعل عمر؛ فإن عمر وإن طلب بينةً مرةً أو مراتٍ قليلةً، إلا أنه يقبل الحديثَ أغلبَ أحواله من غير طلب بينة، وإنما طلب البينة في أحوال معينة، لنُكَتٍ معينة، على ما هو مُفَصَّلٌ في كتب الأصول، في بحث خبر الواحد، غالبًا.

قال الإمام الجويني في البرهان، (١/٢٣٢ ـ ٢٣٣): «وأمَّا ما جرى للصديق والفاروق رضي الله عنهما؛ فمحمول على الاستظهار لرِيبَةٍ معترضة، وأحوالٍ

مقتضيةٍ مزيدَ تغليبٍ على الظن، وهذا جَرَىٰ منهم على شذوذٍ وندور، كدأب القضاة في بعض الحكومات إذا استدعوا مزيدًا على الأعداد المرعية في البينات، فمن ادَّعىٰ أن ذلك كان أصلًا عامًا في جميع الروايات والرواة؛ فقد ادعىٰ نُكْرًا وقال هُجْرًا»، والحال كما قال ابن قدامة في روضة الناظر، (١/٣٢٥): «أن توقفهم كان لمعان مخصصة بهم»، وراجع في ذلك البحث: أصول السرخسي، (٣٢٢)، وقواطع الأدلة، (١/٣٥٧)، والمستصفىٰ، (١٢٣)، والإحكام للآمدي، (٢/٦٧)، وشرح التنقيح، (٣٦٨)، وشرح مختصر الروضة، (٢/١٢٧)، وبيان المختصر على ابن الحاجب، (١/٦٧٤)، والإبهاج شرح المنهاج، (٢/٣٢٤)، والتقرير والتحبير لابن أمير الحاج، (٢/٢٧٥)، والتحبير للمرداوي، (٤/١٨٤٥)، والعطار على المحلي على جمع الجوامع، (٢/١٦٣)، وغير ذلك.

وممن تكلم عن متن الحديث وأجاب عما يشكل فيه: الطحاوي، فقال في شرح مشكل الآثار، (١٥/٣٠٨ ـ ٣١٠): «فَقَالَ قَائِلٌ: فَفِيمَا رَوَيْتُمْ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَسْتَحْلِفُ مَنْ حَدَّثَهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ مِنْهُ، وَلَيْسَ يَخْلُو الْمُحَدِّثُ لَهُ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ قَبُولٍ لِمَا يُحَدِّثُ بِهِ، أَوْ خِلَافَ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِي مَوْضِعِ قَبُولٍ لِذَلِكَ مِنْهُ؛ فَلَا مَعْنَىٰ لِاسْتِحْلَافِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ قَبُولٍ لِذَلِكَ مِنْهُ؛ فَلَا مَعْنَىٰ لِلتَّشَاغُلِ فِيمَا يُحَدِّثُ بِهِ، إِذْ كَانَ لَيْسَ فِي مَوْضِعٍ يُوجِبُ أَخْذَ ذَلِكَ عَنْهُ.

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ مَذْهَبَ عَلِيٍّ كَانَ فِي الْبَيِّنَةِ الشَّاهِدَةِ فِي الْحُقُوقِ الثَّابِتِ عَدْلُهَا أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِهَا فِيهَا، إِلَّا بَعْدَ حَلِفِ الْمَشْهُودِ لَهُ عَلَىٰ

صِدْقِهَا فِيمَا شَهِدْتَ لَهُ بِهِ.

كَمَا حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي لَيْلَىٰ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ حَنَشٍ، أَنَّ عَلِيًّا اسْتَحْلَفَ عَبْدَ اللهِ بْنَ الرَّبِيعِ مَعَ بَيِّنَتِهِ. فَفَعَلَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ مِنْهُ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكْفِهِ عَدْلُ مَنْ حَدَّثَهُ بِهِ، حَتَّىٰ أَضَافَ إِلَىٰ عِدْلِهِ يَمِينَهُ عَلَىٰ ذَلِكَ، كَمَا لَمْ يَكْتَفِ بِالْبَيِّنَةِ الثَّابِتِ عَدْلُهَا، حَتَّىٰ أَضَافَ إِلَيْهَا يَمِينَ الْمَشْهُودِ لَهُ عَلَىٰ صِدْقِهَا، فَهَذَا وَجْهُ اسْتِحْلَافِهِ كَانَ رضي الله عنه فِيمَا ذَكَرَ اسْتِحْلَافَهُ عَلَيْهِ.

فَقَالَ هَذَا الْقَائِلُ: فَكَيْفَ تَرَكَ اسْتِحْلَافَ أَبِي بَكْرٍ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَأَبُو بَكْرٍ وَإِنْ كَانَ فِي أَعْلَىٰ مَرَاتِبِ الْعَدْلِ، إِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يَحْكُمَ بِشَهَادَتِهِ مَعَ ذَلِكَ، إِلَّا مِثْلَ مَا يَحْكُمُ بِهِ فِيمَا شَهِدَ بِهِ الْعَدْلُ الَّذِي لَيْسَ مِنْ مَرَاتِبِ الْعَدْلِ فِي الرُّتْبَةِ الَّتِي هُوَ بِهَا مِنْهُ؟

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ تَرَكَ عَلَىٰ ذَلِكَ، لَمَّا قَرَأَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِ اللهِ عز وجل مَا قَامَتِ الْحُجَّةُ لَهُ بِهِ عَلَىٰ صِدْقِهِ بِمَا حَدَّثَهُ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، مَا لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ مِنْهُ، فَأَغْنَاهُ ذَلِكَ عَنْ طَلَبِ يَمِينِهِ عَلَيْهِ، كَمَا يَطْلُبُ يَمِينَ غَيْرِهِ عَلَىٰ مِثْلِ ذَلِكَ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ».

وهو كلام حسن، لكن تقدم الكلام علىٰ أغلب مضامينه في المناقشة فوق، وهو علىٰ كل تقدير موقوفٌ علىٰ ثبوت ذلك.

وآخر ما أختم به البحثَ في حكم حديث عليٍّ رضي الله عنه: **تحسين الترمذي**.

فأما قول الترمذي عن الحديث: «حسَنٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه»؛

فليس مقتضيًا للتصحيح، ولا التحسين على طريقة المتأخرين.

فإن قول الترمذي عن الحديث: «حسن» بالإفراد لا يفيد ذلك، فإنه عرّف الحسن المراد في جامعه، (٩/ ٤٥٧) بقوله: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون حديثًا شاذًّا، ويروى من غير وجه نحو ذلك»، ولذا قال الحافظ في نكته على ابن الصلاح، (١/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨): «الترمذي لم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث، بدليل أنه لم يعرف بالصحيح ولا بالضعيف، بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسنًا، بل المعرَّف به عنده وهو حديث المستور ـ على ما فهمه المصنف ـ لا يعده كثيرٌ من أهل الحديث من قَبيل الحسن، وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصورًا على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي: أن لا يكون فيهم من يُتَّهَمُ بالكذب، ولا يكون الإسناد شاذًّا، وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجهٍ آخر، فصاعدًا، وليس كلها في المرتبة على حد السواء، بل بعضها أقوى من بعض.

ومما يقوي هذا ويعضِّده: أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلًا، بل أطلق ذلك، فلهذا وصف كثيرًا من الأحاديث المنقطعة بكونها حِسَانًا»، ثم ذكر أمثلة على كل ما ذكر من تصرفات الترمذي.

فتبيَّن بذلك أن الحسن عند الترمذي أعمُّ من الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين، وأنه يدخل فيه أنواعٌ كثيرة من الضعيف غير المتروك والموضوع،

ومن أجل ذلك نبّه ابن تيمية وابن رجب وغيرهما أن الحسن في اصطلاح الترمذي يسع الضعيفَ عند أحمد، وهو ما كان ضعفه قريبًا، أو غير فاحش. وقد نبّه الذهبيُّ مرارًا في الميزان إلىٰ ذلك، فقال (٤/ ٤١٦): «فلا يُغتَرُّ بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضِعاف»، وانظر في (٣/ ٤٠٧)، و(٥١٥).

ومن ثَمَّ صرَّح محققو المتأخرين من المحدثين، كالحافظ ابن حجر، أن ذلك الحسن عند الترمذي ليس الحسن الذي ينقلون الاتفاقَ علىٰ كونه محتَجًّا به.

قال في بحث نفيس في نكته علىٰ ابن الصلاح، (١/ ٤٠١ ـ ٤٠٢): «نقلوا الاتفاقَ علىٰ أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح، وإن كان دونه في المرتبة، فما المراد علىٰ هذا بالحديث الحسن الذي اتفقوا فيه علىٰ ذلك؟، هل هو القسم الذي حرره المصنف وقال: إن كلام الخطابي ينزل عليه ـ يعني الحسن الاصطلاحي ـ، وهو رواية الصدوق المشهور بالأمانة، ...، إلىٰ آخر كلامه، أو القسم الذي ذكرناه آنفًا عن الترمذي مع مجموع أنواعه التي ذكرنا أمثلتها، أو ما هو أعم من ذلك؟

لم أرَ من تعرَّض لتحرير هذا، والذي يظهر لي أن دعوىٰ الاتفاق إنما تصح علىٰ الأول دون الثاني. فأما ما حررناه عن الترمذي أنه يطلق عليه اسمَ الحسن من الضعيف والمنقطع إذا اعتضد؛ فلا يتَّجِهُ إطلاقُ الاتفاقِ علىٰ الاحتجاج به جميعه، ولا دعوىٰ الصحة فيه إذا أتىٰ من طرق، وهذا حسَنٌ قوي رائقٌ ما أظن مُنصِفًا يأباه، والله الموفق»، قلت: وهو كذلك.

ثم قال (١/ ٤٠٢): «ويدل علىٰ أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم عنده أن يحتج به؛ لأنه أخرج حديثًا من طريق خيثمة البصري، عن

الحسن، عن عمران بن حصين»، ثم ذكر أمثلة، تُطلَب هناك.

فكيف بتلك الصيغة: «حسن غريب»، أو «لا نعرفه إلا من هذا الوجه»؟ فإنه لم يُصِبْ مَن قال إن تلك الصيغة عنده تعني الحسن لذاته!

كما نقله الدكتور نور الدين عتر عن قول البقاعي: «استعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها: «حسن غريب»، ونحو ذلك»، ورجحه عتر في كتابه: جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين، (١٧٠، ١٨٦)، ورجحه في: منهج النقد في علوم الحديث، (ص: ٢٧٢).

بل إن الصواب في ذلك أن هذا اصطلاح آخر غير ما ذكره، فإنه إنما عرف الحسنَ، ولم يعرف الحسن الغريب!، فإطلاقه الحُسْنَ مع الغرابة يريد به حُسْنَ المتن، مع غرابة ذلك الإسناد وانفراده، ولا ينافي هذا أن يكون للمتن طرقٌ أخرىٰ في نفس معناه.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوىٰ، (١٨/٢٤): «الذين طعنوا علىٰ الترمذي لم يفهموا مراده في كثير مما قاله؛ فإن أهل الحديث قد يقولون: «هذا الحديث غريب»، أي: من هذا الوجه، وقد يصرحون بذلك فيقولون: «غريب من هذا الوجه»، فيكون الحديث عندهم صحيحًا معروفًا من طريق واحد، فإذا روي من طريق آخر؛ كان غريبًا من ذلك الوجه، وإن كان المتن صحيحًا معروفًا، فالترمذي إذا قال: «حسن غريب»؛ قد يعني به أنه غريب من ذلك الطريق؛ ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن».

ومثله في ذلك التقرير الحافظُ ابن رجب، يقول في شرح علل الترمذي، (٢/٦٠٧): «وعلىٰ هذا فلا يشكل قوله: «حديث حسن غريب»، ولا قوله:

«صحيح حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» ؛ لأن مراده أن هذا اللفظ لا يُعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهد بغير لفظه. وهذا كما في حديث: «الأعمال بالنيات»، فإن شواهده كثيرة جدًّا في السُّنَّة، مما يدل علىٰ أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال، وأن الجزاء يقع علىٰ العمل بحسب ما نُوِي به، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مرويًّا من غير حديثه من وجهٍ يصح».

وهو ما ارتضاه الشيخ الجديع في تحرير علوم الحديث، (٢/٨١٥): «إذا قال: (حديث حسن غريب) ؛ فيعني غرابةَ لفظه من ذلك الوجه، وحسنه لمجيء معناه من وجه آخر».

وهذا يوافق صنيعَ الترمذي مع حديثنا، فقد قال بعد حُكمه عليه بالحسن مع الغرابة، (٢/٢٥٨): «وَفِي البَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَمُعَاذٍ، وَوَاثِلَةَ، وَأَبِي اليَسَرِ وَاسْمُهُ كَعْبُ بْنُ عَمْرٍو»، ولذلك حسنَّه مع قوله: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عثمان بن المغيرة»، والله أعلم.

فإذا تبين ذلك كان التعويلُ في كلام كثير من الباحثين علىٰ تحسين الترمذي، بحيث يقولون: «حسَّنه الترمذي» ـ والكلام علىٰ التحسين المفرد لا علىٰ قوله حسن صحيح ـ معتمدين ذلك بمثابة التصحيح كأحكام المتأخرين: فيه نظرٌ، بل قد يكون الحديث مقبولًا، وقد يكون ضعيفًا غير مقبول، وإن كان قريبَ الضعف، فيمكن جبره بمتابعات وشواهد، وقد لا يمكن، فلا يكون حُكْمُ الترمذي علىٰ الحديث بالحسن منفردًا علىٰ نمطٍ واحد، بل يجب أن ينظر في كل حديث بحسبه ليفهم معنىٰ حُسْنه، وهذه نكتة مهمة.

أما قوله: «حسن غريب» ؛ فليس تحسينًا اصطلاحيًّا أصلًا، بل هو تحسين

للمتن دون الإسناد، كما قررتُه قبل قليل.

وعلى ما بسطناه: فلم يصحح الحديث أو يحسنه أحد من المتقدمين، بل المتقدمون غمزوه، كالبخاري، والترمذي، والبزار، والعقيلي، ولم يحسِّنه إلا ابنُ عدي بعدهم.

ولا إشكال أن لمتنه شواهدَ، وأن معناه صحيحٌ، ولكن الكلام على خصوص هذا الطريق، وبخاصة ما ورد فيه من التحليف، فالذي أذهب إليه أن هذا الحديث من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: **ضعيف منكر، لا يثبت**، والله أعلم.

وللمتن شواهد:

من حديث: **ابن مسعود، وأبي الدرداء، وأنس، وأبي أمامة، ومعاذ، وواثلة بن الأسقع، وأبي اليَسَر، وعثمان، والحسن بن علي**، ومرسلًا

وقولي: «للمتن»: أي معنى المغفرة بالصلاة بعد الذنب، دون الاستحلاف، فله شواهدُ صحيحة كثيرة، كثيرٌ منها في الصحيحين أو أحدهما.

قال الترمذي، ت شاكر، (٢/٢٥٨): «وَفِي البَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَمُعَاذٍ، وَوَاثِلَةَ، وَأَبِي اليَسَرِ وَاسْمُهُ كَعْبُ بْنُ عَمْرٍو»، وقد تناولنا هذا الكلام في بحث قول الترمذي عن حديث عليٍّ: حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وأما ما أشار إلى أطرافه الترمذيُّ: فمن حديث **ابن مسعود** رضي الله عنه: متفق عليه من حديثه، البخاري، (٥٢٦)، مسلم، (٢٧٦٥ ـ ٢٧٦٦)، وغيرهما. ولفظه:

«عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلِي هَذَا؟ قَالَ: لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ»، وهذا لفظ البخاري.

ومن حديث **أبي الدرداء** رضي الله عنه: رواه أحمد، (٢٦٩٥٠، ٢٦٩٩٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، (٢٠٤٠)، والطبراني في الأوسط، (٥٠٢٦)، وفي الدعاء، (١٨٤٨). ولفظه: «قَالَ يوسف بن عبد الله بن سلام: أَتَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ وَهُوَ بِالشَّامِ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ يَا بُنَيَّ إِلَى هَذِهِ الْبَلْدَةِ؟ وَمَا عَنَّاكَ إِلَيْهَا؟ قُلْتُ: مَا جَاءَ بِي إِلا صِلَةُ مَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَبِي، فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَجْلَسَنِي، فَسَانَدْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: بِئْسَ سَاعَةُ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، أَوْ أَرْبَعًا، مَفْرُوضَةً أَوْ غَيْرَ مَفْرُوضَةٍ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللهَ إِلا غَفَرَ اللهُ لَهُ»»، وهذا لفظ الطبراني في الأوسط.

ومن حديث **أنس** رضي الله عنه: متفق عليه من حديثه، البخاري، (٦٨٢٣)، مسلم (٢٧٦٤). ولفظه: «كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، قَالَ: وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ، قَالَ: وَحَضَرَتِ الصَّلاةُ فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ، قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْ فِيَّ كِتَابَ اللهِ، قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ، أَوْ قَالَ: حَدَّكَ»، هذا لفظ البخاري.

ومن حديث **أبي أمامة** رضي الله عنه: رواه مسلم، (٢٧٦٥)، وأبو داود (٤٣٨١)،

وغيرهما. ولفظه: «قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، وَنَحْنُ قُعُودٌ مَعَهُ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثُمَّ أَعَادَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فَسَكَتَ عَنْهُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ قَالَ أَبُو أُمَامَةَ: فَاتَّبَعَ الرَّجُلُ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ انْصَرَفَ، وَاتَّبَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنْظُرُ مَا يَرُدُّ عَلَى الرَّجُلِ، فَلَحِقَ الرَّجُلُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، قَالَ أَبُو أُمَامَةَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ حِينَ خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِكَ أَلَيْسَ قَدْ تَوَضَّأْتَ، فَأَحْسَنْتَ الْوُضُوءَ؟، قَالَ: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: ثُمَّ شَهِدْتَ الصَّلَاةَ مَعَنَا؟، فَقَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَإِنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ حَدَّكَ أَوَ قَالَ: ذَنْبَكَ»، هذا لفظ مسلم.

ومن حديث **معاذ** رضي الله عنه: رواه الترمذي، (٣١١٣)، وأحمد، (٢١٦٠٦)، وغيرهما. ولفظه: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا لَقِيَ امْرَأَةً وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا مَعْرِفَةٌ فَلَيْسَ يَأْتِي الرَّجُلُ شَيْئًا إِلَى امْرَأَتِهِ إِلَّا قَدْ أَتَى هُوَ إِلَيْهَا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُجَامِعْهَا، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيُصَلِّيَ، قَالَ مُعَاذٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَهِيَ لَهُ خَاصَّةً أَمْ لِلْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً؟، قَالَ: بَلْ لِلْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً»، هذا لفظ الترمذي.

ومن حديث **واثلة بن الأسقع** رضي الله عنه: رواه أحمد، (١٥٥٨٤)، وابن حبان، (١٧٢٧)، والنسائي في الكبرى، (٧٢٧١)، وغيرهم. ولفظه: «أَنَّ وَاثِلَةَ بْنَ الأَسْقَعِ حَدَّثَهُ، قَالَ: جَاءَ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَصَبْتُ

حَدًّا، فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأُقِيمَتِ الصَّلاةُ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هَلْ تَوَضَّأْتَ حِينَ أَقْبَلْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَصَلَّيْتَ مَعَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَاذْهَبْ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ عَفَا عَنْكَ»، هذا لفظ النسائي.

ومن حديث **أبي اليَسَر** رضي الله عنه: رواه الترمذي، (٣١١٥)، والنسائي في الكبرىٰ، (١١١٨٤، ٧٢٨٦)، وغيرهما. ولفظه: «عَنْ أَبِي الْيَسَرِ، قَالَ: أَتَتْنِي امْرَأَةٌ تَبْتَاعُ تَمْرًا، فَقُلْتُ: إِنَّ فِي الْبَيْتِ تَمْرًا أَطْيَبَ مِنْهُ، فَدَخَلَتْ مَعِي فِي الْبَيْتِ فَأَهْوَيْتُ إِلَيْهَا فَتَقَبَّلْتُهَا، فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، قَالَ: اسْتُرْ عَلَىٰ نَفْسِكَ وَتُبْ وَلَا تُخْبِرْ أَحَدًا، فَلَمْ أَصْبِرْ فَأَتَيْتُ عُمَرَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: اسْتُرْ عَلَىٰ نَفْسِكَ وَتُبْ وَلَا تُخْبِرْ أَحَدًا، فَلَمْ أَصْبِرْ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: أَخَلَفْتَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللهِ فِي أَهْلِهِ بِمِثْلِ هَذَا حَتَّىٰ تَمَنَّىٰ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ إِلَّا تِلْكَ السَّاعَةَ حَتَّىٰ ظَنَّ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، قَالَ: وَأَطْرَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ طَوِيلًا حَتَّىٰ أَوْحَىٰ اللهُ إِلَيْهِ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ﴾ إِلَىٰ قَوْلِهِ ﴿ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾، قَالَ أَبُو الْيَسَرِ: فَأَتَيْتُهُ فَقَرَأَهَا عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ أَصْحَابُهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلِهَذَا خَاصَّةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةً؟، قَالَ: بَلْ لِلنَّاسِ عَامَّةً»، وهذا لفظ الترمذي.

قلت: وقد وقع لي زيادة علىٰ ذلك في الشواهد:

من حديث **عثمان** رضي الله عنه: متفق عليه من حديثه، البخاري، (١٦٠، ١٦٤، ٦٤٣٣)، ومسلم، (٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٧). ولفظه: «أَنَّ حُمْرَانَ مَوْلَىٰ عُثْمَانَ رَأَىٰ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ دَعَا بِإِنَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَىٰ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ

مِرَارٍ فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مِرَارٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، هذا لفظ البخاري، وهو أجلُّ شواهد الحديث.

ومن حديث **الحسن بن علي** رضي الله عنهما: رواه الشجري في الأمالي الخميسية، (٧٠٨)، من طريق: مساور بن لاحق، عن خالد بن صفوان، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي. ولفظه: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا فَذَكَرَهُ فَأَفْزَعَهُ فَقَامَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فَصَلَّى مَا كَتَبَ اللهُ لَهُ، ثُمَّ وَضَعَ جُبَّتَهُ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ قَالَ: رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي ذُنُوبِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ مَظْلَمَةً، فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ فَإِنَّ ذَلِكَ إِلَى الْمَظْلُومِ».

ومرسلًا: من حديث **الحسن البصري** رحمه الله: رواه البيهقي في شعب الإيمان، (٦٥٧٨)، من طريق: أحمد بن عبد الجبار، عن حفص بن غياث، عن أشعث، عن الحسن، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْبًا ثُمَّ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى بِرَازٍ مِنَ الْأَرْضِ فَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، وَاسْتَغْفَرَ اللهَ مِنْ ذَلِكَ الذَّنْبِ إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ». وأحمد بن عبد الجبار، وأشعث: ضعيفان معروفان.

ولم أعمد لتخريج تلك الأحاديث، والقول فيها، فكثير منها في الصحيحين، ومشهور في السنن، ومعانيها متوافقة، وليس ذلك غرض الكتاب الذي نخرِّج حديثه، وإلا لطال المقام جدًّا، وإنما المقصود ما يتعلق بالمنقبة

التي في سبب وروده.

فحاصل البحث: أن هذا الحديث ـ حديث عليٍّ محل البحث ـ **ضعيف الإسناد، منكر المتن** ـ المقصود الاستحلاف ـ، ولمتنه شواهد متظاهرة، بل إن **معناه متواتر**.



٦٢

حديث أنس رضي الله عنه في أن النبي ﷺ لم يزل يقنت حتىٰ فارق الدنيا.

ذكره المصنف شاهدًا لحديث عليٍّ رضي الله عنه المسلسل بالقنوت في صلاة الصبح، والمسلسل ضعيف جدًّا اكتفينا بالكلام عليه في هامش التعليق. وننظر هنا في حديث أنس.

والحديث يروىٰ من حديث أنس رضي الله عنه من طريق: عيسىٰ بن ماهان، عن الربيع بن أنس البكري، عن أنس بن مالك.

ويروىٰ عن **عيسىٰ بن ماهان** من طرقٍ:

فرواه: عبد الرزاق في المصنف، (٤٩٦٤)، وعنه أحمد في المسند، (١٢٢٤٦)، ومن طريق عبد الرزاق: الدارقطني في السنن، (١٦٧٦)، ومن طريق أحمد: الضياء في المختارة (١٩٢٣).

ورواه: الشافعي في الأم، (٩/٢٠)، والدارقطني في سننه، (١٦٨٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (٩٠٩)، والنيسابوري في الزيادات علىٰ كتاب المزني، (٢٦)، والبغوي في شرح السُّنة، (٦٣٩)، من طريق: أبي نعيم الفضل بن دكين.

ورواه: الدارقطني، (١٦٧٧)، والنيسابوري في الزيادات علىٰ كتاب المزني، (٢٥)، والبيهقي ـ عن الحاكم ـ في السنن الكبرىٰ، (٢٨٩٠ ـ ٢٨٩١)، والسنن الصغير، (٤٢٠)، ومعرفة السنن والآثار، (٩٦٥)، والخطيب في تاريخ بغداد، (١١/٣٥٩)، ومن طريق البيهقي: الضياء في المختارة، (١٩٢٤)، من

طريق: باذام، عبيد الله بن موسىٰ العبسي.

ورواه: ابن أبي شيبة في المصنف، (٧٠٦٩)، من طريق: وكيع بن الجراح. ولفظه عنده: «أن النبي ﷺ قنت في الفجر»، ولم يزد.

وقال الزيلعي في نصب الراية، (١٣٢/٢): «لَهُ طُرُقٌ فِي "كِتَابِ الْقُنُوتِ" لِأَبِي مُوسَىٰ الْمَدِينِيِّ»، وعزاه أيضًا لمسند إسحاق بن راهويه.

وقال الحافظ في التلخيص الحبير، (٤٤٣/١): «عَزَاهُ النَّوَوِيُّ إِلَىٰ الْمُسْتَدْرَكِ لِلْحَاكِمِ، وَلَيْسَ هُوَ فِيهِ، وَإِنَّمَا أَوْرَدَهُ وَصَحَّحَهُ فِي جُزْءٍ لَهُ مُفْرَدٍ فِي الْقُنُوتِ، وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ تَصْحِيحَهُ عَنْ الْحَاكِمِ، فَظَنَّ الشَّيْخُ أَنَّهُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ»، وعزاه ابنُ الملقن إلىٰ الحاكم في كتابه: «الأربعين»، كما في خلاصة البدر المنير، (١٢٧/١).

وقد عزاه المصنف إلىٰ «الأربعين الكبرىٰ» للحاكم أيضًا، وأنه قال: «حديث صحيح»، ولم أقف علىٰ الأربعين المذكورة، ووقفت علىٰ ذِكْرها في فصل الأربعينات من: إثارة الفوائد للحافظ العلائي، (ص: ٤٤٨)، وذكر إسناده إليها، وحديثًا منها، هو حديث ابن عمر في جمع الصلاة في السفر، وكذا ذكرها الحافظ في فصل الأربعينات من المعجم المفهرس، (ص: ٤٢٢)، فهذا معناه أنه كانت موجودة حتىٰ القرن التاسع، ولم يذكر عنها الكتاني شيئًا في فهرسه، ما يعني أنها لم تتصل إليه.

وتقدَّم ذِكْرُ العلماء أن الحاكم خرَّج حديثَ أنس هذا في جزء له في القنوت، ورواه عنه البيهقي، ولا أجزم هل جزء القنوت المذكور هو الأربعون فتكون الأربعون في القنوت، أم فيه، أم هو غيره؟، الظاهر الأخير. والله أعلم.

ـ رواه كلهم: (عبد الرزاق، وأبو نعيم، وباذام، ووكيع)، عن أبي جعفر الرازي عيسىٰ بن ماهان، عن الربيع بن أنس البكري، عن أنس بن مالك.

عيسىٰ بن ماهان: قال ابن معين: ثقة، وقال أحمد والنسائي: ليس بالقوىٰ، ورُوي عنه توثيقه، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال ابن المديني: ثقة كان يخلط، وقال ـ مرة: يكتب حديثه إلا أنه يخطئ، وقال الفلاس: سيئ الحفظ، وقال ابن حبان: ينفرد بالمناكير عن المشاهير، وقال أبو زرعة: يهم كثيرًا، راجع ترجمته في: ميزان الاعتدال، (٣/٣٢٠)، وتهذيب الكمال، (٣٣/١٩٢)، والاعتبار للحازمي، (٩٦)، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ٦٢٩): صدوق سيئ الحفظ.

وقد قال الحاكم في المستدرك، (١/٤٨١): «الشَّيْخَانِ قَدْ هَجَرَا أَبَا جَعْفَرٍ الرَّازِيَّ، وَلَمْ يُخَرِّجَا عَنْهُ، وَحَالُهُ عِنْدَ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ أَحْسَنُ الْحَالِ»، ولا يخفىٰ ما في هذا من مبالغة.

والربيع بن أنس: صدوق بصري، قال أبو حاتم إنه صدوق، ووثقه العجلي، وهذا كثيرٌ، ومشَّىٰ النسائي أمره، راجع: الجرح والتعديل، (٣/٤٥٤)، والثقات للعجلي، (١١٥٣)، وتهذيب الكمال، (٩/٦٠)، ورماه ابن معين بالغلو، كما في التهذيب، (٣/٢٣٩)، ونقل مغلطاي أن أبا العرب ذكره في جملة الضعفاء، الإكمال، (٤/٣٢٩).

ونقل ابن عبد الهادي عن الحاكم في التنقيح، (٢/٤٤٤) أنه قال: «قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ سنده، وثقةٌ رواته، ذاكرت به بعض الحفَّاظ فقال: غير الرَّبيع بن أنس. فما زلت أتأمَّل التَّواريخ وأقاويل الأئمة في الجرح

والتعديل؛ فلم أجد أحدًا طعن فيه»، وتلك العبارة لم ينقلها البيهقي من كلام الحاكم، فهي إما من كلامه لم ينقلها الحاكم، أو من كلام له في جزء القنوت الذي ينقلون منه.

وفي كلام الحاكم هذا نظر، فقد قال ابن حبان عنه في الثقات، (٤/٢٢٨): «النَّاس يَتَّقُونَ حَدِيثه مَا كَانَ من رِوَايَة أَبِي جَعْفَر عَنهُ؛ لِأَن فِيهَا اضْطِرَابًا كثيرًا»، وتقدَّم أن الحاكم كان يوثِّق أبا جعفر الرازي، فينبغي الحمل ـ علىٰ طريقته في توثيقه مطلقًا كما تقدم ـ علىٰ الربيع بن أنس، وأما علىٰ ما حررناه فالغالب أن الاضطراب من أبي جعفر عيسىٰ بن ماهان، فإنه يخطئ كما ذكرنا، والربيع نفسه، كما ذكرنا: ليس فيه كبيرُ توثيق، حتىٰ إن الحافظ اقتصر فيه علىٰ قوله: «صدوق له أوهام»، التقريب، (ص: ٢٠٥)، وتعقباه في تحرير التقريب، (١/٣٩٢)، قالا: «أما الأوهام؛ فلم يذكرها أحد»، ولا يلزم أن يكون الحافظ ذكر ذلك نقلًا، ولا يلزم ألا يحكم بذلك إلا نقلًا، فقد يكون هذا نتيجة بحثه وسبره، فنقض حكمِه لا يكون بمجرد عدم النقل، بل بسبر يتبيّن به أن أحاديثه محفوظة. وكذا ما يتعلق بتشيعه، فقد قالا، (١/٣٩٢): «وأما التشيُّع فقد نقل المصنف متابعًا مغلطاي أنّ معاوية بن صالح قال عن يحيىٰ بن معين: "كان يتشيَّعُ فيفرط". وهو قول لم نجِدْه في جميع الروايات عن يحيىٰ. ولو كان ذلك لروىٰ عنه الشيعة وذكروه في كتبهم، وقد بحثنا عنه في جميع كتب الرجال عندهم، فلم نَجِدْ له رواية واحدة مع طول البحث»، وفي هذا التعقب نظر، فعدم الوجدان ليس دليلًا علىٰ عدم الوجود، وقد وُجد هذا النقلُ عن يحيىٰ فكيف يعارض بعدم وجدانه في غيره من الروايات؟! وما ذكراه بعدها من اللازم ليس بلازم في نفسه كما هو واضح، ومع ذلك فقد نظرت في أحاديثه، فوجدت

الغالب عليها السلامة من هذه الجهة، وله تفسير كثير في كتب المأثور، ليس فيها ما يشنع، والظاهر عندي أنه غلب عليه التفسير، فقد أكثر الطبري عنه في التفسير، فالله أعلم بحقيقة الحال.

ـ والحديث مخالف للثابت من حديث أنس ﵁ في الصحيح، عن قتادة، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا، يَدْعُو عَلَىٰ أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ»، في مسلم، (٦٧٩).

وروىٰ ابن خزيمة في صحيحه (١٠٣١)، بإسناده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، إِلَّا أَنْ يَدْعُوَ لِقَوْمٍ، أَوْ عَلَىٰ قَوْمٍ».

وروىٰ أيضًا (٥٩٧)، وابن الجوزي في التحقيق (٧٧٤)، وغيرهما: عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَقْنُتُ، إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ، أَوْ دَعَا عَلَىٰ قَوْمٍ».

قال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق، (٢/٤٣٢) عن الإسناد الأول: «رواته ثقات»، وعن الإسناد الثاني، (٢/٤٣١): «هذا إسنادٌ صحيحٌ، والحديث نصٌّ في أنَّ القنوت مختصٌّ بالنَّازلة»، وقال الحافظ في الدراية، (ص: ١١٧): «إسناد كلٍّ منهما صحيحٌ».

ـ ولحديث أنس ﵁ محل البحث بعضُ الشواهد، لكنه في الجملة مخالف للحديث السابق عن أنس نفسه في مسلم، ولهذين الحديثين الصحيحين عن أبي هريرة ﵁، ولأحاديث أخرىٰ، لكن لا نطيل بذكر ذلك البحث هاهنا؛ لخروجه عن موضوع الكتاب في المناقب خاصة.

ـ وقد صحّح هذا الحديثَ جماعةٌ من المحدثين، قال النووي في خلاصة الأحكام، (١/٤٥٠): «صَحِيح، رَوَاهُ جماعات من الْحفاظ وصححوه، وَمِمَّنْ نَص عَلَىٰ صِحَّته الْحَافِظ أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن عَلّي الْبَلْخِي، وَالْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرك، ومواضع من كتبه، وَالْبَيْهَقِيّ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيّ من طرق بأسانيد صَحِيحَة»، وتعقبوه في النسبة، قال الزيلعي في نصب الراية، (٢/١٣٢): «فِي الْخُلَاصَةِ لِلنَّوَوِيِّ: صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الْمُسْتَدْرَكِ، فَلْيُرَاجَعْ»، وأكمل بحثَه الحافظ، قال في التلخيص، (١/٤٤٣): «عَزَاهُ النَّوَوِيُّ إلَى الْمُسْتَدْرَكِ لِلْحَاكِمِ، وَلَيْسَ هُوَ فِيهِ، وَإِنَّمَا أَوْرَدَهُ وَصَحَّحَهُ فِي جُزْءٍ لَهُ مُفْرَدٍ فِي الْقُنُوتِ، وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ تَصْحِيحَهُ عَنْ الْحَاكِمِ، فَظَنَّ الشَّيْخُ أَنَّهُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ». وقد تقدّم الكلام على ذلك.

وقال ابن الملقن في البدر المنير، (٣/٦٢٣): «قَالَ ابْن الصّلاح: هَذَا حَدِيث قد حكم بِصِحَّتِهِ غير وَاحِد من حفاظ الحَدِيث، مِنْهُم: أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن عَلّي الْبَلْخِي من أَئِمَّة الحَدِيث».

وحكاه البيهقي عن الحاكم، في السنن الكبرى، (٢/٢٨٧): «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ـ يعني الحاكم ـ: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، سَنَدُهُ ثِقَةٌ»، وقال البغوي في شرح السنة، (٣/١٢٤): «قَالَ الْحَاكِمُ: وَإِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ حَسَنٌ»، وفي نصب الراية، (٢/١٣٢): «وَعَنْ الْحَاكِمِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَعْرِفَةِ" بِسَنَدِهِ وَمَتْنِهِ، وسكت عنه، قال: وَلَهُ شَوَاهِدُ عَنْ أَنَسٍ ذَكَرْنَاهَا فِي "السُّنَنِ"».

وقواه الحازمي في الاعتبار، (٩٥)، وقال: «بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ»، وقال القرطبي في المفهم، (٢/٣٠٥): «الَّذِي اسْتَقر عَلَيْهِ أَمرُ رَسُول الله ﷺ فِي الْقُنُوت مَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيّ بِإِسْنَاد صَحِيح عَن أنس». والمالكية كالشافعية يرون

سنية القنوت في الصبح.

وقال ابن دقيق العيد في الإلمام، (١/١٧٣): «وَفِي إِسْنَاده أَبُو جَعْفَر الرَّازِيّ، وَقد وَثَّقَهُ غير وَاحِد، وَقَالَ النَّسَائِيّ: لَيْسَ بِالْقَوِيّ»، وهذا مُشعر بتقويته.

وقال ابن عبد الهادي في التنقيح، (٢/٤٤٣): «أجود هذه الأحاديث حديث أبي جعفر الرَّازيِّ»، ولكنه حكم نسبي كما لا يخفىٰ، وقد مشىٰ علىٰ كلام ابن الجوزي في تضعيفه، كما سيأتي، وتقويته مقتضىٰ بحث ابن الملقن في البدر المنير. والغالب علىٰ الحفاظ من الشافعية تقويته.

ـ وضعّفه جماعة من المحدثين، «قال أبو بكر الأثرم: هو حديث ضعيف، مخالف للأحاديث»، كما في فتح الباري لابن رجب، (٩/١٩١)، وقال ابن رجب، (٩/١٩٠): «هذه الرواية شاذة منكرة، لا يعرج عليها» ومرادهما بالمخالفة والشذوذ والنكارة أنه مخالف للصحيح الثابت أنه قنت ثم ترك وكان ذلك للنازلة، وقال ابن رجب أيضًا، (٩/١٩١): «وروي أيضًا ذلك عن أنس من وجوه كثيرة، لا يثبت منها شيءٌ، وبعضها موضوعة».

وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/٤٤٥): «هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ»، وفي التحقيق، (١/٤٦٤): «جَمِيعُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّرِيحَةِ ضِعَافٌ».

وتعقب ابنُ التركماني البيهقيَّ، فقال في الجوهر النقي، (٢/٢٠١): «كيف يكون سنده صحيحًا وراويه عن الربيع أبو جعفر عيسىٰ بن ماهان الرازي متكلَّمٌ فيه،...»، وذكر كلامهم فيه. وقال أبو حفص الموصلي في المغني، (٢/٢٨١): «لَا يَصح فِي هَذَا الْبَاب شَيْء عَن رَسُول الله ﷺ».

وقال ابن القيم في زاد المعاد، (١/٢٦٧): «المقصود أن أبا جعفر الرازي

صاحب مناكير، لا يحتج بما تفرد به أحد من أهل الحديث البتة».

وتضعيفه هو عمل ابن عبد الهادي، والذهبي، في تنقيحهما للتحقيق، وكذا الزيلعي في النصب، والحافظ في الدراية والتلخيص. وقد ضعفه الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة، (٣/٣٨٤)، رقم (١٢٣٨)، وهذا الذي أقول به. فالحاصل أنه حديث **ضعيف منكر**.

ـ والقنوت في الصبح لا يستحب عند الحنفية والحنابلة، خلافًا للمالكية والشافعية. راجع المناقشات الحديثية والفقهية المتعلقة بذلك في: الأم ـ اختلاف علي وابن مسعود، (٧/١٧٧)، والأم ـ اختلاف مالك والشافعي، (٧/٢٦٣)، وفي اختلاف الحديث (٨/٦٥٣)، وفي اختلاف العراقيين، كما في معرفة السنن للبيهقي، (٣/١١٠)، والحازمي في الاعتبار، (٨٨٩)، وابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/٤٤٥)، والتحقيق في مسائل الخلاف، (١/٤٦٣)، والمجموع للنووي، (٣/٤٩٢)، وابن رجب في فتح الباري، (٩/١٩١)، وابن التركماني في الجوهر النقي، (١/٤٦٢، ٢/٢٠١)، وابن القيم في زاد المعاد، (١/٢٦٧)، والزيلعي في نصب الراية، (٢/١٣٢)، والحافظ في التخليص الحبير، (١/٤٤٢)، والألباني في الضعيفة، (٣/٣٨٤)، الحديث رقم (١٢٣٨)، وصفة الصلاة له، (٣/٩٦٤).



٦٣

أثر عليّ رضي الله عنه في الدعاء في قنوت صلاة الفجر بقوله: «اللهم اهدني فيمن هديت».

يروىٰ عن علي رضي الله عنه من رواية ابنه **الحسن بن علي** رضي الله عنهما، **ومحمد بن الحنفية** رحمه الله.

وسيأتي الكلام عن شاهدٍ مرفوع له.

فأما أثر **الحسن بن علي** رضي الله عنهما ـ ومعه **ابن الحنفية** ـ فيروىٰ من طرق:

فرواه: البيهقي في الدعوات الكبير، (٤٣١)، والسنن الصغير، (٤٣٥)، والسنن الكبرىٰ (٣١٣٩)، **وأورده المصنف وعزاه إليه [٦٣] واقتصر علىٰ كلام محمد بن الحنفية**، ومعرفة السنن (٣٩٧٧)، من طريق: العلاء بن صالح.

ورواه: الدولابي في الذرية الطاهرة، (١٣٥)، والطبراني في الكبير، (٢٧٠٨)، من طريق: الحسن بن عبيد الله.

ورواه: ابن سعد في الطبقات، متمم الصحابة، الطبقة الخامسة، (ص: ٢١١)، من طريق: الحسن بن عمارة.

ثلاثتهم: العلاء، والحسن بن عبيد الله، والحسن بن عمارة: عن بريد بن أبي مريم، عن أبي الحوراء، عن الحسن بن علي، به، ثم قال بريد: «فذكرت ذلك لمحمد بن الحنفية، فقال: إنه الدعاء الذي كان أبي يدعو به...»: ثم اختلفوا: ففي رواية العلاء: «في صلاة الفجر في قنوته»، وفي رواية الحسن بن عبيد الله: «القنوت»، هكذا بإطلاق، وانفرد الحسن بن عمارة: «الوتر». والحسن متروك.

ـ وأصل حديث الحسن بن علي ﷺ عند العلاء والحسن بن عبيد: «علمني كلمات»، ليس فيه أنها قنوت. إلا طريق الحسن بن عمارة، ففيه: «أقولهن عند انقضائهن». يعني: الصلوات.

والعلاء بن صالح: وثقوه، لكن قال البخاري: لا يتابع، انظر: التهذيب، (٨/١٨٤)، وقال ابن المديني: روىٰ أحاديث مناكير، تهذيب الكمال، (٢٢/٥١١)، وقال الذهبي: «ثقة يغرب»، فلعله «صدوق له أوهام» كما انتهى الحافظ إليه.

ثم هو من الغلاة، كما قال أبو حاتم، الميزان، (٢/١٠١)، وروىٰ حديثًا منكرًا جدًّا: «أنا الصديق الأكبر».

والحسن بن عبيد الله: وثقه الجماعة، لكن قال البخاري: عامة حديثه مضطرب، التهذيب (٢/٢٩٢)، روىٰ له الجماعة سوىٰ البخاري، تهذيب الكمال، (٦/٢٠١)، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش، العلل، (١/٦٤).

فالحاصل أن الثلاثة الذين رووه عن بريد بن أبي مريم؛ متكلَّم فيهم، وإذا رفعنا اليد عن الحسن بن عمارة لأنه متروك، فهل يتقوىٰ الباقيان ببعضهما؟ ولكن مما يشكل علىٰ ذلك أنهما اختلفا في اللفظ أيضًا في تعيين كلام الحسن، وليس فيه عندهما أن الدعاء في القنوت أصلًا بل هو مطلق، وفي رواية ابن عمارة أنه بعد الصلاة، وكذا اختلفا في تعيين كلام ابن الحنفية، وهل هذا الدعاء في القنوت مطلقًا أم قنوت الصبح. وإن دُفع هذا الاضطراب بعدم المنافاة وإمكانِ الجمع حتىٰ لا يكون مضطربًا إلا عند عدم إمكانه، فهذا علىٰ كونه مناقشًا فيه لأنه ليس جادة كثير من المحدثين وإنما علىٰ من يغلب عليهم

الفقه والأصول من المحدثين المتأخرين لأن شأن المحدِّث الناظر في الثبوت هو مساواة الأحاديث في متونها أو الأخذ بالأنقص لأنه أوثق؛ أقول على التسليم بذلك فهذا أيضًا يُقال في روايات الأثبات الثقات، ولكن هذين الراويين موصوفان بالنكارة والاضطراب كما تقدم عند البخاري وابن المديني وكفى بهما، ثم لو احتمل قبول هذا الأثر فليس فيه أكثر من الدعاء بهذا في القنوت، وليس فيه وصف كيفية هذا القنوت من حيث المواظبة من عدمها، ومن حيث محله في أي صلاة هو.

فالإنصاف أن هذا الأثر فيه **اضطراب**، ويحتمل التحسين.

وعلى ذلك فليس لهذا الأثر مدخلية تامة في الشهادة للحديث المسلسل الذي أورده المصنف بالقنوت في صلاة الصبح، لأنه فضلًا عن اضطرابه وعدم الاتفاق على محله في صلاة الصبح؛ فليس فيه التصريح بالمواظبة على القنوت من عدمها. وكذا حديث أنس رضي الله عنه المرفوع قبله قد خلصنا أنه منكر في اختيارنا.

ـ ولهذا الأثر شاهد من حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما، **ومحمد بن الحنفية** رحمه الله، مرفوعًا إلى النبي ﷺ، في ذكر دعاء «اللهم اهدني فيمن هديت..»، في القنوت.

ويروى هذا الحديث عن **ابن عباس** من طريق: بريد بن أبي مريم، من طريقين:

فرواه: المروزي في مختصر قيام الليل، (ص: ٣٢١)، عن يونس بن أبي إسحاق.

ورواه: الفاكهي في فوائده، (١٠٢)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى،

(٣١٤٠) عن عبد الملك بن جريج، عن عبد الرحمن(؟) بن هرمز.

كلاهما، عن بريد بن أبي مريم قال: سمعت ابن عباس ومحمد بن الحنفية، فذكر دعاء القنوت.

قلت: في رواية ابن جريج اضطراب، حكاه الإمام البيهقي.

قال في الكبرى، (٢/٢٩٨): «رَوَاهُ مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ الْحَرَّانِيُّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، فَذَكَرَ رِوَايَةَ بُرَيْدٍ مُرْسَلَةً فِي تَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدَ ابْنَي ابْنَتِهِ هَذَا الدُّعَاءَ فِي وِتْرِهِ، ثُمَّ قَالَ بُرَيْدٌ: سَمِعْتُ ابْنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولَانِ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُهَا فِي قُنُوتِ اللَّيْلِ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ هُرْمُزَ، وَقَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الْحَنَفِيَّةِ: فِي قُنُوتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ»، ولم أقف على هاتين المتابعتين: مخلد، وأبو صفوان. وسنرجع عليها بالبحث قريبًا.

يونس بن أبي إسحاق: صدوق يهم، قال أبو حاتم: صدوق إلا أنه لا يحتج بحديثه، وقال أحمد: حديثه مضطرب، ومرة: في حديثه زيادة عن حديث الناس، وضعف حديثه عن أبيه خاصة مرة، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال الحاكم: ربما وهم في روايته، وقال يحيى ـ مرة ـ، وابن سعد: ثقة، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، وقال ابن مهدي، ويحيى ـ مرة ـ، والنسائي: لا بأس به، وقال العجلي: جائز الحديث، وقال الساجي: صدوق، راجع: تهذيب الكمال، (٣٢/٤٨٨)، والتهذيب، (١١/٤٣٤). وقال الذهبي: صدوق،

الكاشف، (٢/٤٠٢)، وقال الحافظ: صدوق يهم قليلًا، التقريب، (ص: ٦١٣)، وقالا في التحرير، (٤/١٣٨): «صدوق حسن الحديث؛ روىٰ عنه يحيىٰ بن سعيد القطان»، قلت: في كلامهما إفراط، فقد قال يحيىٰ بن سعيد نفسه: «كانت فيه غفلة، وكانت فيه سجية»، ذكره في تهذيب الكمال، وأصله في الجرح والتعديل، والكامل.

أما طريق ابن جريج عن عبد الرحمن بن هرمز، فقد قال الحافظ في التلخيص، (١/٦٠٤): «روىٰ البيهقي أيضًا من طريق عبد المجيد بن أبي رواد، عن ابن جريج، عن عبد الرحمن بن هرمز، وليس هو الأعرج»، وقال: «وعبد الرحمن بن هرمز يحتاج إلىٰ الكشف عن حاله، فقد رواه أبو صفوان الأموي، عن ابن جريج، فقال: عبد الله بن هرمز، والأول أقوىٰ».

فقطع ابن حجر أن ابن هرمز ليس الأعرج، وقال الألباني في الإرواء، (٢/١٧٤): «قلت: ولم أجد من ذكر عبد الرحمن هذا، أما الأعرج فهو ثقة معروف».

قلت: لم أقنع برواية ابن جريج عن الأعرج، ونظرت في المزي فلم أجده ذكره من مشيخته أصلًا، فاجتهدت في البحث عن رواية ابن جريج، عن الأعرج؛ فلم أقع ـ بخلاف الإسناد الذي معنا ـ إلا علىٰ شيء قليل جدًّا. ففي الطبري، عن ابن جريج عن الأعرج، خبران مقطوعان عن مجاهد في التفسير، (٨٩٠٤)، (١٠٧٠٢). وعند عبد الرزاق: ابن جريج، عن إسماعيل بن كثير، والأعرج ـ كذا مقرونًا ـ (١٠٩٦٨)، خبرًا موقوفًا عن ابن عباس.

بيد أني وقفت عند الطبراني في الدعاء، (١٧٣)، علىٰ مثل ذلك الإسناد في حديث أبي هريرة مرفوعًا في الإجابة يوم الجمعة: ابن جريج، عن إسماعيل

بن كثير، عن الأعرج؛ وقع في المطبوعة: أبي جريج، تحريف.

فلا أدري أكلا الإسنادين محفوظ، أم في أحدهما تحريف؟، والذي أميل إليه أن الذي في عبد الرزاق تحريف، وأصله: ابن جريج، عن إسماعيل، عن الأعرج.

وابن جريج مدلس مشهور مكثر، لا خلاف فيه، وقال أحمد إنه لم يسمع من أبي الزناد شيئًا، كما في علل الدارقطني، (١٠/٢١٣)، ونقله في جامع التحصيل، (٢٢٩)، وأبو الزناد راوي الأعرج، فإن لم يسمع ابن جريج منه؛ فيبعد جدًّا أن يسمع من الأعرج، فلا إشكال أن يكون ما روىٰ عن مجاهد من طريقه مدلَّسًا.

لكن الإشكال أن كلام الحافظ ليس في سقوط الواسطة، وإنما في تدليس الشيوخ، ولم أقف علىٰ من قال إن ابن جريج يدلس تدليس الشيوخ، وإن كان دون تدليس الإسناد.

ثم إن طريق عبد الرحمن بن هرمز ليس قويًّا إليه، فهو من رواية: عبد المجيد بن أبي رواد، عن ابن جريج، عن عبد الرحمن بن هرمز. وابن أبي رواد وإن كان صدوقًا، ووثَّقه بعضهم مطلقًا، والدارقطني في حديث ابن جريج خاصة؛ إلا أنه يخطئ، وليس بذاك، راجع: ميزان الاعتدال، (٢/٦٤٨)، وتهذيب الكمال، (١٨/٢٧١). ولذلك قال الشيخ الألباني في الإرواء، (٢/١٧٤) تعليقًا علىٰ هذا الطريق: «عبد المجيد هذا فيه ضعف من قِبَل حفظه».

وكذا الطريق الذي ذكره البيهقي، من طريق: مخلد بن يزيد؛ صدوق يهم، كما قال الساجي، التهذيب، (١٠/٧٧).

وأما الطريق الذي ذكره البيهقي من رواية: أبي صفوان الأموي، عن ابن جريج، عن عبد الله بن هرمز؛ فأبو صفوان الأموي: هو عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم؛ ثقة صدوق، لم يتكلموا فيه بوهم أو خطأ.

وعلىٰ ذلك: فعبد الله بن هرمز: ضعيف معروف.

فالذي عندي: أن المعروف من طريق ابن جريج: أنه عن عبد الله بن هرمز، فهذا أخف مؤونة من الجزم بأن عبد الرحمن بن هرمز ليس الأعرج، فإن من رواه عن: ابن جريج، عن الأعرج، هما: ابن أبي رواد، ومخلد؛ يهمان، فتطرق الوهم إليهما من عبد الله بن هرمز إلىٰ عبد الرحمن بن هرمز؛ قريبٌ، والله أعلم.

ـ وكلام محمد بن الحنفية وابن عباس جميعًا: من رواية يونس: «في قنوت الليل»، ومن رواية ابن جريج: «من صلاة الصبح».

ولذلك قال الألباني في الإرواء، (٢/١٧٤ ـ ١٧٥): «في الطريق إلىٰ بريد من الوجه الثاني: ابن هرمز، وقد عرفت حاله، وفيه ذكرُ القنوت في الصبح دون الطريق الأولىٰ الصحيحة، وعليه فالقنوت في الصبح بهذا الدعاء لا يصح عندي، والله أعلم»، يعني من حديث ابن عباس المرفوع.

أما البيهقي في الكبري فاعتمد الطريقين، قال: «فَصَحَّ بِهَذَا كُلِّهِ أَنَّ تَعْلِيمَهُ هَذَا الدُّعَاءَ وَقَعَ لِقُنُوتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَقُنُوتِ الْوِتْرِ، وَأَنَّ بُرَيْدًا أَخَذَ الْحَدِيثَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ». وهذا يتوقف علىٰ صحة الأسانيد، وقد بينَّا ما في هذا الكلام من نظر. وراجع: التلخيص الحبير، (١/٦٠٤)، وإرواء الغليل، (٢/١٧٣).

ـ وليس لهذا البحث تعلقٌ تام بثبوت دعاء «اللهم اهدني فيمن هديت...» من حديث الحسن بن علي ﵄ مرفوعًا؛ فأصله مشهورٌ معروف، صحيح، مخرَّج في المسند، (٢٧٤٩٠)، والأربعة: الترمذي، (٤٦٤)، وأبي داود، (١٤٢٥)، والنسائي، (١٧٤٦)، وابن ماجه، (١١٧٨)، وغيرهم. على تحقيقٍ في ثبوت لفظ القنوت فيه، يراجع في محاله، منها التلخيص والإرواء، ولا نطول به هاهنا، وإنما بحثنا ما يتعلق أصالةً بتلك المتابعة من رواية ابن الحنفية عن أبيه، وقد أنجزناه. والله أعلم.



٦٤ - ٦٥

هذا الحديث المسلسل بالقضاة، من حديث علي بن أبي طالب ﵁، أوله: «شمُّوا النرجس».

من طريق هناد، وأبي القاسم الخلال، بإسنادهما إلىٰ عليٍّ ﵁.

* فأما طريق هناد:

فرواه ابن الجوزي في مسلسلاته (خ)، الحديث الثامن والثلاثون، وفي الموضوعات (٦١/٣)، من غير تسلسل، ومن طريقه: الكازروني في مسلسلاته، (٨٠)، النوع الحادي والأربعون، والمصنِّف في مسلسلاته، (ص: ٤٥٥)، الحديث الحادي عشر: المسلسل بالقضاة، **وأخرجه هنا بالتسلسل المذكور** [٦٤]، وكذا السخاوي في الجواهر المكللة (خ) (١٧ ب)، وكذا يوسف بن عبد الهادي في الأربعين المسلسلة المتباينة الأسانيد، (خ) الحديث السابع.

ورواه ابن زهراء، الطريثيثي، في مسلسلاته (خ) الحديث الخامس، ومن طريقه السخاوي في الجواهر (خ) (١٧ ب).

كلهم من طريق: القاضي هناد بن إبراهيم، قال أخبرنا القاضي زيد بن سعيد بن محمد الحافظ، قال أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن علي بن عبد العزيز البصري، قال أخبرنا القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن الحسن الشافعي، قال حدثنا القاضي أبو عمر محمد بن يوسف، قال حدثنا القاضي إسماعيل بن إسحاق، قال حدثنا القاضي محمد بن مسلمة، قال حدثنا القاضي

مالك بن أنس، قال حدثنا القاضي ربيعة، قال حدثنا القاضي شريح، قال حدثنا القاضي علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ، به.

وعند السخاوي: زاد: القاضي يوسف بن يعقوب بين محمد بن يوسف، وإسماعيل بن إسحاق.

وهذا من مسلسلات القاضي هنّاد، كما ذكر الحافظ وغيره، كما سيأتي.

القاضي هناد بن إبراهيم: يروي البلايا والموضوعات، راجع طعنهم فيه في الميزان، (٤/٣١٠)، وتاريخ الإسلام، (١٠/٢٢٨).

ومحمد بن مسلمة الواسطي، أبو جعفر الطيالسي: له مناكير، راجع: الكامل، (٧/٥٥٢)، والميزان، (٧/٥٠٧)، وتاريخ الإسلام، (٦/٨٢٤)، وفيه بحث إن كان هو، سيأتي.

قال السخاوي في الجواهر، (خ) (١٧ ب ـ ١٨ أ): «هذا حديث منكر، متنًا، وتسلسلًا، ولكن هكذا رواه أبو المظفر هنّاد، ثم أبو سعد في مسلسلاتهما»، قلت: أبو سعد يعني القاضي العلامة ابن أبي عصرون صاحب الانتصار، وقال الحافظ في اللسان، (٣/١٣٤): «قد وجدت هذا الحديث في المسلسلات لهناد النسفي».

قال ابن الجوزي في الموضوعات، (٣/٦١): «هَذَا حَدِيث مَوْضُوع، وَمُحَمّد بن مسلمة قد ضعفه اللالكائي، وَأَبُو مُحَمَّد الْخلال جدًّا، وهناد ضَعِيف، ولا أصل للحديث».

فإسناده مثخن، ذكرنا الكلام في هنّاد، وتعقب الحافظُ ابنَ الجوزي في تعيين محمد بن مسلمة، فقال، (٣/١٣٥): «وأما ظن ابن الجوزي أن محمد

بن مسلمة هو الواسطي؛ فبعيد؛ لأني لا أعرفه في الرواة عن مالك، والله أعلم»، وهذا صحيح، ولذا ترجمه في اللسان، (٥٠٩/٧) زيادةً عن الميزان، فقال: «محمد بن مسلمة: عن مالك، في ترجمة حسين الكردي»، وسيأتي الكلام عن رواية الكردي في الحديث الآتي.

وقال الحافظ الذهبي في تلخيص الموضوعات (٢٦٩): «سَنَده ظلمات إِلَىٰ مَالك، عَن ربيعَة، عَن شُرَيْح، عَن عَليّ». وقال الحافظ في اللسان، (١٣٥/٣): «من علل إسناد هناد: أن ربيعة شيخ مالك لا رواية له عن شريح أصلًا، والرواة بين هناد وَأبي عمر لا يُعرفون».

وذكره الموصلي في المغني، (٤٦١/٢) مع غيره في الزهور والطب، وقال: «لَا يَصح فِي هَذَا الْبَاب شَيْء عَن رَسُول الله ﷺ»، وكذا ابن القيم في المنار المنيف، (١٣٠)، وقال: «وكلها كذب».

ونص علىٰ وضعه القاري في الأسرار المرفوعة، (٤٨٦)، والشوكاني في الفوائد المجموعة، (١٩٦)، وغيرهم، منهم الحافظ، كما سيأتي. وفيه علة أخرىٰ تتعلق بالوصف بالقضاء، سنذكرها بعد طريق الخلال الآتي.

❊ وأما طريق الخلال:

فرواه الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب، (٣٥٨٨)، وابن عساكر، (٢٧٤/٣١)، بإسناد فيه اختلاف، من غير طريق هنَّاد، من طريق **أبي القاسم الخلال. وقد أورده المصنِّف من رواية الديلمي** [٦٥].

قال السخاوي في الجواهر (خ) (١٨أ): «وأخرجه الديلمي في مسنده من طريق القاضي أبي القاسم محمد بن محمد الخلال،...، لكن قال: عن حماد

بن زيد، بدل محمد بن سلمة، وقال: عن سليمان بن ربيعة، بدل ربيعة، ووصف الجميع بالقاضي، أو برؤيته يقضي».

وقال (خ) (١٨ب): «وقال ـ يعني الحافظ ابن حجر ـ أيضًا عقب إسناد الديلمي من زهر الفردوس ما نصه: وصف الجميعَ بالقاضي أو رأيته يقضي، فسلسله بذلك، وأكثره خلاف الواقع». وزهر الفردوس مخطوطٌ، عندي، وهو مطبوع محقق أيضًا، لكن لم أنشط للفحص عن كلامه فيه.

قال السخاوي في الجواهر (خ) (١٨ أ): «وهكذا رواه الحافظ أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني في مسلسلاته، من طريق الخلال، لكن سماه: أبا القاسم محمد بن عمر».

والذي في ابن عساكر (٣٦/١٤)، قال: «أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ الأَكْفَانِيِّ، نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْكَتَّانِيُّ، نَا الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ الْكُرْدِيُّ، قَدِمَ عَلَيْنَا، نَا الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَلالُ، ثَنَا الْقَاضِي حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، نَا الْقَاضِي مَالِكٌ، نَبَّأَ الْقَاضِي سُلَيْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ، حَدَّثَنِي الْقَاضِي شُرَيْحٌ، حَدَّثَنِي الْقَاضِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ، به».

كذا في ابن عساكر، لكن ساق الحافظ إسناد ابن عساكر سياقًا آخر، فقال في اللسان، (١٣٤/٣): «أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، حَدَّثَنَا عبد العزيز الكتاني، حَدَّثَنَا القاضي أبو علي الحسين بن أحمد الكردي قدم علينا، حَدَّثَنَا القاضي أبو القاسم بن عمر بن محمد الخلال، حَدَّثَنَا القاضي أبو علي الحسن بن يحيىٰ بحصن مهدي، حَدَّثَنَا القاضي أبو عمر محمد بن يوسف حدثني القاضي يوسف بن يعقوب، حَدَّثَنَا القاضي إسماعيل بن إسحاق، حَدَّثَنَا

القاضي حماد بن زيد، حَدَّثَنَا القاضي مالك، حَدَّثَنَا القاضي سليمان بن ربيعة، حَدَّثَنَا القاضي شريح، حَدَّثَنَا القاضي أمير المؤمنين علي رفعه»، وهذا الإسناد هو الصحيح، يدل عليه تعليقُ ابن عساكر، فكأن هناك سقطًا في الإسناد الذي في المطبوعة.

فقد علق عليه ابن عساكر: «هذا حديث منكرٌ جدًّا، وإسماعيل بن إسحاق لم يدرك حماد بن زيد، وإنما يروي عن أصحابه، لا نعلم حمادًا أو مالكًا قَضَيَا قطُّ، ولا يُعرف سليمان بن ربيعة بوجه، والحمل فيه على الكردي أو مَنْ بينه وبين ابن عمر، والله أعلم»، فقال في اللسان، (٣/١٣٤) في ترجمة حسين الكردي: «اتهمه ابن عساكر»، وفي مطبوعة ابن عساكر خبط في قراءة العبارة، وأثبتُّها من اللسان.

قال السخاوي في الجواهر (خ) (١٨أ): «جزم شيخنا في غير موضع من اللسان بأنه موضوع».

وبحث الحافظُ إسنادَه بحثًا حسنًا، فقال في اللسان، (٣/١٣٤): «وقد وجدت هذا الحديث في المسلسلات لهناد النسفي بسند آخر إلى أبي عمر؛ فكأن الكردي سرقه منه وخبط في الإسناد»، وذكر الإسناد الذي ذكرناه في السابق، وبينّا علله.

ثم قال، (٣/١٣٥): «فظهر أن الكردي أدخل بين أبي عمر القاضي، وبين إسماعيل: والد أبي عمر يوسف بن يعقوب. وأبو عمر معروف بالرواية عن إسماعيل وعمّن هو أقدم منه.

وأما قول ابن عساكر إن إسماعيل لم يدرك حماد بن زيد؛ فهو صحيح،

لكن يظهر لي أن الكردي خبط في الإسناد، فأسقط محمد بن مسلمة، وأما حماد بن زيد؛ فهو جد والد إسماعيل بن إسحاق، فكأنه كان في الأصل منسوبًا، فإنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد، فسقط إسماعيل وصارت (بن): عن.

فخرج من ذلك: أن إسماعيل روىٰ عَن جَدِّه حماد، وليس كذلك.

وكذا خبط في قوله سلمان بن ربيعة، فزاد لفظ (سلمان بن)».

وبحث ابنُ عرّاق الحملَ علىٰ حسين الكردي، فقال في تنزيه الشريعة، (٢/٢٧٧): «قلت: الْكرْدِي قد توبع فِي طَرِيق ابْن النجار، فَالظَّاهِر أَن الْبلَاء فِيهِ من قَاضِي حصن مهْدي، وَأَن بعض المجهولين الَّذين فِي طَرِيق هناد سَرقه مِنْهُ، وَالله تَعَالَىٰ أعلم».

وذلك الطريق ذكره السيوطي في اللآلئ، (٢/٢٣٣): «قَالَ ابْن النَّجّار فِي تَارِيخه: الْحَسَن بْن يَحْيَىٰ بْن الْحَسَن، أَبُو عَليّ القَاضِي بحصن مهدي، حدَّث عَنِ القَاضِي أَبِي عُمَر مُحَمَّد بْن يُوسُف بْن يَعْقُوب الْأَزْدِيّ، بِحَدِيث مُنْكَر.

ثُمّ قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو مُحَمَّد الْأمين، عَنْ عَبْد الْخَالِق بْن أَحْمَد بْن عَبْد الْقَادِر، أَنْبَأَنَا وَالِدي، أَنْبَأَنَا أَبُو سَعِيد الْحُسَيْن بْن عُثْمَان بْن أَحْمَد بْن سهل الشِّيرَازِيّ العِجْليّ، أَنْبَأَنَا أَبُو عِياض أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن يَعْقُوب الهَرَوِيّ، بالدينور، حَدَّثَنَا أَبُو عَليّ الْحَسَن بْن يَحْيَىٰ بْن الْحَسَن الْبَغْدَادِيّ قَاض بحصن مَهْدِيّ، حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عُمَر مُحَمَّد بْن يُوسُف، حَدَّثَنَا القَاضِي إِسْمَاعِيل بْن إِسْحَاق، حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو مُحَمَّد، حَدَّثَنَا القَاضِي مَالك، بِهِ»، ولم أجده في

المطبوع من ذيل ابن النجار.

والقاضي المذكور أشار إلىٰ شأنه الحافظ، فترجمه في اللسان، (١٢٨/٣): «الحسن بن يحيىٰ بن الحسن أبو علي قاضي حصن مهدي، روىٰ عن القاضي أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الأزدي بخبر موضوع».

ـ **فالحاصل**: أن هذا الخبر **موضوع**، بالتسلسل، ومِن دونه.

قال ابن عراق، (٢٧٧/٢): «تُعُقِّب بِأَنّ الحافظين ابْن عَسَاكِر وَابْن النجار أَخْرجَاهُ فِي تاريخهما من غير طَرِيق هناد، واقتصرا علىٰ وَصفه بالنكارة. قلتُ: كثيرًا مَا يقْتَصر ابنُ عَسَاكِر علىٰ وصف الحَدِيث بالنكارة، وَهُوَ عِنْده مَوْضُوع، يُعرف ذَلِك بمراجعة كَلَامه، وَالله تَعَالَىٰ أعلم».

وقد قال العجلوني في كشف الخفاء، (١٣/٢): «رواه الطبراني، قال السيوطي في مقاماته الريحانية: حديث راويه غير معل ولا مفلس».

ولم أقف عليه في الطبراني، والقول الذي حكاه عن السيوطي عجيب، وهو في مقاماته، (ص: ١٤٢)، قال: «وقد روي في حديث راويه غير مقل ولا مفلس: شموا النرجس..»، فلعله قولٌ أدبي في سياق، أو هو علىٰ لسان شخص في المقامة، فلست متحقِّقًا أن يُنسب ذلك للسيوطي، وإن كان له من غرائب ذلك أشياء كما هو معلوم.



٦٧

حديث عليٍّ رضي الله عنه في دعاء الكرب: «لا إله إلا الله الكريم الحليم....».

ويروىٰ من حديث **عليّ** رضي الله عنه، ومن حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما في الصحيحين.

يروىٰ عن علي رضي الله عنه من طريقين: **عبد الله بن جعفر، وعبد الله بن الحارث الأعور**:

* **أولًا: طريق عبد الله بن جعفر** رضي الله عنه، عن عمّه عليٍّ رضي الله عنه: ويروىٰ عنه من طرق: عبد الله بن شداد، وعبد الرحمن بن أبي رافع، وعبد الله بن الحسن المثنىٰ، وأم البنين، والحسن المثنىٰ، وبُديح.

فأما **طريق عبد الله بن شداد**: فروي عنه من طرق، واختلف عنه فيه مرفوعًا وموقوفًا:

فرواه: أحمد، (٧٢٨)، وفي الفضائل، (١١٢٤)، **وأخرجه المصنف من طريقه** [٦٧]، وابن منيع في مسنده، كما في إتحاف الخيرة المهرة، (٨٢٥٤)، وكذا الحارث بن أبي أسامة، هناك (٦١٤٦)، والبزار في المسند، (٤٦٩)، والنسائي في الكبرىٰ، (٧٦٢٦، ١٠٣٩١، ١٠٣٩٢)، وابن حبان، (٨٦٥)، والطبراني في الدعاء، (١٠١١، ١٠١٢)، وابن السني عن النسائي في عمل اليوم والليلة، (٣٤٢)، ومن طريق النسائي: ابن منده في التوحيد، (٣٠٥)، والحاكم في المستدرك، (١/٥٠٨)، وأبو نعيم في المعرفة، (٥٣٥)، والبيهقي عن الحاكم في الشُّعب، (٩٥٥٤)، وفي الدعوات الكبير، (١٥٣)، والشجري في الأمالي، (٢١٠٩)، وقِوام السنة في الترغيب والترهيب، (١٢٨٦)،

والضياء في المختارة، (٥٥٨)، وفي العدة، (٤، ٥)، من طريق: محمد بن عجلان، عن محمد بن كعب القرظي، عن عبد الله بن شداد، به.

قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ يُرْوَىٰ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ مِنْ وُجُوهٍ، وَهَذَا أَحْسَنُ إِسْنَادًا يُرْوَىٰ فِي ذَلِكَ»، ومقتضىٰ تخريج الضياء له تصحيحه.

وقد تقدم في بحوثنا الكلامُ علىٰ ابن عجلان، وقد توبع كما سيأتي.

وروي من طريق ابن عجلان بإسناد خطأ، ساقه النسائي في الكبرىٰ، (١٠٣٩٣)، قال بإسناده «عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ الْحَرِّ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَجْلَانَ، يُحَدِّثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ كَلِمَاتٍ إِذَا نَزَلَ بِهِ كَرْبٌ دَعَا بِهِنَّ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

هَذَا خَطَأٌ، وابْنُ ثَوْبَانَ ضَعِيفٌ لَا يَقُومُ بِمِثْلِهِ حُجَّةٌ، وَالصَّوَابُ حَدِيثُ يَعْقُوبَ»، يعني ابن عبد الرحمن المصري، أي ما تقدم من الطريق المحفوظ عن ابن عجلان: عبد الله بن جعفر، عن علي، مرفوعًا.

وذكره الحافظ ابن كثير في جامع المسانيد والسنن، (٢/١٩٦)، وقال: «والمحفوظ من هذا الحديث حديث عبد الله بن جعفرٍ عن عمه أمير المؤمنين علي بن أبي طالبٍ كما تقدم».

ورواه: أحمد، (٧٠٣)، وابن منيع في مسنده، كما في إتحاف الخيرة، (٨٢٥٤)، وابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة، (٤٥)، والبزار في المسند،

(٤٧١)، والبدر بن الهيثم القاضي في حديثه، (١)، والخرائطي في مكارم الأخلاق، (١٠٣٥)، والطبراني في الدعاء، (١٠١٢)، ومن طريق ابن أبي الدنيا التنوخي في الفرج، (١/١٣٦)، والتوحيد لابن منده، (٣٠٦)، والحاكم في المستدرك، (١/٥٠٨)، وأبو نعيم في المعرفة، (٣٥٢)، والبيهقي عن الحاكم في الأسماء والصفات، (٨٧)، وكذا في الشعب، (٥٩٤)، ومن طريق ابن منيع الضياء في المختارة، (٥٥٩)، من طريق: أسامة بن زيد الليثي، عن محمد بن كعب القرظي، عن عبد الله بن شداد، به.

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ لاخْتِلافٍ فِيهِ عَلَىٰ النَّاقِلِينَ، وَهَكَذَا أَقَامَ إِسْنَادَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ».

أسامة بن زيد الليثي؛ صدوق يهم، علَّق له البخاري، واستشهد به مسلم.

ورواه: البزار في المسند، (٤٧١)، والنسائي في الكبرىٰ، (١٠٣٨٨، ١٠٣٨٩، ١٠٣٩٠)، والدارقطني في الأفراد كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني، (٣٢٣)، ومن طريق النسائي: الضياء في المختارة، (٥٦٠)، من طريق: أبان بن صالح، عن محمد بن كعب، عن عبد الله بن شداد، به.

وقال الدارقطني في الأفراد، (١/٢٢٥): «تفرد بِهِ مُحَمَّد بن إِسْحَاق، عَن أبان بن صَالح بِهَذَا الْإِسْنَاد».

قلت: أبان ثقة، علق له البخاري. وابن إسحاق إمام المغازي، صدوق، مدلس.

فتحصل أنه رواه ثلاثتهم: ابن عجلان، وأسامة بن زيد الليثي، وأبان بن صالح: عن محمد بن كعب، عن عبد الله بن شداد، به مرفوعًا.

= وقد خولف محمد بن كعب القرظي، علىٰ عبد الله بن شداد، خالفه: ربعيُّ بن حراش، عنه منصور بن المعتمر، فرواه موقوفًا.

فرواه النسائي في الكبرىٰ، (١٠٣٩٤)، عن جرير، و(١٠٣٤٥)، عن سفيان، و(١٠٣٤٦)، عن شعبة، والطبراني في الدعاء (١٠١٤)، عن أبي الأحوص، و(١٠١٥)، عن مسعر.

خمستُهم: عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن عبد الله بن شداد، عن عبد الله بن جعفر، عن عليٍّ، موقوفًا.

وقد بحث الخلافَ في طريق عبد الله بن شداد: الدارقطنيُّ، فقال في العلل، (٣/١١١ ـ ١١٢): «هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ: فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقَرَظِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، مَرْفُوعًا إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ.

حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، وَأَبَانُ بْنُ صَالِحٍ، فَاتَّفَقُوا عَلَىٰ رَفْعِهِ.

وَخَالَفَهُمْ رِبْعِيُّ بْنُ حِرَاشٍ، فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا غَيْرَ مَرْفُوعٍ.

حَدَّثَ بِهِ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ رِبْعِيٍّ.

وَاخْتُلِفَ عَنْ مَنْصُورٍ فِي إِسْنَادِهِ، فَرَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَمِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ ـ وَاخْتُلِفَ عَنْ مِسْعَرٍ ـ، وَعَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ، وَزِيَادُ الْبَكَّائِيُّ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرُهُمْ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ

عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا».

وبعضُ تلك الطرق الموقوفة ليست فيما وقفتُ عليه من مصادر التخريج.

ثم استفاض الدارقطنيُّ في تجويد طُرُقِ منصور، قال: «وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْقَنَّادُ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ. أَسْقَطَ مِنَ الْإِسْنَادِ رَجُلَيْنِ.

وَتَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مِسْعَرٍ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ أَيْضًا، فَرَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَمِسْعَرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَ رِوَايَةِ زَائِدَةَ، وَمَنْ تَابَعَهُ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَأَسْقَطَ مِنَ الْإِسْنَادِ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ.

وَاتَّفَقَ أَصْحَابُ مَنْصُورٍ عَنْهُ عَلَىٰ أَنَّ الْحَدِيثَ مَوْقُوفٌ، إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ الْهَرَوِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، فَإِنَّهُ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ».

ولم أقف علىٰ تلك الطرق. واستقصاء الدارقطني وحسن تخريجه وتطريقه وتفريعه؛ يُخضع له.

ـ **فالحاصلُ** إذن: أن طريق عبد الله بن شداد يُروىٰ مرفوعًا من طريق محمد بن كعب، وموقوفًا من طريق ربعي بن حراش، وكلاهما ثقةٌ جليلٌ في نفسه، من القُدَماء، رجال الشيخين.

والراوي عن محمد بن كعب: ثلاثةٌ (محمد بن عجلان، وأبان، وأسامة بن زيد)، والراوي عن ربعي: (منصور بن المعتمر)، وإذا وُزِن الأربعةُ: فمنصورٌ أثبتُ أهل الكوفة، بل مِن أثبت الناس، كثيرُ الرواية، ليس لأحدٍ فيه كلمةٌ بغمزٍ، إلا قولَ أحمد: «إذا نزل إلىٰ المشايخ اضطرب»، وليس في روايته هاهنا نزول. أما الثلاثة؛ ففي كل واحد منهم كلامٌ ينزله عن الاحتجاج المطلق، وعندي أن وثاقة منصور ترجُحُ اجتماعَ الثلاثة، علىٰ أن أسامة بن زيد؛ يَهِمُ ويُخطئ كثيرًا، وثُبُوت طريق أبان بن صالح إليه؛ ليس إلىٰ الغاية، فإنه انفرد عنه ابنُ إسحاق، فخيرُ طرقِ محمد بن كعب عن عبد الله بن شداد: حديثُ ابنِ عجلان، كما نص البزارُ، فمنصور، ومَن روىٰ عنه من الأجلّة ـ ممن ذكر الدارقطني، وذكرنا ـ؛ أرجحُ، والله أعلم.

إلا روايةَ: أبي قلابة، عن منصور، به، مرفوعًا، وأبو قلابة هو عبد الملك الرقاشي، صدوق يخطئ، تغير حفظه في بغداد، فهو مختلط، انظر: الاغتباط، (٢٢٢)، والمختلطين للعلائي، (٧٧)، وأعرض عنه الشيخانِ، ولم يخرج له إلا ابنُ ماجه، وصرح الدارقطني أنه لا يحتج بما انفرد به، كما في سؤالات الحاكم، (١٥٠)، وقد انفرد بهذا هاهنا.

❊ وأما طريق عبد الرحمن بن أبي رافع:

فرواه: أحمد، (١٧٦٥)، والنسائي في الكبرىٰ، (١٠٤٠٧)، وابن عساكر، (١٢٥/٢١)، والضياء في المختارة، (١٥٦)، ومن طريق أحمد: في العدة، (٦)، ومن غيره، (٧)، من طريق: عبد الرحمن بن أبي رافع، عن عبد الله بن جعفر، به مرفوعًا، ولكنه لم يذكر عليًّا رضي الله عنه. في خبر زواج بنته من الحجاج.

علق عليه الضياء: «الْمَشْهُورُ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ عَمِّهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام».

وابن أبي رافع: قال يحيىٰ: صالح الحديث، الجرح والتعديل، (٥/ ٢٣٢)، وقال الحافظ في التقريب إنه مقبول. وقال الشيخ الألباني إنه لم يتابع علىٰ هذا السياق؛ فهو لين، فيبقىٰ حديثه بذلك السياق علىٰ الضعف، انظر: الصحيحة، (٥/ ٧٤)، رقم (٢٠٤٥). والمقصود بالسياق عن عبد الله بن جعفر مرفوعًا، دون ذكر عليّ، ولكن لعله ترك ذكره اختصارًا أو اقتصارًا أو لظهوره، وهذا معروف في رواية الحديث، فكيف والخبر في سياق قصة ليس في سياق رواية الحديث، فالراوي أو العالم قد يكتفي بذكر الحديث دون إسناده أو ببعض إسناده، فالأليق أن يُحمل علىٰ أنه حديث علي، ولا يكون واضحًا في الوقف علىٰ عليٍّ رضي الله عنه أو رفعه.

❊ **وأما طريق عبد الله بن الحسن المثنىٰ:** فاختلف عنه مرفوعًا وموقوفًا أيضًا.

فرواه: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، (١٩٢)، والطبراني في الدعاء، (١٠١٦)، وابن منده في التوحيد، (٣٠٧)، والحاكم في المعرفة، (١/ ٢١٩)، والبيهقي في الدعوات الكبير، (١٩٤)، وابن عساكر، (٢٧/ ٣٦٥)، والضياء في المختارة، (٥٦١) من طريق: معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن مسعر، عن عبد الله بن حفص.

قلت: في رواية سليمان التيمي عن مسعر من علوم الحديث: ما يُعرف بالمدبَّج، أو رواية الأقران، مثّل به الحاكم، ثم قال في المعرفة، (٢١٩): «مِسْعَرُ وسُليمان التَّيمِيّ قرينان، إلَّا أنّي لا أحفظ لِمِسْعَر عنهُ رواية».

ورواه: ابن أبي شيبة في المصنف، (٢٩٨٤٨)، ومن طريقه النسائي في الكبرىٰ، (١٠٤٠٦)، وكذا الطبراني في الدعاء، (١٠١٧)، وابن السني عن النسائي في اليوم والليلة، (٥٥٣)، وكذا أبو نعيم في الحلية، (١٠٦١٨)، من طريق: محمد بن بشر، عن مسعر، عن إسحاق بن راشد.

كلاهما: عبد الله بن حفص، وإسحاق بن راشد: عن عبد الله بن الحسن، عن عبد الله بن جعفر، به مرفوعًا.

وساقه النسائيُّ في الكبرىٰ (١٠٤٠٢)، من طريق: سليمان التيمي، عن مسعر بن كدام، عن عبد الله بن حفص، عن عبد الله بن حسن، عن عبد الله بن جعفر، في ذكر خبر زواج بنته من الحجاج أيضًا. وقد يقال فيه ما قيل في الطريق السابق من جهة أنه ليس بنص في وقفه ولا رفعه، علىٰ أن الكلام في وقف الحديث هو علىٰ عليّ وليس علىٰ عبد الله بن جعفر، وله صحبة.

وقد ذكر الدارقطني في العلل الخلافَ في الرفع والوقف من هذا الطريق.

قال (٣/١١٣ ـ ١١٤): «وَعِنْدَ مِسْعَرٍ فِيهِ إِسْنَادَانِ آخَرَانِ:

أَحَدُهُمَا: رَوَاهُ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَرَفَعَهُ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ.

وَخَالَفَهُ شَيْبَانُ، فَرَوَاهُ عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ».

ولم أقف علىٰ متابعة شيبان المذكورة، وقد ذكرت الموقوف عند النسائي من رواية سليمان، عن مسعر، ولكنه موقوف علىٰ عبد الله بن جعفر لا علي،

وهو علىٰ مِلنا إليه موقوف في الصورة فقط.

ثم ذكر الدارقطني الإسنادَ الآخر، فقال: «وَالْإِسْنَادُ الْآخَرُ: رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ بِنْتِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

ورواية مسعر في المصنَّف، ورواية أبان في النسائي في الطريق الآتي، لكن من غير رواية سلمة بن الفضل.

※ وأما طريق أم البنين، أم أبيها بنت جعفر:

فرواه: النسائي في الكبرىٰ، (١٠٣٨٩)، والطبراني في الدعاء، (١٠٢٠، ١٠٢١)، وتمَّام في فوائده، (٨٩٣)، من طريق: عليّ زين العابدين.

ورواه: الطبراني في الدعاء، (١٠١٩)، من طريق: الحسن بن الحنفية.

كلاهما: زين العابدين، والحسن بن الحنفية: عن أم أبيها بنت عبد الله، عن عبد الله بن جعفر، عن علي، به.

ورواه: النسائي في الكبرى، (١٠٣٨٨)، والخرائطي في مكارم الأخلاق، (١٠٣٦)، والطبراني في الدعاء، (١٠١٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق،

(٢٠١/٧٠)، من طريق: علي زين العابدين، عن عبد الله بن جعفر، أسقط أمَّ أبيها.

وذكر الدارقطنيُّ في العلل، (١١٥/٣) طريقَ زين العابدين، فقال: «وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْإِسْنَادِ ابْنَةَ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَجَعَلَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَرَفَعَهُ أَيْضًا. وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ».

رواية محمد بن سلمة في النسائي، ورواية محمد بن عمرو عند الطبراني في الدعاء، ويظهر لي أن: «علي بن حسن» التي في الدارقطني؛ تحريف، صوابه: علي بن الحسين، زين العابدين.

وذكر الدارقطني في العلل، (١١٥/٣) طريقَ الحسن بن الحنفية، فقال: «وَرَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أُمِّ أَبِيهَا بِنْتِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهَا، عَنْ عَلِيٍّ». خرّجناه من الطبراني، ولم يجدْه محقِّقُ العلل.

فالمدار في طريق زين العابدين على ابن إسحاق، وعبد الرحمن بن مغراء، صدوقان، لكن ليسا إلى الغاية، وابن مغراء أضعف من ابن إسحاق.

والمدار في طريق الحسن بن الحنفية على إسحاق بن أبي فروة؛ متروك.

قلت: وذلك الطريقُ إمّا يُروى مختصرًا من المناسبة، أو يذكر أنها كانت عند عبد الملك بن مروان.

* وأما طريق الحسن المثني:

فرواه: ابن أبي شيبة، (٢٩١٧٩)، عن وكيع، والنسائي في الكبرى،

(١٠٤٠٢)، عن المعتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، كلاهما: عن مسعر عن عبد الله بن حفص، عن عبد الله بن الحسن المثنىٰ، عن عبد الله بن جعفر، عن عليٍّ، به، مرفوعًا.

وساقه النسائي، (١٠٤٠٣)، عن: يحيىٰ بن سعيد، عن مسعر، عن أبي بكر بن حفص، عن الحسن المثنىٰ، عن عبد الله بن جعفر، موقوفًا عليه، وفي القصة مغايرة، ففيها أن عبد الله بن جعفر تزوَّج امرأة، فأخبرها بذلك الذِّكْر، فعرفه الحسنُ المثنَّىٰ، فقاله عند الحجاج، فنجا منه.

ورواه (١٠٤٠٤)، عن يزيد، عن مسعر، به، و(١٠٤٠٥)، عن سفيان، عن مسعر، به، كلاهما موقوفًا علىٰ عبد الله بن جعفر، والقصة فيهما علىٰ الأشهر: أنه زوَّج بنته من الحجاج، فقالت هذا الكلام، وسيأتي بحثُ ذلك. ولكن هو موقوف في الصورة كما ذكرناه لأنه ورد نصيحة لبنته، فلا يلزم أنه ليس بمرفوع ـ ولا ليس بموقوف علىٰ عليّ ـ من طريقه كما تقدّم.

قال ابن أبي حاتم في العلل، (٥/٢٩٦ ـ ٢٩٨): «سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَىٰ بن يَمَانٍ: قال: حدَّثنا مِسْعَرٌ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ حَسَنِ بْنِ حسنٍ، عن عبد الله بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: لمَّا جَهَّزَ ابنتَهُ إلىٰ الحَجَّاجِ؛ قال لها: إنَّ رسولَ الله أَمَرَنِي إِذَا أَصَابَنِي هَمٌّ أَوْ غَمٌّ أَنْ أدعوَ بِهَذَا الدعاءِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الحَلِيمُ الكَرِيمُ....

قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ، روىٰ غيرُ واحدٍ عَنْ مِسْعَرٍ، لا يُوَصِّلُونَهُ».

رواية يحيىٰ بن يمان المرفوعة تلك لم أقف عليها، وذكرنا ما وقفنا عليه من المرفوع من طريق مسعر: سليمان التيمي، ووكيع.

* أما طريق بُدَيح:

فهو مرفوعٌ، ذكره الدارقطني، قال في العلل، (٣/١١٥): «وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ بُدَيْحٍ مَوْلَىٰ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

أخرجه الخرائطي في المكارم (١٠٣٨)، بلفظ: «من قالهن عند وفاته؛ دخل الجنةَ».

وسليمان بن أبي داود؛ هو سليمان بن سالم، متروك، لم يعرفه الفاضل محفوظ الرحمن زين الله السلفي محقق الدارقطني.

وبُديح، مولىٰ عبد الله بن جعفر؛ ليس فيه جرح ولا تعديل، ذكره البخاري في الكبير، (١٤٦/١)، وابن أبي حاتم، (٤٣٧/١)، وذكره ابن حبان في الثقات.

* ثانيًا: طريق عبد الله بن الحارث:

رواه الخرائطي في المكارم، (١٠٣٧)، من طريق: خالد الأحول، عن عبد الله بن الحارث ـ الأعور ـ عن عليّ. ولفظه: «مَا قَالَ عَبْدٌ: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، اكْفِنِي كُلَّ هَمٍّ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ، وَكَيْفَ شِئْتَ، وَمِنْ أَيْنَ شِئْتَ؛ إلا أَذْهَبَ اللهُ ﷻ هَمَّهُ».

عبد الله بن الحارث الأعور: ضعيفٌ جدًّا. والأحول: قال الحافظ: مقبول.

ـ فالحاصل: أنّ الحديث يُروي مرفوعًا وموقوفًا علىٰ عليّ، والأكثر والأقوىٰ رواه موقوفًا، وقد جوّد الدارقطني طرقَه في العلل، وفرقتُها علىٰ

مواضعها كي تتضح للقارئ، والذي أذهب إليه وأختاره في ذلك الحديث: **الوقف**، فإن المعروف عن المحدثين المتقدمين أن الغالب عليهم أنهم يقدمون الموقوف على المرفوع ويقضون به عليه؛ لأنه الاحتياطُ والأصل، ومِن العلماء من عزاه لأكثر أهل الحديث مطلقًا، كما الخطيب في الكفاية، ومِن العلماء من مال إلى ترجيح المرفوع على الموقوف، وأنه من باب زيادة الثقة، وأكثرُهم المتأخرون كالنووي وابن الصلاح، ومنهم مَنْ قال يُصار فيه بالكثرة، ومنهم مِن قال إن الأمر موقوف على القرائن، وهذا أقرب الأقوال، مع اعتبار أن أكثر المحدثين كانوا يُعِلُّون بالوقف، يَعرف هذا مَنْ نظرَ كتبَ العلل، إلا لقرينةٍ قوية. فهذا ما انتهى إليه بحثي في ذلك الحديث، وراجع في بحث تعارض الوقف والرفع: الكفاية، (٤١٧)، وشرح العراقي على التبصرة، (١/٢٣٣ ـ ٢٣٤)، ونكت ابن حجر على ابن الصلاح، (٢/٦٠٣ ـ ٦١٣)، وتدريب الراوي، (٢٥٣ ـ ٢٥٦)، وأجمعها البحث في: فتح المغيث (١/٢١٩).

وقال الخطيب في الكفاية، (٤١٧): «اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفًا؛ لجواز أن يكون الصحابي يُسند الحديثَ مرةً ويرفعه إلى النبي ﷺ، ويذكره مرةً أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه، فيُحفَظ الحديثُ عنه على الوجهين جميعًا».

قلت: وهذا عندي يصدق على رواية عبد الله بن جعفر التي فيها أنه يذكره لبنته، فهذا لا يستفاد منه في ذلك البحث؛ فإنه يذكره لبنته على سبيل النصح والذكرى، فلا يشترط أن يرفعه، وإنما البحث في الموقوف على عليّ، وما يروى من رفعه.

ـ وتقدم أن ابن حبان أخرجه في الصحيح، وصححه الحاكم في المستدرك

علىٰ شرط مسلم، والضياء في المختارة.

والحديث صححه الشيخ الألباني في التعليقات الحسان، (٢/٢٣١)، قال: حسن صحيح، وأحال علىٰ الروض النضير في تخريج الطبراني الصغير، وضعَّفَ حديثَ الحاكم في ضعيف الجامع، (٤٣٧٥)، وصححه شعيب، في التعليق علىٰ المسند، (٢/١٣٠)، وحسَّنه وصي عباس في الفضائل، (٢/٦٥٩) من إسنادِ ابن عجلان.

ـ وجاء في رواية عبد الله بن شداد بن الهاد أنه كان يعلمها المغتربةَ من بناته، وينفث بها الموعوك، ويلقنها الميت ـ وفي ذكرها تلقينًا للميت حديثٌ موضوع ـ.

وفي رواية زين العابدين عند النسائي، من رواية محمد بن مسلمة، عن ابن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن قعقاع بن حكيم، عنه، ذكر قصةً بطولها في تلقين عبد الله بن جعفر ذلك لبنته، في الاغتراب.

قال: «كَانَ ابْنُ جَعْفَرٍ، يَقُولُ: عَلَّمَنِي أَبِي، يَعْنِي عَلِيًّا وَكَانَتْ أُمُّهُ تَحْتَ عَلِيٍّ، قَالَ: عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ زَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَّمَهُ إِيَّاهُنَّ يَقُولُهُنَّ عِنْدَ الْكَرْبِ إِذَا نَزَلَ بِهِ، وَقَالَ: أَيْ بُنَيَّ، لَقَدْ كَفَفْتُهُنَّ عَنْ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ وَخَصَصْتُكَ بِهِنَّ، فَكُنَّا نَسْأَلُهُ إِيَّاهُنَّ فَيَكْتِمُنَاهُنَّ وَيَأْبَىٰ أَنْ يُعَلِّمَنَاهُنَّ، حَتَّىٰ زَوَّجَ ابْنَتَهُ فَخَرَجْنَا نُشَيِّعُهَا، حَتَّىٰ إِذَا كُنَّا بِمَخِيضٍ، وَرَكِبَتْ فَوَدَّعَهَا خَلا بِهَا وَهِيَ عَلَىٰ دَابَّتِهَا، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُعَلِّمُهَا تِلْكَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي كَانَ يَكْتُمُنَا، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهَا وَانْصَرَفْنَا، حَتَّىٰ إِذَا سِرْنَا قَرِيبًا مِنَ الْمِيلِ تَخَلَّفْتُ كَأَنِّي أُهَرِيقُ الْمَاءَ، ثُمَّ رَكَضْتُ، فَقُلْتُ: أَيْ بِنْتَ عَمٍّ، إِنِّي قَدْ عَرَفْتُ أَنَّمَا خَلا بِكِ أَبُوكِ دُونَنَا لِيُعَلِّمَكِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي

كَانَ يَكْتُمُنَا، قَالَتْ: أَجَلْ، قُلْتُ: أَخْبِرِينِي بِهِنَّ، قَالَتْ: قَدْ نَهَانِي أَنْ أُخْبِرَ بِهِنَّ أَحَدًا، قُلْتُ: أَسْأَلُكِ بِاللهِ إِلا مَا أَخْبَرْتِنِي، فَلَعَلِّي لا أَرَاكِ بَعْدَ هَذَا الْمَوْقِفِ أَبَدًا، قَالَتْ: خَلا بِي، ثُمَّ قَالَ لِي: أَيْ بُنَيَّةُ، إِنَّ أَبِي عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ عَلَّمَهُ إِيَّاهُنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُهُنَّ عِنْدَ الْكَرْبِ إِذَا نَزَلَ بِهِ، وَقَالَ: لَقَدْ خَصَصْتُكِ بِهِنَّ دُونَ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ، وَإِنَّكِ تَقْدِمِينَ أَرْضًا أَنْتِ بِهَا غَرِيبَةٌ، فَإِذَا نَزَلَ بِكِ كَرْبٌ، أَوْ أَصَابَتْكِ شِدَّةٌ فَقُولِيهِنَّ، وذكر الكلمات».

وفي رواية عبد الله بن الحسن المثنىٰ: أن عبد الله بن جعفر لقَّنها ولدًا له كان مريضًا، يُقال له صالح.

وفي رواية زين العابدين عند الطبراني والنسائي وغيرهما: أن أم البنين كانت عند عبد الملك بن مروان، وذكرتها.

وفي رواية أبي رافع: أن عبد الله بن جعفر زوَّج بنته الحجاج. قال حماد بن سلمة: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ قَالَ: فَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا.

وفي رواية الحسن المثنىٰ عن عبد الله بن جعفر، عند النسائي موقوفًا، من رواية يحيىٰ بن سعيد، عن مسعر، عن أبي بكر بن حفص، عنه، أَنَّ «عَبْدَ اللهِ بْنَ جَعْفَرٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا، فَلَمَّا خَرَجَ قُلْتُ لَهَا: مَا قَالَ لَكِ؟ قَالَتْ: قَالَ: إِذَا نَزَلَ بِكِ أَمْرٌ فَظِيعٌ أَوْ عَظِيمٌ فَقُولِي: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمُ، سُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، فَدَعَانِي الْحَجَّاجُ فَقُلْتُهَا، فَقَالَ: لَقَدْ دَعَوْتُكَ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَكَ، وَمَا فِي أَهْلِكَ الْيَوْمَ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ، أَوْ أَعَزَّ عَلَيَّ مِنْكَ».

ثم رواه عن يزيد، وسفيان، عن مسعر، به، موقوفًا، والقصة عندهما على الأشهر، أنه زوَّج بنته من الحجاج، فقالت هذا الكلام.

ـ ويناسب موضوعَ الكتاب في المناقب، أن نبحث في أحد رواة الحديث: **أم أبيها**، **أم البنين**، بنت عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، رضي الله عنهم أجمعين.

وبنت عبد الله بن جعفر: أم البنين، أم أبيها، مجهولة، وقال الحافظ في التقريب: مقبولة، ولعله لأنه روى عنها الحسن المثنى، وزين العابدين، والحسن بن الحنفية، فأخرجها عن حيز جهالة العين، لكن هذا موقوف على صحة الرواية إلى هؤلاء عنها، ولا يسلم.

وسماها ابن عساكر زينبَ، وترجمها في التاريخ، (٦٩/١٧١)، وذكر هناك أنه تزوجها خالد بن يزيد بن معاوية، وقدم بها دمشق، ثم ذكر أنها كانت عند يزيد بن معاوية نفسِه، في موضع آخر، (٧٠/٢٦١)، وذكر خبرَ زواجها، وفيه شِعْر، ثم قال، (٦٩/١٧٢): «قال الزبير: قال عمي مصعب بن عبد الله: وسمعت مَنْ يُنكر أن يكون تزوجها، ويُنْكِرُ الشِّعْرَ.

كان كذا في النسخة: «بنت عبد الله بن جعفر»، غير مُسمَّاة، فألحقتُ فيها من نسخة السماع: «زينب بنت عبد الله»، ولا أظن اسمها محفوظًا، وقد ذكرها في غير موضع؛ فلم يسمِّها، وقال: بنت عبد الله بن جعفر».

فردّ الأمرين: التزويج من خالد بن يزيد، والتسمية.

أما التسمية: فالظاهرُ أنّ تسميةَ زينب لا تثبت، فإنها لم ترد إلا فيما ذكره ابن عساكر، ورجَّح أنه دخيل على نُسْخَة مصعب التي نقل منها، والمعروف أن زينب كانت تحت عبد الله بن جعفر، وهي بنت علي رضي الله عنهم أجمعين،

راجع: الطبقات، (٨/٣٤١)، والمحبَّر، (٥٣)، والذرية الطاهرة في مواضع، وأشار إليه البخاري تعليقًا في باب ما يحل من النساء، وراجع: نصب الراية، (٣/١٧٦)، والتغليق، (٤/٤٠٠).

ولم أقف علىٰ من ذكر أن لعبد الله بن جعفر بنتًا اسمها زينب. وإنما وقفتُ علىٰ: أم كلثوم، وأم أبيها. ذكر ابنُ قتيبة في المعارف، (٢٠٧) أمَّ أبيها، وأن أمها: ليلىٰ النهشلية، التي كانت تحت علي؛ وأم كلثوم، وأن أمها زينب بنت علي.

وأجمل الزبيريُّ خبرَ زواج أم كلثوم، وأم أبيها، وزاد عليهما: أم عبد الله، وأم محمد. قال في نسب قريش، (٨٢ ـ ٨٣): «أم كلثوم: خطبها معاويةُ علىٰ ولده، فجعل عبدُ الله أمرَها إلىٰ الحسين بن علي، فزوَّجها الحسينُ القاسمَ بن محمد بن جعفر بن أبي طالب، وعدَلَها عن يزيد بن معاوية، ثم مات القاسمُ عن أم كلثوم؛ فتزوجها الحجاجُ بن يوسف، وهو يومئذ أمير علىٰ المدينة ومكة، فكتب إليه عبد الملك بن مروان يأمره بفراقها؛ فطلقها». وذكر هذا الخبر بنحوه وكيع في أخبار القضاة، (١/١٥٣). والخبر رواه بإسناده ابن سعد في الطبقات الكبرىٰ، متمم الصحابة، الطبقة الخامسة، (١/٤١٢ ـ ٤١٤)، بإسناد معضل، ولم يسمها، بل قال: ابنة عبد الله بن جعفر.

وذكر البلاذري، (٢/٦٨)، زواجَ أم كلثوم علىٰ النمط السابق، ثم زاد عليه بعد الحجاج: أبانَ بن عثمان، ومثله ابن قتيبة في المعارف، (٢٠٧)، وذكره البري في الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، (٢/١٨٦).

وقال، (٨٣): «وأختها أم عبد الله: لم تتزوج، وأمُّهم جميعًا: زينب بنت علي بن أبي طالب».

ثم ذكر أمَّ أبيها، (٨٣): «وأم أبيها: كانت عند عبد الملك بن مروان، فطلقها وهو خليفة؛ فتزوجها علي بن عبد الله بن العباس، فولدت له، وهلكت عنده»، ووافقه البلاذري، (٢/٦٨). وذكر ذلك البلاذري في أنساب الأشراف، (٢/٦٨)، وابن حزم في جمهرة أنساب العرب، (١/٦٨، ١٢٣)، وساقه ابن عساكر، (٧٠/٢٠٣)، والمزي في تهذيب الكمال، (٣٥/٣٢٦ ـ ٣٢٧)، كلاهما عن مصعب الزبيري.

وذكر في المعارف، (١/٢٠٧) قصة طلاقها: «وأما أم أبيها؛ فكانت عند عبد الملك بن مروان، فطلّقها، ثم تزوّجها عليّ بن عبد الله بن عباس، فهلكت عنده. وكان سبب طلاقها أنه عضّ على تفاحة ثم رمى بها إليها، وكان بعبد الملك بَخَرٌ، فدعت بمُدية، فقال: ما تصنعين؟ قالت: أميط عنها الأذى، ففارقها. وأم محمد: كانت عند يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، وأمهم جميعًا: ليلى بنت مسعود بن خالد بن مالك بن ربعي بن سلمى بن جندل بن نهشل»، ونحوه في أنساب الأشراف للبلاذري، (٢/٥٩).

وذكر ابن حزم في جمهرة أنساب العرب، (١/٦٩)، «أمّ محمد بنت عبد الله بن جعفر، تزوجها يزيد بن معاوية بن أبي سفيان»، وقد تقدمت الحكاية عن أم كلثوم أن معاوية خطبها ليزيد ولم يتزوجها يزيد!

فالحاصل أن الحال كما ترى، فقد اضطربوا في تعداد بنات عبد الله بن جعفر، وتسمياتهن وزيجاتهن بعض الاضطراب، والله العالم بواقع الحال، ولكنهم اتفقوا على أم أبيها وأم كلثوم، وتكلمنا على ما ورد من زواجهما، وورد كما ذكرنا أيضًا من بناته: أم عبد الله وأم محمد، ولكن لم أقف لهما على أخبار، فيحتمل أنهما كُنيتان، أو تكونان غير مشهورتين، لاسيما وابن قتيبة ذكر أن أم

عبد الله لم تتزوج كما تقدم.

وأم كلثوم هي التي تعاقب عليها جماعة من الأشراف، وأم أبيها هي التي تزوجها الحجاج. فيرجح أن أم البنين التي روي الحديث من طريقها هي أم كلثوم، فقد ورد في طريق زين العابدين للحديث أن أم البنين كانت عند عبد الملك بن مروان، فيكون المراد بها إذن أم كلثوم، فهي التي كانت عنده فطلقها. وقد ورد في الرواية من طريق عبد الرحمن بن أبي رافع عن عبد الله بن جعفر أن ورود الخبر كان في زواج ابنته من الحجاج، فيكون المراد بالبنت أم أبيها؛ لأنه لم يذكر لأم كلثوم زواجٌ من الحجاج، كما أنه ورد أن أم أبيها قد صُرفت عن الزواج من الحجاج، فيكون المقصود أن هذا ببركة ذلك الذِّكر، وقد ورد في رواية زين العابدين والحسن المثنىٰ أن الحديث من طريق أم أبيها عن عبد الله بن جعفر، ولكن لا يلزم أن تكون هي أم البنين التي روت الحديث لأنها لم تصرح أن الحديث في شأنها.

قال الحكيم الترمذي: «وتسمىٰ هَذِه الْكَلِمَات عِنْد أهل الْبَيْت كَلِمَات الْفرج يدعونَ بهَا فِي النوائب والشدائد»، نوادر الأصول في أحاديث الرسول، (٢/٢٧٩). ولذا وردت في قصص كثيرة، منها ما تقدّم في شأن الحجاج وعبد الملك، وكذا ما ورد في طرق الحديث من أن عبد الله بن جعفر كان يلقنها للمغتربة من بناته، كما في رواية زين العابدين للحديث، وفي رواية عبد الله بن شداد بن الهاد، وكذا ورد أنه لقنّها ولدًا له اسمه صالح، كان مريضًا، وقد ذكر صالحًا هذا جماعةٌ، انظر: نسب قريش للمصعبي، (٨٣)، والمعارف، (٢٠٧)، وأنساب الأشراف، (٢/٦٨)، وجمهرة ابن حزم، (٦٨).

وللحديث عن **عليّ** رضي الله عنه رواية أخرىٰ في هذا الباب، دعاء الكرب، بلفظ

آخر غير هذا، طويل، وهو الآتي في التخريج رقم [٦٨].

=والحديث في دعاء الكرب بهذا اللفظ: له شاهد من حديث **ابن عباس** مرفوعًا، صحيح متفق عليه، رواه البخاري ومسلم، كما ذكره المصنِّف، وعزوناه في هامش التحقيق [٦٧]، فلا إشكال في ثبوته مرفوعًا، بهذا اللفظ.



٦٨ - ٦٩

حديث علي رضي الله عنه في دعاء الكرب، بلفظ آخر طويل، أوله: «اللهم احرسني بعينك التي لا تنام...»

روي هذا الدعاء من حديث **عليٍّ وأنسٍ** رضي الله عنهما:

أولا: حديث عليّ رضي الله عنه:

ويروىٰ عن عليٍّ رضي الله عنه من: طريق جعفر عن آبائه.

ويروىٰ عن جعفر من طريق: **ربيع الحاجب** ـ حاجب المنصور ـ، وعنه من طرقٍ: ابنِه الفضل بن الربيع، وعلي بن أمية الكوفي، ومحمد بن عائشة القرشي، وموسىٰ بن سهل.

*** فأما طريق علي بن أمية الكوفي:** ونبدأ بها مراعاة لسياق المصنِّف:

ويرويه عن علي بن أمية: عبد الأعلىٰ بن حماد النرسي به.

ورواه عن عبد الأعلىٰ بن حماد اثنان:

الحسين بن معاذ بن حرب: رواه قِوام السنة في الترغيب والترهيب، (١١٧/٢)، (١٢٧٣)، **ورواه المصنف من طريقه** [٦٨]، من طريق: الحسين بن معاذ بن حرب، قال ثنا عبد الأعلىٰ بن حماد النرسي، ثنا علي بن أمية الكوفي، عن ربيع الحاجب، عن جعفر به.

والثاني: أبو سعيد العدوي: رواه الديلمي في مسند الفردوس، كما في كنز العمال، (١٢٤/٢) (٣٤٤١)، وهو في الفردوس بمأثور الخطاب، (٣٢١/٥)

(٨٣١٧)، في حرف الياء، عن علي: «يَا عَليّ إِذا أحزنك أَمر». ساقه الحافظ بالإسناد في الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس، خ (ق ٢٥١/٢٥٢)، وفي مطبوعة زهر الفردوس، (٨/٩٠) (٣١١٢): قال: أخبرنا أبي، أخبرنا أبو الفضل الكرابيسي، أخبرنا ابن تركان، أخبرنا علي بن أحمد بن فرفور ـ في زهر الفردوس: قرقور ـ، حدثنا أبو سعيد العدوي، حدثنا عبد الأعلىٰ بن حماد، به.

وعبد الأعلىٰ بن حماد من رجال الشيخين، قال الحافظ في التقريب: «لا بأس به».

ولكن في الطريق إلىٰ عبد الأعلىٰ عند قوام السنة: الحسين بن معاذ بن حرب؛ مجهول ضعيف، قال الذهبي في تاريخ الإسلام، (٦/٥٣٩): «هو ضعيف؛ فإنّه أتىٰ بحديث باطلٍ، عَنْ ثِقَةٍ»، وذكره في الميزان، (١/٥٤٨).

وفي الطريق إلىٰ عبد الأعلىٰ عند الديلمي: أبو سعيد العدوي؛ هو أبو شعيب الحراني الأموي، عبد الله بن الحسن؛ وثقوه، وقال ابن حبان في الثقات إنه يخطئ ويهم. انظر: ثقات ابن حبان، (٨/٣٦٩)، وتاريخ بغداد، (٩/٤٤١)، وسير أعلام النبلاء، (١٣/٥٣٦).

وأما المدار: علي بن أمية؛ فشاعر، ليس من أهل الحديث.

ـ وعبد الأعلىٰ بن حماد النرسي يرويه أيضًا عن الحسن بن الفضل بن الربيع، عن عبد الله بن الفضل بن الربيع، عن الفضل بن الربيع، رواه أبو بكر بن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة، (٧٠)، وهو الآتي عند المصنِّف، رقم [٦٩]، فليُنظر هناك، فإن تلك الطريق عن عبد الأعلىٰ، أقوىٰ من التي معنا هنا.

* وأما طريق الفضل بن الربيع:

فرواه الزبير بن بكار في الموَفَّقِيّات، ت العاني، (١٣٤)، رقم (٧٣)، عن علي بن صالح، عن عامر بن صالح، عن الفضل بن الربيع، عن أبيه ربيع الحاجب، عن جعفر به. فذكر قصةَ وشاية بعض الناس بجعفر الصادق عند المنصور، وذكر قصة دخوله على الخليفة، كما في الحديث الذي سيورده **المصنف رقم** [٧٠]، ولكن بسياق وألفاظ مختلفة، وفيه نجاته من بطشه، وأن الربيع تبع جعفرًا، وسأله عن الكلمات التي كان يتمتم بهن، فذكر له الحديث عن آبائه، عن علي، عن النبي ﷺ، بلفظٍ قريبٍ مما فوق.

ورواه ابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة، (٧٠)، **ورواه المصنف** [٦٩] **من طريقه**، من طريق: الحسن بن الفضل بن الربيع، عن الفضل بن الربيع، عن الربيع الحاجب، به. وفيه قصة أبي جعفر المنصور مع جعفر الصادق ودعائه بهذا الدعاء، وليس فيه رَفْعُه، وفيه بعض التغايُر في اللفظ.

وقد رواها من طريق ابن أبي الدنيا: ابنُ الجوزي في المنتظم، (٨/١٠٦)، ولكن منتهاه عنده: عبد الله بن الفضل، واسم شيخ عبد الأعلى عنده: «الحسين بن الفضل بن الربيع»، وهاهنا: «الحسن». وهو موافق لمضمون القصة التي خرجناها في البحث السابق [٦٨]، والتي رواها قوام السنة في الترغيب والترهيب، (٢/١١٧) رقم (١٢٧٣)، كما أسند المصنِّفُ أيضًا كما تقدّم. وقال في المنتظم: «حَدَّثَنِي عَبْد الله بْن الفضل بْن الربيع ـ ولم يحفظ الدعاء وبعضه عَنْ غيره ـ».

وقد اختُلف على عبد الأعلى بن حماد في هذا الحديث، فقد تقدَّم هذا الحديث، من حديث عليٍّ، من طريق: عبد الأعلى بن حماد النرسي، عن علي

بن أمية الكوفي، عن ربيع الحاجب، به. رواه عن عبد الأعلىٰ بهذا الطريق: الحسين بن معاذ بن حرب، وأبو سعيد العدوي، كما بحثناه في الطريق السابق، الذي رواه المصنف رقم [٦٨]. ورواه هنا عيسىٰ بن أبي حرب الصفار، والمغيرة بن محمد، عن عبد الأعلىٰ، عن الحسن بن الفضل بن الربيع، عن عبد الله بن الفضل بن الربيع. كما هو هنا. ويبدو أن تقصيره علىٰ عبد الله بن الفضل ظاهري، فالقصة عن أبيه الربيع حاجب المنصور.

والحسن ـ أو الحسين ـ بن فضل بن الربيع، لم أقف له علىٰ ترجمة، ولا علىٰ ذِكْرٍ، وكذا عبد الله بن الفضل بن الربيع، لبعض أبنائه ذِكر في الأسانيد، ولكن لم أقف له هو علىٰ ذكر ولا ترجمة. والفضل بن الربيع؛ سيأتي أنه مجهول الحال.

وهذه الطريق التي هنا عند عبد الأعلىٰ بن حماد أقوىٰ من المذكورة لدىٰ المصنف [٦٨] إذ رواها عن عبد الأعلىٰ عن علي بن أمية هناك؛ وهما راويان فيهما مقال. أمّا هنا فرواها عن عبد الأعلىٰ: عيسىٰ بن أبي حرب، وثقه الخطيب البغدادي، في تاريخ بغداد، (١١/١٦٦)، والذهبي في تاريخ الإسلام، (٦/٣٨٤)، والمغيرة بن محمد المهلبي الأزدي، قال الذهبي: كان أديبًا أخباريًّا ثقة، تاريخ الإسلام، (١٥/٢٥٧).

وأخشىٰ أن في هذه الطريق شيئًا، إذ لا يحتاج عبد الأعلىٰ أن يروي عن الحسن بن الفضل، عن عبد الله بن الفضل ـ فالظاهر أنهما أخوان! ـ عن الفضل بن الربيع، إذ إنه يروي عن الفضل مباشرةً. وقد روىٰ المزيُّ في تهذيب الكمال، (٥/٩٥)، هذه الحكايةَ من طريق: أبي طالب علي بن أحمد الكاتب، عن عيسىٰ بن أبي حرب الصفار، عن الفضل بن ربيع، عن الربيع. فلم يذكر

عبد الأعلىٰ ولا الحسن بن الفضل ولا عبد الله بن الفضل، فلعله اختصار، فالصفار من طبقة تلاميذ عبد الأعلىٰ، ولا يأتي له أن يروي عن الفضل بن الربيع من غير واسطة، لكن الشاهد أنه لم يذكر الحسن ولا عبد الله ابني الفضل ذينك!

والفضل بن الربيع؛ مستور الحال، ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد، (١٣٢/١٢)، والذهبي في تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٤٢/٥)، ولكن لم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وعامر بن صالح، هو ابن عبد الله بن عروة بن الزبير، أبو الحارث المدني، أخرج له الترمذي، قال الحافظ في التقريب: «متروك الحديث، أفرط فيه ابنُ معين فكذّبه، وكان عالمًا بالأخبار». وعلي بن صالح المكي، أبو الحسن العابد، من رجال الترمذي أيضًا، قال الحافظ في التقريب: «مقبول».

* **وأما طريق محمد بن عائشة القرشي:** فرواه الضياء المقدسي في العدة للكرب والشدة، (٦٠)، بإسناده إليه، عن الربيع، به. وفيه: «الربيع بن الحاجب»، صوابه: ربيع الحاجب. ومحمد بن عائشة؛ أديب موسيقار، ليس من أهل الرواية.

* **وأما طريق موسىٰ بن سهل**، عنه، به:

فساقه الحافظ في الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس؛ مسلسلًا بالكتابة في الجيب حتىٰ الموت، (ق٢٥٢). من طريق: محمد بن هارون الهاشمي، حدثنا محمد بن أحمد القيسي، حدثنا موسىٰ بن سهل، عن الربيع الحاجب، نحوه. وفيه ذكر القصة، وقد رواه المصنِّف من غير طريقه، مسلسلًا بالتسلسل نفسه، رقم [٧٠]، وسنبحثه علىٰ حدةٍ كي نستوفيه. ولكن أقول فيه: محمد بن هارون الهاشمي؛ إن كان ابن بُرَيْه؛ فهو مُتَّهم بالوضع، انظر: لسان الميزان،

(٧/٥٥٥)، وإن كان ابن هارون الرشيد؛ فهو مُغفَّل، ليس من أهل الرواية، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٥/١٢٤٩). وسنذكر هذا الطريق عند سياقة المصنف له مسلسلًا، ونخرِّجه، ونتكلم على رجاله، كما وعدنا، انظر الحديث: [٧٠].

والحاصل أن هذا الحديث من حديث عليٍّ ﵁، يرويه: الربيع الحاجب؛ ولي القضاء بعسكر المهدي أيام الواثق، ذم طريقتَه وسيرتَه الخطيب، (تاريخ بغداد، ١٠/٣١٨)، ولم يكن له حديث ولا رواية.

وحديث الصادق عن أبيه عن جده، فيه بحثٌ معروف، فإن كان جدّه الحسين، أي أن الضمير يعود على محمد الباقر؛ فالحديث منقطع، فإن محمدًا الباقر لم يدرك جدّه الحسين، وهذا الاحتمال يذكره الحافظ، انظر: التلخيص الحبير، (٥/٢٣٢٢)، وإن كان جدُّه عليًّا زينَ العابدين، أي أن الضمير يعود على جعفر، وهذا هو المشهور؛ فهو مرسل، وهذه طريقة الأئمة النقاد، انظر: العلل الكبير للترمذي، (٣٦٠)، والدارقطني في علله، انظر مثلًا: (٣/١٠٤).

وقد جاء الإسناد هاهنا: جعفر، عن أبيه، عن جده، عن أبيه عليّ. فإذا كان جده هو علي زين العابدين، فهو لم يدرك جدَّه عليًّا ﵁، كما نص أبو زرعة، انظر: جامع التحصيل، (٥٣٩)، ويكون قوله: «أبيه» مجازًا عن جدّه. وإن كان الحسين بن علي؛ ففيه الانقطاع السابق، بينه وبين الباقر. فهو منقطع في الصورة على التقديريْن.

نعم قد يغتفر أن أهل هذا البيت ﵃ يروي بعضهم عن بعض، والوسائط منهم، فقد لا يذكرونهم بتمامهم، ويتّكلون على هذه السلسلة الشريفة، لا سيما في مثل هذا النوع من الأحاديث، ولذا قيدت الانقطاع في عبارتي بأنه انقطاع في

الصورة، ولكنَّ الشأنَ في اتصال الإسناد إليهم ثم يَرِدُ هذا الكلامُ، فالله أعلم.

۞ ثانيًا: حديث أنس رضي الله عنه:

رواه قِوام السنة في الترغيب والترهيب، (١٣٧/٢)، وفي لفظه زيادات: «يا علي: ألا أعلمك دعاءً إذا أصابك غمٌّ أو هَمٌّ تدعو بهن ربَّك ويُستجاب لك بإذن الله، ويُفرَّج عنك؟ توضَّأْ وصلِّ ركعتين واحمد اللهَ وأَثْنِ عليه وصلِّ على نبيك واستغفر لنفسك وللمؤمنين والمؤمنات، ثم قل: اللهم أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، لا إله إلا الله العلي العظيم، لا إله الله الحليم الكريم، سبحان الله رب السماوات السبع ورب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم كاشفَ الغمِّ ومفرِّجَ الهمِّ مجيبَ دعوة المضطر إذا دعاك، رحمن الدنيا والآخرة أنت رحيمهما، فارحمني في حاجتي هذه بقضائها ونجاحها، ورحمة تغنيني بها عن رحمة من سواك».

وإسناده: أبو الفرج البرجي، ثنا محمد بن عمر بن حفص، ثنا إسحاق بن الفيض، ثنا المضَّاء، قال: حدثني عبد العزيز، عن أنس، به.

أبو الفرج البرجي؛ هو عثمان. ومحمد بن عمر بن حفص؛ هو أبو حفص الجورجيري الأصبهاني، انظر: تاريخ أصبهان، (٢٤٢/٢)، وتاريخ الإسلام، (٥٩٧/٧)، وصفه الذهبي بالصدوق، السير، (٢٧١/١٥)، قال أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان، (٢٨٣/٢): «عِنْدَهُ أَحَادِيثُ غَرَائِبُ». ومضاء؛ هو ابن الجارود الدينوري، قال أبو حاتم في الجرح والتعديل، (٤٠٣/٨): «هذا شيخ دينوريٌ ليس بمشهورٍ، محلُّه الصدق». وقال الذهبي في ميزان الاعتدال، (١٢٢/٤): «لا يدري من هو، أظنه أخباريًّا لا رواية له في المسندات، ثم ظفرت بأخباره»، وقال الحافظ في اللسان، (٨٠/٨): «رأيت له خبرًا منكرًا

أخرجه الإمام الرافعي في تاريخ قزوين». وعبد العزيز؛ هو ابن زياد الحبطي، أخباري مجهول، ذكره البخاري في الكبير، (١٥/٦)، وأبو حاتم في الجرح والتعديل، (٣٨٢/٥)، وسكتا عليه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو الفضل العراقي في ذيل ميزان الاعتدال، (٥٣٤) إن أبا حاتم قال إنه مجهول، وقال أيضًا: «أرسل، وروىٰ عن أنس، وروىٰ عن قتادة». وقد ذكر البخاري وغيره أنه يروي عن أبي شداد العماني، وأبو شداد هذا ذكروا أنه ورده كتاب من النبي ﷺ في أهل عمان، وقيل إنه عُمِّر مئة وعشرين سنة، راجع: الاستيعاب، (١٦٨٧/٤)، والإصابة، (١٧٩/٧)، وعلىٰ هذا فليس يظهر أن عبد العزيز هذا قد سمع من أنس بن مالك. ووجدتُّ له حرفين شاذين غريبين عن أنس، أحدهما في العظمة لأبي الشيخ، (١٠٢)، والثاني في ذكر مدة الدنيا، في تاريخ دمشق، (٤٢/١). فهذا إسناد **ليِّن**، بل **ضعيف**.

ـ **فالحاصل** أن الدعاء **مرفوعًا** من هذه الطرق، وبتلك السياقات؛ لا يصح.

مع التوكيد علىٰ أن أصل الدعاء للكرب صحيح، ولكن باللفظ السابق في الحديث [٦٧]، وليس بهذا اللفظ، علىٰ أن في بعض الألفاظ السابقة المذكورة زياداتٍ علىٰ تلك الواردة في الأحاديث الصحيحة. وقد جاء في الحديث الذي من رواية ابن أبي الدنيا والمصنف من طريقه [٦٩]، والذي فيه قصة جعفر الصادق مع المنصور أنه ذكر الدعاء ولم يرفعْه، فإذا كان الدعاء من كلام جعفر بن محمد؛ فهو حسن أيضًا.

ـ وبذلك فلا إشكال في الدعاء به من الكرب، ومن أهمّ الكرب: الدخول علىٰ السلطان الجائر، وعلىٰ ذلك يُحمل ما روي عن السلف من دعائهم به وبغيره عند الدخول عليهم، إنما البحث في تلك القصص التي وردت، وفي

روايته مرفوعًا من تلك الطرق، وبتلك الأسانيد، وفي كونه مختصًّا بأهل البيت كما يذكر بعضهم، فقد قال الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، (٢٧٩/٢): «تسمى هذه الكلمات عند أهل البيت: كلمات الفرج، يدعون بها في النوائب والشدائد»، فتبيّن أنه لا مقتضٍ للتخصيص المذكور في كلامه.

وقد روى التنوخيُّ الدعاءَ بذلك في قصةٍ بين معاوية والحسن، من طريق الباقر.

روى في الفرج بعد الشدة، (٢٥١/١ ـ ٢٥٢)، من طريق: «محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثنا محمد بن علي بن الحسين بن علي، قال: بعث معاوية إلى الحسن بن علي، أو الحسين بن علي عليهما السلام، ودعا بضبارة سياط، فوضعها بين يديه، فلما دخل الحسن عليه السلام أخذ السياط فرمى بها، ومد يده إليه، وقال: مرحبًا بسيد شباب قريش، ودعا بعشرة آلاف دينار، وقال: استعن بها على زمانك، فلما خرج تبعه الحاجب، فقال له: يا ابن رسول الله، إنا نخدم هذا السلطان، ولسنا نأمن بادرته، وقد رأيتك تحرك شفتيك بشيء، فما هو؟ فقال: أعلمك، على ألا تعلم أحدًا من آل معاوية. قال: نعم. قال: إذا وقعت في شدة أو مكروه، أو خفت من سلطان، فقل: لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلي العظيم، لا إله إلا الله الكبير المتعال، سبحان الله رب السماوات السبع، ورب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين، اللهم جلَّ ثناؤك، وعزَّ جارك، ولا إله غيرك، اللهم إني أعوذ بك من شر فلان، وأتباعه، وأشياعه، من الجن والإنس، أن يفرطوا علي، أو أن يطغوا».

وليس في هذا المتن نكارة، ولا في إسناده وضاع أو متروك، بل ظاهر الجودة.

وورد مثل ذلك مع الحسن البصري والحجَّاج، راجع: الفرج بعد الشدة للتنوخي، (١/٢٥٣)، بإسناده: «عن الحسن بن أبي الحسن: أن عبد الله بن جعفر، لما أراد أن يُهديَ ابنته إلىٰ زوجها، خلا بها، فقال لها: إذا نزل بك أمرٌ فظيع من أمور الدنيا، أو الموت، فاستقبليه بقول: لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين. قال الحسن: فبعث إليَّ الحجَّاج، فقلتهن، فلما مَثُلْتُ بين يديه، قال: لقد بعثت إليك وأنا أريد قتلَك، واليوم ما أحدٌ أكرم عليَّ منك، فسل حوائجَك»، وأصل الأثر في خبر الزواج قد تقدم مثلُه كثيرًا في بحث حديث عبد الله بن جعفر الذي تقدَّم معنا.

وليس في هذين الأثرين رفع، بل ما فيه هو الدعاء بذلك الذِّكر، وقد ذكر المصنِّف أنه ثابت في الصحيح من حديث ابن عباس، وهو كذلك.

وفي الباب قصة لجعفر بن محمد الصادق مع المنصور، وهي الواردة عند المصنف في الحديثين: [٦٩، ٧٠].

ـ وقد ورد في الخوف من السلاطين بخاصّةٍ أذكارٌ أخرىٰ، أشهرها حديث ابن عمر ﵄، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا خِفْتَ سُلْطَانًا أَوْ غَيْرَهُ، فَقُلْ: لا إِلَهَ إِلا اللهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ، عَزَّ جَارُكَ، وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ، وَلا إِلَهَ غَيْرُكَ»، في عمل اليوم والليلة لابن السني، (٣٤٦)، وقال الألباني: «ضعيف جدًّا»، ضعيف الجامع، (٤٧٩)، وتخريج الكلم الطيب، (١٢٨)، وراجع: الأذكار للنووي، ت شعيب، (١٢٣ ـ ١٢٤).

وفي الباب من المرفوع حديث ابن مسعود ﵁، بلفظ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ

السَّبْعِ وَمَا فِيهِنَّ، وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيم، وَرَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، كُنْ لِي جَارًا مِنْ فُلانٍ وَأَشْيَاعِهِ أَنْ يَفْرُطُوا عَلَيَّ، أَوْ أَنْ يَطْغَوْا عَلَيَّ أَبَدًا، عَزَّ جَارُكَ، وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ، وَلا إِلَهَ إِلا أَنْتَ، وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِكَ»، رواه الخرائطي في مكارم الأخلاق، (١٠٤٧)، والطبراني في الدعاء، (١٠٥٦، ١٠٥٧)، والكبير، (٣٧٣٥)، والبيهقي في الدعوات، (٣٩٦). وضعفه الألباني في ضعيف الجامع، (٤٢٧)، والضعيفة، (٢٤٠٠).

وصحَّح الموقوف على ابن مسعود، في صحيح الأدب المفرد، (٥٤٨/٧٠٧)، وتكلم عليه أنه قريب من حكم الرفع، في الضعيفة، (٤٢٢/٥).

وكذا من الموقوف عن ابن عباس رضي الله عنهما، في صحيح الأدب المفرد، (٥٤٩/٧٠٨): «إذا أتيت سلطانًا مهيبًا، تخاف أن يسطو بك، فقل: الله أكبر، الله أعزُّ من خلقه جميعًا، الله أعزُّ مما أخاف وأحذر، أعوذ بالله الذي لا إله إلا هو، الممسك السماوات السبع أن يقعن على الأرض إلا بإذنه؛ من شر عبدك فلان، وجنوده وأتباعه وأشياعه من الجن والإنس. اللهم كُن لي جارًا من شرهم، جلَّ ثناؤك، وعزَّ جارك، وتبارك اسمك، ولا إله غيرك»، ثلاث مرات.

وهو في المصنف، والدعاء للطبراني، ودعوات البيهقي، ونحوها من المصنفات في ذلك، وهو صحيحٌ عنه، كما في صحيح الأدب المفرد للألباني.



٧٠

وهو الحديث المسلسل «بقول كُل راوٍ: وكتبته وها هُوَ فِي جيبي».

وهو في الحقيقة نفس الحديث السابق [٦٨ ـ ٦٩] في دعاء الكرب، من حديث عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، من طريق جعفر عن آبائه، من طريق **موسىٰ بن سهل**، عن ربيع الحاجب، عن جعفر به. وقد بحثنا من خصوص هذا الطريق، ومن عموم حديث علي وأنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مستوفىً، ولكن نبحث خصوصَ المسلسل هنا.

وقد روىٰ هذا المسلسَل جماعةٌ، التقوا بإسناد المصنِّف فيه بمدارات، راجعها في موضعه من التحقيق [٧٠]، فأذكرهم الأتمَّ فالأنقص.

فرواه السخاوي في الجواهر المكلَّلة، هو الحديث الستون، خ (ق٦٥/أ ـ ب) (ص: ٢٧٠) من المطبوع، ومن طريقِه محمد عبد الباقي الأيوبي في المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة، (٢٨ ـ ٣٢)، ومن طريق الأيوبي: الفاداني في العجالة، (ص: ٩٠)، بإسناد السخاوي إلىٰ الفيروزابادي وغيره عن الغرَّافي، به. وكذا رواه الزبيدي في أماليه، (ق ٥٤)، وعقيلة في الفوائد الجليلة، (ص: ١٦٠) الحديث المسلسل الرابع والثلاثون، بإسنادهما إلىٰ الفيروزابادي، به.

ورواه الكلاعي في المسلسلات من الأحاديث والآثار، (ق ٧٦)، بإسناده إلىٰ أبي محمد العثماني، به.

ورواه ابنُ بشكوال في المستغيثين بالله تعالىٰ، (١٣٩)، بإسناده إلىٰ أبي الحسن محمد بن علي بن صخر الأزدي به.

ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٨٦/١٨)، والديلمي في مسند

الفردوس، كما ساقه الحافظ في الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس؛ مسلسلًا بالكتابة في الجيب حتى الموت، (ق٢٥٢)، طبعة زهر الفردوس، (٨/٩١) كلاهما بإسنادهما إلى أبي الحسن علي القطان، به.

وفي تلك الأسانيد أخطاء في الأسماء، واختلاف، وفي ألفاظ المتن أيَضًا اختلافٌ كيفَ شئت، وقد أثبتُّ معظمَها في تحقيق المتن.

فتحصَّل أنّ هذا المسلسل مداره على: أبي الحسن علي القطان، عن أبي الحسن علي بن أحمد المحتسب، عن محمد بن هارون، عن محمد بن يحيى ـ وعند ابن عساكر والديلمي: محمد بن أحمد القيسي ـ، عن موسى بن سهل، عن الربيع الحاجب.

والقطان والمحتسب؛ مجهولان، كما بحثنا في رجال الإسناد، ومحمد بن هارون في تعيينه تردّد، إن كان ابن بُرَيْه؛ فهو متهم بالوضع، انظر: لسان الميزان، (٧/٥٥٥)، وإن كان ابن هارون الرشيد؛ فهو مغفل، ليس من أهل الرواية، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٥/١٢٤٩). ومحمد بن يحيى المازني له مناكير، والقيسي صدوق، والربيع تقدَّم الكلام فيه أنه مستورٌ. وقد تكلمنا على هؤلاء الرجال في بيان تراجم الإسناد هناك في التحقيق.

وقد أورده السخاويُّ وبحَثَه في الجواهر المكلَّلة في الأحاديث المسلسلة، وهو الحديث الستون، خ (ق٦٥/أ ـ ب)، وقال: «أخرجه الديلمي في مسنده من حديث السلمي، والعدوي، فرَّقهما، أولهما في: يا علي، وثانيهما في: اللهم، وهو أتمهما، كلاهما عن القطان، متصل التسلسل»، ثم ذكر شاهد القصة وأنه وقع له بعلو من كتاب ابن أبي الدنيا الفرج بعد الشدة، وهي التي أوردها المصنف سابقًا، رقم [٦٩]، وقال السخاوي: «لكن بدون تسلسل»، ثمَّ علق على قصة ابن

أبي الدنيا، قال (٦٦/أ): «وفي هذه القصة نكارة، وسندها ضعيف، ولكن الدعاء مجرب في الشدائد، وهو عند أبي القاسم التيمي في الترغيب».

قلت: وقد أعرض عنه **المصنِّف** في مسلسلاته، وما أرىٰ ذلك إلا لأنه قال في مقدمتها، (ص: ٤٢٨): «فهذه أحاديث مسلسلات صحاحٌ وحسان، وعوالٍ صحيحة وعُشارية عالية الشان، لا يوجد في الدنيا أعلىٰ منها، ولا يحسن لمؤمن الإعراضُ عنها».

فالحاصل أنه حديث عليّ ﷺ السابق، وله شاهد من حديث أنس، تقدّم بيانه في رقم [٦٨ ـ ٦٩].

قال الفاداني في العجالة في الأحاديث المسلسلة، (ص: ٩١): «قَالَ ابْن الطّيب [لعله محمد بن الطيب بن عبد السلام الحسني الفاسي صاحب إضاءة الراموس]: وَهُوَ كَمَا قَالَ ابْن جمَاعَة، فِي: أَسْنَىٰ المطالب فِي مَنَاقِب عَليّ بن أبي طَالب؛ حَدِيثٌ وَدُعَاء وتميمة، وَعَن أهل الْبَيْت، فَفِيهِ مَا يرغّب فِيهِ، وَيدل علىٰ أَنه مُشْتَمل علىٰ اسْم الله الْأَعْظَم».

قلت: لعل هذا تحريف، فليس لابن جماعة كتاب في مناقب علي، فلعل المقصود ابن الجزري، المصنِّف، وهذا الكتاب.

وقد تضمنت هذه القصة بطولها ذكرَ أحاديث، خرجناها باختصار في موضعها من التحقيق، إذ ليس شأننا هاهنا بحث هذه الأحاديث، لأنها ذُكِرت عَرَضًا في سياق الرواية. وإنما الشأن الكلام علىٰ إسناد القصة التي معنا، وحديث دعاء الكرب نفسه الوارد فيها، وقد تقدّم ذلك في [٦٨ ـ ٦٩]، وتمَّ هاهنا.

٧٢ - ٧٣

أثر قراءة آية الكرسي قبل النوم، عن عليٍّ رضي الله عنه.

أخرجه المصنف مسلسلًا بقراءة آية الكرسي قبل النوم [٧٢].

رواه ابن الجوزي في مسلسلاته (خ)، الحديث الحادي والعشرون، ومن طريقه **المصنِّف** في مسلسلاته، (ص: ٤٥٩) رقم (١١)، بنفس السياق الوارد هنا [٧٢]، والسخاوي في الجواهر المكللة، خ (ق٤١/ب) في المطبوع: (ص: ١٩٦)، ومحمد عبد الباقي الأيوبي في المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة، (١٥٢)، رقم (٥٨)، والفاداني في العجالة، (٢٤)، والغماري في المداوي، (٦٣٥/١)، كلهم من طريق **ابن الجوزي**.

وذكر الشيخ الألباني في الضعيفة، (٣٤٨/٦) أن الشيخ عبد الحفيظ الفاسي رواه في الأحاديث المسلسلة، (٢١/١)، عن الشيخ عابد السندي.

ورواه الديلمي في مسنده بالتسلسل، من طريق **والده**، كما عزوه إليه، منهم السيوطي في الدر المنثور، (١٢/٢)، والهندي في كنز العمال، (٣٠١/٢) (٤٠٥٩)، ولم أعثر عليه في الفردوس.

وقد أورد إسنادَه من الديلمي الحافظُ في الغرائب الملتقطة، خ (ق ١١٨)، في زهر الفردوس المطبوع، (١٠٤/٢)، (٤٨٧): «قال: أخبرنا والدي، أخبرنا أبو الغنائم النرسي، أخبرنا السيد أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسين، أخبرنا أبو الفضل محمد بن عبد الله الشيباني، حدثنا أبو محمد عبد الله بن أبي سفيان الشعراني إملاءً بالموصل، حدثنا إبراهيم بن عمرو

السكسكي، حدثنا محمد بن شعيب بن شابور، حدثنا عثمان بن أبي العاتكة، عن علي بن يزيد، أخبرنا القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أمامة، أنه سمع علي بن أبي طالب، فذكره، ثم قال: وتسلسل لرواته واحدًا واحدًا إلىٰ المصنف».

المدار بين الطريقين: طريق ابن الجوزي، وطريق شهردار: أبو الغنائم النرسي؛ هو محمد بن علي بن ميمون.

بيّن الحافظ السخاوي ما فيه، فقال عقبه في الجواهر المكللة، (٤٢/أ): «أخرجه الديلمي في مسنده مسلسلًا، عن أبيه، عن أبي الغنائم النرسي وراويه: علي بن يزيد، كثير المناكير، لاسيما في نسخته التي رواها عن القاسم عن أبي أمامة، بل ضعَّفها كلَّها ابن معين، وكذا ضَعَّف ابن أبي العاتكة الراوي عنه بكثرة رواياته عنه، بل قال ابن عدي إنه روىٰ عنه بهذه الترجمة ثلاثين حديثًا ليست مستقيمة». وقال الألباني في الضعيفة، (٣٤٨/٦) (٢٨٢٥): «إسناده واه»، ثم ذكر الشواهد عند ابن أبي شيبة، وغيره، التي سيأتي ذكرها.

وقد صلَّح المصنِّف إسناده، فقال: «حديث صالح الإسناد»، وليس كذلك لما تقدَّم، وقد علق علىٰ هذا الحُكم ابن ناصر الدين الدمشقي فقال: «ليس كذلك، فإن عثمان بن أبي عاتكة أحد رواته ضعّفه يحيىٰ بن معين والنسائي. وشيخه علي بن يزيد، هو الألهاني، ليس بثقة فيما قاله النسائي، وقال الدارقطني: متروك. ووهّاه غيرهما. والقاسم بن عبد الرحمن الدمشقي صاحبُ أعاجيب فيما ذكره أحمدُ بن حنبل، وهذا منها والله تعالىٰ أعلم»، النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠٢). انظر: ميزان الاعتدال، (٤٠/٣، ١٦١، ٣٧٣) علىٰ التوالي.

قلت: وفيه أيضًا أبو المفضل محمد بن عبد الله، وهو مُتَّهم بالوضع ومن

الغلاة، انظر: ميزان الاعتدال، (٢/٦٠٧)، والسكسكي؛ متروك، انظر: ميزان الاعتدال، (١/٥١).

ـ وقد روي هذا الأثرُ أيضًا عن عليٍّ **من غير التسلسل**:

فيروىٰ من طريق **أبي أمامة** ـ السابق نفسه من غير التسلسل ـ، ومن طريق **أبي عمرو الخارفي**:

فأما **طريق أبي أمامة**: فرواه القاسم بن سلام في فضائل القرآن، (٤٢٣)، والفريابي في فضائله، (١٥٩) رقم (٥٠)، والطبراني في الدعاء، (١٠٨)، رقم (٢٧٦)، والمستغفري في فضائله، (٢/٥١٧) (٧٣١)، كلهم من طريق: علي بن يزيد، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة، عن علي، به. وهو في فضل آية الكرسي. وهو الإسناد الذي تكلمنا عليه في الرواية المسلسلة، فيه علي بن يزيد؛ يروي المناكير. ولكن رواه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار، (٣/٩٢)، من طريق الفريابي، وتكلم في إسناده فقال: «ففي عثمان ـ أي: ابن أبي العاتكة ـ، وشيخه ـ علي بن يزيد ـ، وشيخ شيخه ـ القاسم بن عبد الرحمن ـ اختلاف، وأشد الثلاثة ضعفًا علي بن يزيد»، ثم حسَّنه بالشواهد فقال: «هذا حسن لانضمامه لما قبله»، وما قبله: يقصد به الإسناد الآتي الآن من رواية أبي إسحاق السبيعي، عن الخارفي.

*** وأما طريق الخارفي:**

فيرويه أبو إسحاق السبيعي، ويرويه عنه جماعة: الأعمش، وإسرائيل، وشعبة، ومحمد بن جعفر، وعبد الله بن رجاء، وحجاج بن محمد، ومالك بن مغول:

فأما رواية **الأعمش**: فرواها ابن أبي شيبة في المصنف، (٦/٤٠) (٢٩٣١٥)، **وذكرها المصنّف من روايته [٧٣]**، ورواها ابن الضريس في فضائل القرآن، (١٦٨)، من طريق: وكيع، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبيد بن عمرو الخارفي، عن علي، به. ـ وفي فضائل القرآن: عبيد بن عمرو الخارفي. وفي هذا الطريق ـ طريق الأعمش ـ النصُّ علىٰ: آية الكرسي. والأثر في مختصر قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي، (٩١)، دون الإسناد، بالنص علىٰ آية الكرسي.

وقد جاء في طبعة مصنف ابن أبي شيبة المعزو إليها هنا: الحازمي، فأثبت عوّامة في طبعته، (١٥/١٥٩)، (٢٩٩٢٧): «الخارفي»، وقال: «وهو الصواب، والحازمي تحريف»، وذكر النسخ التي فيها الصواب، والتي فيها التحريف.

وأما رواية **إسرائيل**: فقال ابن كثير في التفسير، ت سلامة، (١/٧٣٥): «ورواه وكيع عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمير بن عمرو الخارفي، عن علي قال: ما أرىٰ أحدًا يعقل، بلغه الإسلام، ينام حتىٰ يقرأ آية الكرسي وخواتيم سورة البقرة، فإنها من كنز تحت العرش». ـ عمير بن عمرو الخارفي: تحريف، الصواب عبيد. ولم يعزه ابن كثير، ولعلَّ الذي أخرجه ابن مردويه، فقد كان سياق الكلام عن روايته. وذكر الحافظ أن ابن أبي داود رواه من هذه الطريق عن إسرائيل عن إسحاق عن عبيد بن عمرو الخارفي عن علي، انظر: نتائج الأفكار، (٣/٩١). وقد ورد في هذا الطريق بالجمْع بين الكرسي وخواتيم البقرة، كما ترىٰ.

وأما رواية **شعبة**: فقد روىٰ الدارمي في السنن، (٣٤٢٧)، قال: «حدثنا سعيد بن عامر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عمن سمع عليًّا، قال: ما كنت

أرىٰ أن أحدًا يعقل، ينام حتىٰ يقرأ هؤلاء الآيات من آخر سورة البقرة، وإنهن لمن كنز تحت العرش»، بجهالةِ مَن سمِع من علي، ولذا قال حسين سليم أسد في التعليق: «إسناده ضعيف فيه جهالة»، ولمَّا عزاه الهندي في كنز العمال، (٣٠١/٢) (٤٠٥٨) فقال: «أبو عبيد في فضائله، والدارمي، ومحمد بن نصر، وابن الضريس»؛ قال الألباني في الضعيفة، (٣٤٨/٦): «رجعت إلىٰ الدارمي فوجدته لم يروِ هذا الحديثَ أصلًا، وإنما روىٰ (٤٤٩/٢) عمن سمع عليًّا يقول: ما كنت أرىٰ أن أحدًا يعقل ينام حتىٰ يقرأ هؤلاء الآيات من آخر سورة البقرة»، يشير لاختلاف المتن. فالحاصل أن طريق شعبة فيها إبهام شيخ السبيعي، والمتن فيها خاص بالبقرة.

وقد رواه ابن الضريس، (١٧٦)، عن أبي عمر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عمير بن سعيد، عن علي، في خواتيم البقرة. ومسدد، كما في إتحاف الخيرة المهرة، (٥٦٤٣)، بالإسناد نفسه، وسمَّىٰ فيه شيخَ السبيعي، فقال: عن عمرو، عن سعيد ـ أو سعد ـ عن علي، وهو عن آخر البقرة أيضًا. **قلت**: لعله مصحَّف عن عمير بن سعد ـ وفي اسم والدِه تردد: سعيد أم سعد ـ، وبيِّنةُ ذلك أن شُعبة توبع عليه، وسُمِّي فيه شيخُ السبيعي.

وهذه رواية الثلاثة الآخَرِين. فقد تابع شعبةَ علىٰ السبيعي ثلاثة: محمد بن جعفر، وعبد الله بن رجاء، وحجاج بن محمد، رواه عن ثلاثتهم أبو بكر عبدُ الله بن أبي داود، في كتاب شريعة المغازي، كما عزاه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار، (٩٠/٣)، ـ وفي الفتوحات الربانية للبكري، (١٧٠/٣): شريعة القاري، وهذا أصح ـ وهو في فضل خواتيم البقرة فقط، قال الحافظ: «سمَّوا شيخَ أبي إسحاق، فقالوا في روايتهم: عن عمير بن سعد، عن علي».

قلت: عمير بن سعد ـ أو سعيد ـ كوفي تابعي متقدِّم، وثَّقة يحيىٰ بن معين، وابن سعد، وجهَّله ابن حزم، وقال الحافظ: ثقة، ووصف قولَ ابن حزم فيه بالإفراط، انظر: تهذيب التهذيب، (٨/١٤٦). وقد صحَّح الحافظُ إسنادَ السبيعي عن عمير بن سعد في نفسه، ولكنه رجع فقال: «وفي هذا السند علةُ الاختلاف علىٰ أبي إسحاق في شيخه، وهي تحطُّه عن درجة الصحيح»، نتائج الأفكار، (٣/٩١)، أما النووي قبْلَه فقد كان قال عنه: «إسناده صحيح علىٰ شرط البخاري ومسلم»، الأذكار، ت مستو، (١٧٦).

وعبيد بن عمرو الخارفي؛ مجهول، كما قال الحافظ في التقريب، وذكره ابن سعد في الطبقات، (٦/٢٢٣): "كان معروفًا قليل الحديث". وقال الحافظ في نتائج الأفكار، (٣/٩١): «عبيد بن عمرو هو كوفي، ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان في الثقات، ولم يذكروا له راويًا غير أبي إسحاق». وقد حسَّن الحافظُ إسناد هذا الحديث، انظر: نتائج الأفكار، (٣/٩١).

وأما رواية **مالك بن مغول**، فقد رواها ابن مردويه. قال ابن كثير، في التفسير ت سلامة (١/٧٣٥): «قال ابن مردويه: حدثنا عبد الباقي بن قانع، أنبأنا إسماعيل بن الفضل، أخبرنا محمد بن حاتم بن بزيع، أخبرنا جعفر بن عون، عن مالك بن مغول، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي قال: لا أرىٰ أحدًا عقل الإسلام ينام حتىٰ يقرأ خواتيم سورة البقرة، فإنها كنز أعطيه نبيكم ﷺ من تحت العرش»، فجعل شيخَ السبيعي الحارث الأعور، والحديث في خواتيم البقرة. والحارث متكلَّم فيه.

فالحاصل أن: هذا حديث أبي إسحاق السبيعي، فيه اضطراب في سنده ومَتْنه، فقد اختُلف فيه علىٰ السبيعي، وشيخِه، فتارةً يروىٰ عن السبيعي عن

عبيد بن عمرو الخارفي، والمتن في آية الكرسي، وهذه رواية الأعمش، حسَّنها الحافظ كما تقدم في نفسها، وأورد لها شاهداً من حديث أبي أمامة الباهلي عن عليٍّ الذي تقدَّم، وقد نقلنا كلامه هناك، وانظر: نتائج الأفكار، (٩٢/٣)، ورواه إسرائيل عن جده السبيعي عن عبيد بن عمرو، والمتن في خواتيم البقرة والكرسي معًا، ورواه شعبة عن السبيعي عن شيخ مبهم، بَانَ في رواية محمد بن جعفر وابن رجاء وحجاج بن محمد أنه عمير بن سعد، وهذا إسناد قوي، صححه الحافظ، وهو في خواتيم البقرة فقط. ورواه مالك بن مغول عن السبيعي وجعل شيخه الحارث الأعور، وهو في خواتيم البقرة فقط، والحارث فيه كلام معروف.



٧٤ - ٧٥

حديث قراءة آية الكرسي دبر الصلوات.

يروىٰ من حديث **علي وأبي أمامة وأنس** رضي الله عنهم، وغيرهم.

❁ حديث عليّ رضي الله عنه:

يروىٰ من طريق: الحسن، والحسين، رضي الله عنهما، وحبة العرني:

فأما **طريق الحسن** رضي الله عنه: فرواه الطبراني في الكبير، (٢٧٣٣)، وفي الدعاء، (٦٧٤)، والخلال في فضائل سورة الإخلاص، (٥٦)، من طريق: كثير بن يحيىٰ، عن الرَّقاشي، عن عبد الله بن الحسن المثنىٰ، عن أبيه، عن جده، به. بالإسناد نفسه والسياقة نفسها التي أوردها المصنِّف [٧٤].

وقد **رواه المصنف** [٧٤] بإسناده إلىٰ الحافظ أبي نُعيم عن أبي الشيخ الأصبهاني، لكن لم أقف عليه من طريق أبي نعيم الأصبهاني الحافظ، كما ساقه المصنِّف، بل روىٰ أبو نعيم حديثَ أبي أمامة الباهلي، تاريخ أصبهان، (٤١٧/١)، والمغيرة بن شعبة، الحلية، (٢٢١/٣)، لا علي بن أبي طالب، كما سيأتي.

ووقع في إسناد المصنف: عبد الله بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ولكن الوارد في مصادر التخريج: عبد الله بن الحسن بن الحسن (أي: المثنّىٰ) بن علي، وهذا هو الصحيح إن شاء الله، فإن المثنّىٰ هو المعروف، له العقب والرواية من بيت الحسن بن علي، أما الحسين بن الحسن المعروف

بالأثرم فقد قال الزبيري إنه انقرض، في نسب قريش، (٥٠)، ومعناه أنه كان له ولد وانقرض، وكذا قال ابن حزم في الجمهرة، (٣٩)، ثم إني لم أجد له ذِكرًا في كتب الرجال ولا الرواية أصلًا.

وقد عزاه السيوطي في جمع الجوامع، الجامع الكبير، (٩/٨٧٢) رقم (٤٢٦٧/٢٢٧٦٣) إلى الضياء، ولم أقف عليه فيه. وكذا عزاه هناك إلى مسند الفردوس للديلمي، وعزاه إليه أيضًا السخاويُّ، في الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية (٢/٦٧١)، فقال: «رواه الديلمي في مسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من قرأ آية الكرسي في دُبر الصلاة المكتوبة؛ كان في ذمة الله عز وجل إلى الصلاة الأخرى»، ولم أقف عليه في الفردوس، والذي في الغرائب الملتقطة من الفردوس للحافظ، ونقلناه سابقًا، هو الحديث المسلسل في قراءتها قبل النوم، من حديث أبي أمامة عن علي، وفيه حديثٌ آخر عن أبي موسى الأشعري بلفظ مختلف، (١٠٠٦)، فالله أعلم.

وظاهر صنيع **المصنّف** أن الحديث من مسند عليٍّ رضي الله عنه، والجمهور يجعلونه من مسند الحسن، وذلك على الخلاف المعروف في إسناد (عن أبيه عن جده)، فإذا جُعل الضمير في (جدّه) عائدًا على الحسن المثنّى فهو من مسند علي بن أبي طالب، وإن جُعل الضميرُ عائدًا على (عبد الله) فهو من مسند الحسن بن علي. والحديث جعله الطبراني في المعجم الكبير من مسند الحسن رضي الله عنه، وكذا ابن كثير في جامع السنن والمسانيد، والهيثمي في مجمع الزوائد، والسيوطي في الدر المنثور، وغيرهم، ولم أقف على من جعله من مسند عليٍّ رضي الله عنه صريحًا، إلا الديلمي بحسب عزو السيوطي إليه في الجامع الكبير. وقد

سبق الكلام علىٰ رواية الديلمي في الفردوس في الحديث المسلسل.

قال ابن حجر في نتائج الأفكار، (٢/٢٩٦): «هذا حديث غريب، وفي سنده ضعف». ويدخل في قول النووي في خلاصة الأحكام (١/٤٦٨ ـ ٤٦٩): «ذكر الطبراني في معجمه أحاديث في فضل قراءة آية الكرسي، دبر الصلاة المكتوبة، ولكنها ضعيفة»، وقال مثل ذلك في المجموع، (٣/٤٨٦)، وقال الدمياطي والهيثمي والسيوطي: سنده حسن، انظر: المتجر الرابح، (٤٧٢)، ومجمع الزوائد، (٢/١٤٨، ١٠/١٠٢)، والدر المنثور، (٢/٦). وقد عُزِيَ إلىٰ الضياء في المختارة ـ عند السيوطي في الجامع الكبير، كما تقدَّم، وهذا يقتضي تصحيحه أو تحسينه.

وأما **طريق الحسين** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: فهو شاهدٌ علوي آخر للحديث الذي ساقه المصنف، وقد رواه ابنُ حبان في المجروحين، (١/٢٢٣)، وابن السني في عمل اليوم والليلة، (١٢٦)، والشحامي في الأربعين (خ) (٤)، والخلال في المجالس العشرة، (٤)، والخطيب في موضح أوهام التفريق، (٢/٤٢٦)، والواحدي في الوسيط، (١/٤٢٦)، وابن الجوزي في الموضوعات، (١/٢٤٥): جميعهم من طريق محمد بن زنبور المكي، عن الحارث بن عمير، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي، قال رسول الله ﷺ: «إن فاتحة الكتاب، وآية الكرسي، والآيتين من سورة آل عمران...»، ثم رتّب عليها أنواعًا من الثواب، مختلفة الألفاظ، تشبه الموضوعات، قال ابن الجوزي: «هذا حديثٌ موضوع تفرَّد به الحارث بن عمير». وذكره الذهبي في العلو للعلي الغفار، (١٢٦)، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ مَشْهُورٌ، تَفَرَّدَ به ابْنُ الْحَارِثِ، وَبِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ نَالُوا مِنْهُ».

ونقل السيوطي عن ابن حجر، في اللآلئ المصنوعة، (١/٢٠٩): «قَالَ الْحَافِظ ابْن حجر فِي أَمَالِيهِ بعد أَن أورده: الْحَارِث بَصرِي سكن مَكَّة وَلم يُرَ لِلْمُتَقَدِّمين فِيهِ طَعنٌ، بل أثنى عَلَيْهِ حَمَّاد بْن زيد وَهُوَ أكبر مِنْهُ، وَوَثَّقَهُ النقاد يَحْيَى بْن معِين وَأَبُو حاتِم وَالنَّسَائِيّ وَأخرج لَهُ الْبُخَارِيّ تَعْلِيقًا وَأَصْحَاب السّنَن وَذكره ابْن حبَان فِي الضُّعَفَاء فأفرطَ فِي توهِينه، وأمّا من فَوْقه فَلَا يُسْأَل عَن حالِهم لِجلالتهم، إِلَّا أَن في إسنادهم انْقِطَاعًا؛ لِأَن الضَّمِير فِي جدّه إِن عَاد عَلَى جَعْفَر اقْتضى أَن يكون من رِوَايَة الباقر عَن الْحُسَيْن، وَإِن عَاد عَلَى مُحَمَّد اقْتضى أَن يكون من رِوَايَة زين العابدين عَن عَليّ، وَفِي سَماع كل مِنْهُمَا خلاف، ...، وَقد أفرط ابْن الْجَوْزِيّ فَذكره فِي الموضوعات وَلَعَلَّه استعظم مَا فِيهِ من الثَّوَاب وَإِلَّا فَحال رُوَاته كَمَا ترى انْتهى»، انتهى مختصرًا.

وله شاهد آخر من حديث عليٍّ بالإسناد نفسه أيضًا، رواه أبو طاهر السِّلفي في الخامس عشر من المشيخة البغدادية (١٨)، من طريق جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ، فَإِنَّهُ لا يُحَافِظُ عَلَيْهَا إِلا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ»، ولكن رواه عن جعفر بن محمد: الحسين بن علوان، كان يضع الحديث.

وأما **طريق حَبّة العُرَني**: فقد رواه البيهقي في الشعب، (٢١٧٤)، عَنْ حَبَّةَ الْعُرَنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى أَعْوَادِ الْمِنْبَرِ، يَقُولُ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ، لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلا الْمَوْتُ، وَمَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ، أَمَّنَهُ اللهُ عَلَى دَارِهِ، وَدَارِ جَارِهِ، وَدُوَيْرَاتٍ حَوْلَهُ». وقال البيهقي عقبه: «إسناده ضعيف»، وهو كما

قال، حبّة العرني ضعيف متكلّم فيه، وفي الإسناد إليه أيضًا راويان: مجهول، ونهشل: متروك. ورواه ابن الجوزي من طريقه في الموضوعات، (٢٤٣/١)، وقال: «هذا حديث لا يصح؛ عبد العزيز لا يعرف، ونهشل قد كذبه أبو داود الطيالسي وابن راهويه»، وقال ابن حجر في الكاف الشاف، (٣٠٣/١): «في إسناده نهشل بن سعيد وهو متروك، وكذلك حبة العرني».

۞ حديث أبي أمامة رضي الله عنه:

وهذا الحديث أكثره من حديث صدي بن عجلان أبي أمامة رضي الله عنه.

ويروىٰ عنه من طريق: محمد بن زياد الألهاني، وله طريق آخر أيضًا.

فرواه الطبراني في مسند الشاميين، (٨٢٤)، والأوسط، (٨٠٨٦)، والكبير، (٧٥٣٢)، والدعاء، (٦٧٥)، **ورواه المصنف من طريقه** [٧٥]، ورواه أبو بكر بن مردويه في تفسيره، كما نقل ابن كثير في التفسير، ت سلامة، (٦٧٧/١)، والسيوطي في الدر المنثور، (١٠/٢)، **وعزاه إليه المصنِّف أيضًا**، وابن السني في عمل اليوم والليلة، (١٢٥)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان، (٤١٧/١)، والدارقطني في الأفراد، (٤٥٢٩)، والروياني في مسنده، (١٢٦٨)، من طريق: محمد بن حِمير، عن محمد بن زياد، عن أبي أمامة به.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، إلا مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرٍ، وَلا يُرْوَىٰ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، إلا بِهَذَا الإِسْنَادِ»، وقال الدارقطني في الأفراد: «تفرد به محمد بن حمير عنه». وقال ابن شاهين في الخامس من الأفراد، رقم (٣٤): «هذا حديث غريب تفرد به ابن حمير، لا أعلم حدث به

عن محمد بن زياد غيره. وقال لنا عبد الله بن سليمان: لم يحدث به ابن حمير إلا بطرسوس وليس هو عند أهل حمص».

ورواه النسائي، في الكبرىٰ، عمل اليوم والليلة، (٩٨٤٨)، عن الحسين بن بشر، عن محمد بن حمير، به. وقد ذكر **المصنِّف** هذه المتابعة.

وقد بسط الشيخ أبو إسحاق الحلبي الناجي (٩٠٠ هـ)، في كتابه المسمَّىٰ: «عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلىٰ ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه الترغيب والترهيب»، (٤/٥٤٢ ـ ٥٥٥)، النقدَ علىٰ من نَسب هذه الرواية إلىٰ النسائي بالإجمال، وكذا القول في الحسين بن بشر أنه من رجال النسائي هكذا بإطلاق. فقال: «قال ـ يعني ابن حجر ـ: أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ من هذا الوجه. وكذا عزا الحديث ابن الجزري في حصنه الحصين إلىٰ النسائي وابن حبان وابن السني في اليوم والليلة»، عجالة الإملاء ط المعارف (٤/٥٥٠ ـ ٥٥١)، ثم نقل نقولًا، ليقول: «وقد عُلِم قطعًا بما قررته وحررته أن كلّ من أطلق رواية النسائي عن الحسين بن بشر، أو عزا الحديث المذكور إليه توهمًا وإيهامًا أنه في السنن، ولم يقيدهما بكتاب اليوم الليلة؛ فقد أخطأ عليه خطأً بيّنًا كائنًا من كان، فلا يُغتر بكثرتهم، ولا يُقلَّدون. ولهذا نبَّهت علىٰ ما وقع لهؤلاء الكبار، ليحصحص الحق الأبلج، الذي كالنهار. والعتب علىٰ ابن عبد الهادي وشيخنا ابن حجر، وعندهما الأصول، ولا يراجعانها، ويجزمان بأن النسائي رواه تقليدًا لغيرهما وتغريرًا لمن بعدهما، وحاشا وكلا، ولا سيما ابن حجر، فالعتب عليه أشد من المصنّف ونحوه ممن يطلق العزو إلىٰ النسائي ويكون في غير السنن. وبعض الإشارة تكفي المستفيد، وغالب ما يقع فيه هؤلاء المصنفون سببه التقليد والاسترواح أو الوهم، حتىٰ

يتميز بالكمال المطلق رب العزة»، عجالة الإملاء، ط المعارف، (٤/٥٥٤ ـ ٥٥٥).

قلتُ: ليس كما بالغ هذا الشيخُ، فالخطب يسير إذا كان نسبه القائل لسنن النسائي الكبرىٰ، لا الصغرىٰ أو المجتبىٰ فإن هذا هو الموهِم، فإن عمل اليوم والليلة من كُتُبِ الكبرىٰ عند كثيرٍ من المحدثين. وإنما ذكرتُ ذلك هاهنا لأنه ذكر **المصنِّف** وكتابه: الحصن الحصين، وهو من كتبه المشهورة في الأذكار والدعاء.

ـ وقد عزا بعضُ العلماء الحديث إلىٰ صحيح ابن حبان، منهم **المصنِّف** معنا، وكذا ابن كثير في تفسيره، ت سلامة، (١/٦٧٧)، وابن مفلح في الفروع، (٢/٢٢٨)، والسخاوي في الأجوبة المرضية، (٢/٦٧٣)، لكن عزاه المنذري في الترغيب والترهيب، (٢/٢٩٩) إلىٰ ابن حبان في كتاب الصلاة، وهذا هو الصحيح، وقد نصّ علىٰ ذلك ابن حجر، فقال في نتائج الأفكار (٢/٢٩٥): «أخرجه ابن حبان في كتاب الصلاة المفردة من رواية يمان بن سعيد عن محمد بن حمير، ولم يخرجه في كتاب الصحيح». فليس الحديث المذكور في صحيح ابن حبان، وإنما هو في كتاب الصلاة له، كتاب آخر مستقل، ينقل منه الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة، فوجدته هناك، قال الحافظ في إتحاف المهرة، (٦/٢٥٩): «حديث (حب): "من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يكن بينه وبين الجنة إلا الموت". حب في الصلاة: أنا عبد الله بن جابر، بطرسوس، ثنا يمان بن سعيد اليحصبي، ثنا محمد بن حمير، عنه، بهذا».

ـ محمد بن حمير، ومحمد بن زياد الألهاني من رجال البخاري، ومن ثَمّ صرح غير واحد أن الحديث علىٰ شرط البخاري، ولكن ابن حمير فيه كلام كما

سننقله. ممن صرح بذلك: الحافظ المزّي، قال محمد بن محمد الصالحي المنبجي الحنبلي (٧٧٤هـ) إن الذهبي نقله عنه، انظر: عجالة الإملاء للناجي ط المعارف (٤/٥٠٠)، والحافظ ابن كثير في تفسيره ت سلامة، (١/٦٧٧)، وابن القيم، قال في زاد المعاد (١/٢٩٤): «أما المحمدان، فاحتج بهما البخاري في صحيحه، قالوا: فالحديث على رسمه»، والحافظ الدمياطي، كما في تنزيه الشريعة (١/٢٨٨)، وكذا صرَّح **المصنِّف** أنه على شرط البخاري، والزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف، (١/١٦١)، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة، (١/٢١٠)، وإن كان فيهما كلام، كما سيأتي. والحسين بن بشر قال في التقريب: «لا بأس به»، وقد وثقه النسائي مرة، وقال ابن أبي حاتم: شيخ، انظر: تهذيب الكمال، (٦/٣٥٣) وهو من الشيعة كما نقل في اللسان، ت أبي غدة، (٣/١٥٢).

ولكن تعقب العلامة المعلمي رحمه الله كون هذا الإسناد على شرط البخاري، في تعليقاته على الفوائد المجموعة، (ص: ٢٩٩)، فقال: «مدار الحديث على محمد بن حمير، رواه عن محمد بن زياد، الألهاني، عن أبي أمامة، وابن حمير موثق، غمزه أبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، وأخرج له البخاري في الصحيح حديثين، قد ثبتا من طريق غيره، وهما من روايته عن غير الألهاني، فزعم أن هذا الحديث على شرط البخاري غفلة».

وكذا تعقب هذا الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف، في تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة، (١/١٤٦ ـ ١٤٧)، باختصار، وننقل بحثه على طوله لنفاسته:

«محمد بن حمير السليحي الحمصي مختلف فيه، ولذلك أورده الذهبي

في الميزان، (٣/٥٣٢) وقال: "وثقه ابن معين، ودحيم. وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: لا يحتج به. بقية أحب إليَّ منه. وقال الفسوىٰ: ليس بالقوي. قلت: له غرائب وأفراد. ومات سنة مائتين..".

قلت: لفظ أبي حاتم ـ كما في الجرح، (٧/٢٤٠) ـ: "يُكتب حديثه ولا يحتج به، ومحمد بن حرب وبقية أحبُّ إِلَيَّ منه". فحَسْبُهُ أن يكون صدوقًا كما قال الحافظ في التقريب، (٥٨٣٧).

...قوله: "... رجال الصحيح"، فإن محمد بن حمير ليس له في "البخاري" سوىٰ حديثين أحدهما له متابع، والآخر له شاهد كما قال الحافظ ﷺ في هدي الساري، (ص: ٤٣٨)،.... ولذلك قال العلامة المعلمي ﷺ في تعليقه علىٰ حديث: "من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة..." ـ ونقل كلامه الذي نقلناه ـ.

.. الصواب أن هذا الحديث حسن الإسناد غريب من هذا الوجه من حديث أبي أمامة ـ وهو أقوىٰ أسانيده ـ ولم أر لمحمد بن حمير مخالفًا ثقةً أو ضعيفًا، ولذلك احتمل تفرده به. أما تصحيح ابن حبان له، فلا تثريب عليه في ذلك؛ فإن ابن حمير عنده ثقة. والله أعلم».

ـ وقد أورد ابنُ الجوزي الحديثَ في كتاب الموضوعات، (١/٢٤٤)، من طريق الدارقطني إلىٰ محمد بن حمير عن محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة به، ثم قال: «قال الدارقطني: غريب من حديث الألهاني عن أبي أمامة، تفرد به محمد بن حمير عنه. قال يعقوب بن سفيان: ليس بالقوي».

قلتُ: محمد بن زياد الألهاني: قال أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي:

ثقة، وقال ابن معين: ثقة مأمون، وكذا قال محمد بن عثمان عن ابن المديني، وقال أبو حاتم: لا بأس به. انظر: تهذيب التهذيب، (٩/ ١٧٠).

ومحمد بن حِمْيَر: قال أحمد: ما علمت إلا خيرًا، وقال ابن معين ودحيم: ثقة، وقال أبو حاتم: يُكْتَب حديثه ولا يحتج به، ومحمد بن حرب وبقية أحب إليّ منه، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: لا بأس به، وقال ابن قانع: صالح. انظر: تهذيب التهذيب، (٩/ ١٣٥).

وقد تعقَّب ذلك وانتقده جماعةٌ من المحدثين. قال ابن كثير في تفسيره، (١/ ٦٧٧): «وقد زعم أبو الفرج بن الجوزي أنه حديث موضوع». وقال ابن القيم في زاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ٢٩٤): «هذا الحديث من الناس من يصححه، ويقول: الحسين بن بشر قد قال فيه النسائي: لا بأس به. وفي موضع آخر: ثقة. وأما المحمدان، فاحتج بهما البخاري في صحيحه، قالوا: فالحديث على رسمه، ومنهم من يقول: هو موضوع، وأدخله أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه في الموضوعات، وتعلّق على محمد بن حمير، وأن أبا حاتم الرازي قال: لا يحتج به، وقال يعقوب بن سفيان: ليس بقوي، وأنكر ذلك عليه بعضُ الحفاظ، ووثقوا محمدًا، وقال: هو أجل من أن يكون له حديث موضوع، وقد احتج به أجلُّ مَن صنَّف في الحديث الصحيح، وهو البخاري، ووثقه أشدُّ الناس مقالةً في الرجال يحيى بن معين»، وقال الجمال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (١/ ١٦١): «أورده ابن الجوزي أيضًا في الموضوعات، وأنكر عليه بعضُ المتأخرين وخطَّأه في ذلك، وقال إنه حديث صحيح».

وقال الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار، (٢/ ٢٩٥): «وقد غفل أبو الفرج بن الجوزي، فأورد هذا الحديثَ في الموضوعات من طريق الدارقطني،

ولم يستدلَّ لمدعاه إلا بقول يعقوب بن سفيان: محمد بن حمير ليس بقوي. قلت: وهو جرح غير مفسَّر في حقِّ من وثَّقه يحيىٰ بن معين، وأخرج له البخاري. سلمنا، لكنه [لا يستلزم] أن يكون ما رواه موضوعًا. وقد أنكر الضياءُ هذا علىٰ ابن الجوزي، وأخرجه في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين. وقال ابن عبد الهادي: لم يصب أبو الفرج، والحديث صحيح. قلت: لم أجد للمتقدمين تصريحًا بتصحيحه. وقد أخرجه ابن حبان في كتاب الصلاة المفردة من رواية يمان بن سعيد عن محمد بن حمير، ولم يخرجه في كتاب الصحيح». قلت: لم أقف عليه في المختارة، ولكن ذكره الضياءُ أيضًا في السنن والأحكام، (٢/١٣٢) ودافع عنه، وكلام ابن عبد الهادي في المحرر، (ص ٢٠٩)، وانظر: الكاف الشاف للحافظ ابن حجر، (١/٣٠٣)، ونقل السيوطي عنه في اللآلئ المصنوعة، (١/٢١٠): «قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث المشكاة: غفل ابن الجوزي فأورد هذا الحديث في الموضوعات، وهو من أسمج ما وقع له»، ونقل الذهبي انتقادَ الحافظ سيف الدين أحمد بن عيسىٰ المجد الحنبلي (توفي ٦٤٣هـ) لإيراد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات، قال في تاريخ الإسلام، ت تدمري، (٤٢/٣٠٠): «نقلت من خط السيف أحمد بن المجد، قال: صنف ابن الجوزي كتاب «الموضوعات»، فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للنقل والعقل. ومما لم يصب فيه إطلاقَه الوضع علىٰ أحاديث بكلام بعض الناس في أحد رواتها، كقوله: فلان ضعيف، أو ليس بالقوي، أو لين، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة ولا معارضة لكتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا حجة بأنه موضوع، سوىٰ كلام ذلك الرجل في راويه، وهذا عدوان ومجازفة»، ثُمَّ مثَّل بهذا الحديث. وقد دافع عنه السيوطي في اللآلئ كما

أشرنا. وانظر: الفتح السماوي للمناوي، (١/٣١١)، والفوائد المجموعة للشوكاني، (ص ٢٩٨).

ـ وللحديث طريقٌ آخر من حديث أبي أمامة: رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة، (١٢٤)، من طريق إسماعيل بن عياش، عن داود بن إبراهيم الذُّهلي، عن أبي أمامة، ولفظه: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَاتَلَ عَنْ أَنْبِيَاءِ اللهِ ﷺ حَتَّىٰ يُسْتَشْهَدَ».

۞ حديث أنس رضي الله عنه:

ولهذا الحديث بهذا اللفظ شاهدٌ من حديث أنس رضي الله عنه، رواه البيهقي في الشعب، (٢١٧٥)، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ آيَةَ الْكُرْسِيِّ؛ حُفِظَ إِلَىٰ الصَّلاةِ الأُخْرَىٰ، وَلا يُحَافِظُ عَلَيْهَا، إِلا نَبِيٌّ، أَوْ صِدِّيقٌ، أَوْ شَهِيدٌ»، وقال البيهقي عقبه: «وَهَذَا أَيْضًا إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ»، وهو كما قال.

وقد أجمل ابنُ القيم الكلامَ فيه فقال: «وقد رواه الطبراني في معجمه أيضًا من حديث عبد الله بن حسن عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ آية الكرسي في دبر الصلاة المكتوبة، كان في ذمة الله إلىٰ الصلاة الأخرىٰ». وقد روي هذا الحديث من حديث أبي أمامة، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، والمغيرة بن شعبة، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وفيها كلها ضعف، ولكن إذا انضم بعضها إلىٰ بعض مع تباين طرقها واختلاف مخارجها، دلت علىٰ أن الحديث له أصل وليس بموضوع»، زاد المعاد في هدي خير العباد (١/٢٩٤).

ـ وله شاهد من حديث **جابر**، رواه الواحدي في الوسيط، (٣٦٦/١)، بإسناد موضوع، ولفظه: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ خَرَقَتْ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فَلَمْ يَلْتَئِمْ خَرْقُهَا حَتَّىٰ يَنْظُرَ اللهُ إِلَىٰ قَائِلِهَا فَيَغْفِرَ لَهُ، ثُمَّ يَبْعَثَ اللهُ إِلَيْهِ مَلَكًا فَيَكْتُبَ حَسَنَاتِهِ وَيَمْحُوَ سَيِّئَاتِهِ إِلَىٰ الْغَدِ مِنْ تِلْكَ السَّاعَةِ».

ـ وله شاهد من حديث **المغيرة من شعبة**، رواه أبو نعيم في حلية الأولياء، (٢٢١/٣)، ولفظه: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ، مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، إِلا أَنْ يَمُوتَ، فَإِذَا مَاتَ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وقال أبو نعيم عقبه: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ، تَفَرَّدَ بِهِ هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْهُ»، قلت: يشبه أن تكون الآفة من عمر بن إبراهيم الذي رواه عنه هاشم، فإن هاشمًا ثقة معروف، أما عمر فقد قال العقيلي في الضعفاء، (١٤٥/٣): «لا يتابع علىٰ حديثه».

وقد قال ابن كثير عن هذين الشاهدين، في التفسير، ت سلامة، (٦٧٧/١): «ولكن في إسناد كل منها ضعف»، وقال ابن القيم في إعلام الموقعين (٢٩٤/١) المعنىٰ نفسَه بأن في أسانيد هذه الأحاديث كلِّها ضعفًا.

ـ ولهذا الحديث عن قراءة آية الكرسي، شواهدُ أخرىٰ عن عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن مسعود، وحارث بن ربعي، والصلصال، ليس من همِّنا تتبعها هنا، لأن فيما ذكرناه غنية في تحصيل المقصود، ولأن تخريج الحديث في هذا الموضوع ليس مقصودنا بالذات، وقد قال الحافظ الدمياطي كما في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، (٢٨٩/١): «وقد تابع أبا أمامة علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمرو بن العاص. والمغيرة بن شعبة، وجابر وأنس، فرووه عن النبي»، وممن توسع في تتبع شواهدها، السخاوي في

الأجوبة المرضية، انظر: (٢/٦٧١ ـ ٦٧٦).

والحاصل أن هذا الحديث: **حسن** بمجموع طرقه، بل بعض طرقه لا ينزل عن رتبة الحسن في نفسه، والله أعلم.



٨٤ - ٨٥

حديث سيِّدا كهول وشباب أهل الجنة، في منقبة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

روي من حديث **عليّ**، **وأنس**، **وأبي جحيفة**، رضي الله عنهم، وله شواهد عن جماعة من الصحابة كما سيأتي، ونبدأ بهذه الأطراف الثلاثة الأولى لأنها التي ساقها المصنِّف.

❁ حديث عليّ رضي الله عنه:

يروى عنه من طريق: **الحسن**، **والحسين**، رضي الله عنهما، **والحارث**، **والشعبي**، وطرق أخرى بيّنّاها في سياق التخريج.

٭ فأما طريق الحسن رضي الله عنه:

فرواه عبد الله في زوائد المسند، (٦٠٣)، والفضائل، (١٤١)، **وأخرجه المصنِّف من طريقه** [٨٤]، والآجري في الشريعة، (٧٣٧، ٧٩٧)، من طريق: الحسن بن زيد بن حسن، عن أبيه، عن أبيه، به. ولفظه فيه الجمع بين الكهول والشباب.

وقد حكم عليه **المصنف** بأنه «حسن غريب من هذا الوجه»، ولكنه ذكر آخر البحث أن ذكر الشباب فيه ليس بمحفوظ لأن المحفوظ فيه هو في الحسنين كما في الحديث المعروف.

ومداره على الحسن بن زيد بن حسن، ضعّفه يحيى بن معين كما نقله ابن عدي، وقال في الكامل، (٣/١٧٢): «يروي أحاديث معضلة، ...، وأحاديثه

عن أبيه أنكر مما روى عن عكرمة»، وذكره ابن حبان في الثقات، (٦/ ١٦٠)، ووثقه العجلي، (ص: ١١٤)، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ١٦١): «صدوق يهم، وكان فاضلًا»، وتعقباه في التحرير، (١/ ٢٧٣)، فقالا: «ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد». **والمصنِّف** تكلم على جلالة هذا العَلَم، ولكن لا يلزم من ذلك توثيقه من جهة الضبط في الحديث، وكذا أشار في عبارته لكون مالك روى عنه، يلوح بتوثيقه بهذا بناء على أن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة، وقد انتقدنا هذا المبنى غيرَ مرة تفصيلًا.

*** وأما طريق الحسين** رضي الله عنه: فيروى عنه من طرق:

فرواه أحمد في الفضائل، (٢٤٥)، والآجري في الشريعة، (١٠٤٠)، من طريق: جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده ـ الحسين ـ، عن علي، به. ولفظه الاقتصار على الكهول.

فيه: محمد بن عبد الرحمن الجدعاني؛ منكر الحديث، وله طريق آخر عند ابن عساكر، تالف من أصله، من رواية عصمة الخزرجي؛ متروك. وإسناده محتمل الانقطاع على الاحتمال الذي تقدم ذكره مرارًا في «أبيه عن جده» من رواية جعفر.

ورواه الترمذي، (٣٦٦٥)، ومن طريقه: الكلاباذي في معاني الأخبار، (٥٣)، من طريق: الزهري، عن علي بن الحسين، عن علي، به. ولفظه الاقتصار على الكهول.

قَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَالْوَلِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُوَقَّرِيُّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَسْمَعْ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

طَالِبٍ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ». الوليد؛ متروك، وزين العابدين لم يدرك عليًّا.

وأما **طريق الحارث**: فرواه أحمد في الفضائل، (١٩٦، ٢٠٢، ٢٩٠، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٦٦)، والترمذي، (٣٦٦٦)، وابن ماجه، (٩٥)، والبزار، (٨٣١، ٨٣٣، ٥٧٣٠)، وأبو يعلى، (٥٣٣، ٦٢٤)، والطحاوي في مشكل الآثار، (١٩٦٤)، وابن الأعرابي في معجمه، (٢٢٤٥)، وأبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (٨، ١٠)، والطبراني في الأوسط، (١٣٤٨)، والآجري في الشريعة، (٥١٢، ٥١٣، ٧٣٦، ٧٩٦، ١٠٣٩)، وابن شاهين في مذاهب أهل السنة، (١٤٤)، وأبو نعيم في فضائل الخلفاء الراشدين، (٩٠)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق، (٢/١٩٠)، وفي تاريخ بغداد، (٧/٦١٧)، وغيرهم، من طريق: الشعبي، عن الحارث، عن علي، به. ولفظه الاقتصار على الكهول.

الحارث؛ مُتَّهم متكلَّم فيه، وأسقطه بعضهم بين الشعبي وعلي، كما في الآتي من طريق الشعبي.

وأما **طريق الشعبي**: ففيه خلافٌ كثيرٌ نذكره.

فرواه أحمد في الفضائل، (٧٠٨، ٧٠٩)، وابن الأعرابي في معجمه، (٢٠٨٣)، وأبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (١٥، ١٧)، وابن سمعون في أماليه، (١٠٠)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٦/١٤٨)، والضياء في المختارة، (٥٤٥): من طريق: الشعبي، عن علي، به. وسيأتي بحثه. لفظه الاقتصار على الكهول.

ورواه أحمد في الفضائل، (٩٣)، من طريق: الشعبي عمّن حدثه عن عليٍّ، به.

ورواه أحمد في الفضائل، (٩٤)، من طريق: الشعبي، عن نفيع، أو ابن نفيع، عن علي، به.

ورواه الطحاوي في مشكل الآثار، (١٩٦٤)، والآجري في الشريعة، (٦٥٣)، من طريق: الشعبي، عن زيد بن يثيع، عن علي، به.

فيه: الوليد بن بكير؛ قال الدارقطني: متروك الحديث، المؤتلف والمختلف، (٤٧٢/١)، وقال في التقريب، «لين الحديث».

والإسناد فيه: يحيىٰ بن أبي حية؛ ضعيف، وزيد نفسه مستور كما بحثناه من قبل في حديث «إن تستخلفوا عليًّا». وله طريق آخر فيه متابعة من زُبيد ليحيىٰ، لكنها بإسناد متروك إليه.

ورواه أبو عبد الله بن العطار في جزئه، (خ) (٣٤)، من طريق: الشعبي، عن حارثة بن مضرِّب، عن علي، به. فيه: الحسن بن عمارة؛ متروك.

فالحاصل أنه قد اختلف فيه عن الشعبي اختلافًا كثيرًا كما ترىٰ، فتارة يرويه عن علي بلا واسطة، وتارة بوسائط مختلفة، وتارة براو مبهم.

وقد اختلف في سماع الشعبي من علي، ولا خلاف في أنه ليس كثيراً، حتىٰ عند القائلين بثبوت سماعه منه.

فذهب بعضُ الأئمة إلىٰ أنه لم يسمع من علي، منهم الحاكم، قال في علوم الحديث، (١١١): «الشعبي لم يسمع من عليّ، وإنما رآه رؤيةً»، وكذا

ابن حزم، قال في المحلى، (٩/ ٩٢): «الشّعبِيّ لم يسمع من عَليٍّ قَطُّ حَدِيثًا»، وابن الجوزي، قال في الموضوعات، (٢/ ٢٦٤): «الشَّعبيُّ لم يسمع من عليٍّ»، والحازمي، قال في الاعتبار، (٢٠١): «لَمْ يُثْبِتْ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ سَمَاعَ الشَّعْبِيِّ مِنْ عَلِيّ».

وذهب بعضهم لإثبات ذلك السماع، قال العلائي في جامع التحصيل، (٢٠٤): «روى عن علي رضي الله عنه، وذلك في صحيح البخاري، وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء»، فالعمدة في ذلك حديث البخاري.

وحديث البخاري هذا قد اختُلف هل سمعه من علي أم لا، وهو ما أخرجه عن سلمة بن كهيل، قال: سمعت الشعبي يحدِّث عن علي رضي الله عنه حين رجم المرأةَ يوم الجمعة، وقال: «قد رجمتُها بسُنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم».

فقد أنكر سماعَ الشعبي من عليٍّ فيه بعضُ العلماء، كالحازمي والإسماعيلي، ومن أثبت سماعَه منه هذا الحديثَ كالدارقطني، فإنه قال: لم يسمع منه غيره، قال في العلل، (٤/ ٩٧): «الشعبي لم يسمع من علي إلا حرفًا واحدًا»، وراجع: الفتح، (١٢/١١٩).

وعندي أن إخراج البخاري للحديث، والصيغة التي فيه: «يحدِّث عن عليّ»؛ لا تستلزم أن تكون على شرطه، ومن ثم أن تكون دليلًا في محل النزاع في بحث سماع الشعبي من علي، ولذلك نظائر قليلة في البخاري، خرج فيها المرسل، والمنقطع، على ما يعرفه من له خبرة بالبخاري.

وقد علق البخاري أثرًا في موضع آخر: ويذكر عن علي، وشريح: «إن امرأة جاءت ببينة من بطانة أهلها ممن يرضى دينه، أنها حاضت ثلاثًا في شهر

صدقت»، وعلَّق عليه الحافظ، (١/٤٢٥): «قوله: ويذكر عن علي؛ وصله الدارمي كما سيأتي، ورجاله ثقات، وإنما لم يجزم به للتردد في سماع الشعبي من علي، ولم يقل إنه سمعه من شريح فيكون موصولًا».

وقد علق الضياء المقدسي في المختارة على إسناد ذلك الحديث، الشعبي عن علي، فقال، (٢/١٦٨): «قَدْ رَوَى الشَّعْبِيُّ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام فِي جَلْدِ امْرَأَةٍ ثُمَّ رَجْمِهَا، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ.

وَهَذَا الحَدِيث الَّذِي كتبناه هُنَا: رَوَاهُ عبد الله بْنُ هَاشِمٍ الطُّوسِيُّ، عَنْ وَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ. فَكَأَنَّ الشَّعْبِيَّ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَلِيٍّ وَالله أعلم». فاستدل بطريق الحارث على عدم سماع الشعبي فيه، وهذا هو الظاهر، أن الشعبي كان يرسله عن علي، ولربما صرَّح أحيانًا بمَنْ حدَّث عنه.

وقد يكون ذلك الإسقاطُ من غيره، كما ترى في طبقات المدلسين للحافظ، (٣٧)، في ترجمة يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وهو راوي أكثر الطرق لحديث الشعبي عن علي في الكهول: «يقال إنه روى عن الشعبي حديثًا، وهو حديثه عن الحارث عن علي رضي الله تعالى عنه، حديث: أبو بكر وعمر سيِّدَا كهول أهل الجنة؛ فأسقط الحارث».

وقال العلائي، (٢٠٤): «قال ابن المديني، وقد ذكر أصحاب ابن مسعود الستة الذين تقدم ذكرهم: سمع الشعبي منهم إلا الحارث»، وهذا الحارث هو الحارث بن قيس صاحب ابن مسعود، لا الأعور صاحب علي، فليتنبه لذلك.

ورواية الشعبي عن الحارث الأعور ـ المتهم ـ مشهورة.

قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي، (٥٣١/١): «قال أبو عيسىٰ: ويرویٰ عن الشعبي، قال: ثنا الحارث الأعور، وكان كذابًا. وقد حدَّث عنه. وأكثر الفرائض التي يرويها عن علي وغيره هي عنه.

وقد قال الشعبي: الحارث الأعور علَّمني الفرائض، وكان من أفرض الناس»، وكذا كذَّب الشعبيُّ جابرًا الجُعْفي، وروي عنه، ولذا ضعف بعضُهم مراسيلَه، وإن كان الغالب علىٰ مراسيل الشعبي القوة، كما ذكر ابن رجب نفسه، (٥٣٦/١).

فهذه جملة الكلام في طريق الشعبي للحديث، علىٰ ضَعْف أغلبِ طُرقه كما مرَّ معنا.

❊ وله عن عليّ رضي الله عنه طرقٌ أخرىٰ:

فرواه الدولابي في الأسماء والكنىٰ، (١٦٨٣)، وابن البختري في أماليه، (٢٤)، وأبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (٣، ٤، ٥، ٦)، من طريق: زر بن حبيش، عن علي، به. ولفظ الاقتصار علىٰ الكهول.

المدار علىٰ حفص؛ فيه ضعفٌ في الحديث، ولم يتابعه إلا روح بن مسافر؛ وضاع.

قال الشيخ الألباني في الصحيحة، (٤٦٨/٢): «قال المقدسي: هذا حديثٌ مشهور، له طرقٌ جمّة، رُوِي عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ». ولكن سيأتي أن تلك الطرق لا تصح.

ثم قال الألباني عن هذا الإسناد: «هذا إسناد حسن، معروف الحُسْن، فإنّ زِرًّا هذا ثقةٌ من رجال الشيخين، وعاصمٌ، أخرجا له مقرونًا».

وليس هذا الإسناد بحسَنٍ بهذا الإطلاق، فالكلام في حفصٍ في الحديث كثير، لا يتحمَّل هذا الحديث، وهو بحاجة لمن يقويه.

ورواه ابن أبي شيبة، (٣٢٤٧٧)، وعنه ابن أبي عاصم في السنة، (١٤٢١). من طريق: خطاب أو أبي الخطاب الواسطي، عن علي، به.

المدار علىٰ موسىٰ بن عبيدة؛ منكر الحديث، وخطاب؛ مجهول.

ومن حديث خيثمة بن سليمان، (خ) (١٨٦)، من طريق: شعبة، عن علي، به.

ورواه أحمد في الفضائل، (٤٩٩)، من طريق: زبيد اليامي، عمن حدثه عن علي، عن علي، به.

ورواه ابن أبي الدنيا في المحتضرين، (٢٣٠)، من طريق: أبي مطرانة الجهني، عن علي، به. بلفظ مغايرٍ في الكلام عن وفاة عمر، وشهادة علي والحسن لعمر بالجنة، وفيه سيدا أهل الجنة.

فيه: المختار بن نافع؛ متروك، وأبو مطر نفسه؛ مجهول.

ورواه أبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (١)، من طريق: هرم، عن علي، به. من طريق إبراهيم بن الفضل المخزومي متروك.

ورواه أبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (٢)، من طريق: عاصم بن ضمرة، عن علي، به. من طريق الحسن بن عمارة متروك.

واستوعب ابن عساكر طرقَه التي ذكرناها، فاستغنينا عن تخريجه من عنده.

وطرَّقه الإمام الدارقطني في علله، وبالغ فيه ببراعةٍ، ولكنه لم يرجح شيئًا

من طُرُقه على الآخر، (٣/١٤٢ ـ ١٥١) (٣٢٣).

ـ والحديث يروى من طريق جماعة أخرى من الصحابة، قال الترمذي: «وَفِي الْبَابِ، عَنْ أَنَسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ».

فالحديث يروى من حديث أنس، وأبي جحيفة، وجابر، وأبي سعيد، وابن عمر، وأبي هريرة، وابن عباس. ولكن نقدِّم حديث أنس وأبي جحيفة لأن المصنِّف ذكرهما.

۞ حديث أنس رضي الله عنه:

رواه: أحمد في الفضائل، (١٢٩)، الترمذي، (٣٦٦٤)، وقد **ذكره المصنِّف** [٨٥]، وابن أبي عاصم في السنة، (١٤٢٢)، والبزار، (٧٢٢٤)، والطحاوي في مشكل الآثار، (١٩٦٣)، والخرائطي في مكارم الأخلاق، (٥٣١)، والطبراني في الصغير، (٧٧)، والأوسط، (٦٨٧٣)، والآجري في الشريعة، (٥١٤)، والخطيب في تاريخه، (٣/٢٤٣)، والبغوي في شرح السنة، (٣٨٩٧)، وغيرهم. من طريق: محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس. ولفظُه في الكهول.

قال الترمذي: «حسن غريب من هذا الوجه»، وقال البزار: «هَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ إِلَّا الأَوْزَاعِيُّ، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْمِصِّيصِيُّ»، وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ إِلا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، وَلَمْ يَرْوِهِ عَنْ قَتَادَةَ إِلا الأَوْزَاعِيُّ».

والمصيصي؛ ضعيف، ضعفه علي بن المديني، ووافقه أبو حاتم،

(٤٧٥/٦): «يونس بْن حَبِيب؛ قَالَ: ذكرتُ لعليِّ بْن المديني حديثًا حدَّثنا به محمَّد بن كَثِيرٍ المِصِّيصي، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قَتادة، عَن أَنَس؛ قَالَ: نظر النبيُّ ﷺ إِلَىٰ أَبِي بكر وعمر فقال: هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ. فقال عليٌّ: كنتُ أشتهي أن أرىٰ هذا الشيخَ، فالآنَ لا أحبُّ أن أراه. فقال أَبِي: صدَقَ؛ فإنَّ قَتادة، عَن أَنَس؛ لا يجيءُ هذا المتن».

وعلق عليه الضياء في المختارة وقال، (٩٧/٧): «قَالَ الْبُخَارِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّمَا أَنْكَرَ مُحَمَّدٌ هَذَا مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء، (١٣٤/٧): «هذا حديثٌ حسن اللفظ، لولا لِينٌ في محمد بن كثير المصيصي لصُحِّح».

وقد قال المصنف إن إسناد هذا الحديث إسناد البخاري، والمصيصي ليس من رجال البخاري، ولكن يبدو أنه اشتبه عليه بمحمد بن كثير العبدي، من رجال البخاري، كما ذكر الشيخ الألباني في الصحيحة، (٤٧٠/٢).

وله طريقان آخران:

ـ فرواه الضياء في المختارة، (٢٢٦٠)، من طريق: عبد الله بن يزيد العبدي، عن أنس، به. وهو من طريق أبي يعلىٰ الموصلي، ولم أقف عليه في مسنده، وفي إسناده عبد الرحمن بن عمر، وعبد الله بن يزيد العبدي، لم أعرفهما

ورواه الخطيب في تاريخ بغداد، (٢٤٣/٣)، من طريق: حميد الطويل، عن أنس.

رواه عن حميد الطويل: يحيىٰ بن عنبسة؛ متهم.

فالحديث حديث المصيصي، والطريق المعروف هو طريق الأوزاعي عن قتادة، وتبيّن أنه خطأ.

۞ حديث أبي جحيفة رضي الله عنه:

ابن ماجه، (١٠٠)، وقد **أشار إليه المصنف**، والدولابي في الكنى، (٦٦١)، وابن حبان، (٦٩٠٤)، **وأشار إليه المصنف أيضًا**، والطبراني في الأوسط، (٤١٤٧)، والكبير، (٢٥٧)، من طريق: خنيس بن بكر، عن مالك بن مغول، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبي جحيفة، اسمه: وهب بن وهب السُّوائي، به. ولفظه في الكهول.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكٍ إِلَّا خُنَيْسٌ، تَفَرَّدَ بِهِ: زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَىٰ، وَلا يُرْوَىٰ عَنِ ابْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ إِلا بِهَذَا الإِسْنَادِ»

المدار على خنيس؛ ضعيف، ضعفه صالح جزرة، لسان الميزان، ت أبي غدة، (٣/٣٨٥)، وحسَّن الشيخ الألباني هذا الإسناد في الصحيحة، (٢/٤٧١)؛ ومشَّى حال خنيس لأن ابن حبان ذكره في الثقات، والبوصيري سكت عليه في زوائد ابن ماجه، وقد ذكر أن ما سكت عليه ففيه نظر، ولا يقوم هذا لتحسين ذلك الإسناد، فيبقى على الضعف.

وذكر الحوت في أسنى المطالب، (٢٤) (٣٠) أنه رواه الشيخان، وهو خطأ واضح، وقد أورده الألباني في الصحيحة، وصحيح الجامع، (٥١، ٧٠٠٥)، والمشكاة، (٦٠٥٩)، وصحيح الترمذي، (٣٦٦٥)، وصحيح ابن ماجه، (٩٥).

وقد صححه الألباني في الصحيحة، (٨٢٤)، وقال بعد أن خرجه،

(٢/٤٧١ ـ ٤٧٢): «جملة القول أن الحديث بمجموع طرقه صحيح بلا ريب، لأن بعض طرقه حسن لذاته كما رأيت، وبعضه يُستشهد به، والبعض الآخر مما اشتدَّ ضعفُه، فنحن بما تقدَّم في غنىً عنه، وكأنه لذلك رمز السيوطي له بالصحة». ولم يصادفني طريق يصح أن يقال عنه حسن لذاته.

وصححه عبد القادر الأرناؤوط بشواهده، في تعليقه على جامع الأصول، (٨/٦٢٩)، وصححه شعيب في المسند.

ـ أما سائر الشواهد:

فحديث **جابر** رضي الله عنه: قد أخرجه البزار، (٤٩٠)، من طريق: عبد الله بن عبد الرحمن بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: قال علي، فذكره. ولفظه في الكهول.

عبد الله؛ مجهول، وأبوه؛ قال عنه أحمد: لا بأس به، وكذا أبو زرعة، ووثقه ابن شاهين، والعجلي، وقال عنه أبو حاتم: ليس بالقوي، روى حديثًا منكرًا، وكذا قال أبو حاتم بن حبان إنه منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وضعفه الدارقطني، وذكره العقيلي في الضعفاء، وكذا ابن الجارود والساجي، وضعفه البيهقي في الدعوات الكبير، (١/٢٥٨)، وعن يحيى فيه روايتان: مرة قال: ثقة، ومرة قال: ليس بشيء، انظر: لسان الميزان، ت أبي غدة، (٥/٨٠).

قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَلِيٍّ إلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ». وهذا الحديث قد يخرَّج في مسند علي.

والطبراني في الأوسط، (٨٨٠٨)، من طريق: سفيان بن عيينة، عن جعفر

بن محمد، عن أبيه، عن جابر، به.

ولكن علته شيخ الطبراني فيه؛ المقدام بن داود الرعيني؛ ضعيف في الحديث، لسان الميزان، ت أبي غدة، (٨/١٤٤).

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، إلا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، تَفَرَّدَ بِهِ: سَعِيدُ بْنُ عِيسَىٰ».

وحديث **أبي سعيد** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قد أخرجه الطبراني في الأوسط، (٤٤٣١)، والطحاوي في مشكل الآثار، (١٩٦٦) من طريق: علي بن عابس، عن بدر بن الخليل، وغيره، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد، به. ولفظه في الكهول. علي بن عابس، وعطية؛ ضعيفان.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ بَدْرِ بْنِ خَلِيلٍ وَمَنْ مَعَهُ إلا عَلِيُّ بْنُ عَابِسٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: الْجُبَيْرِيُّ»، ولم يتفرد به، فقد رواه أصبغ بن الفرج كذلك عن علي بن عباس، كما لدىٰ الطحاوي.

وقد أعله أبو حاتم بأنه دخل فيه حديث في حديث، ففي العلل، (٦/٤٥٠): «أَبِي الجَحَّاف، عَنْ عَطِيَّة، عَنْ أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَال لأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ. قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ يَرْوِيهِ تَلِيدُ بنُ سُلَيمان، عَنْ أَبِي الجَحَّاف، عَنْ عَطِيَّة، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ العُلَىٰ...، أَحسَبُ عليَّ بْنَ عَابِسٍ أَرَادَ هذا الحديث».

وحديث **ابن عمر** رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: قد أخرجه البزار، (٥٧٣٠)، والعقيلي في الضعفاء، (٢/٧٥٦)، والسهمي في تاريخ جرجان، (١/١١٦)، وغيرهم، من

طريق: عبد الرحمن بن مالك بن مغول، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به. في الكهول. عبد الرحمن بن مالك بن مغول؛ كذاب.

قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ إِلا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، وَلا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ عَنِ ابْنِ عُمَرَ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَيِّنُ الْحَدِيثِ».

وقال العقيلي: «لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ، وَأَمَّا الْمَتْنُ فَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ».

قال أبو زرعة، في علل الحديث لابن أبي حاتم، (٢/٤٧٢): «هَذَا حديثٌ باطِلٌ، يَعْنِي بِهَذَا الإِسْنَادِ؛ وامتَنَعَ أَنْ يحدِّثَنا بِهِ، وَقَالَ: اضْرِبُوا عَلَيْهِ».

وحديث **أبي هريرة** رضي الله عنه: قد أخرجه أحمد في الفضائل، (٢٠٠، ٧٠٥)، وأبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (٢٠)، وغيرهما، من طريق: سلم بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق، عن الشعبي، عن أبي هريرة، به. في الكهول.

قال أحمد: «قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ـ يعني يحيىٰ بن صاعد ـ: وَرَوَاهُ غَيْرُ أَبِي قُتَيْبَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

وسلم بن قتيبة؛ ثقة، من رجال البخاري، لكن أطلق عليه أبو حاتم أنه كثير الوهم، الجرح والتعديل، (٤/٢٦٦)، فلعل هذا من أوهامه كما يومئ إليه كلامُ ابن صاعد شيخ أحمد في هذا الحديث، أو يكون الحمل في ذلك علىٰ يونس بن أبي إسحاق، فقد قال أحمد إن حديثه مضطرب، العلل، (٢/٥١٩) وقال أبو حاتم: لا يحتج به، الجرح والتعديل، (٩/٢٤٤)، والاضطراب كثير

في حديثه معروف، وطرق حديث الشعبي قد تقدَّم ذكرها في حديث علي.

وقد أعله الدارقطني، فبعد أن ذكر رواية سلم بن قتيبة، قال، (١١/١١٣): «فَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَشَّارٍ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ أَبِي قُتَيْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظِ.

وَخَالَفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي قُتَيْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ الْعُلَا.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِيهِ يُونُسَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْأَوَّلِ».

وحديث **ابن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قد أخرجه ابن الأعرابي في معجمه، (٢٠٨٦)، والآجري في الشريعة، (٧٩٨)، والخطيب في تاريخ بغداد، (١١/٤٤٣)، وغيرهم، من طريق: طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس، به. في الكهول. طلحة بن عمرو؛ متروك.

الحاصل أن هذا الحديث **ضعيف** عندي، ليس له طريق صحيح ولا حسن، وليس يقوىٰ أن يتقوىٰ بمجموع طرقه، كما صنع غير واحد من المحدثين المعاصرين كما نقلنا عن بعضهم، وكذا من في حكمهم من المتأخرين المتساهلين في التصحيح والتحسين؛ فليس فيه طريق إلا وفيه راو كذاب أو متهم أو منكر الحديث أو فيه انقطاع وتدليس أو راو ضعيف لا يحتمله، ومثل ذلك لا يتقوىٰ بعضه ببعض، ولم أقف علىٰ حكم لعالم متقدم من جهابذة المحدثين النقّاد بتصحيحه أو تحسينه، بل كثرة طرقه الموضوعة والمتروكة تدل أنه من الأحاديث التي كان يتداولها هؤلاء، كما أن الموازنة بين هذا الحديث

وحديث سيدا شباب أهل الجنة ينقدح لأجله الريب في القلب أنه مجعول بإزاء حديث الحسنين، ونظائر هذا كثيرة في باب المناقب، نعم كثير من رواة هذا الحديث من الغلاة، وهو لا يؤيد بدعتهم، لكن ينبغي الالتفات إلىٰ أنه ليس جميع الرواة الغلاة يقدحون في الشيخين، فقد يكون بعضهم استروح إلىٰ هذه الموازنة، كما أنه لا يبعد أن يكون بعضهم كان يتداوله تقيةً ومداراة.



٨٦ - ٨٧

حديث: «يظهر قوم في آخر الزمان يسمَّون الرافضة..»

يروى من حديث **عليّ**، **وابن عباس**، **وفاطمة**، **وأبي سعيد**، **عن أم سلمة**، **وابن عمر** رضي الله عنهم

۞ حديث عليّ رضي الله عنه:

فيروى عن عليٍّ رضي الله عنه من طرُقِ: **الحسن بن علي** رضي الله عنهما، **وأبي سليمان الهمداني**، **والشعبي**، **وأبي عبد الرحمن السلمي**.

٭ فأما طريق الحسن بن علي:

فمن رواية **كثيرٍ النوّاء**، عن إبراهيم بن الحسن، به.

ورواه عن **كثير النواء**: يحيىٰ بن المتوكل، وعبد ربه بن نافع.

أما رواية **ابن المتوكل**: فرواها: رواه عبد الله في السنة، (٢/٥٤٦)، **ورواه المصنف من طريقه** [٨٦]، والآجري في الشريعة، (١٩٤٢)، وابن عدي في الكامل، (٦/٢٠٨٧)، والداني في السنن الواردة في الفتن، (٢٧٨)، والطيوري في الطيوريات، (٢/٤١١)، وابن الجوزي في العلل المتناهية من طريق عبد الله، من طريق: لُوين.

ورواها عبد الله في السنة، (٢/٥٤٦)، وفي زوائد المسند، (٨١٠) أيضًا، **وذكرها المصنِّف**، وابن عدي في الكامل، (٧/٢٦٦٤)، من طريق: محمد بن جعفر الوركاني. وهو ثقة من رجال مسلم.

ورواها ابن أبي عاصم في السنة، (٩٧٨)، وعبد الله في السُّنة، (٥٤٧/٢)، وابن بِشران في أماليه، (٢١٧/١)، من طريق يزيد بن هارون. لكن رواية ابن بشران فيها: عن إبراهيم بن الحسن، عن جدِّه علي، أسقط: عن أبيه، كما هي الجادة في الجميع.

والبزار، (٤٩٩)، من طريق مهران بن أبي عمر، وقال: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ لَهُ إِسْنَادًا عَنِ الْحَسَنِ إِلا هَذَا الإِسْنَادُ».

وابن الأعرابي في معجمه، (١٥٤٧)، من طريق: يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري، وابن الأعرابي أيضًا في معجمه، (١٥٤٦)، من طريق: الحسين بن محمد بن بهرام التميمي، ورواه الخطيب في موضح أوهام الجمع، (٣٨٠/٢)، من طريق: إسحاق بن المنذر، والبيهقي في دلائل النبوة، (٥٤٧/٦)، من طريق: أبي سهل محمد بن عمر الواقفي، ورواه الخطيب في تلخيص المتشابه، (٥١٥/١)، من طريق: بشر بن آدم، ورواه البخاري تعليقًا في التاريخ الكبير، (٢٨٠/٢)، ووصله البيهقي في الدلائل، (٥٤٧/٦)، من طريق: محمد بن الصباح. وسيأتي من طريق الوركاني في المسند وغيره.

كلهم: عن **يحيىٰ بن المتوكل**، عن كثير النواء، عن إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن علي.

قال ابن عدي في الكامل: «لا يرويه عن كثير غير أبي عقيل» يعني يحيىٰ بن المتوكل. وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية، (١٥٧/١): «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، يحيىٰ بن المتوكل قال فيه أحمد بن حنبل: هو واهي الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وكثير النواء ضعَّفه النسائي، وقال ابن عدي: كان غاليًا في التشيع مفرطًا فيه». قال ابن طاهر في ذخيرة الحفاظ

(٥/٢٧٨٨): «وَهَذَا لَا يرويهِ عَن كثير غير يحيىٰ، وَهُوَ ضَعِيف»، ولكن رواه عبد ربه بن نافع، كما سيأتي، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١٠/٢٢): «وفيه كثير بن إسماعيل النواء، وهو ضعيف».

وأما رواية **عبد ربه بن نافع**: فرواها عبد الله في السنة، (٢/٥٤٧)، والدينوري في المجالسة، (٢٥٧٦)، وابن الأعرابي في معجمه، (١٥٤٥)، من طريق عبد ربه بن نافع ـ وهو ثقة روىٰ له الشيخان ـ، عن كثير النوَّاء، عن إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده.

وقد أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/١٥٧) من طريق عبد الله بن أحمد في السنة، من حديث لوين به، وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، يحيىٰ بن المتوكل قال فيه أحمد بن حنبل: هو واهي الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء. وكثير النوَّاء ضعفه النسائي، وقال ابن عدي: كان غاليًا في التشيع مفرطًا فيه». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٢٢): «رواه عبد الله، والبزار، وفيه كثير بن إسماعيل النواء، وهو ضعيف».

فهذا الحديث مدارُه علىٰ كثيرٍ النوّاء، **وهو ضعيف**، نقلنا ذلك في التعليق علىٰ كلام المصنِّف عليه. ويروىٰ عن كثير النواء من طريق: أبي عقيل، وهو ضعيف، وهذا الأكثر، ومن طريق عبد ربه بن نافع، وهو ثقة.

❊ وأما طريق سليمان الهمداني:

فقد اضطرب إسنادُه، فتارةً يرويه عن رجل، وتارة عن عمِّه، وتارة عن أبيه، وتارة عن علي مباشرة.

والحديث يُروىٰ عنه من طريق أبي جناب الكلبي، عن أبي سليمان

الهمداني، ثم اختلفوا على أبي جناب:

فرواه عبد الله في السنة، (٥٤٧/٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٣٣٥/٤٢)، من طريق أبي يحيى الحماني، عن أبي جناب الكلبي، عن أبي سليمان الهمداني ـ أو النخعي ـ عن عمّه، عن عليٍّ. ولفظه: «قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا عَلِيُّ، أَنْتَ وَشِيعَتُكَ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ قَوْمًا لَهُمْ نَبَزٌ يُقَالُ لَهُم الرَّافِضَةُ، إِنْ أَدْرَكْتَهُمْ فَاقْتُلْهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ، قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: يَنْتَحِلُونَ حُبَّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ وَلَيْسُوا كَذَلِكَ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَشْتُمُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما».

وروي من طريق: فضيل بن مرزوق، عن أبي جناب، به. ولكن اختلفوا على فضيل بن مرزوق:

فرواه ابن الأعرابي في معجمه، (٢٥٠) (١٥٤٠)، من طريق: عبد الله بن صالح العجلي، عن: فضيل بن مرزوق، عن أبي جناب، عن أبي سليمان الهمداني، عن رجل من قومه، عن علي، به. ولفظه: «يَا عَلِيُّ، أَلا أَدُلُّكَ عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتَهُ كُنْتَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَنْتَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟، قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي نَاسٌ يَنْتَحِلُونَ مَوَدَّتَنَا، مَارِقَةٌ يَكْذِبُونَ عَلَيْنَا، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَشْتُمُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ».

وكذا رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (٢٨٠٣)، من طريق: معاوية بن عمرو، عن فضيل بن مرزوق، به. وفيه: عن رجل من قومه.

ورواه ابن الأعرابي في معجمه، (١٥٣٩)، من طريق: شبابة بن سوار، عن: فضيل بن مرزوق، عن أبي جناب، عن أبي سليمان الهمداني، عن علي،

به. بلفظ قريب، ليس فيه الشتم. وأسقط الواسطة.

وابن بشران في أماليه، (٢/٢١٨)، والبغوي في تفسيره، (١١٢٨) ـ وفيه: عن أبي خبّاب، تحريف ـ، من طريق شبابة بن سوار، عن: فضيل بن مرزوق، عن أبي جناب، عن أبي سليمان الهمداني، عن أبيه، عن علي، به. فجعله عن أبيه.

ورواه الداني في السنن الواردة في الفتن، (٢٧٩)، من طريق: محمد بن مصعب، عن أبي جناب، عن أبي سليمان الهمداني، عن علي، به. من دون الواسطة.

ورواه الضياء المقدسي في النهي عن سب الأصحاب، (٣٤)، برواية في سياق قصة لهارون رشيد، فيها أن أبا معاوية الضرير محمد بن خازم حدّثه ـ أي هارونَ الرشيدَ ـ عن أبي جناب، عن أبي سليمان، عن علي، به.

فهذا **حديثٌ مضطرب** اضطرابًا كثيرًا في سنده، ومداره علىٰ أبي جناب الكلبي، عن أبي سليمان الهمداني. أبو جناب هو يحيىٰ بن أبي حية الكلبي، ضعيف الحديث، كادوا يتفقون علىٰ ضعفه، وهو مدلس، انظر: التهذيب، (١١/٢٠١)، وأبو سليمان الهمداني، قال الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/٥٣٣): «أبو سليمان الهمداني، عن أبيه، عن علي: لا يدري من هو، كأبيه، وأتىٰ بخبر منكر». قلت: وكذا عمه لا يُدْرَىٰ من هو، وفي بعض الطرق: عن رجلٍ من قومه، مبهم، وفي بعضها عن علي بإسقاط الواسطة. فهذا إسناد **منكرٌ تالفٌ**.

❋ وأما طريق الشعبي:

فرواه أبو نعيم في الحلية، (٥٩٩٧)، والخطيب في تاريخ بغداد،

(١٤/٢٢٩) ـ مختصرًا ـ، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٣٣١)، وابن الجوزي من طريق أبي نُعيم في العلل، (٢٥٤)، من طريق: عصام بن الحكم العنبري، عن جُميع بن عبد الله البصري، عن سوار الهمداني، عن محمد بن جحادة، عن الشعبي، عن علي، به. وقال أبو نعيم عقبه: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ، وَالشَّعْبِيِّ، لَمْ نَكْتُبْهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ عِصَامٍ».

قلت: عصام بن الحكم ذكره في تاريخ بغداد، وليس فيه جرح ولا تعديل، وشيخه جُميع: ضعيف متروك، قال ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٩٧) بعد أن نقل الحديث: «هذا حديث لا يصح. وسوار ليس بثقة. قال ابن نمير: جُميع من أكذب الناس. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث»، ولكنه ساق اسمه في الإسناد: «جميع بن عمير البصري حدثنا سوار»، وانظر العلل له، (١/١٥٩)، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (١/٤٢١): «جميع بن عمر بن سوار: متروك. عن ابن جحادة، عن الشعبي، عن علي ـ مرفوعًا ـ قال: يا علي أنت وشيعتك في الجنة. ذكره ابن الجوزي في الموضوعات». وفيه تحريف، فهو عن سوار، وليس ابن سوار. وفي اسم الراوي اختلاف، فهو في إسناد الحلية جميع بن عبد الله، ولكنه هو، ولا أدري على من دخل تحريف اسمه. أما شيخ جميع: سوار فهو أبو عبد الله الهمداني الكوفي الضرير، متروك، كلمة اتفاق في الضعف والترك، انظر: لسان ميزان، ت أبي غدة، (٤/٢١٦)، فهذا إسناد **ضعيف جدًّا**.

❊ وأما طريق أبي عبد الرحمن السلمي:

فرواه ابن أبي عاصم في السنة، (٩٧٩)، والآجري في الشريعة، (٨٣٤)، من طريق: أبي سعيد محمد بن أسعد التغلبي، عن أبي زبيد عَبثر بن القاسم،

عن حصين بن عبد الرحمن، عن أبي الرحمن السلمي، عن علي. ولفظه: «سَيَأْتِي بَعْدِي قَوْمٌ لَهُمْ نَبَزٌ يُقَالُ لَهُمُ: الرَّافِضَةُ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الْعَلامَةُ فِيهِمْ؟ قَالَ: يُقَرِّضُونَكَ بِمَا لَيْسَ فِيكَ، وَيَطْعَنُونَ عَلَىٰ أَصْحَابِي وَيَشْتُمُونَهُمْ».

وآفته: أبو سعيد التغلبي، روىٰ له البخاري في خلق أفعال العباد، قال أبو زرعة والعقيلي: منكر الحديث، وقال الحافظ في التقريب: ليِّن. قلتُ: ولم يتابَع. انظر: تهذيب التهذيب، (٩/٤٦)، والتقريب، (ص ٤٦٧)، وميزان الاعتدال، (٣/٤٨٠).

فالحاصل أن هذا الحديث **ضعيف جدًّا** من حديث علي رضي الله عنه.

۞ حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

يروىٰ عن ابن عباس من طريق: **الحجاج بن تميم**، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، به.

ورواه عن الحجاج بن تميم: عمران بن زيد، وعمران بن داور، ويوسف بن عدي.

فأما طريق **عمران بن زيد:** فرواه الحارث بن أبي أسامة، كما في بغية الباحث، (١٠٤٨)، وعبد بن حميد في مسنده، (٦٩٨)، والقطيعي في زوائد فضائل الصحابة، (٦٥١)، وابن أبي عاصم في السنة، (٩٨١)، وابن الأعرابي في معجمه، (١٥٤٣)، وأبو يعلىٰ الموصلي في مسنده، (٢٥٨٦)، والعقيلي في الضعفاء، (١/٣٠٥)، والطبراني في الكبير، (١٢٩٩٧)، **وأخرجه المصنف من**

طريقه [٨٧]، والبزار كما في كشف الأستار، (٢٧٧٧)، والكلاباذي في بحر الفوائد، (١٢٧)، وأبو نعيم في الحلية، من طريق الحارث بن أبي أسامة، (٥٠١٤)، والبيهقي في دلائل النبوة، (٦/٤٥٧)، وابن الجوزي في العلل المتناهية من طريق عبد بن حميد، (٢٥٣)، كلهم من طريق: عمران بن زيد، عن الحجاج بن تميم به.

وعمران بن زيد: ضعيف، ضعفه ابن معين وأبو حاتم، انظر: الجرح والتعديل (٣/٢٩٨)، والميزان، (٣/٢٣٨). قال ابن الجوزي في العلل، (١/١٥٨): «قال يحيىٰ بن معين: عمران لا يحتج بحديثه».

وأما طريق **عمران بن داور**: فرواه عبد الله في زوائد فضائل الصحابة، (٦٥١)، من طريق: عمران بن دوار العمي، عن الحجاج بن تميم به.

عمران: قال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، ووثقه العجلي، وقال الساجي والحاكم: صدوق، وقال البخاري: صدوق يهم، وقال أبو داود: «ما سمعت إلا خيرًا»، ولكن ضعفه يحيىٰ والنسائي والدارقطني وابن عدي، انظر: الميزان، (٣/٢٣٦)، وتهذيب التهذيب، (٨/١٣٠).

وأما طريق **يوسف بن عدي**: فرواه الطبراني في الكبير، (١٢٩٩٨)، ومن طريقه أبو نعيم في الحلية، (٥٠١٥)، ومن طريق أبي نعيم ابن الجوزي في العلل، (٢٥٧)، من طريق يوسف بن عدي، عن حجاج به.. ولفظه مختلفٌ قليلًا. عن ابن عباس: «قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَعِنْدَهُ عَلِيٌّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا عَلِيُّ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي قَوْمٌ يَنْتَحِلُونَ حُبَّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ لَهُمْ نَبَزٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ».

ويوسف بن عدي ثقة.

وهذا الحديثُ حديثُ: حجاج بن تميم أو أبي تميم، وهو آفته. «قال البزار: لا نعلمه يُروىٰ عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد، ويقال: حجاج بن أبي تميم»، كشف الأستار، (٣/٢٩٣)، وقال ابن الجوزي في العلل، (١/١٦٠): «وهذا لا يصحّ، وقد ذكرنا أن الحجاج لا يُتابَع علىٰ حديثه»، وقال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة، (٤/٢٢٦): «هذا إسناد ضعيف، لضعف حجاج بن تميم»، وذكره العقيلي في ترجمة حجاج، الضعفاء الكبير، (١/٢٨٤): وقال: «وَلَهُ غَيْرُ حَدِيثٍ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ هُوَ مِثْلُهُ أَوْ دُونَهُ»، وضعفه البيهقي في دلائل النبوة (٦/٥٤٨)، فقال: «رُوِي من وجه آخر ضعيف»، ثم ذكره، ثم علق عليه: «وروي في معناه من أوجهٍ أُخَرَ كلها ضعيفة، والله أعلم»، وقال الهيثمي في المجمع، (١٠/٢٢): «رواه أبو يعلىٰ، والبزار، والطبراني، ورجاله وثقوا، وفي بعضهم خلاف»، ولكنه قال عن الحديث الذي رواه الطبراني في الكبير من طريق يوسف بن عدي، بلفظٍ مختلف قليلًا: «رواه الطبراني، وإسناده حسن»، وهذا غريب، فإن المدار علىٰ حجاج بن تميم، فالآفة متحدة، فلِمَ اختلف الحُكْمُ؟

۞ حديث فاطمة ﵂:

يُروىٰ حديث فاطمة: من طريق أبي الجحاف داود بن أبي عوف، عن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن فاطمة. هذا أشهر طرقه. وقد رواه عن أبي الجحاف جماعةٌ من الضعفاء، واختلفوا في إسناده ومتنه اختلافًا كثيرًا سأذكره.

رواه في زوائد فضائل الصحابة، (١١١٥)، من طريق السوار بن مصعب، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو الهاشمي، عن فاطمة. وهذا الحديث عَنْ فَاطِمَةَ الْكُبْرَىٰ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدِي فِي لَيْلَتِي، فَغَدَتْ عَلَيْهِ فَاطِمَةُ، وَعَلِيٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ، أَبْشِرْ، فَإِنَّكَ وَأَصْحَابُكَ وَشِيعَتُكَ فِي الْجَنَّةِ»، وَذَكَرَ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ. وسوار متروك الحديث مشهور.

ورواه أبو يعلىٰ في المسند، (٦٧٤٩)، ومن طريقه ابن عساكر في التاريخ، (٦٩/١٧٥)، عن أبي سعيد الأشج، عن ابن إدريس، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو، عن زينب بنت علي، عن فاطمة، به. ولفظه ـ هذا لفظ أبي يعلىٰ ـ: «قَالَتْ: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَىٰ عَلِيٍّ، فَقَالَ: هَذَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ قَوْمًا يَعْلَمُونَ الإِسْلامَ، ثُمَّ يَرْفُضُونَهُ، لَهُمْ نَبَزٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، مَنْ لَقِيَهُمْ فَلْيَقْتُلْهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ».

قلت: قال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١٠/٢٢): «رواه أبو يعلىٰ، ورجاله ثقات إلا أن زينب بنت علي لم تسمع من فاطمة فيما أحسب، والله أعلم»، فمشىٰ عليه أنه من رواية ابن إدريس، وليس أبا إدريس تليد بن سليمان.

قال ابن عساكر، (٦٩/١٧٥): «كذا قال، وإنما هو أبو إدريس، وهو تليد بن سليمان»، ثم ساقه، وهو الآتي. وقال الدارقطني في العلل، (١٥/١٧٨): «قال إسماعيل المقبري: عن أبي سعيد الأشج، عن تليد، عن أبي الجحاف، عن عبد الله بن الحسن، عن فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن علي. ووَهِمَ علىٰ أبي سعيد في هذا الإسناد، والذي قبله عن أبي سعيد أصح»، يعني عن تليد، كما في الآتي.

ورواه ابن الأعرابي، (١٠٤٩)، والآجري في الشريعة، (١١٤١)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق، (١/٥١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٣٣٤)، (٦٩/١٧٥)، عن أبي سعيد الأشج، عن تليد، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو، عن زينب بنت علي، عن فاطمة، به. ولفظه كالسابق.

والبون بين ابن إدريس ـ كما في أبي يعلىٰ ـ، وأبي إدريس كما لدىٰ الآخرين؛ شاسع. فابن إدريس هو أبو محمد عبد الله بن إدريس الأودي، ثقة من رجال الشيخين، أما أبو إدريس فهو تليد بن سليمان المحاربي، من الغلاة، منكر الحديث، كادوا يتفقون علىٰ ضعفه لولا أحمد، بل اتُّهم. انظر: الميزان، (١/٢٥٨)، وذكر هذا الحديث من مناكيره، وزاد في هذا الإسناد: زينب بن علي، بين محمد بن عمرو، وفاطمة الكبرىٰ، ولم يذكر أم سلمة. وتلك الزيادة هي الجادة، فهو يروىٰ عن عمّة أبيه زينب بنت علي بن أبي طالب، ولم يدرك فاطمة الكبرىٰ.

وأورده ابن حبان في المجروحين ت حمدي السلفي (٤/٢٣٦)، في ترجمة تليد، وكذا ابن القيسراني في أطراف المجروحين تذكرة الحفاظ، (ص ٣٦٨)، وقال: «تليد هذا تركه يحيىٰ بن معين». وبه أيضًا ردَّ ابن الجوزي الحديث في العلل المتناهية، (٢٥٥).

ورواه الدارقطني في العلل، (١٥/١٨١)، ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق، (١/٥١)، من طريق فضيل بن مرزوق، عن أبي الجحاف، به.

وفضيل: من الشيعة، روىٰ له مسلم حديثين، متابعةً، وضعفه النسائي،

وعثمان الدارمي، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن شاهين: يجب التوقف فيه، وقال أبو حاتم: يخطئ، وذكره مرة في الضعفاء، وقال الحاكم: ليس هو من شرط الصحيح وقد عيب على مسلم إخراجه لحديثه، ولكن وثقه الثوري، وأحمد، وأبو داود، والفسوي، والعجلي، والذهبي، واختلف كلام ابن معين فيه من ثقة إلىٰ صويلح، وقال البخاري: «مقارب الحديث»، وهذا عدل. وقال الحافظ: «صدوق يهم»، انظر: التهذيب، (٢٩٨/٨)، وميزان الاعتدال، (٣٦٢/٣)، والتقريب، (ص ٤٤٨). ولكن طريق الدارقطني إليه فيه سهل بن عامر البجلي، منكر، من الغلاة، ورماه أبو حاتم بالافتعال، وقال البخاري: «منكر الحديث لا يكتب حديثه»، وغضّ ابن عدي من ذلك، فقال: «أرجو أنه لا يستحق ولا يستوجب تصريح كذبه». انظر: الجرح والتعديل، (٢٠٢/٤)، وميزان الاعتدال، (٢٣٩/٢)، والكامل، (٥١٦/٤).

ورواه الآجري في الشريعة، (٢٥١٥/٥)، من طريق: زياد بن المنذر، عن أبي الجحاف، عن عمر بن علي بن الحسين، عن زينب بنت علي، عن فاطمة، ولفظه: «أَبْشِرْ، أَمَا إِنَّكَ وَشِيعَتَكَ فِي الْجَنَّةِ أَمَا إِنَّكَ وَشِيعَتُكَ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ قَوْمًا يَجِيئُونَ مِنْ بَعْدِكَ يُصَغِّرُونَ الإِسْلامَ ثُمَّ يَلْفِظُونَهُ، لَهُمْ نَبْزٌ، يُقَالُ لَهُمُ الرَّافِضَةُ، فَإِنْ أَدْرَكْتَهُمْ فَقَاتِلْهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ». وزياد بن المنذر وضّاع غالٍ معروف، انظر: الميزان، (٩٣/٢). وزينب بنت علي لم تسمع فاطمة، بحسب التاريخ، وقد تقدم من كلام الهيثمي.

وذكر الدارقطني في العلل، (١٧٩/١٥) طريقًا أخرىٰ عن أبي الجارود ـ زياد بن المنذر ـ عن محمد بن عمرو، عن زينب، عن فاطمة، ليس فيها أبو

الجحاف، وطريقًا أخرىٰ عن أبي الجارود عن أبي الجحاف، عن زينب، عن فاطمة، ليس فيها محمد بن عمرو بن حسن، وأخرىٰ فيها فاطمة بنت الحسين مكان زينب بنت علي، وأخرىٰ فيها أم سلمة عن فاطمة، وأخرىٰ عن فاطمة بنت علي عن علي فأسنده عن علي. ففي طريق المنذر بن جارود علىٰ ما فيه من بلاء؛ خلافٌ عريض، فلعله كان يقوله كيفا اتفق، ويتصرَّف فيه.

هذه هي الطريق المعروفة للحديث، يرويه جماعةٌ عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو الهاشمي، عن زينب عن فاطمة، أو عن فاطمة. ويرتفع إلىٰ أم سلمة في حديث سوار بن مصعب عن أبي الجحاف، كما تقدَّم، وقد يجعله من حديث الباقر عن فاطمة الصغرىٰ عن أم سلمة، كما سيأتي الآن، وقد يجعله عن فاطمة الصغرىٰ أيضًا ولكن يجعل أسماء بنت عميس بين فاطمة الكبرىٰ وأم سلمة كما سيأتي بعد الآتي.

وقد جاء عن أبي الجحاف عن محمد بن علي: رواه ابن عساكر (٤٢/ ٣٣٤)، من طريق: سوار بن مصعب، عن أبي الجحاف، عن محمد بن علي يعني الباقر، عن فاطمة بنت علي، عن أم سلمة. وفيه زيادة: «قال يا رسول الله: فما العلامة فيهم؟ قال: لا يحضرون جمعة ولا جماعة، ويطعنون علىٰ السلف الأول». وهذا اختلافٌ في الإسناد والمتن.

ورجع سوار بن مصعب هذا فرواه عن أبي الجحاف، عن فاطمة بنت علي، عن فاطمة الكبرىٰ، عن أسماء بنت عميس عن أم سلمة، كذا رواه ابن أبي عاصم في السنة، (٩٨٠)، وابن الأعرابي في معجمه، (١٥٤٨)، وعنه الخطابي في غريب الحديث، (١/١٧٧)، بلفظ فيه تلك الزيادة. وسوار قد ذكرناه حاله، فهذا الخبط كلُّه معصوب به. وسيأتيك أنه ـ سوار ـ رواه من

حديث أبي سعيد الخدري عن أم سلمة أيضًا!

ورواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين، (٢٥٨)، (١١٢٦)، من طريق: عثمان بن غالب، عن أبي الجحاف، عن أبي جعفر الباقر، عن فاطمة الصغرىٰ ـ بنت الحسين الشهيد ـ عن فاطمة الكبرىٰ. قال أبو الشيخ عقب الموضع الأول: «حَكَىٰ عَنِ ابْنِ عُفْرَةَ أَنَّهُ كَتَبَهُ، عَنْ أَصْحَابِنَا، عَنِ ابْنِ نَصِيْرٍ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لا يُسْنِدُ عُثْمَانُ بْنُ غَالِبٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ»، وعثمان بن غالب؛ لم أعرفه، ولم أجد فيه كلامًا فيما بين يديّ من كتب. والراوي عنه في هذا الإسناد: إسماعيل بن عمرو، هو ابن نجيح البجلي، ضعيف، انظر: الميزان، (١/٢٣٩).

فمدار حديث فاطمة علىٰ: أبي الجحاف، هو من الغلاة، لكن وثّقه أحمد ويحيىٰ، ومشاه النسائي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن عدي: لا يحتج به، انظر: ميزان الاعتدال، (٢/١٨)، ولكن من يرويه عنه جماعةٌ من الضعفاء والمتروكين كما تقدَّم بيانه، ولذا ذكر الذهبي هذا الحديث من طريق تليد، ثم قال: «هذا آفته تليد، فإنه متهم بالكذب. ورواه أبو الجارود زياد بن المنذر، وهو ساقط، عن أبي الجحاف»، فكأنه لم يعصب به الحديثَ. وأوهي طرقه عند سوار بن مصعب عنه، فقد اضطرب فيها كيف شئتَ، وأمثل طرقه: طريق الفضيل بن مرزوق عنه، ولكن قد تبيَّن أنه لا يصح إليه.

وساق الدارقطني أسانيدَه واختلاف الرواة فيها، وطرَّقه وأطال، (١٥/١٧٨ ـ ١٨٢)، وقال، (١٥/١٨٠): «والحديث شديد الاضطراب»، ولا شكّ في ذلك.



❁ حديث أبي سعيد الخدري عن أم سلمة رضي الله عنها:

ويروىٰ هذا الحديث من حديث أبي سعيد الخدري، عن أم سلمة، وهو حديث سوار بن مصعب، عن عطية العوفي، به.

رواه الطبراني في الأوسط، (٦٦٠٥)، والآجري في الشريعة، (١١٤٠)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٣٢٢/١٤)، ومن طريقه: ابن الجوزي، في العلل، (٢٥٨).

وسوار بن مصعب متروك تقدَّم ذكره واضطرابه في هذا الحديث، وهو يرويه أيضًا كما تقدَّم من مسند أم سلمة ولكن عن فاطمة، وشيخه عطية العوفي ضعيف معروف، وكلاهما من الغلاة. قال ابن الجوزي في العلل، (١٦١/١): «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، عطية: قد ضعفه الثوري وهشيم وأحمد ويحيىٰ، وسوار قال فيه أحمد ويحيىٰ: متروك، والفضل بن غانم قال فيه يحيىٰ: ليس بشيء»، وقد أوردَ الحديثَ السيوطي في اللآلئ المصنوعة، (٣٤٦/١)، وقال عقبه: «سوار متروك»، واقتصر الهيثمي علىٰ القول: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه الفضل بن غانم، وهو ضعيف»، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٢/١٠).

❁ حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

رواه الآجري في الشريعة، (٨٣٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٣٣٥/٤٢)، من طريق: محمد بن معاوية، عن يحيىٰ بن سابق المديني، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، وفيه: زيادة الشتم.

مداره على محمد بن معاوية؛ متروك، متهم بالكذب، انظر: ميزان الاعتدال، (٤/ ٤٤).

وفي الباب حديث طويل جدًّا عن **معاذ**، فيه ذكر عشرة أجزاء من الأمة، يُبعثون على صور حيوانات، فيه ذكر الرافضة، رواه: ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٣٢/٣٨٤)، وقال عقبه: «هذا حديث منكر، وفي إسناده غير واحد من المجهولين»، كما نقله عنه السيوطي وغيره. ورواه ابن مردويه، كما في تخريج الكشاف، (ص ١٨١)، والدر المنثور، (١٥/١٩٧ ـ ١٩٨)، والثعالبي في تفسيره، (١٠/١١٥)، في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾، وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٧/١٤٢): «هو ظاهر الوضع»، وأورده السيوطي في الزيادة على الموضوعات (٢/٦٤٩)، والعجب من ابن عرّاق في تنزيه الشريعة، (٢/٣٨٩) إذ توقّف في وضعه، والحال إن القلب يشهد بوضعه.

فالحاصل أن هذا الحديث **ضعيف جدًّا**، ليس له طريق صحيح أو حسن، بل يرويه جماعةٌ من التالفين والمناكير، واضطربوا فيه ولوَّنوه كيف شاءوا، وأمثل طرقه حديث كثير النواء من حديث علي رضي الله عنه الذي ساقه المصنف [٨٦]، وهو ضعيف أيضًا، وكثير لا عبرة بحديثه أصلًا، وقد رواه جماعة من الغلاة إما للتجمل والتقية به، أو لنبز بعضهم بعضًا إذ هم مختلفون في غلوهم فِرقًا وأحزابًا فلعل بعضهم أراد ذمَّ بعض، لاسيما وأن من رواته الجارود وهو زيدي، ولذلك استروح العلامة ابن الوزير اليماني في إيثار الحق، (ص: ٣٨٢) لتقويته بكثرة طرقه وهو قد أورده أولًا من مصادر الزيدية. والموصوفون بالغلو من رواته ليس فيهم تعيين دقيق لنوع غلوهم أو فِرقتهم، وتعيين اسم الفِرق الكلامية والأعلام

من أرباب المذاهب الفقهية والكلامية في الأحاديث النبوية من أمارات الوضع اللاحق المتأخِّر التي يركن القلبُ معها إلىٰ أنه كلام مُحدَث مجعول.



٨٩ - ٩٢
٩٦ - ٩٧

حديث صفة الوضوء، من حديث عليّ رضي الله عنه.

رواه عن عليّ رضي الله عنه جماعة من أصحابه، ذكر منهم المصنِّف هنا: الحسين، ثم أبا حية الوادعي، ثم عبد خير، ثم أبا الغريف، ثم النزال بن سبرة، كلهم عن عليّ رضي الله عنه، فنحن نمشي في التخريج على ترتيب المصنف كي تسهل الحوالة على هذا التخريج، فنبدأ بهذه الطرق الخمسة، ثم أذكر هنا تتمة في رواية الوضوء عن علي رضي الله عنه، وتلك التتمة عن: عبد الرحمن بن أبي ليلى، وشقيق بن سلمة، وربعي بن حراش، وزِرّ بن حبيش، وعُمير النخعي، وناجية بن كعب، وعمرو ذي مر، وحبة العرني، والحارث الأعور، والصلت الحُرَقي، وأبي مطر الجهني، والضحاك، وسعيد بن حيان، وعاصم بن ضمرة، وأبي إسحاق السبيعي عن مبهم عنه.

أما الشواهد عن غيره من الصحابة فكثيرة جدًّا لا تدخل تحت الحصر، فلا أستقصيها، وليست هي داخلة في بحث الكتاب من جهة ثبوت هذا الوضوء عن عليّ رضي الله عنه، لاسيما ما يتعلق بذلك من غسل الرِّجل أو مسحها كما سنشير في ألفاظ الروايات ومحاملها. فتلك خطة هذا التخريج.

❁ أولًا: طريق الحسين عن عليٍّ رضي الله عنهما:

ويروى عنه من حديث **الباقر**، عن زين العابدين، عن أبيه، الحسين.

رواه النسائي في السنن الصغرى، (٥٩)، ومن **طريقه المصنف [٨٩]**،

ومن طريقه الضياء في المختارة، (٤٣١).

ورُوِي من حديث الحسين: في مسند زيد، (٤٨/١)، عن جدّه الحسين عن علي، مختصرًا.

ورواه عبد الرزاق في المصنف، (١٢٣)، من حديث ابن جريج، أبهم شيخه، فقال: أخبرني من أصدّق أن محمد بن علي بن حسين أخبره، به. ورواه أبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (٨٢): عن ابن جريج عن الباقر، ولم يذكر شيخَه ذاك. ولكن هذا من طريق أحمد بن عمر بن يونس اليمامي، متروك أمره معروف. وكذا رواه البيهقي في الكبرىٰ، (٦٣/١)، عن ابن جريج، عن الباقر، به. وذكر خلافًا في التثليث في مسح الرأس.

وقد ظهر شيخ ابن جريج هذا، وهو شيبة، فرواه البزار، (٥١٠)، والنسائي في الصغرىٰ، (٩٥)، كما تقدم، من طريق ابن جريج، عن شيبة، عن الباقر، به.

ولكن في تعيين شيبة نوعُ تردّد، فإنه إن كان شيبة بن نصاح، فهو ثقة قارئ جليل مدني، ويروي عن الباقر، وهذا هو الغالب، فقد ترجمه المزّي في تهذيب الكمال، (٦٠٨/١٢)، وذكر من تلاميذه ابن جريج، وعلَّم عليه (س) يعني النسائي، وقال الذهبي في ترجمته في تاريخ الإسلام، (٤٣٢/٢): «له حديث واحد عند النسائي»، فهذا هو. ولكن قال الدارقطني في العلل، (١٠١/٣): «ويقال هو شيبة بن أبي راشد»، قلت: لم أقف له علىٰ ترجمة، وأبوه أبو راشد، قال البخاري في التاريخ الكبير، (٧/٩): «أَبُو شيبة بْن أَبِي راشد مولىٰ عُبَيْد بْن عمير الليثي، صحب مُحَمَّد بْن علي»، وأبو راشد هذا اختلف هل يعرف اسمه أم لا، فقال يحيىٰ: لا، وقال ابن عبد ابر وابن منده:

اسمه سعيد، وقال ابن معين في رواية ابن محرز: ثقة، وقال ابن عبد البر: ليس به بأس. انظر: تاريخ ابن معين برواية ابن محرز، (١٠٨/١)، والمعرفة والتاريخ، (٢٤/٢)، والاستغنا لابن عبد البر، (٦٢٨/١)، وفتح الباب لابن منده، (ص ٣٣٤)، والمقتنىٰ للذهبي، (٢٣١/١)، ولكن علىٰ ذلك يكون شيبة في درجة أنزل من أن يروي عن محمد بن علي لأن أباه هو صاحبه. فالأول هو الأرجح، فيكون الأول هو الأرجح.

وقد سيق هذا الإسناد باختلافٍ، وهذا الإسناد الذي رواه النسائي هو أجودُها وأوصلُها، حيث يُروىٰ بإسقاط الواسطة بين ابن جريج والباقر، ويروىٰ بإسقاط زين العابدين، وقد ساق الدارقطني هذا الخلاف في العلل، (١٠٠/٣): «سئل عن حديث الحسين بن علي، عن علي، عن النبي ﷺ في صفة الوضوء: فقال: هو حديث يرويه ابن جريج، واختلف عنه؛ فرواه ابن وهب، عن ابن جريج، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، عن علي.

وخالفه أبو عاصم، وأبو قرة موسىٰ بن طارق، فروياه عن ابن جريح، قال: أخبرني شيبة، ويقال: هو شيبة بن أبي راشد، عن محمد بن علي، عن الحسين بن علي، عن علي. ولم يذكر في الإسناد علي بن الحسين.

ورواه حجاج بن محمد، عن ابن جريح، أخبرني شيبة، أن محمد بن علي بن حسين، أخبره أن علي بن الحسين، أخبره أن الحسين، أخبره عن علي. فجوَّد إسناده، ووصله وضبطه». قلت: وهذه الطرق عن ابن جريج ليست في المصادر المتاحة بأيدينا.



❁ ثانيًا: طريق أبي حية الوادعي عن علي رضي الله عنه:

يرويه أبو إسحاق السبيعي عنه، ويرويه عن أبي إسحاق السَّبيعي، جماعةٌ: إسرائيل، وشعبة، والجراح، وسفيان، وأبو الأحوص، وزيد بن أبي أُنيسة:

فرواه عبد الرزاق، (١٢١)، وأحمد، (١٠٥٣)، **ومن طريقه المصنف** [٩٠]، من طريق وكيع، وعبد الرزاق، عن إسرائيل. بتحويل الإسناد، وباللفظ التام الذي ذكره المصنِّف، وفيه غسل ظهور القدمين ونسبته ذلك إلىٰ رؤيته من رسول الله ﷺ.

ورواه أحمد، (١٣٥٣)، من طريق: وكيع، عن إسرائيل. وفيه صفة الوضوء، بأخصر مما سبق.

ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار، (٧٦)، (١١٢)، من طريق الفريابي، عن إسرائيل.

ورواه: إسرائيل عن جدِّه أبي إسحاق، به.

ورواه النسائي، (١٣٦)، من طريق: أبي عتاب سهل بن حماد، عن شعبة، عن أبي إسحاق، به. مختصرًا.

ورواه أحمد، (١٣٨٣)، من طريق: وكيع، عن أبيه الجراح، عن أبي إسحاق، عن أبي حية الوادعي، وعمرو ذي مر، عن علي، به.

ورواه عبد الرزاق، (١٢٠)، وأحمد، (٩٧٤)، (١٠٢٨)، (١٢٠٨)، (١٢٧٦)، وزوائد عبد الله (١٣٤٧)، (١٣٥٤)، والترمذي، (٤٤)، (١٣٥٧)، والبزار، (٧٣٤)، (٧٣٥)، وأبو يعلىٰ، (٢٨٣)، (٥٧١)، والمحاملي في أماليه

براوية ابن يحيىٰ البيع، (١٦٧)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٥/٣٧٣)، والبغوي في شرح السنة، (٢٢٨)، من طريق: سفيان، عن أبي إسحاق، به. مختصرًا.

وقال البغوي: «هذا حديث حسن».

ورواه ابن أبي شيبة، (٥٤)، (١٩٢)، (١٠٦٩)، والترمذي، (٤٨)، مطولًا بذكر القصة، وأبو داود، (١١٦) واختصر القصة، وابن ماجه، (٤٥٦) واختصر القصة، و(٤٣٦)، واقتصر علىٰ لفظة منه، وعبد الله في زوائد المسند، (١٠٤٩)، (١٣٥٥)، والبزار، (٧٣٦)، (٧٩٥)، والنسائي، (٩٦) مطولًا، وفي الكبرىٰ، (١٠٢)، وأبو يعلىٰ، (٤٩٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (١١٢)، والبيهقي في الكبرىٰ، (١/٧٥): من طريق أبي الأحوص ـ سلام بن سليم الحنفي: ثقة من رجال الشيخين ـ، عن أبي إسحاق، به.

قال البزار: «وَهَذَا الْكَلامُ لا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي حَيَّةَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَلِيٍّ، إِلا أَبُو الأَحْوَصِ»، قلت: هذا فيه نظرٌ علىٰ إطلاقه، فقد رواه عن أبي إسحاق جماعةٌ غير أبي الأحوص كما خرَّجناه، وقد أخرجه البزار نفسه من رواية سفيان عن أبي إسحاق عن أبي حية، ولكن مختصرًا، فامتنع أن يكون قصده مطلقًا، فالظاهر أن البزار يقصد لفظًا ما منه، وإن كان هذا لا يخلو من نظر أيضًا، فإن التثليث، والشُّرب من فَضل الوَضوء، وهو قائم، وكذا قوله: أريكم وضوء نبيكم، كلُّه وارد في تلك الروايات عن أبي إسحاق، اللهم إلا أن يكون التثليث في مسح الرأس، فإنه وارد في هذه الرواية، ولكنه موجودٌ في غيرها من الروايات أيضًا، وإن لم أنشط لتتبعه ومقارنته، إذ غرضُ هذا فقهيٌّ وبخاصة لدىٰ الشافعية، وإنما المقصود الأهم هاهنا غسل الرجلين

ومسحهما أو مسح الخفين، فإن لم يكن مرادُه شيئًا من ذلك، فهو عجيب.

ورواه عبد الله في زوائد المسند، (١٣٦٣)، من طريق: زيد بن أبي أُنيسة، عن أبي إسحاق، به.

قال الترمذي، (٤٤): فيما يتعلق بالتثليث، بعدما روىٰ حديث أبي إسحاق عن أبي حية، الآتي عند المصنف، مختصرًا: «توضأ ثلاثًا ثلاثًا»: «حَدِيثُ عَلِيٍّ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عَلِيٍّ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ، وَالْعَمَلُ عَلَىٰ هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْوُضُوءَ يُجْزِئُ مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ أَفْضَلُ، وَأَفْضَلُهُ ثَلَاثٌ، وَلَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ».

وقد طرَّقه الدارقطني في العلل وبيّن الخلاف في إسناده وألفاظه بما لا مزيد عليه، انظر: (٤/١٨٩ ـ ١٩٣).

وأبو حية الوادعي، ابن قيس، قيل لا يسمّىٰ، وقيل لا يعرف اسمه، وقيل: عمرو بن نصر، وقيل هو عمرو بن عبد الله الهمداني، جهّله أبو حاتم وابن المديني، ووثقه محمد بن عبد الله بن نمير، وقال ابن القطان: وثقه بعضهم، وصحح حديثه ابن السكن وغيره، وقال أحمد: شيخ، وقال الذهبي: لا يعرف، المغني في الضعفاء، (٢/٧٨١)، وقال: مجهول، ديوان الضعفاء، (ص: ٤٥٦)، وقال الحافظ في التقريب: مقبول، انظر: التهذيب، (١٢/٨١)، وقد توبع، قلت: والجهالة في تلك الطبقة لا تضر، وخصوصًا إذا كان المتن معروفًا، وليس في الوادعي جرحة ولا تهمة، فيحمل علىٰ السلامة، وهو من أصحاب علي رضي الله عنه.

فالحاصل أنّ هذا إسناد **حسن**: رجاله ثقات، إلا أن إسرائيل فيه بعض

الكلام، لكن عامة أهل العلم على صدقه، وأنه يتقن حديثَ جده أبي إسحاق السبيعي، وإن كان أحمد قال مرة: عن أبي إسحاق فيه لين، لكن قوّى حديثه عنه ابن مهدي وأبو حاتم ويحيى والترمذي، وضعفه ابن المديني ويحيى القطان والعقيلي وابن حزم وقال ابن سعد: ثقة ومنهم من يستضعفه، وقال النسائي: لا بأس به، وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث وفي حديثه لين، وفي موضع: ثقة صدوق وليس في الحديث بالقوي ولا بالساقط ـ قلت: وهذا الأخير عدل. انظر: تهذيب التهذيب، (١/٢٦١)، والتقريب، (ص ٦٣٥)، وقد توبع على هذا الحديث عن علي من جماعةٍ كما أورد المصنف، وكما ذكرنا من قبل، وسنأتي عليه فيما يلي من الكتب التسعة. والسبيعي مشهور بالتدليس، ولكن قالوا إنه يروي عن أبي حية الوادعي. انظر: التهذيب، (١٢/٨١).

۞ ثالثًا: طريق عبد خير عن علي رضي الله عنه:

وقد رواه عن عبد خير جماعةٌ، فروي عنه من طريق: المسيِّب بن عبد خير ـ وفيه الغسل وفيه المسح ـ، وخالد بن علقمة ـ وهو أشهر رواته، ورواه عنه جماعةٌ كثيرون ـ، ومالك بن عُرْفطة ـ خطأ عند الجمهور ـ، والحسن بن عقبة، وعبد الملك بن سَلع، والسُّدي، وأبي إسحاق السبيعي ـ وهو في المسح على ظاهر الخفين، وأنه لولا فعل النبي لكان الباطن أولى من الظاهر ـ.

فأما حديث **المسيب بن عبد خير**: ونبدأ به لأنه الذي أورده **المصنِّف**.

فرواه الشافعي في الأم، (٧/١٨٠)، وعبد الرزاق، (٥٧)، وعبد الله بن أحمد في زوائده، (٩٢٠)، (١٠١٧)، **ومن طريقه المصنف [٩١]**، والنسائي في الكبرى، (١١٩)، وعلقه أبو داود، (١٦٤)، والطبري في التفسير، (٨/١٩٣)،

والبيهقي في معرفة السنن، (١٨٥)، ومن طريق الشافعي، (٥٢٥)، وابن عبد البر في التمهيد، (١١/١٤٩). كلهم من طريق: أبي السوداء، عن ابن عبد خير، عن أبيه، به. باللفظ الذي فيه غسل ظهور القدمين، وكلامه عن أولوية غسل البطون لولا رؤية رسول الله ﷺ يغسلها.

قال الدارقطني في العلل، (٤/٥٢): «ورواه أبو السوداء النهدي عنه، فقال فيه: لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يغسل قدميه، واختلف عنه في لفظه، فقال بعض الرواة عن ابن عيينة: لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يمسح علىٰ ظهر قدميه. والقول قول من قال: يغسل قدميه، كما تقدم ذكره من رواية خالد بن علقمة، وعبد الملك بن سلع، ومن تابعهما، عن عبد خير، عن علي، أنه غسل قدميه ثلاثًا، وهما أثبت ممن خالفهما». **قلت**: ستأتي تخريج رواية خالد وابن سلع عن عبد خير في الغَسل.

قال البيهقي: «وَهَذَا حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ خَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدُ خَيْرٍ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ صَاحِبَا الصَّحِيحِ، وَقَدِ اخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي مَتْنِ هَذَا الْحَدِيثِ فَرُوِيَ هَكَذَا، وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الْمَسْحِ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ». وقال ابن عبد البر: «قال الحميدي: هذا منسوخ». وسنعلق علىٰ هذا، وسنذكر هذا الخلاف ونتقصىٰ ألفاظه في تخريج الحديث من طريق أبي إسحاق السبيعي عن عبد خير، فهذا الخلاف وقع في حديثه.

أبو السوداء: هو عمرو بن عمران النهدي الكوفي، صاحب عبد خير؛ ثقة. والمسيب بن عبد خير: وثقه ابن معين، وضعفه الأزدي، الميزان، (٤/١١٦)، لكنه متعنت كما عُرف.

❋ وأما حديث **خالد بن علقمة** عن عبد خير:

فعامته فيه صفة وضوء علي، وفيها غسل الرجلين.

قال الدارقطني في العلل، (٤/ ٤٧): «وأما حديث خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي في الوضوء، فرواه عنه جماعة من الثقات مختصرًا ومستقصًى». وذكر جماعةً عنه، ليس الجميع وقفْنا عليه مسندًا، كما تكرر مرارًا.

رواه أبو داود، (١١١)، من طريق: أبي عوانة ـ وضاح بن عبد الله اليشكري ـ، وزائدة بن قدامة الثقفي، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، به. وفيه حكاية الوضوء، بالتثليث، وغسل الرجلين، ثم قال في آخره: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَعْلَمَ وُضُوءَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَهُوَ هَذَا»، وقريب من هذا اللفظ.

ورواه أحمد، (١٣٢٦)، وعبد الله في زوائد المسند، (١٢٠٢)، ورواه النسائي، (٩٢)، وفي السنن الكبرى، (٧٧)، والبيهقي في الكبرى، (١/ ٥٠)، (١/ ٦٨)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق من طريق أبي داود، (٢/ ٥٩)، والبغوي في شرح السنة، (٢٢٢)، من طريق: أبي عوانة، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، به، مطولًا في صفة وضوء علي بالتثليث، وفيه غسل الرجلين. وقال البغوي: «هذا حديث حسن».

ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في الطهور، (٧٣)، (٢٦٢)، (٢٧٦)، (٣٢٤)، (٣٣٥)، وأحمد، (١١٣٦)، والبزار، (٧٩١)، والنسائي، (٩١)، (١١٥)، مختصرًا، وفي الكبرى، (٩٤)، وابن الجارود في المنتقى، (٦٥)، وأبو يعلى، (٢٨٦)، وابن خزيمة في صحيحه، (١٤٨)، وابن المنذر في الأوسط، (٣٥٢)، (٣٦٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (٧٦)،

(١١٢)، وابن حبان، (١٠٥٦)، مطولًا، و(١٠٧٩)، والدارقطني في سننه، (٢٩٥)، (٣٦٤)، والبيهقي في الكبرىٰ، (٤٧/١، ٤٨، ٥٠، ٥٨، ٧٤)، من طريق: زائدة، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، به.

قال البزار: «هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا أَحْسَنُ لَهُ سِيَاقًا وَلا أَتَمُّ كَلامًا مِنْ زَائِدَةَ». وله طرق عن زائدة، ولكن الشأن كما قال الدارقطني في السنن: «وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمُ الْكَلِمَةَ، وَالشَّيْءَ، وَالْمَعْنَىٰ قَرِيبٌ».

ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في الطهور، (١٢٢)، وابن أبي شيبة، (٥٥)، (٤٠٥)، وعبد الله في زوائد المسند، (١٠٠١)، (١٢٠١)، (١٠٣٠)، والطبراني في الصغير، (٥٩)، وفي الأوسط، (٧٠٣٠)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٥٦٦/٢) [من طريق خالد بن هياج، عن أبيه هياج بن بسطام، ضعيف]، من طريق: سفيان، عن شريك، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، به، مطولًا ومختصرًا.

قال الطبراني في الصغير: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ شَرِيكٍ، إِلا هَيَّاجُ بْنُ بِسْطَامٍ، تَفَرَّدَ بِهِ خَالِدٌ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ نَفْسِهِ»، وقال في الأوسط: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ إِلا هَيَّاجٌ، تَفَرَّدَ بِهِ: ابْنُهُ». فليحرر. وقال الخطيب في التاريخ: «قَالَ ابْنُ شَهْرَيَارَ: قَالَ سُلَيْمَانُ: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ سُفْيَانَ إِلا هَيَّاجٌ، وَتَفَرَّدَ بِهِ خَالِدٌ. وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدٍ نَفْسِهِ».

ورواه عبد الله في زوائد المسند، (٩٣٠)، (٩٤٨)، ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد، (٤١٩/٣)، من طريق: سفيان، عن خالد بن علقمة،

به، مختصرًا. وذكر هذا الخلاف الدارقطني في العلل، (٤/ ٤٩).

ورواه الدارقطني في السنن، (٢٩٦)، من طريق أبان بن تغلب، عن خالد بن علقمة، به، مختصرًا.

وفي مسند أبي حنيفة برواية الحصكفي، (٧)، (٨)، وبراوية أبي نعيم، (١/ ١٦٠، ١٦٥)، والآثار لأبي يوسف، (٤)، والدارقطني في السنن، (٢٩٤)، من طريق: أبي حنيفة النعمان، عن خالد بن علقمة، به، بألفاظ مطولة ومختصرة.

ولكنه جعل المسح على الرأس ثلاثًا، قال الدارقطني في سننه: «هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، قَالَ فِيهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلاثًا. وَخَالَفَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَّاظِ الثِّقَاتِ مِنْهُمْ: زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَشَرِيكٌ، وَأَبُو الأَشْهَبِ جَعْفَرُ بْنُ الْحَارِثِ، وَهَارُونُ بْنُ سَعْدٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَأَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ، وَعَلِيُّ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ، وَحَازِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَجَعْفَرٌ الأَحْمَرُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ فَقَالُوا فِيهِ: وَمَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً، . . . ، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ، قَالَ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ ثَلاثًا غَيْرَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَعَ خِلافِ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا رَوَىٰ لِسَائِرِ مَنْ رَوَىٰ هَذَا الْحَدِيث، فَقَدْ خَالَفَ فِي حُكْمِ الْمَسْحِ فِيمَا رَوَىٰ عَنْ عَلِيٍّ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ السُّنَّةَ فِي الْوُضُوءِ مَسْحُ الرَّأْسِ مَرَّةً وَاحِدَةً». ونحوه في العلل، (٤/ ٥١).

قلت: كثير من تلك الطرق عن خالد بن علقمة، ليست بأيدينا، رغم أننا استقصينا قدر الطاقة وأكْثرنا، فانظر فضل علم المتقدمين.

خالد بن علقمة: قال الحافظ: «صدوق»، وقد وثقه يحيىٰ والنسائي، وقال أبو حاتم: «شيخ»، انظر: التهذيب، (١٠٨/٣)، وقال الدارقطني في العلل، (٥٢/٤): «هما ـ خالد بن علقمة وعبد الملك بن سلع ـ أثبت ممن خالفهما ـ يعني من إسماعيل السدي، والمسيب بن عبد خير، وأبي السوداء النهدي».

❋ وأما حديث **مالك بن عرفطة**، عن عبد خير:

فقد خطّأوه، وردُّوه إلىٰ حديث خالد بن علقمة السابق تخريجُه:

رواه الطيالسي، (١٤٢)، وأحمد، (٩٩٢) (١١٨٢)، وأبو داود، (١١١)، والطوسي في الأربعين، (٤)، والبزار، (٧٩٣)، والنسائي، (٩٣، ٩٤)، وفي الكبرىٰ، (٨٣)، (١٠٠)، (١٦٤)، وأبو يعلىٰ، (٥٣٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (١١٢)، والبيهقي في الكبرىٰ من طريق الطيالسي، (٥٠/١)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق من طريق الطيالسي، (٦٠/٢)، من طريق: شعبة، عن مالك بن عرفطة، عن عبد خير، به، مطوّلًا، وقال النسائي: «هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ لَيْسَ مَالِكَ بْنَ عُرْفُطَةَ»، ومثله عن عبد الله بن أحمد، فقال عقب الموضع الأول: «قَالَ لَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هَذَا أَخطَأَ فِيهِ شُعْبَةُ، إِنَّمَا هُوَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ»، وقال البزار: «وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ، فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ». وقال الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق، (٥٩/٢)، وقد ذكر هذا الحديثَ من حديث أبي عوانة عن خالد بن علقمة عن عبد خير: «وهو مالك بْن عرفطة الذي روىٰ عنه شعبة هذا الحديث، وكان شعبة يخطئ في اسمه ونسبه».

وحكي الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل، (٥٧١/١): «قَالَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ: هَذِهِ سُنَّةٌ تَفَرَّدَ بِهَا أَهْلُ الْكُوفَةِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ بِكَفٍّ وَاحِدٍ، وَهَذَا أَخْطَأَ فِيهِ شُعْبَةُ قَالَ مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ: وَإِنَّمَا هُوَ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ وَحَدَّث أَبُو عَوَانَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ: أَخْطَأْتَ إِنَّمَا هُوَ مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ، فَرَجَعَ أَبُو عَوَانَةَ مِنَ الصَّوَابِ إِلَىٰ الْخَطَإِ فَحَدَّثَهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ، ثُمَّ ثَبُتَ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ أَنَّهُ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ فَرَجَعَ إِلَىٰ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ: إِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا لِئَلا يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّ أَبَا عَوَانَةَ قَالَ: مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ».

قلت: قد ذهب عددٌ من المحدّثين النقاد إلىٰ توهيم شعبة في هذا الاسم ـ مالك بن عرفطة ـ، وأن الصحيح أنه حديث خالد بن علقمة، وقد تقدّم نقلُ بعض عباراتهم في التعليق علىٰ سياق الحديث. وممن نص علىٰ الوهم أيضًا: أحمد في المسند، (٢٦٠٧٢)، والبخاري في التاريخ الكبير، (١٦٣/٣)، وأبو حاتم وأبو زرعة في الجرح والتعديل، (٣٤٣/٣)، وفي العلل لابن أبي حاتم، (٥٦/١) رقم (١٤٥)، والترمذي، (٦٩/١)، باب ما جاء في وضوء النبي ﷺ، وابن حبان في الثقات، (٢٦٠/٦)، والدارقطني في العلل، (٤٩/٤)، والذهبي، تاريخ الإسلام، ت بشار، (٤٠٣/٣). ولم يرتضِ ذلك الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ سنن الترمذي، (٦٩/١ ـ ٧٠)، فأورد تمثيل علماء الحديث للتصحيف في السماع بتصحيف شعبة لاسم هذا الراوي، ونقل كلامَهم من كتب المصطلح، ثم قال: «وأنا أتردد كثيرًا فيما قالوا هنا. أما دعوىٰ أن تغيير الاسم إلىٰ مالك بن عرفطة من باب التصحيف؛ فإنه غير مفهوم، لأنه لا شبه بينه وبين خالد بن علقمة، في الكتابة ولا في النطق، ثم أين موضع

التصحيف؟ وشعبة لم ينقل هذا الاسم من كتاب، إنما الشيخ شيخه رآه بنفسه وسمع منه بأذنه وتحقق من اسمه، نعم قد يكون عرف اسم شيخه ثم أخطأ فيه، ولكن ذلك بعيد بالنسبة إلىٰ شعبة، فقد كان أعلم الناس في عصره بالرجال وأحوالهم»، وضعَّف حكاية تحديث أبي عوانة التي حكاها ابن أبي داود. ولكن ردّ توارد النقّاد علىٰ هذا التوهيم بمجرد الاستبعاد؛ بعيد، والله أعلم.

وروي من حديث **الحسن بن عقبة**: رواه ابن أبي شيبة، (٦٠)، وأحمد في المسند، (١٠١٠)، وعبد الله في زوائد المسند، (١٠١٩)، (٩٢١)، من طريق: وكيع، عن الحسن بن عقبة، عن عبد خير، به، مختصرًا.

الحسن بن عقبة: أبو كيران، وثقه أحمد في سؤالات أبي داود، (٣٧١)، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال يحيىٰ بن معين: ثقة، الجرح والتعديل، (٢٨/٣)، ووثقه يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، (٨٣/٣، ٢٣٧)، وذكره ابن شاهين في الثقات، (١٩٧).

وروي من حديث **عبد الملك بن سَلْع**: رواه ابن أبي شيبة، (١٧٦)، (٤٠١)، وأحمد، (٨٧٨)، وعبد الله في زوائد المسند، (٩١٢)، (١٠١١)، والدارقطني في سننه، (٣٠٢)، من طريق: عبد الملك بن سَلْع، عن عبد خير، به، مطولًا، وفيه الغسل ثلاثًا، ومختصرًا.

عبد الملك بن سلع: ذكره ابن حبان في الثقات، (١٠٤/٧)، وقال: «كان يخطئ»، وقال الحافظ: «صدوق»، التقريب، (ص: ٣٦٢)، ولم يتعقباه في التحرير، وقدمه الدارقطني هو وخالد بن علقمة علىٰ من خالفهما، كما تقدم عن علله.

❊ وأما حديث **السُّدي** عن عبد خير:

فرواه أحمد، (٩٤٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (١٠٨)، من طريق: شريك، عن السدي، عن عبد خير، به. وفيه: الكلام عن ظهور القدمين وباطنهما، والنص علىٰ أنه وضوء من لم يحدث.

ورواه أحمد، (٩٧٣)، وابن خزيمة، (٢٠٢)، ومن طريقه البيهقي في الكبرىٰ، (١/٧٥)، وفي معرفة السنن والآثار، (١٨٧)، من طريق: سفيان الثوري، عن السدي، عن عبد خير، به. وفيه المسح علىٰ الخفين، ووضوء من لم يحدث، دون ذكر ظهور القدمين وباطنهما. قال الدارقطني في العلل، (٤/٥٢): «قول الثوري أصح».

قال البيهقي في الكبرىٰ: «وَفِي هَذَا دَلالَةٌ عَلَىٰ أَنَّ مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ فِي الْمَسْحِ عَلَىٰ النَّعْلَيْنِ إِنَّمَا هُوَ فِي وُضُوءٍ مُتَطَوَّعٍ بِهِ لا فِي وُضُوءٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ مِنْ حَدَثٍ يُوجِبُ الْوُضُوءَ، أَوْ أَرَادَ غَسْلَ الرِّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، أَوْ أَرَادَ الْمَسْحَ عَلَىٰ جَوْرَبَيْهِ وَنَعْلَيْهِ، كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ مُقَيَّدًا بِالْجَوْرَبَيْنِ، وَأَرَادَ بِهِ جَوْرَبَيْنِ مُنَعَّلَيْنِ فَثَابِتٌ عَنْهُ ﷺ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ، وَثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ وَالْوَعِيدُ عَلَىٰ تَرْكِهِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ»، وقال في معرفة السنن: «فَقَالَ: «هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ»، وَفِي ذَلِكَ دَلالَةٌ عَلَىٰ أَنَّ مَسَحَهُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ رُوِيَ عَنْهُ مُطْلَقًا كَانَ عَلَىٰ هَذَا الْوَجْهِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ رِوَايَةُ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ فِي صِفَةِ وُضُوءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي رِوَايَةِ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ».

السدي: إسماعيل، معروف، تكلم في حفظه، وفي مذهبه، خلص الحافظ:

«صدوق يهم، ورمي بالتشيع»، التقريب، (ص: ١٠٨)، وقال الذهبي: «حسن الحديث، وقال أبو حاتم: لا يحتج به»، الكاشف، (٢٤٧/١).

* وأما حديث **أبي إسحاق السبيعي** عن عبد خير:

فقد اختُلِف عليه اختلافًا كثيرًا كما هي العادة، ورواه جماعةٌ عنه، واختلف على بعض من رواه عنه أيضًا، فقد رواه عنه: إبراهيم بن طهمان، ويونس ابنه، والأعمش ـ واختلفوا عليه ـ.

رواه البيهقي في الكبرى، (٢٩٢/١)، من طريق: إبراهيم بن طهمان، عن أبي إسحاق، به، وفيها: «كُنْتُ أَرَى أَنَّ بَاطِنَ الْقَدْمَيْنِ أَحَقُّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا حَتَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى ظَهْرِ قَدْمَيْهِ عَلَى خُفَّيْهِ». قال البيهقي: «وَفِي كُلِّ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الْمُقَيَّدَاتِ بِالْخُفَّيْنِ دَلَالَةٌ عَلَى اخْتِصَارٍ وَقَعَ» يعني في أحاديث مسح القدمين. وقد ذكره معلَّقًا، (٥٢٥)، فقال: «رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: وَمَسَحَ عَلَى ظَهْرِ قَدَمَيْهِ عَلَى خُفَّيْهِ». وانظر تعليقَ البيهقي الآتي على حديث حفص عن الأعمش عن أبي إسحاق.

ورواه أحمد، (١٢٧٦)، والدارمي، (٧١٥)، والبزار، (٧٩٤)، وأبو نعيم في الحلية، (١٢١٧٩)، والبيهقي في الكبرى، (٢٩٢/١)، من طريق: يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه أبي إسحاق، عن عبد خير، به. ولفظه عند أحمد: «تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى النَّعْلَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ، لَرَأَيْتُ أَنَّ بَاطِنَ الْقَدَمَيْنِ هُوَ أَحَقُّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا»، ففيه أنه مسح على النعلين، وذكر أنه لولا أنه رأى النبي لكان مسح

باطن القدمين أولىٰ من ظاهرهما. واستشكل بعضُ العلماء ذكر مسح باطن القدمين أو ظاهرهما. قال الدارمي عقبه: «هذا الحديث منسوخ»، وذكر آية الوضوء. يريد المسح علىٰ القدمين. وتقدَّم مثلُ ذلك عن الحميدي في حديث أبي السوداء عن ابن عبد خير عن أبيه. ولذا ذكره من كتب في ناسخ الحديث ومنسوخه. وعامة العلماء يحملون هذا علىٰ المسح علىٰ النعلين أصلًا، فلا حاجة للقول بالنسخ، وقد ورد في هذا الحديث نفسه عند أحمد أنه مسح النعلين، فالأمر قريب. وحمله بعضهم علىٰ أنه وضوء من لم يحدث كما تقدَّم في حديث السدي عنه، وكما سيأتي في حديث النزال بن سبرة عن علي قريبًا، وسيأتي أيضًا بذكر النعلين من حديث أبي إسحاق نفسِه، ولذا قال البزار: «هَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا حَمَلَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَىٰ أَنَّهُ كَانَ عَلَىٰ طَهَارَةٍ هَذَا لِمَنْ ثَبَتَ الْخَبَرَ، وَلا يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ، إِذْ كَانَ الْخَبَرُ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَسَلَ رِجْلَيْهِ». وقد تقدَّم في التخريج هنا الأحاديث عن عبد خير والتي فيها الغسل، أشهرها من حديث خالد بن علقمة عنه.

وقال أبو نعيم في الحلية: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ بِذِكْرِ النَّعْلَيْنِ، لَمْ نَكْتُبْهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ عَنْهُ»، **قلت**: جاء بذكر النعلين من حديث أبي إسحاق من طريق يزيد بن عبد العزيز، وحفص بن غياث، كليهما عن الأعمش، عنه، كما سيأتي، ومن حديث إبراهيم بن طهمان عن أبي إسحاق، كما تقدَّم.

وقال البيهقي في الكبرىٰ: «عَبْدُ خَيْرٍ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ صَاحِبَا الصَّحِيحِ، فَهَذَا وَمَا رُوِيَ فِي مَعْنَاهُ، إِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ قَدَمَا الْخُفِّ بِدَلِيلِ مَا مَضَىٰ، وَبِدَلِيلِ مَا رُوِّينَا عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ فِي وَصْفِهِ وُضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ:

أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا».

ورواه أبو يعلىٰ، (٥٠٠)، من طريق: خلف بن هشام، عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي، قال: مثل حديث أبي حية، إلا أَنَّ عَبْدَ خَيْرٍ قَالَ: «كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طُهُورِهِ أَخَذَ بِكَفٍّ مِنْ فَضْلِ طَهُورِهِ فَشَرِبَ» مختصرًا. وقد ذكر هذه الطريق البزّار، فقد قال بعد أن ساق حديث أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أبي حية، عن علي، بطوله، وقد خرَّجناه من طريقه فيما تقدم من حديث أبي حية الوادعي عن علي في صفة وضوئه: «قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: فَحَدَّثَنِي عَبْدُ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، بِمِثْلِ هَذَا غَيْرَ أَنَّهُ: لَمَّا فَرَغَ أَخَذَ حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فِي كَفِّهِ فَشَرِبَهَا وَهُو قَائِمٌ. وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، وَأَبِي حَيَّةَ، عَنْ عَلِيٍّ مَجْمُوعَيْنِ إلا أَبُو الأَحْوَصِ». **قلتُ**: فعلىٰ هذا يكون أبو الأحوص: سلام بن سُليم، قد روىٰ في صفة وضوء علي عن النبي، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي حية، وعن أبي إسحاق السبيعي عن عبد خير، كلاهما عن علي.

ورواه **الأعمش** عن **أبي إسحاق**، واختلفوا عليه:

فرواه ابن أبي شيبة، (١٨٣)، وأحمد، (٧٣٩)، وفي الزوائد، (٩١٩)، (١٠١٦)، وعلقه أبو داود، (١٦٢)، وأبو يعلىٰ، (٣٤٦)، (٦١٣)، من طريق: وكيع، عن الأعمش، به. ولفظه: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِرَأْيٍ كَانَ بَاطِنُ الْقَدَمَيْنِ أَحَقَّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا، وَلَكِنْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ ظَاهِرَهُمَا». قال أبو داود: «قَالَ وَكِيعٌ: يَعْنِي الْخُفَّيْنِ».

ورواه ابن أبي شيبة، (١٩٠٦)، وأبو داود، (١٦٢)، **ومن طريقه المصنف**

[٩٦]، والدارقطني في السنن، (٧٥٩)، (٧٦٠)، (٧٧٢)، وابن حزم في المحلىٰ، (٣٤٢/١)، والبيهقي من طريق أبي داود في الصغير، (١١٥)، وفي الكبرىٰ، (٢٩٢/١)، وفي المدخل من طريق ابن أبي شيبة، (٢١٩)، وكذا في معرفة السنن، (١١٨٦)، ومن غير طريقه، (٥٢٤)، وابن عبد البر من طريق أبي داود، في التمهيد، (١٤٩/١١)، من طريق: حفص بن غياث، عن الأعمش، به. لفظ المصنف: «لكان باطن القدمين»، ـ ولكن لفظ البيهقي من طريقه: الخفين ـ، ولفظ أبي داود والدارقطني وابن حزم والبيهقي: «أسفل الخف»، وهو اللفظ الذي قدَّمه المصنِّف للاستدلال به، وهي براعة، فهو يعلم بما يستدل.

قال البيهقي في المعرفة: «وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالأَوَّلِ [يعني ما جاء عن عبد خير في المسح على القدمين] مَا فُسِّرَ فِي هَذَا [بالمسح على الخفين]، وَرُوِيَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ: أَنَّ الْمَسْحَ إِنَّمَا كَانَ فِي وُضُوءِ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ [كما تقدم في حديث السدي عن عبد خير]». وقال أيضًا بعد الحديث الذي رواه من غير طريق ابن أبي شيبة: «وَبِمَعْنَاهُ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، مقيَّدًا مُقَدَّمَيْ خُفَّيْهِ، وَأَطْلَقَ بَعْضُ الرُّوَاةِ الْقَدَمَيْنِ، وَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ». وقد تقدم حديث إبراهيم بن طهمان عن أبي إسحاق السبيعي، به.

ورواه أبو داود، (١٦٢)، والبيهقي من طريقه في الكبرىٰ، (٢٩٢/١)، من طريق: يزيد بن عبد العزيز، عن الأعمش، به، وفيه: «مَا كُنْتُ أَرَىٰ بَاطِنَ الْقَدَمَيْنِ إِلَّا أَحَقَّ بِالْغَسْلِ حَتَّىٰ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ خُفَّيْهِ»، فجمع بينهما.

ورواه ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، (١/٥٥)، والنسائي في الكبرىٰ، (١١٨)، وابن شاهين في ناسخ الحديث، (١٢٠)، من طريق عيسىٰ بن يونس، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، به. وفيها القدم.

ورواه الأنصاري الهروي في ذم الكلام، (٢٦٢)، من طريقي: محاضِر بن المورِّع، وحفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي إسحاق. ولفظه: «ما كُنْتُ أَحْسَبُ إِلَّا أَنَّ بَطْنَ الْقَدَمَيْنِ أَحَقُّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا حتَّىٰ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَىٰ ظَهْرِ قَدَمَيْهِ»، وقال الهروي: «السِّيَاقُ لِمُحَاضِرٍ، وَلَفْظُ حَفْصٍ نَحْوَهُ»، **قلت**: لفظ حفص استقصينا الخلاف فيه.

وقد ساق البزار الحديث، (٧٨٨)، عن الأعمش، من طريقي حفص ومحاضر.، ثم قال: «يَتَقَارَبَانِ فِي أَلْفَاظِهِمَا، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: مَا كُنْتُ أَحْسِبُ إِلا أَنَّ بَطْنَ الْقَدَمَيْنِ أَحَقُّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا، حَتَّىٰ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَىٰ ظَاهَرِ قَدَمَيْهِ».

ثم علَّق البزار قائلًا: «وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، بِهَذَا اللَّفْظِ.

وَرَوَاهُ أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَهَكَذَا رَوَاهُ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاثًا حَيْثُ تَوَضَّأَ، وَالأَخْبَارُ ثَابِتَةٌ عَنْ عَلِيٍّ، مِنْ وُجُوهٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاثًا، فَقَدْ وَهِيَ حَدِيثُ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ. وَقَدْ

ذَكَرْنَا عِلَّةَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَفَسَادَهُ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا الْكَلامِ فَاسْتَغْنَيْنَا عَنْ إِعَادَةِ ذِكْرِهِ بَعْدُ».

قلت: رواية خالد بن علقمة، عن عبد خير، في الغسل؛ قد خرجناها هاهنا تفصيلًا. أما رواية أبي الأحوص عن الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد خير، فقد خرجناها من مسند أبي يعلىٰ ولكن مختصرةً، وقد ذكرها البزار بلفظٍ أتمَّ فيه الغَسل، وخرَّجنا رواية أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أبي حية الوادعي، فيما تقدَّم من طريقه، وقد أخرجها البزارُ نفسُه، كما ذكرنا في التخريج هناك، وفيها أيضًا النصُّ علىٰ غسل الرجلين ثلاثًا. أما رواية حفص بن غياث عن الأعمش به، التي قال إن لفظها مقارب لمحاضر بن مورِّع عنه؛ ففي بعض ألفاظها غسل الرجلين كما تقدَّم، ومن ثَمَّ فلا ضرورة لتوهية حديث الأعمش إن كان قد اختُلف عليه فيه، فليس متنٌ منها ملتصقًا بالأعمش حتمًا بلا احتمال، فيحتمل أن الخلاف ممن اختلف عليه. ثُمّ أقول: إن اللفظ الذي قطع بفساده البزارُ محتمل للمسح علىٰ الخفين أيضًا، فليس بمقطوعٍ الدفعُ بفسادِه أصلًا.

وقد رجَّح الدارقطني لفظ من روىٰ الخفين في حديث الأعمش ـ وهو لفظ حفص وغيره كما تقدَّم ـ، فقال في العلل، (٤/ ٤٥): «والصحيح من ذلك قول من قال: كنت أرىٰ أن باطن الخفين أحق بالمسح من أعلاهما»، ثم قال: (٤/ ٤٦): «ومما يقوي ما ذكرناه، ما رواه خالد بن علقمة، وعبد الملك بن سلع، والحسن بن عقبة أبو كيران، وغيرهم، عن عبد خير أن عليًّا غسل قدميه ثلاثًا، وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل». **قلت:** هذه الطرق الثلاثة التي استدل بها الدارقطني: خرّجناها في حديث عبد خير هنا.

وقد صال الدارقطني وجال في بحث الخلاف في إسناد عبد خير وألفاظه،

في المسح على ظهر الخف، (٤/ ٤٤ ـ ٥٤)، ولو نقلناه لطال المقام جدًّا، وكثيرٌ من طرقه ليست بأيدينا كما ذكرنا مرارًا في نظائر، ولكن فرَّقنا بعض ترجيحات الدارقطني على الطرق في سياق التخريج، فهذا أليق.

❁ رابعًا: طريق أبي الغريف عبد الله بن خليفة المرادي عن علي رضي الله عنه:

رواه أحمد في المسند، (٨٧٤)، **ومن طريقه المصنف [٩٢]**، وأبو يعلى في مسنده، (٣٦٥)، عن عائذ بن حبيب، عن عامر بن السمط، عن أبي الغريف، به. وفيه غسل الرجلين، وفيه: «هذا لمن ليس بجنب، فأما الجنب فلا، ولا آية»، ورواه البخاري في التاريخ الكبير، (٧/ ٦٠)، معلَّقًا، قال: وقال أحمد بن إشكاب، نا عائذ بن حبيب، عن عامر بن السمط، عن أبي الغريف، فذكره. وفيه غسل الرجلين، ولم يذكر زيادة قراءة الجنب.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١/ ٢٧٦) تعليقًا على إسناد أبي يعلى: «رجاله موثقون».

وهذا إسناد **حسن**، رجاله موثَّقون، فعائذ بن حبيب صدوق رُمي بالتشيع، كما قال الحافظ في التقريب، (ص: ٢٨٩)، وعامر: ثقة.

وأبو الغريف، اسمه عبيد الله بن خليفة المرادي؛ قال أبو حاتم: «كان على شرطة علي بن أبي طالب، وليس بمشهور، وقد تكلموا فيه، وهو شيخ من نظراء أصبغ بن نباتة». وقال ابن سعد: «كان قليل الحديث»، وقال البخاري: سمع عليًّا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني في سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي: ثقة، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق رمي بالتشيع»، وقال الخطيب: «هو كوفي ورد مَسْكِن

في أصحاب الحسن بن علي بن أبي طالب الذين ساروا لقتال أهل الشام». ونقل مُغلطاي: «زاد ابن خلفون في الثقات لما ذكره فيهم، وقيل: مرادي تكلم فيه بعضهم. وقال أحمد بن صالح: كوفي ثقة. وخرج الحاكم حديثه في مستدركه. وقال ابن عبد البر: كان علىٰ شرطة علي، وهو مثل الحارث الأعور، والأصبغ بن نباتة والحارث أشهرهم بحمل العلم»، وذكره الذهبي في الضعفاء. انظر: طبقات ابن سعد، (٦/٢٤٠)، والتاريخ الكبير للبخاري، (٥/٣٨٠)، تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (١٠/٣٠٥)، إكمال تهذيب الكمال (٩/١٥ ـ ١٦)، ديوان الضعفاء، للذهبي، (ص٢٦٤)، وميزان الاعتدال، (٣/٥)، والمعرفة والتاريخ (٣/١٩٩ ـ ٢٠٠)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢٥٦)، تقريب التهذيب (ص: ٣٧٠)، وتهذيب التهذيب (٧/١٠).

قلت: هذا هو الوارد من طريق أبي الغريف، فيه صفة الوضوء، وزيادة عن قراءة الجنب للقرآن. ولهذا الحديث طرقٌ أخرىٰ عن علي عن غير أبي الغريف، في النهي عن القراءة علىٰ جنابة، لم أنشغل بتخريجها لأن محل الاستشهاد بالحديث هاهنا حول الكلام عن غسل القدمين ـ وقد خرَّجنا أحاديثَها عن عليّ ـ وإنما ذكر قراءة القرآن للجنب استطرادًا.

۞ خامسًا: طريق النزال بن سبرة عن علي رضي الله عنه:

يروىٰ عنه هذا الحديث بالاقتصار علىٰ الشرب قائمًا، ولم أعتنِ بتخريجه، ولكن نخرِّج ما فيه صفة الوضوء، اللهم إلا رواية البخاري له، فإنه اقتصر علىٰ الشرب قائمًا مرةً، وذكر صفة الوضوء مرة، ولكن نذكرها للتعليق علىٰ بحثٍ فيها.

يروىٰ من حديث **عبد الملك بن ميسرة** عن النزّال:

رواه عن عبد الملك بن ميسرة جماعة، منهم: شعبة، والأعمش، ومنصور، ومسعر، وأبو نعيم الفضل بن دكين.

رواه أبو داود الطيالسي، (١٤١)، وأبو عبيد القاسم بن سلام في الطهور، (٣٩)، وابن الجعد، (٤٥٩)، وأحمد، (١٠٠٨)، (١١٧٧)، (١٣١٨)، والبخاري، (٥٦١٦)، مع اختلاف في المتن، والبزار، (٧٨٢)، والنسائي، (١٣٠)، وفي الكبرىٰ، (١٣٢)، وابن خزيمة، (١٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (١٠٥)، (٤٥٤٤)، وفي مشكل الآثار، (٢١٠٤)، والبيهقي في الكبرىٰ، (٧٥/١)، وفي الآداب، (٦٧٠)، **ومن طريقه المصنف [٩٧]**، والبغوي في شرح السنة، (٣٠٤٧)، من طريق: شعبة، عن عبد الملك بن ميسرة، عن النزال بن سبرة، عن علي. ولفظه ـ عند النسائي ـ: «رَأَيْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه صَلَّىٰ الظُّهْرَ ثُمَّ قَعَدَ لِحَوَائِجِ النَّاسِ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْعَصْرُ، أُتِيَ بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ فَأَخَذَ مِنْهُ كَفًّا فَمَسَحَ بِهِ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَرَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَ فَضْلَهُ فَشَرِبَ قَائِمًا. وَقَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ هَذَا، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُهُ، وَهَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ»، وهكذا لدىٰ الجميع بنحوه، وبعضه مختصر، فيه المسح علىٰ الرجلين، وفيه: النص أنه وضوء من لم يحدث.

قال البيهقي: «رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَاسٍ بِبَعْضِ مَعْنَاهُ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الثَّابِتِ دَلَالَةٌ عَلَىٰ أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ عَلَىٰ الرِّجْلَيْنِ إِنْ صَحَّ فَإِنَّمَا عُنِيَ بِهِ وَهُوَ طَاهِرٌ غَيْرُ مُحْدِثٍ، إلا أَنْ بَعْضَ الرُّوَاةِ كَأَنَّهُ اخْتَصَرَ الْحَدِيثَ، فَلَمْ يَنْقُلْ قَوْلَهُ: هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ». وقال البغوي: «هذا حديث صحيح».

قلت: رواية البخاري، (٥٦١٦)، من طريق: آدم، عن شعبة، عن عبد الملك، عن النزال، ليس في آخرها: «هذا وضوء من لم يحدث»، وفيها: «وغسل وجهه ويديه، وذكر رأسه ورجليه»، والأصل: مسح رأسه ورجليه، كما في سائر الروايات، وقد أشار البيهقي إلىٰ هذا الاختلاف وأرجعه لاختصار الرواة فقال في السنن الكبرىٰ، (١/١٢٢): «رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَاسٍ بِبَعْضِ مَعْنَاهُ»، وقد نقله المصنِّف، وكذا أشار إليه البغوي، فقال في شرح السنة، (١١/٣٨٢): «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مُحَمَّدٌ ـ يعني البخاري ـ، عَنْ آدَمَ، عَنْ شُعْبَةَ. وَقَالَ: «وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ: هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ».

قال الحافظ في فتح الباري، (١٠/٨٢): «قوله: فشرب وغسل وجهه ويديه وذكر رأسه ورجليه: كذا هنا، وفي رواية بهز ـ قلت عمرو: عن شعبة عن عبد الملك به، عند أحمد في المسند، (١٣١٨) خرَّجناه فيما سبق ـ: فأخذ منه كفًّا فمسح وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه، وكذلك عند الطيالسي: فغسل وجهه ويديه ومسح علىٰ رأسه ورجليه، ومثله في رواية عمرو بن مرزوق عند الإسماعيلي. ويؤخذ منه أنه في الأصل: «ومسح علىٰ رأسه ورجليه»، وأن آدم توقف في سياقه، فعبر بقوله: وذكر رأسه ورجليه»،

قلت: وفي هذا نوعُ نظرٍ، فإن آدم بن أبي إياس رواه بالتصريح: «فمسح بها وجهه ويديه ورأسه ورجليه» كما لدىٰ البيهقي في الكبرىٰ، والآداب، كما هي الرواية التي أوردها المؤلف، فلِمَ علَّق الحافظ ذلك به؟ والظاهر عندي: أن هذا من تصرف البخاري في المتن بالاختصار أو الحذف والإبهام ـ كما هو مذهبه أحيانًا في مواضع معروفة عند أهل هذا الشأن ـ ولعله لمّا لم يخرج «ذلك

وضوء من لم يحدث»، ولا أعرف علةَ ذلك فلعلّ الزيادة لم تصح عنده أو لم يؤدِّها إليه آدم أو مَنْ فوقَه، وقد أشار البيهقي أن بعض الرواة ربما اختصر في الحديث؛ واحتاج البخاري إلىٰ الحديث لأجل الشرب قائمًا، واستشكل ورود مسح الرجلين علىٰ هذا التقدير؛ أبهمه. ومما يدلّك علىٰ ذلك أنه أخرجه من طريق مسعر عن عبد الملك به، (٥٦١٥)، فاختصره بمرة ولم يذكر فيه صفة الوضوء أصلًا، واقتصر علىٰ الشرب قائمًا. فأما الاختصار ففيه سعةٌ، ولكن لا يخلو هذا المذهبُ في التصرُّف والإبهام من إشكال.

ورواه أحمد في المسند، (٥٨٤)، والترمذي في الشمائل، (٢١٠)، والبزار، (٧٨١)، من طريق: الأعمش، عن عبد الملك بن ميسرة، به. وفيه: وضوء من لم يحدث. ولفظ البزار مختصر.

ورواه عبد الله في زوائد المسند، (١٣٧٠)، وأبو يعلىٰ، (٣٦٨)، وابن خزيمة، (١٦)، (٢٠٤)، من طريق: جرير، عن منصور بن المعتمر، عن عبد الملك بن ميسرة، به. بنحوه، وليس فيه أنه وضوء من لم يحدث. وابن حبان في صحيحه، (١٣٤٠)، من طريق جرير، عن منصور بن المعتمر، عن عبد الملك بن ميسرة، به. بنحوه، وفيه وضوء من لم يحدث.

ورواه ابن خزيمة، (٢٠٤)، وابن حبان، (١٣٤١)، (١٠٥٧) و(٥٣٢٦) من طريق ابن خزيمة، من طريق زائدة، عن منصور، به، وفيه: هذا وضوء من لم يحدث.

ورواه البخاري، (٥٦١٥)، مختصرًا في الشرب قائمًا، وأبو داود، (٣٧١٨)، وكلاهما ـ يعني البخاري وأبو داود: في الشرب قائمًا ـ وأبو يعلىٰ، (٣٠٩)، وابن خزيمة، (١٦)، تعليقًا، والبزار، (٧٨٠)، والطحاوي في شرح

معاني الآثار، (٤٥٤٤)، وفي مشكل الآثار، (٢١٠٤)، من طريق: مسعر بن كدام، عن عبد الملك بن ميسرة، به، وفيه وضوء من لم يحدث.

وقال ابن خزيمة، (١٦)، من طريق: الفضل بن دكين، وعبيد الله بن موسى، به.

= **ونذكر ما وعدنا به من تتمة طرقه عن علي رضي الله عنه:**

۞ سادسًا: طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه:

رواه أبو داود، (١١٥)، من طريق: فطر، عن أبي فروة ـ مسلم بن سالم الجهني: ثقة من رجال الشيخين ـ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «رَأَيْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا تَوَضَّأَ رَسُولُ اللهِ».

۞ سابعًا: طريق شقيق بن سلمة عن علي رضي الله عنه:

رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في الطهور، (٧٩)، وابن ماجه، (٤١٣)، والبزار، (٣٩٤)، والطبراني في مسند الشاميين، (١٦٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٣٨٢/٣٧)، (٧٦/٤٢)، من طريق: ابن ثوبان، عن عبدة بن أبي لبابة، عن شقيق بن سلمة، قال: «رَأَيْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا يَتَوَضَّآنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَيَقُولَانِ: هَكَذَا كَانَ وُضُوءُ رَسُولِ اللهِ»، فجمع عثمان وعليًّا.

ورواه الطيالسي، (١٧١)، والجعد، (٣٤٠٧)، وابن أبي خيثمة في تاريخه من طريق الجعد، (٤٤١٩)، وأبو يعلى، (٥٧٢)، من طريق: عبدة بن أبي لبابة، به، مفردًا عن عليٍّ دون عثمان.

ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار، (٧٧)، والطبراني في مسند الشاميين، (١٦١)، كلاهما من طريق الجعد، وفيه الجمع بين علي وعثمان.

ثامنًا: طريق ربعي بن حراش عن علي رضي الله عنه:

رواه عبد الله في زوائد المسند، (٧٩٩)، والطبراني في الأوسط، (٤٢٩٨)، من طريق: فرات بن أحنف، عن أبيه أحنف بن مشرح، عن ربعي بن حراش، عن علي. فيه خطبته في الرحبة، والنص على وضوء من لم يحدث.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ رِبْعِيٍّ إِلا أَحْنَفُ أَبُو فُرَاتٍ»، **قلت**: فرات: متروك.

تاسعًا: طريق زِرّ بن حُبيش عن علي رضي الله عنه:

رواه أحمد، (٨٧٥)، والحربي في غريب الحديث، (١/٣١٧)، وأبو داود، (١١١)، والبزار، (٥٦١)، والطبراني في الأوسط، (٣٧٣٦)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان، (١/٢٧٦)، والبيهقي في الكبرى، من طريق أبي داود، (١/٥٨، ٧٤)، من طريق: ربيعة بن عتبة الكناني ـ في إسناد البزار: ربيعة بن عبيد، فليحرر ـ، عن المنهال بن عمر، عن زر بن حبيش. ولفظه: «مَسَحَ عَلِيٌّ رضي الله عنه رَأْسَهُ فِي الْوُضُوءِ حَتَّى أَرَادَ أَنْ يَقْطُرَ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ»

قال البزار: «وَلا نَعْلَمُ رَوَى الْمِنْهَالُ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه حَدِيثًا مُسْنَدًا إِلا هَذَا الْحَدِيثَ».

وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو إِلا رَبِيعَةُ

الْكِنَانِيُّ، وَهُوَ: رَبِيعَةُ بْنُ عُبَيْدٍ كُوفِيٌّ، وَأَبُو مَرْيَمَ عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ الْقَاسِمِ الأَنْصَارِيُّ».

۞ عاشرًا: طريق عُمير بن سعيد النخعي عن علي رضي الله عنه:

رواه الطبراني في مسند الشاميين، (١٣٣٦)، من طريق: إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله، عن عمير بن سعيد النخعي، عن علي. وفيه غسل الرجلين ثلاثًا.

۞ حادي عشر: طريق ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه:

رواه الطبراني في الأوسط، (٧٨٤٩)، قال: حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ، نا وَهْبٌ، نا مُحَمَّدٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، نا نَاجِيَةُ بْنُ كَعْبٍ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ، فذكر الصِّفَةَ.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، إلا عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ، وَلا عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، إلا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، تَفَرَّدَ بِهِ: وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ».

قلت: هذا الإسناد مقارِب، أكبر ما فيه اختلاط أبي إسحاق وتدليسه، وقد رواه أبو إسحاق عن غير واحد من أصحاب علي، فهذا نافعٌ للحديث، مضرٌّ بالطريق. نافع من جهة ثبوته عن علي، فهذا من شواهده، وهي كثيرة، وبعضها سالم صحيحٌ في نفسه أصلًا، ومضر بهذا الطريق، لاحتمال اختلاط أبي إسحاق فيه في تعيين راويه عن عليٍّ رضي الله عنه، ولاسيما أنه بسند مفردٍ شحيح.

۞ ثاني عشر: طريق عمرو ذي مِرّ عن علي رضي الله عنه:

رويت صفة الوضوء من طريق عمرو ذي مِر مجموعًا مع أبي حية الوادعي.

وقد ذكرناه هناك في حديث أبي حية الوادعي.

ورواه أحمد، (١٣٨٣)، من طريق: وكيع، عن أبيه الجراح، عن أبي إسحاق، عن أبي حية الوادعي، وعمرو ذي مر، عن علي، به.

ولكن ذكر هذا الحديثَ من حديث عمرو ذي مر الدارقطنيُّ في السنن بإسنادٍ آخر وغلَّطه، فذكر رواية خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي في صفة الوضوء ـ وقد خرجناها تفصيلًا ـ، وذكر الجماعة الكثيرة التي روتْها عن خالد بن علقمة، فقال: «زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَشَرِيكٌ، وَأَبُو الأَشْهَبِ جَعْفَرُ بْنُ الْحَارِثِ، وَهَارُونُ بْنُ سَعْدٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَأَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ، وَعَلِيُّ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ، وَحَازِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَجَعْفَرٌ الأَحْمَرُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ فَقَالُوا فِيهِ: وَمَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً، إِلا أَنَّ حَجَّاجًا مِنْ بَيْنِهِمْ جَعَلَ مَكَانَ عَبْدِ خَيْرٍ عَمْرًا ذَا مِرٍّ، وَوَهِمَ فِيهِ». وكذا وهّمه في العلل، (٤/٤٩).

فعلىٰ هذا يكون حديث عليّ قد روي من طريق عمرو ذي مرّ من طريق أبي إسحاق السبيعي، كما سبق، عند أحمد مقرونًا بأبي حية الوادعي، ومن طريق حجاج بن أرطأة عن خالد بن علقمة عنه، وهذا الثاني وهّمه الدارقطني، وأن الجادة المحفوظة فيه عن عبد خير.

۞ ثالث عشر: طريق حَبَّةَ العُرَني عن علي رضي الله عنه:

رواه ابن جرير في تفسيره، (٨/٢٠٩)، من طريق: أبي مالك الجنبي، عن مسلم بن كيسان، عن حبة، عن علي. وفيه المسح علىٰ النعلين، وقوله: هذا وضوء من لم يحدث.

قلت: مسلم بن كيسان، ضعيف ذاهب الحديث.

۞ رابع عشر: طريق الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه:

رواه ابن أبي شيبة، (١٠٦٦)، وابن ماجه، (٣٩٦)، من طريق: أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي. ولفظه: «دَعَا عَلِيٌّ بِمَاءٍ فَغَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَنَعَ»

ورواه عبد الرزاق، (١٢٢)، من طريق: عبد الكريم بن أبي المخارق، عن الحارث، به. **قلت**: عبد الكريم متروك.

ورواه الخطيب في تاريخ بغداد، (٥/ ٣٧٢)، من طريق: محمد بن عبد الله الزبيري، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن الحارث الأعور، به.

وقال عقبه: «قَالَ لَنَا الْبَرْقَانِيُّ ـ يعني شيخه في هذا الإسناد ـ: قَالَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الأَسْدِيُّ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي حَيَّةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ: وَهُوَ خَطَأٌ، قَالَ الْبَرْقَانِيُّ: وَقَوْلُ مَنْ قَالَ الْحَارِثَ خَطَأٌ أَيْضًا، وَصَوَابُهُ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي حَيَّةَ بْنِ قَيْسٍ، كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، وَالْفِرْيَابِيُّ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ. قُلْتُ: وَالْوَهْمُ فِي حَدِيثِ ابْنِ سَيْفٍ مِنْ عُمَرَ بْنِ شَبَّةَ، وَاللهُ أَعْلَمُ». **قلت**: كذا قال الخطيب رحمه الله، وابن شَبَّة ثقة لم يتكلموا في حفظه، ولكنْ شيخه أبو أحمد الزبيري، وإن كان ثقةً من رجال الشيخين؛ إلا أن أبا حاتم قال: له أوهام، وقال أحمد: كثير الخطأ في حديث سفيان، ولذا قال الحافظ في التقريب: ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، انظر: التهذيب، (٩/ ٢٥٥)، والتقريب، (ص ٤٨٧). قلت: وهذا من حديثه عن الثوري، فإلصاق الوهم به أقرب، والله أعلم.

وقال الدارقطني، في العلل (٤/٤٤)، في سياق الخلاف على الأعمش على أبي إسحاق: «وخالفهم إسماعيل بن عمرو البجلي فرواه عن حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن الحارث عن علي، ووهم في قوله: الحارث».

❁ خامس عشر: طريق الصلت الحُرقي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

رواه البخاري في التاريخ الكبير، (٥٨٠٦)، من طريق عبد الكريم، عن الصلت الحرقي، عنه.

❁ سادس عشر: طريق أبي مطر الجهني عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

رواه أحمد في المسند، (١٣٥٩)، وعبد بن حميد، (٩٥)، من طريق: المختار بن نافع، عن أبي مطر، به. وفيه صفة الوضوء، وظاهره المسح على الرجلين.

قلت: المختار متروك، وأبو مطر مجهول.

❁ سابع عشر: طريق الضحاك عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

رواه أبو يعقوب في الآثار، (٤)، من طريق: أبي حنيفة، عن أبي هند الحارث بن عبد الرحمن، عن الضحاك، عن علي، مختصرًا.

ومسند أبي حنيفة رواية أبي نعيم، (١/١٦٠)، من طريق: محمد بن عبد الرحمن، عن الضحاك، عن علي، بلفظ أطول. وقد يكون هذا الإسناد محرَّفًا عن السابق.

قلت: وهذا على كلِّ حالٍ منقطع، فالضحاك عن عليٍّ مرسل، كما قال أبو

زرعة، انظر: تحفة التحصيل، (ص ١٥٥).

❁ ثامن عشر: ومن رواية سعيد بن حيان التيمي عن علي:

رواه البزار، (٨٠٩)، من طريق: علي بن عاصم، عن أبي حيان، عن أبيه، عن علي، مختصرًا في التثليث.

قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، إِلا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ»، **قلت**: علي بن عاصم: ضعيف، وقد اتُّهم.

ورواه الطبراني في الأوسط، (٣٦٠٠)، من طريق: مختار التمار، عن أبي حيان التيمي، عن أبيه، عن علي. وكلام البزار والطبراني كليهما في التفرد منقوض بالآخر كما ترىٰ.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ التَّيْمِيِّ إِلا مُخْتَارٌ التَّمَّارُ، وَهُوَ: مُخْتَارُ بْنُ نَافِعٍ»، **قلت**: التمار متروك.

❁ تاسع عشر: طريق عاصم بن ضمرة عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

رواه الخطيب في تاريخ بغداد، (١٠/١٤١)، من طريق: يحيىٰ بن عقبة بن أبي العيزار، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة مقرونًا بعبد خير، عن علي، به. **قلت**: ابن أبي العيزار: متروك.

❁ عشرين: طريق أبي إسحاق عمن حدثه عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

رواه ابن أبي شيبة، (١٣٥)، من طريق: الأشعث، عن أبي إسحاق، عمن حدّثه، عن علي.

قال الدارقطني في العلل، (٤/١٩٢): «ورواه أشعث بن سوار، عن أبي إسحاق، عمن سمع عليًّا، ولم يسمه. وقيل: عن أشعث، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي».

قلت: وهذا مبهم، وأشعث ضعيف، ولو صح إلىٰ السبيعي فلا عجب، فقد أكثر أبو إسحاق جدًّا في هذا الحديث عن علي، فرواه عن جماعة من أصحاب عليٍّ كما تقدّم، وقد اختلط أبو إسحاق، فلابدّ له فيه من شيءٍ من الوهم والنسيان.

والحمد لله رب العالمين.



١٠٠

حديث عليّ رضي الله عنه: «من أحبَّني، وأحبَّ هذين وأباهما وأمهما؛ كان معي في درجتي في الجنة».

رواه عبد الله في زوائد المسند، (٥٧٧)، وزوائد الفضائل، (١١٨٥)، **ومن طريقه المصنف** [١٠٠]، والترمذي، (٣٧٣٣)، والدولابي في الذرية الطاهرة، (٢٣٤)، والطبراني في الصغير، (٧٠)، وفي الكبير، (٢٦٥٤)، وغيرهم. جميعهم من طريق: نصر بن علي الجهضمي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسىٰ الكاظم، عن الباقر، عن آبائه، به.

قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»، وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرٍ، إِلا أَخُوهُ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ، تَفَرَّدَ بِهِ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ».

نصر؛ ثقة، وكذا موسىٰ الكاظم، وأبوه الصادق، وسائر الإسناد الشريف.

وإنما العلةُ في عليّ بن جعفر بن محمد، أخي موسىٰ الكاظم، خرَّجه الذهبي في ميزان الاعتدال، (٣/١١٧)، وقال: «ما هو من شرط كتابي، لأني ما رأيت أحدًا ليَّنه، نعم ولا من وثقه، ولكنّ حديثه منكر جدًّا، ما صححه الترمذي ولا حسنه»، وقال عنه الحافظ: مقبول، ـ يعني علىٰ اصطلاحه: حيث لم يتابع وإلا فليِّن. فالحاصل أنه مستور.

قال الشيخ الألباني في الصحيحة، (٥/٦٦٣): «علي بن جعفر هذا، لم يوثقه أحد، بل أشار الترمذي إلىٰ تضعيفه، بأن استغرب حديثه بلفظ: "من

أحبني وأحب هذين...»، وفي الضعيفة، (١٢٢/٧): «علي بن جعفر هذا مجهول الحال كما تقدم».

وقال الترمذي إن هذا الحديث غريب، لا يُعرف إلا من هذا الوجه، كما قال الطبراني، وهذا نوع إعلالٍ للحديث.

نعم؛ ورد في النسخة المطبوعة للترمذي إنه: حسن غريب، لكن ذلك التحسين ليس واردًا في النسخ القديمة وليس في طبعة بشار، فلعله من إدخال بعض النسّاخ، يدل على ذلك أمور: منها أن الحافظ الذهبي قال في ترجمة علي بن جعفر في الميزان، كما نقلنا قريبًا، إن الترمذي لم يصححه ولم يحسنه، وكذا الحافظ المزي في تحفة الأشراف، (٣٦٤/٧)، ذكر أنه غريبٌ دون تحسين، وكذا نقل **المصنِّف** معنا حكم الترمذي السابق ولم يذكر تحسينًا، وقال العلامة أحمد شاكر ـ وهو محقق الترمذي ـ في تحقيق المسند، (٤١٣/١): «التحسين ثابت في بعض نسخ الترمذي دون بعض، ولذلك قال الذهبي في الميزان:...»، وذكر ما نقلناه، وقال الشيخ شعيب في تحقيق المسند، (١٨/٢): «قال الترمذي: «حسن غريب». كذا وقع في المطبوعة: «حسن...»، وهي كذلك في تحفة الأحوذي، وكلمة: «حسن» لم ترد في النسخ القديمة المسموعة التي اعتمدها الحافظ المزي في كتابه تحفة الأشراف، ولعلها وقعت في بعض النسخ دون بعض، والله أعلم»، وقد أثبت شاكرٌ في تحقيق الترمذي، (٦٤٢/٥) أن الحديث حسن غريب، وأما بشار؛ فلم يثبت التحسين في طبعته.

وقال الذهبي في سير الأعلام، (٢٥٤/٣): «إسناده ضعيف، والمتن منكر»، وتقدم كلامه في الميزان أن الحديث منكر جدًّا، وسنذكر وجه النكارة.

وضعفه شعيب في المسند، وضعفه الألباني في ضعيف الترمذي، (٧٨٠)، ضعيف الجامع، (٥٣٤٤)، وقال في الضعيفة، (١٢١/٧) (٣١٢٢): «منكر»، وكذا عثمان الخميس في رسالته في فضائل الحسن والحسين، (٢٩٠).

والحديث **حسَّنه المصنِّف**، وكذا حسّنه عبد القادر الأرناؤوط في جامع الأصول، (١٥٧/٩)، وكذا شاكر في المسند، (٤١٢/١) (٥٧٦)، وقال الخميس في رسالته: «لا أدري ما مستند أحمد شاكر في تحسينه له»، والظاهر أن مستندهما في التحسين أن علي بن جعفر المذكور لم يُذكر فيه جرح، وروىٰ عنه جماعة، فليس مجهولًا، وفي حاله سِتر، ورأوا أن لمتن الحديث شواهدَ؛ فحسنوه لأجل ذلك، فهذا هو المستند بغضِّ النظر عن مناقشته.

ومما يشير إلىٰ ذلك أن شاكرًا ذكر الحكاية التي وقعت لنصر بن علي الجهضمي لما حدَّث بهذا الحديث عن علي بن جعفر، وهي في تهذيب الكمال، (٣٦٠/٢٩)، وتهذيبه، (٤٣١/١٠): «قال عبد الله بن أحمد: لما حدث نصر بن علي بهذا الحديث أمر المتوكِّلُ بضربه ألف سوط، فكلمه جعفر بن عبد الواحد، وجعل يقول له: هذا الرجل من أهل السُّنَّة، ولم يزل به حتىٰ تركه، وكان له أرزاق فوفرها عليه موسىٰ.

قال الحافظ أبو بكر ـ يعني الخطيب البغدادي ـ: إنما أمر المتوكل بضربه لأنه ظنه رافضيًّا، فلما علم أنه من أهل السنة تركه»، فالظاهر أن شاكرًا فهم منها حُسْنَ حديث علي بن جعفر؛ لمكان نصر بن علي وسُنيته.

ونكارة المتن سببها ما نقله الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة، (١٢٢/٧): «قال ـ يعني الذهبي ـ في "مختصر منهاج السنة" (ص٤٧٦) تبعاً لأصله "المنهاج" (١٠٧/٤) ـ واللفظ للذهبي ـ: "وذكره ابن الجوزي في

"الموضوعات"، وهل يقول رسول الله ﷺ هذه المجازفة أصلًا من كون المسلم الخطَّاء يصير في درجة المصطفىٰ بمجرد الحب؟! ".

وليس في "المنهاج" ذكر ابن الجوزي في هذا الحديث، وإنما ذكره في حديث آخر عقب هذا في حب علي أيضًا، فكأن الذهبي انتقل بصره عند الاختصار من الحديث الأول إلىٰ هذا، وهو في "موضوعات ابن الجوزي" (١/٣٨٧)».

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء، (١٢/١٣٥): «وما في رواة الخبر إلا ثقة، ما خلا علي بن جعفر ـ فلعله لم يضبط لفظ الحديث ـ، وما كان النبي ﷺ مِن حُبِّه وبثِّ فضيلة الحسنيْن ليجعل كلَّ مَنْ أحبَّهما في درجته في الجنة، فلعله قال: فهو معي في الجنة. وقد تواتر قوله ﷺ: "المرء مع من أحب". ونصر بن علي، فمن أئمة السنة الأثبات».

قلت: والثابت في الصحيح قوله ﷺ: «اللهم إني أحبهما فأحبَّهما»، من حديث أسامة بن زيد، رواه البخاري، (٣٧٤٧)، ومن حديث أبي هريرة بإفراد الحسن بالدعاء، رواه البخاري، (٢١٢٢، ٥٨٨٤)، ومسلم، (٢٤٢٣)، و(٢٤٢٢)، مختصرًا، ومن حديث البراء مفردًا بالحسن أيضًا، البخاري، (٣٧٤٩)، ومسلم، (٢٤٢٤، ٢٤٢٥). ويروىٰ بطرق كثيرة عن كثير من الصحابة.

أما ترتيب محبة النبي علىٰ محبتهما، ففيه رواياتٌ كثيرة جدًّا، عامتها تالفة، لو استقصيناها لخرجنا عن موضوع الكتاب، وقد استقصيتها في كتابي الكبير عن الحسن بن علي. ولكن أمثلها ما رُوي من حديث أبي هريرة: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ؛ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَبْغَضَهُمَا فَقَدْ

أَبْغَضَنِي»، رواه عبد الرزاق في مصنفه، (٦٣٦٩)، وأحمد في المسند، (٧٨١٦، ٩٣٨١، ١٠٤٩١)، وفي الفضائل، (١٣٥٩، ١٣٧٦، ١٣٧٨)، وابن ماجه، (١٤٣)، واللفظ له، والنسائي في الكبرىٰ، (٨١١٢)، والطبراني في الكبير، (٢٦٤٧)، وغيره، والأوسط، (٤٧٩٥)، والحاكم في المستدرك، (١٦٦/٣، ١٧١/٣)، وغيرهم. في بعض طرقه: سالم بن أبي حفصة؛ ضعيف من الغلاة، لكن تابعه أبو الجحاف، مقبول من الغلاة.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، (٢١/١): «هَذَا إِسْنَاد صَحِيح رِجَاله ثِقَات»، وكذا في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٢٤١/٧).

وصححه شاكر، (٧٨٦٣)، وقال شعيب، (٢٦٠/١٣): «إسناده قوي، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير أبي الجحاف»، وحسنه الألباني في صحيح الجامع، (١٠٠٣/٢)، (٥٩٥٤)، وفي صحيح وضعيف ابن ماجه، (١٤٣)، والجنائز، (١٠١)، وحسَّنه الخميس في الرسالة، (١٧٩، ٢٩٨)، فالأقرب حسنه.

أما باللفظ الذي أورده المصنف، وفيه الزيادة المذكورة عن استحقاق الدرجات، فهذا **منكر**، كما تقدَّم، والله أعلم.



١٠١ - ١٠٢

حديث: «الإيمان معرفةٌ بالقلب، ...».

من حديث عليّ رضي الله عنه، وله شواهد سنذكرها في موضعها.

=يروىٰ من حديث **عليّ** رضي الله عنه من طريق: **علي بن موسىٰ الرضىٰ** عن آبائه، وله متابعات، ويروىٰ عن الرّضىٰ من طريق: **أبي الصلت الهروي**، وتوبع عليه وسنذكر هذه المتابعات في مواضعها، وكذا الشواهد، ولن نطرِّقها تفصيلًا فإن عامتها تالفة:

❋ أما طريق **أبي الصلت الهروي**: فرواه ابنُ ماجه، (٦٥)، **والمصنِّف من طريقه** [١٠١]، وابن أبي خيثمة في السفر الثاني من تاريخه، (٢٢٤٥)، والطبري في تهذيب الآثار، (١٠٢٨)، (١٠٢٩)، والدولابي في الكنىٰ، (١١٧٤)، والطبراني في الأوسط، (٦٢٥٤)، (٨٥٨٠)، والعقيلي في الضعفاء، (١٥٦/٤)، والآجري في الأربعين، (١٢)، وفي الشريعة، (١٦٤٦)، وابن بطة في الإبانة الكبرىٰ، (٦٣٠)، وتمام الرازي في فوائده، (٧٣٦)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان، (١٧٥/١)، والبيهقي في الاعتقاد، (١٤٦/١)، **والمصنف من طريقه**، والخطيب في تاريخ بغداد من طريق أبي نعيم، (٣١٦/١٢)، وابن الجوزي من طريق الخطيب في الموضوعات، (١٢٨/١)، كلهم من طريق: عبد السلام بن صالح أبي الصلت الهروي، عن علي بن موسىٰ الرضىٰ، عن أبيه، عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي، به. وقال أبو الصلت: «لَوْ قُرِئَ هَذَا الْإِسْنَادُ عَلَى مَجْنُونٍ لَبَرَأَ».

قال الطبراني في الأوسط: «لا يُرْوَىٰ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ إِلا بِهَذَا الإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ السَّلامِ بْنُ صَالِحٍ الْهَرَوِيُّ»، وقال: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرٍ، إلا عَبْدُ السَّلامِ، وَلا يُرْوَىٰ عَنْ عَلِيٍّ، إلا بِهَذَا الإِسْنَادِ»، فهذا الحديثُ حديثُ عبد السلام بن صالح، كما سيأتي.

=ورُوِيَتْ **متابعات** لعبد السلام على عليٍّ الرضىٰ:

قال البيهقي في الاعتقاد: «تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسَىٰ الرِّضَا رضي الله عنه».

ـ وقد أخرج هذه المتابعةَ: الثعلبيُّ في التفسير، (٢٤٤)، والبيهقي في شعب الإيمان، (١٧)، **ومن طريقه المصنف** [١٠٢]، فرواه من طريق: أبي الصلت عبد السلام، ومحمد بن أسلم، قالا: ثنا علي بن موسى الرضىٰ، به.

محمد بن أسلم؛ ثقة حافظ، وشيخ البيهقي هو عبيد بن محمد بن محمد بن مهدي النيسابوري الصيدلاني، ثقة رَضِي، تاريخ الإسلام، (٩/١٤٢)، ولكن الطريق إلىٰ محمد بن أسلم فيها الفضل بن محمد بن المسيب البيهقي، وهو وإن كان حافظًا مُكثرًا، لكن قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، (٧/٦٩): «تكلموا فيه»، وقال ابن الأخرم: صدوق غالٍ في التشيع، ونقل الحاكم توثيقه عن الأئمة الذين سمعوا منه، انظر: سير أعلام النبلاء، (١٣/٣١٨)، وقال الحاكم في سؤالات السجزي، (ص: ١٨٥): «ثقة مأمون لم يُطعن في حديثه بحجة».

ـ ورواه ابن الأعرابي، في معجمه، (١٦٢١)، من طريق: عبد الله بن جعفر بن محمد، قال: حدثني ابن أخي علي بن موسىٰ، به.

قلت: عبد الله هذا مجهول الحال، لم أقف فيه على شيء.

ـ وفي اللآلئ، (١/٣٩) متابعةٌ أخرجها ابن السُّني في كتاب الإخوة والأخوات، من طريق: عبد العزيز بن محمَّد بن الحسن بن زبالة، عن عبد الله بن موسى، عن أخيه علي الرضى به.

قلت: وهذه المتابعة ورواها أبو موسى المديني في اللطائف من علوم المعارف، خ، (١٥). وعبد الله؛ مجهول. والراوي عنه ابن زبالة: عبد العزيز هذا قال ابن حبان في المجروحين (٢/١٣٨): «يروي عن المدنيّين الثقات الأشياء الموضوعات المعضلات، كان ممن يُتصوّر له الشيء فيُعرض عليه وُيخيّل له فيُحدِّث به حتى بطل الاحتجاج بأخباره»، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/٦٢٧) في ترجمة عبد العزيز بن الحسن بن زبالة: «عن عبد الله بن موسى بن جعفر الصادق بحديث منكر عن آبائه»، فقال الحافظ في لسان الميزان ت أبي غدة (٥/٢٠١): «قد ذكر المؤلف بعد هذا عبد العزيز بن محمد بن زبالة المدني... فالظاهر أنه هذا وأنه عبد العزيز بن محمد بن الحسن».

ـ ورواه ابن الأعرابي في معجمه، (٢٢٩٣)، والشجري في أماليه، (٥٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٣/١٨٣)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين، (١/١٦٧ ـ، ٤٦٢١٦٨)، من طريق: دواد بن سليمان الغازي القزويني، عن الرضى، به.

قلت: داود الغازي قال ابن الجوزي والسيوطي إنه مجهول، وقد اعتمدا في ذلك على أبي حاتم فقد قال إنه مجهول، في الجرح والتعديل، (٣/٤١٣)، وإنما هو معروف، كذاب، قال الذهبي في ميزان الاعتدال، (٢/٨): «داود بن

سليمان الجرجاني الغازي، عن علي بن موسىٰ الرضىٰ وغيره. كذّبه يحيىٰ بن معين، ولم يعرفه أبو حاتم، وبكل حال فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة علىٰ الرضىٰ، رواها علي بن محمد بن مهرويه القزويني الصدوق عنه»، قلت: والراوي عنه هنا ابن مهرويه.

ـ ورواه الخطيب في تاريخ بغداد، (١١/١٧)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات، (١/١٢٨)، من طريق أبي القاسم عبد الله بن أحمد الطائي، عن أبيه، عن الرضىٰ به. **قلت**: هذه نسخة موضوعة، كما صرح العلماء، وأبو القاسم الطائي متفق علىٰ اتهامه، أو أبيه، قال الذهبي في الميزان، (٢/٣٩٠): «عن أبيه، عن علي الرضىٰ، عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه»، وانظر: ديوان الضعفاء، (ص ٢١٠). وانظر: موضوعات ابن الجوزي، (١/١٢٩)، واللآلئ، (١/٣٨).

ـ ورواه الخطيب في تاريخ بغداد، (٢/٦٧)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات، (١/١٢٨)، من طريق: علي بن غراب، عن الرضىٰ، به. قلت: الإسناد إليه فيه مجاهيل. وقال ابن الجوزي في الموضوعات (١/١٢٩) إن علي بن غراب «قال السعدي: هو ساقط، وقال ابن حبان: حدث بالأشياء الموضوعة فبطل الاحتجاج به مجهول»، ودافع عنه السيوطي في اللآلئ المصنوعة، (١/٣٨)، ثم قال «ومثل هذا يصلح في المتابعة»، قلت: وعلىٰ كلٍّ فالسند إليه مجهول، فإن لم يكن ابن غراب آفته فتلك آفته.

ـ ورواه الدارقطني في المؤتلف والمختلف، (٢/١١٥)، ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد، (٢/٦٧)، ومن طريقه ابن الجوزي، (١/١٢٨)، من طريق: محمد بن سهل بن عامر البجلي، عن الرضىٰ، به. قلت: إسناد

مسلسل بالمجاهيل، منهم محمد بن سهل هذا نفسه، قال ابن الجوزي إنه مجهول، وقال السيوطي في اللآلئ، (٣٧/١): «محمد بن سهل البجلي هو مجهول».

ـ ورواه ابن عدي في الكامل، (٢٠٣/٣) من طريق العدوي، عن الهيثم بن عبد الله، عن علي بن موسى، به والعدوي هو الحسن بن علي، وضّاع سراق، سيأتي الكلام عليه الآن في متابعة الرضى، وقال عن الهيثم إنه مجهول.

ـ وذكر ابن عدي في الكامل، (٣٢٥/١) متابعةً من طريق أحمد بن العباس بن مليح بن إبراهيم، عن علي الرضى، به، في ترجمة أحمد بن العباس، وذكر تضعيفَه جدًّا.

ـ وذكر ابن عدي في الكامل، ٢٠٤/٠٣) متابعةً من طريق: علي بن الأزهر السرخسي، ولم يوردها. وهذا مجهول. انظر: طبقات الشافعي لابن السبكي، (١٢٠/١٠/١).

ـ واستخرج له السيوطي في اللآلئ، (٣٥/١)، متابعةً عزاها لكتاب الألقاب للشيرازي، من طريق الحسن بن محمَّد بن علي بن موسى الرضى، عن جده، به. قلت: شيخ الشيرازي لم أقف له على ترجمة.

ـ واستخرج له السيوطي في اللآلئ، (٣٩/١)، أيضًا متابعةً أخرجها الصابوني في المئتين، من طريق: محمد بن زياد السهمي، عن علي بن موسى الرضى به. «قال الصابوني: هذا حديث غريب لم أكتبه إلا من حديث أهل البيت». قلت: محمد بن زياد لم أقف له على ترجمة.

ـ وذكر الحافظ في النُّكت الظراف، (٣٦٦/٧) أن ابن الأعرابي أخرجه في معجمه من طريق: عبد الغني بن محمَّد بن الحسن، عن عبد الله بن يحيى

بن موسىٰ، عن علي الرضىٰ، به. قلت: لم أقف علىٰ عبد الغني، أنا عبد الله بن يحيىٰ بن موسىٰ، فلعله السرخسي، وقد اتهمه ابن عدي، والذهبي، وإن قال الحاكم: حسن الحديث، كثير الإفراد، ولست أقف علىٰ حاله. انظر: الكامل، (٤٣٩/٥)، والميزان، (٥٢٤/٢)، ولسان الميزان، (٢٨/٥)، والمغني في الضعفاء، (ص ٢٢٣).

فالخلاصة ما قاله العقيلي فأصاب، في الضعفاء (١٥٦/٤): «وَلَا يُتَابَعُ ـ يعني أبو الصلت ـ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ تُقَارِبُهُ».

= ورُويت **متابعاتٌ** للرضىٰ علىٰ الكاظم:

ـ فقد رواه تمام في فوائده، (٧٣٩) من طريق: الحسن بن علي التميمي الطبرستاني، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صدقة العنبري، عن موسىٰ بن جعفر، به. وقد أشار المزي في تهذيب الكمال (٨٢/١٨)، إلىٰ هذه المتابعة.

قلت: الطبرستاني الغالب أنه الحسن بن علي بن صالح العدوي الذي ترجمه ابن عدي في الكامل، (١٩٥/٣)، «يضع الحديث، وَيَسْرِقُ الحديث ويلزقه علىٰ قوم آخرين ويحدث عن قوم لا يُعرفون، وَهو متهم فيهم أن الله لم يخلقهم»، ولكنّه دلَّس نسبتَه لوهائه، وبينة ذلك أن ابن عدي أخرج الحديث عنه عن ابن صدقة في ترجمته، ومحمد بن صدقة قال الحافظ في لسان الميزان، ت أبي غدة، (٢٠٨/٧): «محمد بن صدقة: عن موسىٰ بن جعفر الصادق. قال ابن عَدِي في ترجمة الحسن بن علي العدوي الراوي عنه: لا يعرف»، وانظر: الكامل لابن عدي، (٢٠٣/٣). وعصب ابنُ عدي هذا الحديثَ برأسه، فقال عقب الحديث: «وأما روايته ـ يعني العدوي ـ عن محمَّد بن صدقة ومحمد

بن تميم فإنهما مجهولان، فروىٰ عنهما عن موسىٰ بن جعفر والرضىٰ، فإني لم أكتب هذا إلا عنه، ولم أسمع بأحدٍ روىٰ هذا الحديث إلا من طريق علي بن موسىٰ الرضىٰ عن أبيه، فأما عن أبيه نفسه من غير حديث الرضىٰ عنه فلم أسمع به، ولم يُحدث به غير العدوي».

=ورويت **متابعاتٌ** لموسىٰ الكاظم علىٰ جعفر الصادق:

=فرواه تمام في فوائده، (٧٣٦)، من طريق عباد بن صهيب، عن جعفر بن محمد، به. قلت: الإسناد إليه تالفٌ، مسلسل بالمجاهيل، وعباد متروكٌ متفق عليه.

=فالمتابعات غير سالمةٍ أصلًا، عامتها من رواية الضعفاء والوضاعين والمجاهيل، كما أن أبا الصلت كان يُسرَق منه الحديث، كما سبق، وكما ستأتي قصة في ذلك، وأسلمُها طريق محمد بن أسلم الذي أورده البيهقي، الذي يبدو أنه يميل إلىٰ تقوية الحديث، واستشهد له بحديث شُعب الإيمان، كما نقله **المصِّنف**.

=والحديث حديث عبد **السلام بن صالح** أبي الصلت الهروي، عن علي الرضىٰ به.

هو أبو الصلت عبد السلام بن صالح بن سليمان القرشي، مولاهم الكوفي. الكلام فيه كثير، وعامة النقاد وعلماء الجرح والتعديل علىٰ ضعفه، فمنهم من يقتصر علىٰ ذلك، ومنهم من يقول إنه روىٰ أحاديث مناكير، ومنهم من يتهمه، ومنهم من يكذبه صراحة ويتهمه بالوضع والسرقة، وقليلٌ منهم حسَّن به الظن، وهو بصورة أساسية يحيىٰ بن معين.

فأما جرحه والطعن فيه فكالمتواتر عند النقاد، فليس بنا حاجة لنقله، وقد أحسن البوصيري في العبارة إذ لخَّص ذلك فقال في زوائد ابن ماجه، (١/١٢): «أبو الصلت هذا متفق على ضعفه، واتهمه بعضهم». وانظر حول أقوال النقَّاد في جرحه: الجرح والتعديل، (٦/٤٨)، والضعفاء للعقيلي، (٢/٧٠)، والكامل لابن عدي، (٧/٢٥)، وتاريخ بغداد، (١١/٤٧)، وتهذيب الكمال، (٤٢٩)، وميزان الاعتدال، (٢/٦١٦)، وإكمال التهذيب، (٨/٢٧٤)، وتهذيب التهذيب، (٦/٣١٩).

وإنما الشأن هنا البحثُ في توثيقه الوارد عن الأقل، لأنه المخالف لهذا الحكم، ولأنه المؤثّر إذن في الحكم على الحديث، ولأن **المصنِّف** أوحى به لتقوية الحديث. ويمكن القول إن تحسين القول فيه لم يرد إلا عن يحيى بن معين بصورة أساسية، فقد أصاب صاحبا تحرير تقريب التهذيب (٢/٣٦١)، إذ قالا: «ولم يحسن الرأي فيه سوى ابن معين، فوثقه في بعض الروايات، وهو شذوذ منه»، ولعله لم يُحسن القول فيه إلا مَن تأثّر بكلام يحيى أو أراد مراعاته. ولذا قال صالح جزرة كما في تاريخ بغداد، (١١/٥١): «رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه»، وكذا الحاكم، فقد قال عن أبي الصلت: ثقة مأمون، ثم استدل بأقوال يحيى فيه، انظر: المستدرك، (٣/١٣٧).

وقد اختلفت الروايات عن يحيى في أبي الصلت، فقال معلِّقًا على حديث له ـ أنا مدينة العلم ـ: «قد سمع، وما أعرفه بالكذب»، وقال عن الحديث: «ما سمعته قط، وما بلغني إلا عنه»، وقال: «لم يكن عندنا من أهل الكذب، وهذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها»، انظر: سؤالات ابن الجنيد، (٢٥)، وتهذيب الكمال، (١٨/٧٨). وسأله عبد الخالق بن منصور عن حديث أنا مدينة العلم،

الذي رواه أبو الصلت، فقال: «ليس هذا الحديث بشيء»، انظر: تاريخ بغداد، (٥٠/١١). ففي هذه الروايات: لم يرم يحيىٰ أبا الصلت بالكذب، وأنكر الحديث.

وقال عباس بن محمد الدوري: سمعت يحيىٰ بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح، فقلت ـ أو قيل له ـ: إنه حدّث عن أبي معاوية، عن الأعمش: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟ أليس قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية، هذا أو نحوه، انظر: تاريخ بغداد، (٥٠/١١)، وزاد الحاكم: وهو ـ أي الفيدي ـ: ثقة مأمون، انظر المستدرك، (١٣٧/٣)، فأخرج الحديثَ من عهدة أبي الصلت، ففي رواية القاسم بن عبد الرحمن الأنباري قال يحيىٰ عن هذا الحديث: هو صحيح. قال الخطيب: «أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه»، تاريخ بغداد، (٤٩/١١ ـ ٥٠). وفي رواية أبي علي صالح بن محمد جزرة أنه سُئل عن أبي الصلت فقال: دخل يحيىٰ بن معين ونحن معه علىٰ أبي الصلت فسلَّم عليه، فلما خرج تبعته فقلت له: ما تقول رحمك الله في أبي الصلت؟ فقال: هو صدوق، فقلت له إنه يروي حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت بابه، فقال: قد روىٰ هذا ذاك الفيدي عن أبي معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت. انظر: المستدرك ١٣٧/٣، وانظر مثل ذلك في تاريخ بغداد، (٥٠/١١)، وقد حققنا الكلام في حقيقة هذا الحديث وحقيقة هذه المتابعة في الكلام علىٰ حديث مدينة العلم، وأن أبا معاوية كان يرويه عن الأعمش ثم كفّ عنه وتركه. قال ابن محرز: سألت يحيىٰ بن معين عن أبي الصلت عبد السلام

بن صالح الهروي فقال: ليس ممن يكذب، فقيل له في حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فقال: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير قال: حدّث به أبو معاوية قديمًا ثم كفّ عنه، وكان أبو الصلت رجلاً موسرًا يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ وكانوا يحدثونه به. انظر: جزء معرفة الرجال برواية ابن محرز (٧٩/١) رقم (٣١). وجمع الخطيب البغدادي بين القولين بالتاريخ، فقال: «أحسب عبد الخالق سأل يحيىٰ بن معين عن حال أبي الصلت قديمًا ولم يكن يحيىٰ إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد. فأجاب إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن حاله، وأما حديث الأعمش فإن أبا الصلت كان يرويه عن أبي معاوية عنه فأنكره أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين من حديث أبي معاوية، ثم بحث يحيىٰ عنه فوجد غير أبي الصلت قد رواه عن أبي معاوية»، تاريخ بغداد، (١١/ ٥٠)، وقد بحثنا هذا تفصيلًا في تخريج حديث مدينة العلم [٣٨].

فالحالة الأولىٰ ليحيىٰ هي التي يعبّر عنها من اقتصر في قوله علىٰ أبي الصلت أنه يروي المناكير، مع تحسين القول فيه في نفسه أنه ثقة أو صدوق. فقد جاء عن الحاكم أنه قال عنه: يروي مناكير، تهذيب التهذيب، (٦/ ٣٢١)، وقد تقدّم في المستدرك أنه قال عنه: ثقة مأمون، فعلىٰ هذا قد يقال لا تعارض، فمراده أنه ثقة في نفسه، وكذا قال الحافظ في التقريب، (١/ ٥٠٦): «صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال كذاب»، فتعقباه في تحرير التقريب، (٢/ ٣٦١)، وأصابا: «بل ضعيف»، ثم ساقا كلام النقاد، وختما، (٢/ ٣٦٢)، فقالا: «فمن أين جاءه الصدق؟»، قلت: والحافظ نفسُه قد اختلف حكمه علىٰ أبي الصلت في كتبه الأخرىٰ، فقال ـ وهذا جمْع نور الدين السدعي

الوصابي في تحفة اللبيب فيمن تكلم فيهم الحافظ من الرواة في غير التقريب، (١/٥٢٧): «"ضعيف عندهم". "المصابيح" (١٠١). "ضعيف يسرق الحديث". "الدراية" (١/١٣٣). "متروك". "التلخيص" (١/٤٢٤)، و"الكشاف" (٢/٤٦٥). "كذبوه". "الإصابة" (٨/٣٠٧)»، فعلّه لم يتحرر له ذلك الحُكم في التقريب، أو اختلف الزمن.

ووصف يحيىٰ له بالوثاقة قد لا يستلزم توثيقه في الرواية بالضبط، كما قال المعلِّمي: «ابن معين ربما يطلق كلمة: «ثقة» لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب»، التنكيل، (١/٧٢)، وقد صرّح يحيىٰ غير مرة أن أبا الصلت لا يكذب، ولذا قال الخزرجي في الخلاصة، (ص ٢٣٨): «قال يحيىٰ: ليس ممن يكذب» مقتصرًا علىٰ ذلك في حكاية كلام يحيىٰ. وعلىٰ هذا ينبني قول من قال من المتأخرين إنه صالح في نفسه، فحمل توثيق يحيىٰ له علىٰ الصلاح الشخصي. فقال الذهبي في الكاشف، (١/٦٥٣): «واه شيعي متهم مع صلاحه»، وقال في الميزان، (٢/٦١٦): «الرجل الصالح، إلا أنه شيعي جلد» ـ ومثله سبط ابن العجمي في الكشف الحثيث، (ص ١٦٧) ـ، وقال في سير أعلام النبلاء، (١١/٤٤٦): «له فضل وجلالة، فيا ليته ثقة»، وعلَّق علىٰ قول الحاكم السابق إيراده بأنه ثقة مأمون، فقال: «لا والله، لا ثقة، ولا مأمون»، مختصر تلخيص الذهبي للمستدرك لابن الملقن (٣/١٣٧٠).

قلت: فإذا تلخَّص ذلك، ظهر أنّ ضعف أبي الصلت يكاد يكون محلّ اتفاق، إذا حملنا توثيق يحيىٰ علىٰ أنه في الصلاح والديانة. أما علىٰ الحمْل الأول لكلام يحيىٰ أنه صدوق في نفسه يروىٰ المناكير، يعني أنه لا يكذب أو لا يتعمد الكذب؛ فالحق أن هذا القول فيه نظر، إذ يقال حينَها: من أين يأتي

بهذه المناكير؟ ومن ثَمَّ حقَّق المعلمي الكلام في أبي الصلت هذا بكلام مشهور حسن، ننقله لذكائه، إذ قال في تعليقه على الفوائد المجموعة للشوكاني (ص: ٢٩٣): «أبو الصلت فيما يظهر لي كان داهية، من جهة، خدم علي الرضى بن موسى بن جعفر بن محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب وتظاهر بالتشيع، ورواية الأخبار التي تدخل في التشيع، ومن جهة كان وجيهًا عند بني العباس، ومن جهة تقرب إلى أهل السنة بردِّه على الجهمية. واستطاع أن يتجمَّل لابن معين حتى أحسن الظن به ووثقه، وأحسبه كان مخلصًا لبني العباس وتظاهر بالتشيع لأهل البيت مكرًا منه لكي يصدق فيما يرويه عنهم، فروى عن علي بن موسى عن آبائه الموضوعات الفاحشة كما ترى بعضها في ترجمة علي بن موسى من التهذيب وغرضه من ذلك حط درجة علي بن موسى وأهل بيته عند الناس، وأتعجب من الحافظ ابن الحجر: يذكر في ترجمة علي بن موسى من التهذيب تلك البلايا وأنه تفرد بها عنه أبو الصلت، ثم يقول في ترجمة عليّ [الرضى] من التقريب: (صدوق والخلل ممن روى عنه) والذي روى عنه هو أبو الصلت. ومع ذلك يقول في ترجمة أبي الصلت من التقريب: (صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب)، ولم ينفرد العقيلي، فقد قال أبو حاتم: (لم يكن بصدوق)، وقال ابن عدي: (له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو متهم فيها)، وقال الدارقطني: (روى حديث: "الإيمان إقرار القول" وهو متهم بوضعه)، وقال محمد بن طاهر: (كذاب)»، ثم قال في موضع آخر، (٣٤٩ ـ ٣٥٠): «وتبين مما هناك أن من يأبى أن يكذبه يلزمه أن يكذب علي بن موسى، وحاشاه!».

قلت: ولا مخرج من ذلك إلا أن يكون أبو الصلت هذا قد تحمَّل هذه المناكير ودلَّسها عن الرضى، ولكن كيف وقد صرح بالتحديث من الرضى،

وتصريح المدلس بالسماع كذبٌ مستقلّ، بل في بعض طرق الحديث رواية لواقعة فيها التحديث. فالحقّ أن السبيل ضاقت على توثيقه بالصدق من أي مخرج، ومن نظر في أحاديثه عمومًا لم يرتب في أنه وضّاع وأن البلاء منه، وإلا لزِمَ الإلزامُ الذي ذكره المعلمي.

أقول: وقد تقدّم مني البحث في أبي الصلت، ولكن الموضع الأول أوعب، وقد كسلت عن المطابقة بينهما وحذف أحدهما.

=وقد تُكلِّم في **علي بن موسى الرضى** لأجل مثل هذه المتون المنكرة، ولكن أكثر النقاد لم يجعلوا التَّبِعةَ عليه فيها، وحملوها مَنْ يروى عنه. قال ابن حبان في المجروحين، (٢/١٠٦): «يروي عن أبيه العجائب... كأنّه كان يهم ويخطئ»، وتابعه ابن القيسراني في أطراف المجروحين، (ص٢٤٣)، فقال: «كان يأتي عن آبائه بالعجائب»، فتعقبه الذهبي، فقال في الميزان، (٣/١٥٨): «إنما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كُذِبَ عليه ووُضِعَ عليه نسخةٌ سائرةٌ كما كُذِبَ على جده جعفر الصادق، فروى عنه أبو الصلت الهروي ـ أحدُ المتهمين ـ، ولعلي بن مهدي القاضي عنه نسخة، ولأبي أحمد عامر بن سليمان الطائي عنه نسخةٌ كبيرةٌ، ولداود بن سليمان القزويني عنه نسخة»، وقال في سير أعلام النبلاء، (٩/٣٨٨) عن أحاديثه: «ولا تكاد تَصِحُّ الطرقُ إليه»، وخرَّجه في ديوان الضعفاء، (ص: ٢٨٦) ليقول: «رويت عنه نسخة فيها عجائب، وهو صدوق»، وقال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: ٧٥): «صدوقٌ والخللُ ممّن روى عنه».

وللحديث ثلاثة **شواهد**:

الأول: من حديث **أنس** رضي الله عنه: أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات،

(١/١٢٩)، ولفظه: «الإيمان الإقرار بالله والتصديق بالقلب والعمل بالأركان»، وقال: «وهذا إسنادٌ ضعيف، وفيه مجاهيل».

الثاني: من حديث **عائشة** رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: ذكر السيوطي في اللآلئ، (١/٣٦) أن الشيرازي أخرجه في الألقاب، والديلمي في مسند الفردوس من وجه آخر عنها. ولفظه: «الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالأركان».

قلت: إسناد الشيرازي فيه جماعة لم أقف عليهم، وعيسىٰ بن إبراهيم، هو ابن طهمان؛ متروك، انظر: الجرح والتّعديل، (٦/٢٧١)، وإسناد الديلمي فيه الحكم بن عبد الله الأيلي، متروك، انظر: الميزان، (١/٥٧٢)، ورمز السيوطي للحديث في الجامع الصغير، (٣٠٩٥)، بالضعف، وحقُّه أن يكون موضوعًا.

الثالث: من حديث **أبي قتادة الأنصاري** الحارث بن ربعي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: ذكره البخاري في التاريخ الكبير، (٢٣٨٧)، رواه مسافر بن حاجي الدمشقي في الأربعين البلدانية، (٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان، (٨)، ولفظه: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إلا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَذَلَّ بِهَا لِسَانُهُ، وَاطْمَأَنَّ بِهَا قَلْبُهُ، لَمْ تَطْعَمْهُ النَّارُ»، قلت: فيه: عبد الله بن يرفأ، وعبد الرحمن بن فروخ، ذُكرا ذِكرًا، في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم والثقات لابن حبان، ولم أقف فيهما علىٰ جرح أو تعديل.

=وقد قال **المصنف** إن الحديث «حسن اللفظ والمعنىٰ»، وليس هذا بكاف في ثبوته، لأن ثبوت الحديث ثبوت خاص لا يجوز لمجرد صحة المعنىٰ أو حسن اللفظ، ففي كلام المصنِّف نظر، فالحديث ضعيف جدًّا، بل موضوع، وقد تقدَّم الكلام علىٰ جميع طرقه.

والحديث ـ بصورة أساسية ـ حديثُ أبي الصلت الهروي عن الرِّضَىٰ، والحمل فيه علىٰ أبي الصلت، وسائر من يرويه إنما سرقه منه. وقد جزم بذلك جماعةٌ من العلماء.

قال ابن الجوزي في الموضوعات، (١/١٢٩): «هذا حديث موضوع لم يقله رسول الله ﷺ»، ونقل عن الدارقطني: «المتهم بوضع هذا الحديث أبو الصلت الهروي، و«قال الدارقطني: لم يحدث بهذا الحديث إلَّا من سرقه من أبىٰ الصلت». وقال العقيلي في الضعفاء الكبير، (٤/١٥٦) في ترجمة الرضىٰ: «حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَىٰ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ»، وقال عبد الحق في الأحكام الوسطىٰ، (١/٧٥): «لا يتيسر هذا الحديث من وجه صحيح»، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة، (٤/٦٠ ـ ٦١): «هذا ولم يأخذ عنه ـ أي الرضىٰ ـ أحدٌ من أهل العلم بالحديث شيئًا، ولا روي له حديث في الكتب الستة، وإنما يروي له: أبو الصلت الهروي وأمثاله نُسخًا عن آبائه فيها من الأكاذيب ما قد نزَّه الله عنه الصادقين من غير أهل البيت، فكيف بالصادقين منهم؟»، وقال الذهبي عنه في سير أعلام النبلاء، (١٥/٤٠٠): «وهو مما عِيبَ علىٰ ابن ماجه إخراج حديثه هذا، فرواه عن رجل عنه»، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، (١/١٢): «أبو الصلت هذا متفق علىٰ ضعفه، واتهمه بعضهم»، ونقل ملا علي القاري في الأسرار المرفوعة، (ص: ١٤٣): «قال الفيروزابادي في كتابه الصراط المستقيم: الحديث المشهور أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، والإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ كله غير صحيح. وذكر الزركشي في أول كتابه عن البخاري أنه سئل عن حديث الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فكتب: من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل».

ولم يناضل عن هذا الحديث إلا السيوطي في اللآلئ، وإنما أراد أن يرفعه من الوضع، فيكون ضعيفًا أو حسنًا، ويظهر من صنيع البيهقي شيءٌ من ذلك أيضًا لأنه أراد تقويته بالمتابعة التي أوردناها عن محمد بن أسلم، وكذا **المصنف** هنا متابعًا إياه.

وقد تقدَّم أن المتابعات لأبي الصلت على هذا الحديث؛ غير سالمة، كما أن الحديثَ كان يُسرق من أبي الصلت، ويلزق به أو بمن فوقه. قال الدارقطني كما نقل الخطيب في تاريخ بغداد، (١١/٥٢): «رَوَىٰ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَدِيثَ عَنْ آبَائِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الإِيمَانُ إِقْرَارٌ بِالْقَوْلِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ»، الْحَدِيثَ، وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِوَضْعِهِ لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ إِلا مَنْ سَرَقَهُ مِنْهُ، فَهُوَ الابْتِدَاءُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ».

وقال الخطيب البغدادي، في تخريجه للمهروانيات، (١٠): «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، تَفَرَّدَ بِهِ بِرِوَايَتِهِ عَلِيُّ بْنُ مُوسَىٰ الرِّضِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَاشْتُهِرَ بِرِوَايَتِهِ أَبُو الصَّلْتِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ الْهَرَوِيُّ، عَنِ الرِّضِيِّ، وَقَدْ سَرَقَهُ مِنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، فَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُوسَىٰ».

قلت: يدل على ذلك ما حكاه الخطيب في تاريخ بغداد، (١٠/٣٤١) في ترجمة: عبيد الله بن عبد الله بن طاهر بن رزيق، أبي أحمد الخزاعي، حيث أقرّ أنه سرق هذا الحديثَ من أبي الصلت الهروي.

=ومما يدلّ على وضع هذا الحديث: نظافةُ إسناده البالغة، مع عدَمه من

الوجود إلا عند أبي الصلت المتهم، مع الجماعة الهلكىٰ الذين سرقوه ليتابعوه عليه، فهذا من أمارات تركيب الإسناد وجعْل الحديث عند الأئمة النقّاد، ولذا نقل أبو نعيم في أخبار أصبهان، (١/١٧٤)، عن أحمد بن علي الأنصاري أحد رواة الحديث، قال: «قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنْ قَرَأْتَ هَذَا الإِسْنَادَ عَلَىٰ مَجْنُونٍ بَرِئَ مِنْ جُنُونِهِ، وَمَا عَيْبُ هَذَا الْحَدِيثِ إِلا جَوْدَةُ إِسْنَادِهِ».

كما أن متنَ الحديث لا يرتاب الناظر أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام العلماء في مسألة الإيمان، ولا يرجع هذا الكلام لقبل القرن الثاني بحال من الأحوال. ولكنه مع ذلك صحيح المعنىٰ. ولأجل صحّة معناه وفق اعتقاد أهل السنة في الإيمان فقد أوردوه في كتب العقيدة المسندة، كالسنة للخلال والشريعة للآجري والإبانة لابن بطة، وهذا لا يستلزم تصحيحهم إياهم، وإنما يُذكر مِثلُ ذلك في الاستئناس مع حشد الأدلة الكثيرة للقول الذي ثبت أصلُه بالأدلة القوية ما لا يُذْكَر اكتفاءً في الاستدلال، وبما لا يلزم منه تصحيح أفراد الأدلة المذكورة للاحتشاد، وهذا معروف في طرائق العلماء في التصنيف والاستدلال. ومن ثَمَّ قال الآجري في الأربعين، (ص: ١٠٨) بعد أن أورد الحديث: «هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ كَبِيرٌ فِي الإِيمَانِ عِنْدَ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِكِتَابِ اللهِ ﷻ، لا يُخَالِفُ هَذَا الأَمْرَ إلا مُرْجِئٌ خَبِيثٌ مَهْجُورٌ مَطْعُونٌ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ»، لا يقتضي قبول الحديث، ولكن طريقته أنه يورد أحاديث فيها معانٍ جامعة في الاعتقاد والفقه، ثم يعلق عليها، فلما كان هذا الحديثُ فيه أصلٌ من أصول الإيمان أورده ليشرحه، فالأصل الكبير هو في معناه، وليس كون الحديث أصلًا، فإنه لا يفوت الآجري ولا غيره من العلماء أن هذا الحديث ليس من الأصول في شيء، فليس هو حديثًا مشهورًا، وليس في الكتب الأصول في الحديث، فلم يخرجه إلا ابن ماجه، وعيب عليه كما

تقدم، وحتى المسند الذي يزيد على الكتب الستة زيادة صالحة، وجمع فيه الإمام أحمد حديثَ الإسلام حتى قيل إن الحديث إن لم يوجد فيه فليس بحجة؛ فقد تجنَّبه أحمد فلم يخرجه. وبخاصة أنه كان يعرف الحديث، وتكلم على أبي الصلت كثيرًا. قلت: وقد حكى ابنُ ثرثال في جزئه، وقد روى الحديث، (٢٤٣)، عن أحد رواته عن أبي الصلت الهروي وهو حسن الإسكاف، قال: «فَذَهَبَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ بِهَذَا إِلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَقَالَ لَهُمْ: هَذَا إِسْنَادٌ هَاشِمِيٌّ، وَعَلِيُّ بْنُ مُوسَى ثِقَةٌ رَضِيٌّ، وَهَذَا دِينِي: الإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، عَلَيْهِ أَحْيَا وَعَلَيْهِ أَمُوتُ وَعَلَيْهِ أُبْعَثُ إِنْ شَاءَ اللهُ»، قلت: الإسكاف هذا لم أقف له على ترجمة ولا جرح ولا تعديل. ولكن إن صحّ هذا فمعناه مضمون الحديث، وليس تثبيتَه كما تقدَّم. قلت: ومع ذلك، فليت هؤلاء العلماء لم يخرجوه، ولو على سبيل الحشد، فإنه أدنى من الضعيف، والضعيف لون، والمجعول وما في حكمه لون آخر، والتساهل في الأول غير التساهل في الثاني، والله أعلم.

=**فالحاصل** أن هذا الحديث **موضوع** أو قريب من ذلك، والله أعلم.



١٠٣

حديث الرخصة في تسمية محمد بن الحنفية باسم النبي ﷺ وتكنيته بكنيته.

يروىٰ من **حديث علي** رضي الله عنه:

والحديث إسنادُه الأساس: يرويه المنذرُ بن يعلىٰ الثوري، عن ابن الحنفية، وتوبع عليه، ورواه عنه فطر بن خليفة، وتوبع عليه أيضًا كما سيأتي.

فأما طريق: **المنذر بن يعلى**، فرواه عنه فطر بن خليفة ـ وتوبع كما سيأتي ـ واختلفوا عليه:

فرواه: ابنُ أبي شيبة، (٢٦٣١٣)، وعنه ـ وعن أخيه عثمان ـ أبو داود، (٤٩٦٧)، والبلاذري في أنساب الأشراف، (٢٤٧)، (١٠٩١)، والبيهقي في الكبرىٰ من طريق أبي داود، (٩/٣٠٩)، عن الأخوين، من طريق: حماد بن أسامة، عن فطر، عن منذر، عن ابن الحنفية، وفيه: قال: قال علي: يا رسول الله.. الحديثَ، مرسلًا.

قال أبو داود: «وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ ـ يعني ابن أبي شيبة ـ، قُلْتُ. قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام لِلنَّبِيِّ»، ونقلها البيهقي في الكبرىٰ. يعني: لم يأتِ في الرواية: قال علي: قلت يا رسول الله. وقال في الأدب: «لَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ، قُلْتُ. قَالَ: [قال] عَلِيٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرَا قَوْلَ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ: كَانَتْ رُخْصَةً».

ورواه أحمد، (٧٣٢)، من طريق وكيع، عن فطر، به، وفيه: قال عليٌّ، مرسلًا.

ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده، (١٢٧٤)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤١/٣)، أن عليًّا قال، موصولًا.

قلت: أحمد وإسحاق روياه عن وكيع بلا واسطة، وهذا يدل على قُرب الأمرين والتصرف فيهما.

ورواه أيضًا: يحيى القطان، عن فطر، وقد اختلفوا عليه:

فرواه الترمذي، (٢٨٤٣)، من طريق: محمد بن بشار، وأبو يعلى، (٣٠٣)، من طريق: القواريري، والبزار، (٦٤٩)، من طريق: عمرو بن علي الفلاس، والدولابي في الكنى، (٢٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (٤٨٠٠)، من طريق: علي بن قادم، كلهم: عن يحيى بن سعيد القطان، عن فطر، به، موصولًا.

ولكن رواه الدولابي في الكنى، (٣٠)، وابن عساكر، (٤١/٣)، من طريق: عمرو بن علي الفلاس، عن يحيى بن سعيد القطان، قال: قال عليٌّ، مرسلًا.

ورواه الطبري في تهذيب الآثار، الجزء المفقود، مسند طلحة بن عبيد الله، (٦٩١)، من طريق: حاتم بن إسماعيل، عن فطر، به. وفيه: أنّ عليًّا قال. موصولًا.

ورواه ابن سعد، (٩١/٥)، من طريق: إسحاق بن يوسف الأزرق، عن فطر به، وفيه: كانت رخصة لعلي، قال: يا رسول الله، الحديث. مرسلًا.

ورواه ابن سعد، (٩١/٥)، والبخاري في الأدب، (٨٤٣)، وفي التاريخ الكبير، (٥٦١)، والبيهقي في الآداب، (٦١٦)، والكبرى من طريقه وأخيه عثمان، (١٩٣٢٩)، من طريق: أبي نعيم الفضل بن دكين، عن فطر، به.

ولفظه: كانت رخصةً لعلي، قال: يا رسول الله. فلم يذكر عن علي. على صورة المرسل.

ورواه الحاكم في المستدرك، (٤/ ٢٧٨)، من طريق: أبي نعيم، وأبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي، عن فطر، به، موصولًا.

ورواه الحاكم في معرفة علوم الحديث، (١/ ١٨٩)، من طريق: جعفر بن عون، عن فطر، به، وفيه: كانت رخصة، قال. مرسلًا.

قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ»، وقال الحافظ في فتح الباري، (١٠/ ٥٧٢): «سندها قوي»، وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَلَعَلَّ مُتَوَهِّمًا يَتَوَهَّمُ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ لَمْ يُخَرِّجَاهُ عَنْ فِطْرٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُمَا قَدْ قَرَنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ فِي إِسْنَادٍ وَاحِدٍ».

قلت: فطر لم يخرج له مسلم شيئًا، ولكنه من رجال البخاري والأربعة، وقال الذهبي له حديث، انظر: من تكلم فيه، (ص: ١٥١)، وقال: «مقرونًا»، كما في السير، (٧/ ٣٠)، وسائر كتبه كالميزان، ٣/ ٣٦٣)، لكن قال الكلاباذي، رجال البخاري، (٢/ ٨٦٧)، «في الوضوء والطب ومواضع»، وفيه نظر، فقط أخرج له البخاري حديثًا واحدًا (٥٩٩١): «ليس الواصل بالمكافئ»، مقرونًا بغيره: الحسن بن عمرو، فما أدق الذهبي! فليس هو إذن من رجال الشيخين كما أطلق الحاكم، ثم إن البخاري لم يخرج للفضل بن دكين عن فطر، ولم يخرج لفطر عن منذر.

وفطر بن خليفة، أخرج له الجماعة إلا مسلمًا والترمذي، وحديثه في البخاري واحد مقرونًا، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق رمي بالتشيع»،

و«قال الدارقطني زائغ لا يحتج به، وغمزه ابن المديني»، من تكلم فيه وهو موثق، ت أمرير، (ص: ١٥١)، وقال أحمد: «ثقة، صالح الحديث، حديثه حديث رجل كيس، إلا أنه يتشيع»، العلل برواية ابنه، (١/٤٤٢)، وكذا نقل أحمدُ عن يحيىٰ أنه ثقة عنده، العلل، (٢/٣٣٨)، وقال أبو حاتم: «ثقة صالح الحديث»، الجرح والتعديل، (٧/٩٠)، وقال ابن سعد في الطبقات الكبرىٰ، ط صادر، (٦/٣٦٤): «ثقة إن شاء الله ومن الناس من يستضعفه»، وقد تقدم معنا مرارًا في أحاديث.

ومنذر الثوري: ثقة، من رجال الجماعة.

=وقد اختلف في رفعه وإرساله كما بينّا في طرقه.

قال البيهقي في الكبرىٰ: «لَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ ـ يعني ابن أبي شيبة ـ: قُلْتُ. قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ»، أي أن ابن الحنفية، لم يقل: قال عليّ أو عن علي، أو حكىٰ قول عليّ للنبي بصيغة: قلت. فلم يصرح بالتحمل عن علي. ثم قال البيهقي بعده بحديث: «وَالْحَدِيثُ مُخْتَلَفٌ فِي وَصَلِهِ»، وتعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي، (٩/٣٠٩)، فقال: «قلت: أخرجه الترمذي: قال: ثنا محمد بن بشار، ثنا يحيي القطان، ثنا فطر، ثني منذر، عن ابن الحنفية، عن علي. الحديث، ثم صححه الترمذي، والسند إلىٰ منذر متصل، وصرّح البيهقي في روايته بسماع منذر من ابن الحنفية، وابن الحنفية سمع عليًّا، فالسند إذن متصل، وفطر أخرج له البخاري فيما ذكر صاحب الكمال وأبو الوليد الباجي، وباقي السند علىٰ شرط الشيخين».

قلت: مراد البيهقي ليس الوصل بمعنىٰ اتصال الإسناد، خلافَ المنقطع الاصطلاحي، ليرد عليه جوابُ ابن التركماني، ولكن مراده اختلاف الرواة عن

فطر في رفعه وإرساله، فإن المرفوع عندهم يسمىٰ موصولًا ومتصلًا ومسندًا، بخلاف المرسل الذي هو نوعٌ من المنقطع. ولكن في جواب التركماني ما ينفع أيضًا، حيث دفع بسماع ابن الحنفية من علي، وسنذكر هذا.

قلت: والحق أنه علىٰ صورة المرسل، وليس بمرسل في الحقيقة، فإن ابن الحنفية إن ذكره عن أبيه، ولم يذكر قال رسول الله، فليس هذا بقادح، فإن عليًّا لم يسأل الرخصةَ إلا من النبي ﷺ. وهو قد صرح في الحديث نفسه أنه قال: يا رسول الله. وإن لم يذكر أباه، وقال: قال رسول الله، مباشرة؛ فإن عليًّا هو المعنيُّ بالرخصة ضرورة، ولا يكون ذلك إلا عنه، وقد صرح في غير طريق أبي نعيم عن فطر بعليّ. وقد صرح بالسماع في إسناد الحاكم عن أبي نعيم وأبي غسان مالك بن إسماعيل.

وابن الحنفية غير معروف بالتدليس، ولم أر من وصفه به، ولا ذكر في كتب المدلسين، وهو معروف بالرواية عن أبيه عليّ، حديثه في الصحاح، فحديثه عنه متصل لا محالة.

ـ وقد قال البزار، في مسنده، (٢/٢٤٧): «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن منذر الثوري، إلا فطر بن خليفة»، قلتُ: قد توبع فطر علىٰ منذر الثوري.

ـ تابعه **الربيع بن منذر الثوري**، علىٰ أبيه منذر الثوري:

رواه ابن سعد (٥/٩١ ـ ٩٢)، والحاكم في معرفة علوم الحديث، (ص ١٩٠)، عن محمد بن الصلت الأسدي وخالد بن مخلد الكوفي، قالا: ثنا الربيع بن المنذر، عن أبيه، قال: وقع بين عليّ وطلحة كلام، فقال له طلحة: لا كجرأتك علىٰ رسول الله، سميت باسمه وكنيت بكنيته وقد نهىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ

أن يجمعهما أحد من أمته بعده. فقال عليّ: إنّ الجريء من اجترأ على الله وعلى رسوله، اذهب يا فلان فادع لي فلانا وفلانا، لنفر من قريش. قال: فجاءوا، فقال: بم تشهدون؟ قالوا: نشهد أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنه سيولد لك بعدي غلام فقد نحلته اسمي وكنيتي ولا تحل لأحد من أمتي بعده».

قال الذهبي في السير، (٤/١١٥): «رواه ثقتان عن الربيع، وهو مرسل».

ورواه الطبري في تهذيب الآثار، مسند طلحة، (٦٩٠)، من طريق: الربيع بن منذر، عن أبيه، عن محمد بن الحنفية، فساق الخبر نفسه عن ملاحاة طلحة وعلي.

قال الطبري في تهذيب الآثار ـ الجزء المفقود (ص: ٣٨٠): «وَهَذَا خبر ـ عندنَا ـ صَحِيح سَنَده، وَقد يجب أَن يكون على مَذْهَب الآخرين سقيمًا، غير صَحِيح، لعلل»، فذكر أمورًا، منها، (ص: ٣٨١): «وَالثَّانية: أَنه قد رَوَاهُ، عَن مُنْذر الثَّوْريّ، غير ابْنه، فَقَالَ فِيهِ: عَنهُ، عَن مُحَمَّد بن الْحَنَفِيَّة، أَن عليًّا سَأَلَ رَسُول الله ﷺ فَأرْسلهُ عَن مُحَمَّد بن الْحَنَفِيَّة، وَلم يَجْعَل بَينه، وَبَين رَسُول الله ﷺ أحدًا».

الربيع بن منذر: ليس فيه توثيق، ترجمه البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات، (٦/٢٩٧).

=وقد توبع المنذر بن يعلى على ابن الحنفية: فرواه محمد بن نشر الهمداني، ومحمد بن الأشعث.

فأما طريق **محمد بن نشر الهمداني**: عن محمد ابن الحنفية:

فأخرجه البزار (٦٤٨)، عن عمرو بن طلحة القنّاد، والحاكم في معرفة

علوم الحديث، (١/١٨٩)، عن عبد العزيز بن الخطاب الكوفي، والبيهقي في دلائل النبوة، (٦/٣٨٠)، عن عون بن سلام الكوفي، ثلاثتهم، عن: قيس بن الربيع، عن ليث بن أبي سليم، عن محمد بن نشر، عن ابن الحنفية، به. مرفوعًا، لفظه: «سيولد لك بعدي غلام قد نحلته اسمي وكنيتي».

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن محمد بن نشر إلا ليث، ولا نحفظه إلا من حديث قيس عن ليث».

قيس بن الربيع: ضعفه أحمد، ويحيىٰ، وقال ـ مرة: لا يكتب حديثه، وقيل لأحمد: لم تركوا حديثه؟ قال: كان يتشيع، وكان كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة، وكان وكيع وعلي بن المديني يضعفانه. وقال النسائي: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وليس بقوي. نقل هذا كله الذهبي، وقال في أول ترجمته: أحد أوعية العلم، صدوق في نفسه، سيئ الحفظ، ميزان الاعتدال (٣/٣٩٣)، وقد قال يحيىٰ أيضًا: ليس بشيء، كما في الكامل، (٧/١٥٧)، وخلص الحافظ في التقريب، (ص: ٤٥٧): «صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به»، وقد أثنىٰ عليه الثوري وشعبة لأجل علمه، قال المعلمي: «وثَّقه جماعةٌ، منهم الثوري وشعبة، وأثنوا عليه بالعلم والفضل، وتكلموا في روايته»، التنكيل، (١٨٢).

وليث بن أبي سليم؛ ضعيف، قال في التقريب، (ص: ٤٦٤): «صدوق اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه فتُرِك»، وانظر: الميزان، (٣/٤٢٠)، وقد تكرر معنا مرارًا.

❊ وأما طريق محمد بن الأشعث:

فهو اختلاف علىٰ قيس بن الربيع الذي رواه في الطريق السابق، فقد رواه:

القطيعي في زوائد فضائل الصحابة، (١١٥٥)، ومن طريقه الخطيب، تاريخ بغداد، (٢٨١/١١)، وابن الجوزي، العلل المتناهية، (٣٩٦)، من طريق: الحسين بن شداد المخرمي، عن الحسن بن بشر الهمداني، عن قيس، عن ليث، عن محمد بن الأشعث، عن ابن الحنفية، عن علي، به مرفوعًا.

وقال ابن الجوزي بعده: «هذا حديث لا يصح، والحسن بن بشر منكر الحديث عند العلماء».

وهذا فيه نظر: الحسن بن بشر: من شيوخ البخاري في الصحيح، روىٰ عنه في موضعين، وقال ابن خراش: «منكر الحديث»، ولكن ابن خراش متعنت، وقال أحمد: «ما أرىٰ به بأسًا في نفسه روىٰ عن زهير أشياء مناكير»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وهذا تليين لكنه أرفع من «ليس بقوي»، ولكن قال أبو حاتم: صدوق، انظر: تهذيب الكمال، (٥٨/٦)، ونقل الحافظ في تهذيب التهذيب، (٢٥٦/٢)، أنه وثقه مسلمة بن قاسم الأندلسي، وذكره الساجي وأبو العرب في الضعفاء. وقال ابن عدي: «أحاديثه تقرب بعضها من بعض، وليس هو بمنكر الحديث»، الكامل، (١٦٢/٣)، ولذلك أورده الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثّق، (ص: ٦٧)، وخلص الحافظ في التقريب أنه «صدوق يخطئ».

والمدار علىٰ ليث تقدّم، وقيس أيضًا تقدَّم، ولعل هذا الاختلاف عليه من حفظه، فقد تقدّم معنا في الطريق السابق أنه كثير الخطأ منكر الحديث، فتارة رواه عن ليث عن محمد بن نشر، وتارة عن ليث عن محمد بن الأشعث.

فالحاصل أن أمثل أسانيد هذا الحديث عن محمد بن الحنفية: فطر بن خليفة، عن منذر الثوري، عن ابن الحنفية، وهو حسنٌ في نفسه، لكن تقدم

الخلاف في وصله وإرساله، ورجحنا هناك أنه متصل، ثم إن له طرقًا أخرىٰ وإن كانت لا تخلو من كلام، وقد صححه الترمذي، وصححه الحاكم، وقواه الحافظ ابن حجر، فالراجح أن هذا الحديث حسن.

وأصل حديث: «تسمّوا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي»، ثابت متفق عليه، من حديث **أبي هريرة**: رواه البخاري، (١١٠)، ومسلم، (٢١٣٦)، ومن حديث **جابر**: البخاري، (٣٥٣٨)، ومسلم، (٢١٣٣).

فاختلف العلماء في حكم الجمع بين اسمه وكنيته، والجمع بين حديث النهي، وحديث الرخصة، وليس هذا موضوع البحث في التخريج، وقد علّقنا به هناك في هامش التحقيق.



١٠٥

حديث: «المهديّ منّا أهل البيت، يصلحه الله في ليلةٍ».

وقد ذكر المصنِّف بعد هذا الحديث مسائلَ متعلقة بالمهدي، وهي قضية طويلة الذيل، لم أشأ أن أطوِّل بها في التعليقات على المتن هناك، فسأذكرها بعدَ هذا الحديث هنا في التخريج المفرد كي أستوفيَها بعضَ الاستيفاء، ثم أحيل في تعليقات التحقيق هناك عليها هنا.

=الحديث: «المهديّ منّا أهل البيت، يصلحه الله في ليلةٍ»، مرويّ من حديث **عليّ** رضي الله عنه، مرفوعًا وموقوفًا، من حديث **إبراهيم بن محمد بن الحنفية**، وعنه من طريق: ياسين العجلي، وسالم بن أبي حفصة.

❊ فأما طريق ياسين العجلي:

فرواه نعيم بن حماد في الفتن، (١٠٦١)، (١١٢٥)، من طريق: القاسم بن مالك المزني.

ورواه ابن أبي شيبة، (٣٨٦٤٠)، وأحمد، (٦٤٦)، **ومن طريقه المصنِّف** [١٠٥]، والبخاري في التاريخ الكبير، (٩٩٤)، وابن أبي خيثمة في السفر الثاني من التاريخ، (٣٨٥٩)، والبزار، (٦٤٤)، والعقيلي في الضعفاء، (٤/١٥٥٦)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان، (١١٨)، والعبدوي في منتقاه، (١/٣٠٣)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان، (١/٢٠٩)، والداني من طريق ابن أبي خيثمة في السنن الواردة في الفتن، (٥٨٠)، من طريق: الفضل بن دكين.

ورواه ابن أبي شيبة، (٣٨٦٤٠)، وابن ماجه، (٤٠٨٥)، **كما ذكره المصنف**، وأبو يعلىٰ من طريق ابن أبي شيبة، (٤٦٥)، من طريق: أبي داود عمر بن سعد الحفري.

ورواه أبو نعيم في أخبار أصبهان، (١/٢٠٩)، من طريق: عبد الله بن نمير.

جميعهم ـ كما تقدم ـ: عن ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي، به. مرفوعًا.

ورواه ابن أبي شيبة، (٣٨٦٤٠)، من طريق: وكيع، عن ياسين، به. موقوفًا علىٰ عليٍّ، لم يرفعه إلىٰ النبي ﷺ.

قال أبو نعيم: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ ـ يعني شيخه الغطريفي ـ، رَوَاهُ: وَكِيعٌ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ يَاسِينَ، وَرَوَاهُ: مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ـ يعني ابن الحنفية ـ.

وأما طريق سالم بن أبي حفصة: فرواه ابن أبي خيثمة في السفر الثاني من التاريخ، (٣٨٦٠)، وأبو نعيم في أخبار أصفهان، (١/٢٠٩) قال: حدثنا الأخنسي، عن ابن فضيل، عن سالم، عن عمر بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي، مثله، موقوفًا، كذا قال: «عمر»، وإنما هو «إبراهيم».

ورواه أبو نعيم في الحلية، (٣٨٢٨)، من طريق: أبي أحمد محمد بن أحمد الغطريفي، عن فضيل بن محمد الملطي، عن إبراهيم بن ياسين العجلي، عن ياسين، به.

قلت: الغطريفي شيخ أبي نعيم في هذا الإسناد: رُمي بالاختلاط، نقله ابن الصلاح عن البرذعي، ولكن ردَّ عليه العراقي ذلك، وقال إنه ربما يكون

غطريفيًّا آخر يشبهه في الاسم، وناضل الشيخ المعلمي عنه أيضًا في ردِّ تلك التهمة، انظر: مقدمة ابن الصلاح، ت عتر، (ص ٣٩٧)، والتقييد والإيضاح، (ص: ٤٦٣)، والاغتباط لسبط ابن العجمي، (ص ٣١١)، والتنكيل، (ص: ٢/٦١٤)، رقم (١٨٦)، ومع ذلك فربما وهم، فليس أحدٌ من الثقات بريئًا من الخطأ والوهم، وأبو نعيم ألصَقَ به هذا الاختلافَ، فلعل هذا منه.

مدار هذا الحديث علىٰ ياسين العجلي.

وهو ياسين بن سيار، وقيل: ابن شيبان، وقيل: ابن سنان، العجلي، الكوفي، من كبار أتباع التابعين، لم يرو له إلا ابن ماجه.

وثقه بعض النقاد: قال يحيىٰ في رواية عباس الدوري: لا بأس به، وفي رواية إسحاق بن منصور: صالح، انظر: تاريخ يحيىٰ برواية الدوري، وتهذيب الكمال، (٣١/١٨٢)، وقال أبو زرعة: لا بأس به، انظر: الجرح والتعديل، (٩/٣١٢)، وقال ابن شاهين: ثقة، انظر: الترجمة، (١٦٣٧)، وقال يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ، (٣/٥٤): لا بأس به، ومن ثَمَّ قال الحافظ في التقريب، (ص: ٥٨٧): لا بأس به. **قلت**: قد استغربتُ أن **المصنِّف** لم يستمسك بذلك ويقوِّي حاله، واقتصر علىٰ أنه ضعيف، وهذا خلاف نظائر أخرىٰ له في توثيق الرواة بما فيهم من تعديل ولو قليلًا.

وقد غمزه جماعةٌ من النقاد، ذكره البخاري في التاريخ الكبير، (٨/٤٢٩)، وقال: «يعد في الكوفيين»، وقال في ترجمة إبراهيم بن محمد بن الحنفية، (١/٣١٧) وقد ذكر حديث ياسين عنه: «فِي اسناده نظر»، ونقل المزي عنه زيادة: «ولا أعلم له حديثًا غير هذا». وقال ابن حبان في المجروحين، (٣/١٤٣): «شيخٌ من أهل الكوفة، يروي عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، روىٰ عنه أهل

الكوفة، مُنْكر الحديث على قِلَّة روايته، يجب التنكُّب عمَّا انفرد من الروايات، وإن اعتبَر مُعْتَبِرٌ بما وافق الثقات من غير أن يحتج به لم أر بذلك بأسًا»، وقال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، (٥٣٨/٨): «ياسين العجلي هذا يُعرف بهذا الحديث [في] المهدي، ورواه أبو داود الحفري، وأبو نعيم والثوري على ما ذكرناه، وهو يعرف به»، وذكره العقيلي في الضعفاء الكبير، (٤٦٥/٤)، وذكر قولَ البخاري في إسناده وذكر الحديث، وقال: «لَا يُتَابَعُ يَاسِينُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ»، وفي تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص: ٢٩٣) ذكر الحديث، وقال: «لا أَعْلَمُ لَهُ مُسْنِدًا غَيْرَهُ». وقال الذهبي في الكاشف، (٣٦٠/٢): «ضُعِّف»، وذكره في المغني في الضعفاء، (٧٢٩/٢)، وقال في المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه (ص: ١٧٦): «ليِّن». وانظر: ميزان الاعتدال، (٣٥٩/٤).

قلت: فالحاصل أن هذا الراوي قد أنكر البخاري حديثه، وتجنب الجماعة الإخراج له، فهو من مفاريد ابن ماجه، وهذا مظنَّة الضعف، وقدح ابن حبان فيما ينفرد فيه، وغمزه غير واحد من النقاد بانفراده بهذا الحديث، كابن عدي والعقيلي والدارقطني، على أنه ليس فيه توثيق معتبر يكافئ ذلك، فالغالب في توثيقه أنه «لا بأس به»، وهذا قد يكون فيه في نفسه، أو في الاعتبار والمتابعة، فلا يستلزم أن يتحمَّل الحديث الذي لم يتابع عليه، وهو قليل الحديث أصلًا، نص الدارقطني أنه لا يعلم له مسندًا غير هذا الحديث، ونُقل مثلُ ذلك عن البخاري، وقد جهدتُّ أن أجد له حديثًا آخر فما وجدتُّ، ولا تسلم متابعةٌ له على هذا الحديث، وإذا أضيف إلى ذلك مذهبه ونوعُ الحديث الذي رواه؛ لم يرتَبِ الباحث أنه حديث ضعيف منكر لم يتابع عليه.

فهذا الحديثُ ضعيف لضعف العجلي أو تفرده به. لذا قال البخاري في التاريخ الكبير: «فِي إسناده نظر»، وقال البزار: «هَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَإِنَّمَا كَتَبْنَاهُ مَعَ لِينِ يَاسِينَ؛ لأَنَّا لَمْ نَعْرِفْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلا بِهَذَا الإِسْنَادِ، فَلِذَلِكَ كَتَبْنَاهُ وَبَيَّنَّا الْعِلَّةَ فِيهِ»، وقال العقيلي: «لا يُتَابَعُ يَاسِينُ عَلَىٰ هَذَا اللَّفْظِ، وَفِي الْمَهْدِيِّ أَحَادِيثُ صَالِحَةُ الأَسَانِيدِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ»، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، وقال (٢/٣٧٨): «فيه ياسين العجلي، قال البخاري: فيه نظر»، وذكره ابن القيسراني في أطراف المجروحين، (١١٢٦)، وفي ذخيرة الحفاظ أطراف الكامل، (٥٧٢٢)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة، (٤/٢٠٤): «هَذَا إِسْنَاد فِيهِ مقَال».

ويُفهَم من صنيع الحافظ في التهذيب أنه يميل لتحسينه أو تقويته. فقد قال في ترجمته في تهذيب التهذيب (١١/١٧٣): «ووقع في سنن بن ماجه: عن ياسين، غير منسوب، فظنَّه بعضُ الحُفَّاظ المتأخرين: ياسين بن معاذ الزيات، فضعَّف الحديثَ به، فلم يصنع شيئًا»، وإذا انضمَّ إلىٰ ذلك أنه حكم عليه في التقريب (ص: ٥٨٧) أنه: لا بأس به؛ يُفهم أن الحديث عند الحافظ مقبول عمومًا.

قلت: لم ينص الحافظ ابن حجر علىٰ هذا الحافظ الذي تعقَّبه، ولم أر من عيَّنه، ولعله الحافظ الذهبي، بيِّنة ذلك أنه ذكر في ديوان الضعفاء (ص: ٤٣٠)، فقال: «ياسين العجلي: عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، قال البخاري: في حديثه نظر، قلت: هو الزيات». قلت: نعم هو وَهم، ولكن لم يتوقف عليه الحكم بضعف الحديث، فإن قول البخاري: في حديثه نظر، هو

في العجلي، ذكره في ترجمة إبراهيم بن محمد بن الحنفية، كما تقدَّم نقله. فقول الحافظ: «فلم يصنع شيئًا»؛ فيه نظر، إذ غايته أنه كالعلة غير القادحة عند النقاد، فكذا هاهنا: وهم غير قادح في النقد.

وقد رمز له السيوطي في الجامع الصغير، (٩٢٤٣) بالحُسن، وتعقبه المناوي في فيض القدير (٦/٢٧٨)، وقال: «رمَز لحسنه، وفيه ياسين العجلي: قال في الميزان: عن البخاري: فيه نظر، ثم ساق له هذا الخبر»، فتعقبه الغماري، في المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي (٦/٤٦٥) بما ورد في ياسين من تمشية، وكذا بما ورد من متابعته، وستأتي. وقد حسَّنه من المتأخرين الشيخ مقبل الوادعي في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، (٤/١٨٦)، والشيخ الألباني في الصحيحة، (٥/٤٨٦)، (٢٣٧١)، اعتمادًا علىٰ تمشية ياسين، وللمتابعة الآتية. ولا يصح ذلك كما سيأتي.

=وقد رويت **متابعة** لياسين العجلي علىٰ إبراهيم، لكنها لا تصح:

فرواه أبو نعيم في أخبار أصبهان، (١/٢٠٩)، من طريق: محمد بن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي، به.

فقال الشيخ الألباني في الصحيحة، (٥/٤٨٦): «قلت: بلىٰ، قد تابعه سالم بن أبي حفصة، أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان»، فذكرها، ثم قال: «لكن متابعة سالم بن أبي حفصة المتقدمة ـ وهو صدوق في الحديث ـ ترفع الحديث إلىٰ مرتبة الصحيح. والله أعلم»، فصححه ولم يكتفِ بتحسينه كالسيوطي. وقد فرِح بهذه المتابعة أيضًا الغماري في المداوي، (٦/٤٦٥)،

فقال: «قلت: ومع هذا فقد ورد من غير طريقه»، ثم قال: «بهذا يرد على من ادعى من الحفاظ أنه لا يعرف إلا بـ: ياسين العجلى».

قلت: وهذا عجيب، فإن الطريق إليه ليست سالمة، شيخ أبي نعيم في الإسناد: أبو بكر الطلحي، هو عبد الله بن يحيىٰ بن معاوية، مستور أو مجهول، قال القطان: لا أعرف حاله، انظر: بيان الوهم والإيهام، (٣/٣٧٥). وأهم من ذلك أن في إسناده: محمد بن علي بن خلف الكوفي؛ متهم بالوضع. فهذه متابعة معمولة لتقوية الحديث.

وسالم بن أبي حفصة: مشَّاه بعضهم، لكن الأغلب علىٰ غمزه، وبعضهم ضعفه صراحة، وبعضهم اتهمه، واتفقوا أنه زائغ من الغلاة فلا ينبغي الانكفاء علىٰ ما قاله الحافظ في التقريب إنه «شيعي غالٍ صدوق في الحديث»، ولذا تعقباه في التحرير بحقٍّ، وقالا: ضعيف، قلت: فقد غمزه أو ضعفه: أبو حاتم، والفلاس، والبخاري، والنسائي، والدولابي، والعقيلي، وابن حبان، والحاكم، والذهبي، ولم يرو توثيقه إلا عن يحيىٰ، والعجلي، ومشَّاه أحمد، انظر: الكامل، (٤/٣٧٣)، وإكمال تهذيب الكمال، (٥/١٨٢)، وميزان الاعتدال، (٢/١١٠)، ولسان الميزان، (٩/٣٠٧)، والتقريب، (٢٢٦)، وتحريره، (٢/٥)، والتهذيب، (٣/٤٣٣). وقول يحيىٰ قد يحمل علىٰ عدم الكذب كما تقدَّم، وعبارة أحمد: «شيعي ما أظن به بأسًا» توثيق قليل، وقول الجمهور أثقل منه، علىٰ أنه قد ينفع في الاعتبار، لا أن يحمل حديثًا، أو يقوي حديث راوٍ ضعيف مثله، ومن الغلاة أيضًا. الحاصل أنه ليس هو ممن يُشَدُّ به الظهر، فلا يتقوىٰ الحديثُ بمثل هذه المتابعة إذا فُرض ثبوتُها إليه. فكيف ولم تثبت إليه أصلًا.

فيكون هذا الحديث ضعيفًا، وآفته الأساسية: بياسين العجلي، ولا تصح متابعته على إبراهيم ابن الحنفية. أما إبراهيم بن محمد بن الحنفية نفسه؛ فقد تقدَّم الكلام عليه، تعليقًا على كلام المصنف في هامش التحقيق.

= وسيأتي أيضًا من حديث علي، الذي أورده **المصنف** [١٠٦] من حديث أبي إسحاق السبيعي في معنى قريب، وهو حديث: يواطئ اسمه اسمي، إلخ.

*** وأما ما ذكره المصنف من ورود الأحاديث في المهدي وأنه يأتي في آخر الزمان، وأنه من أهل البيت، ومن ذُرِّيّة فاطمة:**

فالحديث الأساس الوارد في هذا المعنى، أنه من أهل البيت، ومن ولد فاطمة:

=حديث **أم سلمة**: «المَهْدِيُّ من عِتْرتِي، من ولد فاطمة»، رواه: أبو داود، (٤٢٨٤)، من طريق: عبد الله بن جعفر الرقي، عن أبي المليح الحسن بن عمر، عن زياد بن بيان، عن علي بن نفيل، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة، ورواه ابن ماجه، (٤٠٨٦) بلفظ: «المهدي من ولد فاطمة»، من طريق: أحمد بن عبد الملك، عن أبي المليح، به.

ولكنْ في إسناده مقال، أكتفي بنقل تعليق الحافظ المنذري عليه في مختصر سنن أبي داود للمنذري، (١١٦/٣ ـ ١١٧)، قال: «وفي حديث أبي داود: قال عبد الله بن جعفر ـ وهو الرقي ـ: وسمعت أبا المليح ـ يعني الحسن بن عمر الرقي ـ يثني على عليّ بن نُفيل، ويذكر منه صلاحًا. وقال أبو حاتم الرازي: علي بن نفيل جد النفيلي، لا بأس به. وقال أبو جعفر العقيلي، عن

ابن نفيل: حراني، هو جد النفيل عن سعيد بن المسيب في المهدي لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به، وساق هذا الحديث. وقال: وفي المهدي أحاديث جياد، من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ. بلفظ: «رجل من أهل بيته» على الجملة مجملًا، هذا آخر كلامه. وفي إسناد هذا الحديث أيضًا: زياد بن بَيان، قال الحافظ أبو أحمد بن عدي: زياد بن بيان سمع علي بن نفيل جد النفيلي. وفي إسناده: نظر، سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري وساق الحديث، وقال: والبخاري إنما أنكر من حديث زياد بن بيان هذا الحديث، وهو معروف به. هذا آخر كلامه. وقال غيره: وهو كلام معروف من كلام سعيد بن المسيب، والظاهر: أن زياد بن بيان وهِمَ في رفعه».

أما عموم أحاديث أن المهدي من أهل البيت؛ فكثيرة جدًّا لو تتبعناها لطال المقام، من أشهرها:

=حديث **أبي سعيد الخدري**: قال رسول الله ﷺ: «المهديُّ مِنِّي، أجْلَي الجبهةِ، أقْنَى الأَنْفِ، يملأ الأرضَ قِسْطًا وعدلًا كما ملئت جورًا وظلمًا، يملك سَبْع سنين». رواه أبو داود، (٤٢٨٥)، من طريق: عمران القطان، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري.

قال المنذري في المختصر، (١١٧/٣): «في إسناده: عمران القَطَّان، وهو أبو العوام عمران بن داوَر القطان البصري استشهد به البخاري، ووثقه عفان بن مسلم، وأحسن عليه الثناء يحيىٰ بن سعيد القطان، وضعفه يحيىٰ بن معين والنسائي».

وأخرج أحمد، (١٠٩٢٠)، من حديث **أبي سعيد الخدري** أيضًا: «لا

تقوم الساعة حتىٰ تُملأ الأرض ظلمًا وعدوانًا، ثم يخرج من عترتي، أو من أهل بيتي، من يملأها قسطًا وعدلًا، كما مُلئت ظلمًا وعدوانًا»، إسناده علىٰ شرط الشيخين.

=وحديث **ابن مسعود**: «يَلِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي»، سأذكره في مواطأة الاسم.

وللمزيد، انظر: عقد الدرر للسلمي، (ص: ٦٧ ـ ٨٩)، والعَرْف الوردي للسيوطي، (ص: ٤٨ ـ ٥٩).

=وقد **اختلف** الناسُ في هذه الأحاديث، وقد حكينا طرفًا من ذلك وآثرنا أن يكون تعليقًا علىٰ كلام **المصنِّف** في هامش تحقيق المتن، كي يكون أليق بموضعه، ولاختصاص هذا البحث بالتخريج فحسب.

*** وأما ما ذكره المصنف من أنّ اسمَه باسم النبي ﷺ، واسمَ أبيه باسم أبي النبي ﷺ:**

فالحديث الأساس المرويّ في ذلك:

حديث **عبد الله بن مسعود**: «يَلِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي»، رواه الترمذي، (٢٢٣١)، وفي لفظ: «لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّىٰ يَمْلِكَ الْعَرَبَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي»، رواه الترمذي، (٢٢٣٠)، واللفظ له، وأبو داود، (٤٢٨٢)، وفي لفظه: «يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي»، وأحمد، (٣٥٦٣)، وقال الترمذي: فِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ومداره علىٰ عاصم

بن أبي النجود. وقطعه الترمذي (٢٢٣١) من قول عاصم، ولفظه: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم، لطوَّل الله ذلك اليوم حتىٰ يلي»، ورواه ابن ماجه موصولًا من حديثه من طريق آخر، (٢٧٧٩)، لفظه: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ، لَطَوَّلَهُ اللهُ ﷻ حَتَّىٰ يَمْلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يَمْلِكُ جَبَلَ الدَّيْلَمِ»، بسند ضعيف، وليس فيه مواطأة الاسم.

وسيأتي في حديث **عليٍّ بن أبي طالب** الذي رواه أبو داود، (٤٢٩٠)، الذي سيورده المصنِّف في الكلام أن المهدي من ذرية الحسن، أنه يُسمَّىٰ باسم نبيكم، وسنخرِّجه في موضعه.

وانظر حول الأحاديث في اسمه: عقد الدرر، (ص: ٨٩ ـ ٩٥)، والعَرْف الوردي، (ص: ٥١ ـ ٥٢).

*** وأما ما ذكره المصنِّف من أنه من ذرية الحسن على الأصح:**

وقد عبَّر المصنِّف بالأصح إشارة لوجود الخلاف.

قال البرزنجي في الإشاعة لأشراط الساعة، (ص: ١٧٨): «الذي في الروايات الكثيرة الصحيحة الشهيرة: أنه من ولد فاطمة عليها السلام. وجاء في بعضها: أنه من ولد العباس رضي الله عنه، ثم اختلفت الروايات في ولدي فاطمة عليها السلام؛ ففي بعضها: أنه من أولاد الحسن، وفي بعضها: أنه من أولاد الحسين».

ـ أما ما جاء في كونه من نسب **الحسين**، فهو في حديثيْن ضعيفيْن بحسب ما وقفتُ عليه:

الأول: من حديث **حذيفة** رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ فذكرنا رسول

الله ﷺ بما هو كائن، ثم قال: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطول الله ﷻ ذلك اليوم، حتىٰ يبعث في رجلاً من ولدي اسمه اسمي». فقام سلمان الفارسي رضي الله عنه فقال: يا رسول الله، من أي ولدك؟ قال: «هو من ولدي هذا»، وضرب بيده علىٰ الحسين عليه السلام.

قال السلمي الشافعي في عقد الدرر (ص: ٨٣): أخرجه الحافظ أبو نعيم، في صفة المهدي. وكذا قال السيوطي في العرف الوردي، (ص: ٧٠). وليس هذا الكتاب بين أيدينا، ولعله: الأربعون حديثًا في المهدي، تحقيق: علي جلال باقر، والأحاديث فيه من دون إسناد، وحديث حذيفة منها، (ص: ٤٢٨) (٢٨). وقد أخرجه محمد بن يوسف الكنجي في كتابه: البيان في أخبار صاحب الزمان، (٣٥)، بإسناده إلىٰ أبي نعيم، بهذا اللفظ، وقد ذكره ابن القيم في المنار المنيف، (ص: ١٤٦)، وعزاه لأبي نعيم في كتاب المهدي، بلفظ: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لبعث الله فيه رجلًا اسمه اسمي وخلقه خلقي يكنىٰ أبا عبد الله»، ليس فيه ذكر الحسين. إسناده لدىٰ الكنجي مُظلم: محمد بن زكريا الغلابي، عن العباس بن بكار؛ الأول قال الدارقطني عنه: يضع الحديث، وعن الثاني: كذّاب، انظر: الميزان، (٢/٥٥٠)، (٢/٣٨٢) علىٰ الترتيب، ولذا قال ابن القيم في المنار عقبه: «ولكن في إسناده العباس بن بكار لا يُحتَجّ بحديثه».

الثاني: من حديث **عليّ الهلالي** ـ ذُكِر في الصحابة ـ. فروي من طريق: الهيثم بن حبيب، عن سفيان بن عيينة، عن علي بن علي الهلالي، عن أبيه قال: «دخلت علىٰ رسول الله ﷺ في شكاته التي قبض فيها، فإذا فاطمة عند رأسه، قال: فبكت حتىٰ ارتفع صوتها، فرفع رسول الله ﷺ طرفه إليها، فقال:

حبيبتي فاطمة ما الذي يبكيك؟ فقالت: أخشى الضيعة بعدك، قَالَ: «يَا حَبِيبَتِي، أَمَا عَلِمْتِ أَنَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى الأَرْضِ اطِّلاعَةً، فَاخْتَارَ مِنْهَا أَبَاكِ فَبَعَثَهُ بِرِسَالَتِه....، ومِنَّا سِبْطَا هذه الأمة، وهما ابناك الحسن والحسين، وهما سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما والذي بعثني بالحق خير منهما، يا فاطمة، والذي بعثني بالحق إن منهما ـ [أي من الحسن والحسين] ـ مهديَّ هذه الأمة،....»، والحديث طويل. رواه الطبراني في الكبير، (٢٦٧٥)، والأوسط، (٦٥٤٠)، وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة، (٤٩٨٠)، باختصار، وابن عساكر في تاريخه، (٤٢/١٣٠).

قال الطبراني في الأوسط: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ إِلا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، تَفَرَّدَ بِهِ: الْهَيْثَمُ بْنُ حَبِيبٍ». **قلت**: والهيثم هذا متَّهم. قال الذهبي في المغني في الضعفاء، (٢/٧١٦)، في ترجمته: «عَن ابْن عُيَيْنَة بِخَبَر كذب فِي الْمهْدي هُوَ آفته»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٩/١٦٦): «فيه الهيثم بن حبيب قال أبو حاتم: منكر الحديث، وهو متهم بهذا الحديث». وقال الحافظ في تهذيب التهذيب، (١١/٩٢): «روى عن ابن عيينة بإسناد صحيح خبرًا طويلًا ظاهرَ البطلان في ذِكْر المهدي وغير ذلك، أورده الطبراني في الأوسط عن محمد بن رزيق بن جامع عنه، فالهيثم هو المتهم به، قاله صاحب الميزان».

ـ وجاء في بعض الأحاديث الواهية أنه من نسب **العباس**:

من حديث **عثمان بن عفان** رضي الله عنه: «المهْدِيُّ مَنْ وَلَدِ العَبَّاس عَمِّي»، رواه الدارقطني في الغرائب والأفراد، كما في أطرافه لابن طاهر، (٢١١)، ومن طريقه ابن الجوزي، في العلل المتناهية، (١٤٣١٩)، وكذا ابن عساكر،

(٥٣/٤١٤)، ورواه الديلمي في الفردوس، (٦٦٦٦)، من طريق الدارقطني، كما في زهر الفردوس، (٦/٩٩). قال الدارقطني: «غريب من حديث قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان بن عفان، وهو غريب من حديث سليمان التيمي، عن قتادة، تفرد به محمد بن الوليد، مولىٰ بني هاشم بهذا الإسناد، ولم نكتبه إلا عن شيخنا أبي إسحاق». **قلت:** هو حديثٌ موضوعٌ، جنايته من محمد بن الولي بن أبان القلانسي، وضَّاع، انظر: الميزان، (٦/٣٦٠)، وحكم علىٰ الحديث بالوضع ابن الجوزي في العلل المتناهية، وقال الغماري في المداوي، (٦/٤٦٤): «هذا كذب موضوع كان من حق المؤلف ألّا يذكره».

ومن حديث **ابن عباس** عن أبيه **العباس**: أن النَّبِيّ ﷺ نظر إِلَيْهِ مُقبلًا، فقال: «هذا عمي أَبُو الخلفاء الأربعين، أجود قريش كفًّا، وأجملها من ولده السفاح، والمنصور، والمهدي، يا عمي بي فتح الله هذا الأمر وسيختمه برجل من ولدك». رواه ابن الجوزي، في الموضوعات، (٢/٣٧)، عن أبي محمد السمرقندي، وأصله في جزء له في فضائل العباس. وله شاهد من حديث **علي**، رواه في الغيلانيات، (٣١٦)، وشاهد آخر من حديث **عمار بن ياسر**، رواه الخطيب في تاريخ بغداد، (٤/٣٣٩)، ومن طريقه ابن عساكر، (٢٦/٣٥٠). وأسانيدها كلها مظلمة، تدور علىٰ وضاعٍ أو متهم. وقد قال ابن القيم في المنار المنيف، (ص: ١١٧): «كل حديث في مدح المنصور والسفاح والرشيد؛ فهو كذب».

وعامّة مَنْ كتب عن المهدي من المحدّثين يثبت أنه من ولد **الحسن**، والعمدة فيه الحديث الآتي في سنن أبي داود، الذي سيرويه **المصنِّف** من حديث عليّ [١٠٦]. وهو وإن كان ضعيفًا كما سيأتي في تخريجه، لكنه أَمْثَل من هذه الأحاديث بمرة.

قال السخاوي في استجلاب ارتقاء الغرف، (٢/٥٤٣): «ويمكن التئامهما». فحاول بعض العلماء الجمع بين هذه الأحاديث بأنه لا مانع أن يكون من ذريته ﷺ وللعباس فيه ولادة من جهة أمهاته مثلًا، وكذا أن يكون للحسين فيه ولادة، ولكن الولادة العظمىٰ فيه للحسن، انظر: القول المختصر، (٢٣)، والإشاعة، (١٧٨)، وقال المناوي في فيض القدير (٦/٢٧٨): «حاول بعضهم التوفيق بينه وبين ما قبله وبعده بأنه من ولد فاطمة لكنه يدلي إلىٰ بعض بطون بني العباس»، والصحيح أنه لا حاجة للجمْع بين أحاديث تالفة. وقد أصاب الغماري فقال في إبراز الوهم المكنون، (ص١٣٣): «قد جُمِع بأنه عبَّاسي الأم، حسني الأب، وليس بذاك، والحديث لا يصح».

قال ابن القيم في المنار المنيف، (ص: ١٥١): «وفي كونه من ولد الحسن سر لطيف، وهو أن الحسن رضي الله تعالىٰ عنه ترك الخلافة لله، فجعل الله من ولده من يقوم بالخلافة الحق المتضمن للعدل الذي يملأ الأرض، وهذه سُنَّة الله في عباده أنه من ترك لأجله شيئًا أعطاه الله أو أعطىٰ ذريتَه أفضلَ منه، وهذا بخلاف الحسين رضي الله عنه فإنه حرص عليها وقاتل عليها فلم يظفر بها والله أعلم».



١٠٦

حديث عليّ رضي الله عنه في كون المهدي من ذرية الحسن، وأن اسمه على اسم النبي صلى الله عليه وسلم.

الحديث رواه أبو داود، (٤٢٩٠)، قال: حُدِّثْتُ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه، فذكره.

قال الحافظ المنذري في مختصر سنن أبي داود ت حلاق، (٣/١١٨): «هذا منقطع، أبو إسحاق السبيعي رأي عليًّا رضي الله عنه رؤيةً. وقال فيه أبو داود: حُدِّثت عن هارون بن المغيرة».

فالحديث ضعيف، لإبهام شيخ أبي داود، وقد يُعبَّر عن هذا بالانقطاع، أو بأنه معلق، وكذا للانقطاع بين السبيعي، وعلي. وقد طعنه بذلك أيضًا ابن خلدون في المقدمة، (١/٣٩١) في سياق تضعيفه لجملة أحاديث المهدي. ولصدره شاهد ثابت من حديث أبي بكرة، رواه البخاري، (٣٦٢٩): «ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين».

وانتصب الشيخ أحمد الغماري للدفاع عن الحديث في كتابه: إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون، فقال (ص: ٦٦) إن هذا الإسناد: «صحيح أو حسن بلا شك ولا ريبة»، ونقل توثيق هارون بن المغيرة، **قلت**: رغم أنّ غير واحد من النقاد قال إن في حديثه خطأ، مثل أبي داود، وابن حبان، وعثمان بن أبي شيبة، إلا أنه مع التسليم بوثاقته كما ذهب غير واحد من الحفاظ؛ إلا أن

هذا أجنبي عن العلة المقولة، فإن العلة إبهام شيخ أبي داود عن هارون بن المغيرة! ومن الطريف أن أخاه الشيخ عبد الله الغماري، قال في كتابه المهدي المنتظر، (ص: ٦٩): «هذا إسناد صحيح إلا أن فيه انقطاعًا بين أبي داود وهارون بن المغيرة»، فالمقصود أن هذه علة مستقيمة، وقد نص عليها الحافظ المنذري، فليست من كلامِ غيرِ أهل العلم بصناعة الحديث كما يلمز الغماري ابنَ خلدون في عامة نقده في الكتاب، وقد وافقَ أخوه الشيخ عبد الله الحافظَ المنذريَّ في ذلك كما نقلنا.

ومن ثَمَّ انتقل الغماري إلىٰ دفْعٍ آخرَ غير توثيق هارون الذي لا يفيد في البحث، فرجع يقول (ص: ٦٧) «إلا أن أبا داود قال: حُدِّثْتُ عن هارون بن المغيرة، فهذا يفيد الانقطاع. لكن أبا داود أجلُّ قدرًا من أن يروي الحديثَ عن ضعيفٍ ثم يدلِّسه ويسكت عنه، وقد أخبر أنه لا يسكت إلا عن صالح للاحتجاج».

قلت: وهذا ليس بدقيق، فإن كلام أبي داود المشار إليه عن السنن كان في الحديث عن الأحكام أصالةً، وهذا بيِّنٌ لكلِّ من طالع رسالته إلىٰ أهل مكة التي فيها وصف سننه. ثم إن الكلام في سكوت أبي داود أوسعُ كثيرًا مما أوهم الغماري هاهنا، فإن الذي التزم أبو داود أن يبين علته هو الواهي شديد الوهاء، أما الضعيف فلا، ونحن لا نقول هذا شديد الوهاء كالموضوع والمنكر، ولكنه ضعيف. ومن ثَمَّ فسكوت أبي داود قد يشمل الضعيف، خصوصًا إذا لم يكن في الباب غيره كما ذكر أن ذلك من شرطه، لأنه يرىٰ الضعيف أقوىٰ من آراء الرجال ـ انظر كيف يكاد هذا يختص بالأحكام الشرعية فإنها التي يُقال فيها بالرأي لتعلم ما قلناه من أن كلامه عن الاحتجاج قريبٌ من الأحكام الشرعية

وليس مطلق الأخبار أصلًا ـ، ثم إن معنىٰ صلاحه لا يلزم أن يكون مقتصرًا علىٰ الصالح للاحتجاج فقط، أي لا يلزم أن يكون الصلاح الاصطلاحي، بل مطلق الصلاح اللغوي بمعنىٰ أنه ليس في الباب غيره، أو أن معناه حسن، كما حققه السخاوي في فتح المغيث، ثم يقال بعد ذلك: ولو سُلِّم أنه صالح عند أبي داود بالمعنىٰ الاصطلاحي أو علىٰ معنىٰ أنه حسن ليس ضعيفًا ـ وقد بينَّا عدمَه ـ فإن هذا لا يلزم غيرَه إن كان من أهل التمييز للنظر فإنه إذا «رأىٰ العارف في سنده ما يقتضي الضعف، ولا جابر له ـ حكم بضعفه، ولم يلتفت إلىٰ سكوته»، كما قال النووي، انظر: فتح المغيث، (١/١٠٥). وسنذكر المزيد عن سكوت أبي داود في البحث الآتي تعليقًا علىٰ كلام **المصنِّف**، فانظره لزامًا.

ثم إنَّ دَفْعَ الغماري بجلالة أبي داود أن يدلِّس عن ضعيف؛ فيه إيهامٌ آخر، فإن أبا داود لم يدلس هذا الحديث أصلًا، بل أبهم الراوي عن هارون، فقال: «حُدِّثت»، فليس في هذا إخلال، والحامل علىٰ الإبهام لا يتعيَّن في ضعف الشيخ، فقد يكون النسيان أو غياب الأصل ساعة التحديث أو التصنيف أو غير ذلك، وقد يكون ستر الراوي لضعفه، لكن في الإبهام إشارة لوجود شيخ، وفي هذا من الأمانة ما هو خير من التدليس بخاصة إذا كان عن الضعفاء، ولذا شدَّد في التدليس جماعةٌ من القدماء كما هو معلوم. علىٰ أن أبا داود لو قال: عن هارون بن المغيرة؛ لكان إرسالًا لا تدليسًا ـ عند من يفرق بينهما كالحافظ والمتأخرين ـ، لأنه وإن احتُمِل أنه عاصر هارونَ فإنه ليس من شيوخه أصلًا، بل هو من طبقة شيوخ شيوخه، يروي عنه يحيىٰ بن معين وأضرابه، وقرينُه الترمذي روىٰ له في السنن (٩٨٤) بواسطةٍ، ولذا لم يذكر المِزّي في تهذيب الكمال أن أبا داود روىٰ عنه، وقال بعد ذكر من روىٰ عنه، (٣٠/١١١):

«روىٰ له أَبُو داود، والتِّرْمِذِيّ. قال أَبُو داود: حُدِّثت عَنْ هارون بن المغيرة»، ولم يروِ له إلا هذا الحديث. فالمقصود أنه لو قال: عن هارون؛ لكان في أمانٍ من التدليس بناءً علىٰ أنه إرسال، فهو معلق تعليقًا تامًّا، أو لكان في أمان من المذموم في التدليس لأنه لم يوهم أنه سمِع منه أو حتىٰ لقيه. فإذا ظهر ذلك تبيَّن أن الدفع المذكور بجلالة أبي داود وأمانته ليس إلا خطابة وتهويلًا. ويدلُّك أن كلامه خطابة وتشغيبٌ من حيث الصناعة الحديثية أنَّ غيرَ واحد من الحفَّاظ كان يدلس عن الضعفاء، وهذا وإن كان مذمومًا في نفس الأمر إلا أنه جادّة مسلوكة لبعض المحدِّثين لهم فيه تأويل أو اجتهاد أو نوع هوىٰ، منهم بقية بن الوليد، والحجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق، وابن لهيعة، وغيرهم من أهل الطبقة الرابعة والخامسة بحسب تصنيف الحافظ للمدلسين، ولكن المقصود أنه لا ينافي جلالة القدر، فهؤلاء جميعًا أجِلَّة، بعضهم أقدم وأجل من أبي داود كما لا يخفىٰ، علىٰ أنه لا تدليس في صنيع أبي داود أصلًا كما تقدَّم. علىٰ أن المدلِّس عن ثقة، لا يلزم أن يكون ذلك ثقةً عند غيره، ومن ثَمَّ اعتُبر التدليس علةً قادحةً إلا قليلًا، فلو سلَّم مسلِّمٌ أن ذلك تدليس ولكن أبا داود أجل من أن يدلِّس عن غير ثقة؛ لم يكن هذا حجةً لازمةً له، لاحتمال ألا يكون ثقةً عند غير أبي داود، فلا يكون حجةً علىٰ الغير، فيجب الكشف عن الواسطة ليُفْحَص حالُه وهل هو مُحرِزٌ الوثاقة اللازمة للحديث أم لا؟ فليس ثمَّ إلا التقليد المحض لمن التزم قبول ذلك دون معرفة. كيف وهذا كله أوهامٌ ومغالطات بعضها فوق بعض كما تقدَّم.

ودفع الغماري (ص: ٦٨) الانقطاعَ بين أبي إسحاق وعن علي، فقال: «قوله إن رواية أبي إسحاق عن علي منقطعة، فقد قال بذلك بعضُ الحفاظ،

والصحيح سماعه منه واتصال روايته به عنه» ، ونقل عن طبقات ابن سعد أن أبا إسحاق صلىٰ خلف عليٍّ الجمعة ، قال: فصلاها بالهاجرة بعدما زالت الشمس ، وعن البغوي في الجعديات: حدثنا محمود بن غيلان ، سمعت أبا أحمد الزبيري قال: لقي أبو إسحاق عليًّا.

قلت: عامة المحدّثين أن أبا إسحاق لقي عليًّا ولكن لم يسمع منه ، وما احتج به لا يدل علىٰ مطلوبه ، فليس فيه أكثر من أنه رآه ، وهذا مسلَّم ، ولكن المنفي السماع ، وقد بحثنا هذا من قبل ، فأبو إسحاق لا سماعَ له من عليٍّ ، كما قال البرديجي ، وانظر: جامع التحصيل ، (ص: ٣٠٠).

ثم دفع أخيرًا بالشواهد ، فقال (ص: ٦٨): «علىٰ أن الحديث وارد عن عليٍّ وغيرِه من طرقٍ كثيرة دافعةٍ لاحتمال خطأ من وصف في هذا الإسناد بالوهم والاختلاط علىٰ فرض وجوه وتسليم ثبوته» ثم احتج بشواهد لصدره: إن ابني هذا سيد ؛ وهذا لا إشكال فيه فإن ذلك ثابت ، رواه البخاري ، من حديث أبي بكرة ، كما تقدم ذكره ، أمَّا سائِرُه الذي هو محلُّ الشاهد فيه ؛ فلا ، ثم قال: (ص: ٦٩): «وأما آخره: فالأخبار عن عليٍّ عليه السلام في هذا كثيرة جدًّا ، فيها المرفوع والموقوف ، وهي عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والحاكم ونعيم بن حماد وابن أبي شيبة ، وغيرهم ، وكلها شواهد قوية معضدة ، وبمجموعها يرتقي الحديث إلىٰ درجة الصحيح والله أعلم». **قلت**: هذا فيه نظرٌ ظاهرٌ ، وهو من طرق المتأخرين في التحسين بالشواهد بطريقة جملية ، وهذا يفضي إلىٰ أخطاء كثيرة ، فلا شكّ أن هناك كثيرًا من الروايات في المهدي ، ولكن البحث هنا في جزءٍ خاص وهو أنه من ولد الحسن كما ورد في هذا الحديث ، وليس هذا في الشواهد التي يشير إليها بحسب فحصي ، وبحسب ما ورد في الكتب الشاحنة

لأخبار المهدي، كعقد الدرر للسلمي، والعرف الوردي للسيوطي؛ ما يدل على أنه من ولد الحسن سوى الروايات المذكورة هنا. فلا تنفع الشواهد في تقوية هذا الحديث. وقصارى ما تصنعه الشواهد أن يقال ـ إن سُلِّم ـ إن الحديث في أصله ثابت، أو يقال إن المعلومات المشتركة فيها ثابتة، ولكن البحث أخص من ذلك.

ـ وقد قال السُّلمي في عقد الدرر، (ص: ٨٢): «أخرجه الإمام أبو داود، في سننه. والإمام أبو عيسى الترمذي في جامعه، والإمام أبو عبد الرحمن النسائي في سننه». **قلتُ**: هذا وهم، فلم يخرِج ذلك إلا أبو داود. أما النسائي فليس في سننه الصغرى ولا الكبرى بمرة، وأما الترمذي فقد أخرج حديث ابن مسعود، (٢٢٠٣٠): «لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمْلِكَ الْعَرَبَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي»، ثم قال: «وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ»، فإذا فُرض أنه أراد بحديثٍ عليٍّ في المهدي هذا الحديث ـ وليس ذلك بلازم ففي الباب عن علي جملةٌ من الأحاديث ـ؛ فإنه لا يصح أن يُقال لذلك: أخرجه الترمذي كما قال السلمي.

ـ وقد رواه أبو نعيم في الفتن، (١١١٣)، قال: حدثنا غير واحد عن ابن عياش، عمن حدثه عن محمد بن جعفر، عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، قال: «سمَّى النبيُّ ﷺ الحسنَ سيِّدًا، وسيخرج من صلبه رجل اسمُه اسمُ نبيكم، يملأ الأرضَ عدلًا كما مُلِئت جَوْرًا». **قلت**: وهو إسنادٌ مبهم منقطع.

ـ وفي المنتخب من علل الخلال لابن قدامة، (ص: ٣٠٣) رقم (٢٠١): «قال محمد بن جعفر: وهي هذه الأحاديث التي نهى أحمدُ إسحاقَ بن داود عن التحديث بها.

قرأت على إسحاق بن داود: حدثني إبراهيم بن نعيم: ثنا أبو عمران الجوهري: حدثني طلحة بن يزيد القرشي، عن معاوية بن سعيد، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن علي بن أبي طالب، أنه نظر إلى ابنه الحسن، وقال: سيخرج من صلبه رجلٌ سَمِيُّ نبيِّكم ـ وذكر حديثًا طويلًا، وفيه: ذكر السفياني، وفي آخره: فالخائب من خاب من غنيمة كلب، ولو بسوط». **قلت**: طلحة بن يزيد؛ وضَّاع معروف، والإسناد منقطع أيضًا.

وفي عقد الدرر في أخبار المنتظر (ص: ٨٢)، قال: «وعن الأعمش عن أبي وائل، قال: نظر علي إلى الحسن عليهما السلام، فقال: إن ابني هذا سيد، كما سماه رسول الله ﷺ، سيخرج من صلبه رجل باسم نبيكم، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»، **قلت**: ولم يعزُه، ولم أقف عليه.

❊ وقد عقَّب **المصنِّف** على الحديث بقوله: «هكذا رواه أبو داود في سُنَنه، وسكت عليه».

ففي كلام **المصنِّفِ** إشارةٌ مشهورة لدى كثيرٍ من المحدثين للاحتجاج **بسكوت أبي داود** على الحديث في سُننه بأنه حسن أو صالح. وذلك وفق ما جاء في رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص: ٢٥ ـ ٢٨): «وَلَيْسَ فِي كتاب السّنَن الَّذِي صنفته عَن رجل مَتْرُوك الحَدِيث شَيْءٌ، وَإِذا كَانَ فِيهِ حَدِيث مُنكر بيّنت أَنه مُنكر وَلَيْسَ على نَحوه فِي الْبَاب غَيره... وَمَا كَانَ فِي كتابي من حَدِيث فِيهِ وَهن شَدِيد فقد بَينتُه، وَمِنْه مَالا يَصح سَنَده، مَا لم أذكر فِيهِ شَيْئًا؛ فَهُوَ صَالح وَبَعضهَا أصح من بعض»، وكان من شرطه أيضًا ما ذكره ابن منده في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار (شروط الأئمة)، (ص: ٧٣): «وَكَانَ أَبُو

دَاوُد السجسْتانِي كَذَلِك يَأْخُذ مأخذه ـ يعني مأخذ النسائي في الإخراج لمن لم يُجمَعْ على تركِهِ ـ وَيخرج الْإِسْنَاد الضَّعِيف لِأَنَّهُ أقوى عِنْده من رَأْي الرِّجَال»، وانظر حول شرط أبي داود: شروط الأئمة الستة لابن طاهر، (ص: ١٩)، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي، (ص: ٦٦ ـ ٦٧).

ولكن في هذا السكوت ومراد أبي داود بالصالح تفصيلٌ، بحثه العلماء في مطوَّلات علم الحديث، وخير من جمعَ أطراف الكلام فيه فيما وقفت عليه: الحافظ السخاوي في فتح المغيث، (١/١٠٢ ـ ١٠٥)، وألخِّص فيما يلي أهم ما فيه، على طوله، لنفاسته، ولتعلقه بهذا البحث، وأضيف بعضَ المهمات إليه، وما بين المعقوفين فهو من كلامي للإيضاح، وقد تقدَّم في تصحيح الغماري السابق لهذا الحديث احتجاجه بسكوت أبي داود أيضًا.

يقول السخاوي، (١/١٠٢) عن سكوت أبي داود: «لا مانع من أن يكون سكوتُه هنا لوجود متابعٍ أو شاهِدٍ»، ثم نبَّه إلى ملاحظةٍ مهمة، وهي تعدُّد نُسخِ أبي داود ووجود تعليقات في بعضِها دون بعضٍ: «قال شيخنا [أي الحافظ ابن حجر]: وقد يقع البيان في بعض النسخ دون بعض، ولا سيما رواية أبي الحسن بن العبد؛ فإن فيها من كلام أبي داود شيئًا زائدًا على رواية اللؤلؤي. وسبقه ابن كثير، فقال: الروايات عن أبي داود لكتابه كثيرة جدًّا، ويوجد في بعضها من الكلام، بل والأحاديث، ما ليس في الأخرى»، ثم بحثَ هل يلزم أن يكون بيان أبي داود المنافي للسكوت في السنن نفسِها أم في كلام أبي داود بعامة، فقال: «قال [أي ابن حجر]: ولأبي عبيد الآجري عنه [أي عن أبي داود] أسئلة في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل، كتابٌ مفيد، ومن ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في سننه [فقوله: وما سكت عليه فهو حسن وما سكت عليه

في سننه] فقط أو مطلقًا، وقال: إنه مما ينبغي التنبيه عليه والتيقظ له»، ثم رجَّح السخاوي أن الظاهر أن مقصوده ما سكت عليه في سننه، فقال، (١/١٠٣): «والظاهر الأول». ثم نبَّه على ملاحظة حسنةٍ في لزوم اعتبار أحكامه في غير السنن، وكذا جمع الروايات للسنن قبل الجزم بسكوته، فقال: «ولكن يتعين ملاحظة ما وقع في غيرها مصرحًا فيه بالضعف الشديد، مما سكت عليه في السنن، لا مطلق الضعف، وكذا ينبغي عدم المبادرة لنسبة السكوت، إلا بعد جمع الروايات واعتماد ما اتفقت عليه؛ لما تقدم، وقد صرح ابن الصلاح ـ مما تبعه فيه النووي ـ بذلك في نسخ الترمذي؛ حيث قرر اختلافها [يعني الروايات والنسخ] في التحسين والتصحيح»، ثم نقل عن ابن الصلاح كلامَه في تحسين ما سكت عليه أبو داود، وأنه أيضًا لا يلزم مطلقًا لأن ذلك نسبي، أي لدى أبي داود ولا يلزم غيرَه، كما أنه يخرج الضعيف إذا لم يوجد غيره في الباب: «قال ابن الصلاح: فعلى هذا ما وجدناه مذكورًا بالكتاب [يعني سنن أبي داود]، ولم يُصَحَّح عند واحد من الشيخين ولا غيرهما ممن يميز بين الصحيح والحسن، وسكت أبو داود عليه؛ فهو عنده حسن. وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره، ولا مندرج فيما حققناه ضبط الحسن به على ما سبق، لا سيما ومذهب أبي داود تخريج الضعيف إذا لم يكن في الباب غيره كما سيأتي. انتهى»، ثم نقل ابن الصلاح كلام ابن منده الذي صدَّرنا به الكلام، وكلام ابن الصلاح في المقدمة، ت عتر (ص: ٣٦). وهذا قريبٌ من كلام الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي (٢/٦١٢)، حيث قال: «نعم، قد يخرج [يعني الترمذي] عن سيِّئ الحفظ، وعمَّن غَلَب على حديثه الوهم، ويبيِّن ذلك غالبًا، ولا يسكت عنه. وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت

علىٰ حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة، وغيره. وقد قال أبو داود، في رسالته إلىٰ أهل مكة: «ليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث، سيئ الحفظ، وإذا كان فيه حديثٌ منكرٌ بيَّنتُ أنه منكر»، ومراده: أنه لم يخرج لمتروك الحديث: عنده، علىٰ ما ظهر له، أو لمتروك متفقٍ علىٰ تركه، فإنه قد خرَّج لمن قيل: «إنه متروك»، ومن قيل «إنه متهم بالكذب»».

ثم بيَّن السخاوي معنىٰ كون المسكوت عليه في سننه «بعضه أصح من بعض» كما قال في رسالته لأهل مكة، وأن هذا لا ينافي وجود الضعيف في المسكوت عنه، وهذا تدقيق دقيقٌ، فقال، (١/١٠٤): «فالمسكوت عليه إما صحيحٌ أو أصحّ [لأن أبا داود قال عن المسكوت عليه في سننه إن بعضه: أصح من بعض]، إلا أن الواقع خلافه، ولا مانع من استعمال «أصح» بالمعنىٰ اللغوي، بل قد استعمله كذلك غير واحد، منهم الترمذي؛ فإنه يورد الحديثَ من جهة الضعيف، ثم من جهة غيره، ويقول عقب الثاني: إنه أصح من حديث فلان الضعيف. وصنيع أبي داود يقتضيه لما في المسكوت عليه من الضعيف بالاستقراء، وكذا هو واضح من حصره التبيين في الوهن الشديد؛ إذ مفهومه أن غير الشديد لا يبينه». وهنا فصَّل في معنىٰ: «فهو صالح» الواردة في كلام أبي داود، أنها قد تشتمل الصلاح الاصطلاحي في الحديث، واللغوي في مطلق المفاضلة بين الوارد ولو ضعيفًا، وبخاصة أنه يحتج بالضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وعلىٰ هذا الأخير قد يدخل «الصالح» في الاصطلاحي، لأنه وإن كان يسلم ضعفه لكنه يحتج به. فقال: «وحينئذ فالصلاحية في كلامه أعم من أن تكون للاحتجاج أو الاستشهاد، فما ارتقىٰ إلىٰ الصحة ثم إلىٰ الحسن، فهو بالمعنىٰ الأول [أي بالمعنىٰ الاصطلاحي للصالح في الحديث]، وما عداهما

فهو بالمعنىٰ الثاني [أي بالمعنىٰ اللغوي في المفاضلة بين الضعيف والأضعف] ، وما قصر عن ذلك فهو الذي فيه وهن شديد ، وقد التزم بيانَه ، وقد تكون الصلاحية علىٰ ظاهرها في الاحتجاج ، ولا ينافيه وجود الضعيف ؛ لأنه ـ كما سيأتي ـ يخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، وهو أقوىٰ عنده من رأي الرجال [أي أن مذهبه الاحتجاج بالضعيف ، فلا يستلزم هذا تصحيحَه] » .

ومن ثَمَّ قسَّم السخاويُّ أنواعَ المسكوت عليه في سنن أبي داود ، وبيَّن أن منها الضعيف ، فقال : (١/١٠٥) : «بالجملة فالمسكوت عنه أقسام ، منه ما هو في الصحيحين ، أو علىٰ شرط الصحة ، أو حسن لذاته ، أو مع الاعتضاد ، وهما كثير في كتابه جدًّا ، ومنه ما هو ضعيف ، لكنه من رواية من لم يجمع علىٰ تركه» . ثُمَّ ساق كلامًا نفيسًا للنووي في عدم الاجتزاء بسكوت أبي داود عن البحث في الحديث ، فقال ، (١/١٠٥) : «وقد قال النووي رحمه الله : الحق أن ما وجدناه مما لم يبينه ، ولم ينص علىٰ صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد ـ فهو حسن ، وإن نص علىٰ ضعفه من يعتمد ، أو رأىٰ العارف في سنده ما يقتضي الضعف ، ولا جابر له ـ حكم بضعفه ، ولم يلتفت إلىٰ سكوته . انتهىٰ» ، وكلام النووي في التقريب ، (ص : ٩٦) . وقد نقله الحافظُ في النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح ، (١/٤٤٤ ـ ٤٤٥) ، وعلَّق : «قلت : وهذا هو التحقيق ، لكنه خالف ذلك في مواضع من شرح المهذب وغيره من تصانيفه ، فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليها فلا يُغْتَرَّ بذلك ، والله أعلم» ، وناهيك بهذا تحقيقًا . ثم علَّق السخاوي أيضًا بتعميم ما قاله النووي ، من أن النظر لازم لمن قدر علىٰ النظر مطلقًا ، لا فرق في ذلك بين صحيح وضعيف ، وهو الحقُّ ، فقال ، (١/١٠٥) : «وما أشعر به كلامه [أي النووي في الحكم علىٰ مسكوتات أبي داود] من التفرقة بين

الضعيف وغيره؛ فيه نظرٌ، والتحقيقُ: التمييزُ لِمَنْ له أهلية النظر، ورد المسكوت عليه إلىٰ ما يليق بحاله من صِحَّةٍ وحُسْنٍ وغيرهما كما هو المعتمد، ورجحه هو في بابه،...، ومن لم يكن ذا تمييز، فالأحوط أن يقول في المسكوت عليه: صالح، كما هي عبارته، خصوصًا وقد سلكه جماعةٌ»، فهذا تحقيق التحقيق، وهذا ما تلخَّص من بحث هذه المسألة، أوردته لأهميته مختصرًا، وإلا فإنه يحتمل بسطًا وتدليلًا ومناقشة، ليس هذا موضعها.



١٠٧

حديث عليّ رضي الله عنه: «ثلاثة يا عليّ لا تؤخرهن...».

يروىٰ من حديث عليّ رضي الله عنه، من طريق: محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن جدِّه عليّ، به:

رواه أحمد وابنه، (٨٣٠)، **ومن طريقه المصنف** [١٠٧]، ومن طريق عبد الله: الحاكم في المستدرك، (٢/١٦٢)، وعنه البيهقي في السنن الصغير، (٢٥١٩)، ومن طريق عبد الله: ابن عساكر، (٥٤/٤١٤)، من طريق: هارون بن معروف.

والترمذي، (١٧١)، و(١٠٧٥)، **وذكره المصنف**، والبخاري في التاريخ الكبير، (٥٣٨)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ، (٧/١٣٢)، وابن عساكر، (٥٤/٤١٣)، من طريق: قتيبة.

وابن ماجه، (١٤٨٦)، **وذكره المصنف**، من طريق: حرملة بن يحيىٰ. واقتصر علىٰ: «لَا تُؤَخِّرُوا الْجِنَازَةَ إِذَا حَضَرَتْ».

وابن أبي الدنيا، في العيال، (١٣٢)، من طريق: خالد بن خداش.

والخطيب في تاريخ بغداد، (٩/٣٩)، من طريق: عيسىٰ بن أحمد العسقلاني.

جميعهم: عن ابن وهب، عن سعيد بن عبد الله الجمحي، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن جدِّه علي، به.

وقع في المستدرك: سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، فقال البيهقي في السنن الصغير: «وَقَعَ فِي كِتَابِ شَيْخِنَا: سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُهَنِيِّ وَهُوَ خَطَأٌ»، قلت: لم يقع الجهني لدى الحاكم، ولكن الجمحي، ولذا قال الحافظ في إتحاف المهرة، (١١/٥٨٦): «قُلْتُ: غَلِطَ الْحَاكِمُ فِيهِ غَلَطًا فَاحِشًا، وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْجُهَنِيِّ، لا عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيِّ، وَهُوَ فِي (التِّرْمِذِيِّ) عَلَى الصَّوَابِ»، وقال في التلخيص الحبير، (١/٣٣٤): «وهو من أغلاطه الفاحشة»، وأشار إلى ذلك الزيلعي في نصب الراية، (٣/١٩٧). **قلت**: ذاك الجُمَحي، مشَّاه أحمد، ووثقه ابن معين، وليّنه الفسوي، وخسف به ابن حبان بحسب عبارة الذهبي.

وقد ذكر ابن حبان في المجروحين، (١/٣٢٣) هذا الحديث في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، فذكره ابن القيسراني في أطراف المجروحين تذكرة الحفاظ، (ص: ١٧٥)، وقال: «فِيهِ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ، وَسَعِيدٌ هَذَا يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ»، وهذا كله خطأ كما تقدم، وإنما هو سعيد بن عبد الله الجهني. ثم وقفت على تخطئة الدارقطني لذلك أيضًا، فقال في تعليقاته على المجروحين لابن حبان (ص: ١٠٨): «لَيْسَ من حَدِيث سعيد بْن عَبْد الرَّحْمَنِ الجُمَحِي، إِنَّمَا رَوَاهُ ابْن وهب، عَن شيخ مَجْهُول، يقَالَ لَهُ: سعيد بْن عَبْد اللهِ الْجُهَنِيّ، وَالوهم فِيهِ، عِنْدِي من أبي حَاتِم، لَا من ابْن خُزَيْمَة»، يعني لأن أبا حاتم بن حبان ساقه بهذا الاسم بإسناده عن ابن خزيمة، وقد ساق الدارقطني الحديث من رواية ابن خزيمة على الصواب، فتمّ الوهمُ على ابن حبان. وقد تابعَه على ذلك الوهم ابن الملقن في البدر المنير (٣/٢٥١ ـ ٢٥٢)، حيث بحث الحديثَ على أنه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي.

ووقع في إسناد ابن عساكر من طريق قتيبة: «عن أبيه عن جده عن علي»، فقال، (٥٤/٤١٤): «قال ابن عساكر: كذا قال، وصوابه: عن جده عليٍّ، بغير: عن».

فالحديث مداره: علىٰ سعيد بن عبد الله الجهني، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن عليّ رضي الله عنه.

سعيد بن عبد الله الجهني: روىٰ له الترمذي والنسائي في مسند عليّ وابن ماجه. قال أبو حاتم: مجهول، وكذا قال الدارقطني كما نقلنا في تعليقاته علىٰ مجروحي ابن حبان، وذكره البخاري ولم يقل شيئًا، وقال العجلي: مصري ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، ونقل مغلطاي أن ابن خلفون ذكره في ثقاته، وقال الذهبي في مجرد ابن ماجه، (ص: ١٥٤): وُثِّق، وكذا قال في الكاشف، (٤٢٩/١). **قلت**: أي ذكره ابن حبان في الثقات، وقد علَّم عليه في الكاشف: (حب)، ومن ثَمَّ أورده في المغني في الضعفاء، (٢٦٢/١)، وقال في ديوان الضعفاء (ص: ١٦٠) «لا يُعرف»، وذكره مع غيره في ميزان الاعتدال، (١٤٦/٢)، وقال: «هؤلاء مجهولون». وقال الحافظ في التهذيب: له عندهم حديثٌ واحد. وقال في التقريب: مقبول. يعني حيث توبع، وإلا فليِّن، علىٰ اصطلاحه. فتعقباه في التحرير، (٣٤/٢ ـ ٣٥)، فقالا: «بل: مجهولٌ، تفرَّد بالرواية عنه عبدُ الله بن وهب، وقال أبو حاتم: مجهولٌ. ولم يوثِّقه سوىٰ ابن حبان»، ولكن قال هو نفسه في التلخيص الحبير، (٣٣٤/١): «مجهول». انظر: التاريخ الكبير، (٤٨٩/٣)، والجرح والتعديل، (٣٧/٤)، والثقات للعجلي، (ص: ١٨٦)، والثقات لابن حبان، (٢٦١/٨)، وتهذيب التهذيب، (٥٢/٤)، ميزان الاعتدال، (١٤٦/٢)، وإكمال التهذيب، (٣١٧/٥). **قلت**: الصواب أنه

مجهول، فإنه لم يعرفه أبو حاتم، ولم يقل فيه البخاري شيئًا، وجهله الدارقطني، وليس له إلا حديثٌ واحد، ولم يروِ عنه إلا شيخٌ واحد، فمن أين أتى للعجلي أنه ثقة لينصَّ عليه؟ وذِكْر ابن حبان له في الثقات على عادته في تخريج المجاهيل ومن لم يرو عنه إلا شيخٌ واحد معناه أنه لا يعلم فيه ما يستوجب الطعن، وهذا معروف، فهذا لا يرفعه من حيِّز الجهالة أو الستر.

ومحمد بن عمر بن علي: روى له الأربعة، من الذين عاصروا صغارَ التابعين. قال ابن سعد: روي عنه، وسمع من أبيه، وكان قليل الحديث، انظر: الطبقات الكبرى، متمم التابعين، (ص ٢٤٩)، ووثقه الدارقطني في سؤالات البرقاني، مع جماعة من أهل البيت، رقم (٨٥)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: ثقة، الكاشف، (٢/٢٠٥)، وقال في تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣/٧٣٠): «من سادات بني هاشم»، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، وروايته عن جدِّه مرسلة، التقريب، (ص: ٤٩٨)، ولكن قال في حديثٍ هو أحد رجال سنده: «رجاله ثقات»، التلخيص، (٢/٢٦٦)، وقال ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٥٤/٤١٣): «حدث عن أبيه، وعن جدِّه مُرسلًا»، وقال القطَّان: مجهول الحال، ونصّ كلامه في بيان الوهم والإيهام، (٣/٣٥٤): «وَمُحَمّد بن عمر بن عَليّ بن الْحُسَيْن بن عَليّ بن أبي طَالب أَبُو حَفْص، مَجْهُول الْحَال، وَقد يَظُنّهُ من لَا يعلم، مُحَمَّد بن عمر بن عَليّ الْمقدمِي، وَلَيْسَ بِهِ»، تعقبه الحافظ في تهذيب التهذيب (٩/٣٦١): «قال ابن القطان: حاله مجهول، لكن زعم أنه محمد بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وأظنُّه وَهِمَ في ذلك».

وعُمَر بن علي بن أبي طالب: من الوسطى من التابعين، روى له الأربعة،

وهو آخر أبناء عليٍّ وفاةً، قيل مات في زمن الوليد بن عبد الملك. وثقه الدارقطني مع جماعة من أهل بيته، سؤالات البرقاني، رقم (٨٥)، وقال العجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، تهذيب التهذيب (٧/٤٨٥)، وقال الذهبي: وُثِّق، الكاشف (٢/٦٧)، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، (ص: ٤١٦)، وقال في حديثٍ هو في إسناده: إسنادٌ صحيح، في المطالب العالية، (١٦/١٤٢) (٣٩٤٣).

قلت: لا إشكال في وثاقته، ولكن في روايته عن أبيه علي بن أبي طالب. فقد غمزه الترمذي، فقال: «مَا أَرَىٰ إِسْنَادَهُ بِمُتَّصِلٍ»، قلت: ولكن أثبت سماعَه من أبيه أبو حاتم، فقال في الجرح والتعديل، (٦/١٢٤): «عمر بن علي بن أبي طالب، سمع أباه»، قلت: وقد وُلد عُمرُ هذا في خلافة عمر، وحدث عن أبيه أحاديثَ وإن كانت قليلةً، فما يمنع سماعَه من أبيه؟

قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ»، وقال مرة: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَمَا أَرَىٰ إِسْنَادَهُ بِمُتَّصِلٍ»، يعني لأجل عمر بن علي عن أبيه. وقد تقدَّم أن الأرجح سماعه منه. قال ابن الملقن في البدر المنير (٣/٢٥٠): «فاتصل إسناده علىٰ هذا». وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، وعلَّق عليه ابن الملقن في البدر المنير، (٣/٢٥١): «وكأنه الصواب»، وقال البيهقي في السنن الكبرىٰ، (٧/٢١٤): «وفي اعتبار الكفاءة أحاديث أخر لا تقوم بأكثرها الحجة والله أعلم، منها ـ وهو أمثلها ـ» فذكره، هو وحديث: تخيَّروا لنطفكم، فذلك قريبٌ من التحسين النِّسبي. وقال العراقي في تخريج الإحياء، (ص: ٤٤٩): «سنده حسن»، وضعّفه الحافظُ في التلخيص الحبير، (١/٤٧٥)، بجهالة الجهني، وأقرَّ كلام الترمذي في عدم اتصاله أو ـ بالأحرىٰ ـ

سكت عليه، وصرح في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢/٦٣)، فقال: «أخرجه التِّرْمِذِيّ والْحَاكِم بِإِسْنَاد ضَعِيف». والأقرب أنه ضعيف لجهالة الجهني، وإذ ليس فيه توثيق معتبر، وإن كان يصلح للاعتبار والجمْع والاستئناس، على غرار ما قال البيهقي فيما نقلنا من كلامه عن أنه من أمثل ما في الباب، أما انقطاعه فالصحيح أنه متصل.



١٠٨

حديث: «رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة...»، من حديث عليّ رضي الله عنه.

يروى الحديثُ من حديثٍ **عليٍّ** رضي الله عنه، من طريق: الحسن البصري، وأبي ظبيان، وأبي الضحى، وإبراهيم التيمي، والقاسم بن يزيد.

وإنما ساق **المصنِّف** الحديث واقتصر فيه على طريق الحسن البصري عن علي رضي الله عنه؛ ليبين ورود حديث الحسن عن علي رضي الله عنه بلا واسطة، لميله لتقوية سماع الحسن من عليّ رضي الله عنه، لأجل ما سبق لديه من طريق الخرقة، وقد علقنا على سماع الحسن من علي وبيان نفيه في التعليق على متن الكتاب بما لا مزيد عليه. ومجرد ورود الحديث عن الحسن عن علي بلا واسطة لا ينفعه، لأن الحسن يروي بالعنعنة عن جماعة من الصحابة لم يسمع منهم بلا خلاف، والحسن موصوف بالتدليس، وكثير من هذه الأحاديث تظهر فيها الواسطة.

فنخرِّج هذا الحديث:

❊ فأمّا طريق الحسن البصري:

فيروى من طريقَي: **يونس**، و**قتادة**، عن الحسن، عن علي، به. مرفوعًا وموقوفًا.

فرواه سعيد بن منصور، (٢٠٨٠)، وأحمد، (٩٤٣)، **ومن طريقه المصنف** [١٠٨]، والبيهقي في الكبرى، (٨/٢٥٦)، من طريق: هُشيم، عن يونس، عن الحسن، عن علي، به، مرفوعًا. باللفظ الذي أورده المصنف، مختصرًا من غير

ذكر القصة.

ورواه النسائي في الكبرىٰ، (٧٣٠٧)، من طريق: يزيد بن زريع، عن يونس، عن الحسن، عن علي، به، موقوفًا. قال النسائي: «مَا فِيهِ شَيْءٌ صَحِيحٌ، وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ، هَذَا أَوْلَىٰ بِالصَّوَابِ».

ورواه أحمد، (١١٨٧)، وفي الفضائل، (١٢٣٢)، والبيهقي في الكبرىٰ، (٣٢٥/٤)، من طريق: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن علي، وفيه ذكر قصة بين عمر وعلي في درء الحد عن امرأة مجنونة.

ورواه أحمد، (٩٥٩)، والترمذي، (١٤٢٣)، والنسائي في الكبرىٰ، (٧٣٠٦)، والحاكم، (٣٨٩/٤)، من طريق: همَّام، عن قتادة، عن الحسن، عن علي، به، من دون ذكر القصة.

قال الترمذي: «حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، عَنْ عَلِيٍّ،...، وَلَا نَعْرِفُ لِلْحَسَنِ سَمَاعًا مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ».

وساق الدارقطني الخلاف في رفعه، ووقفه، ورجح الوقفَ، فقال في العلل (١٩٢/٣): «هو حديث حدث به: قتادة، وحميد الطويل، ويونس بن عبيد، عن الحسن. واختلف عنهما، فأسنده علي بن عاصم، عن حميد، وأسنده هشيم، عن يونس بن عبيد، وكلاهما عن الحسن، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ. ووقفه غيرُهما. والموقوف أشبه بالصواب، والله أعلم»، وتقدَّم معنا أن النسائي رجح الموقوف.

قلت: وهذا لا يضر قضية المصنِّف، إذ غايته من إيراده أن الحسن سمع

عليًّا. وقد تقدَّمت الإشارة إلىٰ الكلام علىٰ ذلك في موضعه من التعليق علىٰ كلام **المصنف** عن سماع الحسن من علي، فهذا علةُ ذلك الحديث، أي الانقطاع بين الحسن البصري وعلي، سواء أكان موقوفًا أو مرفوعًا. فالحاصل أن هذا الحديث لا يصح إلىٰ علي من طريق الحسن، ولكنه يصح موقوفًا عن علي من طرقٍ أخرىٰ متصلة، كما يأتي الآن.

❊ وأما طريق أبي ظبيان:

فقد اختلفوا علىٰ أبي ظبيان في رفعه ووَقْفِه:

فرواه الطيالسي، (٩١)، وأحمد، (١٣٣٠)، (١٣٦٦)، وفي الفضائل، (١٢٠٩)، وأبو داود، (٤٤٠٢)، وأبو يعلىٰ، (٥٨٧)، والبيهقي في الكبرىٰ، (٢٦٤/٨)، من طريق: عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان الجَنْبي حصين بن جندب، عن علي، به، مرفوعًا. وعلقه الترمذي، (١٤٢٣). وفيه القصة بين عليّ وعمر.

ورواه ابن خزيمة، (٩٥٠)، (٢٨٥٦)، وابن حبان، (١٤٣)، والدارقطني في سننه، (٣٢٤٠)، والحاكم، (٢٥٨/١)، (٥٩/٢) والبيهقي في الصغرىٰ، (٣٤٩٣)، من طريق: ابن وهب، عن جرير، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي، مرفوعًا. وفيه القصة.

ورواه أبو داود، (٤٣٩٩)، من طريق: ابن أبي شيبة، عن جرير، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي، موقوفًا.

ورواه ابن أبي شيبة، (١٩٢٤٥)، والنسائي في الكبرىٰ، (٧٣٠٥)، من طريق: أبي حصين، عن أبي ظبيان، عن علي، موقوفًا.

قال النسائي: «وَهَذَا أَوْلَى بِالصَّوَابِ، وَأَبُو حُصَيْنٍ أَثْبَتُ مِنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَمَا حَدَّثَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ بِمِصْرَ، فَلَيْسَ بِذَاكَ، وَحَدِيثُهُ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَيُّوبَ أَيْضًا، فَلَيْسَ بِذَاكَ».

وقال الترمذي: «وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ، مَوْقُوفًا وَلَمْ يَرْفَعْهُ». فقد اختلفوا علىٰ الأعمش عن أبي ظبيان رفعًا ووقفًا. قال البيهقي في الصغرىٰ: «رَفَعَهُ جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ. وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَآخَرُونَ عَنِ الأَعْمَشِ مَوْقُوفًا». وقال البيهقي في الكبرىٰ: «وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه مَرْفُوعًا».

وساق الإمام الدارقطني الخلافَ في رفعه ووقفه، ورجَّح الوقفَ، فقال في العلل، (٣/٧٢ ـ ٧٣): «هو حديث يرويه أبو ظبيان حصين بن جندب، واختلف عنه؛

فرواه سليمان الأعمش، واختلف عنه؛ فقال جرير بن حازم: عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي، ورفعه إلىٰ النبي ﷺ، عن علي، وعن عمر. تفرد بذلك عبد الله بن وهب، عن جرير بن حازم.

وخالفه ابن فضيل، ووكيع، فروياه عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي وعمر موقوفًا.

ورواه عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن علي وعمر موقوفًا. ولم يذكر فيه ابن عباس.

وكذلك رواه سعد بن عبيدة، عن أبي ظبيان موقوفًا. ولم يذكر ابن عباس.

ورواه أبو حصين، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي وعمر، موقوفًا.

واختلف عنه، فقيل عن أبي ظبيان، عن علي موقوفًا. قاله أبو بكر بن عياش وشريك، عن أبي حصين.

ورواه عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان، عن علي وعمر مرفوعًا. حدث به عنه: حماد بن سلمة، وأبو الأحوص، وجرير بن عبد الحميد، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي، وغيرهم. وقول وكيع، وابن فضيل أشبه بالصواب، والله أعلم».

قلت: قد وقفنا على طريق الوقف عن الأعمش من حديث ابن أبي شيبة، ولم نقف على طريقي وكيع وفضيل، ولا على طريق عمار بن رزيق، ووقفنا على طريق الوقف عن أبي حصين ـ وهو الذي رجحه النسائي على طريق عطاء بن السائب المرفوعة. ولم نقف على طريق ابن عياش وشريك عن أبي ظبيان، فانظر الطرق التي لم تَرِدنا، فهذا من فضل علم السلف على الخلف.

* وأما طريق أبي الضحى:

فرواه سعيد بن منصور، (٢٠٨٠)، من طريق: هُشيم بن خالد، عن أبي الضحى مسلم بن صبيح، عن علي، به، وفيه القصة بين عمر وعلي.

ورواه أبو داود، (٤٤٠٣)، والحربي في غريب الحديث، (١/١٢٢٥)، والبيهقي في الكبرى، (٨٣/٣)، (٥٧/٦)، من طريق: خالد الحذّاء، عن أبي الضحى، عن علي، به. مختصرًا.

* وأما طريق إبراهيم التيمي:

فرواه سعيد بن منصور، (٢٠٨٠)، من طريق: العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي، عن علي، به. وفيه قصة بين عمر وعلي.

* وأما طريق القاسم بن يزيد:

فرواه ابن ماجه، (٢٠٤٢)، من طريق: ابن جريج، عن القاسم بن يزيد، عن علي، به. وعلقه أبو داود، (٤٤٠٣).

فهذا حديث عليّ رضي الله عنه.

وللحديث شواهد، أهمها من حديث **عائشة**: رواه أبو داود، (٤٣٩٨)، والنسائي، (٣٤٣٢)، وابن ماجه، (٢٠٤١)، والدارمي، (٢٢٩٦)، وأحمد، (٢٤٥٨٩)، (٢٤١٧٢)، (٢٤١٨١).

وله شواهد أخرىٰ لا نطيل بتخريجها لخروجها عن الموضوع، وعن مسند علي، من حديث: أنس، وثوبان، وأبي قتادة الحارث بن ربعي، وحذيفة بن حسيل، وأبي هريرة.



١٠٩

حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إنّ على حوضي أربعةَ أركان، ...».

يروى من حديث أنس وجابر وابن عباس، رَضِيَ اللهُ عَنْهُم.

* أما حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

فرواه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات، (٦٣)، ومن طريقه ومن غير طريقه: ابن عساكر في تاريخ دمشق، (١٥٧/٣٠)، **ومن طريق الغيلانيات المصنف** [١٠٩]، من طريق: علي بن عاصم، عن حميد، عن أنس، به.

وقد ذكر **المصنِّفُ** أن أبا موسى المديني رواه من طريق: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، عن أبي عبد الله العمري، عن بشر بن داود القرشي، عن مسعود بن شابور، عن علي بن عاصم. قلت: ولم نقف على هذا الكتاب كما علَّقناه هناك وتقدَّم ذكرُه، ومسعود بن شابور؛ لم أقف على ترجمته، وقد ذكرنا الخلافَ في هذا الاسم في التعليق على الإسناد في هوامش التحقيق.

علي بن عاصم: ضعيف، يخطئ ويصر ولا يرجع، حسَّن أحمد به الظن وقال إنه لا يكذب، ولكن به لجاج، وكذبه شعبة ويحيى، انظر: التهذيب، (٣٤٤/٧)، فعلى كلٍّ ليس هو ممن يعتمد عليه، والمتن بيِّن الاختلاق.

والحديث ذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٤٠٨) وقال: «هذا حديث لا يصح، فيه مجاهيل، وعلي بن عاصم قال فيه يزيد بن هارون: ما زلنا نعرفه بالكذب»، وقال الذهبي في تلخيص العلل المتناهية، (ص ٨٦ ـ ٨٧):

«هذا باطل»، وانظر: السيوطي في الزيادة على الموضوعات، (١/٢٨٥)، وتنزيه الشريعة المرفوعة، (١/٤٠٦).

ورُوي من وجهٍ آخر عن حميد، ذكره الحافظ في لسان الميزان، ت أبي غدة، (٧/١٥٦): عن يوسف بن حماد، عن يزيد، عَن حُمَيد، عَن أَنس رضي الله عنه رفعه. ذكره في ترجمة محمد بن سعيد الأزرق الطبري؛ كذاب.

وذكر المصنِّف أنه روي من طريق: عَبْد الله بن جَابِر بن قيس الْكُوفِي، عن حميد، عن أَنَس. ولم أقف عليه، ولا ترجمة عبد الله بن جابر المذكور.

=وقد روي من حديث **جابر** أيضًا: رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٣٩/١٣٢)، بلفظ أخصر، بإسناد فيه محمد بن زكريا بن دينار؛ وضَّاع.

=وروي من حديث **ابن عباس**: رواه ابن النجار في ذيله على تاريخ بغداد، (١٧/١٥٣)، من طريق: محمد بن عون الخراساني، عن **ابن عباس**. وابن عون متروك.

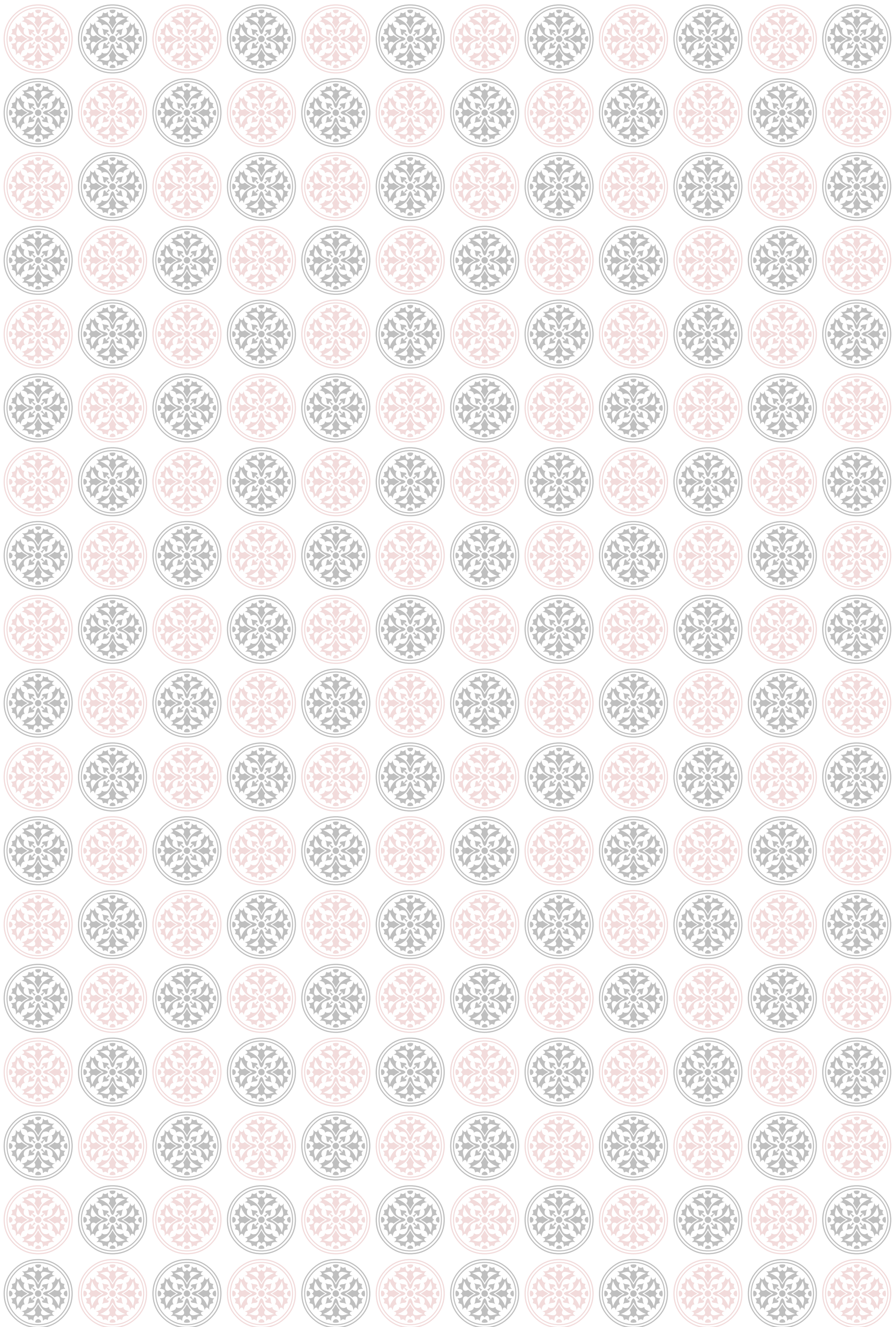
=وقد ذكر **المصنِّف** أنه روي من وجه آخر عن عكرمة عن **ابن عباس**، ولم أقف عليه.

وقد رُوِي بإسناد آخر، علَّقه ابن حبان في المجروحين، (١/١١٥ـ ١١٦) في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، من روايته عن وكيع، عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن **ابن عباس** مرفوعًا: «إذا كان يوم القيامة يكون أبو بكر على أحد أركان الحوض، وعمر على الركن الثَّاني، وعثمان على الثالث، وعليّ على الرابع، فمن أبغض واحدًا منهم لم يسقِهِ الآخرون». وقال ابن حبان عقبه: «إبراهيم يسرق الحديث ويروي عن الثقات ما ليس مِن

حديثهم»، وقال الذهبي في الميزان، (١/٤٠)، في ترجمة إبراهيم هذا: «هو رجل كذاب»، وأورد له هذا الحديث، وقال: قال الحاكم: «أحاديثه موضوعة»، انظر: المدخل إلىٰ الصَّحيح (١/١٦٥)، رقم (٥)، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/٢٥٣) معلقًا، وقال: «هذا حديث موضوع، والمتّهم به إبراهيم».

فالحاصل أن هذا الحديث **موضوع**.





الفهـارس الفنيـة

❊ أولًا: فهرس الأحاديث والآثار

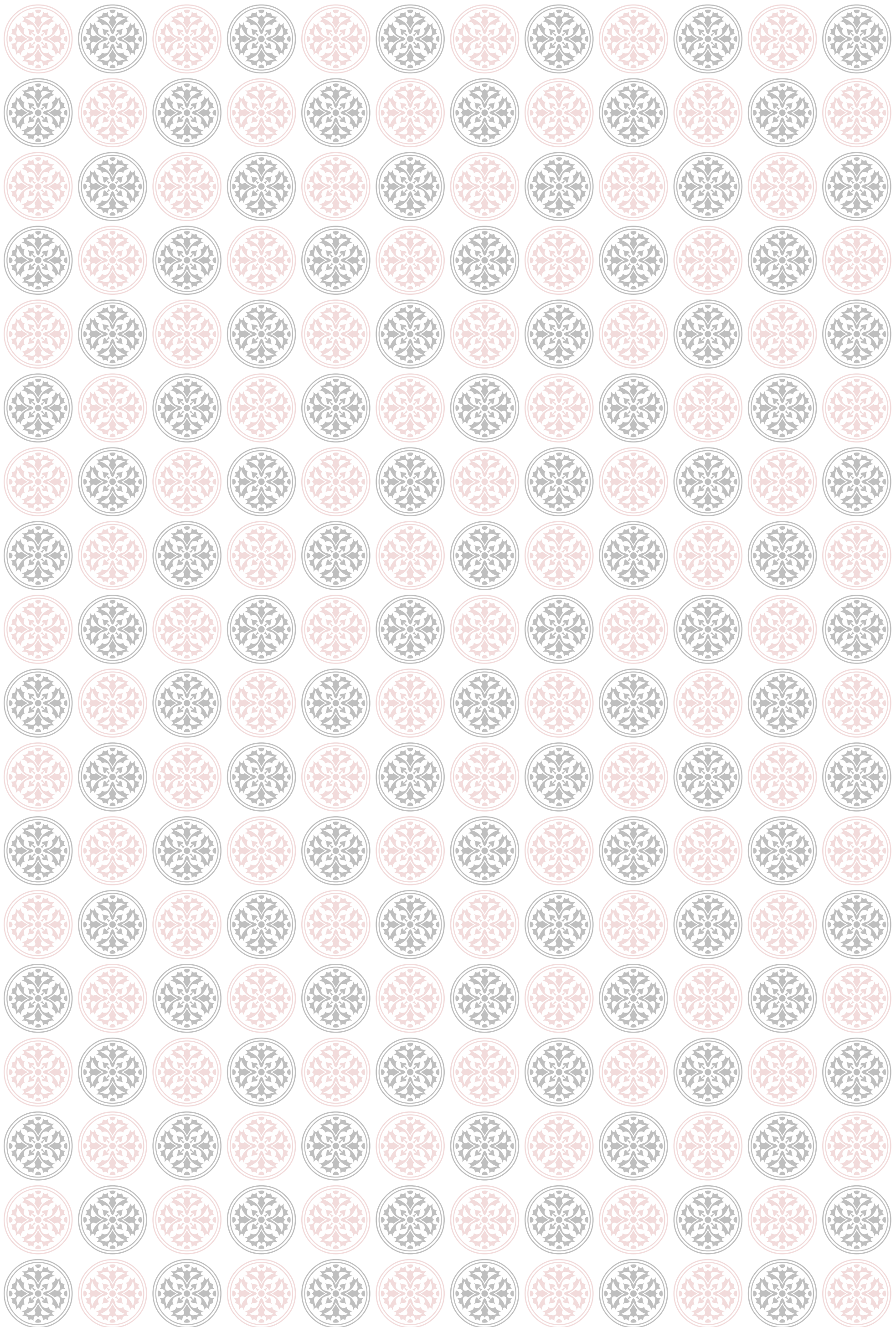
❊ ثانيًا: فهرس الأعلام والرواة

❊ ثالثًا: فهرس الأماكن والنِّسَب

❊ رابعًا: فهرس المصادر الواردة في الكتاب

❊ خامسًا: فهرس أحكام المصنِّف

❊ سادسًا: فهرس اللغة



أولًا: فهرس الحديث والآثار[1]

الحديث أو الأثر	الطرف	رقم الحديث
«أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة...»	أنس بن مالك رضي الله عنه	٨٥
أُتِيَ عليٌّ رضي الله عنه بوضوء...	أبو الغريف	٩٢
«أخبرني جبريل سيد الملائكة...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٧
«ادعوا لي سيد العرب»	عائشة رضي الله عنها	٢٣
«ادعوا لي سيد العرب»	جابر بن عبد الله رضي الله عنه	٢٤
إذا رأيت الرجل لا يحب عليَّ بن أبي طالب...	شريك بن عبد الله	١٥
«ارجع فأحسن وضوءك»	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٩٥
«أسبغوا الوضوء، ويل للأعصاب من النار»	عبد الله بن عمرو رضي الله عنه	٩٤
«أُعطيت آية الكرسي من كنز...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧٢
«الإيمان إقرار باللسان...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠٢
«الإيمان معرفة بالقلب...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠١
«اللهم أذهِب عنه الحر والبرد»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٣٠
«المهديّ منّا أهلَ البيت...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠٥
«أليس الله أولى بالمؤمنين؟...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٣
أمَّا أن يكون عندي عهد...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٤٨
«أما ترضى أن تكون مني بمنزلة...»	سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه	٦
إنَّ ابني هذا سيِّدٌ، كمّا سمّاه النبي ﷺ....	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠٦
إن أبي ـ يعني علي بن أبي طالب ـ كان يدعو بهذا الدعاء...	محمد ابن الحنفية	٦٣
إن القرآنَ أنزل على سبعة أحرف...	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	٤٢
«إن الله عز وجل باهى بكم...»	فاطمة رضي الله عنها	٣٣

(١) ترد الأحاديثُ المرفوعة في هذا الفهرس بين قوسين: « »، وأما الموقوف والمقطوع فيرد من دون قوسين.

الحديث أو الأثر	الطرف	رقم الحديث
أن النبي ﷺ كان إذا حزبه...	الحسين بن علي رضي الله عنه	٧٠
«إن تستخلفوا عليًّا...»	حذيفة رضي الله عنه	٤٣
«إن تولوا أبا بكر...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٤٦
«إن تُولوا عليًّا...»	حذيفة رضي الله عنه	٤٤
«إن تؤمروا أبا بكر...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٤٧
أنّ رسول الله ﷺ لم يدع القنوت...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٦١
أنّ رسول الله ﷺ لم يزل يقنت...	أنس بن مالك رضي الله عنه	٦٢
إنّ رسولَ الله ﷺ نهى عن أكل لحم الحمر الأهلية...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠٤
«إنّ على حوضي أربعةَ أركان...»	أنس بن مالك رضي الله عنه	١٠٩
«إن للغادر يوم القيامة...»	ابن عباس رضي الله عنه	٧٠
«أنا دار الحكمة، وعليٌّ بابها»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٣٥، ٣٦
«أنا سيّد ولد آدم، وعليٌّ سيدُ العرب»	عائشة رضي الله عنها	٢٢
إنّا كنّا لنهرف المنافقين ـ نحن معشرَ الأنصار ـ...	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	١١
«أنا مدينة العلم وعلي بابها...»	ابن عباس رضي الله عنه	٣٧
«أنا مدينة العلم وعلي بابها...»	جابر بن عبد الله رضي الله عنه	٣٨
«أنت أخي في الدنيا والآخرة»	عبد الله بن عمر رضي الله عنه	١٩
«أنت أخي في الدنيا والآخرة»	أنس بن مالك رضي الله عنه	٢١
«أنت أخي في الدنيا والآخرة»	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٢١
«أنت مني بمنزلة هارون...»	أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما	٥
أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج...	النزال بن سبرة	٩٧
«إني إن أستخلف عليكم...»	حذيفة رضي الله عنه	٤٥
إني لواقفٍ في قوم يدعون الله لعمر...	ابن عباس رضي الله عنه	٧٧
«أوما ترضى أن تكون مني بمنزلة...»	سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه	٧

الحديث أو الأثر	الطرف	رقم الحديث
أيُسَبُّ رسولُ الله ﷺ فيكم على المنابر؟...	أم سلمة رضي الله عنها	١٧
«ثلاثةٌ يا عليُّ لا تؤخِّرْهنّ...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠٧
حجّ أبو جعفر سنة سبع وأربعين ومئة...	الربيع الحاجب	٦٩
«حدثني الصادق الناطق...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٦
«دعاء الفرج بعد الشدة...»	الحسين بن علي رضي الله عنه	٧٠
دعاني أبي عليٌّ بوَضوء...	الحسين بن علي رضي الله عنه	٨٩
رأيت عليّا رضي الله عنه بال في الرحبة...	أبو حية الوادعي	٩٠
رأيت عليًّا رضي الله عنه توضأ فغسل ظهورَ قدميه...	عبد خير	٩١
رسول الله ﷺ لم يمت فجأةً[1]...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٠
«رُفِع القلمُ عن ثلاثة...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠٨
«سُدُّوا هذه الأبواب إلا باب علي»	زيد بن أرقم رضي الله عنه	٢٥
سمعناهم يقولون، وهو على ما قالوا: ...	سفيان بن عيينة	١١١
«شموا النرجس...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٦٤، ٦٥
«صافحت كفي سرادقاتِ عرشه»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٢
عجبتُ ممن يحفظ القرآن...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧١
«عدَّهنّ في يدي جبريل...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٥
عليٌّ أقضانا	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٤٠
فوثب فيها من ليس مثلي...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٤٩
«قُسمت الحكمة عشرةَ أجزاء،...»	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	٣٩
«كذب من زعم أنه يحبني ويبغضك»	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	١٨
«كذب من زعم أنه يحبني ويبغضك»	جابر بن عبد الله رضي الله عنه	١٨
كنّا ـ معشرَ الأنصار ـ نبور أولادنا بحب علي...	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	١٤

(١) لم يسق لفظه هناك.

الحديث أو الأثر	الطرف	رقم الحديث
كنّا نبور أولادَنا بحب عليّ...	عبادة بن الصامت رضي الله عنه	١٣
كنَّا نتحدث أن أقضى أهل المدينة	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	٤١
«كنت أنا وأبو بكر وعمر»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧٧
«لا يحب عليًّا منافق...»	أم سلمة رضي الله عنها	١٠
«لا يحل المسجد للجنب ولا للحائض...»	أم سلمة رضي الله عنها	٢٨
لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٨٢
«لأعطين الراية غدًا...»	سهل بن سعد رضي الله عنه	٢٩
«لعن الله من ذبح لغير الله...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧٨، ٨٠
«لعن الله من سبّ والديه... »	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧٩
«لعن الله من لعن والديه...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٨١
لقد أُعطي عليٌّ بن أبي طالب ثلاث خصال...	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٣٢
لقَّنني رسول الله ﷺ...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٦٧
«للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٩٨، ٩٩
لمّا آخى رسول الله ﷺ بين الناس...	أبو أمامة رضي الله عنه	٢٠
لما استوت الخلافة لأبي جعفر	الربيع الحاجب	٧٠
لو كان الدين بالرأي...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٩٦
ما أرى أحدًا يعقل دخل في الإسلام...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧٣
ما أرى رجلًا أدرك عقله الإسلام...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧٢
ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله ﷺ...	أحمد بن حنبل	١
«ما ذكر عبدٌ ذنبًا...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٩
ما رمدت ولا صدعت...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٣١
ما عندنا شيءٌ نقرأه إلا كتاب الله..	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٨٣

الحديث أو الأثر	الطرف	رقم الحديث
ما عهد إليّ رسول الله ﷺ ...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥١
ما كُنّا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم	أبو ذر الغفاري رضي الله عنه	١٢
«ما من رجل يصيب ذنبًا ...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٨، ٦٠
من أحبَّ أبا بكر وعمر؛ ...	فضيل بن عياض	١١٠
«من أحبني وأحب هذين ...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠٠
من أضاف مؤمنًا فكأنما أضاف آدم ...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٣
«من سبّ عليًّا؛ فقد سبّني»	أم سلمة رضي الله عنها	١٦
«من قتل دون ماله؛ فهو شهيد»	الحسين بن علي رضي الله عنه	٨٨
«من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة ...»	أبو أمامة رضي الله عنه	٧٥
«من قرأ آية الكرسي في دبر الصلاة المكتوبة ...»	الحسن بن علي رضي الله عنه	٧٤
«من كنت مولاه ...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٢
«من كنت مولاه ...»	أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما	٥
«مولى القوم منهم»	الحسين بن علي رضي الله عنه	٧٠
«نعم»؛ جوابًا لقوله: ...أرأيت إن وُلد لي ولدٌ ...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠٣
نهاني رسول الله ﷺ أن أجعل خاتمي ...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧٦
«والذي فلق الحبّة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي إليّ ...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٩
«.. وانصر من نصره، ...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٤
«والله إنه لمّا عهد إليّ رسول الله ﷺ أنه لا يبغضني إلا منافق ...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٨
«ويل للأعقاب من النار ....»	أبو هريرة رضي الله عنه	٩٣
«يا ابن أبي طالب أراك حزينًا ...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٦٦
«يا علي إن فيك من عيسى مثلًا ...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٣٤

الحديث أو الأثر	الطرف	رقم الحديث
«يا عليّ لا يحل لأحد يُجنب...»	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	٢٦، ٢٧
«يا عليّ هذان سيدا الناس...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٨٤
«يا علي! إذا حزبك أمر...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٦٨
«يا علي! قص الظفر...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٤
«يظهر في آخر الزمان قوم...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٨٦
«يكون في آخر الزمان قوم يسمون...»	ابن عباس رضي الله عنهما	٨٧
«ينادي مناد يوم القيامة من بطان العرش...»	الحسين بن علي رضي الله عنهما	٧٠



ثانيًا: فهرس الأعلام والرواة[١]

(١) لم ندرج اسم: عليّ بن أبي طالب ﵁ في فهرس الأعلام نظرًا لأنه لا تخلو صفحةٌ في الكتاب تقريبًا من ذكره مرارًا، والكتاب موضوع في فضائله ومناقبه وعلومه أصالةً.

(١) وقد انقلب في هذا الموضع ، كما نبَّهنا هناك .

(١) في اسمه في هذا الموضع سقط بيِّن، بيناه هناك.

(١) وقد انقلب في هذا الموضع، كما نبهنا هناك.

(١) وصوابه: حرب، كما نبهنا هناك.
(٢) كشفنا عنه هناك.

(١) نبهنا هناك علىٰ خطأ وقع فيه.

(١) تصحف في هذا الموضع والذي قبله إلى: شابور، كما نبهنا هناك.

(١) جاء هنا الربيع، كما نبهنا هناك.



(١) تحرَّف في هذا الموضع إلى: عبادة، كما بيّنّاه هناك.

(١) كشفنا عنه هناك.

(١) فيه إشكال نبهنا عليه هناك.

(١) كذا وقع للمصنف، وصوابه: عليّ، ونبهنا عليه هناك.



ثالثًا: فهرس الأماكن والنِّسب[١]

(١) اقتصرت على ذكر النِّسب التي عرفتُ بها في الهامش.



رابعًا: فهرس المصادر الواردة في الكتاب



خامسًا: فهرس أحكام المصنف

أولًا: الحكم على الأحاديث

[٢]، [٧]، [٨]، [٢١]، [٢٥]، [٢٨]، [٢٩]، [٣٣]، [٣٤]، [٣٩]، [٤٣]، [٤٦]، [٤٨]، [٥٠]، [٥١]، [٥٣]، [٥٧]، [٦٠]، [٦١]، [٦٥]، [٦٦]، [٦٧]، [٦٩]، [٧٢]، [٧٥]، [٧٦]، [٧٧]، [٨٠]، [٨٤]، [٨٥]، [٨٨]، [٨٩]، [٩٣]، [٩٦]، [٩٧]، [١٠٠]، [١٠١]، [١٠٧]، (٨٠)، [١٠٨]، [١٠٩].

ثانيًا: الحكم على الرجال

الحكم	الصفحة
إبراهيم بن الحسن	٥٤٠
أبو بكر الهذلي	٤٣٨
الحسن بن زيد	٥٣٥
الحسن بن محمد بن الحنفية	٥٨٣
رجال إسناد [٤٣]	٤٢٥
رجال إسناد [٤٦]	٤٣٢
شريك	٣٩١
عبد السلام بن صالح الهروي (أبو الصلت)	٥٦٨
عبد الله بن محمد بن الحنفية	٥٨٤

الحكم	الصفحة
عثمان بن عمير (أبو اليقظان)	٤٢٩
علي بن جعفر	٥٦٥
كثير النواء	٥٤٠
محمد ابن الحنفية	٥٧١
محمد بن فضيل	٥٢٨
هشيم بن بشير	٦٢٣
ياسين العجلي	٥٨٥
يحيى بن المتوكل	٥٤٠
يونس بن عبيد	٦٢٣



سادسًا: فهرس اللغة(١)



(١) أدرجتُ فيه ما شرحتُه من معان للغريب، وأوردت الأسماء والأفعال هنا على هيئة ورودها في الكتاب ولم أردَّها إلى الجذر كي يتيسر على القارئ الكشف عنها هنا والوقوف عليها في الكتاب.

ثبت المراجع والمصادر

المراجع المطبوعة

١. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الجورقاني، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ومؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، ط٤، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٢. الإبانة الكبرىٰ، ابن بطة العكبري، تحقيق: رضا معطي وآخرون، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، (١٤١٥ ـ ١٤٢٦هـ).
٣. إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون، أو المرشد المبدي لفساد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي، أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٤٧ هـ.
٤. أبكار الأفكار في أصول الدين، الآمدي، تحقيق: أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٥. الإبهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي وتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: أحمد جمال الزمزمي ونور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٦. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، البوصيري، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٧. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٨. الآثار، أبو يوسف يعقوب، تحقيق: أبو الوفا، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن (صورتها دار الكتب العلمية، بيروت).
٩. إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلىٰ الفرائد المسموعة، العلائي، تحقيق: مرزوق بن هباس الزهراني، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
١٠. إثبات صفة العلو، ابن قدامة، تحقيق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.
١١. أجوبة أبي زرعة الرازي لأسئلة البرذعي، مع كتاب أسامي الضعفاء، دراسة وتحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،

ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٢. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، اللكنوي، ويليه التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة لعبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، دار السلام، مصر، ط ٥، ٢٠٠٧ م.

١٣. الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، السخاوي، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ.

١٤. الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٥. الأحاديث المختارة، الضياء المقدسي، تحقيق: عبد الملك الدهيش، دار خضر، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٦. الأحاديث الواردة في شأن السبطين الحسن والحسين رضي الله عنهما: جمعًا وتخريجًا ودراسةً وحكمًا، عثمان الخميس، دار الآل والصحب، الرياض، ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م.

١٧. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان البستي، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٨. إحقاق الحق، نور الله التستري، دون بيانات.

١٩. أحكام الجنائز، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٠. أحكام القرآن، ابن العربي المالكي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢١. أحكام القرآن، الجصاص الحنفي، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٢. أحكام القرآن، القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٢٣. الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، عبد الحق الإشبيلي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢٤. الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، تصحيح: عبد الله بن عبد الرحمن بن غديان، علي الحمد الصالحي، مؤسسة النور، الرياض، ١٣٨٧هـ، المكتب الإسلامي، دمشق ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.
٢٥. أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الصيمري، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢٦. أخبار الصلاة، عبد الغني المقدسي، تحقيق: محمد عبد الرحمن النابلسي، دار السنابل، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٢٧. أخبار القضاة، محمد بن خلف الضبي (وكيع القاضي)، تصحيح وتعليق: عبد العزيز مصطفىٰ المراغي، المكتبة التجارية الكبرىٰ، القاهرة، ط١، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.
٢٨. الأخبار الموفقيات، الزبير بن بكار، تحقيق: سامي مكي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٢٩. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، الفاكهي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٣٠. اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ١٤٠٤هـ.
٣١. الآداب، البيهقي، تحقيق: السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٣٢. أدب الإملاء والاستملاء، السمعاني، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٣٣. الأدب المفرد، البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط:٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
٣٤. الأدب، ابن أبي شيبة، تحقيق: محمد رضا القهوجي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٣٥. الأذكار النووية أو حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار، النووي، تحقيق: محيي الدين مستو، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٣٦. الأذكار، النووي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، طبعة منقحة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٣٧. الأربعون البلدانية، مسافر بن محمد بن حاجي الدمشقي، دون بيانات نشر.
٣٨. الأربعون التيمية، ابن تيمية، خرجها وعلق عليها: أحمد إبراهيم الحاج، مؤسسة الريان للتراث، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٣٩. الأربعون الزاهرة المنسوبة إلىٰ العترة الطاهرة (منتخب الأشعثيات)، ابن الجزري، تحقيق: محمد حسين الحسيني الجلالي، ١ ج، شيكاغو ـ أمريكا، ١٤٢٥ هـ/ ١٣٨٣ ش.
٤٠. الأربعون الزاهرة المنسوبة إلىٰ العترة الطاهرة (منتخب الأشعثيات)، ابن الجزري، تحقيق: محمدجواد نورمحمدیٰ، موقع: مكتبة مدرسة الفقاهة، متاح علىٰ الرابط: https://ar.lib.eshia.ir/27501/1/147
٤١. الأربعون العشارية السامية مما وقع لشيخنا من الأخبار العالية، العراقي، تحقيق: بدر عبد الله البدر، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٤٢. أربعون حديثًا لأربعين شيخًا من أربعين بلدة، ابن عساكر، تحقيق: مصطفىٰ عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة.
٤٣. الأربعون في فضل الرحمة والراحمين، ابن طولون، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٤٤. إرشاد القاصي والداني إلىٰ تراجم شيوخ الطبراني، نايف بن صلاح بن علي المنصوري، دار الكيان، الرياض، مكتبة ابن تيمية، الإمارات.
٤٥. الإرشاد في معرفة حجج الله علىٰ العباد، المفيد، تحقيق: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، دار المفيد، ط:٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
٤٦. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
٤٧. إرواء الغليل إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت.
٤٨. أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
٤٩. الأسامي والكنىٰ، أبو أحمد الحاكم، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٥٠. الاستبصار، الطوسي، تحقيق: حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٤، ١٣٦٣ش.

٥١. استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول ﷺ وذوي الشرف، السخاوي، تحقيق: خالد بن أحمد الصمي بابطين، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٥٢. الاستذكار، ابن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٥٣. الاستغاثة في الرد على البكري، ابن تيمية، تحقيق ودراسة: د. عبد الله بن دجين السهلي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥٤. الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، ابن عبد البر، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥٥. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٥٦. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بـ الموضوعات الكبرى، الملا القاري، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة/ مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٧. أسمى المناقب في تهذيب أسنى المطالب في مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ابن الجزري، هذّبه وعلّق عليه: محمد باقر المحمودي، دون ناشر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٥٨. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، الحوت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٥٩. أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، تقديم وتحقيق وتعليق: الدكتور: محمد هادي الأميني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة، أصفهان، إيران، د.ت.

٦٠. الإشاعة لأشراط الساعة، البرزنجي، اعتنى به: حسين محمد علي شكري، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٦١. الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١،

١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٦٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ابن المنذر، تحقيق: صغير أحمد الأنصاري، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٦٣. الإشراف في منازل الأشراف، ابن أبي الدنيا، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٦٤. أصل صفة صلاة النبي ﷺ، الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٦٥. أصول التاريخ العثماني، أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٦٦. أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد، وصورته دار المعرفة، بيروت.

٦٧. أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الآمل، الأمير الصنعاني، تحقيق: حسين بن أحمد السياغي، حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٦٨. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ، ابن القيسراني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، السيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٦٩. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، الحازمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط٢، ١٣٥٩هـ.

٧٠. الاعتقاد، البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

٧١. إعراب القرآن، النحاس، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٧٢. أعلام الدين في صفات المؤمنين، الحسن بن محمد الديلمي، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم.

٧٣. إعلام الساجد بأحكام المساجد، الزركشي، تحقيق: مصطفى المراغي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط٤، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٧٤. إعلام الورىٰ بأعلام الهدىٰ، الطبرسي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٧٥. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
٧٦. أعيان الشيعة، محسن الأمين، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.
٧٧. أعيان العصر وأعوان النصر، الصفدي، تحقيق: محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٧٨. إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض.
٧٩. الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: إحسان عباس، إبراهيم السعافين، بكر عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٨٠. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، سبط ابن العجمي، تحقيق: علي رضا، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
٨١. إقبال الأعمال، ابن طاوس، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٤هـ.
٨٢. الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، دار الصحابة للتراث، د.ت.
٨٣. إكليل المنهج في تحقيق المطلب، الكرباسي، تحقيق: جعفر الحسيني الأشكوري، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، ط١، ١٤٢٥هـ/ ١٣٨٣ش.
٨٤. إكمال الإكمال، ابن نقطة، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.
٨٥. إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، تحقيق: يحيىٰ إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٨٦. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والألقاب، ابن ماكولا، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط٢، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.
٨٧. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والألقاب، ابن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
٨٨. الإلزامات والتتبع، الدارقطني، دراسة وتحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.
٨٩. الإلمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، تحقيق وتخريج الأحاديث: حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية ـ دار ابن حزم، الرياض/ بيروت، ط ٢، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.
٩٠. الأم، الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.
٩١. أمالي ابن البختري (جزء فيه ستة أمالي لابن البختري)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.
٩٢. أمالي ابن سمعون الواعظ، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م.
٩٣. أمالي أبي القاسم بن بشران، ضبط: عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
٩٤. الأمالي الخميسية، يحيىٰ بن الحسين الشجري، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٩٥. أمالي المحاملي، رواية ابن يحيىٰ البيع، تحقيق: إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ـ دار ابن القيم، عمّان/ الدمام، ط ١، ١٤١٢ هـ.
٩٦. الأمالي المطلقة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.
٩٧. الأمالي، الصدوق، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، ط ١، ١٤١٧ هـ.
٩٨. الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل مع تحقيق كتابيه الشجرة في أحوال الرجال وأمارات النبوة، عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث أكادمي، باكستان ـ السعودية، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م.
٩٩. الإمام شمس الدين ابن الجزري: فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، محمد مطيع الحافظ، مجلة: آفاق الثقافة والتراث، ع (٣)، رجب (١٤١٤هـ)، ديسمبر (١٩٩٣م).
١٠٠. إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، المقريزي، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.
١٠١. الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع ويليه أسئلة من خط الشيخ العسقلاني، أحمد بن علي

بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

١٠٢. الإنابة إلىٰ معرفة المختلف فيهم من الصحابة، مغلطاي، تحقيق: السيد عزت مرسي، إبراهيم إسماعيل القاضي، مجدي عبد الخالق الشافعي، مكتبة الرشد، الرياض، د.ت.

١٠٣. إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ابن حجر العسقلاني، اعتنىٰ بتصحيحه والتعليق عليه: عبد الله أحمد بن مديحج، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ١، ١٣٨٧ ـ ١٣٩٦ هـ/ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦ م.

١٠٤. الأنس الجليل بتاريخ القدس والجليل، العليمي، تحقيق: عدنان يونس عبد المجيد نباتة، مكتبة دنديس، عمّان، د.ت.

١٠٥. أنساب الأشراف، البلاذري، تحقيق: سهيل زكار، رياض الزركلي، دار الفكر، بيروت.

١٠٦. الأنساب، السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط ١، ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٢ م.

١٠٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا، ط ١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

١٠٨. الأنوار الساطعة في شرح زيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، مراجعة: محسن الأسدي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

١٠٩. الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء علىٰ السنة»، المعلمي، تحقيق: علي بن محمد العمران، مراجعة: محمد أجمل الإصلاحي، عادل بن عبد الشكور الزرقي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٣٤ هـ.

١١٠. أهل البيت عليهم السلام في المكتبة العربية، عبد العزيز الطباطبائي، مجلة تراثنا، مجلد (١)/ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٧هـ.

١١١. الأهوال، ابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي فتحي السيد، مكتبة آل ياسر، مصر، ١٤١٣ هـ.

١١٢. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ابن المنذر، تحقيق: صغير أحمد بن محمد بن حنيف، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

١١٣. إيثار الحق علىٰ الخلق في رد الخلافات إلىٰ المذهب الحق من أصول التوحيد، ابن

الوزير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧ م.

١١٤. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، البابانى، تصحيح: محمد شرف الدين بالتقايا، رفعتى بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١١٥. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ابن المبرد الحنبلي، تحقيق وتعليق: روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.

١١٦. البحر الزخار بمسند البزار، أبو بكر البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١١٧. بحر الفوائد (معاني الأخبار)، الكلاباذي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.

١١٨. بحر الفوائد (معاني الأخبار)، الكلاباذي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١١٩. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ.

١٢٠. بحوث في علم الرجال، محمد آصف محسني، دون ناشر، قم، إيران، ١٤٠٣ هـ.

١٢١. البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

١٢٢. البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: علي الشيري، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

١٢٣. بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، تحقيق: محمد مصطفى، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ط ١، (١٣٧٩ ـ ١٣٩٥ هـ)/ (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ م)، وصورتها الهيئة المصرية العامة للكتاب (طبعة ثانية).

١٢٤. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

١٢٥. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، عبد الله بن سليمان، ياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.

١٢٦. البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرِّشوة)، د. أحمد عبد الرازق أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

١٢٧. برنامج التجيبي، القاسم بن يوسف التجيبي، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، ١٩٨١ م.

١٢٨. البرهان في أصول الفقه، الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

١٢٩. البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم.

١٣٠. بشارة المصطفى، محمد بن أبي القاسم الطبري، تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط ١، ١٤٢٠ هـ.

١٣١. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، الهيثمي، تحقيق: حسن أحمد الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.

١٣٢. بغية الطلب في تاريخ حلب، ابن العديم، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، د.ت.

١٣٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.

١٣٤. البلدانيات، السخاوي، تحقيق: حسام بن محمد القطان، دار العطاء، السعودية، ط ١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

١٣٥. بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، رضي الدين الغزي العامري، تحقيق: أبو يحيىٰ عبد الله الكندري، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٣٦. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، شمس الدين محمود الأصفهاني، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٣٧. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.

١٣٨. التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة ممن لهم رواية في الكتب الستة (من حرف الألف إلىٰ حرف الزاي)، مبارك الهاجري، مكتبة ابن القيم، الفحيحيل، الكويت، د.ت.

١٣٩. تاج التراجم في طبقات الحنفية، قاسم بن قطلوبغا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف،

دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.

١٤٠. تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضىٰ الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٤١. التاج والإكليل لمختصر خليل، المواق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٤ م.

١٤٢. تاريخ ابن حجي: حوادث ووفيات (٧٩٦ هـ ــ ٨١٥ هـ)، أحمد بن حجي الدمشقي، ضبط النص وعلق عليه: عبد الله الكندري، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

١٤٣. تاريخ ابن قاضي شهبة، ابن قاضي شهبة، تحقيق: عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٤ م.

١٤٤. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٤٥. تاريخ ابن معين برواية ابن محرز، معرفة الرجال عن يحيىٰ بن معين، وغيره: رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، (الجزء الأول)، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٤٦. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، أبو حفص عمر ابن شاهين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، بدون ناشر، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

١٤٧. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ م.

١٤٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.

١٤٩. التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ومكتبة دار التراث، حلب والقاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

١٥٠. تاريخ الدولة العثمانية العلية، إبراهيم حليم بك، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤٠٨ه/ ١٩٨٨م.

١٥١. تاريخ الدولة العلية العثمانية، محمد فريد، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

١٥٢. تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)، الطبري، دار التراث، بيروت، ط:٢، ١٣٧٨هـ.

١٥٣. تاريخ العثمانيين: من قيام الدولة إلىٰ الانقلاب علىٰ الخلافة، محمد سهيل طقوش، دار النفائس، بيروت، ط ٣، ١٤٣٤ه/ ٢٠١٢م.

١٥٤. التاريخ الكبير (تاريخ ابن أبي خيثمة، السفر الثاني)، أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

١٥٥. التاريخ الكبير، البخاري، تحقيق ودراسة: محمد بن صالح بن محمد الدباسي ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر المتميّز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩ م.

١٥٦. التاريخ الكبير، البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، د.ت.

١٥٧. تاريخ المدينة، ابن شبة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع علىٰ نفقة السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ١٣٩٩ هـ.

١٥٨. تاريخ اليعقوبي، اليعقوبي، دار صادر، بيروت، د.ت.

١٥٩. تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام)، الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م؛ ط٢، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

١٦٠. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:١، ١٤٢٢ه ـ ٢٠٠٢م.

١٦١. تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: محمد عبد المعيد خان ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط ٤ ـ ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

١٦٢. تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

١٦٣. التاريخ عن أبي زكريا يحيىٰ بن معين (رواية عباس الدوري)، ضمن كتاب: يحيىٰ بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٦٤. تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، شرف الدين الأسترآبادي، تحقيق:

مدرسة الإمام المهدي، الحوزة العلمية قم، مطبعة أمير، ط ١، ١٤٠٧ هـ/ ١٣٦٦ ش.

١٦٥. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، ط ٢، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.

١٦٦. تأييد الحقيقة العلية وتشييد الطريقة الشاذلية، السيوطي، صححه وعلق عليه: عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، المطبعة الإسلامية عبد المعطي أحمد الحسيني، مصر، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٤م.

١٦٧. التبر المسبوك في ذيل السلوك، السخاوي، تحقيق: نجوىٰ مصطفىٰ كامل، لبيبة إبراهيم مصطفىٰ، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

١٦٨. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

١٦٩. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

١٧٠. التبيان لبديعة البيان، ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: عبد السلام الشيخلي، عبد الخالق المزوري، سعييد البوتاني، إسماعيل الكوراني، دار النوادر، دمشق، ط ١، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.

١٧١. تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة، محمد عمرو عبد اللطيف، مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

١٧٢. التبيين لأسماء المدلسين، سبط ابن العجمي، تحقيق: يحيىٰ شفيق حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٧٣. تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمّان، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٧٤. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، المرداوي، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٧٥. تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، د. بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٧٦. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
١٧٧. تحريم القتل وتعظيمه، عبد الغني المقدسي، تحقيق: أبو عبد الله عمار بن سعيد تمالت، مكتبة دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
١٧٨. تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي، السيوطي، تحقيق: محيي الدين مستو، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
١٧٩. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المزي، ومعه: النكت الظراف على الأطراف للحافظ ابن حجر، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، والدار القيّمة، بومباي، ط٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
١٨٠. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أبو زرعة العراقي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.
١٨١. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أبو زرعة العراقي، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.
١٨٢. تحفة الفقهاء، علاء الدين السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
١٨٣. تحفة اللبيب فيمن تكلم فيهم الحافظ من الرواة في غير التقريب، نور الدين السدعي الوصابي، مكتبة ابن عباس للنشر والتوزيع، المنصورة، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
١٨٤. التحقيق في أحاديث الخلاف، ابن الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، تعليق على المسائل الفقهية واللغوية: محمد فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
١٨٥. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، العراقي، ابن السبكي، الزبيدي، استخراج: محمود الحداد، دار العاصمة للنشر، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
١٨٦. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، الزيلعي، اعتنى به: سلطان بن فهد الطبيشي، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
١٨٧. تخريج حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، خليفة بن أرحمة بن جهام آل مشرف الكوّاري، دار القبس ـ الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠ م.

١٨٨. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار طيبة.

١٨٩. التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم الرافعي، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

١٩٠. تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، ابن القيسراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٩١. تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، ابن القيسراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

١٩٢. تذكرة الخواص، سبط ابن الجوزي، مؤسسة أهل البيت، دار العلوم، لبنان، ٢٠٠٤ م.

١٩٣. تذكرة الموضوعات، محمد طاهر الهندي الفتني، إدارة الطباعة المنيرية، ط١، ١٣٤٣هـ.

١٩٤. تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، الحسن بن حبيب، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، ط ١، (ج ١ سنة ١٩٧٦ م، ج ٢ سنة ١٩٨٢ م، ج ٣ سنة ١٩٨٦ م).

١٩٥. التذكرة في الأحاديث المشتهرة (اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة)، بدر الدين الزركشي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٩٦. التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدنية الإسلامية في المدينة المنورة، عبد الحي الكتاني، تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ط٢، د.ت.

١٩٧. التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (المطبوع)، من ترجمة الحسن البصري إلى ترجمة الحكم بن سنان، تحقيق ودراسة: طلاب وطالبات مرحلة الماجستير شعبة التفسير والحديث، جامعة الملك سعود، بإشراف: علي بن عبد الله الصياح، دار المحدث للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٦ هـ.

١٩٨. الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، أبو حفص ابن شاهين، تحقيق: محمد حسن

محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

١٩٩. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٠٠. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم المنذري، ضبط أحاديثه وعلق عليه: مصطفىٰ محمد عمارة، مكتبة مصطفىٰ البابي الحلبي، القاهرة، (تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت)، ط٣، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

٢٠١. الترغيب والترهيب، أبو القاسم إسماعيل الأصبهاني المعروف بقوام السنة، اعتنىٰ به: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٢٠٢. التسلي والاغتباط بثواب من تقدم من الأفراط، الدمياطي، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، د.ت.

٢٠٣. تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي وذكر المدلسين، النسائي، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢٠٤. تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة، ويليه «فائت التسهيل»، صالح آل عثيمين الحنبلي، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٢٠٥. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٢٠٦. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٠٧. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمّان، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٠٨. التعليقات الحسان علىٰ صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه وشاذه من محفوظه، ابن حبان البستي، ترتيب: الأمير ابن بلبان الفارسي، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، دار باوزير للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٢٠٩. تعليقات الدارقطني علىٰ المجروحين لابن حبان، الدارقطني، تحقيق: خليل بن محمد

العربي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ودار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٢١٠. تعليقة علىٰ منهج المقال، الوحيد البهبهاني، دون بيانات.

٢١١. تغليق التعليق علىٰ صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسىٰ القزقي، المكتب الإسلامي ودار عمار، بيروت وعمان، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢١٢. التفسير الصافي، الفيض الكاشاني، صححه وقدم له وعلق عليه الشيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الهادي، قم المقدسة، مكتبة الصدر، طهران، ط٢، رمضان ١٤١٦هـ/ ١٣٧٤ش.

٢١٣. تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي، تحقيق: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.

٢١٤. تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن أبي حاتم)، ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.

٢١٥. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢١٦. تفسير القرآن، ابن المنذر النيسابوري، تحقيق: د. سعد بن محمد السعد، دار المآثر، المدينة النبوية، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٢١٧. تفسير القرآن، أبو المظفر السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٢١٨. تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، تصحيح وتعليق وتقديم: السيد طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم ـ إيران، ط ٣، صفر ١٤٠٤ هـ.

٢١٩. تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم الكوفي، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٢٢٠. تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد بن محمد رضا القمي المشهدي، تحقيق: حسين دركاهي، مؤسسة الطبع والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط ١، ١٤٠٧ هـ/ ١٣٦٦ ش.

٢٢١. تفسير نور الثقلين، الشيخ الحويزي، تصحيح وتعليق: هاشم الرسولي المحلاتي، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم، ط ٤، ١٤١٢ هـ/ ١٣٧٠ ش.

٢٢٢. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا،

ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٢٣. التقرير والتحبير شرح ابن أمير الحاج على «تحرير الكمال بن الهمام» في علم الأصول، ومعه «نهاية السول» لجمال الدين الإسنوي، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ط١، ١٣١٦ ـ ١٣١٨هـ، (صورتها دار الكتب العلمية، بيروت).

٢٢٤. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ابن نقطة، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٢٥. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٢٢٦. تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، ابن الصابوني، تحقيق وتعليق: د. مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

٢٢٧. تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دوزي، ترجمة وتعليق: محمد سليم النعيمي (الأجزاء ١ ـ ٨)، جمال الخياط (الأجزاء ٩ ـ ١٠)، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٧٩ ـ ٢٠٠٠م.

٢٢٨. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الصغاني، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩م.

٢٢٩. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٨٩م.

٢٣٠. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٢٣١. تلخيص المتشابه في الرسم، الخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، د.ت.

٢٣٢. تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي، الذهبي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم أبو تميم، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

٢٣٣. تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، الذهبي، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٢٣٤. التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٣٥ . التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد بن عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٢٣٦ . التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ، أحمد رافع بن محمد الحسيني القاسمي الطهطاوي، عني بنشره: القدسي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٤٨هـ.

٢٣٧ . تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ابن عراق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.

٢٣٨ . تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ابن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٢٣٩ . التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تعليقات: محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٤٠ . التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق: علي بن محمد العمران ومحمد أجمل الإصلاحي (ج١٠)، ومحمد عزير شمس ومحمد أجمل الإصلاحي (ج١١)، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٤هـ.

٢٤١ . تهذيب الآثار (الجزء المفقود)، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٢٤٢ . تهذيب الآثار، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.

٢٤٣ . تهذيب الأحكام، الطوسي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مكتبة الصدوق، طهران، ط ١، ١٤١٧ هـ.

٢٤٤ . تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٣، ١٣٦٤ش.

٢٤٥ . تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، باعتناء: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.

٢٤٦. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٣٦هـ.

٢٤٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٢٤٨. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٢٤٩. تهذيب المقال في تنقيح كتاب رجال النجاشي، الأبطحي، ابن المؤلف، قم المقدسة، مطبعة نگارش، ط ٢، ١٤١٧ هـ.

٢٥٠. التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد، ابن منده، تحقيق: د. علي الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ودار العلوم والحكم، سوريا، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٢٥١. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٥٢. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط وجمعة فتحي، دار النوادر، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٢٥٣. تيمورلنك قاهر الملوك والسلاطين وغازي العالم، جاستن مروذي، ترجمة: مايا إرسلان، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ٢٠١١ م.

٢٥٤. الثاقب في المناقب، ابن حمزة الطوسي، تحقيق: نبيل رضا علوان، مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر، قم المقدسة، مطبعة الصدر، ط ٢، ١٤١٢ هـ.

٢٥٥. ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي، تحقيق: عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٥٦. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ابن قطلوبغا، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

٢٥٧. الثقات، ابن حبان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٢٥٨. الثقات، العجلي، دار الباز، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.
٢٥٩. جامع أسانيد ابن الجزري، دراسة وتحقيق: أحمد بن حمود بن حميد الرويثي، مؤسسة الضحى، بيروت، دار المأثور، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
٢٦٠. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، التتمة بتحقيق: بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، بيروت، ط١، ١٣٨٩ ـ ١٣٩٢هـ (١٩٦٩ ـ ١٩٧٢م).
٢٦١. جامع البيان في تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
٢٦٢. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، تحقيق: حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
٢٦٣. جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط ١، ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م.
٢٦٤. جامع الرسائل، ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار العطاء، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٢٦٥. جامع الرواة، محمد علي الأردبيلي، مكتبة المحمدي.
٢٦٦. الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، مقبل الوادعي، دار الآثار للنشر والتوزيع، صنعاء، ط٤، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.
٢٦٧. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (دستور العلماء)، الأحمد نكري، تعريب: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٢٦٨. جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن، ابن كثير، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٢٦٩. الجامع في الجرح والتعديل، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، إبراهيم محمد النوري، أحمد عبد الرزاق عيد، أيمن إبراهيم الزاملي، محمود محمد خليل الصعيدي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
٢٧٠. الجامع في العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية: المروذي وغيره، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباي، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٢٧١. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق:

أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٢٧٢. الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، الغزي العامري، تحقيق: بكر عبد الله أبو زيد، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
٢٧٣. الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية: عرض ونقد (دراسة تطبيقية على ابن المطهر الحلي وأبي القاسم الخوئي)، سعد بن راشد الشنفا، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ط ١، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.
٢٧٤. الجرح والتعديل، إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.
٢٧٥. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.
٢٧٦. جزء الألف دينار (الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان)، أحمد بن جعفر القطيعي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
٢٧٧. جزء الحميري، علي بن محمد الحميري، تحقيق: عبد العزيز سليمان إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، د.ت.
٢٧٨. الجزء الخامس من الأفراد، أبو حفص ابن شاهين، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
٢٧٩. الجزء المتمم لطبقات ابن سعد، ابن سعد، تحقيق: محمد بن صامل السلمي، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٢٨٠. جزء بانتخاب أبي طاهر السلفي، نشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٢٨١. جزء فيه ثلاثة مجالس من أمالي ابن البختري، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.
٢٨٢. جلباب المرأة المسلمة، محمد ناصر الدين الألباني، دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٢٨٣. الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، المعافى بن زكريا، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٢٨٤. جمع الجوامع (الجامع الكبير)، السيوطي، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج، عبد الحميد محمد ندا، حسن عيسى عبد الظاهر، الأزهر الشريف، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
٢٨٥. جمهرة أنساب العرب، ابن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٢٨٦. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
٢٨٧. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر القرشي الحنفي، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
٢٨٨. جواهر المطالب في مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، الباعوني، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم، ط ١، ١٤١٥ هـ.
٢٨٩. الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة، السخاوي، تحقيق: محمد إبراهيم الحسين، ونظام يعقوبي، مكتبة نظام اليعقوبي، دار الحديث الكتانية، ط ١، ٢٠١٢م.
٢٩٠. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٢٩١. الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، يوسف ابن عبد الهادي (ابن المبرد)، تحقيق وتقديم وتعليق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٢٩٢. الجوهر النقي على سنن البيهقي، ابن التركماني، دار الفكر، د.ت.
٢٩٣. الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، البري، تحقيق وتعليق: د. محمد التونجي، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٢٩٤. جياد المسلسلات، السيوطي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٢٩٥. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، د.ت.
٢٩٦. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه)، محمد بن عبد الهادي السندي، دار الجيل، بيروت، د.ت.
٢٩٧. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، الصعيدي العدوي، تحقيق: يوسف

الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
٢٩٨. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٢٩٩. حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ابن عابدين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٢، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م، (صوّرتها دار الفكر، بيروت).
٣٠٠. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، الماوردي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٣٠١. الحاوي للفتاوي، السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
٣٠٢. حجة الوداع، ابن حزم، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٩٩٨م.
٣٠٣. الحجة على أهل المدينة، محمد بن الحسن الشيباني، تصحيح وتعليق: مهدي حسن الكيلاني القادري، لجنة إحياء المعارف النعمانية، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
٣٠٤. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، إسماعيل بن محمد الأصبهاني قوام السنة، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي المدخلي (ج١)، ومحمد بن محمود أبو رحيم (ج٢)، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٣٠٥. حديث البدر بن الهيثم القاضي، بدر بن الهيثم بن خلف اللخمي الكوفي، اعتناء وتخريج: محمد زياد عمر تكلة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
٣٠٦. الحسن البصري وحديثه المرسل، عمر عبد العزيز الجغبير، رسالة دكتوراه، جامعة السند، حيدر اباد، باكستان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٣٠٧. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.
٣٠٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.
٣٠٩. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، الشاشي القفال، تحقيق وتعليق: د. ياسين

أحمد إبراهيم دراداكه، مكتبة الرسالة الحديثة، عمّان، ط١، ١٩٨٨م.
٣١٠. خاتمة المستدرك، النوري الطبرسي، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٥هـ.
٣١١. الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي، تحقيق: مؤسسة الإمام المهدي، مؤسسة الإمام المهدي، قم، المطبعة العلمية، ط ١٤٠٩ هـ.
٣١٢. الخصال، الصدوق، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣ هـ/ ١٣٦٢ ش.
٣١٣. الخصائص الكبرىٰ، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٣١٤. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، النسائي، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٣١٥. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، النسائي، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١ هـ.
٣١٦. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وبذيله كتاب الحليّ بتخريج خصائص علي، النسائي، تصنيف: أبي إسحاق الحويني الأثري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.
٣١٧. خطط الشام، محمد كرد علي، مكتبة النوري، دمشق، ط٣، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٣١٨. خطط الكوفة، لويس ماسينيون، ترجمة: تقي بن محمد المصعبي، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، د.ت.
٣١٩. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، النووي، تحقيق وتخريج: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٣٢٠. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، الحلي، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة الفقاهة، قم، ط ٢، ١٤٢٢ هـ.
٣٢١. خلاصة البدر المنير، ابن الملقن، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
٣٢٢. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الخزرجي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، دار البشائر، بيروت، ط٥، ١٤١٦هـ.
٣٢٣. الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر النعيمي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٣٢٤. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد السيوطي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
٣٢٥. الدر المنثور في طبقات ربات الخدور، زينب بنت علي فواز العاملي، المطبعة الكبرىٰ الأميرية، مصر، ط١، ١٣١٢هـ.
٣٢٦. دراسات في الجرح والتعديل، محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار السلام للنشر، السعودية، ١٤٢٤ هـ.
٣٢٧. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
٣٢٨. الدرة المضية في القراءات الثلاث المتممة للعشر، ابن الجزري، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الهدىٰ، ط٢، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٣٢٩. درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، المقريزي، تحقيق: محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.
٣٣٠. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.
٣٣١. الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، السيوطي، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، د.ت.
٣٣٢. الدرر في اختصار المغازي والسير، ابن عبد البر، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٣٣٣. دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، باقر إيرواني، مدين، قم، ط ٢، ١٤٣١ هـ.
٣٣٤. الدعاء، الطبراني، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
٣٣٥. الدعوات الكبير، البيهقي، تحقيق: بدر البدر، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠٠٩م.
٣٣٦. دلائل النبوة، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: د. محمد رواس قلعه جي وعبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٣٣٧. دلائل النبوة، البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٣٨. دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، ابن علان الصديقي، اعتنىٰ به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٤، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٣٣٩. الديات، ابن أبي عاصم الشيباني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، د.ت.
٣٤٠. ديوان الإسلام، الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
٣٤١. ديوان السيد الحميري، ضبطه وشرحه: ضياء حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٣٤٢. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط٢، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.
٣٤٣. الذخيرة، القرافي، تحقيق: محمد حجي، سعيد أعراب، محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
٣٤٤. الذرية الطاهرة النبوية، الدولابي، تحقيق: سعد المبارك الحسن، الدار السلفية، الكويت، د.ت.
٣٤٥. الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة، آقا بزرگ الطهراني، دار الأضواء، بيروت ـ لبنان، ط ٣، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
٣٤٦. ذكر المدلسين، النسائي، تحقيق: حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٣هـ.
٣٤٧. ذم الكلام، الهروي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٣٤٨. الذيل التام علىٰ دول الإسلام للذهبي، السخاوي، تحقيق: حسن إسماعيل مروة ومحمود الأرناؤوط، مكتبة العروبة، الكويت، دار ابن العماد، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٣٤٩. ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، الفاسي، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٣٥٠. ذيل تذكرة الحفاظ، الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٣٥١. ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين، الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط١، د.ت.

٣٥٢. ذيل طبقات الحفاظ، السيوطي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٣٥٣. الذيل على العبر في خبر من عبر، ولي الدين ابن العراقي، تحقيق وتعليق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٣٥٤. الذيل على رفع الإصر أو بغية العلماء والرواة، السخاوي، تحقيق: جودة هلال ومحمد محمود صبح، دون بيانات.

٣٥٥. ذيل مرآة الزمان، قطب الدين اليونيني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٣٥٦. ذيل وفيات الأعيان المسمى درّة الحجال في أسماء الرجال، أحمد بن محمد المكناسي ابن القاضي، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، ط١، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

٣٥٧. ربع قرن مع العلّامة الأميني، حسين الشاكري، طبع على نفقة المؤلف، قم، إيران، ط ١، ١٤١٧ هـ.

٣٥٨. رجال الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، تحقيق: محمد رضا الجلالي، دار الحديث، مطبعة سرور، ط ١، ١٤٢٢ هـ/ ١٣٨٠ ش.

٣٥٩. رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي بن منجويه، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٦٠. رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، محمد بن عبد الله بن بطوطة، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٤١٧هـ.

٣٦١. رحلة ابن جبير، ابن جبير الكناني الأندلسي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت.

٣٦٢. الرد الوافر، ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ.

٣٦٣. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، أبو داود، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت، د.ت.

٣٦٤. رسالة المسلسلات، الكتاني، تخريج وتعليق: أبي الفضل بدر بن عبد الإله العمراني الطنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٣٦٥. رسالة طرق حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه»، الذهبي، تحقيق وتعليق: عبد العزيز

الطباطبائي، منشورات دليل ما، إيران، ط ١، ١٤٢٣ هـ.
٣٦٦. رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، ابن منده، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
٣٦٧. رسائل في دراية الحديث، إعداد: أبو الفضل حافظيان البابلي، دار الحديث للطباعة والنشر، مطبعة دار الحديث، ط ١، ١٤٢٤ هـ/ ١٣٨٢ ش.
٣٦٨. الرعاية في علم الدراية، الشهيد الثاني، تعليق وتحقيق: عبد الحسين محمد علي بقال، مكتبة آية الله المرعشي العامة، قم، ١٤٠٨ هـ/ ١٣٦٧ ش.
٣٦٩. رفع الإصر عن قضاة مصر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٣٧٠. الرقة والبكاء، ابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٣٧١. الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام، السهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.
٣٧٢. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الخوانساري، مؤسسة اسماعيليان، خيابان ارم، قم، إيران، ١٣٩٠ هـ.
٣٧٣. روضة الطالبين وعمدة المفتين، النووي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمّان، د.ت.
٣٧٤. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، محمد تقي المجلسي (الأول)، أشرف على طبعه: حسين الموسوي الكرماني وعلي پناه الإشتهاردي، بنياد فرهنك إسلامي حاج محمد حسين كوشانپور.
٣٧٥. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ابن قدامة، تقديم وشرح: د. شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
٣٧٦. روضة الواعظين وبصيرة المتعظين، الفتال النيسابوري، تقديم: محمد مهدي السيد حسن الخرسان، منشورات الشريف الرضي، قم.
٣٧٧. رؤوس المسائل الخلافية على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل، العكبري، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي، د.ت.

٣٧٨. الرياض النضرة في مناقب العشرة، محب الدين الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٣٧٩. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (الإصدار الثاني المنقح المزيد)، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٣٨٠. زبدة الحلب في تاريخ حلب، كمال الدين ابن العديم، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٣٨١. الزهد والرقائق، ابن المبارك، من رواية الحسين المروزي، وملحق بآخره زيادات من رواية نعيم بن حماد، تحقيق وتعليق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشره: محمد عفيف الزعبي بإذن خطي من المحقق ووكيل مجلس إحياء المعارف بماليكاون، ناسك ـ الهند.

٣٨٢. الزهد، الحسين بن سعيد الكوفي الأهوازي، تحقيق وإخراج وتنظيم: ميرزا غفار رضا عنانى‌تيان، دون بيانات.

٣٨٣. الزهد، هناد بن السري، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٨٤. الزيادات على الموضوعات (ذيل اللآلئ المصنوعة)، السيوطي، تحقيق: رامز خالد حاج حسن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

٣٨٥. الزيادات على كتاب المزني، عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، تحقيق: د. خالد بن هايف بن عريج المطيري، دار أضواء السلف، الرياض، ودار الكوثر، الكويت، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٣٨٦. سبل السلام في شرح بلوغ المرام، الأمير الصنعاني، دار الحديث، القاهرة، د.ت.

٣٨٧. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، الصالحي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٣٨٨. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، ابن حميد النجدي، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٣٨٩. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٥ ـ ١٤٢٢هـ (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٢م).

٣٩٠. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الألباني، دار المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٣٩١. السلوك في طبقات العلماء والملوك، بهاء الدين محمد بن يوسف الجندي اليمني، تحقيق: محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط٢، ١٩٩٥م.

٣٩٢. السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٣٩٣. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، العصامي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٣٩٤. السنة، ابن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٣٩٥. السنة، الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

٣٩٦. السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٣٩٧. سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، محمد كامل قره بللي، عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٣٩٨. سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د. ت.

٣٩٩. سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، د.ت.

٤٠٠. سنن الترمذي (الجامع الكبير)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

٤٠١. سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٤٠٢. سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي،

بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٤٠٣. السنن الصغير، البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

٤٠٤. السنن الكبرى، البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٤٠٥. السنن الكبرى، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٤٠٦. السنن الكبير، البيهقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

٤٠٧. السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، الداني، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

٤٠٨. سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.

٤٠٩. سنن سعيد بن منصور، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار العصيمي، الرياض، ط١، د.ت.

٤١٠. السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، ضياء الدين المقدسي، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، دار ماجد عسيري، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٤١١. سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، محمد بن إبراهيم ابن الحنبلي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٤١٢. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٤١٣. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، د.ت.

٤١٤. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٤١٥. سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور، ط١، ١٤٠٤هـ.

٤١٦. سؤالات الحاكم للدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٤١٧. سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ، دون ناشر.

٤١٨. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٤١٩. سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للحاكم النيسابوري)، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٤٢٠. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، إشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٤٢١. سير السلف الصالحين، إسماعيل قوام السنة، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات، دار الراية، الرياض، د.ت.

٤٢٢. السيرة النبوية (سيرة ابن هشام)، عبد الملك بن هشام المعافري، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ الشلبي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م.

٤٢٣. شد الأزار في حط الأوزار عن زوار المزار، معين الدين الشيرازي، تحقيق: محمد القزويني وعباس إقبال، مطبعة المجلس، طهران، ط ١، ١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٩ م.

٤٢٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، تخريج: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٤٢٥. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، المحقق الحلي، مع تعليقات: السيد صادق الشيرازي، انتشارات استقلال، طهران، مطبعة أمير، قم، ط ٢، ١٤٠٩ هـ.

٤٢٦. شرح إحقاق الحق، السيد المرعشي، تعليق: شهاب الدين المرعشي النجفي، تصحيح:

إبراهيم الميانجي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، إيران.
٤٢٧. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط٨، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
٤٢٨. شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، النعمان بن محمد التميمي المغربي، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلالي، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢، ١٤١٤هـ.
٤٢٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٤٣٠. شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٤٣١. شرح السنة، البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق وبيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٣م.
٤٣٢. شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني، دار المعارف النعمانية، باكستان، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٤٣٣. شرح المواقف للإيجي، الشريف الجرجاني، ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ه/ ١٩٩٨م.
٤٣٤. شرح تنقيح الفصول، القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
٤٣٥. شرح سنن ابن ماجه، يضم ثلاثة شروح في كتاب واحد: مصباح الزجاجة، السيوطي، وإنجاح الحاجة المجددي، وما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات، الكنكوهي، قديمي كتب خانة، كراتشي، د.ت.
٤٣٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ت.
٤٣٧. شرح صحيح البخاري، ابن بطّال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
٤٣٨. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، النُّوَيْري، تقديم وتحقيق: د. مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٣٩. شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق: د. همّام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٤٤٠. شرح مختصر الروضة، الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٤٤١. شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، ابن شاهين، تحقيق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٤٤٢. شرح مسند الشافعي، الرافعي، تحقيق: أبو بكر وائل محمد بكر زهران، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٤٤٣. شرح مشكل الآثار، الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٤٤٤. شرح مشكل الآثار، الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٤٤٥. شرح معاني الآثار، الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار ـ محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٤٤٦. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.
٤٤٧. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٤٤٨. شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، د.ت.
٤٤٩. شروط الأئمة الستة، ابن القيسراني، ويليه: شروط الأئمة الخمسة، الحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ه/ ١٩٨٤م.
٤٥٠. الشريعة، الآجري، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ، ١٩٩٩م.
٤٥١. شعب الإيمان، البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
٤٥٢. شعب المقال في درجات الرجال، النراقي، تحقيق: الشيخ محسن الأحمدي، مؤسسة

النشر الإسلامي، ط٢، ١٤٢٢هـ.
٤٥٣. الشعر والشعراء، ابن قتيبة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
٤٥٤. شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، تقي الدين الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٤٥٥. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشكبري زاده، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
٤٥٦. الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، الترمذي، تحقيق وتعليق: سيد بن عباس الجليمي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
٤٥٧. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، الحاكم الحسكاني، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
٤٥٨. الصارم المنكي في الرد على السبكي، محمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٤٥٩. صب العذاب على من سب الأصحاب، محمود شكري الألوسي، تحقيق: عبد الله البخاري، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
٤٦٠. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القلقشندي، شرح وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٤٦١. الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٤٦٢. صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.
٤٦٣. صحيح الأدب المفرد، البخاري، تحقيق وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٤٦٤. صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ـ اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٤٦٥. صحيح التهذيب، محمد الباقر البهبودي، انتشارات سنا، طهران، إيران، د. ت.
٤٦٦. صحيح الكافي، محمد الباقر البهبودي، الدار الإسلامية، لبنان، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.

٤٦٧ . صحيح سنن ابن ماجه ، الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٤٦٨ . صحيح سنن أبي داود ، محمد ناصر الدين الألباني ، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط١ ، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٢م.

٤٦٩ . صحيح مسلم ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٣٧٤هـ ، ١٩٥٥م.

٤٧٠ . صحيح من لا يحضره الفقيه ، محمد الباقر البهبودي ، دار العلوم ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

٤٧١ . صفة النفاق ونعت المنافقين ، أبو نعيم الأصبهاني ، تحقيق: د. عامر حسن صبري ، البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م.

٤٧٢ . صلة الخلف بموصول السلف ، الروداني ، تحقيق: محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م.

٤٧٣ . الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ، ابن بشكوال ، عني بنشره وصححه: السيد عزت العطار الحسيني ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٣٧٤هـ ، ١٩٥٥م.

٤٧٤ . الصواعق المحرقة ، ابن حجر الهيتمي ، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي ، كامل محمد الخراط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، د.ت.

٤٧٥ . الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ، ابن قيم الجوزية ، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٨هـ.

٤٧٦ . الضعفاء الكبير ، العقيلي ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤٧٧ . الضعفاء والمتروكون ، ابن الجوزي ، تحقيق: عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ.

٤٧٨ . الضعفاء والمتروكون ، الدارقطني ، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الأعداد ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٣ ـ ٦٤ ، ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤هـ.

٤٧٩ . الضعفاء والمتروكون ، النسائي ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب ، ط١ ، ١٣٩٦هـ.

٤٨٠ . الضعفاء ، أبو نعيم ، تحقيق: فاروق حمادة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط١ ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٤٨١ . ضعيف الجامع الصغير (وزيادته: الفتح الكبير)، الألباني ، بإشراف زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، الطبعة المجددة المنقحة.

٤٨٢ . ضعيف سنن ابن ماجه، الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض، ط ١ ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٤٨٣ . ضعيف سنن الترمذي، الألباني ، إشراف: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٤٨٤ . الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، السخاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، د.ت.

٤٨٥ . الطب النبوي ، أبو نعيم ، تحقيق: مصطفى خضر دونمز التركي ، دار ابن حزم ، ط١ ، ٢٠٠٦م.

٤٨٦ . طبقات الأولياء، ابن الملقن ، تحقيق: نور الدين شريبه ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٤٨٧ . طبقات الحفاظ ، السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٣هـ.

٤٨٨ . طبقات الحنابلة ، ابن أبي يعلى ، تحقيق: محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ، بيروت ، د.ت.

٤٨٩ . طبقات الزيدية الكبرى (القسم الثالث)، إبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيد بالله ، تحقيق: عبد السلام بن عباس الوجيه ، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ، عمّان ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٤٩٠ . طبقات الشافعية الكبرى ، عبد السبكي ، تحقيق: د. محمود الطناحي ، د. عبد الفتاح الحلو ، دار هجر ، ط٢ ، ١٤١٣هـ.

٤٩١ . طبقات الشافعية ، ابن قاضي شهبة ، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ.

٤٩٢ . طبقات الصوفية ، السلمي ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٤٩٣ . طبقات الفقهاء الشافعيين ، ابن كثير ، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم ، د. محمد زينهم عزب ، مكتبة الثقافة الدينية ، بورسعيد ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٤٩٤. الطبقات الكبرىٰ (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، ابن سعد، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
٤٩٥. الطبقات الكبرىٰ، ابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.
٤٩٦. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (تاريخ أصبهان)، أبو الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
٤٩٧. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو الشيخ، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٤٩٨. طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٤٩٩. طبقات المفسرين، محمد بن علي الداوودي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٥٠٠. طرائف المقال، السيد علي البروجردي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط١، ١٤١٠هـ.
٥٠١. طرح التثريب في شرح التقريب، العراقي، أكمله ابنه ابن العراقي، الطبعة المصرية القديمة، وصورتها عدة دور منها دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ودار الفكر العربي.
٥٠٢. طرق حديث «من كنتُ مولاه»، خليفة بن أرحمة آل بو كوارة، دون بيانات نشر.
٥٠٣. الطهور، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مشهور حسن سلمان، مكتبة الصحابة ـ جدة، مكتبة التابعين ـ القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٥٠٤. طيبة النشر في القراءات العشر (المتن)، ابن الجزري، تحقيق: محمد تميم الزغبي، دار الهدىٰ، جدة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٥٠٥. الطيوريات (من حديث المبارك بن عبد الجبار الطيوري)، أبو طاهر السِّلفي، تحقيق: دسمان يحيىٰ معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٥٠٦. العبر في خبر من غبر، الذهبي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب

العلمية، بيروت، د.ت.
٥٠٧. العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، ابن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٥٠٨. العثمانية، الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٥٠٩. عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب على ما وقع للحافظ المنذري في الترغيب والترهيب، إبراهيم بن محمد الدمشقي الناجي، تحقيق: د. إبراهيم بن حماد الريس ود. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٥١٠. العجالة في الأحاديث المسلسلة، الفاداني، دار البصائر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
٥١١. عجائب المقدور في أخبار تيمور، ابن عربشاه، طبعة كلكتا، ١٨١٧م.
٥١٢. العدة في شرح العمدة، ابن العطار، إشراف: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٥١٣. العدة للكرب والشدة، ضياء الدين المقدسي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، دار المشكاة، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٥١٤. العَرْف الوردي في أخبار المهدي، السيوطي، تحقيق: أبو يعلى البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.
٥١٥. العظمة، أبو الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.
٥١٦. العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدين الفاسي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٥١٧. عقد الدرر في أخبار المنتظر، يوسف بن يحيى المقدسي، تحقيق: الشيخ مهيب البوريني، مكتبة المنار، الزرقاء، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
٥١٨. العقد الفريد، ابن عبد ربه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٥١٩. العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ابن الملقن، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، سيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٥٢٠. العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية، عبد القادر بن بدران، تحقيق: عبد الستار أبو

غدة، مطبعة الصحابة الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٩٨٤ م.

٥٢١. علل الترمذي الكبير، الترمذي، رتبه أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥٢٢. علل الشرائع، الصدوق، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

٥٢٣. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٥٢٤. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي (المجلدات ١ ـ ١١)، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، وتعليق: محمد بن صالح الدباسي (المجلدات ١٢ ـ ١٥)، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٧هـ.

٥٢٥. العِلَل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله)، أحمد بن حنبل، تحقيق: صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥٢٦. العلل، ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مؤسسة الجريسي، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥٢٧. العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، الذهبي، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٥٢٨. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٥٢٩. عمل اليوم والليلة، ابن السني، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، د.ت.

٥٣٠. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٥٣١. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

٥٣٢. عيون أخبار الرضا، الصدوق، تحقيق وتعليق: حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٥٣٣. عيون الأخبار، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
٥٣٤. عيون الحكم والمواعظ، علي بن محمد الليثي الواسطي، تحقيق: حسين الحسيني البيرجندي، دار الحديث، ط١، د.ت.
٥٣٥. غاية النهاية في أسماء رجالات القراءات أولي الرواية، ابن الجزري، تحقيق: أبي إبراهيم عمرو بن عبد الله، لطائف لنشر الكتب والرسائل الجامعية، الكويت، ط ١، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.
٥٣٦. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، برجستراسر، ١٣٥١هـ.
٥٣٧. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، السخاوي، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط١، ٢٠٠١م.
٥٣٨. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، الأميني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
٥٣٩. الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس المسمىٰ (زهر الفردوس)، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، وآخرين، اعتنىٰ به ونسّقه: د. أبو بكر أحمد جالو، جمعية دار البر، دبي، ط١، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.
٥٤٠. الغرباء، الآجري، تحقيق: بدر البدر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٣هـ.
٥٤١. غريب الحديث، ابن الجوزي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٥م.
٥٤٢. غريب الحديث، الحربي، تحقيق: د. سليمان إبراهيم العايد، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ.
٥٤٣. الغريبين في القرآن والحديث، الهروي، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٥٤٤. غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، ابن بشكوال، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٥٤٥. الغيلانيات (فوائد أبي بكر الشافعي)، ويليها عوائل الغيلانيات، تحقيق: فاروق بن عبد العليم بن مرسي، أضواء السلف، السعودية، ط ١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.
٥٤٦. الفتاوىٰ الحديثية، ابن حجر الهيتمي، دار الفكر، د. ت.
٥٤٧. الفتاوىٰ الكبرىٰ، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
٥٤٨. فتح الباب في الكنىٰ والألقاب، ابن منده، تحقيق: نظر الفريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٥٤٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، إشراف: محب الدين الخطيب، وتعليقات: عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٥٥٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن رجب، تحقيق: محمود بن شعبان المقصود وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٥٥١. الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، المناوي، تحقيق: أحمد مجتبىٰ، دار العاصمة، الرياض، د.ت.
٥٥٢. الفتح الكبير في ضم الزيادة إلىٰ الجامع الصغير، السيوطي، تحقيق: يوسف النبهاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
٥٥٣. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٥٥٤. فتح الملك العلي بصحة أحاديث باب مدينة العلم علي، أحمد بن محمد بن الصديق، المكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٦ م.
٥٥٥. الفتن، نعيم بن حماد، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، د.ت.
٥٥٦. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي علىٰ الكشاف)، شرف الدين الطيبي، إشراف: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، تحقيق: نخبة من الباحثين، ط١، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.
٥٥٧. الفتوحات الربانية علىٰ الأذكار النواوية، محمد بن علان الصديقي، جمعية النشر والتأليف الأزهرية، د.ت.
٥٥٨. فرائد السمطين، إبراهيم بن محمد الحمويني الجويني، تحقيق: محمد باقر المحمودي، دار الحبيب، إيران، ط ١، ١٤٢٨هـ.
٥٥٩. الفرج بعد الشدة، ابن أبي الدنيا، تحقيق وتعليق: أبو حذيفة عبيد الله بن عالية، دار

الريان للتراث، مصر، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٥٦٠. الفرج بعد الشدة، التنوخي، تحقيق: عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٥٦١. الفردوس بمأثور الخطاب، شيرويه بن شهردار الديلمي، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥٦٢. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

٥٦٣. الفصل للوصل المدرج في النقل، الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد مطر الزهراني، دار الهجرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٥٦٤. الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، تحقيق وإشراف: محمد بن محمد الحسين القائيني، مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا، قم، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٣٧٦ش.

٥٦٥. فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: صالح بن محمد العقيل، دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٥٦٦. فضائل الشيعة، الشيخ الصدوق، كانون انتشارات عابدي، طهران، د.ت.

٥٦٧. فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٥٦٨. فضائل القرآن، الفِرْيابِي، تحقيق ودراسة: يوسف عثمان فضل الله جبريل، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٥٦٩. فضائل القرآن، القاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية، محسن خرابة، وفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٥٧٠. فضائل القرآن، المستغفري، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٥٧١. فضل التهليل وثوابه الجزيل، البنا البغدادي الحنبلي، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥٧٢. الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط٢، ١٤٢١هـ.

٥٧٣. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٥٧٤ . فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق: بشار عواد معروف، محمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠٠٩م.

٥٧٥ . فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي)، النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط ٥، ١٤١٦ هـ.

٥٧٦ . الفهرست، الشيخ الطوسي، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، شعبان ١٤١٧هـ.

٥٧٧ . الفوائد (الغيلانيات)، محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٥٧٨ . فوائد أبي محمد الفاكهي، عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي، تحقيق: محمد بن عبد الله الغباني، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥٧٩ . الفوائد البهية في تراجم الحنفية، محمد عبد الحي اللكنوي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٢٤هـ.

٥٨٠ . الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة، محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، تحقيق: د. محمد رضا، البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٥٨١ . الفوائد الرجالية، الوحيد البهبهاني، دون ناشر، د.ت.

٥٨٢ . الفوائد الرجالية، علي الحسيني الصدر، دار الغدير، قم، ط ١، ١٤٢٠ هـ.

٥٨٣ . الفوائد الرجالية، مهدي الكجوري، تحقيق: محمد كاظم رحمان ستايش، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، ط١، ١٤٢٤هـ/ ١٣٨٢ش.

٥٨٤ . الفوائد الرجالية، مهدي بحر العلوم، تحقيق وتعليق: محمد صادق بحر العلوم، حسين بحر العلوم، مكتبة الصادق، طهران، ط١، ١٣٦٣ش، مطبعة آفتاب.

٥٨٥ . الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٨٦ . الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي، الحربي الصيرفي الكيال، تحقيق: تيسير بن سعد أبو حيمد، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٥٨٧ . الفوائد، تمام الرازي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

٥٨٨. فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، المكتبة التجارية الكبرىٰ، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.

٥٨٩. القاموس المحيط، الفيروزآبادي، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٥٩٠. قصة الحضارة، وِل ديورانت، ترجمة: زكي نجيب محمود وآخرون، دار الجيل، بيروت، المجلدات ١ ـ ١٠ بتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، والمجلد ١١ بتكليف المجمع الثقافي بأبو ظبي، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٥٩١. قضاة الشام، أو الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، ابن طولون، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٦

٥٩٢. قطف الثمر في رفع أسانيد المنصنفات في الفنون والأثر، الفلاني المالكي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار الشروق، مكة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٥٩٣. قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، الطيب بن عبد الله بامخرمة، إعداد: بو جمعة مكري، خالد زواري، دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

٥٩٤. القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، ابن طولون، تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ط ٢، ١٩٨٠م.

٥٩٥. قواطع الأدلة في الأصول، السمعاني، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٩م.

٥٩٦. قواعد الحديث، الغريفي، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥٩٧. القول البديع في الصلاة علىٰ الحبيب الشفيع، السخاوي، دار الريان للتراث، القاهرة.

٥٩٨. القول المختصر في علامات المهدي المنتظر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيتمي، تحقيق: رائد أمير عبد الله راشد، منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ٢٠١١ م.

٥٩٩. القول المسدد في الذب عن المسند لأحمد، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عمرو بسيوني وأسامة الشنطي، مبرة الآل والأصحاب، الكويت، ط ١، ١٤٣٤ه/ ٢٠١٣م.

٦٠٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٦٠١. الكافي، الكليني، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران،

ط٥، ١٣٦٣ش.

٦٠٢. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، الهذلي، تحقيق: جمال بن السيد الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٦٠٣. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، اعتنىٰ به: مازن بن محمد السرساوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣ م.

٦٠٤. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦٠٥. كتاب الأربعين حديثًا (الأربعين من أربعين عن أربعين)، ابن عمروك التيمي، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٦٠٦. كتاب الأربعين حديثًا، الآجري، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٦٠٧. كتاب الأربعين عن المشايخ الأربعين والأربعين صحابيًا وصحابية، المؤيد الطوسي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ضمن سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية (٧)، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٦٠٨. الكتاب العزيزي أو المسالك والممالك، العزيزي، جمعه وعلق عليه: تيسير خلف، دون بيانات.

٦٠٩. كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع، ابن مفلح، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٦١٠. كتاب المعجم، عبد الخالق بن أسد، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٦١١. كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، ابن الجوزي، تحقيق: نور الدين بن شكري بوياجيلار، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

٦١٢. كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦١٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وبهامشه: الانتصاف من الكشاف لابن المنير الإسكندري، والكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني، وحاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي، ومشاهد الإنصاف علىٰ شواهد الكشاف لمحمد عليان

المرزوقي، تحقيق وضبط: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦١٤. كشف الأستار عن زوائد البزار، الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٦١٥. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، سبط ابن العجمي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦١٦. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، العجلوني، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٦١٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

٦١٨. كشف الغمة في معرفة الأئمة، الإربلي، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦١٩. كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب، ويليه: البيان في أخبار صاحب الزمان، الكنجي الشافعي، تحقيق: محمد هادي الأميني، دار إحياء تراث أهل البيت، طهران ـ إيران، ط ٣، ١٤٠٤ هـ/ ١٣٦٢ ش.

٦٢٠. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ت.

٦٢١. الكلم الطيب، ابن تيمية، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٧٧م.

٦٢٢. كليات في علم الرجال، جعفر السبحاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط٣، ١٤١٤هـ.

٦٢٣. كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ١٤٠٥هـ/ ١٣٦٣ش.

٦٢٤. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المتقي الهندي، ضبطه وفسر غريبه: بكري حياني، صححه ووضع فهارسه: صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦٢٥. كنز لغات، فارس خوري، مطبعة المعارف، بيروت، ١٨٧٦م.

٦٢٦. كنوز الذهب في تاريخ حلب، سبط ابن العجمي، دار القلم، حلب، ط١، ١٤١٧هـ.

٦٢٧. الكنىٰ والأسماء، مسلم بن الحجاج، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٦٢٨. الكنىٰ والألقاب، عباس القمي، مكتبة الصدر، طهران، د.ت.
٦٢٩. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، ابن الكيال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ، دار المأمون للتراث، دمشق ـ بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٦٣٠. الكوفة وأهلها في صدر الإسلام: دراسة في أحوالها العمرانية وسكانها وتنظيماتهم، صالح أحمد العلي، المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٣م.
٦٣١. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٦٣٢. لب اللباب في تحرير الأنساب، السيوطي، دار صادر، بيروت، د.ت.
٦٣٣. اللباب في تهذيب الأنساب، عز الدين ابن الأثير، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، وصورتها مكتبة المثنىٰ، بغداد.
٦٣٤. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد المكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٦٣٥. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٦٣٦. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، اعتنىٰ به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٦٣٧. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.
٦٣٨. اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، أبو موسىٰ المديني، تحقيق: أبو عبد الله محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٦٣٩. لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، الزبيدي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥م.
٦٤٠. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، السفاريني، مؤسسة الخافقين، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٦٤١. مباحث في الحديث المسلسل (مطبوع مع كتاب المسلسلات المختصرة للعلائي)،

أحمد أيوب الفياض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٦٤٢. المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي، سبط ابن الخياط، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر السبر، رسالة دكتوراه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٤ ـ ١٤٠٥هـ.
٦٤٣. المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح، الدمياطي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، ط ١، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.
٦٤٤. المتحابين في الله، ابن قدامة، دار الطباع، دمشق، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٦٤٥. المجالس العشرة (الأمالي للحسن الخلال)، الخلال، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
٦٤٦. المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، الذهبي، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
٦٤٧. المجروحين من المحدثين، ابن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٦٤٨. مجمع الآداب في معجم الألقاب، ابن الفوطي، تحقيق: محمد الكاظم، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط١، ١٤١٦هـ.
٦٤٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٦٥٠. المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٣ ـ ١٤١٥هـ.
٦٥١. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، الفتني الكجراتي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط٣، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
٦٥٢. مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٦٥٣. مجموع رسائل الحافظ ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد ابن عبد الهادي، تحقيق: حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٦٥٤. المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، يحيىٰ بن شرف النووي، دار

الفكر، بيروت.

٦٥٥. مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية، يضم: فوائد أبي علي الرفّاء، وفوائد الخلدي، وفوائد مكرم البزّاز، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠ م.

٦٥٦. مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري، محمد بن عمرو ابن البختري، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٦٥٧. المحاسن، البرقي، تصحيح: جلال الدين الحسيني المحدث، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٧٠هـ/ ١٣٣٠ش.

٦٥٨. المحتضر، حسن بن سليمان الحلي، تحقيق: سيد علي أشرف، انتشارات المكتبة الحيدرية، قم، ١٤٢٤هـ/ ١٣٨٢ش.

٦٥٩. المحتضرين، ابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٦٦٠. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٦٦١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٦٢. المحرر في الحديث، محمد بن أحمد ابن عبد الهادي، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٦٦٣. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٦٦٤. المحلّى بالآثار، ابن حزم، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الفكر، بيروت، د.ت، وطبعتها دار الكتب العلمية أيضًا، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٦٦٥. المحلَّى شرح المجلَّى، ابن حزم، تحقيق: بشار معروف وسليم محمد عامر ومحمد بشار معروف، مكتبة عبد العزيز بن خالد بن حمد آل ثاني، ط ١، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م.

٦٦٦. المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ابن مَازَة البخاري، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٦٦٧. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية ـ الدار النموذجية، بيروت ـ صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٦٦٨. مختصر استدراك الحافظ الذهبي علىٰ مستدرك أبي عبد الله الحاكم، ابن الملقن، تحقيق: عبد الله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبد الله آل حميد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

٦٦٩. مختصر استدراك الحافظ الذهبي علىٰ مستدرك الحاكم، ابن الملقن، تحقيق: عبد الله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبد الله آل حميد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

٦٧٠. مختصر الأحكام (المعروف بمستخرج الطوسي علىٰ جامع الترمذي)، الطوسي، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ.

٦٧١. مختصر التحفة الاثني عشرية، محمود شكري الألوسي (تلخيصًا عن شاه عبد العزيز الدهلوي)، تحقيق وتعليق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٣هـ.

٦٧٢. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٦٧٣. مختصر سنن أبي داود، المنذري، تحقيق: أبو مصعب محمد صبحي حلاق، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٦٧٤. مختصر شعب الإيمان، القزويني، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٦٧٥. مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، محمد بن نصر المروزي، اختصره: أحمد بن علي المقريزي، حديث أكادمي، فيصل آباد ـ باكستان، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٦٧٦. المختلطين، العلائي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٦٧٧. المخلصيات، محمد بن عبد الرحمن المخلص البغدادي، تحقيق: نبيل سعد جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٦٧٨. المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، أحمد بن الصدّيق الغماري، دار الكتبي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.

٦٧٩. المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ، البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، د.ت.

٦٨٠. المدخل إلىٰ كتاب الإكليل، الحاكم، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية.

٦٨١. المدلسين، العراقي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب ونافذ حسين حماد، دار الوفاء، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٦٨٢. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، اليافعي، حاشية: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٦٨٣. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، محمد باقر المجلسي، إخراج وتصحيح: هاشم الرسولي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٣٦٣ش.

٦٨٤. المراسيل، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ.

٦٨٥. مراصد الاطلاع علىٰ أسماء الأمكنة والبقاع، القطيعي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٦٨٦. المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس: دراسة نظرية وتطبيقية علىٰ مرويات الحسن البصري، حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة، الرياض، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

٦٨٧. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ملا علي القاري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٦٨٨. مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، دار القلم، بيروت، ١٩٨٩م.

٦٨٩. المزار، الشهيد الأول، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي، مؤسسة الإمام المهدي، قم، ط١، ١٤١٠هـ.

٦٩٠. المزار، المشهدي، تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٩هـ.

٦٩١. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، العمري، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، ١٤٢٣هـ.

٦٩٢. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، إسحاق بن منصور المروزي المعروف بالكوسج، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،

المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٢ م.
٦٩٣. مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٦٩٤. المستخرج على المستدرك للحاكم، العراقي، تحقيق: محمد عبد المنعم رشاد، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
٦٩٥. المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة، ابن منده الأصبهاني، تحقيق: عامر حسن صبري، وزارة العدل والشؤون الإسلامية، البحرين، د.ت.
٦٩٦. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، النوري الطبرسي، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
٦٩٧. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، حسين النوري الطبرسي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
٦٩٨. مستدرك سفينة البحار، النمازي الشاهرودي، تحقيق: حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، قم، ١٤١٨هـ.
٦٩٩. المستدرك على الصحيحين، الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
٧٠٠. المستدرك على الصحيحين، الحاكم، دار المنهاج القويم للنشر والتوزيع، سوريا، ط.١، ١٤٣٩ه/ ٢٠١٨م.
٧٠١. مستدركات علم رجال الحديث، النمازي الشاهرودي، ط١، مطبعة شفق، طهران، ١٤١٢هـ.
٧٠٢. المسترشد، محمد بن جرير الطبري (الإمامي)، تحقيق: أحمد المحمودي، مؤسسة الثقافة الإسلامية لكوشانبور، قم، ط١، ١٤١٥هـ.
٧٠٣. المستصفى، الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٧٠٤. مستطرفات السرائر (باب النوادر)، ابن إدريس الحلي، تحقيق: السيد محمد مهدي الموسوي الخرسان، العتبة العلوية المقدسة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٧٠٥. المستغيثين بالله تعالى عند المهمّات والحاجات، ابن بشكوال، تحقيق: مانويلا مارين،

المجلس الأعلىٰ للأبحاث العلمية بالتعاون مع معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، ١٩٩١م.

٧٠٦. مسلسلات الكازروني، ومعه مسلسلات الحافظ صلاح الدين ابن كيكلدي العلائي الشافعي، ومسلسلات الحافظ شمس الدين ابن الجزري، ومسلسلات الإمام المحدث كمال الدين محمد بن أبي شريف المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد العزيز الشبراوي، دار الرسالة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠١٧ م.

٧٠٧. المسلسلات المختصرة المقدمة أمام المجالس المبتكرة، العلائي، تحقيق: أحمد أيوب محمد الفياض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٧٠٨. المسلسلات من الأحاديث والآثار، سليمان بن موسىٰ الكلاعي الحميري، أبو الربيع (ت ٦٣٤هـ)، مرقم آليًا، دون بيانات نشر.

٧٠٩. مسند ابن الجعد، علي بن الجعد، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٧١٠. مسند أبي بكر الصديق، المروزي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت.

٧١١. مسند أبي حنيفة برواية أبي نعيم، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: نظر الفريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

٧١٢. مسند أبي حنيفة برواية الحصكفي، تحقيق: عبد الرحمن حسن محمود، دار الآداب، مصر، د.ت.

٧١٣. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٧١٤. مسند أبي يعلىٰ الموصلي، أحمد بن علي بن المثنىٰ التميمي، ومعه رحمات الملأ الأعلىٰ بتخريج مسند أبي يعلىٰ، تخريج وتعليق: سعيد بن محمد السناري، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣ م.

٧١٥. مسند أبي يعلىٰ، أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق ـ بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٧١٦. مسند إسحاق بن راهويه (مسند ابن عباس)، تحقيق: محمد مختار ضرار المفتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٧١٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٧١٨. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٧١٩. مسند الحميدي، عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق، ط٢، ١٩٩٦م.

٧٢٠. مسند الروياني، محمد بن هارون الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٧٢١. مسند الشاميين، الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٧٢٢. مسند الشهاب، محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٧٢٣. مسند الفاروق، ابن كثير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٧٢٤. مسند زيد بن علي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

٧٢٥. مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، تحقيق: السيد علي عاشور، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٧٢٦. مشتبه النسبة في الخط واختلافها في المعنىٰ واللفظ، عبد الغني الأزدي، تحقيق: عمر تدمري، دار المنتخب، بيروت، ط ١، ١٤١٧ه/ ١٩٩٧م.

٧٢٧. مشرعة بحار الأنوار، محمد آصف محسني، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ط ٢، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

٧٢٨. مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، الطبرسي، تحقيق: مهدي هوشمند، دار الحديث، قم، ط١، ١٤١٨هـ.

٧٢٩. مشكاة المصابيح، الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.

٧٣٠. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٧٣١. مشيخة ابن البخاري، ابن الظاهري الحنفي، تحقيق: عوض عتقي سعد الحازمي، دار عالم الفؤاد، مكة، ط١، ١٤١٩هـ.
٧٣٢. مشيخة أبي بكر المراغي، تحقيق: محمد صالح بن عبد العزيز المراد، جامعة أم القرئ، مكة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٧٣٣. مشيخة البياني، محمد بن هجرس السلامي، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٧٣٤. مشيخة الحافظ الذهبي = المعجم اللطيف، تحقيق: جاسم سليمان الدوسري، الدار السلفية للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٧٣٥. مشيخة السهروردي، عمر بن محمد السهروردي، تحقيق: عامر حسن صبري، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٧٣٦. مشيخة القزويني، عمر بن علي القزويني، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٧٣٧. مشيخة شرف الدين اليونيني، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٧٣٨. مصابيح السنة، البغوي، تحقيق: يوسف المرعشلي، محمد سليم سمارة، جمال الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٧٣٩. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، البوصيري، تحقيق وتعليق: موسئ محمد علي وعزت علي عطية، دار الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣م.
٧٤٠. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، البوصيري، تحقيق: محمد المنتقئ الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٧٤١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
٧٤٢. المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجزري، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.
٧٤٣. المصنف في الحديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة، محمد بن إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٧٤٤. المصنف، عبد الرزاق بن همام، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب

الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٧٤٥. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ابن حجر العسقلاني، تنسيق: سعد الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.
٧٤٦. معارج اليقين في أصول الدين، السبزواري، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٣م.
٧٤٧. المعارف، ابن قتيبة، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
٧٤٨. المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، محمد بن محمد حسن شراب، دار القلم، دمشق ـ بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
٧٤٩. معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
٧٥٠. معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
٧٥١. معالم السنن، الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، طبع وتصحيح: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.
٧٥٢. معالم مكة التأريخية والأثرية، عاتق بن غيث البلادي، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٧٥٣. معاني الأخبار، الصدوق، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، قم، ١٣٧٩هـ/ ١٣٣٨ش.
٧٥٤. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٧٥٥. معجم ابن الأعرابي، ابن الأعرابي، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٧٥٦. معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، محمد بن عبد الله بن أبي بكر ابن الأبار القضاعي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٧٥٧. معجم الأحاديث المعتبرة، محمد آصف المحسني، دار النشر الأديان، طهران، ط ١، ١٤٣٤ هـ.

٧٥٨. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٧٥٩. معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، محمد أحمد دهمان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٧٦٠. المعجم الأوسط، الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٧٦١. معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
٧٦٢. معجم التاريخ: التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)، إعداد: علي الرضا قره بلوط ـ أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري ـ تركيا، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٧٦٣. معجم السَّفر، السِّلَفي، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، د.ت.
٧٦٤. معجم الشيوخ الكبير، الذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٧٦٥. معجم الشيوخ، ابن فهد، تحقيق: محمد الزاهي، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ط ١، ١٤٠٢هـ.
٧٦٦. معجم الشيوخ، الصيداوي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، بيروت، طرابلس، ط١، ١٤٠٥هـ.
٧٦٧. معجم الشيوخ، عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: بشار عواد معروف، رائد العنبكي، مصطفى الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
٧٦٨. معجم الصحابة، ابن قانع، تحقيق: خليل إبراهيم قوتلاي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٧٦٩. معجم الصحابة، ابن قانع، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ.
٧٧٠. معجم الصحابة، عبد الله بن محمد البغوي، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٧٧١. المعجم الصغير (الروض الداني)، الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج

أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت ـ عمان، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٧٧٢. المعجم العربي لأسماء الملابس «في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث»، إعداد: رجب عبد الجواد إبراهيم، مراجعة المادة المغربية: عبد الهادي التازي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٧٧٣. المعجم الكبير، الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٣م.
٧٧٤. المعجم المختص بالمحدثين، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٧٧٥. المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، ابن عساكر، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٧٧٦. معجم المعاجم والمشيخات، يوسف المرعشلي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٧٧٧. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، عاتق بن غيث البلادي، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٧٧٨. معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية، أحمد بن إسماعيل تيمور، تحقيق: حسين نصار، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٧٧٩. معجم رجال الحديث، الخوئي، ط٥، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٧٨٠. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، أحمد، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
٧٨١. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر بن رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٧٨٢. المعجم لابن المقرئ، محمد بن إبراهيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٧٨٣. معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي ـ حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٧٨٤. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، البكري، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٧٨٥. المعجم، أبو يعلىٰ الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ط١، ١٤٠٧هـ.
٧٨٦. معرفة السنن والآثار، البيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٧٨٧. معرفة الصحابة، أبو نعيم، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٧٨٨. معرفة القراء الكبار علىٰ الطبقات والأعصار، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٧٨٩. معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٧٩٠. معرفة علوم الحديث، الحاكم، اعتنىٰ بنشره وتصحيحه: السيد معظم حسين، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.
٧٩١. المعرفة والتاريخ، الفسوي، رواية ابن درستويه، تحقيق: أكرم ضياء العمري، رئاسة ديوان الأوقاف، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٤م.
٧٩٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٧٩٣. مغني المحتاج إلىٰ معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٧٩٤. المغني عن الحفظ والكتاب (مطبوع مع جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب لأبي إسحاق الحويني)، عمر بن بدر الموصلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
٧٩٥. المغني في الضعفاء، الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث، قطر، د.ت.
٧٩٦. المغني، ابن قدامة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٧٩٧. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، أحمد محمد السيد، يوسف علي بديوي، محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٧٩٨. المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، مكتبة المحلاتي، قم، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٧٩٩. مقاتل الطالبيين، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت.

٨٠٠. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨٠١. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، تصحيح: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، فيسبادن (ألمانيا)، ط٣، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٨٠٢. مقامات السيوطي، السيوطي، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط١، ١٢٩٨ه.

٨٠٣. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٨٠٤. المقتنى في سرد الكنى، الذهبي، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٨٠٥. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، ابن مفلح، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٨٠٦. المقصور والممدود، ابن ولّاد، تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.

٨٠٧. المقفى الكبير، المقريزي، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٨٠٨. مقياس الرواة في كليات علم الرجال، علي أكبر المازندراني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٢٢ هـ.

٨٠٩. مكارم الأخلاق للطبراني (مطبوع مع مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا)، هوامش: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٨١٠. مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، الخرائطي، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٨١١. ملء العيبة بما جُمع بطول الغَيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة (الجزء الخامس)، السبتي، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٨١٢. الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، مؤسسة الحلبي، د.ت.

٨١٣. من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق، الذهبي، تحقيق: محمد شكور المياديني، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٨١٤. من فضائل سورة الإخلاص وما لقارئها، الخلال، تحقيق: محمد بن رزق طرهوني، مكتبة لينة، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.

٨١٥. من كلام أبي زكريا يحيىٰ بن معين في الرجال (رواية طهمان)، يحيىٰ بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، د.ت.

٨١٦. من لا يحضره الفقيه، الصدوق، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط٢.

٨١٧. منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، عبد القادر بن بدران، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

٨١٨. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٨١٩. مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م.

٨٢٠. مناقب الأسد الغالب ممزق الكتاب ومظهر العجائب ليث بن غالب، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب، تحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة، د. ت.

٨٢١. مناقب الأسد الغالب ممزق الكتاب ومظهر العجائب ليث بن كذا غالب، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب، ويليه: خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب للنسائي، قدم لهما وعلق عليهما: علي أحمد عبد العال الطهطاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥م.

٨٢٢. مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٨٢٣. مناقب الشافعي، البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

٨٢٤. مناقب علي بن أبي طالب، ابن المغازلي، انتشارات سبط النبي، ط١، ١٤٢٦هـ/ ١٣٨٤ش.

٨٢٥. المناقب، الخوارزمي، تحقيق: مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط٢، ربيع الثاني ١٤١٤هـ.
٨٢٦. المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة، محمد عبد الباقي الأيوبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ه/ ١٩٨٣م.
٨٢٧. المنتخب من علل الخلال (ومعه تتمة)، ابن قدامة المقدسي، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية للنشر والتوزيع.
٨٢٨. المنتخب من كتاب «السياق لتاريخ نيسابور»، لعبد الغافر الفارسي، انتخبه: إبراهيم بن محمد الصيرفيني، ضبط نصه: خالد حيدر، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٨٢٩. المنتخب من معجم شيوخ الحافظ أبي سعد السمعاني، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٨٣٠. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٨٣١. منتقى حديث ابن عبدويه، انتقاء: الضياء المقدسي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٨٣٢. المنتقى شرح الموطأ، الباجي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٣٢هـ (صورتها دار الكتاب الإسلامي).
٨٣٣. المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، ابن الجارود، فهرسه وعلق عليه: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٨٣٤. المنتقى من معجم شيوخ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن رجب، انتقاها ولده، ضبط النص: أبو يحيى عبد الله الكندري، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٤٢٦ه/ ٢٠٠٦م.
٨٣٥. منتهى المقال في أحوال الرجال، المازندراني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٦هـ.
٨٣٦. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٨٣٧. منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»، زكريا الأنصاري، تحقيق:

سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٨٣٨. منهاج الأخبار في شرح الاستبصار، أحمد بن زين الدين العلوي العاملي، دون بيانات نشر.
٨٣٩. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٨٤٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
٨٤١. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، العليمي الحنبلي، القاهرة، دون ناشر، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ م.
٨٤٢. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٨٤٣. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ابن تغري بردي، تحقيق: محمد محمد أمين، تقديم: سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٨٤٤. المهدي المنتظر، عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ١٩٧٨ م.
٨٤٥. المهذب في اختصار السنن الكبير، الذهبي، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٨٤٦. المهذب في فقه الإمام الشافعي، الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٨٤٧. المهروانيات = الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، يوسف بن محمد المهرواني، تخريج: أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: د. سعود بن عيد الجربوعي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
٨٤٨. موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٨٤٩. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، الحطاب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٨٥٠. المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، القسطلاني، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٨٥١. المؤتلف والمختلف لابن القيسراني، المعروف بـ«الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط»، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٨٥٢. المؤتلف والمختلف، الأزدي، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، دار الأمين، مصر، ط ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٨٥٣. المؤتلف والمختلف، الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٨٥٤. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، أحمد عبد الرزاق عيد، محمود محمد خليل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٨٥٥. موسوعة التفسير المأثور، إعداد: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، إشراف: مساعد بن سليمان الطيار ونوح بن يحيئ الشهري، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي ـ دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٣٩ هـ/ ٢٠١٧ م.

٨٥٦. موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، يلماز أوزتونا، ترجمة: عدنان محمود سلمان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط ١، ١٤٣١ هـ.

٨٥٧. موضح أوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٨٥٨. الموضوعات، ابن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٦ ـ ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨م.

٨٥٩. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

٨٦٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، دار الرسالة العالمية، بيروت، ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م.

٨٦١. ناسخ الحديث ومنسوخه، ابن شاهين، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٨٦٢. الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، القاسم بن سلام، تحقيق: محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٨٦٣. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٨٦٤. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، وزارة الثقافة، دار الكتب، مصر.
٨٦٥. نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، بدر الدين العيني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٨٦٦. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقًا بكتاب سبل السلام)، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عصام الصبابطي، عماد السيد، دار الحديث، القاهرة، ط٥، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٨٦٧. نزهة الحفاظ، محمد بن عمر ابن المديني، تحقيق: عبد الرضي محد عبد المحسن، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٨٦٨. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، المحقق، ط٣، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م.
٨٦٩. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٨٧٠. نسب قريش، مصعب الزبيري، تصحيح وتعليق: إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ط٣.
٨٧١. نسخة نبيط بن شريط الأشجعي، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
٨٧٢. نشأة المدينة العربية الإسلامية: الكوفة، هشام جعيط، دار الطليعة، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٥ م.
٨٧٣. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: السالم محمد محمود الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٥ه.
٨٧٤. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، عبد الله بن يوسف الزيلعي، تقديم: محمد يوسف البنوري، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، دار القبلة، جدة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٨٧٥. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: شرف حجازي،

دار الكتب السلفية، مصر، ط٢.
٨٧٦. النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، ابن سيد الناس، تحقيق وتعليق: أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
٨٧٧. نقد الرجال، التفرشي، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ١٤١٨هـ.
٨٧٨. النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، العلائي، تحقيق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٨٧٩. النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية لابن ناصر الدين الدمشقي، ضمن: مجموع فيه رسائل للحافظ ابن ناصر الدمشقي، تحقيق: مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م.
٨٨٠. النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٨٨١. النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٨٨٢. نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.
٨٨٣. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي، دار الفكر، بيروت، ط أخيرة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٨٨٤. النهاية في اتصال الرواية (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي)، يوسف ابن عبد الهادي، إشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
٨٨٥. النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٨٨٦. النهي عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب، محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: محمد أحمد عاشور، جمال عبد المنعم الكومي، الدار الذهبية، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.
٨٨٧. نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، الحكيم الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

٨٨٨. نيل الأمل في ذيل الدول، الظاهري، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٨٨٩. نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي حلاق، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ.
٨٩٠. الهداية في تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد)، أحمد بن محمد الغماري، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرين، دار عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٨٩١. الهداية في شرح بداية المبتدي، المرغيناني، تصحيح: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٨٩٢. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف بإسطنبول ١٩٥١ ـ ١٩٥٥م، ثم صُوِّر مرارًا عن طبعتها الأصلية.
٨٩٣. الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفىٰ، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٨٩٤. وجيز الكلام في الذيل علىٰ دول الإسلام، السخاوي، تحقيق: بشار عواد معروف، عصام فارس الحرستاني، أحمد الخطيمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.
٨٩٥. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٨٩٦. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شُهبة، دار الفكر العربي.
٨٩٧. وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفىٰ، السمهودي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
٨٩٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
٨٩٩. الوفيات، السلامي، تحقيق: صالح مهدي عباس، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.
٩٠٠. ينابيع المودة لذوي القربىٰ، القندوزي، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٦هـ.

المخطوطات

٩٠١. الأحاديث الأربعون المتباينة الأسانيد والمتون، محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين ابن ناصر الدين، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٠٢. أحاديث السري بن يحيىٰ، مخطوط نُشر ضمن برنامج جوامع الكلم، وطبعه عامر حسن صبري ضمن سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية (٣١)، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٤م.

٩٠٣. أحاديث عوالي، عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، أبو محمد شرف الدين الشافعي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٠٤. أحاديث مسلسلات، الطريثيثي، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٠٥. أمالي مرتضىٰ الزبيدي، مخطوطات موقع الأزهري، رقم النسخة: ٣٢٦٢٢٥/ معارف عامة.

٩٠٦. بلغة الطالب الحثيث في صحيح عوالي الحديث، ضياء الدين المقدسي، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٠٧. التاسع من فوائد أبي عثمان البحيري، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٠٨. الثالث عشر من فوائد ابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٠٩. الثامن من الفوائد العوالي المنتقاة، أبو عبد الله القاسم بن أحمد الثقفي، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩١٠. الثاني من فضائل عمر بن الخطاب، عبد الغني المقدسي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩١١. جزء أبي عبد الله العطار، محمد بن مخلد بن حفص العطار، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩١٢. الجزء الثالث من المشيخة البغدادية، أبو طاهر السلفي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع

الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩١٣. جزء فيه المسلسلات، عبد الله بن عمر بن علي بن محمد بن حمويه الجويني، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩١٤. جزء من حديث خيثمة الأطرابلسي، أبو الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة بن سليمان القرشي الشامي الأطرابلسي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩١٥. الجواهر المكللة للسخاوي، نسخة مكتبة تشستربيتي، رقم (٣٦٦٤).
٩١٦. حديث بشر بن مطر، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩١٧. الخامس عشر من المشيخة البغدادية لأبي طاهر السلفي، أبو طاهر السلفي، شركة أفق للبرمجيات، مصر، ط١، ٢٠٠٤م.
٩١٨. الخامس من الوخشيات، الحسن بن علي الوخشي، شركة أفق للبرمجيات، مصر، ط١، ٢٠٠٤م.
٩١٩. الرابع من الخلعيات، أبو الحسن علي بن الحسن بن الخلعي الشافعي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩٢٠. الرابع من فوائد أبي عثمان البحيري، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩٢١. الرابع والعشرون من المشيخة البغدادية، أبو طاهر السِّلفي، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩٢٢. السابع عشر من المشيخة البغدادية، أبو طاهر السلفي، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩٢٣. السادس عشر من الخلعيات، أبو الحسن علي بن الحسن بن الخلعي الشافعي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩٢٤. عوالي التابعين للمديني: منتهى رغبات السامعين في عوالي أحاديث التابعين، مخطوط، ضمن برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩٢٥. العوالي لشمس الدين الجزري، معهد المخطوطات العربية: الكويت، عن مخطوط بمكتبة الأسد الوطنية (دمشق): الظاهرية مما لم يفهرس، رقم (٥٨٨٢).

٩٢٦. الفوائد المنتقاة الحسان للخلعي، رواية السعدي، المكتبة الأزهرية ـ رقم [٦٥٩] ٥٧١٢.

٩٢٧. كتاب الأربعين حديثًا عن أربعين شيخًا لأربعين صحابيًا، عبد الخالق بن زاهر الشحامي، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٢٨. كتاب في علم الحديث، الداني، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٢٩. مسلسلات ابن الجوزي، مخطوط المكتبة الأزهرية.

٩٣٠. مسلسلات التيمي قوام السنة، مكتبة الكويت، ٦١٦ م ك مجموع ٨، عن مخطوط الظاهرية، ٣٤/ ٣٧٧١.

٩٣١. المسلسلات السعيدية (مسلسلات الكارزوني)، مخطوط مكتبة الحرم المكي، رقم عام (٨٠٤).

٩٣٢. مصافحات الإمام مسلم والنسائي، عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، شركة أفق للبرمجيات، مصر، ط١، ٢٠٠٤م.

٩٣٣. موضوعات المستدرك، الذهبي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٣٤. نبذة عن قدوم شمس الدين الجزري إلىٰ زَبِيد في جماد الأولىٰ من سنة ٨٢٨هـ، (ورقة واحدة)، مخطوطات الجامع الكبير بصنعاء، مجموع (٣) تفسير، أوله كتاب: الفوائد السرية في شرح الجزرية، العلامة محمد الباذني الحلبي الحنفي. وعدد أوراقه (٢٢٠)، ثم يليه: كتاب إيضاح الدرة المضيئة في قراءة التلبية الصحيحة المروية في تخيير تيسير الشاطبية، لمؤلف مجهول، ثم يليه: نبذة عن قدوم شمس الدين الجزري...، وهو المقصود.



فهرس موضوعات أعلى المطالب
بتخريج أحاديث أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

